المكمل في شرح المفصل
قسم الأسماء
دراسة وتحقيق

إعداد

علي أحمد سلامة الشر وش

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللّغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠٠٩م

الجامعة الأردنيـــة

تفويـــــــــــــض

أنا علي أحمد سلامه الشروش، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

The university of Jordan

Authorization form

I, ALI AHMAD S. ALJSHROSH, AUTHORIZE THE UNIVERSITY OF JORDAN TO SUPPLY COPIIES OF MY THESIS TO LIBTARIES OR Establishments or individuals or request.

Signature;

Date;

بسم ا   الرحمن الرحيم

قال تعالى:-

قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن

لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴿٢٨﴾

صدق ا   العظيم

سورة طه ٢٥-٢٨

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة:" المكمّــــل في شرح المفصّــــل قسم الأسماء دراسة وتحقيق" وأجيزت بتاريخ 23 / 4 / 2009م.

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
- الأستاذ الدكتور: محمد حسن عواد الجامعة الأردنية.	مشرفاً ورئيساً	....
- الأستاذ الدكتور: إسماعيل أحمد العمايرة الجامعة الأردنية	عضوا	....
- الدكتور: جعفر نايف عبابنة الجامعة الأردنية	عضواً	....
- الأستاذ الدكتور: إبراهيم السّـــيد جامــعة آل البيت	عضواً	....

الإهداء

... إلى والدي في جنات الخُلد والنعيم

بِراً وإحساناً

إلى إخوتي وأخواتي، وفاء وعرفَاناً

إلى كل من كان الوفاء لهم عِنْواناً

إلى كُل المنافحين عن تراثنا اعجاباً وإيماناً

إلى الذين جابهوا أعباء القصف وظلم ذوي القربى

ليعيدوا لوجوهنا الذاوية نضارة مائها

إلى شهداء غزة وغزة الشهداء.

شكر وتقدير

إن من لا يشْكُر الناس، لا يشكره الناس، فكان لزاماً عليّ أن أتقدم بجزيل الشّكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي، الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد الذي لم يألُ جهداً في هذه الأطروحة منذ أن كانت فكرةً حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن ، فجزاه ا عني وعن العربية كل خير.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعِرفان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة:

- الأستاذ الدكتور: إسماعيل أحمد العمايرة
- الأستاذ الدكتور: جعفر نايف عبابنة
- الأستاذ الدكتور: إبراهيم السيد

على ما بذلوه من جهد في قراءة الأطروحة وإثرائها بما سيقدمونه من ملحوظات.

والشكر موصول أيضاً لكل من قدّم إلي يد العون والمساعدة.

علي الشروش

فهرس المحتويات

مفاتيح الكتاب

الرمز : م مخطوطة المكتبة المركزية الرياض.
الرمز: د مخطوطة معهد المخطوطات العربية مصر.
الرمز: ف مخطوطة مركز الملك فيصل.
الرمز: ح مخطوطة معهد المخطوطات العربية مصر.
الرمز: ك مخطوطة مركز ودود.
الرمز: [ ] تدلاّن على أن ما بينهما زيادة من نسخة أو أكثر.
الرمز: ( ) يشيران إلى أن العبارة أو العبارات بينهما ساقطة من نسخة أو أكثر.
الرمز: = يشير إلى استمرار الحاشية في الصفحة التالية.
الرمز: هـ التاريخ الهجري.
الرمز: ق هـ قبل الهجرة.
الرمز: م التاريخ الميلادي.
الرمز: د م دون مكان نشر.
الرمز: د ط دون طبعه.
الرمز: دت دون تاريخ نشر.
الرمز: خ مخطوطة غير محققة.
الرمز: ن نسخة

المكمل في شرح المفصل، قسم الأسماء

دراسة وتحقيق

إعداد

علي أحمد سلامه الشروش

إشراف

الأستاذ الدكتور : محمد حسن عواد

الملخص

تتناول هذه الأطروحة كتاب المكمل في شرح المفصل بالدراسة والتحقيق، والكتاب لمظهر الدين الزيداني من علماء القرنين السابع والثامن الهجريين.

وقد جاءت الأطروحة في قسمين، الأول قسم يعنى بدراسة الكتاب من حيث مؤلفه ، ونسبة الكتاب إليه، وشواهده ومصادره، ومنهجه في تأليف الكتاب، وموقفه من النحاة المتقدمين ومنهم صاحب المفصل الزمخشري، كما تتضمن منهجه النحوي، وموقفه من مسائل الخلاف ، ومقدمة التحقيق التي تضم محورين وصف المخطوطات المستخدمة في التحقيق ، وعملي في التحقيق، وقد تبين أثناء الدارسة أن مظهر الدين الزيداني صاحب المكمل قد اختط لنفسه في تأليف الكتاب منهجاً تعليمياً صرفاً ابتعد فيه عن العبارة الفلسفية المبنية على المنطق والغلو في التعليل. فجاءت ألفاظه سلسةً بسيطةً تؤمن حداً لا بأس به من المعرفة النحوية لطالب العلم النحوي.

والقسم الثاني وهو النص المحقق، وفْقَ ما تقتضيه طبيعة التحقيق الذي انحصر العمل فيه على قسم الأسماء وهو يشكل نصف الكتاب تقريباً ويبدأ من مقدمة الشارح وينتهي بأصناف الاسم الخماسي.

كما تَضم بعد النص المحقّق مجموعة من الفَهارس تُسهل عملية الرجوع إلى أي شاهدٍ ، أو علم في الكتاب.

بسم ا الرحمن الرحيم

"المقدمة"

الحمد أحمده حمد عبد معترف بالعجز والتقصير، وأصلي واسلم على البشير النـذير المبعوث رحمة للعالمين ، أما بعد:

فحين عقدت العزم على أخذ مسار التحقيق في أطروحتي ، رحت أبحث فـي فهـارس المخطوطات العربية المتوفرة في مكتبة الجامعة الأردنيـة، وبعـد التطـواف فـي عنـاوين المخطوطات العربية ، وخاصةً النحوية منها، استقر لي الأمر على أن أختار مخطوطـة فـي النّحو العربي. فوقعت على كتاب المكمل في شرح المفصلَ لمظهر الدين الزيداني من علمـاء القرنين السابع والثامن الهجريين.

وبعد التأكد من عدم وجود نسخة محقّقة من الكتاب فيما اتيح لي من مـصادر، عقـدت العزم على تحقيقه، ولأن الكتاب المشروح، أعني كتاب "المفصل" مقسوم إلى أربعة أقسام كما هو معروف، فلا يخفى بالتالي حجم شرحه، لذلك وبعد الاتفاق مع المشرف الأستاذ الـدكتور محمد حسن عواد أخذت القسم الأول من الكتاب وهو قسم الأسماء للعمل عليه، وهـو يـشكل تقريباً نصف المخطوطة من حيث عدد الأوراق.

فبحثت عن نُسخ المخطوطة، واستطعت الحصول على خمس نسخ منها، كمـا سـيأتي وصفها لاحقاً، واخترت من بينها ما جعلته أصلاً أعرض عليه بقية النسخ.

ونسخ كتاب المكمل كما يقول بروكلمان كثيرة، وكنت أتمنى أن أجمعها كُلها ، للخروج من خلالها بنَص مثالي، كما أراده مظهر الدين الزيداني، ولكن حالت بعض الصعوبات دون ذلك، فلم أتمكن من الحصول إلا على خمس نسخ فقط:

نسختان أحضرتهما من جمهورية مصر العربية، من معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية.

ونسختان أحضرتهما مكتبة الجامعة الأردنية ، مركز الوثائق والمخطوطات، مـشكوراً من المملكة العربية السعودية.

والنسخة الخامسة من مركز ودود للمخطوطات في دولة الكويت، وقد حصلت عليها من خلال موقعهم الإلكتروني.

وقد حاولت جاهداً، رسمياً من خلال مركز الوثائق، وشخـصياً مـن خـلال مراسـلة المكتبات التي تحتفظ بنسخة من المخطوطة كمكتبة جامعة برينستون في الولايـات المتحـدة

الأمريكية، ومكتبة الأوقاف بجمهورية تونس الحصول على النسخ في هذه المكتبات ولكن دون جدوى.

لذا اكتفيت بما تجمع عندي من نسخ، وشرعت في العمل عليها.

وكان الشرح مليئاً بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأمثال العربية، وزاخراً بأعلام النّحو والشعر، وغير ذلك مما ألجاني للمكتبة العربية باحثاً عن كتب التفسير والقراءات والحديث النبوي، وكتب النحو والدواوين الشعرية، وكتب التراجم، للوقوف على ما قاله أهل القراءة والنحو، والوقوف على الشواهد النحوية، ونسبتها إلى أصحابها بعد تخريجها واكمالها، ثم لجأت إلى كتب التراجم والمعاجم مترجماً للأعلام الذين ورد ذكرهم في متن المخطوطة.

وقد جاءت الأطروحة في قسمين ومقدمة للتحقيق .

جعلت القسم الأول للدراسة: ضبط اسم الكتاب، وزمن تأليفه وشواهده، ومصادره، ومنهجه في تأليف الكتاب، وموقفه من النحاة المتقدمين ، ومنهجه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف.

أما القسم الثاني من الأطروحة فهو النص المحقق.

أما مقدمة التحقيق، فقد اشتملت على قسمين: وصف المخطوطات، ثم عملي في التحقيق.

والحقيقة التي لا بد من ذكرها، أنني ما توصلت إلى ما توصلت إليه إلاّ بفضل وتوجيه أستاذي الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد، الذي كان أباً وأستاذاً ومرشداً فإليه أتوجه بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، اعترافاً بأن الخير عائد إليه، وأن النقص عائد لعجزي، وحداثة عهدي بالتحقيق، فجزاه ا عني خير الجزاء.

والحمد رب العالمين

القسم الأول

الدراسـة

وفيه:-

- التعريف بصاحب الكتاب
- دراسة الكتاب
- ضبط اسم الكتاب وتوثيق نسبته.
- زمن تأليف الكتاب.
- مصادر الكتاب.
- شواهد الكتاب.
- منهج المؤلف في تأليف الكتاب.
- موقفه من النحاة المتقدمين.
- منهجه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف.
- قيمة الكتاب العلمية.
- مقدمة التحقيق، وتضم:-
- وصف المخطوطات
- عملي في التحقيق

اولاً: التعريف بصاحب الكتاب:-

لم يحظ مظْهر الدين الزيداني بشهرة تُدخله حيز اهتمام أصحاب التراجم خاصة من كـان معاصراً له منهم.

فرحت أبحث في كتب أصحاب التراجم ممن عاصر القرنين السابع والثامن الهجريين علي أجد ضالتي عندهم ، ولكنني لم أوفق فيما كنت أصبو إليه.

فلم يذْكرمظْهر الدين إلا في موضعين ، تناقلهما بعد ذلك من ذكروا شـروح المفـصل ، وهما خير الدين الزركلي في الأعلام ، وحاجي خليفة في كشف الظنون في ثلاثة مواقع.

وقد جمعها الزركلي في الأعلام نقلاً عن حاجي خليفة، يقول الزركلـي :- الزيـداني ... ٧٢٧ هـ، ...- ١٣٢٧م.

الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني، من العلماء بالحديث ، نـسبته إلـى صحراء زيدان بالكوفة، له كتب ، منها :- المفاتيح في شرح المصابيح للبغوي – خ أتَم تأليفه سنة (٧٢٠هـ) مجلدان، ومعرفة أنواع الحديث-خ، وفوائده في أصول الحديث-خ[١].

وأورد حاجي خليفة من مصنفاته أيضاً علاوة على المكمل في شرح المفصل، كتاب شرح مقامات الحريري[٢]. هذا كلّ ما وقعت عليه من ترجمة لمظهر الدين الزيداني فيما استطعت أن أصل إليه من كتب التراجم ورجال الحديث.

وما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ونقله عنه الزركلي في الأعلام هـو نفـسه مـا يذكره محققو كتب شروح المفصل عند الإشارة إلى شـروح المفـصل، يـذكر المكمـل ويضاف بعده عبارة ذكرها حاجي خليفة وهي أنه أتم تأليفه سنة ٦٥٩هـ[٣].

على أن قلة الترجمة لا تُقَلِّلُ من مكانة الرجل العلمية ، فعلى سبيل المثال ها هو رضي الدين الأستراباذي صاحب قامةٍ طويلة وقدم راسخة في النحو العربي، ولا تتجاوز ترجمته في كتـب التراجم أربعة أسطر أو خمسة .

---

[١] - الزركلي، خير الدين (٢٠٠٥) ، الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط٦، بيروت : دار العلم للملايين . ج٢/٢٥٩.

[٢] - خليفة ، حاجي(ت١٠٦٧هـ) ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، د.ط، المكتبة الفيصلية . د.ت، ص٢/٥٣٦.

[٣] - انظر – ابن يعيش ، موفق الدين (ت٦٤٣هـ) ، شرح المفصل للزمخشري ، ط١، قدم له ووضع هوامشه د. أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١.

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت٦١٧هـ) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، ط١ ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٩٩٠.

- البغوي، ركن الدين الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ) ، مصابيح السنة، ط١، تحقيق الدكتور : يوسف عبد الرحمن الرعشلي ؛ ومحمد سليم سمارة وجمال الذهبي، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٧,١/٦٥.
- - بروكلمان ، كارل(د.ت)، تاريخ الأدب العربي ط٥، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف ٥/٢٢٦.
- السامرائي ، فاضل صالح ، (١٩٧٠)، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، دط.، دم : دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ص١٠٤.

دراسة الكتاب:-

أولاً: ضبط اسم الكتاب وتوثيق نسبته:-

المُكمَّل: من كَمَلَ: الكَمَال: التَّمام، وَكَمَل الشيء يَكْمُل، وكَمُل وكَمِل كمالاً وكمولاً. وتكمَّل: كَكَمل، وتكامل الشيء وأكتملته أنَا وأكْمَلت الشيء أي أجْمَلْتُه وأتممته، وأكْمَلَه واستكمله وكمَّله : أتمَّه وجَمَلَه[١].

من هنا جاء تسمية الكتاب عند مُظهر الدين الزَّيداني"بالمكمَّل"في شرح المُفصَّل" فهو لم يترك كلمة، في مُفَصَّل الزمخشري إلاّ وتعرَّض لها شرحاً، أو إعراباً أو ذكراً – في حدود ما أنا معنيّ به من قسم الأسماء.

وقد صَرّح مظهر الدّين الزيداني باسم الكتاب في مقدمته حيث قال:" وسميته بكتاب المكمَّل في شرح المُفصَّل.

وهكذا ورد اسم الكتاب عند مَنْ عرضوا له قصداً ، أو عرضاً، ولم أقع في حدود ما وصلت إليه على من يذكر له اسماً آخر.

كما أننَّي لم أقع في حدود ما وصلت إليه، على مَنْ ينفي نِسْبَة الكتاب "المكمّل في شرح المفصَّل" عن مظهر الدّين الزَّيداني.

فمن ذكر مُظهر الدين يذكر له كتاب المكمَّل، ومَنْ ذكر المكمَّل كأحد شروح المُفصّل يذكر أنَّه لمُظهر الدين الزيداني بلقبه ، أو يُصَرِّح باسمه فيقول وهو للحسين بن محمود بن الحسن ، مظهر الدين الزيداني[١].

ثانياً: زمن تأليف الكتاب

يبدو أن مُظهر الدين الزيداني قد أتّم تأليف كتاب المكمّل في شرح المفصّل في النصف الثاني من القرن السَّابع الهجري كما ورد في الصفحة الأخيرة من النُّسخ حيث ورد :- تمَّ تصنيف شرح المفصَّل بعد العصر في التاسع من جمادى الآخرة سنة تسع وخمسين وستمائةٍ"

وهذا ما نَصَّ عليه مَنْ ذكروا الكتاب بدءاً من حاجي خليفة والزركلي وصولاً إلى فهارس المخطوطات العربية[٢].

---

[١] - انظر ما كتب سابقاً في ترجمة مظهر الدين ص(٤).

[٢] - انظر :- الجبوري ، عبد ا (١٩٧٤)، فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الاوقاف العامة في بغداد ، د.ط. بغداد : مطبعة العاني، ٣٥٢/٣.

- السواس، ياسين محمد ورياض عبد الحميد مراد (١٩٨٢) ، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، قسم النحو ، دمشق مطبوعات مجمع اللغة العربية.
- تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥.

ثالثاً : مصادر الكتاب:-

عند الحديث عن مصادر مُظهر الدين الزَّيداني في كتابه "المكمَّل في شرح المفصَّل" لا بُدَّ من الإشارة إلى أمرين :-

أولاً: - أنَّه لم يخرج كثيراً عن الزمخشري في المفُصَّل .

ثانياً : ما خرج فيه عن الزمخشري تتجاذبه ثلاثة أقسام:-

القسم الأوّل: ما صَرّح فيه بأسماء الكتب التي أخذ عنها وهذا القسم ينحصر في مواضع، بمعنى أنَّ مظهر الدين لم يذكر من الكتب إلاّ هذه المجموعة فقط، وهي:-

- كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشيباني ، عرضاً
- كتاب المشرق في النحو لابن مضاء القرطبي.
- كتاب المصادر للزوزني.
- كتاب الأدوات للميداني.
- معجم الصَّحاح للجوهري.

ويضاف لهذه القائمة كتاب سيبويه لعدم وجود كتاب آخر له، فمن الطبيعي أنَّ إحالته إلى سيبويه تعني بالضرورة الكتاب.

القسم الثاني : نقل عن كتب، ولكنّه لم يُصرِّح بها، بل كان يذكر أسماء العلماء.

فيقول : قال الأخفش، وقال الخليل، وقال يونس، وقال ابن الحاجب، وقال الجرجاني...الخ.

ومعظم من ذكرهم له غير كتاب، ولا يخفى ما في هذا الأمر مِنْ مشقَّةٍ وعناء عند إعادة هذه النَّقول إلى مظانها في كتب مَنْ صرّح باسمائهم دون ذكر الكتاب الّذي نقل عنه.

فنقل عن الأخفش، ووجدت معظم نقوله في الكتاب وفي "منهج الأخفش في الدراسات النحوية"، ومعاني القرآن. ونقل عن عبد القاهر الجرجاني، ووجدت معظم هذه النقول في كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح".

ونقل عن ابن الحاجب، ووجدت نقوله تكاد تنحصر في كتاب "الإيضاح في شرح المُفصَّل.

ونقل عن الخليل، ويونس ، والمازني ، وعيسى بن عمر ، ووجدت معظم هذه النقول في كتاب سيبويه.

وقد حاولت جاهداً إعادة هذه النقول التي أخذها مُظهر الدِّين الزَّيداني إلى مَظانّ كتب النَّحو.

وقد أعدت جلَّها ؛ إلاّ ما تعذّر عَلَيَّ الوصول إليه، والسَّبب في هذا يعود إلى طبيعة نقله عن هذه المصادر، فهو لا ينقل نَصَّاً بلفظه كما هو عند صاحبه، بل كان يتصرّف في نقله ، فتجده ينقل بالمعنى ، وأحياناً يختار ما فيه عُموميّة تنطبق على أكثر من وضع في الكتاب المنقول عنه.

والأمر أصعب عندما يقول: ومقصود كلامه ، ويلخّص ما ورد في النَّص الأصلي بلغته ، فأحار إلى أي المواضع أعيد هذه النقول.

ولولا أنّه صَدَّر العبَّارة بقوله قال ، ويذكر نحوياً لما كان فيه ما يوحي بالنَّقل أبداً.

ثالثاً: ما نقله عن نحويين ولغويين متقدِّمين، دون أن يُصَرِّح بكتبٍ لهم ، أو يعتمد ما اعتمده في القسم الثاني سابقاً ، أي أن يقول، قال ابن الحاجب مثلاً.

وقد مَثَّلت لهذا القسم بابن الحاجب؛ لأنّه كان ينقل عنه أحياناً دون إشارة.

ويتراءى لي أنّه معذور في هذا النَّقل دون الإشارة إلى كتاب، أو نحويّ، ومردّ هذا العذر أنَّ مُظهر الدين الزَّيداني من أهل القرنين السَّابع والثَّامن الهجريين، والنَّحو العربي كان قد نَضِجَ وتوقف الإبداع فيه مع نهاية القرن الرَّابع الهجري ، إلاّ ما شذَّ من هُنا وهناك، وهذا يعني أنَّ التأليف بعد القرن الرابع ، في النحو تحديداً – لم يعد إبداعا بل انتشرت الشروح والتلخيصات، والموسوعات، فما عادت للمعلومة النحوية خصوصيّة تدفع مُظهر الدّين الزيداني إلى توثيقها.

فقد نقل مُظهر الدين عن ابن الحاجب دون إشارة إليه كما نقل عن الجوهري من الصِّحاح دون إشارة، وليس هذا الأمر طعناً في ثقة المؤلف وأمانته وإنما اعتقد جازماً أنَّ هذه النقول مُبرَّرة دون توثيق لعدم خصوصيتها حتى عند مَن نقل عنهم مُظهر الدين.

ولو أنَّه كان ينقل نقلاً حرفياً، كما ذكرت سابقاً في طريقته في النَّقل عن هذه المصادر، لأعدت كثيراً ممّا في المكمَّل إلى معظم النّحاة والمُتَقدمين، وهذا لا ينطبق على المكمَّل فحسب، بل ينطبق على معظم المؤلفات النحويّة بعد القرن الرَّابع الهجريّ. مما يثبت ما ذهبت إليه سابقاً وهو عدم وجود خصوصيّة بعد القرن الرابع الهجري في التأليف النحوي.

شواهده:

تتبع مُظهر الدين الزيدانيّ الزَّمخشري في الشَّواهد قرآناً وشعراً ونثراً ، فحجم ما أضافه مظهر الدِّين من الشَّواهد على ما عند الزمخشري قليل لا يذكر.

وهذا يعني أن دور مظهر الدين الزيداني في مسألة الشواهد كان مقصوراً على الشَّرح والتَّوضيح والإعراب فيما يتعلق بالشواهد النثرية من قرآن وحديث وأمثال.

أمَّا الشواهد من الشّعر فأمرها مختلف، فقد كان مُظهر الدين الزيدانيّ يكمل الأبيات، ويذكر البيت السَّابق والبيت اللاّحق، إن كان في ذكرهما فائدة ، وأحياناً يذكر مطلع القصيدة ، وأحياناً أخرى يستطرد في قِصّة البيت فتجده يذكر أبياتاً لشاعر آخر لا يجمعها مع البيت الشَّاهد إلاّ القصة فقط.

منهجه في تأليف الكتاب

سار مظهر الدين الزّيداني في تبويب المسائل النحوية في قسم الأسماء على منهج الزمخشري، ولم يحد عنه قيد أنملة، فقد كان يتتبَّع كتاب المُفصّل فصلاً فصلاً من أوّل قسم الأسماء إلى آخره، ولم يُسْقط من المُفصَّل(قسم الأسماء) إلاّ فصلاً واحداً".

ومَرّدُّ هذا إلى أنَّه كان قد ذكره في فصل سابق عليه فلم يَرَ ضرورة في إعادته.

هذا منهجه في الكتاب، أمَّا منهجه في عرض المادة الأصلية، أعني مادة المُفَصَّل، فقد أشار في المقدمة إلى أنَّه سيكتب نَصَّ المُفَصَّل بالحمرة، ونَصَّ الشَّرح بالسَّواد، وليته لم يفعل، فقد دفع هذا الأمر بعض النُّساخ إلى التَّمادي في استخدام المداد الأحمر الذي أصبح مع تطاول الزَّمن عليه مُجرَّد أطلالٍ، وضلال لِنصٍّ كان مكتوباً منذ زمن.

هذا ما يخصُّ كتابة نَصّ المُفصَّل ، أمّا عرض المادة، فالأمر يتفاوت من نسخة لأخرى، وأحياناً في النسخة الواحدة، فمرّة يكتب نصّ المُفصَّل كاملاً مشيراً إلى ذلك بكلمة "فصل" ويذكر بعدها بقية الفصل الذي يعرض له . ومرة يكتفي بإيراد كلمة فصل وبعدها كلمة أو كلمتان من الفصل ويقول الخ، ثم يشرع في الشرح. مما يَجعَل نَصَّ المُفصَّل غير مكتمل في المُكمَّل.

وهذا دفعني للحصول على نَصٍّ الزمخشري كاملاً من شروح المُفصَّل المطبوعة، ومن المفصَّل نفسه .

وقد اعتمدت على نصّ المفصل الموجود عند ابن يعيش في النسخة المنيرية.

وهذا المنهج في تعامله مع نَصٍّ المُفصَّل يشي بأنه كان يعتمد نسخة المفصَّل أثناء عرضه لمادة المفصَّل على تلاميذه وثمة ما يشي بأنَّه كان يعتمد أكثر من نسخة للمُفصَّل، فقد أورد غير مَرَّة عبارات توحي بهذا الأمر، فقد كان يقول : وفي بعض نسخ المفصل . ووقع في حواشي بعض النسخ فإن لم تكن بحوزته فلا بُدَّ أنَّه اطلع عليها.

أمَّا نَصُّ الشَّرح فيحمل مجموعة من السِّمات ، وهي :-

أولاً: ـ ضبط العبارات وإعرابها:

وسأعرض هنا لمجموعة من النماذج تكشف عن اهتمامه بهذه المسألة.

ـ الخيرة : بكسر الخاء وفتح الياء: المختار، وخيرة بفتح الخاء وسكون الياء أيضاً جائز هذا المعنى والأوّل أوضح.

- الأبّهة: بضم الهاء وتشديد الباء: العَظَمةُ.
- الهُراء: بضم الهاء وبالرَّاء المعجمة وبالمَدِّ كثيرة الفساد

- يُقْضي: ههنا بضمِّ الياء وفتح الضَّاد

والأمثلة في هذا السياق كثيرة فلا يكاد فصُل يخلو منها ، وكذلك الأمر بالنِّسبة للإعراب.

- **ثانياً : تفسير الألفاظ اللغوية**

- وهذه لا تقلّ وضوحاً عن سابقتها، فما عرض مُظهر الدين لآيةٍ ، أو مثل أو بيت شعر إلا وبدأ بالدلالة قبل النحو ، حتّى أنّه عَمَّم هذا الأمر على الحدود النحوية.

- **ثالثاً : ـ الأسلوب التّعليمي:**

- لقد حَدَّد مظهر الدّين الزيدانيّ في مقدمة الكتاب أنَّ الهدف منه تعليمي، فقد قال : ـ ليكون في التَّعليم والتَّعلم أيسر([1]).

وقد بدا هذا الاسلوب التّعليمي واضحاً من أول قسم الأسماء إلى منتهاه، فقد كان يحرص دائماً على طرح القضية النحوية التي يعرض لها باسلوب سهل بعيدٍ عن التعليل المنطقي، فكثيراً ما تجده يفترض الأسئلة ، ويبدأ بالإجابة عليها ، فكثيراً ما يكرر عبارة:ـ فإن قيل كذا وكذا ، فالجواب كذا.

والهدف من هذا واضح يَصبُّ في المنحى التّعليمي ، الذي يروم من خلاله إيصال المعلومات إلى المُتعلّم باسلوب واضح، وتثبيتها في ذهنه.

وأيّ فَصل من فصول الكتاب (المكمَّل) ، يكشف عن هذا الجانب التّعليمي المبنيّ على تيسير المسألة النحويّة، واختيار الوجه الأسهل الخالي من التعقيد. دون الإفراط في التّسهيل حَدَّ غياب المادة النَّحوية.

وأدنى مقارنة موازنة بين شرحه للمفصّل وأيّ شرح آخر من شروح المُفصَّل المطبوعة تكشف مدى سهولة المكمَّل قياساً مع شرح ابن يعيش مثلاً ، أو ابن الحاجب.

رابعاً: الاستطراد:

وهي سمة ذات حَدّين : ايجابي، إذا نُظر لها على أنَّها توضِّح قِصَّة مَثَل، أو شاهد شعري، والأهم من هذا أنها تشكل خروجاً، ولو كان مؤقتاً، من جو النَّحو إلى الأدب. وحَدٌّ سَلبي، إذا نُظِرَ لسياق ورودها في إطار نحويّ فلن يُغَيِّر من الشاهد النَّحوي معرفة القصَّة أو عدم معرفتها كما أنها تأخذ مساحة ورقية تساهم في بتر المادة النحوية وتقطيع أوصالها.

على أنَّ هذه السَّمة لم تشغل حيزّاً في المكمَّل [2].

---

[1] ـ انظر مقدمة الشارح.ص٢٧

[2] ـ انظر الصفحات: ١٩٣، ١٩٤، ٥٥٠

موقفه من النَّحاة المتقدمين:

عند الحديث عن موقف مُظهر الدِّين من النَّحاة، لا بُدَّ من تقسيم المسألة إلى قسمين، قسمٍ عامٍ، وهو موقفه من النَّحاة عموماً وهو في هذا الإطار يقف منهم موقف المُجلِّ لهؤلاء النحاة المثمِّن لمَا قدَّموه خدمةً للعربيّة.

فلم أجده يُهاجِمُ نحوياً، وإن أراد أن يعترض على رأي أحد النَّحويين كان يستخدم ألفاظاً بعيدة عن الخشونة، فكان يقول : وفي هذا تساهل. وإن لم يعجبه الرأي لضعفٍ بادٍ فيه فيدفعه هذا إلى أن يستخدم لفظةً أشَدّ قسوة، فكان يقول: وفي هذا خبط.

وبين التَّساهل والخَبْط ثمة مرحلة وهي غير صواب. المهم في هذا كله أنَّه لم يخرج في موقفه من النحّاة المتقدمين عن حدود الاحترام ، فينال من شخوصهم أبداً وهذا الموقف الموضوعي يندرج أيضاً على موقفه من القُرَّاء، فقد بَرَّر قراءة حمزة "والأرحامِ" تبريراً جميلاً يكشف عن احترامه الكبير للنَّحاة والقراءَ.([1])

فقد وَجَّه تعليق الزمخشري على القراءة توجيهاً جميلاً حيث قال:- وقول المُصنِّف: وقراءة حمزة ليست بقوية يعني: احتجاج الكوفيين بهذه القراءة ليس بقوي، لأنَّ حمزة يحتمل أن يكون قد قرأ والأرحامِ.

على تقدير البَاء الجَارَّة، فأضمر الباء بدلالة ما قبلها عليها.

هذا نَصٌّ يكشف عن أمرين:

الأوّل: موقفه من القُرّاء والقراءات ، وهو موقف كما يظهره النَّص موقف المحترم ، فلم أجده يخطيء قارئاً أو ينتقد حتّى الشواذ منها.

والأمر الثَّاني: وهو القسم الثاني من موقفه من النُّحاة وهو القسم الخاص، وأعني به موقفه من الزمخشري صاحب " المفصَّل" الَّذي تصدّى لشرحه.

والنَّص السَّابق يكشف أيضاً عن موقفه من الزَّمخشري، فإذا كان يدافع عنه في موقفه من قراءةٍ قرآنية من القراءات السَّبع، فهذا بالضرورة ، يَعْكِسُ موقفه منه في عرضه للمادة النَّحوية . فلم أجده يهاجم الزَّمخشري، كما كان يفعل ابن الحاجب في الايضاح مثلاً ، ولكن كان يعترض على الزَّمخشري اعتراضاً موضوعياً ، فقد اعترض على ما أورده الزمخشري في:-

حَدَّ اسم الجنس حيث يقول: فاعرف أنّ قول المُصنّف في اسم الجنس: هو ما عُلِّق على شيءٍ وعلى كلِّ ما أشبهه غير صواب.

[1] - المكمل ص٢٨١.

ولم يكن يكتفي بهذا فقط ، بل يأتي بالصَّواب، فيقول والصَّواب أن يقال : اسم الجنس ما علق على شيءٍ لا بعينه. ومعظم اعتراضاته على الزمخشري تتعلق بالحدود النَّحوية التي يوردها الزمخشري ، فقد أورد مجموعة اشكالات على حَدِّ ه للمبتدأ والخبر مثلاً[١].

كما أعترض على حَدِّه للمعرفة، فقد أورد مجموعة من الإشكالات على حَدِّ الزمخشري لها.

وأحياناً كان يعترض على الترتيب عند الزمخشري ، فقد أورد اعتراضاً على ترتيبه لمادة الموصولات حيث قال: حقُّ هذا الفصل أن يكون في الموصولات؛ لأنَّه حَدُّ الموصولات والحّدُّ حقّه أن يكون مقدماً على الأمثلة والتفصيل.

وإذا أراد أن يبالغ في رفضه لما جاء به الزمخشري، كان يستخدم عبارة : وفي هذا اللفظ خبط ، فقد قال عند شرحه لقول الزمخشري : وشبّه حيث بالغايات ، وفي هذا اللفظ خبط، وكعادته لم يكن يكتفي بهذا فقط ، بل يأتي بالبديل حيث قال: مُعَلّلاً هذا الوصف : لأنَّ تلك الظروف تضاف إلى مفرد ..... وحيث لا تضاف إلى جملة، ولا يحذف منه المضاف إليه .. فلم يبق بين حيث والظروف إلاّ الإضافة فقط.

ويتراءى لي أنَّ مُظهر الدّين الزيداني كان مشتغلاً بالمنهج التعليمي الذي اختطَّه لنفسه ، فلم يكن مَعنيّاً بالطَّعن فيما أورده الزمخشري، كان هدفه الأوّل ايصال المعلومة النّحوية إلى المتلقي بأقصر الطّرق دون الإفراط في الاعتراضات التي ستوصله في نهاية المطاف إلى التعليل المبنيّ على الفلسفة والمُوغِل في المنطق.

والدَّليل على ما ذهبت إليه أنَّه أحياناً يخالف الزمخشري ويأتي بالبديل دون أدنى إشارة إلى ما يوحي بالاعتراض أو الخبط أو حتى التَّساهل، فقد قال الزمخشري : بَهَان لا نعرف لها اشتقاقاً.

فَرَّد مظهر الدين بقوله : وأنا أقول لعلَّها من قولهم امرأة بهانة، أي طيبة الرائحة.

دون أن يطعن في حكم الزمخشري، لحرصه على نقل المعلومة فقط، لا تقِييد طعونه على الزمخشري.

منهجه النحوي وموقفه من مسائل الخلاف:

من غير الممكن أن تحكم على نحويّ بعد القرن الرَّابع الهجريّ بأنَّه بصريّ، أو كوفيّ المذهب، خاصّةً إذا عدمت، أو كادت تنعدم ترجمته ونقول العلماء عنه.

كما أنَّ مُظهر الدّين الزَّيداني لم يُصرّح بمذهبه النحويّ تحديداً في القسم الَّذي عُنيت بتحقيقه.

---

[١] - المكمل ٨٩.

لذلك يتراءى لي أنَّه صاحب مذهب توفيقي يختار فيه من المذهبين ، وهذا يبدو واضحاً في الكتاب من خلال مصادره، فهو ينقل عن البصريين والكوفيين.

كم يتَّضح هذا المنهج التوفيقي من خلال تعامله مع المسائل الخلافية، فلم يكلّف نفسه مشقه الخوض في تفاصيلها، وإن كان من الممكن أن يحكم ببصريته من خلال هذه المسائل فهو بصريّ، فقد خطأ الكوفيين في موضعين من هذه المسائل ، مَرَّة في حديثهم عن أصل الاسم[١]، ومرة في حديثهم عن المضاف لياء المتكلم[٢] . ورجَّح رأي البصريين في خلافهم مع الكوفيين حول المصدر والفعل أيّهما أصلٌ للآخر. وفي الصِّفة التي على وزن فاعل[٣].

هذا في حدود المسائل الخلافية التي أشار إليها وكان يُصرِّح بموقفه من المدرستين.

وخلاصة موقفه من المسائل النحوية الخلافية تتلخَّص فيما يلي:

أولاً:- وصل عدد المسائل التي عرضها في قسم الأسماء إلى إحدى وثلاثين مسألة.

ثانياً : ـ وافق البصريين صراحة في اثنتي عشرة مسألة وأعني هنا بكلمة صراحة أحَدُ أمرين إمَّا أن يصرح بتبنّيه لرأي البصريين بعد عرض رأي المدرستين أو أن يعرض لرأي أهل البصرة فقط دون أن يتطرق لرأي أهل الكوفة فتجده يقول : ولا يحتاج بحث مذهبهم . يقصد أهل الكوفة.

ثالثاً : ـ ما تبقّى من مسائل خلافية كان دوره فيها مجرَّد عرضٍ لرأي الفريقين دون أن يُرَجِّح أحدهما على الآخر.

قيمة الكتاب العلّمية

إنَّ كتاب المُكمَّل في شرح المُفَصَّل يَتَّخذ قيمته العلمّية من طريقين: الأوَّل: من قيمة الكتاب المشروح وهو كتاب المُفَصَّل، وهذه مسألة غنيَّة عن الشرح والتّوضيح.

أمّا الطَّريق الثّاني: فهو المنهج التعليميّ الّذي اتَّبعه مُظهر الدِّين الزّيداني في شرحه لكتاب "المُفَصّل".

من خلال طريقة تناوله لمادة المُفَصَّل النَّحويَّة بإسلوب سهل، وعبارة بسيطة تخلو من التعقيد والمنطق المعهودين في كتب النحو العربي.

كما استطاع مظهر الدِّين أن يُخلّص شرحه من سيطرة العامل والعلل الفلسفية التي تُثقِل كاهل النَّحو وتجعله صعباً غير مستساغ.

---

[١] ـ المكمل ٤٤.
[٢] ـ المكمل ٤٤.
[٣] ـ المكمل ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩

فقد كان مُظهر الدين، وتحديداً في قسم الأسماء يختار أكثر أوجه النحو سهولة ، وأكثرها بعداً عن المنطق والفلسفة وهذا دفعه إلى اسقاط تعريفات كثيرة وأوجه نحوية وخلافية تساهم في تعقيد المادة النحويّة، ولا تقدّم شيئاً لطالب العلم .

وقد أشرت سابقاً إلى هدف مُظهر الدّين الزّيداني الّذي صَرَّح به في مقدمته للمكمَّل وهو السُّهوله والتَّيسير من غير تفريطٍ في المضمون النَّحوي ولا إفراط في التَّعليل والمنطق.

وللموضوعيَّة لا لأنَّي واقع تحت سطوة الكتاب، أو مُعْجَبٌ به ، أقول : لو أردت أن أصنِّف كتاب المكمَّل وأضعه بين شروح المُفصَّل وتحديداً شرح ابن يعيش وابن الحاجب ، والخوارزمي .

لقلت : يأتي المُكمَّل بَعْدَ شرح ابن يعيش وقبل شرح ابن الحَاجِب وعلى حَدٍّ سَّواء مع التخمير أمَّا لماذا؟

فهو يأتي بعد ابن يعيش، لأنَّ شرح ابن يعيش غاية في الاكتمال وسعة المادة النحويّة التي استطاع ابن يعيش أن يضعها في شرحه.

ويأتي المكمَّلُ قبلَ الإيضاح لأنَّ ابن الحاجب كان يرى في نفسه ندّاً للزمخشري لذلك كان انتقائياً في شرحه، حتى في تسميته للكتاب بالإيضاح الذي كان فيه مشرِّعاً، وناقداً للزمخشري أكثر من كونه شارحاً للمفصّل.

أمّا التَّخمير فهو قريب جداً من المكمَّل ، يَعْمَدُ إلى السُّهولة والتيسير . وكذلك يقترب من المكمَّل حجماً أعني في كم الشَّرح ، وكذلك في تعامله مع الشواهد فحجم ما أضافه من الشواهد لا يتعدّى ما هو مُضَافٌ في المُكَمَّل.

وختاماً، أقول : إنَّ كتاب المكمَّل في شرح المُفَصَّل وتحديدا قسم الأسماء : يَصْلُح أن يكون منهاجاً للطَّلبة في دراسة النَّحو وذلك لسهولة مادته النَّحوية في الأغلب ولبعده عن التعليل والعبارات الغامضة ، ولما فيه من ترتيب، وان كان هذا التَّرتيب مستمداً من الكتاب المشروح (المفصَّل)، ويشي بمعرفة المؤلف بالأمور التي يجب على المتعلّم أن يقف عليها ، فكثيراً ما كنت أجد تعليقاً في هوامش وحواشي المخطوط خاصَّة نسخة الأصل : وهذا ممَّا يجبُ حفظه.

مقدمة التحقيق

أولاً : وصف المخطوطات

النسخة الأصل:-

وهي نسخة تحتفظ بها المكتبة المركزية في المملكة العربية السعودية ، وهي مصورة عن نسخة المكتبة الأحمدية بحلب تحت رقم (٧٤٩٢)، (٥٧٣١)، وعن السليمانية تحت رقم (٦٢٨٤)، وهي تقع في ٢٣٣ ورقة ، وقع قسم الأسماء منها في (١١٦) ورقة تحوي كل ورقة على (٢٦) سطراً. وهي المقصودة بالرمز (م) .

وقد اعتمدت النسخة السابقة أصلاً وعارضتها ببقية النسخ وذلك للأسباب التالية:

أولاً :- أن نسخة المكتبة المركزية والتي رمزت لها بالرمز (م) هي النسخة الأقدم من بين كلّ النسخ ، فقد ورد في نهاية النسخة أنها كتبت سنة (٧٢٧هـ).

ثانياً: - النسخة (م) هي النسخة الأكثر وضوحاً من بقية النسخ ومَرّد هذا الوضوح إلى أنها مكتوبة بالمداد الأسود ولم يستخدم كاتبها المداد الأحمر إلاّ عند كتابة نَصِّ المُفَصَّل ولم يكن يكتب منه إلاّ كلمة أو كلمتين ، ويكمل بقية النَّص في الهوامش بالمداد الأسود.

إلاّ أنني وجدت نقصاً في بعض أوراقها، فقد سقط من الأوراق : ١١،٦،٥، ٥٣،٥٢،٥١، عددٌ من الأسطر في نهاية كل / ورقة من الأوراق المذكورة يتراوح من ستة أسطر إلى أربعة أسطر في كل ورقة.

كما أشار ناسخ المخطوطة إلى وجود نقص خمس كراسات من الورقة ٢٧ إلى الورقة ٣٣.

مما دفعني إلى تكملة هذه النواقص من نسخة أخرى تكون أقرب إلى هذه النسخة، فوقع الاختيار على النسخة (د) وهي نسخة معهد المخطوطات المصريّ وذلك لأنها:

أ – من حيث القدِم تأتي بعد النسخة (م) ، فقد كتب تاريخ نسخها في نهاية المخطوط وهو سنة (٧٨٢هـ).

٢ – النسخة مكتملة من حيث العدد، ومطابقة للنسخة (م) في الوجهين أ،ب إلاّ أنَّ الخطَّ أصغر حجماً، لذلك كان عدد الأسطر في كل صفحة أكثر من عدد الأسطر في النسخة(م). وزيادة الأوراق تأتي من كتاب الناسخ لنّص المفصل كاملاً في المتن.

إلاّ أنني لم أجعلها أصلاً بدل النسخة (م) لأنها غير واضحة ، فبعض صفحاتها لا يمكن أن تقرأ ويبدو فيها أثر الرطوبة وسوء التخزين.

ناهيك عن كثرة استخدام المداد الأحمر فيها مما أدّى إلى ضياع كثير من الأسطر.

إلاّ أننيّ استطعت أن استكمل منها مواضع النقص المشار اليها سابقاً في النسخة (م).

كما عرضتها على النسخة (م) وأثبتُّ الفروق إن وجدت.

النُّسخ الأخرى.

(١) ويحتفظ بها معهد المخطوطات العربية جمهورية مصر العربية وهي نسخة رفاعية عن جامع إبراهيم الباشا تحت رقم (٣٩) . وهي تقع في ٢٣٥ ورقة، كل ورقة تحوي ٢٩ سطراً وهي المقصودة بالرمز (د).

(٢) نسخة يحتفظ بها معهد إحياء المخطوطات العربيّة بمصر عن جامع الشيخ تحت رقمين (١٧١، ٣٩) وقد رمزت لها بالرمز(و) وتقع في (٢١٨) ورقة في كل صفحة ٣١ سطراً.

وهي نسخة رديئة . لم أستطع حتى التَّأكد من اكتمالها أو عدمه فلم يبق منها على الورقة إلاّ أطلال بائدة ، فعلاوة على الرطوبة وسوء التخزين، فقد تمادى الناسخ في استخدام المداد الأحمر فيها حتى أنيّ لا أبالغ إن قلت إنه كتبها كلّها بالمداد الأحمر مما جعلها غير قابلة للقراءة أو حتّى عرضها على نسخة الأصل. وناسخها هو : عبد المجيد بن عبد الصمَّد.

(٣) نسخة يحتفظ بها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات تحت رقم (٧٥٩٩٦، ١٢٣٢٢٠١، وهي مصورة عن المتحف البريطاني .

وتقع في ٢٣٢ ورقة ، في كل صفحة ٣١ سطراً كتبها أحمد بن يوسف بن سماقي الرومي سنة (٨٥٤هـ) وهي نسخة ناقصة ، فقد فقدت الصفحات الأولى منها وهي التي فيها مقدمة الشَّارح وأول جزء من مقدمة المفصل، وفقدت في آخرها قسم الحروف والمشترك إلاّ أن قسم الأسماء مكتمل فيها.

وقد كتب نص الزمخشري (المفصل) في الحواشي والهوامش بخط مغاير لما في المتن ، وهي مكتوبة بخط سيء، إلاّ أنه قابل للقراءة.

(٤) وهي نسخة يحتفظ بها مركز ودود للوثائق والمخطوطات عن ادارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية برقم (١٦٧٩٧٩-١) وهي النسخة التي رمزت لها بالرمز (ك).

وتقع في (١٤٤) ورقة ، وعدد الأسطر في كل صفحة غير ثابت فهو يتفاوت من ورقة لأخرى.

وواضح من خلال عدد الأوراق أنها فقدت الكثير من أوراقها ، وهي أكثر النسخ نقصاً ، فلم يبق منها إلاّ جزء كبير من قسم الأسماء وأوراق قليلة من قسم الأفعال فقط.

وهي مكتوبة بخط نسخي جميل، وعليها الكثير من التعليقات والشُّروح.ولعدم وجود الصفحة الأخيرة في النسختين (د و ك) لم استطع التَّعرف على اسمي ناسخيهما أو تاريخ نسخهما.

عملي في التحقيق (منهجية التحقيق)

أولاً : - نسخ النُّسخ المعتمدة أصلاً، مع عدم التقييد برسم النَّص الأصلي خاصة في رسم الهمزة والرموز المستخدمة في النسخ والتي سأفرد لها عنواناً مستقلاً .

ثانياً : ضبط النَّص ضبطاً صرفيّاً ونحويّاً .

ثالثاً : عرض متون النّسخ التي اعتمدتها في التحقيق على ما تمّ نسخه ، مع مراعاة الدّقة والأمانة العلمية في هذا العرض ، بقدر ما أسعف به الجهد والوسع.

رابعاً : أثبت في الهامش أوجه الاختلاف بين نسخة الأصل وسائر النسخ المعتمدة.

خامساً : إذا انفردت نسخة بزيادة حرف، أو كلمة ، أو عبارة عمّا في الأصل ، نظرت : فإن كانت الزيادة تتفق مع السِّياق ، وتثري معنى العبارة أثبتها بين المعقوفين [ ]، ونبهت على الزيادة في الهامش، وإذا كانت الزيادة تخل بالسياق أسقطتها.

سادساً : إذا سقطت عبارة من نسخة، أو أكثر من النّسخ المعتمدة، وضعتها بين العلامتين ( )، وأشرت إلى ذلك في الهامش .

سابعاً: استعضت عن لون المداد الأحمر في كتابه نصِّ المفصَّل بالمداد الأسود الغامق، تمييزاً بين نصِّ الأصل ، ونص الشرح.

وبعد الاطمئنان إلى سلامة المتن، ووصوله إلى الصورة التي صنعها مُظهر الدّين الزيداني ، قمت بما يلي :-

أولاً : الآيات القرآنية:-

١- حصرت كل آية بين العلامتين " " تمييزاً لها.

٢- أتممت الآية إذا كان في الاتمام ضرورة.

٣ – رسمت الآية برسم المصحف حفاظاً على ضبطها وخصوصيتها .

٤- وضعت في الحاشية اسم السورة ورقم الآية.

٥ – أوليت القراءات القرآنية، التي نَصَّ عليها المُصَنّف عناية خاصّة، فرجعت إلى أمات الكتب التي تُعنى بالقراءات ككتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، وحجة القراءات لأبي زرعة ، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي ، والمحتسب في شواذ القراءات لابن جني وكذلك كتب التفسير ، وكتب إعراب القرآن وبيان معانيه وغيرها من كتب النحو واللغة.

وأسندت كل قراءة إلى قارئها ، أو قُرائها، وأشرت إلى حجة القاريء ، إذا اقتضى الأمر ذلك، مع ذكر المراجع التي وقفت عليها عند ورود القراءة.

ثانياً : الأحاديث النبوية:-

١- حصرت الحديث النبوي بين العلامتين " " تمييزاً له .

٢ – عرضت الأحاديث على كتب الحديث وكتب التفسير واللغة لتمييز ما هو حديث مما هو قول لصحابي.

ثالثاً : الشعر والرجز:

١- قمت بتخريج الأبيات الشعرية والأرجاز من مظانها الأصلية ، مستعيناً بمعجم الشواهد النحوية للأستاذ عبد السلام محمد هارون ، وما تتيحه الفهارس المدونة في معظم كتب النّحو، وخاصة المتقدمة منها على كتاب المُفَصَّل، ثم عرضت الأبيات على الدواوين الشعرية إن وجدت، للاطمئنان لصحة رواية الشاهد.

٢- قمت بضبط الأبيات بالشكل التَّام ، بناءً على رواية الدواوين وكتب النحو حيث لا يخلّ الضبط بالوزن.

٣- أعطيت لكل بيت (شاهد) رقماً على اليمين من أول بيت إلى أخر بيت، حتى تسهل عملية الرجوع إلى أي بيت في المتن من خلال فهرس الأشعار.

٤- عَرَّفت بالشعراء الذين ذكرهم المُصَنِّف في متن المخطوط تعريفاً موجزاً، يُعطي تَصوراً عن الشاعر.

٥- ذكرت في الحاشية الوزن الشعري لكل بيت.

٦- ذكرت موطن الشاهد في بعض الأبيات التي لم يُصرّح المصنف بموطن الشاهد فيها.

٧- ذكرت أسماء الكتب التي ورد الشاهد فيها في الحاشية دون إطالة.

رابعاً : الأمثال:-

١- عرضت الأمثال الواردة في الكتاب على كتب الأمثال، التي وصلت إليها ، وكذلك على كتب النحو واللغة .

٢- ضبط بالشكل ما يحتاج إلى ضبط منها.

٣- ذكرت في الحاشية الكتب التي ورد فيها المَثَل.

خامساً : الأعلام:

١ – ترجمت لسائر الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب ترجمة موجزة تعطي فكرة واضحة عن شخصياتهم دون تكرار للترجمة.

٢ – لم أترجم للأنبياء وكبار الصَّحابة؛ لمعرفة الناس بهم وكذلك الأعلام الَّذين أورد مُصنِّف الكتاب الاسم الأوّل لهم فقط ، حيث لم استطع تمييز مَنْ المقصود منهم كما كان يفعل عند ذكر القُرّاء، أو عندما يستطرد في شرح شاهد شعري، أو عندما يستفيض في ذكر قصَّة بيت، أو مثل.

٣- ذكرت بعد ترجمة كل عَلَمٍ ، المصادر التي أخذت الترجمة منها.

سادساً : تنظيم الكتاب

١- بَوَّبت الكتاب بناءً على فهرس وجدته مرفقاً مع نسخة مركز ودود للمخطوطات ، وهو فهرس منقول حرفياً عن فهرس المُفَصَّل، وهي النسخة المنشورة من غير تحقيق والتي تحتفظ بها مكتبة الجامعة الأردنية.

٢- أرفقت عَدَّة صور من كل نسخة من النسخ التي استطعت الحصول عليها بما فيها نسخة الأصل.

٣- فهرست الكتاب على النحو التالي:

١- فهرس المحتويات

٢- الفهارس العامة والتي تضم:

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث النبوية والأقوال المأثورة.

٣- فهرس الأمثال

٤- فهرس أبيات الشعر.

٥- فهرس الأرجاز

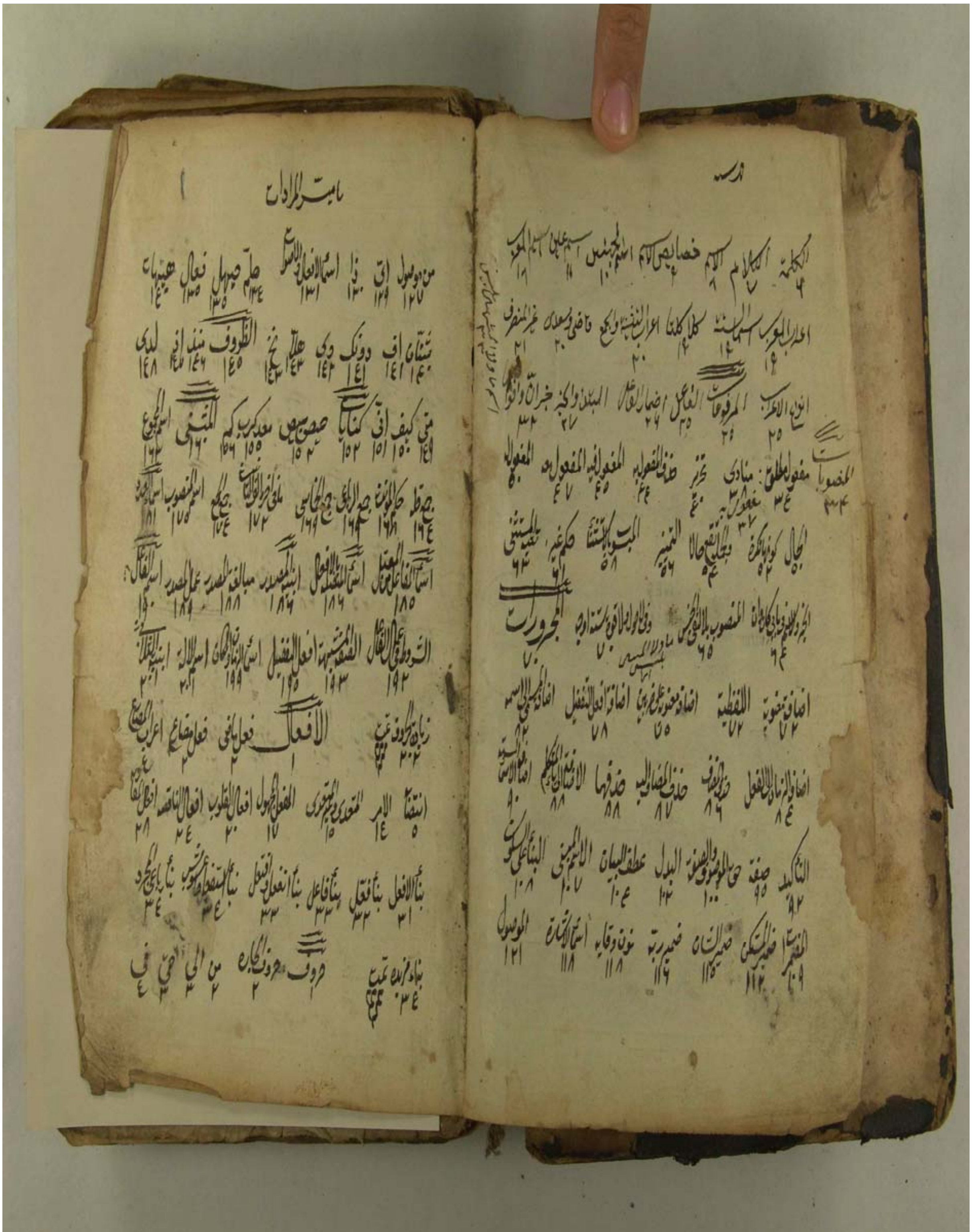
٦- فهرس الأعلام.
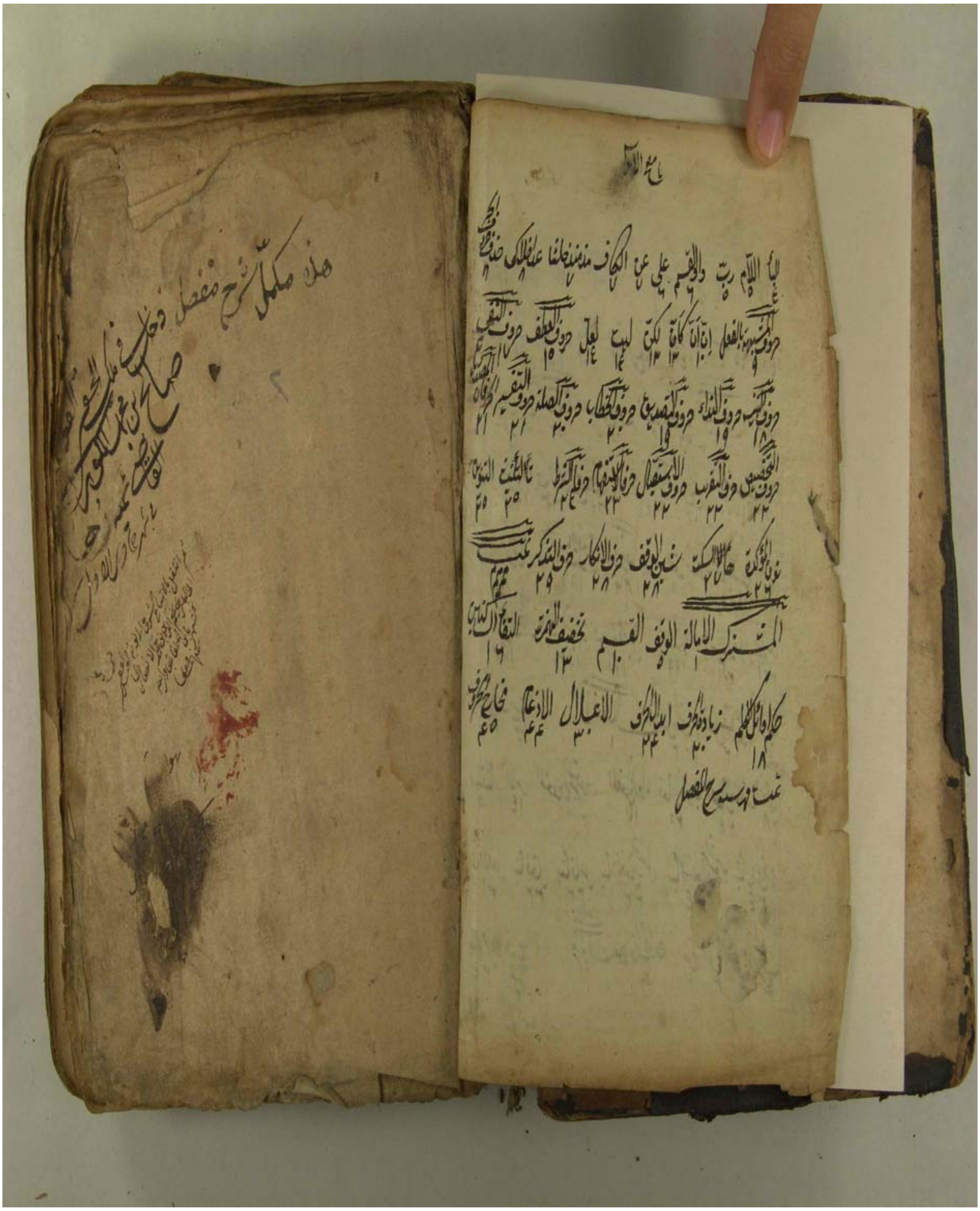


الصفحة الأولى من نسخة الأصل (م)



الصفحة الأخيرة من قسم الأسماء في نسخة الأصل (م)



صفحة الفهرس من النسخة (ك)



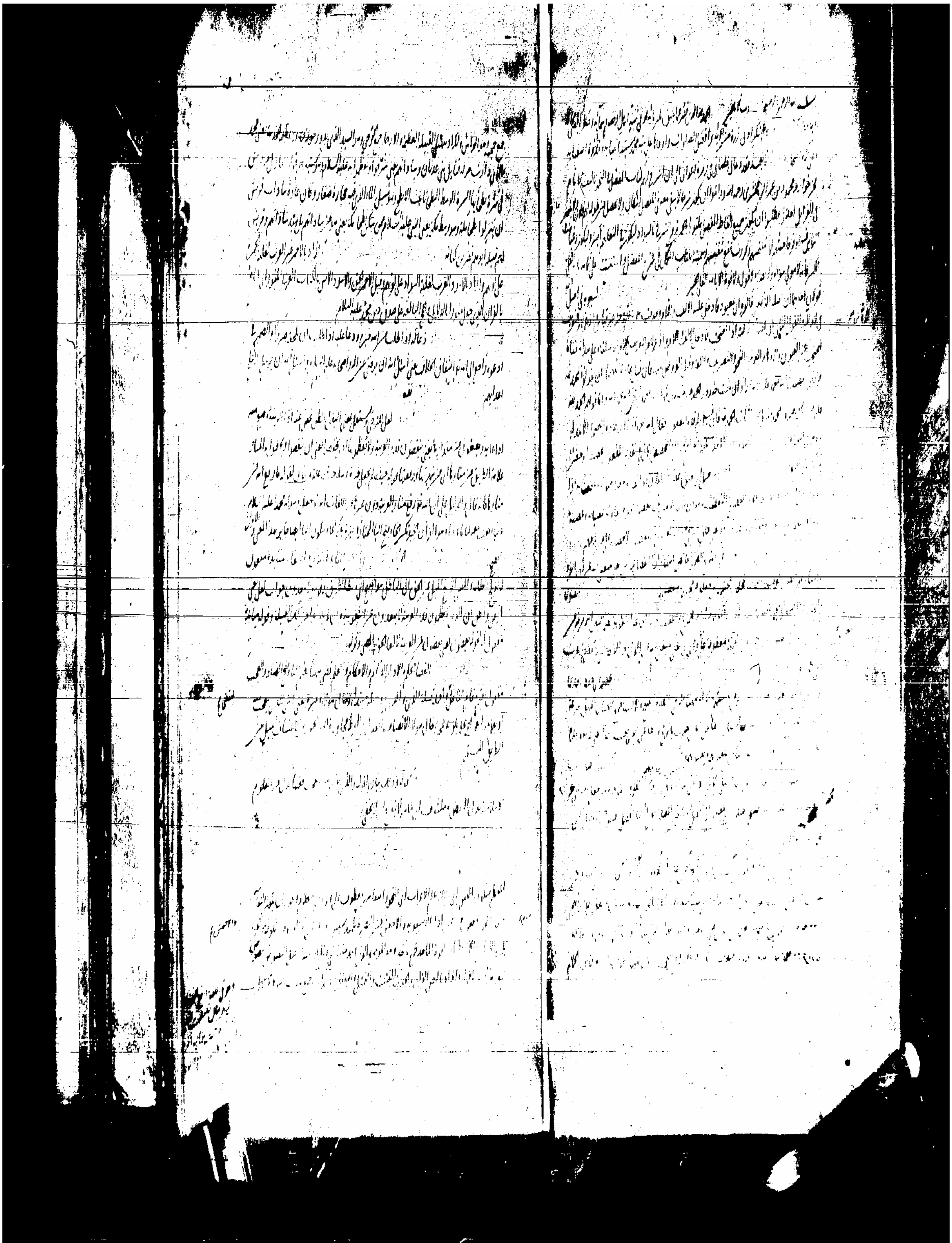
تكملة الفهرس من النسخة (ك)



الصفحة الأولى من النسخة (ك)



الصفحة الأولى من النسخة (د)



الصفحة الأولى من النسخة (و)



الصفحة الأولى من النسخة (ف)

النَّص المحقق من كتاب

"المكمّل في شرح المفصّل

لمُظهر الدِّين الزَّيدانيّ"

(ت ٧٢٧ هـ)

قسم الأسماء

مقدمة الشّارح :

الحمد ـ الذي قَصر عما يليق بكبريائهِ أوفى ثِنية أهل أرضِهِ وسمائِه ، وصغُر أقصى محامد أهل خَضرائِه وغبرائِه في أداءِ شُكرِ أدنى ذَرةٍ من الآئِه، وأفضلُ الـصلَوات وأوفاهـا علَى نبيه محمدٍ سيد أنبيائهِ وقدوةِ أصفيائهِ، وعلى آلهِ وأصحابِه وأحبائِه .

أما بعد، فقد دعاني خلصاني وزمرةُ أعواني إلى أن أشَرح لَهم كتاب المفَـصل فـي النحو تأليف الإمامِ فخر خُوارزم، محمودِ بن عمر الزمخْشَري[1] – رحمه ا – ورامـوا أن يكون شرحاً لا يبقى معه في المفَصل إشكالٌ، ولا يحصلُ من طُولِهِ لهم املال، ولا يكون فـي الفوائدِ إخلال، وطلبوا أن تكون جميع ألفاظِ المفصل مكتُوبةً بـالحمرة والـشرح بالـسوادِ[2]، ليكون في التعليم والتعلّم أيسر، وتكون رغباتُ الناسِ فيه أوفر، وسميته بكتاب المكمـل فـي شرح المفَصل" واستَعنتُ على إتمامِه بـا ـِ العلي الكبير، فإنه لا [مولى][3] سِـواه ، ولا نَـصير، ولا حولَ ولا قوة إلا بـا العليّ الخبير" .

---

[1] هو محمود بن عمر بن محمد، بن أحمد، أبو القاسم، جار ا الزمخشري. ولد سنة (٤٦٧هـ) في قرية زمخشر في خوارزم، لُقب بجار ا ؛ لأنه جاور مكةَ زمناً، توفي سنة (٥٣٨هـ) بجرجانية، صاحب المفَصل.
- انظر أخباره في: إنباه الرواة ٣/٢٦٥-٢٧٢؛ فوات الوفيات ٤/١٨٣، معجم الأدباء ١٩/١٢٦-١٣٥، وفيات الأعيان ٥/١٦٨-١٧٤.

[2] التزم نَساخ الكِتَاب بما ألزم به الشارح نفسه حيث وجدتُ في كُل النسخ- التي استطعت الوصول إليها- أن نَص المفَصل قد كُتِـب بـالحمرةِ، ونَص الشرح قد كُتِب بالسواد مم جعل نَص المفَصل غير واضحٍ بسبب اللون الأحمر، وهذا ينطبق على كُل النُسخ. إلا أن النساخ منهم من احترز لهذا الأمر فكان يكتب نَص المفَصل في الحواشي بِخَط مغايرٍ، في الأغلب، لخط الشرح.

- [مولَى] في نسخة د.

[3] - ورد في نسخة الأصل [حول] ولا يستقيم معها المعنى فأثبت ما ورد في النسخة د. حتى يستقيم المعنى.

مقدمة المفصل :

ا ¯ أحمد على أن جعلني من علماء العربيـة". لسيبويه[1] في أصـل" ا " قـولان :

أحدهما: أن أصله " إله " بمعنى مألوه، أي : معبود، فأدخلَ [عليه][2] الألفَ والـلام، وحـذفَتَ همزةُ " إلهِ " من غير قياس " ، وأدغَم لامِ التَعريفِ في لام إله. والقولُ الثاني : أصـله لاهٍ . من لاه يليه إذا احتَجب، وأدخَلَ الألفَ واللاّم، وأدغَم لام التعريفِ في اللامِ الأصلية ، وعلـى هذا معنَاه المحتَجِب عن العيون والأوهامِ. العربية: النحو والصرف واللّغة، وقيل:العـروض. فإن قيل: عادةُ الفُصحاءِ أن يقولوا: الحمد ـِ. فَلِم قال المصنفُ: ا ¯ أحمد؟ [قُلْنَـا][3]: أراد أن يثْبِتَ صدور الحمدِ من نفسِه، [أي: من نفس المصنّفِ][4] ؛ لأن قوله : ا ¯ أحمد يبين أنْه يحمـد ا ¯. وأما قولهم: الحمد ـِ، فليس فيه بيان صدورِ الحمدِ منه، أي: مِن المصنّفِ، بلْ فيهِ إثباتُ الحمدِ .

فإن قيلَ: لِم قدم المفعول، فقالَ : ا ¯ أحمد؟ [قلنا][5] لأنّ عادةَ الفُصحاءِ الإبتداء بـالأهم في اللفظ، وإن كان متأخراً في التقْدير. وههنا الابتداء بلفظ ا أهم، للتّبرك، والتخصيص، لأن في تقديم المفعول تخصيصاً وحصراً في أكثر المواضِع، لأن المصنفَ قدم المفعولَ بعد هـذا في قوله: إلى أفضل السّابقين ولآلِهِ الطيبين. فقدم المفعولَ هنَا أيضاً؛ ليكون الحمد على نَـسقٍ واحدٍ.وقالَ ابن الحاجبِ[6] : قولهم إذا قُدم المفعولُ يدل على الحصر، هذا شيء لا أَملَ لهم فيهِ.

---

[1] - سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت ١٨٠هـ) الكتاب، ط٣، ٥ مج، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨. ما أورده مظهر الدين عن اشتقاق لفظ الجلالة (الله) فيه كلام طويل وملخصه ما أورده الزجاجي في "اشتقاق أسماء الله تعالى " وهو :- في اشتقاقه أربعة أقوال :-

١: قال يونس والكسائي والفراء وقطرب والأخفش: أصله إلاه دخلت عليه الألف واللام للتعريف فقيل: الإله، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فاجتمعت لأمان فأدغمت الأولى في الثانية فقيل : الله ، فإله فِعال ، بمعنى مفعول كأنّه مألوه أي: معبود.

وقال الخليل : أصل إلاه: ولاه من الوله والتّحير، ثم أبدلت الواو همزة لانكسارها، فقيل: إلاه ، كما قيل في وعاء : إعاء وفي وشاح : أشاح، ثم أدخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة فقيل: الله وكأن معناه على هذا المذهب أن يكون الوله من العباد إليه.

والمذهب الثالث مذهب سيبويه، بعد أن وافق الجماعة الأولين، قال : وجائز أن يكون أصله : لاه ، على وزن فعل، ثم دخلت عليه : الألف واللام للتعريف فقيل : الله.

والمذهب الرابع ، مذهب أبي عثمان المازني: كأن قولنا الله، إنما هو اسم هكذا بالأصل موضوع لله عزَّ وجلَّ وليس أصله : (إلاه) ، ولا (ولاه) ، ولا (لاه)

انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٣٤٠هـ) ، اشتقاق اسماء الله الحسنى د.ط، تحقيق عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٤، ص ٢٦- ٤٢.

والزجاجي مجالس العلماء، د.ط، تحقيق : عبد السلام هارون ، التراث العربي ، الكويت ، ١٩٦٢، ص ٦٩-٧١.

والكتاب ١٩٤/٢-١٩٧.

[2] - زيادة في نسخة ف و د.

٣- [عليه] زيادة من نسخة د.

٤- [قلنا] زيادة من نسخة د.

٥- زيادة من ن.د.

[6] - انظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، (ت ٦٤٦ هـ)، الإيضاح في شرح المُفَصَّل، د ط، ٢ مج، تحقيق وتقديم: د. موسى نباي العليلي، مطبعة العاني – بغداد، د.ت.

"**وجبلني على الغَضبِ للعربِ والعصبية**". جبل، أي: خَلَقَ. غضبتُ لفلان إذا نصرتَه في حال حياتِهِ، [وغَضِبتَ له، إذا][1] غضِبتَ علَى من يذكره بسوءٍ بعد موتِهِ. العصبية: الغَضب. وهو أن يشبه الرجلُ نَفْسه بِعصبةِ أحدٍ ومعاونه كما يعاون عصبانَه، وعصبةُ الرجل من يعصبه، أي: يشُد ظهره، ويجعله قوياً بِنُصرته إياه، يعني: خَلَقَ الله فِي حب العرب، والتعصب لهم، والغَضب على من يذُمهم. "**وأبى لي أن أَنفَرد عن صميم أنْصارِهِم وأمتَاز**". أَبى، أي: امتَنَع. الصميم: الخَالص. أَمتَاز: إذا انفَصلَ عن شيءٍ، يعني: منعني الله عن أن أنفرد وأمتاز عن أنَصار العربِ وأصحابهم المخلِصين بمحبتهم، بلْ جعلَني من محبيهم ومِن متَعصبيهم. **(وأَنْضوي إلى لفيفِ الشّعوبية وأنحاز)**. أنضوي وأنحاز: إذا اجتمع إلى أحدٍ فصار منهم. واللفيفُ: الملْفُوف ، وهو المجموع، واللفيف ههنا الجماعةً. الشعوبيةُ: بضم الشين اسم فرقةٍ مِن النّاسِ لا يفضل العرب على العجم. وهذِهِ الجملةُ معطوفة على "وأبى لي"، يعني: منعني الله أَن أكون مِن الفرقةِ الّتي لا تُفَضلُ العرب على العجم. "**وعصمني مِن مذْهبِهم الّذي لم يجدِ عليهم إلاّ الرشقَ بألسِنَةِ اللاعنين، والمشْق بألسنّةِ الطاعنين**". عصم، أي : حفِظَ. و أجدى إذا أغْنَى ونَفَع ويعدى بعلَى: الرشْقُ: الرمي بالسهمِ. والمراد ههنا: الرمي بالكلامِ القبيح. والألسنَةُ جمع اللسان. المشقُ: سرعته الرمي بالرمح، وسرعةُ الكتابةِ. الأسنةُ: جمع السنَان. الطاعن: الّذي يضرب بالرمح. والطاعن: الّذي يعيب أَحداً، يعني: لم ينفع هذه الفرقةُ مذهبهم إلا أن يقَعوا في أَلْسنَةِ الناس يلْعنونَهم ويعيبونَهم. " **وإلى أفْضل السابقين والمصلين أوجه أفضلَ صلَواتِ المصلين**" المصلّي: الذي يأتي بعد السابق، يقالُ : صلى الفرس إذا أتى بعد السابق. أوجه: نفس متَكلم مِن التوجيهِ، وهو جعلُ وجه شيءٍ نحو شيء، وتقدير هذَا الكلام: أوجه أفضلَ صلَواتِ المصلين إلى [محمدٍ الّذي هو][2] أفْضلُ الأولين والآخرين. "**محمدِ المحفُوفِ من بني عدنان**[3] **بِجماجِمِها وأرحائِها، النازل مِن قريش في سرة بطحائِها** " حفَ شي حولَ شيءٍ إذا أدار حولَه. بني عدنان : قبائل أبناءِ النبي، - عليه السلام- وعدنان مِن أجدادِ النبي بينه وبين عدنان عِشرون أباً، وإنّما خص عدنان مِن بين أجدادِ البني – صلى الله عليه وسلم – لأن الآباء الّذين بينَه وبين عدنان متّفقٌ على أسمائِهم،

---

[1] - [وعضبت له، إذا] زيادة من د.
[2] - ما بين المعقوفين زيادة من د.
(٣) هو عدنان بن أدد أو "أدّ". ثُمَّ يَخْتَلِفُ النَّسابون فيما بعد ذلك. حتَّى يَصلِوا إلى إسماعيل بن إبراهيم الخليل، عليهما السَّلام، قال ابن عَبَّاس: بين عدنان وإسماعيل ثلاثون أباً لا يعرفون.
- والطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، تاريخ الطَّبري، تاريخ الرُّسل والملوك، د. ط، – انظر- ابن كثير، أبو الفداء الحافظ الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) البداية والنهاية، ١٩٩٢، تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح، (٢/٥٧٨-٥٨٣) دار الحديث القاهرة -٢/١٩٧-٢٠٢. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٦١. ج٢/٢٧١-٢٧٦).

وأما ما بعد عدنان فمختلفٌ في أسمائِهم، وكان ابن عباس – رضي ا ُ عنه – إذا عد أجـداد النبي – صلى ا عليه وسلم- عد إلى عدنان ولم يعد بعد عدنان؛ لأنّه لم يعلم يقينـاً أبـاء عدنان ِلكثرةِ اختلافِ النسابين فيه. وابن في": مِن بني عدنان" للتبـين. بِجماجِمهـا، أي مـع جماجمها . والجماجم جمع جمجمةَ، وهو الرأس، والمراد ههنا القبيلةُ العظيمةُ. والأرحاء جمع الرحي، وهو السيد الّذي تدور حوله جماعةٌ عظيمةُ ِلخدمتِهِ، يعني : محمد الذي دارت حولَـه قبائلُ بني عدنان وساداتُهم، يعني: تشرفوا وتعظموا بِهِ – عليه السلام- وهو سيدهم. قولـه : النّازلُ من قريشٍ في سرة بطحائها. السرةُ: الوسط. البطْحاء: تأنيثُ الأبطَح. وهو مسيلُ الماءِ الّذي فيهِ حجارةٌ صِغَار. وكان عادةُ ساداتِ قريش أن ينزلوا ببطحاء مكةَ، يعنـي: هـو مـن ساداتهم، بلْ سيد ساداتهم.

وقريش: اسم قبيلةِ، وأبوهم "النضر بن كِنَانَه [1]". **المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العربي المنور**". أراد بالأحمر غير العربِ ِلغَلَبةِ الحمرةِ علّى لَونهم، وأراد بالأسـود العـرب لغّلبـةِ السواد علَى لَونهم، وقيل : الأحمر الجِن، والأسود الإِنس. بالكتَابِ العربي المنور، أي : أتـاه بالقرآن الّذي جعِلَ منوراً بالحجج البالغَةِ علَى صِدق دين محمدٍ [صلى ا عليه وسلم][2] "**ولآله الطّيبين أدعو ا َ بالرضوان، وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان**" دعا لَه إذا طلَب مِـن ا ِ تعالى خَيره، ودعا عليه إذا طلَب من ا ِ تعالى أن يلْحِقَه شَره. والضمير في "ادعوه" راجع إلى ا ِ [تعالى][3].

الشقاق: الخِلاف، يعني: أسألُ ا َ تعالى أن يرضى عن آلِهِ وأصحابه [عليه الـسلام][4] وأسألُ ا َ أن يرسِلَ بلاء على أَعدائِهم. "**ولعل الّذين يغضون مِن العربيـة، ويـضعون مـن مِقْدارها، ويريدون أن يخفضوا ما رفَع ا ُ من منارها. حيثُ لم يجعلْ خِيرةَ رسلِهِ وخَير كتبِهِ في عجمِ خَلْقِهِ، ولكن في عربِهِ** ". لعل لِلترجي، وتُستَعملُ بمعنى التيقن والظن. غَض عنه إذا كَرهه، غَض مِنُه إذا عابه. ويضعون من مِقدارها. يعني: ينْقِصون مـن قَـدر العربيـةِ ولا يعظمونها. وأن يخفْضوا، يعني: أن ينقضوا ويحطّوا به. المنَار: علاَمةُ الطريق. مِن منَارهـا، أي: مِن شُهرتِها ورفْعتِها. قوله: حيثُ لَم يجعلْ خِيرة رسلة. حيثُ: عِلةٌ وبيان ِلقولِهِ ما رفَـع ا َ من منَارها كأنه قاَلَ: والدليلُ علَى أن ا تعالى رفَع منار العربيةِ دون غيرها من اللّغـاتِ

---

[1] - هو قريش، فمن كان من ولده فهو قرشيّ، وروى أبو عمر بن عبد البَرّ أنه فهد بن مالك، واحتجَّ بأنَّه ليس أحد اليوم مِمَّن ينتسِب إلى قريش إلاَّ وهو يرجع في نَسبه إلى فهد بن مالك، هو جد جاهلي من سلسلة النسب النبوي.

انظر ترجمته في: البداية والنهاية ٥٨٥/٢، معجم ما استعجم ص٨٨، الأعلام ٣٣/٨.

[2] - ما بين المعقوفين زيادة من د.

[3] - ما بين المعقوفين زيادة من د.

[4] - [عليه السلام] في د.

أنه تعالى جعلَ رسولَه محمداً – [صلى ا   عليه وسلم][1] – عربياً. وبعثُ معه كِتَابـاً عربيـاً، وهو القرآن . الخِيرة: بكسر الخاءِ وفتح الياءِ المختار. وخيرةُ: بفتح الخاءِ وسكون الياءِ أيـضاً جائز هذا المعني والأولُ أفْصح.

(ولا يبعدون عن الشعوبيةُ منَابذةً للحق الأبلج، وزيغاً عن سواءِ المنهج) المنَابذّةُ : التـرك والإلغاء، ومنَابذة مفعولٌ له. الأبلَج: الظاهِر والمضيء. الزيغُ : الميلُ عن الحق إلى الباطِـل. سواء المنْهج، أي: وسطَ الطريق. وقوله: لا يبعدون: جواب لعل يعني: أوقـن، أو أظـن أن الّذين لا يعظّمون قّدر العربيةِ لا يبعدون عن الشّعوبيةِ، وإن لم يكونوا مِن تِلك القَبيلَةِ. وقوله: منَابذَةً مفعولٌ له. لقوله: يغُضون ويضعون، يعني: يغضون عن العربية لإلغاءِ الحق المضيءِ وتَركِهِ. **(الّذي يقضِى مِنْه العجب حالُ هؤلاءِ في قِلةِ إنْصافِهم، وفَرطِ جـورهم واعتـسافِهم)** القَضاء: الحكْم والأداء والاتمام والإحكام والعلم. يقْضِي ههنا بِضم الياءِ وفَتْح الضادِ. والعجب مفُعولُ أقيم مقَام الفاعِل، والجملةُ صلَةُ الّذي، والّذي مع صِلته مبتدأ، وحـالُ هـؤلاءِ خبـره، يعني: الشيء الّذي يتعجب منه، أو يعلَم مِنْه العجب، أو يحكم بِكَونه عجيبـاً حـالُ هـؤلاءِ. الانْصافُ: العدلُ. الفَرطَ: تجاوز الحد. والجور والاعتسافُ: الميلُ عـن الطريـق المـستَقيم، **(وذّلك أنهم لا يجدون علماً مِن العلومِ الإسلاميةِ ، فقهها وكلامها، وعِلمي تفْسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربيةِ بين لا يدفَع، ومكشوفٌ لا يتقنع)**. وذَلِك: بيان لِقَوله: والّذي يقْـضى منه العجب . فقهها: بدلٌ مِن العلومِ الإسلامية بدل البعض. ومكشَوفٌ، أي ظَاهِر. لا يتَـقَنع، أي: لا يخْفَى. **(و يرون الكلام في معظمِ أبوابِ أصول الفقهِ ومـسائلها مبنيـاً علـى عِلْـمِ الإعراب ، والتفاسِير مشحونةً بالرواياتِ عن سيبويه والأخفش[٢] والكسائي[٣]، والفّـراء[٤] وغيرهم من النّحويين البصريين، والكوفيين، والاستظهار في مآخِذ النّـصوص بأقـاويلهم، والتشبث بأهدابِ فَسرهم وتأويلهم)**، المعظم بسكون العين، أي: الأكثر عِلْـم الإعـرابِ، أي:

---

[1] - ما بين المعقوفين زيادة من د.

[٢] هو سعيد بن مِسعِدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، مولى بني مجاشع بن دارم، قرأ النَّحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليّاً. وكان الأخفش أعلم النّاس بالكلامّ، صاحب معاني القرآن، مات سنة عشر، وقيل: سنة خمسة عشرة، وقيل إحدى وعشرين ومائتين.

- انظر القفطي، علي بن يونس، (ت ٦٢٤ هـ)، إنباه الرّواة على أنباء النحاة، ط١، ٣ مج، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ١٩٨٦، ٢/٣٦-٤٣. والحموي، ياقوت، (ت ٦٢٦ هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ط١، ٧ مج، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣، ١١/٢٢٤، ٢٣٠.

- والسيوطي، جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط١، ٢ مج، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤، ١/٥٩٠-٥٩١.

[٣] هو علي بن حمزة أبو الحسن الكسائيّ، مولى بني أسَد، إمام الكوفيين في النحو واللّغة، وأحد القراء السبعة المشهورين قرأ على حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، تعلم النحو على كِبَر، تعلّم على معاذ الهرَّاء، والخليل، مات سنة (١٨٩ هـ).

- انظر معجم الأدباء ٥/١٠١-١٢٠، إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٢٥٦-٢٧٤، بغية الوعاة ٢/١٦٢-١٦٤).

[٤] هو يحيى بن زياد بن عبدالله الدّيلمي، إمام العربيَّة، أبو زكريا المعروف بالفراء.

كان أعلمَ الكوفيين في النحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس.

وكان يحبّ الكلام، ويميل إلى الاعتزال. مات سنة (٢٠٧ هـ).

انظر: معجم الأدباء: ٧/٢٣٩-٢٤٢، الزُّبيدي، أبو بكر بنُ محمد الحسن (ت ٣٧٩ هـ)، طبقات النحويين واللغويين، ط٢، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، د.ت. ١٣١-١٣٣ بغية الوعاة ٢/٣٣٣.

النحو. والتفاسير معطوف على ويرون الكلام. ويجوز أن [تكون][١] التفاسير مبتـدأ. مـشحونةً مفعولٌ من شحن إذا ملأ. سيبويه والأَخْفَشُ مِن البصرةِ والأَخْفَشُ تلميذُ سـيبويه. والكـسائي والفراء من الكُوفةِ، والفراء تليمذُ الكسائي. الاستظهار: القوةُ: والمآخِذُ: جمـع مأخـذ، وهـو الموضع الّذي ُأخذَ مِنْه الشيء. والمراد ههنا أصلُ النّصوص، والنّصوص: جمع نَـص وهـو الاظهار. والمراد بالنّص القرآن والحديثُ. والتشَبثُ: التمسك والتعلقُ. الأهداب: جمع هـدب، وهو طَرفُ الإزار، والفَسر: اظهار المراد ، يقالُ : فَسر. بتخفيف السين. أي: بـين. وفـسر بالتشديد تفسيراً مبالغَةٌ منه. التّأويلُ. صرْفُ اللّفظِ إلى ما [يؤول][٢] إليـه. أي : يرجـع إليـه المعنى. قيل: التفسير: بيان ما يحتمِله اللّفظُ احتمالاً ظاهراً. والتأويلُ: بيان ما يحتَمـله اللفـظُ احتمالاً باطناً مثاله، قوله تعالى: (وتخرِج الْحي مِن الْميتِ وتخرِج الْميت مِن الْحي وترزق من تشاءُ بِغيـرِ حِسابٍ)[٣] قيل: معناه: يخرج الإنسان مِن النطْفَةَ، ويخرج النّطْفَة مِن الإنسان. وقيـل: يخْـرج الطير مِن البيضِ ويخرج البيض من الطير. هذا هو التفسير ، لأن معنى الحي فـي الإنـسان والطير ظَاهِر، ومعنى الميت في النطْفَةِ والبيضِ ظاهر. وقيل: معناه: يخـرج المـؤمن مـن الكافر، ويخرج الكافر من المؤمن. هذا هو التأويلُ، لأن معنى الحي [في][٤] المـؤمن ومعنـى الميتِ في الكافر ليس شيئاً ظاهراً بلْ هو شيء [خفي][٥] معنَوي وقيل: التفسير: بيـان سـببِ النزول والقِصة. والتأويلُ: بَيان معنيِ اللفظِ معنى ظاهراً وباطناً[٦]. قوله: والتـشبثَ بأهـدابِ فسرهم وتأويلهم يعني التعليق باذيال أقـوالهم. - "**وبهـذا اللـسان منـاقلتُهم فـي العلـم، ومحاورتُهم، وتدريسهم، ومناظرتُهم، وبه تقطُر في القراطيس أقلامهم، وبه تُسطر الصكوك السجلات حكامهم**" وبهذا اللسان، أي: باللسان العربي. مباحثتهم. المناقَله: أن ينْقُلَ واحد عـن واحدٍ كلاماً. المحاورةَ : المجاوبه. وبه تقطر، أي : باللسان العربي، تكتب أقلامهم. تُـسطر: أي يكْتَب. الصكوك: جمع صك [وهو][٧] القبالة. "**فهم ملتَبِسون بالعربيةِ أَيـةً سـلكُوا، غيـر منْفكين منها أينما وجهوا، كَل عليها حيـثُ سـيروا**". ملتبـسون، أي: مختلطـون. بمعنـي الملابسون. أية، أي: أيةَ طريقٍ، والتنوين عوض عن المضاف إليه. غير منْفَكين، أي: غيـر زائلين ومفارقين وجه أي وجهوا كلامهم. التوجيه: جعلُ وجهِ شيءٍ إلى جانب. كَل، أي ثقل.

---

[١] ـ زيادة غير موجودة في ن.ف.
[٢] - [تأول] في ن.ف
[٣] - آل عمران ٢٧.
٣- [من] في ن.د.
٤- زيادة من ن.ف.
[٦] - هناك خلافٌ طويلٌ بين العلماء حول التفسير والتأويل وما لهما من معانٍ اصطلاحية، وما ذكره مظُهر الزيداني هنا شيء يسير منها ينظر في ذلك ابن تيمية، تقي الدين (ت ٧٢٨هـ) ، مجموعة الفتاوى ، ط١، اعتنى بها وخرج أحاديثها عامر الجزاز، أنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ١٩٧٠، ١٣/ ١٤٥ – ١٦٦.
٦- [وهي] في ن.د.

وعيالٌ عليها، أي: على العربية. سيروا: بتشديد الياء، أي: أرسلوا وبعثوا كلامهم يعني العلماء الذين لا يعظمون قدر العربية [فَهم][1] محتاجون إلى العربيةِ في جميع كلامِهم وتدريسهم ومخاطباتِهم ومع ذَلِك يعيبونَها." **ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها، ويدفعون خَصلها، ويذهبون عن توقيرِها وتعظيمِها، وينهون عن تَعلّمِها وتعليمِها، ويمزقُون أديمها ويمضغُون لحمها**". في تَضاعيفَ ذَلِك، أي: في أثناءِ ذَلِك ووسطَ ذَلِك، ومثْله في أضعافِ ذَلِك، وذَلِك إشارةٌ إلى احتياجهم إلى العربية، يعني: [مع][2] أنهم يحتاجون إليها. الخَصلُ: الزيادة والغلبة. ويدفعون خَصلها، أي: ينْكِرون شَرفَها، ويذهبون عن تَوقِيرها، يعني: يعرضون ويميلُون عن تَعظِيمِها ويمزقُون أديمها أي: يشقّون جِلْدها وهو عبارةٌ عن الذم والعيب، [بمعنى][3] يعِيبونَها، ومثلُه يمضغون لَحمها.

" **فَهم في ذَلِك على المثَل السائر: الشعِير يؤكَلُ ويذّم** "[(٤)] يوكَلُ ويذَم: أي، فهم في احتياجهم إلى العربيةِ وعيبهم إياها كالمثل الذي انتشر وذَهب في العالِم وهو الشعير يؤكَلُ ويذَم، يعني: [الناس يأكلون][5] الشعير ويدفَعون بِهِ الجوع، ويقولون : بئس الشيء الشعير فكذلك هؤلاءِ يحتاجون إلى العربيةِ ويعيبونَها.

يعني: يأكلُه الناس ويدفَع بِهِ الجوع، ويقولون: بِئْس الشيء الشعير، فكذَلِك هؤلاءِ يحتَاجون إلى العربية ويعيبونَها. "**ويدعون الاستِغْناء عنْها، وأنهم ليسوا في شِق منها**" . الهمزةُ في أنهم مفتوحةٌ؛ لأن تقديره: وينْكرون أنهم لَيسوا في شِق منها، يعني: هم في وسطِ العربيةِ [ويحتاجون][6] إليها وينكرون كونَهم في وسطِها واحتياجهم إليها. الشق بكسر الشين: الجانب، يقال هو[في][7] شِق مِن [هذا][8] أي: [في][9] جانبٍ مِنْه. "**فإن صح ذلك، فَما بالُهم لا يطلّقون اللغةَ رأساً والإعراب ولا يقطعون بينَهما وبينَهم الأسباب** ". فإن صح ذَلِك، يعني: فإن صح استغناؤهم عن العربيةِ لِم لاَ يتْركون اللغةَ والإعراب، وهو النحو رأساً، أي بالكليةِ؟ الأسباب: جمع السبب وهو الحبلُ الذي يوصِلُ الرجلَ إلى البئر، ويستَعملُ في الطريق والوسيلةِ، يعني: لِم لا يتركون استعمالَ العربية. " **فيطمسوا من تفسير القُرآن آثارهما،**

---

[1] - زيادة من ن.ف.
[2] - زيادة من ن.ف.د
[3] -[يعني] في ن.د.
[٤]- انظر العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد ا (ت بعد ٤٠٠ هـ) جمهرة الأمثال، ط٢، ٢ مج، دار الجيل – بيروت (٤٢٥/٢)، الميداني، أبو الفضل أحمد بن أحمد (ت ٥١٨ هـ). مجمع الأمثال، ط١، ٤ مج، تحقيق د. جان عبد ا توما دار صادر- بيروت، ٢٠٠٢، ٢٠٢/٢.يضرب مثلاً للرجل يحسِن ويلام، ويقالُ في المعنى نفسه "يجري بلَيقٌ ويذَم، وأكلاً وذَماً.
[5] - [تأكله الناس] في ن.د.
[6] - [محتاجون] في ن.ف.
[7] - زيادة من ن.ف.
[8] - كذا في ن.ك.
[9] - زيادة في ن.ف.

وينفُضوا مِن أصول الفقهِ غُبارهما، ولا يتكلّموا في الاستثناءِ، فإنه نَحو. الطمس: المحـو ". النفْض: تحريك الثوبِ ليزولَ عنْه الغُبار. ونَون الجمع في [فيطمسوا][١] ، وما بعـده محذوفـةٌ لوقوعِها في جوابِ النفي في قوله "لا يطلقون" يعني: التفسير وأصولَ الفقـه وغَيرهمـا مِـن العلوم الشرعيةِ كلّها مشحونَةٌ بمسائلَ النحو، فإن كانُوا مستَغنين عن النحو فليزيلوا مِن التفسير وأصول الفقهِ مسائِلَ النحو. وضمير التثنيةَ في آثارهما، وغبارهمـا. [راجـع][٢] إلـى اللغـةِ والإعرابِ". **وفي الفَرق بين المعرفِ والمنكر، فإنه نحو.** المعرفُ: ما جعلَ معرفةً، والمنكّر ما جعِلَ نَكرةً وأحكام المعرفةِ والنكرةِ كثيرةٌ، ومِن جملتِها أنه لَو قالَ لامرأتهِ: لو كلمتِ رجلاً فأنْتِ طَالقٌ، طُلقَتْ بأي رجل كلمتُه. ولو قال إن كلمتِ الرجلَ فأنت طـالِقٌ، وأراد [رجـلاً][٣] معيناً لم تَطْلُقْ بأن تُكلّم غَيره. **وفي التعريفَين، تعريفُ الجِنْس، وتعريفُ العهدِ، فإنهما نحو**". مِثَالُه لو قال : وا ِ لا أكلم الرجلَ، فإن أراد بهِ رجلاً معيناً معرفةً، فهذا تعريـفُ العهـدِ، ولاَ يحنَثُ إذا كلم غَيره من الرجال، ولو أراد بهِ جميع الرجال فهذا تعريفُ الِجنسِ، يعني: لا أكلّم من هو رجلٌ، فلو كلم رجلاً أي رجلٍ كان حنَثَ. "**وفي الحروفِ، كالواو والفاءِ وثُـم ، ولامِ المِلْك، ومن التبعيض ونظائِرها**" . يعني: بين الحروفِ تَفاوتٌ في الفقهِ ولكل حـرفٍ حكـم وكل ذَلِك مأخوذٌ من النحوِ، أما الواو فللجمعِ المطْلَق، والفاء للتعقيبِ من غيـر مهلـةٍ. وثـم للتعقيبِ مع [تراخٍ][٤]، فلو قال: وا ِ جاء زيد وعمرو لم يحنَثْ إذا جاءا سواء كـان مجيئهمـا معاً، أو مجيء أحدهما متقدماً والآخر متأخراً. ولو قالَ: وا ِ جاء زيد فعمرو حنِثَ، إن جـاءا معاً، أو جاء عمرو بعد زيدٍ بزمانٍ متراخٍ. ولو قالَ: وا ِ جاء زيد ثُم عمر حنِثَ [بمجيئُهما][٥] معاً متعاقبين بغير مهلة وتراخٍ. واللام للملْكِ، فلو قال: هذا الثوب لزيدٍ، يجب تـسليمه إليـه. ومن للتبعيضِ، كقوله تعالى : (وإن لَكُم فِي الْأَنعامِ لَعِبرةً نسقِيكُم مِما فِـي بطُونهـا)(٦). أراد بقولـهِ: "ممافي بطونها" اللبن، لا جميع ما في بطونها. " **وفي الحذْفِ والإضمار**" . الحذفُ: ما تُـرك ذِكْره من اللفظ والنيةِ لاستقلال الكلامِ دونَه كقولك: أعطيتُ زيداً، فَيقْتَصر على المفعول الأول ويحذَفُ المفعولُ الثاني. والإضمار: ما تُرك ذِكره [في][٧] اللفظ [وهو مرادٌ][٨] بالنّيةِ والتقـدير،

---

[١] - [يطمسون] في ن.ف.
[٢] - [راجعةٌ] في ن.ك.
[٣] - زيادة من ن.ف.
[٤] - [تراخي] في ن.ك.
[٥] -[لمجيئهما] في ن.ك.
٥- سورة النحل ١٦.
[٧] - [من] في ن.د..
[٨] - [وموجوداً] في ن.ك.

كقوله تعالى: (وأسأل القريـة)[١] أي: أهلَ القريةِ، تُرك ذِكْر لأهل وهوالمراد لأن معنَي الكلامِ لا يستقيم بدونهِ؛ لأن سؤالَ [قريةٍ][٢] غير متَوجهٍ. "**وفي أبوابِ الاختِصار والتكْـرار**" الاختِـصار. حذفُ ألفاظ كثيرة وإقامةُ لفظٍ أو ألفاظ قليلة مقامها، نحو قول القائِل: هلْ جاءك زيد؟ فتَقـول: نعم. وأصلُه: [نعم][٣] جاءني زيد، فحذفت جاءني زيد واخْتَصرتَه بقولِكِ: نعم. ومثالُ التكرار: أن يقولَ الرجلُ لامرأته: أَنْتِ طالِقٌ، أَنْتِ طالِقٌ، فإن أراد بالثاني تأكيـد الأول وقـع طلقُـةُ [واحدةٌ][٤] وإن أراد بكُل لفظٍ طلقةً وقَع طلقتان." **وفي التطليق، بالمصدر واسمِ الفَاعِل**" يعنـي عند أبي حنيفةَ[٥] فرقٌ بين التطلِيق بالمصدر واسمِ الفاعل، فإنه لو قالَ رجلٌ لامرأتـه: أنـتِ طالقٌ ونوى به ثلاثاً ما يقع إلا طلقة واحدة. ولو قال: أَنْتِ الطلاقُ ونوى به ثلاثاً وقع ما نَوى؛ لأن تقدير الكلام أنت ذاتُ الطلاق. والمصدر محتملٌ للقليل والكثير بخلافِ اسمِ الفَاعل. "**وفي الفرق بين "إن وأن" وإذا وحتى وكلما، وأشباهها، مما يطولُ ذكرها؛ فـإن ذلـك كلـه مـن النحو**". مثالُ جميع ذلك فلو قالَ لامرأتِه: أَنْتِ طالقٌ إن دخَلتِ الدار، بكسر الهمزةِ، لا تَطْلُـق حتى تدخل الدار. لأن إن للشرط. ولو قال : أَنْتِ طالقٌ أَن دخلتِ الدار بفتح الهمزة تَطلُقُ في الحال؛ لأن أن للتعليل. ولو قالَ: إذا أعطيتني كذا ديناراً فأنْتِ طالقٌ يجب تَعجيلُ تَسليمِ الدنانير المذكورةِ إلى الزوج حتى يقع الطلاقُ. فلو أخرت تسليمها لم يقعِ الطلاقُ، ولـو قـالَ: متـى أعطيتني كذا ديناراً فأنتِ طالقٌ طَلُقَتْ إذا سلمت الدنانير المذكورةَ سواء عجلت أو أَخـرت ، ولو قالَ: كُلما خرجتِ مِن الدار فَأنْتِ طالقٌ، طلقت بكل مرةٍ خَرَجـتْ. **وهـلا سـفهوا رأي محمدِ بن الحسن الشيباني[٦] – رحمه ا – فِيما أَودع كتاب الأيمان**. هلا: أَي لِم لا. سفهوا تسفيهاً إذا نُسِب أحد إلى السفهِ وهو قِلةُ العقل، بمعنى لو لَم يكُن النحو جيداً محتاجاً إليـه فـي الشرع، لِم لَم يقُلْ هولاء: إن محمد بن الحسن – رحمهما ا – سفيه؛ لأنه بنَى المسائلَ التـي أوردها في كتابِ الأيمان بفتحِ الهمزةِ على النحو. **ما لهم لم يتَراطنُوا في مجالس التدريس،**

---

(١) سورة يوسف ٨٢.

٢ - [القرية] في ن.ك.

٣ - [نعم] زيادة في ن.ك.

٤ - زيادة من ن.د.و.ك.

(٥) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الفقيه الكوفي مولى تيم ا بن ثعلبة، وهو من رهط حمزة الزيات، أخذ الفقه عن حماد بن أبي سليمان، كان عالماً عاملاً زاهداً ورعاً تقيا كثير الخشوع، نقله أبو جعفر المنصور من الكوفة إلى بغداد. مات سنة (١٥٠ هـ).

- انظر- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت ٦٠٨ هـ) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٨ مج، د.ط، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت، ١٩٦٨، ٤٠٥/٥-٤١٤.

- والربعي، محمد بن عبدا ، (ت ٣٩٧ هـ) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، ٢ مج، ط١، تحقيق: د. عبدا أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠ هـــ، ٣٥١-٣٥٢.

الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧ هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ١ مج، ط١، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي- الكويت، ١٤٠٧ هـ، ١٩٦/١.

(٦) هو محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي بني شيبان، ولد بواسط، وأخذ العلم عن أبي حنيفة، وسمع من مالك. جمع في دراسته بين النحو واللغة والشعر، والقرآن والحديث والفقه. تولى القضاء في عهد الرشيد، من أشهر كتبه: الجامع الكبير، دون مذهب أبي حنيفة، وتوفي بالري سنة (١٨٩ هـ). أنظر ترجمته في الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ) ، تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، ط١ ٢٤ مج، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٧، ٦٩/٢-١٧٨، وفيات الأعيان ١٨٤/٤، الأعلام ٣٠٩/٦.

وحِلَق المناظَرة، ثم نظروا هلْ تَركُوا العام جمالاً وأبهةٌ وهل أصبحتْ الخَاصةُ بالعامةِ مشبهةً ؟ وهل انقلبوا هزأةً للساخِرين، وضحكةً للناظِرين؟ وما لهم: ما للاستفهامِ، تَـ راطُن إذا تكلـ م بغير العربيةِ. الحِلَق جمع حلْقةٍ. الأبهةُ بضمِ الهمزةِ، وتشديدِ الباءِ العظَمـ ةُ، أصـ بحت، أي: صارت. الهزءةُ بضم الهاءِ وسكون الزاءِ من يستَهزىء [ويسخَر][1] بِهِ الناس. الضحكةُ. بِـ ضم الضادِ وسكون الحاء من يضحك مِنْه الناس. يعني [ما][2] لهؤلاءِ الّذين يعيبون العربيةَ يتكلمون بكلامِ العربِ عند التدريسِ والمنَاظرةِ، ليكون لهم منصب، وفرقٌ بينَهم وبين العوام، وليكـ ون لمحفلهم جمالٌ، فإن العوام لا يقْدِرون على الفَصاحةِ والتكلّم بالعربيةِ. فإذا سـ مِعوا الفـ صحاء يتكلمون بالعربيةِ تقع في قلوبهِم عظمةٌ للفضلاءِ، فإن صدقَ هؤلاءِ في ذَمهم العربية، فَلِم لَـ م يتكلموا بلسانٍ غير العربيةِ حتى لا يبقْى بينهم وبين العوام فرقٌ، فإن فعلوا ذلك يستَهزئُ بِهـ م العوام، ويضحكُون مِنهم: **هذا وإن الإعراب أجدى مِن تَفاريق العصا[(٣)]، وآثاره الحسنَةُ عديد الحصى.** قوله: هذا، أي: هذا الذي قلتَ مِن شَرفِ العربيةِ [فهو][4] صدقٌ، وكما قررته والواو في وإن الإعراب واو الحال. أجدى، أي: أنْفَع. التفاريقُ: جمع تَفْرِيق، يعني: النحو، أنْفَع مِـ ن تفاريقِ العصا. وقولُه: أجدى من تفاريقِ العصا: مثَلٌ يضرب في شيئٍ كثيرِ المنْفَعةِ، وأولُ من قَاله امرأةٌ من بني [كلاب][5] اسمها الغُنَيةَ الأعرابية، وسبب ذَلِك أن لها ابناً شريراً فَخَاصم يوماً فتى فَقَطَع الفَتَى أنْفَه، فأخذَت أمه ديةَ أنْفِهِ، وخاصم آخر فقطع شفتَه، فأخذت أمه ديـ ةَ شـ فتهِ، فلما نظَرتْ إلى ما اجتَمع عندها مِن الإبِل التي أخذَتها بالدية قالَتْ:

أنكَ أجدى مِن تَفَاريِق العصا[6]	اقسم بالمروةِ حقّاً والصفَا

إذا شُق وجعِلَ قطعاً تَصلُح كلّ قطعةٍ لأمرٍ. وقوله: وآثاره الحسنَة عديد الحصا. جمع أثـ ر بضمِ الهمزةِ وهو جوهر السيفِ، والعديد: العدد، والحصى جمع حصاة [مِن][7] الحجر الصغير. يعني: فضائلُ النحوِ وفوائِده بِعددِ رمل المفَازة. **ومن لم يتق ا ¯ في تَنْزيلـ هِ، فـ اجتَرأَ علـ ى تعاطي تأويلهِ، وهو غَير معربٍ، ركِب عمياء وخَبطَ خَبط عشواء، وقالَ ما هو تقولٌ وافْتراء وهراء وكلام ا مِنْه براء.** في تَنْزيلِهِ: أي القرآن، واجترأ، أي: تَجاسر وتَشَجع، التعـ اطي:

---

[1] - زيادة في ن.ك.

[2] - زيادة من ن.ف.

(٣) مثَلٌ يضرب لمن يكثر الانتفاع به. ورد في مجمع الأمثال: إنك خير من تفاريق العصا. وفي موسوعة الأمثلة أبقى، أو خير من تفاريق العصا. انظر:- جمهرة الأمثال ٢٥٢/١، مجمع الأمثال ١١٨/١ و ١٧٠/٢ والمستقصى ٢٦/١ وورد في اللسان: أشهد بالمروة يوماً والصفا. أنك خير من تفاريق العصا. ابن منظور. محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، ط١، ١٥ مج، دار صاجر- بيروت-د.ت، ٣٠١/١٠ (فرق)، وكذلك في الثعالبي أبي منصور (ت٤٢٩هـ) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب،د.ط، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ٦٢٧/١.

[4] - زيادة من ن.ك.

[5] - [الكلاب] في ن.ك.

[6] - البيت من الرجز

نسبة ابن بري في اللسان إلى الغُنَية الإعرابية ، ورد بلا نسبة في جمهرة الأمثال ٢٥٢/١-٢٥٣ (اللسان ٧/ ٨٣(فرق) وكذلك نسبة الزمخشري في المستقصي ٢٦/١-٢٧).

والخوارزمي في التخمير ١٤٨/١- ١٤٩.

[7] - زيادة من ن.ك.

مباشرةُ فعلٍ والدخولُ فيهِ. تأويله، أي: تغيير القرآن. وهو غير معربٍ بكسر الراء، الضمير في "وهو" يعود إلى من لم يتق الله، والمعرب اسم الفَاعِل مِن أعرب إذَا لم يلحن في الكَلامِ، فصار فصيحاً وصار لسانُه عربياً. الواو في وهو للحال، يعني: إذَا لم يكن عارفاً بالعربيةِ، وشَرع في تفسير القرآن لم يعرفْ تفسيره كما هو، بل يقولُ ما هو كَذِب وفَساد ويكون كمن ركِب نَاقةً عمياء لا تَدري أين تَمشي. قولُهِ: ركِب عمياء: أي ركب ناقةً عمياء. والخَبطُ ضرب البعير يده على الأرضِ في المشي، يعني يمشي كما تَمشي الناقةُ العشْواء، وهي الناقةُ التي في بصرها ضعفٌ. التقولُ، والافتراء، كلاهما الكذب، والهراء بضمِ الهاءِ بالراءِ غير المعجمةِ وبالمد كثيرةُ الفَسادِ. وبراء بفتح الباء، بريء. **وهو المِرقاةُ المنْصوبةُ إلى عِلْمِ البيان، المطّلِعُ على نُكَتِ نَظْمِ القُرآن، الكافِلُ بإبراز محاسنِهِ، الموكل بإثارةِ معادِنِه** قولُه: وهو: إشارةٌ إلى الإعرابِ وهو النحو. المِرقَاةُ: بكسر الميمِ وبفتحِها، الدرجة السلّم، عِلْمِ البيان: علم الفَصاحةِ، وهو البحثُ عن أحوال اللفظِ من كونِهِ حقيقةً أو مجازاً، أو صحيحاً، أو سقيماً، أو جزلاً. أو ركيكاً وما أشْبه ذلك، يعني: النحو سبب يعلم الرجلَ عِلْمَ البيان. المطّلِع: اسم الفَاعِل من اطلّع إذا علم أحداً شيئاً وجعله مطلعاً على شيءٍ. الكافِلُ: الضامِن. الإبراز: الاخراج. محاسنه: أي معانِي القرآن. الموكلُ: بكسر الكافِ، اسم فاعلٍ مِن التوكّل، وهو تَسليطُ أحدٍ على شيءٍ، أو على أحدٍ وجعلُه حاكِماً غَالِباً عليه.

الإثارةُ: الإخراج. معادِنَه أي: معاني القرآن، ويجوز جر المطّلِع والكافل والموكل على أنها صفاتٌ لِعلمِ البيان، ويجوز رفْعها على أنها خبر مبتدأ محذُوفُ، وتقديره: والمطّلع، أي: النحو هو المطلِع، أي: تَجعلُ الرجلَ مطلِعاً وعالماً بِنُكت القُرآن وتُخرج له معانيه. **فالصاد عنه كالساد لطُرق الخَير كيلا تُسلك، والمريدِ بمواردِه أن تُعافَ وتُتْرك.** الصاد: بتشديد الدال: المانِع عنه، أي: عن علمِ الإعرابِ. كالساد بالسين وتشديد الدال، أي: كالّذي يجعلُ على طَريق الخير جبلاً أو حاجزاً كيلا يمشي أحد فيه، والمريد معطوفٌ على والساد، وأن تُعاف مفعولُ المريدِ. أن تُعافَ، أي: أن تُبغَض، يعني: وكالذي يريد أن يترك الناس طُرقَ الخير. **ولقد نَدبنَي ما بالمسلمين مِن الأربِ إلى معرفَةِ كلامِ العربِ، وما بِي من الشفَقةِ والحدبِ على أشياعي مِن حفَدةِ الأدبِ لإنشاءِ كتابٍ في [علم][1] الإعرابِ، محيطٍ بكافَة الأبوابِ.** ندبني، أي: دعانِي وحملني. الأرب: الحاجةُ. الحدب: الرأفةُ والرحمةُ. الأشياع جميع شيعة، وهي جماعةُ الرجل وأنصاره. الحفَدةُ: أعوان الرجل، وخُدامه، جمع حافِدٍ، مِن حفَدةِ الأدبِ، أي: من طُلابِ العربيةِ. **مرتبٍ ترتيباً يبلغُ بهم الأمد البعيد بأقربِ السعي، ويملأ سجالَهم بأهون السقي.**

١- زيادة من ن ف .

الأمد: الغَايةُ. السِجال: جمع سجلّ وهو الدلو الذي فيه ماء يعني من قرأ هذا الكتـاب وعلِمـه يعلَم مِن النحو بأدنى زمانٍ ما لا يعملُه غيره بزمانٍ كثيرٍ، وقوله: يملأ سجالَهم، هذا إشارةٌ إلى أن من يقْرأُ هذا الكتاب ينبغي أن يكون له قَدر من علم النحو. قبل أن يقرأ هذا الكتـاب؛ لأن السجِلَ الدلو الذي فيه[1] ماء وإن قلّ، **فأنشأتُ هذا الكتاب المترجم بكتابِ المفصل فـي صـنْعةِ الإعرابِ، مقْسوماً على أربعةِ أقسام.** ترجم إذا بين المتَرجم ههنا المسمى المفَصل مفعولٌ من التفْصِيل وهو التبيين، وجعلَ [الكتاب][2] فصلاً فصلاً يعني: بدأ الكتاب يبين مسائِلَه، أو جعلَـه كثير الفُصول. القِسم الأولُ فيما يختص بالأسماءِ، والقسم الثاني فيما يختص بالأفعال، والقِـسم الثالثُ فيما يختص بالحروفِ، والقِسم الرابع فيما يختص بقبيلٍ واحدٍ مِنها من أحوالِها أي: مِن أحوال الاسم والفعل والحرفِ. بقبـيلٍ، أي: بنوعٍ. **وصنفتُ كلاً من هـذه الأقـسامِ تـصنيفاً. وفصلتُ كل صنفٍ منها تفصيلاً حتى رجع كل شيءٍ إلى نِصابِهِ واستقر في مركزه، ولم ادخر فِيما جمعتُ فيهِ مِن الفوائدِ المتكاثرةِ، ونظمتُ مِن الفرائِدِ المتناثِرة مع الإيجاز غير المخـلِ، والتلخيص غير المملّ.** وصنفتُ، أي: وميزتُ. كُلاً، أي: كل واحدٍ. تصنيفاً، أي: تمييزاً جيداً، وفَصلتُ: أي بينتُ، تَفْصِيلاً: أي تبييناً حسناً. النصاب: الأصلُ. المركِز: الموضِع، يعني: كان بحثُ الأسماءِ والأفعال والحرفِ مختلطاً في الكُتبِ التي صنفَت قَبلي فميزتُها، فَجعلْتُ بحثَ ما يخْـتَص بالأسماءِ في موضعٍ، وبحثَ ما يختَص بالأفعال بعده، وبحثَ ما يختص بـالحروفِ بعد الأفعال، وبحثَ المشْتَركِ بعد الحروفِ. ولم أدخر أي: ولم أترك مِن الفوائد إلا جمعتُ فيهِ ونَظَمتُ أي جمعتُ، الفَرائِد: جمع فريدةٌ وهي الدرة وخِيار ما يكون في القلادةِ. المخِل: اسـم فَاعلٍ من أخَل إذا تُرِك وصار ذا خللٍ. التلخيص التبيين.

مناصحةً لمقتبسهِ أرجو أن أجتني منها ثمرتي. دعاء يـستجاب، وثنـاء يـستطاب، والله – سبحانه عز سلطانه – ولي المعونةِ على كل خيرٍ وتأييدٍ، والمليء بالتوفيق فيهِ والتـسديد. مناصحةً : منصوب بأنها مفعولٌ أي للمناصحةِ، والمناصحةُ إرادةُ الخَير لأحدٍ وإرشاده علـى الخير. المقْتَبِس: طالِب العِلمِ. أن أجتَني، أي: أن ألتقِطَ وأحصلَ مِنها، أي: مِـن المنَاصـحةِ. الولي: الصاحِب والولي، أضافَ كل إلى خيرٍ للعمومِ، يعني: على جميع الخَيراتِ. التأيـيد: التقويةُ، المِلي. الثقَةُ ومن بِهِ الاعتِماد والقوةُ، وهو من ملأ يملأ ملاء. والملي: يحتَمِلُ أن يكُون اسم فاعلٍ، أي: الغَنّي والقادر الذي يملأُ العباد مِن النعمِ والرزق، وغير ذَلك من أنواع الفَضل،

---

[1] - وردت في الأصل فيه وهكذا في باقي النسخ إلاّ أنني أثبتها بالتأنيث؛ لأن الدلو تذكر وتؤنث ... والتأنيث أعلى وأكثر. أنظر : اللسان ٤٠٤/٣ (دله).
[2] - الكلام في ن.ف.

ويحتَملُ أن يكون بمعنى المفعول، أي: المملوء خِزانَتَه ولا تَنْقص المملـوء كرمـاً، وقُـدرةً وغيرهما من صفاته. فيه، أي: في جميع الكتاب وقراءته، التسديد: اعطاء التوفيق والقوةِ.

في معنى الكَلِمةِ والكلامِ

الكَلِمةَ: هي اللفْظَةُ الدالةُ على معنى مفْرِدٍ بالوضع:

اعلم أنَّ الكلامَ يشْتَمِلُ على قيودٍ أربعة نُبيّنُها وَاحداً واحِداً وقد اعتُرِضَ عليها باعتراضات. فاعْتَرَضَ جَمَاعةٌ بأنه لا تَصلُح اللَفظَةُ لِشرح الكَلمةِ لأنَّهما واحدٌ، لأنَّ الكلمة ما يُتَكلَّمُ بهِ، واللَّفْظُ ما يُتَلَفَّظُ به وكلاهما واحدٌ. فَنَقولُ هذا الإعتراضُ غيرُ صَوابٍ، لأنَّ شَرْحَ لفظٍ بلفظٍ لا يَخْلُو مِنْ أرْبَعةِ أقسامٍ: أحدها: أن يكونا مُتَوافقيْن في اللَّفظِ والمعنى، كقولِ القائل: الأسدُ هو الأسدُ. الثَّاني: أنْ يَكونَا مُخَالِفين في اللَّفظِ والمَعنى كَقولِ القَائِل: الأسَدُ هو الحِمارُ. ولا يحصلُ الشَّرحُ بهذين القِسمين؛ لأنَّ القِسْمَ الأوَّلَ هو تعريفُ الشيءِ بنفْسهِ وهو محالٌ، والثاني هو تعريفُ الشَّيءِ بِمَا هُو غيرُه في الحقيقةِ والمَاهيّةِ، والتَّعريفُ بهذا الوَجهِ مُحالٌ. والقسمُ الثَّالثُ: أن يكونَا مُتَوافقين في اللَّفظِ مُتخالفين في المعنى، كَقولِ القَائِل: العَّيْنُ هو العَيْنُ وأرَادَ بالعين البَاصرة وبالثانية شيئاً [آخر][1] من معاني العين، كعين الماءِ، وعين الشمسِ وغيرهما، وهذا القسم أيضاً لا يصلُح للتعريفِ؛ لأن المستَمِع لا يعرفُ نِيةَ المتَكلمِ أنه أراد بالعين الثانيةِ الأولَ أم شيئاً آخر. فإن أراد بالثانِيةِ العين الأولى يكون هذا هو القِسم الأول، وإن أراد بالثانِيةِ غير الأولى في المعنَى يكون هذَا هو القِسم الثاني، لأنهما يكونَان مختلفين في الحقيقةِ والماهيةِ. وأما القِسم الرابع: فهو أن يكُون [الشارح][2] مخَالِفاً للمشروح في اللفظِ موافقاً له في المعنَى، وهذا القِسم متَعين لصلاحيته للشرح، كقولك: الأسد هو الليثُ، ومن هذا [القسمِ قَولُه][3]: الكَلِمةُ هِي اللفْظَةُ؛ لأنهما مخْتَلِفَان في اللفظِ متَوافِقَان في المعنَى الاعتِرَاض الثاني: في أن التاء في الكَلِمةِ وفي اللفظَةِ لِم هِي؟ فإن كانت للتأنيثِ فليس هنَا شيئٌ مؤنثٌ حتى تكون التاء عبارةً عنها وإن كانت للوحدةِ يجب أن يكون الحرفُ الواحد كلمةً أيضاً لأن الحرفَ الواحِد ملْفُوظٌ بِهِ كما يتَلَفظُ بأكثر من حرفٍ واحِدٍ فنقولُ: التاء للوحدةِ، ولا يضر تَنَاول الكَلِمةِ حرفاً واحِداً قَولُ المصنف: الكلمةُ هي اللفَظةُ. معناه كل ما يتَلفظُ بِهِ، وله القيود المذْكُورةُ في قَولِهِ: الدالةُ على معنى إلى آخر ما قَال فحينئذٍ الحرفُ الواحِد إذا كان له معنى يكون كلمةً مِن الكلماتِ التي تُطْلَقُ علَى الاسمِ والفعل والحرفِ، وإنما يضر ذِكْر تَاء الوحدة في الكَلِمةِ إذا قالَ الكَلِمةُ هي اللفْظَةُ ويسكُتُ عليها ولم يذْكُر بعدها شيئاً آخر فحينئذٍ لم يكن كلامه صالحاً لحد الكَلِمةِ. فإن قيلَ: لِم لَم يقُلْ الكَلِم، قُلْنَا:

---

[1] - زيادة من ن ك.
[2] - الشرح في ن.د،ف.
[3] - زيادة في ن ف.

الكِلِم جمع الكَلِمةِ؛ فلو قالَ الكِلِم لتناولَ الكلمةَ والكلام؛ لأن الكلام يتَنَاولُ ثلاثةَ ألفاظٍ، أو أكثـر وحينها قد يكون كلاماً، نحو: قام زيد، وزيد قائم، وقد يكون كلماتٍ نحو قول المحاسبِ: أحد، اثنان، ثلاثة، وغيرها مِن الألفاظ، فهذهِ كلماتٌ وليستْ بكلام، لِعدمِ الإسنَاد. وإنما أدخَلَ التـاء على الكَلِمِ، وقالَ: الكَلِمةُ، لِيدل علَى لَفْظَةٍ واحدةٍ من ألفاظِ الاسمِ والفعل والحرفِ. لا علَى أكثر من لفظةٍ واحدةٍ. القَيد الأولُ: اللفَظَةُ، قالَ بعض الشارحين[1]: هذا احتِراز عن الإشارةِ والكِتَابةِ، والعقْدِ بالأصابِع وهذا ليس بشيءٍ؛ لأن المحترز شَرطُه أن يكون مِـن جِـنْسِ المحـدودِ؛ لأن الجِنس يدخلُ في الجِنسِ لو لَم يحـترز عنْه بقيدٍ مِن ذِكْر صِفَاتِهِ المخالفةِ لـصفاتِ المحـدودِ ومِثَالُه قولُ القَائِل: رأيتُ حيواناً، فالحيوان يتَنَاولُ من لُه روح ولا يتَناولُ غَير ذي الروح فإذا أردتَ بيان من رأيتَ مِن الحيواناتِ قُلْ: رأيتُ حيواناً ناطقاً وحيواناً عالِماً، كاتباً ليخْتَص من رأيتَه بالإنسان. وههنا الإشَارةُ والكِتَابة والعقد بالأصابِع ليس مِن جنسِ اللفظِ؛ لأن اللفْظَ عبارةٌ عما يتَلَفَظ بِهِ لا عن الإشارةِ والكتابةِ والعقْدِ بالأصابِع. فإن قِيلَ: لِم ذَكر اللفظةَ إذا لَم يحتَـرز عن شيءٍ؟ قُلْنَا: لمجردِ تعريفِ الكَلِمةِ كما يذْكر الليثُ لِتعريفِ الأسدِ لا لـشيءٍ آخـر. القيـد الثاني [الدالة][2] على معنى هذا احتراز عن الألفاظِ المهملَةِ، أي: الألفاظُ التي لَيس لها معنـى، وإنما ذَكر هذا القيد لأن قولَه: هي اللفْظَةُ جِنْس يتَنَاولُ المهملَ وغَيره؛ لأن المهملَ وغَيره مما يتَلَفظُ به الإنسان. مِثَالُ المهمل: طَاقَ وبطاقَ وغَيرهما مِن الحروفِ المفرداتِ أو المركبـاتِ التي لَيس لَها معنى. القَيد الثالِثُ: قَولُه مفْردةٌ، قالَ المصنفُ[3]: هـذَا احتـراز عـن الرجـل والفَرسِ، فإن كُل واحدٍ مِن هذين اللفْظَين يدل علَى معنَيين وهما التعريفُ والرجولية. فَنَقـولُ: هذَا فَاسِد، لأن الاسم إن كان معرِفَةً يدل علَى التعريفِ والذاتِ وإن كان نكِرةً يدل علَى التنْكِير والذَاتِ، والفِعلُ أيضاً يدل علَى صدورِ الفِعل وعلى الزمان، فَقَد عِلم بأنه لا يوجد كَلِمةٌ دالـةٌ علَى معنَى مفْردٍ إلا الحرفُ، فإذَا كانَتْ الكَلِمةُ تَدل علَى الحرفِ المجردِ فَلِم قالَ بعد هذا: هي جِنْس تَحتَه أنواع؟ وقيل: الاسم الدالُ علَى معنى مفردٍ، قَولُك: رجلٌ عِنْد الوقْفِ فإنـه لا يـدل علَى التعريفِ [لَعدمِ الألِفِ واللامِ ولا علَى التنْكِير لسقوطِ التنوين في الوقْفِ فَتَبقَى دلالتُه علَى الرجوليةِ وحدها. فَنَقُولُ: فَاسِد، لأن معنَى الكَلِمةِ لا يتَغير عِنْد الوقفِ عما كـان عليـهِ عِنْـد الوصل؛ لِإن قولَ القَائل: جاء زيد، زيد معرِفَةٌ وفَاعِلٌ سواء يقِفُ علَى زيدٍ، أو لَم يقِفْ. وجاء رجلٌ فرجلٌ نَكِرةٌ وفَاعِلٌ سِواء وقِفَ عليهِ أو لَم يوقَفْ: وقولُه: مفرد احتراز عن الجملَةِ نَحو:

---

[1] - انظر : الخوارزمي ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين . (ت٦١٧هـ) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، ط١، ٤ مج، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ١٩٩٠، ١٥٥/١.

[2] - [الدلالة] في ن.ك.

[3] ـ رحمه الله- في ن.ف.

قَام زيد وزيد قائم. فَنَقُولُ: لَيس هذَا احترازاً عن الجملةِ التي ألفَاظُها أكْثَر مِن لَفْظَةٍ واحدةٍ؛ لأن التاء فِي الكَلِمةِ للوحدةِ واللفْظَةُ إذَا كانَتْ للوحدةِ لا تَتَنَاولُ كلاماً مؤلفاً مِن لفظَتين أو أكثر، لأن الكلمةَ لو تَنَاولتْ أكثَر مِن لَفْظَةٍ واحدةٍ][1] لَم يكُن حينَها بين الكَلِمِ والكَلِمةِ فَرقٌ. والفَرقُ موجود بالإتفاق فَقَد عِلِم أن الكَلِمةَ لا تَتَناولُ الكَلام المؤلفَ مِن لَفْظين فَصاعِداً، وإنما كان قَولُه علَى معنى مفْردٍ احتِرازاً عن كُل فِعلٍ فَاعِلُه فِيهِ مستَكِن، نحو: اضرب فَإن لَفْظَةَ اضرب مفْردةٌ وهي جملَةٌ في المعنَى لأن تقديره اضرب أنْتَ، وكذَلِك زيد ضرب فَضرب لَفْظٌ مفْرد ومعنَاه جملَةٌ لاستِكْنَان الفاعِل فِيه، فَلَو لَم يقُلْ علَى معنى مفردٍ لَم يكُن بين ضرب وبين "زيدٍ ضرب" فَرقٌ في لَفْظَةِ ضرب لأن لَفْظَةَ ضرب فِي المستَكن سواء ومعنَاهما مخْتَلِفٌ، فَقَولُك ضرب زيد مفرد؛ لأنه لَيس فِيهِ ضمير الفاعِل لِكون الفَاعِل مظْهراً، وهو زيد. وضرب في "زيد ضرب" جملَةٌ لاستِكْنَان الفَاعِل فيه. القَيد الرابِع قَولُه: بالوضع يعني كُل لَفْظٍ لَم يضعه الواضِع لِمعنًى واستَعمله أحد لِمعنى لَم يسم ذَلِك اللفْظُ كلْمةً، مِثل أن يقُولَ أحد الرقْشُ[2]: الحجر، لا يسمى هذا اللفْظُ كَلِمةٌ لأن الرقْشَ لَم يضعه الواضِع لِلحجر، فإذا عرفْتَ هذا فَاعرفْ أن ابن الحاجِب(٣) قَالَ: احتَرز الزمخْشَري بقَولِهِ: بالوضع عما يدل علَى معنًى مفردٍ بالعقْل فَإنا إذَا سمِعنَا أحداً يقُولُ: ديز نَعلَم بالعقْل أن هذِه اللفْظَةُ قَامتْ بِذَاتٍ ولَكِن لا يسمى كَلِمةً، لأن الواضِع لَم يضع هذا اللفْظَ. وقَالَ بعض الشارحين: احترز الزمخْشَري بِقَولِهِ: بالوضع عن اللفْظَةِ التي تَكلم بِها الإنْسان بالطبع، كقَول المصدور: أخَ أَخ. بِفَتْح الهمزةِ، ولمن وجد راحةٍ: أُخ أُخ بِضم الهمزةِ فَإن هذَا اللفْظَ لا يسمى كَلِمةً؛ لأنه لَم يضعه الواضِع، ولَيس لِما قَاله ابن الحاجِبِ، ولِما قَاله هذَا الشارح ضبطٌ، لأن المراد بالوضع تَخصِيص لَفْظٍ بمعنًى، أو بمعانٍ معدودةٍ، نَحو: التمر فإن هذا اللفظَ مخْتَص بمعنى واحدٍ معلومٍ، ونَحو العين فَإن هذا اللفْظَ مخْتَص بالمعانِي التي وضع الواضِع هذا اللفْظَ لَها، نحو: عين الشمسِ، وعين الماءِ وغيرهِما مِما ذُكِر في كُتُبِ اللغَةِ، والواضِعون كثير، فإن كُل قَبيلَةٍ مِن قَبائِل العربِ يستَعمِلُون لُغَاتٍ لَم يستَعملها غَيرهم فَإذَا سمِعنَا لَفْظاً لَم نَسمعه فبأي شَيءٍ نَعرفُ أنه وضعه الواضِع أَم لا؟ ولاَ يجوز أن نَقُولَ: لَم يضعه الواضِع بِسببِ أن لَم نَسمعه قبل هذا، لأن ما لَم نَسمعه كثير، والذي قَاله الزمخْشَري فِي الحواشِي فِي شَرحِ بالوضع أَضبطُ فَإنه قَال: احتَرزتُ بِقَولي بِالوضع عما يغْلَطُ فِيهِ العامةُ. ومعنَى هذا الكَلامِ أنا إذَا سمِعنَا لَفْظاً مقْلُوباً عما عرفْنَا مِن وضع الواضِع لا يسمى ذَلِك اللفظُ كَلِمةً، لأنه لَم يضعه الواضِع بِتِلْك الصيغَةِ، مِثَالُ المقْلُوبِ: ديز: فَالذي وضع

---

[1] - ما بين المعقوفين من نسخة (د)؛ لأنه ساقط مِن نسخة الأصل.

[2] - الرَّقش: كالنقش، والرّقش والرقشة: لون فيه كدرة وسواد ونحوهما. أنظر لسان العرب ٤/٢١٣ (رقش).

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٠/١.

الْواضِع زيد فقلَبه غَلَطاً فَالحاصِلُ أن كُل لفظٍ وجِدتْ فِيهِ هذه الشروطُ، أعنِي ما ذَكَر في قِولِه: هِي اللفْظَةُ الدالَةُ علَى معنى مفْرِدٍ بالوضعِ، يسمى ذَلِك اللفْظُ كلِمةً، وإن لَم يوجد فيهِ شَرطٌ مِن تِلْك الشروطِ يسمى لَفْظاً، لأن اللفْظَ ما يتلَفظُ بِهِ سواء كان لَه معنى أَو لَم يكُن، والكَلِمـةُ فـي اللغَةِ ما يتَكَلم بِهِ، ولَكن فِي اصطِلاح النحويين لا تُستَعملُ الكَلِمةُ في لَفْظٍ فُقِد فِيهِ شَرطٌ مِن هذِهِ الشروط. **وهِي جِنْس تَحتَه ثَلاثةُ أنْواعٍ: اسم، وفِعلٌ وحرفٌ.** اسم الجِنْسِ عِبارةٌ عن ذِكْر القَدر المشْتَركِ بين شَيئَين فَصاعِداً، فَقَولُك: الكَلِمةُ هي اللفْظَةُ الدالَةُ علَى معنى مفْرِدٍ بالوضعِ. اسـم الجِنْسِ للاسمِ، والفِعل، والحرفِ؛ لأن ثَلاثَتَها مشْتَرِك في [هذَا][1] المعنَـى، فالاسـم، والفِعـلُ والحرفُ أنْواع لِما ذَكَرتُ من اسمِ الجِنْسِ، ثُم إن أردتَ تَميز كل نَوعٍ فَاضمم إلى اسمِ الجِنْسِ ما يختَص بهِ ذَلِك النوع لِتَميزه [بِتِلْك][2] الخَاصِيةِ عن مشَاركاتِهِ، وتُسمى تِلْك الخَاصةُ فَصلاً، كقَولِك في حد الاسمِ: ما دل على معنى في نَفْسِهِ دلالَةً مجردةً عن الاقْتِران فَقَولُك: ما دل علَى معنَى هو اسم الجِنْسِ للاسمِ والفِعل والحرفِ، وقَولُك: في نَفْسِهِ، هو فَـصلٌ للاسـمِ والفِعـل وخَرج مِنْه الحرفُ. وقَولُك: مجردةً عن الاقْتِران، هو الفَصلُ للاسـمِ وخَـرج عنْـه الفِعـلُ والحرفُ. فإن قِيلَ: ما الدلِيلُ علَى انْحِصار الكَلِمةِ في الاسمِ والفِعل والحرفِ؟ قُلْنَا: قَالَ ابـن الحاجِب⁽٣⁾: الدلِيلُ علِيهِ أَن الكَلِمةَ إما أن يدل علَى معنَى في نَفْسِها، أَو لا تَدل علَى معنَـى إلا مع غَيرِها فَهي الحرفُ، وإن دلت علَى معنَى في نَفْسِها، فإما أن تَدل علَـى الاقْتِـران بأحـدِ الأزمِنَةِ الثلاثةِ أو لاَ، فإن دلت على الاقْتِران بأحدِ الأزمِنَةِ الثلاثَةِ فَهي الفِعلُ، وإن لَم تَدلّ على الاقْتِران بأَحدِ الأزمِنَةِ الثلاثَةِ فَهي الاسم، ولاَ رابِع لَهذِهِ التقْسِيماتِ[4]. وقِيلَ في دليـل الحـصر عِبارةٌ أُخْرى⁽٥⁾، وهو أن يقُولَ: الكَلِمةُ إما يجوز الإخْبار عن معنَاها وبِهِ، وهو الاسم، أو بِـهِ فَقَط وهو الفِعلُ، وإما لا يجوز الإخْبار لا عنْه ولا بِه، وهو الحرفُ. ويجيء فِيـهِ اشْـكالاتٌ، واخْتَار المحققُون في دليل الحصر الاستِقْراء⁽٦⁾، يعنِي وجدنَا مِن أنْواع الكلْمةَ الاسـم والفِعـلَ والحرفَ، ولَم نَجِد غَيرها، وما لَم نَجِده لَم نحكم به؛ لأن الأَصلَ هو العدم حتى يقُـوم الـدلِيلُ على وجودِهِ. **والكَلام هو المركب مِن كَلِمتَين أُسنِدتْ إحداهما إلى الأُخْرى.** اعلَـم أَن الكَـلاَم: اسم مفْرد موضوع لِلجِْنسِ، وإذا عرفْتَ هذا، فَاعرِف قَولَ المصنفِ رحِمه ا : الكَـلاَم هـو المركب مِن كَلِمتين أُسنِدتْ إحداهِما إلى الأُخْرى. وفِيهِ ثَلاثَةُ قُيودٍ، أَحدها: [المركـب: وهـو

---

[1] - زيادة من ن.ف.

[2] - [بهذه] في د.ف.

⁽٣⁾ انظر: الإيضاح في شرح المفَصل ٦٠/١.

[4] - ذهب أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي إلى أن الكلمة قسماً رابعاً ، وسماه الخالفة. أنظر : بغية الوعاة ٣١١/١.

⁽٥⁾ الإيضاح في شرح المفَصل ٦١/١-٦٢.

[ما بين المعقوفين من النسخة (د) ، لأنه ساقط من نسخة الأصل.

⁽٦⁾ نَص كثير من علماء العربية على الاستقراء في دليل انحصار الكلام على الاسم والفعل والحرف.
انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٣ هـ)، الخصائص د. ط، ٣ مج، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب- بيروت- د. ت.

احتِراز عن المفْرد، فَإن المفْرد كَلِمةُ لاَ كَلام. والقَيد الثانِي؛ قَولُه: مِن كَلِمتَين، وهو احتِراز عن مركبٍ مِن حرفَين، كقَولك: هلْ، فإنه مركب مِن حرفَين، وكذَلك: بلْ وليست بِكلامٍ. والقَيد الثالِثُ: قَولُه: أُسنِدتْ إحداهما إلى الأخْرى، وهو احتِراز عن تَركيبِ الكَلِمتين لَيس بينَهما إسنَاد نحو: هلْ زيد؟ قيلْ في الإسنَادِ ثَلاثُ عبارات أحدها: أَن الإسنَاد هو نِسبةُ أَحدِ الجزأين إلى الآخر عن نِسبةِ أحدِ الحرفَين إلى الآخر لإفَادة المخَاطَبِ. وقيل: الإسنَاد إضافةُ الشيءِ إلى الشيءِ وإمالتَه إليه وجعله متصلاً بِهِ وملابِساً لَه. وقيل الإسنَاد: ما حصلَ بِهِ لِلمخَاطَبِ عِلْم لَم يكُن يعلَمه، أو يعلَمه ولكْن يريد المتَكلم أن يصِفَ ذَلك الكلام ويقيم عليهِ دلِيلاً نحو قَول القَائِل: السماء مخْلُوقةٌ، فهذَا معلُوم ولكِن يريد المتَكلم أن يقَرر كَونَها مخْلُوقةً، ارغَاماً لِلمنكِر فإذا ركبتَ كَلِمتَين وأسنَدتَ إحداهما إلى الأُخْرى سواء كانَتا بعد][1] الإسنَادِ مفِيدتين، أَو لَم يكُونَا مفِيدتَين هذا هو الأصلُ فِي اللغةِ، ولكِن فِي اصطِلاح النحويين لا يستَعملُ الإسنَاد إلا فِي تَركِيبِ كَلِمتين حصلَتْ مِنْهما الإفادةُ[٢]. فَلا يقَالُ لِقَول المتَكلم: هلْ زيد أنه مسنَد لأنه غَير مفِيدٍ، بلْ الكَلِمتَان إذَا ركِّبتَا وأفَادتَا فحينها يقَالُ: أُسنِدتْ أحداهما إلى الأُخْرى سواء كان ذَلك الكَلام استِفْهاماً أو خَبراً، أو أَمراً أو نَهياً أو غَيرها. فإن قيلَ قَد قَالَ الكلام هو المركب مِن كَلِمتين فَما يقُولُ في: زيد غُلاَم بكْرٍ فإنه مركب مِن ثَلاثِ كَلِماتٍ لاَ مِن كَلِمتين؟ قُلْنَا: لهذا جوابان أحدهما أن يقُولَ قولُه الكلام: هو المركب من كَلِمتين، معنَاه أقَل ما يعتَد مِن المركبات كَلِمتَان، فإذا أَفَاد تَركيب كَلِمتين بِشَرطِ الإسنَادِ فَتركِب ثلاثُ كَلِماتٍ فَصاعِداً أولَى أَن يكُون مفيداً. والجواب الثانِي: أَن يقُولَ قَولَك: زيد غُلام بكْر قَد يتِم الكلاَم مِن قَولِك: زيد غُلاَم فَهذَا كَلِمتان وإضافَةِ غُلامِ إلى بكْرٍ لِلتعريفِ، والتعريفُ مِن تَكْمِيل معنَى الكلامِ لاَ مِن أَصل الكلام، وكذَلك هلْ قَام زيد؟ مركب مِن ثَلاثِ كَلِماتٍ، ولَكن الكَلام تَم مقَام زيد. ودخُولُ حرفِ الاستِفْهامِ لِتكميل الكَلامِ. وكذَلك الشرطُ والجزاء، يفيد الكلام بدون حرفِ الشرطِ إلا أن دخُولَ حرفِ الشرطِ لِمعنَى زائِدٍ، ودخُولَ الجزاءِ لِتَكْمِيل الشرطِ لاَ لأصل الإفَادةِ. **وذَلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أَخُوك، وبِشْر صاحِبك، أَو في فِعلٍ، واسمٍ نحو قَولك: ضرب زيد، وانْطَلَقَ بكْر.** فَإن قِيلَ: ما الدلِيلُ علَى انْحِصار الكَلامِ في الجملَةِ الفِعلِيةِ والإسميةِ؟ قُلْنَا: الكلاَم لابد أَن يكون مركباً مِن الكَلِماتِ والكَلِماتُ اسم وفِعلٌ وحرفٌ، وتَركِيب الاسِم لا يخْلُو مِن سِتةٍ: تَركِيب الاسمِ مع الاسمِ، والاسمِ مع الفِعل، والاسمِ مع الحرفِ، والفِعل مع الفِعل، والفعِل

---

[1] - [ما بين المعقوفين من النسخة (د)، لأنه سقط من نسخة الأصل.

[٢] كثير من النُحاة يفرقون بين الكلام والجملة، فالكلام هو ما تتم به الفائدة. وقد صرح بذلك ابن مالك فقال، كلامنَا لفظ مفيد كاستقم.
يعني بقوله كلامنا، الكلام عند معاشر النحويين، وإلى ذلك أشار ابن عقيل عند شرحه بيت ابن مالك. =
=انظر ابن هشام، عبد ا بن يوسف، (ت ٧٦١ هـ) رسالة المباحث المرضية، ط١. ١ مج، تحقيق د. مازن المبارك، دار ابن الكثير-دمشق، ١٩٨٧، ٤٩/١-٥٠.

مع الحرفْ، والحرفِ مع الحرفِ. فتَركِيب الفِعل مع الفِعل غَير مفيدٍ لِعدمِ المخْبرِ عنْـه، لأن الفِعلَ لا يخْبر عنْه، والكَلام لاَ يفِيد بِدون المخْبر عنْه والمخبر به جميعاً، وتَركِيب الحرفِ مع الحرفِ غير مفيدٍ لِعدم المخْبر عنْه والمخبر به، لأن الحرفَ لا يخْبر بِـهِ، ولا يخْبـر عنْـه، وتَركِيب الفِعل مع الحرفِ غَير مفيدٍ لعدمِ المخْبر عنْه. فَهذه الثلاثَةُ لاَ تُفِيد البتةَ. وأما تَركِيـب الحرفِ مع الاسمِ فَلاَ يفيد في غَيرِ النداءِ، نحو قولِك: هلْ زيد؟ لِعدمِ المخْبرِ بِهِ، وأما في النداءِ فَمفيد، لأَن حرفَ النداءِ قَام مقَام الفِعل عِنْد الجمهور فَقَولُك: يا زيد. تَقْدِيره: ادعو زيداً فَقَامتْ لَفْظَةُ ["يا" مقَام ادعو، فَلِهذَا تَرك المصنفُ ذِكْر إسنَادِ الحرفِ إلى الاسم في بابِ النداءِ؛ لأنـه فِي الحقيقَةِ إسناد الفِعل إلى الاسمِ. وقِيل: لَفْظَةُ "يا" فِي بابِ النداءِ اسم للِفِعل، يعنى: لَفْظَةُ اسم كَقَولِك: ادعو. كَما أن صه اسم لاُسكُتْ. فَهذِهِ أربعةَ تَقْسِيماتٍ غَير مفْيدةٍ ويبقَى تَقْسِيمان وهما مفيدان، وهو إسناد الاسمِ إلى الاسمِ، والفِعلُ إلى الاسمِ، فَقَد ثَبتَ أن الكَلام منْحصِر فِيما ذَكَره المصنفُ ويسمى الجملَةُ ويسمى إسنَاد الاسم إلى الاسمِ، والفِعل إلى الاسمِ كَلاماً ويسمى أَيضاً جملَةً.

القسم الأول في الأسماء

الاسم ما دل على معنى فِي نَفْسِهِ دلالةً مجردةً عن الاقْتِران. الاسم أَصلُه[(١)] "سِمو" أو "سـمو" مِثْلُ: عِضو وعضو وأعضاء فَحذِفَ الواو مِنْه على غَير قِياسٍ، بلْ استِثْقَالاً لِكَثْرةِ اسـتِعمالِهِ؛ لأن الواو والياء إذا سكن ما قَبلَها فُتِحتَا وعوض مِن حذْفِ الواو همزةَ الوصل، ألا تَرى][٢] أنك تَقُولَ في تَصغِيرِهِ سمي والجمع أَسماء، وسكَنَتْ السين لَما دخَلَتْ علِيهِ همـزةُ الوصـل، لأن همزةَ الوصل لا تَدخُلُ على الحرفِ المتَحركِ. وسمي الاسم اسماً، لأن السمو هو العلـو، أي: الاسم يعلُو المسمى، يعنِي: إذَا سمِعتَ اسماً عرفْتَ أن تَحتَ ذَلِك الاسم مسمى. وقِيل: مـشْتَقٌ مِن السمةِ وهي العلامةُ؛ لأن صاحِبها يعرفُ بِهِ، وهذَا فَاسِد، لأننا لا نَعرفُ شيئاً مما سـقَطَتْ فَاؤه ودخَلَتْه همزةُ الوصل لِعدِمِ وزنِهِ ولو كَان مِنْها لَقِيلَ فِي تَصغِيرِه: أُسيم، وفِي جمِعِـهِ: أَوسِم، وأَوسام فَالقَولُ الأولُ أقْوى فِي التصريفِ، وهو قَولُ البـصريين، والثـاني أقْـوي فـي

---

(١) ومظهر الدين هنا ينقل بتصرف عن أبي البركات حتى تخطئته للكوفين "وهذا فاسد" مأخوذ عن أبي البركات ، وقد أورد أبو البركات ما يـدل على فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه
انظر: الانباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت ٥٧٧ هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكـوفيين. ومعـه كتاب الانتصاف من الإنصاف، د. ط. ٢ مج، تحقيق: محمد محي عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر. د. ت – ٦/١/ المسألة١.
٢ - [] ما بين المعقوفين من النسخة (د)، لأنه ساقط من نسخة الأصل.

المعنَى، وهو قَولُ الكُوفِيين هذَا اشْتِقَاقُه، وأما حده فَاخْتَلَفَ فِيه النحاةُ حتـى قِيـلَ فـي حـدِهِ سبعون[١] قَولاً. وقَالَ بعضهم لاَ يمكِن تَحدِيد الاسم؛ لأن شَرطَ الحد أن يكُون جامِعاً ومانِعـاً، يعنِى بالجامِع: أن يدخُلَ فِي الحد جميع أَنْواعِ المحدودِ. يعني بالمانِعِ: أن يمنَع دخُـولَ غَيـرِ المحدودِ فِي المحدودِ، الاسم بأي حد تُحده لاَ يكُون جامِعاً ومانِعاً ولِهذَا لَم يذْكُر سـيبويه حـد الاسمِ[٢]، بلْ ذَكَر مِثَالُه وقَالَ: الاسم مِثْلُ: رجلٍ وفَرسٍ، وأَحسن ما قِيلَ في حد الاسمِ ما ذَكَره المصنفُ، وقَد أورد عليه جماَعةٌ إشْكَالاتٍ كَثِيرةً، ودفَع تِلْك الإشكالاتِ ابن الحاجِبِ[٣]، وأجاب عنْها ونَحن نُورِد ما قَاله ابن الحاجِبِ: أَما ما ذَكَره المصنفُ فِي حد الاسم فَفِيهِ ثَلاثَـةُ قُيـودٍ: أَحدها: قَولُه: ما دل على معنَى هذَا هو الجِنْس لأن الجِنْس ذِكْر القَدرِ المشْتَرِكِ، فَالدلالَةُ علَـى معنى قَدر مشْتَرك بين الاسمِ والفِعل والحرفِ. القَيد الثانِي: فِي نَفْسِهِ، وهذا فَصلٌ للاسمِ والفِعل عن الحرفِ. القِيد الثالِثُ: دلالَةً مجردةً عن الإقْتِرانِ، وهذَا فَصلٌ للاسمِ عن الفِعل والحـرفِ، وعنَى بِقَولِهِ مجردةً عن الاقْتِران، الاقْتِران بِزمانٍ معينٍ مِن الأَزمِنَةِ الثلاثَةَ: الماضِي والحـال والاستِقْبال. هذَا شَرح ما ذَكَره المصنفُ مِن الحد وأما ما أورد علَيهِ مِن الإشْـكال، فَهـو أن الغَبوقَ والصبوح لاَ يدخُلان فِي حد الاسمِ. لأنهما مقْترِنَان بِالزمان. قَالَ ابن الحاجِبِ[٤] مجِيباً عن هذَا الإشكال: أنه لاَ يدل علَى زمانٍ مِن الأزمِنَةِ الثلاَثَةِ، وإنما يدل علَى الزمان الذي هـو أَولُ النهار وآخِره وقَد قَيدنَا الأزمِنَةَ بالماضِي والحاضِرِ والمستَقْبل فَيجِب دخُوله في الحد. هذَا لَفْظُه ويعنِى ابن الحاجِب بقولِهِ: يدل علَى الزمان الذي هو أَولُ النهارِ الصبوح وأراد بالـذي يدل علَى الزمان الذي هو آخِرِ النهارِ الغَبوقَ، يعنِي: الأزمِنَةُ الثلاثَةُ تتغير بِتَغيرِ الزمان الَذي يتَكلم فِيهِ المتَكلِمِ الماضِي ما كان قَبلَ الزمان الذي يتَكلم فِيهِ المتَكلم، والحالُ الزمان الذي يتَكلم فِيه. والمستَقْبلُ ما كان بعد ذَلِك الزمان. فَإذَا قَالَ قَائِلٌ فِي وقْتِ الظهـر: يـضرب الآن زيـد عمراً، فَهذَا الوقْتُ هو الحالُ، وقَبلَه الماضِي وبعده المستَقْبلُ، ولَو قَالَ هذا الكلام فِـي وقْـتِ العصرِ، فَوقْتُ العصرِ هو الحالُ وقَبلَه الماضِي وبعده المستَقْبلُ فَقَد عرفْتَ أن الماضِي والحالَ والاستِقْبالَ تَخْتَلَفُ بِاخْتِلافِ الزمان الذي يتَكلم فِيهِ المتَكلم، والصبوح والغَبوقُ لاَ يخْتَلِفَان عمـا وضعه الواضِعِ، فإذا لَم يخْتَلِفَا لَم يكُونَا فِعلَين، فَإن قِيلَ: يضرب لاَ يدل علَى زمانٍ معينٍ لأنه

---

[١] اختلف عبارات النحويين في حد الاسم، وسيبويه لم يصرح له بحد فقال بعضهم: الاسم ما استحق التنوين في أول وضعه، وقال آخرون: حـد الاسم: ما سما بمسماه فأوضحه وكشف معناه. وقال آخرون: الاسم كل لفظٍ دلّ على معنى في نفسه ولم يدلّ على زمان ذلك المعنى. وقـال ابـن السراج: هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل وزاد بعضهم في هذا دلالة الوضع.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهيل، (ت ٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، ط٢، ٣ مج، تحقيق: د. عبد الحسين، الفتلـي، مؤسـسة الرسـالة، بيروت، ١٩٨٧، ٣٦/١.

- العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦ هـ)، مسائل خلافية في النحو، ط١، ١ مج، تحقيق، محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٢، ٤٥/١-٤٦.

[٢] انظر الكتاب، ١٢/١.

[٣] انظر الإيضاح في شرح المفصل، ٦٣/١-٦٥.

[٤] انظر الإيضاح في شرح المفَصل ٦٣/١.

لا يعرفُ أنه حالٌ أو استِقْبالٌ، فَينْبغِي أن يكُون اسماً كالصبوح والغَبوق. قُلْنَا: يضرِب وأَشْباهِهِ مِن أفْعال المضارعةِ وضعه الواضِع بالاشْتِراكِ لِلحال والاستقبال، وإنما لا يعرفُ تَعيين الحال والاستِقْبال لِعدمِ القَرينةِ، فإذا وجِدتْ قَرينَةٌ يعرفُ زمانُه علَى التعيين فَكما أن كُل اسـمٍ مِـن الأسماءِ المشْتَركَةِ موضوع لِجميعِ المعانِي المشْتَركَةِ لَها ولَكِن لا يعرفُ تَعيينُهـا إلا بالقَرينَـةِ فَكذَلِك الفِعلُ المضارِع موضوع لِكُل واحِدٍ مِن الحال والاستِقْبال ولكن تَعيينه موقُـوفٌ علَـى القَرينَةِ فَلا نَقُولُ عِنْد عدمِ القَرينَةِ: أنه لا يدل علَى أحدِ الأزمِنَةِ الثلاثَةِ، بلْ يدل ولَكِن لا يعرفُ المستَمِع تعيينَه إلا بِقَرينةٍ، وهذَا لَيس كالصبوحِ والغَبوقِ فإنه لا دلالَةَ فِيهما علَى أصل الأزمِنَةِ الثلاثَةِ البتةَ، ولا بتَعينٍ ولا باشْتِراكٍ، يعني: الصبوح والغَبوقُ زمانُهما عين المسمى لا يخْتَلِفُ بِالتصريفِ والزمان الذي يتَكلم فيه المتَكلِّم بِخِلافِ الفِعل، ثُم قَالَ ابن الحاجِب[1]: وأَشْـكَلَ مـا يرد علَى هذا الحد الأفْعالُ التي لا تَتَصرفُ مِثْلُ: نِعمِ وبِئْس، ولَيس، وحبذَا، وعـسى، فَإنهمـا تَدل علَى معنى في نَفْسِها مِن غَيرِ زمانٍ فَيجب دخُولُها تَحتُ هذا الاسمِ، وهـي أفْعـالٌ عِنْـد البصريين.

ثُم أجاب عن هذَا الإشْكَال بِكلامٍ كثيرٍ[2] وحاصِلُه أن هِذِه الأَشْياء دالةٌ علَى الأزمِنةِ علَى أصل وضعِها، ولَكِن خَرجتْ عن دلالَتِها الأصلِيةِ لِغَرضٍ فَقَولُك: نِعم الرجلُ زيـد، خَرجـتْ عـن دلالِتُهما علَى الزمان الماضِي لِغرضِ المدحِ، فَلَيس غَرض هذا اللفْظِ دلالَتُـه علَـى الزمـان الماضِي، بلْ إثْباتُ المدحِ لِلممدوحِ فقط مِن غَيرِ أن يراد زمان دون زمانٍ، وكَذَلِك فِـي لَفْـظِ التعجبِ الغَرض منْه التعجب مِن غِيرِ أن يراد بِه التعجب فِي زمانٍ دون زمانٍ، والأَفْعـالُ إذا خَرجتْ عن دلالَتِها الأَصلِيةِ لِغَرضٍ لا يخْرِجها ذَلِك الغَرض عن حدها.

وله خَصائِص: يعنِي للاسمِ حد وخَصائِص، فَالْحد ما ذَكر والخَـصائِص: جمـع خَصِيـصةٍ، والخَصِيصةُ والخَاصةُ واحِد، وهي ما يخْتَص بِهِ الشيء مِن الصفَاتِ، بِحيثُ لا يوجد في غَيرِه يعنِي: هذِهِ الأشياء لا تُوجد في الفِعل والحرفِ. والفَرقُ بين الحد والخَاصةِ أن الحد يجِـب أن يوجد فِي جميعِ أفْرادِ المحدودِ، والخَاصةُ لا يجِب أن تُوجد فِي جميـعِ أفْـرادِهِ، بـلْ يكْتَفِـي بِوجودِها فِي بعضِهِ، فَقَولُك: الاسم ما دل علَى معنى فِي نَفْسِهِ دلالَةً مجردةً عن الاقْتِران، يجِب أن تُوجد هذِهِ المعانِي فِي كُل فَردٍ مِن أفْرادِ الاسمِ، وأَما الخَاصةُ كدخُول الألِفِ واللامِ والتنوين وغَيرِهما فَلا يجِب أن تُوجد فِي كُل فَردٍ مِن أفْرادِ الاسمِ، بلْ يكْتَفَى بِوجودِه فِي بعض الأسماءِ، أَلا تَرى أن الأَلِفَ واللام والتنْوين والإضافَةِ لا يجتَمع اثْنَان مِنْهما. **مِنْها جواز الإسنَادِ إليـه**. الإسنَاد: الإخْبار، وإنما قَالَ جواز الإسنَاد إليهِ ولَم يقُلْ فيها الإسنَاد؛ لأن الجواز يشْتَمِلُ ما وجِد

---

[1] انظر: نفسه ٦٤/١.
[2] انظر: الايضاح في شرح المفصل ٦٤/١-٦٦.

فيهِ الإسناد وما لَم يوجد فيه ولَكِن يمكِن فَقَولُك: زيد قَائِم، فَزيد وجِد فِيهِ الإسنَاد إليه، وقائِم لَم يوجد فيه الإسنَاد إليهِ وقائِم لَم يوجد فِيهِ الإسنَاد إليهِ بلْ وجِد فِيهِ الإسنَاد بِهِ لاَ إليهِ، ولَكِن يمكِن أن يجعلَ مسنَداً إليه كقَولِك: القَائِم زيد فَالقَائِم ههنَا مسنَد إليهِ وزيد مسنَد بِهِ يعنِي بهذا الكَـلامِ أن المسنَدِ إليهِ لا يكُون إلا الاسم والمسنَد بِهِ يشْتَرك فِيهِ الاسم والفِعـلُ، وإنمـا كَـان الاسـم مخْتَصاً بالإسنادِ إليهِ لأن للاسمِ صِفَاتٍ وحالاتٍ فَيحتَاج إلى الإخْبار عنْه بِصِفَاتِهِ وحالاتِهِ مِـن صدور الفِعل مِنْه. وكَونِهِ طَويلاً وقصيراً، أَو وغَيرِهِما ولَيس لِلفِعل والحرفِ صِفَاتٌ وحالاتٌ حتى يخْبر عنْه. **ودخُولُ حرفِ التعريفِ:** أَي وجواز دخُول حـرفِ التعريـف، يعنـي: مِـن علامَاتِ الأسماءِ جواز دخُول حرفِ التعريفِ فَحرفُ التعريفِ عِنْد سِيبويه[١] الـلام والهمـزةُ، همزةُ الوصل، وعِنْد بِني طَئ المِيم فَرووا هذَا الحدِيثَ[(٢)]: ((لَيس مِـن أمبـر أمـصِيام فـي أمسفَر)) فالمِيم بدلٌ لاَمِ التعريفِ ومذْهب الخَليل أَن حرفَ التعريفِ مجموع الهمـزةِ والـلام فَتَلَفظُ المصنفِ بحرفِ التعريفِ يشْملُ هذِه الأقَوالَ، وإنما اخْتَص دخُولُ حرفِ التعريفِ فـي الاسمِ؛ لأن حرفَ التعريفِ بِمنْزِلَةِ الصفَةِ لأنها تَجعلُ النكِرةَ معرِفَةً، كَما أَن الـصفَةَ تَجعـلُ الموصوفَ معرِفَةً، أَو مخْتَصاً بشيءٍ، فَقَولُك: جاء الرجلُ تَقْدِيره: جاء رجلٌ معهود معـروفٌ بيني وبينَك أيها المخَاطَب، فَقَولُك: معهود ومعروفٌ وصفُ لِرجلٍ والوصفُ يكون للأسـماءِ، ولأن التعريفَ حكْم لِلمحكُومِ عليهِ والمحكُوم عليهِ هو الاسم دون الفِعل، ويعنى بِالمحكُومِ عليهِ من تَحكُم عليهِ بِكَونِهِ معرِفَةً أو نَكِرةً، أو قَائِماً أو قَاعِداً أو غَيرِها مِن الأَحكَامِ. وتَعنِي بِالحكْمِ: إسنَاد ونِسبةُ شيءٍ إلى اسمٍ كقَولِك: قَام زيد فَقَام حكْم وزيد محكُوم عليهِ، يعنِي: حكَمتَ علَـى زيدٍ بِصدور القِيامِ [عنْه][٣] وكَذلِك زيد قَائِم. **والجر والتنوين** جواز إن مِن علامَاتِ الاسمِ دخُول حرفِ الجر، أي، مِن علامَاتِ الاسمِ [دخول حرف الجر][٤]، وتَأْتِي عِلةُ اخْتِصاص الاسمِ بحرفِ الجر والتّنوين، أي مِن علامَاتِ الاسمِ دخُولُ التنوين علَيهِ، والتنوين سِـتةٌ، تَنْـوين التمكّـين والتنْكِير والعِوضِ والمقَابلَةِ والترنمِ والغَالِي، ويأْتِي فِي قِسمِ الحروفِ بحثُ التنوينَـاتِ وإنمـا اخْتَص تَنْوين التمكِين بالاسمِ، لأن معنَى التمكِين فِي الاسمِ أنه لَم يشْبِهِ الفِعلَ والحـرفَ. فَـلاَ يكُون هذَا التنوين فِي غَيرِ الاسمِ؛ لأن التمكن لَو كَان فِي الفِعل لَكَان معنَاه: أَن هذَا الفِعلَ لِـم

---

[١] - أنظر : الكتاب ٣٢٤/٣، ٣٢٥.

[(٢)] يروى أن النمر بن تولب حكى قال: سمعت رسول ا يقول ليس من أمبر أمصيام في أمسفر، يريد: ليس من البر الصيام في السفر. فأبدل لام المعرفة ميماً، ويقال إن النمر لم يرو عن النبي غير هذا الحديث، إلا أنه شاذٌ لا يسوغ القياس عليه. (سِر صناعة الاعراب ٤٢٣/١) والمشهور أن لغة حمير قلب لام التعريف ميماً.

انظر الحريري، القاسم بن علي (ت ٥١٦ هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص (٢٨٨) والحديث في ابن حنبل، أحمد (ت ٢٤١ هـ) مسند ابن حنبل، ط١، ٤٩ مج، المشرف على التحقيق: شعيب الأرناؤط موسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت. ١٠٣/٢٢، الـرقم ١٤١٩٣. ٣٠٢/٢٢، الرقم ١٤٤١٠.

[٣] - [منه] في ن.ك.

[٤] - زيادة من ن.ف.

يشْبِهِ الفِعلَ وهذا لَغْو ولَو كَان فِي الحرفِ لَكَان معنَاه هذَا الحرفُ لَم يشْبِه الحرفَ، هذَا أيـضاً لغو وإنما اُخْتص تَنْوِين التنْكِيرِ بالاسمِ لأن التنْكِير ضِد التعريفِ، وقْد بينَا أن التعريفَ بِمنْزِلَةِ الوصفِ للاسمِ فَكَذَاك التنْكِير حكْم والاسم الذي فيهِ التنوين محكُوم عليهِ. فَقَولُك: جاء رجـلٌ، معنَاه الحكْم بِكون الرجل واحد غير معينٍ، والمحكُوم عليهِ لاَ يكُون غَير الاسمِ وإنما اخْـتِص تَنْوِين العِوضِ بالاسمِ، لأن هذا التنْوِين يكُون فِي المضافِ عِوضاً عِن المضافِ إليهِ نحو يومِئِذٍ كما يأتِي فِي قِسمِ الحروفِ، والمضافُ لا يكُون إلا اسماً، وإنما اخْتَص تَنْوِين المقَابلَةِ بالاسـمِ، لأن هذَا التنْوِين هو الذي يكُون فِي جمعِ المؤنثِ السالِمِ نَحو مسلِماتٍ في مقَابلَةِ نُون مـسلِمين والجمع لاَ يكون إلا اسماً وأما تَنْوِين التَّرنمِ والغَالِي فيشْتَرك فِيهما الفِعلُ والاسم، لأن تَنْـوِين الترنمِ يكون بدلَ حرفِ إطْلاَق الشعر، وتَنْوِين الغَالِي يزاد بعـد قَافِيـةٍ ولا يخْـتَص حـرفُ الإطْلاَق في إسكَان القَافِيةِ بالاسمِ بلْ يكُونَان في الاسمِ والفِعل. **والإضافةُ**: أَراد بالإضافَةِ كَون الاسمِ مضافاً فإن كَون الكَلِمةِ مضافَةً مِن خَواص الاسمِ، وأما المضافُ إليهِ قَد يكُون اسماً وقَد يكُون فِعلاً، نَحو قَولِهِ تَعالى: " هذَا يوم ينفَع الصادِقِ صِدقُهم"[(١)] أضافَ اليوم إلى ينْفَع وقَد يكُـون حرفاً وفِعلاً، نَحو قَولِهِ تَعالى: " هذَا يوم لَا ينطِقُونَ "[(٢)] أضافَ اليومَ إلى الحرفِ، وقِيلَ: المضافُ إليهِ لاَ يكون إلا اسماً، وحيثُ لاَ يكون اسماً، فَهو بِتَقْدير الاسم، فقولُه: "هذا يوم ينفع الصادقين" تَقْدِيره: "يوم نَفْعِ الصادِقين". وقَولُه: "يوم لاَ ينْطِقُون: تَقْدِيره: هذا يوم عـدمِ نُطْقِهـم، وإنمـا اخْتَص دخُولُ حرفِ الجر، والإضافَةِ بالاسم: لأن المضافَ الذي دخَل عليهِ حـرفُ الجـر لاَ يكُون إلا محكُوماً عليهِ، وكَون الكَلِمَة محكُوماً عليها من [خَواص][٣] الاسـمِ. فَقَولـك مـررتُ بِعمرو، فَعمرو محكُوم علَيهِ بِحصول المرور به. وقَولُك: زيد غُلام عمرٍو، فَغُلاَم محكُوم عليهِ بكَونِهِ ملْكاً لعمرو. وكَذَلِك جميع الأمثِلَة.

---

(١) سورة المائدة ١١٩.

(٢) سورة المرسلات ٣٥.

٣ - خصائص في ن.ك.

أصنافِ الاسم

ومِن أَصنَافِ الاسم: اسم الجِنْس، وهو ماعلّقَ على شيءٍ وعلى كُل ما أَشْبهه

اعلَم أن الأسماء [نوعان][١] أحدهما: ما يكُون موضوعاً لِفَردٍ بِحيثُ لا يتَناولُ ما أَشْبهه، والثاني: ما يكُون موضوعاً لِشَيءٍ بحيثُ يتَنَاولُ ما أَشْبهه. فالأولُ هو الأعلاَم، فإن لَفْظَةَ زيدٍ موضوعةٌ لِفَردٍ لا يتَنَاول ما أشْبهه ذَلِك الفَرد، وأما النوع الثانِي فَينْقَسِم قِسمين، أحدهما: ما يكُون موضوعاً لِشيءٍ بِحيثُ يتَنَاولُ ما أشْبهه ، ولَكِن عين لِفَرد ومنِع عن أَن يتَنَاولَ غَير ذَلِك الفَرد بِانْضِمامِ شَيءٍ آخَر إليهِ. والقِسم الثانِي: ما يكُون موضوعاً لِشيءٍ بِحيثُ يتَنَاولُ ما أشْبهه ولَم يجعلْ معيناً، بلْ تُرِك على شِيوعِهِ. فالقِسم الأولُ هو المعارفُ غَير العلَمِ، وغَير ما فِيهِ الأَلِفُ واللام لاستِغراق الجِنْس، مِثَالُه لَفْظَةُ هو موضوعةٌ لِمذكرٍ غَائبٍ تقدم ذِكْره يجوز أَن يكُون زيداً، أو عمراً، أَو غَيرهِما مِن سائِر الأَجنَاسِ، فإذا قُلْتَ: جاءني زيد الذي هو أَعلَم القَومِ، فَلَفْظَةُ هو عين لِزيدٍ المذْكُور، ومنِع عن أَن يتَناولَ غَير زيدٍ [ههنا][٢]. وإنما عِلمنَا تَعينَه لِزيدٍ لِتَقَدمِ ذِكْرِهِ ولَولا تَقَدم ذِكْرِهِ لَم يكُن متَعيناً لِزيدٍ، وكَذَلِك سائِر المضمراتِ، فَإذَا قُلْتَ: ذَا، فَهذَا اللّفْظُ يصلُح أَن نُشِير بِهِ إلى فَردٍ مذكرٍ حاضرٍ مِن أَي جِنْسٍ كان، فَإذَا أَشَرتَ إلى زيدٍ وقُلْتَ: ذَا عالِم، عين هذا اللفْظُ لِزيد بإشَارتِك إليه. ولَولا إشَارتُك لَما عين لِزيدٍ. وكَذَلِك جميع أَسماءِ الإشَارةِ، فَإذَا قُلْتَ: الذي. فَهذا اللفْظُ يجوز أَن يكُون لِزيدٍ وغَيره، فَإذَا قُلْتَ: الذي فِي الدار زيد، فَبِذِكْر زيدٍ تعين لَفظَةُ الذي هنَا لزيدٍ، وكَذَلِك جميع الموصولاَتِ. [وإذَا][٣] قُلْتَ: الرجلُ. يتَنَاولُ لَفْظَ الرجل جمِيع الرجال وكل فَردٍ مِنْهم، فإذَا تَخَاطِب أحد فِي فَضل زيدٍ وخِصالِهِ الحميدةِ، ثُم تَقُولُ: الرجلُ الكَامِلُ تَعين الرجلُ هنَاَ لِزيدٍ، لِتَقَدم ذِكْره ومعرفَتِهِ، ويسمى التعريفُ هنَا: تَعرِيفُ العَهدِ. [وإذا][٤] قُلْتَ: غُلام يتَنَاولُ هذا اللفْظُ كُل غُلاَمٍ، فإذا قُلْتَ: غُلاَم زيدٍ خَرج عن أَن يتَنَاولَ غُلاماً غَير غُلاَم زيدٍ، بِسببِ إضافَتِهِ إلى زيدٍ. والقِسم الثاني: وهو ما يكُون موضوعاً لِشيءٍ يتَنَاولُ ما أَشْبهه، ولَم يجعلْ معيناً لِفَردٍ بلْ تُرِك على شُيوعِهِ فَهذا القِسم هو: أَسماء الأَجنَاسِ، نحو: رجلٌ وفَرس ونحو: الرجلُ والفَرس إذَا كان الأَلِفُ والَلاَم

١- [على نوعين] في ن.ك.

٢ - [هنا] في ف،د.
٣ - [فإذا] في ف،ك.

٤ - [فإذا] في د،ك.

لاستِغْراقِ الجِنْسِ لا لِلعهدِ فالحاصِلُ أن الأسماء ثَلاثَةُ أنواعٍ، أحدها: ما لا يتَنَاولُ غَير المسمى وهو العلَم. والثانِي: ما كان متَنَاوِلاً لِعين المسمى ومنِع عن أن يتَنَاولَ غيره لِقَرينَةٍ وهو المعارفُ غَير العلَمِ وغَير تَعرِيفِ الجِنْسِ. والثالِثُ: ما يكُون متَنَاوِلاً لِلمسمى ولِكُل ما أشْبهه وبِقي علَى تَنَاوِلِهِ وهو أسماء الأجنَاسِ كما ذَكرنا، فَإِذَا عرفْتَ هذَا فَاعرِفْ أن قَولَ المصنفِ فِي اسمِ الجِنْسِ: هو ما علقَ علَى شَيءٍ وعلى كُل ما أشْبهه غَير صوابٍ، لأنه يَنْدرِج في هذَا الحد المضمراتُ، وأسماء الإِشَارةِ، والموصلاتُ، والمعرفُ تَعرِيفَ العهدِ؛ لأن هذِهِ الأشْياء يتَنَاولُ كُل واحِدٍ مِنْها شَيئاً وكُل ما أَشْبهه لَولاَ ذِكْر شَيءٍ يخْرِج لَه عن أن يتَنَاولَ ما أشْبهه كما ذَكر والصواب أن يقَالَ: اسم الجِنْسِ ما علقَ علَى شَيءٍ لا بِعينِهِ، **وينْقَسِم إلى: اسمِ عينٍ، واسم معنى**. يرِيد باسمِ العين ما يقُوم بِنَفْسِهِ، نَحو: الرجل والحجر وغَيرهما، ويرِيد باسمِ المعنى ما لا يقُوم بِنَفْسِهِ بلْ يحتَاج إلى محل يقُوم بِهِ كالعِلْمِ والجهل وغَيرهما وكِلاهما ينْقَسِم إلى: اسمٍ غَير صِفَةٍ، واسمٍ هو الصفَةُ. يعنِي: كُل واحِدٍ مِن اسم العين واسمِ المعنَى ينْقَسِم إلى اسمٍ غَير صِفَةٍ، واسمٍ هو الصفَةُ. أراد بِغَير الصفَةِ، غَير المشْتَق "كَنُور" وبالصفَةِ المشْتَق. **فَالاسم غَير الصفَةِ نَحو: رجلٍ، وفَرسٍ، وعِلْمٍ، وجهلٍ**. فَرجلٌ وفَرس مِثَالُ اسمِ العين الذي هو غَير الصفَةِ، لأنهما مصدران والمصدر لَيس مشْتَقاً مِن شَيءٍ. وعِلْم وجهل مِثَالُ اسم المعنى الذي هو غَير الصفَةِ، لأنهما مصدران، والمصدر غَير مشْتَق مِن شَيءٍ. **والصفَةُ نحو: راكِبٍ، وجالِسٍ، ومفْهومٍ، ومضمرٍ**. فَراكِب وجالِس مِثَالُ اسمِ العين الذي هو الصفَةُ، لأنهما مشْتَقان مِن الركُوبِ والجلُوسِ، والمفْهوم والمضمر مِثالُ اسمِ المعنَى الذي هو الصفَةُ، لأنهما مشْتَقان مِن الفَهمِ والإِضمار.

ومِن أصنَافِ الاسمِ العلَم

وهو ما علقَ علَى شَيءٍ بِعينِهِ غَير متَناوِلٍ ما أشْبهه. ذَكر فِي هذا الحد قَيدين، القَيد الأولُ: قَولُه بِعينِهِ، وإِنما ذَكر هذا لِيخْرِج عنْه أسماء الأجنَاسِ فَإِن اسم الجِنْسِ علقَ علَى شَيءٍ لاَ بِعينِهِ. والقَيد الثاني: قَولُه: غَير متَنَاوِلٍ ما أشْبهه، وإنما ذَكر هذَا القَيد لِيخْرِج عنْه المعارفَ هكَذا ذَكر ابن الحاجِبِ(1). ولاَ يخْلُو مِن أن يكُون اسماً كَزيدٍ وجعفَرٍ، أو كُنْيةً كَأبِي عمرٍو، وأُم كُلْثُوم، أو لَقَباً كَبطةَ وقُفةَ. والدليلُ علَى أن الاسم منْحصِر في هذِهِ الأقسامِ أن الاسم لا يخْلُو إِما أن يكُون لَفْظَةُ الأبِ والأم مضافاً إلى شَيءٍ، أو لَفْظاً آخَر، فَإِن كان لَفْظَةُ الأبِ والأم مضافَين إلى شَيءٍ فَهو الكُنْيةُ، وإن كان لَفْظاً آخَر فَلا يخْلُو مِن أن يكُون ذَلِك موضوعاً لِشَخْصٍ معينٍ بِإِزاءِ مدحٍ أو ذَم. أو لَيس كَذَلِك. فَإِن كان موضوعاً لِمدحٍ أو ذَم فَهو اللَّقَب، وإن لَم يكُن لِمدحٍ

(1) انظر الإيضاح في شرح المفَصل ٦٩/١٠.

أو ذم فهو الاسم الّذي أراد بِهِ فِي قَولِهِ: ولاَ يخْلو مِن أن يكُون اسماً كزيدٍ أو جعفرٍ. مِثالُ اللقَبِ "البطّةُ" لقَب شَخْصٍ. شَابه البط [مشْياً][1]. وقُفّةَ وهي لقَب شَخْصٍ كانَتْ عينُه مرتَفَعِةً نَابِيةً فَلُقب بِهذا اللقَبِ لِما شَابه القُفة مِن الأرضِ، وهي الموضِع المرتَفِع. **وينقَسِم إلى مفْردٍ ومركبٍ، ومنْقُولٍ ومرتَجلٍ. فَالمفْرد نَحو: زيدٍ وعمروٍ.** يعني الاسم ينْقَسِم بِحسبِ الإفْرادِ والتركِيبِ، وبحسبِ النقْل والارتِجال. فالإنْقِسام بِحسبِ الإفْرادِ والتركِيبِ قِسمان: مفْرد ومركب، فالمفْرد ما كان على كَلِمةٍ واحِدةٍ نحو: زيدٍ وعمروٍ، والمركب: ما ركب مِن كَلِمتين فَصاعِداً، ثُم المركب ثَلاثَةُ أقْسامٍ، أحدها: ما كان إحدى كَلِمتَيه مسنَداً إلى الأُخْرى قَبلَ جعلِهِ علَماً نحو: "برقَ نَحره" فَبرقَ مسنَد إلى نَحرِهِ، وهذا القِسم يسمى جملَةً. وهو مبني لا يتَغير بِتَغّير العامِل. والقِسم الثانِي: ما كان إحدى كلمتَيه مضافَةً إلى الأُخْرى نَحو: أبو عبدِ ا ـِ، ويسمي هذَا القِسم: تَركِيب الإضافَةِ ويتَغَير المضافُ بِتَغير العامِل، ويكُون المضافُ إليهِ مجروراً. والقِسم الثالِثُ: تَركِيب الاسم مِن كَلِمتين مِن غَيرِ الإسنادِ وغيرِ الإضافَةِ نَحو بعلَبك ويسمى هذا التركِيب تَركِيب الممازجةِ والاتحادِ. ويأتي شَرح كُل واحِدٍ - وانْقِسام الكَلِم بِحسبِ النقْل والارتِجال أيضا قِسمان: منْقُولٌ ومرتَجلٌ. اسم العلَم إن كان موضوعاً لِشيءٍ قَبلَ وضعِه لِهذَا المسمى ثُم نُقِلَ مِن ذَاك الشيءِ ووضِع لِهذَا المسمى فَهو منْقُولٌ مِثْلُ: جعفَرٍ فإنه موضوع لِلنهر الصغير ثُم نُقِلَ إلى الرجل المعين. وإن لَم يكُن موضوعاً لشيءٍ قَبلُ وضعِهِ لِهذا المسمي بلْ وضِع أول ما وضِع لِهذا الشيءِ فَهو مرتَجلٌ. ثُم المرتَجلُ أنواع، أحدهما: أن لا يكون له تَركيب، أي: لَفْظٌ اشتُق مِنْه هذَا العلَم، مثلُ: درج، إذَا وضِع لِشَخْصٍ فإنه لَيس لِهذا اللفظُ مشْتَق مِنْه، ولَم يوضع هذا اللفْظُ لِشيءٍ إلا أنه لَو وضِع لَجاز، والثاني: أن يكون له تَركيب مِثْل: حمدان فَإنه مشْتّق مِن حمِد وقيل: وضِع علَماً لِشَخصٍ ولَم يكُن موضوعاً لشيءٍ قَبلَ وضعِهِ لِهذَا الشخصِ، فإن قيلَ: لِم قُلْتُم: إن حمدان مرتَجلٌ والظاهِر أنه منْقولٌ، لأنه نَعتٌ مِن حمِد، كما أن عطْشان نَعتٌ مِن عطِشَ، فَلِم لاَ يجوز أن يكون حمدان منْقَولاً؟ قُلنَا: قَد نُقِلَ عن العربِ النعتُ على وزن فَعلان مِن عطِشَ، وسكِر وغَيرِهِما مِن ألْفَاظٍ كَثيرةٍ، ولَم ينقَلْ مِن حمِد نَعتٌ على وزن فَعلان، بلْ وضِع لَفْظُ حمدان أولَ ما وضِع لِلشخْصِ، ومِن هذا القَبيل: عِمران، وعثْمان، وعمر و ذُفَر وغَطَفَان فإنه مشْتَقٌ مِن الغَطْفِ وهو سعةُ العيشِ، ولَم يجِئ مِن الغَطْفِ غَطَفَان لا مصدراً ولاَ نَعتاً، بلْ وضِع هذا اللفظُ لِهَذَا الشخْصِ مِن غَيرِ أن ينْتَقَلَ مِن شَيءٍ[٢]. النوع الثالِثُ: أن يوضع لفظٌ علَماً لِشَيءٍ ولَكن لَم يكُن له اشْتِقَاقٌ، ولَم يكُن هذا اللفظُ موضوعاً لِشيءٍ قَبلَ وضعِهِ لِهذَا المسمي نَحو: فَقْعسٍ، وحنْتَف فهذِه الأنْواع قياسيةٌ،

---

[1] - [في مشيه] في د،ك،ف.

[٢] غطفان حي من قيس عيلان، وهو غَطَفَان بن سعد بن قيس عيلان. (لسان العرب ٢٦٩/٩ (غَطَفَ)).

يعني: جاء كُل لَفْظٍ مِنْها علَى وزنٍ مِن الأوزان التي استَعملَها العرب. النوع الرابِع: أَن يوضع لفظ علَماً لِشَيءٍ لَه مشْتَق مِنْه وقَد وضِع ذَلِك اللفَظُ لشيءٍ قَبلَ وضعِهِ علَماً لِشَخْصٍ، ولَكن كَان الوضع الأولُ موافِقاً، لاستِعمال العربِ. كالمحِب بالإدغَامِ لِلمصدر المِيمي والزمان والمكان. والوضع الثانِي خِلاَفُ استعمال العرب كالمحب بالإظْهار علَماً لِشَخْصٍ يكُون مرتَجلاً لِوضعِهِ على خِلاَفِ استعمال العربِ إلا أنه لَم يوضع ذَلِك اللفْظُ قَبلَ هذا الوضع، ومِن هذا القِسمِ "موهِب" ويأتي بحث هذِهِ الكَلِماتِ فِي موضِعِها ويسمي هذا النوع شَاذّاً لأنه مستَعملٌ علَى خِلاَفِ القِياسِ، واستِعمال العربِ. **والمركب إما جملَةٌ، نحو: "برقَ نَحره". "وتَأَبط شَراً". "واذَري حباً". وشَاب قَرناها" و "يزيد" في مِثْلِ قَولِهِ:-**

١- نَبأَتُ أَخْوالِي بنِي يزِيد ظُلماً علَينا لَهم قَديد

المركب قَد ذُكِر بحثُه، واشْرح أَمثِلَتُه. قَولُه: برقَ نَحره: فِعلٌ ماضٍ، ونَحره فَاعِلُه. والنحر وكَان رجلٌ ظَهر صدره ولَمع مِن غَايةِ اللطَافةِ، فَقَالَ لَه أحد برقَ نَحره فَصار علَماً لَه. والعلَم إذَا كَان جملَةٌ فَهو مبني ولَفْظُه لا يتَغَير تَقُول: جاء برقَ نَحره، ورأَيتُ برقَ نَحره. ومررتُ ببرقَ نَحره كُله بِلَفْظٍ واحِدٍ. قَولُه: تَأَبطَ شَراً إذَا أَخَذَ شيئاً تَحتَ إبطِهِ. وتأَبطَ فِعلٌ فَاعِلُه فِيهِ مضمر، وشَراً مفْعولُه، سمي هذا الرجلُ بِهذَا الاسمِ لأنه جاء يوماً إلى قَبيلَتِهِ وقَد أَخَذَ تَحتَ إبطِهِ حيةً فَقِيلَ لَه تَأَبطَ شَراً. وقَولُه: ذَرى حباً، بِتَشْديدِ الراء، فِعلٌ ماضٍ مِن التذريةِ وهو نَثْر البذُور فِي الأرضِ وهذا رجلٌ كَان حريصاً بِالزراعةِ ونَثْر البذُر فَسمي بِهذا الاسم. قَولُه: شَاب قُرنَاها "شَاب" أي: ابيض. قُرنَاها، أي: جانِبا رأْسِها، واحدهما قَرن. هذِهِ كَانَتْ امرأةٌ رآها أَحد وقَد ابيض شَعرها، فَقَالَ: فُلاَنَةٌ شَاب قَرنَاها، فَصار علَماً لها. قَولُه: "ويزيد" اعلَم أَن "يزيد" قَد يكُون مفْرداً وقَد يكون جملَةً، فإذَا قُلْتَ يزيد فُلانٍ، فيزيد هاهنا مفْرد لأنه لا ضمير فِيهِ لِظهور الفَاعِل، فَإذَا حذفْتَ الفَاعِلَ، ووضعتَ يزيد علَماً لِشَخْصٍ فَيكون مفْرداً، وإذا كَان مفْرداً يكون معرباً غَير منْصرفٍ، وإذَا قُلْتَ: فلان يزيد، فَيزيد هاهنا جملَةٌ؛ لأن الفَاعِلَ فِيهِ

---

[١] البيت من الرجز، وهو منسوب لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (أبيات مفردات): ديوان رؤبة، مجموع أشـعار العـرب، تصحيح وترتيب: وليم الورد البروسي، ط١، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت- ١٩٧٩. ١٧٢.والقافية فيـه مقيـدة. والبنـاء للمعلوم نبأت.

- والشواهد الكبرى، العيني، محمود، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المعروف بالشواهد الكبرى، بهامش خزانـة الأدب، مطبعة بولاق، ط١. د. ت. ٣٨٨/١، ٣٧٠/٤.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣ هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، د.ط، ١١ مج، تحقيق: عبد السالم محمـد هارون ١، ٥، ٦، ٧ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢، ٣، ٤، ٨، ٩، ١٠، ١١. مكتبة الخانجي، القاهرة. د.ت. ٢٧٠/١ وهو بلا نسبة في - ثعلب، أبو العباس أحمد بن ثعلب (ن ٢٩١ هـ)، مجالس ثعلب، ط٢، ق١ + ق٢، تحقيق: عبد السلام محمـد هارون دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩، ١٩٨٠. ١٧٦/١.

- الجرجاني، عبد القاهر. (ت ٤٧١ هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، د.ط، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد للطبع، العـراق، ١٩٨٢، ٩٧٧/٢.

- لسان العرب ٣٢٥/١ (بقر).

والشاهد فيه، قوله: "يزيد"، بضم الدال، اسم علم منقولٍ عن المركب الإسنادي. والدليل على على ذلك ضمة الدال، إذ ضمتها تـدل على كونها محكية، وكونها محكية يدلّ على أنها كانت جملة اسنادية في الأصل إذ تغير الجملة الاسنادية لا يحكى.

مضمر، وإذا وضعتَ يزيد مع الفَاعل المضمر فِيهِ علَماً لِشَخْصٍ يكون يزيد جملَةٌ مبنْياً علَى الضمِ، ولاَ يتَغَير بِتَغير العامِل. فَيزيد فِي هذا البيتِ جملَةٌ، ولِهذَا ضم فِي موضِعِ الجر. القَدِيد: الصياح. وظُلْماً علَينَا: نُصِب علَى التمييز، وتَقْديره: لَهم قَديد مِن الظلْمِ علَينا لا مِن الإنْصافِ، يعني: أخْبِرتُ أن أخوالي يعيبون علينا ويشْتِموننَا مع أنهم ظَلَموا علينَا. إعراب: التاء فِي نُبئتُ هو المفْعولَ الأولُ أُقيم مقَام الفَاعِل، وأَخْوالُه مفْعولُه الثانِي وبني يزيد عطْفُ بيانٍ إن كَان لَه أَخْوالٌ مِن قَبِيلَةٍ أُخْرى وإلا فَبدلٌ. أو صِفَةٍ لأخْوالِي، والمفْعولُ الثالِثُ: لَهم قَدِيد وتَقْديره: فأدين. **وأَما غَير جملَةٍ، اسمان جعِلا اسماً واحِداً نحو: "معدي كَربٍ"، وبعلبك. و"عمرويهِ" ونِفْطَويه، أَو مضافٌ إليهِ كَعبدِ مناف، وامرئَ القَيس، والكُنَى**، يعنِي: المركب إذَا كَان غير جملَةٍ نَوعان، أحدهما: اسمان ركبا ووضِعا علَماً لِشَخْصٍ واحِدٍ ويسمى هذا النوع تَركِيب الممازجةِ والاتحادِ، وإذَا ركب الاسمان فَالاسم الأولُ علَى الفَتْحِ والاسم الآخَر معرب إن لَم يكُن علَماً فَمنْصرفٌ، وإن كَان علَماً فَغيْر منْصرفٍ، لأن الاسم الثاني بِمنْزِلَةِ تَاءِ التأنِيثِ كَما تَقَولُ: ضاربةُ فَآخِر الاسمِ الأول مفْتُوح كَالتاءِ في ضاربةٍ، والاسم الثانِي كَالتاءِ مِنْه، قَولُه: معدي كَرب، فَحقه أَن تَكون الياء مفْتُوحةٌ كَما قَررنَا ولَكِن أُسكِنَتْ علَى غَير القِياسِ. ومعدي كَرب أَصلُه "معدي" بِتَشديدِ الياءِ فَخُففتْ الياء، وكَرب بِمعنى كَربةَ وهو غَير منْصرفٍ لِلعِلَميةِ والتأنِيثِ والتركيبِ. وقَولُه: بعلَبك، بعل: اسم صنَمٍ، والبك الكسر، وبعلْبك اسم بلْدةٍ بالِشامِ. وعمرويهِ ونِفْطَويهِ أَسماء رجلَين "ويه" صوتٌ فَإذا ركب اسم وصوتٌ بني الصوتُ علَى الكسر. والنوع الثالِثُ: المضافُ والمضافُ إليهِ والإعراب يجري علَى المضافِ. أَما المضافُ إليهِ فَمجرور. قَولُه: والكُنَي يعني: "أبو فُلانٍ" "وأم فُلانٍ" وهو مِن قِسمِ المضافِ و المضافِ إليه. **والمنْقُولَ عَلَى سِتةِ أَنْواعٍ: منْقُولٌ عن اسمِ عينٍ كثَورٍ وأَسدٍ.** اعلَم أَن المنْقُولَ غَير منْحصِرٍ فِي ستةٍ مِن حيثُ التقسيم العقْلي، ولَكِنه منْحصرٍ مِن حيثُ نَقْلُ اللّغَةِ، لأن أَئِمةَ اللغَةِ نَقَلُوا هذِهِ الستةِ، والمنْقُول: هو الاسم الموضوع لِشيءٍ ثُم نُقِلَ ذَلِك الاسم، ووضِع علماً لِشَخصٍ كَثَورٍ فإنه اسم المذَكر مِن البقَر ثُم جعِلَ علَماً لإنسانٍ وهو ثَور ابن عبد مناف، وكَذَلِك الأسد هو الحيوان المعروفُ ثُم وضِع علماً لأسدِ بن خُزيمة: **ومنْقولٌ عن اسمِ معني: كَفَضلٍ وإياسٍ،** الفَضلُ: مصدر مِن فَضلَ يفْضلُ إذَا أَراد فَجعِلَ علَماً لِشَخْصٍ. والأياس بِفَتْحِ الهمزةِ العطيةُ والعِوض، فَجعِلَ علماً لإياسِ بن معاوية[1] قاضِي البصرةِ وغَيره **ومنْقُول عن صِفَةٍ كحاتِمٍ**

---

[1] - هو أبو وائلة إياس بن معاوية بن قرة المزني، وهو اللسان البليغ، والألمعي المصيب والمعدود مثلاً في الذكاء والفطنة، ورأساً لأهل الفصاحة، والرجاحة ولاه عمر بن عبد العزيز قضاء البصرة، مات سنة (١٢٢هـ) وعمره ست وسبعون سنة.
انظر: وفيات الأعيان ٢٤٧/١-٢٥٠.
أبو الفرج ، عبد الرحمن بن علي ، (ت٥٩٧هـ) صفوة الصفوة، ط٢، ٤ مج، تحقيق : محمود فاخوري، ود. محمد رواس قلعة جي، دار المعرفة – بيروت ١٩٧٩، ٢٦٣/٣.

وىائِلَةَ: الصفَةُ اسم الفَاعِل والمفْعول، والصفَاتُ المشَبهةُ باسِمِ الفَاعِل، ويأتِي بحثُها، الحاتِم اسم فَاعِلٍ مِن حتَم إذَا وجب، وهو علَم لِحاتِمٍ الطائي[1] ولغَيره، ونائلَةَ: اسم فَاعِل مِن نَالَ ينَالُ إذَا وجد وهي علَم صنَمٍ ومِثالُه مِن المفْعول محمود. وهو مفْعولٌ مِن حمِد يحمد فجعِلَ علَماً لِبعض الناسِ والحسن نَعتٌ مِن حسن يحسن فَجعِلَ أيضاً علَماً لِبعض الناس. فَهذِهِ الأَنْواع الثلاثَةُ منْقُولةٌ عن الاسم. **ومنْقُولَ عن فِعلٍ، إما ماضٍ كشَمر وكَعسب**. شَمر بِتَشْديدِ المِيم وفَتْح الشين معنَاه: رفَع ثَوبه لِلعدو، وهو علَم لِفَرسٍ، وهو غَير منْصرفٍ لِلعلَمِيةِ ووزن الفِعل. وكَعسب بِفَتحِ الكافِ والسين وسكُون العين، ومعنَاه: عدا عدواً شَدِيداً وهو علَم لِرجلٍ وهو منْصرفٌ. **وإما مضارع كتَغْلِب ويشكُر**. تَغْلِب مضارع غَلَب وهو اسم "تَغْلِب بن وائلٍ" وهو أبو قَبيلَةٍ وتَاء التأنِيثِ فِي تَغْلِب لتَأنيثِ القَبيلَةِ، ويشْكُر مضارع شَكَر، وهو اسم رجلٍ، وهما غَير منْصرفَين لِلْعلَمِيةِ ووزن الفِعل. **وإما أمرٍ كاصمِتَ**. اصمِتْ بِكسر الهمزةِ وكسر الميمِ الصحراء بِعينها سميتْ تِلْكَ الصحراء بِهذَا الاسمِ لأنها موضِع خَالٍ نَخَافُ فِيها مِن المؤذِياتِ. والسراق، نَزلَ فِيها رفيقَان، قَالَ أحدهما لِصاحِبِهِ: إصمِت، أي: اسكُت ولاَ تَرفَع صوتَك حتى لاَ يسمع صوتَك سارقٌ فَيَقْصِدنَا، فسميت تِلْكَ الصحراء باصمِت، وهو أمر مِن صمتَ يصمِتُ وقِياسه ضم الهمزةِ والميمِ ولَكن كُسِرتَا فِي علَمِ تِلْكَ الصحراءِ علَى خِلافِ القِياسِ، وهو غَير منْصرفٍ لِلعلَمية ووزن الفِعل، **فِي قَول الراعِي[2]:**

٢- أشْلي سلُوقيةً باتَتْ وباتَ بِها ... بِوحشِ إصمِتَ فِي أصلابِها أَود[3]

أشْلي، أي: أغْري الكَلْب، وقِيلَ أشْلي إذا دعِي الكَلْب. سلُوقيةٌ: قَريةٌ فِي اليمن ينْسب إلَيها الكَلْب الجيد، الأود: الاعوجاج، واعوجاج ظَهر الكَلْبِ خَاصِية لَه، وتَقْدِير البيتِ: إشْلي كَلْباً سلُوقيةَ فِي أصلابِها أي: في ظُهورها أَود، وباتَتْ تِلْكَ الكِلاب بِوحشِ إصمِت وباتَ الوحشُ بِها أي: بالسلُوقيةِ.

"وأطْرقَا" فِي قَول الهذَلي[4]:

---

[1] هو حاتم بن عبدا بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي (٠٠٠-٦٤ ق.هـ) فارس، وشاعر، وجواد، جـاهلي يـضرب المثـل بجوده، كان من أهل نجد، له شعر كثير ضاع معظمه، وطبع الباقي في ديوان صغير.
-انظر: ابن قتيبه، عبد ا بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ)، الشعر والشعراء، ط٣، ٢ مج. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، د.ن، ١٩٧٧، ص ٢٤٧.
- الآمدي، الحسن بن بشر (ت ٣٧٠ هـ)، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، ط٢، مج، مطبوع مع معجم الشعراء للمزرباني (محمد بن عمران) مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٨٢. ص ٧٠.
- الزركلي، خير الدين : الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستـشرقين ط٦، مـج، دار العلـم للملايـين بيروت، ١٩٨٤. ١٥١/٢.

[2] هو عبيد بن حصين بن معاوية النمري، شاعر إسلامي مقَدم لُقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل والرعاء. عده ابن سلام في الطبقة الأولـى مـن فحول الشعراء، الإسلاميين. مات سنة ٩٠ هـ.
انظر ترجمته في – الحجمي، محمد ابن سلام (ت هـ)، طبقات فحول الشعراء د. ط، مج، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر. مطبعة المـدني، القاهرة، ص ٥٠٢. والشعر والشعراء، ص ٤٢٢، والأعلام، ١٨٨/٤.

[3] البيت من البسيط من قصيدة يمدح بها الراعي النميري عبد ا بن معاوية.
انظر، الراعي النميري، عبيد بن حصين (ت ٩٠ هـ)، ديوان الراعي النميري، ط١، جمعه وحقّقه راينهرت فـاييرت، نـشر مـرانتس شـتايز بفيسبادن، بيروت، ١٩٨٠. ص ٦٩. خزانة الأدب ٣٢٤/٧، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤١، لسان العرب، ٥٥/٢ (صمت).
والشاهد فيه قوله: إصمت "فهو اسم علم منقول عن فعل الأمر.
وقياسه: أصمت بِضم الهمزة، لأن المشهور الثابت من العرب في هذا الباب من "صمتَ يصمتُ" فقياس الأمر من ذلك: أُصمت. د. أُنصر.

[4] البيت من المتقارب.
لأبي ذؤيب في: ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥. ص٦٤ وروايته فيه بضم التمام على أنها صـفة للخيام، ورواية النصب هنا فيها إقواء الشواهد الكبرى ٣٩٧/١، اللسان ٢٦٦٧/٤ (طرق). الخزانة ٣٢٦/٧.

٣- على أَطرقا باليات الخِيا م إلا الثمام وإلا العِصِي

وقبله:

٤- عرفْتُ الديار كرقْمِ الدوي يزبرها الكاتِب الحِميري

يعني: بقيتَ أثَار الرماح في بياضِ تِلْكَ الديار كنَقْشٍ في بياضٍ. الوشِي أَصلُه وشي[1] جمع الوشْي، وهو النقْشُ الأسود على ظَهر الكف فَقُلِبت الواو فِي الجمع ياء لأن الواو والياء إذَا اجتَمعتَا والأولى ساكِنةٌ قُلِبتْ الواو ياء وكُسِر ما قبلَها وأُدغِمتْ الياء فِي الياءِ فصار وشِياً. بِتَشْدِيدِ الياءِ، ثُم خُفِفَتْ الياء هنَا لِلشعر، يزبرها: يكْتُبها، وينْقُشُ تِلْكَ الوشِي. الحِميري: منْسوب إلى قبيلَةِ حِمير، وهو اسم قَريةٍ قَريبةٍ مِن الكُوفة، فَخُفِفتِ يا النسبة لِلشعر. قَولُه: أُطْرقَا، يعنِي: واطْرقَا أَيضاً منْقُولٌ مِن الأمر، وأُطْرقَ الرجلُ إذا سكتَ ونَظَر إلى الأرضِ وأَصلُ هذا أن ثَلاثةَ نَفَرٍ نَزلُوا بِمكانٍ فقَالَ أحدهم لِصاحِبيهِ: أطْرقَا، فَسمي ذَلِكَ المكان بأطْرقَا، وأَراد بالهُذَلي، أَبا ذُؤَيبٍ الهذَلي. البالِياتُ: جمع باليةٍ وهِي ما يلِي. أي: صار خَلَقاً. الخِيام: جمع خَيمةٍ وهِي بيتٌ مِن خَشَبٍ وخيش. الثمام بِضم الثاءِ نَبتٌ. العِصي بِكسر العين وتَشْدِيدِ الياءِ جمع العصا وأصلُه عصو فَقُلِبت الواو المشَددةُ ياء وكُسِرتْ الصاد لِتَصح الياء، وكُسِرتْ العين لِكسر الصادِ العِصِي فِي هذا البيتِ بياءٍ مخَففةٍ ساكِنَةٍ: وخففَها لِلشعر، ومعنى البيتُ: أنه بقِي فِي المكان الذي اسمه أطْرقا الخِيام البالِيةُ، لَم يبقَ مِن آثَار القَومِ إلا الثمام والخُشْبان الباقِيةَ مِن خِيامِهم، وإلا الثمام نَصب لأنه استِثْنَاء عن الواجِب. **ومنْقُولٌ عن صوتٍ كببةَ وهو نَبز "عبدِ ا بن الحارثِ بن نَوفَل"**[2]. اعلَم أن المنْقُولَ عن الفِعل الماضِي والمضارع والأمر جعِلَ ثَلاثَتُها نَوعاً واحِداً مِن أَنْواعِ المنْقُولِةِ الستةِ، والمنْقُولَ عن الصوتِ خَامِسها،والمنْقُولَ عن المركبِ سادِسها. النبز بِفَتْحِ الباء اللقب، وبإسكانِها المصدر، ولُقب هذَا الرجلُ ببة لأنه يكْثِر التلفظَ بِهذَا اللفْظِ فِي طفُولِتِهِ، وببة صوتٌ لاَ معنَى لَه. **ومنْقولٌ عن مركبٍ وقد ذكرنَاه** يعنِي قَد قُلْنا المركبِ إما جملَةٌ برقَ نَحره، وإما غَير جملَةٍ كَالمركبِ الممازِجِ. والمضافِ والمضافِ إِليهِ كُل ذَلِك منْقُولٌ، لأنه كَان لِكُل واحِدٍ مِن أَنواعِ المركبِ أَصلٌ وضِع لَه ثُم نُقِلَ عنْ ذَلِك

وبلا نسبة في المرادي، ابن أم قاسم، (ت ٧٤٩ هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط٢، مج، شرح وتحقيق: د. عبد السلام على سليمان. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، د. ت. ١٧٤/١، الإيضاح في شرح المفصل ٧٦/١.
والشاهد فيه: أن: "أطرقا" علم منقول عن فعل الأمر.
٤- سبق تخريج البيت وروايته في الديوان "الدواةِ" بدل: الدوي . أنظر ديوان الهذليين ٦٤/١. وأبو ذؤيباً هو خويلد ابن خالد الهذلي الشاعر المشهور، قالوا: انه شاعر مخضرم كان أشعر أهل قومه وضعه ابن سلام في فحول شعراء الطبقة الثالثة ، شارك في فتوح أفريقيا، مات في مصر سنة ٢٨هـ. في خلافة عثمان. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء، ٤٧، الشعر والشعراء /٢٥٤٧ المؤتلف والمختلف ١٧٣.

[1] - هذه الكلمة وردت في بيت بعد البيتين وهو قوله:- برقْمٍ و وشْيٍ كما زخْرِفَت
بِميشَمِها المزدهاةُ الهدِي

ولكنه أسقط البيت وشرح هذه اللفظة منه فقط
أنظر : ديوان الهذليين ٦٥/١.، أنظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ٤٧، الشعر والشعراء /٢٥٤٧ المؤتلف والمختلف ١٧٣.

[2] قال السخاوي: ببه لقب عبدا بن الحارث بن عبدا المطلب والي البصرة، قيل: إنما لُقب بذلك لأنّه وهو رضيع كان يصوت بذلك كما يفعل الطفل عند محاولة الكلام. قال الجوهري: ببه: اسم جارية، هو غلط. قال ابن الحاجب، ببه: حكاية صوت الصغير.
السخاوي، الأيضاح في شرح المفصل ٧٨/١، الصحاح ٨٩/١ (سبب) وانظر الأزهري، محمد بن أحمد الأزهر، (ت ٣٧٠ هـ) تهذيب اللغة.

الأصل إلى اسمِ شَخْصٍ. **والمرتَجلُ على ضربين: قِياسِي وشَاذ، فَالقِياسي نحو: غَطَفَان وعِمران، وحمدان، وفَقْعس وحنْتَفٍ.** قَد قُلْنَا: إِن ما لَم يكُن منْقُولاً فَهو مرتَجلٌ، ثَم المرتَجلُ نَوعان: قِياسِي وغَير قِياسي. أَراد بالقِياسِي: ما جاء على قِياسِ العربيةِ، وأَراد بالشاذّ ما جاء علَى خِلاَفِ قِياسِ العربيةِ. فالقياسِي نَحو: غَطَفَان وهو ابن سعدِ بن قَيسٍ. وعِمران وحمدان اسما رجلَين، وفَقعسٍ أَبو قَبيلَةٍ. وحنْتَفٍ هو ابن أُويسٍ(١). فَهذِهِ الأوزان كُلها قد جاءت فِي العربيةِ. **والشاذ نَحو: محببٍ، وموهبٍ، وموظَبٍ، مكْوزةٌ، وحيوةَ.** فَهذِهِ الكَلِماتُ [كُلها][٢] على خِلافِ قياسِ العربية، لأن محبباً قِياسه أَن تُنْقَلَ حركَةُ الباءِ الأُولى إلى الحاءِ، وتُدعَم التَاء في الباءِ، فيقالُ: محب، ومحبب اسم رجلٍ. وأَما موهب بِفَتْحِ الهاءِ وهو: اسم رجلٍ، وموظَب بِفَتحِ الظاءِ وهو اسم موضِعٍ قَياسهما كَسر الهاءِ والظاءِ، لأن المصدر المِيمي والزمان والمكان مِن المعتَل الفاءِ لاَ يجيء إلا مكْسور العين. وأما مكْوزة بالزاءِ المعجمةِ، وهو اسم رجلٍ وهو غَير منْصرفٍ للتأنيث والعلَمية فَقياسه مكازةُ، لأن الواو والياء إذَا انْفَتَحتَا وسكن ما قَبلَهما نُقِلَت فَتْحتُهما إلى ما قَبلَهما، وقلِبتْ أَلِفاً. وأما حيوة وهو اسم رجلٍ وهو غَير منْصرفٍ للتأنِيثِ والعلَميةِ فَقَياسه حيةٌ، لأن الواو والياء إذَا اجتَمعتَا وسبِقَتْ الأُولَى بالسكُون قُلِبتْ الواو ياء وأُدغِمت الياء.

فَصل

إذَا اجتَمع لِلرجل اسم غَير مضافٍ، ولقَب أُضِيفَ اسمه إلى لقَبِه، فَقِيلَ: هذا سعِيد كُرزٍ، وقَيس قُفةَ، وزيد بطةَ. وإذا كان مضافاً، أو كُنْيةً أُجري اللقَب علَى الاسمِ، فَقيل: هذَا "عبد ا ـ بطةُ، وهذا أَبو زيد قُفةُ. قَولُه: أُضِيفَ اسمه إلى لَقبِه، يعني: إذَا كان الرجلُ باللقَبِ أَعرفَ مِن الاسمِ أخر لَقَبه ليكُون معرفاً للاسمِ كَعطْف البيان، وإنَما أُضِيفَ الاسم إلى اللقب للحِق، لأن المضافَ أحق مِن غِيرِهِ، وإذَا كان الاسم مضافاً لَم يمكِن إضافَتُه إلى اللقَبِ فَلاَ طَرِيقَ إلا أَن تُجرِي اللقَب على الاسمِ فِي الإعرابِ كَعطْفِ البيان. الكُرز جوالِق صغِيرة. **وقَد سموا ما يتخِذونَه ويألَفُونَه مِن خَيلِهم وإبِلِهم وغَنَمِهم وكِلابِهم وغَير ذَلِك، بِأَعلام، كُل واحِدٍ مِنْها مخْتَص بِعينِهِ، يعرِفُونَه بِهِ، كالأعلامِ في الأَناسِي.** سمو بِفَتْحِ المِيمِ أَصلُه سميوا][٣] فَقُلِبتْ الياء أَلِفاً، وحذِفَتْ الأَلِفُ، والضمِير لِلعربِ، يعني: وضعوا لِكُل فَردٍ مِن الحيوانَاتِ التي تَكُون بينَهم ويحتَاجون إلى تَمييزِ كُل فَردٍ مِنْها علَماً كما وضعوا علَى كُل فَردٍ مِن أفرادِ الإنْسان علَماً، الأناسي جمع إنْسِي. **وذَلِك نَحو: أَعوج، ولاحِق، وشَدقَم، وعلْيان، وخُطةَ، وهيلَةَ،**

---

(١) حنتف بن أوس بن جري، رجلٌ من بني يربوع (ابن يعيش ١/١٠٧).

٢ - زيادة من ن.د.ف.

٣ - ما بين المعقوفين من نسخة (د) ، لأنه ساقط من نسخة الأصل.

وضمران، وكساب. أعوج: علم لفرس لبني هلال. ولاحق: علم لفرس لمعاوية بن أبي سفيان، وشدقم: علم فحل من إبل للنعمان بن المنذر، وعليان: علم فحل بالعين المهملة وضمها وسكون اللام: لكليب بن وائل[١]، وخطة بالخاء المعجمة وضمها علم عنز سمراء، وفي المثل "قبح الله معزي خيرها خطة"[٢]. وهيلة بالياء المنقوطة بنقطتين من تحتها أيضاً علم عنز. وضمران بالضاد المعجمة وضمها علم كلب للنابغة. وكساب بتخفيف السين وكسر الباء من غير تنوين علم كلبة للبيد.

فصل

ومالا يتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التمييز بين أفراده، كالطير، والوحوش، وأحناش الأرض، وغير ذلك، فإن العلم فيه للجنس باسره، وليس بعضه أولى به من بعض. يعني: والحيوانات التي لا يحتاج الناس تميز كل فرد منها، لقلة مخالطتهم وألفتهم إياها فلا يضعون على كل فرد منها علماً، لعدم احتياجهم إلى تميز كل فرد منها، بل العلم موضوع على الجنس والنوع. قوله: فيحتاج، أي: فيحتاج. الأحناش. جمع حنش بفتح النون، وهو ما يصاد من الطيور والهوام، ويقال أيضاً للحية: حنش. **فإذا قلت: "أبو براقش" و "ابن دأية"، و "أسامة"، و "ثعالة"، وابن قترة، و "بنت طبق" ، فكأنك قلت: الضرب الذي من شأنه كيت وكيت".** اعلم أن العلم في هذه الأشياء وضع على جنس، أو نوع بإزاء تلونه كأبي براقش، وهو علم لنوع من الطير يتلون كل لحظة بألوان مختلفة، يقال لفرد من ذلك النوع: "أبو برقش"، ولجميع ذلك النوع "أبو براقش"، لأن العلم إذا كان موضوعاً بإزاء تلونه بألوان مختلفة فكل فرد منه موصوف بهذه الصفة كما لجميعه، وقد يكون العلم فيها موضوعاً بإزاء ما يلزمه ويفعله كابن دأية، بهمزة بعد الدال، وهو القراد، سمي بذلك لأنه يجلس على دأية البعير، أي: كتفه، حيث يجرح بالرحل ويأكل من ذلك الموضع، اللحم والدم، وقد يوضع العلم على حيوان بإزاء صوته وحركته وغير ذلك مما يطول شرحه. أسامة علم للأسد. وثعالة: علم للثعلب، وابن قترة "بكسر القاف وسكون التاء حية بيضاء قدر شبر. "وبنت طبق" حية صفراء يهلك من تلدغه. **"ومن هذه الأجناس ماله اسم جنس، واسم علم، "كالأسد"، و "أسامة"، و "الثعلب" وثعالة"؛ ومالا يعرف له اسم غير العلم، نحو: "ابن مقرض" و"حمار قبان".** الفرق بين اسم الجنس، والعلم في نحو: أسد وأسامة، فالأسد اسم الجنس، وأسامة اسم العلم لأنه جاء من العرب: أنهم جعلوا أسامة غير منصرف، فلو لم يكن علماً لما جعلوه غير منصرف؛ لأنه ليس

---

[١] هو كليب بن ربيعة بن الحارث التغلبي (نحو ١٨٥ ق. هـ ، ١٣٥ ق. هـ) من الشجعان الأبطال، أخو المهلهل بن ربيعة، قتله جساس بن مرة، فثارت حرب البسوس بين بكر وتغلب. انظر ترجمته في: معجم الشعراء ص ٣٤٥، الأعلام ٢٣٢/٥

[٢] هذا مثل يضرب لمن له أدنى فضيلة إلا أنها خسيسة. المثل في: مجمع الأمثال، ٨٥/٢، جمهرة الأمثال، ١٢٣/٢.

فِيهِ غَير العلَمِ والتَأنِيث. وأبو الحارثِ، وما أَشْبه ذَلِكَ من كُنَى الحيوانَاتِ أيضاً علَم؛ لأن **الكُنَى** علَم حيثُ كان، ولا فَرقَ بين الاسمِ والعلَمِ في هذِه الأجنَاسِ في المعنَى؛ لأن العلَم يتَنَاولُ ذَلِكَ النوعِ كالاسم؛ وعرفَ العلَم فِي هذِهِ الأجنَاسِ بِنَقْل العربِ، وإلا فَلَيس فَرقٌ ظَاهِر [من حيثُ المعنَى. والثعلَب: اسم الجِنْس، **وثُعالَة** علَم قَولُه: وما لا يعرفُ لَه اسم، أي: بعض الحيوانَاتِ لا يعرفُ له اسم وجِنْسٍ، بلْ هو معروفٌ بِالعلَمِ، كابن مِقْرضٍ، وهو دويبةَ قَتالَةٌ لِلحمامِ، ويقَالُ لَها بِالفَارسية "دلَه"[1] وحِمار قَبان؛ دويبةٌ تَكُون في المقْبرةِ، وقبان بِتَشْديدِ الباء، وقَب معنَاها: ذَهب، إن أُخِذَ حمِار قَبان مِن القَبن فَهو منْصرفٌ، وإن أُخِذَ من القَب، فَهو غَير منْصِرفٍ لِلعلَمِيةِ والألِفِ والنون.

فصل

وقَد صنَعوا فِي ذَلِكَ نَحو صنِيعهم فِي تَسمِيةِ الأنَاسي، فَوضعوا لِلجِنْس اسماً وكُنْيةَ، فَقالُوا للأسدِ: أُسامةُ وأَبو الحارثَ، وللثَعلبِ: ثُعالَة، وأَبو الحصين، وللضبع: حضاجِر وأُم عامِرٍ، وللعقْربِ: شَبوةُ وأُم عِرِيطٍ. يعني: وضعوا [لِهذِهِ][2] الأجنَاسِ علَمين أحدهما كنُيةٌ والأخْرى غَير كُنْيةٍ كما يقَالَ لِلرجل: زيد أَبو عبدِ ا ، والحرثُ: الكسب والزراعةُ، والحارثُ: أسم فَاعِلٍ مِنْه سمي الأسد أَبا الحارثِ؛ لأنه يكْسب، أي: يصِيد وسمي الثعلَب أَبا الحصين، لأنه يحصن نَفْسه بمكْرِهِ. وسمى الضبع: حضاجر لِعِظَمِ بطْنِهِ لأن الحضجر هو العِظَم والغِلَاظُ، وكُنْيتُها أُم عامِر على التعال مع أنَّه أَكْثُر الحيوانَاتِ إفْساداً، كما يقَالُ للّديغ سليماً. وسميتْ العقْرب شَبوةً؛ لحِدةِ ضربها مأخُوذَةٌ مِن شَبا السيفِ وهو حِدتُه. وأُم عِرِيط: مِن عرِطَ إذَا ذَهب في الأرض. **ومِنْها ماله اسم ولا كُنْية له كقَولِهم: قُثَم للضبعان.** الُقثَم بِضم القَافِ وفَتْحِ الثاءِ، والضبعان بكسر الضادِ وسكُون اليَاء كِلاَهما الضبع الذكَر، وقَثَامِ بفتْح القَافِ وكسر المِيمِ بِلاَ تَنوينِ الضبع الأُنْثَى. **وماله كُنْيه ولا اسم له، كأَبِي برِاقِشَ** يعني: بعض هذِهِ الحيوانَاتِ لِه اسم علَمٍ وكُنّية، كأُسامَةَ وأَبِى الحارثِ، وبعضها له أسم علَمٍ ولاَ كُنْيةَ لُه كَقَثَم، وبعضها له كُنْيةٌ ولاَ اسم علَمٍ لَه كأَبِي برِاقِشَ وما بعده **وأَبي صبيرةَ** وهو اسم طَائِر يشْبِه لَونُه لَون الصبرةِ. **وأُم رباح**، وهي دويبةٌ تُشْبه سِنوراً يجلَب مِنْه الكافَور، وقِيلَ: هو اسم طَائِرٍ فِي ظَهرِهِ حمرةٌ يأكُلُ العِنَب. **وأُم عجلان**: وهي طَائِر.

فَصل

---

[1] - دلَه : والعربية منها دلَق، وهي دويبة كالسمور جلدها أبيض تصنع منه فراء . أنظر : ادي شير(١٩٨٠)، معجم الألفاظ الفارسية المعربة مكتبة لبنان – بيروت – ص٦٥. والنص كله هنا مأخوذ من اللّسان. أنظر اللسان ٣١٤/٧(قرض)

[2] - ما بين المعقوفين من نسخة (د) لأنه ، ساقط من نسخة الأصل.

َقَد أَجروا المعاني فِي ذَلِكَ مجرى الأعيان**، يعنى: كما وضعوا للأعيان َأعلاماً ِلتَميز كل فَردٍ، أو كُل صِنْفٍ بعلمه مِن غَيرِهِ فَكَذَلِكَ وضعوا للمِعاِني َأعلاماً. **فَسموا التّسبيح بِسبحان**. يعنى: سبحان علَم التسبِيحِ فَإِذَا قُلْتَ سبحان مِن هذَا الأَمِرِ، كَأَنك قُلْتُ ُأسبح ا تَسبِيحاً مِن هذَا الأمرِ، وهذا يقَالُ عِنْد التعجبِ. كَأَنك قُلْتَ: أَتَعجب من هذَا الأمر، ومِن غَاَيةِ التعجبِ: ُأسبح ا وسبحان إذَا كان مضافاً نَحو سبحان ا فَلَيس بعلِمٍ، لأن العلَم لاَ يضافَ، وإِذَا لَم يكُن مضافاً فَهو علَم غَير منْصرفٍ. ِللعلَميةِ والأِلِفِ والنون. **والمِنية بشَعوب وأم قَشْعم** يعني: جعلُوا لِلمنِيةُ اسماً وكُنْيةً، فَالاسم شَعوب بِفتح الشّين وهو منْصرِفٌ إن ُأرِيد بِهِ الموتُ، وغَير منْصرفٍ إن ُأرِيد بِهِ المنيةُ لِلعلَمِيةِ والتأنِيث ولاَ يدخُلُه ألفٌ ولام، والكُنْيةُ ُأم قَشْعم، سميت الَمنِيةُ بِشَعوب، لأنها تُفَرّقُ الناس، والشعب التفْرِيقُ وكُنيتْ بُأم قَشْعم، لأن القَشْعم يعنى: هِي سبب اجتِماع القَشَاعِمِ. علَى جِيفَ الَموتَى. **والغَدر بِـ"كيسان"، وهو فِي لُغَةِ بنِي فَهم**، يعنى: جعلُوا للغَدر اسم علَمٍ وهو كيسان، وهو غَير منْصرفٍ للعِلَميةِ والأِلِفِ والنون وهو من الكيس وهو ضد الحمق وفَهم: اسم قَبيلَةٍ مِن العربِ. **قالَ:-**

٥- إذَا ما دعوا كيسان كانَتْ كُهولُهم إلى الغَدرِ َأدنَى مِن شَبابِهِم المردِ[١]

قالَ: يعني: قالَ شاَعرهم إذَا ما دعتْ قَبِيلةُ فَهمٍ كيسان، أي: الغَدر فِي الُمحاربةِ كانَتْ كُهولُهم َأكْثَر ميلاً وسرعةً إلى الغَدرِ مِن شَبابِهِم وهذَا هجو لَهم **ومِنُه كَنوا الضربةَ بالّرجل على مؤَخر الإِنْسان بِـُأم كيسان**. والضمِير فِي "ومِنه" راجِع إِلى إجراءِ المعاني مجرى الأعيان في وضع الأعلام لَها، يعنى: إذا ضرب َأحد بِرجِلِه علَى كفَل شَخْصٍ علَى غَفْلَةٍ مِنُه فَهذَا غَدر ومكْر فَكَنّوا هذا الِفعلَ بِـُأم كيسان. **والمبرةَ ببرةَ**. المبرةُ الإحسان وبرةٌ علَم بمعِنى البر، يعِنى: وضعوا للمِبرة اسم علَم وهو برةٌ وهو غَير منْصرفٍ لِلعلَميةِ والتَأْنِيثِ **والفَجرة بِفَجار**. الفَجرةِ بِمعنَى الفُجور، يعِني: وضعوا لِلفَجرةِ والفُجوراسم علَمٍ وهو فَجار بِفَتْحِ الفَاءِ وكَسر الراءِ بِلاَ تَنْوِينٍ، ويأْتِي بحثُ هذا الوزن في َأسماءِ الأفْعال. **والكُلية بِزوبر**. كُليةُ الشيءِ: جملَتُه، يعنى: وضعوا لِلكُليةِ اسم علَمٍ وهو زوبر وهو غَير منْصرفٍ لِلعلَميةِ والتأنِيثِ المعنَوي، لأن معنَى زوبر الكُليةَ. **قالَ الفَرزدق**[٢]

---

[٥]- البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب، في ديوانه، وهو شاعر مخضرم معمر منسوب إلى عكل، أحد الأجواد الفرسان أدرك الإسلام كبيراً، وله صحبة توفي نحو سنة ١٤ هـ.
ترجمته في: الشعر والشعراء ٢٢٧/١، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، ط١، ٨ مج، تحقيق علي محمد البيجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢، ٢٤١/١.
- أبو السحين، عبد الباقي بن قانع (ت ٣٥١ هـ)، معجم الصحابة، ط١، ٣ مج، تحقيق: صلاح بن سالم المصراني، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨ هـ. ١٦٥/٣.

[٦]- **إذَا قَالَ غَاوٍ مِن تَنوخَ قَصِيدةً　　　　بِها جرب عدتْ علي بِزوبرا**

تَنوخ: اسم قَبيلَةٍ بِها، أي: بِها خَلَلٌ مِن عدمِ الفَصاحةِ، أو يهجو أحدٍ عدتْ علي، أي: نُسِبت إلي بِزوبرا، أي: بالكُليةِ. **وقالوا فِي الأوقاتِ: لقيتُه غُدوةً، وبكْرةً، وسحر، فَينَة.**

يعنِي: وضعوا للأوقات أعلاماً كما وضعوا للأعيان، فَهذِهِ الألفاظُ الأربعةُ أعلام إذَا أردتَ بِغَدوةَ غَدوةَ اليومِ الذي أَنْتَ فِيه وببكْرة اليوم الذي أَنْتَ فِيه، بسحر سحر الليلةَ التي أَنْتَ فِيها، الفَينَة: وقت معين، لأن الفَينَةَ الساعةَ، وهِي تُستَعملُ فِي جميعِ الساعاتِ فَإذَا وضعتَ فَينَةً لِوقْتٍ معينٍ وهو الوقْتُ الذي أنْتَ فِيه صار علَماً فَهذَه الألْفَاظَ الأربعةَ غَير منْصرِفةٍ للعلميةِ والعدل، لأنها معدولةً عن الألفِ واللامِ، لأن الأصلَ في استِعمال كُل واحِد منَها أن يكون بِالألفِ واللامِ، وفِي غَدوةَ وبكرةَ وفَينَةَ تاء التأنِيثِ أيضاً. **وقالُوا فِي الأعدادِ: سِتةٌ ضِعفُ ثَلاثَةَ، وأربعةُ نِصفُ ثَمانِيةَ.** إذَا تَكلموا بِعددٍ وأرادوا بِهِ المعدود فَهو غَير علَمٍ، وهو منْصرفٌ كقَولِك: عِنْدِي سِتةٌ، لأن المراد بهذِهِ الستةَ هو المعدود لا العدد، لأن العدد لَيس شَيئاً. يكون عنَدك، وإذا أُرِيد بِهِ المعدود فَيحتَملَ أن يكون سِتةً مِن الدراهِم أو الدنانير، أو غَيرهِما فَإذاً كان كذَلِك يكُون نَكِرةً، وإن أرادوا بِهِ العدد كقَولِهم: سِتةٌ ضِعفُ ثَلاثَةَ يكُون معرفةً بِدليل كونه مبتدأ، وخَبره ضِعف ثلاثة، فَإذَا أُرِيد بِالستةِ والثلاثَةَ العدد المعروفَ فَهما علَمان غَير منْصرِفَين لِلعلَميةِ والتأنِيثِ، وكذَلِكَ جمِيع الأعدادِ، كقَولِك: عشْرةُ ضِعفُ خَمسةَ وخَمسةٌ نِصفُ عشْرةَ.

فَصل

ومِن الأعلامِ الأمثِلَة التي يوزن بِها فِي قَولك "فَعلان" الذي مؤنثُه "فَعلى"، و"أفْعلُ" صِفةً لا ينْصرِفُ ، ووزن "طَلْحة" و"إصبع". التسعةِ، مِثَالُه نَقولُ: قَائِمةً على وزن فَاعِلَةٍ، فَقَائمةٌ منْصرِفَةٌ، لأنها نَكِرةٌ، وفِي فَاعِلَةَ وجهان أحدهما: أنها منْصرفَةٌ كقَائِمة، والأصح أنها غَير منْصرفَةٍ لِلعلَميةِ والتأنيثِ. **"فَعلَةُ" و"إفْعلُ".** يعني: كُل لَفْظَةٍ، يقَالُ: اللفظَةُ الفلانِيةُ على هذَا

- ورد البيت للنمر في: الشعر والشعراء ٢٢٧/١، الخزانة ١٥٦/١.
والبيت غير منسوب في: ابن فارس، أبو الحسن أحمد (ت ٣٩٥ هـ) معجم مقاييس اللغة، ط٢، مج، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مثر، ١٩٧١، ١٥/٥ (كيس) الإيضاح في شرح المفصل ٩٢/١.
وروي عجز البيت في اللسان: إلى الغدر أسعى، بدل أدني. انظر: اللسان ٢٠١/٦. (كيس).
= والشاهد فيه قوله: كيسان: اسم علم على للغدر، مع أن الغدر، في المعاني دون الأعيان، والدليل على ذلك كونه وقع موقـع غيـر المنـصرف للعلمية والألف والنون.

[٢] هو- همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق (ت ١١٠ هـ)، كان يقال: لولا شعره لذهب ثلث لغة العرب، ولذهب نصف أخبار الناس، من الطبقة الأولى. نقائضه مع جرير معروفة. ترجمته في: الشعر والشعراء ص ٤٧٨، ووفيـات الأعيـان ٨٦/٦، والأعلام ٩٣/٨.

[٦]- البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٢٠٦/١، الانصاف ٤٩٥/٢، ونسب للطرماح في المفصل ١٠، ونسب لابن أحمر في اللسان ١٨٠٥/٣(زبر)، مقاييس اللغة ٤٤/٣(زبر) وبلا نسبة في الخصائص١٩٨/٢
والبيت في الديوان: -
إذا قال غاوٍ من معد قصيدة　　　　بها جرب كانت علي بزوبرا =
= والشاهد فيه قوله : بزوبرا : اسم علم للكلبة ، وهي من المعاني فيكون من قبيل أعلام المعاني، والدليل على علمية ذلك مجيئه في كلام العرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي.

الوزن، صار ذَلِك الوزن علماً لِتِلك اللفظَةِ فِي كونها غير منْصرفَةٍ إن كانَتْ تِلك اللفظَةُ غير منْصرفَةٍ، مِثَالُ قَولِهِ: فَعلان الذي مؤنثه فَعلى، فَتَقُولُ: سكْران على وزن فَعلان، فَقَولُك: فَعلان علم لِسكران وما أشْبه ذَلِك. وسكْران غير منْصرفٍ لِلصفَةِ والألِفِ والنون، وفعلان الذي علم له غير منْصرفٍ لِلعَلَمية والألِف والنُون وكذَلِك أفعل صِفَةُ علمٍ لأحمر وأحمر غير منْصرفٍ لِوزن الفِعل، والصِفَةِ، وأفْعل الذي هو علم له غير منْصرفٍ لِلعلمية، ووزن الفِعل، وفَعلَةَ علم لِطَلْحةَ وطَلْحةَ غير منْصرفٍ لِلعلمية والتَأنيثِ، فكذَلِك فَعلَةَ غير منْصرفٍ لِلعلَمية مِن التَأنيثِ. وإذَا قُلْتَ: إصبع على وزن إفْعل فَإفْعلُ غير منْصرفٍ لِلعلَمية، ووزن الفِعل، لأنه على وزن اعلم، وهو أمر مخاطَبٍ مِن علِم يعلم، وإذَا قَابلْتَ لَفظَةً منْصرفَةً بِوزنٍ وفي الوزن وجهان، أحدهما: أنه منْصرفٌ لأن اللفْظَةَ التي هذَا الوزن علم لَها منْصرفَةً فكذَلِك هذا الوزن. والوجه الثاني: وهو الأصح، أن الوزن غير منْصرفٍ إن كان فيهِ مع العلَميةِ سبب مِن الأسبابِ.

فصل

وقَد يغْلِب بعض الأسماءِ الشائِعةِ على أحدِ المسمين بِهِ، فَيصِير علماً له بِالْغَلَبةِ. وذَلِك نَحو: ابن عمر، وابن عباس وابن مسعودٍ. الشيوع: العموم، والشائِع العام يعني: المتنَاولَ كُل فَردٍ مِن جِنس. المسميين أصلُه المسميِين، بِفَتْحِ المِيمِ الثانِيةِ وكسر الياءِ الأولى فَقُلِبت الياء الأولى ألِفاً وحذِفَتْ الثانِّية، وهو مفْعولٌ مِن التَسميةِ، يعني: قَد جعِلَ اسمِ الجِنْسِ علماً لِفَردٍ بكثْرةِ الاستِعمال، نحو: ابن عمر، فإن الابن اسم جِنْسٍ يقَع على كُل ابنٍ كان لِعمر ولَكِن كثُر استِعمالُ ابن عمر على عبدِ الله بن عمر - رضي الله عنه- حتى صار علماً له، فإذَا قِيلَ: ابن عمر لا يقَع إلا على عبدِ الله بن عمر مع أن لِعمر بن الخَطابِ خمسةُ بنِين غير عبدِ الله: وهم: عاصِم، وزيد، وعبدِ الله، وعبد الرحمن، و عبد الله الأصغر. وكذَلِك ابن عباسٍ صار علماً لِعبد الله بن عباسٍ مِن بين إخوته، وكذَلِك ابن مسعودٍ-رضي الله عنه- صار علماً لعبدِ الله بن مسعودٍ. **غَلَبتْ** أي: غَلَبتْ الأبناء المتَقَدِمِ ذِكرهم. على **العبادِلَةِ** وهو جمع عبدِ الله فَغُيرتْ لَفْظَةٌ واحِدةٌ فِي الجمعِ كما تَراه. **دون من عداهم مِن أبنَاءِ آبائِهم.** يعني: يقَع كُل ابنٍ مِن هذِهِ الأبنَاءِ المذْكُورةِ على عبدِ الله دون غيرهم مِن أبناءِ أبِيهِ كما ذَكر. **وكذَلِك ابن الزبير، غَلَب على عبدِ الله دون غَيرِهِ مِن أبنَاءِ الزبير، وابن الصعِق[1] وابن كُراع[2]. وابن رالان[1]،**

---

[1] هو يزيد بن عمرو بن الصعِق بن نفيل الكلابي، فارس جاهلي من الشعراء، كان أعرج، أُسِر يوم ذي نجب، انظر ترجمته في: الخزانة ٤٣٠/١، الأعلام ١٨٥/٨-١٨٦.

[2] هو سويد بن كراع العقيلي من بني الحارث، شاعر وفارس مقدم كان في العصر الأموي صاحب الرأي في بني عكل. مات نحو ١٠٥ هـ. وقيل كراع: اسم أمه، واسم أبيه سويد وقيل عمرو انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ص ٦٣٩، طبقات فحول الشعراء ص ١٧٦، الأعلام ١٤٦/٤. الإصابة ٢٧٢/٣.

غَالِبةٌ على يزيد وسْويدٍ، وجابِرٍ بِحيثُ لا يذْهب الوهم إلى أحدٍ مِن إِخْوتِهم. ثم يذْكُر عبدِ ا ـ بن الزبير فِي أثْنَاءِ العبادلِةِ، لأن العبادِلَةَ فِي عصرهِم غَلَبتْ على هؤْلاءِ الثلاثَةِ وكَان لا يفْهم مِن العبادِلَةَ إلاَ هؤلاءِ الثَلاثَةِ، وِلذا أفْرد ابن الزبير باَلذكْر، ابن الصعِق بِفَتْحِ الصادِ وكَسر العين، وهو يزيد بن عمرو بن الصعِق، وابن كُراع اسمه سويد، وكُراع اسم ُأمِهِ وهو غَير منْصرفٍ لِلعلَميةِ والتأنِيثِ، وابن رالان بألفين مِن غَير همزةٍ اسمه جابِر وهو طَائي.

فصلٌ

وبعض الأعلامِ يدخُلُه لام التعريفِ، وذَلِك على نَوعين: لازم وغَير لازم. اعلَم أَن الأعلام نَوعان أَحدهما: لا يدخُلُه لام التعريفِ. والثاني يدخُلُه. فَالأول كُل علَمٍ لَيس بِصِفَةٍ، ولاَ مصدرٍ ولا اسمِ جِنْسٍ معرفٍ باللام نَحو: زيدٍ وعمروٍ وأَسدٍ إذَا وضِع بلا أَلِفٍ ولاَم علَماً لِرجلٍ. فَهذا النوع لا يجوز أَن يدخُلُه لام التعريفِ. والنوع الثانِي: وهو ما يدخُلُه لاَم التعريفِ وهو نَوعان: أَحدهما: يدخُلُه على سبيل اللزومِ، والثاني يدخُلُه على سبيل الجواز، فالّذَي يدخُلُه علَى سبِيل الُلزومِ كُل اسمِ جِنْسٍ معرف باللام إذَا غَلَب استِعمالُه علَى شَخْصٍ معين نحو: النجمِ، فَإنه اسم جِنْسٍ معرفٍ بِاللاَمِ يقَع مِن حيثُ الوضع علَى كُل نَجمٍ، ثُم صار علَماً للثريا لِكثْرةِ الاستِعمال فِيه. [فَالذي][2] يدخُلُه لاَم التعريفِ علَى سبيل الجواز كُلُ صِفَةٍ: أو مصدرٍ وضِع علَماً لِشَخْصٍ، نَحو: حسن إذَا وضِع بِلاَ لامِ التعريفِ علَماً لِشَخْصٍ فإنك مخَير بين أَن تَقُولَ: جاء حسن وبين أن تَقولَ: جاء الحسن، ويأتِي فِي آخِرِ هذَا الفَصل باقِي بحثَه. **فاللازم فِي نَحو: النجم لِلثريا.** الثريا كَان فِي الأَصل ثَروى، لأنها مِن الثروةِ وهو الغنى والكثْرةُ ثُم صغرتْ فَصارتْ "ثُريوي" فَقُلِبتْ الواو ياء وُأدغِمتْ الياء فِي الياءِ فَصارتْ ثُريا وسمي هذا النَجم بِهذَا الاسمِ، لأنها سِتةُ أَنْجمٍ. والصعِقُ، وغَير ذَلِك مِما غَلَب مِن الشائعةِ. يعني: وما كَان معرفاً باِللامِ مِن أَسماءِ الأجنَاسِ إذَا غَلَب استِعمالُه فِي شَخْصٍ حتى صار علَماً له بِالغَلَبةِ فَهو مِثْلُ النجم لِلثريا، والصعِقُ لخُويلد. ألاَ تَرى أَنهما هكَذَا معرفَان باِللامِ، اسمان لِكُل نَجمٍ عهده المخَاطِب والمخَاطَب، ولِكُل معهودٍ مِمن ُأصِيب بِالصاعِقَةِ، ثُم غَلَب النجم علَى الثريا،

---

[1] هو جابر بن رألان السنْبسِي الطائي، شاعر جاهلي. انظر ترجمته في: الخزانة ٣٦٧/٣، الخطيب التبريزي، يحيى بن علي (ت ٥٠٢ هـ) شرح ديوان الحماسة، د. ط، عالم الكتب. د. ت. ٧٩/١-٨٠.

[2] - [والذي] في ن.ف.

والصعِقُ علَى خُوَيلِدِ بن نُفَيل بن عمرو بن كِلابٍ[(١)]. عهده، أي: علَمه ورآه: يعنِي: النجم إِن كان الأَلِفُ واللام فِيهِ لاستِغْراق الجِنْسِ فيتَناولُ جميع النجومِ، وإن كان لِلعهدِ فيتَناولُ كُل نَجمٍ عهده المخاطِب والمخاطَب، [وليس][٢] مخْصوصاً بِالثريا في الوضعِ وإنما صار مخْصوصاً بِها لِغَلَبةِ الاستِعمال فِيها، وكذَلِك البحثُ فِي الصعِق وسببِ تَسمِيةِ خُويلد هذا بِالصعِق أَنه جاءت ريح وسفتِ التُراب فِي قصاعِهِ وطَعامِه، فشَتَم الريح فَرمتْه بِصاعِقَةٍ فَقَتَلَتْه فَصار معروفاً بالصعِق. **فاللاّم فيهما والإضافة : في ابن رالان، وابن كُراع، مثلان في أنهما لا تنزعان** يعني: كما أَن الابن لاَ يفْصلُ مِن رالان وكُراع فإنه لَو فُصِلَ عنْهما وقِيلَ: ابن، ولَم يقَلْ: ابن رالان، وابن كُراع لَزالَت العلَمية، فكذَلِك لَو حذَفَ الأَلِفَ واللاَم عن النّجمِ، والصعِقَ لَزالَتْ علَمِيتُهما لِلثريا وخُويلد. **وكذَلِك الدبران.** يعنِي: الأَلِفَ واللام في الدبران كالأَلِفِ اللام فِي النجمِ، فإن الدبران مخْصوص بِكوكَبٍ معينٍ وسمي الدبران لأنه يدبر الثريا، أَي: يجيء خَلْفَها. **والعيوقُ:** أصلُه "عيووق" فَقُلِبتْ الواو ياء وأُدغِمتْ الياء فِي الياءِ وسمي هذَا الكوكب بِهذَا الاسمِ لأن العرب زعمتْ أَن القَمر أَراد السير به فَعاقَه عن السير، أَي: منَعه. **السماك.** سمي هذَا الكوكب بِهذا الاسمِ لِسِموكِتِهِ أَي لإرتِفَاعِهِ. **والثريا، لأنها غَلَبت على الكواكب المخْصوصةِ، مِن بين ما يوصفَ بالدبور والعوق والسموكِ والثروةِ.** لأنها، أَي: لأن هذه الكواكِب، قَولُه، لأنها غَلَبتْ على لِصيرورة لَفْظَةِ الدبران علَماً لِهذا الكوكَبِ، يعني: إنما صار لفظ الدبران علَماً بين وما يوصفُ بِالدبور لِغَلَبةِ الاستِعمال. وكذَلِك بحثُ ما بعدِهِ مِن العيوق والسماكِ والثريا. **ما لا يعرفُ باشتِقاقٍ مِن هذَا النوع فَملْحقٌ بِما عرِفَ.** يعني: كُل علَمٍ وجدنَاه معرفاً بالأَلِفِ واللامِ ولَيس بِصِفَةٍ ولاَ مصدرٍ فإن عِلِمنا اشْتِقَاقَه نَحو: الدبران والعيوقَ والسماك والثريا، فَنَقولُ: كُل واحِدٍ مشْتَقٌ مِن مصدرِهِ، وإذَا كان مشْتَقاً ينْبغِي أَن لا يكُون مخْصوصاً بواحِدٍ معينٍ ولكِن صار مخْصوصاً بواحِدٍ معينٍ لِغَلَبةِ استِعمالِه وإن لَم يعلَم اشْتِقَاقُه فَنَقُولُ لابد أَنه كان مشتَقاً مِن شَيءٍ، وإن لَم نَعرفْ ما اشْتُق مِنْه. وقَد نُقِلَ عن سيبويه[(٣)] أنه قَالَ: إذا وجدنا اسماً مِن هذا الجِنْسِ لاَ نَعرفُ اشْتِقَاقُه نلحقه بِما عرفْنَا اشْتِقاقُه علَى تأويل أَن من كان قَبلَنَا عرفَ اشْتِقاقَه. **وغَير اللازمِ فِي نَحو "الحارث" و "العباس" و "المظَفر" و "الفَضلُ" و العلاء"، وما كان صِفَةً في أصلِه أَو مصدراً.**

---

(١) هو خويلد بن نفيل بن عمرو، الصعق، وهو والد يزيد، وإنما سمى الصعق، لأنه عمِلَ طعاماً لقومه بعكاظ، فجاءت ريح بغبارٍ، فسبها ولعنها، فأرسل ا عليه صاعقة فأحرقته.
انظر : خزانة الأدب ٢٣١/٢، عفيف عبد الرحمن، معجم الشعراء، ط١، دار المناهل – عمان – ١٩٩٦. ص ٨٧.

٢ - [ليست] في ف.د.

(٣) انظر الكتاب ٢٦٨/١.

َقد قُلْنَا: إِن كُل علَمٍ كان صِفَةً، أو مصدراً جاز فِيهِ الأَلِفُ واللام وحذفُهما مِنه فإن اثبتا فيه، فباعتِبار أنه كان صِفَةً أو مصدراً، وفيهِ قياسِهما باقِيةٌ ودخُول الألفِ واللام في الصفَةُ والمصدر جائِزُ. وإن حذفتا فَباعتِبار أنه علَم، والعلَم معرفَةٌ فَلا يحتَاج إلى الأِلفِ واللامِ، قَولُه: فِي َأصلِهِ، يعني: قَبلَ ِأن جعِلَ علَماً فإِنه إِذا جعِلَ علَماً لا يقَالُ إنه صِفَةٌ، أو مصدر بلْ هو علَم.

فَصل

وقَد يتَأَوّل العلَم بِواحِدٍ مِن الأُمةِ المسماةِ بهِ. قَد هنَا ِللتَعليل. يتأَولُ، أي: يفَسر، يعنـي: قَـد يجعلُ العلَم نَكِرةً ولاتفَاقَ تسمِيةِ اثْنين فَصاعِداً ِبذَاك العلَمِ مِثْلُ، َأن يتفِقَ تَسمِيةُ اثْنَين فَـصاعِداً ِبزيِدٍ، [وإذا][1] كان كذَلِك صار زيد اسم جنْسٍ لاشْتِراكِ جماعةٍ فيهِ فَصار كفَرسٍ ورجلٍ، ثُم إذا ُأريد تَخْصِيص زيدٍ بِواحِدٍ مِن الأُمةِ َأي: الجماعةِ المسماةِ ِبهِ فَيحتَاج إلى ِأن يعرفَ بـِاللامِ، أو ِبالإِضافَةِ كما يأَتِي. **فَلِذَلِك مِن التأول يجرى مجرى "رجل"، و "فَرس" فَيجترأ علَـى إضـافَتِه وإدخال اللامِ عليهِ**. يعني: مِن َأجل كَون العلَمِ قَابلاً ِلتَخْصِيصِهِ بواحِدٍ بعـد َأن صـار نَكِـرةً فَجرى مجرى فَرسٍ ورجلٍ في كَونِهِ نَكِرةً ثُم يعرف. قوله: فَيجتَرأ أي: يتَشجع. ويتَجاسر علَى إضافَتِهِ، يعني: إنما َأضافُوا العلَم، وأدخَلُوا عليهِ الأِلفَ واللامِ ِلصيروتِهِ نَكِرةً. **فَقالُوا: "مـضر الحمراءِ" و "ربيعةُ الفَرس" و "أنْمار الشاةِ".**

أضافُوا مضر مع َأنه علَم، وإنما أضافُوه لاتفَاق تَسمِيةِ جماعةٍ ِبمضر، وكذَلِك كُل علَمٍ ُأضِيفَ أو َدخَلَ عليهِ الأِلفُ واللام، وهؤلاءِ الثلاثَةِ بنُو ِنزار فَلما ماتَ َأبوهم جاءوا إلى حاكِمٍ قَبيلَتِهم وهو "أفْعى بن نَجران" ليقْسِم بينَهم المِيراثَ، فَحكَم بَأن الذَهب القُبةَ (وهي الخيمة)[2] الحمراء ِلمضر، والفَرس ِلربيعة والشاةَ لأَنْمار فأضِيفَ كُل واحِدٍ إِلى ما حصلَ له مِن الميراثِ. **وقالَ الشاعِر:**

٧ - علا زيدنَا يوم النقَا رأَس زيدِكُم ... بأبيض ماضِي الشفْرتَين يمان

وقَالَ أي: وقَالَ الشاعر، علاَ: فِعلَ ماضٍ مِن العلُو؛ يوم النقا أي: فِي اليومِ الذي كُنا ِبالنقَا وهو كَثِيب الرمل. بِأبيض، أي: بِسيفٍ َأبيض، ماضِي الشفْرتَين، أي: حدِيد الطرفين غَايةُ الحِدةِ،

---

[1] - [فإذا] في ف.

[2] - ما بين القوسين ساقط من نسخة الأصل وهو في النسخ د،ف،ك.

[٧] - البيت من الطويل وهو ِلرجلٍ من طيىء . وكان واحد منهم يقال له : زيد ، من ولد عروة بن زيد الخيل، قتل رجلاً من بني أسد يقال له : زيد ثم أقيد به بعد. والبيت الذي بعده :

فإن تقتلوا زيداً بزيدٍ فإنما ... أقاتكم السلطان بعد زمان

أنظر ، المبرد أبو العباس (ت٢٨٥هـ) ، الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف . ط١، ٣مج، تحقيق ج١+٢: د. زكي مبارك ، ج٣ أحمد محمد شاكر ، طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ٨٨٥/١٩٧٣،٣. الشواهد الكبرى:٣٧١/٣، الخزانة ٢٢٤/٢. والبيت بلا نسبة في ابن يعيش ٤٤/١، اللسان ٨٩٨/٣(زيد) . المقتصد ٧٥٥/٢.

وروي البيت في الكامل : علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم ... بأبيض مصقول الغواريمان

والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

يعني: غَلَب زيدنا زيدكُم فَضرب رأَسه بِسيفٍ قَاطِعٍ، وقَد أَضافَ زيداً فِي هذا البيتِ فِي موضِعين. **وقَالَ أبو النجمِ**[١]**:**

٨- باعد أم العمرو مِن أسِيرِها حراس أَبوابٍ على قُصورِها

باعد: فِعلٌ ماضٍ وأُم العمرو مفْعولُه الأولَ، ومِن أَسِيرِها: مفْعولُه الثانِي، وحراس أَبوابٍ فَاعِلُه، وقَد أَدخَلَ الأَلِفَ واللام علَى العمرو.

وقالَ الأَخَر[٢]**:**

٩- رأيتُ الولِيد بن اليزيدِ مباركاً شَدِيداً بِأَحناءِ الخِلافَةِ كَاهِلُه

الأَحنَاء: جمع حِنْوٍ بِكسرِ الحاءِ وهو خَشَب السرجِ، يعنِي: كَما أَن الجملَ قَوِي علَى تَحمل الحِمل، فَكَذَلِك الممدوح. كَاهِلُه، أَي: كَتِفُه شَدِيد قَوي حملَ الخِلافَةَ أَي: هو أَهلٌ لِلخلافَةِ، وقَد أَدخَلَ الأَلِفَ واللام علَى الوليد واليزيدِ. **وقَالَ الأَخْطَلُ: "**[(٣)]**:**

١٠- وقَد كان مِنْهم حاجِب وابن أُمهِ أبو جنْدلٍ والزيد زيد المعارِكِ

حاجِب: هو ابن لَقيطُ بن زرارة أَبو جنْدلٍ بدلٌ. مِن ابن أَمهِ، وزيد المعارِكِ بدل بالزيدِ الأول، أو عطْفُ بيانٍ لَه، وقَد جمع بين الأَلِفِ واللامِ والإضافَةِ في الزيدِ. **وعن أبي العباس**[(٤)]**: إذَا ذَكَر الرجلُ جماعةً، اسم كُل واحِدٍ مِنْهم "زيد" قِيلَ له: فَما بين الزيدِ الأول والزيدِ الآخِرِ؟ وهذا الزيد أَشْرفُ مِن ذَلِكَ الزيد وهو قَليلٌ.** إذَا أُطْلِقَ أبو العباسِ في كُتُب البصريين. فَهو المبرد، وفِي كُتُبِ الكُوفِيين فَهو ثَعلَب[(٥)]. يعني: قَالَ "المبرد": إذا ذَكِرت جماعة اسم كُل واحِدٍ مِنْهم "زيد" وأردتَ أن يذْكَر كُل واحِدٍ مِنهم بفَضيلةٍ أو [نقصانٍ][٦] أو غَير ذَلِك أدخلَ الأَلِفَ واللام

---

[١] - هو الفضل بن قدامه بن عبيد ا العجلي البكري، يعد في الطبقة الاولى من الرجاز في العصر الأموي، قال ابو العمر بن العلاء: هو ابلغ من العجاج في النعت، مات سنة ١٣٠ هـ أنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٢١٩، الشعر والشعراء ٥٠٢/٢ الخزانة ٤٩/١.

٨ : - البيت من الرجز ، لأبي النجم في المفصل ١٣/ المقتضب ٣٦٠/٤، الانصاف ٣١٧/١، شرح شواهد شافية ابن الحاجب ٥٠٦/٤. وبلا نسبة في ابن يعيش ١٣٢/٢، الانصاف ٣١٧/١ المقتصد ٧٣/١، ٧٥٦/٢. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

[٢] - البيت لابن ميادة وهو الرماح بن ابرد الذبياني، ويكنى أبا شراحيل، وميادة أمه، شاعر فصيح مقدم يميل إلى المهاجاة وفد على الوليد بن يزيد ومدحه، وأدرك خلافة المنصور مات سنة ١٤٩هـ. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٦٦٥/٢، المؤتلف والمختلف ١٥، معجم الشعراء ٣١٩.

٩: - البيت من الطويل ، لابن ميادة من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك أولها:-

ألا تسأل الربع الذي ليس ناطقاً وأنى على أن لا يبين السائلة

أنظر : الشواهد الكبرى ٢١٨/١، ٥٠٩، الخزانة ٢٢٦/٢، شواهد الشافية ١٢، وبلا نسبة في المفصل ١٣، الانصاف ٣١٧/١، والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

[(٤)] هو غَياث بن غوث بن الصلت التغلبي، ويكنى أبا مالك. شاعر نصراني، ينتسب إلى عشيرة بني جشم بن بكر التغلبية، والأخطل لقب غلب عليه. شارك في الخصومة بين جرير والفرزدق؛ اتّخذه عبد الملك بن مروان شاعراً لدولة بني أمية. له ديوان:

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٣٩٣/١، المؤتلف والمختلف ٢١

١٠:- البيت من الطويل ، للأخطل في ديوانه ٢٢١، المفصل ١٤، ابن يعيش ٤٤/١. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

[(٤)] هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، والمبرد لقبه، ولد في البصرة، وأصبح شيخ أهل النحو واللغة، وإليه انتهى علمهما، قرأ كتاب سيبويه علـى الجرمـي، وأخـذ النحو عن المازني، ونفطويه، وأخذ عنه الزجاج، وابن السراج.

أشهر كتبه الكامل والمقتضب، مات ببغداد سنة (٢٨٥ هـ) انظر ترجمته في: - في: إنباه الرواة ٢٤١/٣٠-٢٥٣.

- طبقات النحويين واللغويين ١٠١-١١٠ البلغة -٢١٦/١.

[(٥)] هو أحمد بن يحيى النحوي بن يزيد، مولى بني شيبان، المعروف بثعلب، فاق من تقدم من الكوفيين وأهل عصره منهم، وكان قد ناظر أصحاب الفراء وسـاواهم. سمع إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومحمد بن سلاّم الجمحي، وغيرهم.

كان ثقة حجة صالحاً ديّناً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة.

انظر ترجمته في: إنباه الرواة، ١٣٨/١-١٥١ طبقات النحويين واللغويين، ١٤١-١٥٠.

- وفيات الأعيان ١٠٢/١-١٠٤.

[٦] - [نقص] في ن.د.ف.

علَى اسمِ كُل واحدٍ، وقيل: هذَا الزيد أَشْرفُ مِن [ذَاك][١] الزيدِ، أو [قيلَ][٢]: فَما بين الزيدِ الأول والزيدِ الثاني مِن الفَرق، وما أشْبهه ذَاك. قَولُه: وهو قَلِيلٌ، يعنِي: تَعريفُ الأعلامِ بِالألِفِ واللامِ قَليلٌ، ويحتَملُ أن يعود الضمير في قَولِهِ: "وهو قَلِيلٌ" أول الفَصل يعني: جعلُ العلَمِ اسم جِنسٍ وتَعريفَه بالألفِ واللامِ، والإضافَةِ قَليلٌ بالنِسبةِ إلى سائِر الأعلامِ.

فصل

وكُل مثَنى أو مجموعٍ مِن الأعلامِ فتَعريفُه بِاللامِ. إدخَالُ الفَاءِ في قَولِهِ: فَتَعريفُه يشير إلى أَن تَثْنَيةَ الأعلامِ وجمعها سبب لإدخَال الألِفِ واللامِ فِي ذَاك اللفْظُ. قَالَ ابن الحاجِبِ[٣] في شَرح هذِهِ المسألَةِ: فَلاَ يكُون مثنى أو من الأعلامِ إلا وفِيه اللام، هذا إِذا كَان في اللفْظِ والمعنى مثنّى أو مجموعاً. فإذَا كَان في اللفْظِ مثَنى أو مجموع وفي المعنَى مفْرداً لَم يدخُل علِيه الألِفُ واللام كما ذَكَر مِن أبانِين وغَيرِه. **إلا نَحو "أبا نَين" وعِمايتَين" وعرفَات" و"أذْرعاتٍ"** يعني: كُل مثَنى فِيه الألِفُ واللام إلا أبانِين، وهما جبلاَن وضِع هذا الاسم علِيهما دفْعةً واحِدةً، ولاَ يقَالُ لِواحِدٍ مِنهما أبان، بلْ يقالُ لَهما أَبانَان لَفْظُه لَفْظُ التثْنِيةِ ومعنَاه مفْرد لأن الجبلَين جعِلا كشيءٍ واحِدٍ لأنهما مِن جِنْسٍ واحِدٍ وعِمايتَين: وهما جبلاَن بِنَجد. وعرفاتٍ: وهي الموضِع المعروفُ لَفْظُه جمع ومعنَاه مفرد. وأذْرعاتٍ، وهِي: اسم بلَدٍ بالشامِ لَفْظُه جمع ومعنَاه مفْرد. **قَالَ:**

١١ - وقَبلِي ماتَ الخَالِدان كِلاهما عمِيد بنِي جحوان وابن المضلل.

أراد خَالد بن نَضلةٍ، وخَالِد بن المضلل.

أراد خَالد بن نَضلَةَ، وخَالِد بن قَيسٍ بن المضلل بالتشْدِيد، العميد السيد. نَضلَةَ بِفَتْح النون، وابن جحوان بِتَقْدِيم الجِيمِ اسم قَبِيلَةٍ. ابن المضلل بِفَتح الضادِ واللام رجلٌ مِن بنِي أَسد، والمراد بِالبيتِ وجود الألِفِ واللامِ فِي الخَالِدان.

وقالوا: لَكعبِ بِن كلابٍ، وكَعبِ بِن ربيعةَ، وعامر بن مالِكٍ بن جعفَرٍ، وعامِرِ بن الطفَيل، وقَيسِ لِبن عتَاب، وقَيسِ بِن هزمة: الكَعبان، والعامِران، والقَيسان. وعناب: بِفَتْح العين غَير المعجمةِ بِتَشْديد النون وهزمة: بالزاءِ المعجمةِ وفَتْحِها والمراد أيضاً وجود الألِفِ واللامِ في "الكَعبان" والعامِران والقَيسان. **وقَالَ:**

١٢ - أَنَا ابن سعدٍ أَكْرم السعدِينَا.

أَنَا: مبتَدأ، وابن خَبره، ويجوز في أَكْرم الجر علَى أَنه صِفَةُ سعدٍ. والرفْع علَى أَنه خَبر مبتَدإٍ محذُوفٍ، أَي: هو أَكْرم، والنصب علَى أَنه مفْعولُ فِعلٍ محذُوفٍ. أَي: أعنِي أو أَحمد والمراد

---

[١] - [هذا] في ن.ف.
[٢] - [قال] في ن.د.ف.
[٣] - انظر الايضاح في شرح المفَصل١٠١/١.

وجود الأِلفِ واللامِ فِي الجمعِ وهو السعدينا. **وفي حديثِ زيدِ بن ثَابِتٍ- رضِي ا ُ عنْه – هؤُلاءِ المحمدون بِالْبابِ**" قِصتُه أن عمر – رضي ا عنه - قَسم حلَلاً بين الناسِ فَجاء محمد بن أَبي بكرٍ، ومحمد بن جعفَرٍ، ومحمد بن طَلْحةَ، ومحمد بن حاطِب إليه في طَلَبِ نَصيبِهِم فَلَم يتَيسر لَهم الدخُولُ عليهِ فَدخلَ زيد بن ثابتٍ وقالَ: يا أَمِير المؤمنين هؤلاءِ المحمدون بالبابِ يطْلُبون الكِسوةَ، فأعطَاهم عمر نَصيبهم والمراد أيضاً وجود الألفِ واللامِ في "المحمدون". كانوا في أجدادِ جماعةٍ اسم كُل واحِدٍ مِنهم طَلحةٌ فأضيفَ طَلحةٌ إليهم. **وقالوا طَلحةُ الطلَحات (١) وابن قَيسِ الرقيات(٢) وكذاك: والأسامتَان، والأسامات، ونحو ذَاك.** اسم ابن قَيسٍ عبد ا ِ، وقيس مضافٌ إلى الرقَياتِ في اللفظِ، ولكِن في التقْدِير: ابن قَيسٍ هو المضافُ إلى الرقَياتِ وإنما أُضِيفَ ابن قَيسٍ إلى الرقَياتِ لأنه نَكَح ثَلاثَ نِسوةٍ واسم كُل واحِدةٍ مِنْهن رقَية، وقِيل: كَان لَه جداتٍ اسم كُل واحِدةٍ مِنهن رقَيةَ فَأُضِيفَ إلَيهن.

وكَذَاك الأسامتَان ونحو ذَاك، يعني: وكَذاِك جميع المثَنيات والمجموعاتِ مِن الأعلاَمِ يلْزمه الأِلفُ واللام.

فَصل

وفُلان وفُلانَةٌ وأَبو فُلانٍ وأُم فُلانَةَ: كنَاياتٌ عن أسامي الأَنَاسِي وكُنَاهم. يعني: فُلاَن علَم لأعلامِ المذَكرِين، وفُلانَةُ لأعلاَم المؤنَثَاتِ، وأَبو فلانٍ كُنْيةُ المذَكرين، وأُم فُلاَنَةَ كُنْيةَ المؤَنثَاتَ، يعنِي إِذَا أَرادوا أَن يذَكُروا علَم شَخْصٍ بلفْظٍ لا يعرفُه غَير المخَاطِبِ والمخَاطَب لِغَرضٍ في ستْرِهِ، أو لِتَعظِيمِهِ أَو لِتَحقِيرِه، يقُولُ المخَاطِب: جاءنِي فُلان بقرينةٍ أو بِإشَارةٍ وفُلانَةَ غَير منْصرفةٍ لِلعلمِية والتأنِيثِ. **وقَد ذَكَروا أنهم إذَا كَنوا عن أَعلامِ البهاِئِم أدخَلُوا اللام فَقالُوا: الفُلان والفُلانَةَ.** سبب إِدخَال الأِلفِ واللام علَى فُلاَن وفُلانَةَ إذَا كَانَا لِلبهائِمِ يشْبِه أَسماء الأَجنَاسِ لِقِلةِ تَعلق الأغراضِ بِكُلّ فَردٍ مِنْها ولِقِلّةِ خَاصِيةِ كُل فَردٍ مِنْها، فَإِذا كَان أَعلامُها تُشْبِه أَسماء الأَجنَاسِ أَدخَلُوا الأِلفَ واللام لِيزولَ شَبهها بأسماءِ الأَجنَاس ويصير تَعريفُها تَاماً وقَولُهم

١١-:- البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفُر في نوادر أبي زيد ٤٤٨، اللسان ١٢٢٦/٢(خلد) ، ابن يعيش ٤٧/١. وبلا نسبة في المفصل ١٤،ابن يعيش ٤٦/١، رواية صدره في النوادر "فقيلي" لأنها جواب الشرط في البيت الـذي قبلـه ، وكـذا فـي اللـسان والاشتقاق ابن دريد ٤٤٠. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

١٢:- قال سيبويه : زعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : أنا سعد أكرم السعدينا، وكذلك نسبة ابن يعيش لرؤبة ٤٧/١ ونسبة الخوارزمي في شرح أبيات المفصل لهزمه، وقيل : لرؤبة ، والبيت من الرجز في ديوان رؤبة ، وهو رؤبة بن العجاج أحد بني مالـك بـن سعد التميمي المشهور، كأن أشعر من أبيه ، مات في البصرة سنة (١٤٥هـ) أنظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢٢٠، الشعر والشعراء ٤٩٥/٢، المؤتلف والمختلف ١٧٥. والبيت في الكتاب ٢٧٩/١، المقتضب ٥٠٣/١، الخوارزمي، شرح ابيـات المفـصل ١٩٤/١. والشاهد فيه كالذي قبله.

(١) هو أبو محمد، طلحة بن عبيد ا بن عثمان التيمي، تيم قريش، كان من السابقين إلى الإسلام، وممن شهد المشاهد كلها مع رسول ا – صلى ا عليـه وسـلم- وهو أحد العشر المبشرين بالجنة واحد الستة أصحاب الشورى الذين سماهم عمر قبل موته الاختيار خليفة للمسلمين. لُقب بألقاب كثيرة منها ثمن الإسـلام، والـشهيد الحي. قتل يوم الجمل. وإنما قيل له طلحة الطلحات الآن أمه طلحة بنت أبي طلحة.
انظر ترجمته في: معجم الصحابة ٣٩/٢.
وفيات الأعيان ٨٨/٣.
عيون الأخبار:- ابن سعد – الطبقات الكبرى. ٢١٤/٣.

(٢) هو عبيد ا بن قيس الرقيات بن شريح بن مالك القرشي، شاعر مشهور من شعراء عصر بني أمية، ناصر آل الزبير في خلافهم مع آل مـروان. وقيـل إنمـا أضيف إلى الرقيات لأنّه كان يشبب بعدة نساءٍ تسمين رقية.
انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٤٥٠/٢، خزانة الأدب ٢٦٧/٣

في النداءِ : يا فُل ليس بِتَرخِيمٍ عِنْد سِيبويه(١)، بلْ هو حذُفٌ شَاذٌ لِلتَخفيفِ ولو كَان تَرخِيماً لَقِيل : يا فُلا، بحذفِ النُّون دون الأَلِفِ كيلا يبقَى بعد الترخِيمِ أقل مِن ثَلاثَةِ أحرفٍ، وفُلان منْصرفٌ، لأن الأَلِفَ والنون ليسا بزائِدتين، بلْ هذَا اسم موضوع هكذا. **وأَما "هن" و"هنَةٌ" فلِلكنايةِ عن أَسماءِ الأجنَاس.** يعنِي: إذَا أرادوا أن يعبروا عن شيءٍ بغير لفظِهِ قالُوا للذكر: هن وللمؤنثِ "هنةٌ" يقالُ: بيني وبينك هن أي: شيء. وأكثر استعمالُ هذين اللفظين في الأشياءِ القبيحةِ، يقالُ: له هن إي: فعلٌ قبيح، أو قولٌ قبيح، ولَها هنةٌ، أي: خَصلَةَ قبيحةٌ، ويقالُ: هنوها مكشوفٌ، أي: فرجها مكشوفٌ. وهن وهنةٌ كلاهما منصرفان لإنهما ليسا بعلمين، وأصلُ هن، هنو مثل: أخٍ سكنتَ الواو وحذفتْ وكذلك أصلُ هنةٌ هنوة، وجمع هن هنون وجمع هنةُ هنواتٍ.

أصنافِ الاسمِ المعرب

ومن أصنافِ الاسمِ المعرب: الكلام فِي المعربِ وإن كان خليقاً مِن قبل اشتراكِ الاسمِ والفعل فِي الإعرابِ بأن يقع فِي القسمِ الرابع إلا أن اعتراض موجبين صوب إيراده فِي هـذا القسمِ. خليقاً: إي: جديراً ولائقاً. من قبل، أي: من جهةِ الاعتراض: والتقديم والظهور صوب إيراده، أي: جعلَ إدخاله صواباً. يعنِي: الأولى أن يكون بحثُ المعربِ فِي القسمِ الرابع الـذي هو قسم المشتركِ، لأن الإعراب يشترك فيهِ الاسم والفعلُ، ولكِن [أدخلنا][٢] بحثَ المعربِ فِـي قسمِ الأسماءِ لعلتين. أحدهما: أن حق الإعرابِ للاسمِ فِي أصلهِ، **والفعلُ إنما تطفلَ عليهِ فيـهِ بسببِ المضارعةِ.** تطفلَ عليهِ، أي: صار الفعلُ طفيليا، أي: تابعاً للاسم بـسببِ المـضارعةِ، أي: المشابهةِ التي بين فِعل المضارع وبين الاسمِ، وهِي من ثلاثةِ أوجهٍ، أحدها: أن "يضرب" مثلُ ضاربٍ فِي عددِ الحروفِ والحركاتِ والسكناتِ. والثانِي: أن يضرب شائع بـين الحـال والاستقبال فإذا قلتَ: يضرب الآن خاص للحال، وإذا قلتَ سيضرب أو سوفَ يضرب خاـص للاستقبال، فهو كرجلٍ إذَا دخلَتْ عليهِ الألفُ واللام صار لرجلٍ مخصوصٍ بعد أن كان شـائعاً بين الرجال. والثالثُ: دخولُ لامِ الابتداءِ عليهِ كقولهِ تَعـالى: " وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ،"[٣] و" إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"(٤). وإنما قالَ حق الإعرابِ للاسمِ؛ لان الاسم إذَا تغير آخره تغير [معنَى][٥] الكـلامِ

(١) انظر الكتاب ٢٤٨/٢.
٢ - [أدخِلَ] في ن.ف
(٣) سورة النحل ١٢٤.
(٤) سورة النحل ١٧.
٥ - زيادة من د.ف.

تقولُ: جاء زيد، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، [قَأما][١] الفعلُ والحرفُ فجمعهما البنـاء لأنـه لا فائدةَ فِي اختلافِ آخرهما فلو قلتَ: ضرب بفتح الباءِ وضمها وكـسرها ويـضرب بفتحهـا وضمها وكسرها، أو سوفَ بفتح الفاءِ وضمها وكسرها فإن ذلك لا يفيد معنـى غَيـر معنـى واحدٍ. **الثانِي: انه لابد من تقدم معرفةِ الإعرابِ للخائض فِي سائر الأبواب.** الخائض: الـذي يشرع فِي أمر، يعني: من طلب النحو ينبغِي أن يعرفَ الإعراب والمعرب أولاً ثم يشرع فِـي أبوابِ النحو.

فصل

والاسم المعرب ما اختلفَ آخره باختلافِ العوامل لفظاً أو محلاً أو بحركةٍ أو حرفٍ. الإعراب: البيان وجعلُ الكلمةِ معربةً. والمعرب من الأسماءِ ما لم يشابِه الحرفَ، وتقدمه عاملٌ لفظي أو معنوي، فاللفظي نحو: جاء زيد، فجاء عاملٌ لزيدٍ. والمعنوي فِي المبتدأ والخبر، كما يأتِي، قوله: ما اختلفَ: احتراز عن اختلافِ المبني فإنه لا يختلفُ باختلافِ العوامل. وقوله: آخره: احتراز عن الحرفِ الأول والوسطِ فإنه لا يختلفُ من حروفِ الكلمةِ إلا الحرفُ الأخير، لان الكلمةَ ما لم تتم لا تفيد معنى. وإذا لم تفد معنى فليس من الكلماتِ. وبالحرفِ الأخير تتم الكلمةُ فلا جرم يختلفُ الحرفُ الآخِر. قولُه: باختلافِ العوامل احتراز عما يتغير من غير عاملٍ، كقولك: كمِ المالُ؟ فإن الميم انكسرتْ لالتقاءِ الساكِنين لا بالعامل. قولُه: لفظاً، مثلُ: جاء زيد، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ. وقولُه: محلاً، مثلُ: عصا. قوله. بحركةٍ أو حرفٍ، يعنِي: الاختلافُ فِي اللفظي إما أن يكون بحركةٍ كزيدٍ، أو بغير حركةٍ كالتثنيةِ وغيرها كما يأتِي. **فاختلافه لفظاً بحركةٍ فِي كل ما كان حرفُ إعرابهِ صحيحاً أو جارياً مجراه، كقولك: جاء الرجلُ، ورأيتُ الرجلَ، ومررتُ بالرجل.** أراد بقولِهِ أو جارياً مجراه كل واوٍ وياءٍ قبلهما ساكن "كدلوٍ" وظبي وغزوٍ وصبي فإن أصله صبي وغُير فإن الحركاتِ الثلاثِ تجرى علَى هذِه الواوِ، والياءِ كالحرفِ الصحيح. **واختلافُه لفظاً بحرفٍ فِي ثلاثةِ مواضع: فِي الأسماءِ الستةِ مضافةً. وذلك نَحو: جاءني أبوه، وأخُوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذُو مالٍ، ورأيتُ أباه، ومررتُ بأبيهِ، وكذلك الباقيةُ.** اعلَم أن الأصلَ فِي الإعرابِ أن يكون بالحركةِ، لأن الإعراب حالةُ الكلمةِ والحالةُ غير نفسِ الكلمةِ، فينبغِي أن تختلفَ بالعوامل حالةُ الحرفِ الأخير من المعربِ لا نفس الحرفِ الأخير وحالته الحركاتُ، فمن أجل هذا الأصلُ في الإعرابِ أن يكون بالحركةِ، وأما الحرفُ فنفس الكلمةِ، فالإعراب بالحروفِ

---

[١] - [وأما] في ف.

خلافُ الأصل وقد أعربوا الكلمةَ بالحروفِ فِي بعضِ المواضعِ لِعلل تأتِي كل علةٍ فِي موضعها. ذَكَر المصنف من المواضعِ التي يختلفُ إعرابها بالحرفِ فِي الأسماءِ ثلاثةُ مواضع: احدها: الأسماء الستةُ وهِي أبوه وأخوه وحموها، أي: أبو زوجِها، وهنوه، أي: فرجه أو فعلُه القبيح، وفوه، أي: فمه، وذُو مالٍ، أي: صاحب مالٍ ومالكه، وهذِهِ الكلماتُ تسمى المضافةَ لأن ذَا مالٍ وحماها لاَ يكونان إلا مضافَين، والأربعةُ الباقيةُ تكثر إضافتُها، وتسمى الأسماء المعتلة لأن آخرها حرفُ العلةِ، وإنما جعلَ إعراب هذِهِ الأسماءِ بالحروفِ لأنهم أرادوا أن يعرفُوا المتكلم أن فِي أسماءِ الآحادِ نظيراً للتثنيةِ والجمعِ. لتوطئةِ التسهيل، أي: ليكون معرفتهم إعراب هذِهِ الأسماءِ الستةِ الآحادِ من بين الأسماءِ لأن هذِهِ الأسماء مشابهةٌ بالتثنيةَ. بهذَا الحكمِ، لأن المضافَ والمضافَ إليه اثنان فإن قيلَ: الأسماء المضافةُ كثيرةٌ نحو: أمتِهِ وعبدِهِ وسيدِهِ وغير ذلك، فلم خصصتَ هِذه الأسماء الستةَ بهذَا الحكمِ من بين الأسماءِ المضافةِ؟ قلنَا: لان حرفَ العلةِ في هذِهِ الأسماءِ الستةِ أصليةٌ فلم [يحتج][1] إلى زيادةِ حرفٍ بخلافِ غيرها من الأسماءِ المضافةِ، فإنك لو أعربتَ "عمةً" بالحرفِ لاحتجتَ إلى زيادةٍ فتقولُ: جاء عموه، ورأيتُ عماه، ومررتُ بعميه، والزيادةُ فِي الكلمةِ من غير ضرورةٍ خلافُ الأصل، وكان جاء أبوك فِي الأصل أبوك بفتح الباءِ فأسكنتْ الباء ونقلتْ ضمةُ الواوِ إليها، وبقيتْ الواو ساكنةً [لتدل][2] الواو على الرفعِ، وإنما ضمتْ الباء، لان أختَ الواوِ هِي الضمةُ، وفِي النصبِ كان أصله: رأيتَ أبوك فقلبتْ الواو ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها. وفِي الجر مررتُ بأبوك بفتح الباءِ فأسكنتُ الباء ونقلتْ كسرةُ الواوِ إليها فصارتْ ياء لسكونِها وانكسار ما قبلها وهكذا باقِي الكلماتِ، ويأتِي بحثُ الأسماءِ الستةِ إذَا أضيفتْ إلى ياءِ المتكلمِ قبيلَ ذكر التوابعِ. **وفِي "كِلا" مضافاً إلى مضمرٍ تقولُ: جاءنِي كلاهما، ورأيتُ كليهما، ومررتُ بكليهما**. كلاَ للمذكر وكلتَا للمؤنثِ وهما مفردا اللفظِ مثنيا المعنَى، فإذَا أضيفَا إلى مضمرٍ جعلَ إعرابها فِي الرفعِ بالألفِ، وفِي النصبِ والجر بالياءِ كالتثنيةِ، وإذا أضيفتْ إلى مظهرٍ جعلَ إعرابها بالألفِ على كل حالٍ كعصا، وإنما أُعربا إذا أضيفَا إلى مضمرٍ إعراب التثنيةِ، لأن المضمر المجرور [متصلٌ][3] بما قبله كأن المضمر المتصلَ مع ما قبلهِ كلمةً واحدةً، فقولُك: كلاهما كأنهما كلمةٌ فهو مثنى فِي اللفظِ والمعنَى فقوي فيهِ مشابهتهما التثنية. وقولك: كلا الرجلين

١- [يحتاج] في ن.ف
[2] - [لدلالة] في ف.د

[3] - [متصلة] في ن.ف
٢- زيادة من ن.ف.

فالمضافُ إليهِ مظهر منفصلٌ عما قبله فلا يكون كلا مع الرجلين كلمةً واحدةً فيجب أن يكون بنفسِه كلمةً وكلا فِي اللفظ، مفرد وفِي المعنَى مثنى، فلم يكن معنَى التثنيةِ فيها قوياً لأنه شابهِ التثنيةِ فِي المعنَى دون اللفظِ فلهذا لم يعرب إعراب التثنيةِ، بلْ أُعرب كالاسمِ المفردِ المقصور، وقيلَ فِي إعرابهما إعراب التثنيةِ إذَا أضيفتَا إلى مضمرٍ علّلٌ أخرى، وهذهِ العلةُ هِي المختارةُ عندِي فاقتصرتُ عليها. **وفِي التثنيةِ والجمع على حدها، تقولُ: جاءني مسلمان ومسلمون، ورأيتُ مسلِمين ومسلِمِين، ومررتُ بمسلمين ومسلمين.** يعنِي: الموضع الثالثُ من المواضعِ التي يكون إعرابها بالحروفِ هو التثنيةُ والجمع. قولُه: علَى حدها، يعنِي: الجمع الذي أعرابه علَى حد التثنيةِ [أي مثلُ التثنيةِ] [١] فِي كون إعرابِها بحرفَين. وهما: الألفُ والنون. أو الياء والنون. والمراد بحد الجمعِ، هو الجمع السالم الذي يكون في الرفْع بالواوِ والنون، وفي النصبِ والجر بالياءِ والنون، وإنما أُعربتْ التثنيةُ والجمع بالحروف؛ لأن المفرد هو الأصلُ. والتثنيةُ والجمع فَرعان على المفرد، والإعراب بالحركةِ هو الأصلُ، وبالحروفِ فَرع فَجعِلَ إعراب المفْرد بالحركةِ إلحاقاً للأصل إلى الأصل، وجعلَ إعراب التثنيةِ والجمعِ بالحروفِ إلحاقاً للفرعِ إلى الفرع، وجعلَ إعرابها بحروفِ العلةِ من بين الحروف لأنه أشبه بالحركاتِ، لأن كل حرفٍ منها يتولَد من حركةٍ، فالألِفُ تَتَولد من إشباع الفتحةِ، والواو من إشباعِ الضمةِ، والياء من إشباعِ الكسرةِ، وإنما جعلت الألِفُ لرفع التثنيةِ؛ لأن التثنيةَ مقدمةٌ على الجمعِ، لأنها بعد المفْرد، وقبلَ الجمع في العددِ، فإذا كان كذلك فالاحتياج إلى تعريف إعرابِ التثنيةِ أكثر من الإعراب. الرفع أقوى من النصبِ والجر، كما يأتي في موضعه، والرْفع أثقلُ الحركاتِ والألِفُ أخف الحروفِ فجعلَ إعراب رفعِ. التثنيةِ بالألفِ ليحصلَ اعتدالٌ، فلَم يبقَ من حروفِ العلةِ إلا الواو والياء، فالواو لا يناسب النصب ولا الجر، والياء تناسب الجر فَجعِلَ إعراب جر التثنيةِ بالياءِ، وحمِلَ النصب على الجر، لأنه لم يبقَ حرفٌ يناسب النصب فلا طريقَ إلا حملُ النصبِ على الجر فشاركتْا النصب والجر في كون إعرابهما بياءٍ ساكنةٍ مفتوحةٍ ما قبلها، ولا يجوز حملُ النصبِ على الرفعِ، لأن النصب إعراب المفعول ولواحِقِهِ، والمفعولُ فضلةُ الكلام، والرفع إعراب الفاعل ولواحِقِهِ، والفاعلُ أصلُ الكلامِ، والجر فَضلَةُ الكلام كالنصبِ، فلهذا حملَ النصب على الجر، ولما أردنا إعراب الجمعِ فابتدأنا بالرفعِ فبقي الواو بعد إعرابِ التَثنيةِ، والواو يناسب باب الرفْع فجعلنا إعراب رفعِ الجمعِ بالواو، ولم يبقَ حرفٌ لنصبِ الجمعِ وجرهِ فاحتجنا إلى أن نجعلَ واحدةً من

حروفِ العلةِ للنصبِ والجر. فالواو لرفعِ الجمعِ والألفُ لرفعِ التثنيةِ. فبقي مشاركةُ نصبِ الجمعِ وجرهِ لنصبِ التثنيةِ وجمعِها، لأن النصب والجر قَضَّتا الكلامِ في الجمعِ والتثنيةِ وغيرهما فجعلنا إعراب نصبِ الجمعِ وجرهِ بياء ساكنةٍ وكسر ما قبل ياءِ الجمعِ للفرق بين التثنيةِ والجمعِ، ويأتي بحثُ التثنيةِ والجمعِ في موضعهما، إن شاء ا تعالى، **واختلافه محلاً في نحو: العصا، وسعدى، والقاضي، في حالتي الرفع والجر، وهو في النصب كالضاربِ.**

أي: اختلاف الإعرابِ في المحل، والمحل والتقدير واحد. والإعراب التقديري أربعةُ أنواعٍ:

أحدها: الاسم المقصور، وهو ما في آخرهِ ألفٌ، سمي مقصوراً لأن، معنى المقصور: المحبوس،أي: محبوس وممنوع من الإعراب لا يدخله شيء من الحركات الثلاث، لأن الألفَ لا تقبلُ الحركة، لأنها لو حركت لصارت همزةً وحينها يشتبه بالمهموز، لأن الألفَ أخف من الهمزةِ، فلو صيرنا الألفَ همزةً لجعلنا الخفيف ثقيلاً، وهذا خلافَ العربية، لأن بناء العربية على تخفيف الثقيل لا تثقيل الخفيف. وإذا عرفت هذا، فاعرف أن المقصور نوعان منصرفٌ، وغير منصرفٌ. فالمنصرفُ إذا كان فيهِ الألفُ واللام، أو كان مضافاً، وغير المنصرفِ كلها يكون في الوصل والوقفِ بالألِفِ في الرفعِ والنصبِ والجر، وأما المنصرفُ الذي ليس فيهِ الألفُ واللام، وليس مضافاً يكون في الوقْفِ أيضاً بالألِفِ، وفي الوصل يكون بالتنوين مِن غير ألفٍ، لأن الألفَ ساقِطَةٌ لسكونِها وسكون التنوين[1].

النوع الثاني: المضافُ إلى ياء المتكلم نحو: غَلامِي: وهو معرب تقديراً، لأن ما قبلَ الياءِ مكسور أبدا. وقيلَ: المضافُ إلى ياءِ المتكلم مبني وهو بعيد؛ لأنه امتنَع عن الحركاتِ لأجل الياءِ فهو كالمقصور إذا امتنع عن الحركاتِ، لامتناعِ الألِفِ عن الحركةِ.

النوع الثالثُ: الاسم المنقوص نَحو: القاضي، سمي منقوصاً، لأنه لا يدخله الرفع، والجر لِثقل الرفع والجر على الياءِ، ويدخله النصب، لأن النصب أخف الحركاتِ، فإعرابه في الرفعِ والجر تقديري وفي النصبِ لفظي. فالمنْقوص في النصبِ كالاسمِ الصحيحِ من غير فَرقٍ، وفي الرفعِ والجر تُسكّن ياؤُه ثم ينظَر إن كان بعد الياءِ تنوين أو ساكن من كلمةٍ أخرى تُحذَفُ الياء لالتقاءِ الساكنين، نحو: هذا قاض وأصلُه: قاضي. حذفت

---

[1] - ما ذكره الشارح هنا مشكل . وقد شرحه ابن يعيش بما يزيل عنه هذا الاشكال ، حيث قال:-
المنصرف ما يدخله التنوين وحده. نحو "عصا"و "رحى" ثم يلتقي ساكنان الألف، التي هي لام الكلمة ، والتنوين بعدها ساكن ، فيحذف لالتقاء الساكنين . وكانت الألف أولي الحذف من التنوين.
وغير المنصرف : ما كان في آخره ألف التأنيث المقررة نحو:"حبلى" و"سكرى" فهذا لا يدخله شيء من الإعراب لأن في آخره ألفاً ، والألف لا تقبل الحركة. ولا يدخله التنوين ؛ لأنه غير منصرف ، لأجل التأنيث اللازم فتقول : هذه حبلى، ورأيت حبلى، ومررت بحبلى فالألف ثابتة عل كل حال لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن بعدها من كلمة أخرى.
أنظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ١٦٣/١.

لسكونها، وسكون التنوين، وبقيتْ كسرةُ ما قبلَها، لتَدل على الياء المحذوفةِ، وتقولُ: هذا قاضي المسلمين. فأُسكِنَتْ الياء لِما ذكرنا من اجتماع الثقل من ثلاثةِ أوجهٍ، ثم حذفَت الياء لسكونِها وسكون لامِ التعريفِ، وكذاك البحثُ في الجر.

النوع الرابع: جمع المذكر السالم إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ في الرفع، إعرابه تقديري، وفي النصبِ والجر لفظي نحو: جاء مسلمي، وأصله مسلِمون فحذِفَت النون للإضافةِ، وقُلِبت الواو ياء، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والأولى ساكنةٌ قُلِبتْ الواواً ياء وكُسِر ما قبلها؛ لِتَصح الياء، وأُدغمت الياء في الياءِ فهو في اللفظِ بالياءِ وفي التقدير بالواو، وتقولُ: رأيتُ مسلمي ، ومررتُ بمسلمي فهما بالياءِ لَفْظاً وتقديراً. ولا تُعتبر فيه غير إدغامِ ياءِ المتكلم. قولُه: وهو في النصبِ كالضاربِ، يعني: كما أن الضارب يدخلُه النصب فكذاك المنْقوص يدخلُه النصب.

فصل

والاسم المعرب على نوعين:

نوع: يستوفي حركاتِ الإعر اب والتنوين، كزيدٍ، ورجلٍ، ويسمى: المنصرف.

ونوع: يخْتَزِلُ عنه الجر والتنوين، لشبهِ الفعل، ويحرك بالفتح في موضع الجر كأحمد ومروان. يسوغُ، أي: يجوز ويجري. يختزلُ، أي: يقْطَع ويمنع الخَزلُ. القَطْع، يعني: غير المنْصرفِ لا يدخُلُه التنوين أصلاً. وأما الجر فلا يدخُلُه إلا إذا كان مضافاً، أو فيه الألِفُ واللام. قولُه: لشَبهِ الفِعل سيأتي وجه الشبه في بحثِ غير المنْصرف. قولُه: ويحرك بالفتح في موضع الجر. هذه عبارةُ سيبويه[1]، وعبارةُ غيرِهِ من أئمةِ النحو، ويحرك بالنصبِ في موضع الجر، وسيبويه تساهلَ في العبارةِ، لأن غير المنْصرف ليس بمبني حتى يقالَ: ويحرك بالفتح. **إلا إذا أضيفَ أو دخله لام التعريفِ، ويسمى غَير المنصرفِ**. يعني: لا يدخلُ الجر في النوعِ الذي يشابهِ الفِعلَ إلا إذا أُضيفَ، أو دخَلَه الألفُ واللام، فإن الجر يدخلُه حينئذٍ نحو: مررتُ بأحمركُم و بالأحمر، وإنما دخَلَه الجر في هذين الموضعين؛ لما بعد الإسم غير المنْصرفِ عن مشابهه الفعل، لأن الإضافةَ واللام من خواص الاسمِ، فلما حصلَ فيهِ ما هو من خواص الاسمِ قوي وبعد عن مشابهةِ الفِعل.

وسمي النوع الذي **شابه** الفِعلَ غير المنصرفِ، بمعنَي أنه غير منصرفٍ في جميع الحركاتِ، بلْ في الرفعِ والنصبِ فقط. **الاسم والمتمكن يجمعها، وقد يقالُ للمنْصرفِ: الأمكن**. المتمكن: القوي، يعني: يجوز أن يقالَ للمنْصرفِ وغير المنْصرفِ كليهما المتكمن،

([1])- انظر الكتاب ٢١/١.

لأن كليهما معرب والمعرب قوي، لأنه غير مشابهٍ للحرفِ بخلافِ المبني. ويقالُ: للمنْصرفِ المتكمن الأمكُن، أي: القوي الأقْوى من غير المنْصرفِ، ويقالُ لغير المنْصرفِ: المتكن غير الأمكن، أي: القَوي غير الأقوى بالنسبةِ إلى المنصرف.

فصل

"والاسم يمتنع من الصرفِ متى اجتمع فيه اثنان من أسبابٍ تسعةٍ، أو تكرر واحد منهما

يعني: الأسباب التي يصير الاسم المعرب بها غير منصرفٍ تسعةٌ، وإنما يصير الاسم بهذه الأسبابِ غير منصرفٍ، لأن كُل سببٍ منها فَرع للأصل، ويأتي بيان فرعية كُل واحدٍ منها. فإذا كان كلُ سببٍ منها فَرعاً فقد شابه الفعلَ، لأن الفعلَ فَرع للاسمِ كما يأتي بيانُه في **بحثِ** وزن الفعل، والفعلُ المعرب يدخلُه الرفع والنصب ولا يدخلُه الجر والتنوين. واختُلِفَ في أن التنوين والجر كل واحدٍ منهما أصلٌ في امتناعِ دخوله على غير المنْصرفِ، أو التنوين هو الأصلُ في امتناعِ دخولِهِ عليهِ. والجر لا يدخلُه تبعاً للتنوين. فقال بعضهم: التنوين والجر كلُ واحدٍ منهما أصلٌ في امتناع دخولِهِ على غير المنْصرفِ فينبغي أن لا يدخُلَ الجر بلا تنوينٍ كما لا يدخُلُ التنوين بلا جر في الرفع والنصبِ، قلنا: لا يجتمعان في غير المنصرفِ، فأما إذا ُأفرد لا يدخل التنوين، لأنه أقوى من الدلالةِ على التمكن، والخفةِ. ألا ترى أن التنوين لا يدخُلُ على المبني أصلاً ويدخُلُ الكسر. قالَ عبدالقاهر[1]: إن الجر ليس مقصوداً بالمنع لكن لما شابه التنوين في أن اختصاصهِ بالاسمِ وامتناعِ الدخُول على الفِعل وفي كونهِ قائماً مقام التنوين ومعاقباً له في الإضافةِ: تقولُ: غُلام فتجد التنوين ثابتاً فيه، ثم تقولُ: غُلام زيدٍ. فتَجد جر المضافِ إليه قائماً مقام التنوين فاقتضتْ هذهِ المشابهةُ كونَه مصاحباً التنوين في المنْع ألا ترى أنهم لما أمِنوا التنوين مع لامِ التعريفِ وفي الإضافةِ أعادوا الجر لفواتِ المصاحبةِ التي هي عِلةُ المنْع. وقالَ بعضهم: التنوين والجر كلّ واحدٍ منهما أصلٌ في امتناعِ دخولهِ على غير المنْصرفِ؛ لأن كُل واحدٍ منهما لا يدخلُ على الفِعل، فإن قيلَ: إذا كان كُل واحدٍ من الجر والتنوين. أصلاً في امتناعِ دخولِهِ على غير المنصرفِ، فينبغي أن لا يدخُلَ الجر بلا تنوينٍ. وكما لا يدخلُ التنوين بلا جر في الرفعِ والنصبِ. قُلنا: لا تجتمعان في غير المنصرف فأما إذا أفرد لا يدخلُ التنوين لأنه أقوى في الدلالةِ على التمكن والخفةِ

---

[1] هو الشيخ الإمام العلامة أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، ينسب إلى إقليم جرجان، من أئمة ا للغة، وضع أصول علم البلاغة، أخذ علوم النحو عن أبي الحسين محمد بن حسن، من أشهر تصانيفه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. مات سنة (٤٧١هـ).
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨-٤٣٣- فوات الوفيات ٢٩٧/١، الأعلام ٤٨/٤-٤٩.

فلأجل أن التنوين أقوى في الدلالةِ على التمكن من الجر لا يدخلُ التنوين غير المنصرفِ أصلاً، ويدخلُه إذاً أُمِن الاسم من التنوين بالألفِ واللامِ أو الإضافةِ. وقال بعضهم: التنوين هو الأصلُ، لأنه علامةُ الأمكن والأخف، وعدمه علامةُ حصول شيءٍ من الضعفِ والثقل في الكلمة.

ألا ترى لما أنهم أمنوا التنوين مع لامِ التعريفِ، وفي الإضافةِ أعادوا الجر لفواتِ المصاحبة. فَغير المنصرفِ إذا أُضيفَ، أو دخلَتِ الألِفُ واللام فعلى قولٍ: بقي غير منصرفٍ لبقاءِ السببين، ودخول الجر فيهِ لما ذكرنا من مباعدتهِ عن مشابهةِ الفعل. وعلى قولٍ: صار منصرفاً؛ لأنه زالَ ضعفُه بمباعدتهِ عن مشابهةِ الفعل لما حصل فيهِ من خواص الاسمِ، وهو الألفُ واللام، والإضافةِ. والقولُ الأول أصح. ثُم اعلَم أن القياس أن يصير الاسم غير منصرفٍ بسببٍ واحدٍ من الأسباب التسعةِ؛ لأن السببَ الواحد فَرع، وبوجودِ فَرعٍ واحدٍ في الاسم يصير الاسم مشابهاً للفعل، إلا أن الفعلَ فرع الاسمِ من وجهين كما يأتي، فيجب أن يكون في الاسم سببان من الأسبابِ التسعةِ حتى يشبه الفعلَ. قولُه: أو تكرر ويعني: فكان في الاسمِ سبب يقوم مقام سببين، وهو الألفُ المقصورةُ والممدودةُ والجمع الذي لا نظير له في الأحادِ، ويأتي عِلةُ كل واحدٍ في موضعِهِ.

وهي العلميةُ. هي: إشارةٌ إلى الأسبابِ التسعةِ. العلَم قد تقدم بحثُه في قولهِ: ومن أصنافِ الاسمِ العلَم، ومتى اجتَمع مع العلَمِ سبب آخر في اسمٍ فهو غير منصرفٍ، والعلَم فرع للنكرةِ؛ لأن الاسم أولاً يكون متناولاً لغير واحدٍ، ثم يوضع علماً لشخصٍ واحدٍ، ألا ترى أن زيداً مشتق من الزيادةِ فمن كان فيهِ زيادةٌ يصلُح هذا اللفظَ له. ثم جعِلَ هذا اللفظُ علَماً لشخصٍ واحدٍ. **والتأنيثُ اللازم لفظاً أو معنى، في نحو: سعاد، وطَلحة**: التأنيثُ فرع للتذكير، لأن اللفظَ يكون أولاً لمطلَقٍ معنى متعرياً عن معنى التأنيثِ، ثم يجعلُ مؤَنثاً بالتاءِ، أو الألِفِ، أو بأن وضِع علَماً لمؤنثِ الذاتِ، ألا ترى أن "سعاد" مأخوذٌ من السعد، وهو مذَكر ثم وضع "سعاد" علماً لامرأةٍ فصار مؤنثاً. واعلَم أن التأنيثَ لفظي ومعنوي. فاللفظي ما فيهِ علامةُ التأنيثِ، وهي ثلاثةٌ: التاء التي تُقلَب في الوقفِ هاء نحو: طَلْحــة، والألِفُ المقصورةُ، نحو: سعدى، والممدودةُ نحو: حمراء. المعنوي: ما ليس في لفظهِ علامةُ التأنيثِ وهو نوعان: سماعِي وحقيقي، فالسماعي ما سمِع من العربِ أنهم استعملُوه مؤنثاً نحو: الشمس. والحقيقي: "ماكان اسماً لذاتِ الفَرج كزينَب والأتان، اسم للحمار الأنثى، فكُل لفظٍ وضِع على مؤَنثٍ لم ينصرف ذلك اللفظُ في العلَمِ سواء كان ثُلاثياً، أو غيره سواء وضِع ذلك الاسم أولاً على مؤنثٍ، أو وضع أولاً على مذكرٍ ثم نقِلَ إلى مؤنثٍ. وأما إذا وضِع اسم مذكرٍ لمذكرٍ يكون

منصرفاً، وإن وضِع اسم مؤنثٍ معنوي لمذكر فإن كان الاسم ثُلاثياً يكون منصرفاً متحرك الأوسط كان، أو ساكن الأوسط إن كان زائداً على الثلاثي يكون غير منصرفٍ في العلَم، وإن كان المؤنثُ ثلاثياً ساكناً الأوسط ووضِع على مؤنثٍ ففيهِ خلافٌ يأتي بعد بحثِ الأسبابِ التسعة، وإن لم يكن علماً فمنصرفٌ إلا ما فيه الألفُ المقصورةُ أو الممدودةُ، فإنه غير منصرفٍ مع كونهِ نكرةً، لأن التأنيثَ بالألفِ المقصورةِ أو الممدودةِ سبب قائم مقام سببين، التأنيثِ ولزومِ التأنيث، وكان لُزوم التأنيثِ سبباً آخر. ومعنى لُزومِ التأنيثِ فيه: أنه لا يكون مذكراً قط. بخلافِ غيرِ الألفِ المقصورةِ والممدودةِ. مِن أنواعِ المؤنثِ فإنه قد يزولُ حكم التأنيثِ عنه، وذلك إذا صار نكرةً؛ لأن التأنيثَ في النكرةِ غير مؤثر في غيرِ الألفِ المقصورةِ والممدودةِ؛ لأنك تقولُ: مررتُ بقائمةٍ، فهي مؤنثٌ وصِفةٌ فَحقها أن تكون غير منصرفة، وهي منصرفة بالإتفاقِ فَعلِم أن التأنيثَ في غيرِ العلَمِ لا يؤثر.

قوله: والتأنيثُ اللازم: يعني: التأنيثُ الذي يجعلُ الاسم غير منصرفٍ هو التأنيثُ اللازم والمراد باللازمِ: أن يكون علَماً، أو يكون فيه الألفُ المقصورةُ أو الممدودةُ. أما قائمةٌ وأشباهها من الصفات فتأنيثها غير لازمٍ؛ لأنك تقولُ للمذكرِ: قائم وللمؤنثِ: قائمةٌ. وكذلك مضروب ومضروبةٌ فيمكنك حذفُ التاءِ مع بقاءِ الصيغةِ.

ووزن الفعل الذي يغلِبه، في نحو "أفعلَ" فإنه فيهِ أكثر منه في الاسمِ. أو يخُصه، في نحو: "ضرِب" إن سمي به. وزن الفعل فرع على وزن الاسمِ، لأن الفعلَ فرع على الاسمِ، فإذا كان الفعلُ فرعاً على الاسم، يكون وزن الفعل فرعاً على وزن الاسمِ. والفعلُ فرع على الاسم من وجهين، أحدهما: أن الفعلَ مشتق من المصدر وهو اسم. والثاني: أن الفعلَ ليس مفيداً بنفسهِ بلْ هو محتاج إلى الاسمِ، والاسم قد يكون مستقّلاً كقولِك: زيد عالم. ووزن الفعل الذي يغلِبه. أراد بهِ أن كل اسمٍ يكون على وزن الفعل في أولِهِ حرفٌ من حروفِ المضارعةِ نحو: يشكُر وتغلب وأحمد ونَرجِس، وإنما تكون هذهِ الأوزان في الفعل أغلبَ، لأن كل فعلٍ لا بد له من أن يكون له مضارع إلا ما شَذ، وليس كل اسمٍ في أولِهِ حروف المضارعةِ، ولأن كل حرفٍ من حروفِ المضارعةِ في الفعل المضارعِ يدلُ على معنى وليس في الاسم حرف المضارعةِ يدل على معنى، نحو، أَحمر، فإن الهمزةَ فيهِ لا تدل على معنى فيكون الفعلُ أحق بحروفِ المضارعة من الاسم والحرف. قوله: أو يخصه: أراد بهِ كل وزنٍ لم يكن في الأسماءِ نحو: "ضرِب" بضم الضادِ وكسر الراءِ، إذا لم يكن مضعفاً نحو: رد، ولا أجوفَ نحو: قِيلَ، وضرب بتشديدِ الراءِ على بناءِ المعروفِ والمجهول من أوزان الفعل وكذلِك يضرب بتشديدِ الراءِ، ويضارب وغير ذلك من أوزان الفعل التي لا يوجد وزنُها في الاسمِ إلا

أن يكون منقولاً عن الأفعال، وقد ذَكَر أوزان الأسماءِ والأفعال في آخرِ قِسمِ الأسماءِ من هذا الكتابِ، فانظُر في أوزان الأسماءِ والأفعال فكل وزنٍ وجدتَه في أوزان الفعل، ولم تجده في أوزان الأسماءِ فذَلك الوزن من الأوزان التي تختَص بالأفعال. ووزن الفعل أيضاً شَرطُه العلميةُ حتى يكون غير منصرفٍ، هذا إذا كان غير صفةٍ فإن كان صِفَةٌ [فغير] [1] منصرفٍ من غير أن يكون علَماً، والعلَم **والوصفيةُ لا يجتمعان. والوصفيةُ في نحو: أحمر.** المراد بالوصفيةِ: ما اشتُق من اسمٍ معنى كضاربٍ ومضروب، وكذلك جميع أسماء الفاعلين والمفعولين والصفاتِ المشَبهةِ. والوصفُ شرطُه أن يكون في الأصل وصفاً فإن كان في الأصل وصفاً ثم جعلَ اسماً لا يغَير نحو: أرقم يحيةِ فهو غير منصرفٍ للوصفيةِ ووزن الفعل. وإن لم يكن في الأصل وصفاً، ولكن أجري وصفاً على شيءٍ [يؤثر] [2] الوصفيةُ فيه نحو قولك: مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، فأربع صفةٌ لنسوةٍ، وهو منصرفٌ؛ لأن أربعاً ليس بوصفٍ في الأصل بل هوعدد، فإذا عرفتَ هذا، فمتى اجتمع مع الوصفيةِ سبب آخر يكون غير منصرفٍ، والوصفُ فرع الذاتِ. **والعدلُ عن صيغةٍ إلى أخرى، في نحو: عمر، وثُلاثَ.** قال عبدالقاهر [3]: العدلُ: أن يكون الاسم في الأصل موضوعاً على مثالٍ ثم يعدلُ به إلى مثالٍ آخر. فمن العدل ما يكون في الأعدادِ من واحدٍ إلى عشرةٍ، يجوز على بنائين، نحو: "فُعال بضمِ الفاءِ، ومفَعل بفتحِ الميمِ والعين نحو: أُحاد وموحد، وثناء ومثْنى إلى عشَار ومعشَر، فأحاد وموحد معناه: أحد أحد فهو معدولٌ عن أصلِهِ. وكذلك ثُنَاء ومثْنَى معدولٌ عن اثنين اثنين. وكذلك إلى العشرةِ، ومنْه أُخَر وهو معدولٌ عن أصلِهِ. لأن أُخَر جمع أُخرى. وأُخرى تأنيثُ آخَر، وآخَر أفْعلُ التفضيل، واستعمالُ أفْعلِ التفضيل يكون إما بالألِفِ واللامِ نحو: زيد الأفضلُ، وإما بالإضافةِ نحو: أفضلُ القومِ، وإما بمِن نحو: زيد أفضلُ من عمرو. وأُخر معرى من هذهِ الثلاثةِ فهو معدولٌ عن أصلِهِ ومنه جمع بضم الجيمِ وفتحِ الميمِ في التأكيدِ وهو معدولٌ عن جمع بسكونِ الميمِ؛ لأنه جمع واحده جمعاء، وجمع جمعاء: جمع بسكون الميمِ لا جمع بفتحِ الميمِ. فالأعداد المعدولةُ وأخرى وجمع غير منصرفٍ للعدل، والصفة، وجمع غير منصرفٍ للعدل والتعريفِ، لأن جمع من ألفاظِ [التواكيدِ] [4]. وألفاظُ [التواكيدِ] [5] معارفٌ كما يأتي

١- [غير] في ن.ف.

[2] - [تؤثر] في ف.ك.د

٣- أنظر: المقتصد في شرح الأيضاح٢/١٠٠٨.

[4] +٢ [التواكيد] في ف.ك.د.و.

في موضعِهِ ومِن المعدول. ما كان على وزن "فُعل" بضم الفاءِ، وفتح العين معدولٌ عن فاعل، فهذا النوع لا يكون غير منصرفٍ إلا إذا كان علماً نحو: عمر وهو معدولٌ عن عامر. والعدلُ فرع الاستواءِ، والمراد بالاستواءِ بقاؤه على أصلِهِ. **وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد: كمساجد، ومصابيح**، يعني: السبب السادس: الجمع الذي هو منتهى الجموع، وهو وزنان: مساجد ومصابيح، بشرط أن لا يكون في آخرِهِ تاء فما كان على هذين الوزنين فهو غير منصرفٍ من غير أن يكون معه سبب آخر. لأن هذا السبب يقوم مقام السببين، لأنك تقولُ: كَلْب وأكْلُب ثم تجمع أكلُباً على أكالِب، فكلب جمِع مرتين حتى انتهى إلى وزن مساجد.

فكأن مساجد جمِع مرتين، فكل مرةٍ تقوم مقام سببٍ. وقيلَ: عِلتُه أنه جمع لا نظير له في الآحادِ فكونه جمعا سبب، وكونه على وزنٍ لا نظير له في الآحادِ قائم مقام سببٍ آخر. وكذلك تقولُ: قَلَم وأقلام وأقاليم فجمعتْ قلم مرتين حتى انتهى إلى وزن مصابيح، وإن كان في آخرِهِ تاء نحو: صيارفةٍ صار منصرفاً، لأنه صار على وزن الآحادِ نحو: رفاهيةٍ، وكراهيةٍ فصيارفَةَ جمع، ورفاهيةٌ واحد ووزنهما واحد، والجمع فرع الواحِدِ، **إلا ما اعتل آخره نحو: جوارٍ، فإنه في الرفع والجر: كقاضٍ، وفي النصب كضوارب.** قوله: آخره، يعني: كل كلمةٍ آخرها ياء قبلها كسرةٌ إذا كان على وزن مساجد نحو: جوارٍ، فإن أصلَه عند سيبويه[1]: جواري بضم الياءِ في الرفع وكسرها في الجر، فأُسكِنَتْ الياء في الرفع والجر، لثقَل الضمِ والكسر عليها، ثم لحقَه التنوين جبراً لما لحقَه من الضعفِ بإسقاطِ الحركةِ فلما دخلَ التنوين اجتمع ساكنان: الياء والتنوين فسقطَتْ الياء لالتقاءِ الساكنين. فبقي جوارٍ فهو غير منصرفٍ عند سيبويه لأن وزنَه في التقدير وزن مساجِد لأن الياء المحذوفَةَ موجودةٌ في التقدير. بدليل ابقاءِ الراءِ على الكسرةِ، فلو لم تكن الياء مقدرةً لم تَبقَ كسرةُ الراءِ الدالةِ على الياءِ المحذوفةِ، بل يجب حينئذٍ ضم الراءِ في الرفْع فلَما تُركَتِ الراء على كسرتِها عِلِم أن الياء موجودةٌ في الحكمِ. وإذا كانتْ موجودةٌ في الحكْمِ لُزم أن [يكون][2] جوارٍ في الرفع والجر غير منصرفٍ في الحكمِ. وعند المبرد هو منْصرفٌ في الرفعِ والجر، لأن الياء حذِفَت من جوار في الرفع والجر للتخفيفِ كما حذفَتْ في قوله تعالى:[3] ((والليل إذَا يسرِ)) فإن أصله يسري فلما حذفَتْ الياء بقي جوارٍ صار منصرفاً لأنه ليس منتهى الجموعِ لأن شرطَ صيغةِ منتهى الجموع أن يكون بعد ألفِ الجمعِ حرفان أو ثلاثة. وهنا إذا حذفَتْ الياء بقي بعد الألِفِ حرفٌ واحد فصار منصرفاً لخروجِهِ عن زنةِ منتهى الجموع فلما صار منصرفاً لحقَه

---

(1) انظر الكتاب٣/٣٤٥.
2- انظر الكتاب ٣/٣٤٥.
(3) سورة الفجر، ٤.

التنوين، فالتنوين عند المبردِ[١] تنوين التمكن الذي يلحقُ المنْصرفَ، وعند سيبويه هو تنوين العِوضِ، هذا في الرفعِ والجر، وأما في النصبِ فهو غير منْصرفٍ. لأنه في اللفظِ على وزن مساجِد، لأن الفَتْح ليس ثقيلاً حتى تُسكن الياء وتُحذَف. **وحضاجِر، و"سراويلُ" في التقدير، جمع: "حِضجرِ" و "سِروالةٍ"**. حضاجِر: علَم للضبع، كأن قائلاً قالَ: كل جمعٍ على وزن مساجِد ومصابيح غير منصرفٍ، وحضاجِر ليس بجمعٍ فينبغي أن يكون منصرفاً. فأجابه بأن حضاجِر جمع في التقدير، واحده حِضجر. وكذلك لو وضِع مساجد على اسم شخصٍ معينٍ يكون غير منْصرفٍ وإن كان في اللفظِ اسماً مفرداً، لأنه في التقدير جمع. وقد قيلَ في سراويل أقوالٌ كثيرةٌ واختار المصنفُ ما ذَكر، وهو أنه في التقدير جمع سِروالة، سراويلَ منصرفٌ عند بعضهم[٢]، لأنه ليس بجمعٍ، وغير منصرفٍ، عند الأكثرين. ثم اختلافَ الذين يقولون إنه غير منصرفٍ، فمنهم من يقولُ: هو عربي وهو جمع سِروالةٍ، إلا أنه لم يستعملْ مفرده. ومنهم من يقولُ: هو أعجمي، وإنما صار غير منصرفٍ لأنه على وزن مصابيح، فَجعِلَ غير منصرفٍ تشبيهاً له بمصابيح في الوزن. **والتركيب في نحو: معدِي كَرب، وبعلبك. والعجمةَ في الأعلام، خاصة**. التركيب فرع المفردِ، وشرطُه العلَمية حتى يكون غير منصرفٍ. وقد ذُكر، بحثُ التركيبِ في الإعلامِ. والعجمةُ في الأعلامِ خاصةً العجمةُ فرع العربيةِ، لأن النحو عربي [فالعجمة][٣] في العربي دخيلٌ، والدخيلُ فرع للأصيل، والأسم العجمي إنما يكون غير منصرفٍ إذا كان علَماً في العجمِ، [وإن][٤] كان عجمياً ولم يكُن علَماً في العجمِ فهو منصرفٌ، وإن وضِع بعد [العجم][٥] علَماً لشخصٍ، نحو: "فرنْد" فإنه اسم جنسٍ [ويدخلُه][٦] الألفُ واللام فأُدخلت الألفُ واللام وصار عربياً معرباً، واسماء جميعِ الملائكةِ غير منصرفةٍ، وكذلك أسماء جميع الأنبياءِ غير محمدٍ وشُعيبٍ وصالحٍ، وفي نُوحٍ ولوطٍ خلافٌ يأتي بحثُه **والألفُ والنون المضارعتان لألفَي التأنيثِ في نحو: سكْران، و عثمان**. والألفُ والنون فرع للأصل، لأنهما زائدتان، والزيادةُ فرع الأصل. المضارعتان، يعني: المشابهتان لألفي التأنيثِ يعني: الألفين في حمراء، والهمزةُ في حمراء كانتْ ألفاً للتأنيثِ كما في بشرى، والألفُ التي قبلَها زائدةٌ لمد الصوتِ فلما اجتمعت الألفان قُلبت الثانيةُ همزةً. ووجه مشابهةِ الألفِ والنون لألفي التأنيثِ أن الألفَ والنون هنا زائدتان، زيدتا معاً كالألفين في حمراء، وأنَه

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣١٠-٣١١.

(٢) انظر، الأندلسي، أبو حيان، (ت ٥٧٤ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، د.ط، ٣ مج، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٥م، ١/٤٢٧.

٣ - [والأعجمي] في ن.ف.و.

٤ - [فإن] في ف.د.

٥ - [الأعجمي] في ف.و.د.

٦ - [فيدخله] في ف.و.

لا يلحقُ تاء التأنيثِ فعلان كما لا يلحقُ فعلاء وفعلان إن كان صِفةٌ وأتى لمؤنثِهِ. "فعلى" نحو: سكرى فهو غير منصرفٍ مع أنها [منكرة للألفِ والنون][1] والصفةُ وإن لم تكن لمؤنثِهِ فعلى، وكان مؤَنثه على فعلانةٍ فهو منصرفٌ. نحو ندمان ومؤنثِهِ نَدمانَةٌ. وإنما انصرفَ لأنه، يشبه حينئذٍ ألفي التأنيثِ، لأنه لا يدخلُ التاْء في حمراء وأشباهِهِ. فَبعد بدخول التاءِ عن مشابهةِ أَلِفَي التأنيثِ، وإن لم يكن له مؤنثٌ لا فعلى ولا فَعلانَة. ففيهِ خلافٌ[2]. فالأكثرون على أنه غير منصرفٍ، لامتناعِ دخول التاءِ عليه، والأقلون على أنه منصرفٌ لعدمِ مجيءِ فعلانة له مثالُه، قولُك: ا ُ الرحمن فرحمن لم يأتِ مؤنثُه لا فعلى ولا فعلانة، هذا كله إذا كان صِفةً وأما إن كان اسماً، فإن لم يكن علَماً فمنصرفٌ، وإن كان علماً فغير منصرفٍ سواء كان أولُه مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً نحو: سلمان. وعثمان، وعِمران. فالحاصلُ أن الاسم لا يصير غير منصرفٍ إلا إذا كان فيهِ العلَميةُ، وهي: الأِلفُ المقصورةُ والممدودةُ، والجمع الذي لا نظير له في الآحادِ، وفَعلان وفعلانَةَ إذا كان صِفةٌ، وما كان على وزن أَفْعلَ إذا كان صِفَةً، وما كان معدولاً إذا كان صِفَةً. **إلا إذا اضطُر الشاعر فَصرفَ.** يعني: إذا اجتمع سببان مِن هذهِ الأسبابِ في اسمٍ يكون غير منصرفٍ إلا أنه يجوز للشاعِر أن يجعلُه منصرفاً لتصحيح الشعر. **وأما السبب الواحد، فغير مانِعٍ أبداً، وما تعلقَ به الكوفيون في إجازةِ منعِهِ في الشّعر ليس بثَبتٍ.** فغير مانعٍ، أي: فغير مانعٍ له من الصرفِ، أي: السبب الواحد لا يجعلُ الاسم غير منصرفٍ لا في الشعر ولا في غيرِهِ قوله: وما تعلقَ به يعني: قالَ الكوفيون[3]: السبب الواحد يجعلُ الاسم غير منصرفٍ في ضرورةِ الشعر لأشعارٍ واردةٍ في ذلك منها قولُ الشاعر:

١٣- فما كان حِصن ولا حابِس

يفُوقَان مِرداس في مجمعِ

وإن ثبتَ لا يجوز الاستدلالْ بها لأنها شاذةٌ والشاذةُ لا تَخْرِم القاعدةَ المطردةً جعلَ مِرداس غير منصرفٍ مع أنَه ليس فيهِ إلا العلمية. قوله: ليس بثبت "التثبتُ" بفتح الباءِ: الحجةُ، ويعني: هذه الأبياتُ غير ثابتة. **وما أحد سببيهِ، أو أسبابِهِ العلميةُ، فَحكْمةُ الصرفُ عند التنكير، كقولك: رب سعادٍ، وقَطَامٍ لبقائِهِ بلا سببٍ، أو على سببٍ واحدٍ** يعني: كل اسمٍ فيهِ سببان أو أكثر، فإن كانتِ العلَميةُ فيهِ شَرطاً يصير منصرفاً بزوال العلميةِ لأنه إذا زالتِ

---

[1] - [نكرة] في ف.و.

([2]) انظر – ارتشاف الضرب ٤٢٩/١.

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢ وما بعدها المسألة ٧٠.

١٣- البيت من المتقارب وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ٨٤، الخزانة ١٧١/١. الدرر١٠٤/١.العيني ٣٦٥/٤، الانصاف ٤٩٩/٢ ، والشاهد فيه قوله: مرداس" حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة هي العلمية.

وقد ذهب المبرد إلى أن الرواية هي: يفوقان شيخي في مجمع . فلا حجة للكوفيين فيه والرواية المشهور للبيت هي رواية الكوفيين. أنظر الانصاف ٤٩٩/٢-٥٠٠.

العلميةُ، يبقى الاسم بغير سببٍ نحو : سعاد، إذا كان نَكِرةً، لأن التأنيث في المعنوية، وفي التّاءِ بغير العلمية لا يؤثر، فإذا نُكر بقي العدلُ، وهو أنه معدولٌ عن قاطمةٍ **إلا نحو : أحمر، فإن فيه خلافاً بين الأخفَش وصاحب الكتاب.**

أراد بصاحب الكتاب سيبويه، يعني : أحمر وغيره من الصفات التي تكون غير منصرف قبل جعلِها علماً.

إذ جعِلَ علماً ِلشخصٍ يكون غير منْصرفٍ للعلمية ووزن الفعل، فإذا نُكر وزوال العلمية يكون عند سيبوية[1] غير منصرف أيضاً ِلوزن الفِعل وعود الوصفية بعد زوال العلمية وعند الأخفَشِ منصرفٌ؛ لأن الوصفيةَ لا تعود عنده بعد زوال العلميةِ. **وما فيهِ سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنُوحٍ ولوطٍ، منصرفٌ في اللغةِ الفصيحةِ التي عليها التنزيلُ، لمقاومةِ السكون أحد السببين، وقوم يجرونَه على القياس، فلا يصرفُونَه.** الحشو: الوسطَ. أراد بالتنزيل القرآن. بمقاومةِ السكون أحد السببين، يعني: تتكون الوسطِ خفة وكل سببٍ من الأسبابِ التسعةِ ثِقَلُ، فيزولُ ثقلٌ من ثِقلي نوحٍ وأشباهِهِ بخفةٍ سكونٍ وسطِهِ فيبقى ثِقلٌ، ولا يصير الاسم غير منصرفٍ بثقلٍ واحدٍ. قولُه: وقوم يجرونَه على القياسِ. يعني: يجعلونه غير منصرفٍ لوجودِ السببين ولاَ يلْتَفتُون إلى خفةِ سكونِ وسطِهِ. **وقد جمعها الشاعر في قولِهِ:**

١٤ – لم تتَلَفع بفضل مئزرها ‏‏ ‏‏ ‏‏ دعد ولم تُسقَ دعد في العلبِ

وقد جمعهما أي: جمع قولَ من يجعلُه منصرفاً، قولَ من يجعلُه غير منصرفٍ. تَلَفّعت المرأةُ إذا سترتْ نفسها بالمِرطِ. والمئزرهنا فالخِمار. العلَب: جمع علبةٍ فهو ظرفٌ تُحاب فيهِ البقر وغيره، يعني: هذهِ المرأةُ شريفةٌ ليس مِرطُها بقيةُ خمارِها، بل لها مِرطٌ آخر بخلافِ غيرها. ولم تَسقَ ايضاً من العلَب، بل لها كُوز وغيره من ظروفِ الماءِ فإن الشرب من العلَبِ من عادةِ الفقراءِ وجعَلَ الشاعر دعد الأولى منصرفاً، والثانيةُ غير منصرفٍ. **وأما ما فيهِ سبب زائد: كماه، وجور فإن فيهما ما في نوحٍ مع زيادةِ التأنيثِ، فلا مقَالَ في امتناع صرفِهِ.** ماهَ وجور اسما بلدتين من بلادِ فارس فيهما التأنيثُ والعجمةُ. العلميةُ تزولُ بخفةِ

---

[1] - أنظر الكتاب ١٩٣/٣، ١٩٨.

١٤- البيت من المنُسرح، وقد اختلف في قائله، قيل: لجرير وهو في ملحق ديوانه ١٠٢١/٢٠ وروايته: ولم تُغْذَ، وفي اللسان ١٦٦/٣ (دعد)، ٣٢١/٩ (لفع)، ولعبيدا بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه. ص ١٧٨، وبلا نسبة في أدب الكاتب، ٢٨٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٩٥، والخصائص ٦١/٣، والكتاب ٢٤١/٣.

والشاهد في البيت كما ذكر الشارح.

- وجرير هو: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي، من غيمه. اشعر أهل عصره، ولد ومات في اليمامة، عاش عمره كله يناضل شعراء زمانه، وساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. كان من أغزل الناس شعراً. مات سنة (١١٠ هـ).
- انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٤٧١، طبقات فحول الشعراء ٢٩٧، ٣٧٤، الأعلام ١١٩/٢.

سكون الوسط ويبقى ثِقلان. قوله: فلا مقَالَ في امتناعِ صرفِهِ. أي: فلا [حاجةَ][1] في أن ما فيهِ ثلاثةُ أسباب، أو أكثر غير منصرفٍ مع سكون وسطِهِ في العلميةِ. **والتكرر في نحو: بشْرى، وصحراء، ومساجِد، ومصابيح، نُزِلَ البناء على حرفِ تأنيثٍ لا يقع منفصلاً بحالٍ. والزنَةُ التي لا واحِد عليها، منْزلَه تأنيثٍ ثانٍ وجمعٍ ثانٍ.** يعني: السبب الذي يكون بمنزلةِ سببين هو وألفا التأنيثِ، والجمع على حرفٍ واحدٍ للتأنيثِ. لا يقع منفصلاً، أي: على كلمةٍ لا تَنْفَصِلُ عن كونِها مؤنثةٌ.

القولُ في وجوهِ إعرابِ الاسم

هي الرفع، والنصب، والجر، وكل واحدٍ منها علَم على معنى، فالرفع علَم الفاعليةِ: والفاعلُ واحد ليس إلا. وأما المبتدأ، وخبره، وخبر إن، وأخواتِها، ولا التي لنفي الجِنْس، واسم "ما" و "لا" المشبهتَين بليس، فملحقاتٌ بالفاعل على سبيل التشبيهِ والتقريبِ. وكذلك النصب علم المفعوليةِ، وللمفعول خمسةُ أضربٍ: المفعولُ المطلقُ، والمفعولُ بهِ، والمفعولُ فيهِ، والمفعولُ معه، والمفعولُ له. والحالُ، والتمييز، والمستثنى المنصوب، والخبر في بابِ كان، والاسم في بابِ "إن"، والمنصوب بلا التي لنفي الجِنس، وخبر "ما" و "لا" المشبهتين بليس، ملحقاتٌ بالمفعول. والجر علَم الإضافة. وأما التوابع فهي في رفعِها ونصبِها وجرها داخلةٌ تحتَ أحكامِ المتبوعاتِ، ينْصب عملُ العامِلِ على القبيلين انصبابةٌ واحدةً. وأنا أسوقُ هذهِ الأجناس كلها مرتبةٌ مفَصلةً. بعون ا ـ وحسن تأييدِهِ.

العلَم: العلامةُ: وما يعرفُ بهِ الشيء. على معنى، أي: معنى الفاعل، أو المفعول، أو المضافِ إليه وغير ذلك من لواحق هذه الأشياءِ. وليس إلاّ. أي: ليس الفاعلُ إلا واحداً بخلافِ المفعول، فإنه أكثر من واحدٍ. وإنما الفاعلُ لا يكون إلا واحداً، لأن الفاعِلَ هو الذي أسند إليه فعلٌ مقدم. والإسناد لا يختلفُ بخلافِ المفعول. فإن المفعولَ ليس بجهةِ الإسنادِ، بل بجهةِ كيفيةِ وقوعِ الفعل، فربما يكون هو الذي فَعلَ وهو المفعولُ المطلَقُ، وربما يكون هو الذي وقع بهِ الفعلُ وهو المفعولُ به. وغير ذلك على ما يأتي في موضِعِهِ. وأما التوابع، أراد بالتوابعِ: التأكيد والوصفَ، والبدلَ، وعطْفَ البيان، وعطفَ النسقِ. ينصب عملُ العامل على القبيلين أي: على التابع والمتبوعِ كقولك: جاء زيد نفسه. فزيد نفسه كلاهما مرفوعان بجاء. وهذا القولُ مستقيم في جميع التوابع إلا في البدل. فإن عاملَ البدل غير عامل المبدل. كما

[1] - [فلا شك] في ف،د.

يأتي في موضِعِهِ. وقالَ الأخفَشُ[١]: عاملُ الصفة ليس [عاملَ][٢] الموصوفِ. لأن عاملَ الصفةِ هو تبعيةُ الموصوفِ.

ذكر المرفوعاتِ

فصل

الفاعلُ: فهو ما كان المسند إليهِ، من فعلٍ، أو شِبهه، مقـدماً عليـهِ أبـداً، كقولك: ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسن وجهه. وإنما قدم ذِكر المرفوعـاتِ، لأن الرفع هو الأصلُ. لأن الكلام لا يفيد بالنصبِ والجر دون الرفـع. ويفيـد بـالرفعِ دون النصبِ والجر. وقد ذكر المصنفُ في حد الفاعل ثلاثةَ قيودٍ، أحدهما: أن يسند إليهِ فعـلٌ، أو شِبه فِعلٍ، وأراد بشبهِ الفعل الأسماء التي تعملُ عملَ الفعل، كما يأتي في آخر قسمِ الأسـماءِ. القيد الثاني: أن يكون الفعلُ مقدماً على الفاعِل وهو احتراز عن قولك: زيد قائم، فإن "زيد" هنا ليس بفاعلٍ، لأن الفِعل ليس مقَدماً عليه، بل هو مبتدأً، وقام فيهِ ضمير وهو فاعلُه. وقام مـع فاعِلِهِ خبر زيدٍ. القيد الثالثُ، قولُه: ابدأ، وهو احتراز عن المفعول لأن: الفعلَ يكـون مقـدماً على الفاعل والمفعول، إلاّ أن المفعول قد يكون مقدماً على الفِعل في اللفظِ، وإن كان في النيةِ مؤخراً بخلافِ الفاعل، فإنه لا يتقَدم على الفِعل قط. قوله: ضرب زيد، هذا مثالُ مـا أُسـند الفعلُ إلى الفاعل، وقولُه: زيد ضارب غُلامه هذا مثالُ ما أسند إلى شبهِ فعلٍ. وهو ضـارب إلى الفاعل وهو غُلامه. وقوله: حسن وجهه، أي: زيد حسن وجهه وهو ايضاً ما أسـند إلـى شِبه فعلٍ وهو حسن إلى الفاعل، وهو وجهه. إلا أنه يقالُ: الضارب اسم الفاعـل، ولحـسن الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعل.

وحقةُ الرفع، ورافِعه ما أسند إليه. يعني: الفاعلُ هو أصلُ الكلامِ، والأصلُ غير ثقيلٍ، والرفع أثقَلُ الحركاتِ فحق الخفيفِ أن يعرفَ بحركةٍ هي أثقلُ الحركاتِ ليحصلَ اعتدالٌ. والمفعولُ ثقيلٌ: لأنه فَضلَةُ الكلامِ فأُعرب بحركةٍ هي أخف الحركاتِ وهي النصب. وإنما كان الفاعلُ أصلَ الكلام، لأن الكلام لا يخلُو مِن الجملةِ الفعليةِ والإسمية، والأصلُ في الجملةِ الفعليةِ الفاعلُ وفي الاسميةَ المبتدأ لأن الفاعلَ هو المسند إليه في الجملةِ الفعليةِ أو المبتدأ هو المسند إليه في الجملةِ الاسميةِ ولا شك أن المسند إليه هو الأصلُ في الكلامِ؛ لأن المسند إليه هو المعتمد عليهِ في الكلامِ، والمعتمد عليهِ هو الأصلُ في كل شيءٍ. فقد ثَبتَ أن

---

[١] - أنظر : أسرار العربية – ٧٩/١.
[٢] - [بعامل] في ف،و.

الفاعلَ والمبتدأ هما الأصلان في كل [الكلام][١] ثم الفاعلُ هو الأصلُ بالنسبةِ إلى المبتدأ. لأن عامله لفظي، وعاملُ المبتدأ معنوي، والأصلُ في الكلامِ هو اللفظُ والاظهار. وأما العاملُ المعنوي فضعيفٌ لأن العاملَ اللفظي موجود صورةً وحكماً والعاملُ المعنوي معدوم صورةً، موجود حكماً ولا شك أن ما هو موجود صورةً وحكماً أقوى مما هو معدوم صورةً موجود حكماً، ولضعفِ العامل المعنوي قد قلنا في الحال: أن الحالَ يتقدم على ذي الحال، وعلى العامِل إذا كان لفظياً ولا يتقدم لا على ذي الحال ولا على العامل إذا كان العاملُ معنوياً. ورافعه ما أسند إليهِ، يعني: رافع الفاعل هو الذي أسند إليهِ من فعلٍ، أو شبههِ. **والأصلُ أن يلي الفعلَ، لأنه كالجزء منه، فإذا قُدم عليهِ غيره، كان في النيةِ هو مؤخرا**،يعني:الأصلُ أن يكون الفاعِلُ عقيب الفعل، لأن الفاعلَ كالجزءِ من الفعل، لأن الكلام لا يفيد بذكر الفعل دون الفاعل، ولا بذكر الفاعل [دونَ][٢] الفعل فيكونان جزأين يفتقِر إليهما الكلام حتى يفيد **وقوعه بين لامِ الفعل وحركتِهِ في يضربان**. الباء في يضربان لام الفعل والنون بدلٌ من حركتها، وهي في الرفع ثابتةٌ، وهي ساقطةٌ في الجزمِ كما تَسقُط الحركةُ فيهِ. وهي تسقطُ في النصبِ أيضاً تشبيهاً للنصبِ بالجزمِ من حيثُ إن عاملَها لفظي، وعاملُ الرفعِ في الفعل معنوي كما يأتي. والألفُ في يضربان ضمير فاعلين، ولولا أن الفاعلَ كالجزء من الفعل لم يقع بين لامِ الفعل وحركته. **فإذا قُدم عليهِ كان في النية مؤخراً**، يعني: فإذا قُدم على الفاعل شيء وصار ذلك الشيء فاصلاً بين الفعل والفاعل كان ذلك الشيء في التقدير مؤخراً عن الفاعل. ومن ثم جاز: ضرب غُلامه زيد أي: ومن أجل أن المقدم على الفاعل كان في التقدير مؤخراً جازت هذهِ المسألة، لأن الضمير في غلامِهِ راجع إلى زيدٍ [فلولا][٣] أن التقدير: ضرب زيد غلامه، لكان الراجع قبلَ المرجوعِ إليهِ، وهذا يجوز في اللفظِ ولا يجوز في التقدير، وهنا مقدم في اللفظِ لا في التقدير. وامتنع ضرب غُلامه زيداً. يعني: لا تجوز هذه المسألةُ، لأن الضمير في غُلامِهِ راجع إلى زيدٍ، وزيد مؤَخر في اللفظِ والتقدير، لأن رتبةَ المفعول بعد الفاعل. [وإذا][٤] كان كذلك يكون الراجع قبلَ المرجوعِ إليهِ لفظاً وتقديراً فلا يجوز.

---

[١] [كلام] في ف.و.

[٢] [بدون] في ف،وك.

٢ [ولولا] في ف.

[٤] - [فإذا] في ف.د.

فصل

ومضمره في الإسنادِ إليهِ كمظهرِه، تقولُ: ضربتُ، وضربنا، وضربوا، وضربن، وتقولُ: زيد ضرب، فتنوي في "ضرب" فاعلاً، وهو ضمير يرجع إلى زيدٍ شبيه بالتاءِ الراجعةِ إلى "أنا"، و "أنتَ" في: أنا ضربتُ، وأنتَ ضربتَ.

يعني: يجوز أن يكون الفاعلُ مضمراً كما يجوز أن يكون مظهراً، فقولك: ضربتُ مثلُ قولِك ضرب زيد. قولُه: شبيه بالتاءِ الراجعةِ إلى أنَا، يعني: الضمير المستتر في ضرب يرجع إلى زيدٍ كما أن "التاء في أنا ضربتُ ترجِع إلى أنا.

فصل

ومن إِضمارِ الفاعل قولك: "ضربني" وضربتُ زيداً"، تُضمِر في الأول اسم من ضربك وضربتَه إضماراً على شريطةِ التفسير، لأنك لما حاولت في هذا الكلامِ أن تجعلَ زيداً فاعلاً ومفعولاً، فوجهتَ الفعلين إليهِ. استغنيتَ بذكرِهِ مرةً. ولما لم يكُن بداً من إعمال أحدِهما فيه، أعملتَ الذي أوليتَه إياه.

إضماراً: نصب على مصدرٍ مضمرٍ، وهذا جواب دخَلَ مقدراً، كأن قائلاً قالَ: لِم جوزتَ الإضمار قبلَ الذكِر؟ فقالَ: يجوز إذا جاء بعده مفسره وهو "زيد" فيكون تقدير الكلامِ ضربني زيد، وضربتُ زيداً، فزيد هو الذي ضربك وضربتَه. ومقصود هذا الفصل[١] أنه إذا كان عاملان وبعدهما اسم ظاهر وذلك الاسم يصلُح أن يكون معمولاً لهما فالأسم الظاهر معمولٌ للعامل الذي يكون أقرب عليهِ. وتُضمِر معمولَ الأول من جنسِ المعمول الظاهر. ومثلُه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، وقد يكون عملُ العاملين مختلفين كما في هذهِ المسألةِ، فإن معمولَ ضربني فاعلٌ، ومعمولَ، ضربتُ، مفعولٌ. وقد يكون عملهما متفقاً كقولِك: قام وقَعد زيد. فزيد: فاعلٌ لِقَعد، وفاعلُ قام مضمر فيه، وهو زيد أيضاً. ومثلُه ضربتُ وحبستُ زيداً إلا أن معمولَ ضربتُ محذوفٌ لا مضمر، لأنه مفعولٌ والمفعولُ لا يضمر قبلَ الذكر، بلْ يحذفُ بخلافِ الفاعل، فإنه لا يحذفُ. وتقولُ: ضرباني. وضربتُ الزيدين. فالألِفُ في ضرباني ضمير الفاعلين، لأن المضمر يجب أن يكون موافقاً للظاهِر والظاهِر هنا مثنى وهما: "الزيدين"، ولو قلتَ ضربني وضربتُ الزيدين لم يجز. لأن المضمر مفرد، والظاهر

---

[١] - يقصد: التنازع.

([٢]) هو طفيل بن عوف بن خبيس الغنوي، شاعر جاهلي عاصر النابغة الذبياني. كان من أوصف الناس للخيل. وكان يقال له في الجاهلية: المحبر، لحسن شعره. له ديوان.

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٣٦٤/١، المؤتلف والمختلف ٢١٧-٢٨١، خزانة الأدب ٦٤٣/٣.

مثنى. وقولُك: ضربني وضربت الزيدان، فالزيدان فاعلُ ضربني، ومفعولُ ضربتُ محذوفٌ. وتقديره: ضربتُ الزيدين، وضربني الزيدان. قولُه: حاولتَ، أي: طلبتَ وأردتَ. أوليَتَه: أو قربته الضمير في أوليتَه يرجِع إلى العامِل والضمير في إياه يرجع إلى الاسمِ الظاهر. **ومنه قولُ طفيلٍ[1]، أنشَدَه** سيبويه:

١٥- وكُمتًا مدماةً كأن متُونَها   جرى فَوقها واستشعرتْ لون مذهب

وكُمتاً، أي: وخَيلاً، والكُميتُ: الفَرس الذي ذَنَبه وعرفُه أسودان وباقيهِ أحمر[٢]. المدماة: الأحمر الشديد الحمرةِ. والمتون جمع متنٍ استشعرت، أي: لبستْ لون الذهبِ وهو الأصفر، ولون مذَهبٍ: مفعولُ استشعرتْ، وفاعِل جرى مضمر وهو لون مذهبٍ أيضاً. يعني: أصول شَعرها حمر ورؤوس شعرها صفر. **وكذلك إذا قُلتَ: ضربتُ وضربني زيد، رفَعتَه لإيلائك إياه الرافِع، وحذَفْتُ مفعولَ الأول استغناء عنه.** لايلائك أي: لتقريبك إياه، يعني: رفَعتَ الاسم الظاهر، لأنك جعلتَ الرافع وهو ضربني أقرب إليهِ من الناصِب، وهو ضربتُ، وحذفتَ مفعولَ ضربتُ ولا يضمر، لأن الإضمار إنما يكون في الفاعل ويستغنى عن المفعول هذا معنى قولُه استغناء عنه.

وعلى هذا تُعمِلُ الأقرب أبداً، فتقولُ: ضربتُ وضربني قومك. قالَ سيبويه[3]: ولو لم تَحمل الكلام على الآخر لقُلتَ: ضربتُ وضربوني قومك. يعني: تجعلً الاسم الظاهر وهو "قَومك" فاعل ضربني؛ لأنه هكذا جاء عن العربِ. ولو كان قومك مفعولاً لضربتُ كما هو مذهب أهل الكوفةِ[4] للزم أن يقولَ: ضربتُ وضربوني قومك؛ ليكون قومك مفعولَ ضربتُ، والواو في ضربوني ضمير الفاعلين على هذا القول. لأن الفاعلَ لا يحذفُ، بلْ يضمر [فإذا][٥] أُضمِر. أُضمِر على وفْق ما يعود إليهِ الضمير، وهو القوم هنا، لأن القوم معناه معنى الجمع فوجب أن يكون الضمير جمعاً في ضربوني. وهو الوجه المختار الذي ورد بِهِ التنزيلُ. قال ا ُ تعالى: (آتُونِي أُفْرِغْ علَيهِ قِطْرا)[6] و (هاؤُم اقْرءوا كِتَابِيه)[7]: الإفراغ الصب، القَطْر:

١٥- البيت من الطويل لطفيل الغنوي من قصيدة طويلة يصف فيها الخيل.
انظر: ديوان طفيل الغنوي ط١، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديدة، بيروت، ١٩٦٨، ٢٣. الكتاب ٧٧/١، المقتضب ٧٥/٤، الإنصاف ٨٨/١.
والشاهد فيه: أن الفعلين: "جرى" واستشعرت يرجعان إلى معمولٍ واحدٍ ظاهر، هو قوله: لون مذَهب، فأضمر الفاعل الأول، وأعمل الثاني، لأنه الأقرب على مذهب البصريين.

[٢] - انظر اللسان (كمت) أن العرف والذنب إذا كانا أحمرين فهو أشعر وإذا كانا أسودين فهو كُميت.
[وإذ] في ف.و.
([٣]) انظر الكتاب ٧٨/١
([٤]) انظر الإنصاف ٨٣/١ وما بعدها المسألة ١٣.وهي مسألة : القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع ، ومذهب البصريين أعمال الفعل الثاني ومذهب الكوفيين إعمال الفعل الأول.
[٥] - [وإذا] في ف.و.
([٦]) سورة الكهف ٩٦.
([٧]) الحاقة ١٩.

النحاس المذاب، أعملَ هاهنَا الفِعلَ الثاني فقطراً مفعولُ أُفرغ لا مفعولُ إئتوني، ولو كان مفعولَ إئتوني صار التقدير؛ آتوني قطراً أفرغَ عليه. وحينئذٍ يكون مفعولُ أُفرغ مضمراً لا محذوفاً، والمضمر هو أن يقولَ أُفرغْه. والمحذوفُ أن يقولَ أُفرغ. والإضمار في مثل هذا أحسن، لأن اضمار المفعول إذا تقدم ذكر ما يعود إليهِ فالضمير أولى. وأحسن من حذفِهِ، ولهذا عابوا قولَ من قالَ: ضربني وضربتُ زيداً بالرفعِ، لأن زيداً هنا معمولُ الأول وإذا كان معمولَ الأول حذفَ مفعولُ ضربتُ تَرك الأفصح، بل الأفصح أن يقولَ: ضربني وضربتُه زيد، والتقدير: ضربني زيد وضربتُه. وكذلك قولهِ تعالى: (هاؤُم اقْرءوا كِتَابِيه) فكتابيه مفعولُ إقرءوا، ولو كان مفعولَ هاؤم لقالَ: اقراؤه، والهاء في كتابيه للسكتِ، ويقول: هاء بفتح الهمزةِ يارجلَ، أي: خُذ. وهاءا للاثنين، وهاؤُم: للجمعِ. **وإليه ذهب أصحابنا البصريون** الضمير في إليهِ يرجع إلى إعمال الثاني.

١٦ - إذَا هِي لم تَستَكْ بِعودِ أراكةٍ تُنُخلَ فاستاكَتْ بهِ عود إسحِلِ

وعليه الكوفيون وقد يعملُ الأول وهو قليل، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة: يعني: يعمل الكوفيون العاملَ الأولَ ودليلهم قوله: تُنخّلَ فاستاكت بِهِ عود اسحل، تنُخّل بضمِ التاءِ والنون وكسر الخاءِ إذا تخير. وإسحل بكسر الهمزةِ وبالحاءِ غير المعجمةِ وكسرها شجر غُصنُها لين. وعود إسحِل: مفعولُ تُنُخل أقيم مقام الفاعل. ومفعولُ فاستكاتْ بِهِ ولو كان عود إسحِل مفعولَ فاستاكت لقالَ: فاستَاكتْ بعودِ إسحِل، يعني: إذا لم تُرد الاستواك بعودِ أراكٍ أحضر بين يديها عود إسحِل، لأنه ألين من الأراكِ. **وتقولُ على المذهبين: وقاما وقعد أخواك، وقام وقعدا أخواك.** أي: تقولُ على مذهب البصريين: قاما وقعد أخواك جعلتَ أخواك فاعلَ قعد فلم يحتج إلى إلحاق ألفِ التثنيةِ في قعد، لأن فاعلَه مظهر، وأُلحقَت ألفَ التثنيةِ في

١٦- البيت من الطويل، وقد اختلف في قائله، فهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨٠. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد كما ورد عند الزمخشري. والكتاب ٧٨/١، والتخمير ٢٤٠/١، وابن يعيش ٧٨/١، ٧٩.

ولطفيل الغنوي في ديوانه ٦٥، وابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد (ت ٣٨٥هـ) شرح أبيات الكتاب. د.ط. مج، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث- دمشق ١٩٧٩-١٨٨/١.

ولعمر أو الطفيل أو للمقنع الكندي في: العيني. محمود (ت٨٥٥و) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى. مطبوع على هامش الخزانة. ط ١ القاهرة: عن طبعة بولاق -١٢٩٩ هـ - ٣٢/٢.

ولطفيل أو لعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي في: ابن بري، عبدا ، (ت ٥٨٢هـ)، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي د.ط.مج، تحقيق د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥،٨٩. وبلا نسبة في ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان، (ت ٦٤٦هـ) أمالي ابن الحاجب، د.ط، مج، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار- عمان ١٩٨٩، ٤٤٤/١.

وقال النحاس: قال الأصمعي: قاله طفيل الغنوي، ونسبه الجرمي للمقنع الكندي، والصواب مع الأصمعي، الأشموني، نور الدين أبي الحسن علي بن محمد (ت ٩٠٠ هـ) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. د.ط، مج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي وشركاه ٣٥٩/١.

والشاهد فيه تنازع عاملين، وهما قوله: تنخل، واستاكت، معمولاً واحداً، هو قوله: "عود" فأعمل الأول فيه، على مذهب الكوفيين في إعمال الأول.

([١]) هو حنْدج بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي، من بني أكل المرار، وأمه فاطمة أخت كليب، له ثلاث كنى وثلاثة ألقاب، فهو أبو الحارث وأبو وهب وأبو زيد، وهو ذو القروح والملك الضليل، وامرؤ القيس وهو أشهرها، من فحول شعراء الطبقة الأولى. قيل: إنه أول من قصد القصيد. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ص ١١١، طبقات فحول الشعراء ٥١، الأعلام ١١/٢.

١٧- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ط ٣، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩، ٣٩. والكتاب ٧٩/١، والمقتصب ٧٦/٤، وابن السيرافي ٣٨/١، الخصائص ٣٨٧/٣.

والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

"قاما" لأن الفاعلَ مضمر. وتقولُ على مذهبِ الكوفيين: قام وقعدا أخواك. لم تُلحِق ألفَ التثنيةِ في قام، لأن أخواك فاعلُه، وأُلحقتَ ألفَ التثنيةِ في قعدا، لأن فاعلَه مضمر فيهِ.

وليس قولُ امرئ القيس[1]:

١٧ - ولو أن ما أسعى لأدنَى معيشَةٍ كفَاني ولم أطلُب قليلٌ من المال.

من قبيل ما نحن بصددهِ، إذْ لم يوجه فيه الفعلُ الثاني إلى ما وجه إليه الأولُ.

من قبيل، أي: من نوعٍ. بصددِهِ، أي: بمعرِضِهِ ونبحثَه. وجه إذا جعلَ وجه شيءٍ إلى جانبٍ. وقولُه: قليلٌ من المال: فاعلُ كفانِي وحذفَ المفعولَ، ولم أطلُب، فكأن قائلاً قالَ: هذا البيتُ يقوي مذهب الكوفيين؛ لأنه أعملَ الفِعلَ الأول. فأجاب بأن هذا البيتَ ليس من أمثلتَنا لأن أمثلتنا فيما إذا كان الاسم الظاهر يصلح أن يكون مفعولاً لكل واحدٍ من العاملين، وههنا قليلٌ يصلح أن يكون معمولَ كفاني، ولا يصلح أن يكون معمولَ: ولم أطلب، بلْ معمولُ ولم أطلب الملك والرياسةَ. ويدلُ على ذَلك ما ذكره في البيتِ الذي بعده، وهذا البيتُ هو قوله:

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثلٍ وقد يدرك المجد المؤثلَ أَمثَالِي[1].

المؤثلَ: المؤصلُ.

ومن إضماره قولُهم: إذا كان غداً فائتني، أي: إذا كان ما نحن عليهِ غَدا.

أي: ومن إضمار الفاعل. فنحن مبتدأٌ وعليهِ خبره، والمبتدأُ وخبره صلةُ ما والموصولُ وصلتُه اسم كان. وغدا خبره وكان هنا ناقصةٌ، وهو لغةُ بني تميم، ورفَع قوم غداً فإن كان على هذا القولَ تامةً لا خبر لها. ومثلُه: إذا كان يوم الجمعةِ فائتني، بنصبِ اليوم ورفعِه على اختلاف القَولين، يسمى: اسم كان فاعلاً، لأنه مشابه الفاعِلَ.

فصل

وقد يجيء الفاعلُ ورافعه مضمر، يقالُ: من فعلَ؟ فتقول: زيد، بإضمار فعلَ. ورافِعه. أي: فعلُه. قولُه: بإضمار فعل.

أي: فعل زيد. **ومنه قوله – عز وجل- (يسبح له فِيها بِالغُدو والآصال رِجالٌ)[3]. فيمن قرأها مفتوحة الباءِ، أي: يسبحه رجالٌ.** ومنه، أي: ومن إضمار الفعل. فمن كسر الباء

١- سبق تخريجه ، انظر الرقم ١٧.

(٢) سورة النور ٣٦-٣٧. قرأ أبو بكر وابن عامر بفتح الباء، على ما لم يسم فاعله فـ"له" يقوم مقام الفاعل، ثم فسر من هو الذي يسبح بقوله:" رجال" كأنه لما قيل: يسبح له فيها ، فقيل :من هو الذي يسبح ؟ فقال: رجال.

وقرأ الباقون بكسر الباء، بنوا الفعل للفاعل وهو "الرجال" فارتفعوا بفعلهم .

أنظر: الكشف ١٣٩/٢، تفسير القرطبي ٢٧٥/١٣ السبعة في القراءات ٤٥٦.

١٨- البيت من الطويل، وقد اختلف في نسبته لقائله اختلافاً شديداً. انظر "الخوارزمي، فخر الدين (ت ٦١٧هـ) شرح أبيات المفَصّل. ط ١، ٢ مج، دراسة وتحقيق: محمد نور رمضان يوسف، منشورات كلية الدعوة الاسلامية- طرابلس ١٩٩٩. ٢٢٤/١-٢٢٥.

والصواب – على ما ذهب إليه البغدادي، أنه لنهشل بن حرى في مرثية يزيد بن نهشل.

انظر: الخزانة ٣١٣/١.

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٨٣/١، المقتصد ٣٥٤/١، الأشموني ٣٠٦/١.

يجعلُ "رجالٌ" فاعلَه، ومن فتحها يجعلُ له أو فيها أو بالغدوِ مفعولَه ويقيمه مقام الفاعل، ورجالٌ فاعلُ فِعلٍ مضمرٍ، فإنك إذا قلتَ: يسبح له بفتح الباءِ كأن قائلاً قالَ: من يسبح؟ قلت: يسبح له رجالٌ.

وبيتُ الكتاب:

١٨ - لِيبكِ يزيد ضارع لخصومةٍ ومختَبِطٌ مما تُطيح الطوائح

أي: لِيبكِه ضارع. وبيت، أي: ومن إضمار الفعل: بيتُ الكتابِ، وأراد بالكتابِ كتاب سيبويه. لِيبكِ: فعلُ ما لم يسم فاعلُه، ويزيد مفعولُه أُقيم مقام الفاعِل. وضارع فاعلُ فعلٍ محذوفٍ كأن قائلاً قالَ: من يبكي عليهِ؟ قلتُ: ليبكه ضرع، أي: ليبك عليهِ ضارع ومختَبطٌ، لأن يزيد أنعم عليهما، لمعاونته لهما والإحسان إليهما. ضارع لخصومةٍ المتواضع من ضرَع بكسر العين في الماضي وفتحِها في الغابِر، والمراد بضارعٍ لخصومة: العاجِز عن خَصمهِ عند الخصومةِ. والمختَبِطُ: طالب العطاء. طَاح يطيح وطَاح يطوح إذا هلَك. الطوائح: جمع طائحةٍ وهي الحادثةُ المهلِكةُ والقياس مطيحات، لأن فعلَه يطيح، ولكن جاء هكذا نادراً ولضرورةِ الشعر. وما مصدرية، أي: ومختَبط عطاءه من إطاحةِ الطوائحِ، ومالَه، أي: من غايةِ الفقر، والمراد بالاستشهادِ أنه حذَفَ الفعلَ الذي ضارع فاعلَه. **والمرفوع في قولهم: "هل زيد خَرج؟" فاعلٌ فعلٍ مضمرٍ يفسره الظاهر، وكذلك في قولِه عز وجل:** وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ "[1]. يعني: إذا رأيتَ حرفاً من الحروفِ التي تختص بالفعل وهي حروف التحضيض، والتقريبِ والاستفهامِ، والشرطِ، ويأتي في قسمِ الحروفِ، لا بد وأن يكون بعدها فعلٌ فإن رأيتَ بعدها اسماً فاعلم أن الفعلَ مضمر، وهذا الاسم فاعلُ ذلك الفعل المضمر، والفعلُ الذي يأتي بعد هذا الاسم يفسر الفعلَ المضمر قبلَ الاسم، يعني: الفعلُ المضمر قبلَ الاسمِ يكون مثلَ الفعل الظاهر بعد الاسمِ مثل: هلْ زيد خرج؟. فإن تقديره: هلْ خرج زيد؟ وكذلك وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ تقديره: وإن استجارك أحد، ومعنى استجارك: طلب منك الأمان. **وبيتُ الحماسةِ:**

١٩ - وإن ذو لوثةٍ لانا

أولُ البيتِ: إذاً لقام بنصري معشر خُشُن عند الحفيظةِ إن ذو لُوثةٍ لانَا

ونهشل: شاعر مخضرم شريف، أدرك الجاهلية، وعاش في الإسلام، وكان من خير بيوت دارم التميميين، عاش حتى أدرك خلافة معاوية.
انظر ترجمته في "الشواهد الكبرى ٤٥٤/٢، الخزانة ١٥٠/١، الاعلام /٢٥/٦. والشاهد فيه كما ذكره الشارح.

[1] - سورة التوبة ٦.

٢- المثل في :- الأمثال / أبو عبيدة ٣٩٧/٢، مجمع الأمثال ٣/ ٦٧٤.

١٩- البيت من البسيط . وهو لقريط بن أنيف العنبري. وهو شاعر إسلامي، من بني العنبر بن عمرو بن غيم، قال صاحب الخزانة : تتبعت كتب الشعراء والتراجم فلم أظفر له بترجمة. الخزانة ٣٣٤/٣. ٤٤١/٧.
لشرح ديوان الحماسة المرزوقي٢٥/١.
والبيت بلا نسبة في الخزانة ٤٤٦/١، مقاييس اللغة ٢١٩/٥. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

خشُن: بضم الخاءِ والشين جمع خَشنٍ. والحفيظةُ، الغضب. اللوثة: الضعف، أي: إن لان ذُو ضعفٍ وترك معاونتي، لم يترك معاونتي **هؤلاءِ الذين أمدحهم، فأضمر لأن قبلَ ذو لوثةٍ وأتَى بهِ بعده للتفسير. وفي مثل العرب[2]: " لو ذاتُ سوارٍ لطمتني".** لطَمتْ امرأةٌ فقيرةٌ امرأةً غنيةً لطمة، وقيلَ: لَطَمتْ أمةٌ حرةٌ، فقالتِ المضروبةُ: لو ذاتُ سوارٍ لطمتني. وتقديره: لو لطمتني ذاتُ سوارٍ لم تكن لطمتَها علي شديدةً، ولم يكن لي عار بلطمتِها، وأرادتِ بذاتِ السوار كفؤاً لها.

وقوله تعالى: (ولَو أَنهم صبروا حتى تَخْرج إليهم)[1] على معنى: ولو ثبتَ، أي: ولَو أنهم صبروا، وتقديره: ولو ثبتَ صبرهم حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم.

ومنه المثلُ[2]: "إلا حظيةٌ فلا آلية" أي: إن لا تكن لكِ في النساءِ حظيةٌ فإني غير أليةٍ. الحظيةُ: فعيلَةٌ من حظَت المرأةُ عند زوجها، إذا وجدتْ منه دولةْ وعزةً "الألية" أيضاً فعلية من إلا إذا قصر في الأمر: وقصتُه أنه كان رجلٌ لا تجد زوجاتُه منه دولةً. وبختاً، فتزوَّجت قائلَةُ هذا المثل بهِ وسعت سعياً كثيراً في خدمتهِ لتجد منه حظاً وبختاً، فطلقها ولم تجد مرادها منه فقالتْ هذا المثل، يعني: إن لم يكن لك حظٌ أي: ذاتُ بختٍ فإني غير أليةٍ، أي: غير مقصرةٍ في خدمتك. وفي طلبِ وجدان الدولة منك، تعني: الذنب لك لا لي، فصار هذا مثلاً في تركِ التقصير في خدمةِ الناس، والمداراةِ معهم. وإن لم يكُن له حظ منهم، فلعله يحصلُ له الحظ في وقتٍ، أو من واحدٍ. وحظيةُ اسم تكن وخبره ذلك، وما أشبه ذلك وهو محذوفٌ. وأليةُ خَبر إني: ولا في "فلا ألية" بمعنى: غير ويجوز أن تكون "لا" بمعنى "ليس" وخَبره محذوف تقديره حظية فلا أليةُ حاصلةٌ في. ويجوز نصب حظية وألية على تقدير: فإن يكن أحد.

فصل

المبتدأ والخبر

هما الاسمان المجردان للإسنادِ نحو قولك: زيد منطلقٌ. والمراد بالتجريد إخلاؤُهما من العوامل التي هي: كان و إن وحسِبتُ و أخواتُها.

الإشكالُ يرد عليهِ من أربعةِ أوجهٍ، أحدها: أنه حد المبتدأ والخبر بحد واحدٍ مع أنهما حقيقتان مختلفتان، لأن المبتدأ مسند إليهِ، والخبر مسند بهِ وإنما يفرد حد كل واحدٍ منهما لمـا يرد عليهِ من الإشكال فإنه لو قالَ: المبتدأ هو المسند إليهِ، والخبر هو المسند بهِ، لنقص عليهِ

---

[1] - سورة الحجرات ٥.

[2] - المثل في: جمهرة الأمثال ٦٧/١، اللسان١٨٥/١٤ خطا، مجمع الأمثال٢٠/١، المستقصي ٣٧٣/١.

حده، لقولهم: أقائم الزيدان؟ فإن قائم هنا مبتدأ وليس بمسندٍ إليهِ. والزيدان خبر وليس [مسنداً][١] به. ويمكن هنا أن يقالَ: المرفوعان بالابتداءِ هما: الإسمان المجردان للإسناد. الثـاني: أنـه جعلَ الخبر اسماً فيلزم من هذا أن لا يكون الفعلُ خبراً ومعلـوم أن الفعـلَ يكـون خبـراً. والجواب [مِن][٢] هذا الاشكال: أن الفعلَ ليس بخبر المبتدأ، بل الفِعلُ مسند إلى الفاعل الظاهر، أو المضمر كقولك: زيد قام، أي: قام هو، وزيد قام أبوه. والفِعلُ والفاعلُ خبر المبتدأ، فالفعلُ تابع للفاعل والفاعلُ اسم. الثالثُ: أنه جعلَ التجريد للإسنادِ موجباً لرفع المبتدأ، وحقه أن يقالَ مجرد ومسند، والجواب عن هذا الإشكال: أن الاسم إذا جرد عن العوامل التي ذكرها إن لـم يسند إليهِ خبر لم يكن مستحقاً للإعرابِ، لأنَ الاسم المفرد لم يكن كلاماً وإذا لم يكُن كلاماً لا يستحقّ إعراباً وهو يحثٌ فيما يستحق إعراباً لا فيما لا يستحق الإعراب، وإن أُسند إليهِ خبر فقد صح ما قالَ. الرابع: أنه قالَ: والمراد بالتجريدِ إخلاؤُهما عن العوامل التي هـي كـان، وإن، وحسِبتُ وأخواتُها، فاقتصر على هذه العوامل وينقُض عليهِ قوله: إن زيد خرج خرجتُ. فإن "زيد" هنا مجرد عما ذَكر من العوامل. وليس بمبتدأ، بل هو فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يفسره مـا بعده. والجواب عن هذا الإشكال أنه قالَ في الحد: هما الإسمان المجردان للإسنادِ. ومعنـاه: ليسنَد الثاني إلى الأول وههنا لُبس ما بعد زيدٍ مسنداً إلى زيدٍ ليدخُلَ فيما حده، بل هو تفـسير للفعل المضمر. **لأنهما إذا لم يخلُوا منها، تلعبت بهما، وغصبتُهما القرار على الرفع.** منهـا، أي: من العوامل، تلعبتْ بهما، **أي: حركت العوامـلُ المبتـدأ والخبـر، وتلعـب إذا حـرك، غصبتهما القرار على الرفع، أي: أخذت** العواملُ ثبوتَ الرفع، منهما، يعني: المبتدأ والخبـر ثابتان على الرفع، فإذا دخلَتْ عليهما العواملُ تارةً ينْصبان، نحو: ظننتُ زيداً قائمـاً، وتـارةً يرفَع المبتدأُ وينصب الخبر نحو: كان زيد قائماً، وتارة يعكس هذا، نحو: إن زيداً قائم. **وإنما اشتُرِطَ في التجريدِ أن يكون من أجل الإسنادِ، لأنهما لو جردا، لا للإسنادِ، لكانا فـي حكـمِ الأصواتِ التي حقها أن ينْعقَ بها غير معربةٍ، لأن الإعـراب لا يـستحق إلا بعـد العقـدِ، والتركيب.** أن ينُعق بها، أي: يصوت يعني: الاسم، ولا يفيد إلا إذا كان قبلـه فعـلٌ ليكـون فاعلاً، أو كان بعده خبر ليكون مبتدأً، فإذا لم يكُن كذلك لا يستحق الإعراب، ولا يفيد معنـى. والمراد بالعقدِ والتركيبِ وإذا قُلتَ: زيد لا يستحق إعراباً، لا يفيد معنى، بل هـو كـصوتٍ. **وكونهما مجردين للإسنادِ هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً، من حيثُ إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسندٍ ومسندٍ إليه. ونظير ذلك أن معنى التشبيهِ في "كأن" لما**

---

[١] - [بمسند] في ف،و.
[٢] - [عن] في ف.د

اقتضى مشبهاً ومشبهاً به، كانت عاملةٌ" في الجزأين. ذهب البصريون(١) المتأخرون إلى أن تجريد المبتدإ والخبرِ عن العوامل للإسنادِ. هذهِ الصفةُ رافعةٌ للمبتدأ والخبر. فاختار المصنفُ -رحمه ا -هذا القولَ، وذهب البصريون [المقَدمون]٢ إلى أن تجريدهما للإسنادِ رافع للمبتدأ، وهذهِ الصفةُ والمبتدأ كلاهما رافعان للخبر. وذهب الكوفيون إلى أن المبتـدأ رافـع الخبـر، والخبر رافع المبتدأ. قوله: رافعةٌ تناولهما، أي: أخذهما دفعةً واحدةً. وإذا كانت صفةُ التجريدِ للإسنادِ يتناولهما دفعةً واحدةً تكون رافعةٌ لهما. لا يتأتى، أي: لا يحصلُ بدون الطرفين، أي: بغير جزأين، أي: كلمتين لهما. **وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه، والخبر في أنه جزء ثانٍ من الجملةِ.** يعني: المبتدأ كالفاعل لأنه مسند إليه كالفاعل، والخبر كالفعـل لأنه مسند إلى المبتدإِ، كما أن الفعلَ مسند إلى الفاعل، ولأن المبتدأَ يفتقِر إلى جزءٍ ينضم إليه كما أن الفاعلَ كذلك.

فصل: والمبتدأ على نوعين: معرفةٌ، وهو القياس

وجه القياسِ أن المبتدأ محكوم عليه بالقيامِ، أو غيره، والحكم على الشيءِ لا يفيد إلا إذا كان المحكوم عليهِ معرفةٌ: وقد يجوز في ستةِ مواضع أن يكون المبتدأُ نكرةٌ، لأن النكرةَ في هذهِ المواضعِ يحصلُ فيها نوع من التخصيص [فيقرب]٣ من المعرفةِ، وقد ذكر المواضع الستةُ المصنف -رحمه ا - **ونكرةٌ إما موصوفةٌ كالتي في قولهِ تعالى: (ولَعبد مؤْمِن خَير)**(٤)**.** يعني: الموضع الأولُ من المواضعِ الستةِ التي يكون المبتدأُ فيها نكرةً أن تكون النكرةُ موصوفةً، لأن الموصوفةَ قريبةٌ إلى المعرفة. **وإما غير موصوفةٍ كالتي في قولهم: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟** يعني: الموضع الثاني: أن تكون النكرةُ بعد حرفِ الاستفهامِ ووجه قربِ هذا النوعِ من المعرفةِ أن السائلَ عارفٌ بكون كل واحدٍ من الرجل أو المرأةِ موجوداً في الدار لا يعينه. ويسألُ عن تعينهِ. **وما أحد خير منك.** يعني الموضع الثالثُ: أن تكون النكرةُ بعد حرفِ النفي، لأن النكرةَ بعد النفي تعم، يعني: ينفي عن كل واحدٍ من جميع الناسِ أن يكون خيراً من المخاطَبِ فحينئذٍ لا يبقى اشتباه للسامعِ، لأن الاشتباه إنما يكون إذا رأوا واحداً من الجماعةِ من غير تعيينٍ فيشتبه للسامع أن ذلك الواحد من هو؟ ولأن النّفي يقْتضي الفعلَ فهو بتقدير الفاعل. وكذلك الاستفهام، فقولك: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ تقديره: حصلَ واستقر رجلٌ في الدار أم امرأةٌ. وقولكَ: ما أحد خير منك. تقديره: ما حصلَ أو ما وجِد خير منك. **وشر أهر**

---

(١) أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ وما بعدها المسألة ٥.

٢ - [المتقدمون] في ف.د.

٣ - [يقرب] في ف.د

(٤) سورة البقرة -٢٢١.

ذا نابٍ[١]. يعني الرابع: أن تكون النكرةُ خبرها جملةً فعليةً، فاعلُ ذلك الفعلُ ضمير المبتدِأ. لأن النكرةَ هنا فاعلٌ في المعنى؛ لأن التقدير: أهر شر ذا نابٍ. ولا بأس أن يكون الفاعلُ نكرةً. لأن فيهِ معنى التعظيمِ، فكأنه قال: شر عظيم أهر ذا نابٍ، فيكون عظيم صفةَ للشر، ومعنى أهر: حملَ على الهرير، وهو تصويتُ الكلبِ، والمراد بقولِهِ: ذا نابٍ. الكلب إذا صوتَ في أثناءِ الليل يقولُ العرب هذا اللفظَ، يعني: رأى الكلب شراً عظيماً حتى صوت. **وتحتَ رأسي سرج، وعلى أبيه دِرع**، يعني: الخامس: أن يكون خبر النكرةِ ظرفاً مقدماً. والسادس: أن يكون الخبر جاراً ومجروراً. وحكم الجار والمجرور حكم الظرفِ وإنما جاز في هذين النوعين كون المبتدأ نكرةً. لأن المبتدأ إذا كان خبره ظرفاً فيهِ معنى الفاعل، فيجوز أن يكون نكرةً كالفاعل. لأن قولَك: في الدار رجلٌ. معناه: استقر في الدار رجلٌ. ومذهب البصريين[٢] أن النكرةُ والمعرفةُ التي قبلَها ظرفٌ وجار ومجرور مرفوع بالابتداءِ لا بكونهِ فاعلاً. ومذهب الكوفيين: أنه فاعلٌ. ودليلُ البصريين: أنه يجوز أن يقالَ: إن في الدار رجلاً، وإن في الدار زيداً. وفي دارِهِ زيد، ولو كان فاعلاً لما جاز هذا، وإنما لم يكن عند البصريين هنا ما بعد الظرفِ فاعلاً؛ لأن الظرفَ عندهم لا يعملُ إلا في ثمانيةِ مواضع. أحدها: أن يكون خبر المبتدِأ نحو: زيد في الدار غُلامه. فغلامه فاعلُ مقدرٍ في الظرفِ. والجملةُ خبر [الابتداء][٣]. والثاني: أن يكون صفةً لموصوفٍ، نحو: جاءني رجلٌ بيدِهِ سيفٌ. والثالثُ: أن يكون صلةٌ لموصولٍ نحو: (تَبارك الذِي بِيدِهِ الْملْك)[٤] والرابع: أن يكون حالاً لذي حالٍ نحو: جاءني زيد بين يديهِ خُدامه. والخامس: أن يكون معتمداً على همزةِ الاستفهامِ نحو: أفي الدار زيد. والسادس: أن يكون معتمداً على حرفِ النفي نحو: ما في الدار أحد. والسابع: أن يكون فاعلُه مصدراً نحو: في الناس تقصير وغفلة. والثامن: أن يكون فاعله بمعنى المصدر نحو: عندي أنك منطلقٌ، أي: عندي إنطلاقُك، فالاسم الواقع بعد الظّرفِ في هذهِ المواضع مرفوع بأنه فاعل الفِعل المقدر في الظرفِ. فيما عدا هذهِ الثمانية، لا يكون الاسم الواقع بعد الظرفِ فاعلاً عند البصريين، وعند الكوفيين يعملُ في جميع المواضع.

فصل: والخبر على نوعين: مفرد، وجملةٌ.

أراد بالمفردِ: اسماً واحداً، نحو: زيد منطلقٌ. فالخبر: منطلقٌ وهو اسم واحد. وأراد بالجملةِ: فعلاً وفاعلاً، أو مبتداً وخبره كما يأتي في بحثِ الجملةِ.

([١]) المثل في المستقصى ١٣٠/٢، ومجمع الأمثال ٣٧٠/١ واللسان ٢٦١/٥ (هور).
([٢]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١/١ وما بعدها (مسألة ٦).
[٣] -[المبتدأ في ف،د،و.
([٤]) سورة الملك- ٦٧.

فالمفرد على ضربين: خالٍ عن الضمير، ومتضمن له. وذلك: زيد غلامك"، وعمرو منطلقٌ".

أي: الخبر المفرد. تضمن القوم أحداً إذا أدخلوه بينهم وضموه مع أنفسهم، يعني: بعض المفرداتِ فيهِ ضمير، وبعضها ليس فيهِ ضمير. فالذي فيهِ ضمير: أسماء الفاعلين، والمفعولين. والصفاتُ المشبهةُ بأسماءِ الفاعلين، وما عدا ذلك فليس فيهِ ضمير. مثالُ ما فيهِ الضمير قولك: زيد منطلقٌ". والدليلُ على أن فيهِ الضمير عملُ عملَ الفعل. فإذا قلتَ: زيد منطلقٌ غلامه. فكأنك قلتَ: زيد ينطلقُ غلامه مثالُ المفعول: زيد مضروب، أي: يضرب هو. مثالُ الصفةِ المشبهةِ زيد حسن. أي: حسن هو. مثالُ الذي ليس فيه ضمير: "زيد غُلامك".

والجملةُ على أربعة أضرب: فعليةٌ، واسميةٌ، وشرطيةٌ، وظرفيةٌ.

الجملةُ في الحقيقة نوعان، فعليةٌ واسميةٌ. الفعليةُ: فعلٌ وفاعلٌ. والإسميةُ: مبتدأ وخبر.

والشرطيةُ: فعليةٌ. وأما الظرفيةُ: فاختيار سيبوية أنها فعلية لأن قولَك: زيد في الدار" تقديره: زيد مستقر في الدار، ولو لم يكن الفعلُ فيهِ مقدراً لما وقع في صلةِ الموصول، نحو قولكِ:جاءني الّذي في الدار، وتقديره: الّذي استقر في الدار، وقال قوم: الظرفُ مفرد، لأن تقديره: زيد مستقر في الدار. وهو بعيد، لأن المفرد لا يقع صلةً، والظرفُ كذلك.

وذلك: زيد ذهب أخوه.

زيد مبتدأٌ، وذهب: فعلٌ ماضٍ، وأبوه: فاعلٌ، والفعلُ والفاعلُ خبر المبتدأ، والضمير في "أبوه" راجع إلى المبتدأ.

وعمرو أبوه منطلقٌ.

عمرو مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثانٍ، ومنطلقٌ: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني مع خبره، خبر المبتدأ الأول، وهذا هو الجملةُ الإسميةُ.

وبكر إن تُعطِهِ يشكُرك.

بكر: مبتدأ، وإن: حرفُ الشرطِ، وتعطِه: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، وهو مجزوم بأنه جملةٌ شرطيةٌ، ويشكرك: جملةٌ حزائيةٌ. وهو مجزوم أيضاً. ومحلّ حرفِ الشرطِ والجملةِ الشرطيةِ والجزائيةِ رفع، لأنها خبر المبتدأ، وكذلك محل كل جملةٍ وقعت خبراً لمبتدإٍ رفع. وإذا وقع خبر المبتدأ مفرداً فهو مرفوع لفظاً ومحلاً.

و "خالد في الدار".

محل في الدار رفع لوقوعِهِ موقع خبر المبتدأ. لأن تقديره: خالد استقر في الدار،أو مستقر على اختلافِ القولين. فحذِفَ خبر المبتدإِ وأقيم الظرفُ مقامه.

فصل: ولابد في الجملةِ الواقعةِ خبراً من ذكرٍ يرجِع إلى المبتدأ.

خبراً: منصوب على الحال من ذكرٍ، أي: من ضميرٍ راجعٍ. **وقولك: في الدار. معناه استقر فيها**، يعني: الراجع من الخبر إذا كان جملةً لازم إما لفظاً وإما تقديراً. فاللفظُ: زيد قام أبوه ونظائره، تقديره: زيد في الدار لأن تقديره: استقر في الدار، ففي استقَر ضـمير وهـو فاعلٌ يرجع إلى زيدٍ، وزيد قام، أي: قام هو، **وقد يكون الراجع معلوماً، فيستغنى عن ذكرِه.** ذلك في مثل قولهم: البر الكُر بستّين". الكر اثنا عشر وسقاً، والوسقُ ستون صاعاً. البر مبتدأٌ، والكر مبتدأٌ ثانٍ و بستين خبر المبتدأ الثاني، وهو جملةٌ فينبغي أن يكون من الخبر راجع إلى المبتدأ. ولكن الراجع حذفَ للعلمِ بهِ، والتقدير: البر الكُر منه بستين درهماً . **والسمن منَـوان بدرهمٍ.** أي: منَوانِ منه، أي: مِن السمن. فحذفَ "منه" للعلمِ بهِ، وإذا كان الشيء معلوماً يجوز ترك ذكرِهِ. **وقولهِ تعالى: (ولَمن صبر وغَفَر إن ذَلِكَ لَمِن عزمِ الأُمور)**[1] اللام: إما جـواب قسمٍ محذوفٍ، أو لام الابتداءِ. ومن موصولٌ وصبر صلته، وغفر معطـوفُ علـى صـبر والموصولُ والصلةُ مبتدأ، وإن مع اسمه وخبره جملةٌ خبر، خبر مـن ولـيس فيـهِ راجـع. والتقدير: إن ذلك الصبر والغفران منه أي: من ذلك الشخصِ لمن عزمِ الأمـور، أي: لمـن الأمور التي يعرفُها، أي: يقصِدها الأنبياء والأخيار.

فصل

ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ، كقولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنَؤُك.

أنا مبتدأٌ وتميمي خبره [مقدماً][2] عليه. ومشنوء مفعولٌ من شنيء يشنأُ شنآناً إذا أبغض، من موصولٌ، يشْنَؤك صلةٍ، والموصول وصلتُه مبتدأ مشنوء خبره مقدم عليهِ. وكقوله تعالى: **(سواء محياهم ومماتُهم)** [3] محياهمْ مبتدأ، ومماتهم معطوفٌ على المبتدأ، وسواء خبره مقدم عليه، ومعنى سواء: مستويةٌ وحقه أن يقالَ سواءان، لأنه خبر محياهم، ومماتُهم، وهما اثنان. وإنما لم يثن، لأنه مصدر والمصدر يقع على القليل والكثير. هذا إذا قريء، بالرفعِ، فإن قُرِئَ بالنصبِ يكون مفعولاً، لأن تجعلَهم ومحياهم فاعلُه لأن المصدر على تقدير

١- سورة الشورى٤٣.

[2] - [مقدم] في ف.و.

([3]) سورة الجاثية -٢١، قرأ حفص وحمزة والكسائي بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع
وحجة من نصب أنّه جعله مصدراً في موضع اسم الفاعل، فهو في موضع "مستو" ونصبه من ثلاثة أوجه: أحدها أن تجعل"محياهم ومماتهم" بدلاً من الضمير في يجعلهم فينصب "سواء" على أنّه مفعول ثانٍ لـ"نجعل" على تقدير : أن نجعل محياهم ومماتهم سواء، ولم يقرأ به أحد.
والوجه الثاني : أن تنصب سواء على أنّه مفعول ثانٍ لـ"جعل" وتجعل محياهم ومماتهم ظرفين ، ويلزم نصب مماتهم ولم يقرأ به أحد.
والوجه الثالث : وعليه يعتمد في رفع "مماتهم" أن تنصب سواء على الحال من المضمر في نجعلهم وترفع محياهم ومماتهم بـ"سواء".
أنظر : الكشف ٢٦٨/٢-٢٦٩، الحجة ابن خالوية ٢٩٩، حجة القراءات ٢٦٦١.السبعة في القراءات٥٩٥.

الفعل كأنه قالَ: استوى محياهم ومماتَهم. **(وسواء عليهم أأنذرتَهم أم لم تُنْذِرهم)**[1] **المعنى: سواء عليهمِ الإنذار وعدمه.** الإنذار مبتدأ، وعدمه معطوفٌ على المبتدأ، وسواء خبره قدم عليهِ. **وقد التزم تقديمه فيما وقع فيهِ المبتدأُ نكرةً والخبر ظرفاً، وذلك قولك: في الدارِ رجلٌ،** يعني: يلزم أن يكون الخبر مقدماً في موضعين أحدهما هذا، وإنما يلزم تقديم الخبر فيما إذا كان الخبر ظرفاً والمبتدأُ نكرةً، لأن في النكرةِ إذا كان مبتدأ وخبرها ظرفاً معنى الفاعل فإذا قُدم المبتدأُ وقيلَ: رجلٌ في الدار. فكأنما [قُدم][2] الفاعلُ على الفعل فيكون فاسِداً، فإذا قدمت الخبر وقلت: في الدار رجلٌ. فإنك قدمتَ الفعلَ على الفاعل فيكون صحيحاً. وقيلَ في علِتِهِ غير هذا والكلام يطولُ بذكرِهِ. **وأما: سلام عليك، ويلٌ لك، وما أشبههما من الأدعيةِ فمتروكةٌ على حالها إذا كانتْ منصوبةً منَزلةً منْزلةَ الفعل،** يعني: إذا كان المبتدأُ نكرةً، و خبرها ظرفاً يجب تقديم الخبر إلا إذا كان بمعنى الدعاءِ فإنه إذا كان بمعنى الدعاء ترك مقدماً على الخبر. لأن تقديره: سلمتُ سلاماً عليك، فحذفَ الفاعلَ والفعلَ، ونقلَ سلاماً بالنصبِ إلى الرفع لثباتِ الدعاءِ ودوامِهِ، لأن الرفع أثبتُ من النصبِ. لأن المنصوب يختلفُ باختلاف القول والمنصوباتُ كثيرةٌ. وهي فضلاتٌ لإفادةِ الكلامِ بغير المنصوباتِ. والمبتدأُ يكون أبداً ثابتاً على حالِهِ، وهو غير فضلةٍ فهو أولى على الثبوتِ من النصبِ، ويحتملُ أن يكون تقديره: سلام عليكم حصلَ أو وقع سلام عليك. فيكون فاعلاً وكذلك باقي الأدعيةِ. قوله: "إذا كانت منصوبةً منزلَةً منزلةِ الفعل، إذا ههنا ليست للشرط بلْ للزمان والحال، يعني: كما أن الأدعيةِ كانت منصوبةً مقدمةً على الجار والمجرور حين وقع الفعلُ عليها نحو قولك: سلاماً عليك، فإذا حذْفتَ الفعلَ وجعلتَه مبتدأً وخبراً فاتركه مقدماً على الخبر، وقل: سلام عليك. ومنزلَةً معطوفةً على متروكةً. **وفي قولهم: أين زيد، وكيفَ عمرو، ومتى القتالُ؟** يعني: الموضع الثاني من الموضعين اللذين يلزم تقديم الخبر فيهما. أن يكون الخبر استفهاماً، لأن الاستفهام له صدر الكلامِ ليعلَم السامع في أول كلامِ المخاطِب مقصوده لأنه لو أخر المخاطِب كلمةَ الإستفهامِ، لا يعلم المستمع مقصوده إلا بآخرِ الكلامِ، وفي آخر الكلامِ أيضاً يبقى الشك في خاطرِهِ في أن هذا الاستفهام يتعلقُ بما قبلَه. أو بشيءٍ آخرَ يأتي بعده، وكذلك الشرطُ وكل حرفٍ يدل على معنى حقه التقديم.

فصل

---

[1] ( ) سورة يس -١٠.

[2] - [تقدم] في ف.و.

ويجوز حذفُ أحدهما، فمن حذفِ المبتدأ قولُ المستهل: الهلالُ وا ـِ. وقولك: وقد شَممتَ ريحاً: المِسكُ وا ـِ. أو رأيت شخصاً فقلتَ: عبدا وربي.

يعني: يجوز حذفُ المبتدأِ تارةً وحذفُ الخبرِ، وذلك إذا دلت قرينةٌ على المحذوفِ. المستهل الذي رأى الهلالَ فطلب الهلال، قوله: الهلالُ وا ـِ، أي: هذا الهلالُ. فحذفَ هذا وهو المبتدأُ. قوله: المِسك وا ـِ، أي: الريح التي وجدتُها ريح المسكِ، فحذفَ المبتدأَ. وحذفَ الريح التي هي المضافَةُ ورفع المضافَ إليهِ، وهو المسك مقامه، ويجوز أن يكون التقدير هذا الذي وجدتُ ريح المسكِ لا شيئاً آخر. قوله: عبدا ـِ وربي. أي: هذا عبدا وربي.

ومنه قول المرقش[1]**:** ٢٠- **لا يبعدِ ا ـَ التلبب والـ   غَاراتِ إذْ قالَ الخَميس: نَعم**

التلبب: لُبس السلاح، الخميس: الجيشُ. النعم: الإبلُ والبقر والغنم، يعني: لا يبعدِ ا ـُ عنا المحاربةَ التي يحصلُ المالُ بالغارةِ نعم: خبر مبتدٍأ محذوفٍ، أي: هذا نعم. **ومن حذفِ الخبر قولهم: خرجتُ فإذا السبع.** إذا ههنا للمفاجأةِ ويكون ما بعدها مبتدأٌ، وخبرا، أي: فإذا السبع حاضر.

وقول ذي الرمةِ[1]**:**

٢١- فيا ظَبيةَ الوعساءِ بين جلاجِلٍ   وبين النقا آنتِ أم أمُّ سالمِ؟

فيا هنا بمعنى: يا الوعساء: الأرض اللينةُ ذاتُ الرمل. جلاجِلُ: بضم الجيم موضع ويجوز بالحاءِ غير المعجمةِ. والنقا: موضع مرتفع من الرمل، وأنتَ مبتدأ، وخبره محذوفٌ والتقدير: أأنت أحسن أم أم سالم؟ **ومنه قوله تعالى: (فَصبر جميلٌ)**[4] **يحتملُ الأمرين، أي:**

([1]) هو عوف، وقيل: عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة من بني بكر بن وائل. شاعر جاهلي متقدم، أحد عشاق العرب وشجعانهم المشهورين. لُقب بالمرقش لبيت قاله، هو:

الدار قفر والرسوم كما   رقش في ظهر الأديمِ قَلَم

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢١٠/١، خزانة الأدب ٣١٢/٨، الأعلام ٩٥/٥.

٢٠- البيت من السريع، وهو للمرقش الأكبر من قصيدة له مطلعها:

هل بالديار أن تجيب صمم   لو كان رسم ناطقاً كلم.

انظر: المفضل الضبي (ت ١٧٨هـ). المفضليات،=

=ط٣، مج، حققه وشرحه: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤، ٢٤٠.

اللسان ٤٣٨٨/٦ (ندى).

-البغدادي، عبدالقادر (ت ١٠٩٣ هـ) شرح أبيات (مغني اللبيب) ط ٢، مج، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دار الثقافة العربية ، دمشق، ١٩٨٨، ١٤٢/٧. والشاهد فيه: أن الشاعر حذف المبتدأ من قوله: "نعم" لقيام القرينة. وهو ذكر الفارات، تقديره: هذا نَعم.

٢١- البيت من الطويل وهو لذي الرمةِ في ديوانه. ذو الرمة (ت ١١٧ هـ) شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ). رواية أبي العباس ثعلب (ت ٥٢٩١، ط١، تحقيق: د.عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان- بيروت، ١٩٨٢، ٧٦٧/٢.

الكتاب ٥٥١/٣، الكامل في اللغة والأدب ٩٥٢/٢ المقتضب ١٦٣/١. الإنصاف ٤٨٢/٢.

والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

١- هو غيلان بن عقبة القدوي، أبو الحارث، ذو الرمة، شاعر مجيد ، من عشاق العرب ، صاحب مية ، أكثر شعره تشبيب وبكاء على الأطلال، من أحسن أهل الإسلام تشبيهاً ، مات سنة(١١٧هـ).

- أنظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٤٤/١، خزانة الأدب١٠٦/١ الأعلام ١٢٤/٥.

[4] - سورة يوسف - ١٨ .

فأمري صبر جميلٌ، أو: فصبر جميلٌ أجملُ. يحتملُ أمرين: أن يكون المحذوفُ هو المبتدأ ويحتملُ أن يكون المحذوفُ هو الخبر. **وقد التُزم حذفُ الخبر في قولهم: لولا زيد لكان كذا، لسد الجوابِ مسدة**. لولا هذه هي التي معناها امتناع الثاني لوجودِ الأول، يعني: لولاَ هذه تقتضي جملتين: جملةٌ اسميةٌ وجملةٌ فعليةٌ، فالاسميةُ مقدمةٌ على الفعليةِ، والجملةُ الفعليةُ ممتنع حصولها، لوجودِ الجملةِ الاسميةِ، ويحذفُ الخبر من الجملةِ الإسميةِ لدلالةِ الجملةِ الفعليةِ عليه نحو: لولا زيد لهلك عمرو. والتقدير: لولا زيد موجود، أو حاضر لهلك عمرو، فهلاك عمرو ممتنع لوجود زيدٍ، وكذلك حيثُ كان شيء يقوم مقام الخبر، أي: يدلُ عليهِ دلالةً ضروريةً وجب حذفُ الخبر للاستغناءِ عنه. **ومما حذِفَ [فيه][1] الخبر لسد غيرهِ مسدةُ قولهم: أقائم الزيدان؟**. أقائم ليس مبتدأً على الحد الذي ذكره في المبتدأ وهو الاسم المجرد للإسنادِ، لأن أقائم هنا ليس مسنداً إليهِ ولكن سموا هذا مبتدأ، لأن المبتدأَ في الحقيقةِ: هو الاسم المجرد عن العوامل الذي له صدر الكلامِ، وأقائم هنا بهذه الصفةِ. وفي قوله: ومما حذفَ فيه الخَبر خبطٌ، لأنه لا خبر للمبتدأِ ههنا بلْ المبتدأ هنا بمعنى الفعل، والزيدان فاعلان يقومان مقام الخبر، والتقدير: أيقوم الزيدان؟ **وضربي: زيداً قائماً**. والتقدير: ضربي زيداً واقع، أو وقع إذا كان قائماً. فضربي مضافٌ إلى ياءِ المتكلمِ والياء محلّها رفع، لأنها فاعلٌ، وزيداً مفعولُه، وواقع خبر المبتدأِ وإذا ظرف زمان، وكان تامة وفيه ضمير زيدٍ وهو فاعلٌ، وقائماً حال عن الضمير في كان، فحذفُ الظرفَ وكان، وأوقع الذي هو خَبر المبتدأ، وأقيم الحالُ مقام خبر المبتدأ. **وأكثر شُربي السويقَ ملتوتاً**. ملتوتاً: أي: مبلولاً والتقدير: أكثر شربي السويقَ حاصلٌ، أو حصلَ إذا كان ملتوتاً. وإعرابه ما ذُكِر. **وأخطَب ما يكون الأمير قائماً**. ما مصدريةٌ قيلَ معناه الجمع، لأن أفعلَ التفصيل إنما يضافُ إلى شيءٍ هو بعضه. ومعنى أخطَب: أكبر وابلغُ خطابةً وفصاحةً والتقدير: أخطب كون الأمير حاصلٌ، أو حصلَ إذا كان قائماً. ويجوز أن يكون المصدر فيهما مفرداً؛ لأن المصدر يقع على القليل والكثير. ولأنه يضافُ إلى ما فيه تعريفُ الجنسِ، وهو الأمير، والإعراب ما ذَكَر. ولا يجوز أن يكون قائماً في الموضعين، وملتوتاً خبر كان المحذوفةِ. لأنه لو كان خبراً لجاز تعريفُه هنا، لأنه لو عرفَ لاشتبه علينا ولم ندر أنه صفةُ زيدٍ، أو خبر كان المحذوفةِ، لأنه لو كان خبراً لم يكن فيهِ دلالةٌ على الظرفِ، والحالُ فيها دلالةٌ على الظرفِ الذي هو إذا، فتعين أن يكون حالاً وإنما قلنا: إن الحال فيها دلالةٌ على الظرفِ، لأن في مقدر في الحال كالظرفِ، كما يأتي في بابِ الحال، فقولك: جاء زيد راكباً. تقديره: إذا كان راكباً. وكذلك التقدير في جميع ما كان

---

[1] - [منه] في ف،و،د.

حالاً. **وقولهم[1]: كل رجلٍ وضيعته.** الضيعةُ [هنا][2] الحرفةُ. كل رجلٍ مبتدأ، وضيعتُه معطوفٌ على المبتدأ، والخبر محذوفٌ والتقدير: كل رجلٍ وضيعته مقرونانِ. والمعنى: كل رجلٍ مع ضيعتهِ.

فصل

وقد يقع المبتدأُ والخبر معرفتين معاً كقولك: زيد المنطلقُ، وا إلهنا، ومحمد نبينا.

يعني: المبتدأ قد يكون معرفةً ونكرةً، والخبر ايضاً قد يكون معرفةً ونكرةً، والمبتدأُ لا يكون نَكِرة إلا في المواضعِ الستةِ التي تقدم ذكرها. وإنما جازت هذهِ الأنواع، لحصول الفائدةِ. **ومنه قولك: أنتَ أنتَ.** وإنما يجوز هذا النوع، وهو أن يكون المبتدأُ والخَبر من لفظٍ واحدٍ إذا أريد بهِ التعظيم والكمالُ. ولا يحسن إلا بتقديرٍ محذوفٍ يحصلُ بهِ التعظيم والكمالُ. ومعنى أنتَ أنتَ: أنتَ الذي ليس مثلك في الرجولةِ، وأنتَ منفرد في صفةِ كذا، وما أشبه ذلك مما يحسن تقديره. **وقال أبو النجم:٢٢- أنا أبو النجمِ وشِعري شِعري**

يعني: شعري هو الكاملُ لا شعر غيري. **ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدمتَ فهو المبتدأ.** وعلتّه أنّه لو أجيز تقديم الخبر هنا [لما] [عرف][3] المخاطَب المبتدَأ من الخَبر لاستوائِهما في التعريفِ بخلافِ أن يكون الخبر نكرةً والمبتدأ معرفةً، فإنه يعرفُ أن المعرفةَ أولى بالإبتداءِ من النكرةِ.

فصل

وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً، منه قولُك: هذا حلو حامض، وقوله تعالى: وهو الْغَفُور الْودود (١٤) ذُو الْعرش الْمجِيد (١٥) فَعالٌ لِما يرِيد (١٦)[4]

وعلّتُه: أن الشخص قد يصدر عنه فعلان مختلفان، أو يكون فيهِ وصفان أو أكثر، فيجوز الإخبار عنه بكليهما كقولك: هذا حلو حامض، أي: فيهِ طَرفٌ مِن الحلاوةِ. وطرفٌ من الحموضةِ، وكذلك قوله تعالى: "وهو الغفور الودود".

فصل

إذا تضمن المبتدأُ معنى الشرطِ جاز دخولُ الفاءِ على خبرهِ، وذلك على نوعين: الاسم الموصولُ والنكرةُ الموصوفةُ إذا كانت الصلةُ أو الصفةُ فعلاً أو ظرفاً.

---

(١) قال صاحب المقتبس إنه من أمثال العرب، ولم أعثر عليه في كتب الأمثال، ولم يرد في ا لمعاجم. وهو في التخمير ٢٧٣/١، ابن يعيش ٩٨/١، الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٠/١. كلهم تابعوا الزمخشري في جعله مثلاً.

٢٢- البيت من الرجز وهو لأبي النجم العجلي في النجم العجلي(ت١٣٠هـ) ، ديوان أبي النجم ، د.ط.، صنعه وسرحه علاء اليدن آغا، النادي الادبي ، الرياض، ١٩٨١، ١٩٩٩، الكامل في اللغة والادب ٦٢/١، الخصائص /٣٣٧، الأشموني ١٥٥/١. والشاهد فيه مجيء المبتدأ والخبر معرفتين وهو قوله شعري شعري

٢-[ههنا] في ف.و.

٣ - [لم يعرف] في ف.و.

(٤) سورة البروج ١٤-١٦.

يعني: إذا كان المبتدأُ فيهِ معنى الشرطِ، وهو أن يكون فيهِ معنى العمومِ وذلك شيئان: الاسم الموصولُ، والنكرةُ الموصوفةُ إذا كانت صلةَ الموصول فِعلاً أو ظرفاً، وإذا كانت صفةُ الموصوفِ أيضاً فعلاً أو ظرفاً. [وإذا][1] كان كذلك جاز دخولُ الفاءِ في الخبرِ كما جاز دخولها في جزاءِ الشرطِ، لأن الخبر هنا كجزاءِ الشرطِ. ألا ترى أن قولك: الذي يأتيني فلَه درهم مثلُ قولك: إن تأتني فلَه درهم. كقوله تعالى: **(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ)** [(٢)] الذين: موصولٌ، وأموالَهم مفعولُ ينفقون. بالليل والنهارِ ظرفٌ. سراً وعلانيةً حالان من الضمير في ينفقون. وإنما ذكرهما مفردين مع أنهما حالان من ضميرٍ مجموعٍ، لأنهما مصدران والمصدر يقع على القليل والكثير. والتقدير: ينفقون مسرين ومعلنين. والجملةُ صلةُ الذين والموصولُ وصلته مبتدأٌ، وأجرهم مبتدأٌ ثانٍ. وفلهم خبره والمبتدأُ الثاني مع خبرِهِ، خبر المبتدأِ الأول. **وقوله تعالى: (وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ)**[(٣)] ما موصولٌ، وبكم صلتُه، ومن تبيين. والموصولُ وصلتُه مبتدأٌ. فمن ا ـِ خبره وفيه إشكالٌ من حيثُ المعنى، لأن الشرطَ سبب حصول الجزاءِ في سائرِ المواضعِ، وهنا الشرطُ استقرار النعمة، لا يكون مقدماً على كونها من ا ، بل كون النعمةِ من ا مقدماً على حصولِها واستقرارها بعبادِهِ، ودفع للاشكال بأن نقولَ: المراد هنا: إخبار ا تعالى عباده وإعلامهم بأن كل نعمةٍ حصلت لهم يكون من ا ـِ. فالإخبار والإعلام هو الشرطُ، وحصولُ العلمِ لهم بأن النعمةَ من ا تعالى هو الجزاء، ولا شك أن الإعلام مقدم على حصول العلمِ لهم فتستقيم قاعدةُ الشرطِ والجزاء. **وكقولك: كلُّ رجلٍ يأتيني أو في الدارِ فلَه درهم.** تقديره: كل رجلٍ يأتيني فله درهم. وكل رجلٍ في الدارِ فلَه درهم. كل مبتدأ نكرةٌ، لأنه مضافٌ إلى رجلٍ، ورجلٌ نكرةٌ، والمضافُ إلى النكرةِ نكرةٌ. ويأتيني صفةُ النكرةِ، ودرهم: مبتدأٌ فلَه خبره، والمبتدأُ الثاني مع خبرِهِ خبر كل رجلٍ. وكذلك في الدارِ في المسألةِ الثانيةِ صفةُ النكرةِ، فلو جعلْتَ غير الفعل والظرفِ صفةَ النكرةِ لم يجز الفاءِ في الخبرِ. لأنه حينئذٍ خرج عن مشابهةِ الشرطِ والجزاءِ نحو قولك: كل رجلٍ قائمٍ له درهم. فقائم: صفة [رجلٍ][4] وهنا ليس كل رجلٍ قائمٍ مشابهاً للشرطِ، لأن الشرطَ يجب أن يكون جملةً فعليةً وفي "كل رجلٍ قائمٍ" ليس فعل حتى يشابه الشرطَ. وهذا بخلافِ: في الدارِ، فإن في الدارِ تقديره: استقر في الدارِ، وإذا لم يكن مشابهاً للشرطِ لم يجز دخولُ الفاءِ في خبرِهِ، بل يكون خبره بغيرِ فاءٍ كسائرِ المواضعِ. وإذا كانت صلةُ الموصول غير الفعل

---

[1] - [فإذا] في ف.و.

(٢) سورة البقرة ٢٧٤، والتي وردت عند الزمخشري في المفصل هي:- "الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سِراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم.

(٣) سورة النحل ٥٣.

[4] - [الرجل] في ف،و.د.

والظرفِ كان فاسداً. لأنه لا يعد أصلاً. **وإذا أدخلتَ ليتَ، أو لعل لم تُدخل الفاء بالإجماع**. يعني: إذا دخلَت "ليتَ"، أو "لعل" على الاسمِ الموصول، والنكرةِ الموصوفةِ لم تدخل الفاء في الخبر. لأن الشرطَ له صدر الكلامِ، وبدخول ليتَ ولعل عليه تزولُ صدريتُه، لأنه يزولُ بدخول ليتَ، ولعل معنى الإيجابِ والشرطُ وينْبغي أن لا يزولَ منه معنَى الإيجابِ. **وفي دخول "إن" خلافٌ بين الأخفش وصاحبِ الكتابِ**[1]. يعني: إن دخلَت إن المشددةُ المكسورةُ على الاسمِ الموصول والنكرةِ الموصوفةِ يجوز دخولُ الفاءِ في الخبر عند الأخفش، ولا يجوز عند سيبويه. ومنشأُ الخلافِ أنه يزولُ الشرطُ بدخول "إن" عن كونِه صدر الكلامِ، ولكن لا يزولُ منه الإيجابِ، وحكم "لكن" المشددةِ حكم "إن" المكسورةِ، وحكم أن المفتوحةِ وكأن حكم ليتَ ولعل.

فصل

خبر إن وأخواتِها: هو المرفوع في نحو قولك: إن زيداً أخوك ولعل بشراً صاحبك.

الأخواتُ: جمع أخت وهي المشابهةُ، ويأتي ذكر إن وأخواتِها في قسمِ الحروفِ. يعني: خبر إن من جملةِ المرفوعاتِ. **وارتفاعه عند أصحابنا بالحرفِ، لأنه أشبه الفعلَ في لزومِهِ الأسماء، والماضي منه في بنائِهِ على الفتح.** يعني: عند البصريين[2] تعمل إن وأخواتِها في الاسمِ والخبر جميعاً. وعند الكوفيين تعملُ في الاسمِ دون الخبر، وخبرها باقٍ على ما كان عليه حين كان خبر المبتدأ عندهم. ووجه قول البصريين مشابهةُ هذهِ الحروفِ الفعل في كونها لا تدخُلُ إلا على الأسماءِ كالفعل، وهذهِ الحروفُ تشبه الفعلَ الماضي في كونِها مبنيةٌ على الفتح، وفي كونِها ثلاثةُ أحرفٍ، وفي كون معناها معنَى الفعل، لأن معنى إن: التحقيقُ، كما يأتي في قسمِ الحروفِ بحثُها – إن شاء ا تعالى-، الضمير في ارتفاعِهِ يرجع إلى خبر إن وأخواتها، وقولُه: بالحروفِ، أي: بأن وأخواتِها. **فأُلحِقَ منصوبةُ بالمفعول ومرفوعه بالفاعل، ونُزلَ قولُك: إن زيداً أخوك، منْزلةَ: ضرب زيداً أخوك، وكان عمراً الأسد منزلةً: فَرس عمراً الأسد**. يعني: يجعلُ إن كالفعل. واسمها كالمفعول المقدمِ اللازم تقديمه على الفاعل مثلُ قولِك: ضرب عمراً سيده، وما ضرب زيداً إلا عمرو. وما ضربك إلا أنا. فإن في هذهِ المواضعِ يلزم تقديم المفعول على الفاعل فشبه إن واسمها وخبرها بهذهِ الأشياءِ. قولُه: فرس، أي: كسر. **وعند الكوفيين: هو مرتفع بما كان مرتفعاً بهِ في قولك: زيد أخوك:**

---

(1) انظر الكتاب ٤٥٣/١.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٦/١ وما بعدها (المسألة ٢٢)، والمسألة٢٤ وما ذكره المصنف من كونها على ثلاثة أحرف خلط فيه بين مسألتين القول في رافع الخبر بعد"إن" المؤكدة " ومسألة :"القول في عمل ": إن المخففة النصب في الاسم وهذه الميزة وهي كونها ثلاثة أحرف خاص بأن المشددة فقط وليست لكل أخواتها وهذا ما ذهب إليه الكوفيون.

ولا عملَ للحرفِ فيهِ. يعني: أخوك مرتفع بأنه خبر المبتدإ، فإذا قلتَ: إن زيداً أخوك، عملَ إن في زيدٍ فقط، فنَصبها وبقي أخوك مرفوعاً على ما كان عليهِ قبلَ دخول إن.

فصل

جميع ما ذُكِر في خبر المبتدأ، من أصنافِهِ وأحوالِهِ وشرائِطِهِ قائم فيه ما خلا جواز تقديمِهِ، إلا إذا وقع ظرفاً كقولك: إن في الدار زيداً، ولعل عندك عمراً. وفي التنزيل: (إن إلينا إيابهم (٢٥) ثم إن علينا حسابهم (٢٦))[1]

من أصنافِهِ، أي: من كونِه معرفَةً، نكرةً ومفرداً، وجملةٌ. وإذا كان مفرداً قد يكون متضمناً للضمير وغير متضمنٍ، وأراد بأحوالِهِ كونِهِ مقدماً، أو مؤخراً، أو محذوفاً. وأراد بشرائطِهِ: أن يكون منه راجع إلى المبتدأ، إذا كان جملةً وأن يكون قَرينةٌ دالةٌ على حذفِ الراجعِ إذا حذفَ كالسمن المنوان منه بدرهمٍ. قوله: ما خلا جواز تقديمِه يعني: خبر إن كخبر المبتدإ، إلا أنه لا يجوز تقديم خبر إن إلا إذا كان ظرفاً.

فصل

وقد حذفَ في نحو قولهم: إن مالاً، وإن ولداً، وإن عدداً، أي: أن لهم مالاً، ويقولُ الرجلُ للرجل: هل لكُم أحد إن الناس عليكم. فيقولُ: إن زيداً أي: ياليتَ لنا.

وقد يحذفُ. أي: ويجوز حذفُ خبر إن، فإن كان اسم إن نكرةً جاز حذفُ خبرها عند الكوفيين والبصريين، وإن كان معرفةٌ جاز حذفُ خبرها عند البصريين. قوله: إن مالاً. هذا يقالَ إذا قالَ أحد: فُلان ضعيفٌ وقالَ في جوابِهِ: إن مالاً وإن ولداً، أي: إن له مالاً وولداً وعدداً، يعني: إذا كان له هذهِ الأشياء لا يكون ضعيفاً، وكذلك إذا قيلَ: القبيلَةُ الفُلانيةُ فقيرةٌ فقالَ: إن مالاً، أي: إن لهم مالاً: قولُه: إن الناس يقصدونَكُم أي: أن الناس يقصدونكم للمحاربةِ فهل لكُم ناصر؟. فيقولُ: إن زيداً، أي: إن لنا زيداً ينصرنا.

قال الأعشى[2]:

---

[1]) سورة الغاشية ٢٦-٢٧.

[2])هو ميمون بن قيس الوائلي، أبو بصير يعرفُ بأعشى قيس والأعشى الكبير، شاعر جاهلي فحل، من أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم. مات في اليمامة نحو سنة ٧ هـ،

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢٥٧/١، الخزانة ١٧٥/١ الأعلام ٣٤١/٧.

٢٣- البيت من المنسرح وهو مطلع قصيدة للأعشا.

انظر الأعشى، ميمون (ت نحو ٧ هـ) ديوان الأعشى الكبير، ط ١، مج، قدم لها وشرحها وضبطها ووضع فهارسها د. محمد أحمد قاسم. المكتب الاسلامي- بيروت، ١٩٩٤، وطبعه أخرى.

ط٢ تحقيق محمد حسين.. مكتبة الآداب- الاسكندرية ١٩٥٠ ص ٢٣٣.

وروايته في الديوان: "ما مضى" بدل "إذ مضوا" الكتاب ١٤١/٢، المقتضب ١٣٠/٤، الخصائص ٣٧٣/٢.

٢٣- إن محلاً وإن مرتَحلاً وإن فِي السفَرِ إذْ مضوا مهلاً

المحل: يعني: أن لنا لبثاً في الدنيا قليلاً، ثم لنا ارتحالاً إلى الآخرةِ، وإن الذين ماتوا قبلَنا لهم سبقٌ علينا في الموتِ، وسنموتُ ونلحقُ بهم بعد تأخرٍ قليلٍ، وقد حذفَ خبر إن، أي: لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً. **وتقولُ: إن غيرها إبلاً وشاء، أي: إن لنا**: هذا إذا رأى أحد لأحدٍ خيلاً، أو أمتِعةً، ويقولُ له: هل لك غير هذا؟، فتقولُ: إن غيرها، أي: إن لي أو إن لنا غيرها لنا: خبر إن وغيرها. اسمها، والضمير يرجع إلى الخيل أو الأمتعةِ وإبلاً تمييز، أو بدلٌ عن غيرها. **وقال:**

٢٤- ياليتَ أيام الصبا رواجِعا

أي: ليتَ لنا، لنا خبر ليتَ، وأيام الصبا اسمها، ورواجعاً منصوب على الحال، لأن لنا في لنا فِعلاً مضمراً وهو استقرت لنا في حال كونها رواجعا. يعني يا ليتَ أيام الصبا استقرت لنا في حال كونها رواجعا، [وفي هذا قالَ ابن المعطي[2] في ألفيتِهِ: شيئين وما وإن أتى ظرفٌ وإن خبراً وغيره فاجعلْه حالاً مظهراً أو اجعلَ الظرفَ معلقاً بهِ خيرتَ بين رفعِهِ ونصبِهِ] يعني: إذا أتى بعد إن ظرفٌ ولفظٌ، آخر يصلح أن يكون خبراً فأنتَ مخير إن شئتَ فاجعل الظَرفَ خبراً لإن، واجعل ذلك اللفظَ الذي يصلح أن يكون خبراً حالاً، وإن شئتَ فاجعل ذلك اللفظَ خبراً أو انصب ذلك الظرفَ على الظرفيةِ نحو: إن زيداً عندنا قائماً بنصبِ قائماً على الحال وعندنا خبر إن. وإن شئتَ قلتَ: قائم بالرفع على خبر إن وعند منصوب على الظرفيةِ على هذا التقدير.

ومنه قول عمر بن عبدالعزيز لقرشي مت إليه بقرابةٍ: فإن ذلك، ثم ذكر حاجتَه فقالَ: لعل ذلك أي: فإن ذلك مصدقٌ، ولعل مطلوبك حاصلٌ. مت أي: طلب وسيلةً إليه بقرابةٍ بينَه وبينَه أي: قالَ بيني وبينَك قرابةٌ. فقالَ عمر بن عبدِالعزيز، فإن ذلك، أي: "فإن ما قُلتَ مصدقٌ، أي: صدقتَ بما قلتَ. ثم عرض عليهِ حاجتَه. فقالَ: لعل ذلك، أي: لعل مطلوبك حاصلٌ، أي: سأحصِي مطلوبك. **وقد التُزم حذفُه في قولهم: ليتَ شعري**. يعني: حذفُ خبر

- والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

٢٤- البيت من الرجز، وقد اختلف في قائله:
فهو لؤية في ابن يعيش ١٠٤/١، وليس في ديوانه، وللعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٦/٢٠، وطبقات فحول الشعراء ٧٨/١.
وبلا نسبة في الكتاب ١٤٢/٢، والايضاح في شرح المفصل ٢١٣/١، والخزانة ٢٣٤/١٠. وشرح ابيات المغني ١٦٤/٥.
وتمام البيت: أو كنتُ في وادي العقيق راتعاً.
والشاهد فيه: حذف خبر (ليت).

١- [ ]:- ما بين المعقوفين زيادة من هامش الأصل، وبها يستقيم المعنى.
[2] - ابن المعطي ، هو : يحيى بن عبد المعطي بن عبد النّور الزواوي المغربي الحنفي، اشتهر باسم ابن معطي. تتلمذ على الجزولي وابن عساكر، وكان معاصراً لابن مضاء. من مصنافته الألفية ، مات سنة (٦٢٨هـ) أنظر ترجمته في :إبناه الرواة ٣٨/٤، معجم الأدباء ٣٥،٣٦/٢، بغية الوعاة ٣٤٤/٢، والتبيان في شرح الألفية ٩٣٤/٢.

ليتَ لازم إذا كان بعدها شِعري، لقيامِ ما بعد شعري مقام الخبر مثل: أن تقولَ: ليتَ شِعري أي الرجلين عندك وما أشبه ذلك الشعر أي: ليتَ علمي حاصلٌ بكون أي الرجلين عندك فحذف الخبر وهو حاصلٌ لدلالةِ أي الرجلين: لولا زيد لهلَك عمر، وقد تقدم.

فصل:

خبر "لا" التي لنفي الجِنس:

وهو في قول أهل الحجاز[1]: لا رجلَ أفضلُ منك ولا أحد خير منك.

يعني: هذا الخبر مثبتٌ في اللفظِ في قول أهل الحجاز. وأما عند بني تميمٍ خبرها لازم الحذفِ كما يأتي ذكره، يعني: في قول أهل الحجازِ الحذفُ جائز وليس بلازمٍ. وعند بني تميم لازم، قوله: هو في قول أهل الحجاز، يعني مثاله في قول أهل الحجازِ هو أن يقولَ: لا رجلَ أفضلُ منك، وهو مرفوع.

وقول حاتمٍ:

٢٥- وقد رد جازرهم حرفاً مصرمةً ولا كريم من الولدان مصبوح.

يحتمل أمرين: أحدهما: أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية. والثاني: أن لا يجعلَ مصبوحاً خبراً، ولكن صفةً محمولةً على محل "لا" مع المنفي. اعلم أن هذا البيتِ مركب من مصراعي بيتين وتمامه.

قد رد جازرهم حرفاً مصرمةً في الرأسِ مِنْها وفِي الأَصلاَبِ تمليح

إِذا اللقاح غدتْ ملقى أصِرتُها ولا كريم من الولدان مصبوح

الجازر. القصاب. حرفاً، أي: ناقةٌ مصرمةً، أي: مقطوعةَ اللبن. التمِليح: بقيةُ الشحمِ. اللقاح: جمع لِقْحةٍ: وهي الناقةُ ذاتُ اللبن. الأصِرةَ: جمع صِرارٍ وهو ما يشّد على ضرع الناقةِ لئلا يرضعها ولدها. المصبوح: الذي سقي اللبن في وقتِ الصباحِ. يعني: نحر قصابهم لنا ناقةً بقي فيها بعض الشحمِ في سنَةٍ انقطع لبن الإبل فيها لعدمِ العلَفِ، وليس لأطفالهم لبن يسقون. قوله: يحتملُ أمرين، يعني: حاتم من بني طي، وهم من بني تميمٍ، واثباتُ خبر لا،

---

[1] - انظر الارتشاف ١٦٤/٢ وما بعدها.

٢٥- البيت من البسيط ، وقد اختلف في قائله، فهو لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٤، وابن السيرافي٥٧٣/١، والارتشاف ١٦٦/٢ ولأبي ذؤيب في ملحق شرح أشعار الهذليين٣٠٧/٣، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٥، وابن يعيش ١٠٧/١. وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٩/٢، المقتضب ٣٧٠/٤، التخمير ٢٩٢/١ ، الإيضاح في شرح المفصل ٢١٦/١، والشاهد فيه قوله:" مصبوح" فهو يحتمل وجهين : أنه خبر "لا" النافية للجنس حملاً على لغة أهل الحجاز. والثاني: أنه صفة محمولة على محل الموصوف الذي هو لا مع المنفي وهما في محل المبتدأ المرفوع والبيت ملفق صححه الشارح.

ليس من لغتهم فَيحتَمِلُ أن يثبتَ هنا خبر "لا" موافقةً لأهل الحجاز فيكون "مصبوح" خَبر لا. ويحتملُ أن مصبوح صِفَةُ محل لامع الموصوف. وهو كريم لأن محله رفع. لأنه كان مبتدأً قبلَ دخول لا، فعلى هذا خبر لا محذوفٌ وتقديره: كريم موجود: **وارتفاعه بالحرفِ ايضاً. لأن "لا" محذو بها حذو "إن" من حيثُ إنها تقتضيها ولازمةٌ للأسماء لزومها**. يعني: خبر "لا" مرفوع بحرفٍ لا بشيءٍ آخر. كما أن خبر إن مرفوع بإن، قوله: محذو بها، حذو إن ، أي: لأنه يقَدر "لا" تقدير "إن" في العمل [ويقاس][1] على إن في العمل لما بينهما من مشابهتين، أحدهما: أن لا نقيضةُ إن "لأن" "لا" للنفي وإن للثبوتِ والعرب تحملُ النقيض. على النقيضِ، كما تحملُ النظير على النظير. والمشابهةُ الثانيةُ: أن "لا" لنفي الجنسِ لا تدخلُ إلا على المبتدإ والخبر كما أن إن كذلك. **ويحذفُه الحجازيون كثيراً فيقولون: لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأس، ولا فتى إلا علي، ولا سيفَ إلا ذو الفقار. ومنه كلمةُ الشهادةِ، ومعناها: لا إله في الوجودِ إلا ا** . ويحذفُه، أي: ويحذفُ خبر "لا" لا أهلَ، أي: لا أهلَ لي، ولا مالَ أي: لا مالَ لي. ولا بأس عليك، ولا فتى إلا علي أي: لا رجلَ كاملٌ في الشجاعةِ موجود إلا علي -كرم ا وجهه- فموجود خبره وهو محذوفٌ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار، أي: لا سيفَ كاملٌ في الحدةِ موجود إلا ذو الفقار وذو الفقار بفتحِ الفاءِ، سيفٌ كان لِمنبه بن الحجاج(٢)، أخذه رسولُ ا ِ عليه الصلاة والسلام يوم بدرٍ. **وبنو تميمٍ لا يثبتونَه في كلامهم أصلاً**. يعني: بنو تميمٍ يحذفون خبر "لا" في جميع المواضيع. لأنهم لا يستعملون "لا" إلا في موضع يكون خبرها معلوماً مثلُ: لا بأس. فمعلوم أن تقديره: أي: لا بأس عليك وإذا كان خبرها معلوماً فلا حاجةَ إلى التلفظِ .

فصل: اسم "ما" و "لا" المشبهتين بـ "ليس"

وهو في قولك: ما زيد منطلقاً، ولا رجل أفضلَ منك. وشَبهها بـ "ليس" في النفي والدخول على المبتدأ والخبر.

يعني: ومن المرفوعاتِ اسم "ما" و "لا" المشبهتين بليس. هو في قولك، أي: هو المذكور في قولك: ما زيد منطلقاً. والشبه: المماثلةُ، يعني: إنما يعملان عملَ ليس، لأن معناهما النفي، ولأنهما يدخلان على المبتدإ والخبر كليس. **إلا أن "ما" أوغلُ في الشبهِ لاختصاصها بنفي الحال**. أوغلُ، أي: أَدخَلُ، أي: أكثر مشابهةً بها، أي: بليس، يعني: مشابهةُ

---

[1] [فتقاس] في ف.د.

(١) هو منَبه بن الحجاج بن عامر بن حذيفة، شاعر من وجوه قريش. قُتِل يوم بدر كافراً. انظر ترجمته في خزانة الأدب ٤١٩/٦-٤٢١.

"ما" بـ "ليس" أكثر من مشابهةِ "لا" بـ "ليس"، لأن "ما" [مخَتصة][١] بنفي الحال كليس، وأما "لا" فبنفي الحال و الاستقبالُ جميعاً. **ولذلك كانتَ داخلةٌ على المعرفةِ والنكرةِ جميعاً. فقيلَ: ما زيد منطلقاً وما أحد أفضلَ منك. ولم تَدخُل "لا" إلا على النكرةِ فقيلَ: "لا" رجلٌ أفضلَ منك، وامتنَع، لا زيد منطلقاً.** يعني: لأجل إن مشابهةَ ما بـ ليس أكثر تدخلُ على المعرفةِ والنكرةِ كـ ليس، ولا تَدخُل "لا" إلاّ على النكرةِ. **واستعمال "لا" بمعنى "ليس" قليلٌ ومنه بيتُ الكتابِ(٢)**

٢٦- من صد عن نيرانِها   فأنَا ابن قَيسٍ لا براح

أي: ليس براح لي، والمعنى: لا أبرح بموقفي.

يعني: استعمالُ لا بمعنى ليس قليلٌ بالنسبةِ إلى استعمال "ما"، لأن "لا" أبعد مشابهةٌ بـ ليس من "ما". قوله: ومنه: أي: من استعمال "لا" بمعنى "ليس". صد أي: أعرض عن نيرانِها، أي: عن شدةِ الحربِ. البراح: الذهاب، لا براح: تقديره: لا براح لي، فبراح مرفوع بأنه اسم "لا" ولي خبره. يعني: إن كان في الرجال من يفر عن الحرب، فأنا لا أفر منها.

ذكر المنصوباتِ:

المفعولُ المطلقُ

المفعولُ المطلقُ: هو المصدر، سمي بذلك لأن الفعلَ يصدر عنه، ويسميهِ سيبويه(٣) "الحدث" و "الحدثان" وربما سماه الفعلَ.

يعني: المفعولاتُ خمسةٌ كما تقدم ذِكرها. أحدها: المفعولُ المطلقُ. وهو المصدر المنصوب للتأكيدِ. أو لِعددِ المراتِ، أو لبيان النوعِ. سمي المصدر مفعولاً مطلقاً لوجهين، أحدهما: أنه مفعولٌ غير مقيدٍ بحرفٍ بخلافِ المفعول بهِ، فإنه مقيد بالباءِ، والمفعول معه مقيد بمعَ، والمفعول فيه مقيد بـ في. والمفعول له مقيد باللامِ. والوجه الثاني: أن مفعولَ الرجل ما فعله؛ فإذا قلتَ: ضربتُ زيداً ضرباً، فالضرب مفعولٌ لك؛ لأنه هو الذي صدر عنك وزيداً ليس مفعولاً لك. بل الذي وقع فعلُك عليهِ. وكذلك بقيةُ المفعولاتِ ليس واحد منها مفعولاً لك.

---

[١] - [تختص] في ف.د.

(٣) الكتاب، كتاب سيبويه ٥٨/١، ٢٩٦/٢.

٢٦- البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك في الكتاب ٥٨/١، ٢٩٦/٢. وابن السيرافي ٨/٢ وشرح الحماسة/ المرزوقي ٥٠٦/٢، وابن يعيش ١٠٨/١ والخزانة ٤٦٧/١.

وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤، والإنصاف ٢٥٤/١.

وسعد هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية، له أشعار جياد، قُتل في حرب البسوس.

انظر ترجمته في: الخزانة ٤٧٤/٢، الأعلام ٨٧/٣.

والشاهد فيه: أنه استعمل "لا" بمعنى : ليس، فقال لا براح، بتقدير ليس براح.

(١) انظر الكتاب ٣٤/١.

والمصدر سمي بأسماءٍ أربعةٍ. أحدها: المصدر: سمي بذلك لأن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه الفعلُ ويشتق منه، وهذا عند البصريين(١). وأما عند الكوفيين فالمصدر مشتقٌ من الفعل. والثاني: الحدثَ: والثالثُ: الحدثان. ومعناهما الحادثُ. سمي المصدر بهذا الاسم لأنه يحدثُ ويزول وليس له ثباتٌ. الرابع: الفِعلُ: وقوله: وربما سماه الفعلَ. رب: للتقليل، يعني: تلفظه بالفعل من تلفظهِ بالمصدر. والحدثِ :"الحدثان. ويسمى المصدر فعلاً لأن الفعلَ مشتقٌ من المصدر. وهذا تَسمِيةُ الأصل باسمِ الفرعِ كتسميةِ العنَبِ بالخَمرِ في قوله تعالى: (أعصِر   راً)(٢) أي عِنَباً. **وينقسم إلى: مبهم نحو: ضربتُ ضرباً، وإلى مؤقتٍ نحو: ضربتُ ضربةً وضربتين.** المبهم: المخفي والمجهولُ يعني: لا يعلم منه إلا التأكيد، فإذا قلتَ: ضرباً لا يعلم عدده، ولا نوعه بل هذا كما قُلتَ: ضربتُ ضربتُ في أنه يفيد تأكيداً فقط. والمؤَقتُ والمعلوم، وهو الذي علم عدده أو نوعه، فكل مصدرٍ نقلتَه إلى وزن فعلةٍ بفتح الفاء وسكون العين يكون مؤقتاً [مفيداً][٣] لعدد المرةِ مثل أن تقولَ: خرجتُ خَرجةً، أي: مرةً واحدةً وخَرجتين، أي: مرتين. فإن أردتَ أن تبين نوعه، فزد عليهما ما يبين نوعها كما تقولُ: ضربتُ ضربةً شديدةً.

فصل

وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه، وذلك على نوعين مصدر وغير مصدرٍ. فالمصدر على نوعين: ما يلاقي الفعلَ في اشتقاقِهِ كقولهِ تعالى: (والله أَنْبتَكُم مِن الأرضِ نَبَاتًا)(٤) ، وقوله تعالى: (وتَبتلْ إِليهِ تَبتِيلًا)(٥) وما لا يلاقيهِ فيه كقولك: قعدتُ جلوساً و حبستُ منعاً.

يقْرن، أي: يوصلُ ويذكر عقيبه مما هو بمعناه. ويعني: شرطه أن يكون بمعنى ذلك الفعل، وإن لم يكن من لفظِهِ ما يلاقي الفعلَ. أي: ما يشملُ ويشترك. فقوله: نباتاً ليس من مصدر أنبتَ. ولكن هما من نَبتَ ينبتُ فقوله: نباتاً. قيلَ: أصلُه إنباتاً فحذفَتْ الهمزةُ منه. تبتيلا وأيضاً ليس مصدر تبتل ولكنهما يشتركان في الاشتقاق. لأنهما من بتَلَ يتبتلُ تبتيلا إذا قطَع. ومعنى: تبتلَ إذا انقطع عن الدنيا وتوجه إلى عبادة ا تعالى. وجلوساً ليس مشاركاً لقعدتُ في الاشتقاق. ولكن معناهما واحد. **وغير المصدر كقولك: ضربتُه أنواعاً من الضربِ.**

---

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١ وما بعدها (المسألة ٢٨)، وقد صرح مظهر الدين بأنه يأخذ برأي البصريين في هذه المسألة عندما عرض لهذه المسألة عرضاً في الصفحة(   ) من الكتاب.

(٣) سورة يوسف ٣٦.

[٣] - [يفيد] في ف.و.

(٣) سورة نوح ١٧.

(٤) سورة المزمل ٨.

الأنواع ليس بمصدرٍ ولكنه مفسره بالضربِ الذي هو مصدر، وما كان نوعاً من المصدر فكأنه مصدر، فيجوز نصبه على أنه مفعولٌ مطلقٌ كالمصدر. **وأي ضربٍ، وأيما ضربٍ.** كل واحدٍ منهما مضافٌ إلى المصدر. والمضافُ إلى المصدر كالمصدر، فيجوز نصبه وهو في الأصل صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ وتقديره: ضربتُ ضرباً، أي: ضربٍ وأيما ضربٍ ومعناه التعظيم. فحذفَ الموصوفُ وأقيمتِ الصفَةُ مقامه. **ومنه: رجع القهقرى، واشتمل الصماء، وقعد القُرفُصاء، لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعودِ ، ومنه: ضربتُه سوطاً.** القهقرى نوع من الرجوعِ وهو أن ترجع إلى جانبٍ ظهرك من غيرِ أن تصرفَ وجهك إلى تلك الجهةِ. الصماء: نوع من الاشتمال وهو أن تستر يديك بثوبك أو بكساءٍ بحيثُ لا يظهر من جسدِك موضع. والقُرفُصاء: بضمِ الفاءِ نوع من القعود [ذاك][1] مثل الاحتباء، وهو أن تجلس على وركَيك وتنصِب ركبتيك وتضع يديك على ساقيك، وإذا كان القهقرى نوعاً من الرجوعِ، والرجوع مصدر فيجوز أن ينصب كالمصدر، وكذلك الصماء والقُرفصاء وقيل: كل واحدٍ منها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ: فحذِفَ الموصوفُ وأقيمتِ الصفةُ مقامه. وتقديره: رجع الرجعةَ القهقرى، واشتملَ الشملَةَ الصماء، وقعد القعدةَ القرفصاء. **ومنه: ضربتُه سوطاً.** تقديره: ضربتُه ضربةً ذاتُ سوطٍ. فذاتُ صفة لمصدرٍ لِضربةٍ فحذِفَ الموصوفُ والصفَةُ كلاهما وأقيم السوطُ الذي هو المضافُ إليه لِصفَةِ المصدر مقام المصدر.

فصل

والمصادر المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ على ثلاثة أنواعٍ: ما يستعملُ أظهار فعلِهِ وإضماره. وما لا يستعملُ إظهار فعلِهِ، وما لا فعلَ له أصلاً. وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاءٍ. فالنوع الأولُ: كقولك للقادم من سفرِهِ: خير مقْدِمٍ، ولمن يقرمط في عداتِه: مواعيد عرقُوب(٢)، وللغضبان غضب الخيل على اللجم(٣)، ومنه قولهم: أو فرقاً خيراً من حب(٣)، بمعنى أو أفرقك فَرقاً خَيراً من حبٍ.

يعني: المصادر المنصوبةُ التي فعلُها محذوفٌ ثلاثةُ أنواعٍ. أحدها: ما له فعلٌ يشتَقُ من ذاك المصدر واستعملَ إظهار ذاك وإضماره. والنوع الثاني: ما له فعلٌ مشتقٌ من ذاك المصدر ولكن لم يستعملُ إظهار فعلِهِ. والنوع الثالثُ: ما ليس له فعلٌ مشتقٌ من ذاك المصدر

---

[1] - [فلذلك] في ن.ف.

(٢) مثل يضرب لم يعد ويخاف في وعده.
المثل في جمهرة الأمثال ٤٣٣/١، جمهرة اللغة ١٧٣، ١١٢٣، ١١٩٨، اللسان ٢١٧/١١ (خلل)، ٥٩٥/١ (عرقب) ٢٠٥/٦ (لحى). مجمع الأمثال ٣١١/٢. كتاب الأمثال ٩٤.

(٣) مثل يضرب لمن يغضب غضباً في غير محله.
المثل في المستقصى ٨٦٩/١١٨٢. مجمع الأمثال: ٢٩١٨-١٥٩٩,٣

٣- المثل في مجمع الامثال ٨١/٢ وروايته فيه فرقاً أنفع واللسان ٤٢٣/٣ رغب زهر الاكم١١٩/٢.

بل فعلُه من غيرِ لفظهِ ولا يستعملُ إظهار ذلك الفعلُ. النوع الأول: قولك: خير مقدمٍ. أي: قدمتَ خير مقدمٍ. فخير مضافٌ إلى المقدمِ، وهو مصدر ميمي والمضافُ إلى المصدرِ ينصب كالمصدرِ. ولمن يقَرمِطُ في عِداته: مواعيد عرقُوبٍ. قرمطَ بين السطور: إذا كتب سطراً قُرب سطرٍ وكثر السطور في وجهٍ من ورقةٍ. والمراد هنا: كثرةُ الوعدِ. عرقوبٍ: اسم رجلٍ كان بالمدينةِ، سألَ منه أخٌ له شيئاً فقالَ: إذا اطلعتْ هذهِ النخلة فلك طلعها. فذهب الأخ و أتاها بعدما أطلعت النخلةُ فقال عرقوب لأخيهِ: دعها حتى تصير بلحاً. فذهب فأتاها بعدما صارتْ بلحاً. فقالَ دعها حتى تصير زهراً. فذهب فأتاها بعدما صار زهراً، فقال: دعها حتى تصير رطباً، فذهب فأتاها بعدما صارتْ رطباً. فقال: دعها حتى تصير تمراً فذهب، فلما صار تمراً، فجاءها عرقوب ليلاً فقطع ثمرها، فصار هذا مثلاً لمن كثر منه اخلافُ الوعدِ. وتقديره: وعدتُ مواعيد عرقوبٍ. **وللغضبان: غضب الخيل على اللجم.** يقالُ: هذا لمن غَضِب على أحدٍ بما لا يقدر أن يضره. أي: غضبتُ غضب الفَرسِ على اللجامِ، يعني: لا تقدر على أن تدفع اللجامَ عن "فمها" ولا أن تمضغَه، فكذلك لا يقدر على ايصال مضرةٍ على الذي غضبتَ عليه. ومنه قولهم: أو فرقاً خيراً من حب، بمعنى: أو أَفْرُقُك فرقاً عن حب. الفَرقُ: بسكون الراء: الخوف. قيل إن رجلاً عملَ للحجاج عملاً فرضيه، فقالَ: أوكل هذا حباً، بفتح الواوِ وهمزةِ الاستفهامِ، يعني: أفعلتَ هذا لحبك إياي؟ فقالَ: أو فرقاً خيراً من حب بسكون الراء، أي: فعلتُ هذا إما لأني أحبك حباً، أو أفرقك فرقاً. **والنوع الثاني قولك: سقياً.** يعني: بالنوع الثاني: ما له فعلٌ مشتقٌ منه لكنه لم يستعملْ إظهار فعلِهِ لغايةِ ظهورِ دلالةٌ المصدر على فعلِهِ، ولكثرةِ دوران هذا النوع بينهم فآثروا التخفيفَ بحذفِ الفعل، وقوله: سقياً تقديره سقاك ا سقياً. وكذلك يجب في كل لفظٍ من ألفاظ هذا النوعِ، تقدير فعلٍ محذوفٍ من ذلك اللفظِ . **ورعياً**. أي رعاك ا رعياً وهو الحفظُ. "**وخيبة**" أي: خنت خيبةً وهي الحرمان. **وجدعاً** أي: جدعتِ جدعاً. وهو قطع الأنفِ والأذُن. **وعقْراً** أي: عقرتَ عقراً وهو القتلُ والجراحةُ. **وبؤساً** أي: بئستَ بؤساً. على طريق الدعاء، أي صرتَ ذا ضيقةٍ وشدةِ حالٍ. **وبعداً وسحقاً** ومعناهما: ضد القربِ، أي: بعدتَ بعداً وسحِقْتَ سحقاً، يعني: بعدتَ عن اللطف. بالمراد على طرق الدعاءِ. **حمداً وشكْراً لا كُفراً**. أي: أحمد ا وأشكره شكراً. ولا أكفر به كفراً. ويحتملُ أن يكون بمعنى الكفران فيكون تقديره: ولا أكفره كفراً. و"عجباً" أي: أعجب عجباً. **وأفعلُ ذلك كرامةً ومسرةً، ونُعم ونُعمةُ عينٍ، ونَعام عينٍ**[١]. ذلك: إشارةٌ إلى ما يطلب منك طَالب، أي: أفعلُ ما تطلب أيها المخاطِب. وأكرمك كرامةً بمعنى إكراماً، وأَسرك مسرة وأَنْعم عينك، أي:

---

[١] - ورد في اللسان :- نَعم ونُعم عين ونُعمةَ عينٍ ونُعام عينٍ ونَعامةَ عينٍ ونَعيم عينٍ ونُعامى عين. كلها لغات. اللسان (نعم).

أقرها نُعم عينٍ ونُعمةَ عينٍ وكلاهما بضمِ النون وسكون العين. ونعام عينٍ بفتح النون كلها بمعنى إنعاماً، وهو إقرار العين. وهو عبارةٌ عن: التفريح. والواو في وكرامة للعطفِ على مفعولِ أَفْعلُ. **ولا أفعلُ ذلك ولا كيداً ولا هماً**. كيداً مقاربةُ الفعل. الهم القصد أي: ولا أفعلُ ما تطلب أيها المخاطب ولا أكاده كيداً ولا أقربه قرباً، ولا أهمه هماً أي: ولا أقصِده قصداً. **ولأفعلن ذلك ورغماً وهواناً** يعني: أفعلُ ما تكره، وأرغِمك رغْماً. والرغم: لصوقِ الأنفِ بالترابِ، والمراد منه الذُل ولا يجوز أن يكون رغماً مصدر أُرغمك بضم الهمزةِ. بل تقديره: أُرغِمك فتَرغَم رغْماً، أي: فتذلُ ذلاً من مخالفتي إياك قوله: هواناً: تقديره: أهنئك فتهون هواناً. أي فتذلُ ذلاً. **ومنه: إنما أنت سيراً سيراً، وما أنتَ إلا قتلاً قتلاً**. قوله ومنه: أي من النوع الثاني، قوله: إنما أنتَ. إنما يفيد الاثباتِ والنفي، لأن إن للإثباتِ وما للنفي فإذا اجتمعتا يفيد كل واحدٍ منهما معناه: فكأنك قلتَ: ما أنتَ إلا سيراً وتقديره. ما أنتَ إلا تسير سيراً وتكرار المصدرِ للمبالغةِ، يعني: يكِثر المسافرةَ يصلُ سيراً بسيرٍ وسفراً بسفرٍ. قوله: وما أنتَ إلا قتلاً قتلاً، أي: ما أنتَ إلا تقتلُ قتلاً، يعني: تكثِر القتلَ. **و "إلا سير البريد"** المسرعِ من بلدٍ إلى بلدٍ لأداءِ رسالةٍ أو لشغلٍ آخر، يعني: ما أنتَ إلا تسير سيراً مثلُ سيرِ البريدِ. **وإلا ضرب الناس وإلا شُرب الإبل**. أي: ما أنتَ إلا تضرب الناس ضرباً، فحذفَ الفعلَ وأضافَ المصدر إلى المفعول وهو الناس وإلا شُرب الإبل. أي: ما أنتَ إلا تشرب شرباً مثلُ الإبل. وشرطُ هذا القسمِ أن يكون أولُ الكلامِ حرفَ نفي وبعده اسماً، وبعد الاسمِ حرفُ إلا وبعد إلا مصدر سواء كان تكراراً أو لم يكن: وهذهِ الشروطُ الأربعةُ موجودةٌ في هذهِ الأمثلةِ المذكورةُ فإذا تأملتها عرفتها. **ومنه قوله تعالى: (فإما منّا بعد وإما فِداء)**[(١)] أي: من النوع الثاني: يعني النوع الثاني ينقسم سبعةَ أقسامٍ، احدها: سقياً ورعياً إلى قولِهِ ورغماً وهواناً. والثاني: إنما أنتَ سيراً سيرا. والثالثُ: وهذا ضابطُ هذا القسم أن يكون جملةٌ وبعدها لفظةٌ إما بكسرِ الهمزةِ مكررةٌ وبعدها مصدر منصوب بفعلٍ يصلح أن يكون شرحاً لتلك الجملةِ. وهذه الشروط الأربعةُ موجودةٌ هنا، فالجملة قوله تعالى: "فَشُدوا الوثَاقَ" [(٢)] وإما مكسورةً الهمزة والتقدير فإما تَمنون عليهم منّاً وإما تَفْدون فإفداء وتَمنون وتفدون كلاهما شرح: فشدوا الوثاق. **ومنه: مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ**. وهذا هو القسم الرابع من الأقسام السبعةِ، وضابطُ هذا القسم أن يكون قبلَ المصدر المنصوبِ جملةٌ اسميةٌ تكون المبتدأ لفظاً، مِثْلَ ذلك المصدر كما هنَا فَقَولُه لَه: خَبر المبتدأ، والمبتدأُ صوتٌ فهذه جملةٌ اسميةٌ، والمبتدأُ مثلُ المصدرِ . فقولك: ولأن كليهما صوت والتقدير: فإذا له صوت يصوتُ صوتاً مِثْلَ صوتِ الحِمار. **وإذا له**

---

(٢) سورة محمد ٤.
(٢) سورة محمد ٤.

صراخٌ صراخَ الثكْلى. أي: له صراخٌ يصرخُ صراخاً مثلَ صراخِ الثكلى. والثكلى المرأةُ التي مات ولدها. **وإذا له دقٌ دقك بالمنحازِ حب القُلْقُل**[1]، أي: له دق يدقُ مثل دقك رجز حب الفلفل والفلفل بفاءين. وقيلَ بقافين مكسورتين أشهر.

ومنه ما يكون توكيداً إما لغيرِهِ كقولك: هذا عبدا حقاً. يعني: القسم الخامس المصدر الذي يكون تأكيداً. وهو إما تأكيد ِلغيرِهِ أو لنفسِهِ. فالأولُ ما يكون تأكيداً لغيرِهِ والضمير في لغيرِهِ، أي: المصدر وضابطُ هذا القسمِ أن يكون قبلَ المصدرِ المنصوبِ جملةٌ ليس فيها معنى المصدرِ، ولا دلالةَ فيها على المصدرِ فقولك: هذا عبدا ِ جملةٌ اسميةٌ. ولا دلالةَ فيها على المصدرِ المنصوبِ، وهو حقاً، لأن قولك: هذا عبدا يحتملُ أن يكون حقاً، ويحتملُ أن يكون باطلاً، فإذا احتمل شيئين لا يكون دلالةً على كونها حقاً، فقولك: حقاً مصدر يؤكد جملةً لا دلالةَ فيها عليهِ. قوله لغيرِهِ، أي: لشيءٍ لا دلالةَ فيهِ عليهِ، وحقاً منصوب بفعلٍ مضمرٍ، أي: أحق هذا الكلام حقاً. **والحق لا الباطِلَ** تقديره: لا أقولُ الباطلَ، فالمصدر في الأول نكرةٌ، وفي الثاني معرفةً: هو الحق يعني: يجوز المعرفةُ والنكرةُ. **وهذا زيد غير ما تقولُ**: فغير ما تقولُ ليس بمصدرٍولكنه صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، وأقيمتِ الصفةُ مقام الموصوفِ، تقدير الكلامِ: هذا زيد أقولُ فيهِ قولاً غير ما تقولُ. **وهذا القولُ لا قولك**. أي: هذا القول أقولُه لأنه حقٌ، ولا أقولُ قولك أي: قولاً مثلَ قولِك؛ لأنه باطلٌ. **وأجدك لا تفعلُ كذا**، تقديره: أتجد جداً منك فأضافَ المصدر إلى كافِ الخطابِ. الجد: الحقيقة. أي: لا تفعل كذا بالحقيقةِ أم بغيرِ الحقيقةِ. **أو لنفسِهِ كقولك: له علي ألفُ درهمٍ عرفاً**. عرفا، أي: اعترافاً. سمي هذا النوع تأكيداً لنفسِهِ، لأن قولك له علي ألف درهمٍ إقرار، وقولك: عرفاً أيضاً إقرار فكأن عرفاً وما قبله شيء واحد. فإذا أكد قولك زيادة له علي ألف درهمٍ، فكأنه أكد نفسه فكأنك قلتَ: أعترفُ له بألفِ درهمٍ اعترفا.

وقولُ الأحوص[2]:

---

(٣) مثل يضرب في الالحاح على الشحيح.
والقِلِقِل: بقافين مكسورتين حب شاق المدق، عن الأصمعي وعن أبي الهيثم حب القلقل من يدقه إنما أراد حب الفلفل الذي يدق فيجعل في الأمراق.
المثل في: المستقصى ٨٠/٢ مجمع الأمثال ٦٣٤/١ اللسان ٤١٥/٥ (نحز) ، ٥٦٧/١١ (قلل). وقد ورد في اللسان:- وقد أراني في الزمان الأول أدق في جار استْها ِيمعول دقك بالمِنْحاز حب القُلْقُل قال الأصمعي وهو تصحيف إنما هو بالقاف (اللسان قلل).

(١) هو عبدا بن محمد الأنصاري، سمي بالأحوص لضيق في مؤخر عينيه، شاعر أموي هجاء ماجن، مقدم عند أهل الحجاز. نُفي إلى اليمن لتشبيبه بنساء المدينة. مات سنة (١٠٥ هـ) انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥١٨/١، خزانة الأدب ١٦٠/٢. الأعلام ١١٦/٤.

٢٧- البيت من الكامل للأحوص من قصيدة له يمدح بها عمر بن عبدالعزيز. وكذلك البيت الآتي بعده.
والبيت في: ديوانه ١٦٦، الكتاب ٣٨٠/١، المقتضب ٢٣٣/٣، ٢٦٧، وهما في ابن السيرافي ٢٧٧/١، التخمير ٣٠٦/١، الخزانة ٤٨/٢.
والشاهد فيه أن "قسماً" مفعول حذف فعله على طريق الوجوب.

٢٧- إني لأمنَحك الصدود وإنني قَسماً إليك مع الصدودِ لأميلُ.

المنح: الإعطاء. والكافُ في لأمنحك خطاب. بيتُ عاتِكة وهي حبيبتُه، والصدود الإعراض. وقوله: وإنني قسماً إلى آخره تقديره. وإنني لأميلُ إليك مع الصدودِ قسماً يعني: أظهر عن نفسي عند الناسِ الإعراضِ عنكِ خوفاً من الأعداءِ، ولكنني شديد المحبةِ لكِ. قوله: قسماً تأكيد لما في قولهِ: وإنني أليك مع الصدودِ لأميلُ، من معنى القسمِ لما فيهِ من الإثباتِ والتحقيق بلفظهِ إن ولام التأكيدِ. فإذا كان في هذه الجملةِ تحقيقٌ من هذين الوجهين. والقسم أيضاً تحقيقٌ فكأن هذه الجملةَ قسم وكأنه قالَ: أُقسِم قسماً. والبيتُ الذي قيلَ هذا البيتِ هو:

- يابيتَ عاتِكةَ الذي اتعزلُ خَوفَ العِدا وبهِ الفُؤاد موكلُ

قوله: اتعزلُ: أي: أبعد منك. **ومنه قوله تعالى: " صنْع اللهِ "** [١]هذا تَأكيد لِنفسهِ لأن ما قبله : " وترى الجِبالَ تَحسبها جامِدةً وهِي تمر مر السحابِ وهذا صنع ا ـ " . معنى الآيـة : وتـرى الجِبالَ تَظنها واقِفةً وهِي تسير فِي الهواءِ وأَنت لا تعلم مِن خَوفِ ذلك اليوم. و **"وعد الـلـهِ "** [٢]. هذا تأكيد لِماً في قولِهِ تعالى : **"لكِن الذِين اتقَوا ربهم لهم غُرفٌ من فَوقِها غُـرفٌ مبنِيـةٌ تَجري مِن تَحتِها الأنْهار"**[٣] . من معنى الوعدِ كانه قال وعد ا ُ وعداً . **" كِتَاب اللّهِ علَيكُم "**[٤] . هذا تأكيد لما ذَكر ا تَعالى في قوله : " حرمت عليكم أمهاتكم .....الخ " قولـه كِتَـاُب : ، فَكانه قال : كتَب ا ُ عليكم لهذه الأشياء كتاباً، أي : فَرض ا ُ فَرضاً. **و" صِبغَةَ اللّهِ"**[٥] هـذا تأكيد لِما قبله من الأشياء التي هي مِن الدين من قوله تعالى: آمنا با ، الى صِبغةِ ا ـ، أي دِين ا ـ . فكأنه قال : تَدينُوا دِين ا . **وقولهم : ا ُ أَكبر من دعوةِ الحق**. هذا تَأكيد لِما فِي قولِـه: ا ُ أَكْبر مِن معنى دعوةِ الحق، فكأنه قالَ: دعوتُ دعوةَ الحق، أو ادعو دعوةَ الحق بِقولكِ ا ُ أَكبر، لأن دعوةَ الحق تقالُ عِنْد سماعِ المؤذن، فالمؤذن يدعو الناس إلى الصلاةِ بِدعوةِ الحق. **ومنه ما جاء مثنى، وهو: حنانيك**. يعني: القسم السادس: المصدر الذي جـاء مثنـى نحـو: حنَانَيك: الحنَان: الرحمةُ والشفَقةُ. أي: حِن علينا حنَاناً بعد حنَانٍ وحِن بكـسر الحـاءِ وفَـتح النون، أمر مخاطبٍ من حَن إذا رحِم وتَعطفَ على أحدٍ. **ولبيك**. وأَصلُ هذا البيـتُ بخـدمتِك البابين أي: لقد قُمتُ بِخدمتك مرتين، بل أَكثر مِن غير نهايةٍ، فَحذفَ الفِعلُ وغير المصدر بأن

---

٢ - سورة النمل ٨٨.
[٢] - سورة الزمر ٢٠
[٣] - سورة الزمر ٢٠.
٥- سورة النساء ٢٤.
[٥] - سورة البقرة ١٣٨.

نُقلَتْ فتحةُ الباءِ الأُولى إلى اللام وحذفت الهمزةُ التي قَبلَ اللامِ ثـم حـذفت الألـفُ المزيـدة لِلمصدرِ، لسكونِها وسكون الباءِ التي نُقلت حركتُها إلى اللام، ثُم أُدغمت الباء في الباءِ فَـصار لبا، ثُم ثُني وصار لبين ثُم أُضيفَ إلى المخَاطبِ وحذِفت النون للإضافةِ فَصار لبيك وسعديك. وذُكِر في مصادِرِ الزَوزني:[1] السعد بمعنى: الإسعاد فعلى هذا يكون معناه وأَسعدنا مرةً بعـد أُخرى، أي: أَدِم علينا السعادة وعمل السعداء، وسعديك كان أصله سـعدين، واليـاء للتثنيـةِ فَأضِيفَ إلى المخاطبِ، وحذفت النون للإضافةِ. "**ودواليك**" يقالُ دالَ يدولُ دَولاً ودوالاً إذا أدار الأمر وتصرفَ. هذا دعاء لأحدٍ بمعنى: يدولُ أَمرك بالمرادِ ودوالاً بعد دوال، وأصله دوالـين فحذفتِ النون وأضيفَ إلى المخاطب. **وهذَاذَيْك** هذا دعاء لأحدٍ، والهذ: القطع والإسراع، أصله هذَذْتُ هذاذاً أي: قَطعتَ اعداءك مرةً بعد أخرى، أو أسرعت في أَمرك إسراعاً بعد إسـراع. والهذَاذُ مصدر كالهذ فحذفَت النون وأضيفَ إلى المخاطب. **ومنه مالا ينصرفُ، نحو: سبحان ا .** يعني: القسم السّابع، المصادر التي لا تنصرفُ، أي: لا تكون إلا منصوبةً ومضافةً فـي اللغةِ الفَصيحة بخلافِ الأقسامِ المُتقدّمـة، فإنَّـه يَجوزُ أن يُجعل كلُّ واحدٍ منها مرفوعاً بإضمارِ رَافعٍ، نحو أن يَقولَ في سقياً ورَعياً: سَقى ورَعى بالرَّفع على تقدير: سُقي لكل، ورعي لك، كسلامٌ عليك. ومَنْ قال هنا معنى ما لا ينصرفُ فقد سَهَا، لانَّ معاذَ الله وعمركَ الله ، وقعْدك اللهَ . منصرفٌ، وفي سُبحانَ خِلافٌ أنَّـه مصدرٌ، أو علمٌ لمِصدرٍ مقدَّرٍ. والصَّحيح أنَّـه علمُ، وقد ذُكر بحثهُ في الفصل الرَّابع من الاعلام . **ومَعاذَ اللهِ** هذا مصدرٌ ميميٌّ تقديره : أعوذ باللهِ عاذا فحذف الفعلَ والباءَ من باللهِ وأضيفَ المصدرُ إلى الله. **وعَمرك الله**. بفتح العَين وسكونِ الميم ونَصبِ الهاءِ وتَقديرهُ : أسالُ تَعميركَ من اللهِ ، فأقامَ عَمْرك مقامَ تعميرك كإقامةِ سُبحانَ الله مقامَ التسّبيح وحذفَ مِن، ونُصبَ لفْظُ اللهِ على أنَّـه مفعولٌ ثـانٍ لأسْالَ، والتَّعميرُ تَطويلُ العُمر. **وقِعْدَكَ الله .** بكسر القافِ وسُكون العَين، ونصب الهاءِ تقديره: أسْألُ قُعْودكَ، أي : ثَباتكَ وبقاءكَ منَ اللهِ تعالى، فغيّروا قَعْودك الى قعَدك وحَذفوا منْ ونَصبوا لفظة اللهِ كما ذُكرَ. وقد قالوا في هذين اللّفظين بحثاً كثيراً، وقد اخترنا ممَّا ذكر وممَّا ذكرنا. **والنَّوعُ الثَّالثُ نحو : دَفراً، وبَهراً.** أراد بالنَّوع الثالث ما كانَ منصوباً بفعل لم يكُنْ من لفظِ المنصوب، ويلزمُ إضمارُ ذلك الفعل، أي : ألزمَه اللهُ دَفراً وبَهراً ومعناهُما: نتناً . **أُفّةً و تُفّـةً**[2]. فالأفُّ : وَسَخُ الأذُن، والتُّفُّ: وسخُ الّظفر. وأراد به النَّتنَ

---

[1] - هو : ابو عبدا الحسين بن علي بن أحمد المعروف بـ"الزوزني" نسبةً إلى زوزن بين نيسابور وهراة، أديب عالم، صاحب شرح المعلقات السبع ، ولعه أيضاً كتاب المصادر وترجمات القرآن ، مات سنة (٤٤٦هـ) أنظر ترجمته في: الأعلام ٢٣١/٢، كشف الظنون ١١٧٤١، والعبارة في المصادر ص ٢٣٢.

[2] - التف: وسخُ الأظفار وفي المحكم : وسخٌ بين الظفر والأنحلة وقيل هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ . والأُف : وسخ الأذن ... وأفٌ وأفةٌ وتُف وتُفةٌ.
أنظر : اللسان ١٧/٩(تفف)، الأنباري، أبو بكر (ت٣٢٨هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس ، ط١ تحقيق : حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢، ١٨٠/١- ١٨٢.

أيضـًا، أي : الزمهُ اللهُ تَتنا. **وَوَيْحَكَ، وويَسَكَ ، وويْلَكَ. وَ وَيْبَكَ** . معنى جميعها الهَلاكُ، أي الزمهُ اللهُ هلاكاً.

فصل

وقد تُجْرى أسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المُجرَى. يعني : وقد يُنصبُ ما ليسَ بمصدرٍ بفعلٍ مضمرٍ يَلزمُ إضمارهُ كما ذكرَ في دَفراً واخواتِه. **وهي عَلى ضَربين: جَواهِرُ، نحوُ قولِهم : تُرْبا، وجَندْلاً**. يعني: بالجواهر: الاسماءُ الّتي هي غيرُ مشتقَّة من الفعل. يعني : أحدُ **الضَّربَين** جَواهرُ، والثّاني غيرُ جواهرَ. وهي: الأسماءُ المُشتقَّة. هَذان الضَّربانِ لم يكُونا مصادرَ، ولكن يريدُ بها معنى المَصادر. ألا ترى أن معنى ترباً وجندلاً الإهلاكُ والخَسارةُ فكأنَّه قالَ: ألزمهُ اللهُ الهلاكَ والخَسارَ، والتُّرب: التُّرابُ . والجَندل : الحَجَرَ. **وفاهاً لفيك**.أي : فَمُ الدَّاهيةِ، أي: أهلكتكَ الدّاهيةُ إهلاكاً، وإنَّما عبَّرَ بوضع فَمِ الدَّاهيةِ إلى فَمِ المُخاطَب عن الإهلاكِ، لأنَّ إهلاكَ السِّباعِ النَّاس يكون بالفم فَشَبَّه إهلاك الدّاهية أحداً بإهلاكِ السِّباع. **وصفاتٌ نحوُ قولِهم : هَنِيئاً مَرِيئاً**. يعني: الضَّربُ الثّاني ما كان مُشتقّاً من الفعل نحو : هَنيئاً ومريئاً وهما نَعتان من هَنأ ومرَّأ كِلاهُما بضمِّ العينِ في الماضي والغّابر، ومعناهُما واحدٌ، والمرادُ هُنا المصدرُ فكأنَّه قالَ: هَنؤكَ الطَّعامُ هنيئاً، وكَذلكَ مريئاً. **وعَائِذاً بك** . فاسمُ الفاعلِ هنا بمعنى المصدرِ، أي: أعوذُ عِياذاً بكَ. **وأقائِماً وَقد قعدَ النَّاسُ ، وأقاعِداً وقد سَارَ الرَّكبُ** . الواوُ في وقد للحال، يعني: أتقومُ قِياماً في حالةِ قُعودِ النَّاس، وأتقعدُ قعوداً في حالةِ ذَهابِ الرُّفقاءِ.

فصل

ومن إضمار المَصدرِ قولُك: عبدُ اللهِ أظُنُّه مُنطلقٌ، تَجعلُ الهاءَ ضميرَ الظَّنِّ، كأنَّك قلت : عبدُ اللهِ أظُنُّ ظَنِّي مُنطلقٌ . يعني : يجوزُ أنْ يكونَ المصدرُ ضميراً كما جازَ أنْ يكون ظاهراً. فإن قيل: هنا إضمارٌ قبلَ الذّكر، لأنَّه لمْ يَجزْ ذِكرُ المصدر حتَّى يعودَ هذا الضَّميرُ إليه؟. قُلنا: ذِكرُ الفعلِ يدلُّ على ذِكرِ المصدرِ، لأنَّك إذا قلت: أظُنُّ، عَلمنا أنَّ لهذا الفعل مصدراً. فإن قيل : بمَ عَرفتَ أنَّ الضَّميرَ ليسَ يعودُ إلى عبدِ الله؟ قلنا؟ لِكونِ "مُنطلقُ" مَرفوعاً، فلو كانَ الضَّميرُ لعبدِ اللهِ لكانَ هوَ المفعولَ الأوَّلَ لأظُنُّ"، ومَنطَلِقاً يكونُ مفعولهُ الثّاني، فلمَّا رَفَعَ منطلقُ" علمنا أنَّ عبدَ الله مُبتدأٌ، ومنطلقُ خبرُه، وأظنُّه مُلغى وإلغاءُ الظَّنِّ جائِزٌ إذا تَوسَّط بينَ مفعوليه، أو تأخَّر عَنهُما . ومعنى الإلغاءُ. إبطَالُ عمله. وإذا كانَ لظننتُ مصدرُ منصوبٌ مُظْهرٌ فإلغاؤهُ قبيحٌ، أي: تَرْكُ إعمالِ ظَننتُ في " عبدُ الله ومُنطلقٌ "قبيحٌ كما تقولُ: عبدُ اللهِ ظننتُ ظنَّاً مُنطلقٌ، لأنَّ إعمالَ ظَننتُ في المصدرِ مع أنَّهُ فضلَةٌ وتُركَ إعَمالُه في المفعول به مع أنَّه [مُحتاجٌ][1] إليهِ خلافُ

---

[1] - [يحتاج] في ن،ف،و.

القياسِ والحُكم، وإن كانَ المصدرُ ضميراً كقولك: عبدُ اللهِ ظننتهُ منطلقٌ، فإلغاؤهُ ليسَ بقبيحٍ، لأنَّهُ عملَ في المصدر تقديراً لا لفظاً. اعلم أنَّ الضَمِيرَ في أظنُّه ضَمِيرُ مصدرٍ مُعرَّفٍ بالألفِ واللاَّم والإضافةِ وتقديرهُ: أظنُّ الظَّنَّ، ولا يجوز أن يكون تقدير: أَظن ظناً، لأن الضمير معرفةَ. وظناً نكرةٌ ولا تكون المعرفةُ قائِماً مقام النكرةِ. **وما جاء في الدعوةِ المرفُوعةِ.**[١] **وأجعله الوارث منا. محتملٌ عندي أن تُوجه على هذا** " أراد بالمرفُوعةِ المروية المتصل اسنادها الى رسول ا – صلى ا عليه وسلم – أولُ هذه الدعوةِ قوله عليهِ الصلاةُ والسلام : اللهم متعنا بإسماعنا، وأبصارنا وقُوتنا ما أحييتنا، وأجعله الوارثَ مِنا" يعني: الضمير في " واجعله " ضمير مصدرٍ واجعله ، أي: واجعل الجعلَ ما طَلَبنا مِنْك هو الباقي مِنا، يعني : استعمل أعضاءنا بالخَير حتى يبقى خير ما صدر من أعضائِنا باقياً معنا، ويبقى بعد تأبين الناسِ ذلك الخَير. وقيل: الضمير في " واجعله" ضمير مصدر متعنا، أي: واجعل التمتع.

فصل

المفعولُ به

هو الَّذي يقعُ عليهِ فعلُ الفاعلِ في مثلِ قولك: ضربَ زيدٌ عمراً، وبلغتُ البلدَ. قوله : يقعُ عليهِ فعلُ الفاعِلِ، هذا الضَّابطُ غيرُ مطرَّدٍ في جميع الصُّور، لأنَّ النَّفي لم يقع عليهِ فعلُ الفاعِلِ، وفي أفْعَالِ القُلوبِ لا يقالُ: وقعَ عليه فعلُ الفاعلِ، لأنَّه ليسَ هناك فعلٌ حسِّي، بل هو فِعلٌ معنويّ، والضَّابطُ أنْ يقالَ: المفعولُ به هو الَّذي وقع عليهِ فعلُ الفاعلِ نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمراً، أو يُلغى فعلهُ نحو : عَلِمَ زيدٌ عمراً فاضِلاً، أو نُفيَ عَنه فعلُ الفاعلِ نحو : لَم يَضربْ زيدٌ عمراً. وناصبُ المَفْعول هو ما رَفَعَ الفَاعلَ، وهو الفعلُ. **وهُو الفَارقُ بينَ المُتعدِّي من الأفعالِ، وغير المُتعدِّي.** يعني الفَرْقُ بين الفعلِ اللاَّزم والمُتعدِّي يُعرفُ بالمفعولِ به، فكلُّ فعلٍ لهُ مفعولٌ بهِ فهو مُتعدِّي، وكلُّ فعلٍ ليسَ لهُ مفعولٌ بهِ فهو لازم، وأمَّا المفعولُ المُطلقُ، والمَفْعولُ فيهِ، والمفعولُ مَعهُ، والمفعولُ لهُ، فيكونُ للفِعلِ اللاَّزمِ والمتعدِّي جميعاً، نحو قولك: خرجتُ وزَيداً يوم الجُمعةِ طَلَباً للرّزقِ خروجاً. فقولُكَ: خَرجتُ فعلٌ لازمٌ، وقد اجتمعَ لهُ المفعولاتُ الأربعةُ غيرَ المفعولِ به. **ويكونُ واحِداً فصاعِداً إلى الثَّلاثةِ، على ما سَيأتيكَ بيانهُ في مكانهِ، إن شاء اللهُ تعالى.** يعني: [وَيكونُ][١] المفعولُ به واحداً، وقد يكونُ اثنين، وقد يكونُ ثلاثة، ولا يزيدُ على ثلاثةٍ ويأتي بيانُ

---

[١] - الدعوى المرفوعة : المسندة إلى رسول ا – صلى ا عليه وسلم – وأول الدعاء: اللهم متعنا بأبصارنا وأسمائنا وقواتنا ما أحييتنا ... جامع الترمذي: ٥٢٨/٥، صحيح مسلم ٤/٨.

هذا في قسمِ الأفعال. قوُله: في مكانـهِ: يُريدُ بـه في قسم الأفعال. **وَيَجيءُ مَنصُوباً بعاملِ مضْمرٍ مُستَعمل إظهارُه، أو لازمٍ إضمارهُ .** يعني : المفعولُ بـهِ قد يكونُ منصوباً بفعلٍ مُظهرٍ وهو الأكثرُ، وقد يكونُ منصوباً بفعلٍ مُضمرٍ مُستعملٍ إظهارهُ وإضمارهُ، وقد يكونُ مَنصوباً بفعلٍ مَضمرٍ لا يستعملُ إظهارهُ.

فصل

المَنْصوبُ بالمستعملِ إظهارهُ: هو قولُك لِمن أخذَ يَضربُ القومَ، أو قال: أضْرِبُ شرَ النَّاسِ زيداً. بإضمار " أضْرب" . وَضَابطُ هذا القسم أن تدلَّ قرينةٌ في ذلك الموضع على الفعل المحذوف بعينه بحيثُ لا يُمكنُ إظهارُ فعلِ آخرَ، ولم يَكثرِ استعمالُ ذلكَ المنصوبُ بحيثُ يستغنى عن الفعل، فإذا كانَ كذلكَ فهو الموضعُ الذي يُستعملُ إظهارُ فعلهِ وإضمارهُ. قوله: لِمَن أخَذ، أي : لِمنَ طَفِقَ. قوُله: زيداً فزيدا: مَنصوبٌ بعامل مُضمرٍ يَدلُّ عليه ما قبلهُ منَ الفعلِ على الفعلِ المحذوفِ؛ لأنَّه إذا قال أحدٌ: أريدُ أن اضربَ القومَ، أو اضرب شرَّ النَّاس. فقلت : زيداً. لا شَكَّ في أنَّ التَّقدير: أضْرب زَيداً، فإنَّه من شرِّ النَّاس، أو من القومِ. ولا يُحتملُ هنا تقديرُ فعلِ آخرَ، لو أظهْرتَ الفعلَ المحذوفَ، وقلتَ في جوابهِ: اضْرب زيداً جَازَ. **ولِمن قطعَ حديثهُ: حديثك؛ ولمَن صدَرتْ عنه أفاعيلُ البُخلاء: أكُلَ هذا بُخْلاً، بإضمار " هَاتِ" ، و"تَفْعَلُ".** حديثَكَ: منصوبٌ بفعلِ مضمر، أي هاتِ حديثَكَ، فقولهُ: أو بإضمارِ هاتِ. أي : بإضمارِ هَاتِ في قولكَ: حَديثَكَ. وقولهُ: وتَفْعلُ في قولك أكُلَّ هذا بُخلاً، يعني: اتَفعلُ كُلَّ هذا مِنَ البُخل.

فصل

ومنهُ قولكَ لمن زَكنْتَ أنَّه يريدُ مكَّة: " مكَّةَ وربِّ الكّعْبةِ، ولمنَ سَدَّدَ سَهماً: القِرطاسَ واللهِ. وللمستهِلّينَ إذا كبَّروا: الهلالَ واللهِ. وتَضمرُ " يُريد" و"يُصيب" و " أبْصَروا" . زَكِنْتَ: بالزَّاءِ المُعْجَمةِ وكَسرِ الكافِ، بمعنى: عَلِمْتَ. وسدَّدَ إذا سدّد سَهماً لِهدفٍ. المُسْتهلّينَ: الّذين يَطلبونَ الهلالَ. الإسْتِهلالُ: رَفعُ الصَّوتِ عِندَ البُكاءِ وطلبُ الهلالَ. قولهُ يُضْمرُ " يُريدُ" مكَّة، مكَّة الثَّانية منصوبٌ بتقدير: يُريدُ مَكَّة وربِّ الكَعبةِ، الواو في ورب الكعبةِ للقَسم. و قوله: " ويصيب " يعني: إذا رأيتَ أحداً وجه سهمه إلى هدفٍ، وقلتَ : القِرطاس هنا تريد أنه يصيب القِرطاس، أي يوصل سهمه إلى القرطاسِ. والمراد بالقرطاسِ هنا الهدفَ. قوله: وأبصروا، يعني: إذا سمعتَ أصواتَ المستَهلين وقلتَ: الهلالَ تقديره : أبصروا الهلالَ. ولرائِي الرؤيا : خَيراً

---

[١]- [فيكون] في ن.ف

وما سر، **وخيراً لَنا وشَراً** [لِعدونا][١] . سر أي : رأيتَ خيراً، إذا قالَ أحد: رأيـتُ رؤيـا. وقلتَ له خَيراً، تُريد رأيتَ خيراً أو رأيتَ ما سرّ ورأيتَ خيراً لنا وشراً لأعدائِنا على سـبيل التفاؤل. ويحتملُ أن يكون تقديره جعل ا ُ ما رأيتَ خيراً. و " ما" في " ما سر" مصدرية، أي : سروراً. **ولمن يذكر رجلاً: أَهلَ ذاك وأهله، أي ذكرتَ أهلَه.** يعني : إذا ذَكَـر أحـد أحـداً بِخصلةٍ وقلتَ له : أهلَ ذاك أهلَه تقديره: ذَكرتَ أهلَ ذاك، أو ذكرتَ أهلَه. **ومنه قوله :**

٢٨ـ لَنْ تَرَاهَا ولوْ تأمَّلتَ إلاَّ وَلَـهَا في مَفارِق الرَّأسِ طِيَبا

أي: وترى لها. وطيباً: منصوب بفعلٍ مضمرٍ تقديره ترى، يعني: لن ترى تلك المـرأةَ ولَـو بالغتَ في النظر إليها مِراراً، إلا وترى لها طيباً في مفَارِق رأَسها. **ومنه قولُهم: كاليومِ رجلاً، بإضمار: " لم أر"**. قالَ ابن السراج[٢]: تقديره : ما رأيتُ رجلاً كَرجلٍ أراه اليوم. والكافُ بمعنى المِثْل، أي: ما رأيتُ رجلاً مِثلَ رجلٍ أراه اليوم، ثم أخر "رجلاً" على "كاليومِ" وحـذَفَ رجـل المجرور بالكافِ وحذفَ الفعلَ فبقي كاليومِ رجلاً. **قال أوس[٣] :**

٢٩- حتى إذا الكَّلاب قالَ لها كاليومِ مطلوباً ولا طلَبا

الكلاب : صاحِب الكلْبِ. لها ، أي لِجماعةِ الكِلابِ التي قَصدت ثوراً وحشياً، وتبالغُ الكِـلاب في العدوِ خلفَ الثور الوحشِي. يعني: لم أر مطلوباً ولا طلباً مثلَ مطلوبٍ وطالبٍ أراهما اليوم. والمراد منه التعجب من سرعةِ عدوِ الثّور والكلابِ.

---

[١] - [لأعدائنا] في ن.ف.

[٢٨]- البيت من الخفيف وهو لعبيد ا بن قيس الرقيات في زيادات ديوانه ١٧٦، والكتاب ٢٨٥/١، وشرح أبيات المغني ٢٧٢/٧. وبلا نسبة في المقتضب ٢٨٤/٣، المغني ٦٧٢. والشاهد فيه كما ذكر الشارح .

[٢] - هو محمد بن السري أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج النحوي، كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية ، أخذ عن المبرد . وروى عنه الزجاجي، والسيرافي وغيرهما، له كتب في النحو، منها : اصول النحو، مختصر في النحو . انظر ترجمته في إبناه الرواة ١٤٥/٣-١٤٩ طبقات النحويين ص ١٢٢-١١٤ معجم الأدباء – ٦٣٢/٦-٦٣٤.

[٣] - هو أوس بن حجر بن عتاب ، من قبيلة تميم ، يكنى أبا شريح ، وهو شاعر جاهلي معمر ، كان معاصراً لعمرو بن هند مالك الحيرة ، من أوصف الشعراء للحمر والسلاح . قال أبو عمرو بن العلاء: كان أوس فحل مضرحتى نشأ النابغة وزهير فأحملاه . مات نحو ٢ق.هـ أنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٠٢/١، والخزانة ٢٧٩/٤، الأعلام ٣١/٢.

٢٩- البيت من الكامل، من قصيدة لأوس بن حجر وهو في أو بن حجر (٢ق.هـ) ديوان أوس، د. ط ، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، دار بيوت للطباعة والنشر – بيروت ١٩٨٦- وأمالي ابن الشجري ٣٦١/١، الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٤/١- والشاهد فيه : نصب " مطلوباً " بفعل مضمر.

فصل

قالَ سيبويه[١]: وهذِهِ حجج سمعت من العربِ؛ يقولون: اللهـم ضـبعاً وذئبـاً، وإذا سألتهم ما تعنون؟ قالوا: اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً. هذه إشارةٌ إلى قولِهِ حجـج، يعنـي: الأمثلةَ التي يأتي ذكرها منصوباتٌ ليس قبلها فعلٌ ظاهر، ولكن [سمعت][٢] من العربِ إضمار فعلِها وإظهاره فكِلاهما جائز. الضمير في فيها " ضمير الغَنم ، أو القطيعةِ، يعني: اللهم اجمع في هذه القطيعةِ ضبعاً وذئباً حتى يفسدها الضبع من جانب، والذِّئب من جانب آخـر. **وسـمع أبو الخطاب بعض العربِ، وقيل له : لم أفسدتُم مكانَكُم؟ فقالَ: الـصبيان بـأبي ، أي : لُـمِ الصبيانَ.** الواو في " وقيل له " للحال ، يعني: سمِع أبو الخطابِ رجلاً قالَ: الصبيان بالنصبِ حين قالَ له أحد :لِم جعلتم المحفل نجسِاً؟ وأراد بقوله: الصبيان : أنه لُمِ الصبيان لإنهم نَجسوا هذا المكان. الباء في بأبي باء القَسمِ. **وقيلَ لِبعضِهِم: أَما بمكان كذا وجـذٌ ؟ فقـال : بلـى : وجاذاً، أي : أعرفُ به وجاذاً.** لِبعضِهِم، لبعضِ العربِ. أما: فالهمزةُ للاستفهام ومـا للنفـي. الوجذ: بفتح الواو وسكون الجيمِ والذال المعجمة، أي : الحفرةُ التي يقفُ فيها ماء المطر فـي الصحاري والجبال، والجمع وجاذ بكسر الواو[٣]. وقوله: وجاذاً: منصوب بفعلٍ مـضمرٍ وهـو قوله : أعرفُ أو رأيتُ وما أشبه ذلك.

المنصوب باللازم إضماره

منه المنَادى، لأنكَ إذا قُلت: يا عبدا ، فكأنّك قُلتَ: يا أريد. أو أعنَي عبدا ، ولكنـه حـذِف لكثرةِ الاستعمال ، وصار "يا" بدلاً منه. أراد باللازم إضماره ما لم يستَعمل العرب إظهـاره. وسبب لزوم إضماره في المنادى كثْرةُ استعمالِهم وإقامِتهم مقام الفِعل حرف النداء. ومن فـي مِنه للتبعيضِ، يعني: ما لَزم إضمار فِعلِهِ أنواع أحدها: المنادى. قِيلَ في حد المنادى: المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ مناب أدعو. **ولا يخلو من أن ينتَصِب لفظاً أو محلاً. فانتصابه لفظاً إذا كان مضافاً "كعبدِ ا " .** يعني : المنادى المنصوب لفظاً ثلاثةٌ: المضافُ، والمـضارع للمـضاف، والمفرد النكرة. والمنادى المنصوب محلا يأتي بحثه. **أو مضارعاً له كقولك: يا خيراً مِن زيدٍ، ويا ضارباً زيداً، ويا مضروباً غلامه، ويا حسناً وجه الأخ، ويا ثَلاثةُ وثلاثـين .** المـضارع المشابه. قالَ عبد القاهر[٤]: المضارع للمضافِ: كل اسمٍ لا يتم معناه الا بانضمامِ شـيءٍ آخـر إليه، وهذا الضبطُ مطردٍ في هذِهِ الأمثلةِ المذكورةِ وفي جميـع المـسائلِ. و وجـه مـشَابهته

---

[١] - أنظر الكتاب ٢٥٥/١.
[٢] - [سمع] في ف،د،و.
[٣] - وتجمع أيضاً على "وجذان" أنظر : لسان العرب ٢٢٢/٩/ (وجذ).
[٤] - أنظر المقتصد في شرح الايضاح ٧٨٠/٢-٧٨١.

بالمضافِ أن المضافَ لا يتم إلا بالمضافِ إليهِ فكذلك الاسم الأول من المضارعِ للمـضافِ لا يتم إلا بما بعده. فقولك: خيراً لا يتم معناه إلا بقولك : من زيدٍ وما أشبه ذلك. ويا ضارباً زيداً تقديره: يا من يضرب زيداً. ويا مضروباً غُلامه، تقديره ما من يضرب غُلامه. ويا حسناً وجه الأخ تقديره: يا من حسن وجه أخيهِ. الألفُ واللام في الأخ يقومان مقام الضمير في أخيه. ويا ثلاثةً وثلاثين، كِلاهما اسم لشخصٍ فعلامةُ النصبِ في ثلاثةَ فتحةُ الثاء وفي ثلاثين الياء. وإن أردتَ بهذا النداء جماعةً عددهم بهذا القَدرِ بنَيتَ ثلاثةً على الضم، وعطفتَ عليه ثَلاثين بالواوِ فتقول: يا ثَلاثةٌ وثلاثون. مثلُ: يا زيد وعمرو. **أو نكرةً كقوله:**

٣٠- فَـيا راكباً إما عرضتَ فبلغَن نَداماي من نَجران ألا تَلاقيا.[1]

إما زائدةُ وأصله: إن ومعنى عرضتَ: أتيتَ، وذَهبتَ إلى العروض، وهو اسم مكةَ والمدينةَ وما حولهما. والنون في بلغن. النون المخُففه للتاكيد، والياء في نداماي للمتكلم نَدامى جمع نَدمان وهو بمعنى النديم . نَجران: اسم بلدٍ في اليمن. قولُه: ألا تلاقيا، تقديره: أن لا تلاقي لنا في هذا الوقتِ ولا يمكنني أن اتكلم . والمراد من البيتِ: يا راكباً فإنه يريد راكباً غير معينٍ، يعني: كل من سمِع كلامي وبلغه أخباري جاز. **وانتصابه محلاً إذا كان مفرداً معرفةً، كقولك: يا زيد، ويا غُلام، ويا أيها الرجلُ.** يعني: المنادىَ المنَصوب محلاً أربعة، أحدها:المفرد المعرفةُ، والثاني: ما دخلته لام الإستغاثةِ. والثالثُ : ما دخلته لام التعجب. والرابع: المندوب. فالمفرد المعرفةُ ثلاثةُ، أحدها: العلم، واختُلِف في أن العلم هل ُأزيلَ تَعريفه قبل دخول حرف النداءِ عليه، ثُم عاد تعريفه بحرفِ النداءِ، أم بقي تَعريفه الذي كان قبلَ النداءِ؟ اختار عبد القاهر[2] وكثير من فُضلاءِ هذهِ الصنْعةِ: زوالَ تعريفهِ ثم عاد تعريفه بحرفِ النداء، لأن حرفَ الندِاء والعلمية كلتَاهما للتعريفِ فلا يجتمعان. كما أن العلم لا يجوز أن يكون مضافاً إلاّ إذا جعلَ نكرةً ثم يضافُ ِليحصلَ تعريفه بالإضافةِ. والثاني: النكرةُ نحو: يا رجلَ. فهذه النكرةُ صارت معرفةً بحرفِ النداءِ، والفرقُ بين هذه النكرةِ وبين النكرةِ التي تقدم ذكرها أن التي تقدم ذكرها لا يعرفها المخاطب ، فإذا ناديتَ في ظُلمةٍ من لا تعرفه قلتَ: يا رجلاً، يا رجلاً،

-٣٠ البيت لعبد يغوث في الكتاب ٢٠٠/٢، المقتضب ٢٠٤/٤ التخمير ٣٢٦/١، ٣٢٨، أمالي ابن الحاجب ٤٤١/١. الخزانة ٤١٣/١، المفضليات ١٥٦.
والشاهد فيه : أنه نصب " راكباً" لأنه منادى نكرة، إذ لم يقصد به راكباً بعينه، إنما التمس راكباً من الركبان يبلغ خبره لقومه، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم.

والشاهد فيه أن "قسماً" مفعول حذف فعله على طريق الوجوب.

- البيت من الطويل ، وهو للشاعر الجاهلي عبد يغوث بن وقاص من قصيدة له يمدح نفسه .
وهو عبد يغوث بن صلاءة بن وقاص ، من بني الحارث بن كعب بن قحطان ، شاعر جاهلي من سادة اليمن وفرسانهم ، كان سيد قومه ، قتل قبل الهجرة بنحو (٤٠) عاماً أنظر ترجمته في : العقد الفريد ٣٨٦/٣، جمهرة الأنساب ٤١٧، الخزانة ٣١٧/١.
البيت من الكامل للأحوص من قصيدة له يمدح بها عمر بن عبدالعزيز. وكذلك البيت الآتي بعده.
والبيت في: ديوانه ١٦٦، الكتاب ٣٨٠/١، المقتضب ٢٣٣/٣، ٢٦٧، وهما في ابن السيرافي ٢٧٧/١، التخمير ٣٠٦/١، الخزانة ٤٨/٢.
[2] - انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٨/٢-٧٥٩.

بالنصبِ. وإذا ناديتَ من تعرفه قلتَ: يا رجلُ بالضم. الثالثُ: لفظةُ: أيها الرجلُ في قولك: يا أيها الرجلُ. فاي منادى مفرد. والرجلُ نعته، ويأتي بحثه في موضعه. والمفرد المعرفةُ ثلاثتُها مبنيةٌ على الضم، لِمشابهتها المبني المخاطب نَحو: أنت ورأيتُك، لأن المفرد والمعرفةَ مخاطب معرفةُ كانت وبنيت على الحركةِ، لأن بناءها عارض ليفرق بين بناء العارضِ وبناءِ الأصل، وحركتَ بالضم لأنها لو نُصبت لأشتبهت بالمنادى المضافِ إلى نفسِ المتكلّمِ المحذوفِ ياؤُه نحو: يا غُلامِ بكسرِ الميمِ، وتقديره: يا غُلامِي. **أو داخلةً عليه لام الاستغاثةِ، أو التعجبِ، كقوله:**

٣١- يا لعطّافِنا ويا لِرياحِ   وأبي الحشرجِ الفتى النفاح[١]

وقولهم: يا للماءِ ويا للدواهي .

اللام في الاستغاثةِ والتعجبِ هي. اللام الجارة، واللام الجارةإذا دخلت على مظهرٍ تكون مكسورةً نحو لِزيدٍ وإذا دخلت على مضمرٍ تكون مفتوحةً نحو: له، وإنك كُسرت في المظهر لتوافِقَ حركتُها ما عمِلت بهِ، لأن توافق الحركتين أخف من تخالفهما. وفُتحت في المضمر لأنها مبنيةٌ والمضمر أيضاً مبني فالفتح أولى بالمبني، لأنها أخف الحركاتِ. وفُتحت اللام الجارةُ في الاستغاثةِ والتعجبِ وإن كان ما بعدها مظهراً؛ لأن المظهرَ هنا كالمضمر، ولأن المنادى المفرد المعرفةَ مشابه المضمر كما قُلنا. والاستغاثةُ تقتضي مستغاثاً بهِ ومستغاثاً إليه. فالمستغاثُ بهِ. من تَدعوه إلى أمرٍ والمستغاثُ إليهِ: ذلك الأمر، فَاللام في المستغاثِ به مفتوحةٌ لأنه منادى. وفي المستغاثِ إليهِ مكسورةٌ؛ وفي المعطوفِ على المستغاثِ به أيضاً مكسورةٌ، لأنهما لَيسا بمناديين مِثاله: يا ـ للمسلمين. فا ـ المستغاث بهِ، والمُسلمين مستغاثُ إليهم. وكذلك: يا لَزيدٍ ويا لِعمرٍو للخَطْبِ العظيم. فاللام في " لَزيدٍ" مفتوحةُ وفي لِعمرو مكسورةٌ؛ لأنه معطوفُ، وفي لِلخطبِ أيضاً مكسورةُ؛ لأنه مستغاثٌ إليهِ، ومحل الجار والمجرور في الاستغاثة والتعجبِ منصوب، لأنه منادى والمنادى مفعولٌ به. والمضافُ إذا دخلته لام الاستغاثةِ، أو التعجبِ يكون جاراً و مجروراً أيضاً كغيرِ المضافِ ولكن محلّه النصب نحو : يا لِعطافِنا. وعطافُ اسم رجلٍ. ورياح براءٍ مكسورةٍ غيرِ معجمةٍ بعدها ياء منقوطةٌ تَحتها نُقطتين، وبالحاءِ غيرِ المعجمةِ اسم رجلٍ، فَهذان المِثالان مِثالُ الاستغاثةِ. ويا لَلماء ويا لِلدواهي: مِثالُ التعجب. والدواهي: جمع داهيةٍ. وفي التعجبِ يجوز فتح اللامِ وكسرها، فإذا قُلتَ: يا أيتها الماء أدعوك ليتعجب منكِ الناس فيكون الماء مستغاثاً به، وإذا قلتَ: يا لَلماءِ

٣١- البيت من الخفيف، وهو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها، ورد الشاهد بلا نسبة في الكتاب ٢١٧/٢، المقتضب ٢٥٧/٤، التخمير ٣٣٠/١، الاشموني ١٦٥/٣، الخزانة ١٥٤/٢.
والشاهد فيه : ادخال لام الاستغاثة على المستغاث به مفتوحةً.

بكسرِ اللام فكأنك قلتَ: يا قوم أدعوكم إلى الماءِ، فيكون الّماء مستغاثاً إليه. والتعجب إنما يقالُ عند رؤيةِ شيءٍ عجيبٍ كما أن رجلاً رأى ماء في موضعٍ لا يعتاد وجود الماءِ ثم يقول: يا لَلماءِ. وإذا نزلت داهيةٌ فيقولُ: لَلدواهي. **أو مندوباً، كقولك: يا زيداه.** المندوب مفعولٌ من ندَب إذا دعا أحداً إلى أمر. والمراد بهِ هنا الميتُ أو المصيبةُ التي ينادى الناس أو يجتمعوا فِيها. والمندوب ليس منادى على الحقيقةِ؛ لأن المنَادى هو المطلوب اقباله ههنا الميتُ ليس مطلوباً إقباله ولكنه مشابه لِلمنادى من حيثُ دخولُ حرفِ النداءِ عليه، و إن أُريد بهِ إقبالُ الناسِ لاَ إقبالُه. والمندوب لفْظُه غَير منصوبٍ كما تراه ولكن محله نصب كما ذكر، ويأتي بحثُ المندوبِ في موضعهِ. ويقولُ في المنادى المثّنّى : يا زيدان، وفي المجموعِ : يا زيدون.

فصل

توابع المنادى المضمومِ غير المبهمِ إذا أُفردتْ حملتْ على لفظهِ ومحلهِ، كقولك: يـا زيد الطويلُ، والطويلَ. التوابع خمسةٌ: الصفةُ، والتأكيد، وعطفُ البيان، وعطفُ النسق، وهـو العطفُ بالواوِ وأخواتِها، والبدلُ. قوله: المنادى المضموم: أراد به المفرد المعرفةَ، والاستغاثةَ والتعجب والمندوب. قوله: غير المبهمِ: غير مجرور بأنه صفةُ لِلمنادى. والمبهم شيئان لفظه " أي"، واسمُ الإشارة، يعني: توابع هذين الشيئين لا يحمل على لفظهِ ومحله، بلْ هو مرفـوع. قوله: إذا أُفردت، يعني: إذا كانتِ التوابع غير مضافةٍ يجوز أن تُعرب بإعرابِ المتبوع لفظاً، ويجوز أن نصبها تبعاً لمحل المنادى؛ لأن محل المنادى منصوب، فإذا كانتِ التَوابع مـضافةً فلا يجوز فيها إلا النصب، ويأتي مِثالُ كل ذاك. قوله: يا زيد الطويلُ ، فالطويلُ صِفةُ يجـوز رفْعها تَبعاً للفظِ زيدٍ، ويجوز نَصبه تبعاً للمحلّ. ولا يجوز في التوابعِ هنا الجـر تبعـاً لِلفـظِ هؤلاء فلِم جوزتُم في توابعِ المنادى الرفع تبعاً للفظِ المنَادى؟ قُلنا: بناء المنادى عارض فيجوز في تابعه الحملُ على اللفظ والمحل لِبقاءِ بعض قوته، ليكـون فرقـاً بـين المبنـي الأصـلي والعارضِ. **ويا تَميم أجمعون، وأجمعين.** أجمعون تأكيد، فالواو علامةُ الرفع واليـاء علامـةُ النصبِ، وتَميم اسم قبيلةٍ. **ويا غُلام بِشْرٌ، وبشْراً.** بِشْر: عطفُ بيان يعني: يعين الغـلام أنـه لِبشر لاَ غُلاماً آخر. **ويا عمرو والحارثُ، والحارثَ.** والحارثُ : عطفُ النـسق. **وقُـرىء " والطير" [1] رفعاً ونْصباً.** أراد بالطير ما في قولِهِ تَعالى : "يا جبالُ أوبي معه والطَير " فمن رفع

---

[1] ـ سورة سبأ ١٠، ونص الاية(ولَقَد آتينا داوود مِنا فَضلًا يا جِبالُ أوِبي معه والطير وألَنا لَه الْحدِيد (١٠)

الرفع: قراءة ابن أ اسحاق ونصر عن عاصم، وابن هرمز ومسلمة بن عبد ا لملك والسلمي وأ وأ نوفل، ويعقوب وابن أ عبلة و اعة من أهل ا دينة والأعراج، عطفاً على لفظ ا بال، أو على ا ضمر " أو " وقال القرط : وحسنه الفصل ع. واختاره ا لميل وسيبويه وا از وا د.

والطير فلإتباع لفظ يا جبالُ. ومن نَصبها فلإتباعِ محل يا جبالُ. ومعنى أوبي : سبحي، والياء للتانيثِ؛ لأن الجِبالَ مؤنثةً لأنها جمع، والضمير في " معه " يرجع إلى داود. **إلا البدلَ ونحو: زيد وعمرو من المعطوفاتِ، فإن حكمهما حكم المنادى بعينه ، تقول: يا زيد زيد، ويا زيـد وعمرو ، بالضم، لا غير.** هذا استثناء من قولِهِ في أول الفصل: حملت على لفظـهِ ومحلـه، يعني: التوابع المفردةُ كلها يجوز رفعها ونصبها إلا البدلَ، والمعطوفَ الذي ليس فيهِ الألـفُ واللام، فإنه يتعين ضمهما، ولا يجوز نَصبهما؛ لأن البدلَ في حكم تكرير العامل، فإذا قلتَ: يا زيد زيد. فكانك قلتَ: يا زيد يا زيد. فكلاهما مبني على الضم، مثلَ المـصنف –رحمـه ا - مِثالُ البدل يا زيد زيد، وهذا غير حسن لأنه تأكيد لفظي لا بدلَ. والأحسن أن يقالَ في البدل: يا رجلُ زيد. وما أشبه ذلك. فإن قيلَ: ما حكم التأكيدِ اللفظي في المنادى؟ قلنا: التاكيد والمؤكد كِلاهما مبنيان على الضَم إذا كانا مفردين نَحو: يا زيد، بخلافِ التاكيدِ المعنوي نَحو: يا تمـيم أجمعون وأجمعين. كماَ ذّكر وكذلك المعطُوفُ الذي ليس فيهِ الألف واللام فإذا قُلتَ : يا زيـد وعمرو فكأنك قلتَ : يا زيد ويا عمرو. فَكلاهما مبني على الضم بخلافِ : يا زيد والحـارثَ، فإنه لا يجوز أن تقولَ: يا زيد ويا الحارثُ؛ لأن حرفَ النداءِ للتعريفِ والألفِ واللام للتعريف فلا يجتمعان. وإذا لم يجر تقدير دخول حرفِ النداءِ على الحارثِ فلا جرم هو معـرب تـابع لزيدٍ على اللفظ وعلى المحل كما ذَكر. **وكذلك: يا زيد أو عمرو، ويا زيد لا عمرو.** " فَـأو" و "لا" [كِلاهما][1] من حروفِ العطفِ، يعني: كما أن المعطوف بالواو فيما ليس فيهِ الألفُ واللام مبني على الضم. فكذلكِ المعطوفَ بـ"أو" و " لا" وغيرهما من حروفِ العطفِ مبني علـى الضم. **وإذا أضيفت فالنصب، كقولك : يا زيد ذاَ الجمةِ** . يعني:هذا البحثُ الذي مضى بحـثُ التوابع المفردةِ، أما إذا أضيفتِ التوابع فلا يجوز فيها إلا النصب؛ لأن حرفَ النـداءِ يمكـن دخولُه على المضافِ، فكأن التوابع إذا كانت مضافةً مستقلّةً، فإذا كانتْ مستقلّةً بنفسها فتُنصب كما ينصب المنادى المضافُ. قوله: ذَا الجمةِ : تقديره: يا ذّا الجمةِ فذَا صِفةٌ منصوبةُ، والجمة بِضم الجيم الشعر الذي يكون اسفلَ مِن الأذن. **وقولِهِ :**

والنصب: قراءة ا مهور، وأختاره : ابو عمرو، وعيسى بن عمر. ويونس وأبو عمر ا رمي. بإضمار فعل على معـ : وسخرنا له الطـ ، وقال الكسائي: هو معطوف، أي : وآتيناه الطـ ، لاً على: ولقد آتينا داود منا فضلاً .

وقال ا د: وكلا القول حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس.

انظر: ا قتضب ٢١٢/٤، املاء ما من به الر ن ١٩٥/٢، البحر ا يط ، ٧٢/ ٢٦٤، تفسـ القرط ٢٦٦/١٤، النشر القراءات العشر ٣٤٩/٢.

[1] - [كليهم] في ف،و.

٣٢ - أزيد أَخَا ورقاء إن كُنْتَ ثائِراً   فَقَدْ عرضتْ أحناء حق فَخاصِمِ

الهمزةِ في "أزيد" حرفُ النداءِ وأخا ورقاء صِفةٌ لزيدٍ و " زرقاء " اسم رجلٌ . " الثّائر" طَالب الإنتقامِ من قاتِل أبية، أو غيرِهِ من الأقاربِ. عرضتْ، أي تقدمت. الأحناء : جمع حِنْوٍ وهو الجانب والموضع، يعني: دخلَ وقت مخاصمتك مع أعدائِكِ فخاصِمِ. والشاهد فيه : نصب "أخاً" وهو تابع للمنادى لأنّه مضافٍ **ويا خالد نَفسه.** تَكيد، **ويا تميم كلّهم ، أو كلكم.** يعني: يجوز أن تقولَ: يا تَميم كلهم، وكلّكم وكلاهما تأكيد ِلتميم. فإذا قلتَ: كُلكُم أضيفَ الكُل الى المخاطبين، لأن تميماً مخاطبون. وإن قلت كلهم: أضفتَ الكُل إلى الغائبين والمراد بهم تَميم أيضاً؛ لأن تميماً كالغائبين عند التمثل بهم، وعند التلفظِ. كقولك: يا خالد نفسه، ويا بشر صاحب عمرو". صاحِب عمرو بدلٌ ولا يجوز أن يكون عطف بيانٍ؛ لأن الأصح أن عطفَ البيان لا يكون إلا اسماً جامداً وصاحِب مشتق. " **ويا غُلام أبا عبدِ ا** " أبا عبدِ ا عطفُ بيانٍ. و" **يا زيد وعبد ا** ـِ ". عطفُ النسق. فهذهِ التوابع الخمسةُ لا يجوز فيها إلا النصب لأنّ كلها مضافةً.

فصل

الوصفُ " بِابن" و " ابنةٍ " كالوصفِ بغيرهما إذا لم يقَعا بين علَمين. يعِني : كما أن المنَادى المفرد المعرفةَ مضمومٌ إذا لم يكُن وصفه ابناً أو ابنةَ، فكذِلك مضموم إذا كان وصفه ابنٌ أو ابنةً، ولكن لم يقع الابن والابنةُ بين علمين، مِثاله: يا زيد ابن أخينا، فَزيد مضموم؛ لأنه مفرد معرفةٌ وابن منصوبةٌ لأنه صفةٌ مضافةٌ. وكذلك: يا رجلُ بن زيد. فرجلٌ مفرد معرفةٌ مضموم، وابن منصوب لأنه صفةٌ مضافةٌ. وكذِلك حيثُ كان قبلَ الابن، أو بعده غير علمٍ. **فإن وقعا اتْبعتَ حركةُ الاولَ حركةُ الثاني. كما فَعلوا في " ابنِمٍ" و" امرىءٍ".** الضمير في "وقعا" يرجع إلى ابن، وابنة ، يعني: وقَعا بين علَمين فُتِح المنادى كما فُتح الابن والابنةُ وإنما فُتح المنادى هنا؛ لأن المنادى ثقيل حيث بني ووقوع الابن بين [علَمين][2] ثقلٌ آخر؛ لأن العلم أثقلُ من النكرةِ، ولأن النداء بالأعلامِ أكثر، فاجتمع فيهِ الثقلُ من وجوهٍ، فخُفف المنادى بتحريكهِ بالفتح، ولأن تُوافقَ حركةِ المنادى وحركةِ الابن أخف من تخالفهما. قوله: كما فعلوا في ابِنمٍ وأمرىءٍ. الميم في "ابِنم" زائدةٌ، يعني كما جعلَ حركةُ النَون في ابِنم تُوافقُ حركةَ الميمِ، وجعلَ حركةُ الراءِ في "آمرىءٍ" توافق حركةَ الهمزةِ التي بعدها، فكذلك فُعِلَ في

٣٢- البيت من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها. أنظر الكتاب ٢١٧/٢، المقتضب ٢٥٤/٤، التخمير ، الايضاح في شرح المفصل ٢٥٢/١. المغني ٢٨٤، ٢٨٩. والشاهد فيه: أن"أخا" لما كان وصفاً للمنادى ومضافاً كان منصوباً ، لأن الصفة المضافة في النِّداء ، تكون منصوبة دائماً.

[2]- [العلمين] في ن.ف.

المنادى مع الابن والابنةِ. تقولُ: جاء ابنم، بضم النون والميم. ورأيتُ ابنَماً. ومررتُ بابِنمِ، وجاء امرء، ورأيتُ امرأً، ومررتُ بامرىءٍ . **تقول: يا زيد ابن أخينا، ويا هند ابنةَ عاصم.** يا زيد مضموم ولم يتبع [فتح][١] ابن؛ لأنه لم يقع بين علمين، وكذلك يا هند ويا زيد بن عمرو، ويا هند ابنةَ عاصمٍ. هنا اتبعتَ حركةَ المنادى حركة الابن والابنةِ لوقُوعِهما بين علمين.

وقالوا في غَير النّداءِ أيضاً إذا وصفوا: هذا زيد ابن أخِينا، وهند ابنةُ عمنا، وهذا زيد بن عمرو، وهند بنتُ عاصمٍ. وكذلك النصب والجر. يعني: كل اسمٍ وقع الابن و الابنةُ وصفاً له، وكان الابن و الابنةُ بين علمين يحذفُ التنوين من ذلك الاسمِ، وإن لم يقَعا بين عِلمين [ثَبتَ][٢] تنوين ذلك الاسمِ. هذا: مبتدأٌ، وزيد خَبره. وابن أخينا صِفةُ زيدٍ [والتنوين][٣] في زيدٍ ثابت؛ لأن الابن لم يقع بين علَمين. وكذلك: في هند ابنةُ عمنا. وأَما في هذا زيد بن عمروٍ فالتنوين في "زيدٍ ٍ" محذوفٌ، لأن الابن بين علمين. **فإذا لم يصِفُوا فالتنوين لا غير.** أي: إذا لم تَجعل الابن والابنةَ وصفاً لما قبله بل يجعلُ خَبراً يلزم اثبات تنوين الاسمِ؛ لأن الخبر منفصلٌ عن المبتدأ، بخلافِ الصفةِ فإنها مع الموصوفِ [كشيءٍ][٤] واحدٍ، إذا صار الشيء واحِداً حذفَ التنوين من الموصوفِ، لأنه كبعض اسمٍ واحدٍ. فإذا قلتَ: زيد ابن عمروٍ. فزيد مبتدأٌ. وابن عمروٍ خَبره، وتنوين زيدٍ ثابتٌ.

وقد جوزوا في الوصفِ التنوين في ضرورةِ الشعر كقوله[٥]:

٣٣- جاريةٌ مِن قَيسٍ بن ثَعلبه [٦].

قيسٍ هنا منون وإن وقَع الابن صِفةً له، وواقعاً بين علمين، وإنما نُون لِضرورة الشّعر. والبيتُ الذي بعده.

- قباء ذاتُ سرةٍ مقعَبة   كأنها حُقّةُ مِسكٍ مذْهبه

قُباء: صفةُ الجاريةِ، وهي: دقيقةُ الوسطِ. والسرة المقُعبة هي: التي تكون مثلَ خُف، وتُحذفُ همزةُ ابن من الخط في المنادى، إذا كان الابن والابنةُ بين علَمين، وفي غير النداءِ إذا كان الابن والابنةُ وصفاً واقِعاً بين علَمين.

فصل

---

[١] - [فتحه] في ن.ف

[٢]- [يثبت] في ن.ف.د

[٣] -[فالتنوين] في ن.ف.و.

[٤] -[شيئاً] في ن.ف.ك

[٥] - البيت من الرجز وهو للأغاب العجلي، وهو الأغاب بن جشَم بن سعد بن عجل. راجز، شاعر ، معمر، مخضرم، وهو أول من أطال الأرجاز، وقد عده ابن الأثير في الصحابة . مات سنة (٢١هـ)

انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٦١٣/٢، المؤتلف والمختلف ٢٣، الخزانة ٢٣٩/٢.

٣٣- البيت في الكتاب ٥٠٦/٣، المقتضب ٣١٥/٢، ابن السيرافي ٣١٢/٢، الخصائص ٤٩١/٢.

والشاهد فيه : تنوين " قيسٍ " خلافاً للقياس لضرورة الشعر. وتمام البيت:- كريمة أخوالها والعصبة

والمنادى المبهم شيئان: "أي"، واسم الإشارةِ، فأي: يوصفُ بشيئين: بما فيهِ الألفُ واللام مقْحمةً بينهما كلمةُ التنبيهِ وباسمِ الإشارةِ، كقولِكَ: يا أيها الرجلُ، ويا أيَهذا. قال ذو الرمة:

٣٤- ألا أَيهذا الباخِع الوجد نَفْسه بشَيءٍ نَحته عن يديهِ المقَادِر[١]

واسم الإشارةِ لا يوصفُ إلاّ بما فيهِ الألفُ واللام، كقولك: يا هذا الرجلُ، ويا هؤلاءِ الرجالُ. وأنشد سيبويه

لِخزر بن لوذان[٢]

٣٥- يا صاحِ يا ذَا الضامِر العنْس والرحل ذي الأنْساع والحِلْس

ولعبيد بن الأبرص[٢]:

٣٦- ياذَا المخوفُنا بمقْتَل َشيخِه حجرٍ تَمنى صاحِبِ الأحلامِ

على البدل. قوله: بما فيهِ الألفُ واللام، يعني: لا يجوز أن يكون وصفُ "أي" إلا اسماً فيـه الألفُ واللام إشارةُ، فإن كان اسماً فيهِ الألفُ واللام يلزم أن يكون بين أي، وبين ذلك الاسـمِ لَفَظَةُ "ها" يسمى هذا اللفظُ "أيها" وإنما أدخلَ كلمةَ التنبيهِ بعد أي؛ لأن "أياً" لا يكون إلا مضافاً فلما قُطع هنا عن الإضافةِ جعلَ كلمة التنبيهِ عِوضاً عن المضافِ إليهِ. والرجـلُ مرفـوع ولا يجوز نَصبه، لأنه المنادى في المعنى وَأدخَلَ "أي"؛ لأن حرفَ النداءِ لا يدخلُ على مـا فيـهِ الألفُ واللام. قوله: مقحمةٌ، هذا اسم مفعولٍ من أَقحم الرجلُ فرسه النهر إذا أدخلَهـا النهـر بالعنفِ. واعلم أن التوابع "الرجل" في يا أيها الرجلُ. لا يجوز فيها غير الرفعِ مفردةً كانت أو مضافةُ، لأن متبوعها أعِني: الرجلَ معرفٌ باللاّمِ أو الألف واللامِ. نحو: يا أيهـا الرجـلُ ذو المال، ويا أيها الرجلُ بِشر، وكذلك باقي التوابعِ. **قالَ ذو الرمة: الخ.** الباخِع: المهلـك، وهـو مرفوع لأنه صِفةٌ لِهذا. الوجدَ: الحزن. نَحتْه، أي: صرفَتْه. المِقادر: جمع مقْدرةٍ وهي القُدرةُ، أو جمع مقدورٍ. وهي المقْدِرةُ وحقّه أن يكون المقادِير حتى يكون جمعاً لِمقْدورٍ، ولكن حـذفت

٣٤- البيت من الطويل، من قصيدة طويلة لذي الرمة يمدح بلال بن أبي بردة.
انظر ديوان ذي الرمة ١٠٣٧/٢، وروايته يديك بدل يديه المقتضب ٢٥٩/٤، التخمير ٣٣٩/١، الايضاح في شرح المفصل ٢٧٣/١، الأشموني، ١٥٢/٣٥٧
والشاهد فيه: قوله : أيهذا" حيث وصف المنادى المبهم " أي" باسم الاشارة هذا.

[٢] - هو خُرز بن لوذان السدوسي، شاعر جاهلي كان قبل امريء القيس، ويعرف بالمرقم الذهلي. وخرز : اسم ذكر الأرنب.
انظر ترجمته في : المؤتلف والمختلف ١٤٣، الخزانة ٢٣٢/٢.

٣٥[٣]- البيت من الكامل، لخرز بن لوذان في الكتاب ١٩٠/٢، أمالي ابن الشجري ٣٢٠/٢-٣٢٢، التخمير ٣٣٩/١-٣٤٢. ولخالد بن المهاجر بن خالد في الأغاني ٣٥٥٦/١٠-٣٥٦٧. ولأحدهما في الخزانة ٢٢٩/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٢٢٣/٤، الخصائص ٣٠٢/٣.
والشاهد فيه قوله : ذار الضامر" حيث جاء الاسم المعرف بأل صفة لاسم الإشارة ، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه أن.

٢- هو عبيد بن الأبرص بن عوف الأسدي، شاعر جاهلي فحل، أحد ممري العرب، ودهاتهم، قتله النّعمان بن المنذر في أحد أيام بؤسه سنة (٢٥ ق.هـ). انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٢٦٧/١، الخزانة ٢١٥/٢، الأعلام ١٨٨/٤.

٣٦- البيت من الكامل، لعبيد بن الأبرص يخاطب امرأ القيس. انظر : الأبرص ، عبيد ، (توفى نحو ٢٥ ق.هـ) ديوان عبيد بن الأبرص د.ط، تحقيق وشرح الدكتور حسين نصار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة،١٤٧٧هـ ١٩٥٧م (١٢٢) الكتاب ١٩١/١/، ابن السيرافي ٥٤٥/١، الخزانة ٢١٢/٢.
الشاهد فيه قوله: " ذا المخوفنا " وهو معرف بأل، وصفاً لاسم الاشارة " ذا " مع أنّه مضاف إلى مفعوله.

ياؤه للشعر، يعني: يا أيها الذي أهلكه الحزن بسببِ فَوتِ شيءٍ عنه أبعده عنه تقدير ا . **واسم الإشارةِ الخ**. وتَمامه: والرّجلُ ذِي الأنْساعِ والحِلْس.

الرجلُ يجوز أن يكون هذا هو المنادى، ويجوز أن يكون الرجلُ هو المنادى في المعنى، وهذا أدخل ليكون أيهذا، بين حرفِ النداءِ وبين ما فيهِ الألفُ واللام "كيا أيها الرجلُ" فإن كان أيهذا هو المنادى جاز في الرجل الرفع كيا زيد الظريفُ. وإن كان الرجلُ هو المنادى في المعنى لم يجز فيهِ إلاّ الرفع. لخُرزِ بن لوذَان: خُرز بضم الخاءِ وفتح الراءِ وكل واحدِ من الخَاءِ والزاي معجمةٌ. ولَوذان: بفتح الذال المعجمةِ، وهذَا الشعر من إنشاءِ هذا الشاعر. قوله: يا صاحِ أصلُها "يا صاحبي" فَرخمه ولا يجوز ترخيم المضافِ إلا في هذا اللفظ. قوله: يا ذَا الضامر. ذَا منادى مفرد، والضامر مضافٌ إليهِ وهي الناقةُ الصلبةُ. الأقْتَاب: جمع قَتَبٍ وهو نوع من الرحل. الحِلْس: بالحاءِ المهملةِ مكسورةً: كِساء دقيقٌ يكون تحتْ برذَعةِ البعير. وأما على مذهبِ الكُوفيين[1] " فذا" بمعنى صاحب، والضامِرة مضافٌ إليهِ لِذَا، والعنْس مضافٌ إليه الضامر، وعلى هذا "الرحل" معطوفٌ على الضامر، أي: يا صاحب الضامر العنْسِ، ويا صاحب الرحل.

ولِعبيد بن الأبرص:

يا ذا المخوفّنا بمقتل شَيخهِ حجرٍ تمنى صاحبِ الأحلامِ

شَيخُه، أي: سيده ووالِده. حجر. بضمِ الحاءِ المهملةِ وسكون الجيم وجر الراءِ على أنه عطْفُ بيانٍ لشيخهِ. وحجر: اسم أبي "امرؤُ القيسِ" قَتَله واحد من بني أسدِ. فكان امرؤُ القيسِ يقول:[2] فأنْشأ عبيد بن الأبرص، وهو من بني أسدِ هذا الشعر. وقوله: تمنى صاحبِ الأحلامِ. منصوب بفعل محذوفٍ تقديره : تَمنى صاحب الأحلامِ. فإنك لا تقدر على الإنتقامِ. والأحلام: جمع حِلْمٍ، وهو: الرؤيا. "**وتقولُ في غير الصفةِ: يا هذا زيد "زيداً" ويا هذان زيد وعمرو وزيداً وعمراً. وتقول: يا هذا ذا الجمةِ على البدل.** زيد: يجوز أن يكون في هذا عطفُ بيان وبدلٌ، فإن كان عطفُ بيانٍ جاز فيه الرفع والنصب، لأن يا هذا محله نَصب لأنه مفعولٌ، وتقديره: ضم لأنه منادى مفرد معرفةٌ. وإن كان بدلاً، لا يجوز إلا الضم من غير تنوينٍ، لأن حكم البدل حكم المنادى بعينهِ. حاصلُ هذا البحثِ أن توابع المنادى المبهمِ فإن كان صفةً فقد ذُكر. وأما عطفُ البيان وعطفُ النسق يجوز فيهما الرفع والنصب، وأما البدلُ فقد قلنا: أنه

---

[1] - انظر ارتشاف الضرب ١٣٠/٣- ١٣٤.

[2] - أسقط الشارح بيت امريء القيس وهو :-

واِ لاَ يذْهب شيخْي باطلاً حتى أبيد مالكاً وكاهلاً

البيت من الرجز ، وهو لأمريء القيس في ديوانه ص١٣٤، الأغاني ٨٧/٩، خزانة الأدب ٣٣٣/١، ٢١٣/٢، الدرر ٧٥/٤، المغني٢٤٩/١ وروايته: أبيز بدل أبيد وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٦٠/٣ همع الهوامع ٩/٢.

مبني على الضم، وأمّا التأكيد فيجوز أيضاً فيهِ الرفع والنصب نحو: يا هؤلاءِ أجمعون وأجمعين. **ولا ينادى ما فيه الألفُ واللاّم إلاّ "ا " وحده، لأنهما لا تُفارقانِه كما لا تُفارقان "النجمَ" مع أنهما خَلَفٌ عن همزة "إلهٍ" وقال:**

٣٧- من اجلكِ يا التي تيمتِ قلْبي   وأنتِ بخيلةٌ بالوصل عني

شَبهه بـ "يا ا ُ" وهو شاذٌ[٣]. يعني: إنما يجوز دخولُ حرفِ النداءِ على لفظةِ "ا " مع أن فيهِ الألفَ واللام ؛ لأن الألفَ واللام لا يحذفان من هذا اللفظِ كما لا يحذفان من لَفظةِ "النجمِ" الذي هو علم للثريا. وقد ذُكر بحثُه في بحثِ الأعلامِ. وإذا كانَا لا يحذفان فكأنهما جزء الكلمةِ، هذه علةٌ. والعلةُ الثانيةُ: أن الألفَ واللام هنا بدلٌ من همزةِ "إله"، لأنه كان "إلهاً" فأدخـلَ الألـفَ واللام فصار "الإله" فحذفَت الهمزةُ وأُدغمت لام التعريفِ في اللامِ التي بعدها، أي: ضـعفَت الخَلَفُ: العِوض. وقال: من أَجلك الخ. تيّمتِ قلبي، أي: جعلتِ قلبي عبداً لِنفسكِ. بخِـل عنْـه وبخِلَ عليه: بمعنى واحدٍ. قوله: شَبهه بـ يا"ا ُ" يعني: أدخَلَ حرفَ النداءِ على التي تَـشبيهاً "بيا ا ُ" وهذا التشبيه ليس من كِلا الوجهين اللذين مر ذِكرهما في "يا ا ُ"؛ لأن الألفَ واللام لا يحذفان من التي كما لا يحذفان من ا . ولكن ليسا [عِوضاً][٢] عن شيءٍ هنا محذوف بِخـلافِ لفظةِ "ا " فإنهما بدلان من همزةِ "إلهٍ" فلأجل هذا سماه شاذا، ولو قُلتَ تقديره: من أَجلِـكِ يـا حبيبتي التي تَيمتِ قلبي". لم يبقَ إشكالٌ، لأن "التي" لم تكُن منادى على هذا التقدير.

فصل

وإذا كُرر المنادى في حال الإضافة فيهِ وجهان: أحدهما أن ينْصب الاسمان معاً، كقول جرير:

٣٨- يا تيم تَيم عدِي لا أبالكُم   لا يلقِينكُم في سَوأةٍ عمر[٣]

وقول بعض ولدِه:

٣٩- يا زيد زيد اليعملات الذبَل   تَطاولَ اللّيلُ عليك فانْزل[٤]

٣٧- البيت من الوافر، وهو من أبيات الكتاب التي لم يعرف قائلها، انظر الكتاب ١٩٧/٢، المقتضب ٢٤١/٤، الإنصاف ٣٣٦/١، التخمير ٣٤٥/١، الخزانة ٢٩٣/٢.
والشاهد فيه قوله : " يا التي " حيث دخلت أداة النداء على ما فيه أل التعريف لضرورة الشعر.

[٣] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٣٦/١ (المسألة ٤٦). وذهب الكوفيون الى أنه يجوز نداء ما فيه الالف واللام نحو الرجل وذهب البصريون أنه لا يجوز وقد احتج الكوفيون بأنه قد جاء كلامهم، أي العرب، اذكروا مجموعة من الشواهد على ما ذهبوا إليه. وقال البصريون: انما قلنا أنه لا يجوز؛ لأن الالف واللام تفيدان التعريف، والياء تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان.

[٢] - [بعوض] في ف،و،د.

٣٨- البيت من البسيط ، لجرير بن عطية في ديوانه ٢١٢/١، وروايته برفع " تيم " الاول و" يوقعنكم " بدل " يلقينكم" ، الكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢٢، المقتضب ٢٢٩/٤، الكامل ١١٤٠/٣، الخصائص ٣٤٥/١.
والشاهد فيه . تكرار المنادى " تيم " وإذا كُرر المنادى فيه وجهان أحدهما: أن ينصب الاسمان معاً، والثاني: أن يضم الأول.

٣٩- البيتان من الرجز، وقد اختلف في قائلهما، فهما لبعض ولد جرير في المفصل، والكتاب ٢٠٦/٢، التخمير ٣٤٦/١. وهما لعبد ا بن رواحه – رضي ا عنه – في ديوانه عبدا ، ٩٩-١٠٠، تحقيق: د. حسن محمد باجودة، وابن السيرافي ٢٧/٢، والايضاح في شرح المفصل

الثاني: أن يضم الأولُ. يعنى: إن كان اللفظُ الأولُ غير مضافٍ فاللفظ الثاني مضافاً، فالثاني لا ينَون البتة والأول يجوز نَصبه وضمه، ونصبه على تأويلين، أحدهما: أن يكون مضافاً وحذِفَ المضافُ إليهِ، وتقديره: يا تَيم عدي تَيم عدي. والثاني: أن يكون الأولُ هو المضافُ. بعد تَيم الثاني، وتَيم الثاني لَيس بمضافٍ بل هو تأكيد للأول. هذا إذا كُرر المنادى في حال الإضافة. أما فِي غير الإضافةِ تقولَ: يا تيم تيم كلاهما مبني على الضم فـ "اليتم" الثاني تأكيد للأول. كقَول جرير:

يا تَيم تَيم عدي لا أَبالكم　　　　لا يلْقينكم فِي سوأةٍ عمر

أراد بتَيم: تَيم بن عبد منَاة وعدي أَخوه، وأَضافَ تَيماً إلى عدي لشهرتِه بين العربِ. لا أَبالكُم: هذا دعاء عليهم، يقال عنَد تحريض أَحدٍ علَى أمر، لا يراد بهِ الوقوع. وأَثبتَ الألفَ في "أبا" لأن المراد مِنه الإضافة. كما يأِتِي في بحثِ لا التي لِنفي الجنس. وألقى: إذا أَوقَع. السوأة المكروه، وأراد بعمر: عمر بن لجأ[1] وهو من قَوم تَيمٍ، أَراد عمر بن لجأ أَن يهجو جريراً فَخَاطب جرير قبيلة تيم وقال لهم: اتتركوا عمر أَن يقولَ شعراً في هجوي، فإنه لو هجاني لأصابكُم شَري ومكْري بسبب عمر.

وقال:.... الخ وتمامه:　　　　تطَاول الليلُ عليك فَانْزِل

الضمير في "ولِدِه" يرجع إلى جرير، أراد بزيد هنا زيد بن أرقم[2]، واليعملاتِ جمع يعملَ، وهي الناقةُ القويةُ على السير. الذبل جمع ذَابلَة: وهي التي ذَبلُت، أي: صارت مهزولَةً من غاية السير وغَيره.

قوله: تطاولَ الليلُ، يعني: مضى كثير من الليل فَانْزِل ولا تُتعِب يعملاتك. والثاني: أَن يضم الاولُ. هذا هو الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في قولهِ: وإذا كُرر المنادى في حال الإضافةِ جاز فيهِ وجهان. وقد قُلْنا: لا خِلافَ في نصبِ اللفظِ الثاني، والخِلافُ في اللفظِ الاول. وقد ذكَرنا وجه النصبِ. وأَما الضم فعلته أنه منادى مفرد معرفةٌ، واللفظُ الثاني بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ. ووجه نَصبِ اللفظِ الثاني أنه مضافٌ والمضافُ منصوب في بابِ النداءِ.

فصل

٢٧٩/١ نقلاً عن المبرد. وشرح شواهد المغني ٨٥٤/٢، ٤٣٣/١. ولعمر بن لجأفي الكامل للمبرد ١١٤٠/٣، والمقتضب ٢٣٠/٤. والشاهد فيه كالبيت الذي قبله.

[1] - عمر بن لجأ ، وقيل بن حدير بن مصاد التميمي ، من بني تيم بن عبد مناة، من شعراء العصر الأموي ، اشتهر بما كان بينه وبين جرير من مفاخرات ومعارضات مات سنة ١٠٥هـ، انظر ترجمته فب طبقات فحول الشعراء ٥٨٨/٢.

[2] - زيد بن أرقم [بن زيد بن قيس صحابي جليل ، غزا سبع عشرة غزوة مع رسول ا صلى ا عليه وسلم ، مات بالكوفة سنة (٦٨هـ) أنظر ترجمته في الاصابة ٥٦٠/١، الخزانة ٣٦٣/١.

"وقالوا في المضافِ إلى ياءِ المتكلم: يا غُلامِي، ويا غُلامِ، ويا غُلاما وفي التنزيل: " يا عِبادِ فَاتقُون "[١] وقريء "يا عِبادي"، ويقالُ: يا ربا تَجاوز عني، وفي الوقفِ: يا رباه، ويـا غُلاماه، والتاء في : يا أبتِ ويا "أُمتِ" ، تاء تَأنيثٍ عوضت عن الياءِ، ألا تَراهم يبدلونَها هاء في الوقفِ وقالوا: يا ابن أُمي، ويا ابن عمي، ويا ابن أُمَ، ويا ابن عم، ويا ابن أمِ ويا ابـن عمِ. وقال أبو النجمِ:

٤٠- يا بِنْتَ عماً لا تَلُومِي واهجِعِي أَلم يكُن يبيض لو لم يصلع.[٢]

جعلوا الاسمين كاسمٍ واحدٍ. اعلم أن الياء المضافَ إليها، الأصلُ فِيها أن تَكون مفتوحةً عند الأكثرين[٣] لأنها اسم على حرفٍ، وتَارةً تُبنى على الفتح كالكافِ في "رأيتُك". ويجوز اسكانُها تخفيفاً. وقيلَ: بل الأصلُ في ياءِ الإضافةِ السكون لأنها ضعيفةٌ لكونِها مضمرةً والسكون أولى بالمضمر؛ لخفة السكون. فإذا عرفْتَ هذا فاعرف أنه يجوز في المنادى المضافِ إلى ياءِ. أربعةُ أوجهٍ، أحدها : يا غُلامِي: بكسر الميمِ وفتح الياءِ. والثاني يا غلامِي. بكسر الميمِ وإسكان الياءِ. وكُسِرت المِيم في هذين الوجهين، لأن أختَ الياءِ هي الكسرةُ. والثالِثُ يا غلامِ بكسر الميمِ وحذفِ ياءِ الإضافةِ تَخفيفاً، ولدلالةِ كسرةِ الميمِ عليها. والرابع: يا غُلاما بالألفِ وأصله "يا غُلامِي" بكسر الميم وفتحِ الياءِ فَفُتِحت الميم، لأن الفتح أخف الحركاتِ، فلمّا انفتحت الميم قُلبت الياء ألفاً لتحركِها وانفتاح ما قبلَها، فتقولُ: يا غُلاما، ويا ربا. ويجوز أن تَزيد هاء ساكنةً بعد الألِفِ في الوقفِ فتقولُ: يا رباه. وزيادةُ الهاءِ لِلمبالغةِ في إظهار الألفِ لأنَّ الألفَ إذا كان بعدها حرفٌ ساكن يزيد مد الصوتِ بها، وإذا كان الصوتُ أمد يكون سماع المستَمِع للألفِ أتم ويتُم بهذِهِ الهاء، هاء السكت. قوله: قُريء يا عبادي، يعني: قراءة ورش[٤] بإثبات الياء، والباقون بحذفِها لِدلالةِ الكسرةِ عليها. والتاء في يا أَبتِ، ويا أُمتِ: للتانيثِ. والدليلُ على أنها تاء التانيثِ أَنهم يبدِلونها هاء في الوقفِ فيقولون يا أَبه، والدليلُ على أنها عوض عن ياءِ المضافِ إليها، أي: يفهم منه الإضافةُ كما يفهم من قولِهِ: يا أَبي ويا أُمي. وقالَ الكوفيون: أَصلُه يا أبتي فحذفت الياء المضافةُ. والّدليلُ على أن هذا القولَ خطأٌ أنه لا يجوز أن يقالَ: يا

---

[١] - سورة الزمر ١٦ وتمام الأية : لَهم مِن فَوقِهم ظُلَلٌ مِن النارِ ومِن تَحتِهم ظُلَلٌ ذَلِك يخَوفُ الله بِهِ عِباده يا عِبادِ فَاتقُون . يقرأ بحذف الياء وإثباتها، والحجة لمن أثبت أنه أتى به على الأصل والحجة لمن حذف أنه استعمل الحذف في النداء لكثرة دوره في الكلام. (ابن خالويه، (ت ٣٧٠ ه) الحجة في القراءات ص٢٨٢-٢٨٣.
والمشهور عن كل القراء أنه بغير ياء في الوصل والوقف على لفظ الوصل، وحذف الياء من النداء كثير، كما يحذف التنوين، والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك – يعني الياءات الزوائد، الا موضعاً اختص به رويس ، وهو يا عباد

٤٠- البيت من الرجز المشطور وهو لأبي النجم في ديوانه ١٣٤، الكتاب ٢١٤/٢، المقتضب ٢٥٢/٤، ابن السيرافي ٤٤٠/١، وهو في المقتضب وابن السيرافي برواية : يا بنت عمي " فلا شاهد فيه حينئذٍ، التخمير ٣٥١، شرح شواهد المغني ٤٥/٢" والشاهد فيه قوله: " يا ابنة عما" حيث أبدل الألف من ياء المتكلّم في النداء وأصله : يا بنة عمي.

[٣] - انظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٥٣٥/٢-٥٤٠

[٤] - هو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري قاريء أهل مصر يعرف بورش ، قرأ على نافع ، وروى عنه أحمد بن صالح ، مات سنة(١٩٧هـ). ولقب بورش لشدة بيضه، انظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ٥٠٢/١ الأعلام ٢٠٥/٤.

َأبتي بإثباتِ الياءِ والتاءِ بالإجماعِ، فلو لم تَكُن التاء عوضاً عن الياءِ لجاز الجمع بينهما، فلما لم يجز الجمع بينهما علْمنَا أن التاء عوض عن الياءِ. وقَالوا: يا ابن ُأمي ...ألخ يعني: أن الابن والابنةَ إذا ُأضيفا إلى الأم و العم جاز فيهِ أربعةُ أوجهٍ: يا ابن ُأمي بإسكان الياءِ، ويا ابن ُأم بحذفِ الياءِ، ويا ابن ُأمي بفتح الياءِ، ويا ابن ُأما بالألفِ كما ذُكر في " يا غلامِي" والوجه الخامس لا يجوز في يا غلامِي، ويجوز هنَا، وهو: يا ابن ُأم بفتح الميمِ وأصلُه: يا ابن ُأمي فحذفت الياء وفُتحت الميم، لأن يا ابن ام ثقيلٌ؛ لأنه ثلاثُ كلماتٍ وهي " يا " و" ابن" و " ُأم " فَتُح للتخفيفِ، أو لأنه مِثلُ " َأحد عشَر" في الصورة، فَفُتِح كأحد عشَر" . وإنما شبهت هذه الألفاظَ بالمنادى المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ، لأنها كثُرتْ على ألسِنتِهم كثْرةَ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ، ولا يجوز في غير هذهِ الألفاظِ مِما كان بين المنادى وبين ياءِ المتكلم كلمةٌ ُأخرى نحو: يا بن خَالي إلا ِإسكان الياءِ وفتحها، وهذا الحكم يختص بالابن إذا ُأضيفَ إلى الأم والعم دون سائر الكلماتِ، لأن استعمال هذين اللفظين كثير فَيحتاج ِإلى التخفيفِ. " وقَالَ َأبو النجمِ ...الخ" . اهجع : أمر مخاطبٍ من هجع، بمعنى: اضطجع والمراد بالاستشهاد: أن المضافَ ِإلى ياءِ المتكلمِ جاء بإبدال ياءِ المتكلم ألفاً على لُغةِ يا غُلاماً " َأصلُه : يا بنْتَ عمي.

فصل

"ولابد لك في المندوبِ من أن تُلحِق قَبلَهِ "يا"، أو "وا" وأنتَ في إلحاقِ الألفِ في آخره مخير، فتقولُ: وا زيداه، أو: و زيد. والهاء اللاّحِقةُ بعد الألف للوقْف خاصةً دون الدَرجِ، ويلحقُ ذلك المضافَ إليهِ، فيقال: وا أمير المؤْمِنيناه. ولا تلحقُ الصفةَ عند الخليل[1]، فلا يقالُ[2]: وازيد الظريفاه، وتلحقُها عند يونُس[3]. ولا ينْدب إلاّ الاسم المعروفُ، فلا يقال: وا رجلاه، ولم يستقبح وامن حفَر بئْر زمزماه، لأنه بمنزلةِ: واعبد المطلباه. ولا بد لك في المنْدوبِ ...الخ. المندوب كالمنادى في اللفظِ. خَلا تَجرده من حروفِ النداءِ في أولِهِ، والمختار في المندوبِ أنه ينادى بلفظهِ فَيقالُ: وازيد، ليكون فَرقاً بين المندوبِ والمستَغاثِ. ويجوز أن يزاد ألفٌ في آخرِهِ لمِد الصوتِ، ويجوز أن لا يزاد فإن زدتَ الألفَ فزد بعدها هاء عند الوقفِ واحذفْها عند الدرجِ، والدرجِ هو الوصلُ. **"ويلْحقُ ذلك المضافُ إليهِ الخ"** ذلك إشارةٌ

---

[1] - هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي البصري، يكني أبا عبد الرحمن، أخذ العلم عن : عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه الأصمعي وسيبويه، من أئمة أهل اللغة والأدب في عصره. هو أول من وضع العروض، وكان غاية في القياس، صاحب معجم العين.، مات سنة (١٧٠هـ أو ١٧٥هـ).
انظر ترجمته في الأوائل ١٣٩/٢.
مراتب النحويين ٥٤، أخبار النحويين البصريين ٣٠، ابناء الرواة ٣٤١/١.

[2] - انظر الكتاب.٢٢٦/٢.

[3] - هو يونس بن حبيب الضبي الولاء، يكنّى أبا عبد الرحمن كان أحد أئمة العربية البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره، وسمع من العرب، أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة ، أخذ عنه سيبويه في كتابه كثيراً.
انظر ترجمته في : مراتب النحويين ٤٤، أخبار النحويين البصريين ٢٧، بغية الوعاة ٣٦٥/٢.

إلى إلحاق الألف يعني: فإن كان المندوب مضافاً تَلحقُ الألفُ آخر المضافِ إليهِ، فإن كان مضافاً إلى ياءِ المتكلم فالمخْتار أن يقالَ: واغلاماه، ويجوز فِيها: غُلاميه بإسكان الياءِ وبعدها هاه السكت. وإذا نَدبتَ غُلام امرأةٍ، فتقولُ، واغُلامكيه بقلبِ ألفِ النّدبةِ ياء لانكسار ما قبلِها، ولاَ تقولُ: واغلامَاه، كيلاَ يشتَبِه المؤنثُ بالمذكر. وفي الواحِدِ الغَائب: واغلامهوه، وفي الواحدةِ الغائِبةِ: واغُلامهاه. وتقولُ في التثنيةِ: واغُلامكُماه، وفي الغائِباتِ: واغُلامهما. وفي جمع المذكر: واغُلامكُموه. وفي الغَائبين: واغُلامهموه. وفي جمع المونثِ تبقى ولا تحذف. " ولا يلحقُ الصفة عند الخليل [١]..الخ" يعني : المندوب الموصوفُ لا تَلحقه ألفُ الندبةِ عند البصريين [٢]، بل يقالُ : وا زيد الظريف" بسكون الفاءِ عند الوقفِ، وبنصبِها أو رفعها عند الوصل كما ذُكِر في توابِعِ المنادى المضمومِ وتوابع المنادى المنْدوبِ كتوابِع المنادى من غير فرقٍ. وخَالفَ يونس البصريين مع أنه بصري وقالَ : من يلحِق ألفَ الندبةِ آخر الصفةِ فيقال: وازيد الظريفاه. ودليلُ من يلحقُ الألفَ أن الصفةَ ليستَ كالجزءِ من الموصوفِ، بلْ هي شيء مستغنى عنه بخلافِ المضافِ إليهِ فإنه من جملةِ المضافِ. وقالَ يونُس: الصفةُ مع الموصوفِ كالمضافِ إليهِ مع المضافِ، لأنهما كشيءٍ واحدٍ كالمضافِ مع المضافِ إليهِ. " **ولا يندب ..الخ** " يعني: لا يندْب نَكِرة؛ لأن غرض النادبِ برفعِ صوتهِ تفجعه، إما تعريفُ المندوبِ للناسِ لِيجتمِعوا عليه، وإما إظهار عذْرِهِ عند الناسِ بإن يعرفَ الناس أن تَفجعه ورفع صوته مستحق أن يبكى عليهِ ويتفجع لأجلِهِ، وهذان الغَرضان لا يحصلان بذكرهِ نكرةً. " **ولم يستَقْبح ...الخ** " يعني: إذا لم يكُن المندوب علَماً لكنه معروفٌ جاز أن يندْب كقولِهم: وامن حفر بئْر زمزماه، فإن لفظةَ "من " [مبهمةٌ][٣] ولكن معروفٌ عند العربِ من حفَر بِئْر زمزم، وهو عبد المطلبِ[٤] فكأنه قالَ : وا عبد المطلباه. وزمزم. بفتح الزائين اسم بئرٍ معروفةٍ بمكة حفَرها عبد المطلب قال: كُنْتُ بين نَائمٍ ويقظان إذ هتَفَ بي هاتفٌ: يا عبد المطلبِ احفِر زمزم، فقُلتُ: وما زمزم؟ قال: بِئر لا ينْزفُ ماءها، أي: لا ينْقُص ماؤها يتبرك بها المقيم والقَادم فأتيتُ الحرم، فإذا غُراب ينْقُر في الأرضِ فَحفرتُ ذلكِ الموضِع.

---

[١] - انظر الكتاب ٢٢٦/٢.
[٢] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف. ٢٦٤/١ وما بعدها المسألة (٥٢)، ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة، وإليه ذهب يونس وابن كيسان. وذهب البصريون إلى أنه يجوز واحتج الكوفيون. بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه، نحو: وأعيد زيداه " فكذلك ها هنا ؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف والمضاف إليه . واحتج البصريون لمنعهم ذلك بأن قالوا :- إن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت ، وليس ذلك موجوداً في الصفة ، لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف.
[٣] - [مبهم] في ن.ف.

[٤] - هو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو الحارث، زعيم قريش في الجاهلية، وأحد سادات العرب ومقدميهم، ولد في المدينة ونشأ في الكعبة، وهو جد النبي – صلى ا عليه وسلم – مات بمكة نحو (٤٥ق. هـ)
انظر ترجمته في : الكامل في التاريخ ١٠/٢-١٥٤-١٥٥.

فصل

ويجوز حذْفُ حرفِ النداءِ عما لا يوصفُ بِهِ " أي"، قالَ ا ُ تعالي : " يوسف أعرِض عن هذَا " [١] وقالَ : " رب أَرِني أَنظُر إِلَيك" [٢]، وتَقولُ: أيها الرجلُ وأيتها المرأَةُ، ومن لا يزالُ محسناً إلي، و لا يحذفُ عما يوصفُ بهِ " أي"، فَلا يقالُ: رجلٌ، ولا : هذا . وقد شَذّ قولُهم: أَصبِح ليلُ [٣]، وافتدِ مخنوقُ [٤]. وأَطْرقْ كَرا. [٥]

٤١- جارِي لا تستنكِري عذيري

ولا عن المستغاثِ والمندوبِ

وقد التُزِم حذفُه في " اللهم " لوقوعِ الميمِ خَلَفاً عنه. يجوز...الخ قَولُه: لا يوصفُ بِهِ، أي، يعني: كُل اسمٍ لا يجوز أن يكون وصفاً لأي جاز أن يحدفَ منه حرفُ النداءِ، وكل اسمٍ يجوز وصفاً لأي لا يجوز أن يحدفَ منه حرفُ النداءِ،. وهما شَيئان: اسم الإشارةِ، وما يجوز دخولُ الألفِ واللامِ عليهِ فلا يقالُ : هذا على نيةِ " يا هذا " لأنهُ يجوز أن يكون هذا وصفاً لأي فيقالُ: يا أيهذا. وكذلك لا تَقولُ: رجلُ، على نيةِ يا رجلْ؛ لأنه يجوز أن يكون رجلٌ وصفاً لأي إذا دخَل عليهِ الألفُ واللام. قيل: علةُ عدم جوازِ حذفِ حرفِ النداءِ عما يجوز أن يكون وصفاً لأي، لأن أصلَه: يا أيهذا، ويا أيها الرجلُ، فحذفَ أي والأِلفَ واللام اكتفاء بالتعريفِ الحاصِل مِن حرفِ النداءِ، فيقالُ: يا هذا ، ويا رجلُ، ولو حذِفَ النداءِ أيضاً لكان قد حذِفَ حينها حرف النداء ولفظَة " أي" والألفَ واللام وحذفَ أشياء كثيرةً وهذا خلافُ الأصل، بخلافِ يحذفِ حرفُ النداءِ عما لا يكون وصفاً لأي، فَيقولُ: زيد على نية: يا زيد فإنه لم يحدفْ الا حرفَ النداءِ. قوله: وتَقولُ: أيها الرجلُ، يعني: يجوز حذفُ حرفِ النداءِ من لفظةِ أيها الرجلُ، وأيتها المرأةُ، لأن أياً لا يكون وصفاً لأي فلا يقالَ: يا أي أي. قوله: ومن لا يزالُ محسِناً، يعني: يجوز حذفُ حرفِ النداءِ عن لفظةِ " من" لأنه لا يكون وصفاً لأي. **وقد شذ ... الخ** . يعني : لا يجوز حذفُ حرفِ النداءِ عما يجوز دخولُ الألفِ واللامِ عليهِ إلا ما جاء في الشاذ، فإن الشاذ لا ينْقُض القاعدةَ المطردةَ. والمنادى هنا لَيل، وأَصله: يا ليلُ. طالَ

---

[١] - سورة يوسف ٢٩.

[٢] - سورة الاعراف ١٤٣.

[٣] - مثل قالته أم جندب زوجة امريء القيس والمثل في جمهرة الأمثال ١٩٢/١، ومجمع الأمثال ٤٠٣/١، المستقصي ٢٠٠/١.

[٤] - المثل في مجمع الأمثال ٧٨/٢، المستقصى ٢٦٥/١، المقتضب ٢٦١/٤.

[٥] - قال البغدادي: هو صدر بيت من الرجز، وهو

أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى

وهو مثل أورده غير واحدٍ من المؤلفين بلفظ : أطرق كرا إن النعام في القرى، على أنه نثر لا نظم.

انظر : الكتاب ١٩٩/٢، المقتضب٢٦١/٤، مجمع الأمثال ٤٣١/١، المستقصي ٤٥/١.

٤١- البيت من مشطور الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٣٣٢/١، في الكتاب ٣٢٥/١-٣٣- المقتضب ٢٦٠/٤، الأصول ٤٤٠/١، الإيضاح في شرح المفصل ٤١، والشاهد فيه : أن جاري حذفت منه أداة النداء شذوذاً.

الليلُ على امرأةِ امرئ القيسِ لشدةَ كَراهتها وبغْضِها إياه فقالت: أصبح لَيلُ، يعني: أسرع يا ليلُ في مضيك، فلما أصبحت َأخذتْ الطلاقَ من زوجِها. و " **افْتِدِ مخنوقُ... الخ**" مخْنوقْ: هنا منادى وأَصله: يا مخنوقُ. والمخنوقُ: من غَص حلقُه، وهذا مثلٌ يضرب فيمن أراد التخاص من ضيقٍ وشدةٍ، يعني أد الفداء وخاص نَفْسك. " **وأطْرق كَرا...الخ** " كَرا: جِنس من الطير تُشبه البطةَ، وأصلُه: يا كَروان فحذفَ حرفَ النداءِ ورخمه – كما يأتي بحثُه في الترخِيم – يقالُ لهذا الطير: أطرق كَرا فإنك لن تَرى. فإذا سمِع هذا يظُن أنه لن تَراه فيلتَصِقُ على الأرضِ ولا يطير فيأخذُه الصائِد. " **وجاري ...الخ** " هذا مصراع من بيتٍ، ومصراعه الثاني:

سيري وإشفاقي على بعيري .

جاري: أصلُه: يا جارية. فحذفت التاء للترخيمِ وُأسكت الياء، كما يأتي بحثُه في الترخيمِ، وحذفَ حرفُ النداءِ، وهو في الشّذوذِ مِثلُ: أصبح لَيلُ. لا تَستنكري، أي: لا تنكري. عذيري: أي عذري. والعَذير: يأتي بمعنى العذْر والعاذر. سيري: بدلُ من عذيري. الإشفاق: الخَوفُ، يعني: لا تنكري عذري وسيري. وفي رواية سعي بدل سيري، أي : إصلاح حِلْسِي " **ولا عن المستغاثِ...الخ** " هذا عطفٌ على قوله: ولا يحذفُ عما يوصفُ به " أي" يعني: كما لا يحذفُ حرفُ النداءِ عن قواك: يا رجلُ وأشباهه فكذلك لا يحذفُ عن المستغاثِ والمندوبِ، لأن المطلوب في المستغاثِ والمندوبِ رفع الصوتِ وإبلاغُ الخبر إلى أقصى ما يمكن إبلاغُه من الناس، وهذا لا يحصلُ بدون حرفِ النداءِ، ولأنه يزاد في المستغاثِ اللام، وفي المندوبِ الألفُ والهاء . فإذا زيد في الكلمةِ ما ليس منها، فيكفَ يحذفُ حرفُ النداءِ الذي هو الأصلُ في الكلام؟ " **وقد التزم**" يعني: لَزم حذفُ حرفِ النداءِ في " اللهم" لأن الميم [المشدودةَ][1] خَلَفٌ عنه، أي: عِوض عنْه، ولا يجوز الجمع بينهما إلا في ضرورةِ الشعر كقولهِ :

٤٢- إِنِي إذا ما حدثٌ َألماَ   َأقولُ يا اللهم يا اللهما

هذا مذهب البصريين[2]. وأما الكوفيون قالوا: َأصلُه يا ا ُ َأمنا بالخير فحذفَ حرفُ النداءِ، وحذفَ المفعولُ الأول والثاني وهو: دعونا بالخير فَبقِي " لم " بمعنى أقصد، ثم حذفُوا الهمزةَ فبقي " اللهمِ" ولا يلزم حذفُ حرفِ النداءِ عند الكوفيين، بل يجوز حذفُه وإثباتُه، لأن المِيم

---

[1] - [المشددة] في ف.د.

٤٢- هذان من الرجز، شرحهما البغدادي في الخزانة، زعم العيني أنهما لأبي خراش الهذلي، وهذا خطأ ، وانما لأمية بن أبي الصلت ، قاله عند موته، وأخده أبو خراش وضمه إلى بيت آخر.

انظر الخزانة ١٠-٣٥٨

والبيت بلا نسبة في الإنصاف ٣٤١/١، الارتشاف ٢٨٩/٣. النوادر ٤٥٨، المقتضب ٢٤٢/٤.

والشاهد فيه قوله: يا اللهم " حيث جمع الشاعر بين حرف النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة.

[3] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤١/١ (المسألة ٤٧). وذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في اللهم ليست عوضاً من ياء التي للتنبيه في النداء وذهب البصريون الى أنها عوضاً منها والهاء مبينة على لاضم لأنه نداء وقد احتج الكوفيون على ما ذهبوا اليه بما هو وارد عن العرب من الجمع بينهما، أي : الياء والميم في شواهد كثيرة واحتج البصريون بكلاماً ملخصه هو أنهم يرون أن الياء تعادل الميم المشددة في العدد فهي عوضاً عنها.

عندهم ليس عِوضاً عن حرفِ النداءِ، واخْتُلفَ في جوازِ وصفِ اللهم، عند سيبويه لا يجوز لأن الميم ككلمةٍ برأسها فلو وصفَ حِينها تكون المِيم فاصلةً بين الموصوفِ والصفةِ. قوله تعالى : " قُل اللهم مالِك الْملْكِ" [١] تَقديره عند سيبويه[٢] " يا مالِك الملك " .

فصل

" وفي كلامِهم ما هو على طريقةِ النداءِ ، ويقصد بهِ الاختِصاص لا النداء، وذلك قولهم: أما أنا فأفعلُ كذا أيها الرجلُ، ونحن نَفعلُ كذا أيها القوم، واللهم اغفر لنا أيتُها العصابة." جعلوا" أياً " مع صِفتهِ دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل والقومِ والعصابةِ إلاّ انفُسهم، وماكنوا عنه بـ " أنا" و " نحن " و الضمير في " لنا"، كأنه قيل : أما أنا فأفعلُ كذا متخصصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعلُ متخصصين من بين الأقوامِ، واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب. ومما يجرى هذا المجرى قولهم : إنّا معشر العربِ نفعلُ كذا، ونحن آلَ فلانٍ كرماء، وإنا معشر الصعاليكِ لا قوةَ بنا على المروةِ، إلاّ أنهم سوغوا دخُولَ اللام ههنا فقالوا: نحن العرب أقرى الناس للضيفِ، وبك الله نرجو الفضلَ، وسبحانك الله العظيم. ومنه قولُهم : الحمد لله الحميد، والملك لله أهلَ الملكِ، وأتاني زيد الفَاسقَ الخَبيثَ، وقُرِىء " حمالةَ الْحطَبِ " [٣] ومررتُ به المسكين والبائس. وقد جاء نكرةً في قول الهذلي[٤]:

٤٣- ويأوي إلى نِسوةٍ عطلٍ وشُعثاً مراضِيع مِثْلَ السعالي

وهذا الذي يقالُ فيهِ: نصب على المدح والشتْمِ والترحمِ . وفي كلامهم... الخ. مقصود هذا الكلامِ أن المتكلم ربما يأتي بصيغةِ النداءِ ويريد بهِ تخصِيص نَفْسِه من بين الناسِ. والمراد بهِ النداء كقولِهِ: أما أنا فافعلُ كذا أيها الرجلُ بفتح الهمزة على أنها همزةُ المتكلمِ ويريد: يا أيها الرجلُ نفسه، كأنه قال: أنا أفعلُ كذا متخصصاً من بين الناسِ. قوله: جعلوا " أيا" مع صِفتهِ، يريد بالصفةِ الرجلَ في أيها الرجلُ. والقوم في أيها القَوم، والعِصابةُ في أيتها العِصابةُ. قوله:

---

[١] - سورة آل عمران ٢٦.

[٢] - انظر الكتاب . ١٩٦/٢.

[٣] - سورة المسد ٤.

والنصب قراءة الحسن وزيد بن علي والأعرج وابن حيوة وابن أبي عبلة وابن محيصن وعاصم، قال النسفي: نصب عاصم حمالة الحطب" على الشتم، والتقدير: أعني: حمالة الحطب، وقال القيسي : قرأه عاصم بالنصب على الذم لها، وفي الرفع أيضاً ذم ، ولكن هو في النصب أبين .
والرفع قراءة الباقين، على الصفة ، او على اضمار مبتدأ ، اي هي حمالة الحطب، أو على البدل من " مرأته" أو على الخبر لامرأته.
انظر حجة القراءات ، ابو زرعة ٧٧٧/٧٧٦، ابن خالويه، الحجة في القراءات ٣٧٧، الكشف القيسي ٣٩٠/٢،.

[٤] - هو أمية بن أبي عائذ العمري، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، مات نحو ٧٥هـ .
انظر ترجمته في : الشعر والشعراء٦٦٧/٢، الخزانة ٢،٤٣٥، الاغاني ٩٤٤٤/٢٧، الاعلام ٢٢/٢.

٤٣- البيت من المتقارب وهو في الكتاب ١٩٩/١ ،٦٦/٢. ابن السيرافي ١٤٦/١، التخمير ٣٦١/١، أمالي ابن الحاجب٣٣٢/١، الأشموني ٦٩/٣، الخزانة ٤٢٦/٢. والشاهد فيه قوله : شعثاً: حيث جاء منصوباً بفعل محذوف على الترحم تقديره " اخص" .

وما كَنوا عنه، محل ما نَصب، لأنه معطوفٌ على أنفسِهم. قوله: والضمير في لنا: ضمير مجرور، لأنه معطوفٌ على قولِهِ: " بأنَا " و" نَحن" . **ومما يجرى ... الخ** . وإنما قالَ هنا: ومما يجرى هذا المجرى، لأن الأولَ لا يحتملُ الا النداء، لأن: أيها الرجلُ، وأيها القَوم لا يستعملُ إلا في النداءِ، وأما قولُهم: إنا معشر القَومِ ليس فيهِ لفظُ النداءِ، ولكن تقديره النداء، تقديره: يا معشر القومِ، ويجوز أن يكون تقديره: أعنى معشر القومِ. والمراد بهِ أنفسهم أيضاً. وكذاك آلَ فلانٍ، ومعشر الصعاليكِ، والصعاليك جمع صعلُوك وهو الفَقير. "**إلا أنهم سوغوا... الخ**"، أي: جوزوا. اعلم أن هذهِ الكلماتِ لا تُشْبه المنادى من حيثُ إن تقْدير حرفِ النداءِ فيها ممكن، بلْ لا يمكن تقدير حرفِ النداءِ فيها، لأن هذهِ الكلماتِ كلها مفردةٌ معرفةٌ باللامِ منصوبةٌ، وتقدير حرفِ النداءِ في المفردِ المعرفِ باللامِ لا يجوز خُصوصاً إذا كان مضافاً لا مفرداً، وإنما تُشْبه هذه الكلماتِ المنادى في أن الفعلَ في المنادى مقدر فكذاك في هذه الكلماتِ مقَدرةٌ على تَقدير: أدعو رجلاً، وكذاك تقولُ هنا: نحن العرب أقرى الناسِ للضيفِ، تقديره، يعني: العرب وكذاك باقي الأمثلة، يعني: هذه الكلماتُ تُشبه المنادى إلا أنه لا يجوز دخولُ الألفَ واللام في المنادى، ويجوز دخولها على هذه الكلماتِ؛ لأن هذه الكلماتِ ليس عليها حرفُ النداءِ بل تُشبه النداء في أن تقديره: نحن، يعني: العرب، وبك ا َ : يعني : ا َ نرجو الفَضلَ، وسبحانَك، يعني: ا َ العظيم. " **ومنه قَولُهم** " يعني: مِما يشبه المنادى في إِضمار " أعني" هذه الألفاظُ، وقوله: الحميد: منصوب على أنه مفعولُ أعني، وكذاك أهلَ الملكِ، والفَاسِقَ، والخَبيثَ، وحمالةَ في قرأءةٍ. والمسكين والبائس " الفقير". **وقد جاء نكرة ...الخ** " يصفُ هذا الشاعر رجلاً صائداً يصيد. ويأوي، أي: يدخلُ ويبيتُ إلى امرأتِه وبناته الفقيراتِ ليس لهن حِلي وتغيرت وجوههن من غَاية الفقْر صِرن مثلَ السعالي. والمراد من البيتِ قوله: شُعثاً، وتقديره: شُعثاً، يعني: أنه نصب شعثاً بأعني المقَدر وليس فيهِ الألفُ واللام. ويجوز أن يكون فيهِ الألفُ واللام، وأن لا يكون. العطل: جمع عاطِل، وهي المرأة التي يخلو جِيدها من الحلي. الشعثُ: جمع شَعثَاءِ من شَعِثَ الشعر من باب: تَعِب. المراضِيع: جمع مِرضاعٍ بكسر الميم من أرضعتِ المرأةُ ولَدها. السعالي: وهي الغُولُ الأنثّى. قوله : **نصب على ....الخ** . أي: يقالُ: نَصب على المدح ، يعني: قوله : الحميد، وأهلَ الملكِ وما أشبه ذلكِ منصوبةً على المدح. والفَاسِقَ الخبيثَ نصب على الذم والشتمِ، والمِسكين وشُعثاً: نصب على الترحمِ.

فصل

"**ومن خَصائِص النداءِ الترخيم، إلا إذا اضطُر الشاعر فرخم في غير النداءِ. وله شَرائِطُ. إحداها: أن يكون الاسم علماً. والثانيةُ: أن يكون غير مضافٍ. والثالثةُ: أن لا يكون**

مندوباً ولا مستغاثاً. والرابعةُ: أن تَزيد عِدتُه على ثلاثةِ أحرفٍ إلاّ ما كان في آخِره تاء تأنيثٍ، فإن العلمية والزيادة على الثلاثةِ فيه غَير مشْروطتين؛ يقولون: يا عاذِلَ، ويا جاري لا تَستنِكري، ويا ثُب أَقبِلي، ويا شا ارجني. وأما قولهم: يا صاح، وأطْرِق كَرا، فمن الشَواذ . والترخيم: حذفٌ في آخر الاسمِ على سبيل الاعتِباطِ، ثُم إما أن يكون المحذوفُ كالثابتِ في التقدير وهو الكثير، أو يجعلَ ما بقي كأنه اسم برأْسِه، فيعاملَ بما تُعاملُ به سائر الأسماءِ، فيقالُ على الأوّل: يا حار، ويا هِرقْ، ويا ثمو، ويا بنو في المسمى ببنُون، وعلى الثاني: يا حار، يا هرقُ، ويا ثمي، ويا بني. ولا يخلو المرخم من أن يكون مفرداً أو مركباً. فإن كان مفرداً فهو على وجهين: أحدهما: أن يحدفَ منه حرفٌ واحد كما ذكرتُ، والثاني: أن يحذفَ منه حرفان، وهما على نوعين: إما زيادتان في حكمِ زيادةٍ واحدةٍ كاللتين في أَعجاز : أسماء، ومروان، وعثْمان، وطائفي. وإما حرفٌ صحيح ومدةٌ قبله وذلك في نحو: منصور، وعمار، ومسكين. وإن كان مركباً حذف آخر الاسمين بكمالهِ فقيل: يا بخْتَ، ويا عمر ويا سيب، ويا خمسةَ، في بخْتَ نصر، وعمرويهِ، وسيبويهِ، والمسَمى بخمسةَ عشر. وأما نحو : تأبطَ شراً، وبرقَ نحره، فلا يرخم. [ومن خصائص النداءِ...الخ] . إنما شَرطَ أن يكون علَماً، لأن الترخيم تَخفيفٌ والعلَم ثَقيلٌ لكثرةِ دورانِه. والمنادى المفرد مبني ، والمبني ثقيلٌ فيجتمع في العلمِ المفردِ المنادى ثِقلان، فيحتاج إلى التخفيفِ. وإنما شَرطَ أن يكون العلم غير مضافٍ، لأن الترخيم مختص بالمنادى المبنيّ، لأن المبني ثقيلٌ فيحتاج إلى التخفيف، وَأما المضافُ[١] فَمعرب، ولأنه لو رخم المضافُ فكأنه حذفَ حرفٌ من وسط الكلمةِ، والترخيم حذفُ آخر الكلمةِ لا حذفُ وسطِها. وإن رخم المضافُ إليه فقد رخم ما ليس بمنادى. لأن المنادى هو المضافُ والمضافُ إليهِ. وإنما لا يجوز ترخِيم المستغاثِ، والمندوبِ؛ لأن المستغاثَ والمندوب زيد فيهما حرفٌ، والترخيم لا يناسب الزيادةَ فإن الحذفَ والزيادةَ ضدان. قولُه: أن تَزيد عدتُه، أي: عدده على ثلاثةِ أحرفٍ، وإنما يشترطُ أن يكون الاسم المرخم زائداً على ثلاثةِ أحرف، لأنه لو كان ثلاثةً ورخم يبقى حرفان، وليس في الأسماءِ المتمكنةِ اسم على حرفين. **ألا ما كان فِي آخِرهِ تاء التانيثِ:** كُل اسمٍ في آخرهِ تاء التأنيثِ جاز تَرخيمه، وإن كان غير علمٍ، وغير زائِدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ، وإنما جاز أن يكون غير ثلاثّي لأن التأنيثَ ثقلٌ فيحتاج إلى التخفيفِ كالعلم. وإنما جاز أن يكون على ثلاثةِ أحرفٍ، لأن التأنيثَ زائدةٌ فإذا حذفت للترخيمِ لا ينقُص الاسم؛ لأن الاسمَ إنما ينْقُص بحذفِ الحرفِ الأصلي لا بحذفِ الحرفِ

---

[١] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧/١ وما بعدها (المسألة ٤٨)، اختلف النحاة في ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه، فأجازه الكوفيون مستدلين على جوازه بما ورد عليه من شواهد عند العرب ومنعه البصريون ، لعدم وجود شروط الترخيم فيه كما ذكرها الزمخشري.

الزائد. **يقولون: يا عاذِلَ،** أصلُه يا عاذِلة فَرخمت وإن لم يكن علماً. **ويا جاري لا تَستنكْري**[1]. أصله: يا جارية فرخمت واسكنتِ الياء، إما للشعر، أو على قول من يضم الحرفَ الذي يكون قبلَ المحذُوفِ في الترخِيم، فإنه إذا ضمت الياء مِن " جاري" تكون الضمةُ ثقيلةٌ على الياءِ فَتُسكن الياء للتخفيفِ. **ويا ثُب اقبلي.** أصلُه: يا ثُبةَ فرخمت وإن بقي الاسم على حرفين لما ذَكرنا. **ويا شَا ارجني.** أصلُه : يا شَاةُ ارجني بغير الهمزةِ: أمر مخاطَبةٍ مِن " رجن" بالمكان " يرجن" رجوناً إذا تقيد وثبتَ. **وأما قولُهم : يا صاحِ.** يعني : ترخيم يا " صاحِ" شاذ لأنه مضافٌ، وترخيم المضافِ غير جائزٍ، ولأن الصاحِب غير علمٍ وترخيمِ غيرِ العلمِ إذا لم يكن فيها تاء التأنيثِ لم يجز. وإنما أطرق كرا[2]. أصلُه : كروان فحذفت الألفُ والنون للترخيم فبقي " يا كرو" فَضمت الواو على قول من قالَ: يا جار، وجاز يضم الراء كما يأتي، فلما ضمتِ الواو قُلبت ألفاً للتخفيفِ فَحذفَ حرفُ النداءِ منه، وترخيمه شاذ لأنه غير علمٍ. **والترخيم حذفُ... الخ.** " الاعتباطُ" بالعين غير المعجمةِ: نحر الإبل من غير أن يكون فيها علةٌ وداء، والمراد به [ههنا][3] حذفُ الحرفِ من غير علةٍ بخلافِ قولهم: رأيتُ حبْلى القومِ. فإن حذفَ الحركةِ من حبلى لالتقاءِ الساكنين، وحذفُ الياءِ من هذا قَاضٍ لسكُونها وسكون التنوين، وعلى اسكان يائِه لثقل الضمةِ أو الكسرةِ عليهِ، وليس في حذفِ الحرفِ للترخيم شيء من هذهِ العلّل. " **ثم إما أن يكون.** يعني: بعد الترخيمِ في الحروفِ التي بقيت بعد المحذوفِ قولان: أَحدهما: أن يجعلَ المحذوفُ كالثابتِ في التقدير، فيبقى الحرفُ الذي قَبلَه على حركتِه وبهذا قال أكثر النحويين[4]. والقولُ الثاني: أن يجعلَ المحذوفُ كأن لم يكن قط فيبنى الحرفُ التي قبل المحذوفِ على الضم كأنه آخِر الاسمِ، كما يبنى سائر الأسماء المناداة المفردةِ المعرفةِ غير المرخمةِ. **فيقالُ على الأول يا يا حارِ.** يعني : يقالُ على القول الأول : يا حارِ بكسر الراءِ، وأصله: يا حارثُ. يا هِرقْ، بسكون القافِ. وأصلُه هِرقلُ بكسر الهاءِ وفتح الراءِ وسكون القاف، وهو اسم ملكٍ من ملوكِ الروم. و " يا ثمو" بسكون الواوِ وأصلُه: يا ثمود. ويا بنو، يعني: من كان اسمه علَم " بنون" فإذا رخم يقالُ : " بنو" بسكون الواو. ويا قاضو يعني: من كان اسم علمٍ " قاضون" يقالُ عند الترخيم: يا قاضو بسكون الواو. "**وعلى الثاني**" يعني: وعلى القول الثاني، يقالُ: يا حار، بضم الراءِ كما يقالَ: يا زيد ويا هِرقُ بتحريكِ القافِ بالضم. ويا ثَمِي، ويا بنِي كأن أصلُه على القول الثاني: يا ثمو فتحريك الواوِ بالضم ولم يوجد في الاسمِ

---

[1] - [هنا] في ن.ف.
[2] - سبق تخريج البيت

[3] - [هنا] في ن.ف.
[4] - انظر : الأنصاف في مسائل الخلاف ٣٦١/١.

المتمكن واو قبلها ضمةٌ، فلما لم يوجد اسم بهذهِ الصفةِ قلبت ضمةُ الحرفِ الذي قَبلَ الواوِ كسرةً، ثُم اُبدلتِ الواو ياء لإنكسارِ ما قبلها، ثم اسكنتِ الياء لِثقل الضمةِ عليها. " **ولا يخْلو** " يعني : المفرد يحذفُ منه حرفان للترخيمِ في موضعين، أحدهما: أن يكون آخر الاسمِ زيادتَان زيدتا معاً، كسكران فإن الألف والنون زيدتا ليصير على وزن فعلان ، فيقالُ: يا سكْر. والثاني: أن يكون آخر الاسمِ حرفٌ صحيح وقبله حرفُ مد زائدٍ فيحذَفَ الحرفُ الأخير مع الحرفُ الذي قَبلهُ بشرطِ أن يبقْى ثلاثةَ أحرفٍ، نحو: منْصور، فإنك إذا حذفتَ الراء وقلتَ: يا منْصو يبقى ثلاثةُ أحرفٍ. وتقولُ في ثمود يا ثمو بإثباتِ الواو لأنك لو حذفت الواو مع الدال يبقى حرفان. وتقولُ في " ترخيم " مخْتار" " يا مخْتا بإثباتِ حرفِ المد. لأن حرفَ المد هنا ليس بزائدٍ، بل منْقلب عن الياءِ، لأن أصلَه: مختِير. وتقولُ في ترخيم سوريا: سور بإثباتِ الواو؛ لأن الواو زائدةٌ ولكن ليست بحرفِ مد لأن حرفَ المد، هو الألفُ المفتوح ما قبلها، والواو الساكنةُ المضموم ما قبلها، والياء الساكنةُ المكسور ما قبلها. وتقول في ترخيم " أرطَأة" يا أرطَأ بحذفِ التاءِ دون الألِفِ، ولا تَحذفُهما إن كانتا زائدتين، لأنهما لم يزادا، معاً بل زيدتِ الألفُ اولاً للإلحاق، ثُم زيْدت التاء للتانيثِ. والأرطأةُ نَبتٌ يدبغُ به الجِلد. وما عدا هذين الموضِعين في المفردِ يحذفُ منه حرفُ واحد نحو: يا حار في حارثُ، وما أشبه ذلك . **في أعجاز** . الأعجاز: جمع عجزٍ والمراد منه هنا آخر الكلمةِ. أسماء: أصلُه عند سيبويه[1]: وسماء، وزنَه فعلاء، فقُلب الواو ألفاً وهو اسم امرأةٍ، والزيادةُ في " طائفي" حرفان اليآن اللتان اُدغِمت أوليهما في الثانية، وهما للنسبِ، ويقالُ عند ترخيمهِ يا طَائفُ، بحذفِ اليائين. " **وإن كان مركبًا**" يعني : بالمركبِ هنا: كُل اسمين ركبا وجعلا اسماً لشخصٍ واحدٍ، فإذا رخّمتَ هذا الاسم حذْفتَ الأسم الأخير بكمالهِ، وإن كان مركباً من اسم وصوت حذْفتَ الصوتَ بكماله، نحو: يا عمر في عمرويه، فقولك: ويه صوتٌ وإنما حذفَ الاسم الاخير في المركبِ بكمالهِ، لأن الاسم الأخير شُبه بتاءِ التأنيثِ، فكما أن تاء التانيثِ تُحذفُ في الترخيم، فكذلك الاسم الأخير من المركب، ووجه تشبيهِ الاسمِ الأخيرِ من المركبِ بتاءِ التأنيث ثلاثةٌ، أحدهما: أن الاسم الثاني في نحو : معدى كرب" وأمثالِه زائدةٌ كتاءِ التأنيث. والثاني: أن الاسم الثاني يسقُطُ عند دخول ياءِ النسبةِ عليهِ كما تَسقُطُ تاء التأنيث، تقولُ في " معدِي كرب" معدي، كما يقالُ في البصرةِ: بصري. الثالثُ: أن يقتَصر في التصغير على الاسمِ الأول، فتقولُ "حضير موت" ولا يتغير الاسم الثاني في التصغير وغير التصغير، كما لا تتغير التاءُ في التصغير وغير

---

[1] - سماء اسم امرأة يحتمل أن يكون من باب حمراء ويكون وزنه فعلاء ، وأصله وسماء من الوسامة، وهي الملاحة، فقلبوا الواو المفتوحة همزة على على حد قولهم : أحد، وأصله "وحد" ويحتمل أن يكون من قبيل منصور، وهو أفعال جمع اسم وأصله منصور ، وهو أفعال جمع اسم وأصله أسماء، فقلبت الواو الأخيرة همزة بعد قلبها ألفاً على حد"كساء".
أنظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ٣٨٢/١.

التصغير . قوله: " بخْتَ نصر" بتشديدِ الصادِ اسم ملك. وإذا رخمتَ " خَمسةَ عشر" ووقفْتَ عليهِ قُلت: يا خَمسه بالهاءِ لا بالتاءِ. " **وأما نحو : تأبطَ شراً...الخ** " إذا كان الاسم مركباً من فعلٍ وفاعلٍ، أو فعل ومفعولٍ لا يجوز ترخيمه[١]؛ لأنه لو حذفَ منه جزء مقصود فيشبه جزأي المضافِ إليه في عدمِ جواز حذْفِهِ. **وقد يحذَفُ المنادى فيقال: يا بؤْس لزيدٍ، بمعنى: يا قوم بؤس لزيدٍ ومن أبيات الكتاب:**

٤٤- يا لعنَة ا ـِ والأقوامِ كُلهمِ والصالِحون على سِمعان مِن جار

وفي التزيل : " ألا يسجدوا " [٢] **وقد يحذف ...الخ**. بؤس منون مرفوع على الابتداء. وقولُه: لزيدٍ: خبره والمنادى محذوفٌ، يعني: يا قوم بؤس، أي: مشقة وشدة تحصلُ لزيدٍ، ومثلُه: ويلٌ لزيدٍ وما أشْبه ذلك. "**ومن أبيات الكتاب ...الخ**" أراد بالكتاب كتاب سيبويه. المنادى محذوفٌ والتقدير: يا قوم، لعنةُ ا ـِ: مرفوع على الابتداءِ، وعلى سِمعان: "خَبره والأقوام والصالحين معطوفان على لفظةِ "ا ـِ" وقوله: من جار من" للتبين، والجار والمجرور في محل [النصبِ][٣] بالتمييز، يعني: سِمعان الذي هو جاري. " **وفي التنزيل: ألا يا اسجدوا** " قرأَ الكِسائي ألا بتخفيفِ اللام، يا اسجدوا على تقدير: يا قوم اسجدوا، فحذفَ المنادى. والباقون: قرأوا بتشديدِ اللام على أنه مضارع، فَسقَطت النون الناصبة للمضارع؛ لأن التقدير: أن لا يسجدوا.

فصل

التحذير

ومن المنصوبِ باللازمِ إضماره قولك في التحذير: إياك والأسد، أي: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، والأسد أن يهلَكَك. من للتبعيضِ، يعني كما أن المنادى منصوب لازم إضمار عامله، فكذلك هذا القسم، وسبب لُزوم إضمار عامِل هذا القسم كثْرةُ استعمالهم، وظُهور القَرينةِ الدالةِ على الفعِل المحذوفِ، والقرينة من لفظة التحذير، نحو: إياك وغيرها مِما ذكرنا بعدها. اختلاف في لفظة " إياك"[٣] قال سيبويه[٤] والأخفش: أيا اسم مضمر والكافُ حرفُ خطاب، والإعراب لها. وقال الخليلُ[٥]: أيا مضافٌ إلى الكافِ، والكافُ اسم مجرور بالإضافةِ إليه،

---

[١] - انظر الكتاب ٣٤٢/١

٤٤- البيت من وهو من أبيات الكتاب الحمتسين التي لم يعرف قائلها ، وورد بلا نسبة في والكامل في اللغة والأدب ١١٩٩/٣، أمالي ابن الشجري ٣٢٥/١، ١٥٣/٢، الانصاف ١١٨/١ والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

٢- سورة النمل ٢٥.

[٣] -[نصب] في د.و

[٣] - أنظر الانصاف في مسائل الخلاف ٦٩٥/٢ وما بعدها (المسألة٩٨).

[٤] - انظر الكتاب ١٤٠/١ -١٤١.

[٥] - المصدر نفسه ١٤١/١.

والمضمر لايضافُ إلى شيءٍ إلا أن الخليلَ جوز إضافةَ أيا خاصةً، لأنها تُشبه المظهر في وقوعِها اولاً. وقال الكوفيون: أياك بجملتِها اسم وتقديره في الإعراب. بعد نفسك والأسد. وحقيقةُ "بعدك" اجتمع ضمير الفاعل والمفعول وهو الكافُ، ولا يجوز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول إذا كان كلا الضميرين لشخصٍ واحدٍ، إلا في ظَننتُ وأخواتها، كما يأتي بحثه في موضعه. فَلما لم يجز هنا اجتماع الفاعل والمفعول جعلَ المفعولَ مظهراً، وهو نفْسك وحذفَ الفِعلَ مع الفاعل وهو " بعد " فبقي نفْسك، وحذِفَ لفظةَ النفسِ لأنه إنما أتى بها لعدمِ جواز اجتماعِ ضميرِ الفاعل والمفعول، فلما حذفَ الفعلَ مع الفاعل فلا ضرورةَ في التلفظِ بالنفس، فلما حذفَ النفس لم يمكن التلفظُ بالكافِ، لأنها ضمير متصلٌ والضمير المتصلُ لا بد له من أن يكون متصلاً بما قبله، فلأجل هذا جعلَ الضمير المتصلَ منفصلاً، فقيلَ أياك، والواو في " الأسد " للعطْفِ. وهو مِثْلُ قولكِ: بعد زيداً وعمراً، أي: لا تُخلِهما أن يجتمعاً كيلا يصلَ من أحدهما ضرب إلى الأخر. قوله: والأسد أن يهلكك. الواو للعطفِ على إياك، يعني: إذا قُلتَ لأحدٍ: الأسد أن يهلككِ تقديره: احذر الأسد مِن أن يهلكك. **ونحوه، رأسك والحائطَ** . لأنّ تقديره : بعد ، والحائطَ كيلاَ ينْكسر رأسك إذا ضربته بالحائط. **ومازِ رأسك والسيفَ** . مازِ بِكسر الزاءِ أصلُه مازن اسم رجلٍ وتقديره: يا مازن بعِد رأسك والسيفَ كيلا يجتمعان فَيقطع السيفُ رأسك: فحذفَ النونَ من يا مازن للترخيمِ وحذَفَ حرفَ النداءِ. **ويقال إياي والشر، وإياي وأن يحذفَ أحدكم الأرنَب، أي: نَحني عن الشر ونحِ الشر عني. ونحني عن مشاهدةِ حذْفِ الأرنبِ**. نح: بكسر الحاءِ وتَشديدِها أمر مخاطبٍ من التنحِيةِ وهي الإبعاد، والمشاهدةُ: الرؤية،. وهذان المثالان المخاطب فيهما غير نفسهِ، يعني: يامر المتكلّم أحداً أن يبعده عن الشر، ويبعد الشر عنه، وينهى أحداً أن يحذف الأرنب، كما يقولُ: إياك والأسد، وتقولُ إياك من أن تحذفَ الأرنب على تقدير: مِن أن تحذِف الأرنب: أي أن يرمي سهماً أو غيره إلى الأرنب كأنك تقول إياك أن تحذف الأرنب، ثم حذْفَتَ لفظةَ مِن، وحذفُ لفظَة مِن لأن الحذفَ جائز، ولا يجوز في إياك أن تحذفَ الأرنب، أن تَقول أصلَه: إياك وَأن تحذفَ الأرنب ثُم حذِفَت الواو، لأن حرف العطف لا يجوز حذفُه لا مِن أَن، ولاَ من غَيرها. ولا يجوز أَن تقولَ: إياك الأسد لا على تقدير حذف الواو مِنه، ولا على تقدير لفظة، "مِن". أما على تقدير حذف الواو، فلأن حرفَ العطفِ لا يجوز حذفُه أصلاً، أما على تقدير حذف لَفظَةِ، "من" فلأن لفظة من لاَ تُحذف ِإلا مِن، وإنما جاز حذف لفظةِ مِن "أن" تُحذَف وأشباهه، لأن من وَأن كلتَاهما حرفان، وما بعد "أن" فِعلٌ مضارع والحرفان ثَقيلان، والفِعل أيضاً ثقيلُ فاجتَمع الثقلُ مِن ثَلاثَة أَوجهٍ فَحذِفَ مِن تخفيفاً، لأن القرنيةَ تَدل على حذْفِها. **ومنه: شأنك والحج، أي: عليك شأنك**

مع الحج. معنى عليك: الزم، قال ابن السراج[١]: تقديره: الزم شأنك مع الحج، وقال سيبويه[٢] تقديره: الزم شأنك والزم الحج. يعني اشتغل في أمرك في الحج وتممه. **وامرأً ونفسه: أي: دعه مع نفسه.** دعه، أي اتركه، أي: اترك كل امريءٍ مع نَفْسِهِ. **وأهلَكَ والليلَ. أي: بادِرهم قبلَ الليل[٣] .**

بادر اسرع، أي: الزم السرعةَ فِي الذهاب إلى أَهلك واخشَى الليلَ أن يخفَيك وحينها يعسر المشي عليك في الليل. **ومنه، عِذِيرك، أي: أحضِر عذْرك، أو عاذِرك.** : الضمير في منه، إشارة إلى ما تقدم من القِسم اللازم إضمار عامله، العذير يأتي بمعنى المصدر، وبمعنى اسم الفَاعِل من فَعل فِعلاً قبيحاً، أو قال قولاً خبيثاً، أو لام أحداً يقالُ له: عِذِيرك، أي: احضر وبين عذرك، أو عاذِرك، أي من يعذرك في هذا الفعل، بل لا يعذرك أحد فيه. ومنه **هذا وزعماتك**[٤]. أي: ولا أتوسم زعماتِك، زعماتِك بكسر التاء محله نصب؛ لأنه مفعولُ فعلِ مضمرٍ وهو لا أتوسم. والزعماتُ جمع زعمةٍ وهي مثل الزعم، والزعم بفتح الزاء وضمها هو الدعوى إذا قال أحد كلاماً ثم تبين خلاف ما قال، يقال له: هذا ولا زعماتك، أي هذا هو الحق ولا أتوسم ولا أظن زعماتك حقّاً: **وقولهم: كليهما وتمراً**[٥] أي: إعطني. وقصته أن عمر بن حمزان الجعدي كان جالساً وبين يديه زبد وتمر وفرض وقيل سنام بدل فرض. فقال له رجل: اعطني مما عندك. فقال عمر: أي هذه الأشياء تريد أن أعطيه ؟ فقال الرجل: كلاهما وتمراً. أي اعطني كليهما وتمراً. **وكل شيءٍ ولا شتيمةَ حر، أي: إيتِ كل شيءٍ، ولا ترتكب شتيمةَ حر**[٦]. ولاَ ترتكب، أي: لا تفعل الشتيمة: الشتم. **ومنه قولهم: انْتَهِ أمراً قاصداً** أي: انتهِ مما أنتَ فيهِ وأتِ أمراً قاصداً؛ لأنه لما قالَ: انتهِ، علم أنه محمولٌ على أمرٍ يخالفُ المنهي عنه. قولُه: لأنه، أي: إنما قُلنا تقديره: انتهِ مما أنتَ فيه وأت أمراً قاصداً؛ لأنه لما قال انتهِ علم أن قوله "أمراً قاصداً" منصوب بفعلٍ مضمرٍ بخلافِ المنهي عنه، لأن المنهي عنه في: انتهِ ما أنتَ فيهِ فانتهِ لفظةُ أمرٍ وتقديره نهي؛ لأن الانتهاء عن الشيءِ هو النهي عن فعل ذلك الشيءِ، كأنه قالَ: لاَ تفعل ما أنتَ فيهِ. قوله: عِلِم أنه محمولٌ، أي: علم أن قولَه: أمراً قاصِداً محمولٌ على فعلٍ يخالفُ لفظةَ انتهِ وهو أْئتِ قاصداً، أي قريباً. **قالَ ا ُ تعالى:** "انْتَهُوا خَيْرًا

---

[١] - انظر الأصول في النحو ٢٥٠/٢.

[٢] - انظر الكتاب ١٣٨/١.

[٣] - المثل في الكتاب ١٣٨/١، مجمع الأمثال ٥٢/١، المقتضب ٢١٥/٣، جمهرة الأمثال ١٤٠/١، لسان العرب ٣٠/١١(أهل).

[٤] - مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها
المثل في الكتاب ١٤١/١، جمهرة الأمثال ١٣٧/٢، الأشموني ١٩٣/٣.

[٥] - ويروى المثل كلاهما وتمراً ، فمن نصب فبإضمار فعل : كأنه قال : أعطني كليهما وتمراً . ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر محذوف كأنه قال:- كلاهما لي ثابتٌ وزدني تمراً والنصب أكثر.
المثل في الكتاب ١٤٢/١. جمهرة الأمثال ١٣٧/٢، مجمع الامثال، ابن يعيش٣٩٤/١.

[٦] - هذا على رواية النصب، وعلى رواية الرفع يكون مثل :"كلاهما وتمراً".

لَكُمْ"[(١)]. يعني: انتهوا يا معشر النصارى عن قولكم: إن ا ¯ ثالثُ ثلاثةٍ يكُن الانتهاء خيراً لكُم.

ويقولون: حسبك خيراً لك. أي: حسبك ما فعلتَ واقصِد خيراً، أي: ما هو خير لك. **ووراءك أوسع لك**[٢]. ووراءك، بمعنى خلفك، أي: اقصِد وراءك تجد مكاناً أوسع لك. **ومنه: من أنتَ زيداً؟ أي تذكر زيداً، أو ذاكراً زيداً.** تذكر وذاكراً زيداً، وذاكراً زيداً حالٌ والعامل معنى الفعل المستفاد من الاستفهام في قوله من أنت؟ حالٌ وتقديره: من كنتَ أنتَ في حال كونك ذاكراً زيداً على سبيل الإنكار. هكذا قال المصنفُ – رحمه ا - فِي الحواشِي. ويقالُ هذا المجهولُ ذكر معروفاً عظيم القدر يعني: من أنتَ تذكُر زيداً، أي: بمن تقابلُ نفسك بزيدٍ، بل أنتَ أحقر من أن تذكر زيداً. **ومنه: مرحباً وأهلاً وسهلاً، أي: أصبتَ رحباً لا ضيقاً، وأتيتَ أهلاً لا أجانِب، ووطئتَ سهلاً من البلادِ لا حزناً.** الرحب: بفتح الراءِ: المكان الواسع، وطِئتَ، أي: وضعتَ قدمك ومشَيت. الحزن بفتح الحاءِ وسكون الزاءِ: المكان الخشن. البلاد: جمع بلدٍ وهو ما يبلُده الرجل، أي: يسكُنْه. تُقالُ هذهِ الألفاظُ لتطيبِ قلبهِ، يعني داري لَك واسعةٌ الجلِاس حيثُ شئت، وأنّا منك كأهلك، ومنزلي لَك سهلٌ لين لا مشقةَ عليك في منزلي. **وإن تأتِني فأهلَ اللّيل وأهلَ النهار، أي: فإنك تأتِي أهلاً لك بالليل والنهار،** يعني: أهلَ الليل: منصوب بفعلٍ مضمرٍ وهو تأتِي، يعني: إن تأتي فقد أتيتَ من يكون لَك كالأهل بالليل والنهار، هذه عِبارةُ سيبويه[٣].

فصل:

ويقولون: الأسد الأسد ، والجِدار الجِدار، والصبي الصبي، إذا حذروه الأسد، والجِدار المتداعِي، وإيطاء الصبي.

الموجب للزومِ إضمار العامِل هنا تكرار المنصوبِ، لأن المنصوب إذا كُرر علم أن المتكلم يحذر المخاطَب، ويأمره بالاحتراز [عن][٤] ذاك المنصوبِ، كأنه قالَ له: ابعِد عن الأسدِ كيلا

---

(١) النساء ١٧١. هذه الآية وما كان مثلها فيها ثلاثة أوجه :
أحدها: أن تكون على تقدير فعل محذوف مثل كليهما وتمراً وهذا مذهب سيبويه والخليل
الثاني : أنها منصوبة لأنها خبر كان محذوفة ، وهذا مذهب الكسائي.
الثالث: انها صفة لمصدر محذوف تقديره : انتهو انتهاء خير لكم.
أنظر : الكتاب ٢٨٣/١- ٢٨٤، ابن يعيش ٣٩٥/١.
٢ - المثل في الفاخر ٣٠١، مجمع الأمثال ٣٧٠/٢.
٤ - انظر الكتاب ٢٥٠/١.

٤ - [من] في ف.

يأكلك، وعن الجدار كيلا يقع عليك، وعن الصبي الجالس في الطريق كيلا تضربه برجلك. الجدار المتداعِي: المائلُ الذي قرب سقوطُه وانهدامه. والإيطاء هنا بمعنَى: الوطي وهو ضرب الشيء بالرجل. **ومنه: أخاك أخاك، أي: إلزمه، والطريقَ الطريقَ، أي: خلّه.** إلزمه، أي: داوم على صحبتِهِ ولا تفارقه. قولُه: خلي، أي: اترك، الطريقَ، هذَا إذا كان فِي الطريق مضرةٌ تمنع الماشِي أن يقع فيه، فأما إذا رأيتَ من يمشِي في غير الطريق وأردتَ أن تهديه إلى الطريق قلتَ له: الطريقَ الطريقَ فالفعلُ المضمر هنَا ليس خَل، بلْ اقصِد. **وهذا إذا ثني لزم اضمار عامِله، وإن أُفْرِد لم يلزم.** ثُني أي: كُرر يعني: إذا قلتَ الأسد الأسد، لزم إضمار عاملِهِ، وإن قلتَ: الأسد مرةً واحدةً لم يلْزم إضمار عامِله، بلْ يجوز إضماره وإظهاره إن شئتَ قلتَ: الأسد، وإن شئتَ قلتَ: احذرالأسد.

فصل[1]

ومن المنصوب باللازمِ إضماره ما أضمر عاملُه على شريطةِ التفـسير فـي قولـك: زيـداً ضربته، كأنك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنك لا تُبـرزه اسـغناء بتفـسيرهِ. قـالَ ابـن الحاجبِ[(٢)]: لهذَا ضابطٌ وهو قولُه: وهو كل اسمٍ بعد فعلٍ أو شبههِ مشتغلٌ عنَه بـضميره، أو متعلِقِه لو سلطَ عليهِ لنصبه. قولُه: بعده فعلٌ. احتراز عن اسمٍ بعده اسمٍ نَحو: زيد منطلقٌ، فإنه لا يجوز نصب زيدٍ. قولُه: أو شبهه، أي: أو شبه فعلٍ، وإنما ذكر هذا ليدخلَ في الحد قولُـك: أَزيداً مضروبك؛ فإنه ليس بعد "زيداً". فعلٌ بلْ هو اسم مفعولٍ، واسم المفعول والفاعل كلاهما شبه الفعل وتقديره: هنا: أضربتَ زيداً. قولُه: مشتغلٌ عنه بضميرهِ، يعني: يكون مفعولُ ذلـك الفعل ضمير ذلك الاسم نحو: زيداً ضربته. فقولُك: ضربتُه فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ فإذا كان لَـه مفعولٌ اشتغلَ بهذا المفعول ومنِع مِن أن يعملَ في "زيداً"، وتقديره: ضربتُ زيـداً ضـربته. ويضمر "ضربتُ" قبل "زيداً" [وتَركْتَ][3] ضربته تفسيراً لذلك الفعل المضمر. وأما قولُك: زيداً ضربتُ. فزيداً مفعولُ ضربتُ. قولُه: أو متعلقه يعني: لو لم يكن المفعولُ الّذي اشتغلَ الفعلُ بِهِ ضمير الاسمِ المتقدمِ ولكن متعلقه وهكذا حكمه، نحو: زيداً، ضربتُ غلامه فمفعـولُ الفعـل "غلامه"، وليس هو نفس "زيداً" ولكن متعلقٌ بِهِ، "فزيداً" هنا منصوب بفعلٍ مضمرٍ لـيس مـن جنس الفعل الظاهر تقديره، أهنتُ زيداً؛ لأن من ضربتَ غلامه فقد أهنتُه. قولُه: لو سلطَ عليه لنصبه، يعنِي: ينبغِي أن يكون الفعلُ بحيثُ لَو لَم يكن له مفعولٌ بعده لعملَ في الاسمِ المتقـدمِ،

---

[1] - يقصد ما اصطلح على تسميته "الاشتغال".

[(٢)] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/١.

[3] - [وترك] في ف.و.

٤٥- - البيت من الطويل من قصيدة لذي الرمة يمدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، وهو في ديوانه ١٠٤٢/٣، الكتاب٨٢/١، المقتضب ٧٧/٢، الخصائص ٣٨٠/٢، أمالي ابن الشجري ٣٤/١، والشاهد فيه: نصب"ابن" بفعل مضمر دل عليه"بلغته".

كقولك: زيداً ضربتُه، فإنك لو لم تذكر الضمير لعملَ "ضربتُ" في زيدٍ بخلافِ قولك: زيد هل ضربتُه. فإنك لو حذفتَ الضمير بعد ضربتَ، لم تعملَ ضربتَ في زيدٍ؛ لأن ما بعد الاستفهامِ لم يعملْ فيما قبلَه؛ لأنه لو عملَ ما بعد الاستفهام فيما قبله لكان ما قبله من تمامِ الجملة الواقعة بعد الاستفهام، وحينها لكان الاستفهام واقعاً في وسطَ الكلامِ، والاستفهام لا يجوز أن يكون في وسطِ الكلامِ، بل يلزم أن يكون له صدر الكلامِ فإذا كان كذلك فلا يجوز أن تقولَ: زيداً هلْ ضربتُه بنصب زيداً. فإذا اجتمعت هذه القيود جاز أن ينصب ذلك الاسم بفعلٍ يفسره ما بعده، وجاز أن ترفعه بالابتداء؛ ما بعده يكون خبراً عنه. **قالَ ذُو الرمة:**

٤٥ - إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغْتِهِ   فقام بفأس بين وصليكِ جازر

ابن: منصوب بفعلٍ مضمرٍ يفسره "بلغتهِ" أي: إذا بلغتِ ابن أبي موسى. وبلالاً: بدلٌ أو عطفُ بيانٍ لابن. وبلالٌ هذا بلال بن بردة بن أبي موسى قاضِي البصرةِ، والتاء المكسورةُ في بلغتِه ضمير ناقةِ ذِي الرمة. الوصلُ بكسر الواو: ملتقَى كلّ عظمين من المفاصل. الجازر: الذي ينحر الجملَ. يخاطب ذُو الرمةِ ناقته ويقولُ لها: اسرعي بي إلى هذا الممدوح، فإذا وصلتِه وصلتُ إلى المقصودِ وحينها لا أبالي بأن ينْحرك قصاب، ويفصلَ أعضاءك، لأنه صار وجودكِ وعدمكِ عندِي سواء. **ومنُه: زيداً مررتُ بهِ، وعمراً لقيتُ أخاه، وبشراً ضربتُ غُلامه، بإضمار جعلتُ على طَريقي، ولا بستُ وأهنْتُ.** يعني: إذا قُلتَ زيداً مررتُ به فكأنك قلتَ: جعلتُ زيداً في طريقي مررتُ بهِ. وإذا قلتَ عمراً لقيتُ أخاه، فكأنك قلتَ لابستُ "عمراً" لقيتُ أخاه. ومعنى لابستُ: خالطتُ. قالَ سيبويه[1]: لأنه إذا وقع الفعلُ على شيءٍ من سببهِ فكأنه أوقع بهِ. **قالَ سيبويه[2]: النصب عربي كثير والرفع أجود**. يعني: فيما تقدم مِن أمثلةِ هذا الفصل، يجوز نصب الاسمِ وهو معروفٌ، والرفع أجود كيلا يحتاج إلى إضمار الفعل. فإنك إذا قُلتَ: زيداً ضربتُه بالنصب يكون تقديره: ضربتُ زيداً ضربتُه، وحذفت ضربتَ. وإذا قُلْتَ: زيد ضربتُه، فزيد مبتدأٌ وضربتُه خبره ولا يحتاج إلى إضمار فعلٍ، وما لا يحتاج إلى إضمار فعلٍ أولَى مما يحتاج إلى إضمارهِ.

فصل

ثمَّ إنَّك ترى النَّصبَ مُختاراً ولازماً، فالمختارُ فِي مَوضِعيْن: أحدُهما: أنْ تعطفَ هذه الجملة على جُملةٍ فِعليَّة، كقولِك: لقيتُ القومَ حتى عبدَ اللهِ لقيتُه، ورأيتُ عبدَ اللهِ وزَيداً مررتُ بهِ. وفِي

---

[1] انظر الكتاب ٤٢/١

[2] انظر الكتاب ٤٢/١.

التَّنْزِيل: **"** يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**"**[(١)]. **ومثلـهُ "** فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ **"**[(٢)]. يعني، في بعضِ المواضعِ لا يجوز أن ترفع الاسم المنصوب، بلْ يلزم تركُه منصوباً وفي بعضِ المواضعِ يجوز نصبه ورفعه. هذا الفصلُ على أربعة أقـسامٍ، الأولُ: أن يجوز فيه الرفع والنصب أَولى، وهو إذا لم يكن قبلَ الاسمِ الظاهر شيء يقوي وجه النـصبِ، نحو: زيد ضربته. فإنه ليس قبلَ زيدٍ قرينةً تقوي وجه النصبِ، وما ذكرنَا مِن أول هذا الفصل رفعه أَولى مِن نصبِه. والقسم الثانِي: أَن يكون نصبه أَولى مِن رفعِه. وهو أن يكون قبلَ الاسمِ الظاهر قرينةٌ تقوي وجه النصبِ وهي سبعةُ مواضِع: أحدها: أن يعطَفَ هذا الاسم على جملةٍ فعليةٍ كقولِك: لقيتُ القوم حتى عبد ا ـ لقيتُه، حتى هنا بمعنَى الواو، وإنما اختير النصب فـي عبدِ ا ـ لأنك إذا نصبته، فقد عطَفْتَ الجملةَ الفعليةَ علَى الجملةِ الفعليةِ؛ لأن تقديره حينها لقيتُ القوم ولقيتُ عبدا ـ. وإن رفعتَ عبد ا فعبد ا ـ مبتدأٌ وما بعده خبر، حينها عطفُ هذِه الجملةَ الاسميةَ على الجملةِ الفعليةِ أولى مِن عطفِ الجملةِ الاسميةِ على الجملةِ الفعليةِ. والثـاني: أن يكون قبلَ الاسمِ حرفُ الاستفهامِ. والثالث: أن يكون قبله إذا. والرابع: أن يكون قبلَـه حيـثُ. والخامس: أن يكون قبلَه حرفُ النفي. والسادس: أَن يكون بعد هذا الاسمِ أمـر. والـسابع: أن يكون بعده نهي، ويأتِي بحثُ هذه الأشياءِ بعد هذا. القسم الثالثُ: أن يـستَوي فيـهِ النـصب والرفع، وذلك أن يكون هذا الاسم معطوفاً على جملةٍ ذاتُ وجهين، ويأتِي بحثُ هذا في قولِهِ: ذهب التفاضلُ بين رفعِ "عمروٍ" ونصبِه. القسم الرابع: أن يكون نصبه لازماً ولا يجوز رفعه، ويأتِي بحثُ هذا في موضعه. قولُه: "والظالمين" هذا عطفٌ علَى يدخلُ من يـشاء، والتقـدير: وأعد للظالمين عذاباً أليماً، أو يكون تقديره: ويعذب الظالمين، لأن اعداد العذابِ يـدل علَـى ذلك، وقُرِىء[(٣)] في الشواذِ: والظالمون بالواو على أنه مبتدأٌ وما بعده خبره. قولُه: " فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ "[(٤)]. "فريقاً" حالٌ من الضمير في تقدرون وهدى: فعلٌ فاعلُه مضمر فيهِ، والفعلُ والفاعلُ صفةُ فريقاً، وأما فريقاً ناصبةٌ فعلٌ مضمر وتقديره: وأضل فريقاً. وقولُه: "حق علَيهم الضلالةُ" تفسير لذلك الفعل، وإن لم يكُن مِن لفظِهِ لأن من حق عليه الضلالةُ فقد أضلـه

---

(١) سورة الإنسان ٣١.

٢- سورة الأعراف ٣٠.

(٣) سورة الانسان ٣١.

قرأ أبان بن عثمان وابن الزبير: والظالمون رفعاً بالابتداء، والخبر: أعد لهم. انظر: الكشاف ٢٠١/٤، البيان في غريب القرآن ٤٨٥/٢ البحر المحيط ٤٠٢/٨.

(٤) سورة الأعراف ٣٠.

ا ، وفريقاً الثاني: عطفٌ على "فريقاً الأولَ". **فأما إذا قلت: زيد لقيتُ أباه، وعمراً مررتُ به، ذَهب التفاضلُ بين رفع عمرو ونصبهِ؛ لأن الجملةَ الأولى ذاتُ وجهين.** قولُه: ذهب التفاضلُ، يعني: زالَ التفاوتُ يعني: لا تفاوتَ بين نصبِ عمروٍ ورفعهِ، بل هما متساويان؛ لأنه معطوفٌ على جملةٍ ذاتِ وجهين، ويعني بالجملةِ ذاتِ الوجهين: أن يكون أولُ الكلامِ اسماً هـو مبتـدأٌ وخبره جملةٌ فعليةٌ، كقولك: زيد لقيتُ أباه. فقولك: لقيتُ أباه: جملةٌ فعليةٌ ولكن هذه الجملةَ خبر المبتدأ فبالنظر إلى المبتدأ جملةٌ اسميةٌ وبالنظر إلى الخبر جملةٌ فعليةٌ، فإن عطفتَ عمراً علـى الخبر يكون منصوباً؛ لأنه معطوفٌ على جملةٍ فعليةٍ، وإن عطفته على المبتدأ يكون مرفوعـاً فلهذا استَوى رفعه ونصبه. فإن **اعترض بعد الواو ما يصرفُ الكلام إلى الابتـداءِ، كقولـك: لقيتُ زيداً، وأما عمرو فقد مررتُ بهِ، ولقيتُ زيداً، وإذا عبد ا يضربه عمرو، عادت الحالُ الأولى جذَعةً.** يعني: قد قُلنا: إذا عطفتَ هذَا الاسم على جملةٍ فعليةٍ يكون نصبه أولـى إلا إذا ظهر بعد واو العطفِ كلمةٌ يكون بعدها المبتدأُ: كأما بفتح الهمزةِ وتشديدِ الميم، وإذا وعـادت الحالُ الأولى جذَعةً. أراد بالحال الأولى: ما ذكر في أول الفصل مما كان رفعه أولـى مـن نصبهِ. والجذعةُ القويةُ الشابةُ، يعني فإذا كان كذلك يكون رفع هذا الاسمِ أولى مِـن نـصبهِ. قولُه: وأما عمرو فقد مررتُ به. عمرو مبتدأٌ وما بعده خبره، فرفع عمروٍ أولى مِن نـصبهِ، وإن نصبتَه جاز وتقديره. وأما جعلتُ عمراً في طريقي ومررتُ بهِ فتكون هذهِ الجملةُ الفعليـةُ معطوفةً على الجملةِ الفعليةِ التي قبلَ أما. وإن قلتَ: وأما عمرو فضربتُ، لم يكُن فِي عمروٍ إلا النصب، وإن كان واقعاً بعد أما؛ لأن عمراً مفعولٌ لضربتَ، لأنه ليس بعد ضربتَ ضمير حتى يكون مفعولُ ضربتُ. وفي التنزيل " **وأما ثَمود فَهديناهم**" [1] **وقرئَ بالنصب.** يعنِي: ثمـود معطوفٌ على جملةٍ فعليةٍ، وهو قوله: " فَأَرسلْنا علَيهِم رِ ا صرصرا فِي أَيامٍ نحِساتٍ لِنـذِيقَهم عـذَاب الْخِزيِ فِي الْحياةِ الدنيا ولَعذَاب الْآخِرةِ أَخزى وهم لَا ينصرونَ ". وهذَا رفعه أولى لأنه وقع بعد أما وهو مبتدأٌ وقريء في روايةِ عاصمٍ "وأما ثمود" بالنصبِ تقديره. وأما فهدينَا ثمود. **والثانِي أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى، وذلك أن يقع بعد حرفِ استفهامٍ، كقولك: أعبد ا ضربتَه، ومثلُـه: آلسوطَ ضرب بهِ زيد، وآلخِوان أُكِلَ عليهِ اللحم؟** يعني: الموضع الثاني من الموضعين اللذين يختار فيهما النصب. أن يقع الاسم الذي يجوز نصبه ورفعه بعد حرفِ الاستفهام، وإنما أُختير

[حسن] في ف

[هنا] في ف.د.

[1] سورة فصلت ١٧.

قرأ الجمهور بالرفع ممنوع من الصرف، وابن وثاب، والأعمش وبكر بن حبيب مصروفاً، وهي قراءة ابن وثاب. وقريء "ثمود" بالنصب ممنوعاً من الصرف. والحسن، وابن أبي إسحق، والأعمش "ثموداً" منونة منصوبة. وروى المفضل عن عاصم الوجهين. فمن صرف جعله اسم الحـي. ومن لم يصرفه جعله اسم القبيلة فلم يصرفه للتعريف والتأنيث. انظر البحر المحيط ٤٧٠/٧، البيان في غريب إعراب القـرآن ٣٣٨/٢، اتحـاف فضلاء البشر ٣٨١.

نصبه هنا؛ لأن الاستفهام أغنَى عن الفعل - وتقديره: أقام زيد- أكثر من الاسم. كقولك: هـل قائم زيد وقولك: أزيد قائم أيضاً استفهام عن الفعل، لأن تقديره: أقام زيد. قولُه السوطَ. تقديره: أالسوطِ بهمزتين والأولى همزةُ الاستفهامِ، والثانيةُ همزةُ الوصل التي تكون مع لام التعريـفِ، فقُلبتْ همزةُ الوصل ألفاً، لأنه لا يجوز حذفُها؛ لأنها لو حذفتْ تبقَى همـزةٌ واحـدةٌ مفتوحـةٌ وحينَها لا يعلم أنها همزةُ الاستفهامِ، أو همزةُ الوصل. وإنما يلزم قلبها ألفاً لأن همزةَ الوصـل تحذفُ إذا لم تكن في أول الكلمةِ، فلما لم تحذف ههنا لما ذكرتُ غيرت عن حالِها بقلبِها ألفـاً كيلا تَشْتَبه بهمزةِ القطعِ، وكذلك بحث "آلخِوان". وأما الفعلُ الناصب للسوطِ والخِوان"ليس مِـن جنسِ الفعل الظاهر، والتقدير: آلابس السوط ضربتُ به، وآلآبس اللحم. آلخوان أُكـلَ عليـه. فكذَلك في كُل موضعٍ ينصب فيه اسم بفعلٍ لَم يكُن من جنسِ الفعل الظـاهر ولا مـن معنَـاه [فحسن][1] [هناك][2] إضمار لابس. ومعنَى لابس: خالطَ وحصلَ بين الشيئين اتصالٌ ومخالطةٌ وشروع. **وأزيداً أنتَ محبوس عليه؟** والتقدير: أتلابس زيداً لأن أنتَ محبوس عليـهِ. معنـاه: أنتَ موكلٌ عليهِ لتحفظه، ومن وكلَ علَى أحدٍ فَلا شك أنه يلابسه، أي: يخالطُه. **وأزيـداً أنـتَ مكابِر عليهِ؟** المكابر اسم فاعلٍ مِن كابر زيد عمراً إذا حاربه. والتقدير: أكابرتَ زيداً، فحذفَ الفعلَ لدلالةِ قولِه: أنتَ مكابر عليهِ. **وأزيداً سميتَ بهِ؟** والتقدير: أسميت زيـداً، فالتـاء هـو المفعولُ الأولُ. أقيم مقام الفاعل، وزيداً مفعولُه الثانِي، ويجوز أن يكون التقدير: أسميتَ بزيدٍ، فحذفَ حرفَ الجر ونصب زيداً، ثم حذفَ الفعلَ لدلالةِ الفعل المذكور عليـهِ. **ومنـه: أزيـداً ضربتَ عمراً وأخاه؟ وأزيداً ضربتَ رجلاً يحبه؟ لأن الآخـر ملتـبس بـالأول بـالعطفِ، أو بالصفةِ.** الضمير فِي "أخاه" راجع إلى زيدٍ، والواو لعطفِ أخاه علَى عمروٍ، والتقدير: أهنـتَ زيداً لأنك إذا ضربتَ أخاه فَقد أهنته، والضمير فِي يحبه: راجع إلى "زيداً" في قولـه: أزيـداً ضربتَ رجلاً يحبه، والتقدير أيضاً. أهنتَ زيداً لأنك إذا ضربتَ رجلاً محباً لزيدٍ فقـد أهنـتَ زيداً. قولُه: لأن الآخر ملتبس بالأول بالعطفِ أو بالصفةِ، يعني: أن الاسم المنصوب بالفعـل الظاهر [متعلقٌ][3] بالاسمِ المنصوبِ بالفعل المـضمر، لأن أخـاه معطـوفٌ علـى عمـروٍ، والمعطوفُ والمعطوفُ عليهِ كشيءٍ واحدٍ، فكأنك قلتَ: أزيداً ضربتَ أخَاه، وأخـاه [متعلـقٌ][4] بزيدٍ. ورجلاً في المسألةِ الثانيةِ محب لزيدٍ. ولا شك أن المحب [متعلقٌ][5] بالحبيبِ وهو زيـد،

---

[1] - [حسن] في ف.
[2] - [هنا] في ف.د.
[3] - [يتعلق] في ن.ف.و.ن.

[4] - [يتعلق] في ن.ف.و.ن.م.
[5] - [يتعلق] في ن.ف.و.م

فإذا كان مِن متعلقهِ فكأن الفعلَ وقع عليهِ فيدل الفعلُ الظاهر على الفعل المضمر كما قررناه. قولُه: بالعطفِ يعنِي: وأخاه، وقولُه: بالصفةِ: يعني: يحبه، لأن يحبه صفةُ "رجلاً". **فإن قالـتَ: أزيد ذُهِب بهِ، فليس إلا الرفع.** يعني: لا يجوز نصب زيدٍ هنا، لأن الفعلَ الظاهر يرفـع، لأن ذُهِب: فعلٌ لم يسم فاعلُه. وبهِ مفعولٌ أقيم مقام الفاعل. فإذَا كان كذلك لم يكُن ههنا فعلٌ ينصب زيداً لا مضمر ولا مظهر وكذلك إذا قلتَ: أزيد قام. لا يجوز نصبه لعدمِ الناصبِ. **وأن يقـع بعد "إذا"، و"حيثُ" كقولك: "إذا عبد ا ـ تلقاه فأكرمه، وحيثُ زيداً تجده فأكْرمـه.** إذا ظَـرفُ زمان فيهِ معنَى الشرطِ بمنزلة "متى". وحيثُ: ظرفُ مكانٍ أيضاً فيهِ معنَى الشرط بمنزلةِ "أين" الشرطيةِ. وفِي إذا معنَى الشرطِ أكثر، فإذا كان فيهما معنَى الشرط فـاختير نـصب الاسـمِ بعدهما؛ لأن الشرطَ يقتضِي الفعلَ، وهذا إذا كان الفعلُ الظاهر مما ينصب. فإذا قلتَ: إذا عبد ا تلقاه. فكأنك قلتَ: إذا تلقَى عبد ا ـ، وكذلِك حيثُ. وأما إذا قلتَ: إذا زيد جاء فأكرمـه ، لا يجوز نصب زيدٍ؛ لأن جاء لا ينصب. فإن قيلَ: إذا كان في إذا وحيثُ معنَى الشرطِ فينبغي أن يلزم نصب الاسمِ الذي بعدهما، ولا يجوز رفعه قلنَا: من حيـثُ إن فيهمـا معنَـى الـشرطُ اختاروا[1] نصب الاسمِ الذي بعدهما[2]، ومن حيثُ إنهما لَيسا كلمتي الشرط المحض، بل همـا ظَرفان جوزوا رفع الاسمِ الذي بعدهما. **وبعد حرفِ النفي: كقولك: ما زيداً ضـربته.** وإنمـا أُختِير النصب بعد حرفِ النفي؛ لأن حرفَ النفي ينفِي الأفعالَ غالباً، وقلمـا ينفـي الأسـماء. وقولُك: لا رجلَ في الدار. هذا نَفي الاسمِ فِي الظاهِر، ولكنه في الحقيقـةِ نفُـي الفِعـل، لأن تقديره: لا يوجد رجلٌ، أو ما وجِد رجلٌ فِي الدار.

وقال جرير:

٤٦- فلا حسباً فخَرتَ به لِتَيمٍ ولا جداً إذا ازدحم الجدود

يهجو جرير عمر بن لجأ التيمي. وحسباً وجداً منصوبان بفعلٍ مضمرٍ يدل عليه الفعلُ الظاهر. يعنِي: فلا ذكرتَ حسباً ولا ذكرتَ جدا فخرتَ بهِ، لأنه ليس لقومك حـسب ولاَ جـد معروفٌ بكرمٍ وشجاعةٍ. قولُه: إذا ازدحم أي: إذا كثر واجتمع أجداد ذلكِ ليس من بينِهم مـن فخرتَ بهِ. وفِي بعضِ النسخ: إذا افتخر الجدود. **وأن يقع في الأمر والنهي، كقولـك: زيـداً اضربه، وخالداً اضرب أباه، وبِشْراً لا تشتِم أخاه، وزيداً ليضربه عمرو، وبشراً ليقتـل أبـا**

---

[3]- انظر الكتاب ٥٤/١.

٤ - هذا الأمر ينطبق على حيث ولكنه لا ينطبق على إذا، لأنها لا تنقل عن معنى المجازاة، لأنها لا تقع إلاّ للمستقبل، فإذا وليها الاسم فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقداراً. أنظر ابن يعيش ٤١١/١.

٤٦- البيت من الوافر ، وهو في ديوان جرير ٣٣٢/١ وروايته في الديوان "حسب وجد" بالرفع ، وكريم مكان "لتيم" ، والكتاب ١٤٦/١، ابن السيرافي ٨٣/١، لخزانة ٥٢/٣. والشاهد فيه قوله :" حسباً " حيث نصب بفعل مضمر يفسره ما بعده.

عمرو. فإنما اختير النصب في الاسمِ الواقع قبلَ الأمر والنهي، لأنك لو رفعته لكان [المبتـدأ][1] ويكون: الأمر والنهي خَبراً عنه. والأمر والنهي لا يكونان خبرين؛ لأن الأمر طلـب الفِعـل، والنهي طَلب تركِ الفعل، والطلب يقتضِي الإخبار. مثاله: زيداً اضربه، والتقـدير: اضـرب زيداً، أو زيداً لا تضربه. والتقدير: لا تضرب زيداً. فإن قيلَ: إذا لم يجـز أن يكـون الأمـر والنهي خبرين للمبتدأ، فينبغي أن يلزم نصب الاسمِ الواقع قبلَهما، فلم قلتم: إن النصب مختـار ههنا؟ قُلنا: يجوز رفعه على إضمار الخبر: فقولُك: زيد اضربه، برفع "زيـد" تقـديره: زيـد حاضر في الدار أضربه، أو اضرب إياه. تقديره: أهنتَ خالداً لأنك إذا ضربتَ إياه فقد أهنته. وبشِراً لا تشتِم أخَاه. تقديره: لا تُهن بشِراً. وقولُه: وزيداً ليضربه عمرو. تقـديره: ليـضرب عمرو زيداً، وبشراً ليشتم أباه عمرو. وتقديره: ليفْتَجع عمراً، وليهن بشِراً. **ومثلُه: أمـا زيـداً فاقتلُه، وأما خالداً فلا تَشْتم أباه.** قد قُلنَا قبلَ هذا: إن ما بعد "أما" رفعه أولى، لأن ما بعد "أما" يكون مبتدأً، هذا إذِا لم يكُن الفعلُ الظاهر بعد أما أمراً أو نهياً، وإذا كان أمراً أو نهياً فنـصبه أولى، والتقدير: أما فاقتُلْ زيداً. فاضمر "فاقتل" وأتَى بقولِه: فاقتله تَفـسيراً ِللفعـل المـضمر. وقولُه: وأما خالداً فلاَ تَشْتم َأباه. والتقدير: وأما فَلا تُهن خَالداً. **والدعاء بمنزلةِ الأمر والنهـي تقولُ: اللهم زيداً فاغفِر له ذنبه، وزيداً أمر ا ُ عليهِ العيشَ.** وإنما يكون الدعاء بمنزلةِ الأمر والنهي، لأن الدعاء لفظُه أمر وتقديره: أمر. فالذي تقديره: أمر كل دعاءِ على لفظِ الماضِي أو المضارعِ، لأن قولَك: زيداً غفر ا ُ له، تقديره: اللهم اغفر زيداً. وقولُك. زيداً يرحمـه ا ُ. تقديره: اللهم ارحم زيداً. **قال أبو الأسودِ[2]:**

٤٧- فَكُلا جزاه ا ُ عني بما فعلْ

هذا مصراع مِن بيتٍ أولُه.

أميران كانَا صاحِبي كلاهما

راد بأميرين، ابن عباسٍ وابن عامرٍ وكلاهما كانا يكرمان أبا الأسودِ. قولُه أحباني: أي فعـلا [في][3] فعلَ الأخ بالأخ من الإكرامِ. قولُه: فكُلاً، أي: كُل واحدٍ منهما. والمراد بإيرادِ البيتِ: أنه

---

[1] - [مبتدأ] في ف.ك.

[2] هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جنْدل الدؤلي، واضع علم النحو. وهو يعد من التابعين، والفقهاء، والمحدثين، والشعراء، والأشـراف. سـكن البصرة، ثم ولي إمارتها من قبل الإمام علي، مات سنة ٦٩ هـ. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء، ٧٢٩/٢، إنبـاه الـرواة ٤٨/١، الخزانـة ٢٨١/١، الأعلام ٢٣٦/٣.

٤٧- البيت من الطويل، لأبي الأسود الدؤلي يمدح عبد ا بن عباس وابن عامر، والبيت في: الدؤلي، أبي الأسود، (ت ٦٩هـ) ، ديـوان أبـي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكّري (ت ٢٧٥ هـ)، ط١، مج، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مؤسسة أيف للطباعة والتـصوير، بيـروت، ١٩٨٢. ١٠٠، ٢٥٣. الكتاب ١٤٢/١، ابن السيرافي ٨٨/١، التخمير ٣٩٤/١. (ورايته في الديوان: "صاحبي" بدل آخياني". والشاهد فيه كما ذكر الشارح. والشارح هنا يقصد الرواية بـ "أحبائي" بدل صاحبي رواية الديوان.

[3] - [لي] في ن.ف.و

٤٨- البيت من الكامل من قصيدة للنّمر بن تولب يصف فيها نفسه بالكرم، وهو في ديوانه، ٧٢، الكتاب ١٣٤/١، المقتضب ٧٦/٢، ابن السيرافي ١٦٠/١، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١، ٣٤٦/٢. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

نصب كُلاً بما بعده من الدعاءِ. **وأما زيداً فجدعاً له، وأما عمراً فسقياً له.** تقديره: فجدعاً له: فجدعه ا ُ جدعاً والتقدير: اللهم اجدع زيداً جدعاً، والزم عمراً سقياً. **واللاّزم أن تقع الجملةُ بعد حرفٍ لا يليهِ إلا الفعلُ كقولك: إن زيداً تَره تضربه.** بعد حرفٍ لا يليه إلا الفعل، أي: كل حرفٍ لا يقع بعده إلا الفعلُ، وهي حروف التحضيض، وحرفا الشرطِ، كما يأتي، فـإذا وقـع بعدها اسم يلزم نصبه بشرطِ أن يكون ضميره مفعولاً لا فاعِلاً. ذلك إذا كان الفعـلُ متعـدياً نحو: إن زيداً تَره فاضربه. والتقدير: أن تر زيداً فاضربه. "فزيداً" منصوب؛ لأنه مفعولُ فعلٍ مضمرٍ، والفعلُ الذي بعد الاسمِ الظاهر تفسير له. ولو قُلتَ: إن زيد جاء فأكرمه، لا يجوز في زيدٍ إلا الرفع؛ لأنه فاعلُ فعلٍ مضمرٍ، والفعلُ الذي بعده تفسير له والتقـدير: إن جـاء زيـد فأكرمه، فاضمر "جاء" قبلَ زيدٍ، وأتى بعده تفسير الفعل المضمر. **قوله:**

٤٨- لا تَجزعِي إن منفِساً أهلكتُه وإذا هلكــتُ فعنــد ذلــك فاجزعِي.

المنفس بضم الميمِ وكسر الفاءِ: المالُ العزيز. يقولُ: النمِر بن تولبٍ. لامرأتِـه: لا تبـكِ ولا تغتمي بما اهلكتُ، أي: بما صرفتُ من المال في الخيراتِ، ولكن اغتَمي وأبكِي إن هلكـتُ، أي: إن مِتّ فإني إن عشتُ أحصلُ المالَ، ولا أتركك ذاتَ مشقةٍ وبؤسٍ، فتصب منفساً بالفعل المضمر والتقدير: إن أهلكتُ منفساً. **وهلا، وألاّ، ولولا، ولوما، "بمنزلةِ "إن" لأنهـن يطلُـبن الفعلَ ولا يبتدأ بعدها الأسماء.** يعني: حروفُ التحضيضِ أربعةٌ وهي : هـلا، وألاّ، ولـولا، ولوما. وحرفا الشرط وهما: "إن ولو" لا يقع بعد هذهِ الحروفِ إلا الفعلُ، ولا يكـون الاسـم الواقع بعد هذهِ الحروفِ مبتدأً، بل إما فاعلٌ نحو: إن امرؤٌ هلك. والتقدير: إن هلك امرو، وإما مفعولٌ ففعلُه مضمر نحو: إن زيداً تَره وقد مر. هلاّ أصلُها: هلْ لا فأدغمت اللام في الـلام. وألا همزتُها مقلوبةٌ عن الهاءِ وأصلُها "هلاّ".

فصل

وحذفُ المفعول بهِ كثير، وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذَف لفظاً، ويـراد معنـى وتقديراً. والثاني: أن يجعلَ بعد الحذفِ نَسياً منسياً كأن فِعلَه من جنس الأفعال غير المتعديةِ كما ينسى الفاعلُ عند بناءِ الفعل للمفعول بهِ. فمن الأول قوله عز وجل: " الله يبسطُ الرزق لِمن يشاءُ ويقْدِر "[1]**، وقوله تعالى:** " لَا عاصِم الْيوم مِن أمرِ اللهِ إلا من رحِم "[2] **لأنه لا بد لِهذا الموصـول من أن يرجع إليهِ من صِلته مثل ما ترى في قوله تعالى :** " كَما يقُوم الذِي يتخبطُه الشيطَانُ مِـن

[1] سورة الرعد ٢٦.
[2] سورة هود ٤٣.

المس"[١] **وقرئ قوله تعالى:** " وما عمِلَته أيدِيهم "[٢]**، وما عملتْ.** اعلم أن غَرض المـتكلم مِـن التلفُظ بالفعل على أنواعٍ، أحدها: أن يريد الفِعلَ والفاعِلَ دون المفعول نَحو قوله: اعطَى زيد، وغرضه تبين صدورِ الإعطاءِ مِن زيدٍ، وليس غرضه تبين المفعول، ولا جنس مـا أعطـاه، فهذا النوع يحذفُ مفعوله ولا يزاد لا لَفظاً ولا تَقديراً فإن الفعلَ لازم لا متعد. النوع الثـانِي: أن يراد تبين المفعول لا الفاعل، فَيحذف الفاعلُ ويقام المفعولُ مقامه كقولك: قُتِلَ زيد، فالمراد هنا بيان صيرورة زيدٍ مقتولاً، ولا غَرض لبيان الفاعل أصلاً لا لَفظـاً ولا تقَـديراً. النـوع الثالثُ: أن تريد بيان الفاعل والمفعول جميعاً، فهنا يكون الفاعلُ والمفعولُ كلاهمـا مـرادين مذكورين، إما لفَظاً كقولِك: ضرب زيد عمراً، وكذلك: زيد ضربه عمرو. فالضمير فِي ضربه راجِع إلى زيدٍ. وأما تقديراً: كقولكِ: زيد ضرب عمراً، فِفي ضرب ضمير زيدٍ مقـدرٍ وهـو فاعلُ ضرب. وزيد يشتم، فِفي يشتم ضمير الفاعل والمفعـول محـذوفٌ، أي يـشتم النـاس. وكذِلك، قولُه تعالى: في هذه الآية:" لمن يشاء ويقدر" وتقديره: لمن يشاء ويقـدره، ولأن مـن موصولٌ ولا بد للموصول من ضمير يرجع إليه مِن صِلته ولكن حذفَ فِي بعـضِ المواضـع للعلمِ بهِ، وكذِلك "إلا من رحِم، تقديره: إلا من رحمه ا ُ. قوله تعالى: يتَخَبطُه الـشيطان مـن المس. [ههنا][٣] يرجع الضمير من الصلةِ إلى الموصول. ومعنَى: يتخبطُه الشيطان: يجعلُ عقلَه ناقِصاً. قوله تعالى: "وما عملته أيديهم "ما موصولٌ" عملتْ أيديهم" صِـلتُه، وقُـرئ بإثبـاتِ الضمير الراجع إلى الموصول وبحذفِهِ، ويجوز أن تجعلَ "ما" نافِية في قراءة من قـرأ: ومـا عمِلتْ بغير ضميرٍ. **ومِن الثانِي قولُهم: فلان يعطي ويمنَع ويصِلُ ويقطَع.** يعنِي بالثانِي: القِسم الذي يحذفُ المفعولُ فيهِ ولا يراد لفظاً ولا تقديراً، لأن القائلَ: فـلان يعطِـي، يريـد إثبـاتَ الإعطاءِ، لا إثبات من يعطيهِ ولا إثبات ما يعطيهِ، وكذِلك جميع الأمثلةِ. **ومنه قولـه تعـالى:** "وأصلِح لِي فِي ذُريتي" [٤]. ههنا المفعولُ مذكور وهو "ذُريتَي" ولكن لما جعله جاراً ومجروراً مع أنه مفعول "أصلِح" لا يتعدى بحرفِ الجر فكأن مفعولُه غَيِر مذكورٍ فلهذَا جعله من القِسمِ الذي لم يذكر مفعولُه.

وقول ذِي الرمةِ:

٤٩- وإن تعتذِر بالمحل عن ذِي صروعِها إلى الضيفِ يجرح في عراقِيبها نَصلِي.

---

[١] سورة البقرة ٢٧٥.

[٢] سورة يس ٣٥. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم: "وما عملته" بالهاء. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمـزة والكسائي: "وما عمِلَتْ أيديهم" بغير الهاء. قال أبو زرعة: وحجتهم، أنها كذلك في مصاحفهم، فالهاء عائدة على "ما" وما في معنى "الذي" وموضع "ما" خفض نسقا على ثمرة. وقال ابن خالوية: فالحجة لمن أثبتها أنّه أتى بالكلام على أصل ما وجب. وقال القيسي: ولأنها ثابتة فـي المـصحف، وهو الاختيار. انظر: كتاب السبعة في القراءات/ابن مجاهد/ ٥٤٠/٢، حجة القراءات ٥٩٨، الحجة / ابن خالوية ٢٩٨، الكشف القيسي ٢١٦/٢.

[٣] - [هنا] في ف.و.

[٤] سورة الأحقاف ١٥.

التاء في تعتذِر: ضمير الناقةِ، بالمحل، أي بسبب زمان بيبوسةِ الأرضِ مِن عدمِ المطر. مِـن ذِي ضروعِها، أي: مِن لبنِها في ضروعِها. العراقِيب: جمع عرقُوب، وهو العـصب الغلـيظُ خلفَ رِجل الإبل وغيرِها من الدواب، النصلُ ههنا السيفُ، يعنِي: إن لم يكُن لناقتي لبن يشربه ضيفي. نحرتُها بسيفِي لضيفي، ذكر مفعولَ يجرح، وهو في عراقيبها بحرفِ الجر فكأنه لـم يذكُر مفعولَه، كما ذكرنَاه في وأصلح لي[١].

المفعول فيه

المفعولُ فيه: هو ظَرفا الزمان والمكان، وكِلاهما منْقَسِم إلى: مبهمٍ ومؤَقت، ومـستعمل اسماً وظَرفاً، ومستعملٍ ظرفاً لا غير. حد ظَرف الزمان والمكان: الذي وقَـع فيـه الفعـلُ. والمؤقتُ قيلَ فِي حدهِ: هو الذي لَه نهايةٌ محصورةٌ. والمبهم: ما ليس له نهايـةٌ محـصورةٌ. وقولُه: وكِلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقتٍ. في هذا خبطٌ، لأن ظرفَ الزمان يكون مبهماً ومؤقتاً ولكِن ظرفَ المكان لا يكون إلا مبهماً، لأنا نعنِي بالظرفِ: ما يكون منَصوباً مِن الزمـان أو المكان، ولفظَة فِي هذه مقدرةٌ، والمكان المؤقت لا ينصب، بل يكون جاراً ومجروراً، وإذا كان جاراً ومجروراً فلاَ يقال أنه ظرفٌ. قولُه: ومستعملٌ اسماً وظَرفاً، ومستعملٌ ظرفـاً لا غيـر. يعني: بعض الأزمان والأماكن لا يكون إلا منْصوباً على الظرفيةِ، وبعضها قَد يكون منصوباً علَى الظرفيةِ، وقَد يكونُ مبتدأً، نَحو: يوم الجمعةِ مبارك. ويكون فاعِلاً، نَحو: دخـلَ الـشهر وغير ذَلك. **فالمبهم نحو: الحِين، والوقْت، والجِهاتِ الست. والمؤقتُ نَحو: اليوم، والليلـة، والسوق، والدار.** يعني: الحين مبهم؛ لأنه ليس له قدر معلوم، بلْ يقع علـى قليـل الزمـان وكثيره. والجهاتِ الست، يعنِي: الفَوق، والتحت، واليمين، واليسار، والخلفِ، والقُدام، مبهمـةٌ لأنه ليس لواحدٍ مِنها نهايةٌ معلومةٌ. واليوم مؤقتٌ لأن حده الأولَ طلوع الصبح، وحده الآخـر غروب الشمسِ. والدار أيضاً مؤقتةٌ؛ لأن لَها حداً معلُوماً. **والمستعملُ اسماً وظَرفاً ما جاز أن تَعتَقِب عليه العواملُ. والمستعملُ ظَرفاً لا غير ما لزم النّصب.** الإعتِقاب: أَن يجـيء شـيء عقيب شيءٍ، يعني: بعض الظروفِ يكون خَالياً عن تقديرِ "في" في بعضِ المواضِـع، فيكـون كسائرِ الأسماءِ في كونِه مبتدأً أو فاعِلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه وغير ذلكِ، كاليومِ والليلـةِ والشهرِ والسنةِ وغيرِ ذلَك. وبعضها لا يخلو عن تقدير "في" فيكون منصوباً أبداً على الظرفيةِ وهِي سماعية. **نحو قولك: سِرنَا ذاتَ مرةٍ وبكرةً وسحر وسحيراً، وضحى، وعشاء، وعشِيةً**

٤٩- البيت من الطويل: من قصيدة لذي الرمة، وهو في ديوانه ١٥٦/١، التخمير ٣٩٧/١، أمالي ابن الحاجب ٢٥١/١، الخزانة ١٢٨/٢، ٢٣٣/١٠. والشاهد فيه: حذف مفعول الفعل "يجرح"، والتقدير: يجرحها.

[١] - هنا أسقط الشارح جزءاً من هذا الفصل، وهو المتعلق بحذف المفعول به وهو حذف المنادى؛ لأنه قد ذكره في فصل النداء فيما تقدم.

وعتَمةَ ومساء، إذا أردتَ سحراً بعينهِ، وضحى يومِك، وعشيتَه، وعشاءه، وعتمـةَ ليلتـك، ومساءها. يعني: هذه الظروفُ مما لا يجوز فيها غير النـصبِ. وذاتُ مـرةٍ: مِـن إضـافةِ المسمى إلى الاسمِ، وتقديره: مرةً أي سِرنا في زمانٍ واحدٍ ووقتٍ واحدٍ. وبكرةً منون سـواء أردتَ بهِ بكرةً معينةً أو غير معينةٍ، والبكر مما يلزم التنكير. وأنشد في ذلك ابـن معطـي[(١)] المغربي بيتاً في ألفيتهِ، وهو قولُه[(٢)]:

فمنُه ما لم ينصرف منكراً　　　　معرفةً عِدل أعِنى سحراً

ومِنه ما تنكِيره قَد استمر　　　　نحو: مساء وصباحٍ وبكر

قولُه: فمِنه، أي: فمِن الظرفِ. ومنكراً ومعرفةً: منصوبان علَى الحال. وعدِلَ صفةُ معرفـةً، يعني: بعض الظروفِ لفظةُ نكِرة لأنه ليس من المعارفِ الخمسةِ وهو في المعنَى معرفةً، لأنه معدولٌ عن معرفةٍ وهِي ما فيه الألفُ واللام، يعني: كان في التقدير معرفاً بـالألفِ والـلام، فحذفِ منه الألفُ واللام وبقِي فيه معنَى التعريفِ بعد حذفِ الألفِ واللامِ، ثـم صـار غيـر منصرفٍ للتعريفِ والعدل عن الألفِ واللام، وذلك الاسم مثلُ: سحر وبكراً بمعنَى بكرةً وليس جمعاً، ومعنَى استمر ولزم، وسحر إذا أردتَ سحراً بعينه، لا يجوز فيهِ غير النـصبِ، وهـو غير منصرفٍ للتعريفِ، والعدل عن الألفِ واللامِ فإن أصلَه أن يكون معرفاً بالألفِ والـلامِ، فلما حذفَ الألفَ واللام وبقِي التعريفُ فقَد عدلَ عن أصلهِ. وإن أردتَ سحراً غير معينٍ فهـو منصرفٌ ويختلفُ باختلافِ العوامل إلى النصبِ والرفعِ والجر. وسـحيراً بالتـصغير. فهـو منصرفٌ مع أنه معرفةٌ، لأنه وضع هذا اللفظُ إذا كان مصغراً معرفةً بغير الألفِ واللامِ لسحر يومك، فإذا وضِع بغير الألفِ واللامِ فلَم يكُن معدولاً فيكون أبداً منـصوباً. وأمـا ضـحى إذا أردتَ بهِ ضحى يومِك فهو غير منصرفٍ ومنصوب أبداً، وإعرابه تقديري. وإن أردتَ ضحى لا تعينه فهو منصرفٌ، ويجوز فيهِ الرفع والنصب والجر علَـى حـسبِ العوامـل. وعـشاء منصرفٌ وإن كان معرفةً، فإن أردتَ به عشاء ليلتِك فَهو منصرفٌ أبداً وإن أردتَ به عـشاء نكرةً يجوز فيهِ الإعراب الثلاثةُ على حسب العوامِل. وعشية وعتمة إذا أردتَ بِهمـا عـشية وعتمة ليلتِك، فهما غير منصرفين للتعريفِ والتأنيثِ وهما منـصوبان، [وإذا][٣] أردتَ عـشيةً وعتمةً نكرةً فهما منْصرفان ويجوز فيهما الإعراب الثلاثة على اختلافِ العوامل. والعشيةُ من المغربِ إلى العتمةِ، والعتمةُ وقتُ العشاءِ. وبحثُ مساء كبحثِ عشاء مِن غير فرقٍ. **ومثالُـه،**

---

(١) هو يحيى بن معطى بن عبد النور المغربي الزواوي، ولد بالمغرب سنة (٥٦٤ هـ)، قَدِم دمشق وأقام بها زماناً طويلاً، ثم رحل إلى مصر وأقام فيها، من تصانيفة: الفصول الخمسون في النّحو، وألفيته في النحو. انظر ترجمته في: معجم الأدباء.

(٢) انظر ابن معطي ، يحيى (ت ٦٢٨هـ) شرح ألفية ابن معطي، ط١ تحقيق ودراسة د.علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، ١٩٨٥، ٥٤٠/١

٣ - [فإذا] في ن.ف.

عند وسوى وسواء. الضمير في مثلِهِ راجع إلى قوله: والمستعملُ ظرفاً لا غير. وعِند يكون أبداً منَصوباً على الظرفيةِ إلا إذا دخله لفظ مِن بكسر الميمِ فحينَها ينجر نحو: جئتُ من عِنـدِ زيدٍ. وسوى بالقصر وضم السين وكسرها. وسواء: بالمد وفتح السين أيضاً مما ينتصب على الظرفيةِ، والدليلُ على أنه ظرفٌ قولُهم مررتُ بالذي سواك. سواك بالقصر، أو سواء بالهمزة ولو لم يكُن ظرفاً لَم يكن صلةً للذي، لأن الصلةَ لا تكون إلا جملةً، أو ظرفاً وههنا ليس بجملةٍ فيلزم أن تكون ظرفاً. وأيضاً يقولون: إن سواء النهر أسداً، أي: عند النهر أسداً ينصبون أسداً علَى اسمِ إن فلَو لَم يكن سواء ظرفاً لم ينصِبوا أسداً بلَ نَصبوا سواء النهـر علـى اسـمِ إن ورفَعوا أسداً علَى خبرها فلما لم يفعلوا كذلك عِلِم أن سواء ظرفٌ. **ومما يختار فيه أن يلـزم الظرفيةَ صفةُ الأحيان. تقول: سِير عليه طويلاً وكثيراً، وقليلاً، وقديماً، وحـديثاً.** اعلَـم أن إضافة غير الظرفِ [مقام][1] الظرفِ سماعي غير قياسي، وقد سمِع من العربِ أنهـم نَـصبوا صفةَ الأحيان مقامها علَى الظرفية كقولهم: سير عليه طَويلاً وحقّه أن يقال: دهـراً طَـويلاً، وحيناً طويلاً ولكِن تُرِك لفظُ الدهرِ والحين، ونصب طويلاً على الظرفيةِ كقولِهم: سـرتُ ذَات مرةٍ. وذات مرةٍ ليس بظرفٍ ولكن أقيم مقام الظرفِ، فكذلك فِي هذه الألفاظِ. قولُه عليه هـذا مفعولٌ أقيم مقام الفاعل، لأن سير فعلُ ما لم يسم فاعِلُه، وإنما ٱختير فِيها النصب؛ لأنه لو رفع طويلاً وما بعده يحتاج إلى تقدير موصوفٍ غير معلومٍ، وهذا خلافُ الأصل.

فصل

وقد يجعل المصدر حِيناً لِسعةِ الكلامِ، فيقالُ: كان ذلك مقْدم الحاج، وخُفُوقَ النجمِ، وخلافَة فُلان، وصلاة العصر. قالَ بعض النحويين[2]: هذِهِ الألفاظُ أقيمتْ مقام الظروف. وقالَ بعضهم، وهو الأصح: أن هذه الألفاظَ مضافٌ ِإليها فحذف مضافُها، وأُقيمت هذِهِ الألفاظُ مقام المضافِ فنصِبت والتقدير: كان ذلك الأمر حين مقدمِ الحاج فحذفَ "حين" ونقلَ المقدم مِن الجـر إلـى النصبِ مقام "حين" وكذلك باقي الألفاظِ. **ومنه: سِير عليه تَـرويحتين، وانتظـر بـه نَحـر جزورين، وقوله تعالى: "وإدبار النجومِ"[3]** أي: مما تقدم أن المـصدر مقـام مقـام الظـرفِ: تَرويحتين تثنيةُ ترويحةٌ، وهِي ذهاب أحدٍ وسيره فِي وقتِ الرواحِ، وهو بعد الزوال إلـى أول الليل، أي: سير عليه مدة ترويحتين، ومدة نحر جزورين ووقت إدبار النجـومِ، وهـو وقـتُ

---

(١) [مكان] في ن.د

[2] - قال ابن الحاجب" مقدم الحاج عندي لا يليق أن يمثل به هنا لأنه يحتمل أن يكون مصدراً ويحتمل أن يكون زماناً بأصل وضعه؛ لأن مفْعل من يفْعل يكون للمصدر فجعله ههنا للمصدر بالأصالة معدولاً عنه إلى الظرف خروج عن القياس وذهب أبو اليركات إلى أن هذه الألفاظ مضافٌ إليها وحٌذف المضاف الذي هو الزمن ، وأقيم المصدر الذي هو الذي هو المضاف اليه مقامه.

ينظر : الايضاح في شرح المفصل ٣٧١/١، الأنصاف في مسائل الخلاف ١٦٠/١، الكتاب ١٤١/١.

(٣) سورة الطور ٤٩.

طلوعِ الصبحِ والإدبار بكسرِ الهمزةِ الذهاب. **وقد يذْهب بالظرف عن أن يقدر فيهِ معني "في" اتِّساعاً، فيجري لذلك مجرى المفعول بهِ، فيقالُ: الذي سِرتُه يوم الجمعة.** اعلم أن الظـرفَ أربعةَ أنواعٍ، أحدها: أن يكون مظهراً ولم يكُن فيه لفظةُ "فِي" ولكن مقدر فيـهِ، وهـو الـذي ينصب على الظرفيةِ، نحو: سرتُ يوم الجمعة. والثاني: أن يكون مظهراً وقبله لفظةُ "فِي" فهذا جار ومجرور ولا يقال: إنه ظرفٌ من حيثُ اللفظ نحو: سرتُ فِي يومِ الجمعةِ. والثالـث: أن يكون ضميراً ولم يكن فيه لفظةُ "في" فإذا لم يكُن فيه لفظةُ "فِي" لم تكُن فيهِ مضمر، لأن حرفَ الجر لا يضمر مع الظروفِ المضمرةِ، نحو: الذي سرتُه يوم الجمعةِ. الذي موصولٌ، وسرتُه: فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، والضمير ضمير يومِ الجمعةِ وهو مفعولٌ بهِ هنا، والجملةُ صـلةٌ الـذي والموصولُ مع صلتهِ مبتدأٌ، ويوم الجمعةِ خبره وهو مرفوع ولا يجوز نصبه، لأنّه ليس فيـه "في" مقدراً. وكذلك: يوم الجمعة خطبتُه. وإنما صنعوا هذا الصنيع لاتساعِ الكلامِ ولا يجـوز هذا الصنيع في كل فعلٍ متعد إلى ثلاثةِ مفاعيلٍ، فلا يقالُ: اليوم أعلمتُه زيداً عاقِلاً؛ لأنه حينها يكون للفعل أربعةٌ مفاعيلٍ وهذا لا يجوز لأنه ينتهي إلى ثلاثةِ مفاعيلٍ، والأفعالُ التي لها ثلاثةُ مفاعيلٍ قليلةٌ فلو جوزنا هذا ليصير ما هو قليلٌ كثيراً، وهذا خلافُ الأصـل، ومثالُـه: اليـوم اعطيته زيداً دِرهماً، ويأتي فِي الظرفِ الرابع بعد هذا البيتِ: **وقال** :

٥٠- ويومٍ شهدناه سليماً وعامِراً   قليلٍ سِوى الطعن النّهال نَوافِلُه

ويومٍ: الروايةُ فيه الجر على تقدير: رب يومٍ: ويجوز النصب على تقـدير: واذكـر يومـاً، والضمير في شهدناه ضمير يومٍ، أي: شهدنا فيهِ، فحذفَ فِي، وقالَ شهدناه وأُجـري مجـرى المفعول به: قليلٍ: صفةُ يومٍ، نوافله: فاعلُ قليلٍ، والطعن بالطاءِ غيـر المعجمـةِ: الـضرب بالرماحِ. واسم الرماحِ أيضاً. النهال: بكسر النون جمع نَهل بفتح النون والهاءِ والنهـلُ جمـع ناهلٍ كطلاب جمع طالبٍ، والناهلُ العطشان والريان أيضاً. والنوافلُ جمع نافلةٍ وهي العطـاء، يعنِي: ورب يومٍ حضرتا فيهِ هاتين القبيلتين للقتال قل عطاء ذلك اليومِ سوى الطعن بالرمـاح للعطاشِ، يعنِي: لم يطعمهم سِوى الرماحِ العطاشِ إلى دمائهم. **ويضافُ إليهِ كقولِك:**

٥١:- يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار

وقوله تعالى: " بلْ مكْر الليل والنهار"[(١)] ولولا الإتساع لقيلَ: سِرتُ فيه وشهدنَا فيـهِ. الظـرفُ الرابع: أن يضافَ إليهِ اسم فاعلٍ، أو مصدر أو غيرهما فيخرج بالإضافةِ إليهِ عن الظرفيةِ فِي

٥٠- البيت من الطويل، وهو الرجل من بني عامر لم يذكر اسمه في الكتاب ١٧٨/١، والدرر ١٧٢/١، وبلا نسبة في المقتضب ١٠٥/٣، أمالي ابن الشجري ٦/١، ١٨٦ التخمير ٤٠٢/١، الخزانة ١٨١/٧، ٢٠٢/٨.
والشاهد فيه: أنه لم يظهر "في" حين أضمره، لأنه جعله مفعولاً به مجازاً، ولو جعله ظرفاً على أصله لقال: شهدنا فيه.

٥١- البيت من الرجز وهو بلا نسبة في الخزانة ١٠٨،٤/٣/٢٣٣، ٢٥١، الدرر٩٨/٣، المحتسب ٢٩٥/٢، شرح ديوان الحماسة للمزروقي ٦٥٥. والشاهد فيه:- أنه أضاف سارق الى "الليلة" وهي ظرف ، إضافة المشتق إلى ما ينصبه على المفعولية في المعنى من باب التوسع من الظروف

(١) سورة سبأ ٣٣.

اللفظِ ويكون اسماً. قولُه: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار، والتقدير: يا من سرقَ في هذهِ الليلةِ أهـلَ الدار. منصوب على المفعول بهِ. وقولُه تعالى: " بلْ مكْر الليل والنهار". تقديره: بل مكر في الليل والنهار".

فصل

وينْصب بعاملٍ مضمرٍ كقولك فِي جوابِ من يقول لك: متى سِرت؟: يوم الجمعةِ، وفي المثـل السائر: أسائِر اليوم وقد زالَ الظهر[(١)]**.** يعني: وينصب الظرفُ بعاملٍ مضمرٍ. يوم الجمعـة: منصوب بعاملٍ مضمرٍ والتقدير: سرتُ يوم الجمعة. أسائر اليوم: الهمزةُ للاسـتفهامِ، الـسائر الباقِي، يعني: أتسير سائراً اليوم. والواو في "وقد" للحال، يعني: العادةُ أن ينزلَ القافلـةُ قبـلَ الظهر، وأنتَ تسير بعد الزوال وما تنزلُ. **ومنه قولُهم لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانُه: حينئـذٍ الآن، أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن.** يعني: إذا سمعتَ أحداً يذكُر شيئاً كان فِـي الزمـان الماضِي، وأردتَ أن تمنعه عن تلك الحكايةِ تقول له: حينئذٍ الآن، أي: كانت تلك الحكاية حينئذ حينها، أي: في الزمان الماضِي تقول له فاتركه واسمعِ الآن حديثاً ينفعك، فحينَها منصوب بأنه خبر كان المقدرة، والآن أيضاً مفعولُ استمع المقدر. **ويضمر عاملُه على شريطةِ التفسير كما صنِع في المفعول بهِ، تقولُ: اليوم سِرتُ فيهِ، "وأيوم الجمعةِ ينطلقُ فيه عبـد ا "مقـدراً"، سِرتُ اليوم، وأينطلقُ يوم الجمعة؟** هذا البحثُ مثلُ البحثِ الذي ذكرناه فـي زيـداً ضـربتُه وأشباهه فكما أن زيداً منصوب بفعلٍ مضمرٍ يفسره "ضربتُه" فكذلك هنا التقدير: سرتُ اليـوم. فحذفَ سرتُ وهو الفِعلُ المضمر قبلَ اليوم. والضمير فِي فِيه يعود إلى اليـومِ. فيـه تفـسير لسِرتُ وأَيوم الجمعةِ ينطلقُ فيهِ، والتقدير: أينطلقُ عبد ا ـ يوم الجمعةِ فحذفَ ينطلقُ قبلَ يـومِ الجمعةِ، وجيء بهِ بعده تفسيراً له.

المفعول معه

"المفعول معه" وهو المنصوب بعد الواو الكائنةِ بمعنَى "مع". فِيما ذكر قَيدان، أحدهما قولُه: هو المنصوب بعد الواو. وهذا احتراز عما كان بعد الواو الكائنةِ بمعنَى "مع" ولكن لَـم يكُـن منصوباً، كقولك: كل رجلٍ وضيعتُه. فالواو بمعنَى مع ولكن ما بعدها مرفوع، فلم يكُن مفَعولاً معه. والقيد الثانِي قولُه: الواو الكائنةُ بمعنَى "مع". وهذا احتراز عما كان منَصوباً بعد الـواو التي ليست بمعنَى مع، كقولك: خرج زيد ضاحِكاً ومستبشراً، فإن مستبشراً منصوب بعد الواو،

---

(١) هذا مثل عربي قديم، انظر: المستقصي ١٥٣/١، وروايته: "أسائِر اليومِ وقد زال الظهر. ومجمع الأمثال ٣٣٥/١ وروايته: أسائِر القوم وقد زال الظهر.

ولكن ليس بمفعولٍ معه؛ لأن الواو هنا للعطفِ. قيلَ شرطُ المفعول معه أن يكون شَريكاً للفاعِل الذي قبلَه، نحو قولِك: خرج زيد وعمراً فإن زيداً وعمراً يشتركان في الخروجِ، وهذا الوجـه ليس بشيءٍ، لأنه كقولك: كفاك وزيداً درهم. فزيداً شريك للمفعول ومع هـذا مفعـولٌ معـه، وعاملُ المفعول معه[1] الفعلُ الذي قبلَه إما لفظياً، أو معنوياً فالواو ههنا تجعلُ الفعـلَ الـلازم متعدياً فتنصب المفعولَ معه كلفظةِ إلا فِي بابِ الاستثناءِ، كقولِك: خرج القـوم إلا زيـداً. أو كالباءِ، فِي قولك: مررتُ بزيدٍ إلا أن الباء عاملةٌ، والواو فِي هذا البابِ غير عاملةٍ، بل العاملُ الفعل المتقدم. وقالَ الأخفشُ: ما بعد الواو منصوب على الظرفيةِ كلفظةِ مع فِي قولك: خرجتُ مع زيدٍ. **وإنما ينْتصب إذا تضمن الكلام فِعلاً، نحو قولِك: ما صنعتَ وأباك، وما زِلْتُ أسـير والنيلَ.** يعنِي: بعد هذه الواو لا ينصب إلا إذا كان قبلَها فعلٌ ملفوظٌ كهذاين المثالين، أو مقـدر كقولِه: مالِك وزيداً. كما يأتِي بيانُه.

ومن أبياتِ الكتَاب

٥٢- وكُونُوا أَنْتُم وبني أبيكُم　　　　مكان الكُلْيتَين مِن الطحال

وبنِي أبيكم: مفعولٌ معه، والمراد بهم أخوتُهم، أو بنو أعمامهم. مكان الكُليتين خبر كان، يعنِي: كونُوا موافقين ومتصلاً بعضكم ببعضٍ كما أن إحدى الكُليتين متصلةٌ بالأُخرى.

ومنُه قوله عز وجلّ " فَأجمِعوا أمركُم وشركَاءَكُم "[2] الإجماع العزم على الـشيءِ. "وشـركاءكم" منصوب على أنه مفعولٌ معه، أي: اجمعوا مع شركائِكم على أمركم فحذفَ "علـى" ونـصب أمركم، يعنِي: اصنعوا من الكيدِ والمكر معي ما شئتم. وقرأَ يعقوب[3]: وشركاؤكُم بالرفعِ على العطفِ على الضمير في اجمعوا، وجوز العطفُ هنا علَى الضمير المرفوع مِن غير تأكيـدٍ، لوقوعِ الفاصلةِ بين المعطوفُ والمعطوفُ عليه. **أو ما هو بمعناه، نحو قولك: مالَـك وزيـداً، وما شَأنُكَ وعمراً، لأن المعنَى ما تَصنَع، وما تُلابِـس.** يعني: عاملُ المفعول معه إمـا فعـلٌ لفظي كما تقدم ذكره، أو معنوي كقولِه: مالَكِ وزيداً "وزيداً" مفعولٌ معه، وما اسـتفهام وهـو

[1] انظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/١ وما بعدها (مسألة ٣٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٨٥/٢ وما بعدِها. ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف نحو: استوى الماء والخشبة لا يحن تكرير الفعل فلا يقال استوى الماء واستوت الخشبة "فلما لـم يحـسن تكرير الفعل فقد خالف الثاني الأول. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو . وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل وكذلك الأخفش ذهب إلى ما أشار إليه مظهر الدين . وحجة البصريين أن الفعل وإن كان غير متعد إلا أنـه قـوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه.

٥٢- البيت من الوافر، وقد اختلف في قائله، فهو لشعبة بن قُمير الطهوي في نوادر أبي زيد ٤١٤، وللشاعر الأموي الأقرع القُشيري في أمـالي القالي ٢٧٤/٢. وهو من شواهد سيبويه الخمسين في معجم شواهد العربية/عبد السلام هارون ٣١٦/١، وبلا نسبة فـي الكتـاب ٢٩٨/١، وابـن السيرافي ٤٢٩/١، التخمير ٤٠٧/١، الأشموني ١٢٩/١. والشاهد فيه: نصب "بني" على أنه مفعول معه، والواو معية وعاملـه الفعـل الظـاهر "كونوا".

[2] سورة يونس ٧١.

[3] قرأ السبعة: "فأجمعوا" بقطع الألف وكسر الميم، من أجمع على الشيء: إذا عزم عليه. وقرأ عاصم الجحدري: فأجمعوا بوصل الألـف وفـتح الميم من جمع يجمع وشركاءكم "بالنصب عطف علي" "أمركم" أو على معنى: فاجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم". وقرأ الحسن وابن أبي اسـحاق ويعقوب: فأجمعوا، بقطع الألف، وشركاءكم بالرفع، بعطف: الشركاء على المضمر المرفوع في: أجمعوا. قال ابن الأنباري: شركاءكم منـصوب لوجهين: - أحدهما: أنه منصوب لأنه مفعول معه، والثاني أن يكون منصوباً بتقدير فعل: فأجمعوا أمركم وأجمعوا شـركاءكم . انظـر: البحـر المحيط ١٧٧/٥-١٧٨، الحجة / ابن خالوية ١٨٣، البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٧/١.

مبتدأٌ، تقديره: أَي شيءٍ. ولَك جار ومجرور وهو خبر المبتدأ، والاستفهام يقتضِي الفعل، والتقدير: ما تصنع مع زيدٍ. وقولُه: ما شأنك وعمراً، عمراً مفعول معه، وما مبتدأٌ، وشأنُك خبره، والتقدير: ما تُلابِس مع عمرٍو. **وكذلك: حسبك وزيداً دِرهم، وقَطْك، وكَفيك مثلُه، لأنها بمعنَى "كفَاك".** وزيداً، أي: مع زيدٍ حسبك مبتدأٌ ودِرهم خبره، وكذلك قولُه: وقَطْك وزيداً درهم. بفتح القافِ وسكون الطاءِ. وكذلك كفيك وزيداً درهم. فقولك كَفى: فعلٌ ماضٍ والكافُ مفعولُه، ودرهم فاعِلُه وزيداً مفعولٌ معه. **قال:**

٥٣- فَمالَك والتلَدد حولَ نَجدٍ وقد غَصتْ تِهامة بالرجال

التّلدد: التردد، والتلدد مفعولٌ معه. وغَصت بالغين المعجمةِ والضادِ المهملةِ، أي: امتلأتَ تِهامةُ بالرجال، يعني: ما تصنع مع الترددِ حولَ نجدٍ والتهامةُ ممتلئةٌ بالرجالِ، يعني: اترك النجد واقصد التهامةَ. وهذا البيت لمسكين الدارِمي. **وقالَ:**

٥٤ - إذَا كانت الهيجاء وانشقتِ العصا فَحسبك والضحاك سيفٌ مهند

والضحاك مفعولٌ معه. السيفُ المهند: الهندي.

فصل

وليس لَك ان تَجره حملاً على المكّني، فإذا جئتَ بالظّاهِر كان الجر الاختيار كقولِك: ما شأن عبدِ ا ـ وأَخيه يشْتِمه، وما شأن قَيسٍ والبر سرقُه. والنصب جائز. وليس لك أن تجرهِ حملاً على المكنّي، يعني: لا يجوز أن يعطفَ الاسم المظهر الذي بعد الواو التي بمعنَى "مع" علَى مضمرٍ مجرورٍ، مثلُ: أن تقولَ: مالك وزيدٍ بجر زيدٍ، بل يجب أن ينصب زيد علَى أنه مفعولٌ معه، وإنما يجب نصب زيدٍ، لأنه لا يجوز عطفُ المظهر علَى المضمر المجرور لِوجهين؛ أحدهما: لأن الضمير المجرور بحرفِ الجر كالضمير المجرور بالإضافةِ فِي كون كل واحدٍ منهما حرفاً واحداً، والمضافُ إليهِ يغني عن تنوين المضافِ إذا كان المضافُ إليهِ ضميراً كانَتْ مشابهتُه بالتنوين تَامةً، لأنه حرفٌ واحدةٌ كالتنوين. فلذلك لا يجوز العطْفُ على التنوين، فكذلك لا يجوز علَى الضمير المجرور بالإضافةِ وحرفِ الجر. فَإن قيلَ: كيفَ صورة العطفِ على التنوين؟ قُلنا: ليس هذا شيئاً ملفوظاً، بل هذا شيء تقديري. والوجه الثاني: أن

---

[٥٣] البيت في ديوان مسكين الدارمي، ط١، جمع وتحقيق: عبد ا الجبوري وخليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد ١٩٧٠، ٦٦، وروايته الصدر: أتواعدني وأنت بذاتِ عرق. الكتاب ٣٠٨/١، الكامل ٤٣٢/١، الأشموني ١٢٦/٢، الخزانة ١٤٢/٣. والشاهد فيه: نصب "التلدد" بفعل مضمر تقديره: ما تصنع وتُلابس التلذذ.

[٥٤] البيت من الطويل، وهو لجرير بن عطية في ذيل أمالي القالي ١٤٠/٣، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في: أمالي القالي ٢٦٢/٢، التخمير ٤١٠/١، ٤١١. اللسان حسب، عصا، هيج، شرح أبيات المغني ١٩١/٧. والشاهد فيه: نصب "الضحاك" بعد واو المعية جملاً على المعنى؛ لامتناع عطفه على الضمير المجرور قبله، لأنه مجرور لفظاً منصوب محلاً.

المضافَ إليهِ كبعضِ الاسمِ، وبعض الاسم ضعيفٌ، والمضمر أيضاً ضعيفٌ، والجرُ ثقيلٌ فـلا يجوز عطفُ المظهرِ القوي على المضمرِ المجرورِ الضعيفِ. مِن هذه الوجوهِ قولُه: فإذا جئتَ بالظاهرِ إلى آخره، يعني: يجوز عطفُ الاسمِ الذي بعد الواوِ التي بمعنَى "مع" على المظهـرِ المجرورِ. وحاصلُ هذا الفصل أن الفعلَ الذي يعملُ فِي المفعول معه لفظي، أو تقديري فـإذا كان لفظياً يجوز العطفُ أم لا يجوز، وإن كان تقديرياً أيضاً يجوز العطفُ أم لا؟ فهذه أربعـةُ أقسامٍ، القسم الأولُ: أن يكون لفظياً وجاز العطفُ نَحو: خرج زيد وعمرو، وخرجتُ أنَا وزيد، فِفي هذا القِسم إن شئتَ عطفتَ ما بعد الواوِ على ما قبلَها. وإن شئتَ نصبتَ على أنه مفعـولٌ معه. القِسم الثانِي: أن يكون الفعلُ لفظياً، ولا يجوز العطفُ، نحو: خرجتُ وزيـداً فههنـا لا يجوز العطفُ، لأن العطفَ على الضميرِ المرفوعِ بغيرِ تأكيدٍ لا يجوز. ومعنَى التأكيدِ هنا أن تتلفظَ بضميرٍ مرفوعٍ منفصلٍ بعد الضميرِ المرفوعِ المتصل. فِفي هذا القسم لا يجوز فِيما بعد الواوِ إلا النصب. القسم الثالثُ: أن يكون تقديرياً، وجاز العطفُ نحو: ما شأن عبدِ ا وزيـدٍ يشتمه فالعطفُ هنا أولى، والنصب جائز على أنه مفعولٌ معه. القسم الرابع: أن يكَون الفعـلُ تقديرياً ولا يجوز العطفُ نحو: مالَك وزيداً، فالنصب فَي هذا القِسم متعين.

فَصل

وأما فِي قَولك: ما أَنتَ وعبد ا ـ، وكيفَ أنتَ وقصعةٌ مِن ثَريدٍ، فالرفع. قولُه: وأمـا فَـي قَولك" يعنِي: أما الاسم الذي وقع بعد الواو التي تكون بمعنَى "مع" يكون معطوفاً على ما قبلِه، ولا يجوز نصبه. في قولِك: ما أنتَ وعبد ا ـ، فعبد ا ـ معطوفٌ على أنتَ، والواو بمعنَى مـع وأنتَ خبر المبتدأ، والمبتدأُ "ما". والتقدير: أي شيءٍ فِعلُك، أو حالُك مـع عبـدِ ا ـ، وإنمـا لا يجوز نصب عبدِ ا ـ هنا؛ لأنه ليس هنا شيء يتضمن الفعلَ حتى يعملَ فِي المفعول معه؛ لأن المتضمن للفعلَ هو المصدر، أو الظرفُ، أو الجار والمجرور. وما بعدها هنا لفظـةُ "أنـت" وأنتَ اسم صريح وليس بمصدرٍ حتى يتضمن الفعلَ بخلافِ قولِك: ما شأن زيدٍ وعبدِ ا ـ، فإنه يجوز فِي عبدِ ا العطفُ على زيدٍ والنصب على أنه مفعولٌ معه؛ لأن ما بعدها لفظةُ الشأن، وهو مصدر والمصدر يتَضمن الفعلَ، بل هو أصلُ الفعل[١]: شأن يشأن شَأناً إذا قـصد أمـراً. والظرفُ متضمن للفِعل أَيضاً والجار والمجرور كذلك. مثالُ الظرفِ: زيد فِي الدار وعمـراً. مثالُ الجار والمجرور: مالك وعمراً. قولُه: كيفَ أنتَ وقصعةٌ مِن ثريدٍ؟ مثلُ: ما أنتَ وعبـد ا ـ.

---

[١] - وهذه من المسائل التي وافق فيها مظهر الدين الزيداني البصريين فيما ذهبوا إليه، دون أن يعرض للمسألة على أنها خلافية.
انظر : الانصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١ وما بعدها (المسألة٢٨).

قال[١]:

٥٥- يا زبرقان أخا بني خَلَفٍ   ما أَنْتَ ويب أبيك و الفَخْرُ

هذا هجو زبرقان بن زيدٍ الفزارى(٢) يهجوه ابن عم له. نُصِب أخَا علَى البدل عن محل زبرقَان، أو على الشتمِ، وما استفهام بمعنَى النفي، تعني: ليس لك فخر بأي شيءٍ تفخر. والمراد مِن إيرادِ البيتِ رفع قوله ": والفَخْرُ" فإنه عطفه علَى أنتَ ولَم ينصِبه لما ذكرنَا. الويب كلمة مثل ويحك يقال ويحك وويبك كما تقول "ويحك معناه ألزمك ا وبلا نصبه نصب المصادر **وقالَ:**

٥٦- فما القَيسِي بعدك والفِخارُ

مصرع أول هذا البيتِ قولُه:

"وكُنْتَ هنَاك أنْتَ كَرِيم قَيسٍ   فما القيسي بعدك والفخار"

يعنِي : فخر قبيلةِ القيسي بك فإذا مت لا يكون لَهم الفخر لواحدٍ من قبيلةِ القيسي. والمراد مِن إيرادِ البيتِ عطفَ قولُه: "والفُخار" علَى القيسي ولَم ينصبه؛ لأن القيسي اسم وليس بمصدرٍ فهو مثلُ: ما أنتَ. **إلا عنْد ناس من العربِ ينصبونَه على تأويل: ما كُنْتَ أنتَ وعبد ا ، وكيفَ تكون أنتَ وقصعةً مِن ثريدٍ؟ قال سيبويه[٣]: لأن كنتَ و"تكون" تقعان ههنا كثيراً، وهو قليلٌ.** يعني: لا ينصب الاسم الذي بعد الواو التي تكون بمعنَى "مع" إذا كان قبلَها اسم غير متضمنٍ للفعل إلا عند جماعةٍ من العربِ، فإنهم ينصبونَه ويقدرون قبلَ لفظةِ أنتَ "كنتَ" أو "تكون" فإذَا قدروا فِعلاً نَصبوا المفعولَ معه بذلك الفعل. قولُ سيبويه: لأن "كنتَ" و"تكون" تقعان ههنا كثيراً، يعني: إنما جوز هذهِ الطائفةُ النصب فيما بعد وكيفَ خاصةً لأنهم يقولون باللفظ "ما كُنتَ أنتَ"، وكيفَ تكون أو كنتَ أنتَ. فإذا كثر استعمالُهم لفظةَ كنتَ وتكون في هذَين الموضعين، فيجوز أن يحذفَا من اللفظِ ويعملا عمل الملفوظِ. قولُه: وهو قليلٌ، قيلَ: هذَا

---

[١] - البيت للمخَبل السعدي، وهو ربيعة بن مالك بن ربيعة من بني شماس بن أنف الناقة، وينتهي نسبه إلى بني سعد بن تميم، وهو شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام ويكنى أبا يزيد، عمر طويلاً ومات في خلافة عمر، أو عثمان، رضي ا عنهما، نحو سنة ١٢ هـ. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥٢، الشعر والشعراء ٣٣٣/١، المؤتاف والمختلف ٢٧٢، الخزانة ٣٥٣/٢.

٥٥- البيت من الكامل وهو للمخبل السعدي في ديوانه صنعة حاتم الضامن – ١٢٥، الكتاب ٢٩٩/١، ابن السيرافي ٢١١/١، ٣٦٢، الخزانة ٩١/٦، وبلا نسبة في ابن يعيش ١٢١/١. والشاهد فيه: "رفع" الفخر بعد واو المعية، وإنما امتنع النصب لانعدام اللّفظي والمعنوي.

٢- قال عبد السلام هارون عند عرضه لهذا البيت في الكتاب هو الزبرقان بن بدر بن امريء القيس وهو غير الزبرقان بن بدر الغزاري أنظر: الكتاب ٢٩٩/١.

٥٦- البيت من الوافر ولا يعرف قائله. وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٠٠/١، ابن السيرافي ٤٣١/١، التخمير ٤١٢/١، ٤١٤. والشاهد فيه كالبيت الذي قبله.

٣- الكتاب ٢٩٩/١.

لفظُ المصنفِ وقيلَ: بلْ لفظُ سيبويه. يعنِي: نصب الاسمِ الواقعِ بعد "ما أنتَ"، وكيفَ أنتَ قليلٌ، وهو شاذٌ عند أكثرِ العربِ، لأن الأصلَ عدم تقديرِ كنتَ وتكون. **ومِنه**

٥٧- وما أنَا والسيرَ فِي متْلفٍ　　　يبرح بالذِكر الضابِطِ

هذا البيتُ لأسامة الهذلي[١]. متلف: اسم مفازةٍ. يبرح: أي يؤذِي الذكر بفتحِ الكـافِ. الـضابطِ الشديد. يبرح بالذكرِ الضابطِ: أي يؤذي السيرَ فِي هذهِ المفازة الرجلَ الشجاع القوي مِن غايةِ طولِها وعسرِ طريقِها يعنِي: أي شيءٍ حالِي مع السير في هذه المفازةِ. والمراد بإيرادِ البيـتِ: أنه نصب السير علَى تقديرِ. ما أكون أنا والسير. قولَه: ومنه، وما أنَا والسير، الضمير فِي منه يرجع إلى نصبِ هؤلاءِ الناسِ مِن العربِ الاسم بتقديرِ: ما كنتَ وكيفَ كنـتَ. **وهـذَا البـاب قياس عِنْد بعضِهم، وعِنْد الآخرين مقصور على السماع**[٢]. يعني: المفعولُ معه قياسي يجوز لكل واحدٍ أن يستعملَ المفعولَ معه حيثُ شاء إذا راعى فيهِ الشروطَ المذكورةَ، وهذَا مـذهب سيبويه[٣] وأكثرِ النحويين. وقالَ بعضهم هذَا سماعي لاَ يجوز أن ينصب من المفعول معه إلا ما سمع من العربِ أنهم نصبوه.

المفعول له

فصل

"المفعول له": هو عِلةُ الإقدامِ على الفعل، وهو جواب لـ "مه". وذلك قولك: فَعلْـتُ كـذا مخافةَ الشرِ، وادخار فلانٍ، وضربتُه تأديباً، وقَعدتُ في الحربِ جبنَاً، وفعلتُ ذلك أجلَ كـذا. وفي التنزيلِ "حذَر الموتِ"[٤]. الإقدام: الدخولُ فِي الشيءِ، يعني: يذكر الرجلُ هذا المفعـولَ، ليكون عذراً عند من يلومه بذلك الفعل، أو يسألُ عن ذلك الفعل، وتبين أن هذا المفعولَ علّـةً فعلِهِ، ولولاَ هذا المفعولُ لَم يفعلْ ذلك الفعلَ، نَحو: أن يكرم زيد عمراً ويخدمه. فيقولُ لَه أحد: لم يكرمه ولم يخدمه؟ فيقولُ زيد: ادخاره بالنصبِ يعنِي: إنما أكرمه وأخدمه ليكون لِي ذخيرةً يعنِي: ليصير صديقي، ليعينِني في وقتٍ احتاج إليهِ فيهِ. وسموا هذا المفعولَ "المفعولُ له" لأن

٥٧- البيت من المتقارب، وهو لأسامة الهذلي كما نَص الشارح وهو في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣، وروايته "يعتّر" مكان "يبرح"، الكتاب ٣٠٣/١، ابن السيرافي ١٢٨/١، الأشموني ١٣٧/٢. ويروى فما أنا والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

(١) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي، يكنى أبا سهم، وهو شاعر مخضرم. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٥٧/٢، الإصابة ١٠٤/١.

(٢) ذهب أكثر البصريين إلى أن النصب في هذا الباب قياس على مجرى نصب المصدر والظرف ونحوهما لصحة معناه وصحة عامل النصب فيه، وكثرة مجيئه ومنهم من قصره على السماع وألا يقال منه إلا ما قالته العرب لما يتضمن من وضع الحرف في غير موضعه فإن الواو أصلها العطف وجعلها بمعنى "مع" اتساع لا سيما والنصب يعدها بالعامل الذي قبلها وكل ذلك خروج عن القياس فيقتصر به على السماع وقوم يقيسونه في كل شيء ومنهم ابن مالك. والجمهور حضره بما صلح فيه معنى العطف.
أنظر :- العلائي، صلاح الدين (ت٧٦١هـ)، الفصول الممتدة في الواو المزيدة،ط١، تحقيق، حسن موسى الشاعر، دار البشر، عمان ١٩٩٠،١/٢٠٠-٢٠١. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع١٧٥/٢.
أنظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٩٢/٢-٢٩٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢٩٨/١.

(٤) سورة البقرة ١٩.

لاَم العلّةِ فيهِ مقدرةٌ يعنِي: صدور الفعل لأجل هذا المفعول. فإن قيلَ قولكُم: ضـربته تأديبـاً. الضرب علّةُ التأديبِ، فكيفَ يكون التأديب الذي هو المفعولُ لَه عِلّةً للضربِ، وحينئـذٍ يكـون الشيئان كل واحدٍ منهما علةُ للآخر وهذا باطِلٌ؟ قُلنا: إنما يكون هذا باطِلاً إذا كان كل واحـدٍ منهما علةً للآخر مِن وجهٍ واحدٍ. أما إذا كان أحدهما علّةً للآخر مِن وجهٍ وكان الآخر علةً من وجهٍ آخر جاز، فالضرب علّةً للتأديبِ باعتبار أن التأديب حصلَ بسببِ الضربِ، فلو لم يكُـن الضرب لَم يتأدبِ المضروب، والتأديب علّةٌ للضربِ باعتبار أن تصور فائدةِ التأديبِ بالضربِ في عقلِنا وعلمِنا، فلما حصلَ في خاطرنَا وعلمنا أن التأديب يحصلُ فائدتُه بالضربِ، وحصولُ هذا الشيءِ فِي عقلنَا وعلمِنَا يحصلُ الضرب وأوجده فكان علّةٌ للضربِ. فحصولُ هذا التصور وهذا العلم شيء، وحصولُ التأديبِ شيء آخر.

فصل

وفيه ثلاثُ شرائطَ: أن يكون مصدراً، وفعِلاً لفاعل الفِعل المعلل ومقارِناً له فـي الوجـود. فإن فُقِد شيء منها فاللاّم، كقولك: جئتك للسمن واللّبن، ولإكرامِك الزائر، وخرجـتَ اليـومِ لمخاصمتك زيداً أمس. الشرطُ الأولُ: أن يكون مصدراً؛ لأن الأسماء قِسمان: جثـةٌ وحـدثٌ، فالجثّةَ لا يكون علّة الشيءِ بدليل أنك لو قلتَ: ضربتُه حجراً، لا يكون الحجر علّةً لـلـضربِ وكذَلك جميع الأمثلةِ. والقسم الثانِي: الحدثُ: وهو المصدر، يكون علّةَ لصدور الفعل كالأمثلةِ المتقدمةِ. الشرطُ الثانِي: أن يكون فاعلُ الفعلَ وفاعلُ المفعول له واحداً. والشرطُ الثالـثُ[١]: أن يكون وجود الفعل ووجود المفعول له في زمانٍ واحدٍ، ويأتِي شرح هذَا، فيما ذكر من الأمثلةِ. قولُه: فإن فقد شيء مِنها فاللام. يعنِي: فإن زالَ واحد من هذِهِ الشرائطِ يجب ادخالُ لامِ العلـةِ علَى المفعول له فِي اللفظِ. قولُه: جئتك للسمن، يجب ذكر اللامِ هنا، ولا يجوز أن تحذفَ اللام وتقول: جئتُك السمن؛ لأن السمن ليس بمصدرٍ حتَى يكون علةً للمجيءِ، بل هو جثةٌ والجثةُ لا يكون علةً. قوله: ولإكرامك الزائر، يعنِي: أذا قلتَ: جئتك لإكرامِك الزائر. لا يجـوز حـذفُ اللامِ مِن قولِه: لإكرامك لأن المجيء مِن الذي جاء، وإكرام الزائر من الذي قصده وليس فاعلُ المفعول لَه وهو الإكرام، وفاعلُ المجيءِ واحداً. قولُه: وخرجتَ اليوم. التاء المفتوحةُ للخروجِ فِي هذا اليومِ، والمخاصمة كانَت في يومٍ آخر فزمانهما ليس بواحدٍ وهذَا المثالُ غير مستقيمٍ إذا كانت التاء مضمومةً فِي "خرجتُ" لمغايرةِ زمان الفعل وزمان المفعول له فقـطَ؛ وإنمـا لأن

---

١ - لم يشترط هذا سيبويه، ولا أحد من المتقدمين، وقد شرط هذا الشرط الأعلم والمتأخرون من النحويين. أنظر: الهمع ٩٨/٢.

فاعِل الفعل المفعول له فهو كالمثال المتقدم، بل ينبغي أن فاعل الفعل وفاعل المفعول له واحد وزمانهما مغاير ويصححه أن يقول: خرجتَ اليوم لمعاونتك غداً. التاء مفتوحة من "خرجـتَ" لمخاصمتك زيداً أمس ولا يجوز حذف اللام من قوله: لمخاصمتك؛ لأن الخروج في هذا اليوم والمخاصمة كانت في الأمس فزمانهما ليس بواحدٍ. وذكر بعضهم شَرطاً رابعاً: وهو أَن يكون المصدر الذي هو مفعولٌ له مِن غير لفظِ الفِعل][1].

فصل

وقد يكون معرفةً ونكِرةً، وقد جمعهما العجاج في قوله:

٥٨- يركَب كُل عاقِرٍ جمهور   مخافةً وزعلَ المحبور

والهولَ مِن تَهول الهبور.

يعنِي: يجوز أن يكون المفعولُ له معرفةً ونكرةً، وهذا خلافُ للجرمِي[٢] فإنّه يقولُ[٣]: لا يجوز إلا أن يكون نكِرةً. قولُه: يركب، أي: يصعد الثور الوحشي. كل عاقرٍ، أي: كل تَل من الرمل. جمهور، أي: عظيم، سمي الرملُ العظيم، عاقراً لأنه لا ينبتُ شَيَئاً كالمرأةِ التي لا تلد. قولُـه: وزعلَ المحبور: الزعل بالزاي المعجمةِ وبالعين المهملةِ: النشاطُ هـذا مفعـولٌ لـه معرفـةً بالإضافةِ، يعني: صعد كثيب الرمل للنشاطِ مِن هربِهِ وخلاصِه من الصيادِ. قوله: والهولَ من تهول: الهبور والهول: الخوفُ، وهو مفعولٌ له معرفةً بـالألفِ والـلامِ. التهـول الخـوف، والهبور: جمع هِبير بكسرِ الهاءِ وهو الموضع المنخفض، يعنِي: فَرَ للخوفِ مِن فزعهِ مِن كل موضعٍ منخفضٍ يظن أن فيه من يقصده.

فصل

الحال

---

[1] - ما بين المعقوفين زيادة من حاشية الأصل.

٥٨- الأبيات من أرجوزة طويلة للعجاج، وهي في ديوانه ٣٥٤/١، ٣٥٥، الكتاب ٣٦٩/١، ابن السيرافي ٤٧/١، شرح شواهد الإيـضاح / ابـن بري ١٨٤، التخمير ٤٢٠/١، الخزانة ١١٤/٣. شرح أبيات المفصل ٣٢٥/١.
والشاهد فيه: أنه جاء المفعول له نكرةً في قوله: "مخافة، ومعرفة في قوله: "وزعل المحبور، والهول". والمحبور هو المسرور.

(٢) الجرمي: هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي؛ كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، وهو من البصرة وقدم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش وغيره، ولقي يونس بن حبيب، ولم يلق سيبويه وناظر الفراء ببغداد. مات سنة (٢٢٥ هـ). من تصانيفه: تفـسيرات أبيـات سـيبويه، والأبنيـة والتصريف. انظر ترجمته في: إنباء الرواة ٨٠/٢-٨٢، شذرات الذهب ٧/٢ معجم الأدباء ١٤٤٢. وإلى ذلك ذهب المبرد والرياشي أيضاً . أنظر : الهمع ٩٩/٢.

٣- انظر الأصول ابن السراج ٢٠٨/١.

شَبه الحال بالمفعول مِن حيثُ إنها فَضلةٌ مثلُه، جاءت بعد مضِي الجملةِ، ولهـا بـالظرفِ شَبه خاص من حيثُ إنها مفعولٌ فِيها، ومجِيئُها لبيان هيئةِ الفاعل، أو المفعول، وذلك قولك: ضربتُ زيداً قائِماً، تجعلُه حالاً مِن أيهما شئتَ. وقد تكـون منهمـا ضـربةً علـى الجمـع والتفريق، كقولك: لقيتُه راكبين. بين أن الحالَ تشبه المفعولَ بهِ والمفعولَ فيهِ وهو الظـرفُ. أما شبهها بالمفعول بِهِ من حيثُ إن الحالَ تجيء بعد تمامِ الكـلامِ، وتكـون فـضلةً كمـا أن المفعولَ بِه كذلك. وشبهها بالمفعول فيهِ مِن حيثُ إن لفظةَ "في" مقدرةٌ في الحـال كمـا فِـي المفعول فيهِ. قولُه: ولها بالظرفِ شبه خاص، يعني: [ههنا][1] شبه يشترك فيـهِ المفعـولُ بـهِ والمفعولُ فيهِ والحالُ، وهو كون الثلاثةِ فضلةٌ، وشبه يكون بين الحال والمفعول فيهِ خاصـةً، وهو كَون فِي مقدرةً فِيهما. والفرقُ بين الحال والمفعول بِهِ ثلاثةٌ، أحدها: أن المفعولَ بِهِ يكون معرفةً ونكرةً، والحالَ لا تكون إلا نكرةً. والثانِي: أن المفعولَ غير الفاعِل، والحـالَ هـي ذُو الحال. والثالثُ: أن العامِلَ فِي المفعول لا يكون معنوياً ، وفِي الحال يكون معنوياً كما يـأتِي بعد هذَا. والفرقُ بين الحال والمفعول فيهِ شَيئان، أحدهما: أن المفعـولَ فيـهِ غَيـر الفاعـلِ والمفعول بهِ، والحالَ هِي ذُو الحال فاعِلاً كان أو مفعولاً. والثاني: أن المفعـولَ فيـهِ يجـوز تقديمه علَى عاملِهِ المعنوي نحو: كل يومٍ لزيدٍ درهم. قولُك: لزيدٍ. عاملٌ فِي كل يومٍ، وقد قُدِم على عاملِهِ، ولا يجوز تقديم الحال علَى عامِلها المعنوي، فلاَ يقالُ: قائِماً فِي الدار زيـد. بـل يقالُ: في الدار زيد قائماً. والحالُ تُشْبِه الصفةَ أيضاً، لأن قولك: جاء زيد الراكب، فالراكـب صفةٌ، وجاء زيد راكِباً حالٌ وكلاهما واحد فِي المعنَى. والحالُ تشبه التمييز أيضاً، لأن الحـالَ مبينةٌ لهيئةِ الفاعل والمفعول كما أن التمييز مبين للمميز. قولُه: مِن أيهما شـئتَ، يعنـي: إن شئتَ تجعلُ "قائِماً" حالاً من التاءِ في ضربتُ ، وإن شئتَ تجعلُه حالاً مِن زيدٍ. قولُه: وقد يكون منهما. أي: من الفاعل والمفعول، ضربةً أي: دفعةً واحدةً على الجمعِ، أي: يكون حالُهما لفظاً واحداً، كقولك: لقيتُه راكبين، أي: أنَا راكب وهو أيضاً راكب. قولُه: والتفريقُ، أي: تكون حالُ كل واحدٍ شيئاً آخر كقولِك: لقيتُه مصعِداً منحدراً، أي: أحدنا كان مصعِداً والآخر كان منحدِراً.

وقالَ عنترةُ [2]:

٥٩- متَى ما تَلْقَنِي فَردين تَرجفْ   روانِفُ أليتَيك وتُستَطَارا

---

[1] - [هنا] في ن.ق

٢- هو عنترةُ بن شداد بن عمرو بن قُراد العبسى. شاعر جاهلي فحل، فارس مقدام، من أشجع أهل زمانه، شهد حرب داحس والغبراء. قيل مات، وقيل: قتل نحو سنة ٢٢ ق.هـ. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢٥٠/١، الخزانة ١٢٨/١، الأعلام ٩١/٥، ٩٢.

٥٩- البيت من الوافر، وهو لعنترة من قصيدة يهجو بها عمارةَ بن زياد العبسي، وهو في: عنترة، ديوان عنترة، د. ط. دراسة وتحقيق، محمـود سعيد مولوي. المكتب الإسلامي. د.ت. ص ٢٣٤. ٤٢٤/١، ٤٢٥، ١٢١/٣، أمالي ابن الحاجب ٤٥١/١، الخزانة ٥٠٧/٧. والشاهد فيه: مجـيء الحال من الفاعل والمفعول معاً.

تَرجفْ: مجزوم؛ لأنه جواب الشرطِ، متَى ما، ومعناه يتحرك. الرائفُ: جمـع رائِفَـة وهـي طرفُ الاليةِ الخارج ويستطارا: أصلُه يستطارن النون في يستطارن نون التأكيدِ المخففةُ قُلبت ألفاً للوقفِ، والاستطارةُ: التفرقُ وإزعاج [الألية][1] من موضعها. والمراد بهِ هنا تحرك، يعني: إذا لقيتَني فِي حالةِ كوني فرداً وكونِك فرداً لا يعينُني ولا يعينُك أحد تتحرك أطرافُ أليتك من خوفي، ومن يخافُ مِن أحدٍ يتحرك طرفا أليتيه. والمراد بإيرادِ البيتِ بيان كون الحال فيهمـا بلفظٍ واحدٍ وهو لفظةُ فردين. **ولقيتُه مصعِداً ومنحدِراً.** هذَا مثالُ الحال المتفـرقِ وقـد ذكِـر شرحه. ومعنَى مصعِداً مرتفعاً إلى موضعٍ مرتفعٍ، ومعنَى منحدراً: نازلاً مِن موضعٍ مرتفـعٍ. فَإن قيلَ: قَد قلتُم إن الحالَ تجيء لبيان هيئةِ الفاعل أو المفعول، وفِي قولهم: زيد فِـي الـدار قائِماً، وهذا زيد قائِماً. فقائِماً فِي هاتين المسألتين حالٌ وليس هنا فاعلٌ ولاَ مفعولٌ؟ والجـواب: إن قائماً فِي المسألةِ الأولى حالٌ مِن فاعلٍ مقدرٍ؛ لأن التقدير: استقر فِي الدار قائِماً، فالضمير فِي استقر هو ذُو الحال، وقائِماً فِي المسألةِ الثانيةِ حالٌ مِن مفعول فعلٍ مقدرٍ؛ لأن التقدير: أُنبه علَى زيدٍ وأشير إلى زيدٍ قائماً فزيد مفعولٌ لِما في لفظة هذا من معنى الفِعل.

فصل

والعامِلُ فِيها فِعلٌ وشبهه مِن الصفاتِ، أو معنَى فعلٍ، كقولك: فِيها زيد مقيمـاً، وهـذا عمرو منطلِقاً، وما شأنُك قائِماً. فيها، أي: فِي الحال. قولُه: وشبهه، أي: وشبه الفعـل، وأراد بشبهِ الفعل، اسم الفاعل والصفاتِ المشبهةَ باسمِ الفاعل نحو: هذا رجلٌ خارج من البيتِ خائِفاً، فخارج اسم فاعلٍ نصب الحالَ، وتقديره: خرج خائِفاً. وهذَا رجلٌ عفيفٌ شاباً، أي: عف فِـي حال كونهِ شاباً، قولُه: أو معنَى فعلٍ: أراد به ما يمكن فيهِ تقدير فعلٍ كقولك: ما شأنك قائِمـاً، أي: ما تصنع قائِماً، وزيد فِي الدار جالِساً، أي: استقر فِي الدار جالِساً، وهذا زيد مقيمـاً، أي: أُنبه وأشير إليهِ فِي حال كونهِ مقيماً؛ لأن "ها" فِي هذا لِلتنبيهِ، وذا للإشارةِ، ومالَك واقفـاً، أي: ما تصنع واقفاً. **وفِي التنزيل: " وهذَا بعلِي شيخًا"**[2]. البعلُ: الزوج، أي: هذَا زوجِي أشير إليـهِ شيخاً، أي: في حال كونهِ شَيخاً. **و" فَما لَهم عن التذْكِرةِ معرضِ "**[3]، أي: ما تصنعون فِي حـال كونِهم معرضين؟ التذكرةُ الوعظُ. **وليتَ، ولعل وكأن ينصبنَها أيضاً، لِما فـيهن مِـن معنَـى الفعل.** يعنِي: هذِهِ الثلاثةُ مِن بين أخواتِ "إن" تنصب الحالَ، وهِي عاملاتٌ معنوياتٌ، تقـولُ: ليتَ زيداً فقيراً راجِع تقديره: أتمنى زيداً في حال كونهِ فقيراً، فقولك: فقيراً، حالٌ وعامِلُها مـا

---

[1] - ما بين المعقوفين هنا ليس من أي نسخة، بل هو من المحقق، لأن الشارح استخدم كلمةً لا تليق بهذا المقام فاستعضت عنا بما هو مثبت هنا.
[2] سورة هود ٧٢.
[3] سورة المدثر ٤٩.

فِي ليتَ مِن معنَى الفعل، وهو أتمنى وراجع: خبر ليتَ، ولو قلتَ: ليتَ زيـداً راجـع فقيـراً فراجِع هو العاملُ في الحال، وتقولُ لعل زيداً غانِماً قادم من السفرِ. فغانِماً حالٌ وعامله ما فِي لَعل مِن معنَى الفعل، والتقدير: أترجى زيداً في كونِه غانِماً قادم. وتقولُ: كأن زيداً أسد راكِباً، أي: أشبه زيداً بالأسدِ في حال كونِه راكباً. **فالأولُ يعملُ فيها متقدماً ومتأخراً، ولا يعملُ فِيها الثانِي إلا متقدماً، وقد منعوا في "مررتُ راكباً بزيدٍ" أن يجعلَ الراكب حالاً مِن المجرور.** أراد بالأول ما يكون العاملُ فِعلاً، أو شبه فعلٍ، وأراد بالثانِي ما يكون العاملُ معنويـاً، يعنـي: إذا كان العاملُ فِي الحال فِعلاً، أو شبهه جاز تقديم الحال على ذي الحال وعلى العامـل. تقـولُ: جاء زيد راكباً، وجاء راكباً زيد، وراكباً جاء زيد؛ لأن العاملَ منصرفٌ، يعني: يتصرفُ إلى الماضِي والمستقبل وغيرِ ذَلك من التصريفاتِ، فإذا كان متصرفاً فَهو قوي، وإذا كـان قويـاً يعملُ متقدماً ومتأخراً. وإن كان العاملُ معنوياً فهو ضعيفٌ، لأنه ليس هناك لفظُ الفعل حتـى يتصرفَ، وإذَا كان لا يتصرفُ العاملُ فَلا يتصرفُ الحالُ. يعني: لا يتقدم الحـالُ علـى ذي الحال إذَا كان العاملُ معنوياً، نقولُ: هذا زيد راكباً. ولا نقولُ: هذا راكِباً زيد، ولا راكِباً هـذا زيد، لأن هذا عاملٌ معنوي. قولُه: وقد منعوا في مررتُ راكباً بزيدٍ، يعني: أكثر البصريين[1] على أنه لا يجوز تقديم حال المجرور على المجرور، لأن مررتُ وأشباهه يعملُ فِي المجرور بواسطةِ حرفِ الجر، فلو قدمتَ الحالَ على حرفِ الجر لكان عملُ الفعل فيمـا هـو بعـض المجرور مثلَ حرفِ الجر، وهذا لا يجوز، لأن المجرور لا يتقدم على الجـار، لأن الجـار؛ عاملٌ معنوي ضعيفٌ. فإذَا لم يجز تقديم المجرور على الجار، فكذلك لا يجوز تقـديم الحـال التي هِي بعض المجرور على الجار، فقولُك: مررتُ راكِباً بزيدٍ، فإن كان "راكِباً" حـالاً مـن الضمير في مررتُ جاز، وإن كان حالاً مِن زيدٍ لا يجوز لما ذكرنَا.

فصل

"**وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفةُ مصدراً في قولهم: قُم قائماً.** قولُه: كَما تقع الـصفةُ مصدراً. أراد بالصفةَ اسم الفاعل والمفعول والصفاتِ المشبهاتِ. يعني: الحـالُ اسـم فاعـلٍ

---

[1] وقد ذهب الكوفيون إلى جوازه إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً ، والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند . ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع، وليس كذلك . فقد قال بالجواز مطلقاً : الفارسي، وابن كيسان ، وابن برهان ، وصححه ابن مالك أنظر الهمع ٢٣٦/٢.
انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣٤٧/٢-٣٤٨.

٦٠- البيت من الطويل، من قصيدة للفرزدق في آخر عمره قالها تائباً مما قاله في مهاجمة الناس، والبيت في الفرزدق، ديوان الفرزدق، ط١، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧٦٩. الكتاب ٣٤٦/١، المقتضب ٢٦٩/٣، ٣١٣/٤، الكامل ١٥٥/١، ٤٦٤، ابن السيرافي ١٦٩/١، الخزانة ٤٦٤/٤. والشاهد فيه أنه نصب "خارجاً" لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضوع الفعل .

ومفعولٍ، فكما أن اسم الفاعل والمفعول يكونان في بعضِ المواضعِ بمعنَى المصدر فكذلك يكون المصدر بمعنَى الحال. وإنما كان كذلك؛ لأن المصدر يكون له اسم فاعلٍ ومفعولٍ أيضاً ولا بد أن يكون لهما مصدر، فيكون كل واحدٍ من اسمِ الفاعل والمفعول لازماً للمصدر، والمصدر لازماً لهما فَلهذا يقام بعضها مقام بعضٍ. قولُه: قُم قائماً، فقائِماً اسم فاعلٍ أقيم مقام المصدر وتقديره: قُم قِياماً. **وفي قوله:**

٦٠- علَى حلفةٍ لا أشتِمُ الدهر مسلِماً ولا خارجاً مِن فِي زورِ كلامِ

هذا البيتُ للفرزدق[1]، والبيتُ قبلَ هذا قولُه:

ألم ترني عاهدتُ ربي وإنني لبين رتَاجٍ قائماً ومقامِ

أراد بالرتاج: باب الكعبةِ، وبالمقامِ مقام إبراهيم [عليه السلام] [2] واللامِ في لبين بمعنى: في، والتقدير: فِي بين رتاجِ الكعبةِ ومقامِ إبراهيم عاهدتُ ربي علَى حلفةٍ فِي حال كوني قائِماً هناك. قولُه: ومقامِ عطفٌ علَى رتاجٍ، وقَائماً حالٌ وقعتْ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ. قولُه: لا أشتِمُ الدهر، أي: لا أشتم أبداً مسلماً. قولُه: ولاَ خارجاً تقديره: ولاَ يخرج زور الكلامِ مِن في. خارجاً: اسم فاعلٍ أقيم مقام المصدر، وتقديره: ولا يخرج خُروجاً من فِي، أي: مِن فمي. الزور: الكَذِب. **وذلك: قتَلتُه صبراً**[3]. وذلِك: إشارةٌ إلى قيامِ المصدر مقام الحال. الصبر: الحبس، وحقيقتُه حبس النفسِ عما تشتهيهِ، فالصبر هنا مصدر أقيم مقام مصبوراً، وهو حالٌ عن الضمير الغائبِ فِي قتلتُه. وكذلك جميع الأمثِلةِ الباقيةِ مصادر أقيمتْ مقام الحال. **ولقيتُه فُجاءةً وعِياناً، وكِفاحاً.** فُجاء وفجاةً بالمد والقصر بمعنَى مفاجأةً وهو أخذُ شيءٍ أو الإتيان علَى شيءٍ بغتةً. وفجاءةً مصدر أقيم مقام مفاجئاً. العيان والمعاينةُ الرؤيةُ بالعين، وعِيان مصدر أقيم مقام معايناً، الكفاح والمكافحةً استقبالٌ ومواجهةُ أحدِ العدوين الأخر في الحربِ مِن غير حائلٍ، وكِفاحاً أُقيم مقام مكافِحاً، أي: مقابِلاً ومعايناً **وكلّمتُه مشافهةً:** المشافهةُ جريان التكلمِ بين الاثنين المواجِهين، ومشافهة أقيم مقام مشافِهاً. **وأتيتُه ركْضاً وعدواً، ومشياً.** ركضاً: أقيم مقام راكِضاً، وعدواً مقام عادياً، ومشياً مقام ماشياً. **وأخذتُ عنه سمعاً.** سمعاً:

---

[1]- البيت للفرزدق، وهو همام بن غالب بن صعصعة التميمي. أبو فراس، سمي الفرزدق لجهامة وجهه وغلاظه، شاعر إسلامي مشهور من الطبقة الأولى، وهو أحد شعراء النقائض قال عنه يونس: لولا الفرزدق لذهب شعر العرب. مات نحو سنة ١١٠ هـ. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٤٧١/١، الخزانة ٢١٧/١ الأعلام ٩٣/٨.

[2] - زيادة من ن.ف.

[3] - اختلاف النحويون في هذه المسألة، فذهب سيبويه والبصريين : إلى أنها مصادر في موضع الحال ، مؤولة بالمشتق وقال بعضهم : إلى أنها مصادر على حذف مضاف. وقيل : هي أحوال على حذف مضاف . وقيل : هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون . وقيل : هي مفاعيل مطلقة لعقل مقدر من لفظها ، وذلك العقل هو الحال ، وعليه الأخفش والمبرد
أنظر الكتاب ٣٧٠/١ ، ٣٧١، المقتضب ٥٣٩/٤، الهمع ٢٢٨/٢-٢٣١.

مصدر أقيم مقام سامِعاً، يعني: أخذتُ عنه الكلام فِي حال كوني سامِعاً منُـه لاَ بِرِسـالةٍ، أو وساطةِ أحدٍ. **أي: مصبوراً ومفاجِئاً ومعايناً، وكذلك البواقي.** هذا إشـارةٌ إلـى أول الأمثلـةِ، يعني: قولُه: قتلتُه صبراً، معنَاه: مصبوراً وكذلكِ باِقِي الأمثلةِ، مصادر أقيمتْ مقام اسمِ الفاعل والمفعول. **وليس عند سيبويه[١] بقياس، وأنكر: أتانا رجلةً وسرعةً. وأجازه المبرد[٢] فِي كل ما دلّ عليهِ الفعلُ.** يعنِي: إقامةُ المصدر مقام الحال ليس بقياسٍ عند سيبويه، بل هو سماع فما جاء من العربِ جوزناه وما لم يجيء لم نقبله، وأنكر سيبويه أن يقولَ أحد: أتانَا فلان رجلـةٌ وسرعةً؛ لأنه لم ينْقَل هذا عن العربِ. وأجاز المبرد فِي كُل ما دلّ عليهِ الفعلُ. فأجاز: رجلـةً وسرعةً، لأن الرجلةَ والسرعةَ نوعان مِن الإتيان فَيدلّ الإتيان عليهما. ولا يجوز أَتانا ضرباً؛ لأن الضرب ليس مصدراً للإتيان، ولا نَوعاً مِنه وإذَا كان كذلك فلا يدل الإتيان عليهِ. الرجلَة بضمِ الراءِ. المشي على الأقدامِ.

فصل

والاسم غير الصفةِ والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب. تقولُ: هذا بسراً أطْيب منه رطبـاً. الضمير في بمنزلِتهما يرجع إلى الصفةِ والمصدر، يعني: يجوز أن يجعلَ اسم غير مشتق من الفعل حالاً إذا كان دالا علَى هيئةِ الفاعل أو المفعول. قولُه: هذا بسراً أطيب مِنه رطَبـاً، أي: هذا المشار إليهِ مِن تمرِ النخل إذا كان بسراً أحسن وأطيب مِن حال كونهِ رطَباً. هذا تفـضيلُ البسر علَى الرطبِ لتمرِ تَلك النخلةِ والمشار إليها. والعامل فِي رطباً أطيـب، والعامـلُ فِـي "بسراً" اختُلفَ فيهِ[٣] فقيل: عاملُه هذا لأن فيهِ معنَى أنبه وأشير. وقيلَ: عاملُه كان المقدرة، إذا كان بسراً وقيل عاملُه أطيب فإن أَطيب على هذا القول تعملُ في بسراً ورطباً، اعلم أن المتكلم بهذا الكَلامِ فإن كان فِي حال كون ذَلك التمر تمراً فاضمِر إذا كان؛ لأن زمـان كونـه بـسراً ورطباً قَد مضى، ولفظةُ إذا يكون للماضِي، فقولُك: هذا بسراً أطيب منه رطباً تقـديره: هـذا التمر إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً. وإن كان الإشارةُ إليهِ فِـي حـال كونـهِ طَلْعـاً فاضمِر إذا كان؛ لأن زمان كونهِ بسراً أو رطباً لم يأتِ بعد فهو مستقبلٌ ولفظةُ إذا للمـستقبل. فقولُك: هذا بسراً أطيب مِنه رطباً تقديره: هذا التمر إذا كان بسراً أطيب مِنه إذا كان رطبـاً. وكَان علَى التقديرين تامةً لا خبر لَها ومعنَاها حدثَ ووقع. **وجاء البـر قَفِيـزين وصـاعين.**

٤- انظر الكتاب ١/١٨٦.

[٢] انظر المقتضب ٣/٢٣٤.

[٣] اختلاف النحاة في العامل في بسراً ورطباً، فقيل : العامل في (بسر) اسم الإشارة ، وقيل حرف التنبية، وذهب المازني والفارسي وابن كيسان وابن جني وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هذا العامل في الحالين فبسراً حال من الضمير المستكين في أطيب ورطباً حال من الضمير في منه ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٥٣-٣٥٤، ويبدو أن هذا رأي سيبويه أيضاً . ينظر الكتاب ١/١٩٩. ويتراءى لي أن هذا أولى مما ذهب إليه الشارح من مسألة التقدير الذي فيه حذف ستة أشياء كان وأسمها وإذا في الاولى "بسرا" وفي الثانية "رطباً".

وتقديره: كِلْتُ البر فجاء في حالَ كونِه قفيزين، يعني: علمتُ بعدما كِلتُه أنه كـان قفيـزين لا أكثر ولا أقلَ مِن قفيزين، فقيزين: حالٌ وهو اسم جامد. وقولُه: وصاعين، يعني: إن شئتَ قُل: جاء البر قفيزين، وإن شئتَ قُل: جاء البر صاعين. **وكلّمتُه فاه إلى فِي.** أي: فِمِي، وهو اسـم جامد أقيم مقام الحال، وتقديره: كلمتُه موضوعاً فمه إلى فِمِي، يعني: مشافهةً كأنه قالَ كلمتُـه مشافِهاً. **وبايعتُه يداً بيدٍ.** المبايعةُ: جريان البيع أو البيعةِ بين اثنين. والمراد هنا جريان البيـع بين اثنين. يداً اسم جامد أقيم مقام الحال. والتقدير: بايعتُه أخِذاً ما لِي عليهِ ومعطِياً ما له علي من العِوض، يعني: نقدِ الأنيةِ. **وبعتَ الشاء شاةً ودِرهماً.** الشاء جمع شاةٍ، ودِرهماً معطـوفٌ على شاةٍ، وشاةٍ أُقيم مقام الحال. قالَ المصنفُ فِي الحواشِي تقديره: بعتُ الشاةَ أعطِـى شـاةً وأخذُ دِرهماً، وحقيقته: بعتُ الشاةَ معطياً شاةً وآخِذاً دِرهماً، يعنى: كل شاةٍ بِدرهمٍ. **وبينتُ لـه حِسابه باباً باباً.** باباً: اسم جامد أُقيم مقام مبوباً وهو حالٌ مِن الحِسابِ فِي قوله: حسابه وهـو اسم مفعولٍ مِن بوب الكتاب تبويباً إذا جعله مفصلاً، يعنِي: جمع كل نوعٍ فِي موضعٍ منفـردٍ. ولا يجوز أن يقولَ: بينتُ له حسابه باباً مِن غير تكرار لفظةِ باباً، لأنك لو اختـصرتَ علـى "باباً" مرةً واحدةً ظن المخاطَب أنك بينتَ باباً واحداً لا جميع الكتابِ.

فصل

وحقّها أن تكون نكرةً، وذو الحال معرفةً. وحقها، أي: حقُ الحال أن تكون نكرةً؛ لأنها لـو كانَتْ معرفةً، وذُو الحال معرفةً لاشتبهتْ الحالُ بالصفةِ. وجعِلْت نكرةً لعلةٍ أُخرى، وهي: أن الحالَ خبر عن هيئةِ ذِي حالٍ، والخبر حقّه أن يكون نكرةً لِما ذكرنَا في خَبرِ المبتدأ. وإنما قَال حق ذِي الحال أن يكون معرفةً، لأن ذَا الحال مخبر عنه، والمخبر عنه ينبغي أن يكون معرفةً ليعرفَه المخاطب حتى تحصلَ له فائدةٌ مما يخبر بِهِ عنْه؛ لأن الرجلَ إذا لم يعـرفِ المخبـر عنَه لا يحصلُ له فائدةٌ مِن خبرِهِ، ولأن ذا الحال لو كان نكرةً والحالُ أيضاً نكرةً لاشتبه حالُ ذِي الحال النكرةِ بصفتِهِ في قولِك: رأيتُ رجلاً راكباً. فإنه لا يعرفُ أن راكباً هنـا صِـفةً أو حالاً. **وأما: أرسلها العِراك[1]، ومررتُ بِهِ وحده، وجاؤوا قـضهم بقضيـضهم[2]، وفعلتَـه جهدك، وطاقتك، فمصادر قد تكلم بِها على نِيةِ وضعِها في موضع ما لا تعريفَ فِيـه، كمـا وضِع "فاه إلى فِي" موضع "شِفاهاً، وعني معتركةٌ ومنفرداً، وقاطبةٌ، وجاهِداً.** يعني: قَد قُلنا:

---

[1] هذه عبارة جاهلية قديمة، وهي مشهورة بين النحاة، أوردها البغدادي في بيت شعري:

فأرسلها العِراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نَغَصِ الدخَال

والبيت للبيد في ديوانه ٨٦ ورايته "فأوردها" مكان "فأرسلها" والكتاب ٣٧٢/١، المقتضب ٢٣٧/٣، أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢. وبلا نـسبة فـي الخزانة ١٩٣/٣.

[2] هذه العبارة من أقوال العرب وأمثالهم، انظر: مجمع الأمثال ١٦١/١، المستقصي ٤٧/٢. وقال صاحب الخزانة: هو من شواهد سيبويه، مأخوذ من بيت أورده سيبويه:

أتتنى سليم قضها بقضيضها ... تمسح حولي بالبقيع سبالها.

انظر: الكتاب ٣٧٤/١، الخزانة ١٩٤/٣.

إن الحالَ لا تكون إلا نكرةً وفي هذهِ الأمثلةِ الحالُ معرفةً، فما وجهها ؟ وجهها أنها مصادر وقعت فِي موضِع الحال، والمصدر أصلُ الفعل واسمِ الفاعل والمفعول وغير ذلك مِما اشتُق، فإذا كان المصدر هو الأصلُ يجوز أن يقام مقام المعرفةِ، ومقام النكرةِ، والواحدِ والتثنيةِ والجمعِ، أحد الأمثلةِ أرسلَها العراك: الضمير يرجع إلى الإبل، والعراك والمعاركةُ مس كُلّ واحدٍ مِن الشخصين صاحبه. ويستعملُ فِي الإزدحامِ الشديدِ بحيثُ يصطك بعض القومِ ببعض. أقيم العراك مقام معتركةً، يعني: خلى ذاك الرجلُ إبله مرةً واحدةً حتى أتتِ الماء وازدحمتْ فِي الطريقِ، وفِي رأسِ الماءِ بحيثُ يضرب كل واحدٍ جسده بجسدِ آخر من غايةَ الإزدحامِ. والإبلُ اسم الجنسِ. والثاني: مررتُ بهِ وحده. وحده: مصدر معرفةٌ بالإضافةِ أُقيم مقام اسمِ الفاعل النكرةِ المنصوبةِ على الحال وتقديره: مررتُ بهِ متحِداً منفرداً ولم يكُن معه أحد. وإذا ثنيتَ، أو جمعتَ لا يجوز تغيير لفظةِ "وحده" بلَ يثني الضمير ويجمع قولُ: مررتُ بِهما وحدهما. ومررتُ بِهم وحدهم، ومررتُ بِها وحدها، ومررتُ بهن وحدهن، وقيل: منصوب على المصدرِ، تقديره: مررتُ بهِ يتحِد أو ينفرد وحده. يتحد: فعلٌ فاعِلُه مضمر فيه، وحده مصدر ويتحد فِي محل النصبِ لأنه حالٌ. الثالثُ: جاؤوا قَضهم بِقضيضِهِم، أي: قاطبةً، ومعنى قاطبةً: جميعاً، والقض الكسر والتفريق، والقض هنا: بمعنى القاض أي: الكاسِر، والقضيض بمعنَى المقضوض، أي: المكسور، يعنِي: جاؤوا جميعاً مزدحِمين بحيثُ يكسر بعضهم بعضاً من الازدحامِ، فكان بعضهم كاسِراً وبعضهم مكسوراً. قولُه: مصادر قد تكلم بِها. يعني: العراك، ووحده وقضهم، وجهدك، وطاقتك، هذه الكلماتُ مصادر كلها معرفةٌ ولكن وضعها فِي موضعِ النكرةِ كما بينها فِي قولِه: معتركةً ومنفرداً وقاطِبةً وجاهِداً. قولُه: وطاقتُك فهذَا مصدر وضِع فِي موضِع مطيقاً، كأنه قالَ فعلتُه جاهِداً، وفعلتُه مطِيقاً، والطاقةُ: القُدرةُ، ويستعملُ فعلتُه طاقتَك، يعني: بالغتَ فِي استعمال قدرتك وقوتك في هذا الأمر. **ومِن الأسماءِ المحذو بِها حذْو هذه المصادر قولُهم: مررتُ بهِم الجماء الغَفير.** الحذو: المقابلةُ والمماثلةُ. المحذّو بتشديدِ الواوِ مفعولٌ، يعني: ومِن الأسماءِ التي جعِلَت مثلَ هِذِه المصادرِ فِي وقُوعِها موقِع الحال لفظةَ الجماء الغفير، الجماء: الكثير، والغفِير مِثله، الجماء بالمد اسم بمعنَى المجموع، وهو المجموع مِن الجم. وهو الجمع الغفير بمعنَى الغافِر، وهو السائِر من الغفْر وهو الستر. والغفير صفةٌ للجماءِ. كأنك قُلت: مررتُ بِهم جامين غَافِرين، أي: جامِعين أقاربهم وعشائرهم وساترين وجه الأرضِ مِن كثرتهِم. **وتنكير ذِي الحال قبيح، إلا إذا قُدمتْ عليه، كقولِه:**

٦١ - لِعزةَ موحِشاً طَلَلٌ قَدِيم

يعنِي: إذا كانتْ الحالُ مؤخرةً عن ذِي الحال لاَ يجوز أن يكون ذُو الحال نكرةً، لأنه يجوز أن يجعلَ موصوفاً والحالُ صِفةٌ، فالصفةُ أَولى مِن الحال؛ لأنه إذا كانت الحالُ فِي المعنَى وصـفاً لِذي الحال فجعلُها فِي اللفظ وصفاً له أولى، ليكون اللفظُ والمعنَى متوافقين كقولِك: جاء رجـلٌ راكِب. فتجعلُ راكب صِفةً ولا تُجعلُ حالاً عنَد أكثَر النحويين. وقالَ بعضهم: يجـوز جعلُـه صفةً وحالاً كِليهما. أما إذا قُدمتُ الحالُ علَى ذِي، الحال فَلا يجوز أن تجعلَ صفةً لأن الصفةَ لا تتقدم علَى الموصوفِ فتعين أن يكون حالاً. شرح البيتِ: عزةً اسم امرأتهِ وفِي روايةٍ: لَمِيةَ موحِشاً طَلَلٌ قديم، مية اسم امرأةٍ، والشاهد فيه: نصب "موحشاً" على الحال، وصاحب الحـال نكرة وهو "طلل"، وهو قبيح إلا إذا تقدمت الحال على صاحبها. موحِشاً: حالٌ مِن طللٍ، وقـد تقدمت عليهِ، يعني: يبقَى مِن ديار هذِهِ المرأةِ طللٌ مـوحشٌ، الطلـلُ: أثـر الـدار الخرِبـةِ، والموحشُ: الذي ينفر الطبع منه ولا يأنس فيه.

فصل

والحالُ المؤكدةُ هي التي تجيء على إثر جملةٍ، عقْدها مِن اسمين لا عملَ لهمـا، لتوكيـدِ خبرها وتقرير مؤداه، ونَفْي الشك عنه. أراد بالحال المؤكدة: التي تُؤكد ما فِي الجملـةِ مِـن المعنَى الذي هو موجود فِي الحال، فإذا كان المعنَى الذي يدل عليهِ الحالُ موجوداً فِي الجملـةِ يكون الحالُ مؤكدةً لذاك المعنَى. قولُه: عقدها مِن اسمين، يعني: يكون أحد الاسـمين مبتـدأً، قَولُه: لاَ عملَ لَهما، يعني: لا يكون كل واحدٍ مِن هذين الإسمين، أعنِي الاسم الذي هو مبتـدأٌ والاسم الذي هو الخبر عامِلاً في شيءٍ. قوله: لتوكيدِ خَبرها، يعنِي: تجـيء الحـالُ المؤكـدةُ لتوكيدِ ما تُخبر بِه هذِهِ الجملةُ، يعني: ليكون تَوكيداً لِما فِي خبر المبتدأ مِـن المعنَـى. قولُـه: وتقرير مؤداه: الضمير فِي مؤداه يرجع إلى الخبر، والمؤدي مفعولٌ من التأديةِ وهِي ايـصالُ شيءٍ إلى شيءٍ والقضاء. والمراد هنا بمؤداه مقتضى خبر هذِه الجملةِ. قولُه: ونَفي الشكِ عنه، يعني: تجيء هذِهِ الحالُ لتنفِي الشك عن خبر هذِهِ الجملةِ. وتسمى هذه الحالُ "دائمـةً" أيـضاً؛ لأنها لا تزولُ إلا بزوال ذَي الحال. وتسمى كُل حالٍ ليست بمؤكّدةٍ: الحالُ المتنقلةً؛ لأنها تنتقلُ

---

[٦١] البيت من الوافر، وقد اختلفوا في قائله فهو لكُثير عزة في كثير عزه، ديوان كثّير عزه، د. ط، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١، في ملحقات الديوان ٥٣٦، الخزانة ٢١١/٣، ابن يعيش ٦٢/٢، ٦٤. وهو لذي الرمة، وليس في ديوانه والبيت بلا نسبة في التخمير ٤٣٤/١، أمالي ابن الحاجب ٣٠٠/١. ولعل السبب الذي دفعهم إلى هذا الاختلاف رواية البيـت بـ ـ: لميةبدل "عزة" على أن مية هي حبيبة ذي الرمة. الخزانة ٢١١/٣. وعجز البيت: عفاه كل أسحم مستديم. وكثير هو: كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة بن الأسود بن عامر الخزاعي، أبو صخر، شاعر حجازي مشهور، اشتهر بكثير عزه، لأنـه أحـب عـزة الضمرية، كان رافضياً، مات سنة (١٠٥ هـ). انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٠٣/١، الخزانة ٢٢١/٥، الأعلام ٢١٩/٥.

وتزولُ مع بقاءِ ذِي الحال. تقولُ: جاء زيد راكباً. فإن راكِباً تنتقلُ، لأن الركوب ليس شيئاً يدوم مع زيدٍ، بل ربما يكون ماشِياً. ويأتِي مثالُ المؤكدةُ. **وذلك قولُك: زيدٌ أبوك عطوفاً.** العطوفُ كثير العطفِ، وهو الرحمةُ والشفقةُ، يعني: هذا مثالُ الحال المؤكدةِ، فمعنى العطفِ موجود في الأبِ لأن الأبوةَ مقتضيةٌ "للرحمةِ" والشفقةِ على الولدِ. فإذا كان معنى العطفِ موجوداً فِي الأبِ، فأي حاجةٍ إلى قوله عطُوفاً؟ وإنما جِيء بِهِ ليكون حالاً مؤكدةً لِما فِي الأبِ من معنَى العطفِ وكذلك باقِي الأمثلةِ. **وهو زيد معروفاً.** المعروفُ مفعولٌ من العِرفان. قولُه: معروفاً حالٌ مؤكدةٌ، لأنك إذا قُلتَ: هو زيد صار معروفاً بِالعلمِ. فإذا حصلَ فِي ذِي الحال المعنَى الذي كان فِي الحال تكون الحالُ مؤكدةً. **وهو الحقّ بيناً.** بيناً: أي ظاهِراً، فإذا أشرتَ إلى الأمرِ وقلتَ: هو الحق فقد صار بيناً، وإذا صار بيناً لا ضرورةَ فِي ذِكرِ بيناً إلا أنّها ذكرت لتكون حالاً مؤكدةً. **ألا تراك كيفَ حققتَ بالعطوفِ الأبوةُ، وبالمعروفِ والبين أن الرجلَ زيد، وأن الأمر حق.** كيفَ حققت، أي: كيفَ أكدتَ وأظهرتَ ما فِي الأبوةِ مِن معنَى العطفِ. قولُه: وأن الرجلَ زيد، وأن الأمر حق: يعنِي: أشرتَ إلى رجلٍ لا يعرفه المخاطَب وقُلتَ: هو زيد فمعرفة المخاطب، فقولك: زيد ثم أكّدت هذه بقولِك معروفاً. وكذلك أشرتَ إلى أمرٍ لا يعرفُه المخاطَب إنه حق، أو باطِلٌ، وقُلت: هو الحقّ فقد بينتَ كونَه حقّاً ثم أكدتَ هذا البيان بقولِك بيناً، وذُو الحال فِي الحال المؤكدةِ خبر المبتدأ. وفي التنزيل: " هو الْحق مصدقًا لِما بين يديه"[(١)] يعني: القرآن يصدقُ الكتب المتقدمةَ من التوراةِ والإنجيل وغيرهما. مصدقاً حالٌ مؤكدةٌ لِما فِي الحق مِن معنَى التصديق؛ لأن القرآن إذا كان حقّاً يكون مصدقاً للكتبِ المتقدمةِ لا محالةَ؛ لأن كُتُب الله كلها متفقة في أصول الدين. **وكذلك: "أنا عبد الله آكلاً كما يأكلُ العبيد"[٢]، فيه تقرير للعبوديةِ وتحقيقٌ لها.** هذَا لفظُ الحديثِ بتواضعِ النبي – عليه السلام- عن نفسِهِ قولُه: "كما يأكلُ العبيد، صفةُ لأكلٍ محذوفٌ وهو مفعولُ آكلاً تقديره: آكلُ آكلاً مثلَ أكل العبيدِ. في هذا الكلامِ معنَى العبوديةِ، فإذا كان فِي ذِي الحال معنَى العبوديةِ تكون الحالُ مؤكدةً. **وتقولُ: أنا فلان بطلاً شُجاعاً، وكريماً جواداً، فتُحققُ ما أنتَ متسِم بِهِ، وما هو ثابتٌ لك فِي نفسك.** إنما يصح أن يكون بطلاً وما بعده حالاً مؤكدةً إذا كان المخبر فيهن عن نفسِهِ معروفاً بهذِه الصفاتِ، لأن شرطَ الحال المؤكدةِ أن يكون معنَاها موجوداً فِي ذِي الحال. قولُه: متسم: أي: معروفٌ. ولو قلت: زيد أبوك منطلِقاً، أو أخوك، أحلْتَ، إلا إذا أردتَ التبني، والصداقةَ. قولُه: أو أخوك، يعني: لو قلتَ: زيد أخوك منطلقاً، أحلْتَ أيضاً كما

---

(١) سورة فاطر ٣١.

٢ - الحديث في الأصبهاني، أحمد بن عبدا (ت٤٣٠هـ) ، دلائل النبوة ، ط١ تحقيق: محمد محمد الحداد ، دار طيبة، الرياض ، ١٤٠٩هـ ، ١٣٨/١.

أحالتَ في "زيد" أبوك منطلقاً. أحالتَ، قالتَ محالاً مِن أحالَ يحِيلُ. وإنما كان محالاً لأن معنـاه: زيد أبوك فِي حال الإنطلاق وليس بأبيك فِي حال غير الإنطلاق وهذا محـالٌ؛ لأن الرجـلَ كيفَ يكون أباً فِي حالٍ دون حالٍ؟ وكذلك الأخُ كيفَ يكون أخاً فِي حالٍ دون حالٍ؟ قولُـه: إلا إذا أردتَ التبني والصداقةَ. التبني: أخذُ أحدٍ بالبنوةِ مِن غير أن يلده، يعني: فإن أردتَ بقولكِ: زيد أبوك منطلقاً، وأردتَ بقولك: أبوك غير الأبِ الحقيقي، بلْ الأبِ بالتبني بأن يقـولَ أحـد لأحدٍ: أخذتُك بالبنوةِ، فهذَا الكلام يصح، لأنه ربما أخذَه بالبنوةِ حـالَ الانطـلاق دون حـال الجلوسِ والإقامةِ. وكذلِك لو أردتَ بقولكِ: زيد أخوك منطلقاً، وأردتَ بالأخِ الـصداقةَ جـاز، لأنه ربما أخذَه صديقاً في حال الانطلاق، دون غيرِه. **والعاملُ فيها أُثبِتَه وأحقـه مـضمراً**[1]**.** يعنِي: العاملُ فِي الحال المؤكدةِ مضمر وهو قولُك: أثبته. فَإذا قلتَ: زيد أبوك عطُوفاً، فكأنـك قلتَ: أثبتُ هذا المعنَى فِي الأبِ، وكذلِك باقِي الأمثلةِ.

فصل

والجملةُ تقع حالاً، ولا تخلُو مِن أن تكون اسميةً أو فعليةً، فَإن كانَت اسميةً، فالواو. إنمـا جاز وقوع الجملةِ حالاً؛ لأن حكم الجملةِ حكم النكرةِ فتُشَابه الحالَ المفردةَ نحو: راكِباً وجالِساً. قولُه: فالواو، أي: إثباتُ الواو لازم قبلَ المبتدأ الذي هو مع خبره حـالٌ. وقَـد تجـيء مـع الضمير، وقد تجيء بغير الضمير، فالأولُ نَحو: جاء زيد وعمرو "أمامه". فالواو فِي عمـرو واو الحال، وعمرو مبتدأ وأمامه خبره، والجملةُ فِي موضع الحال، والضمير البارز فِي أمامه يرجع إلى ذِي الحال وهو زيد، ولا يجوز اسقاطُ الضمير من هذا وأشـباههِ: لأنـه لا يفيـد. والثانِي كقولك: جاء زيد وعمرو قائم. فههنا لم يكُن ضمير راجع إلى ذِي الحال وهـو يفيـد. والضابطُ في إسقاطِ الضمير يتعلّقُ بفائدةِ الكلامِ، فإن كان يفيد الكلام بإسقاطِ الـضمير جـاز إسقاطُه، وإلا فلاَ، وأما إسقاطُ واو الحال مِن الجملةِ الإسميةِ فَلا يجوز إلاّ علَى الشذوذِ. **إلاّ ما شَذَّ مِن قولهم: كلمتُه فُوه إلى في.** فُوه مبتدأ وإلى فِي خبره، والجملةُ فِـي موضِـع نـصبٍ بالحال، وواو الحال محذوفةٌ وهذا شاذ، لأنه قَد تكلم بهذَا واحد مِن العربِ وخالفَه غيره وحقُه أن يقولَ: وفُوه إِلى فِي وتقديره: وفُوه موضوع إِلى فِي، أو قريب إلى فِـي. **ومـا عـسى أن يعثر عليه في الندرةِ.** ما فِي "وما عسى" معطوفٌ علَى كلمةِ: كلّمتُه فُوه إلى في، يعنـي: مـا حذفَ مِنه واو الحال. قولهم: كلمته فوه إلى فِي، وما عسى أن تطلَع عليهِ. وأن يوجـد علـى الندرة، يعنِي: فإذا وجد من هذا النوعِ غير ما ذكرتُ يكون نادِراً، مثلُ: كلمتُه فوه إلـى فِـي.

---

[1] - في عامل الحال المؤكدة أقوال :- أحدها: أنه مضمر، تقديره إذا كان المبتدأ :" أنا أحق أو "أعرف" وإذا كان غيره:" أحقه" أو "أعرفه" .
الثاني : أنه المبتدأ مضمناً معنى التنبيه، وعليه ابن خروف .
الثالث:- أنّه الخبر مؤولاً بمسمى، وعليه الزجاج وقد اختار الشارح القول الأول ؛ لأنه الراجح والأقل تكلفاً من القولين الأخيرين.
أنظر : الهمع ٢٤٥/٢.

وأما: لقيتُه عليه جبةُ وشيءٍ، فمعنَاه: مستقرةً عليه جبةُ وشي. يعني: عليهِ جبةُ وشْـي: فِـي الظاهِر جملةٌ اسميةٌ واقعةٌ فِي موضعِ الحال، وليس فيهِ واو الحال هكذا يظنه بعـض النـاسِ، ولكن ليس كذلك، لأن تقديره: لقيتُه مستقرةً عليهِ جبةٌ وشْي، فمستقرةً هِي الحالُ وهِي مفـردةٌ فإذِا كانَت مفردةً فَلا يكون فِيها واو الحال. لأن واو الحال إنما تكون فيهـا إذا كانـتْ الحـالُ جملةً. الوشي: نوع منعشٌ مِن البرود. وإضافةُ جبة إلى وشي إضافةٌ معنويةٌ بمعنَى مِن مثـل ثوب خز. **وإن كانَت فعليةً لم تَخْلُ مِن أن يكون فِعلُها مضارِعاً أو ماضِياً؛ فإن كان مضارِعاً، لم يخْلُ مِن أن يكون مثبتاً أو منْفِياً، فالمثبتُ بغير واوٍ، وقد جاء في المنفي الأمران، وكذلك فِي الماضِي، ولا بد معه مِن "قد" ظاهِرةً، أو مقدرةً.** قولُه: فالمثبتُ بغير واوٍ، يعني: إن كانِت الحالُ فِعلاً مضارعاً مثبتاً، لا يجوز إدخالُ الواوِ عليه؛ لأن الأصلَ فِي الحال أن يكـون اسـم فاعلٍ، وإن كان اسم فاعلٍ لا يجوز دخولُ الواوِ عليه، فكذِلك الفعلُ المضارع مـشابهاً لاسـمِ الفاعل في معنَى إثباتِ الفعل والحركات والسكناتُ فَلا يجوز دخولُ الواوِ عليهِ تقولُ: جاء زيد يضحك، كما تقولُ: جاء زيد ضاحِكاً لأن دخولَ الواوِ يوهِم استئنافَ الكلامِ، وينقطـع الفعـلَ المضارع عن أن يكون جملةً فعليةً؛ لأنك إذا قلتَ: جاء زيد يضحك، فيضحك جملـةٌ فعليـةٌ، وإذا قُلتَ جاء زيد ويضحك. تقديره: وهو يضحك "فالجملةً اسميةٌ". وقـد جـاء فِـي المنفـي الأمران. يعنِي: جاز فِي الحال إذا كانَت فعِلاً مضارعاً منفياً دخولُ الواو عليـهِ وإسـقاطُها. تقولُ: جاء زيد لا يتكلم، وجاء زيد ولاَ يتكلم. فحذفَ الواو لِما بين الفعل المضارعِ وبين اسـمِ الفاعل من المشابهة المذكورة، وإثباتها لما بينهما من المخالفةِ في المعنى؛ لأن اسـم الفاعـل يثبتُ صفةَ التكلمِ لِذي الحال فِي قولِك: جاء زيد متكلماً، والفعلُ المضارع ينفِي تلْك الصفةَ عنَه إذا كان عليهِ حرفُ النفي، كقولِك: جاء زيد لا يتكلم. قولُه: وكذَلك فِي الماضِي. يعنِي: وكذِلك يجوز فِي الماضِي إثباتُ الواوِ وحذفُها سواء كان مثبتاً أو منفياً. قولُه: ولا بد معه مِن قد. هذا لفظٌ مطْلَقٌ، لأن الضمير يعود إلى الماضِي وما بين أنه الماضِي المثبتِ أو المنفِي. واعلـم أن الماضِي المثبتَ لا بد له مِن لفظِة "قَد" ظاهرةً، أو مقدرةً؛ لأن قد يقرب الماضِي مِن الحـال، فإذِا لم يكن "قَد" يكون بين زمان الماضِي وزمان الحال بعد فَلا يناسب حينئذٍ جعـلُ الماضِـي حالاً. تقولُ: جاء زيد قَد ضحك، وجاء زيد وقَد ضحك، وجاء زيد ما ضحك، وجاء زيد ومـا ضحك. فحذفَ الواو لِما بين الفعل الماضِي إذا كان معه قَد، وبين اسمِ الفاعل من المشابهةِ فِي معنَى الحال [وكما][1] لا تَقول: جاء زيد وضاحِكاً، بالواوِ [وكذاك][2] لا تقولُ: جاء زيـد وقـد

---

[1] - [فكما] في ن.ف.د.
[2] - [فكذاك] في ن.ف.و.

ضحك. وأما إثباتُ الواو فلِما بينهما مِن المخالفةِ فِي الحركاتِ والـسكناتِ ولا تُـدخل "قـد" الماضِي المنفِي؛ لأن قد للتحقيق، فاجتماعها مع حرفِ النفِي تناقض.

فصل

ويجوز إخلاء هذه الجملةِ عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظـرف، لانعقـادِ الشبهِ بين الحال وبينَه. تقولُ: أتيتُك وزيد قائم، ولقيتُك والجيشُ قادِم. يعنِي: قد بينَا فِي أول الحال أن الحالَ تشبه الظرفَ، فإذا كانَتْ الحالُ تشبه الظرفَ فكما أنه يجوز أن لا يكون راجع لفظي من الظرفِ إلى متعلقهِ وهو المبتدأُ، فِي قولك: زيد خلفك، والتقدير: زيد استقَر خلفـك. فكذلِك يجوز أن لا يكون راجع مِن الجملةِ الواقعةِ حالاً إلى متعلقِها وهو ذو الحال سواء كانتْ الجملةُ أسميةً، أو فعليةً. وحذفُ الراجع ليس بجائزٍ مطلقاً، وإنما يجوز فِي موضـعٍ لا يبطـل معنَى الكلامِ بحذفِ الراجعِ مثل: جاء زيد وعمرو قائم، أما فِي قولك: جاء زيد وغلامه قـائم فَلا يجوز حذفُ الراجعِ مِن غلامِه إلى زيدٍ، لأنه يبطل معنَى الكلامِ بحذف الراجع. **وقال:**

٦٢- وقَد أَغْتَدِي والطير في وكُنَاتها ... بِمنْجردٍ قَيدِ الأوابدِ هيكل

هذا الشاعر هو امرؤ القيس، أغتدِي: أي أخرج فِي وقتِ الغَداةِ. الواو فِي "والطير" واو الحال "الوكُنَات" بضم الواو والكافِ وفتحهما جمع "وكنَة"، وهِي مأوى الطير، بمنجردٍ، أي: بفـرسٍ منجردٍ: والمنجرد: السريع، وقيل: قصير الشّعر. قيدِ الأوابدِ، أي: يقيد الوحشَ إذا حملَ علَيها، والأوابد جمع "آبدةَ" وهِي الوحشيةً كالبقرِ الوحشِي وغَيرها. الهيكل: صفةُ المنجرد، وهو عظيم الجثةِ. يعنِي: أخرج بفرسٍ صفته في طلبِ الصيدِ في أول الصبح قبلَ أن تطير الطيـر مـن وكناتِها. والمراد من البيتِ قولُه: والطير في وكناتِها: فإنه جملةٌ واقعةٌ حالاً وليس فِيها ضمير راجع إلى ذِي الحال.

فصل

ومن انتصابِ الحال بعاملٍ مضمر قولُهم للمرتَحِل: راشِداً مهدِياً، ومصاحباً معاناً، بإضمار "إذْهب" وللقادِم: مأجوراً مبروراً، أي "رجعتَ". المرتحلُ: الذاهب إلى السفر. قولُه: راشِداً أي: اذهب فِي حال كونك راشِداً أي: واجِداً الطريقَ المستقيم، وطريقَ الخير والوصولَ إلى مرادِك. ومهدياً مفعولٌ مِن هدي يهدِي، إذا دل أحداً على الطريق المستقيم. ومصاحباً بفتح الحاءِ من صاحب. ومعاناً مفعولٌ من أعان، يعني: أرشدك ا ُ وهداك ورزقك من يـصاحبك

ويعينك كما يجب. القادم: الذي رجع من السفر إلى وطنهِ. قولُه: مأجوراً، أي: رجعتَ إلى وطنك فِي حال كونك مأجوراً. مبروراً، أي: مرزوقاً الآجر والثواب في سفرك. والمبرور: المقبولُ حجه، أو غيره من الطاعاتِ. **وإن أُنْشِدتُ شِعراً، أو حدثْت حديثاً، قلتَ: صادِقاً، بإضمار "قالَ".** أُنشدتَ علَى بناءِ المجهول والضمير فِي أنشدتَ المفعولَ الأولَ أُقيم مقام الفاعِل، وشِعراً هو المفعولُ الثانِي، وحدثتَ مثلُه وتقديره: أو حدثتَ حديثاً، فحذف حديثاً للعلمِ. قوله: صادقاً حالٌ ممن قرأ عليك شعراً، وحدثك حديثاً وتقديره: قالَ هذا الشعر صادقاً، أو حدثَ هذا الحديثَ صادقاً أي: فِي حال كونه صادقاً فِي هذا الشعر وفِي هذا الحديثِ. **وإذا رأيتَ من يتَعرض لأمرٍ قلت: متعرضاً لِعنَنٍ لم يعنِه[١]، أي: دنا مِنْه متعرضاً.** التعرض التقدم لطلبِ شيءٍ. العنن ما يعن أي: يحدثُ ويظهر. متعرضاً حالٌ وذُو الحال مع فعلِه محذوفٌ، يعنِي: إذا رأيتَ أحداً جاءك لأمرٍ تقولُ: متعرضاً لعننٍ لم يعنِه. أي: دنَا مِن هذا الأمر فِي حال كونه متعرضاً، أي: متقدماً لعننٍ، أي: لأمرٍ لم يعنِه، أي: لا ينبغِي له طلبه، يضرب فيمن يطلب شيئاً ليس من شأنهِ، ولا ينبغي له، يقال: دنا فلان متعرضاً لعنَنٍ لم يعنِه. **ومنُه: أخذتُه بِدرهمٍ فصاعِداً، أو بدرهمٍ فزائِداً، أي: فذهب الثمن صاعِداً، أو زائِداً.** صاعِداً، بمعنى: زائداً وهو حالٌ مِن ذِي حالٍ محذوفٍ والتقدير: أخذتُ هذِه الثياب بعضها بدرهمٍ وبعضها بأكثر مِن درهمٍ، وذُو الحال هو الثمن، أي: فذهب الثمن فِي حال كونهِ زائِداً على درهمٍ. وإنما يقالُ هذا فِي مبيعٍ متعددٍ عدده كثوبين، أو أكثر، أو قفيزين أو أكثر، يعنِي: اشتريتُ ثوباً بدرهمٍ، والثوب الآخر اشتريتُه بأكثر مِن درهمٍ فِي عقدٍ آخر، ولا يجوز عطفُ صاعِداً أو زائِداً علَى ما قبله؛ لأنك لو عطفتَ علَى الفاعِل يكون فساده ظاهِراً، لأن هذا منصوب فكيفَ يعطفُ على المرفوع؟ ولا يجوز عطفُه علَى الدرهمِ؛ لأنه حينئذٍ يكون معناه أخذتُه بدرهمٍ وبما زاد على الدرهم فِي مرةٍ واحدةٍ والفاء في "فصاعِداً" تقتضي التعاقُب، والتعاقب ضد أخذ المبيع بالدرهمِ الزائِد في مرةٍ واحدةٍ، فإذا لَم يجز العطفُ تعين النصب، ولا يجوز وصاعِداً بالواو، ولا ثُم صاعِداً؛ لأن الواو تقتضِي العطفَ والجمع، وثم تقتضِي التراخِي. وليس التراخِي ولا الجمع مرادين هنا، بل المراد التعاقب مِن غيرِ تَراخٍ، فإذا كان كذلك تعين الفاء. **ومنه: أتميمِياً مرةً وقيسياً أخرى؟ كأنّك قلت: أتحولُ.** ومنه، أي: ومن الحال المنصوبِ بعاملٍ مقدرٍ والتقدير: "التحولُ" أو تنقلب، تَميمياً مرةً وقيسياً أخرى، فتميمياً وقيسياً منصوبان على الحال، أي: تشبه

---

[٦١] البيت من الطويل، وهو لأمريء القيس في معلقته المشهورة. البيت في ديوان امريء القيس ١٩، الخصائص ٢٢٠/٢، التخمير ٤٤٢/١، ٢٨٢/٢، الخزانة ١٥٦/٣، شرح أبيات المغني ٣٧٥/٣. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

[١] - المثل في: مجمع الأمثال ٣٣٢/٢، وروايته بالرفع : متعرض لعنن لم يعنه.

وتنسب إلى قبيلةِ تَميمٍ مرةً، وإلى قبيلةِ قيسٍ أخرى. **ومنه: قَوْلُـه تعـالى: " بلَـى قَـادِرِين "**[١] قادرين: حالٌ وعاملها مع ذِي الحال مضمر وهو نجمعها، أي: نجمع العظام فِي حـال كوننـَا قادرين علَى ذلِك.

التمييز

ويقالُ له: "التبيين" و"التفسير" وهو رفْع الإبهامِ في جملةٍ، أو مُفْرَدٍ، بـالنص علَـى أحـدِ محتملاتِه. فمثالُه فِي الجملةِ: طاب زيد نفساً. يعني: التّمييز والتّبيين والتفسير كلهـا بمعنـى واحدٍ. أراد بالجملةِ أن يكون الإبهام فِي أنواعِ محتملاتِ الفعل، وبالمفردِ أن يكون الإبهام فـي أنواعِ محتملاتِ الاسمِ كما يأتِي بيانُه. قولُه: بالنص علَى أحدِ محتملاتِه. الـنص: الإظهـار؛ المحتملات بفتحِ الميمِ الثانيةِ مفعولٌ مِن احتملَ لفظٌ معنى إذا تضمنه، واشتمله، يعني: التمييـز أن يذكر فعلاً وفاعِلاً، أو اسماً وله محتملاتٌ كثيرةٌ ولَم يدرِ المخاطَب مراد المخاطِبِ مِن تِلك المحتملاتِ فيبين المخاطِب مراده بلفظٍ صريحٍ. مثالُ الجملةِ: طاب زيد نفساً، فإن لفظةَ طـاب مبهمةٌ يحتملُ أن يكون المراد طاب قلب زيدٍ، أو صنعه؛ أو نفسه، أو غير ذلك ممـا يمكـن احتمالُه فرفع هذا الإبهام بقولِه: نفساً، فإذا ذكر نفساً بين أن ما طاب هو النفس لاَ شيء آخـر. فإن قيلَ: التمييز يشبه الحالَ فِي أن كل واحدٍ منهما يبين مبهماً فما الفرقُ بينهما؟ قلنَا: الحـالُ ترفع الإبهام الحاصلَ فِي الحركاتِ والسكناتِ الصادرةِ عن الفاعل أو المفعول. والتمييز يرفع الإبهام الحاصلَ في ذاتٍ. مثالُ الحال: جاء زيد راكِباً، فراكِباً حالٌ مبين لكيفيةِ مجـيءِ زيـدٍ. مثالُ التمييز: عنْدي راقود خَلا، فخَلاً تمييز مبين لذاتِ ما فِي الراقودِ، لأنه يمكن أن يكون فِي الراقودِ عسلٌ، أو دهن، أو غيرهما. فالتمييز مبين للخل عن العسل وغيرِه. وذاتُ العسل غير ذاتِ الخل بخلافِ زيدٍ فِي: "وجاء زيد راكباً" فإنه لاَ إبهام فِي ذاتِ "زيدٍ" بلْ الإبهام في كيفيـةِ مجيئِه. وكذلك: طاب زيد نفساً تقديره: طابتْ نفس زيدٍ. نسبه، أو كسبه وغيرها، فيرفع الإبهام الحاصلُ فِي ذواتٍ وهِي النفس والنسب والكسب. **وتصبب عرقاً.** تَصبب، أي: انحدر وانسكب، وأصلُه: تصبب عرقُ زيدٍ فأخر العرقُ علَى زيدٍ فصار زيد الذي هو المضافُ إليـهِ فـاعِلاً، ونَصب العرقَ علَى التمييز. **وتَفَقأ شَحماً.** تفقأ، أي: تشققَ مِن غايةِ السمن. **وأبرحتَ جاراً**[٢]. أبرح زيد عمراً إذا أعظمه، وأبرح إذا أذاه أيضاً وأبرح أيضاً إذا أوقعه فِي التعجـب، وهـذِه

---

[١] سورة القيامة ٤.

[٢] هذه العبارة أوردها بعضهم على أنها بعض بيت للأعشى ولم يشر إلى هذا الأمر الشارح ولا ابن يعيش ٧٠/٢، ولا ابن الحاجب في الإيضاح ٣٥٠/١. وهي بعض بيت للأعشى في ديوانه ٤٩، الكتاب ١٧٥/٢ التخمير ٤٤٧/١، الخزانة ٣٠٢/٣، شرح أبيات المفصل ٣٥٠/١، والبيت:

أقولُ لها حين جد الرحيـ ـلُ: أبرحتِ رباً وأبرحتِ جاراً

المعاني الثلاثةُ محتملةٌ ههنَا، والمختار عند النحويين هو المعنَى الثالثُ. وجـاراً تمييـز، أي: أبرحتَ في كونك جاراً لا فِي شيءٍ آخر. **وامتلأ الإناء ماء.** أي: من الماءِ لا مِن شيءٍ آخر. **وفي التنزيل " واشتعلَ الرأس شيبًا"**[1] **و " وفَجرنا الأرض عيونًا"**[2] اشـتعلَ إذا ابـيض. والتقـدير: اشتعلَ شعر الرأسِ من الشيبِ. قولُه تعالَى: " وفَجرنا الْأرض عيونا"، أي: فشققنَا الأرض عن الماءِ عيونًا لا أنهاراً، ولا بحاراً فعيونًا تمييز، وقيل "عيوناً" مفعولٌ بهِ، أي: وفجرنَـا عيونـاً فـي الأرضِ، وعلى هذا الوجه ظرفٌ.وقيل: عيوناً: منصوب على الحال من الأرض، أي وفجرنا الأرض في حال كونها عيوناً. وقيلَ: عيوناً منصوب بنزعِ الخافضِ والتقدير: وفجرنا الأرض بعيونٍ، فحذفَ الباء ونصب عيوناً. **ومثالُه فِي المفردِ: عِنْدِي راقُود خَلًّا، ورطْلٌ زيتًا، ومنَوان عسلاً، وقفِيزان براً، وعشرون دِرهماً، وثلاثُون ثوباً، ومِلء الإناءِ عـسلاً، وعلـى التمـرةِ مثلُها زبداً، وما في السماءِ موضِع كف سحاباً.** خلا تمييز عن راقود، وهو مفرد؛ لأنه اسـم وهو مبتدأٌ والمبتدأُ بغير الخبر مفرد، والخبر بغير المبتدأ أيضاً مفردٌ وكذلك باقِي هذِه الأمثلـةِ كلها تمييز عن المفردِ. "الراقود" ظرفٌ كبير، زبداً تميز عن قولِه مثلُها، لأن المثلَ يمكـن أن يكون مِن غير الزبدِ فميزها بالزبدِ، الراحةَ باطن الكف، سحاباً تمييز عن قولِه "قـدر راحـةٍ؛ لأن قدر راحةٍ يحتملُ أن يكون من السحابِ، ومن الضبابِ وهو شبه دخانٍ يظهر فِي الـسماءِ في الشتاءِ. **وشبّه المميز بالمفعول أن موقِعه في هذه الأمثِلةِ كموقِعِه في: ضرب زيد عمـراً. وفي: ضارب زيداً، وضاربان زيداً، وضاربون زيداً، وضرب زيدٍ عمراً.** يعني: يشّبه المميـز بالمفعول، لأن المميز فضلةٌ كالمفعول، قولُه: فِي ضرب زيد عمراً، يعني: طاب زيـد نَفـساً، مثلُ ضرب زيد عمراً، فكما أن ضرب زيد يفيد بدون عمراً، فكذلك طاب يفيد بدون نفـساً إلا أن تمام الكلامِ بذكر "عمراً ونفساً". قولُه: وفي ضارب زيداً، يعني: "راقود خَلاً" يشبه ضارب زيداً، يعني: خَلاً تمييز عن اسمٍ منونٍ فكما أن زيداً مفعولٌ لاسمٍ منـونٍ. وإذا قلـتَ: عنـدي راقود وجاءني ضارب يفيدان بدون ذكر خلا وزيداً إلا أن تمام الكلامِ بذكر "خـلا وزيـداً". قوله: وضاربان زيداً، يعني: قفيزان. براً يشبه ضاربان زيداً فِي أن براً واقع بعد نونِ التثنيـةِ كما أن زيداً كذلك. قوله: وضاربون زيداً، يعنِي: عشرون دِرهماً. يشبهِ ضاربون زيداً فِي أن دِرهماً واقع بعد نون الجمع كما أن زيداً كذلك. قولُه: وضرب عمراً. يعني ملء الإناءِ عـسلاً يشبه ضرب زيدٍ عمراً، في أن عسلاً تميز لمضافٍ، وهو ملء الإناءِ كما أن عمـراً مفعـولٌ لمضافٍ وهو ضرب زيدٍ.

---

[1] سورة مريم ٤.
[2] سورة القمر ١٢.

فصل

ولا ينتصب المميز عن مفْردٍ إلا عن تَام، والذي يتُم بهِ أربعةُ أشـياء: التنـوين، ونـون التثنيةِ، ونون الجمع، والإضـافةُ. يعني: بالتمامِ: استغناء الكلمةِ عن الإضافةِ، يعني: إن أمكن إضافةُ الكلمةِ إلى مميزها لا ينصب المميز، بل تُضافُ الكلمةُ إلى مميزها؛ لأن الإضافةَ أخف مِن تنوين الاسمِ ونصبِ ما بعده. ألا ترى أن قولك: ضارب زيدٍ بالإضافةِ أخف مِن قولـك: ضارب زيداً بتنوينِ "ضارب" وزيداً، وأما إذا كانتْ الكلمةُ تامةً، أي: ممنوعةً مِن أن تـضافَ إلى المميز فَلا طريقَ إلا نصب المميز. والذي يمنع الكلمةَ عن الإضافةِ أربعةُ أشياء: التنوين، ونون التثنيةِ، ونون الجمعِ والإضافةُ، فإن كل كلمةٍ فيها شيء من هذه الأربعـةِ لا تـضافُ.

وذلك على ضربين: زائِلٌ، ولازم. فالزائِلُ التمام بالتنوين ونُون التثنية، لأنك تقـولُ: عِنـدي رطلٌ زيتٍ، ومنَو سمنٍ.

قولُه: وذلك إشارةٌ إلى التمامِ، يعني: قَد قُلنا: ما يتم بِه الاسم أربعةٌ، اثنان مِنها قَد تزولُ وقـد تثبتُ فإذا قلتَ: رطلٌ زيتاً بتنوين "رطلٌ" فهو ثابتٌ، وإذا قلتَ: "رطلُ زيتٍ" بحـذفِ التنـوين وإضافتهِ إلى زيتٍ فقَد زالَ ما يكون الاسم بهِ تاماً وهو التنوين، وكذلك لو قلتَ: منـوان سـمناً بإثباتِ نون التثنيةِ، فيكون ما يتم بِه الاسم ثابتاً، وإذا قلت: منوا سمنٍ بالإضافةِ فقـد زال مـا يكون بهِ تاماً وهو نون التثنيةِ، يعني: ما يكون فيهِ التنوين ونون التثنيةِ يجوز إضـافتُه إلـى المميز، ويجوز ترك الإضافةِ ونصبِ المميز. **واللازم التمام بنون الجمعِ، والإضافةِ، لأنك لا تقولُ: مِلء عسلٍ، ولا: مِثلُ زيدٍ ولا عشر درهمٍ.** يعني: المميز الذي يكون بعد نـون الجمـعِ والإضافةِ يكون منصوباً أبداً ولا يجوز أن يجعلَ مضافاً إليهِ، لأنك لـو قُلـت: مِـلء عـسلٍ بالإضافةِ فسد المعنَى. ولو قلتَ: عشرو درهمٍ بحذفِ نون عشرون وإضافتِها إلى درهمٍ فـسد الكلام أيضاً، لأن الواو والنون في الرفعِ، والياء والنون فِي النصبِ والجر وضعا معاً للعشرين والثلاثِين إلى التسعين. فَلو حذفتَ النون مِن هذَه الأعدادِ فقد حذفتَ حرفاً أصـلياً، لأن النـون ليست بنون الجمعِ فِي الحقيقةِ وإنما تشبه نون الجمعِ. **وتمييز المفردِ أكثَره فِيما كان مِقْـداراً: كيلاً كقفِيزان، أو وزناً كمنوان، أو مساحةً كموضِع كف، أو عدداً كعشرون، أو مِقياساً كملؤُه ومثلُها.** ترك قفيزان ومنوان وموضع كف، وعشرون وملؤُه ومثلُها على الرفعِ كما كانَت فِي هذهِ الأشياءِ مرفوعةٌ فِي قولِه: ومثالُ المفردِ عندِي "راقود خلا" إلى أخره. يعنِي بهذا الفصل: أن ما يكون له مميز أربعة أشياء: مقدار، وعدد ومقياس، والرابع مِن هذهِ الثلاثةِ كمـا يـأتِي بيانه، في المقدار ثلاثةُ أنواعٍ: مكيلٌ، وموزون، وممسوح. والممسوح: مفعولٌ مِن مسح يمسح

مساحةً إذا قدر الأرض وغيرها بالذراعِ أو الشبِر. أو الباعِ. والمقياس آلةٌ يقاس بِها الـشيء. والمقدار: آلةٌ يقّدر بِهِ الشيء، وقّد يستعملان بمعنَى المصدر، وبمعنَى المفعول. والمراد بِهمـا هنا المفعولَ. فالمقياس بمعنَى "المقِيس" وهو ما يقدر بغير الكيل والوزن والعددِ، والمساحةِ مثلُ أن تقولَ: هذا ملء الإناءِ، أو هذا مثلُ ذلك الشيء. **قد يقع فِيما ليس إياها، نحو قولهم: ويحه رجلاً، و لله دره فارساً، وحسبك به ناصراً.** قد هنا للتقليل، يعني: تَميـز المفـردِ فـي غيـر المقادير، والأعدادِ، والمقاييسِ قليلٌ. ويحه رجلاً، ويحه قد يستعملُ بمعنَى "المـدحِ" وبمعنَـى "الذمِ". فإذا قلتَ ويح فلانٍ. لا يدري المستمع أنك مدحتَ فُلاناً، أو ذممتَه لأي خِصلَةٍ فيحتـاج إلى التمييز فإذا قلتَ: رجلاً عرفَ المستمع أنك مدحته أو ذممتَـه لرجولتِـه. قولُـه: لله دره فارساً، الدر "اللبن" والعرب إذا قالوا لأحدٍ: لله درك يريدون كثر الله خيرك، لأن خير العـربِ في اللبن، ويستعمل هذا اللفظُ فِي مدحِ أحدٍ، وإذا قلتَ لأحـدٍ: لله دره. لا يـدرى لأي شـيءٍ مدحتَه فإذا قلتَ: فارساً يعرفُ أنك مدحتَه لحسبهِ وكمالهِ في الفروسـيةِ. قولُـه: حـسبك بـهِ ناصِراً. ومعنَى حسبك: كفايتك أي: بهِ تحصل كفايتك ولاَ تحتاج إلى غيرِه، فإذا قلتَ: حسبك، لا يدرى فِي أي شيءٍ بهِ حسبك في عملِهِ، أو شجاعتِه، أو غيرهما، فإذا قلت: ناصِراً بينتَـه. فإن قيلَ: هلْ يجوز أن يقالَ: عشرون في درهم، فويحه مِن رجلٍ، أم لا؟ قلنَـا: لفظـةُ "مِـن" مقدرةٌ فِي المميز، ويجوز أن تكون مظهرةً ومقدرةً فيما يشبه الحالَ، وأما فِيما لا يشبَه الحـالَ فإظهارها قبيح. فَإن قيلَ: بأي شيءٍ يعرفُ الفرقُ بين ما يشبه الحالَ وبين ما لا يشبه؟ قلنَـا: فما كان اسم فاعلٍ، أو مفعولٍ، أو صفةٌ مشبهةٌ، أو مصدر يجوز أن تكون حالاً وما خَلا هـذِهِ الأشياء لا يجوز أن تكون حالاً.

فصل

ولقد أَبى سيبويه[١] تَقَدم المميز على عامِله، وفرقَ أبو العباس[٢] بين النـوعين، فأجـاز نفْساً طاب زيد، ولم يجز لِي سمناً منَوان. وأراد بأبِي العباسِ "المبردِ" وأراد بالنوعين: التمييز عن المفردِ، والتمييز عن الجملةِ. ويجوز أن يريد بالنوعين: العاملُ اللفظي، والعاملُ المعنوي، ولاَ يجوز تقديم المميز عن المفردِ نَحو: عندي راقود خَلا بالإتفاق؛ لأن العاملَ فِـي المفـردِ معنوي، والعاملُ المعنوي ضعيفٌ. وأما المميز عن الجملةِ فلاَ يجوز أَيضاً تقديمه عند سيبويه؛ لأن المميز ههنَا فاعلٌ فِي المعنَى، ولاَ يجوز تقديم الفاعل اللفظِي على الفِعل، فكذلك لاَ يجوز تقديم ما هو فاعلٌ فِي المعنَى على الفعل. وأجاز المبرد تقديم المميز فِي الجملةِ قالَ: لأن هنـا

---

(١) انظر الكتاب ١٠٥/١.
(٢) انظر المقتضب ٣٦/٣.

فعلٌ لفظاً فهو قوي، فيجوز أن يتقدم المميز عليه، كما بينا في الفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي في الحال. **وزعم أنه رأي المازني**[1]**، وأنشد قول الشاعر:**

٦٣- وما كان نفساً بالفراق تطيب

وزعم، أي: زعم أبو العباس أنه رأي. أن تقديم المميز الجملةِ عليها رأي المازني[2]، بسكون الهمزةِ، أي اختيار المازني، وأبو العباس كان تلميذَ أبي عثمان المازني. وأنشد، أي: وقدم أبو العباس هذا البيتَ، وتمام البيتِ:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها　　　　وما كاد نفساً بالفراق تَطيب

قدم نفساً على عاملِها، وهو تطيب. قولُه: وما كاد نفساً بالفراق. تقديره: وما كاد يطيب أحد نفساً بالفراق، أي: وما كاد تطيب نفس أحدٍ بالفراق. وعند سيبويه: وما كاد نفسي بالفراق تطيب، فعنده "نفسِي" اسم كان، وتطيب خبرها.

فصل

واعلم أن هذه المميزاتِ عن آخِرها أشياء مزالةٌ عن أصلِها، ألا تَراها، إذا رجعتَ إلى المعنَى، متَصفَةً بما هِي منتصبةٌ عنه، ومنادِيةً على أن الأصلَ: عِندي زيتٌ رطلٌ، وسمن منَوان، ودراهِم عشرون، وعسلٌ مِلء الإناءِ، وزيد مثلُ التمرةِ. وسحاب موضِع كف. عن آخِرها. أي: مِن أولِها إلى آخِرها. مزالةٌ: أي مغيرةٌ بفتِح الياءِ. الضمير فِي "تراها" يرجع إِلى المميزاتِ. تقديرها: ألا تراها متصفةً بما هِي منتصبةٌ عنه إذا رجعتُ إلى المعنَى. يجوز إذا رجعتَ بفتح التاءِ على أنه خطاب للمخاطبِ، ويجوز رجعتْ بسكون التاءِ على أنها ضمير المميزاتِ، أو الأشياءِ. قولُه: ومتصفةٌ بما هِي منتصبةً عنه. يعنِي: المميزاتُ إن كان مميزاً عن اسمٍ، فإذا رجعتْ إلى المعنَى يكون المميز موصوفاً، وذلك الاسم صفتُه كما تقولُ: عِندي رطلٌ زيتاً فزيتاً، تميز عن رطلٍ، فإذا رجعتْ إلى المعنى تقولُ: عندِي زيتٌ رطلٌ، فزيتٌ موصوفٌ ورطلٌ صفتُه وكذلِك باقِي الأمثْلة: قولُه: ومناديةً: هذا عطفٌ على متصفَةً، ومعنى

---

[1] هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، من بني مازن بن ذهل شيبان. كان أحد أئمة البصرة في النحو. أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، وكان تلميذه أبو العباس المبرد مات سنة (٢٤٧ هـ). انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٥٧، إبناه الرواة ٢٤٦/١ بغية الوعاة ٤٦٣/١.

٦٣- البيت من الطويل، وقد اختلف في قائله. فهو للمخبل السعدي في ديوانه مج ٢، ع١ ١٩٧٣، ١٢٤، الخصائص ٣٨٤/٢. لأعشى همدان في شرح أبيات الموشح ٩٥، ولأحدهما أو لقيس بن معاذ الملوح في الدرر ٢٠٨/١. وبلا نسبة في المقتضب ٣٧/٣، الإنصاف ٨٢٨/٢، التخمير ٤٥١/١. والشاهد فيه: نصب "نفساً" على التمييز، والعامل فيه "تطيب" وقد تقدم على عامله، وهذا غير جائز عند البصريين في سعة الكلام.

[2] اختلف النحاة في جواز تقديم التمييز على العامل إذا العامل فيه فعلاً متصرفاً. فذهب بعذ الكوفيين إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني والمبرد من البصريين . وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز، واحتج المجوزون بما ورد عن العرب في هذا الأمر من شواهد شعرية وكذلك القياس. واحتج المانعون بأن قالوا : أنما قلنا إنه لا يجوز لأنه هو الفاعل في المعنى، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً ، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٢٨/٢، وما بعدها (المسألة ١٢٠).

منادية "مشْعِرةً ومعلِمةً". قولُه: وسمن منَوان، أي: عندي سمن منَوان، فسمن موصوفٌ ومنَوان صفُته. وكذَلك إلى آخِر الأمثلةِ. ما كان مميزاً قبلَ هذا صار موصوفاً، وما كان مميزاً [عنه][١] صار صفةً للمميز. **وكذلك الاصلُ وصفُ النفس بالطّيب، والعرق بالتصبب، والشيب بالاشْتِعال، وأن يقالَ: طابتْ نفسه، وتصبب عرقُه، واشتعلَ شيب رأسِي. لأن الفِعلَ فِي الحقيقةِ وصفٌ فِي الفاعل، والسبب فِي هذه الإزالةِ قصدهم إلى ضربٍ من المبالغةِ والتأكيدِ.** قولُه: وصفُ النفسِ بالطيبِ. يعني: الأصلُ فِي تمييز الجملةِ أن يجعلَ المميز فاعِلاً، وما كان فاعِلاً قبلَ هذا يجعلُ مضافاً إليه بالمميز، كما تقولُ: طَاب زيد نفساً، فإذا رجعتَ إلى الأصل تقولُ: طابتَ نفس زيدٍ، وإنما قالَ الأصلُ: وصفَ النفسِ بالطيب؛ لأن الفعلَ فِي الحقيقةِ صفةٌ للفاعل، فَإذا قُلت: جاء زيد. فقد وصفتَ زيداً بالمجيءِ. قولُه: وأن يقالَ: طابتْ نفسه. يعني: والأصلُ أن يقالَ: طابتْ نفسه. قولُه: والسبب فِي هذهِ الإزالةِ قصدهم إلى ضربٍ من المبالغةِ والتأكيدِ، إلى ضربٍ، أي: إلى نوعٍ يعني: إنما أُخر ما هو الفاعلُ وجعلَ مميزاً لتحصلَ مبالغةً، لأنك إذا قلتَ: طاب زيد نفساً يكون أكثر مبالغةً فِي طيبِ نفسِ زيدٍ من قولك: طابتْ نفس زيدٍ. وقيل: سببه توسع الكلامِ كما قدموا خبر المبتدأ لتوسعِ الكلامِ، يعني: إذا جاز جعلُ الفاعل في هذهِ الأشياءِ مميزاً مرةً، وفاعِلاً مرةً يكون أوسع فِي اللغةِ من جعلهِ فاعِلاً وحده، وكذلك العِلةُ فِي مميز المفردِ.

فصل

الاستثناء

الاستثنَاء: المستثنَى فِي إعرابهِ على خمسةِ أضربٍ: أحدها منصوب أبداً، وهو على ثلاثةِ أوجهٍ: ما استثني بإلاّ من كلامٍ موجبٍ، وذلك: جاءني القوم إلا زيداً. وبـ "عدا" و "خَلا" بعد كل كلام. قالَ عبد القاهر[٢] فِي حد الإستثناءِ: هو إخراج الشيءِ مما دخَل فيهِ غيره نَحو: قام القوم إلا زيداً. أخرجتَ زيداً من القيامِ الذي دخلَ فيهِ القوم وكذلك: ما قام القوم إلا زيداً. أخرجتَ زيداً مِن نفِي القيامِ الذي دخلَ فيهِ القوم. مِن كلامٍ موجبٍ، أي: مثبتٍ وغيرِ الموجب: غير المثبتَ نحو: النفي والاستفهام والنهي. والعامِلُ في المستثنى هو الفعلُ المذكور قبلَ إلا والفعل اللازم هنا يصير متعدياً بحرفِ الجر، وإن كان قبلَ إلا غير فعلٍ فالعاملُ ما فيه من

---

١ - [منه] في ن.ف.

(٢) انظر المقتصد في شرح الايضاح ٦٩٩/٢.

(٢)[تنصبان] في ف.د.

معنَى الفعل نحو: القوم إخوتُك إلا زيداً. والمعنَى: تواخِي القَـوم إلا زيـداً. والأصـلُ فِـي الاستثـناءِ لفظةُ "إلاّ" وغيرها مِن كلماتِ الاستثناءِ فرع لَها. وإنما كانتْ "إلاّ" الأصلُ في بابِ الاستثناءِ، لأنه لا تُستَعملُ إلا فِي الاستثناءِ وليس لَها معنى سِوى الاستثناء، وقَد تستعملُ بمعنَى الصفةِ كما يأتِي، ولَكن لاَ تخلُو هناكَ أيضاً مِن معنى الاستثناءِ بخلافِ غيرهـا مـن كلمـاتِ الاستثناءِ. فإن لكل واحدٍ معنى غير الاستثناءِ. قولُه: وبـِ "عدا" و"خَلا" بعد كل كلامٍ، يعنـى: المستثنى بلفظةٌ "عدا وخَلا" منصوب أبداً سواء كان قبلهما موجب، أو غير موجـبٍ بخـلافِ لفظةِ إلا، فإنها إن كان قبلَها موجب يكون ما بعدها منصوباً أبداً، وإن كان مـا قبلَهـا غيـر موجبٍ، يأتِي ذكره بعد هذا، ومعنَى "عدا" و "خَلا": جاوز. وحقيقةُ نصب ما بعدها لأجل أنـه مفعولٌ فإذا قلتَ: جاء القوم عدا زيداً، وخلا زيداً كان تقديره: جاوز كُل واحدٍ منْهم زيداً فِـي المجيءِ، فزيداً مفعولٌ بهِ فِي الحقيقةِ. **وبعضهم يجر بـ "خلا" وقيل: بِهما، ولـم يـورد هـذا القولَ سيبويه[1] ولا المبرد[2].** يعني: بعض النحويين[3] ينصب ما بعد "خَلا" على أن "خَـلا" فعلٌ كما ذكر، وبعضهم يجر ما بعدها علَى أنها حرفُ جر. وقيلَ: هي مصدر مـضافٌ إلـى مفعولِها. قولُه: وقِيل بِهما: يعني: قالَ بعض النحويين: أنه يجر ما بعد عدا وخلا جميعاً علـى أنهما حرفَا جر. قولُه: ولم يورد هذا القولَ سيبويه ولاَ المبرد، يعني: أورد سـيبويه والمبـرد قولَ من قالَ: يجر بخلاَ ولكِن لم يوردا قولَ من قالَ: يجر "بعدا" والجر بعدا عنـدهما غيـر ثابتٍ. **فأما ما عدا وما خلا، فالنصب ليس إلا. وكذلك "ليس" و "لا يكون"، وذلـك: جـاءنِي القوم، أو ما جاءني عدا زيداً وخلا زيداً وما عدا زيداً، وما خلا زيداً.** يعنـي: قَـد اختلـفَ النحويون[4] فِي "عدا" و"خَلا" أنهما [ينصبان] ويجرانِ، أو ينصبان فقطْ، ولم يختلفوا فِـي مـا عدا، وما خَلا، بلْ اتفقوا على أنهما ينصبان فقَط؛ لأن ما مصدريةٌ هنا وحق ما المصدريةِ أن تجعلَ "ما" مع الفعل الذي بعدها مصدراً، فيكون تقدير قولِك: جاءِني القوم ما عدا زيداً. جاءني القوم مجاوزتُهم زيداً، أو عددهم زيداً، مجاوزتهم منصوب علَى الاستثناءِ، ولكنه ظرفٌ علَـى الحقيقةِ وتقديره: فِي وقت مجاوزتِهم زيداً، وكذلك التقدير في قولك: جائني القوم ما خلاَ زيداً. قوله: ليس ولاَ يكون، يعني: كما أن ما عدا وما خلاَ ينصبان فقطَ فكـذلك: لـيس ولا يكـون

---

[3]- انظر الكتاب ٣٧٧/١.

[4] انظر المقتضب ٢٠٠/٣.

[4]- ذهب بعض الكوفيين والمبرد والفراء إلى أنها فعل ناصب للاسم بعدها، وجوز المبرد في الاستثناء الوجهين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها أفعال استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها ، ومذهب سيبويه والأكثر أنهما فهلان ضمنا معنى الاستثناء ولم يعرف سيبويه الجر"بعدا" "وخلا" وانما نقل الجر بهما الأخفش وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أنهما ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجر فإذا أنجز كن حروفاً وإذا انتصب كن أفعالاً. انظر الارتشاف ٣١٧/٢ – ٣٢٠.

ينصبان فقط. فإذا قلتَ: جاءني القوم ليس زيداً. فكأنك قلتَ: جاءني القوم ليس بعضهم زيـداً. فبعضهم اسم ليس وزيداً خبره، وكذلك لا يكون. **قال لبيد[١]:**

٦٤- ألا كُل شيءٍ ما خَلا ا َ باطِلُ   وكُل نَعيمٍ لا محالةَ زائِلُ.

قولُه: ما خلا ا َ باطِلُ. يعني: ما هو غير ا ِ وامره وعبادتهِ ورضاه فهو باطلُ. قولُه: وكـل نعيمٍ لا محالة، أي: البتةَ، والمراد مِن الاستشهادِ فِي البيتِ: نصب الشاعر ما بعد "مـا خَـلا". **وليس زيداً، ولا يكون زيداً، وهذه أفعالٌ مضمر فاعلُوهـا.** قولُه: وليس زيداً، ولا يكون زيداً. هذا عطفٌ على قولِه: جاءني القوم عدا زيداً، يعني: تقولُ: جاءني القوم ليس زيداً، وجـاءني القوم لا يكون زيداً كما تقولُ: جاءني القوم ما عدا زيداً. قولُه: وهذه أفعالٌ مضمر فاعِلوهـا، هذه إشارةٌ إلى عدا، وخلا، وما عدا وما خَلا، وليس ولا يكون. وقد ذكرنا تقدير كـل واحـدٍ منها. **وما قُدم من المستثنَى كقولك: ما جاءني إلا أخَاكَ أحد.** قَد قالَ ما كان منَـصوباً أبـداً ثلاثةُ هذهِ ثانيتُها. يعني: إذا تقُدم المستثنَي على المستثنى منَه لم يكُن المـستثنى إلا منَـصوباً، وإن كان قبلَ إلا غير الموجبِ، وإنما كان النصب هنا لازماً، لأن المـستثنَى إذا قـدم علـى المستثَنى منه لم يجز أن يجعلَ المستثَنى بدلاً من المستثنى منه؛ لأن البـدل لا يتقـدم علـى المبدل، وإذا لم يجز أن يجعلَ بدلاً يتعين نصبه على الاستثناءِ. ووجه جعل المستثنى منْصوباً كونُه فضلة كالمفعول بهِ والفضلةُ ثقيلةٌ فيحرك بأخف الحركاتِ وهو النصب. **قال الكُميتُ[٢]:**

٦٥- ومالي إلا آلَ أحمد شيعةٌ   وما لِي إلاّ مشعب الحق مشعب.

أراد بأحمد: محمداً –عليه السلام- والشيعةَ: الأنصار، والمشعب: الطريقُ، والمراد من البيتِ نصب المستثنَى لأجل أنه قدِم على المستثنَى منه. **وما كان استثناؤه منقَطِعـاً، كقولـك: مـا جاءني أحد إلا حِماراً، وهي اللغةُ الحجازيةُ.** يعني: الثالثُ من المستثنى اللازمِ نصبه: ما كان المستثَنى منقطِعاً عن المستثنَى منَه، والضابطَ فِي الاستثناءِ المنقطعِ والمتصل أن ينظر فِي أن المستثنَى هلْ يمكن دخولُه فِي المستثنَى منه، أو لا يمكِن؟ فَإن لم يمكِن مثلَ أن يكون المستثَنى مِن غير جنسِ المستثنى مِنه فهو منقطع نحو: جاءنِي القوم إلا حِماراً، فحِماراً مستثَنى منقطعٍ؛ لأن الحمار ليس مِن جنسِ القومِ، وإذا لَم يكُن مِن جنسِهم فلم يمكن دخولُه فـيهم، فلَـم يكُـن الاستثناء لإخراجِ الحمار مِن القومِ، لأنه إذا لم يكُن داخلاً فيهم، فكيفَ يخرج هذا إذا لم يمكـن دخولُ المستثنَى في المستثنَى مِنه، فإن أمكن فانظُر، فإن لَم يكُن المستثنَى حاصِلاً فِي المستثنَى مِنه فهو منقطع أيضاً. مثلُ أن لا يكون زيد فِي الحج فتقولُ: جاء الحجـاج إلاّ زيـداً، فزيـد

٢- هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أبو عقيل، صحابي، شاعر مخضرم معمر، فارس، من أصحاب المعلقات، لم يقل في الإسلام سوى بيت واحد. مات سنة ٤١ هـ. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٢٧٤/١، الإصابة ٦٧٥/٥، الخزانة ٢٤٦/٢، الأعلام ٢٤٠/٥.

٦٥- للكميت ، وهو في القيسي ، ابي رياش أحمد بن ابراهيم (ت٣٣٩هـ) ، شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، ط١، تحقيقد. داود سلوم و.د نوري حمودي القيسي عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت ١٩٨٤، ص٥٠ ، المقتضب ٣٩٨/٤، ابن السيرافي ١٣٥/٢، الانصاف ٢٧٥/١، التخمير٤٦١/١. والشاهد فيه وجوب نصب المستثنى في الشطرين لأنه مقدم على المستثنى فيه.

[٢] هو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهلّ، شاعر إسلامي مشهور من أهل الكوفة، من شعراء مضر المتعصبين على القحطانية المتشيعين لبني هاشم، وقصائده الهاشميات من جيد شعره. مات سنة ١٢٦ هـ. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٨١/٢، الخزانة ٣١٥/٤، الاعلام ٢٣٣/٥.

مستثنَى منقطع لأنه ليس مِن الحجاجِ، وإن كان مِن جنسهم. وأما إذا كان زيد فِي الحج ولكِـن أقام بمكةَ ولمِ يجِيء مع الحجاج، وقلتَ: جاء الحاج إلا زيداً، فزيد مستثنى متصلٌ، لأنه مِـن جملةِ الحجاج، ولكن خرج مِن بينهم فِي المجيءِ. قولُه: وهِي اللغةُ الحجازيةُ. يعنـي: عـدم جواز جعل المستثَنى بدلاً من المستثنَى منه المنقطعِ، إنما يكون عنَد أهل الحجاز، وهـذا هـو المختار عنَد النحويين[1]، وأما بنَو تميم فيجوزون أن يجعلَ المستثَنى بدلاً مِن المـستثنَى منـه وإن لم يكَن مِن جنسهِ. **ومنه قوله تعالى:** " لَا عاصِم الْيوم مِن أَمرِ اللهِ إلا من رحِم "[2] ومِنه، أي: ومن جملةِ المستثنَى المنقطعِ "من رحِم " لأن من رحم مفعولٌ وهو المستثنَى، ولاَ عاصم فاعلٌ فهـو المستثنَى منه والمفعولُ ليس مِن جنسِ الفاعل.

وقولهم: ما زاد إلا ما نَقَص، وما نَفع إلاّ ما ضر. "ما" فِي ما زاد، وما نفع نفي وفِي ما نقص ما خبر مصدريةٌ. يعني: ما زاد إلا النقصان، وما نفع إلا الضر. وهذا مثلٌ فِي شـيءٍ يكـون مفسدته مثلَ مصلحتهِ أو أكثر. والاستثناء هنا منقطع لأن النقصان ليس مِـن جِـنس الزيـادةِ والضر ليس مِن جنسِ النفعِ. **والثانِي جائز فِيه النصب والبدلُ، وهو المستثنى مِن كلامٍ تـام غير موجبٍ كقولك: ما جاءني أحد إلا زيداً. وإلا زيد، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوباً أو مجروراً والاختيار البـدلُ.** أراد بالثاني، الثانِي من الخمسةِ المذكورةِ فـي أول المـستثنى، وأراد بالكلام التّام: ما كان يقتضيهِ الفعلُ من الفاعل إن كان لازماً، ومن الفاعل والمفعول إن كان الفعلُ متعدياً، ومن المبتدأ والخبر، نحو: هل عنَدك أحد إلا زيداً، كل ذلكِ مذكُور قبـلَ إلا فإذا كان كذلِك جاز فِي المستثنَى النصب والبدلُ. فإن نصبه فلانه فـضلةٌ، والفـضلةُ ثقيلـةٌ فالنصب أولى بها، وإن جعلتَه بدلاً، فلأنه هو الفاعِل فِي الحقيقةِ فِي: ما جاءنِي أحد إلا زيـداً والتقدير: ما جاءِني أحد ولكِن جاءِني زيد، فزيد هو الفاعلُ فِي المعنَى فالرفع أولَى بهِ ومعنَى البدل: أن يكون إعرابه إعراب ما قبلَه. مثالُ الرفعِ ما ذكر، وأما مثالُ النصبِ فنَحو قولِك: ما ضربتُ أحداً إلا زيداً، فَزيداً منصوب سواء جعلته بدلاً أو مستثنَى، ومثالُ الجر: ما مـررتُ بأَحدٍ إلا زيدٍ بالجر على البدل، والنصبِ علَى الاستثناءِ. **قال ا تعالى:** " ما فَعلُـوه إِلـا قَلِيـلٌ مِنهم"[3]. قليلٌ بدلٌ من الواوِ فَي "ما فَعلوه" وقرأَ[4] ابن عامرٍ: "قليلاً" بالنصبِ علَى الاسـتثناءِ،

---

[1] انظر الارتشاف ٢/٣٠٣-٣٠٤.

[2] - [تعالى] في ف.د.

[3] سورة النساء ٦٦.

[4] كلهم قرأ: " ما فَعلُوه إِلا قَلِيلٌ مِنْهم" رفعاً إلا ابن عامر، فإنه قرأ: " ما فَعلُوه إِلا قَلِيلاً مِنْهم" نصباً، وكذلك هي في مصاحفهم. قال أبـو زرعـة: أي: استثنى قليلاً منهم، والعرب تنصب في النفي والايجاب وقال ابن خالوية: وهذا احتجاج فيه بعض الوهن، لأنه يدخل عليه ما يفـسده. وقـال القيسي: وهو وجه الكلام وعليه الأصول، يعني الرفع، لأن الثاني يغني عن الأول، قال: وهو الاختيار، لأن أكثر المصاحف لا ألف فيهـا، فـي: "قليل". انظر كتاب السبعة في القراءات ص ٢٣٥، حجة القراءات ٢٠٦، الحجة ابن خالوية ١٢٤، الكشاف ٣٩٣/١.

وإن لم يكن البدلُ مختاراً لم يقرأ جميع القراءِ غير ابن عامرٍ "قليلٌ" بالرفعِ. وأما قولُـه [عـز وجل] : "إلا امرأتك"[١] فيمن قرأ بالنصبِ فمستثنَى مِن قوله [تعالى][٢] "فأسر بأهلِك". قـرأ ابـن كثيرٍ وأبو عمرو "إلا امرأتُك" بالرفعِ، والباقون بالنصبِ فمن قرأ بالرفعِ جعله بدلاً من قولِـه: أحد، في قولِه: "ولاَ يلتفتْ منكُم أحد" ومن قرأ بالنصبِ، فبعض النحويين[٣] يقولُ: إنه مستثنَى مِن كلامٍ موجبٍ، وهو قولُه تَعالى: "فأسر بأهلِك بقِطع من الليل" وبعضهم يقولُ: إنه مـستثنى من أحدٍ، لأنه كما يجوز الرفع في غير الموجب يجوز النصب أيـضاً. أسـري وسـري: إذا ذهب. بقَطع: أي فِي بعضِ الليل، وفِي ظلمةِ الليل، وهذا القولُ هو اختيار المصنفِ. وبعضهم يقولُ: إنه مستثنى مِن قولِه: "ولاَ يلتفتِ منكُم أحد" إلا أنه نصبه علَـى الاسـتثناءِ. **والثالـثُ: مجرور أبداً، وهو ما استثُني بِـ "غير، وحاشَا، وسوى، وسِواءٍ" والمبرد يجيز النصب بِـ "حاشَا".** يعني: القسم الثالث من الأقسامِ الخمسةِ المـذكورةِ فِـي أول الاسـتثناءِ: أن يكـون مجروراً، وهو ما كان بعد كلمةٍ مِن هذهِ الكلماتِ الأربعةِ. إما "حاشَا" فهو حـرفُ جـر عنـد سيبويه[٤] وليس بفعلٍ؛ لأنه لا يجوز أن يكون صلةً لـ "ما" فيقال: جاء القوم ما حاشَا زيـداً، كما يقالُ: جاء القوم ما عدا زيداً. ولأن الفعلَ لاَ يجر ما بعده، وعند المبردِ[٥] فعـلٌ فيجـوز نصب ما بعده لأنه يأتِي بعد اللام الجارةِ نحو قولِه تَعالى: "حاشَا " ولو كان حرفاً لـم يكُـن بعده حرفٌ مثلُه. ويجوز حاشا بالألفَ بعد الشين وبحذفِها. وأما غير وسوى وسِواء فثلاثتُهـا: أسماء وهن مضافاتٌ وما بعدهن مضافٌ إليهِ، ويأتِي بحثُ "غير" بعد هذا، وأما سِوى بكـسر السين وضمها كلاهما مقصور. سواء بفتح السين ممدودةً. وقالَ عبد القاهِر[٦]: هن منصوباتٌ أبداً علَى الظرفيةِ ومعنَاها الاستثناء. قولُ عبدِ القاهر منصوباتٌ أبداً. هذا إذا كانت للاستثناءِ، أو الظرفِ. فأما إذا لم يكُن للاستثناءِ والظرفِ، فلم يلزم كونه منصوباً؟ قالَ عبـد القـاهِر[٧]: الدليلُ علَى أن سِوى وسِواء ظرفٌ أنك تقولُ: أخذتُ ما سواه. فما موصولٌ وسواه ظرفٌ صلةٌ لما، ولو لَم يكن ظَرفاً لَم يتم الموصولُ بهِ؛ لأن الصلةَ شرطُها أن تكون ظَرفاً، أو جملةً فكأنك قُلت: أخذت ما قام مكانه. **والرابع جائز فيهِ الجر والرفع، وهو ما استثني بـ "لا سـيما".** يعني: القسم الرابع من الأقسامِ الخمسةِ المذكورةِ في أول الاستثناءِ، ما يجوز فيهِ الرفع والجر

---

[١] سورة هود ٨١. قرأ ابن كثير وأبو عمرو: "إلا امرأتك" برفع التاء. وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: "إلا امرأتك" نصباً. ومن قرأ بالرفع فعلى البدل من قوله: أحد. ومن قرأ بالنصب جعلها استثناء من الاسراء، وحجتهم ما روى عن عبد ا بن مسعود أنه قال: فأسر بأهلك بقطع من الليل، إلا امرأتك فدلّ ذلك الاستثناء كان من أهله الذين أمر بالاسراء بهم، لا من "أحد". وقال المبرد: الوجهان جائزان جيـدان. انظـر السبعة في القراءات ٣٣٨، حجة القراءات ٣٤٧. المقتضب ٣٩٥/٤.

[٢] - [تعالى] زيادة من ن.ف.

[٣] انظر الارتشاف ٣٠١/٢-٣٠٢.

[٤] انظر الكتاب:-٣٩٤/٢.

[٥] انظر المقتضب: ٣٩١/٤.

[٦] انظر المقتصد في شرح الايضاح ٧١٦/٢- ٧١٨

[٧] انظر المقتصد في شرح الأيضاح ٧١٢/٢- ٧١٣.

وهو كل اسمٍ وقع بعد لا سيما، نحو: جاء القوم لا سيما زيدٍ، يجوز "زيد" بالرفع والجر، والجر أفصح. فالرفع على أحدِ تأويلين: أحدهما: أن يكون "ما" نكرةً بمعنى رجلٍ وزيد خبر مبتدأ محذوفٍ، والتقدير: لا مثلَ رجلٍ هو زيد. ومعنى السي. بتشديدِ الياءِ "المِثل". والثاني: أن تكون "ما" موصولةٌ بمعنى "الذي" وزيد أيضاً خبر مبتدأ محذوفٍ والتقدير: لا مثلَ الذي هو زيد. وأما الجر فعلى أحدِ تأويلين أيضاً: أحدهما: أن تكون "ما" زائدةً وزيد مضافٌ إليهِ لسّي والتقدير، لا مثلَ زيدٍ. والثاني: أن تكون "ما" نكرةً بمعنى رجلٍ، أو امرأةٍ وهذهِ النكرةُ مضافةٌ إليهِ لـ "سي" وزيد، أو هند وما أشبه ذلك بدلٌ مِن تلك النكرةِ، والتقدير: لا مثلَ رجلٍ زيدٍ.

وقولُ امريءِ القيس:

٦٦- ولا سِيما يومٍ بدارةِ جلجل

وصدر البيتِ:

ألا رب يومٍ صالحٍ لك منهما

جلجل بجيمين مضمومتين. ودارة جلجل: اسم موضعٍ مِن مواضعِ أهل الباديةِ. صالحٍ صفةُ يومٍ. والتقدير: رب يومٍ صالحٍ لك منهما يخاطب امرؤُ القيسِ نفسه، يعني: كم يومٍ طيبٍ كُنتَ مع أؤلئك النساءِ وتلذذتَ منهن فِي ذلكِ اليومِ، ولكن لا مثلَ اليومِ الذي كنتَ معهن فِي الموضعِ الذي اسمه "دارةَ جلجل" يعنِي: كنتَ فِي هذا اليومِ أكثر تلذذاً مِن غيرِهِ. والمراد مِن الاستشهادِ بالبيتِ أنه روي "لا سيما" يوم برفعِ يومٍ وجرهِ. **ويروى مجروراً، ومرفوعاً وقد روي فيه النصب.** يروى، يعني: يروى "يوم" فِي هذا البيتَ بعد "لا سِيما" مرفوعاً، ومجروراً، ومنصوباً، وجه الرفعِ والجر ما ذكر، وأما وجه النصبِ فعلى إجراء لا سيما مجرى إلا وهذا ضعيفٌ، لأن ما بعد إلا مخالفٌ لِما قبلها، فإن كان ما قبل إلا مثبتاً يكون ما بعد إلا منفياً، وإن كان ما قبل إلا منفياً يكون ما بعد إلا مثبتاً. وفِي لا سيما ليس كذلك، بل ما قبل لا سيما وما بعده مثبتاً إلا أن ما بعد لا سيما أزيد مما قبله فِي الحكمِ كقولك: أكرم القومِ لا سيما زيدٍ. يعنِي: إكرام زيدٍ أكثر مِن إكرامِ القومِ. **والخامِس: جارٍ على إعرابهِ قبلَ دخول كلمةِ الاستثناءِ وذلك: ما جاءني إلا زيد، وما رأيتُ إلا زيداً، وما مررتُ إلا بزيدٍ.** يعني: هذا القسم إعرابه ما يقتضيهِ الفعلُ المذكور قبلَ "إلا" مِن الفاعِل، أو المفعول. فقولُك: ما جاءني إلا زيد. فزيد فاعلُ جاءني، وقولك: ما رأيتُ إلا زيداً، فزيداً مفعولُ رأيتُ، وقولُك: ما مررتُ إلا بزيدٍ، فزيد مجرور بالباءِ والجار والمجرور مفعولٌ بمررتُ. **والمشبه بالمفعول منها هو الأولُ، والثاني**

٦٦- البيت من الطويل، وهو لامريء القيس في ديوانه ١٠، التخمير ٤٦٧/١، المغني ١٨٦، ٤١٢، الأشموني ١٤٤/١، الخزانة ٤٤٤/٣، الدرر ١٩٩/١. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

فِي أحدِ وجهيهِ. يعنِي: القسم الأولُ من أقسامِ الاستثناءِ مشَبه بالمفعول؛ لأنه فضلةٌ كالمفعول، وأما القسم الثانِي فَإن أجريتَه علَى البدل فليس مشبهاً بالمفعول، وإن نصبتَه علَى الاستثناءِ فهو مشبه بالمفعول، وأما القسم الثالث: فهو ليس مشبهاً بالمفعول؛ لأنه مجرور وكذا الرابع؛ لأنـه مرفوع أو مجرور، وكذَا الخامس؛ لأنه ليس با ستثناءٍ علَى الحقيقةِ، بـلْ مرفوعـه فاعـلٌ، ومنصوبه مفعولٌ، ومجروره مع الجار مفعولٌ. **وشَبهه بهِ لمجيئهِ فضلةً، وله شـبه خـاص بالمفعول معه، لأن العامِلَ فيهِ بتوسطِ حرفٍ.** يعني: القسم الأولُ والثانِي علَى قول من نصبه يشبه المفعول بهِ، ووجه شبههِ بهِ أن كل واحدٍ من المستثنَى ومن المفعول بهِ فضلةٌ، وللمستثنَى خاصةً شبه بالمفعول معه؛ لأن المستثنى معمولُ الفعل بواسطةِ لفظةِ "إلا" كما أن المفعولَ معه معمولُ الفعل بواسطةِ الواو.

فصل

وحكم غَير حكم الاسمِ الواقع بعد "إلاّ" تنصبه، في الموجبِ، والمنقطع، وعند التقديم، وتجيز فيهِ البدلَ، والنصب فِي غير الموجبِ. يعني: الإعراب الذِي يستحقه الاسـم الواقـع بعـد إلا تَستَحقُه هنا لفظةَ "غير" لاَ الاسم الذي بعدها؛ لأن ما بعدها مجرور بالإضـافةِ، تقـولُ فِـي الموجبِ: قام القوم غير زيدٍ. تنصب الراء. مثالُ المنقطعِ: ما جاءنِي أحد غير حمارٍ. بنـصبِ الراءِ. مثالُ المتقدمِ: ما جاءني غير زيدٍ أحد بنصبِ الراءِ أيضاً. بنـصبِ غيـر فِـي هـذهِ المواضعِ الثلاثةِ كما تنصب زيداً بعد "إلا". قوله: وتُجيز فيهِ الرفع والنصب فِي غيرِ الموجب التّامِ. أراد بالتّامِ ما كان المستثنَى منه مذكوراً، نَحو: ما جاءنِي أحد غير زيدٍ، بالنصبِ علـى الاستثناءِ، وغير زيدٍ بالرفعِ علَى البدل من "أحد". **وقَالُوا: إنما عمِلَ فيهِ غير المتعدي لِشبْههِ بالظرفِ لإبهامهِ.** هذا جواب سؤالٍ مقدرٍ، كأن قائلاً قَالَ: قَد قلتُم فِي أول الاستثناءِ: أن الفعـلَ اللازم يصير متعدياً بلفظة "إلا" فينصب ما بعد "إلا"، ولَم يكن لفظةُ إلا هنا، فَلِم عمـلَ الفعـلُ اللازم فِي "غير" فنصبه فِي قولكُم: قام القوم غَير زيدٍ؟ فأجابه بأن غير تـشبه الظـرفَ، لأن "غَير" مبهم كما أن الظرفَ مبهم، يعني: إذا قلتَ: خلفك فخلفك مبهم لاَ يعلم حده، فكـذلك إذا قلتَ: زيد غير عمروٍ ولاَ يعلم بأي شَيءٍ زيد غير عمروٍ فكما أن الفعلَ الـلازم يعمـلُ فِـي الظرفِ فِي قولِك: جلس زيد خلفك، فكذلك يعملُ فِي غير.

فصل

واعلم أن إلا و"غيراً" يتقارضان ما لكل واحدٍ منهما. تقارض زيد وعمرو. أي: أعطى زيـد عمراً شيئاً، وأعطى عمرو زيداً مثله، يعني: الأصلُ فِي "إلا" أن تكون للاستثناءِ، والأصلُ فِي

"غير" أن تكون صفةً، ثم تصير إلا صفةً، وتصير غير مستثنى. **فالذي لِـ "غير" فِي أصلِهِ أن يكون وصفاً، يمسه إعراب ما قَبله، ومعناه المغَايرةُ، وخلافُ المماثلةِ.** يمسه إعراب ما قبلَه، أي: يلحقُه إعراب ما قبلَه، يعنِي: يكون صفةً لِما قبلَه نحو: جاءني رجلٌ غير فاضـلٍ، فغيـر صفةٌ للرجل، والصفةُ تتبع الموصوفَ فِي الإعرابِ، ومعنَى "غير" المغايرةُ، وهِـي خِـلافُ المِثْل. **ودلالتُه عليها مِن جهتين: مِن جهةِ الذاتِ، ومن جهةِ الصفةِ، تقولُ: مررتُ برجلٍ غير زيدٍ، قاصِداً إلى أن مرورك كان بإنسانٍ آخر، أو بمن ليست صفتُه صفتَه.** ودلالتُه، أي: دلالةُ "غير" عليها، أي: على المغايرةِ، يعني: تارةً يكون معنَى غير المغايرةَ فِي الذاتِ، وتارةً يكون معنَاها المغايرةَ فِي الصفةِ. تقولُ: مررتُ برجلٍ غير زيدٍ، أي: مررتُ بشخصٍ آخـر لـيس زيداً. إن قصدتَ بغير هنا معنَى المغايرةِ فِي الذاتِ، وتقولُ: مررتُ برجلٍ غيـر زيـدٍ. أي: رجلٍ صفتُه ليستْ بصفةِ زيدٍ، إن أردتَ بغير المغايرة فِي الصفةِ. قولُه: قاصِداً: نصب علَـى الحال، أي: فِي حال كونك تقصد مغايرةَ الذاتِ. **وفي قوله عز وجل: " لَا يستَوي الْقَاعِـدون مِن الْمؤْمِنِين غَير أُولِي الضرر والْمجاهِدون فِي سبِيلِ اللهِ "[(١)] الرفع صفةً لـ "القاعـدون"، والجر صفةً لـ "المؤمنين"، والنصب على الاستثناءِ. النصب قـراءةُ نـافعٍ وابـن عـامرٍ والكسائي، والرفع قراءةُ الباقين، وأما الجر فَشَاذ. ثم دخَل على "إلا" فِي الاستثناءِ، وقَد دخَلَ عليهِ إلا فِي الوصـفيةِ.** ثم دخلَ، أي: دخلَ غير علَى الاستثناءِ، يعنِي: أصلُ "غيـر" الـصفةُ وأصلُ إلا الاستثناء، ثم يشبه غير بإلاّ فيعطَى حكم إلا فِي الاستثناءِ، وتشبه إلا بغير فتعطَـي حكم غير فِي جعلها صفةً لما قبلَها. **وفي التنزيل: " لَو كَان فِيهِما آَلِهةٌ إلا الله لَفَـسدتَا"[(٢)] أي غير ا ـِ.** فيهما، أي: فِي السماءِ، والأرضِ إلا ا ُ، أي: غير ا ِ، والمراد بالاستشهادِ بالآيـةِ بيان جعل إلا مع ما بعدِه صفةً لما قبله. ولاَ يجوز أن يكون إلا ا ُ بدلاً من آلهةٍ؛ لأن الكـلام موجب وليس بنفي، ولا يجوز البدلُ فِي الموجب، ولأنه لَو كان بدلاً لجاز فيهِ أن ينصب علَى أصل الاستثناءِ ولم يقرأ أحد بالنصبِ. قالَ ابن الحاجبِ[٣]: لفظةُ "إلا" إنما تكون للصفةِ إذا لـم تكن للاستثناءِ، بأن يكون المستثنَى مِنه جمعاً منكراً، نَحو: جاء رجالٌ إلا زيد. فإلاّ ههنـا لَـم تكُن للاستثناءِ؛ لأن "رجالٌ" بغير ألفٍ ولامٍ لم يكُن لعمومِ الرجال، وإذا لم يكن لعمومِ الرجـال

[(١)] سورة النساء ٩٥. قرأ أهل الكوفة وأبو عمرو بالرفع. وقرأ نافع وابن عامر والكسائي وأهل الحرمين بالنصب. وقرأ حمزة وأبو حيوة وابن هيثم عن عمر بن الخطاب بالجر. فالرفع على أن "غيراً" صفة لقوله: "القاعدون". والنصب على الاستثناء من القاعدين. أو من المؤمنين، أو على الحال من "القاعدين" وجازت الحال منهم، لأن لفظهم لفظ المعرفة. والجر على أن غيراً نعت للمـؤمنين. انظر: السبعة في القراءات ٢٣٧، حجة القراءات ٢١٠، الحجة ابن خالوية ١٢٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٤/١.

[(٢)] سورة الأنبياء ٢٢.

[٣] - انظر الايضاح في شرح المفصل ٣٧٠/١.

٦٧- البيت من الوافر، وقد اختلف في قائله، فهو لعمر وبن معدي كرب في ديوانه ١٧٨. والكتاب ٣٣٤/٢، الكامل للمبرد ١٤٤٤/٣، ابن يعيش ٨٩/٢، وهو لحضرمي بن عامر الاسدي في المؤتلف والمختلف ١١٥، ابن السيرافي ٤٦/٢، الحماسة البصرية ٤١٨،/٢، ولسوار بن المضرب في فصل المقال ٢١١، وهو لعمرو أو حضرمي في شرح شواهد المغني ٢١٦/١، الخزانة ٤١٢/٣، وبلا نسبة في: المقتضب ٢٠٩/٤، الإنصاف ٢٦٨/١، التخمير ٤٧٠/١. والشاهد فيه: "إلا" هنا محمولة على غير في الوصفية.

لم يحكُم إلا بإخراجِ زيدٍ من الذين جاءوا حتى نحتاج إلى الاستثناءِ، بلْ يمكن أَن يكـون مـن الذين ما جاؤا، فإذا لم يكن ضرورةً فِي الاستثناءِ فيكون الاستثناء بِلا فائدةٍ، وإذا لَم تَكُـن "إلا" ههنا للاستثناءِ فتكون بمعنَى غير التي معنَاها الصفةُ.

ومنه قولُه:

٦٧- وكُل أخٍ مفَارِقُهُ أخُوه　　　لعمر أَبِيك إلا الفَرقَدان

المراد من الاستشهادِ: جعلُ "الفرقُدان" صفةً لكل أخٍ، يعني: الفرقدان كوكبان متصاحبان أبداً لا يفارقُ أحدهما الآخر، وكل أخوين غيرهما يفارقُ أحدهما الآخر إما بالموتِ أو بالمسافرةِ. **ولا يجوز إجراؤه مجرى "غير" إلا تابِعاً، لو قلت: لو كان فِيهما إلا ا ُ، كما تقولُ: لو كان فيهما غير ا ِ" لم يجز، وشبهه سيبويه[1] بـ"أجمعـون".** يعنِي: تكون لفظةُ "إلا" كلفظةِ غيـر فِـي وقوعها صفةً ولكن بين إلا وبين غير فرقٌ من وجهٍ آخر، وهو أن "غير" يجوز جعلـه غيـر تابِعٍ لشيءٍ ولا يجوز هذَا فِي إلا، بلْ يلزم فِي "إلا" إذا كانَت صفةً أن تكون قبلَها موصـوفٌ. وشبهه سيبويه بأجمعون، يعني: كما أن لفظةَ "أجمعون" لا تكون إلا تابِعاً لمؤكدٍ كقولِك: جـاء القوم أجمعون، فكذلك إلا لا تكون صفةً، إلا إذا كان قبلها موصوفٌ كما فِي إلا، فإن قبلَه لفظةُ "آلهةٌ". أما لو حذفتَ آلهةً وقلتَ: لو كان فِيهما إلا ا ُ. فلا يجوز لأنه لم يكُن قبلَه موصوفٌ.

فصل

وتقولُ: ما جاءني مِن أحدٍ إلا عبد ا ِ، وما رأيتُ مِن أحدٍ إلاّ زيداً، ولا أحد فِيها إلا عمـرو، فتحملُ البدلَ علَى محل الجار والمجرور. لا علَى اللّفظ. اعلم أن لفظةَ "من" إذا جـاءتْ بعـد النفي تكون زائدةً ولا تدخلُ بعد النفي إلا علَى النكرةِ، فإذا جعلتَ المستثنى بدلاً يلزم أن يكون بدلاً مِن محل المستثنَى مِنه إذا كان بلفظة "مِن" فمحل مِن أحدٍ: رفع فِي المثـال الأول، لأنـه فاعلٌ، ونصب فِي المثال الثاني لأنه مفعولٌ. وإنما لا يجوز أن يكون بدلاً مِن اللفظِ، لأن مـن لا تدخلُ بعد النفي علَى المعرفةِ، فلو جعلتَ المستثنى بدلاً مِن لفظِ المستثنى مِنه لصار التقدير: ما جاءني مِن أحدٍ إلا مِن عبدِ ا ِ. وهذا فاسد وكذلك الباقِي من المثال. قولُه: لا أحد فِيهـا إلا عمرو ، أحدِ مفتوح فِي اللفظِ ومحله رفع، وعمرو مرفوع لأنه بدلٌ مِن محـل لا أحـد، ولا يجوز أن ينصب عمرو حملاً علَى لفظةِ أحدٍ؛ لأن العاملَ فِي البدل هو مِن جنسِ العامل فِـي المبدل، وعاملُ المبدل لفظةُ لا، ولا هذِهِ تَدخلُ علَى النكراتِ دون المعارفِ. وأما "لا إلـه إلا ا ُ": قالَ الزجاج : يجوز أن ينصب "إلا ا َ" علَى أصل الاستثناءِ، ويجوز أَن يرفع علَى أنه

---

[1] - انظر الكتاب ٣٧١/١.

٦٨- البيت من الكامل، وقد اختلف في قائله، فهو لطرفه بن العبد في المفصل، وزيادات ديوانه ١٤٧، والكشاف ٤١٠/٣، وابن يعـيش ٩١/٢، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٢١، وابن السيرافي ٦٨/٢، والتخمير ٤٧٨/١، وبلا نسبه في الكتاب ٣١٧/٢، المقتضب ٤٢١/٤، أمـالي ابـن

بدلٌ مِن محل "لاَ إله"، لأن الكلام قبلَ "إلا ا ُ" تام لأن التقدير: لاَ إله فِي الوجودِ إلا ا ُ. وقالَ الآخرون: لاَ يجوز نصبه لأن ما قبلَه غير تام فِي اللفظِ، فإذَا لم يكن تاماً فَلا يمكن جعـلُ "إلا ا َ" منصوباً علَى الاستثناءِ، بل يحتاج إلى تقديرٍ، ثُم اختلفُوا فِي تقديره، فقالَ الأكثرون تقديره: لاَ إله فِي الوجودِ، أو للخلقِ إلا ا ُ، فإنه إله الخلق وهو موجود، فقولك: إلاّ ا ُ مبتـدأٌ، ومـا بعده خبره فهذِهِ جملةٌ أخرى. وقالَ بعضهم: لا إله إلاّ ا ُ، مبتدأ وخبره من غير تقديرِ شـيءٍ، فإلاّ ا ُ، و"لا إله" خبره. مقدم عليهِ، كقولك: لاَ منطلقٌ إلا زيد. **وتقولُ: ليس زيد بـشيءٍ إلا شيئاً لا يعبأُ به.** اعلم أن الباء فِي بشيءٍ زائدةٌ مؤكدةٌ للنفي، ولاَ تدخلُ إلا علَى المنفـي. وإلا شَيئاً: منصوب علَى أنه بدلٌ مِن محل بشيءٍ. ولاَ يجوز جر إلا شيئاً حملاً علَى لفظةِ بـشيءٍ، لأن إلاّ شيئاً إثباتٌ، لأن الاستثناء مِن النفي إثباتٌ، وإذا كان إلا شَيئاً إثباتٌ لاَ يجوز حملُه علَى لفظةِ بشيءٍ، لأن هذِهِ الباء تدخلُ علَى المنفي دون المثبتِ، قولُه: لاَ يعبأُ بِهِ، بـالهمزةِ أي: لاَ يبالَى بِهِ ولاَ يلتفتُ إليهِ.

قال طَرفَةُ :-

٦٨- أَبِني لُبينَى لستُم بِيدٍ   إلا يداً ليستْ لها عضد

أي: قوةُ. الهمزةُ حرفُ النداءِ، وبِني "لُبينَى" بضم اللامِ وفتح الباءِ وسكون الياءِ وبعدها نـون مفتوحةٌ، وبعدها ألفٌ مقصورةٌ، اسم قبيلةٍ مِن بني أسدٍ، يعنِي: أنتم ضعفاء لاَ شجاعةَ لكُم كيـدٍ ليست لَها عضد، والمراد من البيتِ، أنه نصب إلا يداً حملاً علَى محل بيدٍ. **وما زيد بِشَيءٍ إلا شيء لا يعبأُ بِهِ، بالرّفْع لا غير.** يعني: لاَ يجوز أن تقاس هذه المسألةُ علَى ما قبلَها، لأن "ما" هذِهِ إِذا جاءتْ بعد إثباتٍ بطُلَ عملُها، لضعفِها، لكونِها حرفاً، فإذا بطلَ عملُها يكون زيد مبتدأٌ، وبشيءٍ خبره محله "رفع" وإلا شيء بدلٌ من بشيءٍ.

فصل

وإن قَدمتَ المستثنى على صِفَةِ المستثنى مِنُه، ففيـهِ طريقـان: أحـدهما، وهـو اختيـار سيبويه،[1] أن لا تكترثَ للصـفَةِ، وتحمله على البدل. والثاني: أن تُنَزلُ تقديمه على الصفَةِ منزلةَ تقديمه على الموصوفِ فتنصبه. الإكتراثُ: المبالاةُ، يعنِي: اختيار سيبويه أن لاَ مبالاةَ بتقديمِ المستثنَى علَى صفةِ المستثنَى منه، بلْ إِذا كان المستثنى مؤخراً علَى المـستثنَى مِنـه، فكانه مؤخر عن صفتهِ أيضاً، فيجوز أن يرفع المستثنَى علَـى البـدل، والقـولُ الثـانِي: أن

الحاجب ٤٤١/١. والشاهد فيه: أنه نصب "يداً" الثانية لوقوعها بعد "إلا" بدلاً من محلّ الجار والمجرور، لتعذّر حمله على لفظ المخفوض، لأن مـا بعد "إلاّ موجب، والباء مؤكدة للنفي.

[1] انظر الكتاب ٣٧٢/١.

المستثنَى إذا قدم علَى صفةِ المستثنَى مِنه فكأنه قدم علَى المستثنَى مِنه، فلاَ يجوز رفعه علَى البدل، بلْ يلزم نصبه. **وذلك قولُك: ما أتانِي أحد إلا أبوك خير مِن زيدٍ: وما مررتُ بأحدٍ إلاّ عمروٍ خيرٍ من زيدٍ، أو تقولُ: إلا أباك، وإلا عمراً.** خير من زيدٍ: صفةُ أحدٍ، وإلا أبوك هو المستثنى، وقد قُدم على خبر من زيدٍ، فعلَى مذهبِ سيبويه يجوز إلا أبوك بالرفعِ، ويجوز إلا أباك بالنصبِ. ولا يجوز علَى القول الثانِي إلا بالنصبِ. وكذلك بحثُ عمروٍ.

فصل

وتقولُ فِي تثنيةِ المستثنَى: ما أتانِي إلا زيد إلا عمراً، وإلا زيداً إلا عمرو، ترفع الذي أسندتَ إليه، وتنصب الأخر، وليس لك أن ترفعه لأنك لا تقولُ: تركونِي إلاّ عمرو. التثنيةُ هنَا التكرير. قولُه: ما أتانِي: فعلٌ منفِي وفاعله إلا زيد، فلو رفعتَ إلا عمرو فإما أن ترفعه علَى الفاعليةِ، أو علَى البدل. ولاَ يجوز رفعه علَى الفاعليةِ، لأنه لاَ يكون لفعلٍ واحدٍ فاعلان، ولاَ يجوز رفعه علَى البدل، لأن البدلَ إنما يكون إذا كان المستثنى منه منفياً، وههنا المستثنَى مِنه وهو زيد مثبتٌ، لأن الفعلَ صدر منه، فهو مثلُ: جاءنِي القوم إلا عمراً، فإذا لم يجز رفع عمروٍ، ولزم نصبه علَى الاستثناءِ. قوله: ترفع الذي أسندتَ إليه وتنصب الآخر، يعنِي: إن كان فِي نيتك كون "إلا زيد" فاعِلاً رفعته ونصبتَ إلا عمراً، وإذا كان في نيتك كون إلا عمرو فاعلاً رفعته ونصبتَ إلا زيداً. قولُه: وليس لك أن ترفعه، يعني: إذا رفعتَ أحدهما لا يجوز أن ترفع الآخر قوله: لأنك تقولُ: تركوني إلا عمرو، يعني: تركونِي فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، والفعلُ موجب فإذا كان الفعل موجباً لا يجوز أن ترفع إلا عمرو، لأن المستثنى من الموجب لا يجوز رفعه علَى البدل، بل يلزم نصبه. وكما أن تركونِي موجب فكذلكِ: ما أتانِي إلا زيد، فَلا يجوز رفع إلا عمراً. وتقولُ: ما أتانِي إلا عمراً إلا بشراً أحد، منصوبين، لأن التقدير: ما أتانِي إلا عمراً أحد إلا بِشر علَى إبدال "بشرٍ" مِن "أحد" فلما قدمتَه نصبتَه. حاصلُ هذَا الكلامِ أنك أثبت الإتيان لعمروٍ ونفيته عن أحدٍ، ثم أثبته لبشرٍ بعد نفيهِ عنه، لأنه داخلٌ فِي أحدٍ، فقولُك: إلا عمراً منصوب لأنه مستثنى مقدم. وقولك إلا بِشراً إذَا كان مؤخراً علَى أحدٍ مرفوع علَى البدل، وإذَا قدمته على أحدٍ صار منصوباً؛ لأنه مستثنَى مقدم كإلا عمراً فإن قيلَ: ما أتانِي أحد إلا عمراً إلا بشِراً، هلْ يجوز نصبهما، أم لا؟ قالَ عبد القاهر[1]: لاَ يجوز لأن الاستثناء من الإثباتِ نفي فقولك: إلا عمراً إثباتٌ ويلزم أن يكون إلا بِشراً نفي، ونفي بشرٍ عن عمروٍ غير معقول، لأن الاستثناء مستغرقٌ فكأنك قلتَ: ما أتانِي القوم إلا أحداً إلا أحداً وهذا

---

[1] انظر المقتصد في شرح الايضاح ٢/٧٠٢-٧٠٣.

بخلافِ استثناءِ عمروٍ من أحدٍ، لأن قولك: ما أتَاني أحد بمنزلةِ، ما أتـاني النـاس، فاسـتثناء عمروٍ من الناسِ صحيح، فكذلك مِن أحدٍ. وقالَ الأخفشُ[1]: يجوز أن تقولَ: ما أتانِي أحـد إلا عمراً إلا بشراً، ولكِن معنَى إلا بشراً، لكن بشر لم يأتني، فيكون الاسـتثناء الثـانِي منقطِعـاً، والاستثناء المنقطع منصوب لأنه من غير جنسِ الأول. كما ذكر فِي حد الاستثناءِ مِـن غيـرِ الجنسِ. وقيل: جاز نصب إلا عمراً وإلا بشراً على أنهما مثبتان، لأن الثانِي منقطع، يعنِي: ما أتانِي أحد غير هذين الرجلين، فإن أردتَ أن تخرج مِن هذا الخلافِ فقلْ: ما أتـانِي أحـد إلا عمراً وإلا بشراً بالواوِ العاطفةِ.

فصل

وإذا قلتَ: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيد خير منه، كان ما بعد "إلا" جملةً ابتدائيةً واقعةً صفةً لأحدٍ، و"إلاّ" لغو فِي اللفظِ، معطِيةٌ فِي المعنَى، فائدتَها، جاعلةٌ زيداً خيراً مِن جميع من مررت بِهم. إلا زيد مبتدأ، وخير منه خبره، والضمير فَي منه يرجع إلى أحدٍ والمبتدأ وخبره صفةُ أحـدٍ، ولاَ يجوز أن يقالَ: هذهِ الجملةُ محلها نصب علَى الحال، لأنه لَو كانتْ هذِه الجملةُ حالاً لكـان أحد ذا الحال، وذُو الحال هنَا نكرةٌ ولاَ يجوز أن يكون ذُو الحال نكرةً، ولاَ يجـوز أيـضاً أن يقالَ: هذهِ الجملةُ محلها جرٌ علَى بدل أحدٍ لاَ علَى صفتهِ؛ لأن الجملةَ لاَ تكون بدلاً مِن المفردِ. قولُه: و"إلا" لغو فِي اللفظِ، يعني: إلا لم تعملْ فِي اللفظِ، لأن ما بعدها مرفوع، ولم تعملْ أيضاً فِي المحل، لأن محل ما بعدها مجرور علَى صفةِ أحدٍ. قولُه: معطيةٌ فِـي المعنَـى فائـدتَها. الضمير المؤنثُ فِي فائدتِها يرجع إلى إلا، يعني: فائدةُ إلا إثباتُ الحكمِ المذكور بعد إلا ونفيـه عن المذكور قبلَها، إذا كان بعد النفي وهذا المعنَى موجود هنا.

فصل

وقد أُوقِع الفعلُ موقِع الاسم المستثنَى فِي قولِهم: نَشَدَتُك بالله إلا فعلتَ، والمعنَى: ما أطلـب منك إلاّ فعلك. وكذلك: أقسمتُ عليك إلا فعلتَ. يعنِي: الأصلُ فِي الاستثناءِ أن يكون اسماً وقَد يقع الفعلُ موقع الاسمِ المستثنَى علَى تقدير جعل ذلكِ الفعل مصدراً، فقولُـك: إلا فعلـتَ أي: فعلك. نشدتك، أي: طلبتُ منك بالله فعلك؛ لأن معنَى نشد ينْشُد نشداناً إذا طلب الضالةَ، ونـشد ينشُد نشدةً إذا ألقى يميناً على أحدٍ ما أنْشَدتُك ونَشَدتُك كلاهما بمعنى واحدٍ، وإذا ألقيتَ الـيمن علَى أحدٍ بلفظٍ فيهِ معنَى الطلب، فجوابه بإلا، أو بلما المشددةِ كقولك: نَـشَدْتُك اللهَ إلا فعلـتَ، ونشدتك اللهَ لما فعلتَ، ومعنَى كليهما واحد. وإن كانَا بلفظٍ لَيس فيه معنَى الطلبِ، بـل معنَـى

---

[1] انظر الكتاب ٣٣٩/٢.

الحلْف فجوابه بلامِ التأكيدِ والنون المشددةِ. كقولك: أقسمتُ عليك لتفعلن كذا، وقد يستعملُ كلّ من النوعين جواب صاحبهِ مثل أن تقول في جواب نشدتك، لتفعلن، وفي جوابٍ أقسمتُ عليك إلا فعلتَ. **وعن ابن عباس[1] "بالإيواءِ والنصرة إلا جلستُم".** قصةُ هذا أن ابن عباس [–رضي ا ُ عنهما-][2] دخلَ على قومٍ من الأنصار فِي دعوةٍ دعوه إليها، فقاموا لابن عباس قيام الخدمةِ، فقالَ ابن عباسٍ: بالإيواءِ والنصرةِ إلا جلستُم. الباء باء القسمِ، والمعنَى أطلُب منكُم جلوسكُم وترك القيامِ لِي بحق إيوائكُم ونصرتكُم الدين، وبحق إيوائكُم ونصرتكُم المهاجرين. **وفِي حديثِ عمرَ[3] وعزمتُ عليك لما ضربتَ كاتبك سوطاً، بمعنَى إلاّ ضربتَ.** قصةُ هذَا: كتب كاتب لأبي موسى الأشعري، وأبو موسى كان عاملَ ابن الخطابِ فِي البصرةِ، هذا مِن أبو موسى: إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطابِ. فلما قرأ عمر ذاك الكتاب، ورأى لفظه لاَ يستقيم بالنحو، لأن حقّه أن يكتب: مِن أبِي موسى بالياءِ، لاَ مِن أبو موسى بالواو فكتب إلى أبِي موسى، عزمتُ عليك لما ضربتَ كاتبك سوطاً واعزله عن الكتابةِ. المراد بإيرادِ هذا اللفظِ أنه أقام لما مقام إلاّ.

فصل

والمستثنَى يحذفُ تخفيفاً، وذلك قولُهم: ليس إلاّ، وليس غَير. تقديره: ليس الأمر إلاّ هذا الأمر، وليس الكلام إلا هذا الكلام، وما أشبه ذَلك، فحذفُوا المستثنَى للعلمِ بهِ تخفيفاً. وقولُه: غير، هذَا مبني علَى الضم إذَا حذفَ منه المضافُ إليه. كقبلُ وبعد، ويأتِي بحثُ هذَا فِي الظروفِ.

"الخبر والاسم في بابي "كان" و "إن"

الخبر والاسم فِي بابي كان وإن: "لما شُبه العامِلُ فِي البابين بالفعل المتعدي شُبه ما عملَ فِيه بالفاعِل والمفعول. يعني: ومن المنصوباتِ خبر كان وأخواتِها، واسم إن وأخواتِها. يعني: قد شبهتَ كان وأخواتِها بالفعل المتعدي، وشبهتَ أسماؤهن بالفاعلاتِ، وأخبارهن بالمفعولاتِ،

---

[1] هذه عبارة لابن عباس – رضي ا عنهما- وقصته أنه دخل مجلساً فيه الأنصار فقاموا له، فقال: بالإيواء والنصرة إلاّ جلستم، يريد قوله تعالي: "والذين آووا ونصروا" سورة الأنفال ٧٢. العبارة في: الزمخشري، جار ا ، (ت ٥٣٨هـ) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار٣١٨/١هـ . التوحيدي، أبو حيان (ت ٤٠٠هـ)ـ البصائر والذخائر.٣١٨/١.

[2] - زيادة من ف.د.

[3] قصة هذه العبارة أن كاتباً لأبي موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب: من أبو موسى" فكتب إليه عمر: إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطاً وأعزله عن عماك. انظر: ابن يعيش/ شرح المفصل ٩٥/٢، المزهر ٣٩٧/٢.

وشبهتَ إن وأخواتها أيضاً بالفعل المتعـدي، وشـبهت اسـماؤهن بـالمفعولاتِ واخبـارهن بالفاعلاتِ. ووجه شبهِ هذهِ الكلماتِ بالفعل المتعدي أن هذهِ الكلماتِ تعملُ فِي شـيئين، الاسـمِ والخبر، والفعلُ المتعدي أيضاً يعملُ فِي شَيئين الفاعل والمفعول.

فصل

ويضمر العامِلُ في خبر "كان" فِي مثل قولِهم: الناس مجزيون بأعمالِهم، إن خيراً فخيـر، وإن شرّاً فَشَر، والمرء مقتولٌ بما قتَلَ بهِ إن خنجراً فخنجر، وإن سيفاً فسيفٌ، أي: إن كـان عمله خَيراً فَجزاؤُه خير، وإن كان شراً فجزاؤُه شر. ومنهم من ينصبهما، أي: إن كان خيراً كان خيراً، والرفع أحسن في الآخِر، ومنهم من يرفع ويضمر كان خيراً الرافع، أي: إن كان معه خنجر، فالذي يقتُلُ بهِ خنجر. الخنجر سيفٌ قصير، يعني: قّد تكون كان مـضمرةً نَحـو قولك: الناس مجزيون بأعمالِهم إن خَيراً فخير، وإن شَراً فَشر. مجزيون مفعولٌ مِـن جـزي يجزي إذا أعطى جزاء أحدٍ. يجوز فإن خيراً فخير، أربعةَ أوجهٍ: أصحها نصب الأول ورفـع الثاني على تقدير: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم مبتدأ وخير خبره. والثـاني نـصبهما علـى التقدير. إن كان عملهم خيراً فهم يجزون خيراً. فهم: مبتدأٌ ويجزون فعلُ ما لم يـسم فاعلُـه، والضمير ضمير المفعولين أُقيم مقام الفاعل، وخيراً مفعولُه الثانِي، والجملـةُ خبـر المبتـدأ. والثالثُ: رفعهما علَى تقدير: إن كان فِي عملهم خَير، فجزاؤُهم خير، فَخير الأُولى اسم كـان، والثانِي خبر المبتدإ. والرابع: رفع الأول، ونصب الثانِي علَى تقدير: إن كان فِي عملهِم خيـر فهم مجزيون خيراً، وإنما قلنَا: الأصح نصب الأول ورفـع الثـانِي؛ لأن كلمـة إن للـشرطِ، والشَرطُ يقتضِي الفعلَ، والفعلُ اللائقُ هنا: كان، وخير الأول إذا كان منصوباً يكون اسم كـان مضمراً، وإذا كان مرفُوعاً يكون خبر كان محذُوفاً كما تقدم بيانُه، ولاَ شك أن إضمار اسمِ كان أولَى مِن حذفِ خبرها. وأما أولويةُ رفعِ خبر الثانِي، فلأن ما بعد "فاءِ" المجازاةِ وقوع المبتدِأ والخبر أكثر، وفِي خبر المبتدأ الإفراد أولَى، فتقدير: فجزاهم خيراً أولَى مِـن تقـدير: فهـم مجزيون خيراً، وإنما [قلنا][1] كون الخبر مفرداً أولَى مِن كونِه جملةٌ ؛ لأن الخبر فِي بابِ كان يشبه المفعولُ، وفِي بابِ إن يشبه الفاعلَ، والفاعلُ والمفعولُ مفرد لا جملة وكذا المبتدأُ والخبر يشبِهان الفعلَ والفاعلَ، والفعلُ بدون الفاعل مفرد وكذَا الفاعلُ بدون الفعل، وكذا المبتدأُ بـدون الخبر والخبر بدون المبتدإ، فالجملةُ الواقعةُ فِي خبر المبتدأ، بتقدير مفردٍ؛ لأن مجموع الجملـةِ

---

[1] - زيادة من ن.ف.

أحد جزئي المبتدأ والخبر، ولا شك أن الجزء الواحد ومجموع الجزأين جملةُ، وكذلك البحـثُ فيما بعد هذا.

قالَ النعمان بن المنذر[1]:

٦٩- قَد قِيلَ ذلكَ إن حقاً وإن كَذِباً   وما اعتذارك مِن شيءٍ إذا قيلا

قصةُ هذَا: أن الربيع بن زيادٍ العبسي[2] وعامراً، وعرفا، وسهيلاً، وشماساً، وقلابـةً ولبيـداً، دخلُوا علَى النعمان بن المنذر فِي طلبِ عطاءٍ فعظم النعمان ربيعاً مِن بينهم، وكان يأكلُ معـه ويشرب، فدخلَ يوماً أصحاب الربيع علَى النعمان، وكان ربيعاً جالساً عنده، فزجـر الربيـع أصحابه، وقالَ لهم قولاً قبيحاً، فخرجوا مغضبين. فقالَ لهم لبيد: لا تحزنُوا فإنِي سأفترِي علَى الربيع افتراء عظيماً حتى يخرجه النعمان مِن عندِه، فلما كان غداً دخلُوا علَى النعمان، فوجدوا ربيعاً يأكلُ مع النعمان مِن قصعةٍ واحدةٍ، فقالَ لبيد للنعمان: أيها السيد: أتأذن لِي فِي الـتكام، فأذِن له، فأنشد هذِهِ القصيدةَ[3]:

١- نَحن بنُو أم البنين الأربعه   ونَحن خير عامِر بن صعصعه

٢- إليك جاوزنَا بِلاداً مسبِعه   إذ القلاةُ أوحشت في المعمعة

٣- يخْبرك عن هذا خَبير فاسمعه   مهلاً أبيت اللعن لا تأكل معه

٤- إن استَه من برصٍ ملمعه   وإنه يدخِلُ فيها إصبعه

٥- يدخِلها حتّى يواري أشجعه   كأنما يطلب شيئاً ضنيعه

أم البنين كانَت امرأةً لَها جمالٌ وأخلاقٌ وخصالٌ حميدةٌ، تزوجها ملك مـن العـربِ، فولـدت أربعةَ بنين فصار كل ابنٍ ملك ناحيةٍ، فسميتْ تلك المرأةُ أم البنين الأربعة، لِقول هذا الشاعر: نحن مِن نسل هذِهِ المرأةِ، ونحن خير عامرٍ وصعصعة، وهما قبيلتان مشهورتان فِي العـربِ. المسبعة موضع السبع، يعني: بيننَا وبينَك مسافةٌ بعيدةٌ فِيها السبع. عن هذَا، أي: عـن حـال الربيع، خُبيراً تصغير خبر، مهلاً أي: كُن علَى سكونٍ فِي الأكل معه، أي: لاَ تأكُل معه. أبيتَ اللعن: هذه تحيةُ أهل الجاهليةِ، أَي: أبعد اُ عنك فعلَ شيءٍ تستحقُ بِهِ اللعن. إن اسـته. أي: إن دبره أبرصٍ ملمعة، أي: أبيض شديد البياض، ومنقشٌ بعضها أبيض من البرصِ وبعـضها غير أبيض. الأشجع: ظهر الكف، يعنِي: يدخلُ أصابعه إلى الأشجع فِي دبـرهِ، فلمـا سـمع

---

[1] هو النعمان بن المنذر (الرابع) بن المنذر بن امريء القيس اللّخمي، أحد أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، كان دميم الخلقة، وهو صاحب يومي البؤس والنعيم، مدحه النابغة وحسان، وهجاه عمرو بن كلثوم، قتله كسرى نحو سنة ١٥ ق. هـ.. انظـر ترجمتـه فـي الأغـاني ٥٧٢١/١٦، ٦٤٧٤/١٨، الكامل لابن الأثير ٤٠١/١، ٤٨٣، الأعلام ٤٣/٨.

٦٩-: البيت من البسيط، وهو للنعمان بن المنذر في الكتاب ٢٦٠/١، ابن السيرافي ٣٥٢/١، أمالي ابـن الـشجري ٣٤١/١، ٣٤٧/٢، الخزانـة ١٠/٤، شرح أبيات المغني. والشاهد فيه: نصب و"حقاً" و"كذباً" بالفعل المحذوف "كان" وحذف الفعل بعد "إن" الشرطية شائع.

[2] الربيع بن زياد العبسي من دهاة العرب وشجعانهم في الجاهلية، كان نديم النعمان ووزيره إلى أن اتهمه لبيد بالبرص فطرده النعمان، وهو مع إخوته عمارة وقيس وأنس يضرب بهم المثل في النجابة، مات نحو ٣٠ ق. هـ. انظر: الأغاني ٦٤٦٨/١٨، الأعلام ١٤/٣.

[3] القصيدة والقصة بتفصيلها في ديوان لبيد ١٠٩-٣١٠) الأغاني ٥٧٢١/١٦، ٦٤٧٤/١٨، أمالي المرتضى ١٨٩/١.

النعمان هذا الكلام أخرج ربيعاً من خطةِ ولايتهِ. وقالَ: الربيع: هذا كذب فمر أحداً يبحثُ عن هذهِ الحكايةِ ويرى استِي. فأنشأ النعمان:[1]

تشرد برجاك عني حيثُ شئتَ ولا تكثِر على ودع عنك الأباطيلا

فقَد رميتَ بِدٍإ لستُ عاملُه ما جاوز النيلُ يوماً أهلُ إيليلا

قد قيلَ ذلك إن حقاً وإن كذِباً وما اعتذارك مِن شَيءٍ إذا قيلا

"ما" فِي ما جاوز "للدوامِ". "إيليلا": اسم بلدٍ، والمراد بالاستشهادِ أنه نصب حقّاً وكذِباً على تَقدير: إن كان ذلك القولُ حقاً، وإن كان ذلك القولُ كذباً. **ومنه: ألا طَعام ولو تمراً، وائتِني بدابةٍ ولو حِماراً. وإن شِئْتَ رفعتَه بمعنَى: ولو يكُون تمر وحمار.** وفيها، أي: ومما اضمر كان واسمه، ألاّ طعام، الهمزةُ للاستفهامِ ولاَ للنفِي، وطعام مرفوع بأنه اسم لاَ وخبره محذوفٌ، ولاَ بمعنَى ليس أي: أَليس عندك طعام ولو تمراً، أي: ولو كان الطعام تمراً فحذفت كان واسمها. قولُه: ولو حِماراً. قوله: أي: ولَو كان ما أتيتَ بِهِ حِماراً. قولُه: ولَو يكون تمر وحِمار بالرفع، يعني: ويجوز تمر وحمار بالرفعِ علَى تقدير: ولَو يكون عندك تمر. ولَو يكون عندك حمار. ويجوز أن يكون كان هنا تامةً، بمعنَى: حصلَ، أو لو يحصلُ تمر ولو حصلَ حمار. **وأدفَع الشر ولو إصبعاً**[2]**.** [أي][3]: وادفَع الشر ولُو كان الشر قدر إصبع فحذفَ كان واسمها، وحذفَ قدر وأقيم إصبعاً الذي هو المضافُ إليه مقام المضافِ. **ومنه: أما أنتَ منْطلِقاً انطلقتُ، والمعنَى: لأن كنتَ منطلِقاً، و"ما" مزيدةٌ معوضةٌ من الفعل المضمر.** قولُه: و"ما" مزيدةٌ معوضةٌ من الفعل المضمر، يعنِي: أما أنتْ منطلقاً تقديره: لأن كنتَ منطلِقاً بفتحِ الهمزةِ فحذفتِ اللاّم الجارةَ، وتحذفُ كثيراً مع إن وأن، وحذفَ الفعلُ للاختصارِ وهو كان وأدخِلَ بدلُها "ما"، وجعلَ الضمير المتصلُ وهو "التاء" فِي كنتَ منفصِلاً فصار: إن ما أنتَ، ثُم أدغمت النون فِي الميمِ فصار: أما أنتَ بفتحِ الهمزةِ، ومنطلِقاً خبر كان المحذوفةِ، ولا يجوز هنا إظهارها؛ لأن "ما" أقيمتْ مقامها، ولا يجوز الجمع بين الأصل والبدل. **ومنه قولُ الهذلي:**

٧٠- أبا خِراشَةَ أما أنْتَ ذَا نَفَرٍ

---

(١) سبق تخريجها في البيت رقم ٦٩.

٢- المثل في مجمع الأمثال ٦٣٨/١، وروايته: ادفع الشر عنك بعودٍ أو عمود، المستقصى ١١٧/١.

٣- زيادة من ن.ف.

٧٠ – البيت من البسيط، وهو ليس للهذلي، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري وتابعه الشارح هنا، البيت للعباس بن مرداس السلمي. في ديوانه، تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٠٦. الكتاب ٢٩٣/١. أمالي ابن الشجري ٣٤/١، ٣٥٣، الخزانة ١٣/٤، شرح أبيات المغني ١٧٣/١، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨١/٢، أمالي ابن الشجري ٣٥٠/٢، الإنصاف ٧١/١. والشاعر هو: العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة السلمي شاعر وفارس، كان سيداً في قومه بني سليم، وأمه الخنساء الشاعرة المشهورة. أسلم قبل فتح مكة. مات سنة ١٨ هـ. انظر ترجمته: في الشعر والشعراء ٦٣٢/٢، معجم الشعراء (١٠٢) الإصابة ٢٦٣/٢. والشاهد فيه: حذف كان بعد أن المصدرية في قوله: "أم أنت"

وبعده: فإن قومِي لم تأكلهم الّضبع. خراشةَ بكسِر الخاءِ والشين المعجمتين، أَما أنـتَ: بفـتح الهمزةِ، تقديره: لأن كنتَ ذَا نفرٍ، كما ذُكر، يعني: لكونك ذَا قبيلةٍ كثيرةٍ لا تفخَر علَـي، فـإن قومِي ليسوا قليلين بحيثُ يأكُلهم الضبع من الضعفِ والقلةِ، بلْ هم كثيرون أيضاً.

وروي قوله:

٧١- إما أقمتَ وأما أنْتَ مرتَحِلاً   فا ُ يكْلأ ما تأتِي وما تذَر

بكسر الأول، وفتح الثاني. يكلأ، أي: يحفظُ. ما تأتِي، أي: ما تُقبلُ عليهِ من السفر. وما تـذَر، أي: ما تترك فِي وطنك من الأهل والمال، يعني: حفظك ا ُ فِي الحضرة والسفر. قوله: بكسر الأول وفتح الثانِي، يعنِي: إما أقمتَ "بكسر الهمزةِ"؛ لأن تقديره: إن أقمتَ، وإن هنا للـشرطِ، وما زائدةٌ. وأما أنتَ مرتحِلاً بفتح الهمزةِ وتقديره: لأن كنتَ كما ذكر. وإنما قلنَا: إن الأولَـى مكسورةٌ، لأنه ذكر بعدها فعلٌ فلم تكُن ما هنا عِوضاً عن فعلٍ محذوفٍ. بخلافِ أما الثانِي فإنه حذفَ مِنه الفعلَ وجعلَ "ما" بدلاً عن الفعل المحذوفِ، وأبدالُ "ما" عِوض عن الفعل المحذوفِ إنما يكون فِي أن بفتح الهمزةِ دون أن تكسرها.

المنصوب بـ "لا" التي لنفي الجنس

المنصوب بلا التي لِنفي الجِنس: هِي كما ذَكرتُ محمولةٌ علَى "إن" فلذلك، نُصِب بِها الاسـم ورفِع الخبر. قوله: كَما ذكرتُ، يعنِي: ذكرتُ "لا" هذِهِ فِي قسمِ المرفوعـاتِ، وذكـر وجـه مشابهتِها بإن هناك، فَإذا كانتْ "لا" هذِهِ مشبهةً بإن تعملُ عملَها. والفرقُ بين إن ولاَ مِن أربعةِ أوجهٍ، أحدها: أن "إن" تعملُ مع تقدمِ خبرها علَى اسمِها إذا كـان خبرهـا ظَرفـاً، أو جـاراً ومجروراً، ولاَ يبطلُ عملُها إذا تقدم خبرها، وإن كان ظَرفاً أو جاراً ومجروراً. والثـاني: أن "إن" تنصب اسمها وترفَع خبرها. وأما "لا" فتنصب اسمها، وهلْ ترفـع خبرهـا، أم لا؟ فيـهِ خلافٌ[1]. فأكثر البصريين علَى أن خبرها مرفوع بها، وأقلهم علَى أنها لاَ تعملُ فِي خبرهـا، لأن "لا" ضعيفةٌ لاَ تعملُ فِي شَيئين، ووجه ضعفِها أنه ليس فِيها معنَى الفعل، وليس لفظُها علَى وزن الفعل بخلافِ "إن" فإن لفظَها علَى وزن الفعل كما ذكر فِي المرفوعاتِ، وعند هـؤلاءِ لاَ يكون خبرها مرفُوعاً بأنه خبر المبتدأ، لأن اسم لاَ كان مبتدأً قبلَ دخول لاَ عليهِ. والثالـثُ: أن لاَ تُبنَى مع اسمِها إذَا كان مفرداً لضعفها، وإن لا تُبنى مع اسمِها لقوتِها، والرابع: أن لاَ تعملُ في المعرفةِ، وإن تعملُ فِي المعرفةِ والنكرةِ. **وذلك إذا كان المنفي مضافاً، كقولـك: لا غـلام**

---

٧١ – البيت من البسيط، نسبه عبد السلام هارون في معجم الشواهد ص ١٦٢ إلى صفية الباهلية. وهو بلا نسبة فـي التخميـر ٤١٠/١، ٤١١، الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٣/١، المغني ٥٤، الخزانة ١٩/٤، شرح أبيات المغني ١٧٩/١. والشاهد فيه كالبيت الذي قبله.

[1] والاجتماع على أن "لا" هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد ، والسيرافي، وجماعـة. وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إن وقيل : أنها لم تعمل فيه شيئاً، بل "لا" مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبـر المبتـدأ وصححه أبو حيان، وعزاه لسيبويه. انظر : الهمع ٤٦٩/١، والارتشاف ١٦٤/٢ وما بعدها.

رجلٍ أفضلُ منه، ولا صاحب صدقٍ موجود. أو مضارعاً له، كقولك: لا خيراً منه قائم هنـا، ولا حافِظاً للقرآن عندك، ولا ضارباً زيداً فِي الدار، ولا عشرين دِرهماً لك. وذلك: إشارةٌ إلى نصبِ الاسمِ، يعني: إنما ينصب اسم لا إذا كان الاسم مضافاً أو شبه مضافٍ. قولُه: إذا كـان المنفي مضافاً. فِي هذهِ العبارةِ تساهلٌ، ويجب أن يقولَ: إذا كـان مـضافاً إلـى نكـرةٍ، لأن المضافَ إلى النكرةِ نكرةٌ، وإلى المعرفةِ معرفةٌ فكما أن "لاَ" لا تعملُ فِي المعرفـةِ فكـذلك لاَ تعملُ في المضافِ إلى المعرفةِ. قولُه: أو مضارعاً له. يعني: أو مشابهاً للمضافِ. قالَ عبـد القاهر[1]: المضارع للمضافِ: كل اسم تعلّق بهِ شيء هو مِن تمامِ معنَاه، نَحو: "لاَ خيراً مِنـه" خَيراً اسم تعلقُ بِه منُه، ولفظةُ مِنه من تمامِ معنَى قولك خيراً، فقولك: خيراً. مضارع للمضافِ وهو اسم لاَ، وقائم خبرها، وهنا ظرفٌ. وكذلِك الأمثلةُ المذكورةُ بعد هذا، وكذلك فِـي جميـع المواضع. **فإذا كان مفرداً فهو مفتوح وخبره مرفوع كقولك: لا رجلَ أفضلُ منـك، ولا أحـد خير مِنك.** اعلم أن جواب قولُ القائل: هلْ من رجلٍ أفضلُ من زيدٍ؟ والجواب لاَ بد أن يكـون مثلَ السؤال فحذفتَ "مِن" مِن قولِك: لاَ مِن رجلٍ، وركّبتَ لاَ مع رجلٍ فصارا مبنيين لتـضمن الحرفِ. وإنما بنِى رجلٌ علَى الحركةِ، لأن بناءه عارض، والبناء العارض أقوى مـن البنـاءِ اللازمِ فمِن أجل قوتِهِ استحق الحركةَ، ثم فتح لأن الفتح أخف الحركاتِ، وكذلِك البحثُ حيـثُ كان اسم لاَ مفرداً. فإن قيلَ: إذا كان اسم "لاَ" مضافاً، أو مضارعاً له أيضاً متضمناً لمن كمـا قلتُم فِي لاَ رجلَ، فلِم لم يبن؟ ثم قلنَا: لإنه يلزم تركيب ثـلاثِ كلمـاتٍ هـي لا والمـضافُ والمضافُ إليهِ، أو تركيب "لاَ" والمضارع للمضافِ وما يتعلقُ بهِ وتركيب ثلاثةٍ ثقيلٌ. **ويقولُ المستفتح، ولا إله غيرك.** المستفتح: المبتديء بالشيءِ والداخلُ فيـهِ، والمـراد هنـا قـراءةُ المصلي دعاء الاستفتاح، ودعاء الاستفتاحِ فِي بعضِ الرواياتِ: "وَجَّهْتُ وَجْهِيَ"[2] للذي الخ، وفِي بعضِ الرواياتِ: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالَى جدك، وجل ثنـاؤك، ولاَ إلـه غيرك. إله اسم لاَ، وغيرك خبرها. وقولُه: بحمدك، يعني: بحمدك أحمـدك، وجـدك معنـاه: عظمتك.

وأما قوله:

---

[1] انظر المقتصد في شرح الايضاح ٧١٢/٢-٧١٣.

[2] سورة الأنعام ٨٠، ورد في حديث عائشة – رضي ا عنها- كان النبي – صلى ا عليه وسلم- إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك. رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وضعفه الترمذي والبيهقي. انظر:- النووي، محي الدين (ت٦٧٦هـ)، الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ، ط١، ضبطه وصححه محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٩ – ص ٤٣.

٧٢- لا نسب اليوم ولا خُلةً اتسع الخَرقُ على الراقِعِ

فعلى إضمار فعل كأنه قال: ولا أرى خلةً، كما قال الخليلُ في قوله

٧٣- ألا رجلاً جزاه ا ُ خيراً يدل على محصلةٍ تبيتُ

كأنه قال: ألا ترونني رجلا، وزعم يونس [1] أنه نون مضطراً. الراقع: الذي يخيطُ رقعةٌ علـى ثوبٍ، يعني: لم يبقَ النسب وحفظُ الخُلةِ، ولا يحافظُ حقّ الشريفِ، بلْ صار الفساد والخللُ بين الناس أكثر من أن يقبلَ الإصلاح. وقولُه: لا رجلاً جزاه ا ُ خيراً. هـذا بيـتٌ تقـديره: ألا تُرونِني رجلاً، فرجلاً مفعولُ ترونِني، ويلزم هذا التقدير، لأن اسم "لا" إذا كان مفـرداً يكـون مبنياً لا منصوباً منوناً. واستشهد المصنفُ – رحمه ا - لا نسب اليوم ولا خلةً. على أن خلةً مفعولُ فعلٍ مضمرٍ والتقدير: ألا أرى خلةً. وإنما قالَ هذا، لأن خلةً مفرد نكرةٌ فلو كانتْ اسـم لا لكان مبنياً على الفتحِ ولم يكن منصوباً. وقالَ المـصنفُ: هـذا البيـتُ مثـل: ألاّ رجـلاً. واعترض عليهِ جماعةٌ، قالُوا: لا حاجةَ إلى أن يقولَ: خلةً مفعولُ فعلٍ مضمرٍ، بـلْ لا نـسب اليوم ولا خلةً مِثل: لا حولَ ولا قوةَ، ويأتِي بحثُه بخلافِ ألا رجلاً. فإنه ليس كلمـةَ لا فيـهِ مكررةً حتى يكون مثلُ: لا حولَ ولا قوةَ. وزعم يونس أن قوله: ألا رجلاً إنما نونه الـشاعر لضرورةِ الشعر وإلا فرجلٌ: اسم لا.

فصل

وحقّه أن يكُون نكرةً. قالَ سيبويه [2]: واعلم أن كُل شَيءٍ حسن لك أن تُعمِل فيه "رب" حـسن لك أن تُعملَ فيـهِ "لا". أي: حق اسمِ لا أن يكون نكرةً، لأن غرض المتكلمِ "بِلا رجلَ" وأشباهِهِ نفي الجنس، ونفي الجنسِ لا يحصلُ بذكرِ المعرفةِ، ولأن من مقدرةٌ فِي اسمِ "لا" لأنه جـواب الاستفهامِ كما قلنَا، ومِن لا تدخلُ على المعرفةِ في الاستفهام فَلا يقالُ: هلْ من زيـدٍ عنـدك. قولُه: إن كل شيءٍ حسن لَك إلى آخره. يعني: كما أن رب لا تدخلُ إلا على النكرةِ، فكذلك لا هذِهِ لا تعملُ إلا فِي النَكرةِ.

وأما قولُ الشاعِر:

٧٢- البيت من السريع، وقد اختلفوا في قائله، فهو لأنس بن العباس بن مرداس في الكتاب ٢٨٥/٢، ابن السيرافي ٥٨٣/١، ابن يعيش ١٠١/٢، شرح شواهد المغني ٦٠١/٢، وهو لبعض اليشكريين البصريين في ذيل الأمالي ٧٢/٣، وشقران مولى سلامان في ابن السيرافي ٥٨٧/١، ولابن حمام الأزدي في المؤتلف والمختلف ١٢٧، وبلا نسبة في الكتاب ٣٠٩/٢، أمالي ابن الحاجب ٤٢١/١، الايضاح في شرح المفصل ٣٨٤/١، الاشموني ٩/٢. والشاهد فيه: أنه صاحب "خلة" بفعل مقدر، أي : أرى خُلة.

٧٣- البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قِعاس، وهو شاعر جاهلي فحلَ.(انظر الخزانة ٤٦١/١) والبيت له في: الكتاب ٣٠٨/٢، ونوادر أبي زيد ٢٥٦، التخمير ٢٨٨/١، ٤٩٨، ٥٠١، أمالي ابن الحاجب ١٦٧،٤١٢/١، الأشموني ١٦/٢، الخزانة٨٩/٥١،٤/٣، ١٨٣،١٩٥،٢٦٨، ١٩٣/١١.
والشاهد فيه: نصب"رجلا" بفعل مضمر ، تقديره : ألا ترونني.

[1] - انظر الكتاب ٣٥٩/١.

[2] - انظر الكتاب ٢٨٦/٢.

٧٤- لا هيثم الليلةَ لِلمطِي.

وبعده:

ولاَ فَتَى مثلُ ابن خَيبري.

وقولُ ابن الزبير الأسدي[(١)]:

٧٥- أرى الحاجاتِ عند أبي خُبيبٍ   نَكِدن ولا أُميةَ بِالبلادِ

وقولُهم: لاَ بصرةَ لكُم[٢]، وقضيةٌ، ولا أبا حسنٍ لها[(٣)]، فعلى تقدير التنكير. هيثم: ابن الأسـدِ، اسم رجلٍ حاذقٍ فِي رعِي الإبل وسوقِها. وابن خبيري: رجلٌ شجاع والغرض مِن هذهِ الأبياتِ إلى قولِه: ولاَ أبا حسنٍ، أن اسم "لاَ" معرفةُ وقد قالَ: "لا" هذَه: لاَ تعملُ فِي المعرفةِ. وأجـاب عن هذه الأشياءِ أنها علَى تقدير: النكراتِ، يعني: لا مثلَ هيثَم لإبلَها فِي هذهِ الليلةِ فِي معرفـةِ سوقِها ورعِيها، فاسم "لاَ" لفظةُ "مثلَ" ومثلُ نكرةٌ لاَ تتعرفُ بإضافتِها إلى معرفةٍ كما يأتي بحثُه فِي المضافِ، وكذلك: ولاَ أميةَ. وتقديره: ولاَ مثلَ أميةَ. وكذلك: ولاَ مثل بصرةٍ، ولاَ مثلَ أبي حسنٍ. ابن الزبير الأسدي الأصح من الرواياتِ أنه بفتحِ الزاءِ، وكسرِ الياءِ وقيلَ: بضم الـزاءِ وفتحِ الياءِ واسمه عبد ا ِ، وأبِي خُبيب بالحاءِ المعجمةِ وضمها وفتحِ الباءِ الأُولى كنيةُ عبدِ ا ِ بن الزبير بن العوامِ [–رضي ا عنه-][٤] أتى هذَا الشاعر إلى أبِي خبيبٍ فِي طلبِ صلةٍ، فلـم يعطِه شيئاً فهجاه بأبياتٍ هذا البيتُ مِن جملتِها. نكدن، أي: صارتِ الحاجاتُ بـلاَ خيـرٍ، أي: غير مقضيةٍ قولُه: ولاَ أميةَ بالبلادِ. يعني: ولاَ بني أمية موجودون. يعني: بني أمية مروان بن الحكمِ وأولاده. فإنهم كرماء. قولُه: وقضيةٌ ولاَ أبا حسنٍ لها. القضيةُ: الحكم، ويعنِـي: بـأبِي حسن: علي بن أَبِي طالبٍ – كرم ا وجهه – يعنِي: هِذه قضيةٌ ولاَ مثلَ أَبي حسنٍ لَها. يعني: لا يليقُ بالحكمِ فِي هذِه المسألةِ وأشباهِها من المشكلاتِ غير أَبي حسنٍ. **وأما: لا سيما زيـدٍ، فمثلُ: لاَ مِثْلَ زيدٍ.** يعنِي: سي مضافٌ إلى زيدٍ وما زائدةٌ، وإذا كان سي مضافاً يكون معرفةٌ، و"لاَ" تدخلُ لا علَى المعرفةِ. فأجاب عن هذا الإشكال؛ بأن لاَ سيما "زيدٍ" تقديره: لاَ مثلَ زيدٍ، ومثلُ نكرةٌ كما ذكر.

٧٤- البيت من الرجز، وهو لبعض بني دبير في الدرر ١٢٤/١، وبلا نسبة في الكتاب ٢٩٦/٢، المقتضب ٣٦٢/٤، أمالي ابن الشجري ٢٣٩/١، شرح شواهد الإيضاح ١٠٥، التخمير ٥٠٢/١، ٥٠٣. الأشموني ٤/٢، الخزانة ٥٧/٤. والشاهد فيه: نصب "هيثم" بلا، وهو اسم علـم، وهـي لا تعمل إلاّ في النكرة.

(١) هو عبد ا بن الزبير بن الأشيم من أسد خزيمة. من أسرة معروفة بالشعر. فأبوه كان شاعراً، وهو كوفي المنزل والمنشأ. من شعراء الدولـة الأموية. مات سنة ٧٥ هـ. انظر ترجمته في: المؤتلف والمختلف ١٩١، الخزانة ٣٤٥/١.

٧٥- البيت من الوافر، وقد اختلف في قائله، فهو لابن الزبير كما ذكر الزمخشري، وهو في ملحق ديوانه ١٤٧، والكتاب ٢٩٦/٢، ٢٩٧، أمالي ابن الشجري ٢٣٩/١، التخمير ٥٠٣/١، ٥٠٤، الخزانة ٦١/٤، وهو لفضالة بن شريك الأسدي في ابن السيرافي ٥٦٩/١، ولعبد ا بن فضالة في الأغاني ٤٢٣٧/١٢. وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٤، الأشموني ٤/٢.

(٢) من أقوال العرب وهو في التخمير ٥٠٥/١، أمالي ابن الحاجب ٤١٤/١، الخزانة ٥٣٣/٤.

(٣) هذا القول في الكتاب ٣٩٧/٢، المقتضب ٣٦٣/٤، الخزانة ٥٧/٤، ٥٨.

٤ - زيادة من ف.د.

فصل

وتقول: لا أب لك. أب اسم "لاَ" وقد بني مع لاَ على الفتحِ، ولك خبره، مثلُ: لاَ رجلَ فِي الدار. ولاَ حاجةَ إلى إيرادِ هذَا اللفظِ؛ لأنه مثلُ: لاَ رجلَ، ولكِن أورده لخلافٍ فيهِ يأتِي بعد هذا. **قالَ نهار بن توسعةُ اليشكري[1]:**

٧٦- أبِي الإسلام لا أب لِي سِواه إذا افتخَروا بِقَيْسٍ أو تميمِ

أَبِي مبتدأٌ. والإسلام خبره. يعني: إذا افتخر جماعةٌ بأبيهم قيسٍ وتميمٍ، فأنا أفتخر بالإسلامِ فإنه أبِي ولا أب لِي سِوى الإسلام افتخر به. والمراد بإيرادِ البيتِ: أنه بنَى أب مع لا. **ولا غُلامين لك، ولا ناصِرين لك.** يعني: إذا ثنيت اسم لاَ ولَم يكُن مضافاً أثبت نونه؛ لأن نون التثنيةِ فِـي الأسماءِ تسقطُ عند الإضافةِ، وهنا ليس بمضافٍ، والنون هنا عوض عن الحركةِ التي كانـتْ فِي الواحِدِ. وجعلَ تثنيةَ اسمِ لا بالياءِ، لأن اسم لاَ إذا كان مبنياً تقديره: النصب؛ لأن لاَ تعمـلُ عملَ إن. **وأما قولهم: لا أباك، ولا غلامي لك، ولا ناصري لك، فمشبه في الشذوذِ بالملامِح، والمذاكِير، ولدن غدوةً.** يعني: قد جاء فِي كلام العربِ، لاَ أباك، بإثباتِ الألـفِ بعـد اليـاءِ والألفِ والواوِ والياءِ فِي الأبِ إنما يكون عند الإضافةِ، فاثبتُوا الألفَ هنا لأن نيتهم الإضـافةُ، وجعلوا اللام زائدةً فاصلةً بين المضافِ والمضافِ إليهِ، والتقدير: لاَ أباك. وكذلك البحثُ فِـي لاَ غُلامِي لَك. تقديره: لا غُلاميك، يعني: جعلُوا: أبا أو غُلامي ونَاصري مضافاً مع تجاهـل اللامِ بين المضاف والمضافِ إليهِ وهذا شاذ. كما أن جمع لمحةٍ علَى ملامح شاذ[2] اللمحةُ بضم اللامِ من مملوح يقالُ: فلان لمحةٌ مِن أبيهِ، أي: بعض المشابهةِ بأبيهِ. والمذاكير: جمع الـذكر الذي هو فرج الرجل وهذا الجمع شاذ[3] أيضاً وقولُه: لدن غدوةً. وحقها غُدوةٍ بـالجر؛ لأنهـا مضافٌ إليها لدن. ولكن نصبوها ونونُوها بعد لدن علَى الشذوذِ. **وقصدهم فيهِ إلى الإضـافةِ. وإثباتُ الألف وحذفُ النون لذلك، وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيداً للإضـافة ألا تـراهم لا يقولون لا أبا فيها.** الضمير فِي "فيهِ" يرجع إلى مقدرٍ وهو العملُ، والحكم. يعني: قصدهم فِي هذا العمل، وهو إثباتُ الألفِ، فِي: لاَ أبا وحذفِ النون فِي: لاَ غلامي إلى الإضـافةِ. يعنـي: إنما عملُوا هذا العملَ؛ لأن نيتَهم الإضافةُ. قولُه: وإثباتُ الأِلف وحذفُ النون لـذلك، يعنِـي:

---

[1] هو: نهار بن توسعة اليشكري، من بكر بن وائل، شاعر أموي هجاء، حتّى إنه هجا قتيبة بن مسلم الباهلي. مات نحو سـنة ٨٣ هــ. انظـر ترجمته في: الشعر والشعراء ٥٣٧/١، المؤتلف والمختلف ٢٩٦، الأعلام ٤٩/٨.

٧٦- البيت من الوافر، وهو لنهار بن توسعة في الكتاب ٢٨٢/٢، التخمير ٥٠٦/١، الدرر ١٢٥/١. والشاهد فيه كالبيت الذي قبله.

[2] - وجه شذوذ أن مفرده يجب أن يكون ملمحة وليس لمحة، اللسان ١٢٥/٧.

[3] - وجه شذوذ أنه جمع على غير قياس للفرق بين الذكر الفحل والذكر الذي هو العضو – اللسان ٥١٤/٣.

إثباتُ الألفِ فِي "لاَ أبا" وحذفُ النون فِي: لاَ غُلامي ولاَ ناصري للإضـافةِ. قولُـه: وإنمـا أقحمتِ اللام المضيفةُ تَوكيداً. أُقحمتْ، أي: أدخلتْ من غير ضرورةٍ، الإقحام: إدخالُ الـشيءِ فِي موضعٍ بالعنفِ. اللام المضيفةُ أي: اللام الجارةُ. يعني: إذَا أدخلت هذه اللام بين المضافِ والمضافِ إليهِ فِي قولك: لاَ أبا لك لتوكيدِ الإضافةِ. قولُه: ألا تراهم لاَ يقولون: لاَ أبـا فيهـا يعنِي: لاَ تدخلُ بين المضافِ والمضافِ إليهِ غير اللامِ. فلاَ يجوز أن يقالَ: لاَ أبا فِيهـا علـى قياسٍ: لاَ أباك، بلْ يقالُ: لاَ أب فِيها بغير ألفٍ بعد الباءِ، لأنّ المقدر فِي الإضـافةِ المعنويـةِ التي هِي بمعنَى التمليكِ، أو الإستحقاقِ هو اللام دون غيرها من الحروفِ. فإذَا كانـتْ الـلام مقدرةً بين المضافِ والمضافِ إليهِ جاز إظهارها علَى نيةِ الإضافةِ، إلا أنها لغةٌ ضعيفةٌ، وإذا لّم تكُن فِي، أو على أو غيرهما مِن الحروفِ مقدرةً فِي الإضافةِ المعنويةِ التي هِـي بمعنَـى التمليكِ أو الاستحقاق، فَلا يجوز أن يتّلفظَ بِها على نيةِ الإضافةِ. وكـذلكِ لا يجـوز **"رقيبـي عليها" بحذفِ النون على قياس: لاَ غُلامِي لك، بلْ هذا مختص باللامِ. وقـضاء مِـن حـق المنفي فِي التنكير بما يظهر بِها من صورةِ الانفصال.** وقضاء: منصوب معطوفٌ علَى قولِـه تأكيداً. الضمير فِي بها يرجع إلى اللامِ، أي: مما يظهر باللامِ يعني: اسم "لا" شرطه أن يكون مضافاً إلى نكرةٍ، وفي قولك: لا أبالك. تقديره: لا أباك. وهو مضافٌ إلى المضمر، والمضمر معرفةٌ فإذا كان كذلك فِي أدنى حق الاسم لا فِي التنكير فأدخلتِ اللام الجارةُ بـين المـضافِ والمضافِ إليهِ لأداءِ حق المنفي، وهو اسم "لاَ" فِي التنكير. بِما يظهـر بـاللامِ مِـن صـورةِ الإنفصالِ، يعني: فلما ظهرت فاصلةٌ بين المضافِ والمضافِ إليهِ شُبه بالنكرةِ. **وقد شبهتْ فِي أنها مزيدةُ ومؤكدةٌ بـ "تيم" الثانِي فِي: يا تَيم تَيم عدِي**[1]. قد ذكرنَا وجه انتصابِ تيم الأولَ والثانِي فِي بابِ النداءِ. وأحد وجوهه: أن تيم الأولَ مضافاً "وعدياً" مضافٌ إليهِ، وتيم الثـانِي زائد واقع بين المضافِ والمضافِ إليهِ، فقد شُبه باللامِ فِي: لا أبا لَك بتيمِ الثانِي كون كل واحدٍ منهما واقِعاً بين المضافِ والمضافِ إليهِ. **والفرقُ بين المنفِي فِي هذهِ اللغةِ، وبينه في الأولى أنه فِي هذهِ معرب وفِي تلك مبني. وإذَا فَصلتَ، فقلتَ: لا يدين بِها لك، ولا أب فِيهـا لـك، امتنع الحذفُ، والإثباتُ عند سيبويه، وأجازهما يونس**[2]**. وإذا قلتَ: لا غُلامين ظريفين لك، لم يكُن بد مِن إثباتِ النون فِي الصفةِ والموصوفِ.** قولُه: والفرقُ بين المنفي فِي هذهِ اللغةِ وبينَه فِي الأولى. أراد باللغةِ الأولى قولَه: فِي أول هذَا الفصل: لا أب لك. بغير ألفٍ بعد الياءِ. ولاَ غُلامين لَك بإثباتِ نون التثنيةِ. وأراد بقولِه فِي هذه اللغةِ قوله: لاَ أبا لَك، بإثباتِ الألفِ بعـد الباء، ولا غُلامي لك بحذفِ نون التثنيةِ، يعني: من لَم يثبتِ الألفَ بعد الباءِ فِي: لا أب لَـك.

---

[1] سبق تخريجه.
[2] - انظر الكتاب ٣٤٧/١.

فاسم لا فِي لغتهِ مبني؛ لأنه مفرد. وكذلك لا غلامين بإثباتِ النون فهو مبني؛ لأنه مفرد. ومن قالَ: لا أباك بإثباتِ الألفِ، فهو معرب لأنه مضافٌ فِي التقدير وكذلك: لا غلامي لك بحـذفِ النون. قولُه: وإذَا فصلتَ فقلتَ: لا يدين بِها لك، ولا أب فِيها لك، يعنِي: إذا فصلتَ بين اسمِ لا وبين لك لا يجوز أن تجعله مضافاً فِي التقدير، ولا يجوز حذفُ نون التثنيةِ، ولا إثباتُ الألفِ فِي لا أب، لأنه كثر الفاصلةُ بين المضافِ والمضافِ إليهِ، وهو الكافُ قوله: لا يدين، أي: لا طاقةَ. قولُه: امتنع الحذفُ والإثباتُ، يعنِي: امتنع حذفُ نون التثنيةِ وإثباتُ الألفِ بعد الأبِ مع الفاصلةِ. فتقولُ: جاز لا يدي بها لك، كما يجوز لا يدين لك. وكذلك يجوز عنده: لا أبا فِيهـا لَك، كما يجوز: لا أبا لك، قولُه: وإذَا قُلت: لا غُلامين ظريفين لَك، يعنِي: إذا فصلتَ بين اسمِ لا وبين لك بالصفةِ لا يجوز حذفُ نون التثنيةِ علَى أن تجعلَ اسم لا مضافاً فِي التقدير باتفاق سيبويه ويونس، لأن الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليهِ بالصفةِ أعظـم مـن الفـصل بـين المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ، مثل بِها وفيها وما أشبه ذلك.

فصل

وفِي صفةِ المفردِ وجهان: أحدهما: أن تُبنَى معه علَى الفتح، كقولك: لا رجلَ ظريفَ فِيهـا. والثاني: أن تُعرب محمولةً علَى لفظهِ، أو محله كقولك: لا رجلَ ظريفاً فِيهـا، أو "ظريـفٌ". يعنِي: إذا كان اسم لا مفرداً وصفتَه أيضاً مفردةً جاز فِي الصفةِ وجهان، أحدهما: أن تُبنَى مع الموصوفِ علَى الفتحِ كأن الصفةَ والموصوفَ شيء واحد، وإذَا فيقولُ: لا رجلَ ظريفَ فِـي الدار. والوجه الثانِي: أن تجعلَ الصفةُ معربةً، لأن الصفةَ لو بنيتَ لتوالَى بناء ثلاثِ كلمـاتٍ، وهِي لا واسمها وصفتُه، وتَوالى تركيب ثلاثِ كلماتٍ ثقيلٌ، فلهذَا تعرب الصفةُ ثم يجـوز أن تنصبها حملاً علَى حركةِ لفظِ الموصوفِ، لأن اسم لا منصوب فِي التقدير. وإن كان فِي اللفظِ مبنياً فتقولُ: لا رجلَ ظريفاً. بتنوين ظريفاً ويجوز أن ترفعها حملاً علَى محل الموصوفِ؛ لأن "لا" مع اسمِها محلها رفع علَى الابتداءِ فتقولُ: لا رجلَ ظريفٌ برفعِ ظريفٍ وتنوينـهِ. **فـإن فصلتَ بينهما أعربت.** يعني: فإن فصلتَ بين الموصوفِ والصفةِ مِثل أن تقولَ: لا رجلَ فِـي الدار ظريفٌ. لا يجوز أن تبني الصفةَ مع الموصوفِ؛ لأنا إنما بنينَا الصفةَ مـع الموصـوفِ لأنهما قدرا كاسمٍ واحدٍ وههنا لا يمكِن أنِ يجعلا كاسمٍ واحدٍ، لأنه لا يجوز الفاصلة بين اسـمٍ واحدٍ، وإذا لم يجز أن تبني فتعين أن تجعلَ الصفةُ معربةً، ثم يجوز نصبها ورفعها كما ذكرنَا. **وليس فِي الصفةِ الزائدةِ عليها إلا الإعراب.** يعني: إذا كان لاسمِ "لا" صفتان، أو أكثر فأنـتَ فِي الصفةِ الأولَى مخير بين بنائِها وإعرابِها علَى الرفعِ والنصبِ كما ذكرنَـا. وأمـا الـصفةُ الثانيةُ والثالثةُ والأكثر فلا يجوز بناؤها لثقل توالِي بناءِ كلماتٍ كثيرةٍ، وإذا لم يجز بناء الصفةِ

الثانيةِ والأكثر تعين فِيها الإعراب إما علَى النصبِ، أو على الرفعِ كما ذكرنا. **فـإن كـررتَ المنفي، جاز فِي الثانِي الإعراب والبناء، وذلك قولك: لا ماء، ماء بارداً، وإن شئتَ لم تنون.**
يعني: فَإن كررتَ اسم "لا" مِن غيرِ إدخال حرفِ العطفِ، ومن غير تكرير "لاَ"، فالاسم الأولُ مبني بحالهِ، والاسم الثانِي يجوز أن تجعله مبنياً كالأول، لأنّه تأكيد لفظي، أو بـدلٌ والتأكيـد والبدلُ مبنيان تبعاً لِما قبلهما كقولك: يا زيد زيد، فهما مبنيان. ويجوز أن تجعلَ الاسم الثـانِي معرباً، لأنه تابع لِما قبله كالصفةِ، فإن بنيتَ الاسم الثانِي. وقلتَ: لا ماء ماء بارداً مِـن غيـر تنوينٍ في ماءين، وبارداً صفةٌ لماءٍ الثانِي، ولا يجوز فيهِ غير التنوين. ويجوز نصب بـارداً تبعاً للفظِ موصوفِها، ويجوز رفعها تبعاً لمحل موصوفِها، هذا إذا بنيتَ المـاء الثـانِي. فـإن أعربتَه جاز نصبه ورفعه كالصفةِ، وبارداً تبع لموصوفهِ.

فصل

وحكم المعطوفِ حكم الصفةِ إلا في البناءِ. يعنِي: إذا عطفتَ اسماً علَى اسـمِ "لا" مـن غيـر تكرير "لا" فالمعطوفُ معرب يجوز نصبه ورفعه كما ذكر في الصفةِ. ولا يجـوز أن يبنَـى لوقوع حرفِ العطفِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه. وقد قُلنَا: لا يجوز البناء مع الفاصلةِ.
قالَ: -

٧٧- فلا أب وابناً مِثْلُ مروان وابنِهِ

تمامه: إِذا هو بالمجدِ ارتَدى وتَأزرا.

قالَ، أي: قالَ الفرزدقُ، ارتدى: إِذا لبس الرداء وتأزرا إِذا شَد المئزر فِي وسطهِ، يعنِي: إذا لبسا لباس المجدِ. وأراد بالبيتِ: أنه نصب ابناً. **وقالَ:**

٧٨- لا أُم لي إن كان ذَاك ولا أب

قائلُ هذَا الشعر: عمرو بن الغوثِ ابن طَي[1]. قصتُه أنه وقع حرب بين طي وبين أسود بـن عفان، فقالَ طيء لعمرو ابن الغوثِ: اخرج إلى حربِ أسود بن عفان فخـرج عمـرو وهـو يقولُ:

٧٧- البيت من الطويل، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. الكتاب ٢٨٥/٢، المقتضب ٣٧٢/٤، التخمير ٥١١/١، ٥١٢، أمالي ابن الحاجب ٤١٩/١، ٥٩٣/٢، الأشموني ١٣/٢، الخزانة ٦٩/٤. وقد نسبه الشارح إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. والشاهد فيه: قوله: "ابناً" حيث عطف بالنصب على لفظة اسم "لا" التي لنفي الجنس، ويجوز فيه الرفع، وذلك أن "لا" إذا تتكررت، وعطف على اسمها وجب فتح الأول، وجـاز في الثاني النصب والرفع. معنَى البيتِ: لاَ يوجد أب وابنُه مثلُ مروان وابنِهِ فِي إكرامِ المعافى والمجدِ، أو جعل اقراره وردائه،
٧٨- البيت من الكامل، وقد اختلف في قائله اختلافاً كبيراً، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢٩٢/٢، ابن يعيش ١١٠/٢، ولابن أحمر الكناني في المؤتلف والمختلف ٤٥، وهو لزرافة الباهلي في ابن السيرافي ٢٣١/١، ولهني بن أحمر أو زرافة الباهلي في اللسان (ميس)، ولعمرو بن الغـوث في شرح أبيات الموشح للكرماني ١١٢، ولرجل من مذحج، أو همام بن مرة. أو ضمرة بن ضمرة، أو ابن أحمر، أو لرجل من بني عبد مناة في شرح شواهد المغني ٩٢١/٢، والدرر ١٩٨/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧١/٤ التخمير ٥١٣/١، امالي ابن الجاب ٥٩٣/٢، ٨٤٧. والشاهد فيه جاء مرفوعاً ورفعه قوله: ولا أب "حيث واحد من ثلاثة : على أن يكون معطوفاً على محل "لا" مع اسمها، أو على أن "لا" الثانية عاملة عمل ليس و"أب" اسمها، وخبرها محذوف ، أو على أن تكون "لا" غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون "أب" مبتدأ ، خبره محذوف.

وإذَا تكون كريهةٌ أُدعى لها   وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

هذَا لعمركم الصغار بعينهِ   لا أم لِي إن كان ذاك ولا أب.

وكان هنا تامةٌ، أي: إذا تحدثُ كريهةٌ، الحيس: طعام مخلوطٌ مِن زبدٍ وتمرٍ. الصغار: الـذلُّ. بعينهِ، أي: بعين جِدي وهو طيء، وهو الذي أمره بالحربِ، وجندب ابن عمهِ، أو قريب آخر. لهذَا الشاعِر. يعني: إذا وقعتَ واقعةٌ عظيمةٌ أمرني جدي بأن أخرج إليها، وإذا كـان طعـام يدعى جندب إلى أكلهِ. هذَا الفعلُ مِن جدي من غايةِ إذلالهِ إياي، ليس لِي أم وليس لِي أب إذا فعلَ بِي أب مثلَ هذا الفعل. والمراد بالأبِ هنا جده. والمراد بالاستشهادِ بالبيـتِ: أنـه رفـع المعطوفَ وهو: ولا أب. وقد اعترض علَى المصنفِ جماعةٌ قالُوا[١]: هذَا البيتُ كانتْ "لاَ" فيـهِ مكررةً وهذا مِن مسألةِ: لاَ حولَ ولاَ قوةَ كما يأتِي، وليس من الفصل، لأن شرطَ الفـصل أن يكون معطُوفاً بغيرِ تكريرِ "لا". وإن تعرف فالحملُ علَى المحل لاَ غير، كقولك: لا غلام لـك، ولاَ العباس. يعني: فإن كان المعطوفُ معرفةً لاَ يجوز فيهِ غير الرفع حمـلاً علَـى محـل المعطوفِ عليه كقولك: لاَ غلام لك ولاَ العباس، فالعباس مرفوع؛ لأنه معرفـةٌ، ولاَ يجـوز نصبه ولا بناؤه لأنك لَو نصبته أو بنيته لكانت "لاَ" تعملُ فيهِ، و"لا" هذهِ لا تعملُ فِي المعرفةِ.

فصل

ويجوز رفعه إذا كُرر قالَ ا ُ تعالى: "فَلا رفَثَ ولا فُسوق"[٢] وقال: "لا بيع فِيهِ ولا خُلَـةٌ"[٣].

يعنِي: إذا كرر "لاَ" نحو: لاَ رجلَ فِي الدارِ ولاَ امرأةٌ. جاز أن يبنَي كل واحدٍ مِن اسـمي "لاَ" على تقديرِ من: لاَ مِن رجل ولاَ من امرأة. جواباً لقول القائل: هل من رجـلٍ فِـي الـدارِ أو امرأةٍ؟ كما ذكرنَا ويجوز أن يرفع وينون كل واحدٍ من اسمي لاَ علَى أنه مبتدأٌ فتقولُ: لاَ رجلٌ فِي الدارِ ولاَ امرأةٌ. هذَا جواب قول القائل: أرجلٌ فِي الدارِ أم امرأةٌ؟ وقرأَ ابن كثيـرٍ، وأبـو عمروٍ ويعقوب: فلاَ رفَثٌ ولاَ فُسوقٌ، مرفوعتين منونتين. والباقون مفتُوحتين غير منـونتين، وقرأَ عاصم وحمزةُ والكسائي ونافع "لاَ بيع فيهِ ولا خُلةٌ ولاَ شفاعةٌ" بالرفعِ والتنوين، والباقُون بالفتحِ مِن غيرِ تنوينٍ، وعلته ما ذكرناه، وهذهِ المسألةُ مثلُ: لا حولَ ولاَ قوةَ، ويأتِي بيانه. **فإن**

---

(١) هو عمرو بن الغوث بن طيء الطائي، أول من قال الشعر في طيء، وهو أبو بطون طيىء، شاعر جاهلي قديم. انظر ترجمته في: ابن حزم، (ت ٤٥٦ هـ)، جمهرة أنساب العرب، د.ط، تحقيق: عبد السلام هـارون، دار المعـارف – مـصر، ١٩٦٢، ص ٤٠٠-٤٠١، خزانـة الأدب ٢٥١/١-٢٤٣. السندويني، وفاء، شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام، د. ط، دار العلوم – الرياض، ١٩٨٣، ص ٤٤٧-٤٥٠.

[١] - أورد ابن الحاجب البيت في مسألة لا حول ولا قوة، ولم يورده كما أورد الزمخشري، على أن لا فيه مكررة كما ذهب مظهر الدين . انظر : الايضاح في شرح المفصل ٣٩٥/١.

(٢) سورة البقرة ١٩٧. قرأ ابن كثير وأبو عمرو: "فلا رفثٌ ولا فسوقٌ" بالضم فيهما والتنوين. وقرأ الباقون: "فلا رفث ولا فسوق بالنصب بغيـر تنوين. فأما من قرأها كلها بالفتح، جعل النكرة مبنيةّ مع "لا" و"لا" مع النكرة فيها كلها في موضع مبتدأ وفي الحج الخبر عنها كلهـا. ومـن قـرأ بالرفع، لم يبن النكرة مع "لا رفث ولا فسوق" لمكان العطف ورفعا بالإبتداء، والخبر مقدر. انظر السبعة في القراءات ١٨٠، حجة القراءات ١٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن ١٤٧/١.

(٣) سورة البقرة ٢٥٤. قرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: كل ذلك بالرفع والتنوين. فمن رفع جعله جواباً لقول القائل: هل فيـه بيع؟ ومن نصب كأنه قال: هل من بيع؟ قال ابن الأنباري: ويجوز في العربية عدة أوجه، والقراءة سنة متبعة وكل هذه الجمل في موضع الوصف المكرر ليوم والعائد من الصفة إلى الموصوف الهاء في "فيه". انظر السبعة في القراءات ١٨٧، حجة القراءات ١٤١، البيان في غريـب إعـراب القرآن ١٦٨/١.

جاء مفْصولاً بينَه وبين "لا" أو معرفةً، وجب الرفع والتكرير، كقولك: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا زيد فيها ولا عمرو. يعني: إذا وقعتْ فاصلةُ بين لا وبين اسمِها بطلَ عملُها؛ لأن تركيـب لا مع اسمِها بطلَ بوقوعِ الفاصلةِ بينهما، فإذا بطلَ عملُها يكون اسمها مرفُوعاً علَى الإبتـداءِ، وكذلِك إذا دخلت لا علَى اسمٍ معرفةٍ وجب رفعه علَى الإبتداءِ؛ لأن "لا" لا تعملُ في المعرفةِ. وإذا بطلَ عملُها وجب رفع اسمِها كما قلنَا، ووجب التكرير. وإنما قلنَـا هـذَا جـواب لقـول [القائلَ][١]: أرجلٌ فِي الدار أم امرأةٌ؛ لأنه لَو كان أحد الشخصين فِي الدار، فيجب أن تقولَ فِـي الجوابِ: لا فِي الدار رجلٌ ولا امرأةٌ. ولا زيد فيها ولا عمرو. فإذا اقتصرتَ علَى اسمٍ واحـدٍ وقلتَ: لا فِي الدار رجلٌ. لم تكن مجيباً علَى حسبِ سؤالِهِ عن كون شخصٍ واحـدٍ، مثـلَ أن يقولَ: أرجلٌ فِي الدار؟ يكون جوابه: نَعم، إن كان الرجلُ موجوداً فِـي الـدار، و يكـون "لا" جوابه إن لم يكن فِي الدار. فإن جواب السائل عن كون شخصٍ واحدٍ فِي الدار يكون بـنعمٍ أو لا، ولا يكون بِلا فِي الدار رجلٌ، ولا امرأةٌ. **وقولُهم: لا نولُك أن تفعلَ كذا[٢]، كلام موضـوع موضِع: لا ينبغِي لك أن تفعلَ كذا.** النولُ العطاء. ومعنَى لا نولُك هنا لا حظّـك وحقيقتُـه: لا ينبغِي لك أن تفعلَ كذا، والمراد بهذَا الكلامِ، أن قولَه: لا نولُك: معرفةٌ وإذا كان اسم لا معرفةً يجب أن يكون مرفوعاً مكرراً، وهو هنا مرفوع وليس بمكررٍ، وإنما كان ليس بمكـررٍ، لأن تقديره: لا ينبغِي لك أن تفعلَ كذا، وإذا دخلت "لا" علَى الفعل المـضارع لا يجـب تكريـره، فكذلِك فِي الاسمِ الذي هو بمعنَى الفعل المضارع. **وقولُه:**

٧٩- حياتك لا نفع وموتك فاجِع.

أولُ هذَا البيتِ:

وأنتَ امرؤٌ منا خُلِقْتَ لغيرنا   حياتُك لا نفع وموتك فاجع

وقائلُ هذَا البيتَ رجلٌ مِن سلولَ، وقيلَ هو: ضحاك بِن هنام الوقاشي[٣]. يعني: أنتَ مِن قومِنا ولكِن لا تعيينَا بلْ تعين غيرنا، لا نفع لنَا في حياتِك، ولكن نحن نَغْـتَم بموتـك ومـصيبتك.

---

[١] - [السائل] في ن.ف

[٢] من شواهد النحو في أمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢، التخمير ٥١٦/١، ٥١٧، المغني ٣١٩، ٣٢٢.

٧٩- البيت من الطويل، وقد اختلف في قائله، فهو لرجل من بني سلول في الكتاب ٣٠٥/٢، وابن يعيش ١١٢/٢، ولأبي زبيد الطائي في حماسة البحتري ١١٦، وللضحاك بن هنّام الرقاشي في ابن السيرافي ٥٢٠/١، والتخمير ٥١٨/١، والخزانة ٣٧/٤. وبلا نسبة فـي المقتـضب ٣٦٠/٤، أمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢، الأشموني ١٨/٢. والشاهد فيه وقوع النكرة المرفوعة بعد "لا" غير مكررة في قوله: "لا نفع".

[٣]- هو الضحاك بن هنام الرقاشي من بني شيبان بن ثعلبة من ربيعة، وهو شاعر إسلامي من شعراء القرن الأول. انظر ترجمته في: زهر الآداب / الحصري ٧٠/٣، الخزانة ٨٩/٢.

٨٠-البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، قيل: إنه من أبيات سيبويه الخمسين، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٨/٢، المقتضب ٤٦١/٤، أمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢، التخمير ٥١٦/١، ٥١٧، الأشموني ١٨/٢، الخزانة ٣٤/٤. والشاهد في: قوله: أن لا إلينا رجوعها، حيث وقعت المعرفة بعد "لا" غير مكررة، والقياس تكريرها.

والمراد بالبيتِ، أنه رفع لا نفع من غير تكرارٍ، وشرطُ رفعِ اسمِ لا أن يكون مكـرراً، وهـذَا شاذ واستعمله الشاعر للضرورةِ. **وقوله:**

٨٠- أن لا إلينَا رجوعها

ضعيفٌ لا يجيء إلا في الشعر

أولُ هذا البيتِ:

بكتْ جزعاً واسترجعتْ ثم آذنتْ ركائِبها أن لاَ إلينا رجوعها

واسترجعتْ، أي: طلبتْ الرجوع وأبتِ المسافرةَ مِن غايةِ كراهيتها فراقَ الأحباءِ، ولكـن لـم تقدِر علَى الرجوعِ. آذنتْ، أي: أعلمتْ، ركائِبها، أي: مركوباتِها، أي: كلمتْ أصحاب ركائِبها، وأشارتْ إليهم بما يدلُّ علَى أنها لاَ ترجع إلينَا، والضمير فِي إلينَا ضمير الشاعر وأصـحابهِ. والمراد بالبيتِ أنه وقع فاصلةٌ بين لاَ واسمِها من غير تكريرٍ، وهذَا أيضاً مِن ضرورةِ الشعر.

وقد أجاز المبرد فِي السعةِ أن يقالَ: لا رجلٌ في الدارِ، ولا زيد عندنَا. السعةُ توسع الكـلامِ. يعني: أجاز المبرد[1] لتوسعِ الكلامِ أن يكون اسم "لا" مرفوعاً من غير تكريـرٍ، سـواء فيـهِ المعرفةُ والنكرةُ، وسواء فِي الشعر وغيره.

فصل

وفِي "لاَ حولَ ولا قوةَ إلا بالله" ستةُ أوجهٍ: أن تفتحهما. يعنِي: أحد الوجوهِ الستةِ: أن يبنَى كل واحدٍ من اسمي لاَ كما هو الأصلُ فتقولُ: لاُ حولَ ولاَ قوةَ بفتحِ حولَ وقوةَ مِن غير تنـوينٍ. **وأن تنصب الثانِي.** يعنِي: الوجه الثانِي: أن تنصب وتنون "لاَ قوةً" وتترك لاَ حولَ مبنياً فتكون "ولاَ قوةً" معطوفةً علَى محل "لاَ حولَ" لأن محله النصب، لأن "لا" تعملُ عملَ إن. وإنمـا لـم تُجعلْ "ولاَ قوةَ" مبنيةً علَى الفتح لطول الكلامِ. **وأن ترفعه.** يعنِي: الوجه الثالثُ: أن ترفع قـوةٌ وتنونَها عطفاً علَى محل حولَ قبلَ دخول لاَ عليهِ، لأن محله قبلَ دخول "لاَ" رفـع بالابتـداءِ ويترك "لاَ حولَ" مبنياً علَى حالِه. **وأن ترفعهما.** يعنِي: الوجه الرابـع: أن ترفـع وتنـون "لاَ حولَ" ولا قوةَ" كليهما علَى الابتداءِ، لأن لاَ مع اسمِها إذا كُرر جاز الرفع علَى الابتـداءِ كمـا ذكر في "لاَ رفثَ ولاَ فسوقَ". **وأن ترفع الأولَ علَى أن "لاَ" بمعنَى "ليس"، أو علَى مذهبِ أبِي العباس[2] وتفتح الثانِي.** يعنِي: الوجه الخامس: أن ترفع وتنون "لاَ حولَ" علَى أن لاَ بمعنَـى ليس، أو علَى مذهبِ المبردِ فإنه جوز أن ترفع النكرةَ من غير تكريرٍ، وإن لم تكُن لاَ بمعنَـى

---

[1] انظر المقتضب ٣٦٠/٤.

[2] انظر المصدر نفسه.٣٦١/٤

"ليس" كما ذكر. وأن تجعلَ لاَ عاملةً فِي "قوةَ" فتبنيها علَى الفتح كما هو الأصلُ فِي هذا الباب. **وأن تعكس هذا.** يعني: الوجه السادس: أن تقولَ: لاَ حولَ بالفتح من غير تنوين، ولا قوةٌ بالرفع والتنوين. قالَ ابن الحاجبِ[1]: لاَ حاصلَ لهذَا الوجهِ، فإنه هو الوجه الثالثُ بعينهِ. وقال بعضهم: بل الفرقُ ثابتٌ بين الوجهِ الثالثِ والسادسِ فِي التقدير: وإن كانَا متماثِلين فِي اللفظِ؛ لأن قوةَ فِي الوجهِ الثالثِ مرفوعةٌ علَى أنها معطوفةٌ علَى محل "لاَ حولَ" قبلَ دخول لاَ كما ذكر فِي الوجهِ السادسِ: لاَ قوةٌ مرفوعةٌ علَى أن لاَ بمعنَى ليس، أو علَى مذهبِ المبردِ فِي تجويزهِ الرفعِ مِن غير تكرير. ومعنَى الحول: القوةَ، والحيلةُ والحركةُ. ومعنَى القوةُ: الطاقةُ، والقوةُ ضد الضعفِ أيضاً، وخبر لاَ فِي هذهِ الأوجهِ محذوفٌ: أي: لاَ حولَ لنا ولاَ قوةَ لنا إلا بِا .

فصل

وقد حذِفَ المنفي في قولهم: لا عليك، أي: لا بأس عليك. كلمةُ "قد" هنا للتقليل، ويعنِي: قد يجوز حذفُ اسمِ لاَ ولكِن حذفه قليلٌ بالنسبةِ إلى إثباتهِ.

فصل: خبر "ما" و"لا" المشبهتْين بـ" ليس"

خبر "ما ولا" المشبهتين بليس، هذَا التشبيه لغةُ أهل الحجاز[2]، وأما بنُو تميمٍ، فيرفعون ما بعدهما على الإبتداءِ، ويقرؤون "ما هذَا بشر"[3] إلا من درى كيفَ هِي فِي المصحفِ. يعني: ومن المنصوباتِ: خبر "ما ولا" المشبهتين بليس. أهلُ الحجاز يعملون "ما و لاَ" المشبهتَين "بليس" عملَ ليس فيرفعون اسميهما، وينصبون خبريهما، وبنُو تميم يجعلُون ما بعدهما مبتدأ وخبراً. قولُه: إلا من درى كيفَ هِي فِي المصحفِ[4]، يعنِي: يقرأُ بنَو تميمٍ "ما هذا بشر" برفعِ بشرٍ على أن هذَا مبتدأٌ وبشر خبره، إلا من علم منهم كيفَ هذهِ الكلمةُ مكتوبةٌ فِي مصحفِ القرآن، فإنه لاَ يقرأُ "بشراً" بالرفعِ لأنه فِي المصحفِ: "ما هذا بشَراً" بالنصبِ. وإذا كان فِي المصحفِ "ما هذا بشراً" بالنصبِ، فكيفَ يخالفُ أحد المصحفَ إذا علم أنه منصوب؟ **فإذَا انتقض النفي بـ "إلا" أو تقدم الخبر بطُلَ العملُ، فقيل: ما زيد إلا منطلقٌ، ولا رجلٌ إلاّ أفضلُ منك، وما منطلقٌ زيد، ولا أفضلُ مِنك رجلٌ.** يعني: أهلُ الحجاز إنما أعملُوا "ما ولا" عملَ ليس إذَا كان معناهما النفي. فإذَا بطلَ النفي بطلُ العملُ؛ لأنه زالَ مشابهتُهما بليس بزوال معنَى النفي، فتقولُ: ما زيد إلا منطلقٌ، ولاَ رجلٌ إلا أفضلُ منك بالرفعِ على الابتداءِ، وكذلك

---

[1] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٦/١.

[2] انظر الكتاب ٢٨/١.

[3] سورة يوسف ٣١. قرأ ابن مسعود وعكرمة وأبو نهيك وابن المتوكل وغيرهم بالرفع. انظر الكشاف ٣١٧/٢، إملاء ما من به الرحمن ٥٣/٢.

[4] رد عليه ابن الحاجب في الإيضاح حيث وصف كلامه هذا بغير المستقيم. غير المستقيم، لأنه لا يحلُ أن يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات ما لم تُنْقل تواتراً . وهذا يؤذن بأن لأهل كلّ لغة أن يقرؤوا بلغتهم، وليس ذلك بمستقيم ويؤذن بأن القراءة كانت سائغة ثم لما كتب في المصحف لم يسغ إلا على ما يوافقه وكلاهما غير مستقيم. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٧/١-٣٩٨.

يبطلُ عملهما بوقُوع فاصلٍ بينهما وبين اسميهما إذا كان الفاصلُ غير الظـرفِ كقولـك: مـا طعامك زيد أكلٌ. لا يجوز أن تنصب أكلاً لوقوع طعامك بين "ما" واسمِها، ويجوز: فِي الدار زيد جالساً، لأن الفصلَ بالظرفِ فلا فصلٌ، لأن الأفعالَ لا تخلو من الظروفِ، فكأن الظـرفَ جزء الفعل. وكذلك إذا تقدم الخبر بطلَ العملُ، لأن "ما ولا" حرفان، والحرفُ ضعيفٌ فإذا تقدم خبرهما بطلَ عملها، فتقولَ: ما منطلقٌ زيد، ولا أفضلُ منك رجلٌ، بـالرفع علـى الإبتـداءِ والخبر. فإن قيلَ: يجب أن يبطلَ عملُ ليس إذا بطلَ معنَى النفي فيهِ بإلا. كقولك: زيد ليس إلا منطلقٌ؟ قلنَا: لا يبطلُ عملها، لأنها فعلٌ وإنما تعملُ لكونها فعلاً، ولا يكون معناها النفي، فَـإن قيلَ: ما إعراب: ما زيد قائماً بلْ قاعد؟ قلتُ: قائِماً نصب علَى أنه خبر ما، ولكِن بـلْ قاعـد مرفوع لأن بلْ تبطلُ معنَى النفِي؛ لأن بلْ تثبتُ ما بعدها. والتقدير: ما زيد قائِماً بلْ هو قاعد: فقولك: هو مبتدأٌ وقاعد خبره. وكذلك: ما زيد قائِماً لكن قاعد بسكون النون.

فصل

ودخولُ الباءِ فِي الخبر، نحو قولك: ما زيد بمنطلِقٍ، إنما يصح علَى لغةِ أهل الحجاز، لأنك لا تقولُ: زيد بمنطلقٍ. يعني: تدخلُ الباء فِي خبر ما النافيةِ فِي لغةِ أهل الحجاز، لمـا شـبهوها بليس ادخلُوا الباء فِي خبرها كما تدخلُ الباء فِي خبر ليس، وأما بنُو تميمٍ فلا يدخلون الباء في خبرها، لأنهم لا يشبهونَها بليس فِي العمل، بلْ يرفعون ما بعدها علَى الإبتداءِ والخبر، وكما لا تدخل الباء فِي خبر المبتدأ فلا يقالُ: زيد بمنطلقٍ، فكذلك لا تدخُل الباء فِي خبر "ما" عنـدهم. وقيلَ: بلْ تدخلُ الباء فِي خبر ما على لغةِ بني تميمٍ أيضاً، لأن الباء لتأكيدِ النفي فلا يتفـاوتُ بإعمالها عملُ ليس، وعدم إعمالها فِي دخول الباءِ، قالَ أبو البركاتِ[١] [٢]: دخولُ البـاءِ فِـي خبر "ما" لشِيئين، أحدهما: لتأكيدِ النفي، والثانِي: أنه جواب قول القائل: إن زيداً لقائم. فتقـولُ: ما زيد بقائِمٍ، فالباء فِي مقابلةِ اللامِ في خبر إن.

فصل

و"لا" التي يكْسعونَها بالتاءِ هِي المشبهةُ بـ "لـيس" بعينهـا، ولكـنهم أبـوا إلاّ أن يكـون المنصوب بها حِيناً. قالَ اللهُ تعالى: "وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ" [٣] أي: ليس الحِين حين مناص. الكسع:

---

[١] هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي، صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف، كان زاهداً ورعاً، فقيهاً، من المشار إليهم في النحو، مات سنة (٥٧٧ هـ). انظر – بغية الوعاة ٨٦/٢-٨٨.

[٢] انظر الأنصاف في مسائل الخلاف ١٦٧/١.

[٣] سورة ص ٣. قرأ الضحاك الجحدري وأبو المتوكل وابن يعمر وغيرهم: ولات حين" بالرفع. وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠١٢/٢، تفسير القرطبي ١٥، ١٤٨.

الإعقاب، يعنِي: "لاَ" التي يزيدون عليها التاء هِي التي شُبهت بِليس. وتعملُ عملَها. ولكـن لاَ المشبهةِ بليس قبلَ زيادةِ التاءِ عليها ترفع كل اسمٍ نكرةٍ، وتنصب خبرها، وأما بعد زيادةِ التاءِ عليها لا تنصب إلا لفظةَ "حِين"، واسمها مضمر، ويجوز إبراز اسمِها، وإضمار خبرهـا، ولاَ يجوز إبرازهما، ويجوز أن يكون اسم "لاتَ" معرفةً بخلافِ اسمِ لاَ قبلَ زيادةِ التاءِ عليها، فإنه لاَ يجوز إلا نكِرةً. قوله تعالَى: " ولَات حِ مناصٍ"، المناص: الفرار، لاتَ عاملةٌ وحين خبرها، وهو مضافٌ إلى مناصٍ، واسمها مضمر والتقدير: ولاتَ الحِين حين مناصٍ.

"المجرورات"

لاَ يكون الاسم مجروراً إلاّ بالإضافةِ، وهِي المقتضيةُ للجر، كما أن الفاعليةَ والمفعوليةَ همـا المقتضيتان للرفْع والنصبِ. الإضافةُ: إسناد شيءٍ ونسبته إلى شيءٍ بواسطةِ حرفِ الجر لفظاً، أو تقديراً. فاللفظُ نحو: مررت بزيدٍ. فقد نسبتَ المرور إِلى زيدٍ بواسطة الباءِ. والتقدير: غلام زيدٍ. فقد نسبت الغلام إلى زيدٍ، والتقدير غلام لزيدٍ. وهِي المقتضيةُ للجر. أي: الإضافةُ هِـي الموجِبةُ للجر. **والعاملُ هنَا غير المقتضِي كما كان ثم، وهو حرفُ الجر، أو معناه فِي نحـو قولك: مررتُ بزيدٍ، وزيد فِي الدار، وغُلام زيدٍ، وخاتم فضةٍ.** يعني: المقتـضِي للجـر هـو الإضافةُ، وهِي نسبةُ المضافِ إلى المضافِ إليهِ، والعاملُ للجر غير المقتـضِي، لأن العامـلَ للجر هو حرفُ الجر ومعناه. وقولُه: "كما كان ثم" أي: كما كان فِي الفاعل والمفعول المقتضِي للرفعِ هو الفاعليةُ، والمقتضِي للنصبِ هو المفعوليةُ، والعاملُ فِـي الفاعـل والمفعـول غيـر المقتضِي للرفعِ والنصبِ، بلْ العاملُ ما أسند إِلى الفاعل. قولُه: وهو حرفُ الجر، أو معنـاه. يعني: العاملُ للجر هو حرفُ الجر في نَحو: مررتُ بزيدٍ، وزيد فِي الدار، أو معنَـى حـرفِ الجر نَحو: غلام زيدٍ، وخاتم فضةٍ. واختلفُوا[1] فِي أن العاملَ للجر فِي "غلام زيـدٍ"، وخـاتم فضةٍ، ونحوهما، أي شيءٍ؟ فبعضهم قالَ: العاملُ هو الحرفُ المضمر، وهو اللام فـي غـلام زيدٍ؛ لأن تقديره: غلام لزيدٍ. ومن فِي "خاتم فضةٍ"، لأن تقديره. خاتم مِن فضةٍ. وبعضهم قالَ: العاملُ هو الاسم المضافُ وهو نائب عن حرفِ الجر، ولاَ يجوز أن يكون هنا حـرفُ الجـر مضمراً لأن الاسم إذا تضمن الحرفَ صار مبنياً كخمسةَ عشر، ولاَ رجلَ فِي الدار. والمضافُ والمضافُ إليهِ ليسا بمبنيين، فعلم أنهما ليسا بمقتضيين للحرفِ، وهذَا القولُ هو المختار عنـد أكثر النحويين. واعلم أن الإضافةَ؛ لفظٌ مشترك بين نسبتهِ فعلٌ إلى اسمٍ بواسطةِ حـرفِ جـر

[1] اختلاف النحاة في العامل في المضاف إليه ، فمذهب سيبويه أنه المضاف . وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر وقال الأخفش : بالإضافة . انظر : - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٢٣/٢. الايضاح في شرح المفصل ٤٠٠/١-٤٠٢.

ملفوظٍ، نحو: مررتُ بزيدٍ، وبين نسبته اسم إلى اسم بواسطةِ حرفِ جر مقدرٍ، نحـو: غُـلام زيدٍ، والتقدير: غلام لزيدٍ. القسم الأولُ يسمى فِي اصطلاحهم: جاراً ومجروراً، والقسم الثانِي، يسمى: مضافاً ومضافاً إليهِ.

فصل

وإضافةُ الاسمِ إلى الاسمِ على ضربين: معنويةٌ ولفظيةٌ، فالمعنويةُ: ما أفاد تعريفاً، قولك: دار عمرو. أو تخصيصاً، كقولك: غلام رجلٍ. الإضافةُ المعنويةُ: ما أفاد تعريفاً، أو تخصيصاً لـم يكن قبلَ الإضافةِ. مثالُ التعريفِ: قولك: دار عمرٍو، فدار قبلَ الإضافةِ كانـتْ نكـرةً، فـإذا أضفتَها إلى عمرٍو صارتْ معرفةً. ومثالُ التخصيصِ: غُلام رجلٍ. فإن غُلاماً قبـلَ الإضـافةِ إلى رجلٍ كان شائِعاً بين أن يكون لرجلٍ أو امرأةٍ، فإذا أضفتُه إلى رجلٍ صـار مخـصوصاً برجلٍ دون امرأةٍ، ولكن لم يصر معرفةً، لأن المضافَ إليهِ نكرةٌ وإذا كان المضافُ إليهِ نكرةً يكون المضافُ أيضاً نكرةً. **ولا تخلُو فِي الأمرِ العام مِن أن تكون بمعنَى "اللامِ"، كقولِك: مالُ زيدٍ، وأرضه، وأبوه، وابنه، وسيده، وعبده، أو بمعنَى "مِن" كقولك: خاتم فـضةٍ، وسِـوار ذهبٍ، وباب ساجٍ.** ولا تخلو، أي: لاَ تخلُو الإضافةُ المعنويةُ فِي الأمرِ العام، أي: فِي الغالـبِ والأكثرِ، يعني: الأكثر أن تكون الإضافةُ المعنوية بمعنى اللامِ، أو مِن، فالّتي بمعنى اللامِ على ثلاثةِ أنواعٍ، أحدها: أن تكون بمعنَى الملكِ نَحو: مالُ زيدٍ، وأرضه. والثانِي: أن تكون بمعنَى الاختصاصِ نَحو: أبوه وابنُه. والثالثُ: أن تكون بمعنَى الاستحقاق نَحو: سيده وعبده. والتـي بمعنَى "مِن" هو ما كان المضافُ إليهِ تمييزاً لجنسِ المضافِ نَحو: خاتم فضةٍ، فإن الفضةَ تبين أن الخاتَم من جنسِ الفضةِ، وكذلك: باب ساجٍ يبين أن الباب مِن جنسِ الساجِ؛ لاَ مِـن جـنسٍ آخر، والساج نوع من الشجرِ. قيلَ إن خشبه لاَ ينفصلُ بالماءِ، ولهذَا تُصنع منه السفن، ويقالُ له بالفارسيةِ (شاه)[1]. وقولُه: فِي الأمرِ العام، احتراز عن قولِهم: أعراب الباديةِ، أي: أعـراب فِي الباديةِ، فالإضافةُ هنا بمعنَى "فِي" وكذلك: ضرب اليومِ، بإضافةِ المصدرِ إلى اليـومِ، أي: ضرب فِي اليومِ. وكذلك حيثُ أُضيفَ اسم إلى ظرفٍ فهو إضافةٌ بمعنَى "فِي" وهـذا النـوع قليلٌ[2]، بلْ الأكثر والغالب أن الإضافةُ بمعنَى "اللامِ" أو بمعنَى مِـن. **واللفظيـةُ: أن تُـضافَ الصفةُ إلى مفعولِها كقولِك: هو ضارب زيدٍ، وراكِب فرس، بمعنَى: ضارب زيـداً، وراكـب**

---

[1] - شاه بالفارسية ، تعني شجر البلوط ، انظر: التونجي، محمد (١٩٩٣) المعجم الذهبي ، فارسي عربي، طبعة منقحة ، دمشق : المستشارية الثقافية للجمهورية الاسلامية الايرانية ص٤١٨.

[2] - ذهب بعض النحاة إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف ولا نيتّه. وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى اللام على كل حال. وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو "مِن" وموهِم الإضافة بمعنى "في" محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً . انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٢٣/١.

فرسـاً. أراد بالصفةِ: اسم الفاعِل والمفعول، والصفةَ المشبهةً باسمِ الفاعل. قولَه: إلى مفعولِها، يعني: اسم الفاعِل إذَا أضيفَ إلى مفعوله، ويريد باسمِ الفاعل ما كان على وزن فاعلٍ من بين الصفاتِ، واسم الفاعل إذَا أضيفَ إلى المفعول، فإن كان بمعنَى الحال، أو الاستقبال فإضـافته لفظيةٌ، وإذا كان بمعنَى الماضِي فإضافتُه معنويةٌ. ويعني بالإضافةِ اللفظيةِ: أن اسـم الفاعـل أضيفَ إلى مفعولِه فِي اللفظِ ليحصلَ تخفيفٌ بحذفِ تنوينِهِ، وأما فِي المعنَى فـالتنوين مقـدر والمضافُ إليهِ منصوب فِي التقديرِ؛ لأنه مفعولٌ. وإنما قلنا: إن اسم الفاعل إذا كـان بمعنَـى الحال، أو الاستقبال وأضيفَ إلى مفعولِهِ إضافةً لفظيةٌ، لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنَى الحال، أو الاستقبال يعملُ عملَ الفعل، فيكون المضافُ إليه مفعولاً في الحقيقةِ، فيكون فِـي التقـدير منصوباً، وإذا كان منصوباً فلاَ يجوز أن يجعلَ مجروراً فِي اللفظِ والتقدير، بل فِي اللفظِ فقطْ، بخلافِ الإضافةِ المعنويةِ، فإن المضافَ إليه مجرورا فِي اللفظِ والتقدير. وأما إذا كـان اسـم الفاعل بمعنَى الماضِي، فلاَ يعملُ عملَ الفعل، وإذا لَم يعملْ عملَ الفعل فَلا يكون المضافُ إليهِ منصوباً، بلْ هو مجرور فِي اللفظِ والتقدير فتكون إضافته معنويةٌ، وبيان أن اسم الفاعـل إذا كان بمعنَى الماضي لا يعملُ، وإذا كان بمعنَى الحال أو الاستقبال يعملُ، يأتي في اسم الفاعـل فِي بحثِ الأسماءِ المتصلةِ بالأفعال. واسم الفاعل إنما يعرفُ أنه بمعنَى الماضِي، أو الحال، أو الاستقبال بقرينةِ الزمان، فإذا قلتَ: زيد ضارب عمراً أمس فهذا بمعنَى الماضِي بقرينةِ "أمس". وإذا قلتَ: ضارب عمراً الآن، فهذا بمعنَى الحال بقرينةِ الآن. وإذا قلتَ: ضارب عمراً غَـداً فهذَا بمعنَى الاستقبال بقرينةِ غداً. **أو إلى فاعِلِها، كقولك: زيد حسن الوجهِ، ومعمور الـدار، وهند جائلةُ الوشاحِ، بمعنَى: حسن وجهه، ومعمورةٌ داره، وجائلٌ وشاحها.** وإضافةُ الـصفةِ إلى فاعلها ثلاثةُ أنواعٍ، أحدها: الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعل نحو: زيد حسن الوجـهِ، بإضـافةِ حسن إلى الوجهِ والتقدير: حسن بالتنوين، وجهه بالرفع، فحسن صفةٌ مشبهةٌ بمعنَى حسن، أو يحسن. ووجهه فاعلُه ثم أضيفَ حسن إلى الوجهِ إضافةً لفظيـةً، ليحـصلَ تخفيـفٌ بحـذفِ التنوين. النوع الثانِي: إضافةُ اسمِ المفعول إلى فاعلِهِ نحو: زيد معمور الدار، "فمعمور" اسـم مفعولٍ أضيفَ إلى فاعلِهِ، أي: إلى ما أقيم مقام فاعلِهِ تقديره: عمـرتْ داره. وأصـلُه: زيـد معمورةٌ بالتنوين، داره بالرفع. فأضيفَ معمور إلى الدار إضافةً لفظيةً. فإن قيلَ: لـم حـذفتُم التاء فِي "معمورةُ الدار" بالإضافةِ، واثبتموها فِي معمورةٌ داره بغير إضافةٍ؟ قلنَا: لأن الـصفةَ إذا كانتْ فِعلاً لغير موصوفِها جعلتْ تلك الصفةُ بمنزلةِ فعلٍ مقدمٍ وجعلَ مـا بعـدها بمنزلـةِ الفاعل. فمعمورةٌ داره بمنزلةِ: عمرت داره، فالفاعلُ وهو الدار مؤنثٌ فأحتيج إلى التاءِ فِيهـا. وأما معمور الدار فجعلَ اسماً مضافاً وإذا جعلَ اسماً مضافاً لم يكُن تنزيله منزلةَ الفعل حتـى

ألحقَ التاء، لأن ما بعده ليس بفاعلٍ، بلْ هو مضافٌ إليهِ فِي اللفظِ، وإذا لم يكن تنزيله منزلـةَ الفِعل بجعله تابِعاً لِما قبله. فإن كان ما قبله مذكراً لم تلحقُه التاء. نحو: جـاء رجـلٌ معمـور الدار. وإن كان ما قبلَه مؤنثاً لحقته التاء. نحو: جاءت امرأةٌ جائلةُ الوشاحِ. الثالثُ: إضافةُ اسمِ الفاعل إلى فاعلِهِ. نحو: هند جائلةُ الوشاحِ. تقديره: جائلٌ وشاحها، فجائلٌ اسم فاعلٍ ووشاحها فاعله، وجائلةُ الوشاحِ بالجيمِ عبارةٌ عن دقةِ الوسطِ. إذا كان وسطُها يتحرك ويهتز من الدقـةِ. وزيد حسن الوجهِ. مبتدأٌ وخبر وليس بموصوفٍ وصفتِه، لأن حسن الوجهِ نكرةٌ كمـا يـأتِي، وكذلك ما بعده مِن المثالين. **ولا تفيد إلا تَخفيفاً فِي اللفظِ والمعنَى، كما هـو قبـلَ الإضـافةِ.** يعني: الإضافةُ اللفظيةُ لاَ تفيد تعريفاً، بلْ تفيد تَخفيفاً بحذفِ التنوين في نَحو: ضـارب زيـدٍ. والأصلُ: ضارب زيداً بالتنوين، أو بحذفِ نُون التثنيةِ والجمعِ، نَحو ضاربا زيـدٍ، وضـاربو زيدٍ، والأصلُ ضاربان زيداً، وضاربون زيداً. قولُه: والمعنَى كما هو قبلَ الإضـافةِ. يعنـي: حصلَ تخفيفٌ فِي اللفظِ، وأما فِي المعنَى فَلا فرقَ فيهِ قبلَ الإضافةِ وبعدها، لأن المضافَ إليهِ مفعولٌ في: ضارب زيدٍ، وفاعلٌ فِي حسن الوجهِ. والمضافُ نكرةٌ بعد الإضافةِ كما كان قبـلَ الإضافةِ. **ولاستواءِ الحالين وصفت النكرةُ بهذه الصفةِ مضافةً، كما وصفَ بها مفصولةً فِي قولك: مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ، وبرجلٍ ضاربِ أخيه.** يعني: لأجل أن هذا المضافَ يستَوي فيهِ الإضافةُ وعدم الإضافةِ فِي المعنَى، يجوز وصفُ النكرةِ بِهذا المضافِ، كما يجوز وصفُ النكرةِ قبلَ الإضافةِ. ولولاَ أن هذهِ الصفةَ بعد الإضافةِ نكرةٌ كما كانتْ قبلَها لما جاز وصـفُ النكرةِ بِها، تقولُ بعد الإضافةِ: مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ. فرجلٌ نكرةٌ موصـوفةٌ، وحـسن الوجهِ مضافٌ صفةٌ لرجلٍ. وتقولُ قبلَ الإضافةِ: مررتُ برجلٍ حسن وجهه، بتنوين "حـسن" ورفعِ وجهه، فحسن نعتٌ بمنزلةِ الفعل، ووجهه فاعلُه، والجملةَ صفةٌ لرجلٍ وكذلك البحثُ فِي: "مررتُ برجلٍ" ضارب أخيهِ. فَإن أردتَ أن تجعلَ هذهِ الصفةَ وصفاً لمعرفةٍ أدخل عليها اللام، وقلْ: مررتُ بزيدٍ الحسن الوجهِ.

فصل

وقضيةُ الإضافةِ المعنويةِ أن يجرد لها المضافُ مِن التعريفِ. يعني: لاَ يجوز فِي الإضـافةِ المعنويةِ أن يكون المضافُ معرفةً، لأن المضافَ إنما يضافُ ليحصلَ له حكم المضافِ إليـهِ من التعريفِ إن كان المضافُ إليهِ معرفةً، أو التخصيص إن كان المضافُ إليهِ نكرةً، فإذا كان المضافُ معرفةً فقد استغنَى عن أن يحصلَ له من المضافِ إليهِ تعريفٌ أو تخصيص. ومعنَى

القضيةِ: الحكم. **وما تقبله الكوفيون[١] مِن قولِهم: الثلاثةُ الأثْوابِ، والخمسةُ الدراهمِ، فبمعزلٍ عند أصحابنَا عنَ القياسِ، واستعمال الفصحاءِ.** يعني: يلزم فِي الإضـافةِ المعنويـةِ تجريـد المضافِ من التعريفِ فِي الأعدادِ وغيرِها عند البصريين، وأما عند الكوفيين فيلزم في غيـر الأعدادِ، ولا يلزم في الأعدادِ، يقولون: الثلاثةُ الأثوابِ. بالألفِ واللامِ فـي المـضافِ وهـو الثلاثةُ، ودليلُهم أنهم سمِعوا ألفاظاً قليلةً من الأعداد عن بعضِ العربِ أدخلُوا علـى المـضافِ الألفَ واللام فقاسوا عليها باقِي الألفاظِ قالُوا: علتُه أن المعدود وما أضيفَ إليهِ ذاتٌ واحدةٌ فلم تكن إضافتُه ليحصلَ له تعريفٌ من المضافِ إليهِ. فإذا لم يكُن الغرض مِـن إضـافةِ العـددِ ليحصلَ له تعريفٌ من المضافِ إليهِ، فيجوز أن يعرفَ العدد بالألفِ واللامِ؛ لأنه هـو الـذي يجري عليهِ الإعراب. وأن يعرفَ المضافُ إليه أيضاً لأنه المقصود. قولُـه: فبمعـزلٍ، أي: فيجانب عند البصريين عن القياسِ، وعن استعمال الفصحاءِ. المعزلُ: الموضـع، المفعـولُ، الموضع الذي يعزلُ إليهِ الرجلُ. أي: يفر إليهِ من بين الناسِ، يعني: قولُ الكوفيين بعيد عـن القياسِ واستعمال الفصحاءِ. أما بعده عن القياس فلأن الغرض مِن العددِ هو المعـدود، ومـن المضافِ إليهِ تميز العددِ فإذا حصلَ تمييز العددِ وتعريفُه بالمضافِ إليهِ، فلا حاجةَ إلى إدخـال الألفِ واللامِ علَى العددِ؛ لأنه بلا فائدةٍ. وخير الكلامِ ما قل ودل، والأصلُ ترك الزيادةِ إذا لـم يكن فيها فائدةٌ. وأما بعده عن استعمال الفصحاءِ فلأنه نقلَ عن الفصحاءِ بغير ألفٍ ولامٍ. **قـال الفرزدقُ:**

٨١- ما زالَ مذْ عقدتْ يداه إزاره فَسما وأَدرك خَمسةَ الأشبارِ

يمدح الفرزدقُ يزيد بن المهلبِ. وسما: إذا إرتفع. الأشبار: جمع شبرٍ، وتقديره هذا البيـت: لا زالَ مد عقدتْ يداه إزاره، أي: بلغَ إلى سن التمييز ولـبسِ الـسراويل، وشـد الإزار بـدلُ السراويل. قولُه: وأدرك خمسةَ الأشبارِ، يعني: دخلَ القبر، والقبر خمسةُ أشبارٍ، ويعني: هـو مذْ كان صغيراً يطلب الرفعةَ والمناصب العاليةَ إلى أن ماتَ. والمراد بالبيتِ: أنه لـم يـدخل الألفَ واللام فِي خمسةِ الأشبارِ. **وقالَ ذو الرمةِ :-**

٨٢- ثلاثُ الأثافِي والديار البلاقِع

وصدره: "وهلْ يرجِع التسليم أو يكْشِفُ العمى"

---

[١] فَصل ابن يعيش الحديث في هذه المسألة، وملخص كلامه: - أن هذا أمر جوزه الكوفيون تشبيهاً له بـ"الحسن الوجه" وهذا ليس بصحيح؛ لأن المضاف في الحسن الوجه "صفةٌ والمضاف إليه يكون منصوباً ومجروراً. وإنما ذلك شيء رواه الكسئي، وقد روى أبو زيد، فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء. ومنع البصريون هذا الأمر لأنك إذا قلت "ثلاثة دراهم" وأردت تعريف الأول منهما، عرفت الثاني، لأن الأول يكون معرفةً بما أضفته إليه.
انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ١٣٠/٢-١٣١.

يكشفُ، أي: يذهب، العمى بالعين المهملةِ: الإلتباس والاشتباه. الأثافِي: جمع أثفيةٍ وهِي حجر، أو غيره يوضع عليه القِدر عند الطبخ، البلاقع: جمع بلقعٍ وهو الموضع الخـالِي، يعنـي: إذا وصلَ العاشقُ منزلَ المعشوقةِ. ولم ير هناك أحداً مِن الإنس، ويـرى الأثـافِي والمواضـع الخاليةِ الخَربةِ فلَو سلم لا يرد تسليمه، أي: لاَ تجيبه الأثافِي والمواضع الخاليةُ الخربةُ والديار البلاقع، ولا يزيلُ اشتباهه وعدمُ علمِه بأن المعشوقةَ وقومها أين ذهبوا؟ والمراد بالبيتِ: أنه لم يدخل الألفَ واللام فِي ثلاثِ الأثافِي. **وتقولُ فِي اللفظيةِ: مررتُ بزيدٍ الحسن الوجهِ، وبهنـدٍ الجائلةِ الوشاحِ، وهما الضاربا زيدٍ، وهم الضاربوا زيدٍ. قال الله تعالى: " والْمقِيمِي الـصلاةِ "[1] ولا تقولُ: الضارب زيدٍ، لأنكَ لا تفيد فيه خِفةً بالإضـافةِ، كمـا أفـدتَها فـي المثنـى والمجموعِ، وقد أجازه الفراء، وأما الضارب الرجل، فمشبه بالحسن الوجهِ.** يعني: يجوز في الإضافةِ اللفظيةِ إدخالُ الألفِ واللامِ في المضافِ، لأن الإضافةَ هنا ليس ليحـصلَ للمـضافِ تعريفٌ، أو تخصيص من المضافِ إليهِ بلْ ليحصلَ تخفيفٌ، والتخفيفُ حاصـلٌ مـع إدخـال الألفِ واللامِ في المضافِ. وذلك فِي التثنيةِ والجمعِ بحذفِ نونيهما. وأما فِي الواحدِ فلاَ يحصلُ تخفيفٌ مع الألفِ واللامِ فلا يجوز إضافته مع الألفِ واللامِ نَحو، الضارب زيـدٍ. فإنـه لـم يحصلْ تخفيفٌ؛ لأنه لم يحذفْ هنا شيء من المضافِ، وأما الضارب الرجل، فَلا تخفيفَ فيـهِ ومع ذلك يجوز إضافتُه وإن لم يحصلْ تخفيفٌ؛ لأنه يشبِه: الحسن الوجهِ، وكمـا أن الحـسن الوجهِ يجوز إضافتُه وإن لم يحصل فيهِ تخفيفٌ كما يأتِي فكذلِك: الـضارب الرجـل، يجـوز إضافتُه وإن لم يحصل تخفيفٌ. ووجه المشابهةِ بين الضارب الرجل، وبين "الحسن الوجهِ" أن المضافَ فِي كل واحدٍ منهما صفةٌ، والمضافُ إليهِ مِن كل واحدٍ مِنهما جنس معرفٌ بـالألفِ واللامِ. وأما الحسن الوجهِ فإنما يجوز إضافتُه؛ لأنه حصلَ فيهِ تخفيفٌ بحذفِ المضافِ إليهِ من الوجهِ، والتقدير: الحسن وجهه، فحذِفَ الضمير الذي أضيفَ إليهِ الوجه. وأضيفَ الحسن إلـى الوجهِ، ليحصلَ فرقٌ بينه وبين اسمِ الفاعل، لأن الأصلَ فِي اسمِ الفاعل عدم الإضـافةِ؛ لأنـه يشبه الفعلَ المضارع فِي اللفظِ والمعنَى. أما اللفظُ ؛ فلأن فاعلاً علَى وزن الفعل فِي الحركاتِ والسكناتِ، وأما المعنَى، فلأن اسم الفاعل الذي يعملُ هو بمعنَى الحال، أو الاستقبال كمـا أن الفعلَ المضارع كذِلك. فقد ثبتَ بما ذكرنَا أن الأصلَ في اسمِ الفاعل عـدم الإضـافةِ، ولكـن جوزوا إضافتَه حيثُ يحصلُ تخفيفٌ كما ذكرنَا. وأما الصفةُ المشبهةُ فالأصلُ فِيها الإضـافةُ،

٨١- البيت من الكامل، من قصيدة للفرزدق في مدح آل المهلّب وهو في ديوانه ٣٧٨/١، والمقتضب ١٧٦/٢، التخمير ٧/٢، ٩ الأشموني ١٨٧/١، ٢٢٨/٢، شرح شواهد المغني ٧٥٥/٢، خزانة الأدب ٢١٢/١. والشاهد فيه كما ذكره الشارح.

٨٢- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٢٧٤/٢ والمقتضب ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، التخمير ٨/٢، ٩، أمالي ابن الحاجب ٣٥٨/١، الأشموني ١٨٧/١. والشاهد فيه كالبيت الذي قبله.

[1] سورة الحج٣٥ تقرأ "الصلاة" بالجر والنصب، فالجر على الإضافة، ولم تكن الألف واللاّم مانعاً من الإضافة، لأنهما بمعنى الّذي، وحذف التنوين في قراءة النصب إنما كان للتخفيف لا للإضافة. البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٥/٢.

لأنها ليست مشابهةً للفعل. لأن "حسن" ليس على وزن يحسن كما أن ضارباً على وزن يضرب، ولكن للصفةِ المشبهةِ مشابهةٌ لاسمِ الفاعل من حيثُ إنها تذكر وتؤنثُ، وتثنى وتجمع جمع السلامةِ كاسمِ الفاعل، فلهذَا عملتْ عملَ الفعل، فتقولُ: مررتُ برجلٍ حسن وجهه. كما تقولُ: يحسن وجهه. فإن قيلَ: حسن وإن لم يكن على وزن يحسن، فقد كان على وزن حسن، فلم قلتُم: إن الصفةَ المشبهةَ ليست مشابهةً للفعل؟ قلنَا: الصفةُ المشبهةُ إذَا كانتْ بمعنَى الماضِي كما تقولُ: جاءنِي رجلٌ حسن وجهه أمسِ، أو بمعنَى المستقبل كما تقولُ: جاءنِي رجلٌ حسن وجهه غداً. لا تعملُ وإنما تعملُ إذا كان الموصوفُ متصفاً بتلك الصفةِ فِي حال الإخبار.

فصل

وإذا كان المضافُ إليهِ ضميراً متّصلاً، جاء ما فيهِ تنوين، أو نون، وما عدِم واحداً منهما شرَعاً فِي صحةِ الإضافةِ، لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيهِ التنوين أو النون أن يجمعوا بينَه وبين الضمير المتصل، جعلُوا ما لا يوجد فيهِ له تَبعاً. يعني: إذا كان المضافُ إليهِ مظهراً لا يجوز إضافةُ اسمِ الفاعل إلا إذا كان فيهِ، أعنِى فِي اسمِ الفاعل، تنوين، أو نون التثنيةِ، أو الجمع ليحصلَ تخفيفٌ، وأما إذا كان المضافُ إليهِ ضميراً متصلاً لزم إضافةُ اسمِ الفاعل إلى الضمير المتصل سواء كان فيهِ قبلَ الإضافةِ تنوين، أو نون الثنيةِ، أو الجمع، أو لم يكُن. قولُه: منهما، أي: من التنوين والنون. قولُه: شَرعاً منصوب على الحال والشرع، المثلُ، يعنى: يستوي ما فيهِ تنوين أو نون، وما ليس فيهِ واحد منهما. قولُه: لأنهم لما رفضوا فيما يوجد فيهِ التنوين والنون إلى آخرهِ. الرفض: الترك، يعني بقوله: فيما يوجد فيهِ التنوين أو النون قبلَ الإضافةِ، يعنى: علةُ الإضافةِ فيما فيهِ التنوين أو النون إلى الضمير المتصل، وحذفُ التنوين والنون ليس تخفيفاً، بلْ لكراهية أن يجتمع التنوين أو النون مع الضمير المتصل؛ لأن وجود التنوين والنون يشعر بتمامِ الاسمِ، والاسم هنا بغير الضمير المتصل غير تام فلو اثبتَ التنوين أو النون هنا يكون حينَها فاصلٌ بين الضمير المتصل وبين ما قبلَه وهذا لا يجوز. قالَ سيبويه[1]: واعلم أن حذفَ النون و التنوين لازم مع علامةِ المضمر غير المنفصل. وعلّةُ قولِهِ ما ذكرنَاه، ثم اختلافَ فِي أن الكافَ هنا مجرورةٌ بالإضافةِ أو منصوبةٌ، قالَ سيبويه وجمهور النحويين: أن الكافَ مجرورةٌ بالإضافةِ؛ لأن حذفَ التنوين أو النون يشعر بالإضافةِ. وقالَ بعض النحويين: أن الكافَ منصوبةٌ محلاً لأنه لا إضافةَ هنا، لأن حذفَ التنوين إنما كان لكراهيةِ اجتماعِ التنوين أو النون مع الضمير كما ذكرنَا، لا للإضافةِ. قولُه: جعلُوا مالا يوجد

---

[1] انظر الكتاب ١٩٠/١- وابن يعيش ١٣٥/٢.

فيهِ له تبعاً. يعني: جعلُوا ما لا يوجد فيهِ التنوين أو النون قبلَ الإضافةِ تبعاً لمـا يوجـد فيـهِ التنوين أو النون، يعني: أضافُوا ما فيهِ التنوين أو النون إلى الضمير المتصل، وحذفُوا التنوين أو النون كيلا يجتمع التنوين أو النون مع الضمير المتصل. وأضافُوا ما ليس فيهِ التنـوين أو النون أيضاً تبعاً لما فيهِ التنوين أو النون، فقولك: جاءني الضاربك. محل الكافِ جر بالإضافةِ عند سيبويه واتباعهِ، كما أن محل الكافِ جر بالإضافةِ فِي قولك: جاءني ضاربك، بغير ألـفٍ ولامٍ. وجاءني ضارباك. **فقالُوا: الضاربك، والضارباتُك، والضاربي، والضاربانِي. كما قالُوا: ضاربك والضارباك، والضاربوك: والضاربي، والضاربي.** هذهِ تـسعةُ أمثلـةٍ الأولُ: واحـد لمذكرٍ، والثانِي: جمع المؤنثِ كلاهما أضيفَ إلى الكافِ. والثالثُ: واحد المذكر، والرابع: جمع المؤنثِ كلاهما أضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ. فهذهِ الأربعةُ ليس فيهن تنوين ولا نـون. والخـامس: واحد المذكر وكان فيهِ تنوين قبلَ الإضافةِ فحذف تنوينُه عند الإضافةِ. والسادس: حذفَ نونُـه فِي الإضافةِ. والسابع: جمع المذكر فِي حال الرفعِ حذفَ نونُه. والثامن: ثنيةُ المذكر فِي حـال النصبِ أو الجر، فحذفت نونه وأضيفَ إلى ياءِ المتكلم، وأدغمتْ ياء الثنيةِ فِي يـاءِ المـتكلمِ، والتاسع: جمع المذكر فِي حال النصبِ، أو الجر فحذفُ نونُه، وأضـيفَ إلـى يـاءِ المـتكلمِ، وأدغمتْ ياء التثنيةِ في الياءِ يعنى: جعلتْ الأربعةُ الأولَى تابعةً للخمسةِ الأخيرةِ كمـا ذكرنَـا شرحها. **قالَ عبد الرحمن بن حسانٍ**[1]

٨٣- أيها الشاتمِي لِتَحسب مِثِلي إنما أَنْتَ فِي الضلال تَهيم

لتحسب مثِلى: بضم التاءِ وفتحِ السين، يعني: تشتمنِي ليعلم السامعون أنك مثِلي حيثُ تقـابلنِي، ولستَ بمثِلي لأني غير مهتمٍ بفسادٍ وأنتَ فِي الضلال تهيم، أي: توجه. مِن هام يهيم هيماناً إذا توجه إلى شيءٍ، والهائم: المتَحير. والمراد بالبيتِ، إضافةُ الشاتمِ إلى ياءِ المتكلمِ مع أنـه لـم يحذفْ منه تنوين ولا نون.

وقوله:

٨٤ - هم الآمِرون الخَير والفَاعِلُونَه

---

[1] هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد، شاعر مجيد، ابن شاعر الرسول. قال حسان:
فمن للقوافي بعد حسان وابنه ومن للمثاني بعد زيد بن ثابت=

= وهو من شعراء الدولة الأموية المشهورين بالهجاء والنسيب، مات سنة ١٠٤ هـ. انظر ترجمته في الإصابة ٣١/٥، الأعلام ٣٠٣/٣، الخزانة ٤٦٣/٤.

٨٣- البيت من الخفيف، وقد اختلف فيه، والراجح أنه لعبد الرحمن بن حسان من قصيدة يهجو بها مسكيناً الدارمي، وهو فـي ديوانـه ٥١، ٥٢، التخمير ١١/٢، الخزانة ١٥٨/١١. والبيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب. والشاهد فيه: قوله: "الشاتمي" حيث أورده شاهداً على صحة إضافة ما فيه الألف واللام إلى المضمر المتصل.

٨٤- البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، ويرجح أنه من أبيات سيبويه الخمسين، وهو في الكتاب ١٨٨/١، روايته:
هم القائلون الخير والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما
والبيت له روايات مختلفة وكلها في العجز وليس هو موطن الاستشهاد، وزعم سيبويه أنه مصنوع الكامل للمبرد ٤٦٨/١، التخمير ١٢/٢، ١٥، ١٥٢، ابن يعيش ١٢٥/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٩١/١. الخزانة ٢٦٩/٤. والشاهد فيه: أنه جمع بين النون والضمير في وقوله: "والفاعلونه" وذلك لضرورة الشعر، والقياس: "والفاعلوه" بحذف النون للإضافة.

مما لا يعملُ عليهِ. يعني: قد قُلنا: لا يجوز إثباتُ التنوين أو النون مع الضمير المتصل، وأثبتَ الشاعر النون فِي هذا البيتِ، وفِي قولِه: والفاعلونه. فأجاب بأنه مما لا يعملُ عليهِ.

فصل

وكُل اسمٍ معرفةٍ يتعرفُ بهِ ما أُضيفَ إليهِ إضافةً معنويةً، إلا أسماء توغلتْ فِـي إبهامِهـا، فهي نكِراتٌ، وإن أُضيفت إلى المعارفِ، وهي نَحو: غيرٍ، ومثلٍ، وشبهٍ. ولذلك وصِفَت بِهـا النكراتُ، فقيلَ: مررتُ برجلٍ غيرك، ومثِلك، وشِبهك. ودخلَ عليهـا "رب". يعنـي: إذا كـان المضافُ إليهِ فِي الإضافةِ المعنويةِ معرفةً يصير المـضافُ بـسببهِ معرفـةً؛ لأن المـضافَ والمضافَ إليهِ امتزجا وصارا فِي اللفظِ كاسمٍ واحدٍ، فوجب أن يكونَا فِـي معنَـى التعريـفِ واحِداً، لأن المعنَى يستفاد من اللفظِ، وإذا كان المضافُ إليهِ نكرةً يصير المـضافُ المعرفـةُ نكرةً؛ لأن المضافَ يكتسب من المضافِ إليهِ معنَى التعريفِ، أو التنكير، مثالُ الأول: غـلام زيدٍ، صار "غلام" معرفةً بسببِ زيدٍ. مثالُ الثاني: زيد امرأةٍ، صار "زيد" نكرةً بسببِ امـرأةٍ. قوله: إلا أسماء توغلَت فِي إبهامِها. توغلَ إذا بعد، يعنِي: قد جاءتَ كلماتٌ إبهامهـا كثيـر لا يرتفع وإن كانتْ مضافاتٌ إلى المعارفِ منْها: غيره. فإذا قلتْ: مررتُ برجـلٍ غيـرك. لـم يعرف أنه غيره في مذهبٍ، أو معتقدٍ، أو في الطولِ، أو القصر، أو الحمرةِ أو غير ذلك مـن الصفاتِ، فإذا احتملَ لفظُ "غير" هذهِ الاحتمالاتِ لا تصير معرفةً بأن تـضافَ إلـى معرفـةٍ. والدليلُ علَى أنه نكرةٌ مع أنه مضافٌ إلى معرفةٍ جعله وصفاً لرجلٍ فلَو كان معرفةً لـم يكـن وصفاً لرجلٍ، لأن رجلاً نكرةٌ. وكذلك البحثُ فِي "مثل وشبهِ" لأنك إذا قلتَ: مـررتُ برجـلٍ مثلك، لا يعرفُ أنه مثلُه فِي أي شيءٍ. قولُه: ودخَلَ علَيها "رب"، يعني: لَو لَم تكُن نكرات لـم تُجعل أوصافاً لنكراتٍ، ولم تَدخل علَيها "رب"، لأن رب لا تدخلُ علَى المعرفةِ.

قال:

٨٥- يا رب مِثلِك فِي النّساءِ غَريرةٍ

تمام البيت: بيضاء قَد متعتُها بطلاق.

قِيل: قائلُ هذا البيتِ: غيلان بن سلمة الثقفي(١)، وقيلَ: أبو محجن الثقفي(٢). والمنادى محذوفٌ فِي يا رب والتقدير: يا أنتِ رب. غزيرةٍ: بالعين المهملةِ والزأين المعجمتين صـفةُ لمثاـك. متعتُها بطلاقٍ، أي: أنعمتُ عليها بأن طلقتُها. التمتع: الإنعام وايصالُ الراحةِ والنفع إلى أحـدٍ. والمراد بالبيتِ: إدخال رب على مثاك. **اللهم إلا إذا شُهر المضافُ بمغايرةِ المـضافِ إليـهِ، كقولِهِ عز وجلّ:"غير المغضوب عليهم"**[٣] **أو بمماثلتِهِ.** من عادةِ العربِ أن يقولُوا: اللهـم إلا أن يكون كذا وكذا. وهذا إذا كان المستثنَى نادراً، وقد يكون فِي غيرِ النادرِ وكان تقديره: اللهم أدعوك لتعيينِني على إثباتِ هذا الكلامِ، واستشهدك على تحقيقِ هذا الكلامِ، يعنِي: هذهِ ألفاظٌ لا تصير معرفةً بأن تضافَ إلى معرفةٍ، إلا إذا علم أن الموصوفَ فِي أي شيءٍ مغاير للمضافِ إليهِ، أو فِي أي شيءٍ مثلٌ له فحينَها يصير المضافُ معرفةً وإذا كان المضافُ إليـهِ معرفـةً، فحينَها لا يجوز أن يكون صفةً لنكرةٍ مثاله قولك لأحدٍ: عليك بالحركةِ غير السكون، "فغيـر" ههنا معرفةٌ صفةٌ للحركةِ التي هِي معرفةٌ. وإنما كان غير هنَا معرفةً لأن غيـر الـسكون لا تكون إلا الحركةُ، فلاّ يحتملُ شيئاً آخر. وكذلك قولُه تعالَى: "**أَنْعمتَ عليهم غَيـرِ الْمغْـضوبِ عليهم**"(٤)، فغير هنَا معرفةُ وصفٌ للضميرِ فِي عليهم، وإنما كان غير هنَا معرفةً؛ "لأن غيـر المغضوبِ عليهمِ"، لا يكونون إلا المنْعِمِ عليهم، فَلا تحتملُ شَيئاً آخر حتى تكون نكرةً. قولُـه: أو بمماثلتِهِ: الضمير يرجع إلى المضافِ إليهِ. يعنِي: "مثلَ" نكرةٌ وإن أضيفَت إلى معرفـةٍ إلا إذا علم أن ما قبلَ "مثل" فِي أي شيءٍ مِثْلٌ لما بعد مِثْل فحينَها تكون مِثل معرفـةً إذا أضـيفتَ إلى معرفةٍ، كقولك: زيد مثلُ عمروٍ فِي العلمِ[٥]. فائدة: المضافُ يكتسب من المضافِ إليهِ ثمانيةَ أشياء، أحدها: التعريفُ وذلك إذا أضيفَ نكرةٌ إلـى معرفـةٍ، نَحـو: غـلام زيـدٍ. الثـانِي: التخصيص، وذلِك إذا أضيفَ نكرةٌ إلى نكرةٍ، نَحو: غلام امرأةٍ، تخصص الغلام بأنه لامرأةٍ لا لرجلٍ. الثالثةُ: التنكير وذلك إذَا أضيفَ معرفةُ إلى نكرةٍ نَحو: زيد قومٍ. الرابع: التأنيثُ: كقوله تَعالى: " **فَاقِع لونُها تَسر الناظِرين** "(٦) اللون مذكر ولكن جعله مؤنثاً بإضافتهِ إلـى الـضمير المؤنثِ، والدليلُ على أن اللون هنا صار مؤنثاً أنه قالَ: تـسر النـاظرين بالتـاءِ. الخـامس:

٨٥- البيت من الكامل، وقد اختلف في قائله فهو لأبي مِحجن الثقفي في الكتاب ٤٢٧/١، ٢٨٦/٢، وابن السيرافي ٥٤٠/١، وليس في دويانه، وهو لغيلان بن سلمة الثقفي في فرحة الأديب لأبي محمد الأعرابي الفندجاني ص ١٨٨، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٨٩/٤، وسر صناعة الإعـراب ٤٥٧/٢، التخمير ١٦/٢، ١٧، وللفرزدق في شرح أبيات المفصل ٤٢٥/١. والشاهد فيه: دخول "رب" على "مثاك" وهو مضاف إلى معرفة ورب لا تدخل إلا على النكرات.

(١) هو غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم يوم الطائف، مات سنة ٢٣ هـ. انظر ترجمته في: الإصابة ١٨٩/٣- ١٩٢، الأعلام ١٢٤/٥.

(٢) هو عمرو بن حبيب، وقيل: مالك بن حبيب، وقيل: عبد ا ، كان فارساً شاعراً من الأبطال، جلده عمر بن الخطاب –رضي ا عنه- في الخمر، قاتل مع سعد بن أبي وقاس، وسجنه سعد. انظر ترجمته في: الخزانة، ٤٠٥/٨-٤١٣، الإصابة ٦٤٧٧، الأعلام٤٧٦/٥.

(٣) سورة الفاتحة ٧.

(٤) سورة الفاتحة ٦، ٧ وتمام الآية: "صراط الذين أنعمت عليهم* غير المغضوب عليهم ولا الضالين".

٥ - هنا ينتهي شرح مظهر الدين لكلام الزمخشري في هذا الفصل، ويشرع مظهر الدين بالحديث عن "اكتساب المضاف من المضاف إليه، وقد وضع قبل حديثه عنه كلمة "فائدة" إشعاراً بالخروج عن حديث الزمخشري.

(٦) سورة البقرة ٦٩.

اكتساب معنَى العمومِ كقولك: غلام الرجل زيدٍ، فغلام قبلَ الإضافةِ لم يكن فيهِ معنَى العمـومِ، فحصلَ له معنَى العمومِ بإضافتهِ إلى الرجل، والرجلُ فيهِ معنَى العمـومِ لمـا فيـهِ مـن لامِ التعريفِ التي هِي لاستغراقِ الجنسِ. والسادس: اكتساب البناءِ كقولهِ تعـالى: " **ومِـن خِـزيِ يومِئِذٍ**"[(١)] بفتحِ الميمِ علَى قراءةِ نافعٍ والكسائي فَبِني يوم لإضافتهِ إلى مبني وهو "إذا". السابع: اكتساب معنَى الاستفهامِ. كقولك: غلام أيهم ضربتَ، فاكتسب الغلام معنَـى الاسـتفهامِ مِـن المضافِ إليهِ، والدليلُ علَى أن الغلام اكتسب معنَى الإستفهامِ أنه يلزم وقوعه صـدر الكـلامِ كالاستفهامِ، ولأنه تدخلُه همزةُ الاستفهامِ لتفصيل كقولك: أغلام زيدٍ ضربتَ أم غلام عمـروٍ؟ فهو مثلُ أي فِي قولِهم: أي ضربتَ ثم استفصلتَ فقلتَ: أزيداً ضـربتَ أم عمـراً أم خالـداً؟ الثامن: اكتساب معنَى الشرطِ والجزاءِ. كقولك: غلام أيهم تضربه ضربك. لزم الغلام أن يكون صدر الكلامِ، وأن يكون فيهِ معنَى الشرطِ كقولِهم: أيهم تضربه أضربك.

---

(١) سورة هود ٦٦، قرأ نافع والكسائي : ومن خزي يومئذ" بفتح الميم جعلا"يوم" و"إذا" بمنزلة اسمين جعلا اسماًواحداً كقولك"خمسة عشر" . وقيل : أنما فتح ، لأن الاضافة لا تصح إلى الحروف ، ولا إلى الأفعال . فلما كانت إضافة "يوم" إلى إذ غير محضة فتح وبني.
وقرأ الباقون : ومن خزي يومئذٍ بكسر الميم ، أجروا الإضافة إلى "يوم" مجراها إلى سائر الأسماء ، فكسروا اليوم على الإضافة كما بكسر المضاف إليه من سائر الأسماء ، أنظر حجة القراءات ٣٤٤، حجة في القراءات / ابن خالوية ١٦٣.

فصل

والأسماء المضافةُ إضافةً معنويةً على ضربين: لازمةٌ للإضافةِ، وغير لازمةٍ لها. فاللازمـةُ على ضربين: ظروفٌ وغير ظروفٍ. أراد باللازمةِ للإضافةِ: اسماء لا بد لها مـن المـضافِ إليهِ لفظاً، أو تقديراً كقولك: فَوقَ فإن فوقَ لاَ بد له من المضافِ إليهِ، وكذلك ما أشبهه. وأراد بغير اللازمةِ للإضافةِ. كل اسمٍ يستغني عن المضافِ إليهِ تارةً، ويحتاج إليهِ أخرى، كقولـك: غلام زيدٍ. فإن الغلام قد يستغنِي عن المضافِ إليهِ نحو قولك: جاء غُلام، ورأيـت غُلامـاً، ومررتُ بغلامٍ.

فالظروفُ نَحو: فوقَ، وتحتَ، وأمام، وقُدام، وخلفَ، ووراءِ، وتِلْقاء، وتجاه، وحِذاء، وحِذَةَ، وعند، ولَدن، ولَدى، وبين، ووسطاً، وسِوى، مع، ودون. معنى "أمام وتلقاء وتجـاه وحـذاء وحذَة وقدام" واحد. وتجاه: أصلُه وجاه، فقلبت الواو تاء. ومعنَى: وراء وخلفَ كلاهما واحـد وهو من الأضدادِ. ومعنَى "لدن ولدا، واحد. وأما الوسطَ فإن كان ساكن السين فهـو ظـرفٌ بمعنَى بين، وإن كان متحرك السين فليس بظرفٍ، بلْ هو مفعولٌ بهِ. تقـولُ: جلـستُ وسـطَ الدار. بسكون السين لأن معناه جلستُ فِي وسطِ الدار. وتقولُ: قطعتُ وسـط الثـوبِ. بفـتح السين؛ لأنه مفعولٌ بهِ، لأنه لاَ يحسن فيهِ معنَى فِي. وأما "مع" فمعناه "المصاحبةُ" و"المخالطةُ". تقولُ: زيد مع عمروٍ. أي: مصاحبه، ومخالطُه. وأما "دون" فهو نقيض "فوق" ويكون بمعنَـى "قبل" تقولُ: دون النهر الأسد. أي: قبلَ وصولك إليهِ. ويقالُ: أمر دون. أي: خسيس. **وغيـر الظروفِ نحو: مِثْل، وشِبه، وغير، وبيد، وقِيد، وقِدا، وقَاب، وقِيس، وأي، وبعـض، وكُـلّ، وكِلا، وذُو، مؤنثه ومثناه ومجموعه، وأُولُو، وأُولاتُ، وقَد، وقطْ، وحسب.** بيد وغير بمعنَـى واحِدٍ، وقيد بكسر القافِ، وقِدا بكسر القافِ والقصر ومعناهما المقدار، ويستعملان فِي مقـدار الرمح، ومثلُهما قاد. وأما قاب وقِيت بكسر القافِ فمعناهما مقدار القوسِ. وأما قِـيس وقـاس فمعناهما مقدار شيءٍ، هكذَا قالَ الميداني. قولُه: ذُو ومؤنثُه، يعنِي به: ذات، تقولُ: فِي الواحِـد المذكر: ذُو مالٍ فِي الرفعِ، وذا مالٍ فِي النصبِ، وذِي مالٍ فِي الجر. وفي المؤنـث الواحـدة: ذاتُ مالٍ بضم التاءِ في الرفعِ، وفتحها في النصبِ وكسرها في الجر. وفِي تثنيةِ المـذكر: ذَوا مالٍ بالألفِ في الرفعِ. وذوي مالٍ بفتح الواو فِي النصبِ والجر، وفي تثنية المؤنث: ذواتا مال بالألف في الرفعِ، وذواتي مالٍ في النصب والجر، وفِي جمعِ المذكر: ذوو مالٍ بـواوين فِـي الرفعِ. وذوِي مالٍ بالياءِ وكسر الواو فِي النصبِ والجر. وفي جمعِ المؤنثِ: ذواتُ مالٍ بـضم التاء في الرفعِ وكسرها في النصبِ والجر، قولُه: وأولُوا: معناه: الذين. وأولات معنَاه: اللاتِي وأما "قد، وقطْ، وحسب" فمعناها واحد. **وغير اللازمةِ، نحو: ثوبٍ، ودارٍ، وفـرس، وغيرهـا**

مما يضافُ فِي حالٍ دون حالٍ. يعني: بغير اللازمةِ: كل اسمٍ يفيد بغير المضافِ إليـهِ لفظـاً وتقديراً كما ذكر فِي أول هذَا الفصل.

فصل

و"أيٌّ" إضافتُه إلى اثنَيْنِ فصاعداً، "إذا أُضِيفَ إلى المعرفةِ، كقولك: أي الرجلين، وأي الرجال عندك، وأيهما، وأيهم، وأي من رأيتَ أفضلُ، وأي الذين لقيتَ أكـرم. اعلـم أن لفظـةَ "أي" معربةٌ لازمةٌ للإضافةِ لفْظاً وتقديراً. وتأتِي للإستفهامِ والشرطِ، وبمعنَى الـذي، فـإذَا كانـتْ للاستفهامِ والشرطِ لاَ تحتاج إلى صلةٍ. وإذا كانتْ بمعنَى الذي تحتاج إلى صلةٍ كالـذي. وأي بعض من المضافِ إليه، وشرطها أن تضافَ إلى تثنيةٍ، أو جمعٍ، ولاَ تضافُ إلى مفردٍ هذَا إذا أضيفتْ إلى معرفةٍ، فأما إذا أضيفْت إلى نكرةٍ يجوز أن تضافَ إلى مفردٍ فصاعداً. قولُـه: أي من رأيتَ أفضلُ. فمن لفظٌ يقع علَى المفردِ والتثنيةِ والجمعِ، والمذكر والمؤنثِ، والمراد بهِ هنَا التثنيةُ والجمع. **وأما قولُهم: أيي، وأيك كان شراً فأخْزاه ا ُ، فكقولك: أخزى ا ُ الكاذِب مني ومنك، وهو بيني وبينَك، والمعنى: أينا ومِنا، وبيننَا.** يعنِي: جاء فِي كلامِ العربِ، أيي وأيـك كان شراً فأخزاه، كما جاء: أخزى ا ُ الكاذب مني ومنك، وهو بيني وبينك. والتقدير فِي هـذهِ الأمثلةِ الثلاثةِ التثنيةُ أو الجمع؛ لأن التقدير: أينا ومِنّا وبيننَا، يعنِي: قد قالَ: أي إذا أضيفَ إلى معرفةٍ لاَ يكون المضافُ إليهِ مفرداً وفِي: أيي وأيُك المضافُ إليهِ مفرد. فأجاب بأن التقـدير: أينا. ومعنَى: أخزاه ا َ: أهانه وفضحه. **قالَ العباس بن مِرداس:**

٨٦ - فَأيي ما وأيك كان شراً ... فَقِيد إلى المقامةِ لا يراها

"ما" فِي "أيي ما" زائدةٌ. قِيد: ماضٍ مجهولٍ من القودِ. المقامة بفتح الميمِ: المجلـس. الـضمير المؤنثُ فِي "لاَ يراها" يعود إلى المقامةِ. يخاطب المرداس خفّافاً وهو اسم رجلٍ: يقـولُ: أينـا كان شراً صار أعمى يحتاج إلى أن يقوده أحد من بيتهِ إلى مجالسِ الناسِ، وهو لاَ يرى ذلـك المجلس. والمراد بالبيتِ: إضافةُ "أي" إلى المفردِ وهو ياء الضمير فِي الأول، والكـافُ فِـي الثانِي وتقديره: أينا. كما ذكرنَا. **وإذا أضيفَ إلى النكرةِ، أضـيفَ إلـى الواحـدِ، والاثنـين، والجماعةِ، كقولِكِ: أي رجلٍ، وأي رجلين، وأي رجالٍ.** اعلم أن الفـرقَ بـين إضـافتهِ إلـى المعرفةِ وبين إضافتهِ إلى النكرةِ، أنه إذا أضيفَ إلى المعرفةِ يكون السؤالُ عـن واحـدٍ مـن المضافِ إليهما، أو إليهم كقولكِ: أي الرجلين، يعنِي: أي واحدٍ من الرجلين، أو من الرجـال.

٨٦- البيت من الوافر، من أبيات لعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن دربة. البيت في ديوانه ١٦٣، الكتاب ٤٠٢/٢، ذيل الأمالي٦٠/٣، ابن السيرافي٩٣/٢، التخمير ٢١/٢، الخزانة ٣٦٧/٤. والشاهد فيه قوله أبي وأيك " حيث أضاف "أي" إلى المفرد توكيـداً، والقيـاس المـستعمل إضافته إلى اثنين فأكثر.

وإذا أضيفَ إلى نكرةٍ يكون السؤالُ عن مجموعِ المضافِ إليهِ فإذَا قالَ: جاءَنِي رجلٌ، وقلـتَ: أي رجلٍ، فالسؤالُ عن المضافِ إليهِ وهو مفرد هنا، يعنِي: من جنسِ الرجال إذا عدوا مفرداً، أي مفردٍ منهم جاءك. وإذا قالَ: جاءَنِي رجلان، وقلتَ: أي رجلـين؟ فالـسؤالُ عـن جميـعِ المضافِ إليهما، وهو مثنى، هذَا يعنِي: إذا عد الرجالُ اثنين اثنين، فأي الاثنين منهم جـاءك. وإذَا قال: جاءَنِي رجالٌ. وقلتَ: أي رجالٍ؟ فالسؤالُ عن جميعِ المضافِ إليهم وهـم جماعـةٌ، يعني: إذا عد رجالُ العالمِ جماعةً جماعةً، فأي جماعةٍ منهم جاءوك. ولا تقول: أياً ضـربتَ، وبأي مررتَ، إلاّ حيثُ جرى ذِكْر ما هو بعض منْه، كقولِهِ عز وجل. "**أياً مـا تـدعوا فلـه الأسماء الحسني**"(١). يعنِي: لا تقول: أياً بغير إضافةٍ إلا إذا تقدم شـيء يـدلُ علـى أن أيـاً المذكور بعده مضافٌ إلى ذلك الشيءِ فِي النيةِ، كقوله تعالى: "قلْ ادعوا اللّه أو ادعوا الرحمن أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى" تَقَدّم لفظِ "ا ـ" والرحمن يدل علَى أن "أياً" مضافٌ فِي التقدير إلى أحدهما، والتقدير: أي الاسمِ من لفظةِ ا ـ والرحمن تدعوا. جاز، وأجبتُم. "فأيامـا" شـرطٌ والتنوين، عوض عن المضافِ إليهِ، وهو منصوب لأنه مفعـولُ تـدعوا، وجـواب الـشرطِ محذوفٌ وهو أجبتُم، أو جاز كما ذكرناه، وما زائدةٌ. وقيلَ: بلْ هِي شرطيةٌ. دخلَ شرطٌ علـى شرطٍ للتأكيدِ ولاختلافِ لفظيهما. قولُه: فله الأسماء الحسنَى، جملـةٌ مـستأنفةٌ. **ولاسـتيجابهِ الإضافةَ عوضوا مِنها توسيطَ المقحمِ بينَه وبين صفتهِ فِي النداءِ.** الإسـتيجاب: الاسـتحقاقُ، يعني: لأجل أن أياً لازم الإضافةِ عوضوا لفظةَ "ها" فِي بابِ النداءِ عما قطع منـه المـضافُ إليهِ، يعني: إذا قلتَ: أيها. فهو مثلُ: أختِها، أو زوجِها وما أشبه ذلك فِي اللفظِ. فكما أن لفظـةَ "ها" مضافٌ إليها في أختِها فكذلك فِي أيها فِي اللفظِ مضافٌ إليها وقد ذكرنَا بحثَ هذهِ المسألةِ فِي بابِ النداءِ.

فصل

وحق ما يضافُ إليهِ "كِلا"، أن يكون معرفةً ومثنى، أو ما هو فِي معنى المثنى، كقولِهِ:

٨٧- فإن ا ـ يعلمني ووهباً ۝ ويعلم أن سيلْقاه كِلانَا

وإنما اشترطَ أن يكون ما أضيفَ إليهِ "كلا" معرفةً، ومثنى، لأنه كالتأكيدِ لكلا، لأن كلا معنـاه التثنيةُ، وإذا كان معنَى كِلا التثنيةُ وما بعده أيضاً التثنيةُ، فكأنه تكرار فيجعلُ ما أضيفَ إليـهِ كِلا تأكيداً له، وشرطُ التأكيدِ أن يكون معرفةً، لأن التأكيد لإزالةِ اللـبسِ عـن المؤكـدِ عنـد

١- سورة الإسراء ١٨٠.

٨٧- البيت من الوافر، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ١٢٢، الاقتضاب ٣٠٤، التخمير ٢٤/٢، ١٢٠. ابن يعيش ٣/٣، ٧٧ والشاهد فيه: إضافة "كلا" إلى ضمير الجميع "نا" وهي لا تضاف إلاّ إلى المثنى. والذي تسوغ هذه الإضافة أن تقديرها: يعلمني ا ووهباً. والبيت يروي بالنون فـي: "سنلقاه".

المخاطَبِ، فلو كان نكرةً لبقي أصلُ اللبسِ، ولذلك يشترطُ أن يكون المؤكد موافقاً للمؤكَدِ فِـي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ. قوله: أو ما هو في معنَى المثنى. يأتِي بيان ذلك فِي بيتين، أحـدهما: قولُه: فإن ا َ يعلمِني ووهباً. وهب: اسم رجلٍ، يعنِي: يعلم حالِي أني صـالح، أو فاسـقٌ، أو صادقٌ، أو كاذب وكذلك يعلم حالَ وهبٍ. قولُه: ويعلم أن سيلقاه كلانَا. قـالَ فـي الحواشِـي: يجوز "سيلقاه" بالياءِ والنون، فإن كان بالياءِ "فكِلانا" فاعلُه وإن كان بـالنون "فكِلانـا" تأكيـد لضمير المتكلم. فإن قيلَ: الضمير المرفوع المتصل لا يؤكد بالمظهر إلا بعد توكيدِهِ بـضميرٍ منفصلٍ، فلم أُكد الضمير المرفوع المتصلَ فِي سنلقاه بالمظهر وهو "كِلانَا" مـن غيـر تأكيـدٍ بضميرٍ منفصلٍ؟ قلنَا" لوقوعِ الفاصل بين المؤكِدِ والمؤكَدِ وهو "الهاء" والمراد بالبيـتِ: أنـه أضافَ "كِلا" إلى ما هو بمعنَى التثنيةِ وليس تثنيةٍ فِي اللفظِ؛ لأن لفظَ "نا" يقع علَى المتكلم مـع غيرِهِ بما يكون مع المتكلِمِ جماعةٌ فلا يدل لفظ "نا" على التثنية علَى التعيين، وإنما علمنَا أنـه تثنيةٌ هنَا، لأنه أضيفَ إليه إلى "كِلا"، وكِلا لا تضافُ إلاّ إلى التثنيةِ.

وقوله:

٨٨: إن للخَير وللشّر مدى وكِلا ذلك وجه وقِبَلْ

المدى: الغَاية، يعني: للخير والشر غايةُ ونهايةٌ، وكلا من الخير والـشر قـد يكـون بـالقول وبالفِعل، والمراد بالبيتِ: أنه أضافَ كِلا إلى ذلك، وذلك ليس تثنيةً. **ولكن هنا معناه التثنيـةُ، لأنه يرجع إلى الخير والشر. قائلُ هذا البيتِ ابن الزبعري.** ونظيره "**عوان بين ذلك**"[(١)]. يعنِي: بين َأن تضافُ إلى تثنيةٍ، أو جمعٍ وههنا إضافةُ إلى ذلك، وهو ليس تثنيةً ولكن معناه التثنيـةُ، أي: بين الفارض والبِكر. فهذَا نظير قولِه: كِلا ذلك فِي هذا البيتِ. الفارض: البقـر المـسن، والبكر: الشابةً، والعوان المتوسط بينهما. **ويجوز التفريقُ في الشعر، كقولك: كلا زيدٍ وعمرو.** يعنِي: يجب أن يكون ما أضيفَ إليهِ "كِلا" مثنى أو بمعنَى المثنى، وههنا المضافُ إليهِ "زيـدٍ" وهو مفرد و"عمروٍ" معطوفٌ عليهِ، وإنما جاز هذا فِي ضرورةِ الشعر، ولو قالَ أحد فِي غير الشعر يكُون ضعيفاً. **وحكْمه إذا أضِيفَ إلى الظاهِرِ أن يجري مجرى "عصا" ورحـى تقـولُ: جاءنِي كِلا الرجلْين، ورأيتُ كِلا الرجلين، ومررتُ بِكلا الرجلين.** يعنِي: إذا أضيفَ كلا إلـى مظهرٍ يكون إعرابه بالألفِ فِي كل حالٍ، وإذا أضيفَ إلى مضمرٍ يكون في الرفـع بـالألفِ، وفِي النصبِ والجر بالياءِ كالتثنيةِ. **ومن العربِ من يقِر آخره على الألفِ فِي الوجهين.** يعنِي:

٨٨: البيت من الرمل، وهو لعبد ا بن الزبعرى، وهو في ديوانه ٤١، الأغاني ٥٤٨٣/١٥، التخمير ٢٤/٢، ٢٥، المغنـي ٢٦٨، الأشموني ٢٦٠/٢، شرح أبيات المغني ٢٥١/٤، والشاهد فيه، أن :"كلا" أضيفت إلى "ذلك وهو اسم إشارة يشار به إلى الواحـد، وهي لا تضافُ إلاّ إلى ما يدل على اثنين. وعبد ا بن الزبعرى بن قيس بن عدي، القرشي السهمي، شاعر قرشي بـارع، كـان يهجو الرسول – صلى ا عليه وسلم- والصحابة، فر إلى نجران في فتح مكة ـ ثم عاد وأسلم، مات نحو سنة ١٥ هـ ـ. انظـر ترجمته في: طبقات ابن سلام ٢٣٣/١، الأعلام ٨٧/٤.

(١) البقرة ٦٨.

بعض العربِ يجعلُ "كِلا" بالألفِ فِي الإعرابِ الثلاثةِ سواء أضيفَ إلى المظهر، أو المضمر. وكِلتَا فِي المؤنثِ ككِلا في المذكرِ فِي جميعِ الأحكامِ.

فصل

وأفعلُ التفضيل يضافُ إلى نحو ما يضافُ إليهِ، "أي" تقولُ: هو أفضلُ الـرجلين، وأفـضلُ القومِ، وتقولُ: هو أفضلُ رجلٍ، وهما أفضلُ رجلين، وهم أفضلُ رجالٍ. والمعنى فِي هذا إثباتُ الفضل على الرجال إذا فُضلوا رجلاً رجلاً، واثنَين اثنين، وجماعةً جماعةً. يعنِـي: يـضافُ أفعلُ التفضيل إلى المعرفةِ والنكرةِ، وشرطه إذا أضيفَ إلى معرفةٍ أن يكون المـضافُ إليـهِ مثنى أو مجموعاً، وإذا أضيفَ إلى نكرةٍ جاز أن يكون المـضافُ إليـهِ مفـرداً أو مثنـى أو مجموعاً. وإذا أضيفَ إلى معرفةٍ يكون التفضيلُ على الرجلين المعروفين إن كـان المـضافُ إليهِ مثنى، وعلى جماعةٍ معروفِين إن كان المضافُ إليه جمعاً. فإذا قلتَ: زيد أفضلُ الرجلين، فقد فضلتُه على الرجلين المعروفين دون غيرهم وإذَا قلتَ: زيد أفضلُ القومِ، "وأفضلُ الرجال، فقد فضلتُه على الجماعةِ المذكورين دون غيرهِم، وأما إذا أضيفَ إلى نكرةٍ فقد فضلته علـى جميع الرجال. قالَ فِي الحواشِي: قولُه: أفضلُ رجلٍ. معناه: هو أفضلُ مِن جميع من فِي العالمِ من الرجال إذا عددتُهم رجلاً رجلاً. والباقِي على هذا القياس. يريد أنك إذا قلتَ: زيد أفـضلُ رجلٍ. فقدِ فضلتَ زيداً على كل رجلٍ مِن رجال العالم، يعنِي: زيد أفضلُ مِن هذا الرجل ومن هذا الرجل، وكذلك حتى تعد كل رجلٍ فِي العالمِ. وإذا قلتَ: هما أفضلُ رجلين، فقد فـضلتهما على رجال العالمِ إذا عددتَهم رجلين رجلين، يعني: هما أفضلُ مِن هذَين الرجلين، ومن هذين الرجلين. حتَى عددتَ رجالَ العالمِ رجلين رجلين، وإذا قلتَ: هم أفضلُ رجالٍ. فقـد فـضلتَهم على رجال العالمِ إذا عددتَهم جماعةً جماعةً، تعنِي: هم أفضلُ من هذهِ الرجـال ومِـن هـذهِ الرجال، حتى عددتَ رجال العالمِ جماعةً جماعةً. قولُه: والمعنَى فِي هذا، أي: فِيما أضيفَ إلى النكرةِ. قولُه: إذا فُضلوا رجلاً رجلاً، واثنين اثنين، وجماعةً جماعةً. فُضلوا بالصادِ المهملـةِ وبضم الفاءِ وكسر الصادِ على بناءِ المجهول، يعني: إذا كان الممدوح رجلاً فقد فضلته علـى كل فردٍ من الرجال. وإن كان الممدوح اثنين، فقد فضلتَهما على كل اثنين من الرجـال، وإن كان الممدوح جماعةً، فقد فضلتَهم على كل جماعةٍ من الرجال. **وله معنيان: أحدهما: أن يراد أنه زائد على المضافِ إليهم في الخصلة التي هو وهم فِيها شركاء.** يعنِي: أفعلُ التفضيل إذا أضيفَ يكون على نوعين، أحدهما: أن يكون من مدحتَه زائداً على من أضيفَ إلـيهم أفعـلُ التفضيل فِي العلمِ، أو غيرهِ من الخصال. كما تقولُ: زيد أعلم القومِ. يعنِي: القوم عالمون كزيدٍ ولكن علمه أكثر من علمِهم. **والثانِي: أن يؤخَذَ مطلقاً له الزيادةُ فِيها إطلاقاً، ثـمَ يـضافُ لا**

للتفضيل على المضافِ إليهم، ولكن لمجردِ التخصيص كما يضافُ ما لا تفضيلَ فيهِ، وذلك نحو قولِك: الناقِص والأشَج أعدلا بني مروان.

أن يؤخذَ فيه ضمير الزيادةِ، ومطلقاً: حالٌ والضمير في "له" يرجع إلى من له التفضيلُ، والضمير في "فيها" يرجع إلى الخصلةِ. والزيادةُ هنا تعني: الخصلةُ. يعني: النوع الثاني: أن يؤخذَ أفعلُ التفضيل لمطلق الخصلةِ. وحصولها لمن له التفضيلُ دون أن يكون من تلك الخصلةِ شيء في المضافِ إليهِ. قولُه: ثم يضافُ "لا" للتفضيل على المضافِ إليهم لكن لمجردِ التخصيص، يعني: أيضاً في أفعل التفضيل في هذا النوعِ لا لأجل أن يكون شيء في المضافِ إليهم من الخصلةِ التي تكون في الممدوح، ولكن يحصلَ تخصيص لمن له التفضيلُ بالمضافِ إليهم، يعني: ليعلم أنه من هذَا القومِ، أو من هذا الجنسِ لا من قومٍ أُخر، أو من جنسٍ آخر. قوله: كما يضافُ ما لا تفضيلَ فيهِ، يعني: إذَا قلتَ: زيد عالم أهل القريةِ الفلانيةِ. لا يحصل لأهل القريةِ اشتراك مع زيدٍ في العِلم، بلْ يدل هذَا اللفظُ على أن "لا عالم" في هذِهِ القريةِ غير زيدٍ، وإنما أضيفَ عالم إلى أهل القريةِ، ليعلم أنه عالم أهل القريةِ دون غيرها من القرى. فكذلك أفعلُ التفضيل في هذا النوعِ، يكون لغيرِ أفعل التفضيل كما يأتِي. قولُه: الناقص والأشج اعدلا بنَي مروان. الناقص: هو يزيد بن الوليدِ بن عبدِ الملكِ بن مروان، لُقب بهذَا لأنه نقص حقَ من يأخذُ من بيتِ المال أكثر ممَا له في الشرعِ ورده إلى القدر المستحق في الشرعِ، والأشج هو عمر بن عبدِ العزيزِ بن مروان، لقب بذلك لِما في رأسِهِ من الشجةِ. يعني: ليس في بني مروان عادلٌ غير هذين الرجلين، وإنما أضيفَ إلى بني مروان، ليعلم أنهما من بني مروان لا لأن بني مروان عادلون، وهما أعدلهم. **فأنتَ على الأول يجوز لك توحيده في التثنيةِ والجمعِ، وأن لا تؤنثه؛ قالَ الله تعالى: " ولتَجِدنهم أحرص الناس على حياةٍ"[1]، وعلى الثانِي ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه وتؤنثَه.** اعلم أن أفعلَ التفضيل يستعملُ على ثلاثةِ أنواعٍ، أحدها: أن يكون بعده من كقولك: زيد أفضلُ من عمروٍ، وفي هذا النوعِ يستَوي المذكر والمؤنثُ، والواحد والتثنيةُ والجمع كقولك: الزيدان أفضلُ من عمروٍ، والزيدون أفضلُ من عمروٍ وهند أفضلُ، والهندان أفضلُ والهنداتُ أفضلُ. كله بلفظٍ واحدٍ في أفضل. والثانِي: أن يكون معرفاً بالألفِ واللامِ، وفي هذا النوع يذكر ويؤنثُ، ويثنى ويجمع كقولك: زيد الأفضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفاضلُ، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهنداتُ الفضليات. والنوع الثالثُ: أن يكون مضافاً، وفي هذا النوعِ يجوز أن يقاس عليهِ ما يكون بعده "من" فيحصلُ لفظه في التثنيةِ والجمع كلفظِ الواحدِ، وكذلك المؤنثُ كما ذكر. ويجوز أن

---

[1] سورة البقرة ٩٦.

يقاس علَى ما فيهِ الألفُ واللام فيثنى ويجمع، ويذكر ويؤنثُ كما ذُكر. قولُه، وأنتَ علَى الأول. أراد بالأول: ما بينَه فِي قولِه: أحدهما: أن يراد أنه زائد علَى المضافِ إليهم. وأراد بالثانِي ما بينه فِي قولِه: والثانِي أن يؤخذَ مطلَقاً له الزيادةُ، وإنما يلزم أن يثنى ويجمع، ويذكر ويؤنثَ في الثانِي، لأن أفعلَ بمعنَى فاعِل. فكما أن لفظةَ فاعلٍ تذكر وتؤنثُ، وتثنى وتجمع فكـ ذلِك أفعـ لُ الذي يكون بمعنَى فاعلٍ. **وقد اجتَمع الوجهان فِي قولِهِ عليهِ السلام: "ألا أخبِركم بأحبكُم إلـى وأقربكُم مني مجالِس يوم القيامةِ. أحاسِنُكُم أخلاقاً الموطَّؤون أكْنافاً، الذين يألفُون ويؤْلفُون. ألا أخبركم بأبغضِكُم إلي وأبعدِكُم منى مجالس يـوم القِيامـةِ أسـاوئكُم أخلاقـاً الثرثـارون المتَفَيهقُون"[١].** قولُه: وقد اجتمع الوجهان، يعنِي: بالوجهين: الإفرادِ والجمعِ. قـد ذكرنَـا أن أفعلَ التفضيل إذا أضيفَ، يجوز أن يجمع، ويجوز أن يفرد. فقولُه: عليـهِ الـسلام: بـأحبكُم وأبغضكُم مفرد. قوله: أحاسنكُم وأساوئكُم جمع وأراد "باحبكُم" الجماعـةَ؛ لأن معنـاه: الـذين أحاسنكم فِي الخُلُق هم أحب الناسِ إلي يوم القيامةِ، ومجالسهم ودرجاتُهم أقرب إلي. الأحاسن: جمع الأحسن، والأساوي: جمع الأسوأُ" وهو ضد الأحـسن، وهـو مهمـوز الـلامِ. قولُـه: الموطؤون: وهو مفعولٌ مِن التوطئةِ، وهو التمهيد والتدليلُ وزيادة التليين. الأكنَـاف: جمـع كنَفٍ، وهو الجانب، وأكنافٌ منصوب علَى التمييز، يعني: للذين يجعلون جوانبهم لينةً، يعني: دورهم ومنازلهم هنيئة للأضياف، والسائلين، يعني: الذين يألفون بفـتح اليـاءِ والـلامِ. أي: يسكنون ويجالسون الناسِ، ويؤلِفون بضم الياءِ وكسرِ اللامِ، أي: يعطفـون ويحـصلُون ألفـةَ الناسِ، يعنِي: لا يتكبرون علَى الناسِ، بلْ يخالطونهم ويتحملون أذاهم. الثرثارون، أي: الـذين كثُر كلامهم. يعني: يقولون الصواب والخطأَ، والحق والباطلَ، ولا يميزون الجيد من الرديءِ. المتفيهقون: قِيل: هم الذين يتوسعون فِي الكلامِ، والمختار هنا أنه مِن فَهِقَ الإنـاء إذا امـتلأَ، يعنِي: الذين يملؤن أفواههم بالكلامِ، وينطقون مِن قعر الفم، وهذا من التكبر والرعونةِ. **وعلَى الوجهِ الأول لا يجوز أن تقولَ: يوسفُ أحسن أخوته، لأنك لما أضفتَ الإخوةَ إلى ضميره فقد أخرجته مِن جملتهم من قبل أن المضافَ حقه أن يكون غير المضافِ إليهِ، ألا ترى أنـك إذا قلتَ: هؤلاءِ إخوةُ زيدٍ، لم يكن زيد فِي عدادِ المضافِين إليهِ، وإذا خَرج مِن جملتِهم لم يجـز إضافةُ "أفعل" الذي هو هو إليهم، لأن من شرطهِ إضافتُه إلى جملةٍ هو بعضها.** أراد بالأول: ما ذُكر فِي النوعِ الأول قُبلَ هذا، يعنِي: إذا قلتَ: يوسفُ أحسن أخوته. لم يكن يوسفُ داخِـلاً فِي الإخوةِ، لأن الأخوةَ مضافون، ويوسفُ مضافٌ إليهِ والمضافُ غير المضافِ إليهِ، فإذا لـم يكن يوسفُ من جملةِ الأخوةِ لا يجوز أن تقولَ: يوسفُ أحسن اخوتِـه؛ لأن شـرطَ "أحـسن"

---

[١] الحديث في: مسند الإمام أحمد ١٩٣/٢، ١٩٤، وسنن الترمذي ١٧٤/٨، إعراب الحديث النبوي / العكبري ٥٣.

وأشباهِهِ أن يضافَ إلى اثنين فصاعداً مِن جملتهم، وههنا ليس هو من جملتهم. قولُه: فِي عدادِ المضافِين إليهِ. أراد بالمضافِين: الأخوة. والضمير فِي إليهِ، يرجع إلى زيدٍ. قولُه: وإذا خـرج من جملتهم، يعني: وإذا أخرج يوسفُ مِن جملةِ الأخوةِ. قولُه: لم يجز إضافةُ "أفعل" الذي هـو هو إليهم. أراد بهو الأولَ لفظةَ "أفْعل"، وبهو الثانِي "يوسفَ" يعنِي: أفعلُ التفضيل، والّذي لـه التفضيلُ واحد، وإذا كانَا واحِداً فكما أن يوسفَ لم يكن من جملةِ الأخوةِ، فأحسن أيضاً لم يكن مِن جملتِهم. وشرطُ أفعل التفضيل أن يكون من جملةِ المضافِ إليهِم. الضمير فِي من شـرطِه يعود إلى أفعل التفضيل. قولُه: إلى جملةٍ، أي: إلى اثنين أو جماعةٍ وهو منهم. **وعلى الوجـهِ الثانِي لا يمتنِع.** يعنِي: إذا لم تَكن الخصلةُ التي فِي أفعل التفضيل موجودةً فِي المضافِ إلـيهم لاَ جميعها، ولاَ بعضها لاَ يلزم أن يضافَ أفعلُ التفضيل إلى جملةٍ هو بعضهم، بلْ هو كسائر الإضافاتِ، أعنى: كما أن المضافَ فِي سائر الإضافاتِ غير المضافِ إليـهِ، فكـذلِك أفعـلُ التفضيل إذا كان بهذَا المعنى يكون غير المضافِ إليهم. الضمير فِي "لاَ يمتنع" يعود إلى قولِهِ: إن يوسفَ أحسن أخوتِه. يعنِي: إذا أردتَ بأحسن حسنَاً لاَ التفضيلَ، جاز أن تقولَ: زيد أحسن أخوتِهِ. كما بينَا فِي قولِهِ: أعدلاَ بنَي مروان.

ومنه قولُ من قالَ لنُصيب[1]: أنت أشْعر أهل جلدتِك، كأنه قالَ: أنت شاعرهم. الضمير فِـي "ومنه" يعود إلى الوجهِ الثانِي، يعنِي: أضافَ أشعر إلى أهل، وأهلُ مضافٌ إلى جلْـد، وجلْـد مضافٌ إلى الكافِ، فبهذَه الإضافةُ خرج نُصيب من بين أهل جلدتهِ كما خرج يوسفُ من بين أخوتِه بالإضافةِ. وإذا كان نُصيب خارجاً من بين أهل جلدتِهِ بهذِهِ الإضافةِ، فيكـون "أشـعر بمعنَى شاعرٍ من غير أن يكون بمعنَى التفضِيل، ونُصيب: بضم النون وفتح الصادِ المهملـةِ مولى عمر بن عبدِ العزيز. وهو حبشي. والمراد بأهل جلدتِه السودان، وأنشد نصيب شـعِراً للوليدِ بن عبدِ الملكِ بن مروان فاستحسنه، فقالَ: أنتَ أشعر أهل جلدتِك. وسمى نُصيباً، لأنـه حين ولد قالَ: إنه لمنصب الخلُق. يعنِي: يحصلُ لمن ملكه منه منصب لكونهِ رشيداً، فـسمى نُصيباً وهو تصغير من النَصب.

فصل

ويضافُ الشيء إلى غيرِهِ بأدنَى ملابسةٍ بينَهما، كقول أحدِ حاملي الخـشَبةِ لـصاحبهِ: خُـذْ طَرَفَك.

---

[1] هو نصيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان، يكنى أبا محجن، كان شاعراً فصيحاً مقدماً في النسيب والمدح، كان يعد مـع جرير وكثير، سئلَ عنه جرير، فقال: أشعر أهل جلدته. مات سنة ١٠٨ هـ . انظر ترجمته في الشعر والشعراء١/٣٢٢، الأغـاني ١/٣٢٤ـ النجوم الزاهرة ١/٢٦٢.

يعنِي: إذا كان بين شيئين ملابسةً، أي: مخالطةً ومقاربةً جاز أن تضيفَ أحدهما إلى الأخـر، ولا يلزم أن يكون المضافُ مِلْكَ المضافِ إليهِ، أو حقَّه. فإن رجلين إذا حملا خشبةً كل واحـدٍ أخذ طرفاً منها، وقالَ أحدهما للآخر: طرفك، فقَد أضافَ الطرفَ إليهِ لما بين الطرفِ وبينـه مِن مقاربةٍ واتصالٍ. **وقالَ:**

٨٩ - إذا كوكبُ الخَرقاءِ لاحَ بسحرةٍ

أضاف الكوكب إليها لجدها في عملِها إذا طلَع، تمامه:

سهيلٌ أذاعتْ غَزلَها فِي القَرائِبِ.

الخرقاء: اسم امرأةٍ كان فِي عقلِها نقصان. لاح، أي: ظهر بسحرةٍ: أي فِي وقتِ السحر. سهيلٌ بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ لكوكبِ الخرقاءِ. وأذاعتْ، أي: أظهرتْ. وفرقتْ غزلهـا، أي: قطنهـا. القرائبِ: جمع قريبةٍ، كانَت هذهِ المرأةُ لا تهيء أسباب الشتاءِ فِي الصيفِ، فلما طلـع سـهيلٌ وأصابها البرد مزقتْ القطن بين نساءِ أقاربِها، واستعانَت بهن ليغزلن لها قُطناً لتهيء الجبـةَ. أضافَ الكوكب إلى الخرقَاء بأدنَى ملابسةٍ، وهو أنها كانتْ تعتاد تفريقَ غزلِها بـين النـساءِ، والمبالغةُ فِي الغزل فِي هذا الوقتِ. **وقال:**

٩٠- إذا قالَ قَدني قالَ بالله حِلْفَة ... لِتُغنِي عني ذَا إنائِكَ أجمعا

لملابسةٍ له في شُربِه، وهو لِساقِي اللبن. يمدح أحد كرم نفسهِ ولطفهِ مع الأضيافِ، إذا قالَ، أي: إذا قالَ الضيفُ قَدنِي، أي: حسبِي شرب اللبن، لأني رويتُ قلتَ: بالله حِلفة، الضمير فِـي قلتُ للمضيفِ. يعنِي: أحلفُ حلفةٌ. لتُغنِي بفتحِ اللامِ والياءِ، وأصلُه لَتُغْنِـين فحـذفتْ النـون المخففةُ، وبقيتْ الياء المفتوحةُ واللامِ فِي لتغنِي جواب القسمِ، يعنِي: عزمتُ عليك لتغنِي ،أي: لتُبعد عني ما فِي إنائك من اللبن، يعنِي: لتشربن جميعه، الأغناء دفع أحدٍ عن أحدٍ. والمـراد هنا أنك تدفع شرب اللبن عني، يعني: أشربه حتى لا أحتاج إلى شربهِ. ذَا إنائك. ذَا بمعنَى هذا هنا. قولُه: لملابسةٍ له فِي شربِهِ، يعني: أضافَ الإناء إلى الكافِ التي هِي ضمير الضيفِ لمـا بينَه وبين الإناءِ من الملابسةِ، وهو الشرب مع أن الإناء ليس له بلْ للمضيفِ، قولُـه: وهـو لساقِي اللبن: الواو للحال، والضمير فِي "هو" للإناءِ. والساقِي: المضيفُ، يعنـي: الإنـاء قَـد أضافه إلى الضيفِ لما ذكرنَا.

٨٩: البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، ورد بلا نسبة في المحتسب ٢٢٨/٢، التخمير ٣٢/٢، ٣٣، الإيضاح في شرح المفصل ٤١٣/١، الخزانة ١١٢/٣، ١٢٨/٩، والشاهد فيه كما ذكر الشارح

٩٠- البيت من الطويل وهو لحريث بن عنّاب الطائي من قصيدة له أوردها ثعلب في مجالسه، والبغدادي في الخزانة. مجـالس ثعلـب ٦٠٦/٢، شرح شواهد المغني ٥٥٩/٢، الخزانة ٤٣٤/١١، شرح أبيات المغني ٥٥٩، الدرر ٤٤/٢، وبلا نسبة في التخمير ٣٢/٢، ابن يعيش ٨/٣. والشاهد فيه: أنه أضاف الإناء إلى المخاطب في قوله: ذا إنائك، لأدنى ملابسة. وحريث هو: ابن عناب بن مطر بن سلسلة بن كعب بن عوف بن عنبـر، وهو نبهان بن عمرو بن الغوث بن طيء، فعلى هذا يكون حريث بن نبهان الطائي هو نفسه: حريث بن عنّاب، وهو شاعر مقلّ من شعراء الدولة الأموية. انظر ترجمته في: الأغاني ٣٨٢/١٤، الخزانة ٥٨٨/٤.

فصل

والذي أبوه من إضافةِ الشيءِ إلى نفسهِ أن تأخذَ الاسمين المعلّقين على عـينٍ أو معنـى واحدٍ، كالليثِ والأسدِ، وزيدٍ وأبي عبدِ ا ـ، والحبسِ والمنْعِ، ونظائرهن، فتضيفَ أحدهما إلى الآخر، فذلك بمكانٍ من الإحالةِ. فإما نحو قولك: جميع القومِ، وكل الدراهمِ، وعين الـشيءِ، ونفسه فليس من ذلك. أي: منعوه، يعني: منع النحويون(١) إضافةَ الشيءِ إلى نفسهِ إذا كـان المضافُ والمضافُ إليهِ متساويين فِي جميعِ الأشياءِ كالليثِ والأسدِ. فإن الليثَ هو الأسد مـن غير فرقٍ، فلو أضفتَ الليثَ إلى الأسدِ، أو [العكس]٢ لا تحصلُ فائدة. وكذلك الحبس والمنـع واحد، فلا يجوز إضافةُ أحدهما إلى الآخرِ لعدم الفائدةِ. فأما إذا كـان المـضافُ أعـم مـن المضافِ إليهِ جازتْ الإضافةُ؛ لأن المضافَ إليهِ إذا كان أخص يحصلُ تعريفٌ أو تخـصيص فِي المضافِ وذلك قولُك: جميع القومِ. فإن جميع تقع على القومِ، وعلى الفرسِ والشجرِ، وعلى جميعِ الأشياءِ فإذا أضفتَه إلى القومِ فقد جعلته خاصاً بالقومِ دون غيرهم. وكذلك "كل" تقع على كل شيءٍ فإذا أضفته إلى الدراهِم صار مخصوصاً بالدراهم، فلا يكون المضافُ مثلَ المضافِ إليهِ فِي جميعِ الأشياءِ هنا. وكذلك العين والنفس عامتان يقعان على عين كل شـيءٍ، ونفـسِه فيجوز أن تقولَ: عين زيدٍ ونفسه؛ لأن المضافَ عام والمضافُ إليهِ خاص فيكون مثلَ قولِك: غلام رجلٍ فِي تخصيصِ الغلامِ بالرجل دون المرأةِ. ويجوز فِي عين زيدٍ ونفسِ زيدٍ، وجميعِ القومِ، وكل الدراهمِ أن يراد بالمضافِ الذاتُ والمضافِ إليهِ اللفظُ، فيكـون مثـلُ ذاتِ زيـدٍ، ويأتي بحثُه بعد هذا. قولُه: فِي المثال: وزيدٍ وأبي عبدِ ا ـ. أعلم أن إضافةَ زيدٍ إلى كنيتهِ إنما امتنع إذا كانَا متساويين فِي المعرفةِ، أما إذا كان الرجلُ بالكنيةِ أعرفَ جاز إضافةُ اسمهِ إلـى كنيتهِ. قولُه: فذلك بمكانٍ من الإحالةِ. يعني: إضافةُ الليثِ إلى الأسدِ وما أشبه ذلك فمحالٌ لمـا ذكرنَا. بمكانٍ: أي: بموضعٍ من الإحالةِ.

فصل

ولا يجوز إضافةُ الموصوفِ إلى صفتهِ، ولا الصفةُ إلى موصوفِها(٣). أمّا امتناع إضـافةِ الموصوفِ إلى صفتهِ. قالُوا: فلوجوهٍ ثلاثةٍ: أحدها: أن الصفةَ والموصوفَ كشيءٍ واحدٍ، فلـو أضفتَ الموصوفَ إلى صفتهِ فقلتَ: زيد العاقل. بإضافةِ زيدٍ إلى العاقل فقد أضفتَ الشيءَ إلى

---

(١) انظر الأصول في النحو ٧/٢-٩.
٢- [العكس] في ف.
(٣) انظر ارتشاف الضرب ٥٠٦/٢، وما بعدها.

نفسهِ، وهو لا يجوز عند البصريين. والثانِي: أن الـصفةَ تابعـةٌ للموصـوفِ فِـي الوضـع والإعرابِ، فلو أضفتَ الموصوفَ إلى صفتهِ يكون المضافُ مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً فالمضافُ إليهِ لا يكون إلا مجروراً، فيلزم ترك وضعِ اللغةِ في أن الصفةَ تابعةٌ للموصـوفِ. والثالثَ: أن تكون الصفةُ وإن جردتْ عن الموصوفِ فالموصوفُ فِيها منوي فقولُك: مـررتُ بفاضلٍ تقديره: برجلٍ فاضلٍ. فلو أضفتَ الموصوفَ إلى صفتهِ، وقلتَ: مررتُ برجلِ فاضلٍ، بإضافةِ رجلٍ إلى فاضلٍ لظن السامع أن فاضِلاً صفةُ رجلٍ محذوفٍ غير الرجـل المـذكور، فيظن أن تقديره: مررتُ برجلِ رجلٍ فاضلٍ. فيخل بالفهمِ. وأما امتناع إضـافةِ الـصفةِ إلـى موصوفِها. قالُوا أيضاً فلوجوهٍ ثلاثة: الأولُ والثانِي هو الوجه الأولُ والثانِي من الوجوهِ الثلاثةِ التي ذُكرتْ فِي امتناعِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتهِ. وأما الوجه الثالثُ: فلأنـه لـو أضفـتَ الصفةَ إلى موصوفِها يلزم تقديم التابعِ علَى المتبوعِ. **وقالُوا: دار الآخـرةِ، وصـلاةُ الأولـى، ومسجد الجامعِ، وجانب الغَربي، وبقْلَةُ الحمقاءِ، علَى تأويل: ودار الحياةِ الآخـرةِ، وصـلاةُ الساعةِ الأولى، ومسجد الوقتِ الجامعِ، وجانب المكان الغربي، وبقلةُ الحبة الحمقـاءِ،** هـذهِ الأمثلةُ جواب "قيلَ" مقدراً كأن قائِلاً قالَ: قد قلتُم: إضافةُ الموصوفِ إلى صفتهِ غير جـائزةٍ، وهذه الأمثلةُ مما أضيفَ الموصوفُ إلى صفتهِ، فقولُك: دار الآخرةِ، صفةُ الدار، وقد أضـفتُم الدار التي هِي الموصوفُ إلى صفتهِ وكذلك ما بعدها من الأمثلةِ. فأجابه عن هذا الإشكال بأن المضافَ إليهِ فِي هذهِ الأمثلةِ صفةُ موصوفٍ محذوفٍ، وذلـك الموصـوفُ المحـذوفُ هـو المضافُ إليهِ كما قالَ: علَى تأويل: دار الحياةِ الآخرةِ، فالآخرةُ صفةُ الحيـاةِ، والحيـاةُ هِـي المضافُ إليها الدار، وكذلك ما بعده من الأمثلةِ. قولُه: وبقلةُ الحمقاءِ، أضافَ البقلةَ إلى الحبـةِ لأنها تنبتُ مِن الحبةِ، والحمقاء صفةُ الحبةِ، ويسمى هذا النبتُ بهذَا الاسم لأنها تنبتُ فِي مسيل الماءِ فيقلعها السيلُ، كأن نبتَها بمسيل الماءِ حمقٌ. **وقالُوا: عليهِ سحقُ عمامةٍ، وجرد قطيفـةٍ، وأخلاقُ ثِيابٍ، وهلْ عندك جائبةُ خبرٍ، ومغَربةُ خبرٍ.** يعنِي: قد قلنا لا يجوز إضافةُ الصفةِ إلى موصوفِها. وهذهِ صفاتٌ أضيفتْ إلى موصوفاتِها، فمـا تأويلُهـا؟ أنـه حـذفَ موصـوفَها، [وجعلَهما][1] اسماً كسائِر الأسماءِ الشائعةِ، نحو: صائِم، وباب، فيحتاج إلى مميزٍ ثُم أضيفَ إلى مميزها. قولُه: وسحقُ عِمامةٍ. السحقُ: الخلَقُ. وكان فِـي الأصـل عمامـةُ سـحقٍ فحـذفَ الموصوفَ وهو العِمامةُ وجعلَ سحقَ اسماً شائِعاً يقع علَى العمامةِ والثـوبِ وغيرهِمـا، ثـم أضيفَ إلى عمامةٍ كما أضيفَ خاتم إلى فضةٍ، وباب إلى ساجٍ للتبيين. قولُه: وجـرد قطيفـةٍ، الجرد بمعنَى المجردِ وهو العريان. والقطيفةُ "كساء" له حملٌ كثير وكان أصلُه: قطيفةَ جـردٍ،

[1] - الوارد في الأصل [جعل] و[جعلها] المثبتة في المتن أنسب . من ن.ف.د.

أي: متعريةٌ ومجردةٌ عن الحمل، أي: ذهب حملُها من كثرةِ إخلاقِها، ثم حذفتْ قطيفةً وجعـلَ جرد اسماً، ثم أضيفَ إلى قطيفةٍ، والحملُ ما يقال له بالفارسيةِ (برز)[1] قولُه: وأخلاقُ ثيـابٍ: الأخلاقُ بفتِح الهمزةِ جمع خَلَقٍ وأصلُه ثياب أخلاقٌ، ثم فعلَ بهِ ما ذكر. قولُه: وهـلْ عنـدك جائبةُ خبرٍ، الجائبةُ اسم فاعلٍ من جاب يجوب إذا قطع المسافةَ والتاء للمبالغةِ، أو لأنه نُقلَ عن الصفةِ وجعلَ اسماً، وأصلُه خبر جائب فزيدتْ التاء لما ذكرناه، ومعناه خبر قطع المسافةَ مِـن بلدٍ بعيدٍ حتى وصلَ إليكُم، ومغَربةُ خبرٍ مثلُه فِي المعنى وزيادةِ التاءِ. المغرب بفـتح الـراءِ مفعولٌ مِن التغريبِ وهو النفي من البلدِ. مغربةُ خبرٍ يجوز بفتحِ الراءِ وكسرِها، فالفتح علـى أن يكون معناه: خبر نقلَ من بلدٍ إلى بلد، والكسر علَى أن يكون معناه: ذهب إلى الغربةِ. **على الذهابِ بهذهِ الأوصافِ مذهب "خاتمٍ، وسوار، وبابٍ" ومئةٍ" لكونِها محتَملةً مثلهـا لـيلخص أمرها بالإضافةِ، كفعل النابغةِ[٢] فِي إجراءِ الطير على العائذاتِ بياناً وتلخيـصاً، لا تقـديماً للصفةِ علَى الموصوفِ.** يعني: فعلُوا ما قلنَا بهذِهِ الصفاتِ من حذفِ موصوفِها ثم أضيفْت إلى مميزها تَشبيهاً بخاتمٍ وسوارٍ، يعنِي: كما أن خاتِماً وسِواراً يحتاجان إلى أن يضافا إلى مميـزٍ لهما، فكذلك هذِهِ الصفاتُ بعد أن قطعتْ عن موصوفاتِها وجعِلت اسماء. قولُه: لكونِهـا، أي: لكون هذِهِ الصفاتِ محتملةً، أي: محتملةً لمعانٍ كثيرةٍ، يعني: إذا قلتَ سحقَ يحتملُ أن يكـون سحقَ من القميص، أو العمامةِ، أو من السراويل، أو غير ذلِك. مثلَها: منصوب بأنهـا صـفةُ مصدرٍ منصوبٍ، والضمير فِي مثلِها يرجع إلى قوله خاتم وسوار وباب ومئةٌ، يعنـي: لكـون هذِهِ الصفاتِ محتملةً احتمالاً مثلَ احتمال هذِهِ الأسماءِ. قولُـه: لـيلخص أمرهـا: أي لتبـين وتخاص أمر هذِهِ الصفاتِ بالإضافةِ أنه سحقُ عمامةٍ لا سحقُ ثوبٍ وكذلك مـا بعـدها مـن الأمثلةِ. قولُه: كفعل النابغةِ، يعنِي: كما أن النابغةَ جعلَ الطير فِي البيتِ الذي يأتِي عطفَ بيانٍ للعائذاتِ لتلخص الطير، وتبين أن العائذاتِ هي طيور لا شيء آخر فكـذلك أضـيفَت هـذِهِ الصفاتُ ليبين المضافَ إليهِ جنس المضافِ. قولُه: لا تقديماً للصفةِ على الموصوفِ، يعنِـي: من حيثُ الظاهر: العائذاتُ: صفةٌ والطير موصوفٌ فقدم الصفةَ علَى الموصوفِ، ولكن لـيس المراد تقديم الصفةِ علَى الموصوفِ، بلْ جعلُ العائذاتِ اسماً لا صفةٌ فلما جعلَها اسماً شـائعاً احتاجت إلى تبينٍ فاجرى الطير عليها للتبين.

---

[1] - انظر =المعجم الذهبي فارسي – عربي ص ١٥٧.

[٢] هو زياد بن معاوية بن جناب الذبياني، يكنى أبا أمامة وأبا تمامة، ولقب بالنابغة؛ لنبوغه في الشعر، كان أحد الأشراف المقدمين على شـعراء الجاهلية، كان ناقداً خبيراً بالشعر والشعراء، وهو أحد ندماء النعمان، مات نحو سنة ١٨ ق.هـ.. انظر ترجمته في الـشعر والـشعراء ١٥٧/١-١٧٣، الخزانة ١٣٥/٢، الأعلام ٥٤/٣، 55.

٩١- البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، وهو من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

يا دار مية بالعلياء فالسندِ   أقوت وطالَ عليها سالفُ الأمدِ

والبيت في ديوانه ص ٢٠، والتخمير ٣٦/٢، الخزانة ٧١/٥، ٤٥٠/٨، ٤٥١. والشاهد فيه: إجراء "الطير" على "العائذات" بياناً وتلخيـصاً لهـا، وليس هو من قبيل تقديم الصفة على الموصوف.

حيثُ قالَ:

٩١- والمؤْمِن العائِذاتِ الطيرِ يمسحها ركْبان مكة بين الغَيل والسنَدِ

الواو فِي "والمؤمن" واو القسمِ. الغِيل بالغين، والسنِدِ بفتح السين والنون أسماء موضعان فيهما الماء فِي جانبي الحرمِ، يعني: وا ِ الذي أمن الطير الِتي التجأتَ إلى حرمِ مكةَ، فحرم قتلهـا، وتنفيرها حتى يمر عليها الركبان والمشاةُ، ولاَ يوصِلون إليها ضرراً.

فصل

وقد أُضيفَ المسمى إلى اسمهِ فِي نَحو قولِهم: لقيتُه ذاتَ مرةٍ، وذاتَ ليلةٍ، ومررتُ بـهِ ذاتَ يومٍ، وداره ذاتَ اليمين، وذاتَ الشمال، وسرنْا ذاتَ صباحٍ. أراد بالمسمى الـذاتَ، وبالاسـمِ اللفظَ، يعنِي: إذا أخذتَ لفظاً يراد بِهِ الذاتُ وأضفته إلى لفظٍ لم يرد بهِ إلا اللفظُ، فقـد أضفـتَ المسمَى إِلى اسمِه نَحو: ذاتَ مرةٍ، فالمضافُ هو المسمى وهو الذات، والمضافُ إليهِ هو الاسم الدالُ علَى المسمى، وقد يراد بالذاتِ فِي هذا الفصل النفْس، فيكون قولك: ذاتَ مرةٍ. تقـديره: نفس مرةٍ، وكذالكِ إلى آخِرِ الأمثلةِ، وقد ذكر بحثُ إضافةِ نفـسٍ. **قـالَ أنـس بـن مدركـة الخَثْعَمي**[(1)]**:**

٩٢- عزمتُ على إقامةِ ذِي صباحٍ لأمرٍ ما يسود من يسود

ما فِي "لأمرٍ ما" إبهاميةَ. لأمرٍ يسود: يجعلُ سيداً. من يسود، أي: يصير سيداً. ومن مفعـولُ يسود، يعنِي: عزمتُ علَى أن أقيم صباحاً لأمرٍ يجعلنِي سيداً، قالَ ابن جني[٢]: ذاتُ مرةٍ يراد بهِ مرةً، أي: الرفعةُ المسماةُ بالمرةِ، وذاتُ يومٍ أي: يومٍ، أي: الوقتُ المسمى باليومِ.

وقالَ الكميتُ:

٩٣- إليْكُم ذَوِى آل النبي تطلعتْ نَوازع مِن قَلْبِي ظِماء وألْبب

ذوي: بدلٌ مِن قولِهِ: إليكم. وذوي آل النبي، أي: آلَ النبي. تطلعـت، أي: توجهـت ومالَـت. النوازع: جمع نازعةٍ، وهِي المشتهيةُ والمشتاقةُ، نوازع من قلبِي، أي: خواطِري مائلةٌ إلـيكُم ظماء: صفةُ نوازع، وهِي جمع ظِماء وهو مؤنثُ ظمآن. والبب عطفٌ علَى نـوازع، وهِـي جمع لب وهو العقلُ وخالِص كل شيءٍ.

فصل

---

(١) هو أنس بن مدركة، أو "مدرك" بن عمرو بن سعد الخثعمي الحميري، شاعر جاهلي من رجال خثعم، وترجمته قليلة، انظـر ترجمتـه فـي: الخزانة ٩١/٣.

٩٢- البيت في الوافر، وقد اختلف في قائله، فهو لأنس بن مدركة في التخمير ٣٨/٢، الخزانة ٨٧/٣، وهو لرجلٍ من خثعم في الكتاب ٢٢٧/١، ابن السيرافي ٣٨٨/١، وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٥/٤، الخصائص ٢٧٢/٢، أمالي ابن الشجري ١٨٦/١، الخزانة ١١٩/٦. والشاهد فيه حيـث أضاف المسمى إلى اسمه، والتقدير: الوقت المسمى صباحاً. قوله: "ذي صباح".

(٢) انظر الخصائص – ٢٧٢/٢.

وقالُوا فِي نَحو قول لَبيدٍ:

٩٤- إلى الحول ثم اسم السلامِ عليكُما   ومن يبكِ حولاً كاملاً فَقَدِ اعتذر.

مفعولُ قالُوا يأتِي بعد أبياتٍ ثلاثةٍ: قولُ الشاعر: إلى الحول. يعنِي: بكيتُ عليكُما أيها الخليلان. ثم اسم السلامِ عليكُما، يعنِي: ثم تركتُ البكاء فإنه من بكا حولاً فقد اعتذر، يعني: فقد قضى حق الخليل. والمضافُ هنا زائد وهو الاسم، لأن قولك: اسم السلامِ يراد بهِ السلام.

وفِي قولِ ذِي الرمةِ:

٩٥- داعٍ يناديهِ باسم الماءِ مبغُوم

وصدر هذَا البيتِ:

لاَ ينعِشُ الطرف إلا ما تَخونَه.

النعشُ، الرفع. التخون: التعهد، وما موصولةُ باسم الماءِ، أي: بالماءِ والاسم زائد، والماء بالمد صوتُ الظبي. المبغوم هنا بمعنَى الباغِم، وهو اسم فاعلٍ من البغامِ وهو تصويتِ الظبي وغيره، يعني: لاَ ترفَع طرفَ الحشفِ من النومِ، والحشفُ ولد الظبي التي تتعهد، وهِي أمه بأن تصوتَ إليهِ وتناديه بلفظِ الماءِ. وقد حذفَ تاء الاستقبال مِن تخونه، وداعٍ بدلٌ من الضمير في تخونه، وهِي الظبيةُ ومبغوم صفةُ داعٍ.

وقولُه:

٩٦- تداعين باسمِ الشيبِ في متَثلّم

تمام البيتِ:

جوانِبه مِن بصرةٍ وسلامِ.

تداعى القوم: إذا دعى بعضهم بعضاً، الشيب: الصوتُ الذي يصوتُ بهِ الإبلُ لتشرب، والاسم هنَا زائد. متثلم: اسم موضعٍ. البصرة: الحجر الرخو المائلُ إلى البياض. السلِام: بكسر السين جمع سلمِةٍ بفتح السين وكسر اللامِ وهِي حجر رقيقٌ. يعنِي: تداعين الإبلُ بهذَا اللفظِ لتشرب فِي هذا الموضعِ الذي أحد جانبيهِ حجر بصرةُ رخْو، والجانب الآخر حجر سِلام. **أن المضافَ، يعنون الاسم، مقحم: خروجه ودخُوله سواء.** إن المضافَ: مفعولٌ قولِه: فِي أول

٩٣- البيت من الطويل، وهو للكميت، في هاشميات الكميت لأبي رياش القيس ٥١، الخصائص ٢٦٩/٢، المحتسب ٣٤٧/١، التخمير ٣٨/٢، الخزانة ٣٠٧/٤. والشاهد فيه كالبيت الذي قبله.

٩٤- البيت من الطويل، من أبيات لبيد يخاطب ابنته لما حضره الموت، في ديوانه ٢١٤، الخصائص ٢٧١/٢، المنصف ١٣٥/٣، التخمير ٣٩/٢، ٤٢، الأشموني ٢٤٣/٢، الخزانة ٣٣٧/٤، الدرر ٥٨/٢. والشاهد فيه: أن لفظ "اسم" مقحم. دخوله وعدمه سواء.

٩٥- البيت من البسيط، ومن قصيدة لذي الرمة في ديوانه ٣٩٠/١، الخصائص ٢٧١/٢، المنصف ١٢٦/١، ١٣٤/٣، التخمير ٢/٣٩، ٤٣، الأشموني ٢١٢/٣، الخزانة ٣٤٤/٤. والشاهد فيه كالذي قبله.

٩٦- البيت من الطويل وهو لذو الرمة، وهو في ديوانه ١٠٧٠/٢، التخمير ٤٠/٢ ، الأشموني ٢١١/٣، الخزانة ١٠٤/١ ، ٤٣٤/٤ ٣٨٣/٦ والشاهد فيه كالبيتين اللذين قبله.

الفصل. قالوا فِي نَحو قول لَبيد إلى هنا، يعنون أن الاسم الذي هو المضافُ فِي هذِهِ الأبيـاتِ الثلاثةِ زائد، وجوده وعدمه سواء. مقحم، أي: مدخلٌ بالعنفِ من غير ضرورةٍ، واحتياج إليهِ. **وحكَوا: "هذا حي زيدٍ، وأتيتُك وحي فلانٍ قائم، وحي فُلانةَ شاهد.** يعنِـي: زيـادةُ المـضافِ ليست مخصوصةٌ بلفظةِ اسم، كما تقدم بلْ يراد ألفاظٌ آخر كقولك: هذا حي زيدٍ، يعنِي: حـي مضافٌ وهو زائد، يعنِي: هذَا زيد، والمراد بالحي هنَا الشخص، فكأنك قلتَ: هذا شخص زيدٍ. فكما أن لفظةُ شخصٍ زائدةٌ فكذلك لفظة "حي". قيل: ولا يضاف لفـظ حـي إلاّ بعـد مـوت المضافِ، وكذلك حي فلانٍ وحي فلانةٍ. ومعنى حي: شاهد حاضر. **وأنشدوا:**

٩٧- يا قر إن أباك حي خُويلدٍ　　　　قَد كُنْتُ خَائِفَةُ على الإحماق

يا قُر أصلُه يا قرة فحذفتْ التاء للترخيمِ، حي خويلدٍ، أي: شخص خويلدٍ، أي: إن أباك خويلد. الإحماقُ: الإتيان بولدٍ أحمقٍ. يعني: كنتُ أخافُ أن أباك يأتي بولدٍ أحمقٍ قبلَ ولادتك يا قـر، فإذا ولدتَ صدقَ ظني وأيقنتُ أن أباك قَد أتَى بولدٍ أحمقٍ لكونك بهذِهِ الصفةِ. **وعن الأخفش[1] أنه سمِع أعرابياً يقولُ فِي أبياتٍ قالهن: "حي رباحٍ" بإقحامِ "حي" والمعنَى: هذا زيد، وإن أباك خُويلداً، وقالهن رباح.** يعنِي: سمع الأخفشُ أعرابياً أنشد أبياتاً، فقيلَ له: من قالَ هذِهِ الأبيات؟ فقالَ: قالهن حي رباحٍ. بزيادةِ حي، أي: قالهن رباح. الحي فِي هذِهِ المواضـع زائـد ولـيس المراد بالحي فِي هذِهِ المواضع. الحي بمعنَى القبيلةِ، بلْ المراد مِنه الشخص.

ومنه قولُ الشماخُ[2]:

٩٨- ذعرتُ به القطَا ونَفَيتُ عنْه　　　　مقام الذئبِ كالرجل اللعين.

أي: الذئْب. قبلَ هذا البيتِ:

وماءٍ قَد وردتُ لوصل أروى　　　　علَيهِ الطير كالورق اللجِين

الواو فِي "وماءٍ" واو رب. أروى: اسم امرأةٍ. عليهِ، أي: علَى ذلك الماءِ. اللجِين بفـتح الـلامِ وكسر الجيمِ: الساقطُ من ورق الشجر عند الضربِ بالعصا. ذعرتُ، أي: خوفتُ وتفرتُ بـهِ، أي بوردِه. القطَا: اسم نوعٍ من الطير. الرجل اللعين: ما ينصب بين الزرعِ مِن شكل شـخصٍ ليخافَ منه الطير والوحشُ. يعنِي: رب ماءٍ وردتُ عليهِ لوصل هذِهِ المرأةِ، فإن هذِهِ المـرأةَ تَرد هذا الماء لتسقِى إبلها، وعلَى هذَا الماءِ طير كثير كالورق الساقطِ من الشجر، من كثـرةِ

٩٧- البيت من الكامل، وهو للشاعر جبار بن سلمى بن حالك العامري، في نوادر أبي زيد ٤٥١، الخزانة ٣٣٤/٣، وبلا نسبة فـي الخـصائص ٢٧٢/٢، التخمير ٤٠/٢، ٤٢ أمالي بن الحاجب والشاهد فيه أن قوله حي مضاف مقحم

[1] انظر: منهج الأخفش في الدراسة النحوية ٢٥٠-٢٥١.

[2] وهو معقل بن ضرار بن سنان الذبياني الغطفاني، والشماخ لقبه، وهو شاعر مخضرم، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة مـع لبيـد والنابغـة الجعدي. وهو من أسرة شاعرة. مات سنة ٢٢ هـ. انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٤٨، الشعر والشعراء ٢٣٢/١، المؤتلف والمختلف ٢٠٣، الخزانة ٥٢٦/١.

٩٨- البيت من الوافر، للشماخ، وهو في ديوانه ٣٢١، مجالس ثعلب ٥٤٣/٢، المنصف ١٠٩/١، الخزانة ٣٤٧/٤. والشاهد فيه كالذي قبله.

الطير شبهها بالورق الساقطِ. قولُه: ذعرتُ، يعنِي: نفرتُ عن ذلك الماءِ الطير والـذئب كمـا ينفّر الرجلُ اللعين عن الزرعِ الطير والوحوشَ. قولُه: أي الذئب، يعنِي: قولُه: نفَيتُ عنه مقام الذئبِ، أي: نفيتُ الذئب، والمقام مضافٌ زائد وجوده وعدمه سواء.

فصل

"وتُضافُ أسماء الزمان إلى الفِعل، قال الله تعالى: " هذَا يوم ينْفَع الصادِقين صِدقُهم"[١]**.** **وتقولُ: جئتُك إذ جاء زيد، وآتيك إذا احمر البسر، وما رأيتُك منْذُ دخَلَ الشتَاء، ومذْ قَدِم فلان.** "إذْ، ومذْ، ومنْذً" من ظروفِ الزمان. يعنِي: يجوز إضافةُ ظرفِ الزمان إلى الجملةِ الفعليةِ، لأن الفعلَ وضع للزمان، إما ماضٍ كضرب، وإما: حالٌ كيضرب الآن، وإما مستقبلٌ كسيضرب، فإذا كان الفعلُ يدل علَى الزمان وكان الزمان بعض الفعل، فَإذا أضيفَ الزمان إلى الفعل، فكأنك أضفتَ بعض الشيءِ إليهِ، ثم إن أضفتَ الزمان إلى الماضِي ففِي المضافِ عند البصريين[٢] وجهان: أحدهما: أنه مبني علَى الفتح كالمضافِ إليهِ، وهو الفعلُ الماضِي. والثانِي: أنه معرب كسائرِ الأسماءِ المعربةِ وذلك نَحو قولِك: هذَا يوم قدم زيد، يجوز فتحه علَى أنه مبني، ويجوز رفعه علَى أنه معرب ضمير مبتدأ، وإن أضفتَه إلى المضارع فهو معرب عند البصريين، ومبني علَى الفتح عند الكوفيين. نحو: هذا يوم ينفع الصادقين. قرِيء "يوم" بالفتح والرفع.

وقالَ:

٩٩- حنتْ نَوار ولاتَ هنا حنتِ

تمامه: وبدا الذِي كانَتْ نُوار أَجنتِ. حنت، أي: اشتاقتْ. نَوار: اسم امرأةٍ، ولاتَ هنا التاء زائدةٌ وهنا: بفتح الهاءِ وتشديدِ النون. بمعنَى الحنين، وهو مضافٌ إلى حنت، أي: وليس وقتُ حنينها وشوقِها إلى المعشوق لكبرها. **وتُضافُ إلى الجملةِ الإبتدائيةِ أيضاً، كقولك: أتيتُك زمان الحجاج أمِير، وإذ الخليفةُ عبد الملكِ.** زمان نصب علَى الظرفِ، وهو مضافٌ والحجاج مبتدأٌ وأمير خبره والمبتدأُ وخبره مضافٌ إليهما، والمراد بهذَا الحجاج: الحجاج بن يوسفَ، وكذلك إذ الخليفةُ عبد الملكِ. إذ مضافٌ وهو ظرفُ زمانٍ، والخليفةُ مبتدأٌ وعبد الملِك خبره، وهما مضافٌ إليهما. وحيثُ كان المضافَ إليهِ جملةً يكون فِي تقدير: المصدر تستَوي فيهِ الجملةُ الفعليةُ والإسميةُ، والتقدير: زمن إمارةِ الحجاجِ، وخلافةِ عبدِ الملكِ. **وقَد أُضِيفَ المكان إليهما**

---

[١] سورة المائدة ١١٩. قرأ نافع وحده: "هذا يوم ينفع" نصباً. وقرأ الباقون: "هذا يوم ينفع" رفعاً. (السبعة في القراءات ٢٥٠). قال القرطبي: وهي القراءة البينة على الابتداء والخبر، يعني الرفع، وأما قراءة نافع، لا تجوز، لأنه نصب خبر الإبتداء، ولا يجوز فيه البناء. وقال الكسائي والفراء: بنى "يوم" ها هنا على النصب؛ لأنه مضاف إلى غير اسم. وقال الزجاج: ولا يجيز البصريون ما قالاه، إذا أضفت إلى فعل مضارع، فإن كان ماضٍ كان جيداً. وقيل: يجوز أن يكون منصوباً ظرفاً، ويكون خبر الابتداء الذي هو "هذا"؛ لأنه مشار به إلى حدث، وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث. انظر: تفسير القرطبي ٣٧٩/٦ – ٣٨٠، ابن خالوية / الحجة ١٣٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٣١١/١.

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ٥٢٠/٢ وما بعدها.

٩٩- البيت من الكامل، وقد اختلف في قائله. فقيل هو للشاعر الجاهلي: حجل بن نضلة في الشعر والشعراء ٩٥/١، ٩٦، وقيل: للشاعر الجاهلي: شبيب بن جعتل التغلبي في المؤتلف والمختلف ١١٥، الخزانة ١٩٩/٤. شرح شواهد المغني ٩١٩/٢، وبلا نسبة في التخمير ٢٢٥/١، ٤٦/٢، الأشموني ١٤٥/١، ٢٥٦، الخزانة ٤٦٣/٥. والشاهد فيه: أن "هنا" اسم زمان أضيف إلى الفعل "حنت" والتقدير: ولات حيث حنتِ.

في قولهم: اجلس حيثُ جلس زيد، وحيثُ زيد جالس. إليهما، أي: إلى الجملةِ الفعليةِ والإسميةِ. اعلم أن المضافَ إليهِ حقّه أن يكون مفرداً، ولا يجوز أن يكون جملةً إلا إذا كان المضافُ ظرفَ الزمان؛ لأن الجملةَ مضمونها معنى وليس بذاتٍ، لأن قولك: قام زيد، أو زيد قائم مضمونَه نسبةٌ القيامِ إلى زيدٍ، والقيام معنى، فكذلك: زيد أخوك. مضمونه إثباتُ الأخوةِ، والأخوةُ معنى، وظرفُ الزمان أيضاً معنى، فإذا أضفتَ ظرفَ الزمان إلى الكلمةِ تحصلُ فائدةً، وأما إذا أضفتَ الجثةَ إلى الجملةِ فلا تحصل فائدة. فإذَا قلتَ: هذا غلام زيدٍ عالمٍ. بإضافةِ غلام إلى زيدٍ عالِم، وهو جملةٌ اسميةٌ فكأنك قلتَ: غلام علمٍ زيد، وهو فاسد. وكذلك ظروفُ المكان لا تضافُ إلى جملةٍ، لأنها مختصةٌ بالجهاتِ، والجهاتُ لا تضافُ إلى المعانِي. فَإذا قُلت: خَلْفَ جلس زيد، أو خَلْفَ زيد جالس. فكأنك أضفتَ خَلْفَاً إلى الجلوسِ؛ لأن مضمون جلس زيد، وزيد جالس إثباتُ الجلوسِ لزيدٍ وإضافةُ الخَلْف إلى الجلوس لغو، وقد أضيفَ من ظروفِ المكان إلى الجمل لفظةُ حيثُ فقَط، لأن فيهِ عموماً، لأنه غير مختصٍ بمكانٍ قبلَ الإضافةِ فأشبه لفظةَ "حين" ولفظةَ "زمانٍ". **ومما يضافُ إلى الفِعل "آيةٌ" لقُربِ معنَاها مِن معنَى الوقتِ.** يعنِي: لفظةُ "آيةٌ" يجوز إضافتُها إلى الفعل؛ لأن معنَى "الآيةُ" العلامةُ فَإذا كان معناها العلامةُ تشبه الوقتَ فإذا قلتَ: إذا جئتنَي أكرمتٌك. صار وقتُ مجيئهِ علامةً لإكرامك إياه. وإذا كان معنى الآية العلامةُ والوقتُ علامةُ للإكرامِ. فالآيةُ، والوقتُ يتقاربان فَإذا جاز إضافةُ الوقتِ إلى الفعل جاز إضافةُ "الآيةِ" إليهِ أيضاً.

قال:

١٠٠ - بآيةِ يقْدِمون الخيلَ شُعثاً ... كأن على سنابِكِها مداما

يقدِمون الخيلَ، أي: يتقدمون علَى الخيل. الإقدام: الدخولُ، والتقدم فِي الأمر. أضافَ الآيةَ إلى يقدمون. ومعناه بعلامةِ إقدامكُم علَى الخيل، أي: دخولكُم فِي الحربِ. شُعثاً: منصوب علَى أنه حالٌ من الخيل، وهو جمع أشعثَ وهو ذُو الغبارِ ومتفرقُ الشعرِ، يعنِي: لم ينفُض عنَها غبار الحربِ. السنابك: جمع سنبكٍ، وهو طرفَ مقدمِ الحافرِ. المدام: الخَمر: والمراد هنا الدم.

وقالَ آخر:

١٠١ - ألا من مبلغٌ عنّي تَميماً ... بآيةِ ما يحِبون الطّعاما

١٠٠- البيت من الوافر، وهو للأعشى في الكتاب ١١٨/١، والخزانة ٥١٢/٦، شرح أبيات المغني ٢٧٧/٦ وليس في ديوان الأعشى. وبلا نسبة في الكامل ١٣٥٤/٣، التخمير ٤٦/٢، ٤٧، المغني ٥٤٩، ٨٣٦، شرح شواهد المغني ٨١١/٢، شرح أبيات المفصل ٤٦٥/١. والشاهد فيه: إضافة "آية" إلى الفعل "يقدم" لقرب معناها من معنى الزمن.

١٠١- البيت من الوافر، وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكتاب ١١٨/٣، الكامل ٢٢٣/١، ابن السيرافي ١٨٦/٢، التخمير ٤٧/٢، شرح شواهد المغني ٨٣٦/٢: الخزانة ٥١٨/٦. والشاهد فيه: إضافة "آية" إلى "يحبون" لقرب معناها من معنى الزمن.

مبلغُ: اسم فاعلٍ من أبلَغَ بمعنَى "بلغَ" أضافَ "آيةُ" إلى يحبون، وما زائدةٌ يعنِي: من يبلغُ بنِـي تميمٍ عنى علامةً حبهم الطعام. يعنِي: تعيري إياهم بحبهم الطعام، وبنُو تميمٍ كانتْ لهـم شـدةُ الحرصِ على الطعامِ، فيعيرهم العرب علَى حرصهم. **و"ذُو" فِي قولِهم: اذْهب بـذِي تَـسلَم، واذهبا بِذِي تسلمان، واذْهبوا بِذِي تسلمون. أي: بِذِي سـلامتِك، والمعنَـى: بـالأمرِ الـذي يسلمُك.** يعنِي: لفظةُ "ذي" تضافُ إلى الفعل أيضاً، قيلَ لأنه نعتٌ لزمانٍ فكأنك قلـتَ: اذهـب بزمانٍ ذِي تسليمٍ. قيلَ: بلْ لأن ذِي هنَا بمعنَى الذي. قولُه: والمعنَى بالأمرِ الذي يسلمك. إشارةٌ إلى أن "ذِي" هنَا بمعنَى الذي، والوجه الأولُ هو المختار؛ لأن ذِي بمعنَى الذي غير مستعملٍ، بلْ المستعملُ ذُو بالواوِ لاَ ينقلب واوه ياء. تقولُ: أنَا ذُو فعلتُ كذا، ورأيـتُ ذُو فعـلَ كـذا، ومررتُ بذُو فعلَ كذا، كلها بالواوِ، وإذَا ثبتَ أن "ذُو" إذا كان بمعنَى الذي يكون أبـداً بـالواوِ فتفسير "ذي" هنا بمعنَى الذي بعيد. واعلم أن هذا اللفظَ لاَ يغَير بلْ يكون أبداً هكـذَا. تقـولُ: اذهب بِذِي تسلم. واذهبا بِذِي تسلَمان، واذهبوا بِذِي تسلمون. قالَ الأخفشُ[1]: قـولُ العـربِ: اذهب بِذِي تسلم معناه: اذهب بسلامتك، أي: اذهب وأنتَ سالم.

فصل

ويجوز الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليهِ بالظرفِ فِي الشّعْر. يعني: المضافُ والمـضافُ إليهِ كشيءٍ واحدٍ، فَلا يجوز الفصلُ بينَهما إلا فِي ضرورة الشعرِ، والشاعر لاَ يجوز لَه الفصلُ أيضاً إلا بالظرفَ، فإن الظرفَ يجوز فيهِ اتساع، لأن الحركـاتِ والـسكناتِ لا تخلُـو مـن الظرفِ، وكأن الظرفُ بعض كل شيءٍ. وعند الكُوفيين[2] يجـوز الفـصلُ بـين المـضافِ والمضافِ إليهِ بغير الظرفِ أيضاً. **ومِن ذلك قولُ عمرو بن قَميئَةَ[3]:**

١٠٢- لما رأَتْ ساتِيدما استَعبرتْ	**"ـ در اليوم من لامها"**

والبيتُ الذي قبله:

قد سألتَني بنتُ عمروٍ عنِ الأر	رضِ التي تُنكِر أعلامها

والبيتُ الذي بعده:

تذكرتُ أرضاً بِها أهلُها	أخْوالَها فِيها وأعمامها

---

[1] انظر منهج الأخفش في الدراسة النحوية ٣٤٣.
[2] انظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٤٢٧/٢ (المسألة ٦٠).
[3] هو عمر بن قميئة بن ذريح البكري، من قيس بن ثعلبة رهط طرفة بن العبد، جاهلي قديم، عد من الشعراء المقلين، صاحب امـريء القـيس، مات ي بلاد الروم فقيل له: عمرو الضائع" مات نحو سنة ٨٥ هـ. ق. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٣٧٦/١، الخزانة ٤١١/٤، الأعـلام ٨٣/٥.
١٠٢- البيت من السريع، وهو لعمرو بن قميئة في ديوانه ٧٣، الكتاب ١٧٨/١، ١٩٤، المقتضب ٣٧٧/٤، ابن الـسيرافي ٣٦٧/١، الانـصاف ٤٣٢/٢. والشاهد فيه: الفصل بين المتضايفين بالظرف.

تُنْكِر أي: لا تعرفُ أعلامها أي: علاماتُ تلك الأرضِين. "ساتيدما" اسم جبلٍ. اسـتعبرتْ، أي: بكتْ. ـِ در اليوم من لامها، اليوم قَد فصلَ بين المضافِ الذي هو در، وبين المـضافِ إليـهِ الذي هو من، والتقدير: ـِ در من لامها اليوم. يعنِي: كثّر ا ُ خير من عذلها علَى هذَا البكاءِ. قولُه: أخوالَها: نصِب على أنه مفعولُ فعلٍ مضمرٍ، أي: تذكرتْ أخوالَها وأعمامها فِـي تلـك الأرضِ.

وقولُ درنا[١]:

١٠٣- هما أَخَوا فِي الحربِ من لا أَخَا له

وتمام البيتِ: **إذا خَافَ يوماً نَبوةً فَدعاهما.**

قائلُ هذَا البيتِ درنا: بضم الدال وسكون الراءِ المهملتين، بنتُ عبعبةُ بعينين مهملتين وبـائين منقوطتين بنقطةٍ واحدةٍ، تَرثي هذهِ المرأةُ أخويها. أي تمدح: يعنِي: هما كالأخوين لمـن لا أخَ له فِي الحربِ يرحمانهِ ويدفعان الأعداء عنه. معنَى: خافَ نَبوةً. أي: سقوطاً وحادثةً دعاهمـا فيعاونانهِ. والمراد بالاستشهادِ أنها فصلتْ بين المضافِ الذِي هو "أخو" وبين المـضافِ إليـهِ الذي هو "من " بالجار والمجرورِ وهو "فِي الحربِ"، والجار والمجرور أيضاً ظـرفٌ ولكنـه ظرفٌ غير حقيقي. **وأما قولُ الفرزدقُ:**

١٠٤- بين ذِراعي وجبهةِ الأسدِ

وأولُ هذَا البيتِ: يا من رأي عارضاً ُأسر بهِ.

عارضاً: أي: سحاباً. أسر بهِ: أي: أفرح، يعنِي: يا قوم من رأى سحاباً أفرح بهِ بين ذراعـي الأسدِ وجبهةِ الأسدِ، وهما كوكبان. والمراد بالاستشهادِ: أنه حذفَ المضافَ إليهِ من قولهِ: بين ذراعي. **وقولُ الأعشى:**

١٠٥- إلاّ علالةَ أو بداهةَ سابحٍ

---

[١] - اختلاف في اسمها ونسبها ، وقال سيبويه وابن الانباري، أنها درنا بنت عبعبة . وقالوا : إنها من بني قيس ثعلبة . وقال السيرافي درنا بنت سيار بن حيرة بن حطان يبن سيار بن عمرو بن ربيعة ترثي أخويها ، وأخبارها قليلة ومضطربة . أنظر الكتاب ٩٢/١، شرح أبيات سيبويه / ابن السيرافي ٢١٨/١، الإنصاف ٤٣٤/٢.

١٠٣- البيت من الطويل، واختلاف في قائله ، أنظر الكتاب ٩٢/١، ابن يعيش ١٩/٣، ٢١، ابن السيرافي ٢١٨/١ التخمير٥٠/٢، ٣٥، الإنصاف ٤٣٤/٢، الدرر ٦٦/٢ وبلا نسبة في الخصائص ١٧٦/٢.

والشاهد فيه: إضافة "الأخوين" "إلى" "من" مع الفصل بالجار والمجرور.

١٠٤- البيت من المنسرح ، وهو للفرزدق ، في ديوانه، الكتاب ١٨٠/١، المقتضب ٢٢٩/٤، الخصائص١٧٨/٢، وروايته : "عارضاً أرقت له" الأشموني٢٧٤/٢، الخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤، ٢٨٩/٥، والشاهد فيه : أن المضاف إليه محذوف من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : ذراعي الأسد وجبهة الأسد.

١٠٥- - البيت من مجزوء الكامل، وتمامه:

إلاّ علالة أوبدا　　　**هة سابحٍ نهدِ الجزارة**

وهو للأعشى في ديوانه ١٥٩، الكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، المقتضب ٢٢٨/٤، ابن السيرافي ١١٤/١، الخصائص ١٧٧/٢، الخزانة ١٧٢/١، ٤٠٤/٤، ٥٠٠/٦، والشاهد فيه كما في البيت الذي قبله.

فَعلى حذْفِ المضافِ إليه مِن الأول استغناء عنه بالثانِي. العلالةُ: الجـري الثـانِي للفـرسِ. والبداهةُ: الجري الأولُ. السابح: الفرس السريع فِي السيرِ. النهد: الفرس العظيم الجثةِ العالِي. الجزارةُ بضمِ الجِيم: غلاظُ اليدين والرجلين. والمراد بالنهد: العظيم، والمراد بالجزارة اليـدين والرجلين من غير وصفها بالغلاظِ، فإذا قلت: نهد الجزارةِ يكون معناه عظيم اليدين والرجلين، يعنِي: كنا فِي سفرٍ، أو حربٍ انقطع فيها الأفراس عن السير، ولم يبقَ لها جري إلا علالةَ، أو بداهةَ فرسٍ سابحٍ نهد الجزارة، يعنِي: فِي بيتِ الفرزدق ذراعي مضافٌ بدليل سـقوطِ نـون التثنيةِ، والأسد مضافٌ إليهِ وقد وقع فصلٌ بين المضافِ والمضافِ إليهِ بغيرِ الظـرفِ وهـو [جبهةَ][1] وقد قلتُم: لاَ يجوز الفصلُ بغيرِ الظرفِ، وكذلك فِي بيتِ الأعشَى: علالةَ: مـضافٌ، وسابحٍ مضافٌ إليهِ. وقد وقع أو بداهة بينهما؟ وجوابه قوله: فعلى حذفِ المضافِ إليـهِ مـن الأول استغناء عنه بالثانِي، يعنِي: تقدير بيتِ الفرزدق: بين ذراعِ الأسدِ وجبهةِ الأسدِ. فحـذفَ الأسد الأولَ استغناء عنه بالثانِي، والتقدير فِي بيتِ الأعشَى: إلا علالةَ سابحٍ أو بداهةُ سـابحٍ، فحذفَ سابحٍ الأولَ؛ وهذَا قولُ المبردِ [(٢)] اختاره المصنّفُ. وأما عند سيبويه[(٣)]: فالاسم الظاهر مضافٌ إليهِ الاسم الأولُ، والاسم الثانِي قَد حذفَ ما أضيفَ إليهِ، والتقدير عنده: بين ذراعـي الأسدِ جبهتُه وإلا علالةَ سابحٍ، أو بداهتهِ. **وما يقع فِي بعض نسخ الكتابِ مِن قولِهِ:**

١٠٦- فزججـتُها بمزجةٍ زج القلُوص أبِي مزاده

فسيبويه بريء من عهدتهِ. نسخ الكِتاب: أراد بهِ كتاب سيبويه يعنِي: لم يورد سـيبويه هـذَا البيتَ فِي كتابهِ، بلْ زاده غيره فِي كتابهِ، وإنما قالَ سيبويه: بريء من عهدتهِ؛ لأنه قـد وقـع الفصلُ بين المضافِ الذِي هو "زج " وبين المضافِ إليهِ الذي هو "أبِي مزادة" بالمفعولُ الـذي هو "القلوص" وهو غير ظرفٍ، والفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليهِ بغيرِ الظرفِ ليس مـن مذهبِهِ، وإذَا لم يكن هذا مِن مذهبِهِ، فكيفَ يورد بيتاً علَى خلافِ قولِهِ؟ الزج: الطعن. المِزجـةُ بكسرِ الميمِ: رمح قصير. يعنِي: طعنتُها برمحٍ طَعناً مِثْل طعن أبِي مزادةَ القلوص.

فصل

---

[1] - [الجبهة] في ف.

(٢) انظر المقتضب ٢٢٨/٤.

(٣) انظر الكتاب ١٧٩/١، ١٦٦.

١٠٦- البيت من مجزوء الكامل، لا يعرف عن قائله غير ما نقله البغدادي عن ابن خلف، أن هذا البيت يروي لبعض المدنيين المولدين، وقيل لبعض المؤنثين ممن لا يحتج بشعره. الخزانة ٤١٥/٤، الكتاب ١٧٦/١ (هامش)، مجالس ثعلب ١٢٥/١، الخصائص ١٧٦/٢.

وإذا أمِنُوا الإلباس، حذَفُوا المضافَ، وأقاموا المضافَ إليهِ مقامه، فأعربوه بإعرابهِ، والعلم فيه قوله عز وجل: " واسأَل الْقَريةَ"[1] **لأنه لا يلبس أن المسؤولَ أهلُها، لا هـي، ولا يقـالُ: رأيتُ هنْداً، يعنون رأيتُ غلام هندٍ.** الإلباس: الإخفاء والستر، يعني: يجوز حذفُ المـضافِ، إذا أمنوا إخفاء الحال على السامع، يعني: إذا دلت قرينةٌ على المحـذوفِ، كقولـه تعـالى: " واسأَل الْقَريةَ " فإنّه معلوم أن سؤال القريةِ محالٌ، فقد علمنا أنا المـضافَ محـذوفٌ، وأقـيم المضافُ إليهِ مقامه في الإعرابِ، فقوله: ولا يقالُ: رأيتُ هنداً، يعنون: رأيت غلام هندٍ، يعني لا يجوز أن يقالَ: رأيتُ هنداً على نيةِ: رأيتُ غلام هندٍ لأنه ليس شيء هنُا يدلُ علَـى حـذفِ المضافِ، وهو "الغلامُ" وإقامةِ المضافِ إليهِ وهو هند، مقامه. **وقد جاء الملُبس فِي الـشعر.** يعنِي: وقد جاء الحذفُ الملبس، يعنِي: وقد جاء حذفُ المضافِ ولاَ دلالةَ علَى حذفهِ. **قـالَ ذو الرمةِ :**

١٠٧- عشِيةَ فَر الحارثيون بعدما قَضى نحبه فِي ملتقَى القَومِ هوبر

قضى نحبه، أي: ماتَ، ملتقَى القومِ: الموضع الذي يلتقِي فيهِ بعض القومِ بعضاً، والمراد هنـا المعركةُ. والمراد بهوبر هنا: ابن هوبر، فحذفَ المضافَ وأقام المضافَ إليهِ مقامه فِي الرفـع وهو مرفوع بأنه فاعلُ قضى ولاَ دلالةَ ههنا علَى المحذوفِ. **وقالَ:**

١٠٨- بصير بما أعيا النطَا سِي حِذْيما.

وصدر البيتِ:

فهل لكُم فيها إلى فإنني بصير بما أعيا النطاسي حذيما

أي: ابن هوبرٍ، وابن حذيمٍ. قائلُ هذَا البيتِ أوس بن حجر. فهلَ لكُم فيها إلى. أي هـلْ لكُـم طريقٌ فِي مداواةِ ما بِي فإني أرى من الداءِ ما أعيا الطبيب عن مداواتهِ. أعيـا، أي: أعجـز. النطاسي بكسر النون، وقيلَ بفتحِها: الطبيب. حذيم بفتح الحاءِ المهملةِ وكسرها، وسكون الدال المعجمةِ وفتح الياءِ المنقوطةِ بنقطتين، رجلٌ طبيب فِي العـربِ. والمـراد بالاستـشهادِ: أن تقديره: أعيا النطاسي ابن حذيم، بدل النطاسِي فحذفَ الابن وأقام حذيماً مقامه.

فصل

وكما أعطَوا هذا الثابتَ حق المحذوفِ في الإعرابِ، فقَد أعطَوه حقـه فِـي غيـره. المـراد بالثابتِ: المضاف إليه، وبالمحذوف: المضاف قوله في غيرهِ. الضمير فِي غيره، يرجع إلـى

[1] سورة يوسف ٨٢.

الإعرابِ، يعنِي: كما أعربوه بإعرابهِ فقَد أقاموا مقامه فِي غير الإعرابِ أيضاً، نَحو: التأنيـثِ والتذكير كما يأتِي فِي بيتِ حسان. **قالَ حسان[١]:**

١٠٩- يسقُون من ورد البريص عليهم بردى يصفقُ بالرحيق السلْسل

فذكر الضمير في "يصفقُ" حيثُ أراد ماء بردى. البريض بالضادِ المعجمةِ: اسم وادٍ فِي ديـار العربِ، والبريص بالصادِ المهملةِ اسم نهر[٢]، وقيلَ: اسم موضع بدمشقَ، وبردى: اسـم نهـرٍ بدمشْق. يصفّق: بتشديدِ الفاءِ، أي: يخلطُ بالرحيق، أي: بالخمر. السلسل: الطيبِ الذي يـدخلُ الحلقَ بسهولةٍ. يمدح قوماً كانُوا بالبريص، يعنِي: من أتَى هؤلاء القوم فِي هذا الموضِع يسقونه من ماءِ بردى الذي كأنه مخلوطٌ بالرحيق من غايةِ الطيبِ والعذوبةِ، والمراد بالاستشهادِ: أنـه قالَ يصفّقُ بالياءِ المنقوطةِ من تحتِها بنقطتين فذكر الضمير الذي فِي يـصفقُ وهـو ضـمير بردى، وبردى مؤنثٌ، ولكن جعلَ ضميرهُا مذكراً لأنها أقيمتْ مقام المضافِ المحذوفِ وهـو ماء بردى.

وقد جاء قوله تعالى: " وكم مِن قَريةٍ أَهلكْنَاها فَجاءها بأْسنَا بياتًا أَو هم قَائِلُون "[٣]. على ما للثابتِ والمحذوفِ جميعاً. أراد بالثابتِ: المضافَ إليهِ وهو "قريةٍ" وأراد بالمحذوفِ: المضافَ وهو أهلُ، أي: وكم من أهل قريةٍ، يعني: جعلَ ضمير قريةٍ فِي أهلكناها، وفجاءهـا "مفـرداً" مؤنثاً. وفِي أوهم قائلون: جمعاً مذكراً لأنه أقامها مقام المضافِ وهو الأهلُ.

فصل

وقد حذِفَ المضافُ وتُرك المضافُ إليهِ على إعرابهِ فِي قولهم[٤]: ما كل سـوداء تمـرةً ولا بيضاء شحمةً. قالَ سيبويه[٥]: كأنكَ أظهرتَ "كل" فقلتَ "ولا كل بيضاءَ". هذهِ المسألةُ مبنيـةٌ علَى جوازِ العطفِ علَى عاملين فعند البصريين[٦]، لاَ يجوز العطفُ علَـى عـامِلين، وعنـد

١٠٧- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٦٤٧/٢، التخمير ٥٥/٢، ابن يعيش ٢٣/٣، الخزانة ٣٧١/٤، الدرر ٦٤/٢، والشاهد فيه: أنه حذف المضاف وهو "ابن" وأعطى إعرابه للمضاف إليه "هو بر" وهذا من الحذف الملبس

١٠٨- البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١١١، الخصائص ٢١٥/٢، التخمير ٥٥/٢، ٥٦، الخزانة ٣٧٠/٤، شرح شواهد الشافية ١١٦/٤. والشاهد فيه: أنه حذف المضاف وهو "ابن" وأقام المضاف إليه وهو "حذيما" مقامه

[١] هو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري، الخزرمي شاعر الرسول –صلى ا عليه وسلم- فضل الشعراء بثلاث: كان شاعرا الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبي في النبوة، وشاعر اليمن كلّها في الإسلام، مات نحو سنة. ٥٠ هـ. انظر ترجمته في – الشعر والشعراء ٢٢٣/١، الأغاني ١٣٤/٤، الخزانة ١١١/١.

١٠٩- البيت من الكامل، لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه ٧٤/١، التخمير ٥٧/٢، أمالي ابن الحاجب ٤٥١/١، الأشموني ٢٧٢/٢، الخزانة ٣٨١/٤. والشاهد فيه: قوله: "بردى" حيث أقام المضاف مقام المضاف إليه. فإنه أراد: "ماء بردى".

[٢] - ضبطه ابن يعيش بالصاد المهملة، إلا أنه قال: وهو نهر يتشعب من بردى، وقال صاحب اللسان : البريض : بالياء قيل الراء ، وهو وادٍ بفينة ومن رواه البريص بالباء فقد صحف. اللسان ٣٨٩/١.

[٣] سورة الأعراف ٤.

[٤] هذا مثل عربي قديم، ورد المثل في: الكتاب ٦٥/١، وروايته: "شحمةٌ" بالرفع، جمهرة الأمثال ٢٢٦/٢، ٢٨٧، مجمع الأمثال ٢٨١/٢، المستقصي ٣٢٨/٢.

[٥] انظر الكتاب ٦٥/١.

[٦] انظرالانصاف في مسائل الخلاف ٤٧٢/٢-٤٧٤.

الكُوفيين يجوز، فعند سيبويه "وبيضاء" هنا مضافٌ إليهِ، ومضافُه محذوفٌ تقـديره: ولا كـل بيضاء، فحذفَ "كل" وترك بيضاء علَى إعرابهِ، وهو منصوب لفظاً مجروراً محلاً، لأنه غير منصرفٍ، ولا يجوز عطفه علَى سوداء لأن سوداء، عملَ فيهِ عاملان أحدهما "ما"، وهو يرفع الاسم؛ لأن ما عملَ فِي لفظةِ كل فقد عملَ فيما بعده، لأن كل وما بعده كشيءٍ واحدٍ، والعامـلُ الثانِي: كل وهو يجر، لأنه مضافٌ بسوداء مجرور بالنسبةِ إلى كل، ومرفوع بالنسبةِ إلى "ما" لأن المضافَ والمضافَ إليهِ جميعاً اسم "ما" فلو عطفَ بيضاء علَى سوداء، فقد عطفتَ علَـى عاملين مختلفين عند كثيرٍ من البصريين المتأخرين فيجوزون مثلَ قولـك: فِـي الـدارِ زيـد والحجرةُ عمروٍ، فلفظةِ "والحجرة" معطوفةٌ علَى فِي الدارِ، وقد عملَ فِي "فِي الدارِ" عـاملاَن، أحدهما: لفظةُ فِي، والثانِي: الابتداء. ويمنعون ما عدا ما ذكر. وضابطُ ما جوزوه: أن يتقـدم المجرور فِي المعطوفِ عليهِ، ويتأخر المنصوب أو المرفوع، ثم يأتِي المعطوفُ علـى ذلـك الترتيبِ، يعنِي: يتقدم المجرور فِي المعطوفِ أيضاً علَى المنّصوبِ، أو المرفُوع. أمـا وجـه المانعين لَه، فلأن حرفَ العطفِ نائب عن العامل الواحدِ، فلم يقم مقام عاملين؟ ووجه القـائلين بالجوازِ. أنه قد جاء العطفُ على عاملَين مختلفين فِي كثيرٍ من كلامِ العربِ وأمثالِهم علَى مـا ذكرنَا مِن مراعاةِ الترتيبِ، أعنِى: تقديم المجرورِ علَى المنّصوبِ، أو المرفوع. وقوله تعالى: " وفِي خَلْقِكُم وما يبث مِن دابةٍ آياتٌ لِقَومٍ يوقِنُون"[1] قريء فِي المعروفِ آياتٌ برفـع التـاءِ وجرها، فالرفع علَى أنه مبتدأ "وفي خلكم" خبره. والجر علَى أنه فِي محل النـصبِ معطُوفـاً علَى قولِهِ: إن فِي السمواتِ والأرضِ لآياتٌ للمؤمنين" مثلُ قولهم: إن فِي الدارِ لَزيداً وفِي قوله تعالَى: " وفِي خَلْقِكُم وما يبث مِن دابةٍ آياتٌ لِقَومٍ يوقِنُون" مثلُ عطفك والحجرةَ لعمـروٍ علَـى قولك: إن فِي الدارِ لزيداً. فإذَا جاز هذَا العطفُ فِي القرآنِ، ففِي غيرِ القرآنِ أولَى. فإن قيـلَ: إن زيداً قائم وعمراً منطلقٌ"، فلفظةُ وعمراً منطلقاً معطوفةٌ علَى منصوبٍ، وهو زيداً، ومرفوعٍ وهو قائم فهلَ يجوز هذا أم لاَ؟ قلنَا: هو جائز، لأن العاملَ فِي "زيداً" وقائم واحد وهـو لفظـةُ إن، فعمراً منطلقٌ ليسا معطوفين علَى عامِلين، لأنه معطوفٌ علَى قائمٍ وقائم لفظـه مجـرور بالياءِ ومحله نصب بأنه خبر ليس كقائمٍ. فكما أنه يجوز عملُ ليس وعملَ الباءِ فِي قائمٍ فكذلك فِي فاعِل، فإن قيلَ: ليس زيد بقائمٍ ولا خارجٍ أخوه بجر خارجٍ. فقولك: ولا خارجٍ معطـوفٌ علَى عاملين مختلفين، لأنه عملَ فِي قائمِ عاملان ليس والباء، فَهل يجوز هـذا ، أم لاَ؟ قلنَـا:

---

[1] سورة الجاثية ٤. قرأ حمزة والكسائي :"وما يبث من دآبة آيات" بالخفض وقرأ الباقون بالرفع .
فالحجة لمن رفع : أنّه جعل : الآيات مبتدأ ، وما تقدم من الصفة وما تعلقت به خيراً عنها.
ومن قرأ بالنصب وجهان: أحدهما : العطف على الأولى وفيه ضعف عند النحويين ، لأنه عطف على معمولي عاملين مختلفين "إن" وهي تنصب ، وفي وهي تخفض.
والثاني : أن تبدل الآيات الثانية من الأول ، ويعطف بالثالثة على الثانية ، أنظر : حجة القراءات ٦٥٨-٦٥٩ الحجة في القراءات في السبع/ابن خالوية ٢٩٨.

يجوز لأن أخوه فاعلُ خارجٍ، وخارجٍ بمنزلةِ يخرج فالفعلُ والفاعلُ خبر عن زيدٍ؛ لأن أخـوه فيهِ ضمير زيدٍ فكأنك قلتَ: ليس زيد بخارجٍ أخُوه. وكما أنك إذَا قلتَ: ليس زيد بخارجٍ أخُوه، صحيح فكذلك إذا عطفتَ وقلتَ: ليس زيد بقائمٍ ولاَ خارجٍ أخوه صحيح، وهذا بخلافِ قولـك: ليس زيد بقائمٍ ولا خارجٍ عمرو؛ لأن عمراً أجنبي من زيدٍ، وليس فيهِ ضمير يعود ِإلى زيـدٍ فكما أنك ِإذا قلتَ: ليس زيد بخارجٍ عمرو غير صحيحٍ. واعلم أن المضافَ إليـهِ ِإذا حـذفَ مضافةُ إنما يترك علَى إعرابهِ إذَا تقدم مضافٌ ومضافٌ إليهِ على مثل المضافِ المحذوف كما ِفي هذهِ المسألةِ، فإن كل سوداء مثلُ كل بيضاء. أما ِإذا لم يتقدم مضافٌ ومضافٌ إليهِ علَـى المضافِ المحذوفِ لم يجز ترك المضافِ إليهِ ِإذا حذفَ مضافه علَى إعرابـهِ، بـلْ يعـرب بإعرابِ المضافِ كقولهِ تعالَى: "واسأل القريةَ"[1]. **وقالَ أبو دؤَادٍ[2]:**

١١٠- أكل امرئٍ تحسِبين امرأً ونَارٍ تَوقد بالليل نَارا

المراد بالاستشهادِ: أنه قالَ: ونَارٍ بالجر علَى تقدير، وكل نَارٍ، فحذفَ المضافَ وهـو "كـل" وترك المضافَ إليهِ وهو "نارٍ" علَى إعرابهِ وهو الجر. **ويقولُون: ما مِثلُ عبدِ الله يقولُ ذاك، ولا أخِيه. ومثلُه: ما مثلُ أخيك، ولا أبيك يقولان ذاك، وهو ِفي الشذوذِ نَظير إضمارِ الجـار.** قولُه: ولاَ أخيهِ ولاَ مثلُ أخيهِ، فحذفَ المضافَ وترك المضافَ إليهِ علَى جـرهِ، وكـذاك ولاَ أبيك. تقديره: ولاَ مثلُ أبيك. قولُه: وهو ِفي الشذوذِ نظير إضمارِ الجار. هو إشارةٌ إلى حذفِ المضافِ يعني: حذفَ كحذفِ حرفِ الجر وكلاهما شاذ. مثالُ حذفِ حرفِ الجر: مررتُ بـهِ وزيدٍ، وتقديره: وبزيدٍ، فحذفَ الباء، ويأتِي هذَا ِفي فصل العطفِ.

فصل

وقَد حذِفَ المضافُ إليهِ ِفي قولِهم: كان ذلك إذْ. وحينئذٍ، ومررتُ بكل قائِماً. قالَ الله تعالَى: "وكُلًّا آتينا حكْمًا وعِلْمًا"[3] وقال: " ورفَعنا بعضهم فَوق بعضٍ درجاتٍ"[4]، وقال: "ِللهِ الْأمر مِن قَبلُ ومِـن بعد"[5]**، وفعلتُه أول، يريدون: إذ كان كذا، وكلهم، وبعضهم، وقبلَ كل شَيءٍ وبعده، وأولَ كُـل شيءٍ".** "قَد" هنا للتقليل، يعنِي: حذفُ المضافِ إليهِ قليلٌ، ولكِن قدِ جاء محذُوفاً من كـل لفـظٍ يقتضِي الإضافةَ فإذا كان كلمةً مقتضيةً للإضافةِ، ولَم يكن لها مضافٌ إليهِ فعلم ضـرورةً لأن

---

[1] - سورة يوسف ٨٢.

[2] اختلفوا في اسم أبي دؤاد. قال بعضهم: جارية بن الحجاج، وقال الأمدي: جويرية. وقال الأصمعي: هو حنظلة بن الشرقي، شاعر قـديم مـن شعراء الجاهلية، وهو أحد نعات الخيل والمشهورين، انظر: الشعر والشعراء ٢٣٧/١، الخزانة ٥٩٠/٩، الأعلام ١٠٦/٢.

١١٠- البيت من المتقارب، لأبي دؤاد، وهو في ديوانه ٣٥٣، الكتاب ٦٦/١، الشعر والشعراء ٢٣٩/١، التخمير ٥٩/٢، أمـالي ابـن الحاجـب ١٣٤/١، ١٩٧، الخزانة ٥٩٢/٩. والشاهد فيه: أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه، وهو: "نار" على أصله لم يقمه مقام المضاف.

[3] سورة الأنبياء ٧٩.

[4] سورة الزخرف ٣٢.

[5] سورة الروم ٤.

المضاف إليه محذوفٌ فإذا علم كونه محذوفاً فلا بأس بحذفهِ. قوله: ويريدون إذا كـان هـذَا شرح إِذ، وحينئذٍ يعنِي: قولُهم: كان ذلك إذ وحينئذٍ يعنِي تقديره: كان ذلك الأمر إِذا كان كـذا وكذا، أو حين إِذا كان كذا وكذا، فقد حذفُوا ما أضيفَ إليهِ إذ وهو جملةٌ فعليةٌ ثم عوض عـن المضافِ إليهِ تنوين، وحذفَ ألفُ "إذا" لالتقاءِ الساكنين الألـفُ والتنـوين. وأعطـى حركـةَ المضافِ إليهِ وهو الجر إلى المضافِ لتدل هذهِ الحركةُ علَى المضافِ إليهِ، ويحتملُ أن يكون ابدال فتحه ذَال إِذا كسرتَ بعد حذفِ أَلِفها عند إلتقاء أَلِفها والتنوين لأجل أنه لَو بقيـتَ الـذّالُ مفتوحةً لاشتبهتَ "إذاً" هذهِ "بإذن" الناصبةِ للفعل المضارعِ. قولُه: وقولُهم هذَا شرح كلٍ، يعنِي: كان أصلُه كلهم، أو كل واحدٍ فحذفَ المضافَ إليهِ وعوض التنوين، عن المضافِ إليهِ، وكذلِك بعضهم: وقبلَ كل شيءٍ وبعده. شرح قولِه تَعالى: الأمر من قبلُ ومن بعد. قولُه: وأول كل شيءٍ. شرح قولِه: "وفَعلته أولَ".

فصل

وقد جاءا محذوفَين معاً فِي قول أَبي دؤادٍ يصفُ البرقَ:

١١١- أسالَ البِحار فانْتَحى للعقِيق

ضمير التثنيةِ في جاءا للمضافِ والمضافِ إليهِ، يعنِي: قد جاء حذفُ المضافِ والمضافِ إليهِ جميعاً، وشرطُ هذا أن يكون المضافُ مضافاً إلى شيءٍ وذلك الشيء مضافاً إلى شيءٍ آخـر، فيحذفَ المضافُ الأولُ والثاني، ويقام المضافُ إليهِ الأخير مقام المضافِ الأول كما فِي هـذا البيتِ، وأولُ هذا البيتِ: إلاّ من رأى لِي رأى برقٍ شريقٍ.

أسالَ البحار فانتحى للعقيق.

الشريق: بمعنَى المشرق، وهو المضيء. أسالَ أي: أَجرى البِحار اسم موضع. والبِحار جمـع بحرةٍ بفتح الحاءِ وهِي الأرض. فانتحى، أي: قصد. العقيقُ: اسم موضع. يعنِي: من رأَى برقاً مشرقاً مضيئَاً أسالَ ماءه مِن الصحارى حتى انتهى إِلى العقيق، والمراد بالاستـشهادِ قولُـه: أسالَ البحار: فإن تقديره: أسالَ سقياً سحابه البحار، فسقيا فاعلُ أسالَ، وهـو مـضافٌ إلـى "سحابٍ"، وسحابٍ مضافٌ إلى الضمير العائدِ إِلى البرق، فحذفَ المضافَ الأولَ وهو سـقيا، وحذفَ أَيضاً سحاب فبقِي الضمير المجرور فأقيم مقام سقيا، وجعلَ مستتراً فِي أسـالَ وهـو

فاعلُ أسالَ بعد حذفِ سقيا، وهو: سحاب، والمواضع التي تسمى "عقيقاً أربعةٌ[1]: واحد قريـب مِن ذاتِ عرق، وواحد قريب من المدينةِ، وواحد بتهامة، وواحد بنجدٍ. **وقول الأسودِ[٢]:**

١١٢- وقَد جعلَتنْي مِن خَزيمة اصبعا

قالَ الفسوي[٣]: أي: أسالَ سقْيا سحابةٍ، وذا مسافةٍ إصبعٍ. وأول هذا البيتِ:

فأدرك إبقاء العرادةِ ظَلْعها وقَد جعلتِني مِن خزيمةَ إصبعا

العرادة: اسم فرسٍ أنثى، ظلعها، أي: عرجها. الواو فِي "وقَد" للحال. خَزيمـة بحـاءٍ مهملـةٍ مفتوحةٍ وزاي معجمةٍ مكسورةٍ وهي اسم قبيلةٍ. يعنِي: أدرك الظلع ابقاء هـذا الفـرسِ، أي: بقاؤُها وثباتُها فِي السير، يعنِي: كانتْ ثابتةً فِي السير فعرجتْ فِي حالةٍ لم يبـقَ بينِـي وبـين قبيلتِي إلا قدر إصبعٍ. والمراد بالاستشهادِ قولُه: "قَد جعلتنِي من خزيمةَ إصبعا" تقديره: ذَا بعدٍ أو مسافةَ، إصبعٍ فحذفَ "ذَا" ثم حذفَ مسافةً وأقام "إصبعاً" الذي هو المضافُ إليهِ لمسافةٍ مقام ذَا فنصبه، والمراد بالفسوي: أبو علي النحوي.

فصل

وما أُضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ، فحكمه الكسر، نحو قولك فِي الصحيح والجاري مجراه: غلامِي، ودلْوِي، إلا إذا كان آخِره ألفاً، أو ياء متحركاً ما قبلها، أو واواً. أراد بالجاري مجراه: اليـاء والواو إذا سكن ما قبلهما نحو: ظَبي ودلوي، يعنِي: يجب أن يكون ما قبلَ ياءِ المتكلمِ مكسوراً إلا إذا كان ما قبلَ ياءِ المتكلمِ ألفاً، أو ياء متحركاً ما قبلَها، أو واواً متحركاً ما قبلَها، فإنـه لا يكون فِي هذه المواضعِ ما قبلَ ياءِ المتكلم مكسوراً، وإنما قالَ: يجب أن يكون مـا قبـلَ يـاء المتكلمِ مكسوراً، لأن الأصلَ فِي ياءِ المتكلمِ التحريك بالفتح، لأن ياء المتكلم كلمـةٌ برأسِـها، وكل كلمةٍ هِي علَى حرفٍ واحدٍ لا يمكن بناؤُها على السكون، فيجب لِما قلنَا أن تكـون يـاء المتكلمِ متحركةً، وإذا كانتْ متحركةً فالفتُح أولَى بياء المتكلم، لأنّه أخف الحركاتِ، وإذا بينا أن ياء المتكلمِ مفتوحةٌ فما قبلَها لا يجوز أن يكون مفتوحاً، لأنه تنقلب الياء ألفاً لتحركِها وانفتـاحِ

---

[1] - أنظر = الحموي، ياقوت (ت٦٢٦هـ) ، معجم البلدان د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ١٩٧٩، ١٣٨/٤-١٣٩.

١١١- البيت من الطويل، وهو لأبي دؤاد، في ديوانه ٣٢٧، وتمام البيت:-

ألا من رأى لي برق شريق

والبيت في: التخمير ٦٢/٢، ٦٣، ابن يعيش ٢٨/٣، ٣١، الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٠/١. والشاهد فيه: قوله: أسال البحر" حيث حذف المضاف، والمضاف إليه الأول استغناء عنه بالثاني، والتقدير: أسال سقيا سحابة البحار.

[٢] نسبه الزمخشري للأسود، ولعله: ابن يعفر النهشلي وهو ليس في ديوانه. وتبعه في ذلك معظم شُراح كتاب "المفصل" ونسبه في المغني إلى رؤية، ونسبة أبو زيد في النوادر وابن دريد في جمهرة اللغة إلى الكلحبة. وهو هيرة بن عيد مناف بن ثعلبة التميمي اليربوعي، والكلحبة لقبه: وقيل: هي أمه، كان أحد فرسان بني تميم وساداتهم. انظر: المؤتلف والمختلف ٢٦٣، الخزانة ١٨٩/١، الأعلام ٧٦/٨.

١١٢- البيت من الطويل، وهو لكلحبة في المفضليات ٣٢، ونوادر أبي زيد ٤٣٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٣/٢، والخزانة ٤٠١/٤. والشاهد فيه: حذف حذف المضاف والمضاف إليه في قوله: "إصبع" وتقديره: ذا مسافة إصبع.

[٣] الفسوي، هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الذي يعرف بأبي على الفارسي، والفسوي نسبة إلى: فسا، إحدى مدن فارس. أخذ العربية عن: الأخفش الصغير، والزجاج، وابن السراج، وأخذ عنه: ابن جني. كان إمام العربية في عصره، عرف بشدة عنايته بالقياس. من مصنفاته: التكملة في النحو. مات سنة ٣٧٧ هـ. انظر ترجمته في: المصنف ٣٤٤/٣، إنباه الرواة ٢٧٣/١، معجم الأدباء ٢٣٢/٧، بغية الوعاة ٤٩٦/١.

ما قبلَها، ولا يجوز أن يكون ما قبلَها مضموماً، لاجتماعِ ثقل الياءِ وثقل ضمةِ ما قبلها، فتعين كسر ما قبلَها. ويجوز إسكان ياءِ المتكلمِ للتخفيفِ، وإن كان أصلُها الفتح، وهذا إذا كان قبلَها حرفٌ صحيح، أو ما يجري مجراه. أما إذا كان ما قبلها ألفاً، أو ياء، أو واواً متحركاً ما قبلَها تكون ياء المتكلم مفتوحةً البتةَ إلا فِي قراءةِ نافعٍ كما يأتِي. اعلم أن النحويين اختلفُوا[1] فِي أن كسرةِ الاسمِ المضافِ إلى ياءِ المتكلم، هلْ هِي حركةُ إعرابٍ، أم حركةُ بناءٍ؟ ففيهِ ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنها حركةُ إعرابٍ، لأن الاسم المعرب لا يصير مبنياً بإضافتهِ إلى سائر المبنياتِ كقولك: جاءَنِي غُلامك، ورأيتُ غُلامك، ومررتُ بغلامِك. الثانِي: أنها حركةُ بناءٍ بدليل عدمِ تغيرها بتغيرِ العامل. الثالثُ: أنها ليست بحركةِ إعرابٍ ولا بناءٍ، بلْ هِي منزلةٌ بين المنزلتين، والصحيح هو القولُ الأولُ. وهذِهِ الأقوالُ الثلاثةُ تَجري فِي فتحةِ: مررتُ بأحمد وأشباهِهِ مما لا ينصرفُ إذا دخلَ عليهِ حرفُ جر، أو أضيفَ إليهِ شيء. وكذلك فِي كسرةِ جمعِ المؤنثِ السالِم فِي حالةِ النصبِ نحو: رأيتُ مسلماتٍ. **أما الألفُ فلا تتغير إلا فِي لغةِ هذيلٍ.** يعنِي: تترك الألفُ بحالِها: فتقولُ: بشراي، وقبيلةُ هذيلٍ يجعلون الألفَ ياء ويدغمونَها فِي ياءِ المتكلمِ فيقولُون: بشري بتشديدِ الياءِ. **فِي نحو قوله:**

١١٣- سبقُوا هوي وأعنقُوا لهوا هم ... فتخرموا ولكل جنبٍ مصرع

قائلُ هذَا الشعر: أبو ذؤيبٍ الهذلي، كان له عشرةُ بنين فماتُوا كلهم فِي وقتٍ واحدٍ وقيلَ: فِي سنةٍ واحدةٍ، فقالَ لهم مرثيةً من جملتِها هذا البيتُ يعنِي: مرادِي أن أموتَ قبلَهم، فماتُوا قبلِي. سبقوا هوي: أصلُه: هواي فقلب الألفَ ياء وأدغم الياء فِي الياءِ، يعنِي: تركُوا مرادِي. فمن ترك أحداً فِي السير أو غيره يقالُ سبقه. واعنقُوا: أي: أشرعوا. لهواهم، أي: إلى مرادِهم وهو الموتُ. فتخرموا بالخاءِ المعجمةِ وتشديدِ الراءِ. انقطعوا عن الدنيا، ولكل جنبٍ، أي: لكل شخصٍ مصرع، أي: اسقاطةٌ وإهلاك، ويجوز أن يكون موضعاً، أو زماناً، يعنِي: لكل شيءٍ زمان يهلك فيهِ، وله موضع فِي الأرضِ بعد الموتِ. **وفِي حديثِ طَلْحةَ -رضي ا عنه-: "فَوضعوا اللج على قَفَي"[2].** اللج بضم اللامِ: السيفُ. قفَي: أصلُه: قفاي فقلب الألفَ ياء وأدغمها في ياءِ المتكلمِ. قالَ طلحةُ هذَا الكلام يوم الجمل، وهو اسم حربٍ، حين قيلَ له لم بايعتَ عائشةَ ومعاويةَ، وتركتَ علياً؟ فقالَ: لأنهم وضعوا السيفَ علَى قفاي، يعنِي: إنما تركتُ علياً وبايعتُ عائشةَ ومعاويةَ من الخوفِ. **يجعلونَها إذا لم تكُن للتثنيةِ ياء، ويدغمونَها.** يعنِي:

---

[1] انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٥٣٥/٢-٥٤٠.

١١٣- البيت من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي وهو في شرح أشعار الهذليين ٧/١، المفضليات ٤٢١، المحتسب ٧٦/١، أمالي ابن الشجري ٢٨١/١، التخمير ٦٥/٢، ٦٦، الأشموني ٦١/٢، شرح شواهد المغني ٢٦٢/١، الدرر ٦٨/٢. والشاهد فيه: أن قوله: "هوي" أصله: هواي. فقلبت ألفه ياء وأدغمت فصار: "هوي".

[2] هذا بعض من حديث طلحة بن عبيد ا – رضي ا عنه- يخاطب فيه على بن أبي طالب –كرم ا وجهه- وهو في المخصص ١٦/٦، والنهاية في غريب الحديث ٢٣٤/٤، التخمير ٦٦/٢، شرح أبيات المفصل ٥٠٦/١. والشاهد هنا في "قفى" حيث قلب الألف ياء وأدغمها في الياء.

قبيلةُ هذيلٍ يجعلون الألفَ إذَا لم تكُن الألفُ للتثنيةِ ياء ويدغمون الياء فِي ياءِ المتكلِمِ كما قلنَا. **وقالُوا جميعاً: لدي، ولديهِ، ولديك، كما قالُوا: علي، وعليهِ، وعليـك.** يعني: الألفـان ثلاثـةُ أنواعٍ، أحدها: ما لاَ يجوز قلبها ياء إذا أضيفتْ إلى ياءِ المتكلمِ وهـي ألـفُ التثنيـةِ نحـو: غلاماي. والثانِي: ما لاَ خلافَ فِي قلبهِ ياء، وهو ألفُ لدى، وعلَى، وإلى، إذا أضـيفتْ إلـى المضمراتِ. والثالثُ: ما فيهِ خلافٌ بين هذيلٍ وغيرِهم، وهو كـل ألـفٍ غيـر القـسمِ الأول والثانِي. قالَ ابن الحاجبِ[1]: قلب ألفِ "على" ياء إذا دخلَ على المضمرِ؛ لأنه لَو لم يقلبِ ألفـه لاشتبه "علَى" الذي هو حرفٌ "بعلَى" الذي هو فعلٌ فِي قولِك: علاه، وعلاك وما أشـبه ذلـك فقلبت ألفُ "علَى" التي هِي حرفٌ إذا دخلَ علَى مضمرٍ للفرقِ. ثم قيس عليهِ لدى وإلى؛ لأنهما مثلُ علَى فِي البناءِ. وأما إذا دخلَ علَى مظهرٍ فلاَ يلتبس بالفعل، لأن علَى الذي هـو حـرفٌ يكون ما بعده مجروراً، وعلَى الذي هو فعلٌ يكون ما بعده مرفوعاً، لأنه فاعلٌ. **وياء الإضافةِ مفتوحةٌ، إلاّ ما جاء عن نافعٍ "**ومحياي ومماتِي**[2]" وهو غريب.** يعني: ياء المتكلم إذَا كانتْ بعـد الألفِ تكون مفتوحةً، وقَد قرأَ نافع: "محياي" بسكون الياءِ وهذا غريب، لأن إلتقاء الساكنين فِي الوصل غير جائزٍ، وإنما يجوز فِي الوقفِ. وأجرى نافع الوصلَ مجرى الوقفِ، فأسكن اليـاء فِي الوصل كما فِي الوقفِ. ولاَ شك أن إجراء الوصل مجرى الوقفِ غريب. **وأما الياء فَـلا تخلُوا مِن أن ينفتح ما قبلُها، "كياء" التثنيةِ وياء "الأشقين"، و"المـصطفَين"، و"المـرامين"، و"المعلين"، أو ينكسر، كياءِ الجمع. والواو لا تخلُو مِن أن ينفتح ما قبلُها، كـ "الأشـقَون" وأخواتهِ. أو ينْضم "كالمسلمون"، والمصطفون، فَما انفتّح ما قَبلَه مِن ذلِك فمدغَم فِـي يـاءِ المتكلمِ ياء ساكِنةً بين مفتوحين، وما انكسر ما قبله أو انضم، فمدغَم فِيها ياء ساكِنةً بـين مكسورٍ ومفتُـوحٍ.** قولُه: وأما الياء، يعنِي: أما الياء التي تكون ما قبلَ ياءِ المتكلم فلاَ تخلُو من أن يكون ما قبلُها مفتُوحاً، أو مكسوراً، فالمفتوح فِي نصبِ التثنيةِ وجرِها، وفِي نصبِ جمـعِ الاسمِ المقصور وجرِهِ. وأما الكسر ففِي الاسمِ المنقوصِ، وفي نَـصبِ جمـعِ غيـر الاسـمِ المقصور وجره. وأما الواو التي تكون ما قبلَ ياءِ المتكلِمِ، فَلا تخلُو مِن أن يكون مـا قبلهـا مضموماً، أو مفتوحاً، فالمفتوح فِي رفعِ جمعِ الاسم المقصور. وأما المضموم ففَي رفعِ جمـعِ غيرِ الاسمِ المقصورِ مثالُ التثنيةِ: رأيتُ غلامي، ومررتُ بغلامي، فأدغمتَ ياء التثنيةِ في ياءِ المتكلِمِ. مثالُ الاسمِ المقصورِ: رأيتُ أشقي، ومررت بأشقي. وأصلُه: رأيتُ أشقيين، ومررتَ

---

[1] - انظر الايضاح في شرح المفصل ٤٣٢/١.

[2] - سورة الأنعام ١٦٢، كلهم قرأ :" ومحياي" محركة الياء "ومماتي" ساكنة الياء غير نافع. فإنه أسكن الياء في "ومحياي" ونصبها في "مماتي". قال القيسي: وروى عن نافع وورش الوجهان، غير أن الذتي استحب له الفتح. قال النحاس : لم يجره أحد من النحويين إلا يونس، وإنما أجازه؛ لان قبله الفاً، والألف التي فيها تقوم مقام الحركة، ومن قرأ بقرأة أهل الكوفة وأراد أن أحد يسلم من اللحن وقف على "محياي" ، انظر السبعة في القراءات ٢٧٤، حجة القراءات ٢٧٩، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٢/١، الكشف ٦٢/١، ٣٢٦، ٤٥٩، إعراب القرآن / أبو جعفر النحاس ١١/٢.

بأشقيين، فقلبتْ الياء الأولَى أَلِفاً وحذفتِ الألفَ لسكونِها وسكون ياءِ الجمعِ ثم أضيفت إلى ياءِ المتكلمِ وكذلك القولُ فِي المصطفين وما بعده من الأمثلةِ. والمصطفيين جمع: المصطفَى، وهو مفعولٌ من الاصطفاءِ وهو الاختيار. والمرامين: جمع المرامِي، وهو مفعولٌ من "رامِـي" إذا رمى كل واحدٍ من الشخصين إلى صاحبِهِ. والمعلين: جمع المعلي وهو مفعولٌ مِن التّعليةِ وهو الإعلاء.

مثالُ ما إذا كان ما قبلَ الياءِ مكسوراً: هذَا غازِي، ورأَيت غازِي ومررت بغـازي فأدغمـتَ الياء التي هِي لام الكلمةِ فِي ياءِ المتكلم. مثالُ الجمعِ: رأيتُ مـسلمي، ومـررتُ بمـسلمي، والأصلُ: رأيتُ مسلمين، فأضفَت إلى ياءِ المتكلمِ فَحذَفْتَ النون للإضافةِ وأَدغَمتَ ياء الجمـعِ فِي ياءِ المتكلمِ. مثالُ الواوِ المفتوحِ ما قبلَها: جاءِني أشقي. والأصلُ جاءني أشـقيون. فقلبـت الياء ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها، ثم حذفتِ الألفُ لسكونِها وسكون واوِ الجمعِ، ثم أضـيفَت إلى ياءِ المتكلمِ، فحذفَت النون للإضافةِ، ثم اجتمع واو الجمع وياء المتكلمِ، وإذا أجتمعتَ الواو والياء وسبقَت الأُولى بالسكون قُلِبت الواو ياء وأُدغمت الياء فِي الياءِ فصار "أشْقَى". مثالُ مـا إذا كان قبلَ الواوِ مضموماً: جاءنِي مسلمي. والأصلُ: جـاءِني مـسلمونِي. فَحـذِفتِ النـون للإضافةِ، فقِلبت واو الجمعِ ياء، لأنه اجتمعت الواو والياء وسبقتِ الأولى بالسكون، ثم كسر ما قبلَ الياءِ المنقلبةِ عن الواوِ، لأنه لَو تُرِك ما قبلَها مـضموماً لـصارتِ اليـاء واواً لـسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، ثم أدغمتِ الياء فِي الياءِ. قولُه: فما انفتح ما قبلَه من ذلك فمدغم فِـي يـاءِ المتكلمِ. وذلِك إشارةٌ إلى الياءِ والواوِ، يعنِي: الياء المفتوح ما قبلَها تدغم فِـي يـاءِ المـتكلمِ، والواو المفتوح ما قبلَها نَحو: جاءنِي الأشقيون تقلب الياء ألفاً وتحذفُ الألفُ. وتقلب واو الجمع ياء وتدغم فِي ياءِ المتكلمِ كما ذكرنَا. قولُه: ياء ساكنةً بين مفتوحين. ياء منصوب على الحال، وذو الحال الضمير في قوله: فمدغَم. مثالُه: رأيتُ غلامي، فالمدغَم ياء ساكنةٌ بين مفتـوحين أحدهما الميم والثانِي ياء المتكلمِ. قولُه: وما انكسر ما قبلَه أو انضم فمدغم فِيها. الضمير فِـي فِيها يعود إلى ياءِ المتكلمِ. ومثالُ المكسورِ: رأيتُ مسلمِي وغازِي، مثالُ المـضمومِ جـاءني مسلمي. والأصلُ: جاءنِي مسلمونِي ففُعِل بهِ ما ذكرنا، فالمدغم ههنا ياء ساكنةٌ بـين مكـسورٍ ومفتوحٍ، فالمكسور الميم فِي مسلمي، والمفتوح المدغم فيهِ ياء المتكلم.

فصل

والأسماء الستةُ متَى أضيفتْ إِلى ظاهرٍ، أو مضمرٍ ما خَلا الياء، فحكْمها ما ذكر. فأما إذا أضيفتْ إلى الياءِ، فحكمها حكمها غير مضافةٍ، أي: تحذفُ الأواخِر إلا "ذُو" فإنه لا يضافُ إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرةِ. أراد بالأسماءِ الستةِ: أباك وأخواتِه، يعنِي: هـذِهِ الأسـماء إذا

أضيفتْ إلى مظهرٍ، أو مضمرٍ سوى ياءِ المتكلمِ فحكمها أن تعرب بالحروفِ كما ذكر فِي أول المعرباتِ. قولهِ: فإذا أضيفتْ إلى الياءِ فحكمها غير مضافةٍ، يعنِي: إذا أضيفتْ هذهِ الكلمـاتُ إلى ياءِ المتكلمِ فحكمها مثلُ حكمِها إذا لم تكُن مضافةً. قولُه: بحذفِ الأواخرِ، يعنِي: كما أنـك تحذفُ لام الكلمةِ من كل واحدٍ مِنها إذا لم يكُن مضافاً، فتقولُ: جـاءني أب. وأصـلُه: أبـو، فحذفتَ الواو فكذلك إذا أضيفتْ إلى ياءِ المتكلمِ تحذفُ لام الكلمةِ منها، ثم تضيفُها إلـى يـاءِ المتكلم فتقولُ: جاءنِي أبِي. ورأيتُ أبِي، ومررتُ بأبِي، كلها بكسرِ الباءِ وتخفيفِ الياءِ. قولُـه: إلا "ذُو" يعنِي: كل واحدٍ من هذهِ الأسماءِ يضافُ إلى المظهرِ والمضمرِ إلا ذُو فإنه لاَ يضافُ إلا لاسمِ الجنسِ المظهرِ، لأن أصلَ وضعِ ذي لأجل أن يوصفَ بهِ شيء باسمِ الجـنسِ، فـإذَا كان وضعه لأجل هذا فلاَ يدخلُ فِي غيرِ أسماءِ الأجناسِ مثالُه، قولُك: جاءنِي رجلٌ ذُو مـالٍ، إن أردتَ أن تصفَ الرجلَ بالمال فلَم يمكنك إلا بواسطةِ "ذو" فرجلٌ موصـوفٌ وذُو صـفتُه، وهو مضافٌ إلى مالٍ. واعلم أن الأب والأخَ يجوز أن يكونَا غير مضافين، ويكون إعرابهمـا بالحركاتِ بعد حذفِ لامِ الكلمةِ منهما كما ذكر. ويجوز أن يكونَـا مـضافِين إلـى المظهـر والمضمرِ غيرِ الياءِ، ويكون إعرابهما بالحروفِ، وأما إذا أُضيفَا إلى يـاءِ المـتكلمِ فجمهـور النحويين علَى أنه تحذفُ لام الكلمةِ منهما، ثم أُضيفا إلى ياءِ المتكلمِ، لأن إثبـاتَ لامِ الكلمـةِ فيهما لأجل أن يكون إعرابهما بالحروفِ، وإذا لم يكُن إثباتُ الألِف للنصبِ، والواو للرفعِ مـع ياءِ المتكلمِ، بلْ يكون مع ياءِ المتكلم علَى صورةٍ واحدةٍ، فكأنه لاَ إضافةَ، فتحذفُ لام الكلمـةِ فيهما كما تحذفُ فِي غيرِ الإضافةِ. وقالَ المبرد: لاَ تحذفُ لام الكلمةِ بلْ تقلب الواو فيهما ياء وتدغم الياء فِي ياءِ المتكلمِ فتقولُ: أبِي بتشديدِ الياءِ فِي الإعراب الثلاثةِ؛ لأنه لاَ ضرورةَ إلـى حذفِ لامِ الكلمةِ، وأما فوك: فلاَ يمكن كونه غير مضافٍ إلا بالميمِ: فتقولُ "فم" بالميمِ لأنك إذا أضفتَه قلتَ: جاءنِي فوك. وإذا قطعتَه عن الإضافةِ تحذفَ واوه كما تحذفُ من أبٍ فيبقى الفـاء وحدها، ولاَ يجوز أن يكون الاسم المظهر علَى حرفٍ واحدٍ، فلأجل هذا لم تحذفِ الواو بـلْ تقلب ميماً، لقربِ مخرجِ الميمِ من الواوِ. وأما إذا أضيفَت إلى مظهرٍ، أو مضمرٍ غيـر اليـاءِ تكون فِي الرفعِ بالواوِ، وفِي النصبِ بالألِف، وفِي الجر بالياءِ، وأما إذا أضيفَت إلى ياءِ المتكلمِ فيجوز قلب الواوِ مِيماً فتقولُ: فمِي، والفصيح قلب الواو ياء وإدغامها فِي ياءِ المـتكلمِ. وأمـا ذُو، فقد قلتُ: إنه لاَ يضافُ إلا إلى أسماءِ الأجناسِ، فلاَ يكون إعرابـه إلا بـالحرفِ. وأمـا "حموك" ففيهِ خمس لغاتٍ، أحدها: أن يكون مثلُ أبٍ يحذفُ لام كلمتِهِ إذَا لم يكن مضافاً، وتعاد عند الإضافةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ، يعنِي: يكُون فِي الرفعِ بالواوِ وفِي النصبِ بالألِف وفِي الجر بالياءِ، وإذا أضيفَ إلى يـاءِ المتكلمِ تقولُ: حمي بياءٍ مخففةٍ عند الجمهورِ، وبياءٍ مشددةٍ عنـد

المبردِ كما قلنَا فِي أبي. الثانيةُ: حم مثلَ يد تقولُ: هذَا حم، وهذَا حمك، تحذفُ لام الكلمةِ عنـد الإضافةِ وغيرِ الإضافةِ، والثالثةُ: حموء بسكون الميمِ وبعدها همـزةٌ فِـي الإضـافةِ وغيـر الإضافةِ، الرابعةُ: حمو بسكون الميمِ وبعدها واو فِي الإضافةِ وغيرِ الإضافةِ. الخامسةَ: حِمـا مثلُ "عصا" فيكون حكمه حكم عصا فِي جميعِ الأشياءِ. وأما "هنُن" ففيهِ لغتـان، أحـدهما: أن يكون مثلَ أبٍ من غيرِ فرقٍ. والثانيةُ: أن يكون مثلَ يدٍ يعنِي: لاَ تعاد لام الكلمةِ عند الإضافةِ.

وفي شعر كعبٍ[(١)]:

١١٤- صبحنا الخزرجِيةَ مرهفَاتٍ   أبار ذَوي أَرومتِها ذووها

وهو شاذٌ. الصبح: سقى الشراب أحداً فِي وقتِ الصباحِ، أراد بالخزرجيـةِ قبائـلَ خـزرجٍ، وخزرج من أهل المدينةِ. المرهفَات: السيوفُ [المحددةِ][٢]. آبار ذوي: بالراءِ والذال ومعناهما: هلك. ويروى أبان بالنون ومعناهما هنا: فصلُ الرأسِ من الجسدِ. الأرومـةُ: الأصـلُ، ذوي أرومتِها، أي: أشرافُها [وكبارها] وذووها، أي: ذوو المرهفاتِ، يعنِي: اعطينـا تلـك القبائـلَ سيوفاً مرهفاتٍ فِي وقتْ الصباحِ بدلَ الشرابِ أهلك أصحاب تِلك السيوفِ كبراء تلك القبائـل، وقيلَ: هذَا البيتُ من أبياتِ الكميت لاَ مِن أبياتِ كعب. والمراد بالاستشهادِ: أنـه أضـافَ ذوو إلى المضمر. **وللفم مجريان: أحدهما مجرى أخواته، وهو أن يقالَ "فمي" والفصيح "فِي" فِي الأحوال الثلاثِ.** يعنِي: فِي كونِه "فمِي" بتخفيفِ الياءِ، كقولك "أبِي وأخِي" والفصيح أن يكـون في بتشديدِ الياءِ خلافاً لأخواتِه، هذَا البحثُ حاصلُه: أن لفظةَ "في" يجوز قلب يائِه مِيماً، ويجوز ترك يائِه بحالِها ثم تضافُ إلى ياءِ المتكلّم، فإن قلبتْ ميماً ثم تضافُ إلى ياءِ المتكلم تكون ياء المتكلم مخففةً لاَ محالةَ، لإدغامِ الياءِ الأصليةِ فِي ياء المتكلِم. واعلم أن أصلَ: "فُو" فوه، لأنـه من فاه يفوه إذا تكلّم، فكرهوا اجتماع الهاءين إذا أضيفَ إلى ضمير الغائبِ كقولِـك: فوهـه، وفوهها وفوهك وما أشبه ذلِك، فإذَا قُطع عن الإضافةِ اجتمع ساكِنان الواو والتنوين، فكرهـوا أن تحذفَ الواو كيلاَ تبقَى الكلمةُ علَى حرفٍ واحدٍ، فقلِبت الواو ميماً. فإذَا لم يكُن مضافاً لـم يجز إلا فَم بالميمِ. فإذَا كان مضافاً يجوز فمك بالميمِ، وفوك بالواوِ، وقولُـه: فِـي الأحـوال الثلاثةِ، يعنِي: الرفع والنصب والجر تكون علَى صورةٍ واحدةٍ. **وقد أجاز المبرد"أبِي" و"أخِي" وأنشد:**

١١٥ - وأبِي مالكٌ ذُو المجازِ بِدار

تمام البيتِ:

قَدر أحلك ذَا المجازِ وقد أرى   وأبي مالِك ذُو المجازِ بدارِ

---

(١) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، أبو المضرب، شاعر فحل مخضرم، من أهل نجد، كان يهجو النبي –عليه السلام- ثم أسلم، وأنـشأ قصيدته المشهورة التي عرفت فيما بعد بالبردة، مات سنة ٢٦ هـ. انظر ترجمته في: الشعر والـشعراء ١٥٤/١، الإصـابة ٥٩٢/٥، الخزانـة ١٥٣/٩، الأعلام ٢٢٦/٥.

١١٤- البيت من الوافر، وهو لكعب بن زهير في ديوانه بشرح أبي سعيد السكري ص ٢١٢، التخمير ٧٠/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٤٤/١، الدرر ٦١/٢. والشاهد فيه: إضافة "ذوو" إلى الضمير، وهو يضاف إلى اسم جنس ظاهر.

[٢] - [أكابرها] في ف،و

١١٥- البيت من الكامل، وهو لمؤرج السلمي، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية ، من بني سليم بن منصور، وهو له فـي الخزانـة ٤٦٧/٤، وشرح أبيات المغني ٣٠/٧، وبلا نسبة في مجالس ثعلب٥٤٤/٢، وأمالي ابن الـشجري ٣٧/٢، والتخميـر ٧١/٢-٧٢، وأمـالي لـبن الحاجب ٦٠٢/٢. والشاهد فيه: أن "أبي" عند المبرد مفرد رد لامه في الإضافة إلى الياء كما ردت في الإضافة إلى غيرها ، فيكون أصله:" أبوي" قلبت الواو ياء وأدغمت فيها ثم أبدلت الضمة كسرة لئلا تعود الواو، وهو مردود عند الزمخشري.

ذُو المجاز: اسم موضعٍ يمني. والواو فِي "وأبيّ" واو القسمِ، يعنِي: قضاء ا_ وقدره أنزلك فِي هذا الموضعِ. وأقسم بأبِي أن هذا الموضع ليس بدارٍ لك، والمراد مِن الاستشهادِ: أن الـشاعر قالَ: وأبي بتشديدِ الياءِ علَى أنه أدغم لام الكلمةِ فِي ياءِ المتكلم كما ذكر قبيلَ هذا فِـي شـرح مذهبِ المبردِ. **وصحةُ محمله علَى الجمع في قوله:**

١١٦- وفدينَنا بالأبينَا

تدفع ذلك. وصدر البيتِ: فلما تَبين أصواتَنا بكين وفَدينَنا بالأبينَا

قائلُ هذَا الشعر: زياد بن واصلٍ. تبين أصلُه: نتبين، فأدغمت النون الأصليةُ فِي نون جماعـةِ المؤنثِ. وفدينَنا بتشديدِ الدال، أي: قلن لنَا: فداكُم أباؤنَا يعنِي: فلما رأيننَا أؤلئك النسوةُ بكـين ودعون لنَا حتى نستعدهن من أيدِي من أخذَهن. والمراد بالاستشهادِ قولُه: بالأبين فإنه جمـع أبٍ يعنِي: يجمع أب جمع التصحيح فيقالُ فِي الرفع: أبون بإسـقاطِ لامِ الكلمـةِ وإثبـاتِ واو الجمعِ، وفي النصبِ والجر بإسقاطِ لامِ الكلمةِ أيضاً وإثباتِ ياءِ الجمعِ. يعنِي بقولـهِ: وصـحةُ محملِهِ أن قولَ الشاعرِ: وأبي في البيتِ المتقدمِ يحتملُ أن يكون أصله أبين. علَى أنـه جمـع "لأبٍ" ثم حذفتْ نون الجمعِ للإضافةِ، وأدغمتْ ياء الجمعِ فِي ياءِ المتكلمِ، فصحةُ هذا الإحتمال تدفع قول المبردِ أنه أدغم لام الكلمةِ في ياءِ المتكلمِ.

التَوابع

ذكر التوابع: هِي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا علَى سبيل التبع لغيرها، وهِي خمسةُ أضربٍ: تأكيد، وصفةٌ، وبدلٌ، وعطْفُ بيانٍ، وعطفٌ بحرفٍ. قولُه: هِي الأسماء يجب لِما ذكر أن لاَ تكون التوابع إلا الأسماء، ومعلوم أن التأكيد اللفظي يجوز أن يكون فِعلاً مثلَ أن تقولَ: جاء جاء زيد. والصفةُ أيضاً تكون فعلاً وفاعلاً نحو: جاءني رجلٌ أعجبني. وكذلك العطـفُ يكون فعلاً، نحو: زيد قام وذهب. فإن كان كذلك فتقييد التوابع بالأسـماءِ تـساهلٌ. قولـه: لا يمسها الإعراب إلا علَى سبيل التبع لغيرها. يعنِي: لاَ يكون لها عاملٌ، بلْ هِي تابعةٌ لما قبلهـا فِي الإعرابِ، وفِي هذا تساهلٌ أيضاً، لأن عاملَ البدل فيكرر يعنِي: إن عاملَ البـدل مقـدر. والصفةُ قبلها متكررةٌ عند الأخفش[١]، ولا خلافَ فيما عدا البدل والصفةِ عاملَ أنـه لـيس لـه عاملٌ بلْ هو تابع لما قبله.

١١٦- البيت من المتقارب لزياد بن واصل السملي، من شعراء بني سليم، قال البغدادي: وهو جاهلي كما قال سيبويه. الخزانة ٢٧٦/٢. والبيت في الكتاب ٤٠٦/٣، المقتضب ١٧٤/٢، ابن السيرافي ٢٨٤/٢، الخصائص ٣٤٦/١، أمالي ابن الشجري ٣٧/٢، الخزانة ٤٧٤/٤.
والشاهد فيه: أن "أب" جمع جمع المذكر السالم.

(١) انظر ، منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص٢١٤.

التأكيد

التأكيد: هو على وجهين: تكرير صريح، وغير صريح، فالصريح نحو قولك: رأيتُ زيداً زيداً.
يعني بـ "تكرير الصريح": أن يكون اللفظُ مكرراً مثْل أن تقولَ: جاء جاء زيد، أو جاء زيـد زيد. ويسمى هذا النوع تأكِيداً لفظياً. ويعني بالتكرير غير الصريح: أن لا يكون اللفظُ مكـرراً مثلَ أن تقولَ: زيد نفسه، فنفسه غير زيدٍ في اللفظِ، ولكن كلاهما واحد في المعنَـى، ويـسمى هذا النوع: تأكيداً معنوياً، والتأكيد اللفظي يجوز في المعرفةِ والنكرةِ، وفي الفعل دون الفاعِل، وفي الفاعل دون الفعل، وفي الفعل والفاعِل جميعاً نحو: جاء زيد جاء زيـد. والحاصـلُ: أن التأكيد إحكام الكلامِ ودفع الشكِ والإلتباسِ عن المستمع، فإن ظننتَ أنه التَبس عليهِ الفعلُ فكرر الفعلَ، وإن ظننتَ أنه التَبس عليهِ الفاعلُ فَكرر الفاعلَ. وإن ظننتَ أنه التَـبس عليـهِ الفعـلُ والفاعلُ فكررهما جميعاً. وأما التأكيد المعنوي فلا يجوز إلا بألفاظٍ مخصوصةٍ، يأتِي ذكرهـا، ولا يكون المؤكد فِي التأكيدِ المعنوي إلا معرفةً. **وقالَ أعشَى همذان**[1]**:**

١١٧ - مر إنّي قَدِ امتدحتُكَ مراً ... واثِقاً أَن تُثيبنِي وتسرا

مر يا مر مرةَ بن تُليدٍ ... ما وجدنَاكَ في الحوادِثِ غِرا

أعشى مضافٌ إلى همذَان، وهمذَان بفتح الهاءِ وسكون المِيم وبالذال المعجمةِ اسم قبيلـةٍ مـن العربِ. مر أصلُه مرةٌ فحذفتْ التاء للترخيم. "واثِقاً" منصوب على الحال من وثِقَ يثِـقُ، أي: لِي ثقةٌ. واعتماد بأن تُثيبني، أي: تعطيني عوضاً عن هذَا المدح. الغِـر: الـذي لَـم يجـرب الأشياء. ما وجدناك فِي الحوادثِ غِراً، أي: ما وجدناك فِي الأمور جاهِلاً وعاجِزاً عن تدبيرها بلْ أنتَ بصير بتدبير الأمور، والمراد بالاستشهادِ: تكرير لفظةِ مر فِي هذين البيتين وهو تأكيد لفظي، فإذا كررتَ لفظاً جاز أن يكون الثانِي تأكيداً للأول، وجاز أن يكون بدلاً، مثلُ أن تقولَ: جاءني زيد والتأكيد هو الأظهر. **وغير الصريح، نحو قولك: فعل زيد نفسه، وعينُه، والقـوم أنفسهم، وأعيانُهم، والرجلان كِلاهما، ولقيتُ قومك كلهم، والرجالَ أجمعين، والنساء جمـع.**
يعنِي: التأكيدِ المعنوي ألفاظٌ ثمانيةٌ: النفس، والعين، وكِلاَ، وكُلّ، وأجمـع، وأكتَـع، وأبتَـع، وأبصع، ومؤنثُ كلاَ وكلتَا، وواحد تأنيث: أجمع جمعاء، وجميعها جمع بضم الجيمِ وفتح الميمِ، والغرض من ذكر أكتَع وأبتع وأبصع عقب أجمع شدةَ التأكيدِ، فكِلا وكلتَا لاَ يؤكـد بهمِـا إلا التثنيةَ والجمعِ، وأكتَع وأبتَع وأبصع تختلفُ صيغتهما باعتبار المؤكدِ. تقولَ: جاء زيـد نفـسه وعينُه، والزيدان أنفسهما وأعينهما، والزيدون أنفسهم وأعينُهم، ويجوز أعيانُهم. وتقولُ: جـاء

---

[1] هو عبد الرحمن بن عبدا بن الحارث بن نظام الهمداني، أبو المصبح، شاعر كوفي فصيح من شعراء الدولة الأموية. فارس شجاع، كان أحد الفقهاء والقراء. أسر وجيء به إلى الحجاج أسيراً فقتله سنة ٨٣ هـ .انظر ترجمته في المؤتلف والمختلف ١٢، الأعلام ٣١٢/٣.

١١٧: والبيتان من الخفيف، وهما لأعشى همدان، في التخمير ٧٧/٢، ابن يعيش ٣٩/٣، ٤٠، شرح أبيات المفضل ٥١٧/١. والشاهد فيه: تأكيـد مرة "بتكراره " تكراراً صريحاً.

الجنس كله أجمع أكتع أبصع، وجاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، أو جـاءت القبيلةُ كلها جمعاء وكتعاء بتعاء بصعاء، وجاءتْ النسوةُ كلهن جمع كُتع بتع بصع. أبـصعون يجوز بالصاد وبالضادِ، والفصيح المعروفُ بالصادِ المهملةِ. ومعنَى أجمع وأكتع وأبتع وأبصع واحد ولا تؤكد بكل الأجمع، أو ما هو جمع فِي المعنَى، أو واحد يجوز تفرقة أجزائهِ. مثـالُ الجمع: جاء الزيدون كلهم. مثالُ ما هو فِي معنَى الجمع: جاء الجنس كلهم. مثالُ مـا يجـوز تفرق أجزائِه: اشتريتُ العبد كله، فإن العبد واحد لفظاً ومعنى، ولكِن يجوز شراء بعضِه دون بعضٍ، فأدفع الإلتباس فِي أنك اشتريتَه كله أو بعضه قلتْ: اشتريتُ العبد كله، ولا يجـوز أن تقولَ: جاء زيد كله؛ لأن مجيء بعضِ زيدٍ لا يمكن فلا تحتاج إِلى التأكيدِ.

فصل

وجدوى التأكيدِ أنك إِذا كررتَ، فقد قررتَ المؤكد، وما علقَ بهِ فِي نفس السامعِ، ومكّنته فِي قلبهِ، وأمطتَ شُبهةً ربما خَالجتْه، أو توهمتَ غفلةً وذَهاباً عما أنتَ بصددهِ، فأزلته. وكـذلك إِذا جئتَ بالنفس والعين، فإن لظان أن يظُن حين قُلتَ: فعلَ زيد، أن إسناد الفِعل إليه تجور، أو سهو، أو نِسيان. و"كل" و"أجمعون" يجدِيان الشمولَ والإحاطَةَ. الجدوى: العطيةُ وجـدوى التأكيدِ، أي: فائدةُ التأكيدِ إِذا كررتَ لفظَ التأكيدِ مثل: جاء زيد زيد، فقد كررت المؤكد فِي نفسِ السامعِ، وما علقَ بالمؤكدِ من الشكِ فِي قلبِ السامع أو مكنته أي: أثبته، وأحكمته فِـي قلـبِ السامعِ. وأمطتَ، أي: نحيتَ وأبعدتَ شبهةً خالجته، الضمير فِي خالجتـه للـشبهةِ، وضـمير المذكر الغائبِ يعود إلى السامعِ، ومعنَى خالجتْ، أي: ترددتَ، يعنِي: الغـرض مِـن تكريـر التأكيدِ إزالةُ شكٍ تردد فِي خاطِر المستمعِ، يعني: ربما يشك السامع أنك تلفظتَ بهذَا اللفظِ عن سهوٍ وسبقِ لسانٍ، أو عن حقيقةٍ فلما كررتَ اللفظَ زالَ ذلك الشك عن قلبهِ. قولُه: أو توهمـتَ غفلَةً وذهاباً عما أنتَ بصددهِ، أي: بمعرضِه. يعني: قد يكون تكرير اللفظ لما توهم المتكلم أنه لَم يتلفظ فلما حصلَ فِي قلبهِ شك فِي أنه تلفظَ بهذَا اللفظِ أم لا، فيعيد ذلك اللفظَ مـرةً أخـرى ليكون متلفظاً بذلك اللفظِ يقيناً. قولُه: فإن لظان، يعنِي: التأكيد المعنوي، إنما كان لإزالةِ الشك عن خاطِر السامعِ فإنك إِذا قلتَ: جاء زيد فربما يظن السامع أنك تلفظت بهذَا اللفظِ تجـوزاً لا عن حقيقةٍ، معنى التجوز التلفظُ بالمجاز، يعنِي: يجري فِي خاطرهِ أنك ما أردتَ بقولكِ: جـاء زيد، أنه جاء نفسه، بلْ جاء خبره، أو جاء وكيلُه، وما أشبه ذلك، فإِذا قلتَ: جاء زيد نفسه فقد أزلتَ هذا التردد عن قلبهِ. قولُه: "وكل"، "وأجمعون" يجديان الـشمولَ والإحاطـةَ. يجـدِيان: يعطيان ويفيدان الشمولَ، يعنِي: إذا قلتَ: جاء القوم، يظن السامع أن القوم جاء بعـضهم دون بعضٍ. فإذَا قلتَ: كلهم أجمعون، فقد بينت أنه جاء كلهم لا بعضهم.

فصل

والتأكيد بصريح التكرير جارٍ فِي كُل شَيءٍ فِي الاسمِ، والفعل، والحرفِ، والجملةِ، والمظهر، والمضمر. يعنِي: التأكيد اللفظي يجوز فِي هذهِ الأشياءِ، وقَد ذكرنَا قبلَ هذا. **تقـولُ: ضـربتُ زيداً زيداً، هذَا مثالُ تكريرِ الاسمِ. وضربتُ ضربتُ زيداً،** هذا مثالُ تكرير الفعل مع الفاعِـل، وليس بتكريرِ الجملةِ، لأن المفعولَ غير مكررٍ، **وإن إن زيداً منطلقٌ. هذا مثالُ تكرير الحرفِ وجاءنِي زيد جاءنِي زيد. هذَا مثالُ تكرير الجملةِ وما أكرمني إلاّ أنتَ أنت.** هذا مثالُ تكريـر المضمر.

فصل

ويؤكد المظهر بمثلهِ لا بالمضمر، والمضمر بمثلهِ وبالمظهر جميعاً. وإنما لاَ يجـوز تأكيـد المظهر بالمضمر، لأن المضمر أعرفُ من المظهر فحق الأعرفِ أن يكون مقدماً فِـي بـابِ التأكيدِ؛ لأن التأكيد فضلةٌ، فلَو جعلنَا المضمر تأكِيداً للمظهر، فقد جعلنَا الأعرفَ فضلةً، ومـا هو أقلُ تعريفاً أصلاً وهذَا لاَ يجوز، وإنما جاز تأكيد المضمر بالمـضمر لأنهمـا متمـاثلان، فيكون نظير قولك: جاء زيد زيد. وإنما يجوز تأكيد المضمر بالمظهر لأن المظهـر أضـعفُ لكونهِ أقل تعريفاً من المضمر فتعين جعلُه تأكيداً. مثالُ تأكيدِ المظهر بالمضمر: جاء زيد هو. وقَد قلنَا: لا يجوز هذا، ويأتِي مثالُ تأكيدِ المضمر بالمضمر والمظهـر بعـد هـذا. **ولاَ يخلُو المضمرانِ مِن أنْ يكونَا منفصليْن، كقولِك: مَا ضربنِي إلاّ هو هو، أو مُتَّصلاً أحدهُما، والآخرُ منفصلاً كقولك: زيدٌ قامَ هُو، وانطلقتَ أنتَ. وكذلكَ: مَررتُ بكَ أنتَ، وبـهِ هُو، وبنـا نحنُ، ورأيتنِي أنَا، ورأيتَنا نَحنُ.** يعنِي: المضمر إذا أكد بالمضمر فلاَ يخلُـو مِـن أن يكـون كِـلا المضمرين منفصِلين كقولك: ما ضربني إلا هو، "فهو" الثانِي تأكيـد لهـو الأول. وكلاهمـا منفصلان، أو يكون أولهما متصِلاً والأخر منفصِلاً كقولك: زيد قام هو، ففِـي قـام ضـمير مستكن وهو الضمير المتصلُ، وقولك: هو ضمير منفصلٌ تأكيد لما قبلَه، وكـذلك: انطلقـتَ أنتَ، وأما إذا كان الأولُ متصِلاً والثانِي منفصِلاً فقْـد يكونـان مرفـوعين، ومجـرورين، ومنصوبين. مثالُ المنصوبين: رأيتَني أنا، ورأيتَنا نحن. **ولا يخلُو المضمر إذا أُكد بالمظهر أن يكون مرفُوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، فـالمرفوع لا يؤكـد بـالمظهر إلا بعـد أن يؤكـد بالمضمر، وذلِك قولك: زيد ذهب هو نَفسه وعينُه، والقوم حضروا هم أنفـسهم وأعيـانُهم، والنساء حضرن هن أنفسهن وأعيانُهن، سواء فِي ذلكِ المستكِن والبارز.** قولُه: سـواء فِـي ذلكِ المستكن والبارز، يعنِي: الضمير المرفوع إذا أكد بالمظهر سواء كان الضمير مستكِناً، أو

بارزاً لا يجوز تأكيده بالمظهر إلا بعد تأكيدِهِ بالمضمر، وأراد بالضمير المرفوع هنا الـضمير المرفوع المتصلَ بشرطِ أن يكون المظهر النفس والعين. أما لو كان الضمير المرفوع منفصلاً فلا يحتاج إلى التأكيدِ بالمضمر، وإن كان الضمير المرفوع متصلاً فلا يحتـاج إلـى تأكيـدِهِ بالمضمر قبلَ المظهر، وإن كان التأكيد بمظهرٍ عند النفسِ والعـين لا يحتـاج إلـى التأكيـدِ بالمضمر، وإن كان الضمير المرفوع متصِلاً، كما يأتِي بحثُه مع علتِهِ فِي الفصل الذي يليـهِ. مثالُ المستكن: زيد ذهب هو نَفسه. فالضمير المنفصلُ والنفس كلاهما تأكيد للضمير المتـصل المستكن فِي ذهب، فيكون له تأكيد بعد تأكيدٍ، وقِيل: بل الضمير المنفـصلُ تأكيـد للـضمير المتصل المستكن، والنفس تأكيد للضمير المنفصِل. مثالُ البارز: القوم حضروا هـم أنفـسهم، فالضمير المنفصلُ وأنفسهم كلاهما تأكيد للضمير المتصل البارز، أعنِي: الواو فِي "حـضروا" وقيلَ: بل أنفسهم تأكيد للضمير المنفصل والضمير المنفصلُ تأكيد للضمير المتصل. فَلو قلتَ: "ما ضربنِي إلا هو نفسه" جاز مِن غير تأكيدٍ بالمضمر، لأن المؤكـد هنـا ضـمير مرفـوع منفصلٌ.

وأما المنصوب والمجرور فيؤكدان بغير شريطَةٍ، تقولُ: رأيتُه نفسه، ومـررتُ بـهِ نفـسهِ. يعني: الضمير المنصوب والمجرور جاز تأكيدهما بالمظهر مِن غير أن يشْتَرطَ فِيهما التأكيـد بالمضمر قبلَ المظهر يعني: لا حاجةَ إلى أن تقولَ: رأيتُه هو نفسه، بل يجوز أن تقولَ: رأيتُه نفسه وكذلِك المجرور.

فصل

والنفس والعين مختصتان بهذهِ التفصِلة بين الضمير المرفوع وصاحِبيه، وفيما سِـواهما لا فصلَ فِي الجواز بين ثلاثتِها؛ تقولُ: الكتاب قُرِيءَ كُله، وجاؤونِي كلهم، وخرجوا أجمعـون.

التفصلةُ: التفصيلُ. وصاحبيه، أي: بين المرفوعِ وبين المنصوبِ والمجرور. وفِيما سـواهما، أي: وفيما سوى النفسِ والعين مِن ألفاظِ التأكيدِ لا فرقَ بين المرفوعِ والمنصوبِ والمجرور إذا أكد الضمير المرفوع بالنفسِ والعين لا يجوز إلا أن يؤكد بالمضمر قبلَ النفسِ والعـين، وإن كان المضمر منصوباً أو مجروراً فلا حاجة إلى أن يؤكد بالمضمر قبلَ النفسِ والعين، أما في غير النفسِ والعين من ألفاظِ التأكيدِ فَلا فرقَ بين الضمير المرفوعِ، والمنصوبِ، والمجـرور، فإن جميعها يجوز تأكيده بالمظهر قبلْ التأكيدِ بالمضمر. تقولُ: الكتاب قريء كُله فكله تأكيـد للضمير المرفوعِ فِي قُريء ولا حاجةَ إلى أن تقولَ: قريء هو كُله، وتقولُ: جاؤونِي كلهـم. ولا حاجةَ إلى أن تقولَ: جاؤنَي هم كلهم، فإن قيلَ: إذا اُكد المـضمر بـالنفسِ والعـين، فلـم اشترطتُم فِي المرفوعِ التأكيد بالمضمر قبلَ النفسِ والعين، ولـم تـشترطُوا فِـي المنـصوبِ

والمجرور؟ قلنَا: لأنه لَو لَم يؤكد بالمضمرِ قبلَ النفسِ والعين، لاشتبه التأكيد بالفاعل فِي بعضِ المواضعِ، فإذَا قلتَ: هند ذهبتْ نفسها، لم يدر أن النفس تأكيد للضميرِ المستكن فِي ذهبتْ، أو فاعلٌ، فلرفْع اللّبس أكّد بالمضمرِ المنفصل قبلَ النفسِ والعين، وألحقَ سائر الضميرِ المرفـوع الذي ليس فِيه لُبس طرداً للبابِ. مثال ذهبتْ ونفسك، فهذا ليس فيـهِ لُـبس لأن التـاء فاعـلٌ لأنفسك، ولكن ألحقَ هذا وأشباههِ "بهندٍ ذهبتْ" نفسها. أما فِي المنصوبِ والمجرورِ فليس لبس. وقيلَ علته: أن الضمير المرفوع كالجزءِ من الفعل، والجزء بعض الكلمـةِ، وبعـض الكلمـةِ ضعيفٌ، والنفس والعين كل واحدةٍ منهما كلمةٌ تامةٌ، والمؤكد أصلٌ والتأكيد فصلةٌ فلَو جعلنَـا النفس والعين تأكيدين للضميرِ المرفوعِ المتصل، فقد جعلنَا الجزء أصلاً. وهذا خلافُ الأصل، فلهذا أتى بالنفسِ والعين بعد ضميرٍ منفصلٍ لتكون النفس والعين تَأكيدين للضميرِ المنفصِل لا للضميرِ المتصل. فَإن قيلَ: ما الفرقُ بين النفسِ والعين، وبين غيرِهما مِن ألفاظِ التأكيدِ، حتى قلتم: لاَ بد فِي تأكيدِ المضمرِ المرفوعِ بالنفسِ والعين مِن إثباتِ الضميرِ المنفصل قبلَ الـنفس والعين، وقلتُم فِي سائرِ ألفاظِ التأكيدِ: لا حاجةَ إلى الإتيان بالضميرِ المنفصل كما تقدم ذكـره؟ قُلنا: إنما أتينَا بالضميرِ المنفصل قبلَ النفسِ والعين لدفعِ اللبسِ، ولا لُبس فِي أجمعين وأخواتِه، لأنهن لاَ يكن إلا للتأكيدِ، وأما "كلّ" فقد تكون للتأكيدِ وغيرِهِ، ففيهِ لبس إلاّ أنه يلحقُ بـأجمعين لما بينهما من الإشتراكِ فِي معنَى الإحاطةِ والإشتمال.

فصل

ومتَى أكّدتَ بـ "كُلّ" و"أجمع" غير "جمع" فَلا مذهب لصحتهِ حتى تَقْصِد أجـزاءه، كقولِـك: قرأتُ الكتاب كُله، وسرتُ النهار كله وأجمع، وتبخرتُ الأرض، وسِرتُ الليلةَ كلها، وجمعاء.
يعنِي: لاَ يجوز أن يؤكد بكل وأجمع مفرد إلا إذا كان لذلكِ المفرد أجـزاء يحتمـلُ حـصولُ بعضِه دون بعضٍ كقولِك: قرأتَ الكتاب كله، فالكتاب مفرد، ولكِن لُه أجزاء فيحتملُ حـصولُ قراءةِ بعضهِ دون بعضٍ، فإذا قالَ: قرأتُ الكتاب، ربما يظن السامع أنه قرأَ بعضه، فلما قـالَ المتكلم: قرأتُ الكتاب كله، زالَ ذِلك الشك عن خاطرِ السامعِ، وكذلك باقِي الأمثلةِ. أما لُو قال: جاء زيد كله فلاَ يجوز، لأن إتيان بعضِ زيدٍ لاَ يحتملُ. قولُـه: وتبحـرتَ: التبحـر التعمـقُ والتوسع، يعنِي: تعمقتُ وبعدتُ فِي الأرضِ حتى قطعتُ المسافةَ مِن أولِها إلى آخرِها.

فصل

ولا يقع "كل" و"أجمعون" تأكيدين للنّكرات، لا تقول: رأيتُ قَوماً كلهم، ولا أجمعين. اعلم أنه لا يجوز تأكيد النكراتِ[١]؛ لأن التأكيد لإزالةِ اللبسِ فِي المؤكِدِ [ولتحققهِ][٢] والمبالغةِ فِي تعريفـهِ، والمؤكد إذا كان نكرةً فاللبس والإبهام موجود فِي نفسهِ، فالتأكيد لا يفيد شَيئاً مع وجودِ الإبهامِ فِي نفسِ المؤكِدِ، ولأن التأكيد كالصفةِ فِي إيضاحِ المؤكِدِ. وألفاظُ التأكيدِ كلهـا معـارفٌ، وإذا كان المؤكد نكرةً فكأنك وصفْتَ النكرةَ بالمعرفةَ، وهذا لا يجـوز. وإذا عرفـتَ هـذَا فقـولُ المصنفِ: لا يقع "كل وأجمعون" تأكيدين للنكراتِ، يعنِي: أن هذين اللفظين لا يقعـان تأكيـداً للنكراتِ، وما عداهما يقع تأكيداً للنكراتِ، وليس الأمر كذلكِ، لأن جميع ألفاظِ التأكيدِ لا تقـع تأكِيداً للنكراتِ بإتفاقِ البصريين، وخالفهم الكُوفيون. **وقد أجاز ذلك الكُوفيون فِيما كان محدوداً كقوله:**

١١٨- قد صرتِ البكرةُ يوماً أجمعا

ذلك إشارةٌ إلى تأكيدِ النكراتِ. فيما كان محدوداً، أي: فيما كان لَه حـد معلـوم أي: الإبتـداءِ والإنتهاءِ، كاليومِ، والليلةِ، والشهر، وغيرها؛ لأنه إذا كان محدوداً يقرب من المعرفـةِ، فلـو قلتَ: سرتُ زماناً أو حِيناً أجمع، لا يجوز بالإتفاقِ، لأن الزمان والحِـين غيـر محـدودين. الصرير: تصويتُ الرجل والبابِ والقلمِ، وبكرةٌ. البئر، قد صرتِ البكرةُ يومـاً أجمعـاً، أي: تصويتُ بكرةِ البئر يوماً مِن أولهِ إلى آخرهِ، أي: لا ينقطع استقاء الماءِ من البئـر بـالبكرةِ. والمراد بالاستشهادِ: أنه أكد يوماً وهو نكرةٌ وهذا دليلُ الكوفيين. قالَ أبو البركـاتِ[٣]: هـذَا البيتُ مجهولٌ قائله، لا يجوز التمسك بهِ. ومع أنه مجهولٌ فهو شاذٌ.

فصل

وأكتَعون، وأبتَعون، وأبصعون، أتباعاتٌ لـ "أجمعون" لا يجئْن إلا على إثـرهِ. وعـن ابـن كيسان[٤]: تبدأُ بأيتِهن شِئت بعدها[٥]. وسمِع: أجمع أبصع، وجمع كُتَع، وجمع بتَـع، وعـن بعضِهم: جاءنِي القوم أكتعون. أَتباعات بفتحِ الهمزةِ جمع أتباع، وأتباع جمع تبعٍ، وهو التابع، يعنِي: هذِهِ الكلماتُ الثلاثةُ لا تذكر إلا عقيب "أجمعين" ولا يجوز ذكرهن بدون أجمعـين، وإذا

---

[١] ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النّكرة بغير لفظها جاز، إذا كانت مؤقتة نحو قولك :" يوماً كبه، وقمت ليلة كلها، وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق. وأجمعوا على جواز تأكيدها لفظها نحو: جاءني رجلٌ رجلٌ. انظر الأنصاف في مسائل الخلاف ٤٥١/٢ وما بعدها (مسألة ٦٣).

[٢] [لتحقيقه] في ف.

١١٨: البيت من الرجز، لا يعرف قائله، قال البغدادي في الخزانة عن جماعة من البصريين أنه مصنوع، فكذلك ابن الأنباري تمام البيت:

قد صرتِ البكرةُ يوماً أجمعاً ... إنا إذا خطفنا تقعقعا

والبيت في: الانصاف ٤٥٤/٢، الخزانة ١٨١/١، ١٦٩/٥، التخمير ٨٤/٢، ابن يعيش ٤٥/٣، الأشموني ٧٨/٣.

[٣] انظر الأنصاف ٤٥٦/٢.

[٤] هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، حفظ المذهبين البصري والكوفي؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، كانت لـه اليـد الطولى في تعليم النحو. مات سنة ٢٩٩ هـ، وقيل: بل سنة ٣٢٠ هـ. انظر ترجمته في: مراتب النحويين ١٣٨، إنباه الرواة ٥٧/٣، بغية الوعاة ١٨/١.

[٥] انظر: ابن كيسان النحوي ١٩٣.

ذكرتهن بعد أجمعين يجب أن يكون "أكتعون" مقدماً، ثم "أبتعون"، ثم "أبصعون" ولا يجوز تقديم بعضهن على بعضٍ، هذا هو المشهور. وقولُ ابن كيسان: بأيتهن شئتَ بعدها. الضمير في بعدها يعود إلى أجمعين، يعني: يجب ذكر أجمعين قبلَ هذهِ الكلماتِ الثلاثةِ عند ابن كيسان أيضاً، ولكن يجوز عنده أن تتقدم أبتَعين على أكتعين، وأن تُقَدَم أبصعين عليهما، أو على أحداهما. قولُه: وسمع: أجمع أبصع، وجمع كتع، وجمع وبتع، يعني: سمع عن العربِ ذكر "أبضع" عقيب أجمع من غير ذكر أكتع وابتع، وسمع أيضاً ذكر "كتع بتع" عقِيب "جمع" من غير ذكر "بصع"، هذا دليلُ ابن كيسان، وليس بمختارٍ عند النحويين[1]. قولُه: وعن بعضهم: جاءني القوم أكتعون. يعني: سمع من بعضِ العربِ أنه قالَ: جاءني القوم أكتعون من غير ذكر أجمعين، وهذا شاذ، بلْ يجب ذكر أجمعين قبلَ أكتعين وأبصعين.

الصفة

فصل: الصفةُ هِي الاسم الدال على بعضِ أحوال الذاتِ، وذلك نَحو: طويلٍ، وقصيرٍ، وعاقلٍ، وأحمق، وقائمٍ، وقاعدٍ، وسقيم، وصحيح، وفقِير، وغني، وشَريف، ووضيع، مكْرم، ومهان.

اعلمْ أن تعريفه الصفةُ بما ذكر غير مستقيمٍ؛ لأنه قالَ الصفةُ: هِي الاسم، فيلزم مِن هذا أن لا يكون الفعلُ صفةً، ومعلوم أن الفعلَ والفاعلَ يكونَان صفةً كقولك: مررتُ برجلٍ أعجبني حسبه. وقولُه: على بعضِ أحوال الذاتِ، يدخلُ فِي هذا الحد الحالُ، فإن الحالُ اسم دالٌ على بعضِ أحوال الذاتِ، لأنها تبين هيئةَ الفاعِل والمفعول. قالَ صاحب المشْرقْ[2]: الوصفُ: هو التابع الذي إن كان متبوعه نكرةً لزم أن يكون نكرةً، وإن كان معرفةً لزم أن يكون معرفةً. وقالَ ابن الحاجبِ[3]: الوصفُ تابع يدلُ على معنى فِي متبوعهِ من غير تقييدٍ. وقالَ: احترز بالتابع عن الخبر، فإن الخبر ليس بتابعٍ، بلْ هو مستقلٌ بنفسهِ، واحترزنَا بقولِنا: من غير تقييدٍ عن الحال، فإن الحالَ يدل على هيئةِ الفاعل، أو المفعول، ولا يدل على غير هيئةِ الفاعل والمفعول. ولا يرد إشكالٌ على ما ذكَر صاحب. المشرق، وابن الحاجبِ، فإذَا عرفتَ هذا فاعرف أن إتيان المصنفِ بالأمثلةِ الكثيرةِ لا يخلُو عن فائدةٍ، فإنه ذكر أربعةَ عشر مثالاً، كل واحدٍ مِن اللفظين المقترنين ضد لصاحبِهِ، وكل لفظين نوع برأسهِ: أما الطويلُ والقصير فمن الأوصافِ الظاهرةِ التي لا تفارقُ أصحابها، فإن الطويلَ لا يصير قصيراً، ولا القصير طويلاً، وأما العاقل والأحمق فهما من الصفاتِ الغريزيةِ، والغريزيةُ: الطبيعيةُ. وأما القائم والقاعد فهما

---

[1] رأي جمهور النحاة على أنه لا يؤكد بابتع دون أجمع، لأنها توابع، وجوه الكوفيون وابن كيسان مستدلين على ما ورد على عليه من شواهد شعرية قال عنها جمهور النحاة : أنها ضرورة انظر الكافية: ٣٣٤/١، ٣٣٦. الهمع ١٣٩/٣-١٤٠.

[2] انظر – صاحب المشرق وهو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد، ابن مضاء الجياني القرطبي. أخذ عن الرقاك كتاب سيبويه ، وروى عن القاضي عياض ، كان مقرئاً مجوداً ، محدثاً مكثراً ، من مصنفاته المشرق في النحو، والرد على النحاة ، وهو الوحيد من كتبه الذي وصل إلينا . مات سنة ٤١٣هـ . انظر ترجمتهفي : بغية الوعاة ٣٢٣/١.

[3] انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٤١/١.

من الصفاتِ الكسبيةِ، ويسمى هذَا النوع عِلاجاً ومعنَى العلاج: الإكتساب بالأعـضاءِ. وأمـا السقيم والصحيح فهما من الصفاتِ التي تجيء وتزولُ ولاَ تتعلقُ بفعل الشخصِ، وأمـا الفقـر والغنَى فهما مما يجيء ويزولُ، وقَد يكونان بواسطةِ كسبِ الشخصِ، وإن كان المعطي والمانع هو ا ُ. وأما الشريفُ والوضيع، فهما قَد يكونان من جهةِ الآباءِ والأجدادِ، وقَد يكونـان مِـن جهةِ الشخصِ، بأن يفعلَ فِعلاً يصير بهِ شريفَاً، أو وضيعاً. وأما المكرم والمهـان فهمـا مِـن أسماءِ المفعولين. **والذي تُساقُ له الصفةُ هو التفرقةُ بين المشتركين فِي الاسمِ، ويقالُ: إنهـا للتخصيص فِي النكراتِ، وللتوضيح فِي المعارفِ.** يعنِي: السبب الموجب لإيرادِ الصفةِ تبـين كل واحدٍ من المشتركين فِي الاسمِ، مثاله إذا قلتَ: جاءنِي رجلٌ. لم تبين الرجلَ الذي جـاءك من بين الأشخاصِ المشتركِين فِي الرجوليةِ، فإذا قلتَ: جاءنِي رجلٌ طويلٌ، فقد بينتَ أن الذي جاءك هو الرجلُ الطويلُ لاَ القصير. وإذا قلتَ: جاءنِي زيد لم يحصل تمييز بين زيـدٍ الـذِي جاءك وبين المسمين بزيدٍ. فإذا قلتَ: جاءني زيد العالم، فقد بينتَ زيداً الذي جاءك من الزيدين الآخرين. قولُه: ويقالَ إنها للتخصيصِ للنكراتِ، وللتوضيح للمعارفِ يعني: قد قيلَ: إن سـبب الإتيان بالصفةِ للتخصيصِ وللتوضيح للمعارفِ، وهذا القولُ ضعيفٌ؛ لأن هذا القائلَ فرقَ بين النكراتِ والمعارفِ، ولاَ فرقَ بين النكراتِ والمعارفِ، بل السبب فِـي إيـرادِ الـصفةِ أحـد المشتركين فِي الاسمِ سواء فيهِ النكرةُ والمعرفةُ.

فصل

وقد تجيء مسوقةً لمجردِ الثناءِ والتعظيمِ، كالأوصافِ الجاريةِ على القديمِ سبحانه. يعنِي: قد تجيء الصفةُ لمدحِ الموصوفِ وثنائِهِ، لاَ لتمييزهِ عمن يشاركه فِي الاسمِ كصفاتِ البـاري تَعالى، فإنك إذا قلتَ: ا ُ القديم الخالقُ وما أشبهما مِن صفاتهِ، فإن الغرض فـي ذكـر هـذهِ الصفاتِ ليس إلا المدح والثناء، فإنه لاَ شريك له فِي الاسمِ حتى يحتاج إلى تمييزهِ عن غيرهِ. **أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير، كقولكِ: فعلَ فُلان، الفاعلُ الصانع كذا.** ذلك إشارةٌ إلـى الثناءِ والتعظيمِ، يعنِي: قد يكون للتعظيمِ، وقَد يكون للذم والتحقير. قولُه: فعلَ فـلان الفاعـلُ الصانع كذا وكذا. مفعولُ فعلَ. الفاعلُ الصانع: صفتان لفُلان، وفلان علم كما تقدم فِي فـصلِ أخِرِ الأعلامِ، والفاعلُ الصانع "هنَا كنايتان عن فاعِل القبح، وإنما تلفظ بهذين اللفظين احتَرازاً عن التلفظِ بالقبح كيلاَ يكون قذفاً وشتماً لأحدٍ. ومثلُ هذا: غرقَ فرعون المغـرور الأحمـقُ، فوصفُ فرعون بالمغرورِ والأحمقِ ليس للتعريفِ؛ لأن فرعون معروفٌ غايةُ التعريفِ، ولكن وصفه بهذَين اللفظين وما أشبههما للذمِ والتحقير. **وللتأكيدِ، كقولهم: أمس الدابر. وقوله عـز**

وجل " نفْخةٌ واحِدةٌ "[1]. يعنِي: قد تكون الصفةُ للتأكيدِ كما ههنا، فإن أمسِ لا يكـون إلا دابـراً فوصفُه بالدابر تأكيد. ومعنَى الدابر: الماضِي. وكذلك "نفخة" لا يحتملُ التثنيةَ والجمـع، فَـإذا كانتْ لا تحتملُ غير الواحد فوصفَها بقولهِ: "واحدةٌ" تأكيداً.

فصل

وهي فِي الأمر العام. إما أن تكون اسم فاعلٍ، أو اسم مفعولٍ، أو صفةً مشبهة. فِي الأمر العام، أي: فِي الأكثر والأغلبِ، يعنِي: الأكثر والأغلب فِي الصفةِ أن تكـون اسـم فاعـلٍ أو مفعولٍ، أو صفةً مشبهةً، فإن رأيتَ صفةً غير هذهِ الثلاثةِ، فاعلم أنه يكون فِي التقدير واحـد من هذهِ الثلاثِ كما يشرح كل واحدٍ بعد هذا. **وقولُهم: تميمي وبصري على تأويل "منـسوبٍ" و"معزو" وذُو مالٍ، وذاتُ سوارٍ، متأولٌ بـ "متمولٍ" و"متسورة" أو بصاحبِ مالٍ، وصـاحبةِ سوارٍ.** معزو مفعولٌ من عزا يعزو إذا نسب إلى أحدٍ، يعنِي: "تميمي وبصري" وما أشـبههما مما يكون نسبةً وصفةً وليس باسمِ فاعلٍ، ولا مفعولٍ، ولا صفةٍ مشبهةٍ فِي اللفظِ ولكن تأويلُـه منسوب إلى تميمٍ وإلى البصرةِ، ومنسوب اسم مفعولٍ، وذُو مالٍ، وذوات سوارٍ متـأول بـ "متمول ومسورة"، أو بصاحب مالٍ، وصاحبة سوار. تَمولَ إذا صار ذَا مالٍ، وتَسورتْ المرأةُ إذا لبستْ السوار، يعنِي: ذُو مالٍ وذاتُ سوارٍ صفتان وليستْ من الأنواعِ الثلاثةِ المذكورةِ أولَ هذَا الفصل، ولكِن ذُو مالٍ تقديره: "متمولٌ"، أو "صاحب مالٍ" وذاتُ سوارٍ، وتقديره: متـسورةٌ أو صاحبةُ سوارٍ. **وتقولُ: مررتُ برجلٍ أي رجلٍ، وأيما رجـلٍ، علـى معنَـى "كامـلٍ فِـي الرجولية".** أي: رجلٍ: استفهام بمعنَى المبالغةِ، يعنِي: انتهى رجوليةً إلى حد يحتـاج إلـى أن يستفهم عنها، لخفاءِ شبهها ولخفاءِ كُنْهِها. ومعناه: مررتُ برجلٍ كاملٍ ومنتهى فِي الرجوليـةِ، وأيما رجلٍ مثلُ أي رجلٍ؛ لأن "ما" زائدةٌ فيهِ.

وكذلِك: أنتَ الرجلُ كُل الرجل. تقديره: أنتَ الكاملُ فِي الرجوليةِ قيل معناه: أن غيـرك لـيس برجلٍ بلْ أنتَ منفرد بصفةِ الرجوليةِ. اعلمْ أنه لا يقالُ: زيد كل الرجل قياساً على قولهم: أنتَ الرجلُ كل الرجل، لأن كل الرجل فيهِ معنَى المبالغةِ والتأكيدِ، لكونه مقتضياً للعمومِ، والرجـلُ فِي قوله: أنتَ الرجلُ أيضاً فيهِ معنَى العمومِ لِوجودِ الألفِ واللامِ فيهِ. فقولُك: أنتَ الرجلُ، فيهِ معنَى العمومِ والاستغراق فَإذا قلتَ بعده: كل الرجل فقد بالغتَ فِي العمومِ والإستغراق، وليس فِي زيدٍ وغيرهِ من أسماءِ الأعلامِ معنَى العمومِ حتى يكون مثلَ الرجل. **وهذا العالِم جِد العالِمِ، وحق العالمِ.** هذَا مبتدأٌ والعالم خبره، "وجد" العالِم صفةُ العالِم، والجِد ضد الهزل، والحق ضد الباطل. وتقدير: قوله: هذا العالم حق العالِمِ. هذا العالم الكاملُ، ومن سواه بالنسبةِ إليـهِ هـزلٌ

[1] سورة الحاقة ١٣ وتمام الآية: " فَإِذَا نُفِخَ فِي الصور نَفْخَةٌ واحِدةٌ ".

وباطلٌ. **يراد بهِ: البليغُ الكامِلُ فِي شأْنِه.** الضمير فِي "بهِ" يعود إلى قولهِ: وهذا العـالم جـد العالِم، وحق العالِم. ومعنَى البِليغ: الفصيح الكامِلُ فِي الفصاحةِ، ويستعملُ البليغُ فِي كل كامِلٍ، سواء كان كامِلاً فِي الفصاحةِ، أو فِي غيرها. **ومررتُ برجلِ صدقٍ، ورجلٍ رجل سوءٍ، كأنك قلتَ: صالحٍ، وفاسدٍ، والصدقُ ههنا بمعنَى "الصلاح والجـودة".** والـسوء. بمعنَـى الفَـسادِ والرداءةِ، ورجلٌ الثانِي مضافٌ إلى الصدق، والسوء والصدقُ ضد الكـذبِ، والـسوء ضـد الحسن. والصدقُ ههنا بمعنَى الصلاحِ، وليس بمعنَى صدقُ اللسان، والسوء ههنا معناه الفساد، فرجلٌ الثانِي فِي "رجل صدقٍ" وفِي رجل سوءٍ صفةٌ لرجلِ الأولَ، وتقديره: مـررتُ برجـلٍ رجلٍ ذِي صدقٍ، وذِي سوءٍ. أي: ذِي صلاحٍ وفسادٍ، وحقيقته: مررتُ برجلٍ صالِحٍ، وبرجـلٍ فاسدٍ، وكذلك، مررتُ بحمارٍ حمار صدقٍ وبحمار سوءٍ، أي: مـررتُ بحمـارٍ صـالحٍ فِـي الركوبِ وغيرهِ مِن أنواعِ الإنتفاعِ، وبحمارٍ فاسدٍ، أي: لا يصلح للانتفاعِ. **والـسوء بمعنَـى الفسادِ والرداءةِ، وقد استضعفَ سيبويه[1] أن يقالَ: مررتُ برجلٍ أسدٍ، على تأويل جـريءٍ.** قالَ ابن الحاجبِ[2]: وجه استضعافهِ مررتُ برجلٍ أسدٍ. أن أسداً ليس موضوعاً باعتبار معنى، وإنما هو موضوع لحيوانٍ مخصوصٍ، وكان استعمالُه صفةً على خـلافِ وضـعهِ، يعنِـي: الغرض من الوصفِ إثباتُ معنى للموصوفِ، وليس فِي الأسدِ معنًى حتى ينسب ذلك المعنَـى للموصوفِ، ولو قلتَ: إن فِي الأسدِ الشجاعةَ والجرأةَ، عرفْتَ من طبعِ هذا الحيوان وحركتهِ، وينبغِي أن يكون المعنَي الموجود فِي الصفةِ مفهوماً فِي لفظِها لا مِن قرينةٍ خارجيـةٍ، ومـن جوز: مررتُ برجلٍ أسدٍ، قالَ: تقديره: مررتُ برجلٍ مثل أسدٍ، والمثلُ بمعنَى: المماثلُ وهـو صفةٌ ثم حذفَ "مِثل" وأقيم المضافُ إليه وهو "أسد" مقامه، وهذا ضعيفٌ؛ لأن الأصـلَ فِـي الكلامِ عدم الحذفِ والإضمار إلا عند قيامِ قرينةٍ واضحةٍ.

فصل

ويوصفُ بالمصادرِ، كقولهم: رجلٌ عدلٌ، وصوم، وفطر، وزور، ورضـي، وضـرب، وهبر، وطعن نَثْرٍ، ورمي سعر، ومررتُ برجلٍ حسبك، وشَرعِك، وهدك، وكَفْيِـك، وهمـك، ونَحوك، بمعنَى: محسبك، وكافِيك، ومهمك، ومِثْلِك. الوصفُ بالمصادر خلافُ القياسِ، لأنـه يلزم تغيره عن ظاهرهِ حتى يفيد معنى الوصفيةِ، وتغيير اللفظِ خلافُ الأصل، وتغيـر لفـظِ المصادرِ إذا وقعتْ أوصافاً إما أن تقدر بمعنَى فاعلٍ، أو بمعنَى مفعولٍ، أو يقدر فيهِ "صاحب"، أو ذُو، مِثْل أن تقولُ: رجلٌ عدلٌ. إما أن تقولَ: بعادِلٍ، أو بمعدلٍ، وهو مفعولٌ مـن التعـديل

---

[1] انظر الكتاب ٢١٣/١-٢١٤.

[2] انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٣/١.

وهو التزكيةُ والشهادةُ بالعدالةِ والصلاحِ، وإما أن تقولَ تقديره: رجلٌ صـاحب عـدلٍ، أو ذُو عدلٍ، بمعنَى الفاعل، أو المفعول أولَى من تقديرِهِ: صاحب، أو ذِي فِي قولِك: صاحب عـدلٍ، أو ذُو عدلٍ، والعدلُ بمعنَى العدالةِ. واختلفَ فِي أن الوصفَ بالمصادر سـماعي، أو قياسـي. الصوم مصدر، والفطر أيضاً مصدر بمعنَى الإفطار فإذَا قلتَ: رجلٌ صومٍ كان تقديره: رجـلٌ صائم، أو رجلٌ صاحب صومٍ، أو ذُو صومٍ وكذلَك التقدير فِي باقِي الأمثلةِ. الزور: الزيـادةُ. الهبر: القطع. النتر الجذب بالعنقِ وإذا قلتَ: طعنتُه طعناً نتْراً فكأنك قلتَ: طعنتُه طعناً نـاتراً أي: جاذِباً، أي: جذبتُه بالرمحِ. السعر: الحرقُ. رمي سعر، أي: محرقٌ للمرمي مِـن غايـةٍ شدتهِ. حسبك وشرعك وهدك. معناه: محسبك، أي: كافيك، ومغنيك عن أن تطلب غيره. الهدا: الكسر والمنع، أي: يمنعك من أن تطلُب غيره، بلْ حصلَ لك منه مطلوبك. وكفْيـك بـسكون الفاءِ معناه كافيك. وهمك معناه: مهمك، ومعنَى مهمـك أي: محـصلٌ همـك، أي: قـصدك ومطلوبك. قولُه: ونحوك، أي: مِثْلك، والمثلُ بمعنَى المماثِل. اعلم أن المصدر إذا وقع صـفةً يكون فِيه الواحد والتثنيةُ والجمع، والمذكر والمؤنثُ سواء علَى المختار، ويجوز تثنيتُه وجمعه تقولُ: جاءنِي رجلٌ عدلٌ ورجالٌ عدلٌ.

فصل

ويوصفُ بالجمل التي يدخُلها الصدقُ والكذب. أراد بالجمل التـي يـدخلُها الـصدقُ والكذب، الفعلَ الماضي والمستقبلَ إذا لم يكُن قبلهما حرفُ استفهامٍ ولاَ شرطٍ، وأراد به أيـضاً المبتدأُ والخبر، مثالُ الفعل الماضِي: جاءنِي رجلٌ ضرب عمراً. مثالُ المستقبل: هـذَا رجـلٌ يضرب عمراً. مثالُ المبتدأ والخبر: هذا رجلٌ أبوه عالم. وإنما اشترطَ أن تكون الجملُ الواقعةُ أوصافاً محتملةً للصدقِ والكذبِ؛ لأن فِي الجملةِ المحتملةِ للصدقِ والكذبِ حكماً، وإثباتَ معنى للموصوفِ، فإذا كان كذلك يكون موضحاً للموصوفِ ومخصصاً له عن غيرِهِ. وأمـا الأمـر والنهي والإستفهام والشرط لم يكُن فيها فعلٌ واقع، ولاَ معنى ثابـتٌ حتـى يكـون موضـحاً للموصوفِ، ومخصصاً له عن غيره. فإذا قلتَ: جاءنِي رجلٌ اضربه ولاَ تـضربه، أو هـلْ ضربته، أو إن ضربتَه يضربك لَم تكُن فِي هذَا الكلامِ فائدةٌ؛ لأن جميع الرجال فِي هذا سواء.

وأما قولُه:

١١٩- جاؤوا بمذْقٍ هلْ رأيتَ الذئْب قطْ

فبمعنى: مقولٍ عنده هذا القولُ "لِورقته"، لأنه سمار: المذقُ: اللبن المخلوطُ بماءٍ. الورقةِ بضم الواوِ: الأبيض الذي يضرب إلى السوادِ. السمار بِفتحِ السين: اللبن الذي جعلَ فِيه الماء حتى صار رقيقاً. وقائلُ هذا الشعر: الأصمعِي(١)، وأول البيتِ:

حتى إذا جن الظلام واخْتَلَطْ جاؤوا بمذقٍ هلْ رأيتَ الذئب قطْ

يعنِي: جئنَا إلى قبيلةٍ فلم يطعمونا حتى إذا دخلَ الظلام، واختلطَ الظلام بالضياءِ جاؤوا بلبنٍ رقيقٍ يشبه لونَه لون الذئبِ لكونهِ مختلطاً، واللبن إذا اختلطَ بالماءِ أشبه لون الذئبِ، والغرض مِن إيرادِ هذا البيتِ أن قوله: هلْ رأيتَ الذئب قَط. جملةٌ استفهاميةٌ وقعت صفةً لمذْق. وقد قُلنا: إن الجملةَ الإستفهاميةَ لا تقع صفةً. وجوابهِ قولُه: فبمعنَى: مقولٍ عنده هذا القولُ، يعنِي: ليست الجملةُ الإستفهاميةُ هنا صفةً لمذْق، بلْ صفتُه محذوفةٌ وتقديره: جاؤوا بمذقٍ مقولٍ عند حضورِ ذَاك المذْق: هل رأيتَ الذئْب قطْ: يعنِي يقولُ بعضنَا لبعضٍ: هلْ رأيتَ الذئب؟ فإنك إن لم تَر الذئب فانظر إلى هذا اللبن، فإنك إذا نظرتَ إلى هذا اللبن، فقدِ رأيتَ الذئب لكونهما متشابهين فِي اللون. قولُه: لورقتهِ، هذا عِلةٌ لتشبيهِ لون ذلك اللبن بلون الذئبِ يعنِي: لورقةِ لون ذلك اللبن تشبه بلون الذئبِ. سمسار هذا علةِ قوله: لورقتهِ، يعني: رقته لونه إنما كان لأجل أنه سمسار، أي: مخلوطٌ بالماءِ. **ونظيره قولُ أبِي الدرداءِ(٢) [رضي ا عنه][٣]: "وجدتُ الناس أخْبر تِقْلة(٤)، أي: وجدتُهم مقُولاً فِيهم هذا المقالُ.** اخبر: بضم الهمزةِ والباءِ أمر حاضرٍ من خبر إذا جرب أحداً تقِله أصلُه تقلية فسقطتِ الياء للجزمِ، لأنه جواب الأمر ومعناه. جرب الإنسان تَبغَضه، يعنِي: إذَا جربتَ أحداً. تبغضه بعد تجربتك إياه؛ لأنه يصدر منه شيء تبغضه لذلك الشيءِ. وقولُه: اخبر تقلة: أمر، والأمر لا يكون خبر المبتدأ، ولا خبر كان وإن، ولا مفعولَ ظننتُ، وههنا قد وقع فِي موضعِ المفعول الثانِي لوجدتُ. وهذا خلافُ الأصل، وجوابه: أن المفعول الثاني لوجدتُ محذوفٌ، وتقديره: وجدتُ الناس مقولاً فِيهم أُخبر تقِله، جملةٌ محلها رفع لأنه مفعولٌ أقيم مقام الفاعل، لأن مقولاً تقديره: يقالُ، وتقديره: وجدتُ الناس يقالُ هذا الكلام فِيهم. فكما أن مقولاً هنا مفعولٌ ثانٍ لوجدتُ، وهو محذوفٌ فكذَا صفةُ مذقٍ محذوفٌ فِي المسألةِ المتقدمةِ كما ذكرنَا شرحه. **ولا يوصفُ بالجمل إلا النكراتِ.** يعنِي: الجملةُ

١١٩:- البيت من الرجز، وهو للعجاج في ملحقات ديوانه ٣٠٤/٢، وقال محقق الديوان: أنه من الشعر المنحول عليه، والعيني ٦١/٤، الخزانة ١٠٩/٢، شرح أبيات المغني ٦/٥، الدرر ١٤٨/٢، وبلا نسبة في الكامل/ المبرد ١٠٥٤/٢، ابن الشجري ١٤٩/٢، الإنصاف ١١٥/١. وقال البغدادي: وهذا الرجز لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله: الخزانة ٢٧٥/١. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

(١) هو عبد الملك بن قريب، اسمه عاصم، غلب عليه لقبه، بن علي بن أصمع الباهلي أبو سعيد. أحد أئمة العلم بالشعر واللغة والنحو والأخبار، أخذ العلم عن الخليل وابن العلاء، وأخذ عنه الرياشي. مات سنة ٢١٦ هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواه ١٩٧/٢، بغية الوعاة ١١٢/٢، الأعلام ١٦٢/٤.

(٢) هو عويمر بن مالك بن قيس الأنصاري، خزرجي من بني الحارث، شهد أحداً وما بعدها، كان أحد الحكماء والعلماء والفضلاء، قال عنه النبي – عليه السلام- حكيم ـ أمتي أبو الدرداء، مات سنة ٣٢ هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى / ابن سعد ٣٥٢/٢، المعارف ٢٦٨.

[٣] - زيادة من ف

(٤) اختلاف أهل العلم في قائل هذه العبارة، بين النبي عليه السلام، وعلي بن أبي طالب، كرم ا وجهه، وأبي الدرداء، رضي ا عنه، والعبارة في: الأمثال ١٠٥/١، مجمع الأمثال ١٦٢/١، المستقصي ٩٣/١.

نكرةٌ لأن الجملةَ حكم بشيءٍ على أحدٍ، أو على شيءٍ، والحكم لاَ يكون معرفةً، لأنه ليس مـن أقسامِ المعرفةِ، وسيأتِي شرح المعارفِ فِي موضعهِ، وإذا كانتْ الجملةُ نكرةً، فَلا بد أن يكـون موصوفُها نكرةً، لأن النكرةَ لاَ تكون صفةً للمعرفةِ.

فصل

وقد نزلُوا نعتَ الشّيءِ بحال ما هو من سببهِ منزلةَ نعتهِ بحالهِ هو، نَحو قولك: مررتُ برجلٍ كثيرٍ عدوه، وقليلٍ من لا سبب بينه وبينَه. يعنِي: قد يجعلُ وصفَ لشيءٍ وصفاً لـشيءٍ آخر كقولك: مررتُ برجلٍ عاقِلٍ أبوه. فعاقل: صفةُ الأبِ فِي الحقيقةِ، وهو فِي اللفـظِ صـفةُ لرجلٍ، وشرطُ هذا أن يكون الاسم الثانِي من سببِ الاسمِ الأول ومعنى السبب هنا الإرتبـاطَ، أي: يكون بينه وبين الاسم الثاني وبين الاسم الأول إرتباطٌ، وهـذا الإرتبـاطُ علَـى نـوعين أحدهما: أن يكون فاعلُ الصفةِ مضافاً إلى ضميرِ الموصوفِ كقولك: مـررت برجـلٍ كثيـرٍ عدوه، فالعدو فاعلٌ، وهو المضافُ إلى ضميرِ الموصوفِ وهو رجلٌ، وكثيرٍ صـفةٌ مـشبهةٌ بمنزلةِ الفعل، وهو مجرور لأنه صفةُ رجلٍ فِي اللفظِ ومثله: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبـوه، وأبـوه قائم. الثانِي: أَن يكون فاعلُ الصفةِ اسماً موصولاً، وفِي صفتهِ ضمير الموصـوفِ، كقولـك: مررتُ برجلٍ قليلٍ من لا سبب بينه وبينه فقليلٌ صفةُ رجلٍ وهو بمنزلةِ قل، وفاعلُه من، وهو اسم موصولٌ وما بعده صِلته، والضمير فِي "بينَه" الأول يعود إلى من، وفِي "بينَه" الثانِي يعود إلى الموصوفِ، وهو رجلٌ، يعنِي: مررتُ برجلٍ بينَه وبين كثيرٍ من الناسِ سبب مـن جهـةِ قرابةٍ أو غيرها. وقلّ ما يكون بينه وبين كثيرٍ من الناسِ سبب من جهةِ قرابةٍ أو غيرها، وقل ما يكون بينه وبين ذلك الرجل سبب من جهةِ معرفةٍ أو غيرها.

فصل

وكما كانتْ الصفةُ وفقَ الموصوفِ فِي إعرابهِ، فهي وفقُه فِـي الإفـرادِ، والتثنيـةِ، والجمعِ، والتعريفِ، والتنكيرِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، إلا إذَا كانتْ فعلَ ما هو من سببهِ، فإنهـا تُوافقه فِي الإعرابِ، والتعريفِ والتنكير دون ما سِواها. أو كانتَ صفةً يستَوي فِيها المـذكّر والمؤنثُ، نَحو: فَعولٍ وفَعِيلٍ، بمعنَى: مفْعول، أو مؤنثةً تجري على المذكّر، نحـو: علامـةٍ، وهلْباجةٍ، وربعةٍ، ويفْعةٍ. يعنِي: الصفةُ تابعةٌ للموصوفِ فِي عشرةِ أشياء: الرفعِ، والنـصبِ، والجر، والإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، والتعريفِ والتنكير. يعنِي: يجـب أن تكون الصفةُ مثلَ الموصوفِ فِي هذهِ الأشياءِ إلاّ فِي ثلاثةِ مواضع. أحدها: أَن يكون الفعلُ فعلَ ما هو من سببِ الموصوفِ، فإن الصفةَ هنَا تتبع الموصوفَ فِي الرفـعِ والنـصبِ والجـر، والتعريفِ والتنكيرِ، ولاَ تتبعه فِي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ، لأن الصفةَ هنَـا

بمنزلةِ الفعل وما بعدها فاعلها، والضمير فِي الفعل يتعلقُ بالفاعل ويختلفُ باختلافِ الفاعل لا باختلافِ ما قبلَه، تقولُ: مررتُ برجلين عاقلٌ أبوهما، فالموصوفُ مثنى والصفةُ مفردةٌ وهو "عاقلٌ" لأن العاقلَ بمنزلةِ الفعل المظهر فاعله، والفعلُ إذا كان فاعلُه مظهراً يكون في التثنيةِ والجمع كالمفردِ. وتقولُ: مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوهم، وبرجلٍ عاقلٍ أبوه، وعاقلٍ أخواه، وعاقلٍ بنوه، كل ذلك سواء فِي لفظِ عاقلٍ. وتقولُ: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمه، فالموصوفِ هنا مذكر والصفةُ مؤنثةٌ، لأن فاعلَ الصفةِ الأم لا الرجلُ وتقول: مررتُ بامرأةٍ عاقلٍ أبوها، فالموصوف هنا مؤنثٌ والصفةُ مذكر، لأن فاعلَ الصفة الأب لا المرأةَ. الثانِي من المواضع الثلاثةِ: أن يكون نَعتاً يستَوي فيهِ المذكر والمؤنثُ نَحو: فَعول فَإن فَعولاً للمبالغةِ يستوي فيهِ المذكر والمؤنثُ تقولُ: رجلٌ صبور، وامرأةٌ صبورةٌ. ونحو فعِيل إذا كان بمعنَى مفعول نَحو: رجلٌ قتيلٌ، وإنما كان كذلِك، لأن هذين اللفظين وضعا للمذكر والمؤنثِ، لأن فعولاً معناه: اسم الفاعِل ولكِن ليس علَى وزن أسماءِ الفاعِلين، فإذا لم يكُن علَى وزن أسماءِ الفاعِلين، لا يكون فيهِ فرقٌ بين المذكر والمؤنثِ. الموضع الثالثُ: أن تكون الصفةُ لفْظاً فيهِ تاء يستوي فيهِ المذكر والمؤنثُ نحو: علامة، فالتاء هنا للمبالغةِ لا للتأنيث، فلا جرم تقولُ: رجلٌ علامةٌ، وامرأةٌ علامةٌ. ونَحو: هِلباجة، وهو الأحمقُ والثقيلُ. وربعةٌ: بسكون الباءِ، وهو الذي قامتُه متوسطةٌ ليس بطويلٍ ولا قصيرٍ. ويفَعةٌ: بفتح الياءِ والفاءِ، وهو الصبي الذي قرب من البلوغ وارتفع. فالتاء فِي هذِهِ الألفاظِ ليست للتأنيثِ، بلْ وضعت هذِهِ الألفاظُ للمذكر والمؤنثِ. وقيلَ تقديره: نفس هِلباجةٌ، وربعةٌ ويفعةٌ فهذه الألفاظُ أوصافُ للنفسِ ثم حذفتِ النفس وأُجريت هذِهِ الألفاظُ صفاتٍ للرجال والنساءِ، لأن الرجالَ والنساء فِي لفظِ النفس سواء.

فصل

والمضمر لا يقع موصوفاً، ولا صفةً. حاصلُ هذا الفصل: بيان ما يجوز من المعارفِ الخمسةِ أن يكون صفةً وموصوفاً تُبين كل واحدٍ. أما المضمر فلا يجوز أن يكون صفةً ولا موصوفاً. أما امتناع كونِهِ موصوفاً، فلانه لا يحتاج إلى التعريفِ؛ لأن المضمر لا يكون إلا بعد متقدمٍ ذكره، وشرطه أن يكون له تفسير بعده فإذا كان كذلك، فلا يحتاج إلى تعريفه بالصفةِ. وإنما امتنع كونُه صفةً، لأن الصفةَ لا بد أن تكون لَفظاً فيه معنى من المدح والذم، أو غيرهما. والمضمر ليس فيهِ معنى، بلْ هو موضوع لذاتٍ. **والعلَم مثلُه فِي أنه لا يوصفُ بهِ، ويوصفُ بثلاثةٍ: بالمعرفِ باللامِ، وبالمضافِ إلى المعرفةِ، وبالمبهمِ كقولك: مررتُ بزيدٍ الكريم، وبزيدٍ صاحبِ عمرو، وصديقِك، وراكبِ الأدهمِ، وبزيدٍ هذَا.** يعنِي: العلم مثلُ المضمر فِي أنه لا يكون صفةً، لأنه موضوع لذاتٍ لا لمعنى، وشرطُ الصفةِ أن تكون موضوعةً

لمعنى، فالعلم فِي كونِهِ لاَ يكون صِفةً مثلُ المضمر ولكِن يكون موصوفاً بخـلافِ المـضمر، وإنما يكون موصوفاً مع كونِهِ معرفةً لجوازِ أن يكون له شريك فِي ذلك الاسمِ، فيحتـاج إلـى التعريفِ بالصفةِ. وصفتُه لاَ بد أن تكون معرفةً ومن المعارفِ يوصفُ بما فيهِ الألفُ والـلام، وباسم الإشارةِ، وبالمضافِ إلى المعرفةِ؛ لأن المعارفَ خمسةٌ هذهِ الثلاثةُ والعلم والمـضمر، وقد قلنَا: المضمر لاَ يكون موصوفاً ولاَ صفةُ، والعلم لاَ يكون صفةً .فبقـي وصـفُ العلـمِ بالثلاثةِ المذكورةِ. **والمضافُ إلى المعرفةِ مثلُ العلمِ، يوصفُ بما وصفَ بـهِ.** الـضمير فِـي يوصفُ ضمير المضافِ إلى المعرفةِ، والضمير فِي بما يوصفُ ضمير العلمِ يعنِي: "كل مـا جاز أن يكون صفةَ للعلمِ جاز أن يكون صِفةً للمضافِ إلى المعرفةِ. والمضافُ إلى المعرفـةِ يكون صفةً، ويكون موصوفاً، مثالٌ كونِهِ صفةً: جاء زيد صـاحب عمـروٍ. ومثـالُ كونِـه موصوفاً: جاء صاحب عمرٍو العالِمِ، فالعالم صفةُ صاحبٍ، وكذلك: صاحب عمرٍو هذا، فهـذَا صفةُ صاحِبٍ، وكذلِك: جاء صاحب عمرٍو غلام بكرٍ، فغلام صفةُ صاحبٍ. **والمعرفُ بـاللامِ يوصفُ بمثلِهِ، وبالمضافِ إلى مثلِهِ كقولِك: مررتُ بالرجلِ الكريمِ، وصاحبِ القومِ.** يعنِي: إذا كان الموصوفُ معرفاً باللامِ يجب أن تكون صفتُه معرفةً بالألفِ والـلامِ، أو مـضافةً إلـى المعرفِ بالألفِ واللامِ، ولاَ يجوز أن يوصفَ المعرفُ بالألفِ واللام بالأسماءِ المبهمةِ، كمـا يأتِي فِي فصلٍ بعد هذا الفصل. **والمبهم يوصفُ بالمعرفِ باللاّم اسماً، أو صِفةً.** أراد بالمبهمِ هنَا أسماء الإشارة، يعنِي: أسماء الإشارةِ تكون صفاتُها أسماء فِيها الألفُ واللام سواء فِي ذلك اسم الجنسِ نَحو: الرجل، واسم الفاعل والمفعول والصفاتِ المشبهةِ، ولفظةُ "أي" مبهمةٌ أيـضاً كأسماءِ الإشارةِ، **واتصافُه باسمِ الجنس ما هو مستبد بهِ عن سائِر الأسماءِ، وذلـك قولُـك: أبصِر ذاك الرجلَ، وأولئك القوم، ويا أيها الرجلُ، ويا هذا الرجلُ.** الضمير فِي "اتصافِهِ" يعود إلى المبهمِ، ما فِي "ما هو" بمعنَى شَيء. مستبد: أي: منفرد مختص، يعنِي: لاَ يجوز أن تكون صفةً للمبهمِ، وهذا شيء يختص بهِ المبهم وإنما كان كذلِك، لأنه يحتاج إلى تفسيرٍ، وتفـسيره يسمى صفةً والمبهم وتفسيره كشيءٍ واحدٍ. وليس صفةَ المبهمِ كسائرِ الصفاتِ؛ لأن الغـرض من ذكر صفتهِ تبيينُه، فقد ظهر الفرقُ بين المبهمِ وبين سائرِ الأسماءِ فِي هذَا، ولاَ بد أن يكون المبهم يوصفُ بما فيهِ الألفُ واللام؛ لأنك لَو وصفتَه بما لم يكُن فيهِ الألـفُ والـلام يكـون الموصوفُ حينها أعم من الصفةِ، لأن المبهم أعم مما ليس فيـهِ الألـفِ والـلام. واعلـم أن المصنفَ ترك مثالَ وصفِ المبهمِ بالصفاتِ، مثالُه: جاءنِي ذلك العالم، وذلـك المـضروب، وذلك الطويلُ، فإن قيلَ: هل فرقٌ بين جاءني زيد العاقلُ، وبين جاءنِي ذلك العاقلُ وما أشبهه؟ قلنَا: نعم، بينهما فرقٌ؛ لأن فِي جاء زيد العاقلُ إثباتُ شيئين: إثباتُ ذاتِ زيدٍ، وإثباتُ صـفتهِ.

وفي جاءني ذلك العاقلُ، ذاك والعاقلُ شيء واحد فكأنك قلتَ: جاءني العاقلُ، وتقولُ: رأيتُ ذاكِ الكتاب، أي: رأيتُ الكتاب.

فصل

ومن حق الموصوفِ أن يكون أخص من الصفةِ، أو مساوياً لها، ولذلك امتنع وصفُ المعرفِ باللامِ بالمبهمِ، وبالمضافِ إلى ما ليس معرفاً باللامِ، لكونهما أخص منه. وإنما كان من حق الموصوفِ أن يكون أخص من الصفةِ، أو مساوياً لها؛ لأن الموصوفَ هو المقصود في الدلالةِ على الذّاتِ، والصفةَ غير المقصودةِ، وما هو الأعم أقلُ دلالةٌ على الذاتِ من الأخص؛ لأن الأعم أكثر عدداً من الأخص وتعريف الذاتِ من بين عددٍ كثيرٍ أقل من تعريفها من بين عددٍ قليلٍ، فلو جعِلَ الموصوفُ أعم من الصفةِ، لكانتْ دلالةُ الموصوفِ على الذاتِ المرادةِ أقل من دلالةِ الصفةِ عليها، ولا يليقُ بالحكمةِ أن تجعلَ الموصوفَ الذي هو المقصود أقل دلالةٍ على الذاتِ المرادةِ من الصفةِ التي هي غير المقصودةِ. قولُه: ولذلك امتنع وصفُ المعرفِ باللام بالمبهمِ. يعني: ولأجل اشتراطِ كون الموصوفِ أخص، أو مساوياً لا يجوز أن يكون المبهم وصفاً للمعرفِ باللامِ. لا يجوز أن تقولَ: جاءني الرجلُ هذا؛ لأن الرجلَ أعم من "هذا" وحينئذٍ يكون الموصوفُ أعم من الصفةِ. وإنما قلنا: المعرفُ باللام أعم من المبهمِ؛ لأن المعرفَ باللامِ يقع على الغائبِ والحاضرِ. تقولُ: ذاك الرجلُ، وهذا الرجلُ، ورأيتُ الرجلَ أمسِ، ورأيتُ الرجلَ الآن. وأما المبهم إن كان موضوعاً للحاضرِ فلا يقع على الغائبِ، نحو: هذا وأشباههِ. وإن كان موضوعاً للغائبِ فلا يقع على الحاضرِ نحو: ذاك وأشباههِ، ولذلك لا يجوز أن يوصفَ المعرفُ باللامِ بالمضافِ إلى ما ليس فيهِ الألفُ واللام؛ لأن ما فيهِ الألفُ واللام أعم مما ليس فيهِ الألفُ واللام، فلو جعلتَ المضافَ إلى ما ليس فيه الألفُ واللام وصفاً لما فيهِ الألفُ واللام جعلتَ الموصوفَ أعم من الصفةِ، وذلك ممتنع لما ذكرناه.

فصل

وحق الصفةِ أن تصحب الموصوفَ، إلاّ إذا ظهر أمره ظُهوراً يستغنى معه عن ذكرهِ، فحينئذٍ يجوز تركُه، وإقامةُ الصفةِ مقامه. يعني: يلزم أن يكون الموصوفُ مذكوراً مع الصفةِ، ولا يجوز حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مقامه؛ لأن الغرض من ذكرِ الصفةِ إما تبيين الموصوفِ وتميزه عمن يشاركه في الاسمِ، وإما مدحه أو ذمه، وكل ذلك لا يحصلُ بدون ذكرِ الموصوفِ، ألا ترى أنك إذا قلتَ: جاءني العالم. لم يفهم المستمع أن الذي جاءك هو أي العلماءِ. نعم لو علم المستمع الموصوفَ بقرينةٍ جاز أن تذكر الصفةَ دون الموصوفِ.

كقولهِ:

١٢٠- وعليهما مسرودتان قضاهما　　　داود أو صنع السوابغ تُبع

قائلُ هذا البيتِ. أبو ذؤيبٍ. مسرودتان، أي: معمولتان ومنسوجتان من سرد الدرع إذا عملها. قضاهما، أي: أحكمه. أي: وعملهما داود النبي –عليهِ السلام- أو صنع السوابغِ، ومعنَى صنَع أي: عملَ. والسوابغُ: جمع سابغةٍ وهِي التّامةُ، وتُبع، اسم ملكِ اليمن، وصنع: فعـلٌ مـاضٍ، والسوابغَ مفعولُه. وتبع فاعلُه يعنِي: عمله داود، أو تبع، وقيـلَ: صـنع الـسوابغ: مـضافٌ ومضافٌ إليهِ. والصنع علَى هذا القول بمعنَى عامِل، وتبع عطفُ بيانٍ لصنع: أي: قـضاهما داود أو عاملُ السوابِغ، أي: عاملُ الدروع. ويحتملُ أن يكون معناها: قضاهما داود، أو عملتَا لأجل تبع، والدرع إذا عملتْ للملوكِ تكون أحسن وأتم. والمـراد بالاستـشهادِ: أنـه حـذفَ الموصوفَ وهو: "درعان" وأقام الصفةَ مقام الموصوفِ وهِي مسرودتان.

وقوله:

١٢١- رباء شماء لا يأوي لِقُلتِها　　　إلاّ السحاب وإلاّ الأوب والسبلُ

رباء. فعالُ، وهو الربان والجاسوس، وشماء مؤنثُ: اسم وهو الموضـع المرتفـع، وربـاء مضافٌ إلى شماء، تقديره: رباء هضبةٌ شماء، والهضبةُ: الجبلُ، أي: ديدبان واقفٌ علَى جبـلٍ مرتفعٍ، فحذفَ الموصوفَ، وهو هضبةٌ، وأقام الصفةَ وهِي شماء مقامها؛ لأن ما بعدها يـدل علَى أن الموصوفَ جبلٌ، لا يأوي، أي: لا يسكن ولا يصلُ إلى قُلتهـا: أي: رأسِـها. الأوب: نحلُ العسل. والسبلُ: المطر. يعنِي: مِن غايةِ إرتفاعِها لا يصلُ إليهـا إلا الـسحاب والنحـلُ والمطر. **وقولُه تعالَى: "وعندهم قاصراتٌ الطرفِ عِـ "**[٢] تقديره: عندهم نساء قاصراتُ الطرفِ، فحذفَ الموصوفَ، وأقام الصفةَ مقامه، وامرأةٌ قاصرةُ الطرفِ، أي: التي لا تنظر إلى غيـر زوجِها. وعِين: جمع واحدة "عيناء"، وهِي واسعةُ العين. ومذكره: أعين، وعـين حقـه ضـم العين؛ لأنه جمع أفعل وفعلاء ولكن كسرتِ العين لتصح الياء؛ لأنه لو كانتِ العين مـضمومةُ لصارتِ الياء واواً لسكونِها وانضمامِ ما قبلها. **وهذا باب واسِع، ومنه قولُ النابغةِ:**

١٢٢- كأنك مِن جمال بنِي أقيش　　　يقعقع خلْفَ رجليه بِشَن

١٢٠- البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، في شرح أشعار الهذليين ٣٩/١، وسر صناعة الإعراب ٧٦٠/٢، التخمير ١٠٧/٢، ابن يعيش ٥٩/٣. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

١٢١- البيت من البسيط، وهو للمتنخل، وهو: مالك بن عويمر بن غُثم بن سويد الهذلي اللحياني، والمتنخل لقبه ولقب به، لحسن اختياره في شعره، وهو شاعر جاهلي محسن. انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٥٢/٢، معجم الشعراء ٢٥٧، المؤتلف والمختلف ٢٧٢. والبيت في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٥/٣، أمالي ابن الشجري ٣٣/٢، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣١٥، التخمير ١٠٧/٢، الخزانة ٣/٥. والشاهد فيه: كما ذكر الشارح.

[٢] سورة الصافات ٤٨.

١٢٢-: البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٩١، الكتاب ٣٤٥/٢، المقتضب ١٣٨/٢، ابن السيرافي ٥٨/٢، التخمير ١٠٨/٢، الأشموني ٧١/٣، الخزانة ٦٧/٥. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

أي : جملٌ مِن جمالِهم. قولُه: وهذا باب واسع، أي: حذفُ الموصوفِ، وإقامةُ الصفةِ مقامـه عند دلالةِ القرينةِ علَى الموصوفِ كثير. قولُه: كأنك من جمال، البيتُ الذي قبله:

أتخْذُلُ ناصِري وتُعِز عبساً   أيربوع بن غَيظٍ للمِعن

كأنك مِن جمال إلى آخِر البيتِ. قائلُ هذَا البيتِ: النابغةُ الذبيانِي، وكان بين بِني ذبيـان وبِنـي أسد عهد ومحالفةٌ، فقتلَ رجلٌ من عبسٍ رجلاً من بِني أسد، فجاء بنو أسدٍ وقتلُوا رجلين مـن بِني عبسٍ، فأراد عبد ا ـ بن حِصنِ الفزاري[1]، وهو من بِني ذبيان أن يعين بِني عـبسٍ فِـي حربِ بِني أسدٍ، وقالَ له النابغةُ: أتخذلُ ناصِري، يعنِي: أتترك معاونةَ بِني أسدٍ، وهم حلفاؤنَـا وتعين عبساً وليس بيننَا وبينهم محالفةٌ. قولُه: أيربوع بن غيظٍ للمعن. الهمزةُ حـرفُ النـداءِ، واللامِ فِي "للمعن" بمعنَى إلى، والمعن: الفضولي. يعنِي: يا بِني يربوع أدعوكُم إِلى هذا الرجل المعن فتعجبوا منه، والمراد بالمعن ههنا: عبد ا ـ بن حصين، ويربوع مِن قومِهِ. قولُه:

فكأنك من جمال بِني أقيشٍ   يقعقع خلفَ رجليهِ بشن.

يقعقع، أي: يصوتُ. الشن: قربةٌ يابسةٌ تجعلُ فيها حجارةٌ صغار، وتحرك علَى الأرضِ حتـى يخرج مِنها صوتٌ. وجِمالُ بِني أقيشٍ كانتَ كثيرةَ النّفار والجملُ إِذا كان كثير النّفَـار، فـإِذا حرك خلفَ رجلِيه بشن يسمع صوتَه ويخافُ مِن صوتِه يكون أشد وأكثر نفاراً، يعنِي: ينفـر من معاونتنَا ومحبتنَا ويميلُ إلى أعدائنَا كما تنفر جمالُ بِني أقيشٍ إذَا حرك خلفَ أرجلهن بشن. والمراد بالاستشهادِ: أنه حذفَ الموصوفَ، والتقدير: كأنك جملٌ يقعقع خلـفَ رجليـهِ بـشن، فَجملٌ موصوفٌ، ويقعقع خلفَ رجليهِ بشن جملةٌ فعليةٌ صفةٌ فحذفَ الموصوفَ وترك الصفةَ.
وقالَ:

١٢٣ - لو قُلتَ ما في قومِها لم تِيثَمِ   يفْضلُها في حسبٍ وميسمِ

أي: ما فِي قومِها أحد. لم تِيثم بكسر التاءِ، وهو مخاطب مذكر من أثم يأثم، فكـسر حـرفَ المضارعةِ، وهو لغةُ بِني طيءٍ[2]. الميسم: الجمال، يعنِي: لَو قلتُ ما فِي قومِها أحـد يزيـد عليها فِي الحسبِ والجمال، لم يك لك إثم بهذَا القول، فإنها تزيد علَـى قومِهـا فِـي الحـسبِ والجمال. والمراد بالاستشهادِ: حذفُ الموصوفِ وهو احد ويفضلها هو الصفةُ. **ومِنه:**

١٢٤ - أنَا ابن جلا

---

[1] يتراءى لي أن الشارح يقصد: عيينه بن حصن بن حذيفة بن بدر الغزاري، أبو مالك، وهو شاعر معمر، اسلم وشهد فتح مكة، ولكنّه ارتد في خلافة أبي بكر واسمه حذيفة ولقب بعيينه لشجةٍ حطمت عينه. فهو المعنى في هذه القصة ولا وجود لعبد ا الذي ذكره الشارح. انظر: معجم الشعراء المرزباني ٢٦٧، الإصابة ٧٦٧/٤. شرح أبيات المفصل ٥٤٤/١.

١٢٣ - البيت من الرجز، وقد اختلف في قائله، فهو لحكيم بن معية الربعي في الخزانة ٦٢/٥، وله أو لحميد الأرقط في الدرر ١٥١/٢، ولأبـي الأسود الحماني في ابن يعيش ٥٩/٣، ٦١، والتصريح ١١٨/٢، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٤٥/٢، الخصائص ٣٦٩/٢. والشاهد فيه كمـا ذكـر الشارح.

[2] هذه لغة لجميع عرب أهل الحجاز، وليست لبني طيء فقط (انظر شرح الشافية / الرضي ١٤١/١.

١٢٤ - البيت من الوافر ـ وهو لسحيم بن وثيل الرياجي، والبيت في الكتاب ٢٠٧/٣، جمهرة الأمثال ٣٥/١، مجمـع الأمثـال ٣١/١، التخميـر ١٠٩/٢، امالي ابن الحاجب ٤٥٦/١، الخزانة ٢٥٥/١. والشاهد فيه كالأبيات السابقة.

أي: رجلٍ جلا

هو قولُ سحيمِ بن وثيلٍ:

أَنَا ابن جلا وطلاّع الثنايا   متَى أضعِ العِمامةَ تعرفوني.

يعنِي: إذَا أضع العمامةَ علَى رأسِي يعرفُنِي الناس، لأني أهلٌ للعمامةِ والخصال الحميدةِ، ولي شهرةٌ بين الناسِ. جلاَ مبني، لأنه فعلٌ ماضٍ، وفيهِ ضمير فوضع الفعلَ مع الفاعلَ علماً لرجلٍ، فهو مثلُ يزيد فِي قولِهِ: نبئتِ أخوالي بِني يزيد. وقَد ذُكر فِي أول هذا الكتابِ. وقالَ عِيسى بن عمر[1] إذا وضع فعلٌ ماضٍ علماً لرجلٍ يكون غير منصرفٍ للعلميةِ ووزن الفعل. وهذَا فاسد عند سيبويه والخليل وسائر النحويين[2]؛ لأن الفعلَ الماضِي ليس من أوزان الفعل الذي يكون الاسم بهِ غير منصرفٍ مطلقاً، بلْ إن وضع فعلٌ ماضٍ مجرد عن ضمير الفاعل علماً يكون منْصرفاً إن لم يكن من الأوزان المختصةِ بالفعل، كما ذكر فِي وزن الفعل فِي أسبابِ منع الصرفِ، وإن وضع مع ضمير الفاعل يكون جملةً مبنيةً كما تقدم فِي أول الأعلامِ. هذا هو التقرير المذكور فِي "ابن جلا" المذكور فِي هذَا البيتِ، وعلَى هذا التقدير لا يستقيم قولَ الزمخشري: فِي أن تقديره: أَنا ابن رجلٍ جلا؛ لأن جلا إذا كان علماً لا يكون صفةً لشيءٍ، بلْ تقديره عنده أن جلاَ ليس بعلمٍ، بلْ هو فعلٌ ماضٍ وفيهِ ضمير فاعلِهِ، والفعلُ والفاعلُ صفةٌ لرجلٍ محذوفٍ.

وقوله:

١٢٥ - بكفى كان مِن أرمى البشَر

أي: بكفي رجلٍ. وقبلَ هذا:

مالك عِنْدي غَير سهمٍ وحجر   وغَير كبداء شَدِيدةِ الوتَر

جادتْ بكفى كان مِن أرمى البشر. الكبداء: القوس التي مقبضها واسع. جادت، أي: احسنت تلك الكبداءِ الرمي. أي: ليس لك عندي نصيب سوى أن أرميك بالحجر، وبالسهمِ من قوسٍ كبداء. والمراد بالإستشهادِ: أنه حذفَ الموصوفَ والتقدير: بكفي رجلٍ كان من أشد الناسِ رمياً، فحذفَ نون التثنيةِ مِن كفَي. **وسمع سيبويه[3] بعض العربِ الموثُوق بهم يقولُ: ما منهما ماتَ حتّى رأيته فِي حال كذا وكذا، يريد: ما منهما واحد ماتَ.** يعنِي: كما يجوز حذفُ

---

[1] هو عيسى بن عمر الثقفي من أهل البصرة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعنه أخذ الأصمعي، وكان يتقعر في كلامه. مات سنة ١٤٩ هـ، وقيل: ١٥٠ هـ. انظر ترجمته في: بغية الوعاة٢/٢٣٧- ٢٣٨، طبقات النحويين واللغويين ٤٠-٤٥، معجم الأدباء ٦/١٠٦-١٠٩.

[2] - انظر الكتاب ٢/٧. والإيضاح في شرح المفصل ١/٤٤٧- ٤٤٨، لأن المعتبر في وزن الفعل: إما خصوصيةُ وزن لا يكون إلاّ في العفل،: إما أن تكون في أول الفعل زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الأصل أسماً أو فعلاً.

١٢٥ - البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة في المقتضب ٢/١٣٩، مجالس ثعلب ٢/٥١٣، الخصائص ٢/١٤٧، أمالي بن الشجري ٢/١٤٩، الإنصاف ١/١١٥. الخزانة ٥/٦٥. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

[3] انظر: الكتاب ٢/٣٤٥.

الموصوفِ فِي الشعر، يجوز أيضاً فِي غير الشعر فقولُه: ماتَ: فعلٌ وفاعلـه مـضمر فيـهِ، والجملةُ صفةٌ موصوفٍ محذوفٍ وهو "واحد". الضمير فِي "منهما" يعود إلى اثنـين عرفهمـا المخاطِب، والمخاطَب فِي هذا الكلامِ. **وقد يبلُغُ من الظهور أنهم يطرحونَه رأسـاً، كقـولِهم: الأجرع، والأبطَح، والفارس، والصاحِب، والراكِب، والأورقُ، والأطْلَس.** يعنِي: قد يبلغُ مِـن ظهور دلالةِ الصفةِ على الموصوفِ إلى حد يحذفُ الموصوفُ. رأسـاً، أي: بالكليـةِ، أي: لا يستعملُ إظهاره، كقولِهم: الأجرع، أي: الرمل الأجرع وهو الرمـلُ الـذي لا ينبـتُ شَـيئاً. والأبطح: مسيلُ الماءِ الذي فيهِ حجارةٌ صغار. والأورقُ: الجملُ الذي لونُـه كلـون الرمـادِ. والأطلس كذلك، إلا أن الأطلس بياضه أغلب. كلام المصنفُ يدل على أنه لا يقـالُ: جـاءنِي رجلٌ صاحب، ولا جملٌ أورقٌ، أو أطلس بإثباتِ الموصوفِ، بلْ بحذفِ الموصوفِ، ولكِن قَد يكثر إثباتُ الموصوفِ فِي صاحبٍ، وأورق، وأطلس، وما أشبه ذلك.

البدل

البدل: هو على أربعةِ أضربٍ: بدلُ الكل من الكـل، كقولـهِ تعـالى: "اهـدنا الـصراط المستقيم* صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين"[1]. أراد ببدل الكل أن يكون البدلُ كل المبدل، فقولُه: صراطَ الذين أنعمتَ عليهم، هو الصراطُ المـستقيم، ولـيس أحدهما بعضاً من الأخر، بل كلاهما واحد. **وبدلُ البعض من الكل، كقولـك: رأيـتُ قومـك أكثَرهم، وثُلثيهم، وناساً منهم، وصرفْتُ وجوهها أولهـا.** يعنِي: النوع الثانِي من أنواعِ البدل. بدلُ البعضِ، وهو أن يكون البدلُ بعض المبدل. قولُه: صرفتُ وجوهها، كأنك قلتَ: صـرفتُ وجوهها أولِها، الضمير المؤنثُ يرجع إلى إبلٍ، فقولك: صرفتُ وجوهها، كأنك قلتَ: صرفتُ وجوه الإبل فيعم هذَا اللفظُ جميع الإبل المذكورةِ فلما قلتَ: أولِها، فقد بينتَ أنك صرفت وجوه أولها لا وجوه. جميعها، فيكون أولُها بدلَ الضمير المضافِ إليهِ فِي "وجوهها"، بدلُ الـبعضِ من الكل. **وبدلُ الاشتمال، كقولِك: سلِب زيد ثوبه، وأعجبنِي عمرو حسنُه وأدبـه وعلمـه. ونَحو ذلك، مما هو منُه، أو بمنزلتهِ فِي التلبس بهِ.** يعنِي: النوع الثالثُ مِـن أنـواعِ البـدل الاشتمال: وهو أن لا يكون البدلُ والمبدلُ لا كلّه ولا بعضه ولكن بينَهما اتصالٌ. واختلافُ فِـي بدل الاشتمال، وتسميتهِ بهذَا الاسمِ، قيلَ: لأن المبدلَ مشتملٌ على البدل، وهذا بعيد لأن قولَك: أعجبنِي زيد علمه، فزيد ليس مشتمِلاً على العلمِ، بلْ العلم مشتملٌ عليـهِ. وقيـل: لأن البـدلَ مشتملٌ على المبدل. وقيلَ: لأن بينهما قدراً من الاشتمال بحيثُ وجد بينهما اشتمالٌ صح البدلُ سواء كان الاشتمالُ من الأول على الثانِي، أو بالعكسِ وهذَا هو الصحيح. فقولك: أعجبنِي زيد

[1] سورة الفاتحة (٦-٧).

حسنُه، فالحسن ليس من ذاتِ زيدٍ لا كلّه ولا بعضه ولكن مشتملٌ عليهِ، فلا جرم يسمى بـدلَ الاشتمال. قولُه: مما هو فِيه. أي: مما يكون البدلُ من المبدل لا على سبيل الجزئيةِ مثلُ الحسن والعلْم، فإن العلم والحسن منُه، ولكِن ليسا بجزاءين منه. قولُه: أو بمنزلتِهِ فِـي التلـبس بـهِ. التلبس: الشروع والاتصالُ، يعنِي: أو يكون البدلُ ليس من المبدل ولكن يكون بمنزلةِ ما يكون منه فِي الاتصال، كقولك: قتلَ زيد غلامه فإن الغلام ليس من زيدٍ لا كله ولا بعـضه، ولكِـن بينهما اتصالٌ فِي نسبةِ مالكِ الغلامِ إليهِ، وكأن الغلام من زيدٍ بهذا الاعتبار.

وبدلُ الغَلَطِ، كقولِك: مررتُ برجلٍ حِمارٍ، أردت أن تقولَ: بحمارٍ، فـسبقَكَ لِـسانُك إلـى "رجلَ" ثم تداركتَه، وهذا لا يكُون إلاّ فِي بدِيئةِ الكلامِ، وما لا يصدر عن رويةٍ وفَطَانةٍ. يعنِي: النوع الرابع، بدلُ الغلطِ، وهو أن يريد الرجلُ لفظاً فيسبقُ لسانُه إلى شيءٍ آخر، فلما علم أنـه غلطَ فجاء اللفظُ الذي هو المقصود، وأعرض عما غلطَ فِيه، كقولِه: مررتُ برجلٍ حِمارٍ. أراد أن يقولَ: بحمارٍ. فسبقَ لسانُه إلى التلفظِ برجلٍ ثم تدارك بقولِه: حمارٍ. والفـصيح أن تـأتِي بصريحِ الأعراضِ، بأن تقولَ: بل حمارٍ. وهذا البدلُ لا يقع فِي القرآن، ولا فِي الحـديثِ، ولا فِي الشعر، بلْ يكون فِي المخاطباتِ، والمحادثاتِ التي لا تجري عِن الفكر والاحتياطِ. قولُـه: بديئة الكلامِ، أي: سريع الكلامِ، كلام بدِيه، أي: سريع من غير تفكّرٍ. الرويةُ: الفِكر. الفطانـةَ هنا قصد الاحتياطِ. واعلم أن المشروطَ فِي البدل والمبدل أن يكون الفعلُ المتقدم عليهما صالِحاً لهما، كقولك: سلب زيد ثوبه. فإن السلب يمكن فِي زيدٍ وثوبِهِ، ولو قلتَ: خيطَ زيد ثوبه. لـم يجز؛ لأن خياطةَ زيدٍ محالٌ. ولو قلتَ: ماتَ زيد ثوبه. لم يجز؛ لأن الموتَ فِي الثوبِ محالٌ. ولو قلتِ فِي بدل الغلطِ: أكلتُ خُبزاً حجراً، لم يجز، لأنك تداركتَ الخبز بأكل الحجـر وهـو محالٌ، ولو عكستَ وقلتَ: أكلتُ حجراً خبزاً جاز، لأن أكلَ الحجر سبقَ اللسان بـهِ، وسـبقُ اللسان قد يكون فِي شيءٍ محالٍ. فإن قيلَ: بأي شيءٍ عرفتَ أن البدلَ منحـصِر فِـي أربعـةِ أقسامٍ؟ قلنَا: لأن البدلَ إما أن يكون هو المبدلُ، أو لا يكون فإن كان فإماأن يكون كل المبـدل، أو بعضه فهذان قسمان. وإن لم يكن البدلُ هو فإما أن يكون أحدهما مـشتملاً علـى الآخـر، ومتصلاً بِهِ أو لا يكون، فإن كان فهو بدلُ الاشتمال، وإن لم يكُن فهو بدلُ الغلطِ، فقَد أظهـر هذا التقسيم إنحصار البدل فِي الأقسامِ الأربعةِ المذكورةِ.

فصل

وهو الذي يعتَمد بالحديثِ، وإنما يذْكّر الأولُ لنحوِ من التوطِئةِ، وليفـاد بمجموعهمـا فضلُ تأكيدٍ، وتبيين، لا يكون فِي الإفرادِ. الضمير فِي "وهو" يعود إلى البدل، يعنِي: البدلُ هو

الذي يعتمد بالحديثِ، أي: يقصد [من][١] الكلامِ، يعنِي: الأصلُ فِي الكلامِ هو البدلُ، وأما المبدلُ فهو غير مقصودٍ، بلْ هو لزيادةِ الفائدةِ، والدليلُ على أن البدلَ هو المقصود أنـك لـو قلـتَ: ضربتُ زيداً رأسه، فالرأس هو المضروب لا زيد. ولو قلتَ: سلب زيد ثوبه، فـالثوب هـو المسلوب لا زيد، ولو قلتَ: مررتُ برجلٍ حِمارٍ، فالحمار هـو الممـرور بـهِ. قـالَ ابـن الحاجبِ[٢]: البدلُ تابع مقصود بالذكر، وذكر المتبوعِ قبلَه للتوطئةِ. فقولُه: مقصود يخرج عنه الصفةَ، والتأكِيد، وعطفَ البيان، فإن هذهِ الثلاثةَ ليستَ مقصودةً بالذكر، بـل المقـصود مـا قبلهن. وقوله ذكر المتبوع قبلَة للتوطئةِ، يخرج عنهِ المعطـوفَ فِـي عطـفِ النـسقِ، فـإن المعطوفَ فِي عطفِ النسقِ ليس متبوعه للتوطئةِ، بلْ كل واحدٍ من التابعِ والمتبوعِ فِي عطفِ النسقِ أصلٌ. ومعنَى التوطئةُ: التمهيد، يعنِي: لبسطِ الكلامِ، وتأكيدِه بذكرِ المتبوعِ. هـذا الحـد مستقيم فِي بدل الكل والبعض والاشتمال، ولا يستقيم فِي بدل الغلطِ، لأن المتبوع فِي بدل الغلطِ ليس للتوطئةِ، بلْ هو غلطٌ محض، وحد بدل الغلطِ أن تقولَ. بدلُ الغلطِ: تابع مقصود بالـذكر، ومتبوعه ذُكر غَلطاً. قولُه: وليفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ، وتبيينٍ لا يكُون فِي الإفرادِ. يعنِي: إنما يذكر المبدلُ لزيادةَ فائدةٍ ولتأكِيدِ الكلامِ؛ لأن ذكر المبدل مع البدل أكثر تبيياً وتأكِيداً مـن ذكر البدل وحده، وإن كان الأصلُ والمقصود بالذكر هو البدلُ. **قالَ سيبويه[٣] عقيـب ذكـرهِ أمثلةَ البدلِ: أراد: رأيتُ أكثر قومِك، وثُلثَي قومِك، وصرفْتُ وجوه أولها، ولكنه ثنى الاسـم توكِيداً.** يعنِي: لما ذكر سيبويه أمثلةَ البدل ذكر بعد الأمثلةِ كلاماً يـدل علـى أن البـدلَ هـو المقصود بالذكرِ. إذَا قلتَ: رأيتُ قومك أكثرهم. فكأنك قلتَ: رأيتُ أكثر قومك. قوله: ولكنـه ثنى الاسم توكيداً، هذا لفظُ سيبويه أيضاً، يعني: الأصلُ هو البدلُ، ولكـن ذِكـر الاسـمِ، أي: المبدل مع البدل للتأكيدِ. **وقوله: إنه فِي حكمِ تنحيةِ الأول، إيذان مـنهم باسـتقلالهِ بنفـسِهِ، ومفارقتِه التأكيد والصفةَ فِي كونهما تتمتين لِما يتبعانِه، لا أن يعنُوا إهدار الأول واطّراحـه، ألا تراك تقولُ: زيد رأيتُ غُلامه، رجلاً صالِحاً، فلو ذهبتَ تهـدر الأولَ، لـم يـسد كلامـك.** وقولُهم، أي: قولُ النحويين، يعنِي: قالَ النحويون: البدلُ فِي حكمِ تنحيةِ الأول. التنحيةُ: الإبعاد، أراد بالأول المبدلَ. الإيذان: الإعلام. يعنِي قولُ النحويين: البدلُ فِي حكمِ تنحيةِ الأول، إعـلام منهم أن البدلَ مستقلٌ بنفسِهِ بخلافِ الصفةِ والتأكيدِ فإنهما ليسا مستقلين بأنفـسهما، بـل همـا متحدان. أي: هما مع ما قبلهما كشَيءٍ واحدٍ. قولُـه: لا أن يعنُـوا إهـدار الأول. الإهـدار: الإبطالُ، يعنِي: لا يريدون بقولِهم: البدلُ فِي حكمِ تنحيةِ الأول أن المبدلَ لغو، بلْ لـيس بلغـو

---

١ - [في] في ف.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٩/١.

(٣) انظر: الكتاب ٧٥/١.

لأنك لو جعلته لغواً لفسد الكلام فِي بعض المواضع. فإنك لو قلتَ: زيد رأيتُ غلامـه رجـلاً صالِحاً، فغلامه مبدلٌ ولو أبطلتَ المبدلَ وقلتَ: زيد رأيتَ رجلاً صالِحاً لفسد الكلام؛ لأنك لـو جعلتَ رجلاً صالِحاً مفعولَ رأيتُ، وجعلتَ الجملةَ خبر زيدٍ لا يجوز، لأنه ليس فِـي الجملـةِ ضمير عائد منها إلى المبتدأ. قوله: فَلو ذهبتَ تهدِر الأول. يعنِي: لَو أبطلتَ المبدلَ لَـم يـسد كلامك، أي: لم يستقِم كلامك، من سد القولُ يسد سداداً إذا صار القولُ صواباً.

فصل

والذي يدل على كونهِ مستقلاً بنفسهِ أنه فِي حكم تكرير العامل، بدليل مجيءِ ذلك صريحاً فِي قولهِ تعالى: "للذين استضعفوا لمن آمن منهم"(١) وقوله: "لجعلنا لمـن يكفـر بـالرحمن لبيوتهم سقُفاً من فضة"(٢) وهذا من بدل الاشتمال. يعنِي: البدلُ تابع ليس كسائر التوابع؛ فإنها ليست مستقلةً بأنفسِها، لأنه ليس عاملٌ منفرد بلْ عاملُها وعاملُ ما قبلَها واحد بخـلافِ البـدل فإن عامله منفرد، عن عامل ما قبله، والدليلُ على أن للمبدل عامِلاً منفرداً ظُهور العامل فـي المبدل والبدل فِي قولهِ تعالى: "للذين استضعفوا لمن آمن منهم" بدلٌ مـن الـذين استـضعفُوا، والّلام الجارةُ موجودةٌ ظاهرةٌ فِي البدل كما فِي المبدل. وقولُه: لبيوتِهم بدلٌ لمن يكفر والـلام الجارةُ موجودةٌ فِي البدل والمبدل وهذا بدلُ الاشتمال؛ لأن "البيوتَ ليـست ذاتُ مـن يكفـر بالرحمن لا كله ولا بعضه، ولكنه مشتملٌ عليهِ.

فصل

وليس بمشروطٍ أن يتطابقَ البدلُ والمبدلُ منه تعريفاً وتنكيراً، بلْ لك أن تُبـدلَ أي النـوعين شئتَ من الآخر. قالَ الله تَعالى: "إلى صراطٍ مستقيمٍ صراط الله"(٣) وقـالَ: "....بالناصـية* ناصيةٍ كاذبةٍ"(٤) خَلا أنه لا يحسن إبدالُ النكرةِ من المعرفةِ إلا موصوفةً، كـ "ناصـيةٍ". أن يتطابقَ، يعنِي: أن يتوافقَ. التطابقُ: التوافقُ. أي النوعين، يعنِي: يجوز أن يكون المعرفةُ بدلَ النكرةِ، والنكرةُ بدلَ المعرفةِ. وقوله: خَلا أنه، أي: غير أنه لا يحسن أن تكون النكـرةُ بـدلَ المعرفةِ إلا إذا كانتِ النكرةُ موصوفةً، فلو قلتَ: مررتُ بِزيدٍ رجلٍ. لم يحسن، حتـى تقـولَ:

---

(١) سورة الأعراف ٧٥.
(٢) سورة الزخرف ٣٣.
(٣) سورة الشورى ٥٢-٥٣.
(٤) سورة العلق ١٥، ١٦.

مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ. اعلم أن البدلَ والمبدلَ على أربعةً أنواعٍ، أحدها: أن يكون المبـدلُ نكرةً والبدلُ معرفةً، كقولك: مررتُ برجلٍ زيدٍ. والثاني: أن يكون المبدلُ معرفةً والبدلُ نكرةً وشرطُ هذا أن يكون البدلُ موصوفاً، لأن البدلَ شرطُه أن يوضح المبـدلَ، والنكـرةُ، غيـر الموصوفةِ لا توضح المعرفةَ بخلافِ النكرةِ الموصوفةِ، وذلك قولُه تعالى: بالناصيةِ، ناصـيةٍ كاذبةٍ، والثالثُ: أن يكونَا معرفتَين كقولك: مررتُ بأخيك زيدٍ. والرابع: أن يكونـَا نكـرتَين، كقولك: مررتُ برجلٍ غلامٍ.

فصل

ويبدلُ المظهر من المضمر الغائبِ دون المتكلم والمخاطبِ، تقولُ: رأيتُه زيداً، ومررتُ به زيدٍ، وصرفتُ وجوهها أولها، ولا تقولُ: بي المسكين كـان الأمـر، ولا: عليـك الكـريم المعولُ. والمضمر من المظهر، نحو قولك: رأيتُ زيداً إياه، ومررتُ بزيدٍ بهِ. والمضمر مـن المضمر، كقولك: رأيتُك إياك، ومررتُ بك بـك. اعلم أن المبدلَ والبدلَ في الإظهار والإضمار أربعةُ أنواعٍ أحدها: أن يكون المبدلُ مضمراً والبدلُ مظهراً، وقالَ المصنفُ: شرطُ هذا النوعِ أن يكون المبدلُ ضمير غائبٍ نَحو: رأيتَه زيداً، ولا يجوز أن يكون البدلُ ضـمير مـتكلمٍ ولا مخاطبٍ؛ لأنك إذا قلتَ: مربي زيدٍ بجر زيدٍ فالياء أعرفُ من زيدٍ، لأن الياء لا تحتملُ غيـر المتكلم، وزيد يحتملُ شَخصاً، أو أشخَاصاً اسم كل واحدٍ زيد. فإذا قلتَ: مربي زيدٍ. فقد بينـتَ بزيدٍ الذي هو أقل تَعريفاً من الياء الذي هو أكثر تَعريفاً، وهذا محالٌ. وكذلك المخاطب بخلافِ ضمير الغائبِ، فَإن الغائب مجهولٌ يحتاج لبيانٍ ، فإذا قلتَ: رأيته لا يدرى عود ضمير الغائبِ إلى أي أحدٍ من الغائبين. فإذَا قلتَ: رأيتَه زيداً، فقَد بينتَ الضمير بزيدٍ. واعلم أن اتساعَ إبدال المظهر من ضمير المتكلمِ والمخاطبِ ليس إلا في بدل الكل، وأما في البواقي فجائز. تقولُ في بدل البعضِ: رانني وجهي، فالوجه بدلٌ من ياءِ المتكلمِ، وكذلك رأيتك وجهك". وتقولُ في بدل الاشتمال: سلبتُ ثوبي، وسلبتَ ثوبك. وفي بدل الغلطِ: مر بي حمار، أي: مر بحمارٍ لا بـي، فغلطتَ بأن قلتَ: مربي. وكذلك رأيتَك حماراً، أي: رأيتُ حماراً لا إياك، وإنما يجوز في بدل البعضِ والاشتمال والغلطِ أن يكون المظهر بدلاً من المضمر المتكلم والمخاطبِ، لأن الغرض ههنا بيان أن البدلَ بعض من الكل، أو مشتملاً، أو المبدلُ غلطٌ. فهذهِ الأغراض محتاج إليهـا في المتكلم والمخاطبِ كما يحتاج إليها في الغائبِ. قولُه: صرفْتُ وجوهها أولِها. فأولُها: بـدلٌ من ضمير الغائبِ في وجوهِها وهو يرجع إلى الإبل. قولُه: في المسكين كان الأمر. المـسكين بدلٌ من الياءِ للمتكلمِ، وهذَا لا يجوز لِما ذكرنَا، وكذلك لا يجوز إبدالُ الكريمِ من كافِ الخطابِ

فِي قولك: عليك الكريمِ المعولُ. المعولُ: الاعتماد. النوع الثانِي: أن يكـون المبـدلُ مظهـراً والبدلُ مضمراً كقولك: رأيتُ زيداً إياه. النوع الثالثُ: أن يكونَا مضمرين كقولك: رأيتُك إياك. النوع الرابع: أن يكونَا مظهرين كقولك: رأيتُ أخَاك زيداً.

عطفُ البيان

عطفُ البيان: هو اسم، غير صِفَةٍ، يكْشِفُ عن المرادِ كَشْفَها، وينزلُ من المتبوعِ منزلـةَ الكِلمةِ المستعملةِ من الغَريبةِ إذا تُرجمتْ بِها، وذلك نحو قولِهِ:

١٢٦- أقْسم با ـ أبو حفْصٍ عمر   ما مسها مِن نَقَبٍ ولا دبر

أراد عمر بن الخطابِ، رضِي ا ُ عنه، فهو كما تَرى جارٍ مجرى الترجمةِ، حيثُ كشفَ عـن الكنيةِ لقيامِهِ بالشهرةِ دونَها. قيلَ فِي حد عطفِ البيان: أنه تابع غير صفةٍ بلا واسطةِ حرفٍ، غير مقصودٍ بالذكر، أتى بهِ لبيان متبوعهِ. أراد بغير الصفةِ: أنه لا يكون فِي الحد المـذكور للصفةِ فِي قولِهِ: هِي الاسم الدالُ علَى بعضِ أحوال الذاتِ. وبقولِهِ: بلا واسطةِ حرفٍ، خـرج عطفُ النسق. وبقوِله: غير مقصودٍ بالذكر، خرج البدل. وبقوِله: أتَى بهِ لبيان متبوعهِ، خـرج التأكيد؛ لأن التأكيد ليس لبيان ذاتِ المتبوعِ، بلْ لرفعِ الشكِ عن خاطر المستمع كما ذكرنَا فِـي بابِ التأكيدِ. قولُه: يكشفُ عن المرادِ، أي: يبين المتبوع. قولُه: كـشفَها، أي: كـشفَ الـصفةِ وبينَها الموصوفَ. قولُه: وينزلُ من المتبوعِ منزلةَ الكلمةِ المستعملةِ من الغريبةِ إذا ترجمـتْ بِها. يعنِي: عطفُ البيان بالنسبةِ إلى متبوعهِ كاللغةِ المشهورةِ إذا أتت تفسيراً للغـةِ الغريبـة، وكما أن اللغة المشهورةَ مبينةٌ للغَة الغريبةِ فكذلك عطفُ البيان مبين لمتبوعِهِ؛ لأنه يشترطُ فيهِ أن يكون أشهر مِن متبوعهِ، مثالُ اللغةِ الغريبةِ إذا فسرت بلغةٍ أشْهر مِنها، فإذا قلتَ: رأيـتُ غرباضاً، فيقولُ: لك المستمع: ما الغرباض؟ فتقولُ: الغرباض: الأسد، فالأسد مبين للغرباضِ قولُه: تَرجمِت، أي: بينَت، الترجمةُ: التبيين. الضمير فِي بِها يعود إلـى الكلمـةِ المـستعملةِ، ومعنَى المستعملةِ هنا: المشهورة. قولُ الشاعر:

"أقسم با ـ أبو حفصٍ" عمر   ما إن بها من نقبٍ ولا دبر

اغفِر له اللهم إن كان فجر.

إن فِي "ما إن" بها زائدةٌ، النقب: ما يخرج خف البعير. الدبر: جراحةُ الظهر. إن كان فجـر، أي: إن كذب فِي يمينهِ. قصةُ هذا أن أعرابياً أتَى عمر بن الخطابِ، رضِي ا ُ عنه، فـالتمس منه بعيراً وكان له بعير، فقالَ لَه عمر: اركب بعيرك. فقال الأعرابي: بعيري نقب ودبر، فقالَ

١٢٦- البيت من الرجز، وقد اختلف في قائله، فهو لعبد ا بن كيسبة النهدي في الإصابة ٩٦/٥-٩٧، والخزانـة ١٥٤/٥، وهـو لرؤبة في ابن يعيش ٧١/٣، وهي نسبة دفعها البغدادي في الخزانة، وهو لأعرابي في العيني ٣٩٢/١، ١١٥/٤، وبلا نـسبة فـي التخمير ١٢٣/٢، ١٢٤، الأشموني ١٢٩/١، الخزانة ٢٢٥/٥. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

عمر: ما بِهِ نقب ولاَ دبر، فأنشد ذلك الأعرابي هذَا الشعر. والمراد بالاستشهادِ: أنه جعلَ عمر عطفَ بيان لأبِي حفصٍ؛ لأن عمر بن الخطابِ كان أعرفَ بالاسمِ من الكنيةِ، ولَو كان أحـد بالكنيةِ أعرفَ من الاسمِ يجب أن تؤخر كنيته لتبين كنيته اسمه.

فصل

والذي يفصله لك من البدل شيئان، أحدهما: قولُ المرار[1]:

١٢٧- أنَا ابن التاركِ البكْري بِشْرٍ عليهِ الطير تَرقُبه وقُوعاً

قائلُ هذَا الشعر المرار، جرح رجلٌ من بني أسدٍ، بشر بِن عمرو بن مرثد وهو من بكر بـن وائل، ولم يعرفْ جارحه فيفخر المرار بجرحهِ، وقالَ: أنَا ابن جارحةً قولُه: أنَا ابـن التـاركِ البكري بِشرٍ، أي: أَنا ابن الذي ترك بِشْراً الذي هو من قبيلةِ بكرٍ، بحيثُ ترقب الطيـر، أي: تنتظر الطير أن تقع عليه إذا ماتَ، أي: جرحه جِراحةً قربه من الموتِ فالطير تنتظـره. **لأن بشراً لو جعِلَ بدلاً من "البكري" والبدلُ فِي حكمِ تكرير العامل، لكان "التارك" فِي التقدير داخِلاً على "بشرٍ".** يعنِي: الفرقُ بين عطفِ البيان وبين البدل شيئان أحدهما: البيتُ الذي تقـدم، لأن بشراً لَو كان بدلاً للزم أن يكون تقديره: أنَا ابن التاركِ البكري التاركِ بشرٍ؛ لأن البدلَ فِي حكمِ تكرير العامل، ولاَ يجوز أن يكون التقدير هذا، لأن التارك معرفٌ باللامِ، واسم الفاعل إذا كان معرفاً باللامِ لاَ يضافُ إلى العلمِ، وبشر علم فقد ثبتَ بِهذا التقدير عدم جواز كون بشرٍ بـدلاً، وإذَا لم يكُن بدلاً تعين أن يكون عطفَ بيانٍ للبكري. **والثاني: أن الأولَ ههنا هو مـا يعتمـد بالحديثِ، وورود الثانِي مِن اجل أن يوضحَ أمره. والبدلُ على خلافِ ذلك، إذْ هو كما ذكـرتُ لك: المعتمد بالحديثِ، والأولُ كالبساطِ لِذكْرِه.** قولُه: "أن الأول، يعنِي: أن المتبـوع. قولُـه: وورود الثاني، يعنِي: ورود التابع وهو عطفِ البيان، يعنِي: الفرقُ الثانِي بين عطفِ البيـان، وبين البدل أن ما قبلَ عطفِ البيان هو المقصود بالذكر، وذكر عطفِ البيان من أجل أن يتبين، وأما البدلُ فهو المقصود بالذكر، وذكر ما قبلَه للتأكيدِ وتمهيدِ الكلامِ.

---

[1] هو المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة الفقعسي الأسدي، شاعر مشهور، عاش في العصريين الأموي والعباسي، فهو من مخضرمي الدولتين. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٦٩٩/٢، الخزانة ٢٨٨/٤، الأعلام ١٩٩/٧.

١٢٦- البيت من الوافر، من أبيات المرار الأسدي في ديوانه ١٦٩، الكتاب ١٨٢/١، ابن السيرافي ١٠٦/١، التخمير ١٢٤/٢، الأشموني ٨٧/٣، الخزانة ٢٨٤/٤. والشاهد فيه: أن قوله: "بشر" عطف بيان على "البكري" لا يدل منه، لأنه لو كان بدلاً منه، والمبدل منه في حكم الطرح، لكـان "التارك" داخلاً على "بشر" وذلك غير صحيح.

عطف النسق

العطفُ بالحرفِ، هو نحو قولك: جاءني زيد وعمرو، وكذلك إذا نصبتَ أو جررتَ يتوسطُ الحرفُ بين الاسمين فيشركُهما في إعرابٍ واحدٍ. والحروفُ العاطفةُ تذكر في مكانِها إن شاء اللهُ تعالى. العطفُ الذي يكون بالحرفِ يسمى "عطفَ النسق"، ويسمى عطفَ النسق؛ لأن الحرفَ يجعلُ الاسم الثاني على نسقِ ترتيبِ الاسمِ الأول في الإعرابِ، إن كان الأولُ مرفوعاً يكون الثاني كذلك، وإن كان الأولُ منصوباً، أو مجروراً يكون الثاني مثله.

فصل

والمضمر منفصلُه بمنزلةِ المظهر، يعطفُ ويعطفُ عليه. المضمر ضربان: منفصلٌ ومتصلٌ، فالمنفصلُ مالم يتّصل بشيءٍ، نحو: أنتَ، وهو، وإياك، والمنفصلُ لا يكون إلاّ مرفوعاً ومنصوباً ولا يكون مجروراً؛ لأن المجرور متصلٌ بما قبله من حرفِ الجر أو المضافِ. فإذا كان متصلاً بما قبله فلا يكون منفصلاً. وأما المضمر المتصلُ فهو ما يتصلُ بما قبله نحو: ضربتُ، وضربك، ولك. فإن التاء والكافُ متصلان بما قبلهما، والمضمر المتصلُ يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، ويأتي بحثُ المضمراتِ في موضعِهِ. والمضمر المنفصلُ كالمظهر في أنه يكون معطوفاً، ومعطوفاً عليه، **تقولُ: جاءني زيد وأنتَ، ودعوتُ عمراً وإياك** هذان المثالان من أمثلةِ عطفِ المضمر على المظهر، المثالُ الأولُ مرفوع، والثاني منصوب. **وأما متصله فلا يتأتي أن يعطفَ ويعطفَ عليه، خلا أنه يشترطُ في مرفوعهِ أن يؤكّد بالمنفصل، تقولُ: ذهبتَ أنتَ وزيد، وذهبوا هم وقومك، وخرجنَا نحن وبنُو تميمٍ. وقالَ اللهُ تعالى:** " فَاذْهَبْ أَنْتَ وربك"[(١)].

الضمير في متصلِه يعود إلى المضمر. قوله: فلا يتأتى أن يعطف، يعني: لا يكون معطُوفاً على شيءٍ، لأنك لو عطفتَ المضمر المتصلَ على شيءٍ لخرج عن أن يكون متصِلاً وحينئذٍ يصير منفصلاً، مثالُه: رأيتك فالكافُ متصلٌ بما قبله ولو أردتَ أن تعطفَ هذا الضمير على اسمٍ لزمك أن تجعله منفصِلاً، فتقولُ: رأيتُ زيداً وإياك، ورأيته وإياك، فقد أبدلت لفظةَ الكافِ التي هي الضمير المتصلُ بـ"إياك" التي هي الضمير المنفصلُ، وكذلك مثالُ المرفُوع، وأما المجرور فيكون معطُوفاً ولكن بإعادةِ حرفِ الجر. قولُه: ويعطفُ عليه. إلى آخرِه، يعني: أن يكون المضمر المتصلُ معطُوفاً عليهِ، ثم إن كان مرفُوعاً فيجب أن يؤكد، ومعنى: التأكيد هنا إتيانُك بضميرٍ منفصلٍ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مثالُه: ذهبتَ أنتَ وزيد، فأنتَ ضمير منفصلٌ أتيتَ بهِ بين المعطوفِ عليهِ، وهو التاء في "ذهبتَ" وبين المعطوفِ وهو "زيد".

---

(١) سورة المائدة ٢٤.

وقول عمر بن أبي ربيعة[١]:

١٢٨ - قُلتُ إذْ أقبلتْ وزهر تهادى

وتمامه: "كنعاج الفَلاَ تعسفن رملا. من ضرورات الشعر، والبيتُ الذي بعده:

قد تقنعن بالحرير وأبدين عيوناً حور المدامع نُجلا

زهر: جمع زهراء، وهِي البيضاء من النّساءِ. هادى تهادى إذا ذهب الرجلُ بين اثنين بحيـث يكون عضديهِ على كتفِ أحدهمِا، والعضد الأخرى علَى كتفِ الآخر، وتهادى يتهادى إذا مشَى علَى السكُون، وكلاهما قد يكون من الضعفِ، وقد يكون من التبختُر، والمراد ههنا التبختـر، وكلاَ اللفظين ههنَا مستقيم فِي الوزن والمعنَى، فَإن كان من المهاداةِ، فالتاء فِـي تهـادى تـاء الإستقبال، وإن كان من التهادِي كان أصلُه يتهادى، فتاء الإستقبال محذوفةٌ. النعاج جمع نعجةٍ، وهِي الأنثَى، من بقر الوحشِ. مقصور: الصحراءِ. التعسف: المشْي فِي غيـر الطريـق مـن اللعبِ والتعرج، وغير ذلك، والضمير فِي تعسفن ضمير النعاجِ. الرملُ هو الرملُ المعـروفِ، يعنِي: تبختر هذهِ المرأةِ المذكور ضميرها فِي "أقبلَت" كتبختر البقر الوحشي فِي الرمل، قولُه: تقنعن بالحرير، أي: غطين وجوههن بنقابِ الحرير. وأبدين. أي: أظهـرن حـور المـدامع، الحور جمع حوراء، أو جمع أحور، وهو الذي سواد عينيهِ فِي غايةِ السوادِ وكذلك البيـاض. والمدامع: جمع مدمع، وهو موضع الدمع وهو العين، أي: عيونَاً حوراً نجلا، والنجلُ: جمـع نجلاء، وهِي العين الواسعةُ. والمراد بالاستشهادِ: أنه عطفَ زهراً علَى الضمير المتصل فِـي أقبلتْ من غير تأكيدٍ، وهذَا من ضرورة الشعر، وفِي غير الشعر لاَ يجوز، هذا بحث الضمير المرفوع المتصل. وأما المنصوب المتصلُ فيجوز العطفُ عليهِ من غير تأكيدٍ، وإنما لاَ يجوز فِي المرفوع المتصل من غير تأكيدٍ؛ لأن المضمر المتصلَ إن كان مستتِراً فقد عطفتَ الاسـم من حيثُ الظاهر على الفعل، مثالُه: زيد قام وعمرو، فقد عطفتَ عمراً علَى لفظِ قام. وإن كان الضمير بارزاً فقد عطفتَ الاسم علَى جزءِ الفعل؛ لأن الفاعلَ كجزءِ الفعل، مثالُه: قُمتُ وزيد. وعطفُ الاسمِ علَى الفعل غير جائزٍ. وأما المنصوب وإن كان متصِلاً في اللفظِ فهو منفـصلٌ فِي الحقيقةِ فليس جزء الفعل، فإذا عطفتَ الاسم عليهِ فلم يكُن عطفُ الاسمِ علَـى الفعـل، ولاَ علَى جزئِه؛ لأن المفعولَ ليس جزء الفعل. مثالُه: ضربته وزيداً، ويـأتِي بحـثُ المجـرور. **وتقولُ فِي المنصوبِ: ضربتك وزيداً، ولا يقالُ: مررتُ بهِ وزيدٍ، ولكِن يعاد الجار. وقـراءةُ**

---

[١] هو: عمر بن عبدا بن أبي ربيعة القرشي المخزومي، الشاعر الغزل المشهور، يكنى أبا الخطاب، لم يكن في قريش أشعر منه. كان فاسقاً يتعرض للنساء الحواج في الطواف ويشبب بهن، فأرسله عمر بن عبد العزيز إلى الدهلك، مات / سنة ٩٣ هـ. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٤٥٧/٢، الخزانة ٢٣٨/١، وفيات الأعيان ٤٣٦/٣.

١٢٨: البيت من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه ٤٩٨، الكامل للمبرد ٤١٨/١، ٩٣٢/٢، ابن السيرافي ١٠١/٢، وهو من قصيدة للقرجي في ديوانه ١٢٣، ١٢٤، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٧٩/٢، الإنصاف ٤٧٥/٢-٤٧٧ الأشموني ١١٤/٣. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

حمزةُ[(١)] " والأرحام" [(٢)] **ليست بتلك القوية.** يعني: تعطفُ على الضمير المنصوبِ المتصل من غير تأكيدٍ كما ذكرنَا، ويجب فِي المجرور[(٣)] أن يكون حرفُ الجر مذكُوراً فِي المعطوفِ على الضمير المجرور. ولأن المضمر المجرور متصلٌ بالجار بحيثُ لا يمكن وقوع فاصـلٍ بينَـه وبين الجار، فمِن هذَا الوجهِ شابه المضمر المجرور بعض الكلمةِ، فلو عطفتَ اسماً بغير إعادةِ حرفِ الجر فقد عطفته على المجرور وحده، والمجرور بعض الكلمةِ، والعطفُ على بعـض الكلمةِ ممتنع والطريقُ أن تعيد حرفَ الجر حتى عطفـتَ الجـار والمجـرور علـى الجـار والمجرور. والحاصلُ أن الأقسام الجائزةَ من المعطوفاتِ ثمانيةٌ: الأولُ: أن يكون المعطـوفُ والمعطوفُ عليهِ مظهرين، فيجوز العطفُ من غير شرطٍ ولا يلزم إعادةُ الجار فِي المعطوفِ، نَحو: جاء زيد وعمرو، ورأيتُ زيداً وعمراً، ومررتُ بزيـدٍ وعمـروٍ. والثـانِي: أن يكـون المعطوفُ عليه مظْهراً، والمعطوفُ مضمراً منْفصلاً ولا يكون إلا مرفوعاً، أو منـصوباً، ولا يكون مجروراً، لأن المجرور لا يكون منفصلاً، نَحو: جاء زيد وأنتَ، ورأيتُ زيـداً وإيـاك. الثالثُ: أن يكون المعطوفُ عليهِ مظهراً والمعطوفُ مضمراً متصلاً ولا يكون هـذا إلا فِـي المجرور، ويجب إعادةُ الجار فِي المعطوفِ نَحو: مررتُ بزيدٍ. الرابع: أن يكون المعطـوفُ عليهِ مضمراً منفصِلاً، والمعطوفُ كذلك. ولا يكون إلا فِي المرفوعِ والمنصوبِ، نَحـو: أنـا وأنتَ عالمان. وإياي وإياك ضرب زيد. الخامِس: أن يكون المعطوفُ عليه مضمراً منفـصِلاً والمعطوفُ مظهراً، نَحو: أنتَ وزيد قائِمان، وإياك وزيـداً ضـربتُ. الـسادس: أن يكـون المعطوفُ عليه مضمراً متصِلاً والمعطوفُ مظهراً، فيجب فِي المرفوعِ التأكيد، وفِي المجرور إعادةُ حرفِ الجر، نَحو: قمتَ أنتَ وزيد، ورأيته وزيداً، ومررتُ بهِ وبزيدٍ. السابع: أن يكون المعطوفُ عليهِ مضمراً متصلاً، والمعطوفُ مضمراً منفصِلاً ولا يكـون إلا فِـي المرفـوعِ والمنصوبِ، ويجب فِي المرفوعِ التأكيد أيضاً، نَحو: زيد قام هو وأنتَ، ورأيتَه وإياك. الثامن: أن يكون المعطوفُ والمعطوفُ عليهِ مضمرين متصلين، ولا يكون هذا إلا فِـي المجـرور، ويجب إعادةُ الجار فِي المعطوفِ، نَحو: زيد مررتُ بهِ وبك. قولُه: وقراءةُ حمزةُ: و"الأرحام" ليستْ بقويةٍ، يريد بهِ: قولُه تعالى: "واتقوا ا الذي تسألون بهِ والأرحام" قرأَ حمزةُ "والأرحامِ" مجروراً، واعلم أن الكوفِيين جوزوا العطفَ على المضمر المرفوعِ المتصل من غير تأكيـدٍ،

---

(١) هو حمزة حبيب بن عمارة الزيات الكوفي، أحد القراء السبعة، إمام ثقة، حافظ للحديث، أخذ القراءة عن الأعمش، وابن أبي ليلى القاضي، مات سنة ١٥٦ هـ. انظر ترجمته في: الفهرست ٤٤، وفيات الأعيان ٢١٦/٢.

(٢) سورة النساء ١. قرأ حمزة: والأرحام خفضاً. وقرأ الباقون: والأرحام" نصباً. والحجة لمن نصب: أنه عطف على: "ا " وأراد: واتقوا الارحام. وهذا هو الوجه عند البصريين. لأنهم ينكرون قراءة الخفض لعدم جواز عطف الظاهر على المضمر المخفوض دون إعـادة الخـافض، واحـتج الكوفيون بجوازه بهذه القراءة واحتجوا للقراءة بقولهم: أنه أضمر الخافض. وأورد الزمخشري: الأرحام بالرفع على أنه مبتدأ خبـره محـذوف. انظر: السبعة في القراءات ٢٢٦، الحجة ابن خالوية ١١٨، حجة القراءات ١٨٨ الكشاف ٤٩٣/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٦٣/٢ وم بعدها (مسألة ٦٥).

وعلى المضمر المجرور من غير إعادةِ الجار، وتمسكُوا فِي هذا بقراءةِ حمـزة "والأرحـامِ" بالجر، وقولُ المصنف، وقراءةُ حمزة: ليستْ بقويةٍ، يعنِي: احتجاج الكوفيين بهذهِ القراءةِ ليس بقوي، لأن حمزةَ يحتمِل أن يكون قد قرأَ: والأرحامِ على تقدير الباءِ الجارةِ، أي: بالأرحـام، فأضمر الباء بدلالةِ ما قبلَها عليها، وليس معطُوفاً على ما قبلَها، وتحتملُ أن تجعلَ الـواو واو القسمِ، إي: بحق الأرحامِ، وجواب القسمِ: إن ا َ كان عليكُم رقِيباً": وقراءةُ الباقِين "والأرحـام" منصوب معطوفٌ على محل الجار والمجرور.

من أصنافِ الاسمِ المبني

ومن أصنافِ الاسمِ المبنّي، وهو الذي سكون آخرِهِ وحركتُه لا بعاملٍ . يعنِي: هو الذي سكون آخرِهِ وحركته ليس بعاملٍ، هذا الحد صحيح؛ لأن المبِني ضد المعربِ فإذا كان المعرب هو الذي يكون سكون آخرِهِ وحركتُه بعاملٍ، يكون حد المبِني أن يقالَ: هو الذي يكون سـكون آخرِهِ وحركتُه لاَ بعاملٍ، مثالُه: من جاءك، فسكون "من" ليس بعاملٍ بخلافِ سكون الباءِ فِي "لم يضرب" وفتحة "أين" ليس بعامل. بخلافِ فتحةِ النون فِي: "رأيتُ الإنسان" وغيـره. **وسـبب بنائهِ مناسبتُه ما لا تَمكن له بوجهٍ قريبٍ، أو بعيدٍ بتضمن معناه، نحو: أين، وأمس.** يعنِـي: المناسبةُ هنا المقاربةُ، وأراد بقولِه: ما لاَ تمكن له: الحرفَ والفعلَ الماضِي، وأمـر الحاضـر المعروفِ، فإن هذه الثلاثةِ مبنيةٌ، يعنِي: الأصلُ فِي الأسماءِ الإعرابِ؛ لأنها قويةٌ مفيدةٌ بـدون الفعل، والحرفِ فِي بعضِ المواضعِ، نحو: زيد قائم. والحرفُ والفعلُ لاَ يفيدان بدون الاسـمِ، فإذا كان كذلك يكون الاسم قوياً والفعلُ والحرفُ ضعيفين وإذَا كان الفعلُ والحرفُ ضـعيفين، فكل اسمٍ حصلَ بينه وبين الفعل والحرفِ مقاربةٌ بوجهٍ قريبٍ، أو بعيدٍ يصير مبنياً، وإنما قالَ: مناسبتُه ما لاَ تمكن له، ولم يقُل: مشابهته ما لا تمكن له، لأنه ليس جميع المبنياتِ مشابهاً لمـا لا تمكن له، بلْ بعضها متشابه، وبعضها مقارب له. والمبنياتُ ستةٌ أنواعٍ، أحدها: ما تـضمن معنَى الحرفِ، نَحو: أين فإن هذَا اللفظُ متضمن لمعنَى همزةِ الاستفهامِ، وحق المبِني أن يبنَـى علَى السكون، لأن المبِني ثقيلٌ والسكون أخف من الحركةِ، وإنما بني "أين" علَى الحركةِ كـيلاَ يجتمع ساكنان الياء والنون، وإنما حرك بالفتحِ، لأن الفتح أخف الحركاتِ. ونَحـو: أمـسِ إذا أُريد بهِ اليوم الذي قبلَ اليومِ الذي أنتَ فيهِ، إنما بني، لأنه تضمن معنَى لام التعريـفِ لأنـه معرفةٌ. والاسم الظاهر، غير العلمِ، يعنِي: إنما يصير معرفةً بلاَ التعريفِ، فـإذا ظهـرتْ لام التعريفِ يصير معرباً، تقولُ: مضى الأمس برفعِ السين، واذكر الأمس بالنصبِ، وإذا صـار مبنياً لتضمنهِ معنَى لامِ التعريف بنِي علَى الحركةِ كيلا يجتمع ساكنان، وحرك بالكسرِ، لأنه لَو حرك بالضمِ يكون ثَقيلاً؛ لأن الضم أثقلُ الحركاتِ، ولَو حرك بالفتحِ، لتوهم السامع أنه معرب

غير منصرفٍ حرك فِي حال الجر بالنصبِ، ولأن الأصلَ فِي إلتقاءِ الساكنين التحريك بالكسر، لأن الكسر أقرب إلى السكون، لأن الكسر أقلُّ ثِقلاً، لأن الاسم لا يصير مجروراً إلاّ بالإضافةِ، أو بحرفِ الجر، وأما المرفوع والمنصوب فعواملها كثيرةٌ. **أو شبهه كالمبهمات.** يعنِي: النوع الثانِي من المبنياتِ ما يشبهِ الحرفَ فِي احتياجهِ إلى الاسمِ، أو قرينه كالمبهماتِ والمضمراتِ، فإن المبهم أو المضمر لا يفهم معناه إلا بإنضمامِ اسمٍ آخر إليهِ، أو بقرينةٍ فمِن هذا الوجهِ شابه الحرفَ، فإن الحرفَ لا يفهم معناه إلا مع الاسمِ أو الفعل. قولُه: أو شبهه. معطوفٌ علَى قولهِ: يتضمن معناه. تقديره: يتضمن معنَى ما لا تمكّن له، أو شبه ما تمكّن له. **أو وقُوعِهِ موقعه كـ "نَزال".** تقدير هذَا الكلامِ، أو بوقوعِ الاسمِ موقع ما لا تمكن له من أمر المخاطبِ نَحو، نَزال بكسر اللامِ، فإن هذا الاسم معناه "انزل" وهذَا هو النوع الثالثُ من المبنياتِ. **أو مشاكلته للواقع موقعهِ كـ "فساق" و "فجار".** المشاكلةُ المشابهةُ فِي الصورةِ، تقدير هذا الكلامِ، أو مشاكلةُ الاسمِ مبنياً وقع موقع أمر المخاطبِ نَحو: فجار، بمعنَى فاجِرة، وفساق بمعنَى يا "فاسقَة" وهذان اللفظان ليسا واقعين موقعِ الأمر، لكِن شابها نزال فِي الوزن، ونزال واقع موقع الأمر كما ذكرنَا، "ونزال وفساق وفجار" بنيتْ ثلاثتُها علَى الحركةِ كيلا "يجتمع" الساكنان، وحرك بالكسر، لأن الأصلَ فِي إلتقاءِ الساكنين التحريك بالكسر، وهذا هو النوع الرابع من المبنياتِ. **أو وقوعِهِ موقع ما أشبهه كالمنادى المضموم.** تقدير هذا الكلامِ: أو بوقوعِ الاسمِ موقع ما أشبه الحرفَ، وهو الاسم المنادى نحو: يا زيد فإن هذا الاسم وقع موقع حرفِ الخطابِ فِي رأيتك وشبههِ، وحرفُ الخطابِ والمضمر شابه الحرفَ لما ذكرنَا قُبيلَ هذا. وهذا هو النوع الخامس من المبنياتِ. **أو إضافته إليهِ كقولهِ تعالى: " مِن عذَابِ يومِئِذٍ"[1] " وهذَا يوم لَا ينْطِقُون"[2] فيمن قرأَها بالفتح.** يعنِي: النوع السادس: الذي أضيفَ إلى المبني وكل اسمٍ أضيفَ إلى مبني يجوز أن يجعلَ معرباً، لأنه لا مشابهةَ له بالمبني لا بوجهٍ قريبٍ ولا بعيدٍ، ويجوز أن يجعلَ مبنّياً؛ لأن المضافَ كما يكتسب من المضافِ إليهِ التعريفَ والتنكير، وغيرهما مما ذكر فِي قسمِ المضافِ إليهِ، فكذلك يكتسب المضافُ من المضاف إليه البناء ويجوز "من عذابِ يومئذٍ" قريء بجر "يومئذٍ" وفتحهِ فِي القراءةِ السبعيةِ، فمن جره لم يجعله مبنياً، ومن فتحه جعله مبنياً، لأنه مضافٌ إلى ذُو وهو مبني، ويجوز "هذا يوم لا ينطقون"

---

[1] المعارج ١١.

[2] المرسلات ٣٥.

الفتح: قراءة الأعمش والأعرج، وزيد بن علي. والرفع: قراءة الجمهور على الابتداء والخبر. وجاز أن يكون مبنياً لإضافته إلى الفعل وموضعه رفع، وها هو مذهب الكوفيين. وجاز ان يكون في موضع نصب على أن تكون الإشارة إلى غير اليوم، وهذا مذهب البصريين. انظر: تفسير القرطبي ١٦٦/١٩، الأخفش معاني القرآن ٥٢٤، المقتضب ١٧٦/٣، ٣١٧/٤، ٣١٨.

فاليوم هنا معرب مرفوع فِي القراءةِ السبعيةَ، وقرأ الأعمشُ[١]، وابن الزهير[٢] "يوم لا ينطقون" بالفتحِ؛ لأنه مضافٌ إلى الحرفِ وهو لاَ ينطقون" هذا لأن المضافَ إليهِ علَى الحقيقةِ هنا هـو الفعلُ المضارع لاَ الحرفُ، لأن الحرفَ غير مستقل حتى يكون مضافاً إليه. **وقولُ أبِي قـيس بن رفاعة[٣]**

١٢٩ - لم يمنع الشرب مِنْها غَير أن نَطَقَتْ   حمامةٌ فِي غُصونٍ ذاتِ أوقالِ

الضمير فِي "منها" يعود إلى ناقةِ هذا الشاعرِ. نطقتْ، أي: صوتتْ. الأوقالُ: جمع وقْلٌ وهـو شجر المِقل. فِي غُصون ذاتِ أو قال، أي: فِي غصون شجرِ الوقل، يعنِي: كانتْ هـذِهِ الناقـةُ تشرب فسمعتْ صوتُ حمامةٍ علَى غصنٍ، فنفرتْ هذِهِ الناقةُ ولم تشرب، والمراد بالاستشهادِ: أنه جعلَ "غير" فِي هذا البيتِ مبيناً علَى الفتحِ؛ لأنه أضيفَ إلى لفظِ "أن".

وقولُ النابغةِ:

١٣٠ - علَى حِين عاتَبتُ المشِيب علَى الصبى

تمامه:

فَقلتُ الما تُصح والشيب وازع.

لفظةُ "علَى" فِي هذا البيتِ متعلقٌ بالأبياتِ التي قبلَ هذا البيتِ فِي قصيدةِ لم يذكر منهـا ههنـا غير هذا البيتِ. يعنِي: عاتبت نفسي وقتَ شيبي علَى فعلِهِ أفعالَ الصبيان من الضربِ واللهو. وقلتُ لَه: لم يصح، أي: يستيقظُ من الغفلةِ. "والشيب وازع"، أي: مانع وزاجـر عـن فعـل الصبي. والمراد بالاستشهادِ. "علَى حين عاتبتُ" فإنه بنَي حين علَى الفتحِ؛ لأنه مـضافٌ إلـى مبني وهو عاتبتُ.

فصل

والبناء علَى السكون هو القياس، والعدولُ عنه إلى الحركةِ لأجل ثلاثةِ أسـبابٍ. وإنمـا كان القياس فِي المبني السكون، لأن المبني ثقيلٌ لضعفهِ والسكون خفيـفٌ، فالـسكون أولَـى

---

[١] هو سليمان بن مهران الأعمش، الإمام العلم، أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي، من أعمال الري، قرأ القرآن على يحيى بن وثاب، كان يـسمى المصحف من صدقه مات سنة ١٤٨ هـ. الذهبي،محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط١، مج، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٤ هـ. ٩٤/١، ٩٥.

[٢] - هو علي بن زهير أبو الحسن البغدادي، نزيل دمشق مقريء معروف، قرأ على أبي الحسن بن الأحزم مات سنة(٥٣٨٤هـ) .
أنظر ترجمته في: غاية النهاية ٥٤٣/١.

[٣] هو: صيفي بن عامر الأوسي الأنصاري، أحد بني وائل بن زيد، وهو مشهور بكنيته. كان قد سأل عن الدين الحنيفي اليهود بيثرب، قيل: إنـه أسلم، وقيل: مات دون أن يسلم. انظر ترجمته في: الإصابة ٢٣٦/٣٥، الخزانة ١١٦/١٧.

١٢٩:- البيت من البسيط، وقد اختلف في قائله، فهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ٨٥، الخزانة ٤٠٦/٣، الدرر ١٨٨/١، ولأبـي قـيس بـن رفاعة في ابن السيرافي ١٨٠/٢، ابن يعيش ٨٠/٣، شرح شواهد المغني ٤٥٨/١، وللكناني في الكتاب ٣٢٩/٢، وقال عبد السلام هـارون فـي معجم شواهد العربية: هو من أبيات سيبويه الخمسين ٣١٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٧/١، أمالي ابن الشجري ٤٦/١، ٢٦٤/٢. وقال البغدادي: البيت لابن الأسلت هو ما ذكره أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات، وهو من معرفة الأشعار أديب غير منازعٍ فيها، الخزانة ٤١٣/٣. والـشاهد فيه كما ذكر الشارح.

١٣٠ - البيت من الطويل، وهو للنابغة الذيباني في ديوانه ٤٤، الكتاب ٣٣٠/٢، ابن السيرافي ٥٣/٢، أمالي ابن الشجري ٤٦/١، ١٣٢/٢، ٢٦٤، الإنصاف ٤٩٢/١، الأشموني ٢٥٦/٢، ٢٦٦/٣، ٨/٤. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

بالمبني، ولا يحرك المبني إلا بعذْر، لأن تحريك المبني عدولٌ عن الخفـةِ إلـى الثقـل؛ لأن الحركةَ ثقيلةٌ بالنسبةِ إلى السكون، والأعذار التي تُجوز العدولَ عن السكون إلى الحركةِ فِـي المبني ثلاثةٌ. **للهربِ من إلتقاءِ الساكنين فِي نَحو: هؤلاءِ.** الهرب: الفرار، يعنِي: حرك همزةَ هؤلاءِ بالكسرِ لسكونِها وسكون الألفِ التي قبلَها، يعنِي: أحد الأسبابِ الثلاثةِ: الفرار مِن التقاءِ الساكنين. **ولئلا يبتدأ بساكنٍ لفْظاً أو حكماً كالكافين، التي بمعنَى "مِثل" والتي هِـي ضـمير.** يعنِي: السبب الثانِي الحذر من الإبتداءِ بالساكِن، أراد بالكافين: الكافِ الّتـي بمعنَـى: مثـلُ، والكافِ التي هِي مفعولٌ. مثالُ الكافِ التي بمعنَى "مِثْل": جاءنِي كزيدٍ، أي: مثلُ زيدٍ. والكافُ هنا منفصلٌ لفظاً، وهو اسم مبني وحقه البناء علَى السكُون إلا أنه لو سكّن لم يمكُن الإبتـداء به، فحرك بالفتح، لأنه أخف الحركاتِ. مثالُ الكافِ التي هِي مفعولٌ: رأيتـك. فالكـافُ هنـا مفعولٌ، وهو اسم مبني، وحقه السكون إلا أنه حرك، لأنه منفصلٌ فِي الحكمِ وإن كان متـصِلاً بما قبلَه لفْظاً، وإنما قلنَا: إنه منفصلٌ حكماً، لأن المفعولَ فضلةٌ لأن الفعلَ والفاعلَ كـلام تـام بدون المفعول، وإذا كان منفصِلاً حكماً فلو أسكن لم يمكِن الإبتداء بهِ؛ لأن الابتـداء بالـساكن محالٌ. **ولعروضِ البناءِ، وذلك فِي نَحو: يا حكم، ولا رجلَ فِي الدارِ، ومن قبلُ، ومـن بعـد، وخمسةَ عشر.** العروض: الحدوث، يعنِي: السبب الثالثُ: أن يكون الاسم متمكّناً فيحدث فيـهِ سبب جعله مبنياً، فبني علَى الحركةِ لتكون حركتُه فارقةً بين البناءِ العـارضِ، وبـين البنـاءِ الأصلي، نَحو: يا حكم، فحكم اسم معرب صار مبنياً فِي النداءِ، وقد ذكر بحثـه فِـي النـداءِ. وكذاك "رجلَ" فِي "لا رجلَ" كان معرباً فصار مبنياً بدخولَ "لا" عليهِ كما ذكرنَا علته فِي بـابِ لا التي لِنفي الجنسِ، وكذلك قبلُ وبعد كانَا معربِيين إذا كان لهما المضافُ إليه، فلما قطعاً عن الإضافةِ، والإضافةُ مرادةٌ فِي النيةِ فكان كل واحدٍ منهما بعض الاسـمِ؛ لأن المـضافَ مـع المضافِ إليهِ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، والمضافُ بدون المضافِ إليهِ بمنزلةِ بعضِ الاسمِ، وبعـض الاسمِ لا يستحق الإعراب، فبنيا لهذا الضعفِ، وبنيا علَى الحركةِ لتَدل حركته علَى أن بناءهما عارض، ويجوز أن يقالَ حركا لإلتقاءِ الساكنين، وبنيا علَى الضم، لأن هذين اللفظين إذا كانَـا معربين، فإن كانا قبلهما حرفُ الجر مجروران وإلا منصوبان، وإذا بنيا على الـضمِ لتكـون حركةَ بنائهما مخالفةً لحركةِ إعرابهما وكذلك، خمسةَ عشر، فكان الخمسةَ والعشرةً معـربتين قبلَ التركِيب، فلما ركبا بنيا علَى الحركةِ، لتدل حركتُهما على أن البناء فيهما عارض، ويـأتِي باقِي بحثهما فِي المركباتِ. **وسكون البناءِ يسمى وقْفاً، وحركاتُه ضماً وفتحاً وكـسراً، وأنَـا أسوقُ إليك عامةُ ما بنته العرب من الأسماءِ إلا ما عسى أن يشذّ منها، وقد ذكرناه فِي هذه المقدمةِ فِي سبعةِ أبوابٍ، وهِي: المضمراتُ، وأسماء الإشارةِ، والموصولاتِ، وأسماء الأفعال**

والأصواتِ، وبعض الظروفِ، والمركباتِ، والكناياتِ. لقّب سكون المبني وحركاتـهِ بألقـابٍ تخالفُ سكون المعربِ وحركاتهِ، ليكون بينهما فرقٌ فِي اللقبِ، وإن كانَا متماثلين فِي الصورةِ، فسكون الباءِ فِي "اضرب" ولم يضرب متماثلان فِي الصورةِ، إلا أن سكون الباءِ فِي "اضرب" يسمى وقفاً؛ لأنه مبني، وسكون الباءِ فِي "لم يضرب" يسمى جزماً لأنه معرب، وكذلك فتحـةُ "ابن" ونصب "رأيتُ الإنسان" وضمةُ قبلُ، ورفع جاء الرجلُ، وكسر "هؤلاءِ"، وجر عجبتُ من الرداءِ، كل ذلك متماثلٌ فِي الصورةِ ولكِن الألقاب مختلفةٌ. قولُه: ما تكلـم بـهِ العـرب مـن المبنياتِ وغيرهما متعذر قولُه: إلا ما عسى أن يشذ، يعنِي: إلا ما يندر. قولُه: وقد ذكرناه فِي هذهِ المقدمةِ، يعنِي: وأنَا أسوقُ إليك أكثر المبنياتِ إلا بعض ما ذكر فِي هـذهِ المقدمـةِ ستـةٌ وذلك: نَحو أمسِ، والمنادى والمنفِي بلا، وغير ذلك فإنه لا يعيد ذكر هذهِ الأشياءِ. قولُه: فِـي سبعةِ أبوابٍ: أي فِي أقسامٍ، وهذا مفعولٌ قولُه: "أسوقُ إليك" أي: اذكر المبنيـاتِ فِـي سـبعةِ أقسامٍ، وهِي الأقسام المذكورةُ التي أولُها المضمراتُ وآخرها الكناياتُ.

المضمراتُ

المضمراتُ: وهِي علَى ضربين: متصِلٌ ومنْفَصِلٌ، فالمتصلُ ما لا ينفَكَ عـن اتـصالِه بكلمةٍ، كقولك: أخُوك، وضربك، ومر بك، وهو علَى ضربين: بارز ومستتر. فالبارز ما لفـظَ بهِ كالكافِ فِي "أخوك" والمستتر ما نُوي كالذي فِي "زيد ضرب"، والمنفصلُ ما جرى مجـرى المظهر فِي استبدادهِ كقولِك: هو، وأنتَ. ما لا ينفك متصلاً، أي: مالا يزالُ متصلاً يكون أبداً متصلاً بما قبلُه، ولا يمكن فصله عما قبلَه كقولك: أخوك، فالكافُ متصلٌ ولا يمكن التلفظُ بهِ دون الأخِ، فإن تلفظتَ بهِ منفرداً عما قبله بطلَ معناه. قولُه: وهو علَى ضربين. أي: المتصلُ علَى ضربين، بارز: وهو ما ظهر فِي اللفظِ نحو: الكافِ فِي "أخيك" ومستتر: وهو الـذي لَـم يكُن ظاهراً فِي اللفظِ، بلْ هو مقدر منوي، نَحو: زيد ضرب. فإنه يظهر فِي "ضرب" ضـمير، ولكِن ضمير الفاعِل فيهِ مقدر. أي: زيد ضرب هو. قولُه: والمنفـصلُ إلـى آخـرِهِ. يعنِـي: والمنفصلُ: هو الذي يستَقِل فِي التلفُظِ بهِ ولم يكُن متصلاً بما قبلَه، وهو كالمظهر فِـي كونـهِ مستَبداً بنفسِه، أي: مستقِلاً بنفسهِ، كقولِك: أنتَ عالم، فإن لفظـةَ "أنـتَ" كلفظـةِ "زيـد" فِـي الاستبدادِ، أي: فِي الإستقلال فِي التلفظِ بهِ.

فصل

ولكل من المتكلم والمخاطبِ والغائبِ، مذكرهِ ومؤنثهِ، ومفـردهِ ومثَنيـاه ومجموعـه ضمير متصلٌ ومنفصلٌ فِي أحوال الإعرابِ، ما خَلا حالَ الجر، فإنه لا منْفَصِلَ لها. يعنِي: كل واحدٍ من ضمير المتكلمِ والمخاطبِ والغائبِ، ومن المفردِ والتثنيةِ والجمعِ، والمذكّر والمؤنثِ،

يعنِي: ضميراً متصلاً، ومنفصِلاً سواء كان مرفُوعاً أو منصوباً، أما المجـرور فَـلا يكـون منفصِلاً؛ لأن المجرور لا بد وأن يكون متصلاً بحرفِ الجر، أو باسمٍ مـضافٍ. **تقـولُ فِـي مرفوع المتصل: ضربتُ، ضربنا،وضربتَ إلى: ضربتُن** : المضمراتُ سبعون: أربعـةَ عـشر للمرفوع المتصل منها إثنان للمتكلم ذَكَراً كان أو أنثَى، وهما: ضـربتُ، وضـربنا. وثلاثـةٌ للمخاطبِ، ضربتَ، ضربتما، ضربتُم. وثلاثةُ للمخاطبةِ: ضربتِ، ضربتا، ضـربتن وثلاثـةٌ للغائب: ضرب، ضربا، ضربوا، وثلاثةٌ للغائبةِ: ضربتْ ضربتا، ضـربن، وفِـي منـصوبِهِ ضربِنى وضربنَا، وضربكَ إِلى ضربكن، وضربه إلى ضربهن. المنصوب المتصلُ من جملةِ السبعِين أربعةَ عشر للمتكلمِ: ضربِني ضربتُ ضربنَا، وثلاثةٌ للمخاطبِ: ضـربك ضـربكُما ضربكُم. وثلاثةُ للمخاطبةِ ضربكِ ضربكما ضربكن. وثلاثةُ للغائبِ. ضربه ضربهما ضربهم، وثلاثةٌ للغائبةِ: ضربها، ضربتَها، ضربهن. وفِي منصوبِهِ: ضربِني، ضربنَا، ضـربك إلـى ضربكن وضربه، إلى ضربهن. المجرور أيضاً أربعةَ عشر: غلامِي، وغلامنـا، وغلامـك، غلامكما، غلامكُم، غلامك، غلامكما، غلامكن، غلامه، غلامهما، غلامهم، غلامها، غلامهما، غلامهن، هذا هو المجرور بالإضافةِ، والمجرور بحرفِ الجر مثاله: مربِي، مر بِنا، مر بِهما، مر بِهن. **وفِي مجرورِهِ: غُلامِي، وغُلامنا، وغلامك إلى: غلامكُن، وغلامه، إلى: غلامهـن، وتقول في المرفوع المنفصلُ أيضاً أربعةَ عشر: أنَا، نحن، وأنتَ، وأنتما، وأنتم، وأنتِ، أنتُما، أنتُن، هو، هما، هم، هِي، هما، هن. وفِي منصوبِه: إياي، إيانَا، وإياك، إلى إياكُن وإياه، إلى إياهن.** والمنصوب المنفصلُ أيضاً أربعةَ عشر: إياي، إيانَا، وإياك، إياكُما، إياكُم، إياك، إياكُما، إياكُن، إياه، إياهم، إياهما، إياهن.

فصل

والحروفُ التي تتصلُ بـ "إيا" مِن "الكافِ" ونحوها لواحِقُ للدلالةِ على أحوال المرجوع إليهِ. وكذلك التاء فِي "أنتَ" ونحوها فِي أخواتِه، ولا محل لهذِهِ اللواحق من الإعرابِ، إنمـا هِي علاماتٌ كالتنوين، وتاءِ التأنِيث، وياء النّسبِ وما حكاه الخليلُ[1] عن بعض العـربِ إذا بلغَ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشوَاب. مما لا يعملُ عليهِ. اعلم أن مذهب أكثر البـصريين[2]، وهو المختار: أن لفظةَ "إيا" هو المنصوب المنفصلُ وما بعدها حروفٌ وليستْ باسـماءت، ولا محل لها من الإعرابِ، وقد ذكرنَا هذِهِ المسألةَ فِي ذكر المنصوباتِ فِي فصل "التحذير". قولُه: من الكافِ ونحوها. أراد بنحوها: الياء للمتكلمِ فِي "إياي" والنون والألفِ فِي "إيانَـا"، والكـافِ

[1] انظر الكتاب ٢٧٩/١.
[2] انظر الإنصاف ٦٩٥/٢ وما بعدها المسألة ٩٨.

وما بعدها فِي "إياكما" إلى "إياكُن"، والهاء فِي "إياه" إلى "إياهن" فهذِهِ حروفٌ وليستْ بأسماءٍ. قولُه: لواحقُ للدلالةِ علَى أحوال المرجوعِ إليهِ. اللواحِق: جمع لاحقةَ: وهِي ما لحقَت مِن غير أن تكون منه، أراد بأحوالَ المرجوعِ إليهِ أنه متكلم أو مخاطَب، أو غائب مفرد، أو مثنى، أو مجموع، مذكر أو مؤنثٌ. قوله: وكذلك التاء فِي "أنتَ" ونحوها فِي أخواتهِ. الضمير فِي "نحوها" يعود إلى الياءِ، وأراد بنحوِها "الميم" والألفُ فِي "أنتما"، والميم فِي أنتُم، والنون فِي "انتُن"، والضمير فِي أخواتهِ يعود إلى "أنتَ"، يعنِي: الضمير فِي "أنتَ" إلى "أنتن" إنما هو الهمزةَ والنون، وأما فما بعد النون من التاءِ فِي أنتَ، والياءِ والميمِ والألفِ فِي أنتُما، والتاء والميم فِي أنتُم، والتاءِ فِي أنتِ، والتاءِ والنون فِي انتن، كلها حروفُ الخطابِ. قولُه: إنّما هِي علاماتٌ للمتكلمِ، أو المخاطبِ، أو الغائبِ، وليستْ بأسماء كما أن التنوين علامةٌ تمكّن الاسمِ وليستْ اسماً، والتاء فِي ضاربةٍ ونحوِها علامةٌ للتأنيثِ وليستْ اسماً والياء في: تضربي ونحوهِ علامةٌ للنسبةِ، وليست الياء اسماً. ولاَ محل لهذِهِ الحروفِ مِن الإعرابِ، لأن الإعراب للأسماءِ. وإذا لم تكُن هذِهِ الحروفُ أسماء فلاَ يكون لَها محلٌ. قولُه: وما حكاه الخليلُ عن بعضِ العربِ: إذا بلغَ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشواب. يعنِي: مذهب الخليل أن "أيا" مضافٌ وما بعده من الكافِ وغيرها مضافٌ إليهِ، ودليله ما سمع من بعضِ العربِ: أنه قالَ إذا بلغَ الرجلُ الستين: فإياه وإيا الشواب. بجر الشواب علَى أنه مضافٌ إليهِ لفظُ "إيا" يعنِي إذا بلغَ الرجلُ ستين سنةً عليهِ أن يحذر مِن وصال النساءِ الشواب، فإنه لاَ يليقُ بحالهِ ملاعبةُ الشواب. قولُه: مما لاَ يعملُ عليهِ، يعنِي: قولُ هؤلاءِ العربِ شاذ، والشاذ لاَ يعملُ عليهِ.

فصل

ولأن المتصلَ أخْصر لم يسوغُوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل، فلا تقولُ: ضرب أنتَ، ولاَ هو، ولاَ ضربتُ إياك. لَم يسوغُوا: لم يجوزوا، يعنِي: متَى قدِرتَ علَى الضمير المتصل لم تأتِ بالمنفصل فقولُك: ضرب أنت. قبيح لأنك تقدر علَى أن تقولَ: ضربتَ. قولُه: ولاَ هو، أي: ولاَ تقولُ: ضرب هو. لأنّك تقدر علَى أن تقولَ: ضرب. فيكون ضمير الفاعل مستتِراً فيهِ. وقولك: ضربتُ إياك قبيح؛ لأنك تقدر علَى أن تقولَ: ضربتُك. قولُه: إلاَ عند تعذر الوصل، يعنِي: إنما يجوز ترك التكلمِ بالضمير المتصل، والعدولُ إلى المنفصل إذَا لم يكُن التلفظُ بالضمير المتصل ممكِناً، ويأتِي شرح هذَا بعد هذين البيتَين.

إلاّ ما شذ من قول حميدٍ الأرقطِ[1]:

---

[1] هو حميد بن مالك بن ربعي بن مخاشن التميمي، سمي الأرقط، لآثار كانت بوجهه، شاعر وراجز إسلامي أموي مجيد. من بخلاء العرب المعدودين. كان معاصراً للحجاج. انظر ترجمته في: الخزانة ٣٩٥/٥، معجم الأدباء ١٣/١١.

١٣١:- البيت من الرجز، وتمامه: **أتتك عيس قطعت الأركا** **إليك حتّى بلغت إياكا.**

١٣١ - إليك حتّى بلغَتْ إياكا

الكافُ فِي "إليك" ضمير الممدوح، والتاء فِي "بلغتَ" ضمير الناقةِ، يعنِي: أسوقُ إلى جانبك ناقتِي حتى بلغتْ إياك فتكرمنِي وتكرم ناقتِي، والمراد بالاستشهادِ: أنه أتَى بالضمير المنفصل مع القدرةِ علَى الضمير المتصل.

وقول بعض اللصوص:

١٣٢ - كأنّا يوم قُرى إنْـ　　　　نما نَقْتُلُ إيانا

نسب سيبويه هذَا البيتَ إلى ذِي الأصبعِ العدوانِي[1]، والبيتُ الذي قبلَ هذا البيت:

لقينَا منهم جمعاً　　　　فأوفَى الجمع ما كانَا

كانا يوم قرى إنْـ　　　　نما نقتلُ أبانَا

قصةُ هذَا: أن جماعةً من اللصوص أتاهم جماعةٌ للمحاربةِ، فغلبهم اللصوص وقتلوهم وأخذُوا أموالَهم. الضمير فِي منهم، يعود إلى من أتَى من اللصوص. فأوفى الجمع، أي: أعطَى أولئك القوم إيانَا ما كان فِي أيديهم من المال. قرى: اسم موضعٍ، يعنِي: إذَا قتلناهم فكأنما قتلنَا أنفُسنَا لأنّا منهم وهم منا. والمراد بالاستشهاد: أنه قال: نقتلُ إيانا وحقه: نقتلنَا لأنه قَدِر علَى الضمير المتصل، ولكِن لم يستقِم الوزن بالضمير المتصل. هذا تأويلُ كلامِ المصنفِ، ولكِن لاَ حاجةَ إلى هذا لقولهِ: نقتلُ إيانا: كان أصلُه نقتلُ أنفسنَا، فحذفَ أنفسنَا وأقام إيانا مقامها لاستقامةِ الوزن، وهذا التأويلُ أولَى، لأنّا لو لم نقُل إنه أقام "إيانا" مقام أنفسنَا يلزم الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول فِي نقتلُ "إيانا" وهذا لاَ يجوز إلا فِي "ظننتُ وأخواتِهِ" كما يأتِي بحثه فِي قسمِ الأفعال إن شاء الله تعالَى. **وتقولُ: هو ضرب** إذا تعذر جعلُ الضمير متصلاً فحينئذٍ يجعلُ منفصِلاً، وذلك فِي ستةِ مواضع، احدها: إذَا كان مبتدأ، نحو: هو ضرب. **والكريم أنتَ.** يعنِي الثاني: أن يكون خبراً لمبتدأ كلفظةِ "أنتَ" هنا. **وإنَّ الذاهبين نحن.** يعنِي: الثالثُ: أن يكون خبر "إن" وأخواتِها، كنحن هنا. **وقالَ:**

من رجز لحميد الأرقط وهو في الكتاب ٣٦٢/٢، الخصائص ٣١٢/١، ٥٣٧/١، أمالي ابن الشجري ٤٠/١، الإنصاف ٦٩٩/٢، الخزانة ٢٨٠/٥. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

١٣٢:- البيت من الهزج، وقد اختلف في قائله، فهو لذي الإصبع العدواني في ديوانه ٧٨، أمالي ابن الشجري ٣٩/١، الخزانة ٢٨٠/٥، ولأبي بجيلة في الخصائص ٥٣٧/١، ولبعض اللصوص في الكتاب ٣٦٢/٢، وبلا نسبة في الكتاب ١١١/٢، الإنصاف ٦٩٩/٢. والشاهد فيه كما ذكره الشارح.

[1] هو: حرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة العداوني المضري، شاعر جاهلي معمر، فارس شجاع، سمي ذا الإصبع؛ لإن حية نهشت إصبعه فقطعها، وقيل: لأنه كان في رجله إصبع زائدة، مات نحو سنة ٢٢ ق. هـ. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٧٠٨/٢، الخزانة ٢٨٤/٥، الأعلام ١٧٣/٢.

١٣٣ -: البيت من السريع، وقد اختلف فيه، فهو لعمرو بن معد يكرب وهو في ديوانه ١٦٧، الكتاب ٣٥٣/٢، ابن السيرافي ١٩٩/٢، شرح أبيات المغني ٢٥٦/٥، وللفرزدق في التخمير ١٥٠/٢، وبلا نسبة في ابن يعيش ١٠١/٣، ١٠٣، المغني ٤٠٧. ونسبه الشارح هنا لعمرو بن معد يكرب. والشاهد فيه: أنه أتى بالضمير المنفصل "أنا" حتى لم يمكنه أن يأتي به متصلاً، وإنما لم يمكنه أن يصله بالفعل، لأن المعنى كان يبطل، لأنه سينفي عن نفسه حينها أنه قطر الفارس لوجود إلا فما بعدها مثبت مستثنى مما نفٌي.

١٣٣ - ما قَطر الفارس إلا أنا.

يعنِي الرابع: أن يقع بعد إلا كقولِهِ: "إلا أنا" وهذا من شعر عمرو بن معدِ يكرب وأولُه:

قد عِلِمتْ سلمى وجاراتُها   ما قَطر الفارس إلا أنَا

شككتُ بالرمح حيا زيمه   والخيلُ تجري زيما

قطَر يقطر إذا لقِي أحداً، أو شيئاً إلى جانبٍ، سككتُ بالسين المهملةِ إذا أدخـلَ مِـسماراً فِـي موضعٍ، ونقلَ الشاعر السك إلى التشكيكِ، فَإن شككت بتشديدِ الكافِ الأولَـى لـوزن الـشعر والمبالغةِ. الحيازيم: جمع حيزومٍ وهو الصدر، ونَما بفتح النون. أي: متفرقاً. يعنِي: وما لَقِـي الفارس فِي الحرب إلا أنَا، فإني دفعت بالرمح صدره فِي الحالةِ التي تجري الخيـلُ متفرقـةً بيننَا، يحملُ بعضنَا علَى بعضٍ. **وجاء عبد ا وأنتَ.** يعنِي الخامس. أن تقـع بعـد حـرفِ العطفِ. **وإياك أكْرمتُ.** يعنِي السادس: أن يكون مفعولاً متقدماً علَى الفعل. **إلا ما أنشده ثعلب:**

١٣٤ - وما نُبالِي إذا ما كُنْتِ جارتَنا   ألا يجاورنا إلاكِ ديار.

ديار، أي : ساكِن دارٍ، هذا استثناء مِن وقُوعِ الضمير بعد " إلا". يعني: إذا كان الضمِير بعد "إلا" يلْزم أن يكون منْفَصِلاً إلاَ ما شذ هذا البَيتَ فَإنه قالَ إلاّكِ، وحقه إلا إياكِ.

١٣٤- البيت من البسيط، ولا يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة في الخصائص ٣١٢/١، ٥٣٨، التخمير ١٥١/٢، أمـالي ابـن الحاجـب ٣٨٥/١، المغني ٥٧٧، الأشموني ١٠٩/١، الخزانة ٢٧٨/٥، ٣٢٥. والشاهد فيه: قوله: "إلاّك" حيث أتى بالضمير المتصل بعد إلا، وكان القياس أن يقول: إلا إياك.

فصل

فإذا التقى ضميران. يعني: إذا اجتمع ضميران، وليس أحدهما ضمير الفاعل المرفوع. **في نحو قولهم: الدرهم أعطيتكه**. يجوز رفع الدرهمِ على الابتداء، ويجوز نصبه على إضمار فعل، يكون ما بعده تفسيراً له كما قلنا في: " زيداً ضربتُه" . فالضميران الكافُ والهاء في "الدرهمِ أعطيتُكه"، الدرهم، مبتدأ، وأُعطيتُكه: فعل مجهول. الضمير الأولُ أُقيم مقام الفاعل والضمير الثاني محلّه نصب؛ لأنه المفعولُ الثاني والجملة خَبر المبتدأ .

والدرهم أعطيتكموه. الدرهم مبتدأ، وأعطيتُكموه: فِعلٌ مجهولٌ، والضمير الأولُ أُقِيم مقام الفَاعل، والضمِير الثانِي محله نَصب؛ لأنه المَفْعولُ الثاني، والجملَةُ خَبر المبتدأ. **والدرهم زيد معطيكه**. الدرهم وزيد كِلاهما بِمنزلةِ اسمٍ واحدٍ مبتدأ، ومعطِي: اسم فَاعلٍ عمِلَ عملَ الفِعل وما بعده مِن الضميرين مفْعولاه، والجملَةُ خَبر المبتدأ. **وعجِبتُ مِن ضربكه** . والتقدير: زيد عجِبتُ مِن ضربكه، فَضرب : مصدر عمِلَ عملَ الْفِعل، وهو مضافٌ إلى ضمير الفَاعل، وهو الكافُ. وقولنا فِي أول هذا الفَصل ضمير الفَاعِل المرفُوع [احترزنا][1] بهِ عن هذهِ الكافِ، فإنها ضمِير الفَاعِل ولكِنه مجرور. **جاز أن يتصلا كما ترى، وأن ينفصل الثاني، كقولك: أعطيتُك إياه، وكذلك البواقي**. جاز أن يتصِلا، أما إتصالُ الضمير الأول؛ فلأنه متصِلٌ بالفْعل، أو باسمِ الفَاعِل، أو المصدر اللذين هما كالفِعل، ووقُوع ضمير الفَاعل بين الفِعل وهذا الضمِير، فِي نحو: أعطَيتَكه لم يعد فَاصِلاً بين الْفِعل، وبين هذا الضمير؛ لأن ضمير الفاعل كجزءِ الفْعِل. وأما الضمِير الثانِي مِن هذين الضميرين. فإن جعلْتَه متصلاً فظاهر؛ لأنك متى قدِرتَ علَى المتصِل لم تأتِ بالمنْفَصِل، فإن جعلته منْفَصِلا؛ فلأنه بعد عن الفِعل، فأشْبه المظهر، والمُنْفَصِلُ أشْبه بالمظْهر فِي استِقْلالِهِ. **وينبغِي إذا اتصلا** أن تُقَدم مِنْهما ما لِلمتكلمِ علَى غَيره، وما لِلمخَاطَبِ علَى الغَائِبِ، فتقُولُ: أعطانِيك، وأعطّانِيهِ زيد، والدرهم أعطاكه زيد، وقال الله تَعالى: " أنلزمكموها" [2]. اعلم أن مذْهب سيبويه[3] في الضمِيرين المتصِلَين وجوب تقْدِيمِ ضمِير الْمتَكلمِ علَى الْمخَاطَبِ والْغائِبِ، ولا يجب هذا الترتِيب عِنْد المبردِ[4]، بلْ تقديم ضمير المتَكلمِ على المخاطب. والغَائِبِ، وتَقْدِيم المخاطب على الغَائِبِ وبالعكس سواء، وتقديم المخاطبِ على الغَائبِ، وبالعكس، وإنما يجِب الترتِيب المذكُور عِنْد سيبويه؛ لأن الابتداء

[1] - [احترز] في ن.ف.
١- سورة هود ٢٨.
[3] - انظر الكتاب ٢٠٠/٤
[4] - هذا مذهب طائفة من القدماء وتبعهم المبرد. انظر : الارتشاف٤٧٧/١.

بالأهم أقْرب وأولى، ولا شك أن المتَكلم أقْرب مِن غَيرِهِ، والمخَاطَب أقْرب مِن الغَائِبِ. قَولُه تَعالى : "أنلْزِمكُموها" : الهمزةُ للاِستفهَامِ، والنون ضمير المتَكلِمِ والمراد بِهِ نُوح عليهِ السلام، وضمِير المخَاطَبين لِقُومِه، وضمِير المُؤْنثِ الغَائِبِ لِلسيئةِ أو الرحمةِ، يعني: لاشك على إلزامِكُم السيئَة أو الرحمة فِي حال كونكُم كارهين لَها. **وإذا انفصلَ الثاني لم تُراع، هذا الترتيب، فقلتَ: أعطاه إياك، وأعطاك إياي.** وإذا انفصلَ الثاني لم تُراعِ؛ لأن وجوب الترتِيبِ فِي المتصِلين التقديم للأعرفِ على غَيرِهِ، والمتَكلم أعرفُ مِن المخَاطَبِ، والمخَاطَب أعرفُ مِن الغَائِبِ، والدلِيلُ على أن المتَكلم أعرفُ مِن المخَاطبِ، أنك إذا سمِعتَ رجلاً يقُولُ مِن وراءِ حِجاب: فَعلْتُ كذا، بِضم التاءِ تَعرفُ أن فَاعِلَ ذلك الفِعلَ هو المتَكلم لا غَير، ولو قُلْتَ : فَعلتَ بِفَتْح التاءِ لا يعرفُ المخَاطَب مِن بين الحاضِرين. وأَما كون المخَاطَبِ أعرفُ مِن الغَائِبِ، لأنك لَو سمِعتَ من يقولُ بين جماعةٍ: فَعلْتَ كذا، بِفَتْح التاءِ يعرفُ المخَاطَب بالإشَارةِ إليهِ من غَير لفظٍ آخَر، ولو قالَ " فَعلَ كذا، لا يعرفُ فَاعِله. قَولُه: إلا بلَفْظٍ آخَر، مِثل: أن تَقول: فعل زيد، أو رجلٌ آخَر، فَإذا كان الضمِيران متصِلَين يحتاج إلى تَقْدِيمِ الأعرفِ، وأَما إذا انفَصلَ الثانِي فَهو كالمظْهر فِي كونِهِ مستَقِلاً بِالتلَفظِ. فَكما لا يجِب الترتِيب بين المظْهر، وبين المخَاطَبِ المضمر، والمتَكلِمِ فِي نَحو: أَعطيتُ دِرهماً إياك، وزيداً أعطَى دِرهماً إياي. فَكذلِك لا يجِب الترتِيب بين المتَكلِمِ، وغَيره وبين المخَاطَبِ والغَائِبِ إذا كان الثانِي منْفَصِلاً، بلْ يجوز تَقْديم المخَاطبِ على المتَكلم، نَحو: يا غُلام سيدك أَعطَاك إياي، وتَقديم الغَائِبِ على المخَاطَبِ والمتَكلِمِ، نَحو: أعطَاه إياك، وأَعطَاه إياي. **وقَد جاء فِي الغَائِبين: أعطاهاه ، أعطاهوها.** يعنِي: إذا كان الضمِيران متَماثِلَين لا يجوز أن يكُونا متصِلين إلا إذا كانَا غَائِبين، فإنه يجوز كونُهما متصلَين ولَيس ذَلك بِمختَارٍ، نَحو: زيد عمرو الجبةَ أعطَاهاه، وأَعطَاهوها، فالفَاعِلُ مضمر فِي الفِعل، وهو يعود إلى زيدٍ، وضمِير المؤَنثِ لِلجبةِ، والمذَكر لِعمرو. وتَقولُ : زيد عمرو خَالداً أعطاهوه، والمخْتار جعلُ الثانِي منْفَصِلاً نحو: أعطَاهاه إياه، و "أعطَاه إياها" . ومِنْه قَولُه :-

١٣٥- وقد جعلَتْ نَفْسِي تَطيب لضغْمةٍ　　　لضغْمِهماها يقْرع العظْم نَابها .

---

١٣٥ - البيتُ من الطويل، وقد اختلف من قائله، فهو للقيطٍ الأسدي في أمالي ابن الشجري ٢٠١/٢، الحماسة البصرية ٩٩/١ الخزانةَ ٣١٢/٥، شرح أبيات المفصل ٥٨٣/١، وهو لمغّلس بن لقيط الأسدي في ابن يعيش ١٠٥/٣، ١٠٦، تلخيص الشواهد ٩٤. وبلا نسبة في الكتاب ٣٦٥/٢، أمالي ابن الشجري ٨٩/١، التخمير ٤٦٥/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٨١/١، الأشموني ١٢١/١.
والشاهد فيهِ : أنّه جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة، الأول مجرور بإضافة المصدر إليه، والثاني في محل نصب بالمصدر، وهو شاذ، وكان القياس في الثاني الانفصال بأن يقول: لضغمهما إياها.

قَائِلُ هذا الشعر مغَلس : مغَلس بن لَقِيط الأَسدِي[1] . جعلتْ، أَي طفِقتْ. الضغَمةُ، أَي : لعـض الضغْمِ، العض. لِضغْمِهِما: ضمِير التثنية ضمِير سبعين مِن أَسدٍ أو ذِئْبٍ أو ضـبعٍ، وضـمير المؤَنثِ يعود إِلَى قولِهِ: لضغْمةٍ يقْرعُ العظْم، أَي: يدقُه. نَابها، أَي: بين تِلْك الـضغْمةِ، وهـذا استِعارةٌ؛ لأن الضغْمةَ لَيس لَها نَاب. يعنِي: رضِيتْ نَفْسِي مِن غَايةِ شِدةِ حوادِثِ الـدهر بـأَن يعضها سبعان بعضةَ يدق نَاب تِلْك العضةِ عظْمِي. والمراد بالإستـشهاد: أنـه جمـع بـين الضميرين المتَماثِلَين أو الغَائبين، وجعلُهما متصِلَين فِي قَولِـه: لـضغْمِهِماها. وهـو قليـلٌ ، والكَثِير: أَعطَاها إياه وأَعطَاه إياها . يعني: جعلُ الضميرين الغَـائِبين متـصِلَين قَلِيـلٌ فِـي الاستِعمال، بل المعروفُ مِن الأَكْثرِ فِي الاستِعمال أن يكون الثانِي منْفَصِلاً. اعلَم أن اسم كان وأَخَواتِها لا يكون إلا متصلاً، لأنه بِمنزِلَةِ الفَاعِل، وأما خَبرها فَيجـوز أَن يكُـون منْفَـصِلاً ومتصِلاً. أَما وجه كَونِهِ منْفَصِلاً؛ فَلأَن اسم كان وخَبرها هو المبتدأُ والخبر فِي التقدير، فكَمـا أَن خبر المبتدأ لا يكون إلا منْفَصِلاً، وكذلك خَبر كان فلهذا اختير كَونه منفصلاً. وأمـا وجـه كَونِهِ متصلاً، فلأنه يشْبِه المفعولَ فِي كَونِهِ منْصوباً فكَما أَن ضمير المفعول يكـون متـصلاً فكذلك خَبر كان. **كقوله :-**

١٣٦ لَئِن كان إياه لقد حالَ بعدنا

وتَمام البيت: عن العهدِ والإنْسان قد يتَغَير

قائِل هذا الشعر عمر بن أَبي ربِيعةَ، رأى رجلاً بعد عليه فشك أَنه هو الذي رأَه قَبلَ هـذا أَم لا؟ يقولُ : إِن كان الرجلُ الذي أَراه هو الذي رأَيتُه قَبلَ هذا الوقْتِ، لَقد حالَ، أَي: تَغير عهده، أَي: تغير حالُه مِن الشبابِ إلى الشيبِ، أَو مِن حِفْظِ العهدِ إلى تَركِ العهدِ والمودةِ، ثُم عذره فِي هذا فإن الإنْسان قَد يتَغير عهده. والمراد بالاستشهادِ قَوله: لئن كان إياه "فاسم كـان مـضمر فيها، وإياه خَبرها، فَجعلَ الخَبر منْفَصِلاً، ولَو كان متصِلاً لَقَالَ: كأَنَه. وقَولُه:

١٣٧ - ليس إياي وإيا　　　　كِ ولا نَخْشَى رقيباً

---

[1] - هو مغَلس بن لقيط بن حبيب بن خالد بن نضلة الأسدي، شاعر جاهلي قديم، كان كريماً حليماً شريفاً. وانظر ترجمته في معجم الشعراء المرزباني ٣٠٨، الخزانة ٤١٩/٢.

١٣٦- البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٤ـ التخمير (٣) ١٥٦/٢، ١٥٨، تخليص انظر ترجمته في معجم الشعراء المرزباني ٣٠٨، الخزانة ٤١٩/٢.
الشواهد ٩٣، الأشموني ١١٩/١، الخزانة ٣١٢/٥. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

١٣٧- البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٧٥، وشرح شواهد المغني٤٨٨/١، الخزانة ٣٢٤/٥، الدرر ٤١/١، وبلا نسبة في التخمير ١٥٨،١٥٩/٢، تلخيص الشواهد ٩٩، المغني ٢٢٧،٤٥٠، الخزانة ٣٩٦/٥، ٢٦٦/٩.
والشاهد فيه كالذي قبل

وصدر البيتِ :

لَيتَ هذا الليلَ شَهر   لا نَرى فِيه عريبا

لَيس إياي وإيا   كِ ولا نَخْشَى رقيبا

قَائِلُ هذا الشعرِ، عمر بن أَبي ربيعةَ. عريباً، أي واحداً. يقَالُ : ما فِي الدارِ عريـب، أَي، أَحد، فَخَاطَب معشُوقَته، يعني: أَتمنى أَن يطُولَ هذا الليلُ قَدر شَهرٍ ولا نَرى فيهِ أحداً، ولَـيس فيه غَيري وغيركِ ولاَ نَخْشَى رقيبا ، أي: من يحوطُنَا ويتَجسس علينا والمـراد بالاستـشهاد قَولُه: لَيس "إياي وإياكِ". فاسم لَيس مضمر فيها وجعلَ خَبرها متصِلاً. والتقدير: لَـيس أَحـد غيري وغَيرك فَحذَفَ غَيري وغَيرك، وأَقَام إياي وإياكِ مقَامهما. **وعن بعضِ العربِ[1]: عليـه رجلاً ليسِني.** يعنِي: قَد جاء عن بعضِ العربِ هذا الكلام. عليهِ كَلِمةُ الإغراءِ، دخَلَـت علَـى الغَائِبِ، وهذا شَاذ، لأَن كَلِمة الإغْراءِ لاَ تَدخُلُ إلا علَى المخَاطَبِ ومعني قوله: عليـه رجـلاً لِيسنِي أي: ليلْزم ذَاك الرجلَ رجلاً غَيري، والمراد بِهذا الكلامِ أنه جعلَ خَبر لَـيس متـصِلاً. وهو لَفْظُ "ني " واسم لَيس ضمير فيهِ مستَتِر يعود إلى"رجلاً".

وقَالَ:(١٣٨): إذْ ذَهب القَوم الكِرام ليسِي .

وصدر البيتِ :عددتُ قَومِي كَعدِيدِ الطيسِ   إذْ ذَهب القَوم الكِرام لَيسِي

الطيس: الرملُ الكَثِير. قَائِلُ هذا البيتِ ابن دريد. يعنِي: عددتُ قَومِي كَما يعد الرملُ فَهو كَثِير، ولَيس فِيهم كَريم، بلْ ذَهب الكِرام لَيسِي، أَي: إلا "إياي" أَي: لَيس مِنْهم كَريم غَيـري. والمراد بالاستِشْهادِ قَولُه: لَيسِي فَاسم لَيسِ مضمر فِيهِ، والياء خَبره وحقه فِـي الاتـصال أَن يقولَ: لَيسنِي فَحذفَ نَون الوقايةِ، فَخَبر لَيس متصِلٌ كَما تَراه . وقد أَورد المـصنفُ شَـاهِدين علَى الضمِيرِ المنفصل وشَاهِدين علَى كَونه متصِلاً .

١- انظر الكتاب ١٢٦/١.

١٣٨- البيت من مجزء الرمل، من قصيدتين متشابهتين ، إحداهما لعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣٨، ٤٣٩، والثانية للعرجي في ديوانه ٦١،٦٣، وهو لعمر في التخمير ١٥٨/٢، وهو لأحدهما في الخزانة ٣٢٤/٥.

ويبدو أنَّ الشارح هنا يعتمد بيت عمر بن أبي ربيعة؛ لأنه يصرح باسمه، أو أنه يأخذ النسبة من كتاب سيبويه فهو في الكتاب لعمر٣٨١/١.

ومما يعضد هذا الذي ذهب إليه الشارح من نسبة البيت لعمر بن أبي ربيعة أن بيت العرجي هو:

غَير أسم وجملٍ   ثم لا نخشى رقيباً

والشاهد في البيت : مجيء خبر "ليس" ضميراً منفصلاً.

فصل

"والضمير المستَتِر يكون لازماً، أو غَير لازمٍ.

فاللّازم فِي أَربعةِ أَفْعال : افْعلْ ، وتَفْعَلُ للمخَاطَبِ، أَفْعلُ، ونفْعلُ .

وغَير اللازم فِي فِعل الواحد الغَائِب، وفِي الصفاتِ.

المستَتِر والمستَكِن واحِدٌ، وهو أَن يكون الضمِير فِي النيةِ ولَيس لَه علامَةٌ فِي اللفْظِ مثل : اضرب، والفَاعِلُ فيه مضمر، ولَيس له علامةٌ في اللفْظِ بِخِلافِ التثْنِية والجمعِ.

نَحو : اضربا، واضربوا، فَإن الأَلِفَ: علامَةُ التثنِيةِ، والواو علامَةُ الجمعِ . والمستَتِر نَوعان لازم وغَير لازمٍ . فاللازم فِي واحد المذَكر، وفي أَمر المخَاطَبِ المعروفِ. نَحو: افْعل، وفِي المخَاطَبِ المجهول نَحو: يفْعل، وفِي نهي المخَاطَبِ المعروفِ نَحو : لاَ تُفَعلُ ، والمجهول نحو: لا تُفْعل، وفِي مضارعِ المخَاطَبِ المعروفِ، نَحو تَفْعلُ، والمجهول نَحو: يفْعل ، وفِي واحِدٍ المتَكلمِ المعروفِ نَحو: افْعل ، والمجهول نَحو: أُفعل. وفِي تَثْنِيةِ المتكلمِ المعروفِ نَحو: نَفْعل، والمجهول نَحو : نُفْعل، وجمع المتَكلم وتَثْنِيته سواء . وغَير اللازمِ فِي واحِدِ المذَكر وفِي واحِدةِ المؤَنثِ فِي الماضِي والمضارعِ والأمر والنهي، كُل ذلِك فِي المعروفِ والمجهول، وفِي واحِدِ المذكر والمؤَنثِ فِي الصفَاتِ ، يعنِي بالصفَاتِ : اسم الفَاعِل، واسم المفْعول، والصفَاتِ المشَبهةِ، وتَاء التأْنِيثِ فِي فَعلَتْ، وفَاعِلَة، ومفْعولَة، وغَيرها علامَةُ التأْنِيثِ ولَيست بِضمير الفَاعِل، بل الفَاعِلُ مستَتِر فِي هذه الأَلْفَاظِ.

ومعنَى اللزوم فيهِ: أن إسناد هذهِ الأَفْعال إليهِ خاصةً لا تُسند البتةَ إلى مظْهرٍ ولا مضمرٍ بارزٍ

الضمِير فِي " فيهِ" يعود إِلى إستتير الضمير، أَي: ومعنَى لُزومِ استِتار الضمير. والضمِير في "إِليهِ " يعود إِلى المضمر المستَتير، يعني: الفِعلُ مسنَد إِلى الضمير المستَتر فَما فيهِ كَون الضميرِ مستَتِراً، أو لا يمكِن إسنَاده إِلى فَاعلٍ مظْهرٍ ولا إِلى مضمرٍ بارز، فَقَولُك فِي خِطَابِ الأمر : افْعل : لاَ يمكن أَن يظهر فَاعِلُه، ولَو قُلْتَ : افعل أَنْتَ، فَأَنْتَ تَأْكِيد لِلفَاعِل المضمر ولَيس أَنْتَ بِفَاعلٍ ، وكَذلِك يفْعل وافْعل وتَفْعل .

ونَحو : فَعلَ ويفْعلُ ، يسنَد إليهِ وإليهما .

إليهِ، أي : إلى المضمر المستَتر. إليهما ، أي : وإلى المظْهر والمضمر البارز كما يأتي مِثَالُه، يعني: وغَير اللازمِ هو الذي قد يكون مضمراً مستَتِراً فِي الفعل وقد لا يكون مضمراً مستتراً بِأن يكون فَاعِلُ الفعل مظْهراً، أو مضمراً بارزاً .

فِي قَولِك :عمرو قَام.

ههنا الفَاعِلُ مستَتِر، فَعمرو مبتدأٌ و قَام: فِعلٌ فَاعِلُه فيه مستَتر، والفعلُ مع الفاعل خَبر المبتدإ. **وقَام غلامه،** تقديره: وعمرو قَام غَلامه ، فالفاعِلُ ههنا مظْهر تَقدِيره : وعمرو ما قَام إلا هو: فقَولُك: "إلا هو" فَاعِلُ قَام والفَاعِلُ مضمر منْفَصِلٌ ومِثْلُه العمران قَاما. فالفَاعِلُ ههنا مضمر بارز، وهو الأَلِف. وتَقولُ فِي المضارِع : عمرو يقوم ، فَالفَاعِلَ هنا مستتر، وتَقولُ : يقُوم زيد. فَالفِاعِلُ مظْهر، والزيدان يقُومان فَالفَاعِلاَن هما مضمران بارزان.

ومِن غَير الّلازم ما يستَكِن في الصفَةِ. نَحو قَولِك : زيد ضارب، لأنك تُسنده إلى المظْهر أيضاً فِي قَولِك : زيد ضارب غلامه .

يعني: مِثَالُ غَير اللازمِ استِتَار ضمِيره فِي الصفَةِ : زيد ضارب، فَزيد مبتَدأٌ وضارب خَبره وفيه ضمِير مستَتِر يعود إلى زيدٍ ، وتَقولُ : زيد ضارب غُلامه عمراً ، فَزيد مبتدأ ، وضارب:اسم فَاعلٍ يعملُ عملَ الفِعل ، وغلامه فَاعِلُه وعمراً مفْعولُه، والجملَةُ خَبر المبتَدأ . قَولُه: لأنك، هذا عِلةُ كَون الضمير فِي اسمِ الفَاعِل غَير لازمٍ استِتَاره .

وإلى المضمر البارز فِي قَولِك : هِند زيد ضاربتُه هي ، والهندان الزيدان ضاربتُهما هما، ونحو ذلك مما أجريتَها فيهِ على غَير ما هِي له .

ونحو ذَلِك، أي : ونَحو خَبر المبتَدأ تَجري كالصفَةِ على غَير من هِي له وذلِك إذا كانَت الصفَةُ وصفَاً لموصوفٍ، أو حالاً لذي حالٍ، أو صِلَةً لموصولٍ وإذا كان الموصولُ هو الأَلِفُ واللام. أجريتَها أي: أجريتَ الصفَةَ. الضمِير فِي فيه يعود إلى ما فِي قَولِهِ : "مِما" يعني: إذا كان اسم الفَاعِل، أو المفْعول، أو الصفَةُ المشبهةُ فَاعِلُه ضمِير يجِب أن يكُون ذَلِك الضمِير منْفَصِلاً إذا لم يكُن هذا الضمِير ضمِير الاسمِ الظاهِر الذي قَبلَه نَحو : هِند زيد ضاربتُه هِي، فَضاربتُه . اسم فَاعلةٍ مضافَ إلى هو، ولَيس الضمِير الذي فِي "ضاربته"، ضمِير الاسمِ

المتَقَدِمِ عليهِ، وهو زيد بلْ هو ضمِير هِنْد، فَلا جرم أن يبرز الضمِير الـذي فِـي ضـاربتُه، ويجعلَ منْفَصِلاً وهو لَفْظَةُ "هِي" فَتَقولُ : ضاربتُه. اسم فَاعِلةِ بِمنزلَةِ الفِعل وفَاعِلُه لَفْظَةُ هِي، وهذه الجملَةُ خَبر زيدٍ، وزيد مع خَبرِهِ خَبر المبتَدأ الأول وُهو: هِنْد وتَقولُ في التثِنيةِ : الهِنْدان الزيدان ضاربتُهما هما، فَلَفْظَةُ هما الأولى مضافٌ إليهِ، ولَفْظَةُ "هما " الثانِي فَاعِلُ ضاربتُهما، وإعرابه ما ذَكَرنَاه، وتَقولُ فِي الجمعِ: الهِنْدان الزيدون ضاربتَهم هن. هذا مِثَالُ وقوعِه خَبراً، أما مِثَالُ وقوعِه وصفاً لِموصوفٍ، فَقَولُك: مر زيد بِرجلٍ ضاربه هو . فالضمِير الـذي فِـي ضارب لَيس للاسمِ المتَقدمِ علَيه: بلْ لِزيدٍ فَلا جرم جعله بارزاً منْفَصِلاً، وهو لَفْظَةُ "هو" فَهـو فَاعِلُ ضاربه، فَضاربه مع فَاعِلِهِ صِفَةٌ لِرجلٍ . ومِثَالُ الحال : ركِب عمرو الفَرس طَـارده هو. فالضمِير فِي طَارده لَيس لِلفَرسِ بلْ لَعمروٍ فَلا جرم جعلُ ضمِيره بارزاً منْفَـصِلاً وهـو لَفْظَةُ هو، فَهو فَاعِلُ طَارده، والجملَةُ حالٌ مِن الفَرسِ.

مِثالُ الصلَةِ:- زيد الفَرس الراكِبه هو. فَالأَلِفُ واللامِ فِي الراكِـبِ بمعنَـى الـذي وهـو موصولٌ ولَفْظَةُ "هو" فَاعِلُ الراكِبِ، والراكب مع فَاعِلِهِ صِلَةُ الموصول، والموصول مع صِلَتِهِ خَبر الفَرسِ، والفَرس مع خَبره خَبر المبتَدأ الأول، وهو زيد . واعلَم أن الكوفيين[١] لا يبرزون الضمير الذي يجري علَى غَير من هو لَه، ويقُولُون: هِنْد زيد ضاربتُه. ولا يقولُون ضـاربتُه هِي، ويقيسون هذا علَى الضمير الذي يجري علَى من هو لَه، كقَولِك: زيد ضـارب. وفَـرقَ البصريون بين المسألَتَين: فَلا يبرزون الضمير الذي يجري علَى من هو لَه، ويبرزون الضمير الذي يجري علَى غَير من هو لَه إبرازاً لازماً، ويجعلُونه ضميراً منْفَصِلا، ويقُولُـون:- اسـم الفَاعل فَرع علَى الفِعل فِي استِتَار الضمير فيهِ، ويجب أن يستَتِر إذا جرى الضمِير علَى مـن هو لَه، ولا يستَتِر إذا جرى علَى غَير من هو لَه، بلْ يجعلُ منْفَصِلاً لِيكون فَرقَاً بـين الفِعـل الذي هو الأَصلُ، وبين اسمِ الفَاعِل الذي هو الفَرع، ولأنه لَو لَم يبرز الضمِير إذا جرى علَـى غَير من هو لَه لاشْتَبهتْ المعانِي علَى السامِعِ، أَلا تَرى أَنك إذا قُلْتَ: زيد عمرو ضاربه هـو: يعلم أن زيداً هو الذي ضرب عمراً ولَو قُلْتَ: زيد عمرو ضاربه، ولَم تَقُل "هو"، لا تَعلَـم أن زيداً ضرب عمراً "أو بِالعكْسِ، بل السابِقُ إلى الفَهمِ أن عمراً ضرب زيداً، ومقْـصودنا مِـن قَولنا: زيد عمرو ضاربه، أن زيداً ضرب عمراً لا بالعكْسِ. فَلما حصلَ الاشتباه بِعدمِ إبـراز الضمير وجب إبراز الضمير، وجعلُه منْفَصِلاً لِيكون إبراز الضمير علاَمةً علَى أن اسمِ الفَاعل جارٍ علَى غَير من هو لَه. يعنِي: ليعلَم أن ضارباً فِي "زيد عمرو ضاربه" هو لِزيدٍ لا لِعمرو.

---

[١] - انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٥٧/١-٦٥ (مسألة٨)، والارتشاف ٤٧٥/١ وما بعدها.

فصل

ويتَوسطُ بين المبتدأ وخَبره قبلَ دخول العوامل اللفظيةِ وبعده، إذا كان الخبر معرفـةً، أو مضارعاً له في امتناع دخول حرفِ التعريفِ عليه، كأفعَلُ مِن كذا "أحد الضمائِر المنْفَصِلةِ المرفُوعةِ، لِيؤْذن مِن أول أمرِهِ بأنه خبر لا نَعتٌ. وليفيد ضـرباً مِـن التوكيـدِ، ويـسميه البصريون[1]: فَصلا، والكُوفيون : عِماداً وذَلك فِي قَولك: زيد هو المنطَلِقُ. وزيد هو أفضلُ من عمرو. ويتوسطُ بين المبتدأ وخبره: يعني: بين المبتَدأ وخَبرِهِ ضمِير منفَصلٌ مرفوع قَبلَ أن تَدخُلَ على المبتدأ وخَبره العوامِلُ اللفظيةُ. وهِي كان، وإن، وظَنَنْـتُ وَأخَـواتِهن، وبعـد دخولها على المبتدأ والخَبر إذا كان الخَبر معرفَةً، أو يكون الخَبـر مـضارعاً، أي: مـشَابِهاً لِلمعرفَةِ، وهو أفعلُ التفضِيل إذا كان بعده "مِن"؛ لأنه إذا كان بعده "مِن" لا يدخُلُ عليه الألِـفَ واللام فَشَابه العلَم. قَولُه: لِيؤَذِن مِن أول أمرِهِ. أي: لِيعلَم فِي أول سماع هذا الكلامِ أن ما بعد هذا الضمير خَبر المبتَدأ، ولَيس بصِفَةٍ؛ لأنه لَو لَم يكُن هذا الضمِير لاحتَمـلَ أن يكـون هـذا الخَبر خَبراً ولاحتَملَ أن يكون صِفَةً، فَإذا أوجد هذا الضمِير لا يحتَملُ أن يكُون وصـفَاً؛ لأن الفَصلَ بين الموصوفِ والصفَةِ غَير جائِز. قَولُه : أحد الضمائِر المنْفَصِلةِ المرفُوعـةِ. إنمـا اشتَرطَ أن يكون منْفَصلاً؛ لأن الضمير المتصِل إنما يكون إذا كان فَاعِلاً،أو مفعولاً، أو صِـفَةً أو كان قَبلَه حرفُ جر وهذِه الأشْياء منْتَفيةٌ هنا، وإنما اشتَرطَ أن يكون الضمِير مرفُوعاً؛ لأن هذا الضمِير كالتأكيدِ لِما قَبلَه، فَإن كان هذا الضمِير بين المبتَدأ والخبر، أو بـين اسـمِ كـان وخَبرها فَكَونُه مرفُوعاً ظَاهِراً؛ لأن ما قَبلَه مرفُوع، وإن كان بين اسمِ إن وخَبرهـا، أو بـين مفعولَي "ظَنَنْتُ" فَحقه أن يكُون منْصوباً؛ لأن ما قَبلَه منْصوب، ولَكِن جعِلَ ضـمِيراً مرفُوعـاً منْفَصِلاً؛ لأن المنْفَصِلَ المرفُوع أخَف مِن المنْصوبِ المنْفَصِل؛ لأن الغَـرض مِنْـه لَـيس إلا الفَصل الفَصلُ بما هو أقَل حروفاً أولَى مِما هو أكْثَر حروفَاً. فَقَولُك: إن زيداً هو منْطَلِقٌ. أخَف مِن قَولكِ: إن زيداً إياه المنْطَلِقُ. قَولُه: ويسميه البصريون: فَصلاً، والكُوفِيون: عِماداً. سـمى البصريون هذا الضمير فصلاً ولَيس لَه محلٌ مِن الإعرابِ عِنْدهم؛ لأنه لا غَـرض مِنْـه إلا الفَصل بين ما قَبلَه وبين ما بعده. وسماه الكُوفِيون عِماداً لأن العِماد هو ما يقوم بـهِ الـشيء، وههنا قِيام الكلامِ واستِقامته بهذَا الضمير، ولَه محلٌ من الإعرابِ عِنْدهم، ثُـم اختلَفُـوا فِـي

---

[1] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٦/٢ وما بعدها (مسألة ١٠٠).

إعرابه، فقال بعضهم: إعرابه إعراب ما قبله؛ لأنه للتأكيد له، وقال بعضهم: إعرابه إعراب ما بعده؛ لأنه مع ما بعده كشيءٍ واحدٍ .

قال الله تعالى : إن كان هذا هو الحق[1] وقال : "كنتَ أنت الرقيب عليهم"[2].

اعلم أن المثالين المكتوبين بالحمرة المتقدمة مثالُ الفصل بين المبتدأ وخبره، وأما ههنا فمثالُ الفصل بين اسم كان وخبرها. فقوله: هو الحق . الحق منصوب؛ لأنه خبر كان، وكذلك الرقيب، وهذا الضمير لا يغيّر إعراب الكلامِ عما كان **وقال :" ولا يحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم[3].**

الذين موصولٌ، والجملةُ التي بعده صلتُه، والموصولُ وصلتُه مضافٌ إليه لمحذوفٍ وهو البخْلُ وتقديره : " بخلُ الذين" وهذا هو المفْعولُ الأولُ ليحسبن، وخيراً مفْعوله الثاني. وقولُه: هو خيراً: فاصلٌ بين المفْعولين، وخيراً ليس بمعرفةٍ ولكن معناه: التفْضيلُ فكأنه قالَ: ولا تحسبن بخلَ الذين يبخلونه خير لهم من الجودِ والبذْل .

وقالَ " إن ترن أنا أقل منك مالاً "[4].

أصلُ : إن ترن: إن ترانِي، فسقط حرفُ العلةِ الّذي بعد الراءِ للجزمِ وسقطتْ الياء لدلالةِ كسرةِ النون عليها، وهذهِ الياء هي المفعولُ الأولُ، وأقل مفْعوله الثاني ولفْظةُ "أنا " فاصلٌ بين المفْعولين .

ويدخلُ عليه لام الابتداءِ، تقولُ: إن كان زيد لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحين.

والمراد بهذه اللام التي تأتي بعد كان وظننْتُ وأخواتها إذا كان قبلها إن مكسورةَ الهمزةِ ساكنةَ النون، وإن هذه بمعنى " إن " بتشْديد النون، نحو قوله: إن كان زيد لهوا الظريفَ، فالظريفَ خبر كان واللام مع الضمير فصلٌ بين اسمِ كان وخبره، والضمير في عليهِ يعود إلى ضميرِ الفصل والعمادِ، وتُسمى هذهِ اللام : "لام الابتداءِ"؛ لأن هذه اللام تدخُلُ على المبتدأ للتأكيدِ، تقولُ: "لزيد ظريفٌ " فلما دخلت إن بكسر الهمزةِ وفتْح النون على المبتدأ دخلت اللام على الخبر كيلاً يجتمعا حرفا تأكيدٍ. تقولُ: إن زيداً الظريفَ، فلما دخلت كان وظننْتُ على "إن

---

[1] - سورة الأنفال ٣٢.
[2] - سورة المائدة ١١٧.
[3] - سورة آل عمران ١٨٠.
[4] - سورة الكهف ٣٩.

"أُسكِنَت نُونُها، لأن "إن" بِفَتْحِ النون لاَ تَدخُلُ علَى الفِعل، تَقُولُ: إن زيداً لَهو الظريف. **وكثير مِـــن العـــربِ يجعلُونَـــه مبتـــدأً ، ومـــا بعـــده مبنيـــاً عليـــه[١].**

يعنِي بالعربِ هنا قوماً مِن بني تَمِيم. فإنهم يجعلُون ضمِير الفَصل مبتَدأ، وما بعده مبنِيـاً عليه، أي خَبره .

عن رؤْبة[٢] أنه كان يقولُ : أظُن زيداً هو خَير مِنك[٣].

يعنِي جعلَ رؤْبةُ " هو " مبتَدأ و"خير مِنْك" خَبره، والجملةُ هي المفْعولُ الثانِي لأظُن .

ويقْرؤون" وما ظلمناهم ولكن كانو هم الظالمين"[٤] و"أنا أقَل "[٥] .

يعنِي المقرؤ فِي المعروفِ: " الظالِمين " بِالياءِ علَى أنه خَبر كان ولَفْظَةُ " هم " فَصلٌ وعِمـاد، وقُرِيء : الظالِمون. بالواو علَى أن لَفْظَة "هم" مبتَدأ "والظالِمون" خَبره، والجملَةُ خَبـر كـان، وكذلِك المعروفُ " أنَا أقَل. بِالنصبِ- كما ذُكِر- وقُرِىء " اقل " بالرفْع علَى أن لَفْظَةَ " أنـا " مبتَدأ،وأقَل خَبره، والجملَةُ مفْعولٌ ثَانٍ "لِتَرن" .

فصل

ويقدمون قَبلَ الجملةِ ضميراً، يسمى ضمير الشأن والقِـصةِ، وهـو المجهـولُ عِنْـد الكُوفيين، وذلك نحو قولك: هو زيد منْطَلِقٌ، أي: الشأن والحديثُ زيد منْطَلِقٌ. ومِنـه قَولُـه تَعالى: قُل هو ا ُ أحد[٦] ".

يعنِي: قَد يقَع ضمِير يسمى ضمِير الشأن والحديثِ ، والأمر، ويلزم تَفْسِيره بِجملَـةٍ، أي جملَةٍ كانَت، والغَرض مِن ذِكْر هذا الضمير تَعظِيم المذْكُور، فإن المتَكلم إذا تَكلم بِضمِيرٍ مِن غَيرِ أن يكون قَبله شَىء يعود إليهِ هذا الضمِير يشْتَد حِرص المستَمِع علَى الاستِماعِ، إلى مـا

---

[١] - العبارة في الكتاب :- وما بعده مبني عليه ٣٩٥/١.
[٢] - هو رؤبة العجاج الراجز وقد سبق التعريف به.
[٣] - العبارة في الكتاب ٣٩٥/١.
[٤] - سورة الزخرف ٧٦. قرأ عبدا وأبو زيد "الظالمون " بالرفع
الرفع على الابتداء والخبر، والجملة خبر : كان.
انظر: تفسير القرطبي ١١٥/١٦،البحر المحيط ٢٧/٨.
[٥] - سورة الكهف ٣٩، وتمام الآية: ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء ا ، لا قوة إلا با إن ترن أنا أقلّ منك مالاً وولداً".
الرفع قراءة عيسى بن عمرو الكسائي.
والنصب قراءة الجمهور.
الرفع : على أن: أنا: مبتدأ، وأقلّ خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني لـ"ترن" والمفعول الأول: النون والياء المحذوفة بدلالة الكسرة عليها.
انظر: تفسير القرطبي ٤٠٨/١٠، البيان في غريب إعراب القرآن، ١٠٩/٢. الكشاف ٤٨٥/٢.
[٦] - سورة الإخلاص ١.

يأتي بعده مِن تَفْسِيرِه. ويسمي البصريون هذا الضمِير: ضمِير الشأن والحدِيثِ والأمر إن كان مذكراً، ويسمونَه ضمير القِصةِ والحال إن كان مؤَنثاً. فإن قِيلَ: بِأي شَيءٍ يعرفُ المكان الذي يجعلُ فيهِ هذا الضمير مذكراً، أو مؤَنثاً؟ قُلْنَا: فِي أي موضِعٍ يـذكر فيـهِ الـسياقُ، والأمـر والحدِيثُ فَاْجعل الضمِير مذكراً، وفِي أي موضِعٍ تؤنثُ فيهِ الحالُ أو القِصةُ فاجعلْه مؤَنثاً، ولا يجوز تَثْنِيةُ هذا الضمِير ولا جمعه. قوله: وهو المجهولُ عِنْد الكُوفيين. يعني: يسميهِ الكُوفيون: الضمِير المجهولَ؛ لأنه لا يعود إلى شَيءٍ متَقدمٍ بلْ ضمِير يأْتِي تَفْسِيره بعده. اعلـم أن هـذا الضمير إذا وقَع فِي أول الكَلامِ يكون ضمِيراً منْفَصِلاً مرفُوعاً بالابتَداءِ، وما بعـده خَبـره، فَقَولُك: هو زيد منْطَلِقٌ. معنَاه "الشأن"، والحدِيثُ: زيد منْطَلِقٌ فَلَفْظَةُ "هو" مبتدأ، وَ"زيد" مبتَـدأ ثَانٍ، وَ"منْطَلِقٌ" خَبره، والمبتَدأُ الثانِي مع الأول خَبر المبتَدأ، ولا يحتَاج إلى ضمِيرٍ يرجِع مِن الخَبرِ إلى المبتَدأ الأول؛ لأن المبتَدأَ الأولَ والثانِي كَشيءٍ واحدٍ؛ لأن المقْصود من المبتَدأ الأول هنَا تَعظيم شَأن المبتَدأ الثانِي، وكَذلِك البحثُ فِي قَولك: هو قَام زيد. فَلَفظَةُ هو مبتدأً، وقَام زيد خَبره.

ويتصِلُ بارزاً فِي قَولِك: ظَننتُه زيد قَائِم، وحسِبتُه قَام أَخوك، وإنه أَمةُ االله ذاهِبةٌ، وإنـه من يأتِنا نأتِه، وفِي التنزيل": وأَنه لما قَام عبد االله " كادوا يكونون عليه لبدا"[1].

ويتصلُ بارزاً، يعنِي: إذا كان قَبلَ هذا الضمِير عامِلٌ يكُون هذا الضمِير متصِلاً، ثُم قَـد يكُون بارزاً، وقد يكون مستَتِراً، فالبارز فِيما دخَلَ عليه ظَنَنْتُ وإن وَأَخَواتِهما، والمستَتِر فـي اسمِ كان وأخواتها، وإنما يكون في مفْعول ظَنَنْتُ بارزاً؛ لأن الضمير المستتر إنما يكُـون إذا كان مرفُوعاً بِأن يكون فَاعِلاً، أو مفْعولاً أُقِيم مقَام الفَاعِل، أو اسمِ كـان وأَخَواتِهـا، وعـسى وأَخَواتِها، والضمِير فِي ظَنَنْتُ وإن وأَخَواتِهما منْصوب، فَكَيفَ يكون مستَتِراً؟ "والضمِير " فِي ظَنَنتُه هو المفْعولُ الأولُ وزيد مبتَدأٌ وقَائِم خَبره والجملَةُ هِي المفْعولُ الثانِي. قَولُه: وإنه لمـا قَام عبد االله "أي: أَن الشأن والحدِيثَ: لما قَام عبد االله: فَلَفْظَةُ "هو " اسم إن وما بعدها خَبرهـا، أي: لما قَام محمد - عليهِ السلام :- يدعوه: الضمِير يعود إلى االله، أي: يصلي . وقِيلَ: يقْـرأُ القُرآن. كادوا: أي كَادتْ الجِن يكُونُون، أي يسقُطون عليهِ " لُبدا" أي: جماعـاتٍ مِـن غَايـةِ حِرصِهِم علَى استَماعِ القُرآن.

ومستَكِّناً فِي قَولِهم: ليس خَلَقَ االلهُ مثلَه.

[1] - سورة الجن ١٩.

اسم لَيس مضمر فيهِ، وهو ضمِير الشأن والحديثِ، وخَلَقَ ا ُ فِعلٌ وفَاعِلٌ، ومثلُـه مفْعولُـه، والجملَةُ خَبر لَيس ومعناه الشأن والحدِيثُ " ما خَلَقَ ا ُ مِثْلَه" " **وكَان زيد ذَاهـب** ". أَي: كـان الشأن والحدِيثُ : " زيد ذَاهِب " **وكَان أَنْتَ خَير مِنْه** أي: كان الشأن والحدِيثُ: أَنْتَ خَير مِـن فُلاَن.

وكَاد تَزيغ قُلُوب فَرِيقٌ مِنهم [1].

أَي كَاد الشأن والحدِيثُ تَزيغُ قَلُوب فَرِيقٍ مِنْهم، أَي: لَقَد تَاب ا ُ علَى النبِي وأَصحابِه مِن بعدِ ما كَاد الشأن أَن تَمِيلَ قُلُوب جماعةٍ مِنْهم عن الجِهادِ مِن غَاية شِدةِ الحـر، وقِلَـةِ المركُـوب والزادِ. ومعنَي " تَاب " هنَا قواهم ووفقَهم لِلثبوتِ علَى الجِهاد .

ويجِيء مؤَنثاً إذا كَان فِي الكَلامِ مؤنثٌ نَحو قَوله تَعالى :" فَإنها لا تَعمى الأَبصار "[2]

يعنِي: يكُون هذا الضمِير مؤنثاً إِذا كان تَفْسِيره مؤَنثاً، نَحو: فإنها لاَ تَعمـى الأَبـصار، الأَبصار مؤَنثٌ؛ لأَنه جمع، فلاَ جرم أَن ضمِير الشأنِ تَقديره: فَإن القِصةُ والحالَ ": لاَ تَعمى الأَبصار" أَي : لاَ تَعمى الأَبصار مِن النظَرِ فِي أَثَار قُدرةِ ا ِ تَعالَى بلْ ينْظُرون إِلى مخْلُوقَاتِ ا ِ تَعالى، ولَكِن تَعمى القُلُوب التي فِي الصدورِ: تَأكِيد لِلقُلُوبِ والفَصِيح أَن يكون ضمِير الشأن مذَكراً إذا كَان بعده مذَكر، وأن يكُون مؤنثاً إذا كَان بعده مؤنثٌ. ولَكِن قَد جـوزوا أَن يكُـون مذَكراً سواء كَان بعده مذَكّر أَو مؤنثٌ، كقَولِهِ فِيما تَقَدم: أَنه أَمةُ ا ِ ذَاهِبةٌ. والقِياس أَن يكُـون فِي المذَكر والمؤَنثِ سواء؛ لأن هذا الضمير هو ضمِير الشَأن والَحديثِ لاَ يخْتَلِفُ باختِلاَفِ ما بعده، ولَكِنهم أَحبوا أَن يكُون هذا الضمِير موافِقاً لِما بعده فِي الظاهِرِ إن كَان ما بعـده مؤنثـاً أنثوا الضمير، وإِن كَان ما بعده مذكراً ذَكروا الضمِير .

وقَوله: "أَو لم تكن لهم آية علماء أن يعلمه بني إسرايل "[3].

---

[1] - سورة التوبة ١١٧.

[2] - سورة الحج ٤٦.

[3] - سورة الشعراء ١٩٧.

قرأ ابن عامر وحده "بالتّاء" ، ورفع "آيةٌ" وقرأ الباقون بالياء، ونصب "آية"

وحجة من قرأ بالتاء أنّه أَنث لتأنيث الآية، ورفع"الآية" " لانّها اسم كان نكرة، وأن يعلمه خبر" كان" وفي هذا التقدير قُبح في العربية؛ لأنّه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

وحجة من قرأ بالياء: أنّه ذكر؛ لأنّه حمله على أن قوله:" أن يعلمه" اسم كان مذكر لأن العلم مذكر، ونصب "آية" على خبر كان فصار الاسم معرفة والخبر نكرة ، وهو الاختيار وهو حجة ووجه الكلام في العربية.

انظر:- حجة القراءات ٥٢١، الحجة/ ابن خالوية ٢٦٨، الكشاف ١٢٨/٣، البيان في غريب إعراب القرآن ٢١٦/٢ .

البحر المحيط ٣٩/٧-٤٠.

فقرأ ابن عامرٍ: أو لم تكن بالتاءِ، وآيةٌ بالرفعِ، تقديره: أولم يكن لهم القصةُ أن يعلمه علماء بني إسرائيلَ آيةٌ، فالقصةُ، اسم يكن فأضمرت فيها، وأنه يعلمه علماء بني إسرائيلَ جملةٌ في محل الرفْعِ بالابتداءِ، وآيةٌ خبره وقدم على المبتدأ والمبتدأ مع خبره خبر يكن، فإن قيلَ: لِم لا يجوز أن تكون التاء في: "أو لم تكن" ضمير آيةٍ فحينئذٍ تكون "آيةٌ" اسم يكـن؟ قلنـا: لأن "أن يعلمه" معرفةٌ؛ لأن التقدير: علمه وحينئذٍ يكون اسم كان نكرةً وخبره معرفةً وهذا لا يجوز إلا في ضرورةِ الشعر. وقرأ الباقون: أو لم يكن بالياءِ، وآيةً بالنصبِ فإن يعلمه اسم يكـن وآيـةً خبره .

وقال :١٣٩ - على أنها تعفو الكلوم وإنما نوكلُ بالأدنى وإن جل ما يمضي

قائلُ هذا الشعر أبو خِراشٍ الهذلي[١]، وسبب إنشائِه هذا الشعر أن له ابنين خِراشاً وعـروة فأخذهما العدو فقتلوا عروة: وفر منهم خِراشُ، فلما أتى خِراشٌ إلى أبيهِ وأخبره بقتْـل أخيـهِ أنشد أبو خِراشٍ:

حمدتُ إلهي بعد عروةَ إذ نجا	خِراشٌ وبعض الشر أهون من بعضِ
فو ا ِ ما أنسى قتيلاً رزئتُه	بجانبِ قوسي ما مشيتُ على الأرضِ .
على أنها تعفو الكلوم وإنما	نوكلُ بالأدنى وإن جل ما يمضي .

رزئته، بضم الراءِ وكسر الزاي: أي: أصبتُ بمصيبة بسببِ قتْله. "بجانبِ قوسى " بـضمِ القافِ هي اسم موضعٍ. ما مشيتُ: ما للدوامِ، أي: ما دمتُ حياً لا أنسى . على أنها، أي: على أن القصةِ تعفو الكلوم، أي: تندرس وتزولُ جراح القلوبِ إذا تعد زمان المصيبةِ، وإنما نؤكـلُ بالأدنى، أي : وإنما يحرقُ بالحرقِ الأقرب، وإن جل، أي: كبر ما مضى من المصيبةِ، يعنـي إذا حدثَ غم ومصيبةٌ تشغلنا هذه المصيبةُ عما مضى من المصيباتِ. قوله: على أنهـا إلـى آخره حالٌ من قوله: لا أنسى قتيلاً، يعني: لا أنسى قتْلَ ابني عروةَ مـا دمـتُ حيـاً مـع أن

١٣٩- البيت من الطويل، من قصيدة لأبي خِراش الهذلي وهو في شرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣، الشعر والشعراء ٦٦٤/٢٠، الكامل/ المبرد ٧١٣/٢ الخصائص ٥١٩/١، المحتسب ٢٠٩/٢، أمالي ابن الحاجب ٤٥٣/١، الخزانة ٤٠٥/٥.
والشاهد فيه: تأنيث الضمير في "أنها" لأنَّه عائد إلى القصة.

[١] - أبو خِراش خويلد بن مرة، أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية الهذليين ، شاعر فصيح، فحل من فحول شعراء هذيل صعلوك من صعاليك العرب المشهورين . أسلم يوم حنين مات أثناء خلافة عمر بن الخطاب.
انظر ترجمته، الشعر والشعراء ٥٥٤/٢، المؤتلف والمختلف ٧٣ خزانة الأدب ٢٢٢/٢، الإصابة ١٥٢/٢.

المصيباتِ تُزيلُ بعضها بعضاً عن القُلُوبِ، والمراد بالاستِشْهادِ: أنه أتى في "أنها " بضميرٍ مؤنثٍ، لأن المراد مِنْه القِصةُ.

فصل

الضمير في قولهم : ربه رجلاً[1] نكرةٌ مبهم يرمى بهِ من غير قصدٍ إلى مضمرٍ له، ثم يفسر كما يفسر العدد المبهم في قولك : عِشْرون دِرهماً. ونحوه في الإبهام والتفْسير الضمير في: نِعم رجلاً.

اعلَم أن مقصود هذا الفَصل تَشْبِيهُ رب بضمِيرِ الشأن، يعنِي: كما أن ضمِير الشأن لم يتقدم ذِكْره، بلْ يفسر بعده فكذَلِك قولهم : ربه رجلاً. فَالضمِير ضمِير لَم يتقدم ذِكْره بل يفَسر بِقَولِهِ : رجلاً، وهذا الضمير نَكِرة؛ لأن "رب" لا تَدخُل إلا على النكِرات. قَوله: نَكِرةٌ مبهم: المراد بِكِلا اللفظين واحد وكرر معنَى النكِرةِ بِلفْظِ المبهمِ لِلشرحِ والتأكِيدِ. قَوله : يرمى: أي: يتَلَفظُ بِهذا الضمير مِن غَيرِ قَصدٍ إلى مضمرٍ له متَقدمٍ ذِكْره، بلْ يتلَفظون بهِ على شريطةِ التفسير، وتَقديره" ربه رجلاً ": رب رجلٍ فَأضمر "رجلٍ " وفَسر به رجلاً، ولا يكون فِعله إلا ماضياً محذَوفاً. وتقدِيره: رب رجلٍ كريمٍ عاملْت، وما أشْبه ذَلِكِ. ومذْهب البصريين أن هذا الضمير مفْرد مذَكر في الواحدِ والتثنيةِ والجمعِ والمذَكر والمؤنثِ ، فَيقال : ربه رجلاً، وربه رجلين ، وربه رجالاً، وربه مرأةً، وربه امرأتَين، وربه نِسوةً . ومذْهب الكُوفيين بخِلافِ ذَلِك، فَيقولُون : ربه رجلاً، وربهما رجلَين، وربهم رجالاً، وربها امرأةً ، وربهما امرأتَين، وربهن نِسوةً . فَالبصريون يقُولُون: المراد بِهذا الضمير الجِنْس، والجِنْس يقَع على القَلِيل والكثير والمذَكر والمؤنثِ، ويجعلُ تَفْسِيره بِالمفَسر، فَإذا قُلْتَ: ربه، فكأنك قُلْت : رب [الجنس][2] ثم يفَسر هذا الجِنْس بِقَولِك : " رجلاً، وامرأةً " وما أشْبه ذَلِك، فإذا أُرِيد لِهذَا الضمِير الجنْس فَلا يحتَاج إلى تَفْسِيره . والكُوفيون يقولُون: هذا الضمير كسائِر الضمائِر. قَوله: كما يفَسر العدد المبهم في قَولِك : عِشْرون دِرهماً . يعنِي مفَسر "ربه" مفْرد لا جملَةٌ بِخِلاَفِ ضمير الشأن، كما أن مفَسر عِشْرين وأخواتِها مفْرد؛ لأن الضمِير فِي "ربه " والعدد فِي عِشْرين وأخواتِها جِنْس، والجِنْس يفَسر بِالمفْرِدِ، قَوله: ونَحوه فِي الإبهامِ والتفْسير الضمِير فِي : نِعم رجلاً . نَحو مبتدأ

[1] - انظر: الارتشاف ٤٦٢/٢ وما بعدها.
[2] - [جنس] في ف.

والضمِير فِي نِعم رجلاً هذا المجموع خَبر نَحوه، يعِني فَاعِلُ نِعم إذا أُضمِر يحتَاج أَن يفَسر بِنَكِرةٍ منْصوبةٍ كَالضمِير فِي "ربه ".

فصل

وإِذا كُنى عن الاسمِ الواقع بعد "لولا"، و"عسى " فالشائِع الكَثير أَن يقالَ : لَولا أَنْتَ، ولَولاَ أَنا، وعسيتَ، وعسيتُ . قَال ا تعالى : "لولا أنتم لكنا مؤمنين[١]"وقَالَ : فَهل عسيتم[٢]".

وحاصِلُ هذا البحثِ أَن الضمِير الواقِع بعد لَولاَ ينْبغِي أَن يكون منْفَصِلاً مرفُوعاً بالابتِداءِ . قِياساً علَى الاسمِ الظاهِر فِي قَولك : لَولاَ زيد لَكَان كَذا. وبعد عسى ينْبغِي أَن يكون متصِلاً مرفُوعاً بأَنه اسم عسى قِياساً علَى قَولِك : عسى زيد أَن يخْرج فَتُصرفُه علَى هذا، فَتَقُولُ : لَولا هو، لَولاهما، لَولاَ هم ، لَولا هي، لولاهما، لَولاهن، لَولا أَنْتَ، لَولا أَنْتُما، لَولاَ أَنْتُم، لَولا أَنْتِ، لَولا أَنْتُما، لولا أَنْتُن، لَولاَ أَنا، لَولا نَحن. وتَقَولُ : زيد عسى أَن يخرج ، وزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهِنْد عستْ، والهندان عستَا، وتَقولُ فِي الحاضِر: عسيتُ، وعسيتُما، عسيتُم، عسيتِ، عسيتُما، عسيتُن، عسينَا.

وقَد روى الثقَاتُ عن العرب: لَولاك، ولَولاي، وعساك، وعسانِي.

يعِني: قَد قُلْنَا، ينْبغِي أَن يكُون الضمِير بعد لولا منْفَصِلاً مرفوعاً، وبعد عسى متصِلاً مرفُوعاً، ولكَن قَد جاء بعدهما الكافُ والياء، نَحو: لَولاك، ولولاي، وعساك وعساي، واختِلافُ فِي محل الكَافِ والياءِ بعد لَولاَ[٣]، فَقَالَ سيبويه: لَولاَ هنا حرفُ جر والكَافُ والياء مجروران بِلَولاَ؛ لأَن الكَافَ والياء، إِذا لَم يكُن قَبلَهما فِعلٌ يكونَان مجرورين إما بالإِضافَةِ إذا كَان هناك اسم مضافٌ، وإما بِحرفِ الجر إن لَم يكُن هناك مضافٌ. وههنا لَيس مضافٌ فَتَعين جعلُ لَولاَ حرفَ جر. وقَالَ الأَخْفَشُ والكُوفيون: إن الكَافَ والياء بعد لَولاَ مرفُوع قَياساً علَى لَولاَ أَنْتَ، ولولاَ أَنا. واختِلِافَ فِي محل الكَافِ والياءِ بعد عسى. فَقَال سِيبويه : محلها النصب؛ لأَن الكَافَ والياء إِذا كَان قَبلَهما فِعلٌ يكُونَان منْصوبين، وعسى فِعلٌ فَيكُونان منْصوبين ، يعِني لأَن معنَى

---

[١] - سورة سبأ ٣١.
[٢] - سورة محمد ٢٢.
[٣] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٧/٢(المسألة٩٧).

عسى معنَى لَعلّ. وقَالَ الكُوفيون: محل الكَافِ والياءِ بعد عسى رفْـع قِياسـاً علَـى عـسيتُ وعسيتَ.

وقَالَ يزيد بن أُم الحكَمِ [١]:

١٤٠ - وكَم موطِنٍ لولاي طِحتَ كَما هوى ... بِأجرامِه مِن قُلةِ النيق منْهوي.

طِحتَ بِكسر الطاءِ وفتْحِ التاءِ خِطَاب مذَكرٍ مِن : طَاح يطِيح إِذا سقَطَ وهلَـك. وهـوى : إِذا سقَطَ. الأجرام : جمع جِرم بِكسرِ الجِيمِ، وهو الجِسم. قُلْة النيق: أَي: رأس الجبل. المنْهـوي: الساقِطُ. والمراد بالاستشهادِ: الاتيان بِياءِ المتكلم بعد لَولاَ.

وقَالَ:

١٤١- لـــــــَولاك هـــــــذا العـــــــام لَـــــــم أحجـــــــج.

قَائِلُ هذا البيتِ عمر بِن أبي ربيعة، والبيت المتَقَدم :ـ

أَومت بِكَفيها من الهودجِ ... لَولاَك هذا العام لَم أَحججِ .

أَومت، أَي : أَشَارتْ، والهودج: البيتُ الذي تَكُون فيهِ المرأَةُ فَوقَ البعيرِ فِي الـسفَرِ، يعنِـي: قَالَتْ تِلْك المرأَةُ لِعمر بِن أَبي ربيعة: إِنما حججتُ موافَقَةً لَك، والمراد بالاستِـشْهادِ :الإِتيـان بِكافِ الخِطَابِ بعد لَولاَ.

وقَال١٤٢:- يا أَبتَا علك أو عساكا.

قَائِلُ هذا الشعر رؤْبةُ والبيتُ المتَقَدم.

---

[١] - هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري، الشاعر المشهور : سيد من أهل الطائف، ولاّه الحجاج كورة فارس، ثم لحق بسليمان بن عبد الملك ، مات سنة ١٠٥هـ.

وما قاله الشارح : يزيد بن أم الحكم تبعاً لما قاله الزمخشري الذي تبع فيه سيبويه خطأ (الكتاب ٣٧٤/٢.

انظر ترجمته في: عيون الأخبار ٥٤/٤، الخزانة ٥٤/١.

١٤٠:- البيت من الطويل . وهو ليزيد بن الحكم في الكتاب ٣٧٤/٢، الكامل للمبرد ١٢٧٧/٣، أمالي القالي ٦٨/١ ابن السيرافي ٢٠٢/٢، الخزانة ١٣٣/٣. وبلا نسبة في المنصف ٧٢/١، الانصاف٦٩١/٢، الأشموني ٢٠٦/٢، ٥٠/٤، الخزانة ٣٣٣/١٠.

والشاهد فيه: أنه جعل الضمير المشترك بعد الرفع والجر على قلةٍ ، بعد "لولا"، فقال : " لولاي".

١٤١- البيت من السريع، اختلف في قائله، والأرجح أنه لعمر بن أبي ربيعة في ملحقات ديوانه ٤٨٧، التخمير ١٧٠/٢، ١٧٣، الخزانة ٣٣٣٥/5، شرح أبيات المفصل ٦٠٠/١.

والشاهد فيه : قوله: "لولاك" حيث وقع المضمر المتّصل بعد "لولا".

١٤٢- البيت من الرجز، اختلف في قائله، فهو للعجاج في ملحقات ديوانه ٣٠٨/٢-٣١٠ شرح أبيات المغني ٣٣٤/٣.

ولرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨١، الكتاب ٣٧٥/٢، ابن السيرافي ١٦٤/٢، شرح شواهد المغني ٤٤٣/١، الخزانة ٢٦٢/٥، وبلا نسبة في الكتاب ٢٠٧/٤.

المقتضب ٧١/٣، أمالي ابن الشجري ٧٦/٢، ١٠٤، الانصاف ٢٢٢/١، التخمير ١٧٠/٢ ، الأشموني ٢٦٧/١، ١٥٨/٣.

والشاهد فيه: أنه جعل"عسى" مثل "لعلّ": ونصب بها الاسم وهو الكاف، والأصل في "عسى" أن ترفع الضمير على أنه اسمها.

تَقولُ بِنْتِي قَدأَنَى أَنَاك   يا أَبتَا علاك أو عساكا

أَي: حان أَنْاك، أَي حِينك، أَي : حِين إرتِحالِك إلى السفَر تَطِْلب رزقاً، فَسافِر لَعاك تَجد رزقاً، ومعنَى عسى : كاد. والمراد بالاستِشْهادِ: الإتيان بِكافِ الخِطَابِ بعد عسِى.

وقالَ:

١٤٣ - ولِي نَفْس "أقُولُ" لها إذا ما   تُنازعني لعلّي أو عسانِي

قَائِلُ هذا الشعر عِمران بِن حِطان[1]، يعنِي إذا أُرِيد المحاربةَ وقَصد الأمور الـشدِيدةِ العائِـةِ وخَالَفَتْني نَفْسِي فِي ذَلِك الأمر ولا تُطَاوِعنِي فيهِ، أَقُولُ لَها: طَـاوِعيني لعلـى أَجِـد المـراد والظفَر. فَإذا قُلْتُ لَها هذا القَولَ تطاوِعنِي. والمراد بالاستِشْهادِ : الإتيان بِالضمِير المنْـصوبِ، وهو لَفْظةُ "ني" بعد عسى. **واختُلِف فِي ذَلك، فمذْهب سيبويه[2] وقَد حكاه عن الخَلِيل ويـونس أن الكافَ والياء بعد لولا فِي موضِع الجر، وأن للولا مع المكنى حالاً ليس له مـع المظهـر كما أن "لِلدن" مع "غُدوة" حالاً ليست له مع غَيرِها. وهما بعد "عسى" فِـي محـل النـصبِ بمنزلتهما فِي قَولِك: لعلك ولعلي. ومذْهب الأَخْفَش[3] أنهما فِي الموضعين في محل الرفع.**

وأن الرفْع فِي "لولا" محمولٌ على الجر، وفِي عسى على النصب، كما حمِلَ الجر على الرفع فِي قَولِهم: ما أنا كانَتَ، والنصب على الجر فِي مواضِع

واختُلِفَ في ذلك يعنِي : مذْهب سيبويه وقَد رواه عن الخليل ويونس أَن الكافَ والياء بعد لَولاَ مجرور كما تَقَدم بحثُه. وقَولُه: وأَن للولا إلى آخِره جواب "وقُل" مقدر، كأن قَائلا قالَ : الاسم الظاهِر بعد لولا مرفوع بالابتداءِ، فَكيفَ تكون الكافُ والياء بعدها مجرورين؟ فَقَالَ: لا عجب فِي هذا فَإنا قَد رأَينا "لَدن" إذا أُضِيفَ إلى غُدوةٍ تَكون غُدوةٌ منْصوبةً منَونةً، وإذا أُضِيفَ إلـى اسم آخَر يكُون مجروراً نَحو: لَدن زيدٍ. قَولُه: وهما، أَي : الكافُ والياء بعد عسى فِي محـل النصبِ تَقَدم بحثُه. قَوله: ومذْهب الأَخْفَش أَنهما فِي الموصعين، أي الكافُ والياء: بعد لَـولا

١٤٣- البيت من الوافر، وهو لِعمران بن حِطّان في الكتاب ٣٧٥/٢، ابن السيرافي ٥٢٤/١، التخمير ١٧٠/٢، ١٧٤ ابن يعيش ٣١٨/٣، ١٢٠، الخزانة ٣٣٧/٥ ، ٣٤٩، وبلا نسبة في المقتضب ٧٢/٣، الخصائص ٢/ ٢٦٧، الخزانة ٣٦٣/٥.
والشاهد فيه كالبيت الذي سبقه.

[1] - هو عمران بن حطّان بن ظبيان بن لوزان السدوسي الشيباني البكري، شاعر فصيح من شعراء الشراة من الخوارج ودعاتهم كان قبل أن يلحق بالشراة مشتهراً بطلب العلم والحديث .
أدرك صدراً من الصحابة وروى عنهم، مات سنة ٨٤ هـ
انظر ترجمته في :- الخزانة ٤٣٦/٢، الشواهد الكبرى ٢٢٩/٢.

٢- انظر الكتاب ٣٧٣/٢-٣٧٤.

وعسى فِي موضِعِ الرفْعِ كمذهبِ أهل الكُوفَةِ . قَولُه: وأن الرفْعِ فِي لَولا محمولٌ علَى الجـر، يعنِي عِنْد الأخْفَش حمِلَ الرفْعِ هنا علَى الجر في اللفْظِ، أي: جعِلَ فِي محل الر فْـع ضـمِيراً مجروراً. فَقَولُك: لَولاك ضمِير مجرور فِي اللفْظِ، ولكن محلُه رفْع. قَولُه : وفِي " عسى" علَى النصبِ، يعنِي عِنْد الأخْفَش الكافُ والياء بعد عسى فِي موضِعِ الرفْعِ ، ولكـن جعـل قَولَـه: بِالياء، كأنْتَ يعنِي: أنْتَ: ضمِير مرفُوع ولكِن محله جر بِالكافِ فَههنا حمِلَ الجر علَى الرفْعِ، أي: جعلَ فِي موضِعِ الجر ضميراً مرفُوعاً وحقه أن يقُولَ: ما كإياك، فَالكافُ الأولَى حـرفُ الجر، والثانِيةُ خِطَاب، ولكِن كرهوا اجتِماع الكلمتَين مِن الحرفِين المتَماثِلَين فَلِهذا أبدل الكـافَ الثانِيةَ بِلَفْظَةِ "أنْتَ " قَولُه: والنصب علَى الجر فِي مواضع، يعنِي جعلُ المنْـصوبِ كـصِيغَةِ المجرور فِي مواضِعِ نَحو: رأَيتُ مسلِماتٍ، ومررتُ بمسلِماتٍ، ورأيـتُ الزيـدين ومـررتُ بالزيدين.

فصل

وتُعمد ياء المتكلم إذا اتصلتْ بالفِعل بِنُونٍ قَبلَها صوناً له مِن أخِي الجر. العمد نَصب عِمـادٍ تَحتَ السقْفِ، ويعمد ، أي: يتصِلُ بالياء نُون إذا كان قَبلَ الياءِ فِعلٌ، لِتحفَظَ هذهِ النون الفِعـلَ عن الكسر؛ لأن الكسر لا يدخلُ الفِعلَ نَحو، ضربنِي، واضربني ولاَ تَضربنِي. قوله: عن أخِي الجر . أراد "بأخِي " الجر ما يشْبِه الجر فِي اللفْظِ وهو الكسر، وإنما لَم يقُل صِيانةً لَـه عـن الكسر، لأن الكسر قَد يكون بِالتِقَاءِ الساكِنَين، وهذا يدخُلُ الفِعلَ نَحو قَولِهِ تَعـالَى : "لَـم يكُـن الذين"[١] ولَم يشَابِه هذا الكسر الجر، والكسر المشَابِهِ لِلجر هو الذي لَم يكُن بالتِقَاءِ الساكِنَين.

وتُحملُ عليه الأحرفُ الخَمسةُ لِشبهها بِهِ، فَيقَالُ: إننِي، وكذلِك الباقِيـةُ، **كمـا قِيـل: ضـربنِي ويضربنِي.**

يعنِي يشبه إن وأخَواتِها بِالفِعل في إدخَال نُون الوقَاية لِما بين إن وأخَواتِها وبين الفِعـل مِـن المشَابهةَ المذْكُورة في المرفُوعاتِ فِي خَبر " إن"، وإنما قَالَ: الأحرفُ الخَمسةُ وحقه أن يقُولَ: الأحرفُ الستةُ، لأن " إن " المكْسورةَ والمفْتُوحة كشيئٍ واحدٍ فِي المعنَى .

وللتضعيفِ مع كثْرةِ الاستعمال جاز حذْفُها من أربعةٍ منها فِي كل كلامٍ، وقَد جاء فِي الشعر " ليتَي" لأنها مِنْها .

---

[١] - سورة البينة وتمامها : لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب منفكين حتى تأتيهم البينة.

أراد بالتضعيفِ تَشْدِيد آخر الكَلِمةِ، والضمِير فِي حذْفِها يعود إلى نُون الوقَايةِ، أراد بالأربعةِ " "أن وإن"، وكأن، ولكن، ولعل " فَهذِهِ خَمسةٌ، ولكِن عد " أن وإن، واحِداً لَما ذَكرنَا، والـضمِير فِي " مِنْها " يعود إِلى الأحرفِ الخَمسةِ، يعنِي: يجوز حذْفُ نُون الوقَايةِ فِي هذِهِ الأحـرفِ إلا فِي لَيتَ، ويجوز إِثْباتُها، فَمن أَثْبتَها فلأنهن مشَبهاتٌ بالفِعل، ومن حذَفَها فللاحتِراز عن تَوالِي النونَاتِ، واللام فِي لَعل بِمنزلَةِ النون يقربِ مخْرجِها، قَوله: فِي كل كَلامٍ . يعنِي فِـي الـشعر وغَيرِهِ . قَولُه: وجاء فِي الشعر "لَيتِي " يعنِي : لاَ يجوز حذْفَ نُون الوقَايةِ مِن لَيـتَ إلا فِـي الشعر، لأنه لَم يتَوالَى هنا النونَات. قَوله: لأنها مِنْها: يعنِي: وإنما حذَفَ نَون الوقايةِ مِن " إن" في حال اختيار ، ويجوز حذْفُها مِن ليتَ في حال اضطرار الشاعِر. والحاصِلُ أَن حذْفَ نُون الوقَاية من لَيتَ لا يجوز في غَير الشعر، وفِي باقِي الحروفِ الخَمسةِ يجوز الحذْفَ والإثْبـاتُ فِي الشعر وغَيره. إِلا أَن الإثباتَ والحذْفَ فِي "إن وأن وكأن ولكن " يـستَويان، وفِـي لَعـل الحذْفُ أَولَى مِن الإثباتِ قِيلَ عِلتُه: أن لَعل أَربعةُ أَحرفٍ فَتكثُر حروفها مع نون الوقَايةِ وكثْرةُ الحروفِ ثِقَلٌ. فَحذْفُ نُون الوقَايةِ أَولَى لِرفْع الثقَل. وأَما "أن وإن " فَحروفُها أَقَل مِن لَعل، أما "كأن " فَكَلِمتَان لأن الكَافَ لِلتشبيهِ، فَبقِي أن وحروفها أَيضاً قليلةٌ، ولكن أيـضاً كَلِمتـان؛ لأن أَصلَه "لَكِن أَنا " قَأَنا" كَلِمةٌ بِرأَسها، فَحذَفَ همزتَها وأُدغِمت النون التي قَبلَها فِي نُونِها.

قَالَ زيد الخَيلَ[1]:

١٤٤- كَمنْيةِ جابِرٍ إذْا قَالَ: لَيتِي ... أُصادِفُه وأَفْقِد بعض مالِي .

وقَبلَ هذا: تَمنى مزيد زيداً فلاَقَى ... أَخَا ثِقَةٍ إِذا اُخْتَلَفَ العوالِي .

مزيد: اسم رجلٍ من بني أَسدٍ تَمنى أَن يلْقَى زيد الخَيل، وهو اسم رجلٍ، فَلاقَاه فِـي الحـربِ فَقَصده زيد لِيطْعنُه فَهرب مِنْه. أَخَا ثِقةٍ: يريد بِهِ زيد، أَي: هو ثِقَةٌ فِي الـشجاعةِ. العـوالِي: الرماح. واختِلاَفُ العوالِي عِبارةٌ عن القِتَال. قَولُه: كَمنية جابرٍ، يعنِي تَمنى مزيد محاربةَ زيدٍ هذا كَما تَمنى جابِر محاربتَه أَيضاً، فَلما لَقِيه فَر منه، والمراد بالاستِشْهادِ قَوله: لَيتِـي: فَإنـه حذَفَ نُون الوقَايةِ مِنْه.

[1] - هو زيد بن مهلْهل الطائي، قيل له : زيد الخيل؛ لطول طراده بها، كان شاعراً مجيداً ، سماه الرسول – عليه السلام- زيد الخير، وأقطعه أرضيين ، مات سنة ٩ هـ .
انظر ترجمته في: الشعر والشعراء١/٢٨٦، الإصابة ٢/٦٢٢، الخزانة ٥/٣٧٩.
١٤٤- البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ١٣٧. الكتاب ٢/٣٧٠، نوادر أبي زيد ٢٧٩، المقتضب ١/٢٥٠، ١/١٢٣، الخزانة ٥/٣٧٥.
والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

وقد جعلُوا[1] ذلكَ فِي " مِن "، و"عن"، و"لَدن "، وقَطْ " وقَد" إبقاء" عليها مِن أَن تُزيلَ الكَسرةُ سكونَها.

وقد فعلوا ذَلِك، يعنِي: هذهِ الكَلِماتُ الخَمسةُ مبنّياتٌ علَى السكُون، فَإذا اتصلَت بهن ياء المتَكلم انْكسرن لأَجل الياء، فلأَجل أَن يبقَى سكُونُهَا علَى حالهِ تَدخُلُ علَيها نُون الوقَايةِ، فيقَالُ: مِني، وعني، ولأني، بإدغامِ النون الأَصليةِ فِي نون الوقَايةِ، وتَقولُ: قَطْنِي، وقَدنِي بِسكون الطاءِ والدال ومعنَاهما حسبِي. قَولُه أَي: إبقاء عليها، محافَظِةً لِسكُونِها عن الزوال أَدخَلَ نُون الوقَايةِ. الإِبقَاء محافَظةُ جانبِ أَحدٍ .

وأَما قَوله:١٤٥ - قَدنِي مِن نَصرِ الخُبيبين قَدِي.

وبعده :- لَيس الإمام بالشحيحِ الملحِدِ **فقال سيبويه[2]: لما اضطر شَبهه بِ "حسبِي "** أَراد بالخُبيبين: عبد ا بن الزبير وأخاه مصعباً. الخبيبين: تَثْنِيةُ خُبيب، وهو تَصغِير "خَب" وكُنْيةُ "عبد ا بن الزبير "أبو خبيب" إلا أنه ضم إليهِ "أخوه فِي الكُنْيةِ تَبعاً، الشحِيح: البخيلُ . الملْحِد: المائِلُ عن الحق إلى الباطِل. والمراد بالاستِشْهادِ؛ حذْفُ نُون الوقَايةِ مِن "قَدِي "وإنما حذَفَ مِنْه نُون الوقَايةِ لِضرورةِ الشعر ولِشَبهها بحسبِي لِموافَقَتِها فِي المعنَى. **وعن بعض العربِ: مِنِي وعنِي، وهو شَاذ .**

يعنِي: قَد جاء عن بعضِ العربِ " مِنِي " "وعنِي" بتَخفيفِ النون وحذْفِ نُون الوقَايةِ، فَلَما حذفَتْ نُون الوقَايةِ كُسِرتْ النون الأَصلِيةُ لِلياءِ وهو شاذ.

ولم يفْعلُوه فِي " علَيَّ"، وإلي، ولَدي لأَمنِهم الكَسرةَ فِيها. يعني: لَم يفْعلُوه فِي هذِهِ الكَلِماتِ الثلاثِ كما فَعلوا بمن وأخواته إدخال نُون الوقَايةِ لأنهم أَمِنُوا من إنكسار آخِر هذِهِ الكَلِماتِ الثلاث؛ لأن آخِرها أَلِفٌ وتُقْلَب أَلِفُها ياء عِنْد اتصال ياءِ المتَكلمِ بِها فَتُدغَم ياؤُها في ياءِ المتَكلمِ.

---

[1] - هكذا أوردها الشارح : وهي عند ابن يعيش[فَعلُوا]، وقد كررها الشارح في نَص الزمخشري مستخدماً ما عند ابن يعيش (يفعلوه).

١٤٥- البيت من الرجز ، وقد اختُلف في قائله، فهو لحميد بن ثور في الصحاح (حد) ، ولحميد الأرقط في تلخيص الشواهد ١٠٧-١٠٨، شرح أبيات المغني ٨٣/٤، الدرر ٤٢/١، ولأبي بحدلة في ابن يعيش ١٢٤/٣، ولحميد ٣٨٢/٥، وبلا نسبة في الكتاب ٣٧١/٢، الكامل للمبرد ١٨٨/١، ١٢٣٤/٣، المحتسب ٢٢٣/٢، الإنصاف ١٣١/١، أمالي ابن الشجري ١٤/١.
والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

[2] - انظر الكتاب ٣٨٧/١.

أسماء الإشارةِ

"ذَا " للمذكر. ولمثناه " ذَان " فِي الرفْع، و"ذَين " في النصبِ والجر.

ويجيء "ذان " فِيهما في بعضِ اللغَاتِ، ومِنه قَولُه تَعالى : "إِن هذَان لَساحِران [١]".

ويجيء " ذان " فيهما. يعنِي قَد جاء عن بعضِ العربِ "ذان" بـالأَلِفِ. فيهمـا، أي: فِـي النصبِ

َوالجر كالرفْعِ . وعِلَةُ قَولِ هذا القائل كون: "ذَان" مبنّياً فَوجب أَن لاَ يتَغير في الرفْعِ والنصبِ والجر كسائِرِ المبنياتِ، والمشْهور المعروفُ الفَرقُ بين الرفْعِ والنصبِ والجر، فَيجعلُ فِـي الرفْعِ بالألفِ، وفِي النصبِ والجرِ بِالياءِ، ولا عَرو أَن يضع [الواضِع][٢] "ذَان " لِبنّـاءِ التثنيـةِ المرفُوعةِ، و"ذين" لِنَصبِها وجرها. واعلَم أَن أَلِفَ: "ذَان " فِي الرفْعِ، وياؤُه فِي النصبِ والجر فِي اللغَةِ المشْهورةِ لَيسا حروفَ إِعرابٍ؛ لأنهما لَو كانَا حرفَا إِعِرابٍ لانقَلَبت الأَلِفُ التي كانَتْ فِي الواحِدِ فَتَقولُ : "ذَيان" فِي الرفعِ، و"ذَيين" فِي النصبِ والجر كما تَقولُ: رحيان ورحيـين، فَلما حذِفَت الأَلِفُ التي كانَتْ فِي الواحِدِ عِلِم أن الأَلِفَ والياء فِي التثنِيةِ لَيسا بِحرفَي إِعـرابٍ، بلْ هما مبنِيان كلَفْظَةِ "ذَا " وإنما وضِع "ذَان " لِرفْعِ التثنية، و"ذَين" لِنَصبِها وجرها تَشْبِيهاً لَها بِزيدان وزيدين فِي معنى التثنيةِ. وقَالَ بعض النحويين: هذا اللفْظُ معرب؛ لأن تَثْنِيتُه تَكُون فِي الرفْعِ بالأَلِفِ، وفِي النصبِ والجر بِالياءِ فَيكُون كتثنيةِ الأسماءِ المظْهرةِ، لَما جاز تَشْدِيد نُونِها، وقَد جاء "ذان" و"ذين" بتشديدِ النون، ولأن الموجِب لِبنَاءِ الإشارةِ هو أَنه يحتَاج إلـى إشـارةِ حتى يفْهم مِنه معنًى فأشبه [الحرف][٣]، وهذا الموجِب لِلبِنَاءِ موجود فِي التثنِيةِ كالواحِدِ والجمعِ، فَوجب أَن تَكون التثنيةُ مبنيةً أَيضاً. قَولُه: ومِنه. أي: من اللغَةِ التي تَجعـلُ النـصب والجـر بالأَلِفِ كالرفْعِ، قَوله تَعالى : " إِن هذَان لَساحِران " بالأَلِفِ وهو منْصوب لأنـه اسـم " إِن " فَجعِلَ المنْصوب بالأَلِف، وهذا قِراءةُ جميعِ القُراءِ غَير أَبِي عمرٍو فَإنه يقْرأُ" إِن هذين" بِالياءِ.

---

[١] - سورة طه ٦٣.
قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي :" إنَّ " مشددة النون "هذان" بألف خفيفة النون.
وقرأ ابن كثير :"إن هذان " بتشديد نون "هذان" وتخفيف نون وإن".
واختلف عن عاصم، فروي أبو بكر:" إن هذان" نون "إن مشددة النون" وهي قراءة ابن كثير ، و"هذان" خفيفة.
وقرأ أبو عمرو وحده:"إن" مشددة النون "هذين" "بالياء".
"وإن هذان" قراءة على لغة بني الحارث بن كعب وزبيد وخثعم وكنانة بن زيد، يجعلون رفع الاثنين ونصبه وخفضه بالألف.
ومن خفّفّ النون جعلها المخففة من الثقيلة ولم يعملها، أو جعلها بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلاّ".
انظر :- السبعة في القراءات ٤١٩، تفسير القرطبي ٢١٦/١١-٢١٩ الكشف ٩٩/٢، الكشاف ٥٤٣/٢، إملاء ما من به الرحمن ١٢٣/٢.

[٢] - [الواضعان] في ن.ف.

[٣] - [الحروف] في ن.ف.

و "تا"، و" تي"، و" تِه " و "ذِه " بِالوصل، وبالسكُون، " وذِي " لِلمؤنثِ، ولمثناه " تان"، وتين.

ولم يثَن مِن لغاتِه إلا "تا " وحدها.

يعنِي: لِواحِدِ المؤَنثِ خَمسةُ ألفَاظٍ ": تَا، وتي، وتِه، وذِه، وذِي". قَولُه: بِالوصـل والـسكُون: أراد بِالوصل وصلَ الهاء بِياءٍ فَتَقولُ: تِهي، وذِهي . وأراد بالسكُون: إسكان الهاءِ مِن غَير ياءٍ بعدها فتَقولُ: ذِه، وتِه"، والصحِيح إِسكان الهاءِ؛ لأن الهاء بدلٌ عن تَاءِ المؤَنثِ وأَصلُه "تِـي، وذِي فأُبدِلَت الياء هاء. ومن قَالَ: تِهي وذِهي بِالهاءِ والياءِ فَقَد جمع بين الأَصل والبدل، وهو بعِيد. قَولُه: ولَم يثَن من لُغاتة إِلا " تَا " وحدها. يعنِي: لاَ يقَالُ فِي تَثْنِيةِ المؤنثِ: " ذَان " بـلْ لاَ يثنى مِن هذِهِ الأَلفَاظِ الخَمسةِ إلا لَفْظَةُ " تَا " فَيقَالُ فِي الرفْعِ: "تَان"، وفِي النصبِ والجر: "تين".

ولجمعهما جميعاً" أُولاء" بالقَصر والمد، مستوياً فِي ذَلِكَ" أُولو العقْل وغَيرهم .

الضمِير في جمعهما يعود إلى المذَكر المؤنثِ. مستَوياً: منْصوب علَى الحال. يعنِي: يـستَوِي جمع المذَكرِ والمؤنثُ مِن "أُولِي العقل " وغَيرِهم فِي لَفْظَةِ: أولاء " بِالقَصرِ والمد .

قالَ جرير :-

[1] ١٤٦- ذُم المنَازِلَ بعد منْزِلَةِ اللوى والعيشَ بعد أُولئِك الأَيامِ .

اللوى: اسم موضِع . والعيشَ معطُوفٌ علَى المنَازِل. يعنِي ذُم كُل منْزِلٍ غَير اللوى. وكُـل عيشٍ غَير عيشَنَا فِي الأَيامِ التي كنا مع [الحبيبةِ][2]، أو مع الأَصحابِ فِي ذلك المنْزِل فَإنـه لاَ حظ ولاَ خَير فِي عيشٍ غَير ذَلِكَ العيش. والمراد بالاستشهادِ: أَنه جاء للأيامِ بِلَفْظِ "أُولِئِك " مع أَن الأَيام لَيست مِن العقَلاَءِ، وإنما اشتَرك الواضِع بين جمعِ المذَكر والمؤنثِ "وأُولِـي العقْـل" وغَيرِهم فِي " أُولاءِ " لإشتِراكِهم كُلهم فِي معنَى الجمعِ.

---

[1] ١٤٦- البيت من الكامل ، وهو لجرير في ديوانه ٩٩٠/٢، المقتضب ١٨٥/١، الأشموني ١٣٩/١، الخزانة ٤٣٠/٥.
والشاهد فيه كما ذكر الشارح

[2] - [الأحبة] في ن.ف

فصل

ويلحق حرفُ الخِطابِ بأواخِرِها، فَيقال : ذاك وذانك، بتخفِيفِ النون وتَشْديدِها، قَالَ ا َ تعالى: فذانكِ برهانان من ربك "[١] ، وذَيِنك، وتاك وتِيك، وذِيك، وتانِك، وتَينـك، وأُولاك، وأولئك.

يعنِي: ما ذَكرنا مِن أول أسماءِ الإِشَارةِ إلى ما قَبلَ هذه "الحمرة " كان لِلحاضِر، فَـإذا أُلحِقَ كافُ الخِطَابِ بأواخِرِ هذه الأسماءِ يكون المشَار إليهِ غَائِباً. تَقولُ لِواحـدِ المـذَكر "ذَاكَ" ولِلتثنيةِ فِي الرفعِ ذانِك، وفِي النصبِ والجر "ذَينَك". ولِلواحِدِ المؤَنثِ " تَـاك، وتِيـك وذِيـك" ولِتثنيتِها" تَانِك، وتينَك، ويجوز فيهِ تَشْدِيد النون مِن تَثْنِيةِ المذَكر والمؤَنث، وتَخْفيفها. ولِجمـع المذَكر والمؤَنث "أولَئِك ". قَولُه تَعالى " فَذَانِك برهانَان مِن ربك" قَرأ ابن كثِير[٢]، وأَبو عمرو"[٣] فَذَانك " بِتَشْديدِ النون، والباقُون بِالتخفِيفِ.

ويتصرفُ مع المخَاطَبِ فِي أَحوالِهِ مِن التذكِير، والتأْنِيثِ، والتثنيةِ والجمع .

اعلَم أَن الكَافَ لِلخِطَابِ وما قَبلَها إِشارةٌ إلى غَائِبٍ ويتصرف هذا بحسبِ تَصرفِ ما قَبلَ الكافِ وبحسب تَصرفِ كافِ الخِطَابِ فيما قَبلَ حرفِ الخِطَابِ، إما واحد مذكر، أَو تثنيـةٌ، أَو واحِدةٌ مؤنثةُ، أو تِثنيةُ، أو جمعِهما. وجمع المذَكر كالمؤنثِ فَهِذه خَمسةُ أَلفَاظٍ، وكَافُ الخِطَابِ إما واحِد مذَكرٍ، أَو جمعه، أَو واحِد مؤنثٍ، أَو جمعه، أَو تَثنِيةُ المذَكر والمؤَنثِ فَهـذِه خَمـسةُ أَلفَاظٍ؛ لأن تَثْنِيةَ المذَكرِ والمؤنثِ فِي الخِطَابِ سواء، فَإِذا ضربتَ الخَمسة الأُولـى فِـي هـذِه الخَمسةِ تَكون خَمسةً وعِشرين. الأولُ" : ذَاك " فَهذا المشَار إليهِ مذَكر والمخَاطَب أَيضاً مذكر. والثانِي، ذَانِك، والثالِثُ تَاك، والرابِع " تَانِك"، والخَامِس " أُولِئَك". ففي هِذِه الخَمسةِ المخَاطَـب

---

[١] - سورة القصص ٣٢ قرأ ابن كثير وأبو عمرو "فذانك" مشددة النون ، وروى علي عن أبي عمرو أنه: يخفف ويثقل . وروى نصر عن أبيه عن شبل عن ابن كثير:"فذانيك" خفيفة النون بياء.
وقرأ الباقون :"فذانك" خفيفة.
قال القرطبي :- قرأ ابن كثير "فذانيك" بالتشديد والياء وعن أبي عمرو أيضاً قال لغة هذيل: فذانيك بالتخفيف والياء لغة قريش.
وفذانك فيه خمسة أقوال: قيل: شدد النون عوضاً من الألف الساقطة في ذانك الذي هو تثنية ذا المرفوع .
وقيل : للتأكيد، كما أدخلوا الألف في ذلك . وقيل : إن من شدد إنما بناه على لغة من قال في الواحد ذلك فلما بنى أثبت اللام بعد النون.
وقيل: شددت فرقاً بينهما وبين الظاهر التي تُسقِط الإضافة نونه. وقيل: للفرق بين الاسم المتمكن وبينهما . وكذلك العلة في تشديد النون في "اللذان".
انظر : السبعة في القراءات ٤٩٣، القرطبي ٢٨٥/١٣-٢٨٦.

[٢] - هو عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكتاني أبو حفص البغدادي المغربي المحدث، قرأ القرآن على ابن مجاهد ومحمد الحربي مات سنة ٣٩٠هـ.
انظر ترجمته في:- معرفة القراء الكبار ٣٥٦/١-٣٥٧.

[٣] - هو الأسود بن يزيد النخعي أبو عمرو، أخذ القراءة عرضاً عن ابن مسعود - رضي ا عنه- وحدث عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ وبلال وعائشة.
مات سنة ٧٥ هـ
انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ٥٠/١.

مفْرد مذكر والمشَار إليهِ قَد اختَلفَ كما تَراه. والسادِس " ذَاك "، والسابِع " ذَانِـك"، والثـامِن " تَاكِ"، والتاسِع " تَانِك"، والعاشِر "أُولئِك " فَفِي هذهِ الخَمسةِ المخَاطَبِ مفْرد مؤنـثٌ والمـشَار إليهِ قَد اختلَفَ كما تَراه. والحادِي عشَر " ذَاكما"، والثانِي عشَر "ذانِكُما، والثالِثُ عشَر " تَاكُما"، والرابِع عشَر " تَانِكما، والخَامِس عشَر " أولئكم " فَفِي هذِهِ الخَمسةِ تثنيةُ المخَاطَبِ يستَوِي فيها المذكر والمؤنثُ وما قَبلَ الخِطَابِ قد اختلَفَ كما تَراه. والسادِس عشَر "ذَاكم"، الـسابع عـشَر "ذَانِكُم "، والثامِن عشَر "تَانِك"، والتاسِع عشَر " تَانِكم "، والعشرون "أُولئِكم " فَفِي هذِهِ الخمسةِ المخَاطَب جمع مذكر وما قَبلَه قد اختلَف . الحادِي والعِشْرون " ذَانكُن"، والثـاني والعـشرون "ذَانِكن "، والثالِث والعِشرون" تاكُن " والرابِع والعشرون "تانِكُن"، والخَامِس والعشرون" أولئِكُن " فَفِي هذه الخمسةِ المخَاطب جمع مؤنثٍ وما قبلَه قَد اختلَف .

قال ا تعالى : "كذلك قال ربك" [1]

فَفِي هذا المشَار إليهِ واحِد مذكر والمخَاطَب أيضاً واحِد مذكر، أَي: الأمر كذَلِك يا زكريـا، أَو يا وعدك كذَلِك، أَي: واقِع بِلا خِلافٍ .

وقَالَ: "ذَالِكما مما علمني ربي" [2] **.**

فَفِي هذا المشار إليهِ واحد مذكر وهو تأويلُ الرؤَيا، والمخَاطَب اثنان وهما صاحِباه فِي السجن، يعنِي: قالَ يوسفُ عليه السلام، لِصاحِبيهِ فِي السجن: ما قُلْتُ مِن تَأويل الرؤيا هو مما علمنِـي ربي .

وقال :، ذلكم ا ربكم " [3]**.**

فَفِي هذا المشار إليهِ واحد مذكر والمخَاطَب. جمع، أي : الذي تقدم ذِكر قُدرتِهِ هو ا ُ ربكـم أيها الناس **. وقَالَ " فذلكُن الذي لُمتَنني فيه ربكم"** [4]**.**

فَاعِلُ قَالَت " زلِيخا، وذَا إشَارةٌ إلى يوسفَ، والمخَاطَب جماعةُ مؤنثٍ، أَي: قَالَت: الذي رأَيتُـه أَيتُها النسوةُ هو يوسفُ الذي لُمتُني فيهِ.

---

[1] - سورة مريم ٩.
[2] - سورة يوسف ٣٧.
[3] - سورة الأنعام١٠٢
[4] - سورة يوسف ٣٢.

فصل

وقولُهم "ذَاك"، هو "ذاك" زيدت فيهِ اللام وفُرقَ بين "ذَا" و"ذَاك" و"ذَاك" فقيلَ : ـ الأولُ لِلقَريبِ، والثانِي للمتَوسطِ، والثالِثُ لِلبعيدِ.

يعنِي: قالَ النحويون: الفرقُ بين ذَا،وذَاك، أن إشارةٌ إلى الحاضـرِ، وذاك إشـارةٌ إلـى الغَائِبِليس ببعيدٍ ، وذَاك إشارةٌ إلى غائبٍ بعيدٍ، وهذا مِما وضعه الواضِع كذاك، وكُسِرتِ اللام في ذِاك؛ لأنه لَو فُتحت لاشتبهت "بلام الملْكِ" فإنه لَو قَال : ذلَك "بِفتْح اللامِ لظـن الـسامِع أن معنَاه : هذا الشيء لك.

وعن المبرد[١] أن أن "ذانك" مشددةً تثنية "ذاك"، ومثلُ ذلك فِي المؤنث "تِلك و"تالك" وهذه قليلة. اعلم أنهم اختَلفوا[٢] فِي تشْديدِ نُون "ذانك" فَقيل: التشديد عِوض عن الألفِ الساقِطَةِ، لأنه قَد اجتَمع ألفان، أحديهما أَلِف "ذا" والثانِيةُ أَلِفُ التثنيةِ، فَحذِفَت أَلِفُ ذَا. وقِيل: بلْ شُددتْ هـذه النون لِيكُون فَرقاً بين تَثْنيةِ أسماءِ الإشَارةِ، وبين تَثْنِيةِ الأسماءِ المظْهرةِ. قَالَ المبـرد: كـان الأَصلُ "ذَانْكِ" بِسكُون اللام، فأُدغِمتِ اللام فِي النون. قَولُه: ومِثْلُ ذَلِكِ فِي المؤَنثِ. يعنِي: كما أَن اللام فِي "ذَاك" تَدل علىمذكرٍ غَائِبٍ بعيدٍ، فَكذَاك فِي تِلْك وتَالِك تَدل علَى مؤنـثٍ غَائِبـةٍ بعيدةٍ. قَولُه: وهذِهِ قَلِيلَةٌ. يعنِي:- تَالِك بِاللامِ قَلِيلةُ الاستِعمالُ؛ لأن المؤَنثَ ثَقِيلٌ، وكثْرةُ حروفِهِ أيضاً ثِقَلٌ فَلِهذا قَل استِعمالُ تَالِك. وكثُر استْعمالُ تِلك لِقلةِ حروفِهِ .

فصل

وتدخُلُ "ها" التي للتنبِيه على أَوائِلها، فَيقالُ: هذا، وهاذاك، وهـذان، وهـاتي، وهـذِي، وهاتِيك، هؤُلاءِ، وهؤلاء. اعلَم أَن "ها" التي لِلتنبيهِ تَدخُلُ على أَول جميع أَسماءِ الإشَارةِ مِـن الحاضِرِ والغَائِبِ، والواحِدِ والتثنيةِ والجمعِ، والمذكر والمؤَنثِ. إلا أَنها لاَ تَدخُلُ علَى ما فيـهِ لاَم البعدِ نَحو: "ذِاك و "تِلْك" و"تَالِك".

فصل

ومِن ذَلك قَولُهم، إذا أَشَاروا إلى القَرِيبِ مِن الأَمكِنَةِ: هنَا، وإلى البعيدِ، هنا، وقَدحكِيفيـهِ الكَسر وثم . ومِن ذَلك، أَي: ومِن جملَةِ أَسماءِ الإِشَارةِ "هنا" بضم الهاءِ وتَخْفيفِ النون، وهـو

---

[١] - انظر : المقتضب ٢٧٥/٣.

[٢] - سبق تخريج القراءة – سورة القصص (٣٢).

إشَارةٌ إلى مكانٍ قَريبٍ بِمنْزلَةِ هذا . وهنا بِفَتْحِ الهاءِ وتَشْدِيدِ النون، هو إشَارةٌ إلى مكانٍ بعيدٍ، وقَد روى "هِنا" بِكسر الهاءِ وتَشْدِيدِ النون، والأولُ أَفْصح. وثم بِفَتْحِ الثاءِ إشَارةٌ إلى مكانٍ بعيدٍ أيضاً. **وتُلحقُ كافُ الخِطَابِ، وحرفٌ التنبيهِ بـ "هنَا" و "هنا" فَيقَالُ: هنالِكَ، كما يقَالُ: ذَلِـكَ.** يعني: تَقُولُ فِي "هنَا" بِضم الهاءِ، وتَخْفيف النون "هنَا وهنالِكَ" وها هناك، وتَقولُ فِي "هنا" بِفَتْحِ الهاءِ وتَشْدِيدِ النون "ها هنا وهناك وها هناك" وتزاد لام البعدِ فِي هناك : فَتَقولُ : هنالِك.

الموصولات

الموصولاتُ: " الذِي" لِلمذَكر، ومِن العربِ مِن يشَدد ياءه . الموصـلاتُ سِـتةٌ: "الـذِي" و"التي" و"الألِفُ" و"اللام بِمعنى الذي، ومن، وما ، وأي. والموصلاتُ كُلها مبنيةٌ: لأنها تُـشْبِه الحروفَ فِي أنها لا يفْهم مِنْها شَيء إلا بإنضمامِ صِلاتها، إلا لَفْظَةَ" أيا" فَإنهـا تَكُـون تَـارةً معربةً، وتَارةً مبنيةً، كما تَأتِي فِي موضِعها . فَالأولُ " الذي" وفيه أربع لُغَاتٍ: الـذْ بِـسكُون الذال، واللذِ بِكسر الذال مِن غَير ياءٍ، والذي بِتَشْدِيدِ الياءِ، والذِي بِسكُون الـيءِ وهـذا هـو المشْهور. **و"اللذَان" لِمثَناه، ومِنْهم من يشَدد نُونَه.** يعنِي: تَثْنِيةُ الذي "اللـذَان فِـي الرفْـع، و "الذين" فِي النصبِ والجر بِتَخْفِيفِ النون وتَشْدِيدِهِما، كما قُلْنا فِي ذَان، وهذا تَثنِيةُ الذي بِسكُون الياءِ فَحذِفَت ياؤُه حِين أدخِلَ ألِفُ التثنِيةِ؛ لأن الذي مبني، والمبني ثَقِيلٌ، واجتماع الألِفِ والياءِ أيضاً ثقيلٌ، فَحذِفَت الياء لِرفْعِ الثقل. وتَثْنِيةُ "اذْ" بِسكُون الذال و"اللذِ" بِكسرها "اللذا" بالألِفِ مِن غَير نُونٍ. وتَثْنِيةُ "الذي" بِتَشْدِيدِ الياءِ "اللذيان" فِي الرفْعِ و"اللذَيين فِي النصبِ والجر: و"الـذين" وفِي بعضِ اللغاتِ"اللذُون" لجمِعِه. فَفِي جمعِ "الذي" لُغَتان، أحدهما: "الذِين" بالياءِ والنون فِـي الإعرابِ الثلاثَةِ، والثانِي: "اللذَون" بالواوِ والنون فِي الرفْعِ، وبالياءِ والنون فِي النصبِ والجر. وجمع "الذِ" بِكسر الذال وسكُونها "الذي" بِياءِ ساكِنَةٍ مِن غَير نُونٍ فِي الإعرابِ الثلاثَةِ. وقَد جاء "اللذَو" بالواوِ مِن غَير نُونٍ فِي الأحوال الثلاثِ. وجمع الذي بتَشْدِيدِ الياءِ "اللذُون بِـالواوِ فِـي الرفْعِ، و"اللذيين" بِالياءِ فِي النصبِ والجر. والأولُ مِن هذه اللغاتِ هو المعروفُ. **و"الأولـى" و اللاؤون" فِي الرفعِ، و"اللائِين" فِي النصب والجر** . يعني: "الأُولَى" بِوزن الهدى، واللاؤون فِي الرفْعِ بالواو، وفِي النصبِ والجر بالياءِ كِلاهما بمعنَى الذين. و"التي" لِمؤَنثِه، و"اللتان" لِمثَنـاه، و"اللاتِي" و"اللاتِ "و"اللائِي" و"اللاءِ و"اللاي، و"اللواتِي" لِجمِعِهِ. الضمِير فِي لِمؤَنثِّه يعود إلـى الذي، يعنِي: إذا أبدِلَ الذالُ فِي الذي بياء يصِير مؤَنثاً . وفِي "التِي" أربع لُغَاتٍ، أحدها: "اللـتْ" بِسكُون التاءِ، والثَانِيةُ، بِكسر التاءِ مِن غَير ياءٍ، والثالِثَةِ: بِياءٍ ساكِنَةٍ بعد التاءِ، والرابِعةُ: بِيـاءٍ مشَددةٍ. وتَثْنِيةُ التي كتَثنيةِ الذي فِي جميعِ الوجوهِ إلا أنه تُبدلُ الذالُ بِالتاءِ وفِي جمعِ التي ثَمان

لُغَاتٍ، أحدها: اللاتِي بِياءٍ ساكِنَةٍ بعد التاء. الثانِيةُ: اللات بِتاءٍ مكْسورةٍ مِن غَيرِ ياءٍ. الثالِثـةُ: اللاءِ بِهمزةٍ مكْسورةٍ مِن غِيرِ تأءٍ وياءٍ. الرابِعةُ: اللاي بِياءٍ مكْسورةٍ مِن غَيرِ همـزةٍ وتـاءٍ. الخَامِسِو: اللائِي، بهمزةٍ مكْسورةٍ بعدها ياء ساكِنَةٌ. السادِسةُ : اللواتي بِواوٍ بعدها أَلِفٌ وبعـد الواوِ أَلِفٌ مقْصورةٌ. السابِعةُ اللوائِي . الثامنه: اللاتِ بهمزةٍ بعد اللامِ، وبعد الهمزةِ أَلِفٌ، وبعد الأَلِفَ ياء مكْسورةٌ. واللام بِمعنَى "الَذِي" **فِي قَولِهم: الضارِب أَباه زيد، أي: الذي ضرب أباه** . يعنِي : مِن جملَةِ الموصولاتِ الأَلِفُ واللام بمعنى "الذي"، أو "التي" كَقَولِك: الـضارِب أَبـاه وزيد، بمعنى : الذي ضرب أَباه زيد، وتَقولُ: الضارِبةُ أَباها هِنْد، بمعنَى: التي ضربتْ أَباهـا هِنْد يمعِنى التي ضرِبتَ أَباها هِنْد، وياتي هذا مستَقصى فِي الفَصل الثالِثِ مِن الموصـولاتِ. **و"ما" و"من فِي قَولِك: عرفتُ ما عرفتَه، ومن عرفتَه.** يعنِي مِن جملَةِ الموصولاتِ "ما" و"من" فَقُولُك: عرفْتُ ما عرفْتَه. يعنِي : مِن جملَةِ الموصولاتِ "ما" و"من " فَقُولُك: عرفْتُ ما عرفتُه. ما موصولةٌ، وعرفْتَه جملَةُ صِلَتِها، والموصولُ مع صِلَتِهِ مفعولُ عرفْتُ، وكَـذِلك إِعـراب: عرفْتُ من عرفتَه. **وأيهم فِي قَولِكِ: اضرب أَيهم فِي الدار** . يعنِي: مِن جملـةِ الموصـولاتِ لَفْظَةُ "أي" فَأيهم مفْعولُ اضرب، وفِي الدار صِلَتَه. **و"ذو" الطائِيةُ الكائِنةُ بمعنَى الذِي فِي نَحو قَول عارِق[1]: (الطويل).**

١٤٧:- لا نتحين لِلْعظْمِ ذُو أَنا عارقه

يعنِي: مِن جملَةِ الموصولاتِ لَفْظَة "ذُو" فِي لُغَةِ بنِي طَيء، يستَوي فيهِ الواحِـد والتثنِيـةُ والجمع، والمذَكر والمؤَنثُ، ويستَوي فيهِ الرفْع والنصب والجر، ومعنَاه: الذي. وعارِقُ : اسم رجلٍ مِن بنِي طيءٍ، وأَولُ هذا البيت:

لِئِن لم تَغير بعض ما قَد صنْعتُم … لأَنْتَحِين بِلْعظْم ذُو أَنا عارقُه

الإِنْتِحاء: القَصد والاعتِماد العرقُ: قَصلُ اللحمِ عن العظمِ بالسن. وذو هنَا بمعنَى الـذي، وأَنَا مبتَدأٌ، وعارِقُه خَبره، والمبتَدأُ، مع خَبره صِلَةُ ذو، والموصولُ مع صِلَتِهِ صِفَةُ العظْمِ. لَئِن لَم يتْرك إيذائَك إِياي، فِعلَك القَبيحَ. لأفصِدن عرقَ عظْمِك، أَي: لأذهِبن عِرضك بالشتْمِ وغَيره.

[1] - هو قيس بن جروة بن سيف بن وائلة بن عمرو، أحد بني طيء، وعارق لقب غاب عليه ؛ لقوله هذا البيت ، وهو شاعر جاهلي، مات نحو سنة نحو سنة ٥٠ق.هـ
انظر ترجمته في: معجم الشعراء / المزرباني ٢٠٣، الخزانة ٤٤٠/٧، الأعلام ٢٠٥/٥.
١٤٧- البيت من الطويل ، وهو لعارق الطائي، في سر صناعة الاعراب ٣٩٧/١، شرح الحماسة للمرزوقي ١٧٤٦/٤، التخمير ١٩٢، ابن يعيش ١٤٢،١٤٨/٣، الخزانة ٤٣٨/٧، وهو أو لعمرو بن مِلْقَط في نوادر أبي زيد الشجري ١٤٢/١ الخزانة ٣٣٩/١١.
والشاهد فيه كما ذكر الزمخشري والشارح.

و"ذَا" فِي قَولِكَ : ماذَا صنَعْتَ؟ بمعنَى: أَي شيءٍ الذي صنَعته يعنِي: مِن جملَةِ الموصُـولاتِ "ذا" إذا تَقَدَمها "ما" الاستفهامِيةُ، ويأتِي بحثُ هذا فِي فَصلِهِ.

فصل

والموصولُ ما لا بد له فِي تَمامِهِ اسماً مِن جملَةٍ تردفُه مِن الجمل التي تَقَع صِفَاتٍ، ومِن ضميرٍ فِيها يرجِع إليهِ، وتُسمى هذه الجملةُ صِلةً، ويسميها سيبويه[1]: "الحشْو". حـق هـذا الفَصل أَن يكون فِي أول الموصولات؛ لأنَّه حد [الموصولاتَ][2] والحد حقه أَن يكُـون مقَـدماً على الأَمثِلَةِ والتفصِيل. قَولُه: اسماً: منْصوب على التميز، وتقديره: والموصولَ ما لا بد له مِن جملَةٍ فِي تَمامِه اسماً، أَي: لِيكُون اسماً تاماً، يعنِي: الموصولُ دون الصلَةِ بِمنْزِلَةِ بعضِ الاسمِ، والموصولُ مع صِلَتِهِ بمنْزِلَةِ اسمٍ تَام، فَالموصولُ، مع صِلَتِهِ بمنزِلَةِ اسمٍ، مِثْلُ زيد وعمـرو، فيحتَاج إلى شيءٍ آخَر، ليكُون كلاماً تَاماً ويأتِي مِثَالُه. تردفُه، أَي : يتبعه. أَي : يأتي بِالجملَـةِ التي هِي الصلَةُ علَى إِثْر الموصول. قَولُه : مِن الجمل التي تَقَع صِفَاتٍ. يضعنِي: ينْبغِـي أَن تَكُون الجملَةُ التي تَكُون صِلَةٌ لِموصولٍ، مِن جملَةٍ تَصلُح أَن تَكون وصفاً لِلنكِراتِ، وقَد بيناها فِي الفَصل الرابِع مِن الصلَةُ يعود إِلى الموصول، لِتَكون الصلَةُ مرتَبطـةً بالموصـول بِهـذَا العائِدِ. ولَولاَ العائِدِ. ولولاَ العائِد لَم يكُن إرتِباطٌ بين الموصول والصلَةِ . قَولُه: وتُـسمى هـذه الجملَةُ "صِلَةً" يعنِي: للجملَةِالتي هِي الصلَةُ اسمان. أَحدهما: الصلَةُ. والثانِي: الحشو . سـميت صِلَةً؛ لاتصالها بِالموصول، وسميت حشْواً؛ لأنها كالفَضلةِ؛ لأن الموصـولَ هـو، الأَصـلُ، والصلَةُ كالمفَسر والموضح لِمعناه. **وذَلِكَ قَولُكَ : الذي أَبوه منْطَلِقٌ زيد.** وذَلِك إِشَارةٌ إِلى مـا تَقَدم مِن الموصول والصلَةِ، والذي موصولٌ، وأَبوه مبتَدأٌ، ومنْطَلِقٌ خَبـره، والجملَـةُ الـذي، والضمير فِي "أبوه" يعود إِلى الموصول، والموصولُ وصِلَتُه بِمنزِلَةِ اسمٍ، وهو مبتَـدأٌ، وزيـد خَبره. **وجاءني من عهده عمرو.** من موصولٌ، وعهده فِعلٌ ومفْعولٌ، وعمرو فَاعِلُه، والجملَةُ صِلَةُ من، ومن مع صِلَتِهِ فَاعِلُ جاء، ومعنَى عهد: رأَى. **واسم الفَاعِل فِي الضارِبِ فِي معنَى الفِعل، وهو مع المرفُوع بِهِ جملةٌ واقِعةٌ صِلةً لِـ "اللام"، ويرجِع الذكر منه. إِليه، كما يرجِع إِلى الذي.** هذا القَولُ فيه جواب دخَلَ مقَدر كأَن قَائلاً قَالَ: قَد قُلْتُم إن الصلَةِ لا بـد أَن تَكُـون جملَةً، وفِيها عائِدةٌ إِلى الموصول، وقَولَك: الضارب عمرواً زيد، فَالأَلِفُ واللام فِي الـضارِبِ بِمعنَى الذي، وما بعده صِلَتُه ولَيس هنا جملَةٌ ولا عائِد إِلى الموصول؟ فَقَالَ فِي جوابِهِ : واسم

[1] - انظر الكتاب ١٠٦/٢
[2] - [الموصول] في ن.ف.

الفَاعِل فِي الضاربِ فِي معنَى الفَعل إلى آخِر المسأَلةِ، فَقَولُك : الضارب عمراً زيد، تَقْـدِيره: الذي ضرب عمراً زيد. الذي موصولٌ، وضرب فِعلٌ ماضٍ، وفيهِ ضمِير يعود إلـى الـذي، وهذا الضمير هو الفَاعِلُ، وعمراً مفْعوله، والجملةُ صِلَةُ الذي، والموصولُ مع صِـلَتِهِ مبتَـدأٌ وزيد خَبره. وقَد يحذَفُ الراجِع كما ذَكرنا. يعنِي: ويجوز حذْفُ الراجـع مِـن الـصلِةِ إلـى الموصول كما ذَكرناه فِي بحثِ المفْعول بِهِ [قُبيلَ] المفْعول فيهِ فِي قَولِهِ :"لا عاصِم اليوم مِـن أمر ا ِ إلا من رحِم"[1] وغير ذَلِك[2]. وسمِع الخَلِيلَ عربِيا يقُولُ: ما أَنا بالذي قائِلٌ لك شيئاً. اعلَم أَن حذَفَ الراجِع مِن الصلَةِ إِلى الموصول جائِز مستَحسن إذا كان منْصوباً، أَي: إذا كان اعلَم أَن حذْفَ الراجِع مِن الصلَةِ إِلى الموصول جائِز مستَحسن إِذا كـان منْـصوباً، أَي: إِذا كـان الضمير المحذُوفُ فِي محل النصبِ، كقَولِهِ تَعالى :"إلا من رحِم" تَقْدِيره: إلا من رحِمـه ا ُ. والمحذُوف ضمِير المفْعول. وأَما إذا كان الراجِع مرفُوعاً ، فَحذفُه شَاذ كما فِي هذا الكلامِ، فَإِن قَوله: ما أَنا بِالذي قَائِلٌ. تَقْديره: ما أَنَا بِالذي هو قَائِلٌ، فَهو ضمير راجع إلى الموصول، وقَـد حذَفَه، وحذْفُه شَاذٌ؛ لأنه مبتَدأٌ وما بعده خَبره، والمبتَدأ، مع خَبرِهِ صلَةٌ، فَإِذا حذَفْتَ المبتَـدأَ لا يتُم الصلَةُ بِخِلافِ الضميرِ المنْصوبِ، فَإن المنْصوب يتم الكلام بدونِهِ، لأنه بعد حذفِـهِ يبقـى فِعلٌ وفَاعِلٌ، والفَاعِلُ كلام تَام. **وقُرِيء تَماماً" على الذي أَحسن"**[3] بحذفِ شَطْرِ الجملَةِ. يعنِي: قُرِيء "أَحسن" بِرفْعِ النون والتقدير : هو أَحسن . وهذِهِ قِراءةُ يحيى بِن يعمر وهو شَاذ. قوله: بِحذفِ شَطْرِ الجملَة : الشطر: النصفُ، يعنِي : هو مبتَدأٌ ، وأَحسن خَبره، والجملَةُ صِلَةُ الذي، فَإذا حذَفَ هو فَقَد حذَفَ شَطْر الجملَةِ وأَولُ هذِهِ الآيةِ: "ثم أتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن" وتَماماً نُصِب على الحال؛ أَي: متَمماً ، وأَحسن فِعِلٌ ماضٍ، وفَاعِلُه هو ا ُ تعالى. هذِهِ هِي القِراءةُ المعروفَةُ، أَي: أَنْزلنا كِتاباً على موسى فِي حال كونِهِ متَمماً على الذي أَحـسن ا ُ بِهِ إلى موسى. والضمير فِي بِهِ يعود إِلى الذي، أَي: أَتم ا ُ نِعمتَه بِهذَا الكتَابِ على ما أَعطَى موسى قَبلَ انزال هذا الكِتَاب عليهِ مِن المعجزاتِ والصحِفِ. أي : ضم هذه النعمةَ إِلى ما قَبلَها مِن النعمِ. **وقَد جاءت التي فِي قَولِهم: بعد اللتيا والتي، محذوفَة الصلَةِ بأسرِها، والمعنَى: بعد الخُطَةِ التي مِن فَظاعةِ شأَنِها كيتَ وكيتَ. وإِنما حذَفوا ليوهِموا أَنها بلغَتْ مِن الشدةِ مبلغـاً، تَقَاصرتِ العِبارةُ عن كُنهِهِ.** الخُطةُ: الخِصلَةُ . فَظَاعةَ شَـأنِها، أَي: عِظَـم شَـأنِها وشِـدتِها،

---

[1] - سورة هود ٤٣.

[2] - انظر الكتاب ٣٣٩/١.

[3] - سورة الأنعام ١٥٤

- ورفع "أحسن" قراءة الحسن ويحيى بن يعمر وأبو إياس وابن أبي اسحق.
ومن قرأ بالرفع "أحسن" كان أحسن مرفوعاً لأنّه خبر مبتدأ محذوف وتقدير : على الذي هو أحسن" والجملة من المبتدأ والخبر صلة "الذي" وحذف المبتدأ من الجملة إذا وقعت صلة قليل.
ومن قرأ بالفتح :" أحسن " جعله فعلاً ماضياً ، وهو صلة "الذي" وفيه ضمير مقدر يعود على "الذي" تقديره تماماً على المحسن هو.
انظر:- المحتسب ٦٤/١، ٢٣٤، الكشاف ٦٢/٢ـ أصلاً ما من به الرحمن ١٦٦/١، القرطبي ١٤٣/٧.

والضمير يعود إلى الخُطةِ. الإيهام والتوهيم، ايقَاع أحدٍ في الغَلضطِ واللتَيا : تَـصغير التـي . بعد اللتيا، أي بعد الداهِية الصغيرةِ. والتي ، أي : بعد الداهيةِ الكبيرة، وأراد باللتيـا والتـي: الخُطةُ العظيمةُ: وتَقدير هذا الكلامِ: جِئنا مِن سفَرِنا بعد الخُطةِ التي مِن فَظَاعةِ شَـأنِها كَيـتَ وكَيتَ، أي: بلغَتْ شَدتُها إلى بلغَتْ شَدتها إلى حد يعجِز الواصِفُ عن وصفِها. فقولُـه: مِـن فَضاعةِ شأنِها كَيتَ وكَيتَ صِلَةُ التي، والتي مع صِلَتِها صِفةُ الخُطةِ. فالصلَةُ بِأسرها محذوفَـةٌ ههنا، يعنِي. فإذا جاز حذَفُ الصلَةِ بِأسرِها، فَحذُفُ الراجِعِ مِنْها إلى الموصول، وحذفُ الراجِعِ إذا كان منْصوباً مستَحسن، وإذا كان مرفوعاً، أو مجروراً فَشاذٌ .

فصل

و"الذي وضِع صِلَةً إلى وصفِ المعارفِ بالجمل. وضِع فِعلٌ ماضٍ مجهولٌ وفيهِ ضـمير الذي. وصلةً: بِضم الواوِ وسكُون الصاد، أي: وسيلَةٌ وسبباً وهو مفعولٌ له، يعنِي: لَفْظَةُ الذي وغَيرها مِن الموصولاتِ وضع لِتكُون وسيلَةً وسبباً إلى وصفِ المعـارفِ بالجمـل؛ فَلِهـذا الغَرضِ استَعمل الموصولات، يعنِي : إِذَا أردتَ أن تَصِفَ معرفَةً بجملةٍ لا يمكُنِك، لأن الجملَةَ لَها حكْم النكِرةِ، فلا تُوصفُ المعرفَةُ بها: فَإذا [لا][1] يمكِنُكَ وصفَ المعرفةِ بالمعرفَـةِ فَاجعـل الجملَةَ صِلَةَ موصولٍ، واجعل الموصولَ مع صلتهِ صِفَةً المعرفَةِ. تقُولُ: جاءني زيد الذي أبوه منْطَلِقٌ. فَأبوه مبتَدأٌ ومنْطَلِقٌ خَبره، والجملَةُ صِلَةُ الذي، والذي مع صِلَتِهِ صِـفَةُ زيـدٍ **وحـق الجملةِ التي يوصلُ بِها أن تَكُون معلُومةً للمخاطَبِ، كَقَولِك: هذا الذي قَدِم مِن الحضرةِ، لمن بلَغَه ذَلِـك.** يعنِي حق الجملَةِ التي هِي الصلَةُ أن تَكُون معلُومةً لِلمخُاطَبِ؛ لأن الـصلةَ جـزء موصولٍ، والموصولُ مع صِلَتِهِ وصفٌ للاسمِ المتَقدمِ، وإذا كان كَـذلِك فَالـصلَةُ كالوصـفِ، وشَرطُ الوصفِ أن يكُون معلُوماً لِلمخَاطَبِ كما تَقُولُ: جاءني رجلٌ عاقِلٌ، فَعاقِلٌ صِفَةُ رجـلٍ، وهي معلُومةٌ فَميزه عن غَيرِهِ مِن الأوصافِ؛ لأن العاقِلَ متَميز عن غَير العاقِل، وكَذلك العالم متميز عن الجاهِل، فَلَو قُلْت: جاءنِي رجلٌ له وصفٌ. لَم يجز، لأن قَولَك لَـه وصـفٌ مبتَـدأٌ وخَبره، والجملَةُ صِفَةُ رجلٍ، ولا يعلَم المستَمِع مِن قَولِك: له وصفٌ شَيئاً، لأن ذَلِك الوصـفَ غَير متَميزٍ مِن بين سائِرِ الأوصافِ. فَكَذَلِك فِي الصفةِ إذا قُلْتَ: هذا الذي قَدِم مِن حضرةٍ. لَـم يفْهِمِ المخَاطَب مِن هذا الكلام فَائِدةً؛ لأن قَولَك: مِن حضرةٍ نَكِرةٌ، ولَم يعلَمِ المخَاطَب أنه قَـدِم مِن حضرةِ الأمير، أو غَيره. فَإذا قُلْتَ: هو الذي قَدِم مِن حضرةِ الأمير، فَهِم المخَاطب مِن هذا الكلامِ فَائِدةً ؛ لأن الأمير معلُوم له، وكَذلِك: هذا الذي قَدِم مِن الحضرةِ بالألفَ واللام إذا كانَتْ

---

[1] - [لم] في ن.ف.

الحضرةُ معلُومةً لِلمخَاطَبِ. بأن بلَغَه أَن رجلاً قَدِم من حضرةِ فُلانٍ، ويعرفُ ذَاك الفُلان، ولم يعرف الذي جاء مِن حضرتهِ، وإذا قَالَ له قَائِلٌ: هذا الذي قَدِم مِن الحضرةِ فهـمِ مِـن هـذا مقْصوده. وقوله: لِمن بلَغَه ذَاك، أي: بالحضرةِ إنما تُفيد لمن بلغه أن أحداً قَدِم مِـن حـضرةِ فُلانٍ، فَإذا كانَتْ الحضرةُ معلُومةً لِلمخَاطَبِ فَمفيد له هذا الكلام. **ولاستِطَالَتِهم إياه بِصِلَتهِ مـع كَثْرةِ الاستعمال خَففوه مِن غَير وجهِ فقَالُوا: اللذِ، بحذْفِ الياءِ، ثم: اللذْ بحذْفِ الحركَةِ، ثُـم حذَفُوه رأْساً، واجتزؤوا عنْه بالحرفِ الملتَبِس بهِ، وهو "لام التعريفِ". وقَد فعلُوا مِثْلَ ذَلِـك بِمؤنثِه، فَقَالُوا: اللّتِ، واللّتْ، والضاربتُه هِنْد بِمعنَى التي ضربتْه هِنْد. وقَد حذَفُوا النون مِن مثناه ومجموعِه.**

السين فِي استِطَالَتهم: سِين الوجدان، والضمير فِي إياه يرجع إلى الذْي، لأَنّهم وجدوا الذْي مع صِلَتِه طَويلاً فَهذا ثِقَلٌ، وكَثْرةُ استعمالِه ثِقَلٌ آخَر، فَلأجل ثِقَلِهِ مِن هذَين الوجهْين خَففُوا مِن غَير وجهٍ، أي: مِن غَير وجهٍ واحدٍ، بلْ مِن وجوهٍ، هذا التَفْسِير منْقُولٌ عن مـصنفِ صـنّف الكِتاب فِي الحواشِي: أحد الوجوهِ: حذْفُ الياءِ فَصار اللذِ بِكسر الذال. والثانِي حذْفُ الحركَـةِ فَصار "اللذْ" بِسكُون الذال. والثالِثُ حذْفُ النون مِن تَثْنِيتهِ، كما يأتي فِي البيت بعد هذا. قَولُـه: ثُم حذَفُوه رأساً، أي حذَفُوا الذْي بِالكُليةِ، واجتَزؤُوا، أي: اكْتَفُوا بالحرف الملْتَبِس أي: المخْتَلِطِ بهِ: أي بالذْي. وأراد بالحرفِ الملْتَبسِ: لام التعريفِ، فإنه اختَلَطَ واتصلَ بهِ بحيـثُ لا يمكِـن فَصلُه عنه، فَلا يقَالُ: "الذْي" بِغَير ألفٍ ولام، بلْ المستَعمل الذْي بِالألِفِ واللامِ، فَإذا اختَلَطَ لام التعريفِ بِحيثُ لا تُنْزع [مِنه][1] صارتَ كأنها جزء ُمِنه. فَإذا صارت كالجزءِ مِنه صار حـذْفُ الذْي، وإبقَاء الألِفِ واللام يدلان عليه، وكذَلِكِ قَولُك: جاءني الضارب عمراً، فَالألِفُ واللام فِي الضارب بِمنزِلَةِ الذْي. وتَقْدِيره: جاءِني الذْي ضرب عمراً، هذا الحذْفُ، أعنِي: حذْفُ الـذْي رأساً، وإبقَاء لام التعريفِ يحتَملُ أن يكون مِن تَخْفِيفَاتِهِ، فَتَكُون وجوهِ التخفِيفِات أربعةً، ولَكِـن أورد جماعةٌ عليهِ إشْكالاً، وقالُوا: حذْفُ بعضِ الكَلِمةِ تَخفِيفٌ، ولَكِن حذْفُ الكَلِمـةِ بِالكُليـةِ لا يسمى تَخفِيفاً. وجواب هذا الإشْكالُ عِنْد من جعلَه مِن التخفِيفَاتِ: أن إبقَاء لامِ التعريفَ كإبقَـاءِ بعضِ الكَلِمةِ كما بينا أن َلام التعريفِ صِارت مِنْه كالجزءِ، فَإذا صارت لام التعريفِ كـالجزءِ مِنْه فَيجوز أن يسمى حذْفُ "الذْي" تَخفِيفاً. وقوله: وقَد فَعلُوا مِثَل ذَلك فِي مؤَنثِه. يعنِي: فَعلُـوا التخفِيفَ بِالتي كما فَعلُوا بِالذْي مِن جميع الوجوهِ. قَولُه: والضاربتُه هِند بِمعنَى. التي ضـربتُه

[1] -[عنه] فِي ن.ف.

١٤٨: البيت من الكامل، وهو للأخطل، ونسبة الزمخشري وشراح الكتاب، المفصل، سهواً للفرزدق كما قال البغدادي ، الخزانة١١٣/٦. وهو له في ديوانه ١٠٨/١، الكتاب ١٨٦/١، المقتضب ٤/ذ٢٦، سر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢، الخزانة ٨٥/٣، أمالي ابن الشجري ٣٠٦/٢، وبلا نسبة في المحتسب ١٨٥/١، المنصف ٦٧/١، الخزانة ٢١٠/٨ والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

هِنْد. يعِني: حذَفُوا الكِلمةَ بِرأسها فِي المؤَنثِ، وأبقَوا لاَم التعرِيفِ كما فَعلُوا فِي المذكر، فَقَولُك: الضاربتُه هِنْد، فَالأَلِفُ واللام فِيهِ بِمنْزِلَةِ التي.

قالَ الأخْطَلُ:

١٤٨- أَبني كُليبٍ إِن عمي اللذَا قَتَلا الملُوك وفَكَكا الأَغْلالا

أَراد بِعميهِ: ابن هبيرة التغلبي[1] و ابن عمران الأصغَر، يعِني: أَن عمي هما اللـذَان قَـتَلا الملُوك ورفَعا الأَغْلاَلَ عن الأسرى، يعِني: لَهما شَوكَة ومنَعةٌ، والمراد بِالاستِشهَادِ: حذْفُ نُون التثْنِيةِ مِن قَولِه: اللذَا، وأَصلُه اللذَان.

١٤٩- وقالَ: (الطويل): وإِن الذْي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهم

وتَمامه: هم القَوم كل القَومِ يا أُم خَالِدِ. حانَت، أَي: أَتَتْ مراقَة دِماؤهم، أَي: سفَك دِمـاءهم ويحتَمِلُ أَن يكُون معنَى حانَتْ هنَا. هلَك وحينئذٍ يكون معنَاه هلَكَتُ دِماؤُهم، أَي: لَم يوجد مِـن دِمائِهم قَصاص ولاَ دِيةٌ، وهذا معنَى هلاَك الدمِ. فَلْج بِفَتْح الفَاءِ وسكُون اللاَم، وبِـالجِيم: اسـم موضعٍ بِالبصرةِ، والمراد بِالاستشهَادِ، حذْفُ نُون الجمعِ مِن الذْي، وتَقدِيره: إِن اللذِين.

وقالَ تَعالى: "وخُضتُم كالذْي خَاضوا"[2] أَي شَرعتُم أَيها المسلِمون فِي الدنيا كما شَرع الذْين مِن قَبلِكُم مِن أَهل الكِتَابِ وغَيرهم، والمراد بِالاستِشهَادِ: حذْفُ نُون الجمعِ مِن "الذْي" وتَقدِيره: كالذِين خَاضوا، وقِيل: الذْي هنَا بِمعنَى ما المصدريةِ، أَي: كخُوضهم.

فَصل:

ومجالُ "الذِي" فِي باب الإخبار أَوسع مِن مجال "اللامِ" التي بِمعناه حيثُ دخَل فِي الجملَتَين الاسميةِ والفِعليةِ جميعاً، ولَم يكُن للام مدخَلٌ إلا فِي الفِعلِيةِ.

---

[1]- قال السكري: أحد عميه: أبو حنَش عصم بن النّعمان قاتل شرحبيل بن آكل المرار يوم الكُلاب الأول، والآخر دوكس بن القَدومس بن مالك "شرح شعر الأخطل ١٠٨/١-٩٠١"
وقال البغدادي: والصواب ما قاله ابن قتيبه .. يعني بعميه عمراً، ومرة ابني كلثوم (الخزانة ٩/٦.).
وهينَرة هو هيرة بن قَبيصة بن الحارث الشاعر، أحد رؤوس تغلب فِي الجاهلية.
انظر : احمهرة الآنساب ٣٠٧.

[2] - سورة التوبة ٦٩.

١٤٩: البيت من الطويل ، وقد اختاف في قائله ، فهو للشاعر الإسلامي المخضرم الأشهب بن رميلة في الكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ١٤٦/٤، المؤتاف والمختاف ٣٧، المنصف ٦٧/١، الخزانة ٧/٦. وله أو لحريث بن محفض في شرح شواهد المغني ٥١٧/٢، الخزانة ٢٥/٦، الدرر ٢٤/١، في أمالي ابن الشجري٣٠٧/٢، المغني ٢٥٦، الخزانة ٣١٥/٢. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

المجالُ بالجيمِ، هو: المروي عن المصنفِ، ومعناه "الجولان" ويجـوز المحـالّ بالحـاءِ المهملَةِ وتَشْدِيدِ اللامِ، وهو جمع محل، وهو الموضِع. يعنِي موضِع الذْي أكْثَر مْـن موضِـع الألِفِ واللامِ؛ لأن الذْي يدخُلُ على الجملَةِ الإسميةِ نَحو: الذْي أبوه منْطَلِـقٌ، وعلَـى الجملَـةِ الفعلِيةِ نَحو: الذْي قَام أبوه، وأما الألِفُ واللام بِمعنَى الذْي، أو التي فَلا تَدخُلُ إلا علَـى اسـم الْفاعِل، وهو فِي التقدير جملَةٌ فِعليةٌ نَحو: الضارب عمراً زيد. أي: الذْي ضرب عمراً زيـد.

وذَلِك قَولُك، إذا أخْبرتَ عن زيدٍ فِي "قَام زيد" وزيد منْطَلِقٌ: الذْي قَام زيد، والذي هو منْطَلِقٌ زيد، والقَائِم زيد، ولا نَقُولُ: الهو منْطَلِقٌ زيد.

نَحتَاج فِي معرِفَةِ هذِهِ المسألَةِ إلى إعمال خَمسةِ أشياء، أحدها: أن تَأْتِي بِالاسمِ الموصـول وهو الذْي. والثانِي: أن يؤَخّر الاسم الظاهِر الذْي تُرِيد أن تُخْبِر عنْـه. والثالِـثُ: أن تَـضع موضِع ذَلِك الاسمِ ضمِيره، فَإِن كان الاسم الظاهِر مرفُوعاً فَلْيكُن ضمِيره مرفُوعاً، وإن كـان منْصوباً فَلْيكُن منْصوباً، وإن كان مجروراً فَلْيكُن ضمِيره مجروراً. والرابِع: أن تَجعلَ الجملَـةَ غَير الاسمِ الظاهِر صِلَةَ الذْي. والخَامِس: أن تَجعلَ الذْي مع صِلَتِه مبتَدأ والاسم الظاهِر خَبره، وهذا الاسم الظاهِر خَبر له فِي اللفظِ، ولَكِن مخْبر عنه فِي المعنَى، فَإِذا عرفْتَ هـذا فالأمثِلَـةُ التي ذَكَرها المصنفُ هنَا أربعةُ: أحدها: الإخبار بالذْي عن زيدٍ فِي "قَـام زيـد" وطريقُـه أن يقُولَ: الذْي قَام زيد. فَالذْي موصولٌ، قَام فِعلٌ ولَيس زيد فَاعِلَه، بل فَاعِلُه ضمِير زيدٍ مـضمر فِيهِ، والفِعلُ والفَاعِلُ صِلَةُ الذْي، والذْي مع صِلَتِه مبتَدأٌ وزيد خَبره وهو المخْبـر عنَـه فِـي الحقِيقَةِ. والثانِي: الإخْبار بالذْي عن زيدٍ فِي قَولِك: زيد منْطَلِقٌ وطَرِيقُه أن يقولَ: الذْي هـو منْطَلِقٌ زيد، فهو مبتَدأٌ ومنطَلِقٌ خَبره، والمبتَدأ مع خَبرِهِ صِلَةُ الذْي، والذْي مع صِـلَتِهِ مبتَـدأٌ وزيد خَبره، وهو المخْبر عنه فِي الحقِيقَةِ. والثالِثُ: أن تُخْبِر بِالألِفِ واللامِ. فَطَرِيقُه أن تَقُولَ: القَائِم زيد فَالألِفُ واللام بمنزِلَةِ الذْي، واسم الفَاعِل بِمنزِلَة الفِعل قام زيد، واسم الفَاعِـل مـع الضمير الذْي فِيهِ صِلَةُ الألِفِ واللامِ، والموصولُ مع صِلَتِه هو المبتَدأُ وزيد خَبره، والقَائِم زيد فِي التقدِير: مِثْلُ الذْي قَام زيد. هذِهِ الأمثِلَةُ الثلاثَةُ جائِز استِعمالُه، والمِثَالُ الرابِع غَير جـائِزٍ، وهو أن نُخْبِر بالألِفِ واللامِ عن اسمٍ، والصلَةُ ضمِير ذَلِك الاسمِ الظاهِر، وذَلِك نَحـو قَولـك: الهو المنْطَلِقُ زيد. وهذا باطِلٌ، لأن الألِفَ واللام لا يدخُلان على المضمراتِ. فقَد عرفْتَ بمـا ذَكَرنَا أن الذْي تَكُون صِلَتُه جملَةً فِعليةً واسميةٌ كِلَيهما، والألِفُ واللام لا تَكُون صِلَتُهما جملَـةً اسميةٌ.

والإخبار عن كُل اسمٍ فِي جملةٍ سائِغٌ إلا إذا منَع مانِع. قولُه: فِي الجملةِ، أي: فِـي كُـل جملةٍ. يعني. يجوز الإِخَبار بِالذْي عن كُل اسمٍ فِي كُل جملةٍ فِعلية، أو اسميةٍ إلا إذا منَع مانِع، ويأتِي ذِكر الموانِع فِي قوله: ومِما امتنَع. وطَرِيقَةُ الإِخْبار أن تُـصدر الجملَـةَ بالموصـول، تُزحلِفَ الاسم إلى **عجزها، واضِعاً مكانَه ضمِير عائِداً إلى الموصـول.** أن تُـصدر الجملَـةَ بِالموصول، يعنِي: أن تَجعلَ الموصولَ صدر تِلْك الجملةِ، أي: أولَ تِلْك الجملةِ، تُزحلِفَ، أي: تُؤَخر الاسم الذْي تُرِيد أن تُخْبِر عنْه إلى عجزها أي: إلى آخِر تِلْك الكِلمـةِ. شَـرطُه جـواز الإخبار بِالموصول عن الاسمِ ثَلاثَةُ شُروطٍ، أحدها: أن تُقَدم الموصولَ على الجملةِ. والثـانِي: أن تُؤخر الاسم الذْي تُرِيد أن تُخْبِر عنه، والثالِثُ: أن تَضع موضِع ذَلِك الاسمِ ضـمير ذَلِـك الاسمِ، لِيعود إلى الموصول، فقَد شَرطَ المصنفُ مِن الإعمالاتِ الخَمسةِ التي ذَكرنَا ثَلاثَـةً؛ لأن الأصلَ هذه الثلاثَةُ، وتَرك الاثنَين، لأنهما لِشَرحٍ زائِدٍ.

بيانُه أنك تَقولُ فِي الإِخْبار عن زيدٍ فِي "زيد منْطَلِقٌ": الذْي هو منْطَلِقٌ زيد. وعن "منْطَلِق" الذْي هو منْطَلِق" زيد. وعن "منْطَلِق": الذْي زيد هو منْطَلقٌ. يعنِي: إذا قُلْتَ: زيد منْطَلِقٌ، فَقِيلَ لك: أخْبِر بالذْي عن زيدٍ، فَصدر الموصولُ فَصار: الذْي زيد منْطَلِقٌ، ثُم آخر زيـداً ووضِـع مكانَه ضمِير فَصار: الذْي هو منْطَلِقٌ زيد، وقولُك: هو منْطَلِقٌ صِلَةُ الـذْي، والـذْي وصـلتُه مبتَدأً، وزيد خَبره، وهو المخْبر عنَه فِي الحقِيقَةِ، وإذا قِيلَ لَك: اخْبِر عن منْطَلِقٍ فَإذا صـدرت الذْي يصِير: الذْي زيد منْطَلِقٌ، وإذا أخرتَ منّطَلِقٌ عن موضِعه، أو وضعتَ موضِعه ضـمِيراً يرجِع إلى الذْي فَصار: الذْي زيد هو منْطَلِقٌ. وزيد مبتَدأٌ ولَفْظَه هو خَبره، والمبتَدأُ مع خَبـرِهِ صِلَةُ الذْي، والذْي وصلتُه مبتدأً، ومنْطَلِقٌ خَبره. **وعن خَالِدٍ فِي "قام غُلام خَالـدٍ" الـذْي قـام غُلامه خَالِد، أو: القائِم غُلامه خَالِد.**

اعلَم أن المصنفَ ذَكر عشَرة أمثِلَةٍ، الأولُ: الإِخْبار عن المبتَدأ، والثانِي: الإخبار عن خَبر المبتَدإِ فِي: زيد منْطَلِقٌ. وقَد ذَكرنَاهما. الثالِثُ: الإخبار بالذْي عن المضافِ إليهِ فِي جملةٍ فِعلِيةٍ فِعلُها لازم نَحو: قَام غُلام خَالِدٍ. فَإذا صدرتَ الجملَةَ بالذْي، وأخرتَ خَالداً ووضـعتَ مكانَـه ضمِيره يصِير الكلام إلى: الذْي قَام غُلاَمه خَالِد، وقَام غُلاَمه.

والذي وصلته مبتدأ، وخالد خبره. الرابع: الإخبار باللامِ عن المضافِ إليهِ فِي قولك: قام غُلام خالدٍ، فإذا أدخلْت اللام فِي قام وأخرتَ خالداً ووضعتْ مكانه ضميره صار: القائم غُلامه خالدٍ. فاللام بمنزلةِ الذي، واسم الفاعل بمنزلةِ الفعل وغُلامه فاعِله، والجملةُ صِلةُ اللامِ والموصولُ وصلتُه مبتدأ، وخالد خبره. **وعن اسمِك فِي "ضربتُ زيداً": الذي ضرب زيداً أنا، أو الضارب زيداً أنا.**

يعني: الخامِس أن يكون جملةً فعليةً. والفِعلُ متعد. والفاعِلُ ضمير المتكلمِ، وأراد المتكلم أن يخبر بالذي عن نفْسِهِ، وطريقه أن يؤخر ضمير المتكلمِ إلى آخر الكلامِ، ويجعلَ الضمير المتصل منْفصلاً فقولك: الذي ضرب عمراً أنا. فَفِي ضرب ضمير وهو فاعِلٌ، وهذا الضمير يرجع إلى الذي، وعمراً مفعولُه، والجملةُ صِلةُ الذي، والموصولُ وصلتُه مبتدأ، وأنا خبره. والسادِس: المسألةُ بِحالِها إلا أن الإخبار باللامِ عن نفسِ المتكلم. فتقولُ: الضارب عمراً أنا. فاللام بمنزلةِ الذي، واسم الفاعل بمنزلةِ الفِعل، وفيهِ ضمير الفاعل وعمراً مفعولُه، والجملةُ صِلةُ اللامِ والموصولُ وصلتُه مبتدأ وأنا خبره.

وعن الذبابِ فِي "يطِير الذباب فيغضب زيد: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، أو الطائر فيغضب زيد الذباب.

يعنِي السابع: أن تُخبر بالذي عن الذبابِ فِي قولك: يطِير الذباب فيغْضب زيد، فإذا [صدرتَ] الجملةَ بالذي وأخرتَ الذباب إلى آخر الكلامِ، ووضعتَ مكانه ضميراً مستتراً يعود إلى الذي يصِير الكلام: الذي يطير فيغضب زيد الذباب. فالذي موصولٌ، ويطير مع الضمير المستتِر فيهِ، وفيغضب زيد كِلتا الجملتين صِلةُ الذي، والذي وصلته مبتدأ، والذباب خبره. الثامِن: المسألةُ بِحالِها إلا أنك تُخْبِر باللامِ عن الذبابِ فتقولُ: الطائِر فيغضب زيد الذباب، فاللام بِمنزلةِ الذي واسم الفاعِل بمنزلةِ الفعل، وفيهِ ضمير الفاعل فهذه الجملةُ، فيغضب زيد كِلتا الجملتين صِلةُ اللامِ، والموصولُ وصلتُه مبتدأ، والذباب خبره.

وعن زيدٍ: الذي يطير الذباب فيغضب زيد، أو: الطائِر الذباب فيغضب زيد.

التاسِع: أن تُخبر بالذي عن زيدٍ فِي: يطير الذباب فيغضب زيد، فتقولُ: الذي يطِير الذباب فيغْضب زيد. فيغضب فيهِ ضمير يعود إلى الذي، وهو فاعِلٌ يغْضِب فهذِهِ الجملةُ ويطِير الذباب كِلتا الجملتين صِلةُ الذي، والذي وصلتُه مبتدأ، وزيد خبره. العاشِر: المسألةُ بِحالِها إلاّ

أنك تُخبِر بالألفِ واللامِ عن زيدٍ، وتَقولُ: الطائِر الذباب فَيغضب زيد. فَاللاّم بمنزلَـةِ الـذي، واسم الفَاعل بمنزلَةِ الفِعل، والذباب فَاعِلُه، فيغضب فيهِ ضمير يعود إلى الـلامِ وهـو فَاعِـلُ يغضب، وكِلتا الجملَتَين صِلَةُ اللامِ، والموصولُ وصِلَتُه مبتدأٌ، وزيد خَبره.

ومما امتنع فيهِ الإخبار ضمير الشأن؛ لاستحقَاقِه أولَ الكلامِ.

اعلَم أَنه قالَ قُبيلَ هذَا: الإخبار عن كُل اسمٍ فِي جملَةٍ سائِغٌ إلا إذا منَع مانِع، وههنـا يـشْرح الموانِع، أَحدها: أَن يكُون الاسم الذي يريد الإخبار عنَه بالذي ضمير الشأن مِثَاله قَولك: هـو زيد منطَلِقٌ، فَلفظةُ "هو" ضمير الشأن، وحقه أَن يكُون فِي أَول الكلامِ لِتَكُون الجملَةُ التي بعـده تَفسيراً له، فَإذا قِيلَ لَك: اخبِر بالذي عن ضمير الشأن لَزمك أَن تُؤخر هذا الضمير إلى آخـر الكلامِ، وتَضع مكانَه ضمِيره، وتَقَولُ: هو زيد منطلقٌ هو. فَلفظَةُ "هو" الواقِعةُ بعـد منْطَلـقٍ ضمير الشأن، وحينَها يكون المفسر قبلَ المفَسر؛ لأن "زيد منطلقٌ" مفَـسر" لـضمير الـشأن وضمِير الشأن واقِع بعد هذا التفسير، وهذا خِلافُ الأصل، بلْ يلْزم أَن يكـون المفَـسر بعـد المفسر لا قبلَه.

والضمير فِي "منْطلقٌ" فِي "زيد منْطلقٌ".

يعنِي الثانِي: الضمِير المستَكِن فِي خَبر المبتدأ، وإذا قُلتَ: زيد منطلقٌ، فَزيد مبتـدأٌ ومنْطَلـقٌ خبره، وفيهِ ضمِير مستَكِن فَإذا أَردتَ أَن تُخبِر بالذي عن الضمير المستَكِن فِي "منطلقٌ" لزمك أَن تبرز ضمير الذي فِي "منطلق"، وتؤخره وتَضع ضمِيراً مستَكِناً مكانَه فِي منْطَلق، فَتَقـولُ: الذي زيد منُطَلِقٌ هو، فَزيد منطَلقٌ صِلَةُ الذي، والموصولُ وصلِته مبتدأ ولَفظَةُ "هـو" خَبـره. وهذا لا يجوز؛ لأن الضمير المستَكِن فِي منْطَلق إن عاد إلى زيدٍ لَم يكُن راجِعاً مِن الصلَةِ إلى الموصول، وإن عاد إلى الموصول لم يكُن راجِعاً مِن الخَبر إلى المبتَدأ، وهو زيد.

والهاء فِي "زيد ضربتُه".

يعنِي الثالِثُ: الإخبار عن الضمير الراجع إلى المبتَدأ فِي جملَةٍ فعليةٍ: بيانُـه زيـد ضـربتُه. فَضربتُه جملَةٌ فعليةٌ خَبر زيد فَإذا أَخبرتَ عن هذا الضمير لَزمك أَن تؤخر هذا الضمير وتَضع ضميراً مكانَه، فَتقولُ: زيد الذي ضربتُه هو، فَزيد ضربتُه صِلَةُ الذي، والذي وصلَته مبتـدأ ولَفْظَةُ هو خَبره، وهذا لا يجوز؛ لأن الهاء فِي ضربتُه إن عادت إلى زيدٍ لَم يكُن راجع مِـن الصلةِ إلى الموصول، وإن عادت إلى الموصول لَم يكُن راجِع إلى زيدٍ.

ومنه في: السمن منوان منه بدرهمٍ، لأنها إذا عادت إلى الموصول، بقي المبتدأُ بلا عائدٍ.

يعني الرابع: الإخبار عن الضمير في "منه" في قولك: السمن منوان منه بدرهمٍ. فإذا أخبرتَ عن هذا الضمير لزمك أن تؤخر هذا الضمير، وتضع مكانه مثْله، فتقولُ: الذي السمن منوان منه بدرهمٍ هو فالسمن: مبتدأٌ ومنوان: مبتدأٌ ثانٍ. وبدرهم خبر المبتدأ الثاني والمبتدأُ الثاني مع خبرِهِ خبر المبتدأ الأول، والجملةُ صلةُ الذي، والذي وصلتهُ مبتدأٌ، ولفظةُ هو خبره، وهذا لا يجوز؛ لأن العائد في "منه" إن عاد إلى السمن لم يكُن راجع من الموصول، وإن عاد إلى الموصول لم يكُن راجع إلى السمن. قوله: لأنها إذا عادت إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائدٍ. الضمير في "لأنها" يرجع إلى الضمائر في "منطلق وضربته، ومنه". يعني: علةُ عدم جواز الإخبار عن الضمائر في هذه المسائل الثلاثِ خلو الموصول، أو المبتدأ من العائد وكُل واحدٍ من الأمرين ممتنع.

والمصدر والحالُ في نحو: ضربي زيداً قائماً، لأنك لو قلتَ: الذي هو زيداً قائماً ضربي، أعملتَ الضمير، ولو قلتَ: الذي ضربي زيداً إياه قائم، أضمرتَ الحالَ، والإضمار إنما يسوغ فيما يسوغُ تعريفُه.

يعني الخامس: الإخبار عن المصدر العامل. والسادس: الإخبار عن الحال فإذا قلْتَ: ضربي زيداً قائماً، فضربي مبتدأ، والياء مضافُ إليه، وهو فاعلٌ وزيداً مفعولٌ ضربي، وقائماً حالٌ واقع خبر المبتدأ، وقد ذكر هذه المسألةَ في خبر المبتدأ، فإذا أخبرتَ عن زيدٍ ضربي لزمك أن تُؤخره إلى آخر الكلامِ، وتضع مكانه ضميره فتقولُ: الذي هو زيداً قائماً ضربي، فقولُك: هو زيداً قائماً صلةُ الذي، والذي وصلته مبتدأ وضربي خبره، وهذا لا يجوز لأنك نصبتَ زيداً بالضمير وهو قولك: هو زيداً والمضمراتُ لا تعملُ، وإذا أخبرتَ عن قائمٍ لزمك أن تُؤخره وتضع مكانه ضميراً [منْصوباً][1] فتقُولُ: الذي ضْربي إياه زيداً قائم. فضربي زيداً إياه صلةُ الذي، والذي وصلته مبتدأ، وقائم خبره، وهذا لا يجوز؛ لأنك إذا جعلتَ الحالَ ضميراً وهو لا يجوز؛ لأن الضمير معرفةٌ والحالُ نكرةٌ، ولا يجوز جعلُ الحال معرفةً.

فصل

[1] - [منْفَصِلاً] ساقطة من الأصل. وهي في باقي النسخ

١٥٠- البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٤٤، الكتاب ١٠٩/٢، ابن السيرافي ٣/٢، التخمير ٢٠٣/٢، ٢٠٤، ابن يعيش ٢،٣/٤، الخزانة ٩/١٠. ولعبيد من الأبرص في ديوانه ١١٢.
وبلا نسبة في الكتاب ٣١٥/٢، المقتضب ٤٢/١ أمالي ابن الشجري ٢٣٨/٢، الأشموني ١٥٤/١.

و"ما" إذا كانت اسماً على أربعةِ أوجهٍ: موصولةٌ كما ذُكِر.

يعنِي "ما" قَد تكون حرفاً، وقَد تكون اسماً. فَكونُها حرفاً يأتِي فِي قِسمِ الحروفِ. وكَونُهـا اسماً خَمسةُ أنواعٍ، أحدها: أن تَكُون موصولةً، كَقَولِك: عرفْتُ ما عرفْتُ، وتَقدم ذِكْره.

وموصوفةٌ، كقوله:

١٥٠- رب ما تكْره النفُوس مِن الأمـ ـر له فَرجةٌ كحل العِقَال.

يعنِي النوع الثانِي: أن تَكُون "ما" موصوفَةً، وما إذا كانت موصوفةً لا تكون إلا نكـرةً كما فِي هذا البيتِ، ومعنَى البيتِ: رب شيءٍ تَكْرهه النفُوس مِن الأمور يظْهر له فَرجـةٌ، أي: ذَهاب سهلٌ كسهولَةِ حل العِقَالُ، والعِقَالُ: الحبلُ الذي تُشَد بهِ ركْبتَا البعير، يعنِـي رب "غَـم" سيزولُ عن قَريبٍ، وقَائِلُ هذا البيتِ أُميةُ بن أبي الصلتِ[1] وما فِي "ربما" نكرة بمعنـى شـيء وتكره النفوس، تقديره: تكرهه النفوس فحذف الراجع إلى ما، الفعل والفاعل صفة ما.

ونَكِرةٌ فِي معنَى "شَيءٍ" مِن غَيرِ صلةٍ، ولا صفةٍ، كقولهِ تعالى: " فَنِعِما هِي "[2] وقولهم فـي التعجب: ما أَحسن زيداً!.

يعنِي: النوع الثالثُ: أن تَكون "ما" نَكِرةً لا صِلَةَ لَها، ولا صفةً بِخِـلاَفِ النـوعِ الأول فإن لها صِلَةً، وبِخَلافِ النوعِ الثانِي فإن لَها صِفَةً.

قَولُه: " فَنِعِما هِي" أي: فَنِعم الشيء هِي، فَحذفَ الشيء المعرفَ باللام، وأتَى بِلفظَة "ما" وهِـي نَكِرةٌ لِيكون "ما" بياناً وتَفسيراً لِلشيءِ المضمر، نِعم: فعلٌ ماضٍ، والشيء المضمر فَاعِلُه، وما مفَسر لِلفَاعِل المضمر، ولَفظَةُ "هِي" هو المخْصوص بالمدح، وهِـي تَرجِـع إلـى "إن تُبـدوا الصدقَاتِ فَنَعم الشيء شيئاً إبداؤُها، أي: اظهارها فحذَفَ الإبداء، وأُقِيم المضافُ إليهِ مقامـه، وعدِلَ هذا الضمير مِن الاتصال إلى الانفِصال، أي: كان قَبلَ حذْفِ الإبداء، ضميراً متـصِلاً مجروراً وبعد حذْفِ الإبداءِ صار ضمِيراً منْفَصِلاً مرفُوعاً. وبحثُ نِعم يأتِي فِي قِسمِ الأفْعال. وأما قَولُه: ما أحسن زيداً. "فَما" بمعنَى شَيءٍ وهو مبتدأ، وأَحسن فِعلٌ ماضٍ وفيهِ ضمِير يرجِع

والشاهد فيه :" مجيء "ما" في "ربما" نكرة موصوفة بمعنى شيء.

[1] - هو : أُميةُ بن عبدا (أبي الصلت) بن ربيعة الثقفي، شاعر جاهلي مشهور، أدرك الإسلام، ولم يسلم ، كان يؤمل أن يكون هو النبي المرتقب، مات سنة ٥هـ. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٤٥٩/١، الخزانة ٢٤٧/١، الأعلام ٢٣/٢. هي أربعة كما ذكر الزمخشري، ولكن الشارح أفرد عنوانين لها في حال كونها نكرةً فصارت عنده خمسة أقسام.

[2] - سورة البقرة ٢٧١.

إلى "ما"، وهذا الضمير هو الفاعِلُ وزيداً مفعولُه، وأحسن مع الفاعِلَ والمفعول خبر "ما" ولم يكُن فِي هذين المِثالَين صِلةٌ ولا صِفةٌ.

ومضمنةٌ معنَى حرفِ الاستفهامِ، والجزاءِ، كقوله تعالى: "وما تِلك بيمينك يا موسى"[1] وقوله: "وما تقدموا لأنفكسم من خَيرٍ تجدوه عِنَد ا "[2].

يعنِي النوع الرابِع: أن تكون "ما" بمعنَى الاستفهامِ. والنوع الخَامس: أن تكون بمعنَى الشرطِ والجزاءِ. مِثَالُ الاستفهام: ما صنَعتَ؟ مِثَالُ الشرطِ: ما تَصنَع أصنَع. قَولُه تعالى: "وما تِلْك بِيمِينَك يا موسى" ما استفهامية، وهِي مبتدأ ، وتلْك خَبره، وهِي إشارةٌ إلى العصا، وبيمينِك فِي موضِع الحال، والعامِلُ فِيها وما فِي "تِلْك" مِن معنَى الإشَارةِ، وقَد ذكِر فِي الحال أن اسم الإشَارةِ يعملُ فِي الحال، وقَوله تَعالى: "وما" تُقَدموا لأنفُسِكُم مِن خَيرٍ تَجِدوه عِنْد ا ". ما شَرطِيةٌ، وتُقَدموا جملةٌ شَرطِيةٌ وعلامَةُ جزمِه سقُوطُ نُون الجمعِ، وتَجِدوه: جملَةٌ جزائِيةٌ وعلامَةُ جزمِه سقُوطُ نُون الجمعِ أيضاً، و"ما" محله نَصب، لأنه مفعولُ تُقَدموا.

وهي في وجوهها مبهمةً تقع على كلّ شيءٍ، تقولُ لشبَح ورفِع لك مِن بعيدٍ، لا تشعر بهِ: ما ذَاك؟ فإذا شعرتَ أنه إنسان، قلتَ: من هو؟ وقَد جاء: سبحان ما سخركُن لنا، وسبحان ما سبح الرعد بحمدِه.

يعنِي ما فِي جميع وجوهِها مِن كَونِها صِلَةً، أو نَكِرةً موصوفَةً، أو غَير موصوفَةٍ، أو استفهامِيةً، أو شرطيةً تَقَع على كُل شَيءٍ غَير أُولي العقْل[3] تَقُولُ لِلشجر ما هذا الشجر؟ وما هذَا الحجر؟ وكذَلك جميع الأشْياءِ. قَولُه: لِشَبحٍ، أي: لِجنةٍ. رفِع لَك مِن بعيدٍ أي: ظَهر لَك ذَلك الشبح مِن مكانٍ بعيدٍ. لا تَشْعر به، أي: لا تَعلَمه ولا تَعرفه. تَقُولُ: ما ذَاك؟ فَإذا قَربتَ مِنه، وعرفْتَ أنه إنسان، تَقولُ: من ذَاك؟؛ لأن "ما" تُستَعملُ فِي غَير أُولي العقل، و"من" تُستَعملُ فِي أُولي العقل. قوله: وقَد جاء سبحان ما سخركُن لَنا. يعنِي: قَد جاء "ما" بمعنَى "من" يعنِي: يجوز استعمالُ "ما" فِي أُولي العقل علَى طَريق الاِستعارةِ، والضمير فِي "كُن" إلى السفن، وهِي جمع سفِينةٍ، ويحتَملُ أن تَكُون ضميراً للإبل، أو غَيرهما، يعنِي: سبحان من سخركُن لنَا لِتَنْتَفِع

---

[1] - سورة طه ١٧.

[2] - سورة البقرة ١١٠.
[عليه] في الأصل وباقي ف.ك.

[3] - انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ٥٤٧/١.

يكُن، والمراد "بما" هو الله تعالى، وكذلك في قولهم: سبحان ما سبح الرعد بحمده، أي: سبحان من سبح الرعد بحمده.

فصل

ويصيب ألفها القلب، والحذفُ، فالقلب في الاستفهامية جاء في حديث أبي ذؤيب[1]: "قدمتُ المدينةَ ولأهلها ضجيج بالبكاءِ كضجيج الحجيج أهلّوا بالإحرام، فقلتُ: مه؟ فقيل: هلك رسولُ الله. والجزائية، وذلك عند إلحاق "ما" المزيدة، بآخرها، كقوله تعالى: "مهما تأتنا به من آية"[2] . والحذفُ في الاستفهامية عند إدخال حروف الجر عليها، وذلك قولك: فيم، وبم، وعم، ولم، وحتام، وإلام، وعلام.

يعني يلحقُ لفظةَ "ما" تغْيران، أحدهما: قلْب ألفها هاء، والثاني: حذْفُ ألفها. "فأما" قلب ألفها هاء فإذا كانت استفهامية، أو شرطية، والشرطية والجزائيةُ واحد. فأما إذا كانتْ استفهامية فيجوز قلْب ألفها هاء إذا كان الاستفهام عن أمرٍ مهمٍ عظيمٍ، وفي الشرطِ لا يجوز إلا إذا زيد بعدها "ما" فيقالُ: ما ما. فقُلبتَ الأولى هاء، لاستثقال التلفظِ بكلمتين متماثلتين متواليتين فقيل "مهما" وإنما قُلبتَ الأولى هاء دون الثانيةِ؛ لأنه لو قُلبتَ الثانيةُ لظن المستمِع أنها هاء السكْتِ. وأما حذْفُ ألفها فلا يجوز إلاّ إذا كانت استفهاميةً عِنْد دخول حرفِ الجر عليها. وإنما حذِفَ ألفُها عِنْد دخول حرفِ الجر عليها؛ لأن الاستفهام حقُّه صدر الكلامِ ، فإذا دخلَ عليه حرفُ الجر خرج عن كونهِ صدر الكلامِ فحذفَ ألفُه، ليعلم أنه صار ضعيفاً لخروجهِ عن صدر الكلامِ. وقيلَ: علةَ حذْفِ ألفهِ التخفيف، لأن الجار والمجرور كشيءٍ واحدٍ، فصار بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، فصار "ما" طويلاً بدخول حرفِ الجر عليهِ. فحذفت ألفُه للتخفيف. قولُه: ولأهلها ضجيج. الواو للحال. والضجيج: رفْع الصوتِ، يعني: لما قدِمتُ المدينةَ سمِعتُ الناس يرفعون أصواتهم بالبكاءِ كما يرفع الحجيج أصواتهم إذا أهلّوا بالإحرامِ، فقلت: مه: فقالُوا: تُوفي رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم- فبكاء الناسِ لهذا السببِ، الحجيج أو الحجاج أهلّوا، أي: رفعوا أصواتهم بالتلبيةِ عِند الإحرامِ. مه، أي : أصلُه "ما" فقُلبت الألفُ هاء، ومعناه: ما الخبر، وأي شيءٍ حدثَ؟ قولُه: فيم: أصلُه فيما، أي: في أي شيءٍ، فحذفَ الألفَ. و"عم" أصلُه "عن ما" فقلبت النون ميماً وأُدغِمت الميم في الميمِ، وحذِفَ الألفُ. و"بم" أصلُها: بما، و"لم" أصلُها:

---

[1] - في الإيضاح : أبي الدرداء. والعبارة لأبي ذؤيب الهذلي الشاعر في : ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ص٥٠٢٤، ومعجم الادباء/٢٣٩٣.

[2] - سورة الأعراف ١٣٢.

"لِما". وحتّام أصلُه: "حتَى ما" يقَالُ: حتام يلْهو ويلْعب؟ وقِيل: أصلُه: حتى متَى، فَحذفَ التـاء والألِفَ، لِخُروج متَى عن صدر الكلامِ بِدخول حتى عليهِ. وكذلِك الخِلافُ فِـي: "إلام" وقَـالَ بعضهم: أصلُه "إلى ما" وقَالَ بعضهم: أصلُه: إلى متَى "وعلام": أصلُه "علا ما". حذفُ الألِـف عِنْد دخول حرفِ الجر على "ما" الاستفهاميةِ غَير لازِمٍ، بلْ يجوز إثباتُها إلا أن الحذْفَ أفْصح مِن الاستعمال.

فَصلٌ

و"من" كـ "ما" فِي أوجهها إلاّ فِي وقوعِها غير موصولةٍ، ولا موصوفةٍ.

يعنِي: لَفْظَةُ "من" تكون "كـ" ما" إلا أن "من" لا تَكون غَير موصـولَةٍ، ولا موصـوفةٍ، يعنِي: قَد بينا أن "ما" على خَمسةِ أوجهٍ. و"من" لا تَكون إلا على أربعةِ أوجهٍ، أحدها: أن تكون موصولَةً، نَحو: جاءني من تَعرفُه. فَمن موصولٌ وتَعرفَ صِلَته، والموصولُ وصِـلَته فَاعِـلُ جاءني. الثاني: أن تكون نكرةً موصوفةً، كقولِك: رب من أتانِي فَأكرمتُه. أي: رب رجلٍ أتاني فَأكرمتُه. فَقَولُك: أتَانِي صِفَةُ "من" وكقولك: مررتُ بِمن عاقِلٍ، فَعاقِلٍ مجرور صِفَةً "من". أي: بِرجلٍ عاقلٍ. الثالِثُ: أن تكون استفهاماً، كقولِك: مِن من أخذْتَ هذا المالَ. الرابع: أن تكـون شَرطاً، كقولِك: من يأتي فَله دِرهم.

وهي تَخْتَص بأُولِي العِلمِ.

هذا هو الأصلُ، وقَد جاء استعمالُ "من" فِي غَير أُولي العِلَمِ، واستعمالُ "ما" فِي أُولِـي العِلْمِ. قالَ تعالى: "والله خَلَق كل دابةٍ مِن ماءٍ فَمِنْهم من يمشي على بطْنِه ومِنهم مـن يمـشي على أربعٍ"[1]. وقالَ تَعالى: "والسماء وما بناها"[2] أي: ومن بنَاها.

وتُوقَع على الواحِد، والاثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنث.

أي: وتُستَعملُ على الواحِدِ وغَيره. يعنِي: لا يخْتَلِفُ هذا اللفظُ سواء أردتَ بهِ واحداً أو مثنى، أو مجموعاً، أو مذكراً، أو مؤنثاً.

---

[1] - سورة النور ٤٥.
[2] - سورة الشمس٥.

ولفظُها مذكّر، والحملُ عليه هو الكثير، وقد يحملُ على المعنى، وقُرِيء قَوله تَعالى: " ومن يقْنُتْ مِنْكُن لِلهِ ورسولِهِ وتَعملْ صالِحا "[1]. بتذكِير الأول وتأنيثِ الثانِي. وقالَ "ومـنهم من يستمعون إليك"[2].

يعنِي "من" لَفْظه واحد مذكر، ومعنَاه يختَلِفُ باختلافَ مرادِ المتَكلمِ. من أراد بِهِ واحـداً أو تثنيةً، أو جمعاً، أو مذكراً، أو مؤنثاً، والضمِير العائِد إلى "من" يتَعلقُ بِقَصدِ المـتكلم، فَـإن شاَء حملَه على لَفْظِ "من" فَيجعلُ الضمير مذكراً مفَرداً، وإن شاء حملَه علَـى معنـاه فَيجعـلُ الضمِير مثنى إن كان معنَاه مثنى. ويجعلُه جمعاً، أو مذكراً، أو مؤنثاً علَى ما يريـد بِحـسبِ المعنَى. قَولُه: والحملُ علَيه هو الكَثِير. يعنِي: والحملُ علَى اللفظِ أكثُر مِن الحمل علَى المعنَى قَولُه تعالَى: "ومن يقْنُتُ منكن ـ ورسولِه وتَعملُ صالِحاً" لاَ خِلافَ عِنْد القُـراءِ الـسبعةِ فِـي "يقْنُتُ" فِي أنه بالياءِ حملُوها علَى لَفْظَةِ "من" وإن كان المراد بِهِ مؤنثاً؛ لأن الحملَ علَى اللفـظِ أفصح وأما "تَعملُ" فَقَرأَ حمزةُ والكِسائِي بِالياءِ أيضاً حملاً على اللفظِ. وقَرأَ غَيرهمـا "تَعمـلُ" بالتَاءِ حملاً علَى المعنَى؛ لأنه قَد تقدم ذِكْر المؤنثِ صريحاً، وهو قَولُه: "مِـنْكن"، فَـإذا تَقَـدم صريح لَفْظِ المؤنثِ فَالحملُ علَى المعنَى أولى. قَولُه تَعالى: "ومِنْهم من يستَمِعون إليك" فَجمـع الضمير فِي "يستَمِعون" حملاً علَى معنَى "من"؛ لأن المراد بِهِ الجمع.

وقالَ الفَرزدقُ: ١٥١- نَكُن مِثْلَ من يا ذِئْب يصطَحِبان

هذا مِصراع، والبيتُ الذي قَبلَه:

وقُلْتَ له لما تَكشّر ضاحِكاً	وقَائِم سيفِي مِن يدِي بِمكان
تَعش فَإن عاهدتَنِي لا تَخُونَنِي	نَكُن مِثلَ من يا ذِئب يصطَحِبان

الضمِير فِي "لَه" يعود إلى الذئبِ. تكشر، أي: أظْهر أسنَانه. يخَاطِب ذِئْباً قَد جاءه في مفَـازةٍ، وأَظْهر ذَاك الذئب أسنَانَه، فَألقَى الفَرزدقُ إليهِ طَعاماً لِيأكُلَ وقَولُه: وقَـائِم سـيفِي مِـن يـدِي

---

[1] - سورة الأحزاب ٣١.
قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: "يقْنتَ" بالياء ، و"تعمل" بالتاء، و"نؤتها" بالنون.
وقرأ حمزة والكسائي : كل ذاك بالياء ، ولم تختلف الناس في "يقْنتُ" أنها بالياء.
وقرأ الزعفراني والجحدري ويعقوب :"تقنت" بالتاء فمن قرأ بالياء بالتذكير على اللفظ .
ومن قرأ بالتاء أنث حملاً على المعنى.
انظر : السبعة في القراءات ٥٢١ ، حجة القراءات ٥٧٦، الحجة/ ابن خالوية ٢٩٠، الكشف ١٩٦/٢.

[2] - سورة يونس ٤٢.

١٥١- البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٧٠/٢/ برواية : تعش فإن واثقتني، والكتاب ٤١٦/٢، والمقتضب ٢٩٥/٢، ابن السيرافي ٢٨٤/٢، أمالي ابن الشجري ٣١١/٢، الأشموني.
والشاهد فيه كما ذكر الشارح ، وتقدم في الآيتين.

بِمكانِي. يعنِي فِي الحالَةِ التي كانَت قبضةُ سيفِي بينَي وبين الذئبِ تَحوله وتَدفَعه عني. قولُـه: تَعش، أَي: كُل، وهو أَمر مخَاطَبٍ مِن تَعشى إِذا أَكَلَ العشَاء، وهو الطعام الذي يؤْكَـلُ بعـد المغْربِ. قَوله: فَإِن عاهدتَنِي. يعنِي: فَإِن عاهدتَني لا تُؤذِيني نَكُن كَالرجلَين المصطَحِبين، أي: المتَصاحِبين لا تُؤذِني ولا أُؤذِيك والمراد بالاستِشهادِ: أَنّه ثَنّى الضمِير فِي يـصطَحِبان حمـلاً علَى معنَى من؛ لأن معنَاه التثنيةُ، وتقديره: من يصطَحِبان.

فصل

وإذا استفهم بِها الواقِفُ عن نكرةٍ، قابلَ حركتَه فِي لفظِ الذاكِر مِن حروفِ المد بِما يجانِسها؛ تقولُ، إِذا قالَ: جاءني رجلٌ: "منُو"؟ وإذا قالَ: رأَيتُ رجلاً: "منَا"؟ وإذا قالَ: مررتُ برجلٍ: "مِني"؟ وفِي التثنية "منَان"؟ و"منْين"؟ وفِي الجمع "منُون"؟ و"مِنِين"؟. وفِـي المؤنـثِ "منَه"؟ و "منتان"؟ ومنتَين" ؟ ومنَاتْ"؟ والنون والتاء ساكِنَتَان.

وإذا استفَهم، يعنِي: وإذا سأَل بِها، أَي: بِلفظَةِ "من" الواقِفُ، يعني: الذي يقِـفُ علَـى لَفْظَةِ "من" بعدما سأَلَ عن نَكِرةٍ، يعنِي: إذا سألَ أَحد عن نَكِرة مِثْلَ: أَن قَالَ: جـاءنِي رجـلٌ، وسألتُه عن تِلْك، النكِرةِ. فَقَابِل حركتُه، أَي: حركةُ ذَلكِ الاسم فِي لَفْظِ الذاكِر، أَي: فِي لَفْظِ ذَلك المخْبِر عن تِلْك النكِرةِ بِما ينَاسِب حركةَ ذلك الاسمِ مِن حروفِ المد واللين، يعنِي: أَلحِق لَفْظَةَ "من" إذا وقفْتَ علَيها حرفاً ينَاسِب حركةَ الاسمِ المذكُور فِي لَفظ المخْبِر، فَإذا قَـالَ: جـاءني رجلٌ، فرجلٌ مرفُوع والواو تُنَاسِب الرفْع، فَقُل: منُو؟ يعنِي: أَي الرجال جـاءك،؟ وإذا قُلْـتَ: رأَيتَ رجلاً، فَالأَلِفُ تُنَاسِب النصب، فَقُل: منَا؟ وإذا قُلتَ: مررتُ بِرجلٍ، فالياء تُنَاسِب الجـر، فَقلُ: "مِنَي". وإذا قُلْتَ: جاءنِي رجلان. فَقُل: منَان؟ بسكُون النون"؛ لأنك وقفْـتَ علَيهـا. وإذا قُلْتَ: رأَيتُ رجلَين، أَو مررتُ بِرجلَين، فَقُل: منْين؟ بِالياءِ وبِسكُون النون". وإذا قـالَ : جـاء رجالٌ، فقل: منون؟ وإذا قال: رأيتُ رجالاً، أَو مررتُ بِرجالٍ. فَقُل: مِنِـين؟ "بِكَـسر النـون الأُولى" وسكون الثانِيةِ". وإذا قَالَ: جاءتْنِي امرأةٌ، أَو رأَيتَ امرأةً، أَو مررتُ بـامرأةٍ. فَقُـل: "منْه"؟ بِهاءٍ ساكِنَةٍ. وأَصله: "منَةٌ" بِرفْع التاءِ فِي المرفُوعِ، ونَصبِها فِي المنْصوبِ، وجرها فِي المجرورِ، ولكِن قُلْبت التاء هاء فِي الوقْفِ فَي المرفُوع والمنصوبِ والمجـرور. وإذا قـالَ: جاءتْنِي امرأتان. فَقُل: "منْتان"؟ بِالألِفِ وسكون النون. وإذا قالَ: رأيتُ امـرأتين، أَو مـررتُ بامرأتين، فَقُل: "منتَين"؟ بِالياء وسكُون النون الثانِيةِ. وإذا قَالَ: جاءتني نِسوةٌ، أَو رأَيت نِـسوةً،

أو مررت بنسوةٍ، فَقُل: "منَاتْ"؟ بسكُون التاءِ وكانت التّاء مرفوعةً في المرفوع، ومجـرورة في المنْصوبِ فِي الوقْفَ.

وأما الواصِلُ، فيقولُ فِي هذا كله: من يا فتى؟ بغير علامةٍ.

يعنِي البحثُ الذي مضى كان يجِب إذا ما وقَفَ المستَفهم علَى لَفْظَـةِ "مـن". وأمـا إذا وصل بلفظَةٍ أخُرى، ولم يقِفْ علَى "من" فلا تتَغير لَفْظَةُ "مَن" ولا يلْحقُها حرفٌ سواء استفهمتَ بمن عن مذكرٍ، أو مؤنثٍ، أو واحدٍ، أو تثنيَةٍ، أو جمعٍ، فإذا قالَ جاءنِي رجلٌ أو رجـلان، أو رجالٌ، أو امرأةٌ، أو امرأتَان، أو نِسوةٌ. فقَالَ: رأيتُ رجلاً، أو رجلين، أو رجالاً، أو امرأةً، أو امرأتين، أو نِسوةً، فكَذِلك فِي حال الجر، فَقُل فِي جميع ذلك: مِن يا فتى؟.

وقد ارتكَب، من قالَ: ١٥٢ : أتَوا نارِي فقُلْتُ منُون أنْتُم

شُذُوذَين: إلحاقَ العلامةِ فِي الدرج، وتَحريك النون التي مِن حقِّها أن تكُون ساكِنةً؛ لأن "من" مبني علَى السكُون.

تَمام البيتِ: أتوا نَارِي فقلتُ منُون أنْتُم فَقَالُوا: الجن، قُلتُ: عِموا ظَلاَماً.

يعنِي: أتَانِي فِي وسطِ الليل جماعةُ، فقلتُ: من أنْتَم، فَقَالُوا: نَحن مِن الجن، فَقُلْتُ: لَهـم عِمـوا ظَلاماً. قولُه: عِموا: دعاء. وظَلاماً نُصِب علَى الظرفِ، وعِموا أصلُه: أنعِموا، فحذفَت الهمزةُ والنون. وقيل: أمر مِن "وعِمِ يعِم" بمعنَى: نَعِم، ينْعِم. قوله: ارتكب شُذُوذَين، يعنِـي: حقُّـه أن يقولَ: من أنْتُم؟ ولا يلْحِق الواو؛ لأنه لم يقِفْ على "من" حتى يقولَ: منَون. فَإلحِاقُ واو الجمع فِي حال الوصل شَاذٌ، وتَحريك نُون الجمع أيضاً شاذٌ؛ لأنّا قد قُلنا: النون فِـي "منُـون" وفِـي غَيره، والتاء فِي "منَاتْ" ساكِنَةٌ.

ومِنهم من لا يزيد إذَا وقفَ علَى الأحرفِ الثلاثَةِ، وحد، أم ثنى، أم أنثَ، أو جمع.

يعني: بعض النَحويين يقُولُون عِنْد الوقْفِ فِي المرفُوعِ "منو" بِالواوِ، وفِـي المنْـصوبِ "منَـا" بِالألفِ، وفِي المجرورِ "مِنِى" بِالياءِ، سواء كان استفَهم عن المذكرِ، أو المؤنـثِ، أو واحـدٍ أو تَثنيَةٍ أو جمعٍ، يعنِي: إذا قال: جاءنِي رجلٌ، أو رجلان، أو رجالٌ، أو امرأةٌ، أو امرأتان أو نِسوةٍ. فَقُل :"مِنا" وإذا قالَ: مررتُ بِرجلٍ، أو رجلين، أو رجالٍ أو امرأةٍ، أو امرأتين، أو نِسوةٍ فَقُل "مِني".

١٥٢- البيت من الوافر، وفيه خلاف طويل جاء من الخلاف في اسم الشاعر فهو لِشمر بن الحارث في نوادر أبي زيد ٣٨٠ . وابـن الـسيرافي ١٨٣/٢، التخمير ٢١٤/٢، والدرر ٢١٨/٢ ولتأبط شراً في زيادات ديوانه ٢٥٦، ولأحدهما في الأشموني ٩٠/٤. الخزانة ١٦٧/٦، وبلا نسبة في الكتاب ٤١١/٢ المقتضب ٣٠٧/٢، أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١. والشاهد فيه كما ذكر الزمخشري ، وتبعه الشارح.

وأما المعرفةُ فمذهب أهل الحجازِ فيهِ إذا كان علماً أن يحكِيه المستفهم كما نُطِقَ بهِ، فيقـولَ لمن قالَ: جاءنِي زيد: "من زيد"؟، ولمن قالَ: رأيتُ زيداً "من زيداً"، ولمن قالَ: مررتُ بزيـدٍ "من زيدٍ؟ وإذا كان غير علمٍ رفع لا غيرَ، تقول لِمن قالَ: رأيتُ الرجلَ: "من الرجلُ"؟ ومذْهب بني تميم أن يرفعوا فِي المعرفةِ البتةَ. قولُه: أن يحكِيه المستفهم كما نُطِـق بـهِ، يعنِـي: أن يعرب السائِلُ ذلك العلَم بالإعرابِ الذي تَلفظَ بهِ المخْبِر. فإذا قالَ: جاءنِي زيد، فقُل: من زيد؟ وإذا قالَ: رأيتُ زيداً فَقُلْ: من زيداً؟ وإذا قالَ: مررتُ بزيدٍ. فقل: من زيدٍ؟ وإذا كان المستَفْهم عنه غَير علَمٍ رفَعته فِي لَفْظِ المستَفهِم على كُل حال، فإذا قالَ: جاءنِي الرجلُ، أو جاءنِي غُلام زيدٍ، أو رأيتُ الرجلَ، أو غُلام زيدٍ، أو مررتُ بالرجل، أو غلامِ زيدٍ، فقُل فِي جميعِ ذَلك: من الرجلُ؟ أو من غُلام زيدٍ؟ فمن مبتدأ، والرجلَ خَبره، ويجوز أن يكون "الرجلُ" مبتدأ، و"مـن" خَبره مقدم عليه. وبنَو تَميمٍ يرفَعون ما بعد من على كُل حالٍ سواء كان المستَفهم عنه علَماً أو غَير علَمٍ، وسواء كان مرفُوعاً، أو منْصوباً، أو مجروراً. فإذا قالَ: جاءنِي الرجلُ، أو جـاءني غُلام زيدٍ، أو رأيتُ الرجلَ، أو غلام زيدٍ، أو مررتُ بالرجل، أو غُلامِ زيدٍ. فَتَقولُ فِي جميـعِ ذَلك: من الرجلَ؟ أو من غُلام زيدٍ؟ "فَمن" : مبتدأ، و"الرجلُ" خَبره، ويجوز أن يكون "الرجلُ" مبتدأ ومن خَبره مقَدم عليه، فإذا قالَ: جاءنِي زيد، أو رأيتُ زيداً، أو مررتُ بزيدٍ، فقُـل فِـي لُغَتِهم: من زيد؟ برفْعِ "زيد" وإعرابهِ إعراب " من الرجلُ". وقالَ سيبويه[١]: أقيس اللغتَين لُغَـةُ بني تَميمٍ، وإنما فَرقَ أهلُ الحِجازِ بين العلَمِ وغَير العلَمِ؛ لأن اهتمام الناسِ بمعرفَـةِ الأعـلامِ أكثُر، والأغْراض فِي معرفةِ الأعلامِ أوفَر، وإذا قالَ: رأيتُ زيداً، فلو قُلْتُ: من زيد؟ بـالرفْعِ لظن المخْبِر أنك تَستَفهم عن زيدٍ آخَر لِتغييرك إعراب زيدٍ عن النصبِ إلى الرفْعِ. فإذا قُلْـتَ: من زيداً؟ بالنصبِ عِلم أنك تَستَفهم عن زيدٍ الذي أخْبر عنه؛ لأنك تَركْتَ إعراب زيدٍ على ما تُلفظَ بهِ. وفِي غَير العلَمِ هذا الاهتَمام أقل فلَم يفْتَقِر إلى مراعاةِ الإعرابِ. وبنو تَميمٍ لا يلتَفِتُون إلى هذا الفَرق لما فيه مِن الضعفِ.

وإذا استُفهم عن صفةِ العلَم، قِيلَ إذا قالَ: جاءنِي زيـد: "المنِـي"؟ أي: القُرشِـي أم الثقفِي؟ والمنِيان، والمنِيون؟.

تَقدير هذا الكَلامِ: إذا قالَ: جاءنِي زيد قيل: "المنِي" أي: القُرشِي، أم الثقفِي؟ يعنِي بـصِفَةِ العلَمِ: السؤَالَ عن النسبةِ لا عن صِفَةٍ أُخرى، يعنِي: إذا قالَ أحد: جـاءنِي زيـد، وأردتَ أن تُميزه عن زيدٍ آخر. فَاسأل المخْبِر عن نِسبتِهِ بأن تَقُولَ: المنِي: القُرشِي أم الثقَفِي؟ فَالياء فِـي

---

[١] - انظر الكتاب٤١٣/٢.

"المِني" ياء النسبةِ، والهمزةُ فِي القُرشِي همزةُ الاستِفْهامِ دخَلَت علَى همزةِ الوصـل، فَانْقَلَبـت همزةَ الوصل ألفاً، ولاَ يجوز الاستِفهام عن صِفَة غَير النسبة بِلَفْظِ "المِني"؛ لأن الياء فِي المِني لِلنسبةِ، وياء النسبةِ لاَ تَدخُلُ علَى صِفَةٍ أُخْرى مِثلُ: الطريق، وغَيرِه.

فصل

و"أي" كَمن فِي وجوهِها، تَقولُ مستَفهِماً: أَيهم حضر؟ ومجازِياً: أَيهم يأْتِني أُكرمه. وواصِلاً: اضرب أيهم أفضلُ. وواصِفاً: يا أيها الرجلُ.

مستَفهِماً ومجازِياً وواصِلاً وواصِفاً، منْصوباتٌ علَى الحال، أَي: فِي حال جعلِـك لَفْظَـةَ "أَي" استفهاماً، أَو جزاء، أو موصولاً، أَو موصوفاً. يعنِي: لَفْظَةُ "أَي" تَأْتِي علَى أَربعةِ أَوجهٍ كلفظَةِ "من". أَحدها: الاستفهام، كقَولِهِ: أيهم حضر؟ فَأيهم: مبتدأ، وحضر: خَبره. الثـانِي: أَن تَكـون شَرطاً وجزاء كقَولِه: أيهم يأْتِني أُكْرمه. فَأيهم مبتدأٌ، ومعناه معنَى إِن الشرطِيةِ، "ويأْتِني" جملَةٌ شَرطِيةٌ، وأكْرمه جملَةٌ جزائيةٌ وكِلْتَا الجملَتين خَبر المبتَدأ. الثالِثُ: أَن تَكون موصـولاً نَحـو قَولِهِ: اضرب أيهم أفضلُ، "فَأَفْضلُ" خَبر مبتدأ محذُوفٍ، يعنِي: أيهم هو أَفْضلُ، فَهـو مبتـدأ، وأَفْضلُ خَبره، والجملَةُ صِلَةُ أَيهم، وأَيهم مع صِلَتِهِ مفعولُ اضرب، ويأْتِي فِي الحمرةِ التي تَلِيهِ بحثُ بِنَائِهِ وإِعرابِهِ. الرابِع: أَن تَكون موصوفةً، نَحو: يا أَيها الرجلُ، فَالرجلُ وصـفٌ، وقَـد ذُكِر بحثُه فِي بابِ النداءِ.

وهِي عِنْد سيبويهِ[1] مبنيةٌ علَى الضم إذا وقعتْ صلتُها محذوفَةَ الصدر، كما وقَعت فِي قَولِـه تعالَى: " ثُم لَنَنْزِعن مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيهم أَشَد علَى الرحمن عِتِيا "[2].

محذُوفَةَ الصدر إذا كانَت صِلَتُها مبتدأ وخَبراً، والمبتَدأ محذُوفٌ، فَإِذا كَان كَـذلِك فَلَفْظَـة "أَي" مبنِيةٌ علَى الضم عِنْد سيبويه وأَصحابِهِ خِلاَفاً لِلْكُوفيين[3]، وبعض االبـصريين فَإنهـا عِنْـدهم معربةٌ. مِثَاله، قَولُه تَعالَى: " ثُم لَنَنْزِعن مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيهم أَشَد علَى الرحمن عِتِيـا " الـشيعةُ: الجماعةُ، وأَيهم موصولَةٌ وصِلَتُها مبتدأٌ وخَبر، والمبتَدأ محذُوفٌ، والتقدير برأَيهم هـو أَشَـد. فَلَفْظَةُ أَيهم مبنِيةٌ عِنْد سيبويه، لأنه حذَفَ الجزء الأولَ مِن صِـلَتِها فَـصارت ضـعِيفَةً؛ لأن الموصولُ يتِمْ بِالصلَةِ، فَنِسبةُ الموصول إلى الصلَةِ كَنِسبةِ المضافِ إلى المضافِ إليهِ، فَكَما أَن

---

[1] - انظر الكتاب ٤٠٠/٢.
[2] - سورة مريم ٦٩.
[3] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٩/٢ وما بعدها (مسألة١٠٢).

المضافَ يصِير مبنياً بِحذْفِ المضافِ إليهِ، (كقَبلُ وبعد) فَكَذلِك الموصـولُ يـصير مبنيـاً إذا حذِفَ بعض صِلَتِهِ، ومعنَى الآيةِ: لنُخرِجن مِن كُلِ أُمةٍ أَيهم هو أَشَد في العتو أي: في الطّغيان والغُلو في الكفر، وكان أصل عِتيا عتّواً فَقُلِبتَ الواو المشَددةُ ياء لِرفْعِ الثقَل؛ لأن الثقَلَ فِي الياءِ أَقل وكُسِرت؛ لأنها لَو تُركَتْ علَى الضم لصارت الياء الأُولى واواً لِسكونِها وانضِمامِ ما قَبلَها، وإنما قُلْنَا: الياء الأُولَى ساكِنَةً؛ لأن الياء المشَددةَ لاَ بد وأَن تَكون ياءين الأُولى ساكِنَةً والثانِيـةُ متَحركَةٌ فأُدغِمت الأُولى فِي الثانِيةِ. فَبعض القُراءِ يكْسِر الياء فَقَط، وبعضهم يكْسِر العين مـع الياءِ لِلتوافقُ فِي الحركَةِ؛ لأن التوافُقَ أَخف مِن التخَالُفِ.

وأَنْشَدَ أَبو عمرو الشيبانِي[1] فِي كِتَابِ الحروفِ:

١٥٣ - إذا ما أَتَيتَ بنِي مالِكٍ فَسلم علَى أيهم أفْضلُ

المراد بِالبيتِ حذْفُ المبتَدأ، وهو لَفْظَةُ "هو" يعنِي: أَيهم هو أَفْضلُ.

فَإذا كملت فَالنصب كقولهم: عرفتُ أَيهم هو فِي الدارِ.

يعنِي: إذا كانَت صِلَةَ "أي" تَامةً، أَي: لَم يحذَفْ منها شَيء تَكون "أي" معربةً بالإتفَاق فَإيهم منْصوبةٌ؛ لأنها مفْعولُ عرفْتُ، وهو حِينئذٍ فِي الدار مبتدأ وخَبرها صِلَةُ أيهم.

وقد قُرِيء، أَيهم أشد[2] بالنصبِ.

يعنِي قُرِيء فِي الشاذ "أيهم أشَد علَى الرحمن. بِنَصبِ أَيهم علَى أَنها معربةٌ مفْعولٌ بِقَولِهِ "نَنْزِعن" وهو مذْهب أَهل الكُوفَةِ، ومن قَرأ أيهم بِالنصبِ هو معـاذُ بـن مـسلِمٍ، وهـارون الكُوفِيان[1].

---

[1] - هو إسحاق بن مرار الكوفي اللغوي ، وكان يعرف بأبي عمرو الأحمر نسب إلى شيبان وليس منهم، كان من أئمة اللغة والشعر ، كثير الحديث ، كثير السماع ثقة ، أخذ عن أحمد بن حنبل ، قال عنه ثعلب : مع أبي عمرو من العلم أضعاف ما مع أبي عبيدة . مات نحو ٢٠٥ هـ.
انظر ترجمته في: انباه الرواة ٢٢١/١، بغية الوعاء ٤٣٩/١، معجم الأدباء٧٧/٦.
١٥٣:- البيت من المتقارب ، وقد اختلف في قائله، فهو لغسان في الإنصاف ٧١٥/٢، والتصريح ١٣٥/١، ولغسان بن علّة في المغنى ١٥٢/٢، ولرجل من غسان في تلخيص الشواهد ١٥٨، ولأحدهم في الخزانة ٦١/٦، وبلا نسبة في التخمير ٢١٨/٢، ابن يعيش ١٤٧/٣، ٢١/٤، الأشموني ١٦٦/١.
والشاهد : قوله : أيهم" حيث بني على الضم لإضافته ، وحذف صدر صلته ، أي : هو أفضل.
[2] - سورة مريم ٦٩ وتمامها :- ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً. قرأ ابن مسعود وهارون الأعور عن أهل الكوفة ، وطلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء""أيهم" بالنصب. وقرأ الجمهور : أيهم " بالرفع.
ومراء الرفع هي القراءة المشهور ، ثم اختلف البصريون والكوفيون في تأويلها . هل هي ضمة بناء وهي في محل نصب هذا رأي أكثر البصريين . أو أنها مرفوعة على الحكاية أي: لنزعن من كل شيعة الذي يقال له أيهم .
أو أنها مرفوعة بالابتداء وأشد خبرها . وهذا مذهب الكوفيين ووجه النصب أنها معربة منصوبة بـ "لتنزعن".
انظر :- حجة القراءات ٤٣٩، الحجة ابن خالوية ٢٣٥، الكشف ٨٤/٣ . الكشاف ٥١٩/٢، أملا ما من به الرحمن ١١٥/٢، الكتاب ٣٩٧/١، شرح الكافية ٥٧/٢.
البحر المحيط ٢٠٨/٦.

فصل

وإذا استُفهم بِها عن نكرةٍ في وصلٍ، قِيلَ لِمن يقولُ: جاءني رجلٌ: أيٌ؟ بالرفْع. ولِمـن يقولُ: رأيتُ رجلاً، "أياً"؟ ولمن يقولُ: مررتُ برجلٍ. "أيٍ"؟ وفي التثنية والجمعِ في الأحـوال الثلاثِ: أيان، وأيون، وأيين، وأيين؟ وفي المؤنثِ: أيةٌ.

يعني: ليست "أي" كلفظةِ "من" بلْ هي معربةٌ بخلافِ من، فإنك إذا استفهمتَ بِها عن نكرةٍ في حال الوصل أعربتَها بإعرابِ الاسم المذكُور في كلامِ المخْبِر فإذا قالَ: جاءني رجلٌ، فقُل: أيٌ؟ بالرفْع والتنوين، وإذا قالَ: رأيتَ رجلاً فقُل: أياً بالنصبِ والتنـوين. وإذا قـالَ: مـررتُ برجلٍ، فقُل: أيٍ؟ بالجر والتنوين، وإذا قالَ: جاءني رجلان، فقَل: أيـان، وإذا قـالَ: رأيـتُ رجلين، أو مررتُ برجلَين فقُل: أيين، وإذا قالَ: جاءتني امرأةٌ، فقُل: أيةٌ بالرفع والتنوين، وفي النصبِ أيةً، وفي الجر أيةٍ.

وأما فِي الوقْفِ، فإسقاطُ التنوين وتسكين النون.

أي، إذا وقفْتَ على لفْظِ "أي" فأُسقِط التنوين فِي الرفْعِ والجر، وأُسكِن الياء وأبدلها ألفـاً فِي النصبِ، هذا فِي المذكر. وأما فِي المؤنث فأبدل التاء هاء فِي الإعرابِ الثلاثة. هـذا فِـي المفْردِ، وأما فِي التثنيةِ والجمع فأسكِن النون، فإذا قالَ: جاءني رجلٌ، أو مررتُ برجلٍ، فقُـل: أيْ؟ بإسكان الياءِ. وإذا قالَ: رأيتَ رجلاً فقُل: أيا؟ بقلْبِ التنوين ألفاً، وإذا قالَ: جاءتْني امرأةٌ، أو رأيتُ امرأةً. أو مررت بامرأةٍ، فقُل: أيهْ؟ وإذا قالَ: جاءني رجلان، فقُـل: أيـان، وفِـي النصبِ والجر "أيين" وفِي رفْعِ الجمع "أيون"، وفِي النصبِ والجر "أيين"، كلُّها بإسكان النون.

ومحلّه الرفع على الابتداءِ فِي هذه الأحوال كلها. وما فِي لفْظه (مِن) الرفع والنـصبِ والجر حِكايةٌ.

يعنِي إذا نَصبتَ "أياً" نَصبتَ على الحِكايةِ، وكذلِك إذا جررتَـه. ومعنَـى الحِكايـةَ: أن يحكى إعراب الاسمِ المذكُور فِي كلامِ المخْبِر، يعنِي: إن نصب هو الاسم فأنْتَ تَنْصبه أيـضاً، وإن جر هو فأنْتَ جررتَه وكذلك الرفْع. هذا إعرابه في اللفظِ، وأما محل جميعها فهو الرفـع بالابتداءِ، وخبره محذوفٌ. والتقدير: أي جاءك مِن الرجال، وأي رأيتَـه مِـن الرجـال. وأي

---

[١] - هو هارون بن حاتم أبو بشر الكوفي، مقري، مشهور صعفوه، روى عن ابن عمرو، وروى عنه أحمد الحلواني مات سنة (٢٤٩هـ).
انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٣٤٥/٢-٣٤٦.

مررتَ بِهِ، كُل ذَلِكَ فِي تَقدير: "أي" سواء، وأي مبتدأ وما بعدها خبرها، ويجـوز أن يكـون المبتدأ محذوفاً، وأي خَبره وتَقديره: هو أي، والضمِير فِي هو أي علَى هذا التأويل يعود إلـى الرجل المذكُور فِي كَلامِ المخْبِر.

وكَذلِكَ قَولُكَ: من زيد؟ ومن زيداً؟ ومن زيدٍ؟ "من" والاسم بعده فيـه مرفوعـا المحـل، مبتدأ، وخبراً.

يعنِي، وكَذلِكَ البحثُ فِي لَفْظَةِ "مَن" فَإنه إذا قالَ: رأَيتُ زيداً، فَقُلتَ: من زيداً؟ محل مـن ولفْظَةُ "زيد منْصوب باعتبار أنه حِكايةٌ لِكَلامِ المخْبِر، يعنِي: أجريتَ " من زيداً"؟ فِي كَلامِـك علَى إعرابِ قَوله: رأَيتُ زيداً. ولكِن محله مرفُوع ابتداء وخَبراً، أي: علَى المبتـدأ والخَبـر، فَمن مبتدأ، وزيد خَبره وكَذلِكَ فِي الجر.

ويجوز إفراده على كُل حال، وأن يقالَ: "أياً"؟ لمن قالَ: رأَيتُ رجلين، أو امرأَتَين، أو رجالاً، أو نساء.

يعنِي: يجوز أن تَجعلَ لَفْظَةَ "أي" مفرداً فِي الاستفَهامِ علَى التثنيةِ والجمـعِ، وأن تَجعـل لَفْظَها مذكراً، وإن كان الاستفهام عن مؤَنثٍ والوصلُ والوقْفُ فيهِ سواء. فَإذا قَـالَ: جـاءنِي رجلٌ، أو رجلان، أو رجالٌ، أو امرأَةٌ، أو امرأتان، أو نِسوةٌ، فَقُل فِي جميع ذَلك: "أي" بالرفع والتنوين فِي الوصل، وبحذفِ التنوين وإسكان الياءِ فِي الوقْفِ. فَإذا قَـالَ: رأَيـتُ رجـلاً، أو رجلين، أو رجالاً، أو امرأةً، أو امرأتَين، أو نِسوةً، فَقُل: "أياً"؟ بالنصبِ والتنوين فِي الوصـل. وتَقْلِب التنوين ألفاً فِي الوقفِ. وإذا قالَ: مررتُ برجلٍ، أو رجلين، أو رجـالٍ، أو امـرأةٍ، أو امرأتَين، أو نِسوةٍ، فَقُل: أي؟ بِالجر والتنوين فِي الوصل، وبحذفِ التنوين وإسكان اليـاءِ فِـي الوقْفِ.

ويقالُ فِي المعرفة إذا قالَ: رأيتُ عبد ا ـ: "أي عبد ا ـ"؟ لا غَير.

يعنِي: تَقولُ فِي العلَم "أي عبد ا " بِرفعِهما لا غَير، فَأي خَبر عبد ا ـ، وعبد ا ـ مبتـدأ، وتَقَدُم الخَبر لِكَونهِ استفهاماً، وهذا بخِلافِ "من زيداً"؟ فَإنه قَد ذُكِر أن أَهلَ الحِجـاز يجرونَهـا علَى الحِكايةِ على إعرابِ ما قَبلَ "من"، والفَرقُ بينَهما أن " من" لا يظْهر الإعراب فِي لَفْظَـهِ فَيكون تَابِعاً لِما قَبلَه فِي الإعرابِ، بأن أضمرتَ فيهِ عامِلاً مِثْلَ العامِلِ الذي كان فِـي كَـلامِ المخْبِر، وأما "أيّ" فَهو معرب يستَغنِي بِقوتِهِ وقَبولِه الإعراب عن أن يكون تَبعاً لِما قَبلَه.

فصل

لم يثبت سيبويه[١] "ذَا" بمعنَى "الذِي" إلا في قولهم: ماذَا، وقد أثبته الكُوفيون[٢].

اعلَمْ أن الكُوفيين أجازوا أن تكون جميع أسماءِ الإشارة بمعنَى "الذي" إن كان مفرداً، أو بمعنَى "اللذَين" إن كان تثنيةً، وبمعنَى "الذِين". إن كان جمعاً، ولم يجِز البصريون إلاّ في "ذَا" إذا كان قبلَها "ما" الاستفهامية "ماذَا". وحجةُ الكُوفيين قَولُه تَعالى: "ثُـم أنْـتُم هـؤلاءِ تقْتُلـون أنْفُسكم"[٣] فَأنْتم مبتدأ، وهؤلاءِ بمعنَى "الذين" وهو موصولٌ، وتقْتُلون أنفسكُم صِلَته، والموصولُ وصِلَته خَبر المبتدأ. هذا تَقدير الكُوفيين. وأما البصريون فيقُولُون: أنْتم: مبتدأ، وتَقْتُلون أنْفسكُم: خَبره. وهؤلاءِ تَوكيد لأنْتُم، أو مفعُولٌ لِفعلٍ مضمرٍ أي: أعنِي هؤلاءِ، أو منَادى مفْرد، وحرفُ النداءِ محذُوفٌ، والتقدير: يا هؤلاءِ. وأمثَالُ هذا كثير في القُرآن.

وأنْشَدوا:

١٥٤ عدس ما لِعبادٍ عليكِ إمارةٌ   أمِنْتِ وهذا تَحمِلين طَليقُ

أي: والذي تحملينه طليقُ. وهذا شَاذٌ عِنْد البصريين.

قَائِلُ هذا الشعر يزيد بن مفَرغ[٤] بالغَين المعجمةِ. وعدس: زجر لِلبغْل، وقـد يجعـلُ علَماً لِلبغل، وكِلا الأمرين محتَملٌ ههنا، فَإن كان علَماً فَحرفُ النداءِ محذوفٌ، وأسكنتَ السين لِلشعر. وعباداً: اسم ملِك سجستَان، حبس هذا الشاعِر ثُم هرب مِن السجن، وركِب علَى بغْلَتِه وخَاطَبها بِهذَا الشعر، والطلِيقَ بمعنَى المطْلَق، أي: المخَلص. يعنِي: يا عدس اسـرعِي فِـي الهربِ، فإنه لا حكْم لِعبادٍ عليك، وهذا الذي تَحمِلينَه مخاص مِن سِجنِهِ

---

[١] - انظر الكتاب/٤٥٠.
[٢] - انظر الإنصاف ٧١٧/٢ وما بعدها المسألة ١٠٣.
[٣] - سورة البقرة ٨٥.
١٥٤- البيت من الطويل، وهو ليزيد بن ربيعة في ديوانه ١٧٠، ومعاني القرآن للفراء١٣٨/١، الـشعر والـشعراء ٣٦٤/١، المحتـسب ٩٤/٢، الأمالي ابن الشجري ١٧٠/٢ الإنصاف ٧١٧/٢. الأشموني ١٦٠/١، ٢٠٨/٣. والشاهد فيه: قوله :"هذا" حيث جاء بمعنى الـذي علـى مـذهب الكوفيين ، أما عند البصريين فهو اسم إشارة ، وتحملين حال من ضمير الخبر.

٢- هو يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، أبو عثمان، شاعر غزل، هجاء ، من شعراء الدولة الأموية ، كان حليفاً لقريش، سجنه عباد بن زياد بن أبي سفيان وأطلقه فسجنه أخوه عبيدا ، فشفع فيه معاوية، مات سنة ٦٩هـ. انظر ترجمته في الشعراء ٣٦٠/١، الخزانة ٣٢٥/٤، الاعلام ١٨٣/٨.

وظُلِمه. والمراد بالاستشهادِ: أن هذا بمعنَى الذي ههنا حجةُ أهل الكُوفَةِ، وهذا شَاذٌ عِنْـد البصريين، والشاذ لا يكون دليلاً. **وذكَر سيبويه[1] فِي: ماذَا صنَعت؟ وجهين: أحدهما: أن يكون المعنَى أي : أي شيءٍ الّذي صنَعتُه؟ وجوابه: حسن، بالرفع.** يجـوز فِـي ماذا طَريقان: أحدهما : أن تَجعلَ" ما" كِلمةً، و "ذا" كَلمِةً بمعنى الذي فَيكون معنى"ما" " أي شيءٍ، ويكون معنى "ذا" الذي" فَمـا مبتـدأ، وذَا موصـولٌ وصـنعتَ صِـلتُه والموصولُ وصِلتُه خَبر المبتَدأ، فَعلى هذا التأويل يكون جوابه مرفُوعاً تابعاً لِإعرابِ ما قبلَه، فإذا قالَ أحد : ما صنعتَ؟ يقالُ: خير بالرفع ، أي: الّذي صنعت خير ، فمـا الذي موصولٌ وصنعتَ صلته، والموصولُ وصلتُه مبتدأ وخبره خير، والطريق الثاني : أن تَجعلَ "ما" مع "ذا" كلمةً واحدةً ، فيكون التقدير : أي شيءٍ صنعت؟ فأي شـيءٍ مفعولُ صنعتَ، وجوابه على هذا التأويل: خيراً بالنصب تبعاً لأي شيءٍ ، والتقدير : صنعتُ خَيراً

وأَنْشَد لِلَبيدٍ:

١٥٥- ألا تَسألان المرء ماذَا يحاولُ   أنَحب فَيقضى أم ضلالٌ وباطِلُ.

هذا خِطَاب مع اثنين على رسمِ العربِ، فَإن عادةَ العربِ الخِطَاب مـع الاثنـين فِـي أَشْعارهم،وإن لم يريدوا مخَاطَباً معيناً. يعنِي: قُولا لِطاَلِبِ الدنيا لِم يبالِغُ فِي جمع الَمال، أَعلَيك نَحب، أَي: نَذْر فِي جمعِ المال فَتُبالِغُ، لُيقْضى نَذْرك، أَم تُريد ضلالاً وباطِلاً فِي جمعِ الَمـال؟ والمراد بالاستشَهادِ: أَنه جعلَ "ماذَا" كَلِمتين "فما" مبتدأ و"ذَا" بمِعنى "الذي"، وهـو موصـولٌ، ويحاوِلُ صِلتُه، والموصولُ وصِلتَه "خَبر ما" والمحاولةُ مخَاطَبةُ أمرٍ و طَلَبه، وقُوله: أَنَحـب، مرفوع تبعاً لِإعرابِ "ماذَا"، وتقدِيره: أَهو نَحب، فَهو مبتدأ، ونَحب خَبره.

والثانِي: أَن يكُون "ماذَا" كَما هو، بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، ؟ كأَنّه قِيلَ: أَي شَئٍ صنعتُ ؟ وجوابه بالنصبِ. قَد قُلْناَ فِي أَول هذا الفَصل: أن "ماذَا" يجوز فيهِ طَريقان، الطريقُ الأولُ أَن تُجعلَ "ما" كَلمِةً وذَا كِلمةً. والطريقَ الثانِي: أَن تَجعلَ "ماذَا" كَما هو، يعِني: تَجعلَ "ما ذَا" كِليهما بمِنزلَةَ كَلْمةٍ واحِدةٍ، فَعلَى هذا يكون إِعراب الاسمِ الذي بعد ماذَا على وفْق إعرابِ "ماذَا" فِي النصبِ والرفْعِ والَجر. فِإذا قَالَ: ماذَا صنَعتَ؟ فُقل: "خْيراً" بالنصبِ. وإذا قَالَ: ماذَا

[1] - انظر الكتاب ٤٠٥/١.

١٥٢- البيت من الطويل ، وهو للبيد في ديوانه ٢٥٤،والكتاب ٤١٧/٢،مجالس ثعلب ٥٣٠/٢، ابن السير في ٤١/٢، أمالي ابن الشجري. ١٧١/٢، ٣٠٥

والشاهد فيه : قوله : "ماذا يحاول " فإن "إذ " فيه بمعنى " الذي " والجملة بعدها صلتها ، وذلك لأنه تقدمها استفهام .

وجدتَ مِن الأمرِ؟ قُل: خَير بالرفعِ، فإذا قالَ: بِماذَا خَرجتَ؟ قُل: خَيرٍ بالجر. **وقرئ قوله تعالى: " ماذَا ينْفِقُون قُل العفْو "[١] بِالرفْع والنصبِ.** قرأَ أَبو عمرٍو: "قُل العفُو" بِالرفْعِ على أَن "ماذَا" بمِنزلَةِ كلِمتين، فَما مبتدأ، وذا موصولٌ، وينفِقُون صِلتَه والموصولُ وصِلتُه خَبر "ما"، والعفو مرفُوع على أنه خَبر مبتدأ محذوفٍ، أَي: هو العفْو. وقرَأَ الباقُون: "قُل العفْو" بِالنصبِ على أَن ماذَا بمِنزلَةِ كلِمةٍ واحِدةٍ، وهِي مفْعولٌ ينْفِقُون، والعفُو تَبعاً لها فِي الإعرابِ، ومعنَى "العفْو" الزيادة وما يفْضلُ، والمراد بهِ ههنا الزكاةُ، وقِيل: التصدقُ على الأقاربِ والمساكِين الأجانِب مِن غَيرِ إسرافٍ.

أسماء الأفعال والأصوات

أسماء الأفعال والأصوات: هِي على ضربين : ضرب لتسميةِ الأوامر، وضرب لِتَسميةِ الأخبَار، والغَلَبةُ للأول. وهو ينْقَسِم إلى متّعد لِلمأمورِ، وغَير متعد له.

والأصواتُ معطُوفٌ على أَسماء الأفْعال لاَ علَى الأفْعال. وسمى هذا النـوع أَسـماء الأفعال؛ لأنها أسماء وضِعت لإفادةِ معنى الفِعل، فَإن قِيل: بِمِ عرفْتَ أن هذه الكِلمات أسـماء؟ قُلْنا: لأنها ليست بحِروفٍ ولاَ أَفعالٍ، وإذا لَم تَكُن حروفاً ولاَ أَفعالاً تَعين أَن تَكُون أَسماء، وإنما قلنا : ليست بحروفٍ؛ لأن الحرفَ مع الاسمِ لا يفيد إلا في بابِ النداء، وههنا تفيد هذه الكلمات مع الاسم الذي بعدها، وليست بنداءٍ، وإنَما قُلْنا: لَيست بَأفعالٍ؛ لأن هذِهِ الألفاظَ لَيـستَ علـى صِيغَةِ الأفْعال؛ لأن الفِعلَ إما ماضٍ، أَو مضارعٍ، أو أمرٍ، وهذِهِ الألفاظُ لَيستَ علـى صِـيغَةِ الأفْعال؛ فَإذا عرفتَ هذَا فاعرف أَن أَسماء الأفُعال مبنيةٌ لِوقُوعِها موقَع الفِعل، وهـو مبنـي. قَولُه: لِتَسمِيةِ الأخْبار، أراد بهِ الماضِي والمضارع. والغَلَبةُ للأول؛ يعنـي: أَسـماء الأفعـال أَكثَرها ما يكون بمعنَى الأمرِ، وأَقلها ما يكون بمعنَى الماضِي والمضارع. قَولُه: وهو ينْقَـسِم إلى متَعد. أي: الضرب الأولُ الذي هو للأمرِ ينَقسِم إلى متَعد، وإلى غَير متَعد. فَالمتَعدي، مـا تَعدى مِن الفَاعِل إلى المفْعول بِهِ، وغَير المُتَعدي إلي الفَاعِل ما لا يتعدي ولاَ يتَجـاوز عـن الفَاعل إلى المفعول بهِ. قولُه: وهو ينْقَسم إلى متَعد لِلمأمورِ وهذا مِثل: ضـارب لزيـدٍ،واللام

---

[١] سورة البقرة ٢١٩.
قرأ أبو عمرو والحسن وقتاده وابن أبي إسحاق ، بالرفع ، واختلاف فيه عن ابن كثير .
وقرأ الجمهور بالنصب .
فمن رفع جعل " ذا " منفصلة من :"ما " فيكون بمعني "الذي " فكأنه قال : ما الذي ينفقون؟ فقال: الذي ينفقون العفو ، فترفعه بخبر الابتداء .
ومن نصب جعل "ماذا" كلمة واحدة ، ونصب العفو بقوله : ينفقون " فكأنه قال: قال ينفقون العفو ، فإن قيل : فلم بنيت "ما" مع "ذا" ولم تبن معها "من"؟ فقل لما كانت "ما" عامةً لمن يعقل ، وذا مثلها في الإيهام والعموم بنوهما للمشاركة. ولما اختصت "من " لمن يعقل ، لم يبنوها مع "ذا" لهذه العلّة. والاختيار بالنصب للإجماع عليه.
انظر:- الحجة ابن خالوية ٩٦، الكشف ٢٩٢/١-٢٩٣ ، البيان في إعراب غريب القرآن١٥٣/١.

للتعدية والتقدير: وهو ينْقَسِم إلي متَعد للمأمور. أي إلى المفْعول بهِ، كقَول ـ ك: رويـ د زيـ داً. التقدير: أرود، أي: أمهل أنْتَ زيداً، فالضمير فِي أرود هو المأمور، وهو فَاعِلٌ، وزيـ د هـ و المفْعولُ، وقد تعدى، أي: تَجاوز أثَر الفَاعِل إلى المفْعول بهِ. **فالمتَعدي نَحو قَولِكَ: رويداً زيداً، أي: أروده و:أمهله**. يجوز: رويد زيداً، ورويدك زيداً، والكافُ لِلخَطِابِ ولَيس له محل مِـ ن الإعرابِ، ومعناهما أرود زيداً، أي: أمهل زيداً، ورويداً أصلُه: أرواداً مـ صدر أرود فَـ صغّر تَصغير الترخيم: معنى تصغير الترخيم حذفُ الحروفِ الزوائدِ مِن الكَلِمةِ عِنـ د التـ صغير، فَصار: رويداً، ثُم حذِفَ مِنه التنوين؛ لأنه صار مبنياً لِما ذَكرنا. **ويقال: تَيـ د زيـ داً، بمعنَـ ى "رويد"**. تَيد بتاءٍ مفتوحةٍ منُقَوطةٍ بنقطَتَيْن مِن فَوق وبعدها ياء ساكِنةٌ منْقَوطَـ ةٌ بنقِطَتَـ ين مِـ ن تَحت، وبعدها دالٌ مهملةٌ.**هلُم زيداً، أي: قَربه وأحضِره**. هلُم يأتِي لازمـ اً بمعنَـ ى: "تَعـ الَ"، ومتَعدياً: بمعنى: "أحضِر" بفتْحِ الهمزةِ وكَسر الضاد، وفِي لُغَةِ أهل الحِجاز، وهو الأفْصح، أنه يستَوي الواحِد والأكْثر، والمذَكر والمؤنثِ فِي هلُم، يقَولُون: هلُم يا رجلَ، وهلم يـ ا رجـ لان، وهلُم يا رجالُ، وهلُم يا امرأة، وهلُم يا امرأتان، وهلُم يا نِسوةٌ، كلها علَى لَفظٍ واحِدٍ. وفِي لُغـ ةِ بنِي تميمٍ تتَغير "هلُم" كما يتَغير أمر المخَاطَب مِن المضاعف نَحو: مد. **وهـ اتِ الـ شيء، أي: أعطِنيه. قَالَ ا تعالى: " قُلْ هاتُوا برهانَكُم "**[1]. هاتِ يتْصرفُ كما يتْصرفُ أعطِ، البرهـ ان: الحجةُ، قِيل: النون فيهِ أصليةٌ يقَالُ: برهن يبرهِن إذا أتَى بِالبرهان: وقِيل؛ النون زائِدةٌ وأَصلُه: "بره" يبره. إذا قَطَع، البرهان: الحجةَ القَاطِعةَ. **وهاء زيداً، أي: خذْه**. فَزيداً منْصوب علَى أنه مفعولُ "هاء"، وكَذلِك فِي هذه الكلماتِ "زيداً" مفْعولٌ لِماَ قَبلَه. **وحيهلَ الثريد، أي: إئتِهِ، و: بلْه زيداً، أي: دعه**. الثريد وزيداً مفْعولاَن لِما قَبلهما، ويأتِي بحثُ هـ ذا وأشْـ باهِهِ بعـ د هـ ذا . **وتَراكِها، ومَناعِها، أي: اتركْها وامنَعها**. تَراكِها ومناعِها كل واحِدٍ مِنْهما على وزن فَعال بِفَتْح الفَاءِ وكَسر اللامِ ، اسم بمعِنَى أمر المخَاطَبِ مِن ذَلِك اللفْظِ، أعنِي تَراكِ بمعِنَى: اتَرك، ومنَاع بمعنَى: امنَع، والضمِير المؤنثُ للإبِل، أي: اتُركِ الإبل، لِتَرعى، وامنعها عن النفَـ ار ، ومـ ا أشْبه ذَلِكِ مِن التأويل، ويأتِي بحثُ هذا النوعِ. **وعلَيك زيداً، أي: الزمه**. الكَـ افُ لِلخِطَـ ابِ، وتُسمى هذِهِ الكَلِمةُ "الإغْراء" أي: خُذْ زيداً والزمه ولاَ تُفَارِقْه. **وعلِي زيـ داً، أي: أولِينّيـ هِ**. أول بفِتْحِ الهمزةَ وكَسر اللام أمر مخَاطَبٍ مِن أولَى يولِي إذا أعطَى، ومعنَاه ههنا: ائتِ بِزيدٍ، أي: أحضِره عِنْدِي. **وغير المتعدي نحو قَولك: مه، أي: اكْفُف: وصه، أي: اسـ كُت**. صـ ه: بسِكَون الهاءِ معناه: اسكُتْ وكَذلِكِ صهِ بِكَسر الهاءِ، وبالتنوين وقِيلَ بينهما فَرقٌ، وهو أن صه بِغَير تَنوين للتعرِيفِ، أي: اسكُت السكوتَ. وصهٍ بـ التنوين. للتنكيـ ر، أي: اسـ كُتْ سـ كُوتاً.

[1] سورة البقرة (١١١)

والمراد بِالتعريفِ: الذي عِلِمه المخَاطَب وبالتِنكير: الذي لا يعرفه، أي لا يعرفُ قَـدره، أي: قَدرٍ صدر مِنه امتَثَل بهِ الأمر، وكَذِلِك بحثُ "مه" فِي التنوين وغَير التنوين. ومعنَـى اكفُـفْ امتنِع. وكَف يأتِي لازماً بمعنَى امتنعِ، ومتعدياً بمعِنَى امنَع، والمُراد مِنه ههنا اللازم؛ لأن هذا القِسم قِسم غَير المتَعدي. **وإيهِ، أي: حدث.** "إيهِ" بِكسر الهمزةِ والهاءِ بلاَ تنوينٍ معناه حـدث. وقيل: معناه: زدِني فِي الحديثِ، ويجوز حذْفُ تنوينهِ ويكون نَكِرةً، فَإذا قُلْتَ: "إيهِ" بِغَير تَنوينٍ معنَاه "حدث" الحدِيثَ المعهود بينَنا، وإذا قُلْتَ: إيهٍ بالتنوين، معناه حدثَ حدِيثاً. أما "إيهاً" بِكسر الهمزةِ وفَتْحِ الهاءِ وتَنوينها فَمعناه اترُك، "وأَيهاً" بفَتِح الهمزةِ والهاءِ وتَنوينَها معنـاه "ابعِـد".

و"هئْتَ" و: "هلُ" أي: أسرع. "هيتَ" فِيه أربع لُغَاتٍ: هيتَ بكسر الهاءِ، وبعدها يـاء سـاكِنَةٌ، وبِفَتْحِ التاءِ، و"هِئْتَ" بِكسر الهاءِ وبعدها همزةٌ ساكنةٌ وبفتح التاءِ. و "هيتَ" بفَتْحِ الهاءِ وبعـدها ياء ساكِنةٌ وبفَتِح التاءِ. و هيتُ، بِفتْح الهاءِ وسكُون الياءِ وضم التاءِ. قُرِيء بهذِهِ اللغَاتِ الأربعِ فِي القُرآن[1]، وأَشْهرها اللغَةُ الثالِثَةُ، ومعناه: تَعالَ وأسرِع، وكَذَلِك معنَى "هـلَ" بفـتِح الـلامِ، وتخْفيفِها. وتَقولُ فِي هيتَ لَكَ، وهيتَ لَكُلما، وهيتَ لَكُم، هيتَ لَكِ، وهيتَ لَكما، وهيتَ لَكُـن، فَاللام زائِدةٌ وما بعدها لِلخِطَابِ. وأما "هلُ" فَيستَوي فِيه الواحِد والأَكثَر، والمـذَكر والمؤنـثُ، تَقول: هلَ يا رجل، وهلَ يا رجلان وهلَ يا رجالُ، وهلَ يا امرأة، وهلَ يا امرأتان، وهلَ يـا نِسوةً. **وهيك، وهيك، وهيا. أي: أسرع فِيما أَنْتَ فيه.** هيك: بِتشديدِ الياءِ، وهيـك بِـسكونها وكِلاهما بِفتْح الهاءِ. ويتصرفان كما يتَصرفُ ضربك وضربكُما إلى ضربكُن. وأما "هيا" بِفتْح الهاءِ وتشديدِ الياءِ وبعدها ألفٌ، فَيستَوي فيهِ الواحِد والأَكْثَر، والمذَكر والمُؤَنثُ، مِثْل "هلَ".

قالَ: ١٥٦ - فَقَد دجا اللّيلُ فَهيا هيا.

وقبلَ هذا : لِتَقْرِبِن قَرباً جلْذِياً	ما دام فيهن فَصِيلٌ حيا

فَقَد دجا الليلُ فَهيا هيا

القرب: بفَتْح الراءِ: المشي فِي الليلَةِ التي يصِلَ الماشِي فِي صبيحتها إلى الماءِ، تُستَعملُ فِي مطْلَق الذهابِ. الجلْذي: بضِم الجيمِ وسكون اللامِ وبالذال المعجمةِ: السير الشدِيد، الضمير فِي

---

[1] - قرأ أهل العراق :هيتَ لك : بفتح الهاء والتاء ، أي :َلُم، ويقال وأقبل إلى ما أدعوك إليه.
وقرأ أهل المدينة والشام:" هِيتَ" وهي لغة. وقرأ ابن كثير : هيتُ بفتح الهاء وضم التاء. وقرأ هشام "هِئْتُ بالهمز من الهيئة، كأنها قالت: تهيأت لك.
انظر : حجة القراءات / أبو زرعة ٣٥٧- ٣٥٨، ابن خالوية ١٦٩.

١٥٥- الأبيات من الرجز ' وهي لابن ميادة في ديوانه ٢٣٧، الكتاب ٥٦/١ ، نوادر أبي زيد ٥١٢ ، المقتضب ٩١/٤ ، ابن السيرافي ٦٦/١ ، الخزانة ٢٧٢/٩ .
والشاهد فيه : مجئ :" هيا" بمعني الأمر .

فِيهن للإبل، يعنِي: لَتَذهبن يا نَاقَةُ ذَهاباً شَدِيداً ما دام فِي جماعةِ الإبل التي معنا وَصِيلٌ حيـاً فَأسِرعِي فقَدْ دجا الليلُ، أي: أظْلم الليلُ، والمراد بالاستشهادِ: لَفْظَةُ "هيـا" فإنـه أمـر الناقـة بالإسراعِ بِهذَا اللفْظِ. **ونزال، أي: انزلْ، وقَدك، وقَطْك، أي: اكْتَفِ وانْتَهِ.** نَزال: بفتْح النـون وكسر اللامِ بِلا تَنْوِينٍ، ومعناه: انْزل، ويأتِي بحثه، وقَدك بفَتِحِ القَافِ، وسكُون الدال، وقَطْـك، بِفتحِ القَافَ وسكُون الطاءِ يعنِي: اكتَفِ بِهذا الشيء ولا تَطْلُب شَيئاً آخَر. **وإليـك، أي: تَـنَح.** تنَح: أمر مخَاطَبٍ مِن التنحِيةِ ويتَصرفُ إليك، إلِيكما، إليكُن. **وقَد سمع أبو الخَطابِ[1] من يقالُ له: إليك فيقولُ: إلي، كأنه قِيلَ له: تَنَح ، فقَالَ: أتَنحى.** إليك معناه: ابعِد، وإلينَا. معناه: نَبعد. **ودع، أي: انتَعِش. يقالُ: دعالك، ودعدعا.** دع : بفتحِ الدال المهملَةِ وسكون العين المهملَةِ اسم لِلفِعل كِسائِر أسماءِ الأفعال، ومعناه. انْتَعِش، أي: قُم مِن السقُوطِ، يقَالُ لِمن سقَطَ علَى الأرضِ، أو يقَالُ: دعالك، أو دعدعالك. أي رزقتَ الانتِعاشَ، وهو الارتِفَاع والقِيام مِن الـسقُوطِ، "ودع" هذِهِ لَيست مِثلَ "دع" بمعِنَى اترك؛ لأن "دع" بمعنَى اتْرك أمر مخَاطَبٍ مِن "ودع" إِذا تَرك. **و: أمِين، و: آمِين، بمعنَى: استَجِب.** يعِني: أمِين بِغَير مد "وآمِين" بالمد كِلاهما بتَخفِيـفِ المِـيمِ معناهما: استجِب اللهم دعاءنا. **وأسماء الأخْبار نَحو: هيهاتَ ذَاك، أي: بعد.** يعِني: ما مـضى بحثَ أسماءِ الأفعال التي معناها الأمر، وهذا بحثُ الأسماءِ التـي معناهـا الفِعـل الماضِـي، والمضارع نَحو: "هيهات"، بمعنى: بعد. **وشتان زيد وعمرو، أي: افترقا وتباينا.** شَتان: بفِتحِ النون معناه: "بعد" ما بين زيدٍ وعمرو مِن الفَضل والجودِ، وغَيرِهما مِن الصفَاتِ الحمِيـدةِ، أو الذمِيمةِ. وتُزاد "ما" فَيقَالُ: شتان ما زيد وعمرو، وزيد مرفوع بالفاعليةِ؛ لأن "شتان" بتقـدير "بعد" وهو فِعلٌ ماضٍ، وعمرو معطُوفٌ علَى زيدٍ، وكذَلِك كُل اسمٍ وقَع بعد هذِهِ الأسماءِ التـي بمعِنَى الماضِي، أو المستَقْبلَ يكون مرفُوعاً بالفَاعِليـةِ. **وسـرعان ذا إهالـة[2]، أي: سـرع.** سرعان. مبني على الفَتْح، ويجوز فَتْح السين وضمها وكسرها، والفَتْح أفْصح، ومعناها سرع، و"ذَا" بمعنَى "هذا" والإِهالَةَ: بِكِسر الهمزةِ "الورك والدسم" وهذَا مثَلَ وقِصتَه: أنه كان لِرجـلٍ شَاةٌ مهزولَةٌ يسِيلُ مخَاطُها مِن غَايةِ العجفِ والنحافَةِ فَقِيلَ له: ما هذا الذي يسِيلُ مِـن أنْفِهـا؟ فَقَالَ صاحِبها: هذا ودكُها يسِيلُ مِن أنْفها فقالَ ذاك الرجلُ استِهزاء : سرعان ذا إهالةً، يعنـي: سرع هذا الشئُ الذي من أنفها إِهالةً، لا يحتَمِلُ أن تَكْون إهالةٌ منْصوبةً علَى التمييز، ويحتَملُ أن تَكون منْصوبةً على الحال، أي: فِي حال كَونها إِهالةً. **وشكَان ذَا خُروجـا[3]، أي: وشُـك.** وشْكَان، بِفِتْح النون وفَتْحِ الواو وضمها وكسرها، والفَتْح أفْصح، ومعناه: وشَك بضِم الـشين،

---

[1] - نَص العبارة في الكتاب ١٢٦/١.
[2] - هذا مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل وبعد .
والمثل في : مجمع الأمثال ٣٣٦/١ ، الأشموني ١٩٥/٢ .
[3] - المثل في مجمع الأمثال ٣٦٧/٢ ، المستقصى ٣٠١/٢ .

أي: سرع، وهذا مثَلٌ يضرب فِي سرعةِ خُروجِ الشيءِ مِن موضِعِه، أو خُروجِ أحدٍ مِن مكان، يقَالُ: وشْكان ذَا خُروجاً، ذَا فَاعِلُ، وخُروجاً منْصوب على التمييز، أو الحـال. **وأُف بمعنـي: أتَضجر.** "أُف" فِي فَصلِ قَادِمٍ، ومعنَاه: أتَضجر الهمزةُ فِي أتَضجّر همزةُ المـتَكلِمِ، أي: أمـل مداراتِك أيها المخَاطَب، وضاقَ قلبِي، وأغْتَممتُ بِصحبتِكِ. **وأواه. بمعنَى: أتَوجع.** فَفِـي هـذا اللفْظِ ثَمان لُغَاتٍ أواه: بِفتحِ الواو وتَشْديدِها وسكُون الهاءِ، وبِكسر الواو وتَـشْدِيدها، وسـكُون الهاءِ. وسكُون الواوِ وبِكسر الهاءِ. وبِكسر الواو وتَشْدِيدها وحذْفِ الهاءِ، فَهذِه اللغَاتُ الأربـع مفْتُوحةُ الهمزةِ مِن غَير مد. واو بِتَشَديدِ الواوِ وفتْحِها وسكُون الهاءِ. وبِتشْديدِ الـواوِ وفَتْحِهـا وبعدها ياء ممدودةٌ بِالألِفِ، وبعدها هاء ساكِنَةٌ. وبِتشْديدِ الواو وفَتْحِها وبعدها ياء مفْتُوحةٌ وبعد الياءِ هاء ساكِنَةٌ مِن غَير مد بين الياءِ والهاءِ، فَهذِهِ اللغُاتٌ الثلاثُ بِفَتْحِ الهمزةِ مع المد. واللغةُ الثامِنَةُ "آه" بهمزةٍ ممدودةٍ بعدها هاء ساكِنَةٌ، ومعنى كلها "أتَوجع" أي : وأَتأَلم وأَتاذى مِن فْعِلِك، أو قَولِكِ أيها المخَاطَب.

فصل

فِي "رويد" أربعةُ أوجهٍ، هو فِي أحدِها مبني، وهو إذا كان اسماً للفِعـل، وعـن بعـض العربِ[1]: وا لِو أردتَ الدراهِم، لأعطيتك، رويد ما الشعر. يعني: "رويد" إذا كان اسماً لِلفْعِل مبني كما ذَكر، وإذا كان بمعنى آخَر فَهو معرب كما يأتي فِي قَولِه: وعن بعضِ العربِ إلـى آخرِه. وقِصتُه: أن أحداً أنَشأ شِعراً فِي مدحِ أحدٍ، فَقَالَ الممدوح: إن أردت المالَ أعطيتُك رويد ما الشَعر. ما زائِدةً، ورويد بمعنَى، أرود، أي: أروِدِ الشَعر، يعِني أخر الـشعر، ودع الـشَعر فإنه لا حاجةَ لَك إلى إنشَادِ الشَعر فِي طَلَبِ المال مِني. والمراد بـإيرادِ هـذِهِ الحِكَايـةِ: أنـه استعملَ "رويد" بمعنى "أرود" والشعر مفْعولُه. **وهو فِيما عداه معرب، وذَلكَ أن يقَع: صِـفَةً، كقَولِك: ساروا سيراً رويداً، وضعه وضعاً رويداً. وقَولِكِ لِلرجل يعـالِج شَـيئاً: رويـداً، أي: عِلاجاً رويداً.** رويد: صِفَةٌ لِسيرٍ، وضعه: الواو للعطفِ "وضعه" أمر مخَاطَبٍ مِن وضع يضع، رويداً صِفَةٌ لوضعاً. يعالِج، أي: يخَالِطَ فِعلاً، أو يسرع فِـي فِعـلٍ. رويـداً صِـفَةَ لِمـصدرٍ محذُوفٍ،أي: عِلاجاً رويداً، ومعنى رويد فِي هذه الأمثِلَةِ الثلاثَةِ: يسر وسهل، أي: سيراً سهلاً بِلاَ عجلَةٍ، ووضعاً سهلاً، وعِلاَجاً سهلاً. **وحالاً كقَولِك: ساروا رويداً.** يعِني: رويداً إذا كـان معرباً ثَلاثَةُ أنواعٍ: أحدها: أن يكون صِفَةً، كما مر، والثّانِي: أن تَكُون حالاً كقَولـهِ: سـاروا رويداً. الواو فِي ساروا واو الحال والتقدير: سار القَوم غَير مستَعجِلِين، فَأُقِيم رويداً مقَام غَيـر

---

[1] انظر : الكتاب ١٢٤/١ .

مستَعجِلين لِقُربِ معناهما، ويجوز أن تَكون رويداً صِفَةَ مصدرٍ محذوفٍ، أي: سـاروا سـيراً رويداً. **ومصدراً فِي معنى "إرواد" مضافاً، كقَولِك: رويد زيدٍ.** يعني: النوع الثالثُ: أن تَكـون مصدراً مضافاً بمعنَى "إروادٍ"، تَقدِير هذا: إرويداً زيداً، بِمعنَي: إرواداً زيداً فَحـذَفَ الفِعـلَ. وأضافَ رويداً إلى زيدٍ. **وسمِع مِن بعض العربِ[1]: رويد نَفْـسِه، جعلَـه مـصدراً "كَـضرب الرقاب"[2].** يعِني: سمِع واحد مِن العربِ، يعني يقولُ: رويد نَفْسِه أي: أرود زيـداً نَفْـسه، أي: أمهلْها، فأضافَ رويداً إلى نَفْسِه. قَولَه: كضرب الرقابِ تَقديره: فاضِـربوا ضـرباً الرقـاب. فَحذَفَ الفِعلَ، وأضافَ المصدر إلى الرقابِ.

فَصل

هلُم مركبةً مِن حرفِ التنبيهِ مع "لُم" محذوفةً مِن "ها" أَلِفُهـا عنْـد أَصـحابِنا، وعِنْـد الكوفيين مِن "هلْ" مع "أُم" محذُوفةً همزتُها. والحِجازيون فِيها على لفْظٍ واحدٍ فِـي التثنيـةِ والجمع والتأنِيثِ، وبنُو تَميمٍ يقُولُون: هلُما، هلُموا، هلُمي، هلُممن، وهِـي علـى وجهـين: متَعديةً كـ: "هاتِ"، وغير متَعديةٍ بمعنى: "تَعالَ" و"واقبِلْ".

فَعِند البصريين[3] "هلُم" مركَبةٌ مِن حرفِ التنبيهِ، وهِي لَفْظَةُ "ها" ومِن "لُم" وهو أمر مخَاطَبٍ مِن لَم يلُم إذا جمع، فَحذَفَ الأَلِفَ مِن حرف التنبيهِ للتخفيفِ. ومذْهب الكُوفيين. أنها مركبةً مِن لَفْظَةِ "هلْ" بسِكُون اللامِ ومِن "أُم" وهو أمرُ مخاطَبٍ مِن أَم يؤُم إذا قَصد، فَحـذِفَت همـزةُ "أُم" لِلتخفِيفِ، وباقِي بحثُه قَد مر قَبلَ هذا، **قالَ ا   تَعالى: " قُلْ هلُم شُهداءكُم "[4].** هذا متَعد بمِعنَـى "هاتِ" وفيهِ تَقويةُ لُغَةِ الحِجازين؛ لأنه خَاطَب جماعة، وأفْرد لَفْظَ "هلُم" ولَم يجمعـه. **وقَـالَ: " هلُم إلينَا "[5].** فَهذا اللازم، بمعنَى: "تَعالَ" وفِيه تَقويةَ لُغَةُ الحِجاز أيضاً؛ لأن المنَافِقين خَـاطَبوا إخْوانَهم مِن الكُفار بلفْظِ المفْردِ، ولَم يقُولُوا: هلُموا، ولُغَةَ بنِي تَميمٍ قَلِيلَةُ الاسـتِعمال. **وحكَـى الأصمعي[6] أن الرجلَ يقالُ له: هلم، فيقُولُ: لا أهلُم.** يعِني. قَالَ الأَصـمعِي أن الرجـلَ مِـن العربِ إذا قِيلَ لَه: هلُم، يقُولُ فِي جوابِهِ: لا أَهلُم، بِفَتْح الهمزةِ والهاءِ وضم اللامِ والمِيمِ؛ لأنـه قَد قُلْنَا: إنها مِن لَم يلُم ومتَكلم المضارع "ألم" فَزِيدتِ الهاء بين همزةِ المتَكلمِ وفَاءِ الفِعل، وأورد هذِهِ الحِكَايةَ لِدلِيل مجيئهِ لازماً، فَإن قَولَه: "هلُم" معناه: تَعالَ. وقَولَه: "لا أهلُم"، معناه :"لا آتِي"

---

[1] - انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٣٤٤/١- ٣٤٥، والارتشاف ٢٠٩/٣ وما بعدها.
[2] - سورة محمد٤.
[3] - سورة الأنعام ١٥٠ .
[4] - انظر الارتشاف ٢١١/٣.
[5] - انظر شرح كتاب سيبوية / السيرافي ١٨٦/١.
[6]

ويحتَملُ أَن يريد بإيرادِ هذهِ الحِكايةِ أَن هذا اللفْظَ يتَصرفُ، إلى المتَكلّم الجمع "أهلُم"، كما جاء في الأمر، ونفسِ المتَكلم المفْرد فتقولُ فِي نفسِ المتكلِم وفِي النهي: "لا أَهلُم" بِفَـتْحِ الحـروفِ كلها إلا "اللام".

فصل

"ها" بمعنى "خُذ"، تلْحق الكافَ، فَيقَالُ: هاك، فَتُصرفُ مـع المخَاطَـبِ فِـي أَحوالِـه، وتُوضع الهمزةُ موضِع الكافَ، فَيقَالُ: "هاء". وتصرف تَصريفَها. ويجمـع بينَهمـا فَيقَـالُ: هاءك، بإقْرار الهمزةِ على الفَتْح، وتَصريفِ الكافِ، ومِنْهم مـن يقـولُ: "هـاءِ" كـ: "رامٍ" ويصرفه تصريفَه. ومنهم من يقولُ: "هأْ"، بوزن "هب" ويصرفُه تَصريفَه. يعني: "ها" بِهـاءٍ ممدودةٍ معناها: "خُذ" هذا هو أَصلُ الكَلِمةِ، ثُم فِي تَصريفَها خَمس لُغَاتٍ: أَحدها: أَن يزاد علَيها كافُ الخِطَابِ، فَيقَالُ: هأك، هأكُما، هأكُم، هاكِ، هاكُما، هأكُن. الثانِيةُ: أَن تُبدلَ الكافُ بالهمزةِ، فَيقَالُ: "هاء" بِفَتْحِ الهمزةِ، هاء بضمِها، هاؤم بضم الهمزةِ وسـكون المِـيم. وهـاؤُن وهـاؤَا وكِلاهما لِجمع المذَكر. ولِلمِرأة هاءِ بِكسر الهمزةِ "هاؤما"، لِلرجلَين: "هاون". قَالَ أَبو سـعيدٍ: وهذِهِ اللغَةُ أَجود، ولَم تَقَع الهمزةُ موقِع كافِ الخِطَابِ فِي غَير هذا اللفظِ. الثالِثَةَ: أَن تَجمع بين الهمزةِ والكافِ، فَتَفْتَح الهمزةَ علَى كُل حالٍ، وتُصرف الكافَ. فَيقَالَ: هأك هأكُما هـأكُم إلـى هأكن. الرابِعةُ: أَن تَقولَ: "هاءِ" بهمزةٍ مكْسورةٍ، فَتَصرفَها كما تُصرفُ "رامٍ" فَتَقـولُ: هـاء، هائِيا، هاؤوا، هاءي هائين. على وزن رامٍ، رامياً، رامو، رامِي، رامِيا، رامِين. الخَامِـسةُ: أَن يقَالَ: هاء بهمزةٍ ساكِنَةٍ، فَتَقُل: هاء، هاءا إلى هاءن. قَولُه: وتُلحق الكافُ. هـذه هـي اللغَـةُ الأُولَى. قَولُه: وتُوضع الهمزةُ، هذه هي اللغَةُ الثانِيةَ. قَولُه: ويجمع بينَهما، أَي: بـين الهمـزةِ والكَافِ، هذا هو اللغَةَ الثالِثَةُ. وقَولُه: ومِنهم من يقُولَ: "هاء" كَرامٍ"، هذه هي اللغَـةُ الرابِعـةُ. قَوله: ومِنهم من يقولُ: هاء بِوزن "هب"، هذه هي اللغَة الخَامِسةُ.

فصل

"حيهلَ" مركب مِن "حي"، و "هلَ" مبني علَى الفَتْحِ، ويقالُ: حيهلاً، بـالتنوين وحـيهلاً، بِالأَلِفِ، ذَكَر هذه اللغاتِ سيبويه.[١] اعلم أَن حي بِفَتْحِ الياءِ وتَشْدِيدِها، وهلْ بِفَتْحِ الهاءِ والـلامِ كَلِمتان معنَاهما الإسراع والتعجّلُ، يجوز استِعمالُ كُل واحدِةٍ مِنْهما مفْردةً، فَتَقولُ فِي: يا زيـد حي علَى الثريدِ، وهلَ يا عمرو فِي هذا الأَمر. ويجوز تَركِيبهما. فَإِذا ركبتَهما لا يتغير لَفْـظَ "حي" فَأَما فِي "هل" فَيجوز سبع لُغَاتٍ، أَحدهما: حيهلَ بِفتحِ الهاءِ واللامِ مِن غَير تَنـوين كَمـا ذُكِر فِي كَونِها مفْردةً. الثانِيةُ: حيهلا: بِتَنوين اللامِ. الثالِثَةُ: حيهلا بِمد اللامِ مِن غَير تَنْـوينٍ، فَهذِهِ اللِغَاتُ الثلاثُ نقلَها سيبويه. ويذَكُر الباقِي فِي الحمرةِ التي تَأْتِي. **وزاد غيـره: حيهـلْ، وحيهلَ، وحيهلاً.** وزاد غيره، يعنِي: غير سيبويه ثَلاثَ لُغَاتٍ أَحـدها: حيهـلْ: بِفَـتحِ الهـاءِ وسكُون اللامِ. الثانِيةَ: حيهلَ، بِإِسكان الهاءِ وفَتْحِ اللامِ مِن غَير تَنوينٍ. الثالِثَةَ: حيهلاً: بِإِسـكَان الهاءِ وفَتْحِ اللامِ وتَنْوِينِها. فَهذِهِ اللغَاتُ الثّلاثةُ إِذا ضمت إِلى الثلاثِة المتَقَدِمةِ تَكون سِتةً، واللغَةُ السابعةُ لَيستَ فِي هذا الكِتَابِ[٢]، وهِي "حي هلٍ".بِفَتْحِ الهاءِ وكَسرِ اللامِ والتنوين ويستَوِي فِـي لَفْظِ "حي هلٍ" مع اختِلافِ لغَاتِها المذَكر والمؤَنثَ، والواحِد والأَكثَر، تَقولُ: حي هلٍ يا رجـل، وحي هلٍ يا رجلان. وكَذِاك باقِي الأَمثِلَةِ. **وقَد جاء معدى بنْفسِهِ، وبِالبـاءِ، وبِـ "علَـى" و "بإِلى".** الضمِير فِي جاء، "ضمِير "حي هلٍ". وقَولُه: معدى: مفْعولٌ مِن التعدِيـةِ، أَي: ومِمـا يكُون متَعدياً بِنفْسِهِ، يعنِي: لا يكون بعده حرفُ جر، نَحو: حَيهل الثريد، بنصبِ الثريد، وقَـد يكون متعدياً بِالباءِ وبعِلَى وبإِلى. **وفِي الحديثِ[٣]: إِذا ذُكِر الصالِحون فَحيهلاً بِعمر.** قِيلَ: هـذا كَلام عبدِ ا بن مسعود –رضِي ا عنْه- يعنِي: إِذا ذُكِر الصالِحون اسرعوا بِذِكْر عمر بن الخَطابِ فَإِنه أَولَى بِالذِكْر مِن بين الصالِحين، قَالَ: أَفْضلُ الصالحِين بعد الأَنبياءِ، وأَبِـي بكْـرٍ الصدِيقْ، والمراد بالاستشَهادِ أَربعةُ أَشياء: استعمالُ حيهلاً بِتنوين اللامِ، والتعدِيةُ بِالباءِ، وبعِلَى وبإِلَى، فَإِنه قَد روي هذا الأَثَر عن عبدِ ا بن مسعودٍ: "حيهلاً بِعمر"، "وحيهلاً علَى عمـر"، "وحيهلاً إِلى عمر".

وقَالَ:

١٥٧ بِحيهلا يزجون كُل مطِيةٍ — أَمام المطايا سيرها المتَقاذِفُ.

---

[١] - انظر الكتاب ٥٢/٢.

١- يعني بالكتاب هنا كتاب المفَصل .

١٥٦ البيت من الطويل ، وقد اختلف في قائله ،، فهو لمزاحم العقيلي، وهو في ديوانه ١٠٥، ابن السيرافي ٢٢٣/٢، وهو للشاعر النابغة الجعدي في ملحق ديوانه ٢٤٧،الكتاب ٣٠١/٣، التخمير ٢٣٦/٢-٢٣٨ ، ولأحدهما في الخزانة ٢٦٨/٦ ، المفضل /النعساني ١٥٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٦/٣ ، أماني ابن الحاجب ٣٦٣/١-٤٦٤ ، الخزانة ٢٦٣/٦ .

والشاهد فيه : مجيء "حيهلاً" بالألف بلا تنوين على الحكاية ، وأنه تعدى بنفسه .

٢- رواه الإمام أحمد في مستنده ١٤٨/٦ ،وفي النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٧٢/١، الخزانة ٣١/٣ .

٣- هو مزاحم بن عمرو بن الحارث بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن صعصعة ، شاعر إسلامي فصيح ، كان معاصراً لجرير والفرزدق . مات نحو سنة (١٢٠هـ) . انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٢٢١، الخزانة ٤٥/٣ .

قَائِلُ هذا البيتِ: مزاحِم العقَيلي[١]، الإزجاء: السوقُ، يزجون، أَي: يسوقُون. المتَقاذِفُ: الْمتَتابِع، والتقدير: كُل مطيةٍ سيرها المتَقاذِفُ أَمام المطايا، فالمتَقَاذِفُ صِفَةَ سيرها، وسيرها مبتدأ، وأَمام المطَايا: خَبره، والجملَةُ صِفَةُ مطِّيةٍ، يعِني: هذهِ القَبيلَةَ يسوقُون بلَفِظِ "حيهلا" كُل مطِيةٍ فَتَتقَـدم المطِيةَ التي سمِعت هذا اللفْظَ، أعنِي المطَايا، والمراد بالاستشهادِ، إثَبات اللغَةِ التي تُثْبِتُ الأِلف بعد اللامِ ، فإن الروايةَ "بحيهلاً" بالألفِ و اللامِ مِن غَير تَنوينٍ.

وقَالَ الآخَر:

١٥٨ - وهيج الحي مِن دارٍ فَظَل لَهم يوم كثير تَنَادِيهِ وحيهلُه.

وهيج الحي، أَي: أَزعج القَوم مِن موضِعهم وحملَهم علَى الارتِحال. فَظَل لَهم يوم كثير تَنَادِيه، يعني: مضى يومهم بأن ينادِي بعضهم بعضاً بالارتِحال، وبِلَفْظَةِ "حيهلُـه" أَي: عجلُـوا فِـي الارتِحال، وفاعِلُ هيج ما ذُكِر فِي الشعرِ الذي مِنْه هذا البيتُ. والمراد بالاستـشَهادِ: بيـان أَن "حيهلا" مركب مِن كَلِمتَين وهو "حي وهل" ولَيس بِمفْردٍ؛ لأَنه لَم ينْقَل مفْرد علَى هذا الـوزن، ولَيس بِمضافٍ؛ لأن هذه القَصيدة مرفُوعةٌ، ونُقِل بِضم اللامِ، ولَو كَـان مـضافاً إليـهِ لَكَـان مجروراً. **ويستعملُ "حي" وحده بِمعنى "أَقْبِل". ومنه قولُ المؤذن "حي على الصلاةِ، أو "هـلا" وحـده.** يعِني: يجوز استِعمالُ "حي" بِلا "هلا" واستعمالُ "هل" بِلا "حي"، وتَركِيب كِليهما كَمـا تقدم، وإذا استُعمِلَ هلْ مفْرداً يجوز بِفَتْحِ اللامِ مِن غَير أَلِفٍ وتَنوينٍ، وبِفَتْحهـا مـع التنـوين وبالأِلفِ مِن غَير تَنْوينٍ.

قَالَ: النابِغةُ:

١٥٩ - أَلا أبلِغَا ليلَى وقُولا لَها: هلا.

١٥٧- البيت من البسيط ، ولا يعرف اسم قائله ، فهو لأعرابي في الكتاب ٣٠٠/٣، ولرجل من بني بكر أو لرجل من بجيله في الخزانة ٢٦٦/٦، وبلا نسبة في المقتضب ٢٠٦/٣ ، التخمير ٢٣٦/٢ .
والشاهد فيه كما ذكر الشارح .
١٥٨- البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه، ١٢٣، والشعر والشعراء ٤٤٨/١، التخمير، ٢٣٧/٢، الخزانة ٢٣٨/٦ – ٢٦٤.
والشاهد فيه كما ذكر الشارح .

وتَمامه: فَقَد رِكِبتِ أمراً أَغَر محجلا.

يعِني: أبلغا أَيها المخَاطَبان اللذان تَمشيان إِلى بلَدِ لَيلَى كَلامِي إِليها، وقولا لَها: هلا أَي: عجلي فِي الرجوعِ إِلي فَإِنها قَد رِكِبتْ أَمراً اشتُهِر فِي البِلاَدِ، وذَلِكِ الأمر صيرورتَها معروفَةً بحبيبتي وقَاتِلَتي بِالفَراق. وأَراد بالأغر المحجل: الأمر المشْهور، والمراد بالاستشهادِ: استعمالَ "هلاّ" مفرداً معطُوفَةً علَى لَفْظَةِ "حي".

فصل

"بلْه" علَى ضربين: اسم فعلٍ، ومصدر بمعنى الترك. ويضافَ فَيقالَ "بلْه زيدٍ" كأنّه قِيلَ: تَرك زيدٍ. يعِني "بلْه" علَى ضربين، أَحدهما: أَن يكُون اسم فِعلٍ بمعنى الأمر، ويكـون مـا بعـده منْصوباً علَى أَنه مفعولٌ، فَتَقولَ: بلْه زيداً. بمعنى "دع زيداً". والثانِي: أَن يكُون مصدراً فَتَقولُ: بلْه زيدٍ، وإِذا كَان مصدراً يكُون مضافاً إِلى المفُعول بجِر زيدٍ علَى أَنه مضافٌ إليهِ، ومعنَـاه الترك، ومعناه مصدر أَو اسم فِعلٍ واحد، إلاّ أَن الأولَ بمعنَى الأمر، وهذا بمعنـى المـصدر، والتقدير: اُترُك تَركاً زيداً، فَزيداً مفْعولٌ، وأُضِيفَ المصدر إليهِ، ثُم حذِفَ الفِعلُ، وهـو تَـرك والمصدر وهو تَركاً، وأُقِيم "بلْه" مقَام "تَركاً" وأُضِيفَ إِلى المفُعول.

وأَنْشَد أَبوعبيدةَ[1] قَوله:

١٦٠- بلْه الأكُف كأَنها لَم تُخْلَق

منْصوباً، ومجروراً.

وصدر البيت:

تَذَر الجماجِم ضاحِياً هاماتُها　　　　بلْه الأكُف كأَنها لَم تُخْلَق.

---

[1] - أبو عبيدة : هو القاسم بن سلاّم الهروي ، وأبو عبيدة كنيتة ولد في هراة ودرس في البصرة على الأصمعي وابن الأعرابي ، برع في اللغة والفقه . صنف غريب القرآن وغريب الحديث .مات في مكة سنة ٢٢٣ هـ .
انظر ترجمة في وفيات الأعيان ٦٠/٤ ، أبناة الرواة ١٢/٣ بغية الوعاة ٢٤٣/٢ .

١٥٩- البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه ٢٤٥، التخمير ٢٣٨/٢-٢٣٩، المغني ١٥٦ الأشموني ٢٠٣/٣، الخزانة ٢١١/٦ – ٢٣٢، الدرر ٢٠٠/١ والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

هذا البيتَ لِكَعبِ بِن مالِكٍ[١] أَنْشَده أَبو عبيدةَ يصِفَ سيوفاً. ضاحِياً: أَي: ظَاهِراً. هاماتُهـا، أَي: أَوساطُها وداخِلُها، والضمِير المؤنثُ يعود إِلى الجماجِم، وهِي جمع جمجمةٍ، يعِني: تَقْطَع تِلْـك السيوفُ الرؤوس بحِيثُ يظْهر داخِلُ الجمجمةِ، يعِني: تَتْرك تِلك السيوفُ الرؤْوس بهذِهِ الصفَةِ تَركاً مِثْل تَركِها الأَكُف، أَي: تَرك الأَكُف بِلا أَصابِع، أَي: تَقْطَع الأَكُف كأنها لَم تُخْلَـقْ علَـى الساعِدِ، والمراد بالاستشَهادِ: أَنّه نَصب "بلْه" علَى المصدر، وأَضافَه إِلى الأَكُف، قَولُه: منْصوباً ومجروراً، يعِني: روِي الأَكُف منْصوباً ومجروراً، فَالمجرور لِكَونِها مضافاً إِليها، والمنْصوب لَكونِها مفْعولاً؛ لأن "بلْه" علَى هذا التأْويل بمعنَى "دع" يعِني: تَقْطَـعِ الـسيوفُ الـرؤوس دع الأَكُف ولاَ تْذَكُرها ولاشك فِي قَطْعِها فإن السيف إِذا قَطَع الرأَس فَكَيفَ حالُ الكَف؟ **وقَد روى أَبو زيدٍ[٢] فيهِ القَلب إِذا كان مصدراً، وهو قَولهم: بهلَ زيدٍ.** أَراد بالقَلبِ: تَقْدِيم الهاءِ على اللامِ فَإِذا قُلْتَ. بهلَ صارت الهاء ساكِنَةً، واللام مفْتُوحةً.

فَصل

"فَعال" على أَربعةِ أَضربٍ: التي فِي معنى الأمر، كَنَزال، وتَراكِ. يعِني: فَعال. بِفَتْحِ الفَاءِ وكَسر اللامِ مِن غَير تَنوِينٍ، يأْتِي علَى أَربعةِ أَضربٍ، أَحدها: ما كان اسماً لِلفعـل، بمعنـى: أَمـر المخَاطَبِ، وهو مبني على الكسر لِكَونِها اسماً لأمر المخَاطَبِ، فَكَما أَن أَمر المخَاطَبِ مبنـي فَكَذلِك ما كان اسماً لَه. تَراكِ بمعِنَى: اتْرك، ونَزال بمعنَى انْزِل. **وبِراكِ.** أَي: ابرك مِن بـرك البعِيرِ إِذا استَنَاخَ. **ودراكِ.** أَي: أَدرك بِفَتْحِ الهمزةَ وكِسرِ الراءِ. **ونَظَارِ.** يجوز أَن يكُون بمعنَى انْتَظِر، ويجوز أَن يكُون بمعِنَى "انظر" بِفَتْحِ الهمزةِ وكسر الظَاءِ بمعنى "أَمهِـل". **وبـدادِ "أي ليأخُذ كل مِنْكُم قِرنَه. ويقالُ أَيضاً: جاءت الخَيلُ بدادِ، أي: متَبددةً.** "وبداد" بِالدالين المهملتَـين بمعنى تَبادوا يا قَوم بضِم الدال، أَي: لَيأَخُذْ كُل واحِدٍ مِنكُم قَرنَه، أَي: محاربه. قَولُـه: جـاءت الخِيلُ بدادِ، أَي: متَبددةً، أَي: متَفَرقَةً: وبدادِ هذا لَيس بمعنَى الأَمر، بلْ هـو: بمعنـى: اسـمِ الفَاعِل. **ونَعاءِ فُلاناً.** أَصلَه نَعاي بِفَتْحِ النون وكَسر الياءِ، فَأُبدلَتِ الياء همـزةً؛ لأنهـا وقَعـتْ رابِعةً بعد أَلفٍ زائِدةٍ، ومعنَاه: انْع فُلاناً، وهو أَمر مخَاطَبٍ مِن نَعى ينْعِى إِذا بلغَ خَبر مـوتِ أَحدٍ، أَو جماعة، وفُلاناً: وهو الذي ماتَ وأَمر بِإبلاغ خَبر موتِه إِلى قَومِه. **ودبابِ للضبعِ، أَي: دِبي.** دِبي بِكَسر الدال أَمر مخَاطَبةٍ مِن دب يدب إِذا مشَى على السكُون كمشي الضبي، وإنمـا أَنثَ الضمِير فِي "دِبي"؛ لأن المراد مِنْه الضبع الأَنْثَى. **وخَراجِ، لِعبةُ لِلصِبيان، أَي: أَخْرجـوا.** اللعبةُ بضِم الّلامِ ما يلعب به؛ وبِكَسرها نَوع مِن اللعبِ، يقَالَ: فُلاَن حسن اللعبةِ بِكَسر الـلامِ، أَي: لِعبه حسن. وقَولُه: أَخْرجوا الهمزةُ فيهِ مفْتوحةٌ والراء مكْسورةٌ ومعنَى "خَراج" أَخرجوا، والاسم مِنْه خَريج وهو لَعِب، يقَالُ له بالفَارسِية:((طَاق يا جفت)). وقَولُه: خَراجِ لِعبةً، يعِنـي:

---

[١] - هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين الخزرجي الأنصاري ، آخى رسول ا –عليه السلام- بينه وبين طلحة بن عبيد ا وهو أحد شعراء الرسول عليه السلام ، وهو من الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك ، مات سنة ٥٠ هـ .
انظر ترجمته في :- طبقات فحول الشعراء ٨٥ ، الإصابة ٣٠٩/٥ ، الخزانة ٢٠٠/١ .

[٢]- أبو زيد ، هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من علماء البصرة المشهورين ، كان أعلم من الأصمعي وأبي عبيدة بالنحو، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء. مات سنة ٢١٤هـ . انظر ترجمة في :- انباه الرواة ٣٠/٢ ، مراتب النحويين ٧٣، بغية الوعاة ٥٨٢/١ ، الأعلام ١٤٤/٣.

لَفْظَةُ خَرَاجِ اسم لِعبةٍ. **وهِي قِياس عِنْد سيبويه[1] في جميع الأفْعال الثلاثيةِ.** الضمير فِي وهِي يعود إلى "فَعال" التي بمعِنَى الأمر، يعنِي: كُل فَعِلٍ ثُلاثي إذا نُقلَ إلى فَعال بِفَتْحِ الفَاءِ وكَـسر اللامِ بِلا تَنوينٍ يكون اسماً لأمر وحاضرٍ مِن ذَاكَ الفِعل عِند سيبويه، وأما عِنـد غَيـره فَهـو سماعي لاَ قِياسي، يعِني: لَفْظٌ جاء مِن العربِ على وزن "فَعال" بمعنى الأمر فقُلْه، ومـا لَـم يجِيء لاتَقوله مِن تِلقَاءِ أَنْفسِنَا. **وقد قلّت في الرباعيةِ.** يعِني: لَم يجِيء "فَعال" في الربـاعِي إلاّ قَليلاً، وفِي هذا اللفظِ تَساهلٌ؛ لأن فَعال يجِيء فِي الرباعِي، ومراده أَن يقُولَ: فَعلَل إلى فَعلاَل، إلاّ "قَرقَار" وعرعار هكَذا قَالَ الجوهرِي[2].

كَقَرقَار، فِي قَولِهِ:

١٦١- قَالَتْ له رِيح الصبا قَرقَار.

أَي: قَرقَرةً، وتَمامه: واْخْتَلَطَ المعروفِ بالإِنْكَار.

وقِصةُ هذا البيتِ أن أعرابِياً رأى سحاباً ومطَراً فَأَنْشَد قِطْعةَ مِن جملَتِها هذا البيتُ. يعِني: قَالَتِ الريح لِلسحابِ: قَرقَار، أَي: قَرقِر، أَي: صوت بِالرعدِ. قَولُه: واخَتلطَ المعروفُ بالإِنكار، أَي: مطِر بعض الأرضِ فَفَرقَ أَهلَ تِلْكَ الأَرضِ ذَاكَ المطَر، وعدوه معروفـاً، أَي: حـسناً، ولَـم يمطَر بعضها فَعد أَهلُ تِلك الأرضِ عدم نَزول المطَر إِنكاراً، أي سـيأً، ويحتمـلُ أَن يريـد بالمعروفِ ما عرفُوه مِن المطَر والريح والرعدِ قَبلَ هذا فِي العادةِ. وأَراد بالإنكار ما أشـتَد، تَجاوز الحد مِن المطَر والريح والرعدِ والبرق.

وقَالَ النابِغَةُ:

١٦٢- يدعو ولِيدهم بِها عرعارِ.

وقَبلَ هذَا البيتِ:

متَكَنِفِي جنْبي عكَاظَ كِليهما   يدعو ولِيدهم بها عرعارِ.

---

[1] - انظر الكتاب ٣٧/٢ ،

[2] - انظر : الصحاح ٤٤٦/٢- ٤٤٧(كرر) . وانظر: الارتشاف ١٩٨/٣.

١٦٠ البيت من الرجز ، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ٩٨ ،الكتاب ٢٧٦/٣ ، التخمير٢٣٩/٢ ، الأشموني ١٦٠/٣ الخزانة ٣٠٧/٦ .
الشاهد فيه أن قوله "قرقار" اسم فعل أمر من الرباعي ، وهو قليل .

١٦١- البيت من الكامل ، وهو للنابِغةُ الذبياني في ديوانه ١٠٢، التخمير ٢٣٩/٢ ، الأشموني ١٦٠/٣ ، الخزانة ٣١٢/٦ .
والشاهد فيه كالذي قبله .

متَكنفِي: أَصلُه: متَكنفيْن فَحذَفَ نُون الجمع بالإِضافَةِ، ومعنى الكنَفُ: الاشتِمالُ حـولَ شَـيءٍ. وعكاظ: اسم موضِعٍ. والضمير يعود إِلى عكاظ، يعنِي: تِلْك القبيلةَ نزلُوا محتفين حولَ عكاظٍ، وتلْعب صِبيانُهم بِها ويدعون، أَي: يقولُون: عرعار.

فصل

والتي فِي معنَى المصدر المعرفِة، كـ فَجارِ للفَجرةِ.

يعنِي النوع الثاني مِن أَنواعِ " فَعال": أَن يكون معدولاً عن مصدرٍ مؤنثٍ معرفَةٍ كفَجارِ، فَإِنـه بمعنَى "الفَجرةِ" فالفَجرةِ معرفَةٌ مؤنثٌ، وهِي بمعنى "الفُجور".

و"يسار" للميَسرةِ. يعنِي: يسار "معدولٌ عن الميسرة، وهِي مصدر مِيمي بمعنى اليسر، وهـو تَسهيلُ الأَمر؛ والميسرةُ يجوز فَتْح السين وضمها، والفَتْح أَفْصح، وتستَعملُ بمعنَى صـيرورةُ الرجل ذَا غَنى. **وجمادِ للجمودِ.** يعنِي جمادِ معدولٌ عن الجمودِ، وهِي انقَعاد المانِع، وتُستَعملُ فِي البخْل والثَبوتِ علَى الأَمر. **و"حمادِ" للمحمدةِ.** المحمدةُ، بمعنى: الحمد. **و يقولُون لِلظباءِ إذا وردت الماء: فَلا عبابِ، وإذا لم ترد: فلا أبابِ.** العرب تَمدح الظباء [بصبرها][1] عـن المـاءِ، يعنِي: إِذا وردت الماء تَشْرب قليلاً قليلاً، وإذا لَم تُرده لا تَقْصِده بلْ تَـصبِر زمانـاً طَـويلاً. وعبابِ: معدولٌ عن العبةِ، أَو المعبةِ وكِلاهما مصدر مِثْلَ: العب، وهو شُـرب المـاءِ علـى العجلَةِ. وأَبابِ: معدولٌ عن الأَبةِ، وهِي مِثْلُ "الأَب" وهو تهيئةُ أَمر وتَجهيزه، يعنِي: فَلا تُعـب الظباء عباً ولا تأب أَباً. **وركب فُلان هجاجِ، أَي: الباطِلَ.** هجاج: بِالجيمين معدولَةٌ عن الهجةِ، وهِي الباطِلُ، يقَالُ: هج فَلان إِذا مشَى فِي غَير الطريقِ كالضلال. **ويقَالُ: دعني كفَـافِ، أي: تكُف عني وأكُف عنْك.** دعنِي، أَي: اتركْنِي. كفَافِ معدولٌ عن المكافةِ، وهِي مصدر يكُون بين اثنَين، وكفَافِ مبني علَى الكسر، ولَكِن محله نَصب؛ لأنه واقِع موقِع مكافةٍ، ولَو قَالَ: دعنِـي مكافةً يكون منْصوباً على الحال، كما قُلْنَا: إِن المصدر يقَع حالاً كأَنه قَالَ: كافين، أَي: أَكُـف عنْك شَري، وتَكُف عنى شَرك، والكَف المنْع. **ونزلتْ بوارِ على الكُفارِ، ونَزلتْ بلاءِ على أَهل الكِتَابِ.** وبلاءِ: علَى وزن فَعال مكْسورة اللامِ، كُل واحِدةٍ مِنْهما معدولَةٌ عن مصدرٍ، فَبـوار: معدولَةً عن البوارةِ وهِي الهلاك. وبلاءِ: معدولَةَ عن البلاءة وهِي بمعنى البلاءِ، وهو إلحـاقُ المكْروهِ إِلى أَحدٍ. **والمعدولةَ عن الصفَةِ كقَولهم فِي النداءِ: يا فَساق.** يعنِي: الضرب الثالِـثَ مِن ضروبِ فَعال: أَن تَكون معدولَةً عن الصفَةِ، وهِي نَوعان: أَحـدهما: أَن تَكُـون منَـادى،

١-[لصبرها] في ن.ف.

والثانِي: أن تكون غَير منادى، فالمنادى: نَحو: يا فَساقِ. والمراد: يا فَاسِقَة، فَنَعـتُ المؤنـثِ يكون على " فَعال كما ذُكِر؛ ونَعتُ المذكر إذا كان معدولاً يكون على وزن "فُعَل" بِضم الفَـاءِ، وفَتْح العين فِي جميع الأمثِلَةِ. **ويا خَباثِ.** أي: يا خَبِيثَة. **ويا لَكاعِ.** أي: لَكْعـاء، يقـال: لَكِـع الرجلُ يلكَع بِكسر الكافِ فِي الماضِي، وفَتْحِها فِي الحاضِر لكاعةً إذا صار لَئِيماً، والمذَكر لُكَع والمؤَنثُ لَكْعاء، ثُم يعدلُ المذكر إلى لُكَع بِضم اللامِ وفَتْح الكافِ، والمؤَنثِ إلى لَكاعِ كما ذُكِر. **ويا رطابِ.** أي: يا رطْبةَ الفَرجِ، وهذَا شَتْم الأمةِ، ورطْبةُ الفَرجِ كِنايةٌ عـن الاستِحاضـةِ أو الزنَا. **ويا دفَارِ.** أي: يا دفِيرةَ بمعنَى المنْتِنَة. **ويا خَضافِ.** بالخَاءِ والضادِ المعجمتين، أي: يـا خَاضِفَة بمعنى الضارطَة، أي: التي تَضرطُ. **ويا حبَـاقِ.** أي: حابِقَـة، بمعنَـى: الـضارطَة، والحبقُ بِالحاءِ المهملَةِ الضرطُ. **ويا خَزاقِ.** أي: خَازِقة، والخَزقُ بِالخَاءِ والـزاءِ المعجمتَـين ذرقُ الطائِر، والمراد مِنْه النتَن والقَذَارةُ. **وفِي غَير النداءِ نَحو: حلاقِ، وجبازِ للمنْية.** يعنِـي: النوع الثانِي مِما كان معدولاً عن الصفَةِ: ما كان فِي غَير النداءِ نَحو: حلاقِ، اسم لِلمِنية، وهِي الموتُ، معدولةٌ عن حالِقْة، أي: تَحلِقُ الحيوانَاتِ، أي: تَمحوها. وجبـازِ، أي: جابِـذَة، وهِـي الموتُ أيضاً سميتُ المِنيةُ بِذَاك؛ لأنها تَجذِب الحيوانَاتِ، أي: تَجرها مِن الوجودِ إلـى العـدمِ. **وصَرامِ للحربِ.** يعنِي: يقَالُ لِلْحربِ صرامِ بِالضادِ المعجمةِ، وهِي معدولَةٌ عن ضـرامةٍ مـن ضرم يضرم بِكسر الضادِ إذا اشْتَعلَت النار واشتَد الحر. **وكَلاحِ وجداعِ وأَزامِ لِلـسنَةِ.** هـذِهِ الأسماء لِلسنَةِ، والسنَةُ: الأيام ذَاتُ القَحطِ، فَكَلاحِ مِن كَالحةٍ، وهي العامِية كأن

لها عيوباً أي لا خَير فِيها. وجِداعِ مِن جادِعة، وهِي مِن جدع إذا قَطَع، أي: تَقْطَـع الأمـوالَ وتَهلُكها. وأزامِ: مِن أزمه إذا عض شَيئاً بالأسنَان وأَزمتُهم السنَةُ، أي: أَهلَكَتْهم الأيامِ الـشدِيدةُ ذَاتُ القَحطِ. **وحناذِ، وبراحِ لِلشمسِ.** هذان اسمان للشمس، فَحنَاذِ مِن حانِـذَة وهِـي حنَـذَ إذا استوى وأَحرقَ شَيئاً، وبراحِ من بارحة، وهِي الحارة مِن الريح وغَيرها. **وسباطِ للُحمى.** وهِي مِن سابِطَة، أي: ممتَّدة طَوِيلة سميت الحمى بِهذا الاسم؛ لأنها إذا أَخَذَت أحـداً يمتَـد زمانُهـا غَالِباً. **وطَمارِ لِلمكان المرتَفِع، يقالُ: هوى مِن طَمارِ وأبنا طَمارِ: ثَنِيتَان. ووقَع فِي بنَاتِ طَمارِ وطَمارِ، أي فِي دواهٍ، ورماه ا ُ بِبِنتِ طَمارِ.** يقَالَ لِلموضِعِ المرتَفِع "طمار" وهِي مِن الطمور، أي المرتَفَعِةُ، سميتُ البقَعةُ المرتَفِعةُ طَمارِ؛ لأن الطُمور: الوثُوب مِن علو إلى أسـفَلٍ سـمي المكان الذي يطْمر فيهِ الرجلُ بِاسمِ الفَاعِل وأُنثَ؛ لأن المراد مِنُه البقْعةُ. هوى مِن طَمارِ، أي: سقَطَ مِن علو إلى أسفَلٍ. وأبنا طَمارِ، أي: اسما جبلَين عليهما طَرِيق. قَولُه: رمـاه ا ُ بِبِنـتِ طَمارِ، أي: أَلْقى ا ُ عليه شِدةً. **وسببتُه سبةً تكون لزامِ، أي: لازمةً.** لَزامِ مِن لازمة يعنِـي: شَتْمته شَتْماً لا يفَارِقُه. **ويقُولُون لِلرجل يطلُع عليهم يكرهون طلْعتَه: حدادِ حديهِ.** حدادِ: اسـم

ِللداهِيةِ ولَم يحدِ، َأي: لَم يمنَع، وهو مِن حاده، َأي: مانَعه، والحد المنْع، يعِني: إِذا كَرِهوا إِتيان َأحدٍ ِإليهم يقُولُون: حدادِ حديه، َأي: يا داهِيةَ امنعِيهِ عن الإِتيان ِإلينا، َأي: َأهلِكيهِ حتى لا يدخَلَ علينا. **وكَرارِ، خَرزةٌ يؤْخُذْن بِها أزواجهن، يقُلْن: يا هصرةُ أهصريهِ، ويا كَرارِ كُريهِ ِإن أدبر فرديهِ، وإن أقْبلَ فَسريهِ.** كَرار: اسم خَرزةٍ يؤخِذن بِها َأزواجهن بِكَـسر الخَـاءِ المعجمـةِ، ويؤاخِذ على وزن َأفْعل ِإذا رمى الساحِر َأو غَيره رميةً يمنَع الرجلَ عن الذهابِ، بلْ يرده ِإلى بيتِهِ، كانَت عادةُ نِساءِ العربِ ِإذا غَاب َأزواجهن َأن يأْخُذْن خِرزتَين اسم واحِدةٍ "هصرةٍ بِالصادِ المهملَةِ وسكُونِها، والأخْرى "كَرارِ". والهصرةُ الإِمالَة والجذْب مِن جانِبٍ ِإلى جانبٍ، وكَـرار مِن الكارةِ وهِي فَاعِلَةٌ مِن الكَرّ وهو "الرد". وقِيلَ: الهصرةُ وكَرار اسما شخصين مِـن الجِـن يردان الغَائِب ِإلى وطَنِهِ بزعمِ العربِ، يعنِى: تَرمِي المرأَةُ الساحِرةُ وتَخَاطِب تَينَك الخَـرزتَين َأو الجِنين وتَأمرهما برد الغَائِبِ ِإلى وطَنِهِ. **وفِي مثَل "فَشَاشُ فشيهِ مِن ِإسـتِهِ ِإلـى فيـهِ"[١].** فَشاش: بِالفَاءِ والشينين المعجمتَين اسم الداهِيةِ. فَش يفش بوزن قَتَلَ يقْتُلُ ِإذا َأخْرج الريح مِـن الزق، يقَالُ هذا للمتَكبر، يعنِي: يا داهِيةُ اخرجِي ما فيه مِن رِيحِ الكِبرِ مِن ِإسـتِهِ ِإلـى فَمِـهِ، يعِني: خُذِي ما فيه مِن المال والمنْصِبِ حتى لاَ يتَكبر. **ويقَالُ لِلداهِيةِ: صمِي صمامِ.** صـمِي َأمر مخَاطَبٍ مِن "صم" ِإذا أشَتَد شَيئاً، وصمامِ الداهِية مِن الصمامِ وهِي الشَدِيدةُ مِـن الداهِيـةِ وغَيرِها ِإذا َأرادوا َأن يدعوا على عدوٍ، يقولُون هذا، يعنِى: يا داهِيةُ شُدي عليهِ الأمر وصبي عليه البلاء.

وقَطَاطِ فِي قَولِهِ:

١٦٣ - أطَلْتُ فِراطَهم حتى ِإذا ما	**قَتَلْتُ سراتَهم كانَتْ قَطَاطِ**

َأي: كانت تِلك الفَعلَةُ كافيةً لِي، وقاطةً لِثأري، َأي: قاطِعةً له.

قَائِلُ هذا الشعر: عمرو بن معدِ يكْرب. قِيلَ حي مِن العربِ "قَصر" فِي قَصاصِ ُأمـةٍ زمانـاً طَويلاً، ثُم حملَ عليهم حملَةٌ فَقَتَلَ كثيراً مِن ساداتِهم، وأَنْشَد هذا البيتَ. قَولُه: َأطَلْتُ فِـراطَهم، َأي: َأخرتُ وطَولت زمان ِإمهالِي إياهم فِي القَصاص. الفِراطُ بِكسر الفَاءِ: المسابقَةُ والمراد بهِ ههنَا الإِمهالُ، السراةُ َأصلُه: سروة قُلِبتْ الواو َألِفاً لِتَحرِكِها وانفِتَاح ما قَبلَهـا، وهـو جمـع الساري، وهو اسم فَاعِلٍ مِن سرا يسرى ِإذا سار سيراً للانتقَامِ مِن العدو بأن يقْتَلَ مـن قَتَـل قَريبه. **ولا تَبل فلاناً عِنْدِي بلالِ، أي: بالّةٌ.** أي لا يصِيبه مِنى خير حتى البالةُ بالزادِ َأي: حتى

---
[١] - المثل في مجمع الأمثال٧٨/٢.

قَطْرةَ ماءٍ. البالَةُ: الندى وهو : الرطُوبةُ. **وكَوِيتُه وقاع، وهي سِمةٌ على الجاعِرتَين، وقيل في طُول الرأس مِن مقدمِه إلى مؤخره.** كَويتُه كَياً اسمه وقَاعِ، وهِي سِمةٌ مِن ثَلاثِ خُطُوطٍ على كفَل الفَرسِ قَريباً مِن الفَخْذِ. الجاعِرتَان: تَثْنَيةُ جاعِرةٍ، وهِي أَسفَلَ الكَفْل قَريباً مِن الفَخْذِ.

قَالَ:

١٦٤ -[1] وكُنْتُ إذا منِيتُ بِخَصمٍ سوءٍ دلفْتُ له فَأَكْويهِ وقَاعِ.

قَائِلَ هذا البيتِ. عوفُ بن الأحوصِ[2]. منِيتُ: أَي: قَدِرتُ، دلفْتُ، أَي: تَقَدمتُ. يعِني: إذا أَردتُ أَن أَفْعلَ سوءاً بِخَصمٍ تَقَدمتُ إليهِ وضربتُه ضرباً يكُون ذَاك الضرب مِثْلَ الكَي الذي اسمه "وقَاعِ" وقَد ذُكِر.

والمعدولة عن "فَاعِلة" فِي الأعلامِ كـ: حذَامِ.

وهِي معدولَةٌ عن حاذِمة، والحذْم بالحاءِ المهملَةِ: القَطْع وسرعةُ القراءة، يعِني: الضرب الرابِع مِن ضروبِ فَعال: ما كان معدولاً عن فَاعِلَةٍ لِشَخْصٍ معين، وفَعال هنَا علَم لِـشَخْصٍ معـينٍ، يعِني: كان أَصلُه "فَاعِلة" فَعدِلَ إلى "فَعال"، ثُم جعِلَتْ علَم امرأَةٍ، والفَرقُ بين هذا النوعِ وبـين النوعِ الثالِثِ: أَن "فَعال" لَيس علَماً أَلا تَرى أَن "فَساقِ" لاَ يخْتَص بامرأَةٍ، بلْ يجوز أَن يقَالَ لِكُلِ امرأَةٍ يراد شَتْمها: يا فَساقِ، وأما حذَامِ فَهي علَم امرأَةٍ فَلا يجوز أَن يقَالَ لِكل امـرأَةٍ "حـذَام"، وحذَامِ معدولَةٌ عن حاذَمِةٍ، وأما سبب بِنَاءِ النوعِ الثانِي والثالِثِ والرابعِ مشَابهتهما "فَعال" التي معنَاها أَمر المخَاطَبِ، فكما أَن "فَعال" التي معنَاها الأمر مبني لِوقُوعها موقِع أَمر المخاطَـبِ فكذلك فَعال فِي هذِه الأَنْواعِ الثلاثَةِ، ووجه مشَابهةِ فَعال فِي الأَنْواعِ الثلاثَةِ فَعال التي بِمعنـى الأمر "استِواء" الكُل في الوزن وفِي كَون كُل واحِدٍ مِنْها معدولاً. **وقَطَام.** وهِي معدولَـةٌ عـن قَاطِمةٍ وهِي مِن القَطْمِ، وهِي اشْتِهاء اللَحمِ والذوقِ والمض بالأَسنَان. **وغَلاب.** بالغَين المعجمةِ وهِي معدولَةً عن غَالِبة. **وبهان:** قَالَ المصنفُ – رحمه ا -: لا نَعرفُ لِبهان اشتِقَاقٌ، وأَنـا أَقُولُ لَعلها مِن قَولِهم امرأَةٌ بهانَةٌ، أَي: طَيبةَ الرائِحةِ، والضاحِكَةٌ[3] ولاَ يبعد أَن تكون باهِنَةَ قَـد جاء فِي اللغَةِ فَعدِلَت إلى بهان، وتَرك استِعمالُ باهِنَة بِحيثُ لَم يعرِفُها كَثِير مِن الناسِ، والباهِنَة

١٦٢- البيت من الوافر، وهو لعوف بن الأحوص . في نوادر أبي زيد ٤٣١ ، معجم الشعراء / للمرزباني ١٢٤ ، التخمير ٢٤٢/٢ ، اين يعيش ٥٩/٤-٦٢ ، شرح أبيات المفضل ٦٦٢/١ .
الشاهد فيه استعمال : " وقاعِ" علماً على الكية المحصوصة .
١٦٣- البيت من الوافر وهو لعوف بن الأحوص في نوادر أبي زيد ٤٣١معجم الشعراء للمرزباني ١٢٤، التخمير ٢٤٢/٢، ابن يعيش ٥٩/٤-٦٢، شرح أبيات المفصل ٦٦٢/١. والشاهد فيه استعمال َوقَاعِ علماً للكيةّ.

[1] - وهو عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، شاعر جاهلي ، فارس شجاع ، شهد يوم الفجار .
انظر ترجمة في :- معجم الشعراء / المزرباني ١٢٣ ، الأعلام ٩٤/٥ .
[3] - انظر اللسان٥٣٩/١(بهن)

إن جاءت يكون معنَاها معنى يهانَة. **لِنْسوةٍ.** يعني حذَامِ، وقَطَامِ، وغَـلاَبِ، وبهـان، أعـلام لِنْسوةٍ. **وسجاحِ[1] لِلْمتَنبئَـةِ.** المتَنبئةُ التي ادعتْ النبوة، "سجاحِ" بالسين المهملةِ والجِيمِ، وبالحاءِ المهملةِ علَم امرأةٍ، والسجح السهولَة، فَجاءت مسيلَمةَ الكَذاب، وهو رجلٌ يدعِي النبوةَ فَنَاظَرتْه فِي النبوةِ فَعجِزتْ عن منَاظَرتِه فَآمنَتْ بِهِ فَنكَحها مسيلَمةُ، لَعنَهمـا ا ُ. **وكَـسابِ وخَطَـافِ، لِكَلْبتَينِ.** هذان اسمان لِكَلْبتين، يعني: كَسابِ علَم كَلْبةٍ معدولَةٍ عن كَاسِبةٍ، وخَطَافِ علَم كَلْبـةٍ أُخرى معدولَةٍ عن خَاطِفَةٍ والخَطْفُ السلْب. **وقَثَامِ وجعارِ وفَشَاحِ للضبعِ.** يعني: هذِهِ الأسـماء الثلاثَةُ علَم لِلضبعِ، فَقَثَامِ بِالقَافِ والثاءِ منْقُوطَة بِثلاَثِ نُقَطٍ معدولَةً عن قَاثِمةٍ، والقَثْم الإعطَـاء، والقُثْم الجمع أَيضا، سميت الضبع بها؛ لأنها تَجمع لَحم الصيدِ. و"جعارِ" بالجيمِ وبالعين المهملَةِ معدولَةٌ عن جاعِرةٍ، والجعر: تَقَوطَ السباعِ سمِيت بِذلِك لِكَثْرةِ جعِيرِها، أَي: لِتَلَطخِها بِـالجعر. وفَشَاحِ بالفَاءِ والشين المعجمةِ والحاءِ المهملةِ مِن فَاشِحةٍ والفَشْح قَالَ ابن دريدٍ[2] معنَاه: الفَـشْج بالجيمِ وهو التوسع بين الرجلَين لِيبولَ الرجلُ. **وخَصافِ وسكَابِ لفَرسين.** يعني: كُل واحدٍ مِن هذين اللفظَين علَم لِلفَرسِ، وخَصافِ بالخاءِ المعجمةِ والصادِ المهملَةِ معدولَةُ عـن خَاصِـفَةٍ، والخَصفُ وضع شَيءٍ على شَيءٍ وجوز النقل، والأَخْصفُ مِـن الفَـرسِ أَبـيض الجنْبـين. وسكابِ: معدولَةٌ عن ساكِبةٍ والسكْب صب الماءِ. **وعرارِ، لبقَرةٍ.** يعني: عرار: علَـم لِبقَـرةٍ، معدولَةٍ عن عارةٍ **يقَالُ: باءتْ عرار بِكَحلِ[3].** كَحل بفَتْح الكافِ وسكُون الحاءِ المهملَةِ، اِسم بقَرةٍ انتَطَحتْ هاتَان البقَرتَان فَماتَتَ كُل واحِدةٌ بانتَطَاحِ الأُخْرى، فَصار هذا مثَلاً لِلمخْتَصِمين اللذين أَحدهما كُفْؤاً للآخَرِ لا يعجز أَحدهما عن الآخَرِ. والبوءِ: السواء، وِبالوابل بالْقِتيل إِذا اسـتَويا فِي القَتْل، أَي: قَتَلَ القَاتِلُ بالعين واستَويا فِي القَتْل؛ ومعنى؛ باءتْ عرار بكحل: اسـتَويا فِـي القَتْل، أَي: قَتَلَت إحداهما الأُخْرى. **وظَفَارِ، لِلبلَدِ الذي ينْسب إليهِ الجِزع، ومِنْها قَولُهم: مِـن دخَلَ ظَفَار حمر[4].** ظَفَار: اسم بلَدٍ باليمن، يخْرج مِنها الجِزعِ بِكسر الجِيمِ وسكُون الزاءِ وكَسر العين بين بياضٍ وسوادٍ. قَولُه: من دخَلَ ظَفَار حمّر مشددةَ المِيمِ، أَي: تَكَلم بِكلاَمِ الحِمارِ، أَي: لُغَتُهم غَير فَصِيحةٍ، أَو طِباعهم كَتَطْبعِ الحِمارِ، وحمر أَيضاً إِذا صبِغَ بِالحمرةِ، وقِـيل معنَـاه هنَا: أَن من دخَلَ ظَفَار صبغَ ثِيابه بِالحمرةِ لِما فيهِ مِن الطين الأَحمـر، أَي: وجـه أَرضِـها وتَرابها أَحمر. **وقَلاعِ، ومنَاعِ لِهضبتَين.** الهضبةُ بِسكُون الضادِ المعجمـةِ الجبـلُ الـصغِير

---

[1] - هي سجاح بنت الحارث بن سويد التميمية ، ادعت النبوة بعد وفاة النبي – صلي ا عليه وسلم-، تزوجت مسيلمة الكذاب .
انظر ترجمتها في : الأوائل ١٧١/٢ ، المعارف ٤٠٥ .

[2] - هو محمد بن الحس بن دريد الأزدي، من أزد عمان، أشعر العلماء وأعلم الشعراء، من مصنفاته : الاشتقاق، والجمهرة . مات ٣٢١هـ
انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣٢٣/٤، الخزانة ١١٩/١، الأعلام ٨٠/٦.
والعبارة في جمهرة اللغة/ ابن دريد ٩٦/٢-٩٧

[3] - المثل في المستقصى ٢/٢-٣، مجمع الأمثال ٩١/١، جمهرة الأمثال ٢٢٦/٢٠٣/١.

[4] - المثل في المستقصى ٣٥٥/٢ ، - مجمع الأمثال ٣٠٦/٢ ، شرح أبيات المفصل ٦٦٥/١ .

المنْبسِطُ على وجهِ الأرض، يعني: ملاع: اسم هضبةٍ. **ومناع.** ومناع، اسم هضبةٍ أُخرى، فمنَاعِ بالعين المهملةِ معدولةٌ [من][1] مانِعةٍ، والمنُع: السير الخَفِيفُ، والمنيع: المفَازةُ التي لا نَباتَ فِيها، ومنَاعِ معدولةٌ عن مانِعةٍ، والمنْع معروفٌ. **ووبارِ وشَرافِ، لأرضين.** وبار يعني: وبار: اسم أرضٍ وهي مسكن قومِ عادٍ، وشَرافِ: اسم أرضٍ أخْرى. ووبارَ: معدولةٌ عن وابِرةٍ وهي بمعنَى موبورةُ: الأرض التي لا يسكُنُها الناس. من وبر الرجلُ إذا قام بموضعٍ. وشَرافِ معدولةٌ عن شَارفٍ، وهي الموضِع المرتَفِع والشرفُ: الارتِفاع. **ولَصافِ، لِجبلٍ.** لَصافِ، بالصادِ المهملةِ منْزِلٌ من منَازل بني تَميمٍ، معدولةً عن الصفَةِ، واللصفُ: اللمعان.

فصل:

والبِنَاء في المعدولةِ لغَةُ أهل الحِجاز.

أراد بقولهِ: والبِناء في المعدولةِ، النوع الرابع، وهو ما كان معدولةً عن فَاعِلَةٍ في الأعلامِ، ولا خِلافَ فيما عدا هذا النوع من أنْواعِ "فَعال" في أنها مبنِيةٌ، وأما هذا النوع فَمبني أيضاً عِنْد الحِجازيين، لِما ذكرنَا، وعِنْد بني تَميمٍ ليس بمبني؛ لأن العدلَ فيهِ غَير محققٍ بخِلافِ الأنْواعِ الثلاثَةِ فإن "نَزال" معلُوم ضرورةً أنها معدولَةَ عن انْزِلَ. وفَجارِ معدولةٌ عن الفُجور، وفَساق معدولةٌ عن فَاسِقَةٍ. وأما "حذَامِ" وأشْباهها فليست بمعلُومٍ أنها معدولةٌ عن حاذِمة عن أسماءِ الأفْعال في المصادِرِ والصفَاتِ، فإنها لا بد وأن يكون لها أصلٌ حتى عدِلَ عن ذَاك الأصل إلى وزن "فَعال"، فإذا لم يشْبِه فَعال في الأعلامِ فَعال التي بمعنى الأمرِ في تَحقق كونها معدولةً لم تكْن مبنيةً واعلْم أن قولهم حذامِ غَير متحققٍ عدلُها ضعِيفٌ لأنّا نَعلَم اشتِقاقُها، وهي من الحذْمِ وهو القَطْع، وكذلِك أكْثَر الأعلامِ، **إلاّ ما كان آخِره راء.** يعني: فَعال التي هي من الأعلامِ كحذَامِ وغَيرها معرب غَير منْصرفٍ عِنْد بني تَميم إلا ما كان آخره راء، فإنهم يوافِقُون أهلَ الحِجاز في جعلِهِ مبنياً؛ لأن الراء حرفٌ متَكررةُ، وفيها ثِقَلٌ، فَتُبنَى لأجل ثِقَلِها بخِلافِ سائِر الحروفِ، وتُبنَى على الحركَةِ بسكُون الألِفِ وسكُون لامِ الكَلِمةِ وكَسرِهِ؛ لأن الأصلَ في تَحريكِ أحدِ الساكِنَين الكسر، ولأن الكسر يدل على التأنِيثِ، وفَعال في هذه الأنْواعِ كلها مؤنثَةٌ، وإنما قُلْنَا: الكسر يدل على التأنِيثِ، لأنه أُخْتُ الياءِ، والياءِ لِلتأنِيثِ في نَحو: اضربي، وتَضربين، وما ذكرنَاه في عِلةِ بِنَاءِ "حضار" ونَحوها على بكسِر اللامِ في فَعال في هذِه

[1] - [عن] في ن.ف.

الأنْواعِ الأربعةَ، إلاّ فِي "فَعال" بمعنَى الأمر. فإن عِلةَ بنائِهِ علَى الكسرِ التِقَاء الـساكِنين؛ لأن الكْسرَة أُخْتُ الياءِ؛ لأن فَعال الذي بمعنى الأمر لَيس بمؤنثً حتى تَجري فيه هذِهِ العِلةَ. قَولُه: **حضار لأحدِ المحلِقَين**: بِالحاءِ المهملَةِ وبعدها اللامِ. اعلم أَن حضار: اسم كَوكَبٍ يشْبِه سهيلاً، وكذَلِك الوْزن بِالزاي المعجمةَ، كَوكَب يشْبِه سهيلاً فَإذا طَلَع واحِد مِنْهما، يقَولُ بعض النـاسِ: هو سهيلٌ، ويقولُ بعضهم: لَيس بِسهيلٍ، فَحلَفَ من يقولُ إنه سهيلٌ علَى مـا قَـالَ، ويحلِـفُ المنْكِر أَيضاً على ما قَالَ. فَسمِي هذان الكَوكَبان بِالمحلِفَين، لأنهمـا يحلِفَـان النـاس. قَولُـه: وجَعار: هو اسم لِلضبعِ فإنهم يوافِقُون فيه الحجازيين. إلا القَليلَ مِنهم يعني: بنُو تَميمٍ يجعلُـون ما كان آخِره راء مِن "فَعال" مِن الأعلامِ نحو حضار مبنياً إلا جماعةً قَليله مِنْهم فإنهم يجعلُونَها معربةً غَير منْصرِفَةٍ قِياساً علَى ما لَيس فِي آخِرِهِ راء. **كقولِهِ :**

١٦٥- ومر دهر على وبار　　　فَهلَكَتْ جهرةً وبار.

بالرفع

الضمِير فِي قَولِهِ: يعود إلى الشاعِر، وهو الأعشَى. ومر دهر، أي: عادة داهِيةٌ علـى وبـار، وهِي اسم بلَدِ قَومٍ عاد فَهلَكَتْ وبار بتْلك الداهِيةِ. والمراد بالاستشَهادِ: رفْع وبار الثانِيةِ، وهـذا دلِيلُ الجماعةِ القَلِيلَةِ. مِن بنِي تَميمٍ، فَإن الأعشَى جعلَ "وبار" معرباً مع أَن وزنَه "فَعال". وهِي علَم وفِي آخِره راء. واعلم أَن سيبويه جعلَ "فَعال" إذا كان بمعِنَى الأمر، وما كان فِي النـداءِ نَحو: يا فَساقِ قِياسياً؛ والباقِي مِن أَنْواعِ "فَعال" سماعِياً. وجعله غَير سيبويهِ أَكْثَره سماعِياً.

فصل

هيهاتِ" بفتْح التّاء لغَةُ أهل الحِجاز .

اعلَم أن فِي "هيهات" عشْر لُغَاتٍ: أحدها: فَتْح التاءِ وهِي ما عليهِ القُراء الثمانِية والثانِيةُ[١] بكسر التّاءِ. والثالِثَةُ: بضِم التاءِ وهما معزوتَان فِي الشواذ، ويجوز تَنْوين التاءِ مع الفَـتْح والكَـسر

١٦٤- البيت من مخلع البسيط ، وهو للأعشى/ في ديوانه ٢٨١ ، الكتاب ٢٧٩/٣ ، المقتضب ٥٠/٣ – ٣٧٦ ، ابن السيرافي ٢٤٠/٢ ‘ أمالي ابن الشجري ١١٥/٢ ، الأشموني ٢٦٩/٣ .

الشاهد فيه : أنه أعرب " وبار" الثانية ورفعها مع أن آخرها راء . والمطّرد فيما كان آخره راء أن يبني على الكسر في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم .

١- هذا إشارة إلى قوله تعالى : هيهات هيهات لما توعدون "سورة المؤمنون٣٦ . انظر المحتسب ١٣٤/٢-١٣٥.

والضمِ، فَمن نَونها يريد[النكِرة][١] ومن لم ينَونها يريد [المعرِفَة][٢]، ومعنَاها": البعد"، فمن نَـون يكون معنَاه عِنْده بعد بعداً، ومن لم ينَون يكُون لِلبعدِ المعهود.

وقالَ:

١٦٦- تَذَكرتُ أَياماً مضين مِن الصبا   فَهيهاتِ هيهاتٍ إليك رجوعها.

الكافُ فِي "إليك" خَطاب لِنَفْسِهِ، أَو لِرفِيقِهِ، يخَاطِب نَفْسه، أَو رفِيقَه يقولُ: بعد أَن يرجِع إليك ما مضى مِن أَيامِ الصبا. والمراد بالاستِشْهادِ: كَسر هيهاتِ الأُولَى بِلاَ تَنْوِينٍ، وكَسر الثانِيةُ مـع التنوين.

وقد روي قَوله:

١٦٧- هيهاتُ من مصبحِها هيهاتِ.

بضم الأول وكسر الثاني

وقد روي وقَبلَه هذا البيت:

يصبِحن بالقَفْر أَتَاوياتِ   هيهاتُ مِن مصبحِها هيهاتِ.

الضمِير فِي يصبِحن لِلنساءِ المذْكُوراتِ فِي القَصِيدةِ التي مِنْها هذَان البيتَان. والقَفْـر: البريـةِ، ويحتَملُ أَن يكُون يريد بِهِ ههنَا موضِعاً معيناً. أَتَاويات، أَي: قَاصِداتٌ موضِـعاً بعِيـداً. مِـن مصبحِها: بِضم المِيمِ وفَتْحِ الباءِ، أَي: مِن إصباحِها. أَي: موضِع إصـباحِها. الـضمِير فِـي مصبِحها يعود إلى الحبِيبةِ التي ذَكَرها مع النسوةِ، يعني: بعدن ويقصدن موضِعاً آخَـر أَبعـد، فَإذا كُن فَعلْن ينْتَقِلْن مِن موضع إلى موضِعٍ فِي المباعدةِ فَكَيفَ [يتَوهم][٣] وصـلُهن، ُوقـربهن مِنى، وهن بين بين. ومِنْهم من يحذِفها. يعِني: اللغَةَ الرابِعةَ: هيها بحذِفِ التاءِ. **قوله: ومنهم**

---

[١] -[التنكير] في ن.ف.

[٢] - [التعريف] في ن.ف.

١٦٥- البيت من الطويل ، من أبيات للأحوص في ديوانه ١٥٠، التخمير ٢٤٩/٢ ، ابن يعيش ٦٥/٤ .
والشاهد فيه : مجئ " هيهات " منَّوناً وغير منون .

١٦٦- البيت من الرجز ، وهو لحميد الأرقط في المفضل للنعساني ١٦١ ، وبلا نسبة في التخمير ١٤٩/٢ ، ابن يعيش ٦٥/٤-٦٦ شرح أبيات المفصل ٦٧١/١ .
والشاهد فيه : مجئ " هيهات" مبني علي الضم ،

[٣] - [يترجى] في ن.ف.

من يسكِّنها: يعني اللغَة الخَامسةُ: هيهاتْ بِإسكان التاءِ. ومِنْهم مـن يجعلُهـا نُونَـاً. يعنـي السادِسةُ: هيهان بِنُونٍ مكْسورةٍ على أنها تَثنيةِ هيهه بهاءين بينَهما ياء ساكِنةٌ. **وقَد تُبدلُ هاؤُها همزةً**، يعني السابِعةُ: أيهات: بِالهمزةِ بدلَ الهاءِ يحتَملُ أن يكون فَاء الكلِمةِ همزةً فابدلُوها هاء، ويحتَمل أن تكون هاء فَأبدلُوها همزةً. ومِنْهم مِن **يقُولُ : أيهاك، و أيهان ، أيها**. يعِنى الثامِنَةَ: أيهاك بِالهمزةِ فِي الأول وبِالكافِ فِي الآخِر، والكافُ بدلُ التاءِ. وأيهان: يعِني: التاسِعةُ: أيهان بِالهمزةِ فِي الأول وبِنُونٍ مكْسورةٍ فِي الآخِر على التثنِيَةِ. وأيها، بهمزةٍ بعـدها يـاء سـاكِنَةً وبعدها هاء مفْتُوحةٌ. وأيها: يعنِي العاشِرةُ: أيها: بهمزةٍ فِي الأول وليس بعد الألفِ حرفٌ آخَر. وقَالُوا: **إن المفْتُوحةَ مفْردةٌ يعِني: هيهاتَ: مفْتُوحةَ التاءِ اسم مفْرد، وليس بجِمع** لأنهـا لـو كانَت جمعاً لكانَت تَاؤَها مكْسورةً كمسلِماتٍ، وإِذا ثَبتَ كونَها مفْردةً فَتَأُوُها لِلتأنِيثِ مِثْلَ: ظُلْمةٍ: ولأجل كونِها لِلتأنِيثِ يوقَفُ عليها بالهاءِ ولا تُبدلُ تَاءِ التأنِيثِ فِي الوقْـف هـاء فِـي سـائِر المواضِعِ. قَولُه: وأَلِفَها عن ياء، يعِني: أَلفْها منْقَلِبةٌ عن الياءِ وكَان أَصلُه: هيهيت: بِياءِ مفْتُوحةٍ بعد الهاءِ الثانِيةِ، فَقُلِبتْ تِلك الياء ألفاً، لِتَحركِها وانْفَتاحِ ما قَبلَها: قَولُه: مِن المضاعفِ: أي مِن المضاعفِ، أي ما كان حرفُه الأولُ والثالِثُ مِن جِنْسٍ واحِدٍ، وحرفه الثانِي والرابِع مِن جِنْسٍ واحِدٍ. **وأما المكْسورةُ فَجمع المفتوحةِ ، وأصلُها "هيهات" فحذِفَ اللام ، والوقْفُ عليها بالتاءِ كـ " مسلِمات".** يعِني: كَان أَصلُها: هيهيه، فَقُلِبتْ الياء الأخِيرةَ ألفاً وصارت هيهات ثم حـذِفَتْ ياؤها فِي الجمع كما حذِفَتْ تَاء قَائِمة إذا جمعت وصارت "قَائِمات" فَكذلِك هيهات صارتَ بعـد حذْفِ تَاءِ المفْردِ: هيهاتِ: بِكسرِ التاءِ ثُم حذِفَتْ الهاء التي هِي لام الكلِمةِ مِـن غَيـر قِيـاسٍ فَصارتْ: هيهات والوقْفُ عليها بِالتاءِ كمسلِماتٍ. واعلَم أن اللغاتِ العشْرةِ فِي هيهات بِمعنـى: البعدِ أو بعد في كُل موضِعٍ، أي: هذين المعنيين لا يتَغيران بِتَغَير لَفْظِها.

فَصلٌ

المعنى فِي شَتان تَباين الشيئَّين في بعض المعاني والأحوال.

يعِني: إذا قُلْتَ: شَتان "زيد وعمرو. معنَاه تَباين وتَباعد زيد وعمرو فِي بعـض المعـانِي والأحوال، أي: بينَهما تَفَاوتٍ فِي شَيءٍ مِن الصفَاتِ الحمِيدةِ والذمِيمةِ لا فِي جميعِ الأشْياءِ، بلْ فِي المذَكرِ فَقَط. مِثْلَ أن تَقُولَ: شتان زيد وعمرو فِي العِلْمِ. أي: بينَهما تَفَـاوتٌ فِـي العِلْـمِ. أحدهما أعلَم مِن الآخَر. **والذي عليهِ الفُصحاء شَتان زيد وعمرو، شَتان ما زيد وعمـرو .** يعِني: الفَصِيح أن لا تَدْخُلَ كلِمةً "بين بين" "شَتان" وبين فَاعِلِهِ، فَلا يقَالُ: شَـتان بـين عمـرو

وزيدٍ، أو بشتان ما "بين" عمرٍو وزيدٍ، بل الفَصِيح: شَتان عمرو وزيد، وشَتان ما عمرو وزيـد بغير لفْظَةِ "بين"، ويجب أن يكُون فَاعِلُ شَتان اثنْين بينَهما حرفُ العطْفِ فَلا يجوز أن يقـال: شَتان الزيدان، بلْ يقَالُ: زيد وزيد، أو زيد وعمرو.

وقَالَ :

١٦٨ - شَتان ما يومي على كُورِها ويوم حيان أخِي جابرِ.

قَائِلُ هذا الشعر الأعشَى. والبيتُ الذي قبلَه.

وقد أُسلّي الهم حِين اغتَدِي بِحسرةٍ دوسرةٍ عاقِرِ

أُسلي: بِتَشْدِيدِ اللامِ، أي: أُزِيلُ الغم وأَنْشُده عن نَفْسِي حِـين اغتَـدي. أي: انْـزلُ بجِـسرةٍ. والدبسرةُ: الناقَةُ الغَلِيظَةُ. القويةُ العاقِر: التي لا تَلِد. والكُور: رحلُ الجمل. وحيان: رجلٌ مِـن بني حنِيفةَ، يعني: أنا راكِب فِي البادِيةِ على نَاقةٍ قَوِيةٍ، أُزِيلُ التعب عن نَفْسي بِركُـوبِ هـذه الناقةِ، ولكِن تَفاوتُ كَبير بين يومِي الذي أنا فِي البادِيةِ، وبين اليوم الذي كُنْتُ عِنْد حيان الذي هو أخُو جابرٍ، فإنني فِي البادِيةِ أجِد تَعب الجوعِ والعطَشِ، واليومِ الذي كُنْتُ فيهِ عِنْد حيان أجِد ألذ أنْواعِ الأطْعِمةِ. والمراد بالاستِشْهادِ: أنه لم يدخِلَ كلمِة "بين" بين شَتان وبين فَاعِلِهِ.

وقَالَ: ١٦٩ - شَتان هذا العِنَاقُ والنوم والمشْرب البارد فِي ظِلّ الدوم.

قَولُه: هذا: إشَارةٌ إلى ما يجِد مِن التعبِ والمشَقةِ فِي حال إنْشَادِ هذا الشعر فِي حـال الفِـراق. والعِنَاقُ: معانَقَةُ الحبِيبةِ، يعني: بين هذه المشقة وبين ما كان لي مِن الراحةِ بمِعانَقَةِ الحبيبـةِ، والنومِ معها وشُربِ الماءِ البارِدِ فِي ظِل شَجرِ الدومِ، وهو شَجر المقل، تَفاوتٌ كثِير. والمـراد بالاستِشْهادِ: أنه لم يدخل كلِمةً بين شتان وبين فَاعِلِهِ.

وأما نَحو قَولِهِ:

١٧٠ - لشتان ما بين اليزيدين فِي الندى يزيدِ سليمٍ والأغر ابن حاتِمٍ.

فَقَد أباه الأصمعي، ولم يستَبعِده بعض العلماء عن القِياس.

١٦٧- البيت من السريع ، وهو للأعشى في ديوانه ١٤٧ ، شرح أبيات اصلاح المنطق ٤٩١ ، الاقتضاب ٣٨٨ التخمير ٢٥٢/٢-٢٥٣ ، شرح شواهد المغني ٩٠٦/٢ ، الخزانة ٢٧٦/٦، ٣٠٣ . والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

يعني: قد قالَ: قبلَ هذا: أنه لا تدخُل كلِمةَ "بين" بين شتان وبين فاعِلـهِ وقـد أدخلَهـا الشاعِر هنا. فأجاب عنه بأن الأصمعِي [رد][1] هذا البيتَ، وقالَ: هذا شاذ وقائِلُه مستعرب وليس بعربي خالص. وقالَ المصنفُ: ولم يستبعِد إدخالَ "بين" بين شتّان وفاعِلِها بعض اللغويين؛ لأن معنى شتان: التفرقُ والتفاوت وكما يجوز أن يقالَ: التفاوتُ بين زيدٍ وعمروٍ كثير، والفرقُ بين زيدٍ وعمروٍ كثير فكذلك يجوز فِي شتان.

فصل:

"أف" يفتَح، ويضم ويكسر، وينون فِي أحواله، وتلحقُ بهِ التّاء منَونا فيقـالُ : أفـةً .

قوله: وينَون فِي أحوالِهِ. يعني: يجوز تنْوينُه فِي أحوالِهِ الثلاثِ، يعني: يجوز الفـتْح والـضم والكسر بغير تنوينٍ، فهذه ثلاثُ لغَاتٍ، ويجوز تنْوينُه بِالفَتْح والضمِ والكسر فهذِهِ ثلاثُ لغَـاتٍ أخرى، ويجوز إضافةُ التاءِ مع التنوين فِي الفَتْح والضمِ والكسر فهذه تسع لغَاتٍ. ولا يجـوز إضافةَ الياءِ مِن غير تنوينٍ. وقد جاء "أفي" على وزن "حبلَى". وقد جاء "أفي" بـسكُون اليـاءِ وتخفيفِها والفَاء مشددةٌ فِي جميع اللغاتِ إلا فِي هذهِ اللغَةِ.

فصل

وهذِهِ الأسماء على ثلاثةِ أضربٍ:ما يستعملُ معرفةً ونكـرةً، وعلامـةُ التنكيـر لحـاقُ التنْوين، كقولك: إيهِ وإيهٍ، وصهِ وصهٍ، ومهِ ومهٍ، وغاق وغاقٍ، وأف وأفٍ. وما لا يستعملُ إلا معرفةً، نحو: بله، وآمين. وما التُزم فيهِ التنكِير، كـ "إيهاً، في الكف. وويْهاً، في الإغْراءِ وواهاً، في التعجبِ. يقالُ: واهاً له ما أطْيبه! ومنه: فِداءٍ له فُلان، بالكسر والتنوين، أي لِيفدِك. قالَ:

١٧١ - مهلاً فِداءٍ لك الأقوام كلهم.

١- [أبي] في ن.ف.

١٦٨- البيت من الرجز ، وهو للقيط بن زرارة في البيان والتبين ٢٢٠/٣ ، المقتضب ٣٠٥/٤ ، الخزانة ٣٠٥/٦ -٢٨٤ ، جمهرة اللغة ٨٧/٢ ، التخمير ٢٥٢/٢.

والشاهد فيه استعمال " شتان " وليس بعدها .

١٦٩- البيت من الطويل ، من قصيدة لربيعة الرقّي في ديوانه ٩٧ ، معجم الشعراء للمرزباني ٣٠ ، التخمير ٢٥٢/٢ ابن يعيش ٣٧/٤-٦٨ الخزانة ٢٧٥/٦ .

والشاهد فيه كما شرحه الشارح وقد أباه الأصمعي وحجته أن "شتان" ناب عن فعلٍ تقديره: تفرق وتباعد ، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين .

١٦٧- البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢١ ، التخمير ٢٥٦/٢ ، ابن يعيش ٧٠/٤ -٧٣ ، الخزانة ١٨١/٦-٢٣٧ .

وهذهِ الأسماء على ثلاثةِ أضربٍ، أي: أسماء الأفْعال كلها على ثلاثةِ أنْواعٍ، أحدها: مـا يجوز تَعريفُه وتَنكِيره، فتَعريفه أن لا يكْون منوناً، وتَنْكِيره أن يكون منَوناً، وقد ذَكرنَا بحثَه فِي التعريفِ والتنكير نَحو: صه وغَيرها. غاق يأتِي فِي الأصواتِ. وما لا يستَعمل: يعِني: النـوع الثانِي: مالا يجوز تَنْوِينُه، وما التُزم فيه التنكير، يعِني: النوع الثَالِثَ ما لزم أن يكْون منَونـاً، ولا يجوز حذْفَ تَنْوِينه "كإيهاً" مفْتُوحاً منَوناً معناه: اترك فَإن حذِفَ التنوِين بطُلَ معنَاه. قوله: فِي الكَف، يعِني: إذا أردته إيهاً بِمعنى الكَف يلْزم فَتْح الهاءِ وتْنوِينُه، وإن حذَفَتَ التنـوِين لـم يكن معنَاه الكَف. ووَيهاً في الإغْراءِ تَحريض أحدٍ على أمرٍ، ومعِنى "ويهاً" خُذْ فُلاناً ورد على عدوك وغَيره. "وواهاً" فِي التعجبِ: كلِمةً يقَولُها المتَعجب مِن شَيءٍ حسنٍ قَالَ: واهاً لـه مـا أطَيبه!، "ما" فِي ما أطْيبه لِلتعجبِ، أي: التعجب مِن فُلانٍ فإنه فِي غَايةِ الطيبةِ والحسن، واللام فِي: "واهاًله" للبيانِ، تُبين الذي يتَعجب مِنه كما فِي قَوله: ويحاً له، أي: شَراً له. ومنهِ: فِداءٍ لك فُلان أي: ومِن النوعِ الثالِثِ "فِداءٍ" بِفَتْح الفَاءِ وبالمد وكسر الهمزةِ والتنوين، ومعنَاه: الـدعاء. لِلمدعو له، يقَالُ: يا زيد فِداءٍ لَك عمرو، يعِني: لِيفديك عمرو، يعِني: جعِلَ عمرو فِداء لَك. قَالَ

مهلاً فِداءٍ لك الأقوام كُلهم، تَمام البيتِ:-

وما أُثمر مِن مالٍ و مِن ولَدٍ.

قَائِل هَذا الشعر النابِغَةُ. مهلاً، أي: أمهلَ مهلاً، أي: كُن علَى السكُون، لِيفْدِيك كُل القَوم، وكُـل المال والولِدِ. أُثمر، أي: صار ذَا ثَمرٍ وإنّما قَالَ مِن مالٍ؛ لأن المالَ المثْمِر كالأشْجار والغَـنَمِ والدوابِ أثْمر مِن غَيرها. والمراد بالاسِتْشَهاد: "فَداءٍ" بِفَتْح الفَاءِ وكسر الهمزةِ منَوناً بِمعنـى: لِيفدِيك كُل القَومِ.

فصل

ومِن أسماءِ الفِعل: دونك زيداً، أي: خذه. وعِنْدك عمراً، أي: إلزمه. وحـذرك بكْـراً، وحِذارك ومكانَك، وبعدك، إذا قُلتَ: تأخر، أو حذرته شيئاً خَلْفَه. وفَرطَك، وأمامك، إذا حذرتَه مِن بين يديهِ شيئاً، أو أمرته أن يتقدم. ووراءك أي انظر إلى خَلْفِك. إذا بصرته شيئاً.

ومِن أسماءِ الفِعل دونَك زيداً. والمذكُور فِي هذا الفَصل: الظروفُ والمـصادِر التـي تَكون أسماء للفِعل بِخِلافِ ما تَقدم، فإنها لم تَكُن ظُروفاً ولا مصادِر، "دون" ظَـرفُ مكَـانٍ

والشاهد فيه كما ذكر الشارح .

ومعناه: خُذْ فُلاناً. "وعِنْدك" فهذا ظَرفُ مكانٍ معناه: أمسِكْه ولا تُخلِه. قوله : وحِذْرك بِكـسر الخاءِ وسكُون الدّال، وحذارك بِكسر الحاءِ كِلاهما مصدران منْصوبان، ومعناهما: احذَر كأنـه قالَ: احذَر حذَراً. ومكانك، أي: إلزم مكانَك ولا تُفَارقْه، وبعدك: تأخر أو حذرتَه شـيئاً خَلْفَـة كِلاهما شَرح "بعدك" بِفتْحِ الباءِ، تقولُ: يا زيد بعدك عن هذا المكان واقْصِده بعدك، وتقـولَ : أيضاً بعدك، أي: احذر مِن خَلْفِك ما يؤذِيك، وقيل: تأخر هنا شَرح مكانك فالحاصِلُ: أن فـي بعدك ومكانَك معنَيان أحدهما: تأخر عن هذا المكان، والثانِي إلزم مكانَك، وفي بعـدك أيـضاً قيل: معنَيان أحدهما تأخر، والثاني:احذر مِن خَلْفِك ما يؤذِيك. فَرطَك بِفَتْحِ الفَاءِ وإسكان الراءِ وفَتْحِها مصدر معناه تقَدّم. ووراءك: يعني بصرت "بتَشدِيدِ الصادِ" إذا جعلْـتَ أحـداً بـصِيراً ومطلِعاً على أمرٍ، أو على شَيءٍ، يعني: إذا قُلْتَ وراءك يكُون معنَاه: انظر خَلْفَك لِترَى الشيء الفُلانِي. قوله: أمامك بِفَتْحِ الهمزةِ ظَرفُ مكانٍ، ولَها معنَيان، أحدهما: أن يكون معنَاه: احـذَر ما يؤذِيك مِن بين يديك والثانِي: أن يكُون معنَاه تقَدم. وتأخر أيضاً. هذا آخِر أسماءِ الأفْعـال. واختِلافَ فِي أسماءِ الأفْعال[١]، هل لها محلٌ مِن الإعرابٍ، أو لا؟ فقالَ بعض النحويين: ليس لَها محل مِن الإعرابِ؛ لأنها بِمعنى الماضِي، أو بِمعنَى أمر المخَاطَبِ وكِلاهما مبني وليس لَهـا محلٌ مِن الإعرابِ، فَكذلِك هذه الأسماءِ. وقالَ بعضهم: لَها محلٌ مِن الإعرابٍ؛ لأنهـا أسـماء فَيكون لَها محلٌ مِن الإعرابِ كأين وكيفَ فِي قولِك: أين زيد، وكيفَ عمرو؟ فإن محلهما الرفْع بِخَبر المبتَدأ. وقالَ القَائِلُون إن لها محلا مِن الإعرابِ: أنها مرفوعةُ المحـل بالابتَـداءِ. ومـا بعدها خَبرها، وإن كان ما بعدها منْصوباً أو مجروراً؛ لأن كُل واحدٍ مِن أسماءِ الأفْعال ومـا بعدها اسمان مجردان عن العوامِل اللفظِيةِ وبينَهما نَوع إسنادٍ فقَولُك: رويد زيداً، فَمحل "رويد" رفْع بالابتَداءِ ومحلُ "زيداً" رفْع بِالخَبر. واعلَم أن الظُروفَ التّي معنْاها الأمر ليـست مبنيـةَ كسائِر أسماءِ الأفْعال، بلْ هي معربةٌ منْصوبةٌ على الظَرفِيةِ كسائِر الظروفِ .

فصل

ومِن الأصواتِ قولُ المُتَندمِ والمتعجبِ: " وي". اعلَم أن الأصواتِ كُلها مبنيةٌ على ما تَكلم بِهِ العرب مِن الحركةِ والسكُون؛ لأنها وقَعتْ مفَردةً، ولَيس لَها ما يضم إلِيها، بِضم الياءِ، حتى يحصلَ بينَها وبين ما يضم إليها إسناد، فإذا كانَـتْ مفْـردةً لا تـستحق الإعـراب؛ لأن الإعراب إنما يكُون عِنْد الإسنادِ بين كِلمتين، فَكُل لفظَةٍ مِن هذِهِ الألفَاظِ التي هِي أصواتٌ ليس لَها اشتِقَاقٌ، بلْ هِي صوتٌ يخْرجه الرجلُ مِن فَمِهِ، ويفْهم مِنه شَيء بقرينةٍ. فَلَفْظَة "وي" بِفـتْح

[١] - انظر الانصاف ٥٣٤/٢-٥٤٠ والارتشاف ٢١٤/٣ وما بعدها.

الواوِ وتَسكِين الياءِ تَقَالُ إما فِي التعجبِ، أَو التنَدمِ. فَقَولُك: وي ما أَكمَلهَ. مـا لِلتعجـبِ، أَي: اتَعجب مِن كَمال عقْلِهِ. وقَولُه: "وي لُمهِ". يقَالُ هذا إِذا صدر مِن أَحدٍ فِعلُ، أَو[فَساد][1] عجِيب، يقالُ: "وي لَمهِ" فـ "وي صوتٌ، ولُمه أَصلَه لأُمهِ بكَسِر اللامِ فَقُلِبت ضمةُ الهمزةِ إِلـى الـلامِ فَحذِفتْ الهمزةُ مِن غَير قِياسٍ، وتقديره: عجباً لأمه كَيفَ ولَدت هذا الرجلَ مجتَمِعاً فيـهِ كَـذا خِصالٌ! **ومنهِ قَوله تعالي:"ويكَأنه لا يفْلِح الكافرون**[2] "وي" هنَا لِلتنـدمِ َ وللتعجـبِ وكِلاهمـا محتَملَ، ومصوتُ هذا الصوتِ هنَا مِن ذُكِر فِي قَولهِ تَعالى: وأَصبح الـذِين تَمنُـوا مكانَـه بالأَمسِ، يعِني: الذين يتمنون أَن يكُونَوا مِثْلَ قَارون بِالمال والمنْصِبِ فِي اليومِ الماضِي، فلمـا رأوا أَنه دخَلَ فِي الأَرضِ تَبرأوا عن ذَلِك التَمني، وقَالُوا: تَندماً علَى ما تَمنوا أَن يكُونُوا مثْلَه، وقالُوا تَعجباً علَى اختِلافِ القَولَين " ويكَأنه لا يفْلِح الْكَافِرون ". واعلَم أَن "وي" كَلِمةٌ و"كَأنـه" كَلِمةٌ أُخْرى عِنْد سِيبويه. وقالَ الأَخْفَش: "ويك" كَلِمةٌ و"أنه" كَلِمةٌ أُخْرى، وتقدِيره عِنْد الأَخْفَش ويك، أَي: تَعجباً مِنْك أيها المخَاطَب. اعلَم أنه لاَ يفْلِح الكافِرون. وقَالَ الكِسائِي: أَصلُه "ويلـك فَحذِفتَ اللامِ والياء مع الكَافِ، والهمزةِ مِن "ويكَأنه" متصِلةٌ فِي الخَط. قَالَ عبد المجيـدِ أَبـو عمرو- مِن أَهل البصرةِ: ويقِفُ على الكَاف مع أَنه مذْهب سيبويه، قَالَ: وي منفَـصِلةٌ عـن الكافِ. والكِسائِي، مِن أَهل الكُوفَةِ. ويقِفُ علَى الياءِ، مع أَن مذْهب أَهـل الكوفَـةِ أَن الكَـافَ متصِلةٌ "بويك" وإن خَالَفَ كُل واحدٍ مِن أَبِي عمروٍ والكِسائِي مذْهب أهلَ بلْدتِـه؛ لأن القِـراءةَ لَيستَ مأْخَوذَةٌ مِن النحو، بل هِي مأخوذَةً مِن أَئِمةِ القُراءِ، ثَقِةٍ عن ثِقَةٍ إِلى رسول ا – صلى ا عليه وسلم- واتباع أَئِمةَ النقْل مِن أَهل القَراءةِ أَولَى مِن اتّباعِ أَئِمةِ النحو. **وضـربه فمـا: قال: حس ولا بس.** حس: بِفَتْحِ الحاءِ وبِكسر السين. وبس: بِفَتْح الباءِ وكسر الـسين مبنيـان علَى الكسر مِن غَير تَنوينٍ، وأنما لم يفْتَحا؛ لأنهما لَو فُتِحها لاشتَبهتا بالفِعـلَ الماضِـي؛ لأن "حس" إِذا قَبلَ، "وبس": إِذا رق وساقَ سوقَاً ليناً، ومعِنى هذا الكَلامِ أَن فُلاناً ضربه أَحـد ولَـم يقُل حس ولا بسه: أي، ولَم يقُل: أَخْ ،وهذان اللفْظَان يقُولُهما من أصابه أَلَم.وقَد جـاء حـس وبس بمعنى آخَر، يقَالُ:أنت بِالشيء الفُلاِني مِن حسك وبسك، أَي: مِن حيثُ وجدتُـه، ومِـن حيثُ شِئْتَ. **و"مِض" أن يتمطقَ بشَفَتيه عِنْد رد المحتـاج** . مِض بكسر المِيمِ والضادِ، ويجوز فَتْح الضادِ: صوتٌ يقَالَ عِنْد رد السائِل بِمعنى "لا"، وهي تَمطقٌ أَي لَيس فِيها النفِـي الكُلـي. قَولُه: أَن يتَمطق بشَفَتيهِ عِنْد رد المحتَاجِ، التمطـقّ: التـصويتُ بِاللسان،والـصاقُه للأعلـى.

[1] - [قول] في ن.ف.

[2] - انظر الكتاب ١٥٤/٢، الكشف ١٩٢/٣. أهل البصرة يختارون الوقف على "وي" لأنها عندهم كلمة "حزن" ثم يبتدئون "كأنّه" وأهل الكوفة يختارون وصلها لأنها عندهم كلمة واحدة أصلها:" ويلْك أنه" فحذفت اللام ، ووصلت بقوله: أنه". انظر : - الحجة في القراءات السبع ص٢٥٣، المحتسب ١٩٩/٢-٢٠٠،الكشف عن وجوه القراءات ١٧٦/٢.

[2] - سورة القصص ٨٢.

الارتشاف ٤٣٨/٢. المحتسب ١٩٩/٢-٢٠٠.

المحتَاج: السائِلُ. ومعنى هذا الكلام: أن مِن الأصواتِ لَفْظَةَ "مِض" عِنْد تَصويتِ المتَكلم يـرد السائِل؛ لأن أفٍ وما بعدها بِتَقدير مصدر، والمصدر بمعِنَى: أن يتَمطقَ التمطقُ.

قالَ :

١٧٢ - سألتُها الوصلَ فقَالتْ مِض

وتَمامه: وحركَت لِي رأسها بِالنِقْضِ.

يعِني: طَلَبتُ مِنَها الوصلَ فَأجابتْني بِلفْظَةِ "مِض" أي: ردتِني وحركَت رأسها إلـي بـالنقَضِ. النقَض تَحريك الرأسِ عِنْد التعجبِ. **وفِي أَمثالهم: إن في مِض لمطْمعا[1].** يعِنى لَفْظَةُ "مِض" رد فيهِ معنى الطمعِ، يعِني: إذا سأَلْتَ أحداً شَيئاً قَالَ لَك: إذا أعطَيتك هـذا أو قـالَ لَـك: لا أُعطِيك هذا، فهذا رد بِكلا، أما لَو قَالَ لَك: مِض. فَهذَا لَيس برد كلي بلْ يحتَمـلَ أن يعطِيـك. **وبخ عِنْد الإعجابِ**، الإعجاب: استِحسان شَيءٍ، يقَالُ: أعجبه هذا الشيء، أي: وجـده حـسناً وصار على وفْق [هواه][2]، يعِني: لَفْظَةُ "بخٍّ" صوتُ يقَالُ عِنْد صدور فِعلٍ أو قَولٍ مرضِي مِـن أحدٍ. وفِيهِ لُغَاتٌ، أحدها: "بخْ" بسكُون الخَاءِ. والثانِيةُ: "بخٍ" بِكسر الخَاءِ وتَنْوِينَهـا مِـن غَيـر تَشْديدٍ. والثالِثَةُ: بخ بِكسر الخَاءِ وتشْدِيدِها وتَكرر علَى جمِيعِ لُغَاتِها عِنْد التلفُظِ بِها: فيقَالُ بـخ بخ. **"وأخ" عِند التكره** يعِني: "أخ" بِفَتْحِ الهمزةِ وكَسر الخَاءِ وتَشْدِيدِها كَلِمةٌ يقُولُها الذي أصابه أَلَم ومكْروه، وهو التكره مِن المكْروهِ.

وقَالَ العجاج: ١٧٣ - وصار وصلُ الغَانِياتِ أخا.

الغَانِياتُ: جمع غَانِيةٍ، وهِي المرأَةُ التي تَستَغْنِي عن التزيين بِالحلي من حسنِها، يعِني: وصـلُ الغَانِياتِ ومحبتهن شَدِيدةٌ ذو مشقةٍ عظيمةٍ.روي "إخا" بِكسر الهمزةِ والمشْهور الفَـتْح. و"روي كخا" بِالكَافِ دون الهمزةِ. **قَولَه: و"هلا" زجر للخَيل** يعِني: "هلا" بِفَتْحِ الهاءِ وتَخْفِيـفِ الـلامِ كَلِمةٌ يقُولُها الفَارس لِلفَرسِ لِتُسرع فِي العدو.**"عدس" للبغل** قوله و"عدس" للبغل يعِنـي لَفْظَـةُ "عدس" زجر لِلبغل لِيسرع فِي العدو. **"وبهِ سـمي".** يعِني بِلَفْظَةِ عدس، سمي بِه، يعِني "عدس" يكُون علماً لِبغْلٍ ويكُون زجراً لِلبغل. **و"هيد"** بِفَتْحِ الهاءِ وكَسرها للإبلَ وبالدال المهملَةِ، ويجوز

١٧١- البيت من الرجز ، ولا يعرف قائله ، فقد ورد بلا نسبة في التخمير ٢٥٧/٢ -٢٦٢ ، ابن يعيش ٧٥/٤-٧٨ ، الدرر ١٤١/٢، شرح أبيات المفصال ٦٨٤/١. والشاهد فيه : أن "مِض " اسم صوت بمعني : لا .

[1] - المثل في مجمع الأمثال ٥١/١ وروايته : إن في مِض لَسِما المستقصى ٤١٣/١ وروايته (لطمعا).

فَتْحها وكَسرها زجر للإبِل لِتُسرع فِي المشْي، **ويقالُ: أتاهم فما قالوا له: هيد مالك،** هيد" أي: لا يمنَع أحداً مِن شَيءٍ وما قَالَ لفلان هيد، أي: ما زجره ولاَ منَعه مِن قَولٍ. والمراد ههنا، أن فُلاناً أتَى القَوم الفُلانَي فَما زجروه عما قَالَ، وما قَالوا له مالُك أي: أي شيءٍ مالَكِ، ما كلمـوه بخيرٍ ولاَ بشٍر. "**وجه**" بالجِيمِ المفْتُوحةِ. **و"ده"** بِالدال المهملَةِ المفْتُوحةِ كِلاهما بِتَـسكِين الهـاءِ مِثْلَ "هيد". **ومِنه:إلاّ ده فلا ده**[١] أي. ومِن ده، الذي معنَاه لزجرٍ، أحدٍ. هذا المثْل، وقَولُهم: إلا دِهِ فَلادِهِ بِكَسر الهاءِ وتَنْوِينها فِيهما، وأَصلُه: الإِده بِكَسر الهمزةِ. إن لاَ، أي: إن لَـم تَـضربه اليوم فَلا تَقْدِر بعد هذا اليومِ أن تَضربه. **و"حوب" وحاي ، وعاي مثله** . يعنِي: حـوب بِفَـتْحِ الحاءِ المهملَةِ وتَسكِين الواوِ وفَتْحِ الباءِ وضمها وكَسرها. و"حاي" بِالحـاءِ المهملَـةِ وبالمـد، "وعاي" بِالعين المهملَةِ وبالمد وكلِاهما بِكَسر الهمزةِ ويجوز تَنْوِينهما، وتَرك التنوين ثَلاثَتُهمـا مِثْلَ "هيد" فِي المعنَى. **"وسع"حث للإبِل** . يعنِي: "سع" بِسينٍ مهملَةٍ مفتوحةٍ وعينٍ مهملَةٍ ساكنةٍ تَحريض للإبِل على المشْي. **"وجوتَ"** بجيمٍ مفتوحةٍ وواوٍ ساكنةٍ وتاءٍ منْقَوطةٍ فَوقَهـا نُقْطَتَـين وفَتْحِهما للإبِل دعاء لَها إلى الشربِ.

وأَنْشَد قَوله:

١٧٤ - دعاهن رِد فِي فارعوين لِصوتِه   كما رعتَ بالجوتَ الظماء الصوادِيا

بالفَتْح محكياً مع الألِفِ واللام.

رِدفِي، أي: الذي ركِب خَلْفِي. فَارعوين، أي: رجعن إليهِ اولِئـك النْـسوةُ، "رعـتَ" بِـالراءِ المعجمةِ مِن: راعِ يروع إذا جذَب الناقَةَ بالزمامِ. الظماء جمع ظَمياء والصوادِي: جمع صادِيةٍ وكِلاهما بمعنَى العطْشَان، يعنِي: دعا ردفي اولِئَك النسوةِ فَأجبنَه كما جذبتْ الإِبِلُ الظماء إلـى الماءِ بالجوتَ، أي: بِهذا اللفْظِ . والمراد بالبيتِ : أن الشاعِر أدخَلَ الأَلِفَ والـلام "بِـالجوتِ" ويجوز فِي "جوتَ" فِي هذا البيتِ الفَتْح والكَسرُ والفَتْح أفْصح: كما كان قَبلَ الأَلِفِ واللامِ هكذا قَالُوا. **"وجيء مِثْله.** "يعنِي: "جِي" بِجيمٍ مكْسورةٍ وهمزةٍ ساكِنَةٍ مِثْلُ "جوتَ". **"وحلَ زجـر للناقَةِ.** يعنِي: حلْ بالحاءِ المهملَةِ وسكون اللامِ زجر لِلناقَةِ خَاصةً. **"وحب مِن قَولهم للجمـل : حب لا مشَيت.** حب بِالحاءِ المهملَةِ والباءِ الساكِنَةِ دعاء علَيهِ، يعنِي: اسِرع فِي المشي كمـا

٢- [رضاه] في ن.ف.

١٧٢- البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨٠/٢ ، التخمير ٢٥٧/٢ ، اين يعيش ٧٥/٤ ، الخزانة ٤٢٦/٦ ، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٥١/٢ .

والشاهد فيه : أن " أخاً " اسم فعل يقال عند التكرهِ .

٢ - هذا مثل عربي قديم ، وهو في جمهرة الأمثال ٩٤/١ ، مجمع الأمثال ٤٥/١ ، المستقصى ٣٧٤/٢ .

مشيت. "**وهِدع" تَسكين لِصغار الإبل**. يعنِي: هِدع بِكسر الهاءِ وسكون العين المهملـةِ [هـو زجر][1] يقَالُ عِنْد نُفُور الإِبِل الصغَار لتَسكُن. "**ودوهٍ" دعاء للربع** يعنـي: "دوهٍ" بفَـتْح الـدال وسكون الواو وكسر الهاءِ وسكُونِها دعاء لِلربع بِضم الراءِ المهملةِ وفتح الباءِ المنْقوطِة بنقَطةٍ والعين المهملةِ، وهو الفَصِيلَ."**ونَخٍّ" مشَددةُ ومخَففةً صوتٌ عِند إناخَةِ البعير**. يعنِي: "نَخّ" بِفتْح النون وكسر الخَاءِ المعجمةِ وتَشْدِيدِها وتَخْفِيفِها، كلمةٌ يقولها الرجلُ ليبـرك جملَـه . "**وهِـيخ وإيخ" مثله** يعنِي:هِيخ بِكسر الهاءِ والهمزةِ ، وكسر الخَاءِ المعجمةِ فيها مِثْلُ "نَـخ". "**وهِـس**" يعنِي: هِس بِكسر السين المهملةِ وتَشديدِها وضم الهاءِ وكسرِها زجر لِلغَنَمِ. وكذِلك "هِج" بِفَـتْح الهاءِ وسكُون الجِيمِ. **و"قَاع"** بالقَاءِ وكسر العين المهملةِ. "**وبس" دعاء لها .** يعنِي: "بس" بضِم الباءِ وسكُون العين وفَتْحِها وتَشْديدِها لَفْظَةٌ تَدعو بِها الغَنّم إِليك. **و"هج"وهجـا** خَـسء للكلـب يعنِي: "هج" بِهاءٍ مفتوحةٍ وجيمٍ ساكنةٍ، "**وهجا**" بهاءِ مفتوحةٍ وجيمٍ بعدها أَلفٌ. لَفْظَتَان يصوتُ بِهما الرجلُ علَى الكَلبِ لِيبتَعِد، الخَسؤ الإبعاد.

قال:

١٧٥ - سفَرتْ فَقُلْتُ لها هجِ فَتبرقَعتْ   فَذَكرتُ حين تَبرقَعتْ ضبّارا.

سفَرتْ، أَي: كشَفَت وجهها تِلْك المرأَةُ، فقُلْتُ لها: هجِ، أَي: زجرتُهـا عـن كـشْفِ الوجـهِ. فَتَبرقَعت: أَي، ستَرت وجهها بالبرقع. ذَكرتُ ضباراً بالضادِ المعجمةِ وتَشْدِيدِ الباءِ، وهو اسـم كلْبٍ، يعنِي: رأَسها يشْبِه هذا الكلب حِين ستَرتْ وجهها بِالبرقُعِ . والمراد بالاستشهادِ "هـجِ" فَإنه كسر الجيم ونَونَها، يعنِي: قَد جاء "هجِ" بسِكُون الجِيمِ وكسرِها منَونا وغَير منَونٍ. "**وهِيج يصوتَ بهِ الحادِي**" يعنِي: هِيج بِكسر الهاءِ وسكون الياءِ وكسر الجيمِ وسكُونِها صوتٌ يزجـر بِهِ الحادِي الإبلَ، والحادِي مَن يسوقُ الإِبِلَ. "**وهجٍ" وعه، وعِيز زجر للضأن .** يعنِي: "هـج" بِهاءٍ مفتوحةٍ وجيمٍ ساكنةٍ يجوز فَتْحها. و"عه" بعينٍ مهملَةٍ مفتوحةٍ وسكون الهاء. و"عِيز" بعينٍ مهملَةٍ مكسورةٍ وباءٍ ساكنةٍ وزاي معجمةٍ مكْسورةٍ ثَلاَثتُها زجر لِلضان، وفِـي بعـض نُـسخ المفَصل "حج" بحِاءٍ مهملةٍ، وهذا خَطَأ بلْ "هج" بِهاءٍ وهذا ذُكِر فِي الصحاحِ[2] فِي بابِ الهاءِ مع

١٧٣- البيت من الطويل ، وهو للشاعر الأموي عويف القوافي في العيني ٣٠٩/٤ ، الخزانة ٣٨١/٦ ، وبلا نسبة في التخمير ٢٥٨/٢ ، ابن يعيش ٧٥/٤ -٨٢ ، أمالي ابن الحاجب ٣١٧/١ ، الخزانة ٣٨١/٦ .

[1] -[صوت] في ن.ف. والشاهد فيه أن : " الجوتَ" اسم صوت تُدعى به الإبل إلى الشربِ ، وقد دخل عليه آل التعريف ، وبني علي الفتح على الحكاية .

١٧٤- البيت من الكامل، وقد اختلف في قائله ، فهو للحرث بن الخزرج الخفاجي في ابن يعيش ٧٥/٤ ، وبلا نسبة في شرح أبيات المفصل ٦٩١/١. والشاهد فيه : " هج " وهي خسئ للكلاب وطردٌ له .

[2] - انظر : الصحاح ٣٠٨/١.

الجيم. وكذَلك ذُكِر في أدواتِ الميدانِي بالحاءِ. "**وثيء" دعاء للتيس عند السفاد .** يعني: ثيء بتاءٍ منقوطةٍ بثلاثِ نُقَطٍ وبكسرها، ويجوز فتْحها وبعدها همزةٌ ساكِنةٌ، لفْظ يقوله الرجلُ لِلتّيس إذا حثه على أن ينْزو على الأنْثى، والسفَاد: نَزوان الذكر على الأُنْثى. "**ودج" صياح بالدجاج.** يعني دج بدالٍ مهملةٍ مفتوحةٍ وجيمٍ ساكِنةٍ صياح يصيح بِهِ الرجلُ على الدجاج ليعدو. الدجاج بفَتْح الدال، ويجوز كسرها. "**وسأ"وتُشُوء دعاء لِلحِمار إلى الشرب.** يعني:"سأ" بسينٍ مهملةٍ مفتوحةٍ وهمزةٍ ساكِنةٍ. "وتُشُؤ" بتَاءٍ منقوطةٍ مِن فَوق بنُقَطتين وشينٍ معجمةٍ والتاء والشين مضمومتَان، وهمزةٍ ساكِنةٍ لَفْظَتَان يقولهما الرجلُ لِلحمار ليجئ إلى الماءِ ويشْرب. **وفِي مثَلٍ: إذا وقَفَ الحمار على الردهةِ فلا تَقُلْ له : سأ.**[1] في نسخ المفُصل: إذا وقَفَ الحِمار في مجمع الأمثَال، وفِي الصحاح ذكِر فِي كِلَيهما إذا قَرب الحِمار، والمراد بهما واحِد. والردهةُ: براءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ ودالٍ مهملةٍ ساكنةٍ الحفْرةُ التي تَكُون على الصخْرةِ التي يقِفُ بها ماء المطَر، يعنِي: إذا وصلَ الحِمار إلى الماءِ فَلا يقَالَ له: تشؤُ، أي: لا يحتَاج إلى أن تَحثه على الشرب بل إذا رأى الماء يَشْرب. قَالَ الميدانِي: يضرب هذا المثَلُ في رجلٍ عاقِلٍ بصير بالأمور إن أرسلْتَه إلى أمرٍ، يعنِي: إذا أرسلْتَ رجلاً بصِيراً بالأمور إلى شَيءٍ فَلا يحتَاج إلى أن تَقُولَ له: افعل كذا، بلْ لا حاجةَ له إلى وصِيتِك، فإنه يقْضِي ذَلك الشغْلَ على وجهِ الحِكْمةِ، وهذا مِثْلُ قَولهم: "ارسِل حكِيماً ولا تُوصِهِ"[2]. "**وجاهِ" زجر لِلسبع** . جاهِ بجيمٍ وبعدها ألِفٌ وكسر الهاءِ. ويجوز تَنْوِينُها زجر لِلسباع.

واعلَم أن كُل لَفْظٍ مِن الأصواتِ مكرر عِنْد التكلُمِ يقَالَ: بخ بخ، وهل هل، وكذلِك سائِر الألفَاظِ يجوز أن يجعلَ لَها فِعلٌ مِن ذَلك اللفْظِ تُكرر وتُسكِن آخِر اللفْظِ الأول كقَولِك: بخْ بخَ بسكُون الخَاءِ الأولى وفَتْح الخَاءِ الثانِيةِ إذا قَالَ: بخْ بخَ، وكذلِك: هلْ هلَ، وكذلِك سائِر الألفَاظِ. "**وقوس" دعاء لِلكلْبِ.** يعني: قُوس بقافٍ مضمومةٍ وسينٍ مهملةٍ ساكنةٍ "دعاء" لِلكلْبِ، وقِيل: زجر له. "**وطِيخ" حِكَايةُ صوتِ الضاحِكِ** يعني: طِيخ بطاءٍ مهملةٍ مكسورةٍ وخاءٍ معجمةٍ مكسورةٍ . وهو أن يصوت مِثْلَ صوتِهِ عِنْد الضحِكِ مِثْلَ أن يقُولَ: سمِعتُ فُلاناً يضحك، وكان صوتَه عِنْد الضحِكِ يشْبِه قولَ القَائِل: طِيخَ طِيخ. "**وعِيط" صوت الفِتْيان، إذا تصايحوا في اللعب** عِيطْ بالعين والطاءِ المهملتَين المكْسورتين صوتُ الصبيان إذا صوتُوا عِنْد اللعِبِ. "**وشِيب" صوت مشَافِر الإبل عنْد الشربِ.** شِيبِ بكِسر الشِين المعجمةِ وبعدها ياء منقوطةً مِن

٢- مثل عربي ، في جمرة الأمثال ١١٤/٢-١٢٥ ، مجمع الأمثال ٩٤/٢ ، المستقصي ١٩٧/٢ .

[2] - المثل في جمهرة الأمثال ٩٨/١، المستقصى ١٤٠/١، مجمع الأمثال ٦٧/٢. وقيل هذا مِما قاله لقمان الحكيم لابنه.

تَحتِها بِنُقطَتين وسكونِها، وبعدها باء منقوطةٌ مِن تَحتِها بِنقطَةٍ وكسرها صوت مشَافِر الإبل عِنْد شُربِ الماءِ. والمشَافِر: جمع مِشْفَرٍ، بكسر الميمِ وفَتْحِ الفَاءِ، وهو شِفاه الإبِل. "**وماء" حكايـةُ بغَامِ الظبيةِ** . البغَام تَصويتُ الظبي، يعنِي ماء بِميمٍ مفتوحةٍ بعدها أَلِفٌ وبعـد الألـف همـزةٌ ساكِنةً حِكايةُ صوتِ الظبي مِثْل أَن تَقولَ: سمعتُ ظَبيةً تُصوتُ فَقَالت: ماء ماء. وكذَلِكَ صوتُ الشاةِ. "**وغَاق" حِكايةُ صوتِ الغُرابِ**. يعنِي: غَاق بغِين معجمةٍ وبِقَافٍ مكسورةٍ حِكَايةَ صـوتِ الغُرابِ مِثْلَ أنك تَقُولَ: سمعتُ غُراباً صوتَ فَقَالَ: غَاق غَاق، يعنِي يشْبِه صوتُه هـذا اللفْـظ. "**وطَاق" حكايةُ صوت الضربِ**. يعنِي: طَاق بِطَاءٍ مهملَةٍ وبِقافٍ مكْسورةٍ حكايةُ صوتَ الضرب مِثْل أَن تَقولَ: سمعتُ صوتِ ضربِ فُلانٍ فُلاناً. وله طَاق طَاق، أي: يشبِه صوتُه صوتَ قَائِلٍ: طَاق طَاق. **و"طَقْ" حكايةٌ صوت وقْع الحِجارة بعضِها ببعض.** الوقْع ضرب شَـيء بـشيءٍ. يعنِي طَقْ: بطاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، ويجوز كسرها وبعدها قَافٌ ساكِنةٌ صـوتُ ضـربِ حجـرٍ بحجرٍ، تَقولُ: ضرب فُلان حجراً بحجرٍ فسمعتُ مِنْهما طَقْ طَقْ، أَي: صوتاً يشْبِه صوتَ من قَالَ: طَقْ طَقْ. "**وقَب" حكاية وقْع السيفِ.** يعنِي "قَب" بِقَافٍ مفتوحةٍ بعدها باء منقوطـةٌ مِـن تَحتِها بِنُقطَةٍ وبسكونِها صوتُ ضربِ السيفِ علَي شَيءٍ.

الظروف

اعلَم أَن كُل ظَرفٍ هو لازم الإضافَةِ، فإِذا كَان ما أُضيفَ إليهِ ملْفَوظاً فَهو معرب منْصوب إذا لَم يدخُل عليهِ جار، وإِن لَم يكُن ما أُضِيفَ إليهِ ملفوظاً، ولكنه منوياً، أَي موجوداً فِي النيةِ والتقدير فَهو مبني علَى الضمِ. وإنما صار مبنياً؛ لأنه شَابه الحرفَ فِي تَضمن معنَى المضافِ إليهِ فإذا لَم يتِم معناه إلا بِتقدير المضافِ إليهِ شَابه الحرفَ فِي كَونِهِ لا يتِم إلا بِشيءٍ آخَر ضم إليهِ، وإنما بنِيت هذه الظروفُ علَى الحركَةِ؛ لأن بِنَاءها عارض، والبِنَاء العارض أَقل ضـعفاً مِن البِنَاءِ الأصلي، فَبنِيتَ علَى الحركَةِ لِتُدلْ بِالحركَةِ علَى بقَاءِ بعض قوتِها، وبنِيتَ علَى الضمِ لِتَخَالِفَ حركَةُ بِنَائِها حركَةَ إِعرابِها؛ لأن هذَه الظروفَ إذا كَانَتْ معربه لا تَخْرج حركَتُها عن النـــصبِ والجـــر: "**ومِنهـــا الغَايـــاتُ"وهـــي : قَبـــلُ ، وبعد"،وفوق،وقُدام،وتحت،وأمام،ووراء،وخلف،وأسفل،ودون.** سميت هذِهِ الظروفُ "غَايـات"؛ لأن كُل واحدٍ مِنْها صار غَايةً الاسمِ بعد أَن كَان المضافُ إليهِ غَايـةَ الاسـمِ؛ لأن المـضافَ والمضافَ إليه بِمنزلَةِ اسمٍ واحدٍ فَفِي كُل واحدٍ مِن هذِهِ الظروفِ أَربعةُ سؤالاتٍ، أَحـدها: بِـم عرفَ كَونه اسماً؟ نَقُولُ: بِدليل دخُول حروفِ الجر عليها. والثَّانِي: لِم صار مبنياً؟ فَجوابه كما قُلْنَا. والثالِثُ: إِن حق المبني السكُون، فَلِم حركتْ؟ فَجوابه تَقَدم. وفي قَبل ما كَان قَبـلُ آخَـره

ساكن جواب آخَر. وهو أنّه حرك احتِرازاً عن إلتقَاءِ الساكِنَين. الرابع: إذا حرك، فَلِـم حـرك بالضمِ؟ جوابه تقدم أيضاً. قَولُه: "**ومِن علُ". **تَقديره: جِئْتُ مِن علاون زيدٍ علَى وزن قَبل زيـدٍ فَحذِفَ المضافُ إليهِ، وبِني على الضَم، ونُقِلَتْ ضمةُ الواوِ إلى اللامِ، وحذِفَت الـواو تَخفيفـاً. **و"أبدأُ بهذا أولاً"** يعني : أولَ مِن الظُروف أيضاً، كما تقولُ: أبدأُ بِهذا الفَصل أولَ كُل شَـيءٍ، فَحذِفَ المضافُ إليهِ، وبنَى أولُ على الضم، قِيل: أصلُه: أوءل علَـى وزن "أفْعـل"، فَقلِبـت الهمزةُ التي بعد الواوِ واواً، وأُدغِمت فِي الواوِ. فيكون جمع أوائِل، وقيل: أصلُه "ووءل" على وزن "فوعل"، وقُلِبتِ الواو الأولى همزةً، وقُلِبت الهمزةُ التي هِي عين الفُعل واواً، وأُدغمـت الواو الثانِيةَ فِي الثالِثَةِ. فينبغي أن يجمع جمعه على "أواول" إلاّ أنهم كرهوا اجتماع الـواوين. والقَولُ الأولُ أصح. وكِلا القَولَين من الواءل وهو معتَل مهموز العين، ومعنَاه الالتِجـاء إلـى أحدٍ. **وقد جاء ما ليس بِظَرفٍ غَايةً، نَحو "حسب"، و"لا غَير"** ليس غير.

يعني: حسب لَيس بِظَرفٍ ومع ذَلِك غَايةٌ كالظرفِ؛ لأنه فُعِلَ بهِ ما فُعِلَ بـالظرفِ مِـن حذَفِ المضافِ إليهِ، وتقْديره: حسبك، أو حسب زيدٍ، وما أشْبه ذَلِك. وكذلِك "لا غَير" ولَـيس غَير وتَقديره: لا غَيرك، أو لا غَير زيدٍ وما أشبه ذَلِك فَحذِفَ المضافُ إليه وبِني على الضم. **والذي هو حد الكلامِ وأصلُه أن ينْطق بهن مضافات، فلّما اقتُطع عنهن ما يـضفْن إليهِ ، وسكِت عليهن، صِرن حدوداً ينتهى عندها فلِذلك سمِين غاياتٍ**. والذي هو حد الكـلامِ يعني: حقُ الكلامِ وأصلُ الكلامِ فِي "قَبلَ" وأشْباهِهِ أن يتَلَفَظُ بِهن مضافَاتٍ، فلَما حذِفَ المضافُ إليه، وسكتِ عليهن، أي: سكتَ المتَكلم على هذِهِ الكَلماتِ، ولم يتَجاوز عنْهن إلى المضافِ إليهِ صِرن منْتَهى الكَلامِ فَسمين غَاياتٍ، أي: صِرن غَايةَ الكَلامِ بعد أن كان المضافُ إليـهِ غَايـةَ الكَلامِ والغَايةُ: المنْتَهى. وانما تُبنى هذِهِ الكَلِماتُ إذا كَان فِي نيةِ المتَكلم الإضافَةُ. **وإنما يبنَـين إذا نُوي فيهن المضافُ إليهِ، فإن لم ينْو، فالإعراب.** يعني إن حـذِفَ المـضافُ إليـهِ مِـن الظرفِ، ولَم يكُن مقّدراً فِي النيةِ كان الظرفُ مبنياً؛ لأنه اسم تام، ولَيس كبعضِ الاسمِ، حتـى يكُون ضعِيفاً فَيبنَى لِضعفِهِ.

كقولِهِ:

١٧٦ - فَساغَ لِي الشراب وكُنتُ قَبلاً أكاد أغَص بالماءِ الفُراتِ

الغَص: بقَاء اللقْمةِ فِي الحلْق، الفُرات الماء الحار والبارد أيضاً، والمراد هنا البـارد، وقِصةُ هذا البيتِ: أنه قُتِلَ قَريب لِهذَا الشاعِر، فَصار من الغَم، والغَصة بِحيثُ لا يجري الطعام

والشراب فِي حلْقِه، فتمكن مِن قَصاصٍ قَريبه فَقَتَلَ قَاتِله، فَزالَ عنْه الغَم، وَأَنْشَد هـذَا البيـتَ. والمراد بالاستشَهادِ قَولَه: قَبلاً. فَإنه نَصب ونون؛ لأنه لَم ينْو الشاعِر المضافَ إليهِ، "وقَبلُ" إذا كَان مبنياً فَإنه متَضمن لِلمضافِ إليهِ وهذا شَيء يتَعلقُ بِنيةِ القَائِل، فَإن حذِفَ المضافُ إليهِ فِي نِيةِ القَائِل فإن لَفْظَةَ قَبل تَتَضمن المضافَ إليهِ فَهو معرب. وإلى مِثل هذا أَشَار ابن الحاجِب[1]. وكذاك جمِيع الظروفِ اللازمةِ للإضافَةِ. **(وقَد قُرِئَ " ـ الأمر من قبلٍ ومن بعد"[٢]**. يعنِي قُرِيء في الشواذ " ـ الأمر مِن قبلٍ ومن بعدٍ" بتَنوين اللام والدال على أنهما معربان مجروران بمِن، وعِلة إعرابهما ما ذَكرنَا. **ويقَالُ: أبدأْ بهِ أولاً** يعني: يجوز أَن يجعلَ أَولَ مبنياً كما تَقَدم، فَتَقُولُ أَبدأ بِهذا أولاً، ويجوز أَن تَجعلَه مِعرباً فَتَقُولُ: ابدأ بهذَا أَولاً على ما ذَكرنَا. **ويقَالُ: وجِئْتُه مِن علٍ وفي معناه: من عالٍ، ومن معالٍ ومن علا. ويقالُ : جِئته من علْو وعلو وعلو** يعنـي: فِي هذا اللفْظِ سبع لُغَاتٍ: علٍ بِكسر اللامِ وتَنْوينِها، وعال ومعالٍ كِلاهما أَيضاً بِكَـسر الـلامِ والتنوين. و"علا" بِفَتْحِ اللام والتنوين، وعلْو بسكِون اللام وفَتْح الواو وضمها وكسرها، فَما كان مِنَها منَوناً فَهو معرب. وما كَان غَير منَونٍ فَهو مبني. **وفي معنى "حسب" "بجلْ"**. يعنِي: "بجلْ" بباءٍ مفتوحةٍ منقوطةٍ مِن تَحتِها بنقطَةٍ، وبجيم مفتوحةٍ ولامٍ ساكنةٍ معناه: حسب.

قالَ: ١٧٦ ردوا علَينَا شَيخَنا ثُم بجلْ قَبلَه :

نحن بنُو ضبةَ أَصحاب الجملْ.

قَائِلُ هذا الشّعِر "الأعرج"[٣] المعنى. والمراد بالشيخ هنا عثْمان بن عفْان –رضي ا عنه- يعني: ردوا علينا عثْمان بن عفَان ثُم حسب" أي حسبنا هذا ولاَ نَطْلُب مِنْكُم شَيئاً أَخَر.

١٧٥- البيت من الوافر، وقد اختلف في قائله ، فهو لعبد ا بن يعرب بن معاوية في العيني ٤٣٥/٣، الدرر ١٧٦/١، وليزيد بن الصعق في الخزانة ٤٢٦/١، وبلا نسبة في التخمير ٢٦٥،٢٦٨/٢ ، ابن يعيش ٨٨/٤، الأشموني ٢٦٩/٢ ،٢٧٠، الخزانة ٥٠٥/٦.
والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

[1] - انظر الايضاح في شرح المفصل ٥٠٨/١.

[1] - سورة الروم ٤
قرأ الجحدري وعون العقيلي :" من قبل ومن بعدِ بالجر من غير تنوين.
وقرأ السماك : " من قبل ومن بعد" بالجر مع التنوين .
انظر:- الكشاف ٢١٤/٣، ا"لكشاف" ٢١٤/٣، البيان في غريب إعراب القرأن ٢٤٨/٢، تفسير القرطبي ٧/١٤.

١٧٦- البيت من الرجز ، وقد اختلف في قائله، فهو للأعرج المعنى في شرح الحماسة للمزروقي ٢٩١/١، وله أو لعمرو بن ينزي في شرح الحماسة للتبريزي ٢٨٠/١، وبلا نسبة في التخمير٢٦٨/٢، ٢٧٠، ابن يعيش ٨٩/٤. الخزانة ٥٢٢/٩.
والشاهد فيه:- أن "بجل" بمعنى "حسب".

[٣] - هو عدي بن عمرو بن سويد بن ريان الأعرج، قيل اسمه سويد بن عدي شاعر مقلّ منسوب إلى معن طئ مخضرم الدولتين الأموية والعباسية. كان أحد الخوارج .
انظر : معجم الشعراء ٨٥.

فصل

وشُبه "حيثُ" بالغَاياتِ مِن حيثُ ملازمتُها الإضافةُ. ويقُال:" حيـثُ وحـوثُ بـالفتح والضم فيهما، وحكى الكسائي : "حيثِ" بالكسر.

يعِني: شبه لَفْظُه "حيثُ" بالظروفِ التي تَقَدمت مِن حيثُ إن حيثُ لازمةٌ للإضافَةِ كقَبلُ وبعد وغيره. وفِي هذا اللفْظِ خَبطٌ؛ لأن تِلك الظروفِ تُضافُ إلى مفْردٍ، ويحذَفُ ما أُضـيفَت إليه تَارةً، ولاَ يحذَفُ تَارةً أُخْرى، وحيثُ لاَ تُضافُ إلا إلى جملَةٍ، ولاَ يحذَفُ مِنـه المـضافُ إليهِ. ولاَ يكُون المضافُ إليهِ مجروراً، فإذا كَان بين حيثُ وبين تِلْك الظروفِ فَرقٌ مِن هـذِهِ الوجوهِ لَم يبقَ بين حيثُ وبين تِلْك الظروفِ مشَابهةٌ سِوى لُزومِ الإضافَةِ، ولُزومِ الإضافَةِ لَيس عِلّة جعل الظروفِ مبنيةً، إنما هو حذْفُ المضافِ إليهِ في اللفْظ وإثباتِه فِي النيةِ ، وفِي حيـثُ لَيست هذه العِلةُ موجودةً: لأنه لَم يحذَف مِنه المضافُ إليه أبداً. واعلَم أن سبب جعـل حيـثُ مبنياً إنما هو احتِياجه إلى جملَةٍ إسميةٍ بِأن تُضافَ حيثُ إلى تِلْك الجملَة فَاشْبهت مِن هذا الوجه الموصولاتِ فِي كَونِها تَحتَاج إلى جملَةٍ تَكُون صِلَتَها. واعلَم أن فِي حيثُ سِت لُغَاتٍ: "حـوثُ" بالواوِ وفتْح الثاءِ وضمها وكسرها، فَهذِه ثَلاثٌ، "وحيثَ" بالياءِ وفَتْح الثاءِ وضـمها وكـسرها فَهذِهِ ثَلاثٌ أخَر. **ولا يضافُ إلى غَير الجملَةِ:** وإنما تُضافُ حيثُ إلى الجملَةِ ولاَ تُضافُ إلـى المفْرد؛ لأن حيثُ إشَارةٌ إلى مكَانٍ مبهمٍ ولاَ يعرفُ ذَاكِ المبهم إلا بِجملَةٍ، ألا تَرى أَنْـك لَـو قُلْت: اجلِس حيثُ زيد. لَم يتْم الكَلام، وكذَلِك لَو قُلْتَ: حيثُ قَام، حتى تَقُولَ: حيثُ زيد قَائِم، أو حيثُ قَام زيد، وما أشْبه ذَلك مِن الجمل. **إلا ما روي مِن قَولِه:**

١٧٨ - أما تَرى حيثُ سهيلٍ طالِعا:

أي: مكان سهيلٍ

يعِني: لاَ تُضافُ حيثُ إلى مفْردٍ إلا نَادِراً كقَول الشاعِر فِي هذا البيتِ، والبيتُ الذي يأتِي بعـد هذا. وحيثُ أُضِيفَت لَفْظَةُ حيثُ إلى مفْردٍ، وإنّما أُضِيفَتَ؛ لأنه أُقِيم مقَام لَفْظَةِ مكانٍ قَوله: حيثُ سهيلٍ، تَقْديره: مكان سهَيلٍ، وحيثُ إذا كَان مسماه المكان لَم يكُن إشَارةً إلى "مكانٍ"، بل هـو نَفْس المكان، وإذا كَان نَفْسه هو المكان يضافُ إلى مفْردٍ كما تُضافَ لَفْظَةُ مكانٍ إلى المفْـردِ

١٧٧- البيت من الرجز، لم يسم أحد قائله، والبيت في التخمير ٢٧٢/٢، ابن يعيش ٩٠/٤، المغني ١٧٨، الأشموني ٢٥٤/٢، شرح شواهد المغني ٣٩٠/١، الخزانة٣/٧ الدرر ١٨٠/١.
والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

بِلاَ خِلاَفٍ، أما إذا أُضِيفَتْ حيثُ إلى جملَةٍ فَإن لفظةَ حيثُ إشَارةٌ إلى مكَانٍ ولَيس نَفْسها مكَاناً، وإذا كانَتْ إشَارةً إلى مكانٍ وذَلِكَ المكان لاَ يبين بِمفْرَدٍ بلْ بِجملَةٍ ، فلهذا تُضافُ لَفْظَـةُ حيـثُ إلى الجملَةِ وإذا لَم تَكُن إشارةً إلى مكانٍ، بلْ تَكُن هِي نَفْس المكان لاَ تُضافُ إلى جملَةٍ ، بـلْ إلى مفْرَدٍ كَما ذَكَرنَا. ومعنى البيتِ: أن الشاعِر يقُولُ لأحدٍ: أما تَرى مكان سهيلٍ، فِـي حـال كون سهيلاً طَالِعاً، أي: ظَاهِراً.

وقَد روى ابن الأعرابي[1] بيتاً عجزه ١٧٩: حيثُ لي العمائِم

عجزه، أي آخِره: حيثُ لِي العمائِم. لما جاء لِي مجرور بإضافَةِ حيثُ إليهِ، والعمائِم مجـرور بإضافَةِ لي إليها، واللي. الموضِع الذي يلْوي، أي: يلَف عليهِ العمامةُ وهو الـرأس، ومعنَـى حيثُ هنَا المكان، أي: مكان لِي العمائِمِ، فَإذا أُضِيفَ حيثُ إلى مفْرَدٍ قَالَ أبو سعيد[3]: يبقَى على بابِهِ؛ لأن إضافَتَه إلى مفْرَدٍ نَادِر، والنادِر لاَ يغير حكْم الكَثِير، وقالَ علي بن الحسين النحوي: يصِير معرباً ويتَغير بالعوامِل. **ويتَّصِلُ بهِ، "ما" فَيصِير" للمجازاةِ** يعني: إذا اتصلَ "ما" بِحيـثُ يصِير مِن كلماتِ الشرطِ والجزاءِ، نَحو قَولِك: حيثُما تَجلِس أجلِس.

فَصل

ومِنْها "منْذُ" وهي إذا كانت اسماً على معنيين:

أحدهما: أولُ المدةِ، كقولِك: ما رأيتُه منذُ يوم الجمعةِ، أي: أولُ المـدةِ التـي إنتفَـت فيهـا الرؤْيةُ، ومبدؤُها ذلك اليوم.

والثاني: جميع المدة، كقولك : ما رأيته منذُ يومان، أي: مدةِ انتفاءِ الرؤيةِ اليومان جميعـاً. ومذ محذوفةٌ منها، وقالوا :هي لذلك أدخلُ في الإسميةِ، وإذا لقِيها ساكِن بعدها، ضمـت رداً إلى أصلِها.

---

[1] - هو أبو عبد ا محمد بن زياد الأعرابي النحوي اللغوي، إمام في اللغة والنحو والنسب والتاريخ، كثير السماع والرواية. قرأ على المفضل كتاب العين. روي عنه ثعلب مات سنة ٢٣١هـ.
انظر ترجمته في : مراتب النحويين ١٤٧، إنباه الرواة ١٢٨/٣ بغية الوعاة ١٠٥/١.

١٧٨- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في العيني ٣٨٧/٣ شرح شواهد المغني ٣٨٩/١، وليس في ديوانه ولم ينشد الزمخشري أول البيت لكثرة الخلاف فيه. انظر ابن يعيش ٩٢/٤، شرح شواهد المغني ٣٨٩/١، الخزانة ٥٥٣/٦، الدرر ١٨٠/١. وتمام البيت : -
ونطعهم حيث الحِبى بعد ضربِهِم بِبيض المواضِي حيثُ لِي العمائِمِ
والشاهد فيه كالبيت الذي قبله.

[3] - انظر : شرح لكتاب سيبويه / السيرافي ١٠٦/١-١٠٧.

ومِنها، أي: ومِن الظروفِ لَفْظَةُ "مذْ"، وذَكر المصنفُ هنَا لَفْظَةَ "منْذُ" ولَم يذْكر "مـذْ"؛ لأنـه سيبين أَن مذْ كان أَصلُه منْذُ. واعلَم أَن "مذْ ومنْذُ" جاز أَن يكُونَا حرفَين فَيجران مـا بعـدهما، ويكون الزمان الذي بعدهما الزمان الحاضِر نَحو: أَنْتَ عِنْدنَا منْذُ اليومِ. بِجر اليومِ، أي: فِـي هذا اليومِ. ويدخُلان علَى الزمان الماضِي بِمعنى ابتَداء الغَايةِ، ويجران ذَلكِ الزمان، نَحو: مـا رأيتُه منْذُ يومِ الجمعةِ، بجر اليومِ، فَفِي هذين القِسمين "مذْ ومنْذُ" حرفَا جر. وجـاز أَن يكُونَـا اسمين فَيرفَعان ما بعدهما على الابتِداءِ وما بعدها خَبر، وخَبرهما قَـد يكُـون أَولَ المـدةِ لاَ جمِيعها مِثْل أَن تَقولَ: ما رأَيتُ زيداً منْذُ يوم الجمعةِ، أَي: أولُ إِنتفَاء رؤيِتي له يوم الجمعـةِ. وقَد تَكُون جميع المدةِ نَحو قَولَك: ما رأَيتُه منْذُ يومان أَي: جميع المدة التي لَم أَر زيـداً فِيهـا يومان. قَالَ عبد القَاهِر[1]: إذا كان أَول المدةِ يجب أَن تَكُون تِلك المدةِ معرفَةً، كيـومِ الجمعـةِ، وإذا كان جميع المدةِ تَكون نَكِرةٌ كقَولك: ما رأَيتُه منْذُ يومان. وعِلةُ بنائهما أنهما نَظِيرين "مِن"؛ لأن "مِن" لابتَداءِ المكان ومذ ومنْذَ لابتَداءِ الزمان، ولأنهما يشْبهان "قَبل وبعد". وبنِيتُ منْذُ على الضمِ لِتُوافِق حركَةُ الذال حركَةُ المِيمِ؛ لأن تَوافُقَ الحركتَين أَخف مِن تَخالُفِهما، وبنِيت مذْ علَى السكُون؛ لأن أَصلَ البِنَاءِ السكُون. ومذْ: محذُوفَةٌ منها. يعنِي، مذْ محذُوفةٌ مِنها النون، وكـان أَصلُها منْذُ فَحذِفَت النون. وقَالُوا: هي لِذَلك، أَي: لأَجل أَنه حذِفَتْ النون مِنْها، أَدخَلُ، أَي: أَكْثَر دخُولاً فِي الإسمية، أَي: أَقْرب إلى الأسماءِ مِن منْذُ؛ لأن "مذْ" حذِفَت مِنَها النون. والحذْفُ فِي الاسمِ، ولَو لَم تَكُن اسماً لَم يحذَفْ مِنْه حرفٌ. ومنْذُ لما لَم يحذَف مِنُه حرفٌ شَابه الحـروفَ، يعنِي هذا الكلام: أَن الأَكْثَر فِي "مذْ" أَن تَكون اسماً رافِعاً لِما بعده، وفِي منْذُ أَن تَكـون حرفـاً جاراً لِما بعده والدلِيلُ علَى أَن مذْ حذِفَت مِنها النون أَنك إذا وضعتَ مذ اسماً لعلمٍ ثُم صـغرتَه تَقول: "منَيذ". وإن جمعتَه تَقولُ: أَمنَاذ، فَثَبات النون فِي التصغير وجمع التكسير يدل على أَن "النون أصليةً؛ لأن التصغير وجمع التكسير يردان الأسماء إلى أصلها، كما يـأتِي فـي بـابِ التصغِير والجمع. وإذا لَقِيها. يعنِي: مذْ ساكِنَةٌ ذالُها إذا لَم تَلْقَ ساكِناً آخَر، فإذا لَقِيتَ ساكناً آخَر ضمتِ الذّالُ لالتِقَاءِ الساكِنَين، وإنما ضمتِ الذالُ؛ لأنه كان أَصلُها "منْذُ" بِـضم الـذال، فلَمـا حركَت "مذْ" حركَت بِحركةٍ كانَتْ لَها قَبلَ حذْفِ النون مِنْها رداً إلى أَصلِها نَحو: ما رأيتُه مـذُ اليوم.

فَصلٌ

---

[1] - الهمع ١٦٦/٢-١٦٧.

"ومنها "إذ" لما مضى من الدهر، و "إذا" لما يستقبل منه وهمـا مـضافتان أبـداً، إلا أن "إذْ" تُضافُ إلى كِلْتا الجملتين، وأُختُها لا تُضافُ إلا إلى الفعليةِ، تقولُ: جِئْتُ إذ زيد قائم، و إذ قام زيد، وإذ يقوم زيد وإذ زيد، يقوم، وقد استقبحوا: إذ زيد قام. وتقول: إذا قام زيد. وإذا يقوم زيد. قال ا ُ تعالى : واللّيل إذا يغشى* والنهار إذا تجلى"[1]، ونحو قوله:

١٨٠- إذا الرجالُ بالرجال التَفت.

ارتفاع الاسمِ فيه بمضمرٍ يفَسره الظاهر.

يعني: الفِعلُ الذي بعد إذْ، بسكُون الذال، معنَاه الماضِي، وإن كان مستَقبَلاً لَفْظاً. والفِعلُ الـذي يكُون بعد إذا معنَاه المستقبَلُ وإن كان ماضِياً لفظاً. [وكِلاهما][2]، يعنَي "إذ وإذا" مبنيان لأنهمـا شَابها الموصولَ فِي احتِياجِهما إلى جملَةٍ بينَهما؛ لأنهما ظَرفَا زمانٍ. وهما. أَراد بقَولِه: وهمـا مضافَان، "تقديراً لا لفظاً" كسائِر المضافَاتِ فَإن ما بعد سائِر المضافَاتِ مجرور كقَبْـلَ زيـدٍ. وبعد عمروٍ، وأما ههنا فَالمضافُ إليهِ جملَةُ، والجملَةُ لاَ تَكون مجرورةً لفظاً بلْ تَقدِيراً. وَأراد بقَولِه: "أختُها" لَفْظَةَ إذا، يعني إذا لاَ تُضافُ إلى جملةٍ إسميةٍ؛ لأن فِي إذا معنى الشرط فَأشْـبه لَفْظَةُ "إن" بكسرِ الهمزةِ فَكما أن "إن" تَقْتضِي الفِعلَ فَكذلِك إذا، أما إذا ورد بعد "إذا" اسماً فَاعلَم أنه فَاعِلُ فِعلٍ مضمرٍ يفسره ما بعد ذَلِك الاسمِ كقوله تعالى: "إذا السماء انشقت"[3] والتقدير: إذا انشقَتِ السماء. قوله: "جِئْتُ إذ زيد قَائِمٌ" فَهذَا مِثَالُ الجملَة الإسمية. قَوله: "إذ قَام زيد" هذا مِثَالُ الجملَةِ الفِعليةِ. والفِعلُ ماضٍ. قَوله: وإذ يقوم زيد" هذا أيضاً مِثالُ الجملَةِ الفعليةِ إلاّ أن الفِعـل مستقبلٌ فِي اللفظِ، وماضٍ في المعنى. قَولُه: "وإذ زيد يقوم" هذا مِثَالُ الجملَـة الاسـمية إلاّ أن الخَبر فِعلٌ مضارع فَاعله فيهِ مضمر والتقدِير فِي الأَمثِلَةِ الأربعةِ، جِئْتُ وقْتَ قِيامِ زيدٍ. قَولُه: "وقد استَقبحوا إذ زيد قَام" قَالَ أبو سعيد[4]: وجه[5] استقباحِه أن إذ لما مضى مِن الزمـان، فَـإذا وقَع بعدها فِعلٌ ماضٍ اختَاروا أن يليها فيقالُ: إذ قام زيد. واستقَبحوا تأخير ذَلِك الفِعل، فَيقَالُ:

---

[1] - سورة الليل١-٢.

١٧٩- البيت من الرجز وهو لجحدر بن ضبيعة بن يعيش ٩٦/٤ شرح أبيات المغني للبغدادي ٢١٤/١ والشاهد فيه كما ذكر الشارح

٢- [كلتاهما] في ن.ف

٣- سورة الانشقاق ١

٤- هو الحسن بن عبد ا بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، أخذ النحو عن ابن السراج ، ولي القصاد ببغداد . من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه. مات في بغداد سنة ٣٦٨هـ.

انظر ترجمته في ابناء الرواة ٣١٣/١، وفيات الأعيان ٧٨/٢، الأعلام ١٩٥/٢.

[5] - انظر : شرح كتاب سيبويه.للسيرافي ١٤٠/١

إذْ زيد قام. قالَ تعالى: "والليل إذا يغْشَى والنهار إذا تَجلى". ونقول: الواو لِلقَسمِ، يغْـشَى، أي: يخْفَي ويستُر العالم بظُلْمتِهِ ويجوز أن يكُون ماضِياً نحو: والنهار إذا أضاء. والماضِي يكـون بمعنَى المضارع بعد إذا "ونحو قوله: إذا الرجال التَفتِ".

التَفت، أي: اختَلَطَتْ. والمراد بالاستشهادِ ما ذُكر، وهو أن بعد إذا اسم وهو فَاعِلٌ فِعلٍ مضمرٍ يفسره هذا الظاهِر وهو التفتِ، والتقدير: إذا التفت الرجالُ بالرجال. **"وفي إذا معنى المجازاة" دون "إذْ" إلاّ إذا كُفت.** يعنِي: فِي إذا معنى المجازاةِ؛ وليس في إذْ معنَى المجازاةِ؛ لأن الشرطَ والجزاء يكونَان فِي الزمان المستَقبل دون الماضِي؛ لأنه مستَقر ثابتٌ فلا يناسِبها، وإذا لِلزمان المستَقبل، وتَكون كإن بِكسر الهمزةِ. وإذ لِلزمان الماضِي فَلا يستَقِيم فيهِ معنَى الشرطِ. واعلَـم أن قَولُه: وفِي إذا معنى المجازاةِ، ولَيست لِلمجازاة كإن، يعني بهذا: أن "إذا" تَكون لـه جملَـةَ شَرطِيةُ، وجملَةٌ جزائيةٌ كإن، ولكِن لاَ يجزم الشرطيةَ والجزائية كإن، لأن إن للشرطِ والجزاءِ، لأن الشرطَ والجزاء هو الذي لا يتَحقَقُ بلَ يجعل وقوعه حيثُ دخَلتَ إن يوجد هـذا المعنَـى بخِلاَفِ إذا، فَإن إذا تَدخُلُ علَى ما يتَحقّقُ وقوعه قال ا ُ تَعالى: " إذا الشمس كُـوِّرتْ"[1] ولَـم يقُل: "إن الشمس كُورتْ؛ لأن تَكوير الشَمسِ متَيقن، وَتكوير الشمسِ إزالَةُ نُورها، ولهذا جـاز أن يقَالَ: إذا جاء رأس الشهر، ولَم يجز أن يقَالَ: إن جاء رأس الشهر؛ لأن مجِـيء الـشهر محققٌ. قَولُه: "إلا إذا كُفت" يعني: لَفْظَةُ إذ لَم يكُن فِيها معنَى المجازاةِ إلاّ إذا دخَلَتَ عليها "ما" فَتَصِير "إذما" فَحِينَها تَصِير مجازاةً؛ لأنه انقَلَب معنَاها مِن الماضِي إلى المستَقبل بِدخُول "مـا" علَيها، وصار زمانُها مبهماً كَما هو زمان الشرطِ. وَأراد بالكَفّ ههنا: منْعهـا عـن الإسـمية وجعلَها حرفَ شرطٍ فَإن أبا سعيدٍ[2] قَالَ: صارت إذ بعد دخُول ما عليها حرفَ شَـرطٍ كَقَـول: **العباس بن مِرداس.**

١٨١- إذ ما دخَلتَ على الرسول فَقُل له   حقاً عليكَ إذا اطمأَن المجلِس

والبيتُ الثاني:-

يا خَير من ركِب المطِي ومن مشَى   فَوقَ التّرابِ إذا تُعد الأنْفُس.

---

[1] - سورة التكوير ١.

[2] - انظر شرح كتاب سيبويه/ السيرافي ١٤١/١.

١٨٠- البيت من الكامل، من قصيدة لعباس بن مرداس يمدح النبي – صلى ا عليه وسلم- وهو في ديوانه ٨٨، الكتاب ٥٧/٣، الكامل للمبرد ٣٧٩/١، المقتضب ٤٧/٢، ابن السيرافي ٩٣/٢، الخزانة ٢٩/٩.

والشاهد فيه : أن "وإذا" لا يجوز فيها المجازاة إلا إذا كُفتْ ؛ أي إذا لحقها "ما".

اطمأن، أي: سكن. ويقولُ العباس بن َمرداسٍ لشخصٍ إذا دخلْتَ على رسول ا –صـلى ا عليه وسلم- حقاً عليك، أي: أُقسِم عليْك أن تقُولَ له: إذا كُنْتَ جالِساً: يا خَير من ركِب المطي إلى آخرِه. قوله: يا خَير من ركِبِ المطي: مفْعولٌ قَوْل له. المطي: المركُوب يعنِي: أَنْتَ خَيـ ر الفَارِسِين وخَير الماشيين. الأَنْفُس: جمع نَفْسٍ بسكُون الفَاء. يعنِي: إذا تُعد أَنْفُس العالَمِين فَأنْتَ خَيرهم. والمراد بالاستشهاد: دخُولُ الفاءِ فِي قَولِهِ: فَقُل له فِي جوابِ "إذ ما"؛ لأن لَفْظَةَ "ما" إذا دخَلَتْ عليها تَصِير كلِمةً مِن كلماتِ الشرطِ: **وقَد تقَعان لِلمفاجأة كقولك بينَا زيد قائِم إِذْ رأى عمراً، وبينَما نَحن بمكان كذا إذا فُلان قَد طَلع علينَا، وخَرجتُ فإذا زيد بالبابِ.** قَـد تقَـع "إذْ وإذا" لِلمفاجأةِ وبعد إذ تَكُون جملةٌ فعليةٌ، وإسميةٌ كغْير الُمفَاجآتِ وبعد إذا لا تقـع إلا الجملـةَ الإسمية؛ لأنه لم يكُن هنَا "إذا" للشرط حتى تَقْتَضِي الفِعلَ. والعامِـلُ فِـي "إذَ وإذا" إذا كانَتَـا للمفاجأةِ لم يكُن الفِعلُ المتَقدم لأنه تَقَع الفَاء بين إِذْ وإذا وبين الفِعل المتقدمِ، فلَو كـان الفِعـلُ المتَقدم عامِلاً فِيهما لم تَقَع الفَاء بين العامِلَ والمعمول، بلْ العامِلُ فِيهما معنَى المفَاجَأة، وهـو غَير ملْفُوظٍ. فقَولُك: خَرجتُ فَإذا زيد قائِم. تقديره: خَرجتُ فَفَاجأَنِي فِي ذَلك الوقْتِ زيد قَـائِم. فقَولُك: فَاجأني: عامِلٌ فِي إذا. واختَلفَ فِي الفَاءِ، قِيل: هنَا الفاء زائِدةٌ، وقِيل: الفَـاء للتعقِيـبِ والعطفِ، أي: عقَيب خُروجِي فَاجأنِي حضور زيدٍ بِالبابِ.

قالَ:

١٨٢ - وكنِتُ أُرى زيداً كما قِيلَ سيداً إذَا إنه عبد القَفا واللهازِمِ.

قالَ، أي: قَالَ الفَرزدقُ. ظنَنْتُ أن زيداً سيداً كما يقولُ الناس، فَظَهر لِي أنه لَيس بِسيدٍ بلْ هـو عبد القَفَا واللهازِمِ، والقَفَا: خَلفُ الرأسِ، واللهازم: جمع لِهزمة، وهِي اللحم الذي يكـون بعـد الأسنان فِي قَعر الفَم. يعني بِقَوله: عبد القَفَا واللهازِمِ: أنه لئيم، ويستَعملُ العبد بمعنَـى اللئـيم، يعنَي: لئيم قَفَاه وفَمه يضربه الناس على قَفَاه للذلَةِ. وفمه لَئِيم، إما بمعنَى: أنه عبد البطْن، وإما أنه لا يتَكلم إلا بالفُحشِ والشتْمِ. والمراد بالاستشهاد: بيان مجِيءِ لَفْظَةِ "إذا" للمفَاجأةِ فِي الشعر. **وكان الأصمعي[1] لا يستَفْصِح إلا طَرحهما فِي جـوابِ** بينَا وبينَما الاستِفْصاح: وجد أن الشيءِ فَصيحاً، يعنِي: لا يجيز الكلام ولا يعده فَصِيحاً إذا كان إِذا لِلمفَاجأةِ أن يكون بعده بينَنَا وبينَنَا، بل الفَصيح عِنْده حذْفُ إذا بعد " بينَا وبينَما" وهذا اختِياره، ولَيس عليهِ النحويون: بلْ لا تَتَغير

١٨١:- البيت من الطويل، وهو للفرزدق، وليس فِي ديوانه، وورد بلا نسبة فِي الكتاب ١٤٤/٣، المقتضب ٣٥١/٢، الخصائص ١٧١/٢، تخليص الشواهد ٣٤٨، العيني ٢٢٤/٢، الأشموني ٢٧٦/١، الخزانة ٢١٥/١٠. والشاهد فِيه كما ذكر الشارح.

[1] انظر الكتاب ٤٧٢/١.

٢- انظر الإيضاح فِي شرح المفصل ٥١٤/١.

فَصاحةَ الكَلامِ بِوجود إِذا وعدِمها بعد بينَا وبينَما. قال ابن الحاجِبِ[١]: الأَصـمعي لمـا رأَى مجيء الفِعل مِن غَير إِذا وإِذ مع استِعمال معنَى، ظَنَ أَن مجِيئَه زيادةٌ لاَ فَائِدةَ فِيها، فَحكَم بِأَن الفَصِيح اسقَاطُها والجمع جيد، ألاّ ترى أَنك تَقُولُ: من يكْرِمنِي إِذا أَنا أُكْرِمـك، وإِن تُكْرِمنِـي أُكْرِمك.

وأَنْشَد:

١٨٣: فَبينْا نحن نَرقُبه أتانَا   معلقَ وفْضةٍ وزنَادٍ راعِ

نَرقَبه: أَي نَنْتَظِر. معلّقَ: منْصوب علَى الحال. الوفْضة: شَيء مِن أَديمٍ يشْبه جعبةً يجعلُ فِيها الزاد ويروى مغَلّقَ شكْوة، الشكْوةُ: القِربةُ الصغِيرةُ. الزنَاد: جمع زنْد وهو ما يضرب ليخْرج منه النار، يعنِي: فِي الزمان الذي نَنْتَظِره أَتَانا علَى هذِه الهيئَةِ. والمراد بالاستِشهادِ: حذْفُ إذا التي هِي لِلمفَاجأَةِ فِي جوابِ "بينَا" وقَد بينا دلِيلاً علَى أَن المخْتَار حذْفُ إذا التي هِي لِلمفَاجـأةِ فِي جواب بين، والأَلفُ فِي بينَا زائدةٌ حصلَتْ مِن إشْباعِ فَتْحةِ النون. **"وأمثالاً له"** يعنِي: أَنْـشَد الأَصمعِي هذا البيتَ وأَمثَالاً كثيرةً لِهذا البيتِ. **ويجاب الشرط بـ "إذا" كما يجاب بالفاءِ.** يعنِي: لِفْظَةَ إذا تَقُوم مقَام الفَاءِ فِي جوابِ الشرطِ، تَقولُ: إن تأتِني إذا أَنَا أُكْرِمك. فَكأنـك قُلْـت: إن تَأتني فَأنَا أُكَرِمك. **قال تعالى:" وإذَا أَذَقْنا الناس رحمةً فَرحوا بِها وإنْ تصِبهم سيئَةٌ بِما قَدمت أيـدِيهم إذَا هم يقْنطُـونَ "[١].** قَولُه: إذا هم يقْنَطُون، تَقديره: فَهم يقْنَطُون. فَالحاصِلُ أَن إذا تَكُون علَى ثَلاثَـةِ أَنْواعٍ، أَحدها: أَن تَكون فِيهِ معنَى الشرطُ وتَقَع بعده جملَةٌ شَرطِيةٌ وجزائيةٌ. الثانِي: أَن تَكـون لِلمفَاجأَةِ. الثالِثُ: أَن تَقوم مقَام الفَاءِ فِي جوابِ الشرطِ.

فصل

"ومنها "لدى"، والذي يفصلُ بينها وبين "عِنْد" أنك تَقولُ: "عندي كذا لِمـا كـان فِـي فلكِك، حضرك أو غاب عنْك، "ولَدي كذا" لما لا يتجاوز حضرتك".

يعنِي: معنَى لَدى كمعنَى عِنْد إلاّ أَن بينَهما فَرقاً فِي أَن عِنْد تُستَعملُ فِيما يملِك الرجـلُ سواء كَان حاضِراً فِي مجلِسهِ أَو غَائِباً عنْه، ولَدى لا تَستَعملُ إلاُ فِيما فِـي مجلِـسهِ. وعِنْـد تُستَعملُ فِيما تَحتَ حكمهِ قَريباً كَان أَو بعِيداً. **وفِيها ثمانِي لغَـاتٍ:** أَحدها: "لَـدى" علَـى وزن متَى، **"ولَدن"** يعنِي: الثانِيةُ "لُدن" بِضم الدال وسكُون النون. **لدن،** يعني الثالِثَة: لَدن بفتح الدال وسكُون النون. **و"لَد"** يعنِي الرابعة "لُد" بِضم الدال مِن غَير نُونٍ. **و"لَدن":** يعنِي الخَامِسةُ "لَدن" بِفَتْح اللامِ وسكُون الدال، وكسر النون. السادِس: **"لُدن"** بِضم اللامِ وسكُون الدال وكسر النون. وكُسِرتِ النون فِيها لسكُونِها وسكُون الدال. **و"لَد"** يعني: السابِع "لَد" بِفَتْح اللامِ وسكون الـدال. الثامِن: **"لُد"** بِضم اللامِ وسكُون الدال. وهذه اللغَاتُ الثمانِيةُ أَمامك، واحِدةٌ مِنْهـا لُغَـةٌ علَـى رأسِها، ومعناها واحِد. وأما أَصلُ جميعها فَهو "لَدى" قُلِبت الأَلِفُ نُوناً فِي بعـضِ المواضِـع

١٨٢:- البيت من الوافر، وقد اختلف فِي قائله، فهو لنصيب بن رباح فِي ديوانه ١٠٤، ولرجل من قيس عيلان فِي الكتاب ١٧١/١، وشرح أبيات المغني ١٧٢/٦، ولأحدهما فِي شرح شواهد المغني ٧٩٨/٢، وبلا نسبة فِي ابن السيرافِي ٤٠٥/١، وسر صناعة الإعراب ٢٣/١، ٧١٩/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٤٢/١، الخزانة ٧٤/٧، الدرر ١٧٨/١. والشاهد فِيه كما ذكر الشارح.

١- سورة الروم ٣٦.

وغيرت النون والدالُ بالإسكان، أو التّحريكِ أو الحذْفِ. أما أصلُ جميعها فهو "لَـدن" النـون قُلِبتْ ألِفاً فقِيل "لَدى" وغُيرتْ الدالُ والنون كما ذُكِر، كل ذَلك يحتمل. وعِلةُ البناءِ فِي "لَد ولُـد: أنهما حرفَان ثَانِيهما ساكِن، ولم تَكُن الأسماء المتَمكنَةُ على هذِهِ الصيغَةِ، فَأشْبه الحروفَ نَحـو "مِن" بِكَسر المِيمِ، "وقَد" بِسكُون الدال. وحمِلَتْ "لَدى" ولدن وغَيرها مِن هذِهِ الألْفَـاظِ الثمانِيـةِ علَى "لَد" لأن بعضها مِن بعضٍ. قَالَ ابن الحاجِبِ[1]: حمِلَ "لَدى" على "لَد" فِي البِنَاءِ، لأنه هو هو، أَي: كُل هذِهِ اللغَاتُ الثمانِيةُ واحِدةٌ فِي الأصل. **وحكمها أن يجر بِها على الإضافَةِ كقوله تعالى: "مِن لَدنْ حكِيمٍ علِيمٍ"[2] وقد نصبتِ العرب بها "غُدوة" خاصةً.** يعِني: هذِهِ الكلِماتُ الثمانِيةُ لاَ تَكُون إلا مضافَةً إلى ما بعدها إلا لَفْظَة "لَدن" فَإنها تُضافُ أيضاً إلى ما بعدها إلا إذا كَان ما بعدها، لَفْظَةُ "غُدوةٍ" فَإنها تَنْصِبها، إنما تَنْصِب لَدن غُدوةَ؛ لأن لَدن قَد تَكُون بِالنون، وقَد تُحذَفُ مِنها النون، فِيقَالُ: "لَد فَأشْبهت" "راقود خلاً". ويأتِي فِي آخِرِ هذا الفَصل. **قال:**

١٨٤:- لَدن غُدوةً حتّى ألاذَ بخفها بقِيةُ منْقوصٍ مِن الظل قالِص

ألاذَ هنا بِمعنى: لَصِق واتصلَ. بخفّها، أَي: بِخُف الناقَةِ. القَالِص. المنْقُوص. الظلّ الذي نَقَص فِي وقْتِ الزوال، أَي: بقِيةُ ظِل قَالِصٍ. والتقدير: بقِيةُ منْقُوصٍ قَالِصٍ مِن الظل، يعنِي: سِـرنَا مِن أول النهارِ إلى أن نَقَص الظل حتى لَم يبقَ ظِل للناقَةِ إلا بِقَدرِ ما يقَع عِنْد خُف الناقَةِ، ولَم يبعد ظِل خُفها مِن هنا. **تشبيهاً لِنُونِها بالتنوينِ، لما رأوها تُنْزع عنْها وتُثْبتُ؛** يعنِـي: إنمـا نَصبوا غُدوةَ بلَدن لِمشَابهةِ نُون لَدن بالتنوين فِي "راقُود خَلاً". فَإذا قُلْتَ: عِنْدِي راقُود. بِالتنوين نَصبتَ خَلاً، وإذا حذَفْتَ التنوين جررتَ خَلاً. فَكَذلِك لَدن تَنصب غُدوةً؛ لأن نُونَها تُشْبِه التنوين فِي "راقُود"، وشَبهه. ووجه مشَابهتهما أَن نُون لَدن تُثْبتُ تَارةً، وتُنْزع، أَي: تُحـذَفُ كَتنـوين راقُود وشَبهه.

فصل

ومنها "الآن، وهو لِلزمان الذي يقَع فِيه كلام المتكلّم، وقَد وقعـتْ فِـي أول أحوالِهـا بالألفِ واللام، وهي عِلةُ بِنَائِها.

يعنِي: "الآن" مبنَيةٌ علَى الفَتْحِ وعِلة بنائها: أنها وضِعتْ أول ما وضعت بالألِفِ والـلامِ فَأشْبهتْ الحروفَ؛ لأن الحروفَ هِي التي وضِعتْ على حالَةٍ واحِدةٍ، وأما الأسماء فَتكون أولا نَكِرةً ثُم تَدخُلُ عليها الألِفَ واللام. قِيلَ أَصلُه "إلا" "وأَن" فَقُلِبتْ الواو ألفاً لِتَحريكِها وانْفِتَاحِ مـا

---

[1] انظر الإيضاح فِي شرح المفصل ٥١٥/١.
[2] سورة النمل ٦.
١٨٣: البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، فهو بلا نسبة فِي التخمير ٨٢/٢، ابن يعيش ١٠٠/٤، ١٠١. شرح أبيات المفصل ٧١١/١. والـشاهد فِيه: نصب "غدوة" بـ "لدن".

قَبلَها، فَاجتَمعت أَلفان فَحذِفَتْ أَحديهما فَصار "الآن". قَولُه: "وهِي عِلةُ بنائها". وهِـي ضـمير مؤَنثٍ تَقديره ملازمتها الأَلِفَ واللام عِلةُ بِنَائِها. **و"متَـى"، وأَيـن، وهمـا يتـضمنّان معنـى الاستفهامِ، ومعنى الشرطِ، تقولُ: متى كان ذَاك؟ ومتى تأتِني أُكْرِمك، وأين كنتَ؟ وأين تجلِس أجلس.** يعنِي: "متى" و"أين" يجِيئان للاستِفْهامِ، ويجِيئان للشرطِ والجـزاءِ، وكِلاهمـا مبنِيـان، وحركَتْ النون فِي "أين" لِسكُونِها وسكُون الياءِ، وحركَتْ وفُتِحت لِخِفةِ الفَتْحةِ، فَإن قِيـلَ: لِـم حركَت النون، ولَم تُحرك الياء؟. قُلنَا: لِعلتَين، أحديهما: أَنا لَو حركنَا الياء ولَم نُحـرك النـون لانقَلَبتِ الياء أَلِفاً لتَحركِها وانفِتاحِ ما قَبلَها، وحينئِذٍ يجتَمِع ساكِنَان: الأَلِفُ والنون. والعِلةُ الثانِيةُ أن التحريك بِالحرفِ الصحيحِ أَولَى؛ لأَنه أَقْوى. وعِلةُ بِنَائِهما مـشَابهتُهما حـرفَ الاسـتِفْهامِ والشرطِ. ومتَى سؤَالٌ عن الزمان، وأَين: سؤَالٌ عن المكان. قِيل: "متَى" كان أَصلُه "ماتا"، "ما" للاستِفهامِ، وتَا مؤَنثٌ بِمعنَى "هذِهِ"فَحذِفَت الأَلِفُ مِن "ما" فَبقِي "متَـى". **وتتَـصِلُ بِهِمـا "مـا" المزِيدةُ. فتزيدهما إبهاماً"** يعنِي: تُزاد "ما" على متَى وعلَى أَين فَتَصِير: "متَى ما وأَينَما" فَتَزِيد إِبهامها. يعنِي: زمان متَى، ومكَان أَين مبهم أَصلاً، فَإِذا زِيدتْ "ما" عِلِيهمـا تَزِيـد إبهامهمـا وغُموضهما.

والفَصلُ بين "متى" و"إذا" أن" متى" للوقتِ المبهمِ، و"إذا" للمعين . يعنِي: "متَـى وإذا" ظَرفَا زمانٍ، فَفِي ظَرفِيةِ الزمان مشْتَركان، ولَكِن بينَهما فَرقٌ، وهو أَن متَى تُستَعملُ فِي الزمان المبهمِ، وإِذا تُستَعملُ فِي الزمان المعلُومِ. تَقَولُ: متَى جاء زيد أُكْرِمه، فَزمان مجيءِ زيدٍ مبهم لاَ يعلَم تَقديره، أنه يجِيء أَم لاَ، وأنه فِي أَي وقْتٍ يجيء. وتَقُولُ: يأتِيك إِذا طَلُعـتِ الـشمس. وطُلُوع الشمسِ معلُوم بِاليقِين. فَلَو قُلْتَ: آتِيك متَى طَلُعتْ الـشمس لاَ يجـوز؛ لأن متَـى لاَ تُستَعملُ فِي الزمان المعلُومِ. **"وأيان" بمعنى "متى" إذا استُفهم بِها.** يعنِي "أيان" مِثـلُ متَـى إذا كان متَى للاستِفْهامِ لاَ لِلشرطِ، يعنِي: "أيان" لاَ تَجِيء إِلا للاستِفْهامِ عن الزمان، ومتَى تَجِـيء للاستِفْهامِ عن الزمان، وتَجِيء لِلشرطِ. و"أيان" مبنِيةٌ، وإنما حركَت نُونُها لِـسكُونِها وسـكُون الأَلِفِ قَبلَها، وفُتِحت؛ لأن الفَتْح أَخَف الحركَاتِ. و"أيان" أَصلُه "أي وأَن" فَحذِفَت الهمزةُ التـي قَبلَ الواوِ، وحذِفَتْ الياء الثانِيةُ مِن "أَي" فَبقِيتْ "أَيوان" بِياءٍ ساكِنَةٍ بعدها واو فَقُلِبتْ الواو يـاء، لأن الواو والياء إِذا اجتَمعتَا وسبِقَتْ أحديهما بالسكون قِلبتْ الواو ياء، وأدغِمت الياء فِي اليـاءِ فَصارت "أيان". **"ولما" في قولك: لما جِئتَ جِئتُ، بمعنى "حِين"**. اعلَم أن "لَمـا" تكُـون علَـى أَربعةِ أَوجهٍ، أحدها: أن تَكون ظَرفُ زمانٍ بمعنَى: حِين، وذَلِك إذا دخَلَتْ علَى فِعـلٍ مـاضٍ. والثانِي: أَن تكون نَفياً وذَلِك إِذا دخَلَتْ علَى فِعلٍ مضارعٍ، وتَجزم الفِعلَ المضارِع نَحو: لمـا

يركب زيد. والثالِثُ: أن تكون بمعنَى "إلاّ" كقَوِلهِ تَعالى: "إِنْ كُل نفْسٍ لما علَيها حافِظٌ"[١]، أي: كُل نَفسٍ إلا علَيها حافِظٌ. والرابع: أن تَكُون تَثْنِية لَم بمعنَى "جمع"، كقولك: زيد لم مالاً، والزيدان لَما مالاً. **"وأمس" وهي متضمنةٌ معنى لام التعريفِ، مبنيةٌ على الكسر عند الحجازيين، وبنَو تميم يعربونها ويمنَعونها الصرفَ.** يعِني: "أمس" مِن ظُروفِ الزمـان وهِـي مبنِيـةٌ؛ لأنهـا متضمنَةٌ لِلأَلِفِ واللامِ، يعِني: "أمس" معرِفَةٌ والمعرِفَةُ إنما تَكُون بالأَلِفِ واللامِ، فيما هو اسـم الجِنْسِ وليس ههنا الأَلِفُ واللام. فلما كان معرِفَةً علمنَا أن الأَلِفَ واللام مقَدران فِيهِ. وحركت السين بِالكسر لالتِقَاءِ الساكِنَين. **و"بنو تَميمٍ"** يعِني: عِنْد بني تَمِيمٍ "أمس" معرب غَير منْصرفٍ؛ لأنه معدولٌ عن الأَلِفِ واللامِ، يعِني: كان أصلُه أن يكون بِالأَلِفَ واللامِ حتى يكُون معرِفَـةً، فلما كان معرِفةً بِغَير الأَلِفِ واللامِ فقَد عدِلَ عن أصلِهِ. **فيقُولُون: ذَهب أمس بما فيـه، ومـا رأيتُه مذْ أمس.** يعِني: يرفَعونَه فِي حال الرفْعِ بِلا تَنْوِينٍ. وينْصِبونَه فِي حال النصبِ أيضاً بِلا تَنْوِين، وينْصِبونَه فِي حال الجر، لأنه غَير منْصرفٍ عِنْدهم.

قال ١٨٥:- لقَد رأَيتُ عجباً مذْ أمسا

عجائِزاً مِثْلَ السعالِى خَمساً"

السعالِي: جمع السعلاة، وهِي الغُولُ الشدِيد الفِتْنَةُ. عجائِزاً: منْصوب على أنها بـدلُ عجباً، وصرفَها للشعر. ومِثْلَ السعالِي: صِفَتُها وكذا خَمساً. والمراد بالاستِشْهادِ: أن الـشاعِر نَصب أمساً؛ لأنه مجرور بمذْ، والمجرور غَير المنْصرفِ ينْصب. والأَلِفُ فِي "أمس" لِلشعر، وهذا بِنَاء على مذْهبِ بني تَمِيمٍ. فأما إذا أُضِيفَتْ "أمس" أدخِلَ علَيها الألفُ واللام صار معرباً عِنْد أهل الحِجازِ، وبني تميمٍ جميعاً يقولُون: مضى أمسك. ومَضى الأمـس بـالرفع، جئـتُ أمسك، وجئت الأمس بِالنصبِ. وعجِبتُ مِن أمسِك ومِن الأمسِ.

"قَط" و"عوض" وهما لزماني المضِي والاستِقبال على سبيل الاستغراق، تقول: ما رأيته قَط.. لا أفعله عوض ولا يستعملان إلاّ في موضع النفي.

يعِني: قَط لِلزمان الماضِي، ولاَ تُستَعملُ فِي الزمـان المـستَقبل. وعـوض، بعـينٍ مفْتُوحةٍ مهملَةٍ وضادٍ معجمةٍ مفْتُوحةٍ، ويجوز ضمها تُستَعملُ لِلزمان المستَقْبل. ولاَ تَـستَعملُ فِي الزمان الماضِي. وتَقَع "قَط" بعد الفِعل الماضِي. وعوض بعد الفِعل المـستَقْبل ولا يكـون فِعلاهما إلا نَفِياً، تَقولُ: ما فَارقَه قَط، ولاَ أفَارِقُك عوض. وفِي "قَط" أربع لُغَاتٍ، أحدهما: "قَط" بِفَتْحِ القَافِ وضم الطاءِ وتشْدِيدِها. والثانِيةُ: بِضم القَافِ والطاءِ وتَشْدِيدِها. والثالِثّةُ: بِفَتْحِ القَافِ

---

[١] سورة الطارق ٤.

١٨٤:- البيت من الرجز، وهو للعجاج فِي ملحقات ديوانه ٢٩٦/٢، الخزانة ١٧٣/٧، وبلا نسبة فِي الكتاب ٢٨٥/٣، نوادر أبي زيد ٢٥٧، أمالي ابن الشجري ٢٦٠/٢، أسرار العربية ٣٢، التخمير ٢٨٦/٢، الخزانة ١٦٧/٧. والشاهد فِيه: مجيء "أمس" معربة ممنوعة من الصرف على لغـة بني تميم، وهي مبنية على الكسر عند الحجازيين.

وضم الطاءِ وتَخْفِيفها. والرابِعةُ: بِضم القَافِ والطاءِ وتَخْفِيفها. وعِلةُ بِنَاءِ قَط وعوض، أَن قَط تَستَغرِقُ الزمان الماضِي، وعوض تَستَغرِقُ الزمان المستَقْبلَ فَكانَا يتَضمنان الأَلِفَ واللام؛ لأن الاستِغْراقِ لِلألفِ واللام، ولأن المضافَ إليهِ مِنهما محذُوفٌ فِي التقديرِ؛ لأن قَولَك: ما فَارقتَه قَط، تَقديره: ما فَارقْتُه مدةَ الزمان الماضِي. وفِي "عوض": لاَ أَفَارقُه مدة الزمـان المـستَقْبل، فَكما أَن فِي قَولِه: مدةَ مضافٌ وما بعدها مضافٌ إليهِ، فَكذلِك قَط تُضافُ إلى الزمان الماضِي، وعوض إلى الزمان المستَقْبل فِي التقديرِ، وأَشْبهتَا مِن هذا الوجهِ "قَبلُ وبعد"، ولِهذَا الشبهِ بنِيـا علَى الضم كَقَبلُ وبعد. **قَالَ:**

١٨٦:- رضِيعي لِبانٍ ثَدي أُم تَقَاسما　　　بأَسحم داجٍ عوض لا نَتَفَرقُ.

وقبل هذا البيت:

لَعمري لَقَد لاحتْ عيون كَثِيرةٌ　　　إلى ضوءِ نَارٍ فِي يفَاعٍ تَحرقُ

تَشَب لِمقْرورين يصطَلِيانِها　　　وباتَ علَى النارِ النّدى والمحلّقُ.

رضِيعي إلى آخره. قِصةُ هذا أَنه كان رجلٌ مِن بنِي عكاظٍ اسمه المحلّقُ[٢] بِتَشْدِيد اللام، واسـم أَبيه حنتم ابن شَدادِ بن ربيعةَ، وكان رجلاً فَقِيراً، ولَه بنَاتُ كَثِيراتٌ لا يتَزوجهن أَحد لِفُقرهِن، فَخَرج المحلّقُ مِن بين قَومِهِ ونَزلَ فِي موضِعٍ خَالٍ مِن بريةٍ، فَمر بِهِ الأَعشَى بِتِلْـك البريـة، فَرأى نَار المحلّق فَقَصده ونَزلَ بِهِ، وكان لِلمحلّق نَاقَةٌ لَيس لَه غَيرهـا مِـن الإبِـلَ فَنَحرهـا للأَعشَى، وأَضافَه بِلَحمِها فلما أَصبح الأعشَى وعزم علَى الرحيل. قَالَ الأَعشَى لِلمحاق: هـل لَك حاجةٌ إلي؟ فقالَ: نَعم، حاجتِي إِليك أَن تَمدحني بِقَصيدةٍ بين قَومِي، لِيقَع فِي خَاطِرِ قَـومِي حرمتى لَعلهم يتَزوجون بنَاتِي، فَلما وصل الأَعشَى إلى بنِي عكاظَ مدح المحلّقَ بِقَـصيدةٍ مِـن جملَتِها هذِه الأَبياتُ. معنى لاحت: نَظَرتْ. اليفَاع. الموضِع المرتَفِع، يعنِي: نَظَر الذين يمرون بِتلك البريةِ إلى نَارٍ تَشب، أَي: تَشْتَعِلَ بِرأَسِ جبلٍ. قَولُه: لِمقرورين، أي: الذين أَصابهما القَر، وهو البرد. يصطَلِيانِها، أَي: يصطَلِيان بِتلْك النار، يعنِي: ضيفين، وثَنى الضمير فِي مقْرورين ويصطَلِيانِها. والمراد الجمع. الندى: العطَاء، المحلّقُ: هذا الرجلُ. الرضـيع: الطفْـلُ الـذي يرضِع اللبن. رضِيعي لِبانٍ ثَدي أم تَقَاسما، يعنِي: المحلقُ، والندى، أي: الكـرم متَلازمـان. تَقَاسما، أَي: تَحالَفَا. بأسحم داجٍ، أي: باسمِ أسحم داجٍ، وهو أَبو قَومِ المحلق. قَولُه: عـوض لاَ نَتَفَرقُ: أَي: حلَفَ الندى لاَ ينْفَصِلُ عنِ المحاقِ، عوض، أي: أبداً. والمراد بالاستـشْهادِ: أنـه

١٨٥: البيت من الطويل، وهو للأعشى فِي ديوانه ٢٢٥، الخصائص ٢٧٦/١، الاقتضاب ٣٩٠، الإنصاف ٤٠١/١، المغني ٢٠٠، ٢٧٦، ٧٦٩، الخزانة ١٣٨/٧، الدرر ١٨٣/١. والشاهد فِيه: استعمال "عوض" فِي موضع النفِي، وهو لا يستعمل فِي غيره.

[٢] - اسمه: عبد العزى بن ختم بن مشداد، من بني عامر ابن صعصعة، كريم جاهلي، لُقب بالمحاق لشحة في وجهه كالحلق ورد في اللسان: ان المحلق بكسر اللام المشدودة .
انظر – القصة في الخزانة ١٤٥/٧-١٤٧، اللسان (حلق).

استَعملَ عوض فِي الِفعل المستَقبل وفِي النِفي. "**وقد حكى "قُط" بضم القافِ، وقَطْ خفِيفةُ الطّاءِ، وعوض مضمومةً.**" أراد بقَولِه: خَفِيفَةَ الطاءِ: ضم الطاءِ، وإنما الخِلافُ فِـي تَخْفِيـفِ الطـاءِ وتَشْدِيدِها، وفَتْح القَافِ وضمها كما ذَكرنَا قَبلَ هذا. قَولُه: "وعوض" مضمومةً، يعنِي: قَد حكِي "عوض" مضمومةَ الضادِ فَدل هذا أن فَتْح الضادِ أفْصح مِن ضمها. وقِيل: الضم أفْصح[١].

فصل

"وكيفَ" جارٍ مجرى الظروفِ، ومعنَاه السؤالُ عن الحال، تَقولُ: كيفَ زيد؟ أي: علَـى أي حالٍ هو. وفِي معنَاه "أنى" قَالَ ا ُ تَعالى: " فَأْتُوا حرثَكُم أَنى شِئْتُم "[٢]. وقالَ الكميت:

١٨٧ - أَنّى ومِن أَين أبكَ الطّرب.

إلا أنهم يجازون بِـ "أنّى" دون كيفَ. قالَ لِبيد:

١٨٨ - فَأَصبحتَ أنى تَأْتِها تَلْتَبِس بِها.

وحكى قُطْرب[٣] عن بعض العربِ: انظر إِلى كيفَ يصنَع.

اعلَم أن أَبا سعِيدٍ[٤] قالَ: الدلِيلُ علَى أَن كيفَ اسم، ولَيس بِظَرفٍ؛ لأن حروفَ الجـر تَدخُلُ علَى الظروفِ، ولاَ تَدخُلُ علَى كيفَ. فَقَد نُقِلَ عن العربِ "علَى كيفَ" تَبيع الأحمـرين، يعنِي: اللحم والخَمر، وانظر إِلى كيفَ يصنَع. وهذا شَاذ بل المعروفُ امتِناع دخُـول حـرفِ الجر علَى كيفَ. وقَد اختَصت كيفَ بِأَشْياء لَيستْ فِي نَظَائِرِها مِن الاستِفهاماتِ أَحدها: عـدم دخُول حرفِ الجر علَيها. والثانِي: أنه لا يعود إِليها ضمير فَلا تقُولُ: كيفَ ضربته؟ كما تَقُولُ: من ضربته: وإن قُلْتَ: زيد كيفَ ضربتُه؟ جاز؛ لأن الضمير يعود إلى زيـدٍ لا إلـى كيـفَ. الثالِثُ: أَنها لاَ تَكون مخْبراً عنْها فَلاَ تَقُولُ: كيف زيد؟ علَى أَن يكُون كيفَ مبتدأٌ بل زيد مبتَدأٌ،

---

[١] - عوض: يبنى على الحركات الثلاث . والنصب أكثر وأفشى. انظر : اللسان ٣٣٦/١٠ (عوضاً)

[٢] سورة البقرة ٢٢٣.

١٨٦: البيت من المنسرح، وهو للكميت فِي شرح هاشميات الكميت ١٠٠، ١١١، شرح شواهد الشافِية ٣١٠/٤. والشاهد فِيه: مجيء "أنى" بمعنى "كيف".

١٨٧- البيت من الطويل، للبيد فِي ديوانه ٢٢٠، الكتاب ٥٨/٣، المقتضب ٤٨/٢، ابن السيرافِي ٤٣/٢، الخزانة ٩١/٧، ٤٥/١٠. والشاهد فِيه المجازاة بِـ "أنّى" أي أنها شرطية.

[٣]- هو محمد بن المستنير، وقطرب لقبه به سيبويه لبكوره فِي الطلب، والقطرب دويبة تسعى طوال الليل، كان عالماً ثقةً وكان حافظاً للغة كثير النوادر والغريب أخذ عن يونس وسيبويه. صنف الاشتقاق ومعاني القرآن وغيرهما، مات سنة ٢٠٦ هـ. انظر ترجمته فِي: إنباه الرواة ٢١٩/٣، وفِيات الأعيان ٣١٢/٤، بغية الوعاة ٢٤٢/١.

[٤] انظر مسائل خلافية في النحو العكبري ٥٤/١-٥٧، (المسألة٣)

و شرح كتاب سيبويه/ السيرافي١١٤/١-١١٦.

ولا تقولُ: كيفَ فِي الدارِ؟ علَى أَن تكون كيفَ مبتَدأً. الرابِع: أَن جواب كيفَ يلْزم أَن يكُـون نَكرةً. فإِذا قَالَ: كيفَ زيد؟ فَقُلْ: صالِح. فلاَ يجوز أَن تَقُولَ: الصالِح، أَورد هذا كلُه أَبو سعيدٍ. فَإِن قِيلَ: بِأي شَيءٍ تَعرفُ أَن كيفَ اسم، ولَيس بِفعلٍ. أَو حرفٍ؟ فَنَقُولُ: لَـيس بِحـرفٍ، لأن الحرفَ مع الاسمِ لا يكُون كلاَماً إلاّ فِي بابِ النداءِ، وكَيفَ مع اسمٍ آخَر يكون كلامـاً، نحـو: كَيفَ زيد؟ فَقَد بينتُ بِهذا أَنها لَيستْ بِحرفٍ. ولَيست بِفعلٍ أَيضاً؛ لأن كَيفَ لَيس مقْتَرناً بِزمانٍ معينٍ كالِفعل، فَإِذا لَم تَكُن كيفَ فِعلاً ولاَ حرفاً تَعين أَن تَكون اسماً. ووجـه مـشَابهةِ كيـفَ الظروفُ، أَن كَيفَ سؤَالٌ عن الحال كما أَن "أَين" سؤَالٌ عن المكَـان، "ومتَـى سـؤَالٌ" عـن الزمان. فَإن قِيلَ: إِذا شَابه كيفَ أَين ومتَى، فَلِم جاز دخُولُ حرفِ الجر علَى أَين ومتَى، ولَـم يجز دخُولُه علَى كيفَ؟ قَالَ أَبو سعيدٍ عن هذا جواباً: وهو أَن قَولَك: أَين زيد؟ كأَنك قُلْت: أَفِي السوق، أَم فِي المسجِدِ، فَكما جاز دخُولُ حرفِ الجر فِي السوق وغَيره مِن الأَمكِنَـةِ فَكَـذلِك يجوز فِي أَين. وتَقُولُ: متَى الخُروج؟ فَكأَنك قُلْتُ: أَفِي يومِ الجمعةِ الخُروج، أَم فِي يومِ السبتِ. وكَما يجوز دخُولُ حرفِ الجر فِي يومِ الجمعةِ والسبتِ وغَيرهِما مِن الأَزمِنَةَ فَكذلِك يجوز فِي متَى. وإِذا قُلْتَ: كَيفَ زيد؟ فَكأَنك قُلْتَ: أَصحِيح أَم سقِيم، فَكما لا يجوز دخُولُ حـرفِ الجـر علَى صحِيحٍ وسقيمٍ وغَيرهِما مِن الأَحوال فَلا تَقُولُ: أَفِي صحِيح، أم فِي سـقِيم. بـلْ تَقـول: أَصحِيح أَم سقِيم، فَكذلِك لا يجوز دخُولُ حرفِ الجر على كيفَ. وعِلةُ بِنَاءِ كيـفَ: تَـضمنها معنَى الاستِفْهامِ، وحركت لالِتِقاءِ الساكِنَين، وفُتِحت؛ لأن الفَتْح أَخف الحركَاتِ. فَإن قِيـلَ: لِـم حركت الفَاء ولَم تُحرك الياء؟ قُلْنَا: لِعلتين، أَحديهما: أنا لَو حركْنَا الياء ولَم نُحرك الفَاء لَقُلِبـتْ أَلفاً لِتَحركها وانفتاحِ ما قبلَها، وحينَها يجتَمع ساكِنان الأَلِفُ والفَاء. والعِلّةُ الثانِية: أَن التحريـك بالحرفِ الصحيحِ أَولَى؛ لأَنه أَقْوى. **وفِي معنَاها "أَنى".** يعنِي: "أَنى" بِمعنَى كَيفَ فِي كَونِهِمـا سؤَالَين عن الأَحوال، **قَالَ ا ُ تَعالى:** " فَأْتُوا حرثَكم أَنى شِئْتُم ". يعنِي: نِساؤُكم موضِع تَحرثُون فِيهِ يحصلُ الولَد لَكم مِنْه، فَهو كمزرعةٍ لَكم فَكما يجوز لَكم دخُولُ المزرعةِ فِي أَي وقْتٍ شِئْتُم، فَكذلِك جامِعوا نِساءكم فِي أَي وقْتٍ شِئْتُم إلا فِي حال الحيضِ والنفَاسِ. قِيل: "أَنى" ههنا بِمعنَى الحال، يعنِي: فِي أَي حالٍ شِئْتُم قَائِماً أَو قَاعِداً أَو مضطَجِعاً، أَو مِن القُبل، أَو مِن الدبر بِشَرطِ أَن يكُون الإِيلاَج فِي الفَرجِ لا فِي الدبر. وقِيلَ: "أَنى" ههنَا بِمعنَى المكَان، أي: فِي أَي مكَـانٍ شِئْتُم فِي البيتِ والضيعة، والحضرةِ والسفْر. **قال الكميت:**

أنى ومن أين آبك الطرب"

وتمامه: مِن حيثُ لا صبوةٌ ولا ريب،

أنى معنَاها كَيفَ ههنا. آب: رجع، يعنِي: كَيفَ ومِن أَين رجع إليك الطرب ولَم يبقَ لك عِشْقٌ ولاَ حاجةٌ إلى النساءِ مِن غَايةِ الكِبرِ والضعفِ. **"إلاّ أنهم"** يعنِي: تَشْبِيه "أنى" بِكَيفَ فِي المعنَى، ولِكن بينَهما فَرقٌ، وهو أَن "أنى" تَأتِي لِلمجازاةِ، وكَيفَ لاَ تَكون لِلمجازاةِ تَقُولُ: أنى تَكُن أَكُن. تَجزِم بالشرطِ والجزاءِ، ولاَ يجوز: كَيفَ تَصنَع أَصنَع بِالجزمِ، وإنما جزم "أنى" دون كَيـفَ، لأن أنى تَأتِي بمعنَى كَيفَ، وبمعنَى أَين فَمشَابهتُها "أين" جزم الشرطِ والجزاءِ، وإنما تَكُون أَين لِلمجازاةِ، ولَم تَكُن كَيفَ لِلمجازاةِ، لأنك إذا قُلْتَ: أَين يكُن زيد آتِهِ. يمكِنُـك أَن تَـأتِي بِكَلِمـةِ "حيثُ" مكَانَه فِيقَع هذا الشرطُ. وإذا قُلْتَ: كَيفَ يكُن زيد أَكُن. لا يمكِنُكَ أَن تَكون مِثْلَـه فِـي جمِيعِ الأَحوالَ والصفَاتِ، فَإذا لَم تتَمكن أَن تَكُون مِثْله فقَد فَسد الشرطُ. قَالَ لَبِيد:

فأصبحتَ أنى تَأتِها تَلْتَبِس.

وتَمام البيتِ: كِلاَ مركَبيها تَحتَ رجلَيك شَاجِر.

سبب إنْشَادِ هذا الّشعرِ أَن عماً لِلبِيدِ واسمه عامِر، أَتْلَفَ حمامةٌ لِجارِ لَبِيدٍ فَغَضِب لَبِيـد وأَنْشَد قَصِيدةً مِن جملَتِها هذا البيتُ. الضمِير فِي: تَأْتِها وبِها" يعود إلَـى الداهِيـةِ والواقِعـةِ. تَلْتَبِس: أَي: تَخْتَلِط. كِلاَ مركَبيها، أي: كِلا جانِبي تلْك الداهِيةِ، أَي: قُدامها وخَلْفَها. شَاجر، أَي: مضطَرب ومتَحرك تَحتَ رجلَيك. وأَنى ههنا بمعنَى كَيفَ. يعنِي: فَعلْتَ فِعلاً لاَتَخاص بِـشُؤْمِه مِن داهِيتِهِ تِلْك فَكيفَ تَأتِها، إن أَتيتَها مِن قُدامِها تَهلَك، وإن أَتَيْتَها مِن خَلْفِها تَهلَك، يعنِي: تَهلَك مِن قَدامِك ومِن خَلْفِك ومِن تَحتَ رجلَيك، وأَنْتَ بعد هذا الفِعل إذَا تَمشِي، فَكأنك تَمشِي علَـى أَرضِ أَحدٍ تُدخِلَ رجلَك. هذا معنَى: كِلا مركَبيها شَاجِر تَحتَ رجلِك "وحكى قُطرب عن بعضِ العربِ: انظر إلى كَيفَ يصنَع؟" وقَد جاء دخُولُ حرفِ الجر على كَيفَ، وقَد قُلْنَا إنه شَاذ.

المركبات

هي على ضربين: ضرب يقتضي تركيبه أن يبنَى الاسمان معاً، وضرب لا يقتضي تركيبه إلاّ بناء الأول مِنهما. فَمِن الضرب الأول نحو: "العشرة" مع ما نيفَ عليها.

نيف: بِفَتْحِ النون وتَشْدِيدِ الياءِ: إذا زاد عدد علَى عشْرةٍ ولَم يبلُغ عِشْرين فالنيفُ اسم ذَلِك العدد الزائِد، يعنِي: أَحد عشَر إلى تَسعةَ عشَر كِلا اللفظين مبني علَى الفَتْح. أما عِلَـةُ بنـاءِ اللفْـظِ الأول. فَلأن اللفظَ الأولَ كَبعضِ الاسمِ؛ لأن الاسمين صارا كاسمٍ واحدٍ بالتركِيبِ، فَالدالُ مِـن أَحد كالفَاءِ مِن جعفَر، وكالحاءِ مِن طَلْحةَ مبنيةٌ، فَكذلِك الدالُ من أَحد عشَر. وأما عِلَـةُ بِنَـاءِ العشْرةِ فلأنها متَضمنّةٌ لِلحرفِ وهو الواو؛ لأن تَقديره: أَحد وعشْرةَ. وقِيلَ: عِلَـةُ بِنَـاءِ كِـلا اللفظين تَضمنْهما الواو وإنما بنيا علَى الحركَةِ؛ لأن البِنَاء فِيهما عارض فَبنيا علَـى الحركَـةِ لِتَدل الحركَةُ علَى بقَاءِ بعضِ قُوتِهما بِخِلاَفِ المبني الأَصلِي. وإنما فُتحـا؛ لأن الفَـتْح أَخـف

الحركاتِ، ويأتِي باقِي بحث العددِ فِي الأعدادِ، وفِي بعضِ النسخ إلا اثنَي عشَر وهـذا اللفْـظُ لَيس فِي بعضِ النسخ ولكِن صحِيح فِي المعنَى، ومعنَاه أن كِلا اللفْظَين مِن أحد عشَر إلى تسعةَ عشر مبنيةٌ إلا إثنَى مِن إثني عشَر فإنها معربةٌ، ويأتِي بحثُه فِي الأعدادِ. **وقولُهم: وقعوا فِي حيص بيص.** "حيص" بِفَتْح الحاءِ والصادِ المهملتين. وبيص بِفَـتْح البـاءِ والـصادِ المهمـلةِ معنَاهما: الضيقُ والعسر، يعنِي: وقَع القَوم فِي مشَقةٍ عظيمةٍ وهِي الحاجة وعِلةُ بِنَاءِ اللفظَـين ما ذُكِر فِي أحد عشر وكذلكِ هذِه الألْفَاظُ المذْكُورة بعد هذَا "**ولقيتُه كَفةَ كفة.** الكـف" المنْـع وهما مبنيان واقِعان موقِع الحال أي لقِيتُه: بحيثُ واجهني وواجهته حتى كـأنني كَفَفْتُـه عـن مجاوزتِي وكفنِي عن مجاوزتِهِ. **وصحرةً بحرةً.** صحرةً بالصادِ والحاءِ المهملتَـين، و"بحـرة" بِالحاءِ المهملةِ معنَاهما لَقِيتُه بحيثُ لَيس بيني وبينَه ساتِر، **وهو جاري بيتَ بيتَ.** يعنِي: بيتُـه ملاصِقٌ لِبيتِي. "**ووقَع بين بين**" أي: وقَع فُلان بين هذا وبين هذا، أي: بين المنْزلَتَين، أو بـين الصحِيح والسقِيم، وما أشْبه ذَلك مِن الاحتِمالاتِ، ويقَالُ: هذا الشيء بين بين، أي: بين الجيـدِ والردِيء. "**وآتِيك صباح مساء"، ويوم يوم.** يعنِي: آتِيك صباحاً أي: وقْتَ الصباحِ والمـساءِ. "ويوم يوم" يعنِي: آتِيك يوماً ويوماً، أي: يوماً بعد يومٍ مِن غَير أن يقَع بينَهما فَاصِلَةٌ. "**وتَفَرقوا شَغَر بغَر" وشذَر مذَر، وخِذَع مِذَع، وتركُوا البِلاد حيثَ بيثَ، وحاثِ باثِ، ومنه الخـازِ بـازِ.** يعنِي: معنَى هذه الألفَاظِ الستة التفرقَ، يعنِي: تَفَرقُوا تَفَرقاً لا اجتِماع لَهم. وشَغَر مِـن شَـغَر الكلْب رجلَيه، أي: فَرقَهما، لِيبولَ. والبغَر: العطَشُ الذي لا يروى معه الرجلُ كأنه يعيد مغَرفٌ بين الرجل وبين أن يروى من الماءِ. "والشذَر مذَر" بِالذال المعجمةِ التفرقْ، فَكـذِلك "الخِـذْع والمِذَع" بالخَاءِ والذال المعجمتين وبالعين المهملةِ التقدير تَفرقُوا شَغَراً وبغَراً منْصوبان علـى الحال، ثُم بنِيا لِما ذَكَرنَا. وكذَلِك الألْفَاظُ الباقِيةُ. "وتَركُوا البِلاد حيثَ بيثَ وحاثَ باثَ، يعنـي: حيثَ بيثَ وحوثَ بوثَ وحاثَ باث معنَاهما التفرق، يعني: تركوا الـبِلاد وذَهبـوا متَفـرقِين، وكُلها مبنيةٌ والتَقدير: تَركُوا البِلاد حيثاً بيثاً وهما منْصوبان علَى الحال. "ومِنه: الخَـاز بـاز" يعني: "الخَاز بالخَاءِ المعجمةِ، وبالزاءِ المعجمةِ فِي الكلِمتَين ويجوز فَتْحهمـا كخَمـسة عـشَرَ ويجوز كسرهما لالتِقَاءِ الساكِنْين الألِفِ والزاي، ومعنَاهما واحد، وهو اسم الذباب وقِيل: اسـم صوتِه. وقِيل: داء يأخُذُ الإبِلَ والإنْسان فِي الحلْق. "**والضرب الثاني" نحو قولهم: افْعـلْ هـذا بادِي بدِا، وذَهبوا أيدِي سبأ، ونحو: معدِ يكرب، وبعلبك، وقالِي قلا**[1] .

يعني: قَد قَالَ: المركب ضربان: ضرب كان فِيه اللفْظَان مبنيين وهذا هو الضرب الأولُ. وفِي هذا الضربِ اللفظُ الأولُ مبني علَى الفَتْحِ كبعضِ الكِلمةِ، واللفْظُ الثانِي معـرب منْـصرِفٌ إن

[صيغة المبنيات] في ن.ف.

[1] قالي قلا: اسم موضع، وهو غير منصرف للتعريف والتركيب وهو مدينة بأرمينيية : انظر: معجم البلدان ٢٩٩/٤.

كان نَكِرةً، وغَير منْصرفٍ إن كان معرفةً لِلتعريفِ والتركِيب. واعلَم أن بادِي بـدِي، وأيـدي سبأ، كُل واحِدٍ مِنْهما مضافٌ على الحقِيقَةِ، وما بعده مضافٌ إليه، إلا أنهم لما رأوا أنهمـا لا يغيران عن هذه الصيغَةِ [شبهوها بالمبنياتِ]، وأوردهما المصنفُ فِي هذا الفَصل. والأصلُ فِي بادِى أن يكون مهموزاً منْصوباً على الحال، ولكِن قُلِبت الهمزةُ ياء وأسكِنَت اليـاء للتخفِيـفِ. وأما ما أُضيفَت إليهِ بادي فَفِيه قولان: فِي قَولٍ كان أصلُه: بدِيء علـى وزن فعيـل فَحـذِفَت همزته فَبقِي بدي بِياءٍ ساكِنَةٍ. والقَولُ الثانِي: بداء على وزن صباح فَحذِفَتْ همزتُه فَبقَـي بـدا على وزن عسى. وكذلِك أيدِي: أصلُه: أيدِي: بِنَصب الياءِ؛ لأنه حالٌ؛ ولكِـن أسـكِنتَ يـاؤُه لِلتخفِيفِ وبينَهما مضافٌ إليهِ، ويأتِي بحثُ هذين اللفْظَين، أعنِي: بادِي بدِي، وأيدي سبأ. قولُه: وذَهبوا: يعنِي مجموع هذين اللفظين التفرق. يعنِي: تَفَرقُوا تَفَرقاً مِثْل تَفَرق أهل سبأ، وسبأُ اسم قَومٍ باليمن كانُوا كثْيري الأشْجار وأنْواعِ النعم فلما كفَروا ضرب ا ُ بلادهم بـأن قطَـع سـد مِياههم حتى أغْرقَ الماء بِلادهم وبساتينَهم، وتَفرقُوا إلى كُل نَاحِيةٍ. وسبأ مهموز اللام فَقُلِبـت همزتُه ألفاً، وهو معرفَةٌ واقِع موقِع الحال، أي: ذَهبوا متَفرقِين. وقد قُرِيء فِي [القران][1]: "لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ"[٢] بِفَتْحِ الهمزةِ مِن غَير تَنْوينٍ على أنه غَير منْصرفٍ على تَأويل البقْعةِ، أو القَبيلَةِ فيكُون معرفةً ومؤنثاً. ولسباءٍ بجر الهمزةِ مع التنوين على أنه منْصرفٌ على تأويل الموضِع، أو البلَدِ، أو القَومِ. ونحوه معد يكرب: وقد مضى بحثُها فِي بحثِ غَير المنْـصرفِ. **"وقـالي"** وكان أصلُه "قَالِي" بِفَتْحِ الياءِ، واسكِنَتْ الياء تَخفِيفاً. قلا: أصلُه "قلَي" بحركَةِ الياءِ وفَتْحِ الـلامِ وقُلِبت الياء ألفاً، وهو غَير منْصرفٍ للتعريفِ والتركيب؛ لأن قَالِى قلا اسم موضِع.

فَصل

والذي يفْصِلُ بين الضربين، أن ما تضمن ثانيه معنَى حرفٍ بنِى شَطْراه لوجودِ عِلَّتَـي البِناءِ فِيهما معاً، أما الأولُ، فلأنه تَنزلَ منْزلةَ صدر الكلِمة عن عجزها، وأما الثاني، فلأنـه تَضمن معنَى الحرفِ، وما خَلا ثَانيه مِن التضمن أُعرب وبنُي صدره. والذي يفْصِلُ، يعنِـي: والضابِطَ الذي يعرفك النوع الذي بنِي لَفْظَاه، والنوع الذي بنِي لَفْظُه الأولُ دون الثانِي: إن ما كان لَفْظُه الثانِي متَضمناً لواوِ العطْفِ، وهو النوع الذي كِلا لَفْظَيهَ مبنِي. أما اللفْظُ الأولُ فلأنه

---

[1] - [الفرقان] في ن.ف.

(٢) سورة سبأ ١٥ وتمامها: "لقد كان لسبأ فِي مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور". قرأ ابن كثير وأبو عمرو: "سبأ" غير مجراة. هذه رواية البزي. وقرأت على قُنبل عن النبال: "سبأ" ساكنة الهمزة، وهكذا الحسن بن محمد بن عبيد ا بن أبي زيد، عن شبل عن ابن كثير، وهو وهم والصواب رواية البزي "سبأ" مفتوحة الهمزة مثل أبي عمرو. وقرأ الباقون "لسبأ" مجراة. فمـن فـتح وترك الصرف فلأنه جعل سبأ اسماً للقبيلة، ومن صرف وكسر جعل سبأ اسماً لرجل أو حي. انظر: السبعة فِي القراءات ٥٢٨، حجة القـراءات ٥٨٥، الحجة فِي القراءات السبع ٢٩٣/١.

كبعضِ الاسمِ، وأما اللفْظُ الثانِي فلِتضمنِهِ واو العطْفِ. وما كان لفْظُه الثانِي غير متضمنٍ لِواوِ العطْفِ فهو النوع الذي بنِي لفْظُه الأولُ، وأعرب لفْظُه الثانِي كبادِي بدِا. فإن قِيلَ: بأي شـيءٍ تعرفُ ما كان متضمناً لِواوِ العطْفِ، وما لم يكُن متضمناً واو العطْفِ؟ فتقُولُ: كُل لفْظين ركبا فانظر فإن أُرِيد بِكُل واحدٍ مِن لفظيهِ معنى كخمسةَ عشر فإنه أُرِيد بخمسة عدد وبعشْرة أيـضاً عدد فهو متضمنٍ لِواوِ العطْفِ، وإن أُرِيد بِكلا اللفظين معنى واحداً فهو غير متـضمنٍ لِـ واوِ العطْفِ نحو: بادِي بدا وأشْباهِه، فإنه لم يرد بِكلا اللفظين إلا الأولية والابتداءِ بالفِعلِ. قولُـه: شطْراه: الشطْر: النصفُ، فشطْراه، أي: نِصفاه. صدر الكلِمةِ، أي: أولُ الكلِمةِ، مِن عجزِهـا، أي: مِن آخرها. التضمن أي: مِن تضمن واوِ العطْفِ.

فصل

والأصلُ فِي العددِ المنيفِ على العشْرة أن يعطفَ الثـانِي علـى الأول، فِيقـال: ثلاثـةٌ وعشْرةٌ، فمزج الاسمان وصيرا واحداً، وبنيا لِوجودِ العِلتين. ومِن العربِ مِن يسكن العـين فِيقولُ: أحد عشر، احتِراساً من توالِي المتحركّاتِ فِي كلِمةٍ. وحرفُ التعريـفِ والإضـافةُ لا يخِلان بِالبِناءِ؛ تقولُ: الأحد عشر، والحادِي عشر، إلى التسعة عشر، والتاسِع عشر. وهـذا: أحد عشرك، وتسعةَ عشرك. وكان الأخْفَشُ يرى فِيـه الرفْـع إذا أضـافه، وقـد اسـترذَله سِيبويه[1]، وإن سمي رجلَ بـ "خمسةَ عشر" كان فِيهِ الرفع والإبقاء على الفتْح.

والأصلُ فِي العددِ "المنيف". المنيفِ بِضم المِيمِ وكسر الياءِ وتشْدِيدها: العـدد الزائِـد على العشْرةِ ما لم يبلُغْ عِشْرين. مقْصود هذا الكلامِ بيان أن واو العطْفِ فِي أحد عـشر إلـى تِسعةَ عشر مقدرةٌ. قولُه: لِوجودِ العِلتين. يعني: وجِدتْ عِلةٌ فِي الاسمِ الأول، وهِي أنه كبعضِ الاسمِ فبني لهذه العِلةِ ووجدت عِلةٌ فِي الاسمِ الثاني، وهي أنه متضمن لواوِ العطْفِ فبني لهذه العِلة. ومِن العرب من يسكّن العين فيقول: أحد عشر، أحد عشر يعنِي تسكين العين لِلتخفِيفِ، لأنه لو لم يسكن العين لتوالى حركاتٌ كثِيرةٌ. وقد قرأ أبو حمزة[2] وهو مِن القُراءِ العـشرة لا مِن السبعةِ: اثنا عشْر، حيثُ كان العدد مذكُوراً مركباً بسكُون العين. قوله: لا يخِـلان: بِـضم الياءِ وكسر الخاءِ المعجمةِ، أي: لا يضران ولا يبطِلان التركِيب؛ لأن التركيب باقٍ مع الألفِ واللامِ، ومع الإضافةِ على حالِهِ. قولُه: والحادِي عشر، يعني: أحد عشر وحادي عشر سـواء فِي التركِيبِ، وكذَلك اثني عشر والثانِي عشر إلى التسعةَ عشر ، والتاسِع عشر كُل ذَلك مبني

---

[1] انظر الكتاب ٥١/٢.

[2] ترجمة: أبو حمزة هو أبو حمزة الواسطي، روى القراءة عن إسحاق المسيبي ، وروى عنه الحروف أحمد بن جبير.
انظر ترجمته في غاية النهاية ٢٦٧/١. تحت رقم (١٢١٠).وهذا إشارة لقوله تعالى: 'ن عدة الشهور عند ا اثنا عشر شهرا" التوبة٣٦

سواء كان فِيهِ الأَلِفُ واللام والإضافةُ، أَو عدِمهما. وقَالَ الأَخْفَشُ: إذا أُضِيفَتْ نَحو! هذا أحـد عشَرك، صار الاسم الثاني معرباً؛ لأنه قَوِي بالإضافَةِ. واستْرذَلَه سِيبويه، أَي: وجده رذيـلاً، أَي: ضعِيفاً بعِيداً عن القِياسِ؛ لأنّه إنما صار مبنياً لِتَضمنهِ واو العطْـفِ، وهـذا التـضمن لا يزولُ بالإضافَةِ. قَولُه: وإن سمي رجلٌ "بِخَمسةَ عشَر" كان فِيهِ الرفع والإبقاء علَى الفَتْحِ، أَراد بالرفْعِ الإعراب، يعنِي: إن جعِلَ عدد مركب علم رجلٍ جاز أَن يجعلَ معرباً وهـو المختـار؛ لأن واو العطْفِ فِي العلَمِ غَير مرادةٍ، وجاز أَن يترك البِنَاء علَى الفَتْحِ نَظَراً إلى لَفْظِ التركِيب.

فصل

"وكذاك الأصلُ: وقَعوا فِي حيص وبيص، أي: فِـي فِتْنَـةٍ تمـوج بأهلِهـا متـأخّرين ومتقدمين. ولقيتُه كَفةً وكَفةً، أي: ذَوي كفتين، كفةٍ مِن اللاقِي، وكفةٍ مِن الملْقـي، لأن كـل واحدٍ منهما فِي وهلَة التلاقِي كاف لِصاحِبه أن يتَجاوزه. وصحرةً وبحرةً، أي: ذَوي صحـرةَ وبحرةَ، أي: انكِشَافٍ واتساعٍ لا ستْرةَ بينَنَا. ويقالُ: أخبرتُه بالخَبر صحرةَ بحرةَ، ويقُولُـون: صحرةً بحرةً نَحرةً، فَلا يبنُون لِئلاً يمزجوا ثَلاثة أشياء. وهو جاري بيتٌ إلى بيتٍ، أَو بيـتٌ لِبيتٍ، أَي هو جاري ملاصِقاً. ووقَع بين هذا وبين هذا. قال عبِيد:

١٨٩ - وبعض القَومِ يسقُطُ بين بينَا

وأتِيه صباحاً ومساء ويوماً ويوماً، أي: كُل صباحٍ ومساءٍ. وكل يومٍ، وتفرقُوا شَغَراً وبغَـراً، أي: منْتَشِرين فِي البِلادِ هائجِين، مِن: اشْتَغَرتْ علَيه ضيعَتُه، إذا فَـشَتْ وانتَـشَرت، وبغَـر النجم: هاج بِالمطَر؛ قال العجاج:

١٩٠ - بغْرةَ نجمٍ هاج ليلاً فأنْكَدر.

وشَذَراً مذَراً، مِن التَشذر، وهو التفرقُ والتبذير. والميم فِي "مذَر" بـدلٌ مِـن البـاءِ. وخِذَعاً مِذَعاً، أي: متقطعين منتشرين من "الخَذْع"، وهو القَطْع، ومن قَولِهم: فـلان مـذاع أي: كذاب يفشِي الأسرار وينشُرها. وحيثا وبيثا، مِن قَولِهم: فلان يستَحيثُ ويـستبِيثُ، أي: يستبحِثُ ويستَثِير.

وكَذَاكِ الأَصلُ. يعنِي: كَما أَن الأَصلَ فِي أَحد عشَر وأَشْباهِها: أَحد وعشْرة. فَكَـذَاك فِـي حيص بيص، الأَصلُ فِيهِ الواو. والتقدِير، تَقولُ: فِي حيص وبيص. قوله: ولقَيتُه، يعنِـي: واو العطْفِ هنا أَيضاً مقَدرةُ، أَي: كَفةً وكَفةً مِن كَفةِ اللاقِي وكَفةِ الملْقِـي بِتَـشْدِيدِ اليـاءِ، وهـو

[بل] في ن.ق.

١٨٨: البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٣٦، الشعر والشعراء ٢٦٧/١، سر صـناعة الإعـراب ٤٩/١، التخميـر ٢٩٥/٢، ٢٩٦، الخزانة ٢١٣/٢، الدرر ٢٤٠/٢. والشاهد فِيه: أن "بين بين" اسمان مبنيان معاً على التركيب.

١٨٩: البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢٨/١، التخمير ٢٩٦/٢، ابن يعيش ١١٨/٤، شرح أبيات المفصل ٧٢٨/١. والـشاهد فِيـه: أن "بغر" في قولهم "شغر بغر" مأخوذ من: بغر النجم، إذا هاج بالمطر.

المفْعولُ، لأن كُل واحدٍ مِن المتَلاقِين يكُف أحدهما صاحِبه عن مجاوزتِه قوله: وهلَةِ التلاقِـي، أي: فِي ابتَداءِ التلاقِي. كافٍ، أي: مانِع، قوله: وهما بواوِ العطْفِ فَلما حذِفَتْ الـواو وركـب الاسمان صارا مبنيين. وذَوي يشْبه ذِي وحذِفَت نُونُه للإضافَةِ، ومحله نَصب علـى الحـال. ويقَالُ: اخبرتُه بالخَبر صحرةً بحرةً، فصحرةً بحرةً هما مبنِيان كما تَقَدم. ومراد المـصنفِ أن يقَالَ: أَخْبرتُه بِالخَبر صحرةً بحرةً، كما يقَالُ: لَقِيتُه صحرةٌ بحرةً، ومعنَى: أَخْبرتُـه صـحرةً بحرةً، أي: أَخْبرتُه بِلا شَك بلْ عن معاينةٍ ويقينٍ. ويقُولُون: صحرةً بحرةً نحـرةً، يعنِـي: إذا كرروا لفَظْاً مِن هذين اللفظَين حتى تَصِير الألْفَاظُ ثَلاثَةً وأربعةً زال البنـاء ونَـصبتْ كلهـا منَونةً؛ لأن بِناء ثَلاثَة أَلفَاظَ متَواليةٍ ثِقِيل فأعربوها رفْعاً لِلثقَل. وهو جاري بيتٌ إلـى بيـتٍ، يعنِي: حكى قُطْرب: هو جاري بيتٌ إلى بيتٍ بإظهار لَفْظَةِ "إلى" فَلما جاء فِي كـلامِ العـربِ إظِهار حرفِ الجر فِي بين بيتين فَإذا قَالُوا: بيتٌ بيتٌ علمِنَا أنهما متَضمنَان لِحرْفِ الجر. فَبِنيا لتَضمنُهما حرفَ الجر. ووقع بين هذا وبين هذا، يعنِي: جاء فِي كلامِ العربِ؛ وقَع بـين هـذَا وبين هذا بِواوِ العطْفِ فَلما جاء واو العطْفِ ملْفُوظاً عِلِمنَا أن قَولَهم: وقع بين بين تقديره بـين وبين. فَلما حذِفَتْ واو العطْفِ بنَي اللفظَان على الفَتْح. قَالَ عبيد:

وبعض القَومِ يسقُطُ بين بينا: صدره:

نحمِي حقيقتَنا وبعض القَومِ يسقُط بين بيناً

الشاعِر: عبيد الأبرص، الحقيقة ما يجب على الرجلُ أن يحمِيه، يعنِي نحن نَحفَظُ أولادنَا وأَقَاربنا وجِيرانَنَا بقوتِنا وشَجاعتِنا، وبعض الناسِ يسقُطُ بين بينَا قالَ الجوهري[١]: معنَـى هـذا يسقُطُ ضعِيفَاً غَير معتدٍ بِهِ ولَعل مراد الشاعِر: أن القَبائِلَ الأُخْرى كانوا بين ضـعفٍ وقُـوةٍ، ولَيس كُلهم [قَوِيّاً][٢] حتى يدفَعوا الأعداء عن أَنْفُسِهم. والمراد بالاستِشْهادِ: أنه جعلَ بـين بـين مبنِيين لِتَضمنِهما الواو. والألِفَ فِي "بينَا" لِلشعر. وآتيه صباحاً مساء: يعنِي: قَد جاءتْ الـواو فِي صباحاً ومساء ملْفُوظَاً بِها، فَإذا جاء بِغَير واوٍ عِلِم أن الواو فِيهما مقَدرةٌ كمـا تَقَـدم فِـي مواضِع كثيرةٍ. وتَفَرقُوا شَغَراً وبغَراً إلى قَولِه بالمطَر. هائِجين، أي: متَفرقين. ضـيعتُه، أي: أرضه. فَشَت، أي: اتسعتْ مِن فَشَا يفْشُوا إذا ظَهر الشيء واتسع الخَبر. والمراد ههنا التفَرقُ. قَولُه: وبغَر النجم: هاج بِالمطَر. هاج يهيج إذا ارتَفَع الغُبار وقَام الرجلُ مِن موضِعِه، والبـاء فِي بِالمطَر لِلتعديةِ. والنجم قِيل: هو المطَر. وقِيل: هو كُل نَجمٍ ينْزِلُ المطَر عِنْد ظُهوره بِزعمِ العربِ، ويقَالُ لِذَاكِ النجمِ النوء. وبغر النجم" معنَاه أَنْشَأَ المطَر وآثَاره مِن موضِعِه أنْزلَه إلـى الأَرضِ. ومعنَى الجميع الإنْتِشَار. قَال العجاج:

---

[١] - انظر : الصحاح ٤٩٨/٥(بين).

[٢] - [أقوياء] في ن.ف.

بغْرةَ نجمٍ هاج ليلاً فانكدر

البغْر: الدفْعةُ الشديدةُ مِن المطَر. هاج، أي: أَظْهر. انكدر، أي: نَزلَ. وبغَـرة منْـصوبةٌ علَى المصدر، أَو علَى الظَرفِ. وما أَشْبه ذَلِك وعامِله فِي البيتِ المتَقَدمِ، أي: دفَعه مطَر فِـي الليل، ونَزلَ ذَلِك المطَر. وشذراً ومذراً: التبذير التفريقُ، ومذر كَان أَصلُه "بذَر" بِالبـاءِ وهـو التفْرقُ. فَقَلِبت الباء مِيماً لقُربِ مخرجيهما. وجذَعاً ومِذعاً إلـى قولـه وينـشرها التقطَيـع: صيرورةُ الشيءِ قَطِعاً والإِخْتِلافَ بين القَومِ. يفْشِي، أَي: يظْهر وينْشر، أي: يفَرقُ. والمـراد بِكُلِ ذَلِك التفَرقُ. وحيثاً وبيثاً يستَحيثُ: بِالحاءِ المهملَةِ ويستَبِيثُ بِالباءِ المنْقُوطَـةِ مِـن تَحتِهـا بِنُقْطَةٍ، وبعد التاء والباءِ ياء منْقُوطَةٌ مِن تحتْها بِنُقْطَتين، وبالثاءِ المنْقوطَةِ مِن فَوقِها بثَلاثِ نُقَطٍ معناهما يستَبحِثُ ويستَثِير، أي: يفَرقُ التراب عِنْد طَلَبِ شَيءٍ فِيه، والمـراد مِـن كُـل ذَلِـك التفَرق.

فَصل

"وفِي خاز باز" سبع لُغات، وله خَمسةُ معانٍ، فاللغاتَ: خاز بازِ، وخاز باز، وخاز بـاز، وخاز باز، وخاز بازٍ، وخاز بازٍ، و"خاز باءُ" كـ "قاصِعاء"، وخِزباز كـ "قِرطَاس.

يعني : اللغَةُ الأُولى مِن السبعةِ: "خَاز باز" كِلاهما بِكسر الزاي بِلا تَنْوين، وكانَتْ الأَلِفُ الزاي فِيهما ساكِنتَين فَكُسرتْ الزاي؛ لأن الأصلَ فِي تحريك أَحدِ الساكِنين الكسر. وخاز باز، يعني: بفتح الزاي فِيهما وكانَت الزاي ساكِنَة فَفُتِحت؛ لأن الفَتْح أَخَف الحركاتِ. وخَـاز بـاز، يعنِي: بِفَتْحِ الزاي الأولَى وضمها فِي الثانِي تَشْبِيهاً ببعلَبك إذا رفِعتْ بِلا تَنْوينٍ قوله: وخَاز باز يعنِي: بِكسر الزاي الأُولى وضم الثانِي تَشْبِهاً بِمعدِي يكْرب. فَكَما أَن ياء معدِي كَرب سـاكِنَةٌ فَكذلِك الزاءِ مِن خَاز كَانَتْ ساكِنَةً فَحركَتْ بالِكسر لالتَقَاءِ الساكِنَين، وضمتْ الزاي مِن "بـاز" كَما ضمت الباء مِن معَدي كَرب فِي حال الرفْع. وخاز باز يعنِي: بِضم الأُولَى وكَسر الثـانِي تَشْبيهاً بِبعلَبك علَى قَول مِن أَضافَ بعل إلى بك. وخاز باء كقاصِعاء يعنِي: بِكسر الزاي مِـن خَاز وإبدال الزاي همزةً مِن باز قَصار علَى وزن قاصِعاء وهو جحر اليربوع، واليربوع فأرة البريةِ. قوله: وخِز باز كَقِرطَاسٍ: يعنِي: بِخَاءٍ مكْسورةٍ بعدها زاي ساكِنَةٌ فِيـصِير المجمـوع علَى وزن قِرطَاسٍ، ويصِير على هذِهِ اللغةِ معرباً يجري عليه جمِيع الإعرابِ، والخَاء الـزاي فِي جمِيعِ اللغَات السبع معجمتان. **والمعاني ضرب من العشْب**. يعنِي: أَما المعانِي فَأحدها: أَنه نَوع مِن العشْبِ، وهو النباتُ. قالَ:

١٩١ -: والخَاز بازِ السِنِم المجودا.

وقبل هذا:

رعيتُهما أكْرم عودٍ عودا. ويروى:

رعيتُها أطْيب أرضٍ عوداً الصل والصفْصِل واليعضيدا.

والخَاز باز السنَم المجودا بِحيث يدعو عامِر مسعوداً.

وهذهِ الأشْياء أنْواع مِن النباتِ. السنَم: المرتَفِع. المجودا: ما نَزلَ عليهِ المطَـر الكَثِيـر، والعود فِي هذا البيتِ بِمعنَى النباتِ، يعنِي: رعيتُ نَاقَتِي عوداً أكْرم عـودٍ، أي: شَـجراً هـو أفْضلُ الأشجار للرعي فِي المرعي. ورعيتُها أيضاً هذهِ الأنْواع مِن النّبات. **وذُباب يكون فِـي العشْبِ.** يعنِي: المعنَى الثانِي: أنه اسم لِذَبابٍ يكُون فِي العشْبِ. **قال :**

١٩٢: - وجن الخازِ بازِ بهِ جنُوناً

قَائِلُ هذا عمرو بِن الأحمر. وقبْلَه: تَفَقا فَوقَه القَلَع السواري.

وجن الخاز باز به جنونا.

تفقا، أي: تَشَقق. فَوقَه. أي: فَوقَ ذَلك الموضِع. القَلَع: جمع قَلْعةٍ بِفَتْحِ القَـافِ، وهِـي قِطَعـةُ السحاب. السواري: جمع ساريةٍ، وهِي السحابةُ التي [تَظْهر][1] فِي الليل. جن الخَاز بـاز، أي: صوتَ الذباب بِهذا الموضِع. جنُوناً، أي: تَصويتُه كان من كَثْرةِ العشْبِ، والمراد: ذِكْر كثْـرةُ نزول المطَر بِذلك الموضِع وكَثْرةُ العشْبِ. **وصوتُ الذبابِ:** يعنِي: المعنَى الثالِثُ: أنه صـوتُ الذبابِ. "**وداء فِي اللهازِمِ".** يعني: المعنَى الرابِع: أنه اسم داءٍ يكون فِي اللهازِمِ، وهِي جمـع لِهزمةٍ بِكسر اللامِ وهِي قَعر الفَم. **قال:**

١٩٣ - يا خاز باز أرسل اللهازما

يعنِي: يا هذا الداء فَارِق اللهازم. وتمامه:

إنّي أخافُ أن تكون لازماً.

والسنور: يعنِي أنه اسم للسنور.

١٩٠- البيت من الرجز، ولا يعرف قائله. فقد ورد بلا نسبة في شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي ١٣٥، الإنـصاف ٣١٤/١، التخميـر ١٩٨/٢، الخزانة ٤٤٥/٦، والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

١٩١:- البيت من الوافر، لعمر بن الأحمر فِي ديوانه ١٥٩، الكتاب ٣٠١/٣، الإنـصاف ٣١٣/١، التخميـر ٢٩٧/٢، ٢٩٩، الخزانـة ٤٤٢/٦. والشاهد فِيه كما ذكر الشارح.

١٩٢:- البيت من الرجز، وهو للعدوي فِي ابن يعيش. ١٢٠/٤، ١٢٢، ولأبي مهدية فِي معجم شواهد العربية (هارون) ٥٣٤، وبلا نسبة فِي نوادر أبي زيد ٥٤٩، ٥٧٠، الإنصاف ٣١٥/١، الخزانة ٤٤٢/٦. والشاهد فِيه كما ذكر الشارح.

فصل

افعلْ هذا بادِي بدى، وبادي بدا، أَصلُه: بادِيءَ بدِيءٍ وباديءِ بـداءٍ، فخفـف بطـرح الهمزةِ والإسكان، وانتصابه على الحال. ومعناه: مبتَدِئاً بهِ قبل كُل شـيءٍ. وقـد يـستَعملُ مهموزاً، وفِي حديثِ زيدِ بن ثابتٍ: أما بادىء بدءٍ فإنّي أحمد ا .

قَولُه: أَصلُه: بادِيء بدئ، وبادِئ بداءٍ فَاللفْظَةُ الأَولى علَى وزن "عادِي" بـسكُون اليـاء، واللفْظَةُ الثانِيةُ يجوز بدِيء علَى وزن سعِيد، ويجوز بداء علَى وزن حباً. قَولُه: مخَفف بطَرح الهمزةِ والإسكان. طُرح الهمزةِ: حذْفُ الهمزةِ مِن اللفْظَةِ الثانِية، أَعنِى: بداء وبـديء، وأَراد بالإسكان فِي اللفظَةِ الأُولى بأَن قُلِبت همزتُه ياء، واسكِنَت ياؤه فَبعد تغيرٍ حصلَ علَى صِيغتَين أحديهما: بدِي بياءٍ ساكِنَةٍ بعد الدال المكْسورةِ، والثانِية "بدا" علَى وزن "متَى". قَولُه: وانتِصابه علَى الحال: أَراد أَن محل المضافِ، أَعنِى: بادِي نَصب علَى الحال. واللفظَةُ الثانِية مجـرورةٌ المحل؛ لأنه مضافٌ إليهِ كَما ذَكَرنا. "وقَد يستَعملُ مهموزاً، يعنِي: يجوز أَن تُتْرك الهمزةُ علَى حالِها فِي اللفْظَةِ الأُولَى والثانِيةِ جميعاً، فَتقُولُ: بادِيء بفَتْح الهمزةِ بدئ بوزن سعِيد. وبـادِيء بدى بفَتْح الهمزةِ فِي اللفْظَةِ الأولى وسكُون الدال، وبكسر الهمزةِ وتَنْوِينها فِي الثانِيـةِ. قَولُـه: وفِي حديثِ زيد بن ثابتٍ: كان زيد بن ثَابِتٍ - رضِي ا ُ عنه- يخْطُب خُطْبـةً فَـتَكلم بهـذِه الكَلِماتِ. يعنِي: قَبلَ كُل شَيءٍ ابتَدِئ بِحمدِ ا ِ. ومراد المصنفِ مِن هذا الكَلامِ: أَن زيداً أَثْبـت الهمزةَ فِي اللفْظَةِ الأُولَى والثانِيةِ.

فصل

يقالُ: ذهبوا أيدي سبا[١]، وأَيادِي سبا، أي: مثلَ أيدي سبا بـن يـشْجب فِـي تفـرقهم وتبددهم فِي البلادِ، حين أُرسِلَ عليهم سيلُ العرم، والأَيدِي: كِنايةٌ عن الأبناءِ والأُسرةِ، لأنهم فِي التقوى والبطْش بهم بمنزلةِ الأيدي أيدي سبا. أَراد بالأَيدِي والأيادي: الأَبناء سمى الأَبناء أَيادِي، لأن الابن للأَبِ كَيدِهِ؛ لأَن الأب قُوةً وبطْشاً وعوناً بالابن، وسبأ: اسم أبى هؤلاءِ القَومِ، فكان اسم أبي سبأ يشْجب بالشين المعجمةِ والجِيم والباءِ المنْقُوطةِ من تَحتها بنُقْطَةٍ، واسم أبـي يشجب يعرب بن قَحطَان. التبدد: التفَرق. العرم: اسم وادٍ. وأَضافَ السيلُ إلـى الغَـرمِ، لأن السيلَ جاء مِن الوادِي وضرب بلادهم. الأُسرةُ: القَرابةَ. والبطْشُ القُوةُ.

فصل

فِي "معدِ يكَرب" لغتان إحداهما: التركيب ومنْع الصرف؛ والثانيةُ: الإضافةُ. فإذا أُضـيفَ جاز في المضافِ إليهِ الصرفُ وتركُه، تقولُ: هذا معد يكرب، ومعدي كربٍ، ومعدِي كـرب،

---

[١] - المثل في المستقصي ٨٨/٢، اللسان (سبأ)، مجمع الأمثال ٦/٢-٨ والقصة فيه كاملةً.

وكذَلِكَ: قالِي قلا، وحضرموتُ، وبعلبك ونظائِرها. فِي معدي يكرب: اعلم أن الياء مِن معـدِي ومِن قالِى يأتِيان على كُل حالٍ، ويجوز فِي هذه الألفَاظِ وأشبَاهِهَا مِما كان المراد مِن اللفظـين معنى واحِداً، التركِيب والإضافَةُ، فإن ركبتهما جعلتَ معدِي وقـالِي سـاكِنَتين فِـي اللفْـظِ، ومفتُوحتَين فِي التقدير، وجعلْتَ كرب وقلا معربين غَير منصرفين، وقلا ساكِنَةً على كُل حالٍ فِي اللفْظِ، لأن الألِفَ لا تَقْبلُ الحركَةَ، وجعلتْ "بعل" "وحضر" مبنيين على الفَتْحِ، وجعلتَ "بك" وموت معربتين غَير منْصرفَتَين. هذا بحثُ التركِيب. أما إذا أُضِيفَ الاسم الأولُ إلى الثـانِي كانَت الياء مِن "معدِي" ومِن "قالِي" ساكنتين فِي اللفظِ ومعربتين فِي التّقـدير، وجعلْـتَ "بعـل وحضر" معربـيْن فِي اللفْظِ والتقدير، وجعلْتَ المضافَ إليهِ معرباً منْـصرفاً. وإن أردتَ بـهِ مذكراً بِأن تُذكر. معرباً غَير منْصرفٍ إن أردتَ بِهِ مؤنثاً بإن تُؤَنثَ يكرب "الكريهـةَ"، وبـك وقلا وموت البقْعةَ. بعلبك: اسم بلْدةٍ بِالشامِ، وقالي قلا أيضاً: اسم موضِعٍ. وحضرموت أيـضاً اسم بلَدٍ معروفٍ. قَوله: تَقَولُ. هذا معدِي كرب، يعنِي: كرب بِرفْعِ الباءِ بِلا تَنْوينٍ على قَـصدِ التركيبِ. ومعدي كربٍ بِجر الباءِ والتنوين على قَصدِ الإضافَةِ، وجعلُ كرب مؤنثـاً فيكـون منصوباً لفظاً ومجروراً محلاً.

الكنايات

وهي "كم"، و "كذا"، و"كيت"، و "ذيت". فـ "كم" و"كذَا" كنايتان عن العـددِ علـى سـبيل الإبهام، و"كيتَ" و"ذَيتَ" كنايتان عن الحديثِ والخَبر، كما كُنّي بـ"فلانٍ" و"هنٍ" عن الأعـلامِ والأجنَاس، تقول: كم مالُك؟ وكم رجلٍ عندي؟ وله كذا وكذا درهماً، وكان من القِـصة كيـتَ وكيتَ، وذيتَ وذَيتَ.

معنَى الكِنَاية: الستْر، يقَالُ: كنى يكني إذا ستَر. ومعنَى الكِنَايةُ هنا: أن تلفظ كَلِمةً بحيثُ لا يفْهم مقْصودها إلا بقرينةٍ، أو بانضِمامِ كَلِمةٍ أُخْرى إليها لِتَفْسِيرها. فَألفَاظُ الكِنَاياتِ المذْكُورةِ أربعةٌ أحدها: لَفْظُ "كم" وهي مبنِيةٌ على السكُون، وعِلةُ بِنَائِها إن كانَت استِفَهامِيةً تَضمنها معنَى الاستِفْهامِ، وإن كانَت خَبرِيةً. فَلعِلتين أحديهما: أَنها نَظِير كم الاستَفهامِية فِـي اللفْـظِ فَبنِيـت لِشَبهها بِكم الاستِفهامِيةِ فِي اللفْظ. والعِلةُ الثانِيةُ: أَنها نَقِـيض رب؛ لأن كـم لِلتكثِيـر، ورب لِلتقلِيل، ورب حرفٌ، والحرفُ مبني فَكذَلِك كم، لأن العربِ تَحمِلُ النقِيضِ على النقيضِ كمـا تَحملُ النظِير على النظير. الثانِي مِن الكِنَايات: لَفْظُ "كذَا" فَالكافُ للتشْبيهِ، وذَا للإِشَـارةِ إلـى الحاضِر، وهِي عِبارةُ عن عددٍ مجهولٍ، ويكون ما بعدها نَكِرةً منْصوبةً مميزةً للجنسِ، القَدر، فَتَقولُ: عِندي كَذا دِرهماً، أي: عِنْدي عدد مبهم مِن الدراهِم، فَعِندِي: ظَرفٌ وهو خَبر المبتَدأ،

وكذا دِرهماً مبتَدأٌ قُدم خَبره، لأن المبتَدأ إذا كان نَكِرةً وخَبره ظَرفٌ لَزم تَقْدِيم خَبَـرِهِ. وأمـا "كَيتَ وذَيتَ" فَعلةُ بِنائِهما أنهما كِنَايتَان عن الجمل؛ أي: عن القِصةِ والحِكاية مبنية، فَكَـذَا مـا كان عِبارةً وكِنَايةْ عن الجمل يكون مبنّياً مشبَهاً بِالجمل، لأنه قَائِم مقَام الجملَةِ فِي إفَادةِ الجملَةِ.

فصل

"وكَم" على وجهين: استفهامية، وخَبرية، فالاستفهامية تنصِب مميزها مفرداً كمميـز "أحد عشَر" تقول: كَم رجلاً عندك؟ كما تقول: أحد عشَر رجلاً، والخبريَـة تُجـره مفـرداً أو مجموعاً كمميز "الثلاثة" والمائة. تقول: كَم رجلٍ عندي، وكَم رجالٍ عندي، كما تقول: ثلاثـة أثوابٍ، ومائةُ ثوبٍ.

يعنِي: يكون مميز كَم الاستفهَامية مفرداً نكرةً منْصوبةً كمميز أحد عشَر إلـى تِـسعةٍ وتِسعين. يعني: يكون مميزكَم الاستفهاميةِ كمميزِ أحد عشَر إلى تِسعةٍ وتِـسعِين، قـالَ أبـو البركاتِ[1]: إنما جعِلَ مميز كَم الاستَفهامية كمميزِ أحد عشَر إلى تِسعةٍ وتِـسعِين؛ لأن الـسائِلَ سأَلَ عن العددِ القَليل والكثير، لأنه لا يعلَم أن العدد المسؤُولَ عنْه قَلِيلٌ أو كَثِير، فجعِلَ العـدد متَوسطاً بين القَليل والكثْير، لأن القَلِيلَ ما دون العشْرةِ، والكثيـر هـو المائـةُ ومـا فَوقَهـا، والمتَوسطُ ما بين العشْرةِ إلى التسعةِ والتسعِين، وتلخيص هذا البحثِ: أن الأصلَ فِي المميزِ أن يكُون مفْرداً منْصوباً كسائِر المميزاتِ؛ لأن المميز فَضلَةٌ، والفَضلَةُ ثِقيلَةٌ فَتَحتَاج إلى التخفِيـفِ والمفْرد أخَف مِن غَير المفْردِ، والنصب أخف مِن الرفْعِ والجر، فَجعِلَ مفْرداً منْصوباً لِيحصلَ تَخْفِيفٌ مِن هذين الوجهين، ولَم يجعل مميز"كَم" الاستِفَهاميةِ مجموعاً مجـروراً؛ لأن المميـز المجموع المجرور إنما يكون لِجمع القِلّة، ولمْ تختص كَم الاستفهامية بجمعِ القِلةِ حتّى يجعـلَ مميزها مجموعاً مجروراً، ولَم تَختَص أيضاً بِالمائةِ فَما فَوقَها حتى يجعـلَ مميزهـا مفْـرداً منْصوباً كسائِر المميزاتِ. والخَبريةُ: أي: مميز"كَم" الخَبريةِ فِي حال كَونِهِ مفْرداً، أو مجموعاً، يعنِي: تَكُون كَم الخَبرية مضافةً إلى مميزها ومميزها مجرور؛ لأنه مضافٌ إليه، ويجـوز أن يكون مفْرداً، ويجوز أن يكون جمعاً، أما وجه كَونِهِ مفْرداً، فلأن كَم الخَبريةِ تُستَعملُ فِي العددِ الكَثير، لأن كَم لِلتكثِير، ورب لِلتَقلِيل فَتُشْبِه كَم الخَبريةِ لَفْظَةَ المائةِ والألفِ، فَكمـا أن المائـةَ والألفَ تُضافَان إلى مفْردٍ فَكَذلك كَم الخَبرية. وأما وجه كَون مميزها جمعـاً فَلِتَأكيـدِ معنَـى الكثْرةِ؛ لأن لَفْظَ الجمعِ ينبئُ عن الكَثْرةِ؛ فَأحبوا أن يكون مميز كَم الخَبريةِ يدل على الكَثْـرةِ، لِيظْهر معنَى الكَثْرةِ فِي اللفْظِ، فَإن قِيل: لِم لَم يجمع مميز المائةِ والألـفِ؟ قلنـا: لأن الكَثْـرةَ

---

[1] - انظر: الهمع٢/٢٧٤-٢٧٥.

معلُومةٌ مِن لَفْظِ المائَةِ والألفِ فَلا تَحتَاج إلى تأكِيد الكثْرةِ بجعل المضافِ إليه جمعاً بِخِـلافِ كم، فإن الكثْرةَ لم تَكُن معلُومةً مِن لَفْظِ كم، وجعلُ مميزها مفْرداً أفْصح مِن جعلِهِ جمعاً.

فصل

وتقَع فِي وجهيها: مبتدأةً، مفْعولةً، ومضافاً إليها. تقُولُ: كم دِرهماً عِنْدك؟ وكَم غُـلامٍ لَك! على تَقْدير: أي عددٍ مِن الدراهِم حاصِلٌ عِنْدك؟ وكثير مِن الغِلْمان كائِن لك، وتَقُولُ: كـم مِنْهم شاهِد على فُلانٍ، وكَم غُلاماً لك ذَاهِب تَجعلُ "لك" صِفَةً لِلغُلامِ، و"ذَاهِباً" خَبراً لِـ "كـم". وتَقُولُ فِي المفْعولِيةِ: كم رجلاً رأيتَ، وكَم غُلامٍ ملَكْتُ وبِكم رجلٍ مررتُ وعلى كم جِذْعاً بنِي بيتُك؟ وفِي الإضافَةِ، رزقَ كم رجلاً؟ وكَم رجلٍ أطْلَقْتَ.

وتَقَع فِي وجهيها، أي: سواءٌ كانتْ استِفْهامِيةً، أو خَبريـةً تَكـون مبتَـدأً، ومفعولَـة، ومضافاً إليها، ولا تَكُون فَاعِلَةً، لأنها تَقَع صدر الكَلام، والفَاعلُ لا بد أن يكُون قَبلَه فِعلٌ. قَولُه: كم دِرهماً عِنْدك؟ فَكم استفَهامِيةٌ وهِي مبتَدأ، ودِرهماً مميزها وعنَدك: ظَرفٌ خَبرها. قَوله: كم غُلامٍ لَك. فَكم مبتَدأ، وغُلامٍ مجرور بِالإضافَةِ وهو مُميزها، ولك خَبرها. "وتَقَول" كم مِنهم ... الخ: هذان المِثَالان أيضاً مِثَالُ كم الاستفهامِيةِ وهِي مبتَدأ إلا أن الغَرض مِن هـذين المِثَـالين بيان أن فِي المسألةِ لَفْظاً جاز أن يكُون صِفَةً، وجاز أن يكون خَبراً لَها. فَكم مِنهم شَاهِد؟ فَمِنهم مميز لكم، وشَاهِد خَبرها، وجاز أن يكون "شَاهِد" صِفَةً كم، ويكون الخَبـر محـذُوفاً فِيكـون تَقْديره: كم شَاهِدٍ مِنْهم حصلَ، أو حضر على فُلانٍ. وقَولُه: كم غُلاماً لَك ذَاهِب؟ فَغُلاماً تَمييز وذَاهِب خَبركم، ويجوز أن يكُون ذَاهباً صِفةُ غُلاماً، فَإن جعلتْ ذَاهِباً خَبركم يكون لَك صِـفَةَ غُلاماً. فَإن جعلتْ ذَاهِباً صِفَةَ "غُلاماً" تَكُون "لَك" خَبر كم، وحِينَها يجِب أن تُقَدم "ذَاهِباً" علـى "لَك" فَتَقُولُ. كم غُلاماً ذَاهِباً لَك؟ كيلا يقَع فَاصِلٌ بين الموصوفِ والصفَةِ. وتقولُ فِي المفعولِيةِ: فَفِي المِثَال الأول "رجلاً" منْصوب والتاء فِي رأيتَ مفْتُوحةً لأنه مِثَالُ كم الاسـتِفْهامِيةِ. وفِـي المِثَال الثانِي غُلامٍ مجرور والتْاء فِي "ملَكْتُ" مضمومةً، لأن كم خَبرِيةٌ. وفِي المِثَـالَين محـل "كم" نَصب، لأنها مفْعولَه لِرأَيتَ وملَكْتُ. وبِكم رجلٍ مررت، فَرجلٍ مجرور والتاء فِي مررتُ مضمومةً، لأن كم خَبريةً. وجِذْعاً: منْصوب لأن كم استفهاميةٌ، ومحل كم فِي المِثَـالِين جـر بِحرفِ الجر. **وفِي الإضافَةِ:** تَقْدير هذا: رزقُ كم رجلاً أطْلَقْتُ. فَرزقُ فِي المِثَالَين منْـصوب لأنه مفْعولُ أطْلَقْتَ، ورجلاً فِي المِثَال الأول منْصوب والتاء فِي أطْلَقْـتَ مفْتُوحـةً، لأن كـم استفهامِيةٌ، وفِي المِثَال الثانِي "رجلٍ" مجرور والتاء فِي أطْلَقْتُ مضمومةٌ لأن كم خَبرِيةٌ، ومحل كم فِي المِثَالَين جرٌ بِالإضافَةِ، ومعنَى أطْلَقْتَ ههنا: أبعدتَ ومضيتَ.

فصل

"وقد يحذَفُ المميز، تقولُ: كم مالُك؟ أي: كم درهماً، أو ديناراً مالُك؟ وكـم غِلْمانُـك؟ أي: كم نَفْساً غِلمانُك؟ وكم دِرهمك؟ أي: كم دانِقاً دِرهمك؟ وكم عبد ا ماكِثٌ؟ أي: كم يوماً أو شَهراً؟ وكذلك: كم سِرتَ؟ وكم جاءك فلان؟ أي: كم فَرسخاً وكم مرةً؟ أو: كم فَرسخٍ، وكم مرةٍ!

وقد يحذَفُ المميز. يعني: يجوز حذْفُ مميز كم إذا كان في الكلامِ ما يدل عليه فقولُه: كم مالك؟ المالُ يدل على المحذُوفِ، لأنه لو قالَ: كم، لا يعرفُ أنه يسأَلُ عن عددِ مالِـه، أو عن شَيءٍ آخَر، فإذا قالَ: مالُك. عِلم أنه يسأَلُ عن عددِ مالِه، لا عن عددِ شَيءٍ آخَـر، فـذِكْر المال حصلَ بهِ التميز، ولكن لم يحصل بهِ كُل التمييز، لأن المالَ يقَع على الدراهِم، والدنانِير وغَيرِهما. ولكن ربما يكفي السامِع هذا القَدر مِن التمييز، فكم مبتَدأةٌ في هذهِ الأمثلةِ الستةِ، وما بعدها خَبرها. وإنما كثر الأَمثِلَةَ لأن كُل مثالٍ مِن نَوعٍ، وليس فِي هذا الفَصل متمـاثِلان مِـن جميعِ الوجوهِ، فإن المِثالَ الأولَ مميزةُ الدراهِم والدنانِير. والمِثالُ الثانِي: مميزه نَفْساً. والثالثُ: مميزه دانِقاً، يعني: درهمكَ مِن الدراهم التي يكُون كُل دِرهمٍ مِنْها ثَلاثُ دوانق، أو مِن الدراهِم التي كُل دِرهمٍ منها أربعةُ دوانِقَ، لأن البِلاد مختَلِفَةٌ فِي قَدر الدراهِم. والمِثالُ الرابِع: مميـزه ظَرفٌ وهو اليوم والشهر، فعبد ا مبتدأٌ وماكِثٌ خَبره والمبتدأُ وخَبره خَبر"كـم". والخَـامِس: مميزه ظَرفُ مكانٍ، وهو الفَرسخُ. والسادِس: مميزة لَفْظَةُ مرةٍ. قولُه: أي: كم فَرسـخاً؟ هـذا شَرح كم سِرتَ. وقولُه: كم مرةً، هذا شَرح قَولِه. وكم جاءك فُلان؟ قولُه: أو كم فَرسخٍ وكـم مرةٍ. يعني: يجوز أن تَجعلَ كم استفهامِيةً فتَنْصِب مميزها، ويجوز أن تَجعلَها خَبريـةً فتَجـر مميزها، وليس هذا الحكْم مختَصاً بالمِثالَين الأخِيرين، بل يجوز فِي جميعِ الأمثِلَةِ أن تَجعل كم استفهاميةً وخَبريةً.

فصل

ومميز الاستفهاميةِ مفرد لا غَير، وقولُهم: كم لك غِلْمانـاً؟ المميـز فِيـه محـذُوفٌ، "والغِلْمان" منْصوبةٌ على الحال بما فِي الظرفِ مِن معنى الفِعل، والمعنَى: كم نَفْساً لك غِلْماناً؟

يعني: قَد تَقَدم أن مميز كم الاستفهاميةِ لا يكون إلا مفْرداً، فلِم جوزتِ العرب قولَهم: كم لك غِلْماناً؟ على صِيغةِ الجمعِ، فأجاب: بأن غِلْماناً ليس مميز"كم"، بل مميز "كـم" محـذُوفٌ، وغِلْماناً منْصوب على الحال والعامِلُ فِي الحال ما فِي الظرفِ، وهو لك، مِن معنى الفِعل؛ لأن لك جاراً ومجروراً ويسمى الجار والمجرور ظَرفاً غَير حقيقي. وقَد قُلنا إن الظرفَ إذا كـان

خَبراً لِمبتدأ يكُون الِفعلُ مقَدراً فِيهِ، فكَم مبتدأٌ ولَك خَبره، والتقدير: كَم نَفْساً حصلَ لَك فِي حال كَونِهم عَلْماناً.

فَصل

وإذا فُصِلَ بين الخَبرِيةِ، ومميزها، نُصِب، تَقولُ: كَم فِي الدارِ رجلاً.

قال :

١٩٤- كَم نَالَني مِنْهم فَضلاً على عدمٍ.

وقَالَ:

١٩٥- تَؤُم سِناناً وكَم دونَه ... مِن الأرضِ محدودِباً غَارها.

وقَد جاء الجر فِي الشعرِ مع الفَصل. قَالَ:

١٩٦:- كَم فِي بنِي سعدِ بن بكْرٍ سيدٍ ... ضخْمِ الدسِيعةِ ماجِدٍ نفاعِ

وإذا فُصِلَ بين الخَبرِيةِ، يعنِي: إِذا وقَع بين كَم الخَبرِيةِ ومميزِها فَاصِلٌ ينْصب مميزها لأنَّك لو جررته لأوقَعتَ بين المضافِ والمضافِ إليهِ فَاصِلاً، وهذا لا يجوز، فَينْصب المميز هنا كَسائِرِ المميزاتِ حذَراً مِن الفَصل بين المضافِ والمضافِ إليهِ. فَإِن قِيلَ: لِم جوزوا الفَصلَ بين كَم ومميزِها، ولَم يجوزوا بين عِشْرِين ومميزِها؟ قُلْنَا: لأن عِشْرِين رجلاً وأَشْباهها بِمنْزِلَةِ كَلِمةٍ واحِدةٍ، لأن العِشْرِين لِبيان العددِ، ورجلاً لِبيان المعدودِ. والعدد والمعدود كَشيءٍ واحِدٍ بِخِلافِ كَم، فإن كَم موضوعةٌ لِعددٍ مبهمٍ، ولا يعرفُ بِها بيان العددِ البتةَ، ويحصلُ مِن مميزِها معرِفَةُ الجِنْسِ لا معرِفَةُ العددِ. فَليس كَم مع مميزِها عدداً أو معدوداً حتى يكُونَا كَشيءٍ واحِدٍ، وإِذا كَان عِشْرون ومميزها كَشيءٍ واحِدٍ فَلا يجوز الفَصلُ بينهُما، وإذا لَم تَكُن كَم مع مميزها كَشيءٍ واحِدٍ جاز الفَصلُ بينَهما. وشَبهوا عِشْرِين رجلاً بِرجلَين؛ لأن رجلَين: الراء والجِيم واللام لِبيان الجِنْسِ والألِفُ والنون فِي الرفْعِ، والياء والنون فِي النصبِ والجر لبيان العددِ، فَكَذلِك العِشْرون لِبيان العددِ، ومميزهما لِبيان الجِنْسِ.

وقَالَ: كَم نَالَني مِنْهم فَضلاً على عدمٍ. قَائِلُ هذا البيتِ القَطَامِي[(١)]

وتَمام البيتِ: إِذْ لا أَكاد مِن الإِقْتَار أَحتَمِلُ

١٩٣:- البيت من البسيط، وهو للقطامي فِي ديوانه ٢٣٠ الكتاب ١٦٥/٢، المقتضب ٦٠/٣، الإنصاف ٣٠٥/١، التخمير ٣٠٨/٢، ٣٠٩، أمالي ابن الحاجب ٣٨٣/١، الأشموني ٨٢/٤، الخزانة ٤٦٩/٦. والشاهد فِيه كما ذكر الشارح.

١٩٤:- البيت من المتقارب، وهو لزهير فِي الكتاب ١٦٥/٢، التخمير ٣٠٨/٢، ٣٠٩ ابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، وليس فِي ديوانه، وهو لابنه كعب فِي العيني ٤٩١/٤، المفضل للنعساني ١٨١، وهو للأعشى فِي المحتسب ١٣٨/١، وبلا نسبة فِي الإنصاف ٣٠٦/١، الأشموني ٨٣/٤. والشاهد فِيه كما ذكر الشارح.

١٩٥:- البيت من الكامل، وهو للفرزدق فِي ابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢، العيني ٤٩٢/٤، الخزانة ٤٧٧/٦، وليس فِي ديوان الفرزدق، وبلا نسبة فِي الكتاب ١٦٨/٢، المقتضب ٦٢/٣، الإنصاف ٣٠٤/١، التخمير ٣١٠/٢، الأشموني ٨٢/٤. والشاهد فِيه كما ذكر الشارح.

(١) هو: عمير بن شييم التغلبي، أبو سعيد، شاعر إسلامي فحل مقلّ مجيد، كان نصرانياً ثم أسلم وهو ابن أخت الأخطل، عرف بالقطامي، وهو لقب الصقر ويلقب أيضاً بصريع الغواني. مات نحو سنة ١٣٠ هـ. انظر ترجمته فِي: الشعر والشعراء ٧٢٣/٢، الخزانة ٣٧٠/٢، الأعلام ٨٨/٥.

يمدح قوماً. نَالَ، أي: أصاب. العدم: الفَقْر. إذ: ظَرفُ زمانٍ. لا أكاد، أي: لا أقْرب ولا أقْدِر. الإقتار بِكسر الهمزةِ افتقر. أحتَمِلُ بِحاء مهملةٍ، أي: أحمِلَ، يعنِي: كثُر وصولُ فَـضلِهم إلـي حِين لا أقْدِر أن أحتَمِلَ حِملي ومتَاعِي مِن غَايةِ الفَقْر، وعدمِ مركُوبي، ويجوز "أجتَمِلُ" بالجِيم أيضاً، وهو نَفْس متكلمٍ مِن الجملَ وهو إذَابةُ الشحمِ، يعني: حِين لم يكُن لـي شَـحم وغيـره، والمراد بالاستشهاد نَصب المميز وهو فضلاً لِوقُوع الفَاصِل بين كم وبين فضلاً بمعنى أجمل.

وقال: تؤم سناناً وكم دونه قائل هذا الشعر زهير. تَؤُم، أي: تَقْصد نَاقَتِي سِـنان، وهـو اسـم رجلٍ. محدودباً غَارها: المحدودِب: المرتَفِع. الغَار: الموضِع المنَخَفِض. أي: وكم محـدودِب غَارها دونَه مِن الأرضِ، أي: وكم أرضٍ منْخَفِضةٍ بعدها موضِع مرتَفِع بـين سِـنَان وبينـي قَطَعتُ تِلْك الأرضِ حتى وصلْتُ إليهِ. والمراد بالاستِشهادِ: نَصب المميـز، وهـو محـدودِباً لِوقُوع الفَصل بين كم ومميزها. وقْد جاء الجر فِي الشِعر مع الفَصِل، قَال:

كم فِي بني سعدِ بن بكرٍ سيدٍ ضخمِ الدسِيعةِ ماجدٍ نَفاعِ

الدسِيعةِ: العطِيةُ. ضخم الدسِيعةِ، أي عظيم العطَايا. الماجِد: عظِيم الـشرفِ. النفـاع بِتَـشْديدِ الفَاءِ: كَثِير النفْعِ. والمراد بالإستشهادِ: جر المميز مـع الفَـصل، والمميـز سـيدٍ. ومـذْهب الكُوفِيين[1]. جواز الفَصل بين كم ومميزها، وتَرك مميزها مجروراً، وشَرطُ الفَاصِل عِنْدهم أن يكُون ظَرفاً، أو جاراً ومجروراً، ووافَقَهم قَلِيلٌ مِن البصريين.

فصل

ويرجع الضمير إليهِ على اللفظِ والمعنى، تقولُ: كم رجلٍ رأيتُه ورأيتُهم. وكم امـرأةٍ لقِيتُها ولقيتُهن. وقالَ تعالى: " وكَم مِن ملَكٍ فِي السماواتِ لَا تُغْنِي شَفَاعتُهم شَيئًا"(٢).

يرجِع الضمير إليهِ. يعنِي: كم مفْرد اللفْظِ مجموع المعنَى، فَيجوز أن تُفْـرد الـضمير العائِد إليها باعتِبار لَفْظِها، ويجوز أن يجمع باعِتبار معنَاها. وتَقُع كم على المذكر والمؤنـثِ، فإن كان مميزها مذكراً يكون الضمير العائِد إليها مذكراً، وإن كـان مميزهـا مؤَنثـاً يكـون الضمير العائِد إليها مؤَنثاً، وقَد ذُكِر مِثَالُ الكُل فِي الحمرةِ. قَالَ ا ُ تَعالَى: "وكَـم مـن ملـكٍ" يعنِي: كَثِير مِن الملائِكةِ فِي السمواتِ لا تُغْنِي شَفَاعتُهم ولا تُقْبلُ إلا بِإذن ا ِ تَعالى، فَـإذا لَـم تَنْفَع شَفَاعةُ الملائِكةِ المقَربين، فَكَيفَ تَنْفَع شَفَاعةُ الأوثَان، والمرادِ بـإيرادِ الآيـة، أن جمـع الضمِير العائِد إلى كم وهو قَولُه: "شَفَاعتُهم" باعِتبار معنَى كم.

---

[1] - انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٣/١(مسألة ٤١).

(٢) سورة النجم ٢٦.

فصل

وتقولُ: كَم غَيره لك، وكَم مِثْله لك، وكَم خَيراً مِنْه لك، وكَم غَيره مِثْله لك، تجعلُ "مِثْله" صِفَةً لـ "غَيرِه" فتنصِبه نصبه.

وتَقولُ: كَم غَيره لَك؟ المراد بِهذا الفَصل أن غَيره ومِثْله وخَيراً مِنْه يكُون مميز"كَم"؛ لأن هذِهِ الألْفَاظَ نَكِراتٌ، وإن كُن مضافَاتٌ إلى المعارفِ فَكَم استفهاميةٌ ومبتدأةٌ فِي هـذِهِ الأَمثِلَـةِ. وغَيره ومِثله وخَيراً منْصوباتٌ لأنهن مميزاتُ "كَم"، "ولَك" خَبر المبتدأ. قَولُه: وكَم غَيره مِثْله. فَغَيّره منْصوب؛ لأنه مميز"كَم"، ومِثْله صِفَةُ غَيرِهِ. قَولُه: فتنصِبه نصبه، يعنِي: تَنصِب مِثْلَـه كما تَنْصِب غَيره.

فصل

وقد ينْشَد بيتُ الفَرزدق:

١٩٧:- كَم عمةٍّ لك يا جرير وخَالةٌ   فَدعاء قَد حلَبتْ علي عِشَاري

على ثَلاثَةِ أوجهٍ النصب على الاستفهاميةَ، والجر على الخَبر، والرفْع على معنَى: كَم مـرةٍ حلَبتْ علي عماتُك.

وقْد ينْشَد: البيت وخَالَةٌ معطُوفٌ علَى "عمةٌ" وقَد جاء صِفَة لعمةٍ، والخَالَـةُ والفَـدعاء: المرأَةُ التي أعوجتْ أَصابِعها وكفها إلى الكُوعِ مِن كَثْرِةِ الحلْبِ وغَيره. والعِشَار: بكَسِر العين جمع عشْراء على وزن فَعلاء، وهِي الناقَةُ التي مضى عليها عشْرةُ أَشْهر مِن وقْـتِ أَن نَـزا عليها الفَحلُ. يهجو الفَرزدقُ جريراً بِهذا البيتِ. ويقُولُ: عماتُك وخَالاتُك مِـن جملَـةِ خَـدمِي وحالِباتَ إبِلي. يجوز نَصب "عمة" علَى أَن كَم استفهامِيةٌ، ويجوز جرها علَى أَن كَم خَبريـةٌ، ويجوز رفْعها على أَنها مبتَدأٌ، وقد حلَبتْ عِلي عِشاري خَبرها، ومميزكَم محذُوفٌ، وهو لَفْظَةُ مرةٍ، ويجوز مرةً بِالنصبِ على أَن كَم استفهامِيةٌ، ويجوز جر مرةٍ علَى أَن كَم خَبريةٌ، هذا كُله علَى تَقْدِير رفْعِ عمةٍ، فَإذا نَصبتَ عمةً أَو جررتَها تَكون كَم مبتدأةٌ، ولَك خَبرها، وقَد حلَبـتْ إلى آخِر الكَلام صِفَةٌ لِعمةٍ، وإن رفَعتَ عمةً فَكَم منْصوبةٌ إما علَى الظرفِ، وإما على المصدر وعامِلُها: حلَبتْ، تَقديره: إن جعلْنَاها ظَرفَاً: عمتُك حلَبتْ عِشَارِي زماناً كَثِيـراً، وإن جعلْنَاهـا مصدراً فتَقَدِيره: عمتُك حلَبتْ عِشَاري حلْباتٍ كَثيرةٍ. قَولُه: على معنَى كَم مرةٍ حلَبـتْ علـي

---

[١٩٦]:- البيت من الكامل، للفرزدق وهو فِي ديوانه ٤٥١، الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، ١٦٦، المقتـضب ٥٨/٣، المغنـي ٢٤٥، الأشـموني ٢٠٧/١، ٢١٢، ٨٠/٤، ٨١، الخزانة ٤٨٥/٦، الدرر ٢١١/١. والشاهد فِيه كما ذكر الزمخشري والشارح.

عِشَاري عماتُك. ظَاهِر هذا الكَلاَمِ أَنه جعلَ العماتِ فَاعِلاً، لأنه ذَكَرها بعد الفِعل، ولَكِن لَـيس مرادُه إعراب العمةَ فَإن العمةَ مقدمةٌ فِي اللفْظِ علَى الفِعل فَلا يمكِن جعلُها فَاعلَةً، وإنمـا أَراد بهذا الكَلاَمِ تَقْرِيب المعنَى، ولاَ شَكَ أَن العمةَ متَأخِرةٌ عن الفِعل فِي المعنَى ولأجل هـذا ذَكَـر العمةَ متَأخِرةً عن الفِعل لِتَبين معنَى الكَلاَم.

فَصل

والخَبريةُ مضافَةٌ إلى مميزها، عامِلةٌ فِيهِ عملَ كُل مضافٍ فِي المضافِ إليـهِ، فَـإذا وقَعتْ بعدها "مِن" وذلك كَثير فِي استعمالِهم. مِنْه قَولُه تَعالَى " وكَم مِن قَريةٍ "[1] " وكَم مِـن ملَكٍ "[2] **كانَتْ منَونَةً فِي التقدير، كَقولك: كَثِير مِن القُرى، ومِن الملائكَةِ، وهِي عند بعـضِهم منَونةٌ أَبداً، والمجرور بعدها بإضمار "مِن".**

والخَبريةُ مضافَةٌ، يعنِي: كَم الخَبريةُ مضافَةٌ إلى مميزها، وجر مميزها بإضافَةِ كَم إليـهِ كَسائِر المضافَاتِ فإن المضافَ فِي سائِر المواضِعِ هو الذي جر المضافَ إليهِ لا شَيئاً آخَـر، فَإذَا ظَهر بعد كَم لَفْظَةُ "مِن" امتَنَعتْ إضافَةُ كَم إلى مميزها، وإن لَم تَكُن مضافَةً فَلا بد مِن أَن تَكُون منونَةً فِي التقدير؛ لأنها نَكرةٌ فَقَولُك: كَم مِن رجلٍ جاءنِي، تَقديره: كَثِير مِن رجلٍ جاءني بِتَنْوِين كَثيرٍ. وقَالَ بعض النحويين[3]: مميز"كَم" الخَبريةِ مجرور بِمِن فَإن لَم تَكُن لَفْظَـةُ مِـن مظْهرةً فَهي مقَدرةٌ، وحجة الأَكْثَرين أَن "مِن" إذا لَم تَكُن موجودةً فِي اللفظِ لَـم تُقَـدرها، لأن الأَصلَ عدم الإضمار بلْ تَقولُ: كَم مضافَةٌ إلى مميزها. وحجةُ الأقلِين: أَن استِعمالَ مِن بعـد كَم فِي اللفظِ كَثِير فَإذا لَم تَكُن مِن ملْفُوظَةً تَكون مقَدرةً.

فَصل

وفِي معنَى "كَم" الخبرِيةِ "كَأين" وهِي مركبةٌ مِن: كافِ التشبيهِ، وأي، والأَكْثَـر أَن تُستَعملَ مع "مِن" قَال ا عز وجل: " وكَأَين مِن قَريةٍ "[4] **وفِيها خَمس لُغَاتٍ: "كَأين" و"كَـاءٍ" بِوزن "كَاعٍ"، و"كَيءٍ" بِوزن "كَيعٍ"، "وكَأْيٍ" بوزن "كَعيٍ" و"كَإٍ" بِوزن "كَعٍ".**

وفِي معنَى كَم "الخَبرِيةِ": اعلَم أَن "كَأَين" تَجِيء لِلاستفَهامِ، كَقَولِـك: بكَـأين دِرهمـاً اشتَريتَ هذا المتَاع؟ وتَجِيء لِلخَبر. واستِعمالُها بِمعنى كَم الخَبريةِ أَكْثَر. إنما قَالَ المصنفُ: فِي معنَى كَم الخَبريةِ "كَأين" ولَم يقُلْ فِي معنَى "كَم" الاستفهامِيةِ "كَأين"؛ لأن مجِيء كَأين بِمعنَى كَم الخَبريةِ أَكْثَر مِن مجيئِها بِمعنَى كَم الاستِفَهامِيةِ، فَغَلَبت تَسمِيةُ الأَكْثَر. فالحاصِلُ أَن الأَكْثَر فِي

---

[1] سورة الأعراف ٤.
[2] سورة النجم ٢٦.
[3] انظر الإنصاف ٣٠٤/١.
[4] سورة الحج ٤٨.

الاستِعمال "كأين" أن تَكون مِثْلَ كَم الخَبرِيةِ إلا أن الأَكْثَر فِي كَم الخَبرية أن تُستَعملَ بِلا مِـ ن، مِثَالُ كَم رجلٍ. والأَكْثَر فِي كأين أن تُستَعملَ بعدها مِن فَيقَالُ: كأين مِن رجلٍ. قَولُـه تَعـالى: "وكأين مِن قَريةٍ" هذِهِ الآيةُ تَدل علَى أن كأين مِثْلُ كَم الخَبرِيةِ فِي المعنَى، ولكِن لا تَدل علَـى أن الأَكْثَر فِي كأين أن يستَعملَ بعدها "مِن" ولعل المصنفَ – رحمه ا - أورد هذِهِ الآيةَ لِتَشْبِيهِ كأين بِكَم فِي معنَى الكَثْرةِ والخَبرِيةُ لا لِتَبـين أن الأَكْثَر فِي كأين أن يـستَعملَ بعـدها مِـ ن، وعرفَ أن الأَكْثَر فِي كأين أن يستَعملَ بعدها "مِن" أنه استَعملَ لَفْظَةَ "مِن" "بعد" "كأين" فِي كَثِيرٍ مِن الآياتِ وفِي الأحادِيثِ والأَشْعارِ. وفِيها خَمس لغَاتٍ "كأين" بِفَتْح الكَافِ والهمزةِ وكَسرِ الياءِ المشَددةِ وتَنْوِينِها. قولُه: وكاءٍ بِوزنِ كاعٍ قالَ المبرد[1]: هو اسم فَاعِلٍ مِن كان يكُون والأصـح أنه مقْلُوب اللغَةِ الأُولى، أي: قُدمت الياء المشدودةُ علَى الهمزةِ، ثُم حذِفَت الياء الأُولَـى الَتِـي أُدغِمتْ فَبقِي "كَي" بِياء مفْتُوحةٍ بعد الكَافِ، وبعد الياءِ همزةٌ مكْسورةٌ، ثُم قُلِبـتْ اليـاء أَلِفـاً لِتَحرِكِها وانفِتَاحِ ما قَبلَها فَصارت كَاءٍ بِوزنِ كَاعٍ ، وكيءٍ، يعنِي: قُدمت الياء المـشَددةُ علَـى الهمزةُ ثُم حذِفَتْ الياء المتَحركَةُ وبقِيتْ الياء الساكِنَةُ، فَبقِي كَيءٍ بِياء ساكِنةٍ بعد الكاف وبعـد الياءِ الساكِنَةِ همزةٌ مكسورةٌ. وكأيٍ بِوزنِ كَعيٍ، يعنِي: هذِهِ مِثْلُ اللغَةِ الأُولى فِي قَرار الأولَى فِي موضِعِها. يعنِي: هذِهِ مِثْلُ اللغَةِ الأُولى فِي الهمزةِ فِي موضِعِها. وقَرار الثانِي فِي موضِعِها إلا أنه أسكنَتِ الهمزةُ وخُففَت الياء، أي: خُفف تَشْدِيدها. وكاءٍ: يعنِي هذِهِ اللغَةُ حـذِفَتْ اليـاء المشَددةُ لِلتخفِيفِ، وكُسِرتْ الهمزةُ. والتنوين فِي اللغاتِ الخَمسِ ثَابِتٌ.

فَصل

"وكَيتَ" و"ذَيتَ" مخففتان مِن "كَية" و "ذَية". وكَثير مِن العرب يستعملُونَهما على الأصل، ولا تُستعملان إلاّ مكررتَين، وقد جاء فِيهما الفتح والكسر والضم، والوقفُ عليهما كـالوقْفِ على: بِنْت وأُخْت. و"كَيتَ" و "ذَيتَ" يقَالُ: كان مِن الأمر كَيـت وكَيـتَ وذَيـتَ وذَيـتَ. ولاَ تُستَعملان إلا مكررتين. معنَاهما: كانَتْ الحِكَايةُ كَذا وكَذا. وأَصلُهما "كَيو وذَيو" فَقُلِبت الـواو ياء وأُدغِمت فِي الياء، ثُم حذِفَت الياء المتَحركَةُ التي هِي المدغَم فِيها، ثُم كُسِرت الياء عِوضـاً عن الياءِ المحذُوفَةِ فَقيلَ:

"كَيتَ وذَيتَ" بِتَخْفِيف الياءِ وبالتاءِ، ويجوز مع التاءِ ضمها وفَتْحها وكسرها. قَولُه: وكَثِير مِـن العرب يستَعمِلونَها على الأصل. يعنِي: يشَددون الياء، فَيقولُون: "كَيتَ وذَيتَ" بِتَـشْدِيدِ اليـاءِ. قَولُه: والوقْفُ عليهما كالوقْفِ علَى: بِنْت وأُخْتِ، يعنِي: يوقَفُ عليها بالتاءِ كما يوقَـفُ علَـى

[1] هذا الرأي ليونس بن حبيب نقله عنه المبرد، انظر الارتشاف ٣٨٨/١.

ينِت وأُخْت بالتاءِ. واعلَم أن قوله: قد جاء "ذَية" و"كَية" فِي الوصل بالهاءِ والتاءِ وتَسكِين اليـاءِ وفتحها وتَشدِيدِها كِلاهما جائز، وكُلما وقَفْتَ عليها يزاد هاء، فَيقالُ: كَيتَهـه وذيتَهـه بهـاءين الأُولى مفْتُوحةٌ والثانِيةَ ساكِنَةٌ.

فَصل

ومِن أصنَافِ الأَسمِ المثنى

وهو ما لَحِقَتْ آخِره زِيادتان: ألفٌ أو ياء، مفْتوح ما قَبلَها، ونُون مكْسورةٌ، لِتكون الأولـى علَماً لِضم واحدٍ إلى واحدٍ، والأُخْرى عِوضاً مما منِع مِن الحركَة والتنـوين الثَـابتين فِـي الواحِدِ. ومِن شأْنِه إذا لم يكُن مثنى منْقوص أن تَبقى صِيغةُ المفْرِدِ فِيهِ محفُوظَةً، ولا تَسقُطُ تاء التأْنِيث إلا فِي كلمتَين: خُصيان، وأَليان.

قالَ:

١٩٨:- كأن خُصيبهِ مِن التدلْدل.

وقالَ:

١٩٩:- تَرتَج أَلياه ارتجاج الوطْبِ.

وتسقُط نونُه بالإضافةِ، كقولك: غُلاما زيدٍ، ثَوبي عمرو. وأَلِفُه بملاقَاةِ **ساكِن، كقولـك: التَقَتْ حلقتَا البِطَان**[1].

اعلَم أن بعض بحث التِثنَيةِ قَد مر فِي أول الكِتَابِ فِي بحثِ ما يكُون إعرابه [بـالحرفِ][2]. ونَقولُ ههنا: أن التِثنَيةَ للأسماءِ دون الأفْعال والحروفِ، وإنما يكون كذلك، لأن الأسماء هِـي التي تَتَعلق بِكُل اسم عرض لا يوجد فِي اسم آخَر، لأن فِي كُل اسمٍ خَاصِيةٌ أُخَرى، وأَمّا الفَعلُ والحرفُ فَلَم يكُن فِي كُل واحدٍ خَاصِيةٌ فَلَو قُلْتَ: زيدان. فَقَد جمعتَ بين شَخْصِين متفقِين فِـي الاسمِ مختَلِفَين فِي الحقِيقِةِ والخَاصِيةِ، أما إذا ثُنيتَ وقُلْتَ: ضـربان، فَكأنـك قُلْـت: ضـرب ضرب، فَلَيس فِي كُل لَفْظَةٍ مِن لَفْظَي ضرب فَائدةٌ جدِيدة، بلْ كِلاَهما واحِد فِي إفَادةِ الـضربِ فِي الزمان الماضِي، وكذِلك إذا قُلْتَ "هلان" فِي تَثْنِية "هلْ" وكأنك قُلْتَ: هلْ هلْ فَكِلاهما متحِد فِي معنَى الاستفهامِ فَالنون عِوض عن التنوين دون الحركَة نَحو: غُلاَمي زيدٍ، لأن النون هـو

١٩٧:- البيت من الرجز، وهو لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو سلمى الهذلية فِي العيني ٤٨٥/٤، الخزانة ٤٠٠/٧، أو لذُكين فِي الخزانة ٥٢٦/٧، ولأحدهم مع الدرر ٢٠٩/١، ولبعض السعديين فِي الكتاب ٦٢٤/٣، وبلا نسبة فِي الكتاب ٥٦٩/٣، المقتضب ١٥٦/٢، ابن الـسيرافِي ٣٦١/٢، المنصف ١٣١/٢. والشاهد فِيه: أنه قال: خصيتيهِ "فِي تثنية "خصى" ضرورة والقياس خصيتيه.

١٩٨:- البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة فِي نوادر أبي زيد ٣٩٣، المقتضب ٤١/٣، المنصف ١٣١/٢، الاقتضاب ٣٩٣، أمالي ابن الشجري ٢٠/١. والشاهد فِيه كالبيت الذي قبله.

١- هذا مثل عربي قديم، المثل في : جمهرة الأمثال ١١/١، ١٨٨، مجمع الأمثال١٨٦/٢، المستقصى ٣٠٦/١.

٢- [بالحروف] في ن.ف.

الذي يسقُطُ فِي الإضافةِ لاَ الحركةُ، فَلو كانت النون فِي الإضافةِ بدلاً مِن الحركةِ لما سقطَتْ فِي الإضافةِ كما لاَ تَسقُطُ الحركةُ. قَولُه: لِضم واحدٍ إلى واحدٍ. أي: لِضم اسمٍ إلى اسمٍ مِثْله فِي التسمِيةِ، نَحو: الزيدين، والرجلَين وما أَشْبههما، لاَ يمكِن ضم اسمين مخْتَلِفَين كزيدٍ وعمرٍو إلاّ أَن يطْلَق اسم أَحدِهما علَى الآخَرِ لِمشَابهةٍ بينَهما، فَيجعل اسم كِليهما زيداً، فَتَقولُ: الزيدان، أَو اسم كِليهما عمراً فَتَقولُ: العمران، ومِن هذا القَبِيل: العمران لأبي بكْرٍ وعمر، وكذَلِك القَمران لِلشمسِ والقَمر. وهلْ يجوز تَثْنِيةُ الاسمِ المشْتَركِ فَتَقُول: العينَان لعين الشمسِ وعين الماءِ؟ الأصح أنه لاَ يجوز، لأنك إذا قُلْتَ: العينَان لاَ يفْهم إلا عينَان، مِن عين الماءِ أو مِن عين الشمسِ، ولاَ يفْهم مِن لَفْظَةِ عينَين: عين الشمسِ، وعين الماءِ، كما لاَ يفْهم مِن لَفْظَةِ رجلَين إلا شَخْصان مشْتَركان فِي [الرجولة][1]، ولاَ يفْهم شَخْصان أحدهما رجلٌ، والآخَر امرأةٌ، فَإِذا لَم يفْهم مِن لَفْظَةِ عينَين: عين الشمسِ وعين الماءِ فَلا فَائدةَ فِي تَثْنِيتهما فِي معنَى عين الشمسِ، وعين الماءِ، بلْ يعنِي: لِعينين مِن الماءِ، أَو لِعينَين مِن عين الشمس. "ومِن شَأنَهِ" إذا لم يكن مثنّى. الضمِير فِي شأنَهِ يعود إلى المثنى المتَقَدم. ومنْقُوص. مضافٌ إلِيهِ لِمثَنى. فِي إذا لَم يكُن مثَنى. وأَراد بِالمنقُوصِ ههنا ما فِي آخِرِهِ أَلِفٌ، يعنِي: إذا لَم يكُن المثَنى فِي آخِره أَلِفُ حالُه وشأنُه يبقَى لَفْظُ مفْردِهِ فِي المثَنى بِحالهِ كما تَقولُ: زيدان. فَإن الزاي والياء والدالَ باقِيةٌ بِحالِها كما كانَتْ فِي المفْردِ، وأما إذا كان فِي آخِره أَلِفٌ فَإن المفْرد لَم يبقَ بِحالهِ فِي المثَنى كما تَقولُ فِي تَثْنِيةِ: العصا: العصوان، فإن الأَلِفَ التي كانَتْ فِي المفْردِ صارت واواً فِي التثنيةِ. ومفْهوم كلامِه: أَن كُل مفْردٍ لَيس فِي آخِره أَلِفٌ يبقَى بِحالهِ فِي المثَنى، ولَيس كذَلك فِي جميع المواضِع، فَإن حمراء تُقْلَب همزتُها واواً فِي المثَنى، فَلَم يبقَ المفْرد بِحالهِ فِي المثَنى هنَا، وكذَلِك تَقَول: قَاضٍ بحذْفِ الياء، وتَقولُ: فِي تَثْنِيتهِ: قَاضِيان بالياءِ فَلَم يكُن لَفْظُ المفْردِ باقِياً بِحالِه فِي المثَنى. "ولاَ تْسقط" تَاء التأنِيث. يعنِي: كُل مفْرد فِيهِ تَاء التأنِيثِ تَبقَى تَاؤُه فِي المثَنى إلا فِي "خِصية وألية" فَإنه تُحذَفُ تَاؤُهما فِي المثَنى، وهما شَاذان "قَالَ":

كأن خُصيبيهِ من التدلْدل. وباقِي البيتِ:

طَرفُ عجوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حنْظَل"

قَالَه: خطام المجاشِعي[٢] حِكَايةٌ عن قَول امرأةٍ إنها قَالَتِ فِي زوجِها هذا البيتَ. التدلْدل: التحرك، يعنِي أَن خَصيتِيه مِن التحركِ كأنهما حنظلتَان يتَحركان فِي جِرابٍ. والمراد بالاستشَهادِ قَولُه: خَصيتِيه حذَفَ التاء. "وقَالَ":

---

[1] - [الرجولية]في ن.ف.

[٢] هو خِطامٍ. وقيل: بشر بن نصر بن رياح التميمي اليربوعي الدارمي المجاشعي، وخِطام الريح لقبه، وهو شاعر راجز إسلامي. انظر ترجمته فِي: المؤتلف والمختلف ١٦٠، وخزانة الأدب ٣٦٩/١، ٣٧٥/٣.

ترتج أليْاه ارتِجاج الوطْب، أي: تتَحرك، الإرتجاج: التحرك. الوطْبِ: سِقَاء اللبن، أَي: طَرفَـه والمراد بِالاستشهادِ: حذْفُ الياءِ فِي التَثْنِيَةِ. "وتَسقُطُ" نُونُه: يعنِي: تَسقُطُ نُون المثْنى بالإضافَةِ، فَسقوطُها فِي موضِعٍ كَان واحِدةُ منَوناً فَلا بد لَك مِن التنوين، فَكما يسقُطُ التنوين فِـي الواحِـدِ عِنْد الإضافَةِ فَكَذلِك النون التي هِي بدلٌ مِن التنوين. وأما فِي موضِعٍ كَان واحِده غَير منـونٍ فَإنما سقَطَتْ النون فِيهِ كَيلا تَكون فَاصِلاً بين المضافِ والمضافِ إليهِ. "وأَلِفُه" بِملاقاةِ سـاكِنٍ، يعنِي: تَسقُطَ أَلِفُ المثنى إذا لَقِيها ساكِن، لأنه لاَ يمكِن تَحريكُها؛ لأن الأَلِفَ لاَ تَقْبلُ الحركَـةَ. وأما ياء المثنى فَلا تَسقُطُ، بلْ تُحرّك؛ لأن الياء تَقْبلُ الحركَةَ. قَولُه: "التَقَـتْ حلْقَتَـا البِطَـان". التَقَت: ماضٍ مجهولٍ مِن الاقَ يليق، يعنِي: إذا انْضمتْ يعنِي: اشْتَدت والتْقَـتَ كِلْتَـا حلَقَتَـي البِطَان. وهذا مثَلٌ فِي اشْتِدادِ الأمر، يعنِي: اشْتَد الأمر بفسر التخاص مِنه بِحيثُ التَقَتْ الحلَقَتِين مِن البِطَان بِكسر الباءِ حِزام البعِير: فَسقطَتْ أَلِفُ حلْقَتَا لِسكُونِها وسكُون لاَمِ التعريفِ.

فَصل

ولا يخلُو المقصور مِن أَن تَكون أَلِفُه ثالثةً، أو فَوقَ ذَلِك، فَإن كانَت ثَالِثةً، وعرف لهـا أَصلٌ فِي الواوِ أَو الياءِ، ردت إليهِ فِي التَثنيةِ؛ كَقَولِك: قَفَوان، وعصوان، وفَتيان ورحيـان. وإن جهلَ أصلُها نَظِر، فإن أُميلت، قُلِبتْ ياء كَقَولك: مَتَيان وبلَيان فِي مسمين بـ ـ، متـى و "بلي" وإلاّ قُلِبت واواً، كَقَولِك: لدوان، وإلوان فِي مسميين بِـ "لدى" و "إلى". وإن كانَتْ فَوقَ الثَالِثَةِ لم تُقْلَب إلاّ ياء، كَقَولهم: أَعشَيان، وملْهيان، وحبلَيان، وحباريان، وأمـا: مِـذْروان، فلأن التثنيةَ فِيهِ لازمةٌ كالتأنِيثِ فِي: شَقَاوة، وعضاية.

ولاَ يخلُو المقصور. أَراد بالمنْقوصِ أَيضاً ما فِي آخِرِهِ أَلِفٌ، يعنِي: فَإن عرفْتَ أَن أَلِفَه فِي المفْرِدِ مقْلوبةٌ عن الواوِ ردت الأَلِفُ إلى الواوِ فِي التَثنيةِ، وإن كانَتْ مقْلُوبةً عـن اليـاء ردّت إلى الياءِ، وإنّما ردت إلى أَصلِها، لأن الألفَ وحرفَ التَثنيةِ وهو الأَلِفُ أَو الياء سـاكِنَان، ولا يمكِن تَحريك الأَلفِ ولاَ حذْفُها؛ لأنها إذا حذِفَتْ فِي تَثْنِيةِ عصا بقِي عصيان فَحينَهـا يلْتَـبِس المفْرد بِالمثنى، وكَذَلِك فِي النصب والجر. قَولُه: قَفَوان: هو تَثْنِيةُ القفا. وإن جهـلَ أَصـلُها. يعنِي: إذا ثنيت اسماً آخِره أَلِف ولَم تَعرف أَنها منْقَلِبةٌ عن ياءٍ، أو واوٍ، فَانظر فَإن جاء عـن العربِ إمالةُ تِلْك الأَلِفِ فَاقْلِب تِلْك الألفَ فِي التثنية، لأنه لما اشْبهَت بالياء فِي الإمالَةِ، شَابهت الأَلِفَ المنْقَلِبةِ عن الياءِ فَتُقلَب فِي التثنيةِ ياء كَما تُقْلَب الأَلِفُ المنْقَلِبةُ عن الياءِ، وإن لَم ينْقَـلْ عن العربِ إمالَتُها تُقْلَب فِي التثنَيةِ واواً، لأنهم لما لَم يمِيلوها علمنَا أَنهم لَم يشَبهوها بالياءِ وإذا

لم يشبهوها بالياءِ فَلا يجوز قَلْبها ياء، وإذا لم يجز قَلبها ياء وتَعين قَلْبها واواً. "وإن كانَتْ" فَوقَ الثالثة. يعني: إن كان الاسم المقْصور زائِداً على الثلاثَةِ تُقْلَب أَلِفُه ياء، ويستَوي فِي هذا الحكْمِ الرباعِي والخُماسِي وما فَوقُهما، سواء كانَت الأَلِفُ زائِدةً، أَو مقْلُوبةً عن ياءٍ، أَو واوٍ. فأعشَيان تَثْنِيةُ أَعشَى، وهو الذي لا يبصِر بِالليلَ ويبصِر بالنهار، وأَلِفه منْقَلِبةٌ عن الواو، لأنه مِن عـشَا يعشُو. وملْهيان: تَثْنِيةُ "ملْهى" وهو مصدر مِيمِي، أَو زمان أَو مكان مِن لَها يلْهـو. وحبلَيـان: تَثْنَيةُ "حبلَى"، وأَلِفُه زائِدةٌ، وحبلَى وحبارى اسمان غَير منْصرِفين فِي المعرِفَـةِ والنكِـرة، لأن أَلفَهما أَلِفُ التأنيثِ المقْصورةِ. "وأما: مِذْروان" المِذْروان طَرفِي الإلْيتَـين. العِظَايـة بـالعين المهملَةِ، والظاءِ المعجمةُ دويبةٌ تُشْبِه الورع ولكنها أَكبر مِنْها. يعنِي: ينْبغي أَن تَكون الواو فِي "مِذْروان" ياء، لأن مفْرده المذْرى وأَلِفَه رابِعة، والأَلِفَ إذَا كانَتْ رابِعةَ تُقْلَب ياء. وجواب هذا الإشْكال: أَن "مذْروين" لَيس بِتَثنَيةِ مذْري، بلْ هذَا تَثْنِيةٌ لا واحِد لَه. بلْ وضِع هذا اللفْظُ هكذا، فَالتثنَية فِي هذا اللفْظِ لازِمةٌ كَالتأْنِيثِ فِي "شَقَاوةِ" وعِظَايةِ والدلِيلُ علـى أَن شَـقَاوة وعِظَايـة وضِعا أَولَ مرةٍ هكذا، لأنهما لَو وضِعا أَولاً فِي المذَكر، لَقُلِبتْ الواو والياء همزةً، لأنهما وقَعتَا طَرفَاً رابِعةً بعد أَلفٍ زائدةٍ. وكُل واوٍ، أَو ياءٍ وقَعتْ طَرفاً رابِعةً بعد ألفٍ زائِدةٍ قُلِبتْ همـزةَ. فَيلزم علَى هذا التقدير أَن تَكون شَقَاء بالهمزةِ، ثُم تُلْحقُ التاء فَتَكُون شَقَاوة، وكَذَاك "عِظَايـة". فلما تُركَتْ الواو والياء على حالِهما علم أَنهما وضعا مع الياءِ أَول مرةٍ لَم تَكُن الـواو واليـاء متَطرفَتين، لأن بعدهما التاء، وإذا لَم يكُونَا متَطرفَتين لَم يقْلَبا همزةِ.

فَصل

"وما آخِره همزةٌ لا تَخْلُو همزتُه مِن أَن تَسبِقَها أَلِفٌ، أو لا. فَالتي سبقتْها أَلفٌ على أَربعةِ أَضربٍ: أَصليةٌ، كـ "قُراءٍ"، ووضاءٍ، ومنقلِبةٌ عن حرفٍ أصلٍ، كرداءٍ وكِساءٍ، وزائـدةٌ فِـي حكْمِ الأَصلِيةِ، كَعِلْباءٍ وحِرباءٍ، ومنقَلِبةٌ عن أَلفِ تَأْنِيثٍ كحمراء وصحراء. فَهذِه الأَخيرةُ تُقْلَب واواً لا غَير، كَقَولِك: حمراوان، وصحراوان. والباب فِي البواقِي أَن لا يقلَـبن، وقـد أُجيـز القَلْب أيضاً. والتي لا أَلِفَ قَبلَها، فَبابها التصحيح كرشاً وحِداً.

وما آخِره همزةٌ. يعنِي: كُل كَلِمةٍ آخِرها همزةٌ وقَبلَها أَلِفٌ تُركَتْ همزتُها على حالِها فِـي التثنيةِ إلا إذا كانَتْ الهمزةُ لِلتأْنِيثِ، نَحو: حمراء: فَإنها تُقْلَب واواً. القُراء بِضم القَافِ وتَـشْدِيدِ الراءِ: جمع قارِيء ويجوز أَن تَكُون قُراء أَيضاً مبالغَةً للقَارِيءِ، والقَـارِيء بِمعنَـى العابِـدِ، وبِمعنَى قَارِيءِ القُرآن أيضاً. ووضاء: بِضم الواوِ وتَخفِيفِ الضادِ الوجه الجمِيلُ، يعنِـي: إذا ثَنيت ما كانَتْ همزتُه أَصلِيةً تَركْتَها علَى حالِها، وقَد قُلِبت همزتُها واواً فِـي الـشذُوذِ، وأَمـا الأَصلُ أَن تُتْرك الهمزةُ الأَصلِيةُ علَى حالِها، لأَنَّه لَيس هنَا ما يوجِب تَغْيرها، ومن قَلَب الهمزةَ

واواً، قَالَ: وقُوع الهمزتَين ثَقِيلٌ. و"منْقَلِبةٌ". يعِني: القِسم الثانِي: أَن تَكون الهمزةُ منْقَلِبـةً عـن حرفٍ أصلي، نَحو: رداءٍ فَإن أَصلُه: رداي بِالياءِ، لأنه مِن ارتَـديتُ وترديـتُ، أي: لَبِـستُ الرداء. ونَحو: كِساء، فَإن أَصلَه: كِسا وبالواوِ، لأنه مِن الكِسوةِ وإنّما قُلِبت الياء والواو همزةً، لأنهما وقَعتَا طَرفاً رابعةً وقَبلَها أَلِفٌ زائِدةٌ، فَإذا ثَنيتَ كَلِمةً فِي آخرِها همزةٌ وهمزتُها منْقَلِبـةٌ عن حرفٍ أصلي، جاز تَرك همزتِها على حالِها، وجاز قَلْبها واواً. وههنا القَلْب وعدم القَلْـبِ سواء، فَمن قَلَبها فَلانها لَيست همزةً أَصليةً، ومن لَم يقْلِبها فلأنها بدلٌ مِـن حـرفٍ أَصـلي. "وزائِدةٌ". يعِني: القِسم الثالِثُ: أَن تَكون الهمزةُ منْقَلِبةً عن حرفٍ زائِدٍ، نَحـو: عِلْبـاء: وهـو عَصب العنُق، وحِرباء: وهو نَوع مِن الوزغ يدور مع الشمسِ مستَقبِلاً الشمس، وكان أصـلُها علْباي وحِرباي بالياء ثُم قُلبتْ الياء همزة لِوقُوعِها طَرفاً بعد أَلفٍ زائِدةٍ للإلحاقَ بقِرطَاس، ثُـم قُلبت الواو لِوقُوعها طَرفاً بعد أَلِفٍ زائدةٍ، فإذا ثُني اسم نَكرةٌ بِهذِهِ الصفَةِ قَلْـب همزتِـه واواً أَولَى مِن عدمِ قَلْبِها، لأن همزتَها لَيستْ أَصلِيةً، ولاَ مقْلُوبةً عن حرفٍ أَصلي. "ومنْقَلِبةٌ". يعنِي: القِسم الرابِع ما كانَت همزتُه زائِدةً لِلتأنِيث فَكان أَصلُ "حمـراء" "حمـرى" بِـأَلفٍ مقْـصورةٍ لِلتأنِيثِ، وزِيد بعدها أَلِفٌ لِمد الصوتُ، ثُم أُخرت أَلِفُ التأنِيثِ عن أَلفِ مد الـصوتِ، لِتَكـون علامةُ التأنِيثِ فِي آخِرِ الكَلِمةِ، ثُم أُبدِلَتْ أَلفُ التأنِيثِ همزةً بِأن حركَت الأَلِفُ، ثُم إذا ثنيتَ هذِهِ الكلمِةً تكون حمراءان فَتَقع الهمزةُ بين أَلِفَين، الأَلِفُ التي قبلَها، وأَلِفُ التثنيـةِ التـي بعـدها، ووقُوع الهمزةَ بين أَلِفَين ثِقَلٌ، والتأنيثُ ثِقَلٌ فَيحتَاج إلى قَلْبِ الهمزةِ، وإذا قُلِبت قُلِبتْ واواً؛ لأن الهمزةَ لَيست مِن حروفِ التأنِيث، فَإذا لَم تَكُن الهمزةُ مِن حروفِ التأنِيثِ فَينْبغِـي أَن تُقْلَـب الهمزةُ إلى حرفٍ لَيس مِن حروفِ التأنِيثِ، وهي الواو؛ لأن حروفَ التأنِيثِ هي الأَلِفُ نَحـو: سكْرى. والياء، نَحو: هبيدي والتاء، نَحو: ضاربةُ. أما الهمزةُ فِي حمراء وأَشْـباهِها لَيـست للتأنِيثِ بِالأَصالَةِ، بلْ هِي بدلٌ عن أَلفِ التأنِيثِ. "والباب". يعنِي: الأَصل فِي غَير همزةِ التأنِيث أَن لاَ تُقْلَب فِي التثنَيةِ. وقَد أُجيز قَلْبها فِي بعضِ اللغاتِ، وقَد قُلْنَا كُل واحِدٍ فِي موضِعِه. والتي لا ألفَ قَبلُها. الحِداء، بالحاءِ والدال المهملَتِين علَى وزن غَبراء جمع حِداةٍ، وهِي طَائِر يـشْبِه العقَاب ويسلُب ما يجِد على سطْحِ البيتِ مِن الخُبزِ وغَيرِهِ. الرشأ علَى وزن حملَ: ولَد الظَبي، يعِني: كُل مهموزٍ لا يكون قَبلَ همزتِهِ أَلِفٌ لاَ يجوز تَغيير همزتِهِ فِي التثنِيةِ تَقُولُ: رشأان.

فَصل

والمحذوفُ العجز يرد إلى الأصل، ولا يرد؛ فيقالَ: أخَوان، وأبوان، ويدان، ودمان، وقَد جاء: يديان، ودميان. قال:

٢٠٠:- يديان بيضاوان عِنْد محلمٍ

وقَالَ:

٢٠١:- فلو أنا على حجر ذُبحنَا جرى الدميان بالخَبر اليقين

والمحذْوفُ العجز. العجز مِن كُل شيء: آخره، يعنِي: الأسماء التي حذِفَ الحـرفُ الأخِير مِنها قِسمان، أحدها: أن ترد الحروفُ المحذُوفَةُ عِنْد التثنيـةِ. والثـانِي: أن لا تُـرد. ويحتَملُ أن يرد بِما ذَكرت العِبارةُ أنك مخَير بين الرد وعدمِه فِي كُل محذُوفٍ عجزه، وإرادةُ التأويل الأول أظْهر؛ لأن فِي أبوان وأخَوان، رد المحذُوفِ وهو الواو، هو المـشْهور، وعـدم الرد شَاذُ. فِي: يدان ودمان عدم الرد هو المشْهور والرد شَاذ . فإذا كان الـرد فِـي أخَـوان وأبوان هو الأصلُ، وعدم الرد شَاذ، فَكيفَ يخير المصنفُ القَائِلَ بيَن المخْتَـار والـشاذ؟ بـلْ مراده فِي أخَوانٍ وأبوان، رد المحذُوفِ وفِي يدان ودمان عدم الرد. والتمييز بين الأسماءِ التي أُخْتِير رد محذُوفِها وبين ما أُخْتِير عدم رد محذُوفه متوقفٌ على معرفَةِ النقْل عـن العـربِ. "قال":

يديان بيضاوان عند محلمٍ. تمامه:

قَد تمنَعانِك أن تُضام وتَضهدا

المحلم بالحاءِ المهملة وبكسرِ اللاَّم: اسم ملِكٍ مِن ملُوكِ اليمن. ويـديان بيـضاوان: عِبارةٌ عن الجودِ والكرمِ. وعِنْد هنا بمعنَى اللامِ. والضيم: الظلم، والضهد" القَهر يعنِي: الجود والكرم للملِك يمنَعك أيها المخَاطِب أن يظلمك ويقْهرك أحد. والمراد بالاستِشهادِ: رد المحذُوفِ فِي "يديان" وكانَتْ الياء التي بعد الدال محذُوفَةً فِي المفْردِ فَردهما الشاعِر فِي التثنيةِ. "وقَالَ":

فَلَو أنا على حجرٍ ذُبحنَا.

قِيلَ معنَاه: فَلَو أنَا ذَبحنَا على حجرٍ واحدٍ لَم يختَلِط دم كُل واحدٍ مِنا بِدمِ صـاحِبهِ، بـلْ يجري كُل دمٍ إلى نَاحِيةٍ مفْردةٍ لِما بينَنَا مِن العداوةِ وعدمِ الألْفَةِ. قَولُه: جرى الدميان بـالخَبر اليقِين، يعني: يخْبِر الناس باليقِين عدم اختِلاطِ دِمائِنا أنَّا عـدوان غَايـة العـداوةِ. والمـراد

١٩٩:- البيت من الكامل، ولا يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة في المنصف ٦٤/١، ١٤٨/٢، ابن يعيش ١٥١/٤، ٨٣/٥، ٥/٦، ٥٦/١٠، الخزانة ٤٧٦/٧، الأشموني ١١٩/٤. والشاهد فِيه أن الياء الثانية فِي "يديان" وهي لام الكلمة فِي الأصل، ردت إليها فِي المثنى.

٢٠٠ :- البيت من الوافر، وقد اختلف فِيه: فهو لمرداس بن عمرو فِي كتاب الوحشيات لأبي تمام ٨٥، وله أو للأخطل فِي ابن يعـيش ١٥٣/٤، وللمثقب العبدي فِي ملحق ديوانه ٢٨٣، والأزهية فِي علم الحروف / الهروي ١٤١، الحماسة البصرية ٤٠/١، ولعلي بن بدال السلمى فِي الجمهرة لابن دريد ٣٠٣/٢، ٤٨٤/٣، الخزانة ٢٦٧/١، وبلا نسبة فِي المقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣، المنصف ٢٨١. والشاهد فِيه كالذي قبله.

بالاستِشَهادِ: ردّ الياءِ المحذُوفةِ فِي التثنيةِ وفِي المفْرِدِ كَان دم، وأَصلُه "دمي" فَحذفَت الياء فِـي المفَرِدِ، وردت فِي التثنية.

فَصل

وقَد يثنى الجمع علَى تَأويل الجماعتَين والفِرقَتين، وأَنْشَد أبو زيدٍ:

٢٠٢:- لَنا إِبلان فِيهما ما علِمتُم

وفِي الحديث: "مثَلُ المنَافِق كالشاةِ العائِرة بين الغَنَمين"[(١)]

وأنْشَدَ أَبو عبيدٍ:

٢٠٣:- لا صبح الحي أوباداً ولم يجِدوا عِنْد التفَرق فِي الهيجا جِمالين

وقَالُوا: لِقاحان سوداوان. وقال أبو النجمِ:

٢٠٤:- بين رِماحي مالِكٍ ونَهشَل

وقد يثنى الجمع: قَد ههنا لِلتقلِيل، يعنِي: تَثْنِيةُ الجمعِ قَلِيلٌ؛ لأن الجمع فِيهِ عموم فَلاَ حاجةَ إِلى تَثْنِيتهِ، وقَد جاء تَثنِيتُه علَى تَأويل شَيئَين مخْتَلِفَين كَما جاء فِي كَلامِهم: إِبلان علَـى تَقدير: إبلان، أحدهما لِلقَبيلَةِ الفُلاَنية، والأُخْرى لِقَبيلَةٍ أُخْـرى، أَو إبِـلان أحـديهما سـوداء والأُخْرى بيضاء، ولولاَ هذَا التقدير لَما جازتْ تَثْنِيةُ الإبِل، لأن اسم الجنْس يقَع علَـى الكَثيـر والقَلِيل، وكَذلِك الغَنَم وأَشْباهها "وأَنْشَد" أبو زيدٍ: وتمامه:

فَعن أيها ما شئْتُم فَتنكبوا.

يعنِي: لَنَا قَطِيعان، وفِرقَتَان مِن الإبِل فِيهما ما علمتُموه أَيها المخَاطَبون مِن قِـرى الضيفْ بِلَحمِهما وأَلبانِهما. "وفِي الحدِيثِ". العائِرةُ: المتَرددةُ، يعنِي: مثَلُ المنَافِقُ كَمثـل شـاةٍ تتردد بين القَطيعين مِن الغَنَمِ لا تَستَقِر بأحديهما، فكذلك المنَافِقُ مرةً يكون مع المسلِمين، ومرةٌ يكون مع الكافِرين. ومراد المصنفِ: أَنه ثنى الغَنَم مع أنها اسم جِنْس يعـم القَلِيـلَ والكَثيـر. "وأَنْشَد" أبو عبيدٍ: الأَوباد: جمع وبدٍ وهو الهالِك. الهيجاء. الهيجاء بِالمد والقَـصر الحـرب. والمراد بالاستشهادِ: أنه ثنى الجِمال علَى نِيةِ قَطيعين مِن الجمل، والجِمالُ جمع جملٍ. "وقَالوا"

٢٠١:- البيت من الطويل، وهو للشاعر المخضرم شعبة بن قمير فِي نوادر أبي زيد ٤١٧، المفصل للنعساني ١٨٦، الخزانة ٥٦٤/٧، وبلا نسبة فِي التخمير ٣٢٨/٢، ابن يعيش ١٥٤/٤ الخزانة ٥٨٠/٧. والشاهد فِيه ثثينة الجمع على تأويل الجماعتين والفرقنين.

(١) هذا بعض حديث صحيح وهو فِي مسند أحمد بن حنبل ٥٥/٧ رقم ٤٨٧٢، ١٢٩، ٥٠٧٩، صحيح مسلم ٢١٤٦/٤ برقم ١٧٨٤.

٢٠٢:- البيت من البسيط، وهو لعمرو بن عداء الكلبي فِي شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٥٦٠، والخزانة ٥٧٩/٧، وبلا نسبة فِي مجالس ثعلب ١٤٢/١. والشاهد فِيه كالبيت السابق.

٢٠٣:- البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي فِي ديوانه ١٧٥، ١٧٦، الخزانة ٣٩٤/٢، شرح شواهد الشافِية ٣٢٢١/٤. والشاهد فِيه كالذي قبله.

لِقَاحان سوداوان: اللقَاح: جمع لَقْحةٍ وهِي الناقةُ ذَاتُ اللبن، يعنِي ثُنى الجمع كما ذُكِر. "وقَـالَ" أبو النْجمِ

تَبقلتْ فِي أول التبقل   بين رماحي ونَهشل،

تَبقلت، أي: تبقلت الإبل، أي: أكلت بقْلاً فِي مرعى. مالِكٍ ونَهشَلٍ: قَبِيلتَان يتَردد ذَلك الـشيء، أو فُلان بين رماحي هاتَين القَبِيلتَين، يعنِي: ثَنى الرماح أيضاً.

فصل

ويجعلُ الاثنَان على لفْظِ الجمعِ إذا كانَا متصِلين، كقَولِك: ما أحسن رؤوسهما. وفِي التنزيل، " فَاقْطَعوا أيدِيهما"[1] **وفِي قِراءةِ عبدِ ا : أيمانَهما. وفِيهِ:** " فَقَد صغت قُلُوبكما"[2] **فاستعمِلَ هذا، والأصلَ معاً. ولم يقولُوا فِي المنفَصِلين: أفْراسهما، ولا غِلْمانُهما. وقَد جـاء: وضعا رحالهما.**

ويجعل الاثنَان، يعنِي: إذا أُضِيفَ مثَنى إلى مثَنـى جـاز أن يجعـلَ المثّنـى المضافَ جمعاً فِي اللفْظِ إذا كان المضافُ متصِلاً بالمضافِ إليهِ، كالرأسِ، فإنـه متـصِلٌ بالشخْصِ. وكذلِك باليد والرجل وغَيرهما. وعِلةُ كراهةِ اجتِماعِ المثلين، أعنِي: المـضافَ والمضافَ إليهِ فَجعِلَ الأولُ جمعاً كيلا يجتَمع المثَنيان. وفِي التنْزيل، يعنِي: قِرأَةَ عبـدِ ا بنِ مسعودٍ – رضِي ا عنْه- والسارقُ والسارقَةُ فَاقطعوا أيمانهما" المضافُ جمـع فِـي اللفْظِ ومثَنى فِي المعنَى. وقَالَ الكُوفِيون[3]: شَرطُ هذا الفَصل أن يكُون المضافُ متحِداً فِـي كُلِ واحِدٍ مِن المضافِ إليهما، فَأجازوا "قَطْعتُ رؤُوسهما" لأنه لا يكُون لِكُل واحدٍ مِنْهمـا إلا رأس واحِد فَعلِم يقيناً أن لَفْظَ المضافِ جمعاً، ومعنَاه مثَنى، ولَـم يجـوزوا "قَطَعـتُ أيديهما" لأن اليد لُكل واحدٍ مِنْهما أكْثَر مِن واحِدةٍ فَلا يعلَم يقِيناً أن معنَاه جمع كلَفْظِـهِ، أو معنَاه مثنى لأنه يحتَمِلُ أن يقْطَع لِكُل واحِدٍ مِنْهما يدين فَتَكُون الأيدِي أربعاً، وحِينَها يكُون جمعاً فَلا يكُون مِن هذا الفَصل. ولاَ يشْتَرطُ هذا الشرطُ عِنْد البصرِيين، لأنـه معلـوم أن المقْطُوع فِي قَوله تعالَى: "فَاقْطَعوا أيديهما" لَيس إلا يدين لِكُل واحدٍ مِنْهما يد مع أن اليـد لِكُل واحدٍ مِنْهما أكْثَر مِن واحِدةٍ فبهذا أبطلَ شَرطُ الكُوفِيين. "وفِيه" فقد صـغَت قُلوبكمـا الضمِير فِي "فِيه" يعود إلى التنزيل، ومعنَى صغَت: مالَتْ مِن صغَا يصغُو إذا مـالَ عـن الحق إلى الباطِل. والضمِير فِي "قُلوبكُما" يعود إلى عائِشَةَ وحفْصةَ -رضِي ا عنْهمـا-

---

[1] سورة المائدة ٣٨. قال ابن الأنباري: وإنما قال: "أيديهما" بالجمع لأنه يريد أيمانهما وهي قراءة شاذة. انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٩٠/١، الكتاب ٧٢/٢، تفسير القرطبي ١٦٧/٦، ١٧٣.
[2] سورة التحريم ٤.
[3] - انظر : الانصاف المسألة(٦٠).

يعنِي: مال [قَلباهما][1] عن الحق إلى الباطِل بِأن سررتُما بِتَحريمِ النبي - صـلَى ا علَيـه وسلَم- مارِيَةَ وهي جارِيةٌ علَى نَفْسِه لأَجل رِضاكُما. "وقَال" ظَهراهما والبيتُ الذي قِبلَه.

٢٠٥: ومهمهين قَذِفين قد مرتَين ظَهراهما مِثْلُ ظُهور الترسين

جبتُهما بالنعت لاَ بِالنعتَين.

المهمهةُ: المفَازةُ. القَذْفُ: البعير. المرت: المفَازةُ التي لاَ نَباتَ فِيها وقيل: المهمهـة: الأَرض المستَوية البعِيدة. القذف: المكان المرتفع فِي صلاَبته، وأَراد بظَهر الترسين: الارتِفَاع، يعنِي: ربَ مفَازتِين بعِيدتَين طَرِيقُهما شَدِيدةٌ جبتُهما، أي: قَطَعتُهما. بالنعت، أَي: بالـصفَةِ لا بالصفَتَين، يعنِي: سمِعتُ ذَكِرهما مرةً واحدةً لاَ مرتين فَعرفْتُ طَرِيقَهما بِأَن سمِعتُ علامة ذِلك الطريق مرةً واحِدةً. ويروى قَطَعتهما بالسمتِ لاَ بالسمتين. والمراد بالاستِـشهادِ: أَنّـه جمـع المضافَ وهو ظُهور مع أن الُمضافَ إِليهما مثَنى فِي قَول الـشاعِر، وهـذا الـشاعِر اسـمه الخطامي المجاشِعي. "فَاستَعمل" هذا، والأَصل معاً. يعنِي: استَعملَ الشاعِر الأَصلَ والفَرع معاً، أَراد بالأَصل قَولَه: ظَهراهما، فإنه تَرك المثَنى علَى حالِه، وأراد بِقَولِه: هذا قَولَه: مثل ظُهور الترسين، فَإنه جمع المثنى. "ولَم يقُولُوا"، يعنِي: لاَ يجوز أَفْراسهما؛ لأن الفَرس لَيس متـصِلاً بِصاحِبِهِ، فَإذا لَم يكُن متصِلاً بِصاحِبِه، فَلاَ يجوز جمع المثنى البتة، إنما يجوز جمع المثنى فِي المتصِل؛ لأن المتصِل كَنَفْسِ ما اتصلَ بهِ فَإذا قُلْتَ: قَلْباكُما فَكَأَنك قُلْتَ: شَيئاً واحِـداً مـرتين فَيكُون هذا هذا، فَتُغير بينَهما بِأَن تَجعل أَحدهما جمعاً والآخَر مثنى، وأما فِي أَفْرسِـهما ومـا أَشبه ذِلك فَلَيس المضافُ متصِلاً بِالمضافِ إليهِ حتى يكُون كَتَكْرِير المثَنى، بل المضافُ شيء والمضافُ إِليهِ شَيء آَخَر، وعِنْد يونُس[3] يجوز فِي المنْفَصِل أَيضاً. قَولُه: وقَد جاء: "وضـعا رحالَهما". قَد لِلتقِليل، يعنِي: الأَصلُ أَن يقَالَ رحلاَهما؛ لأن الرحلَ لَيس بِمتصِلٍ حتـى يجـوز جمع المثَنى فِيهِ، وإنما جمِع علَى لُغَةِ يونس لأن الرحلَ ملاَزم لِلجمل، فَكَأنه متصِلٌ بهِ فَيكُون مشَابِهاً لِليدِ مِن الإِنْسان.

ومِن أَصنَافِ الاسم

المجموع وهو على ضربين: ما صح فِيه واحِده، وما كُسر فِيهِ. فالأولُ ما آخِـره "واو" أَو "ياء" مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحةٌ، أو "أَلِفٌ وتَاء". فالذي بِالواو والنون لِمن يعلَم فِي صِفَاتِه وأَعلامِه، كالمسلِمين، والزيدِين، إلا ما جاء مِن نَحـو "ثُبـون"، و"قُلُـون"،

---

[1] - [قلباكُما] في ن.ف.

٢٠٤:- البيت من الرجز المشطور، وقد اختلف فِيه، فهو لهميان ابن قحافة فِي الكتاب ٦٢٢/٣، ولخطام المجاشعي فِي الكتاب ٤٨/٢، ابن يعيش ١٥٤/٤، ١٥٦، الخزانة ٣١٤/٢، ٥٤٤/٧، الدرر ١٥/١، ٢٦، ولأحدهما فِي العيني ٨٩/٤، وبلا نسبة فِي التخمير ٣٢٩/٢، الأشموني ٧٤/٣. الخزانة ٣٠٢/٤، ٥٣٩/٧. والشاهد فِيه كما ذكر الشارح.

[3] - انظر الكتاب. ٤٥/٢.

و"أرضون"، و أحرون، و"إوزون". والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته، كالهندات، والثمرات، والمسلمات. والثاني يعم من يعلم وغيرهم في أساميهم، وصفاتهم كرجال، وأفراس، وجعافر، وظراف، وجياد. وحكم الزيادتين في "مسلمون" نظير حكمهما في "مسلمان" الأولى علم ضم الاثنين فصاعداً إلى الواحد، والثانية عوض من الشيئين وتسقط عند الإضافة، وقد أجري المؤنث على المذكر في التسوية بين لفظي الجر والنصب، فقيل: رأيت المسلمات، ومررت بالمسلمات، كما قيل: رأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين.

الاسم المجموع: اعلم أن الجمع نوعان: جمع تصحيح، وجمع تكسير. فجمع التصحيح هو ما صح نظم واحده في الجمع. وجمع التكسير: ما انكسر نظم واحده في الجمع، نحو: رجال. فإن الراء مفتوحةٌ والجيم مضمومةٌ في الواحد. وانكسرت الراء، وانفتحت الجيم في الجمع، ولجمع التصحيح أربعة ألقاب: جمع التصحيح، وجمع السلامة الجمع على حد التثنية، وبالجمع على هجائن، لأن هذا الجمع مشبه بالمثنى في صحة نظم الواحد في الجمع كما في التثنية، وهذا الجمع على هجائن كما التثنية، ويعني بالهجائن: حرفين، إما الواو والنون، أو الياء والنون في المذكر، والألف والتاء في المؤنث. وقد ذكر بحثُ جمع السلامة وعلله في أول الكتاب فيما كان إعرابه بالحروف. قوله: فالذي بالواو والنون، يعني: جمع السلامة الذي يكون في الرفع بالواو والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ولا يكون هذا الجمع إلا لمن يعلم، يعني: لأولي العلم، وجماعةٌ من النحويين يقولون: هذا الجمع لأولي العلم وجماعةٌ يقولون لأولي العقل. واختار المصنفُ – رحمه ا - القولَ الأولَ، لأن الجمع على هذا الوزن قد جاء في الباري تعالى كقوله: " فنعم القادرون "[1] فلو قلنا: هذا الجمع لأولي العقل لم يدخل فيه صفةُ ا تعالى، لأنه لا يجوز إطلاقُ العقل على ا تعالى بخلاف العلم، فإنه قد جاء في صفاته العلم والعالم، فيقولُ: هذا الجمع لأولي العلم حتى يندرج فيه صفةُ الباري تعالى، ولفظُ الجمع في صفته تعالى بمعنى التعظيم؛ لأن عادة العظماء أن يذكروا أنفسهم بلفظ الجمع للتعظيم، يعني هذا البحثُ: أن جمع المذكر السالم لا يكون للجمادات ولا للحيوانات غير الأدمي والملائكة والجن، فإن جمع المذكر السالم يختص بأعلام الأدميين والملائكة والجن وصفاتهم، وكذا صفاتُ ا تعالى. نقولُ في علم الأدمي: الزيدون، وفي صفاتهم الضاربون. وتقولُ: الملائكةُ عابدون ا تعالى. والجن مسلمون، أو كافرون وما أشبه ذلك. ولا يجوز في اسم أدمي ليس بعلمٍ نحو: رجل، لا تقولُ: رجلون، وكذا لا تقولُ: شجرون. قوله: في صفاته وأعلامه. يقتضي هذا اللفظُ أن يجوز جمع تصحيح المذكر في

---

[1] سورة المرسلات ٢٣.

جميع الأعلامِ والصفَاتِ لها، وأما العلَم فلَيس كذَلِك، بل لا يجوز هذا الجمع فِي كُل لَفْظٍ علَـى وزن فَعلَة نَحو: حمرة خِلافاً لِلكُوفِيين ولا أَفْعل الذي مؤَنثُه فَعلاء: نَحو: أَحمر وحمـراء، ولاَ فَعلان الذي مؤَنثه فَعلى نَحو: سكْران وسكْرى، ولاَ كُل وزنٍ يستَوِي فِيهِ المذَكر والمؤَنـثُ، كما يأتي هذا فِي موضِعِه، ولاَ ما كان على وزن فَعِيل بِمعنَى فَاعِلٍ، أَو بِمعنَى مفْعولٍ. "إلا ما جاء" من نَحو: ثُبون. يعنِي: لاَ يجوز أَن يكون الجمع المذَكر السالِم لِغَير أُولي العِلْـمِ إلا فِـي كَلِماتٍ قَد جاءت علَى هذا الوزن، ولِكل واحدٍ علّةٌ. أَما ثُبون فَجمع "ثُبة" بِضم الثاءِ وتَخْفِيـفِ الباء، وهِي الجماعةُ وأَصلُه: ثَبوة، فَقُلِبتَ واوه أَلفاً وحذَفتَ أَلِفُه "ثُبة" ثُم حذفت تَاؤه عِنْد الجمع فَلَحِقَه الضعفَ لِبقَائِه علَى حرفَين، فَجمِع بِالواوِ والنون لِيكُون جمعه بِـالواوِ والنـون جبـراً لِضعفِه، لأن الواو والنون كمالٌ وقوةٌ، لأن هذا الجمع لأُولِي العِلْمِ. وقُلُون: "بِضم القَاف جمـع "قُلَى" أَيضاً بِضم القَافِ، وهِي خَشَبةٌ بِقَدر أصبع تُضرب بِخَشَبةٍ أُخْرى فَتَثبتُ عِنْد موضِـعِها، وهو لَعِب الصبيان. وأَصلُها "قُلْوة" فَفُعِلَ بِها ما فُعِل "بثُبة" مِن غَير فَرقٍ. و"أرضـون" جمـع أَرض بِسكُون الراءِ، وتَاء التأنِيثِ فِيها مقَدرةٌ، لأنها مؤَنثٌ سماعِي فَجمِع بالواوِ والنون جبـراً عما حذِفَ مِنها مِن تَاءِ التأنِيث المقَدرةِ، وفُتِحتْ راؤُها فِي الجمعِ لِيعلَم أَنها جمع علَـى غَيـر قِياسٍ. و"أحرون" يعنِي: بِكسر الهمزةِ وفَتْح الحاءِ المهملَةِ وتَشْدِيدِ الراءِ المهملَةِ، وهِـي جمـع "حرة" وهِي أَرض فِيها حِجارةٌ سوداء. والهمزةُ زِيدتْ فِي أَولها، وإنما جمِع بِـالواوِ والنـون لِيجبر ضعيفُها، وضعفَها مِن وجهين، أَحدهما: أَنها مغيرةٌ بإدغَامِ الراءِ فِـي الـراءِ والتغييـر ضعفٌ. والثانِي: أَنها لَم تُجمع جمع السلامةِ، بل غُيرت عن حالِها، بِإن زِيدت فِي أَولِها همزةٌ. "وإوزون" الإوزون بِكسر الهمزةِ وفَتْح الواوِ وتَشْدِيدِ الزاءِ جمع الإوز والأوزةُ والوز ثَلاثتُهـا بِمعنًى واحدٍ وهو الطير المائِي. وقِيل: هو البط. فَجمِع بِالواوِ والنون لأنه إن كان جمـع وزةٍ وزيدت فِيهِ الهمزةُ، وأُدغِمتْ الزاي فِي الزاي كان كالمسأَلَةِ المتَقدمةِ. وإن كـان جمـع إوزةٍ فَحذِفَت تَاؤه وشُددتْ زايه، فَيحتَاج إلى الجبر، وإن كان جمع إوز فَشُددت زاؤه فَيحتَاج أَيـضاً إلى الجبر كما ذُكِر. وهذِهِ الكَلِمات لَيستْ بِقياسِيةٍ، يعنِي: أَنه لا يجوز أَن يجمع بِالواوِ والنـون كُل لَفْظٍ لَحِقَه حذْفَ وتَغْيير قِياساً علَى هذه الألفَاظِ، بلْ هذِهِ الألْفَاظِ سماعِيةٌ. وأَما قَولُه تَعـالى وإخبارِه عن يوسفَ -عليه السلام- : " رأَيتُ أَحد عشَر كَوكبا والشمس والقَمر رأَيـتُهم لِـي ساجِدِين"[١] جمعهم جمع العقَلاءِ، لأنه وصفُهم بِالسجودِ والسجود لِلعقَلاءِ فَلما شَبههم بـالعقَلاءِ فِي السجودِ جمعهم جمع العقَلاءِ، لِيتَم التشبِيه. وكَذَلِك قَولُه تَعالى: " فَقَالَ لَها ولِلـأَرضِ ائْتِيـا

---

[١] سورة يوسف ٤.

طَوعا أو كَرها قَالَتَا أَتَينَا طَائِعِين "[١] يعنِي: قَالَ تَعالى لِلسماءِ والأرضِ كُونَا فَقَالَتَا: أتينَا، أَي: كُنا عن نفسٍ طَائِعِين، فَجمع السماء والأرض، لأن المراد بالسماءِ سبع سمواتٍ، أو لأن المراد السماء والأرض ومن فِيهما، وما فِيها وجمع جمع العقَلاءِ لأنه أمرهما بِالإجابةِ فِـي الإتيـان، وإجابةُ الأمرِ صِفَةُ العقَلاءِ. "والذي" بِالألِفِ والتاءِ، يعنِي: جمع السلامةِ الذي يكُـون بِـالألِفِ والتاءِ مخْتَص بِالمؤَنثِ اسماً كان، أَو صِفَةً مِن العقَلاءِ كان، أَو غَير العُقَلاءِ. و"الثانِي" يعـم. يعنَي: بالثانِي جمع التكسِير، يعنَي: جمع التكْسِير يكُون لأولي العِلْمِ وغَيـرهم، ويكُـون فِـي الأسماءِ والصفَاتِ. وذَكَر جمِيع الأنْواعِ هنَا. فَرجال: اسم نَكِرةٌ مِن العقَلاءِ. وأَفْـراس أيـضاً نكِرةٌ مِن غَيرِ العقَلاءِ، وجعافِر: جمع جعفَرٍ، وهو علَم شَخْصٍ مِن العقَلاءِ، ويحتَملُ أَن يكُـون جعافِر جمع جعفَرٍ الذي هو اسم الساقِيةِ فَيكون مِن الجماداتِ. وظِراف: جمع ظَريـفٍ وهـو صِفَةٌ مِن العقَلاءِ. وجِيادٍ: جمع جوادٍ، وهو الفَرس الكَثِير الجري، وهو صِفَةٌ لِغَيـر العقَـلاءِ. وحكْم الزيادتَين. يعني: كَما أَن الألفَ والنون، والياء والنون فِي التثنِيةِ زِيدتَا لِلتثنِيةِ، والنـون بدلٌ مِن الحركَةِ والتنوين وتَسقُطُ النون فِي الإضافَةِ فَكَذلِك فِي الجمعِ. قَولُه: الأولَـى: يعنِـي الواو فِي الرفْعِ، والياء فِي النصبِ والجر لِلجمعِ، والنون بدلٌ عـن الـشيئين، أَي: الحركَـةَ والتنوين وتَسقُط النون عِنْد الإضافَةِ كَما قَررنا فِي التثنِيةِ. "وقد أُجرِي" المؤنث. يعنِي: جعِـلَ نَصب جمعِ المؤَنثِ كَجرِهِ بأن التاء فِيهما مكْسورةٌ كَما جعِلَ نَصب جمع المذّكر كَجـره فِـي أنهما بِالياءِ، وإنما جعِلَ نَصب جمعِ المؤَنثِ كَجره مع أَن التاء تَقْبلُ النصب كَيلا يزِيد أَحـوالَ المؤَنْثِ علَى أحوال المذَكر، فَإن لجمعِ المذكر حالَتَين: الواو والنون، والياء والنون، فَإذا كَـان لِجمعِ المذَكر حالَتَان فَلا يجوز أَن يجعلَ لِجمعِ المؤَنثِ ثَلاثَةُ أَحوالٍ مـع أَن المؤنـثَ فَـرع المذَكر.

فصل

"وينْقسِم إلى جمع قِلةٍ، وجمعِ كَثْرةٍ، فَجمع القِلةِ العشَرةُ فَما دونها، وأَمثِلَتُه: أَفْعلُ، أفْعالٌ، أفْعِلةٌ، فِعلةٌ: كَـ: أَفْلُس، و "أَثْوابٍ"، و "أَجرِبةٍ"، و "غِلْمةٍ". ومِنه مـا جمِـع بـالواو والنون، والألفِ والتاءِ، وما عدا ذَلِك جموع كَثْرةٍ.

وينْقَسِم إلى جمعِ قِلةٍ: قَولُه: وينْقَسِم، أَي: وينْقَسم المجموع إلى: جمعِ قِلةٍ وجمعِ كَثْـرةٍ، فَجمع القِلةِ مِن الثلاثَةِ إلى العشَرةِ، وكَذا جمع السلامةِ جمع قِلةٍ. وما عدا جمع القِلـة فَجمـع الكَثْرةِ. "وأَمثِلَتُه". يعنِي: أَوزان جمعِ القِلةِ أَربعةٌ: أفْعل: بِضم العين. وأَفْعالٌ، وأَفْعِلـةٌ: بِكَـسر العين والهمزةِ المفْتُوحةِ فِي ثَلاثَتِها. الرابِع: فِعلَة بِكسر الفَاءِ. الأفْلُس: جمع فَلْس بِفَـتْحِ الفَـاءِ

[١] سورة فصلت ١١.

وسكُون اللام وهو المضروب علَى شَكْل الدرهم مِن النحاس. "الأجربة": جمع جريب. قولُـه: ومِنْه، أي: ومن جمعِ القِلةِ جمع المذَكرِ السالِمِ، والمؤَنثِ السالِمِ أيضاً. قَالَ أبو سـعيد[١]: إنمـا جعِلَ الجمع السالِم مِن جموعِ القِلةِ؛ لأنكَ تَقُولُ فِي التثنِيةِ: مسلِمان، ثُـم تَقُـولُ فِـي الثلاثَـةِ والأربعةِ مسلِمون، فكما أن الإثنَيْن أقل الجمعِ فَينْبغِي أن يكُون الجمع الذي وافَقَ التثنِيـةَ فِـي السلاَمةِ مِن جموعِ القِلَةِ حتى يتَوافقا فِي القلةِ كَما تَوافَقَا فِي سلاَمةِ نَظْمِ الواحِـدِ فِـي التثنِيـةِ والجمعِ.

فصل

"وقد يجعلُ إعراب ما يجمع بالواو والنون فِي النون، وأكثَر ما يجِيء ذَلِكَ فِـي الـشعر، ويلزم الياء، إذْ ذَاكَ قَالُوا: أتَتْ عليهِ سِنِين. وقَالَ:

٢٠٦:- دعانِيَ مِن نَجدٍ فإن سِنينَه لَعِبن بِنَاشِيباً وشَيبنَنَا مردا

وقال سحيم[٣]:

٢٠٧:- وماذا يدري الشعراء مِنى وقَد جاوزتُ حد الأربعِين

وقد يجعل، يعنِي: قَد جاء فِي كَلامِ العربِ جعلُ جمعِ المذَكرِ السالم كَالمفْرِدِ فِي إجراءِ الإعرابِ علَى النون، ويلْزم الياء فِي المذْهبِ الصحيح، يعنِي: يكُون أبداً بِالياءِ فَيقَالُ: جـاءني زيدين، ورأيتُ زيدين، مررتُ بِزيدين. كلها بِالياءِ ويدخلها الحركاتُ الثلاثُ علَى النون. وقيلَ: يجوز أن يكُون أبداً بِالواو، والدلِيلُ على أن الياء أولى، لأن الياء أخَف مِن الواو، لأنه سَـمِع عن العربِ الياء دون الواو، ولأنّا إذا جعلْنَاه فِي الإعرابِ الثلاثَةِ بِالياءِ فَقَد خَالَفْنَا الأصلَ فِـي الرفْعِ فَقط، وإذا جعلْنَاه فِي الإعرابِ الثلاثَةِ بالواو فَقَد خَالَفْنَا الأصل فِي النصبِ والجر، ومـا فِيهِ أقلّ مخَالَفَةً للأصل أولَى مِما فِيهِ أكْثَر مخَالَفَةً. "وقَال:

دعانِي مِن نَجدٍ فإن سِنِينَه لَعِبن بِنا شِيباً وشَيبننا مْردا

يعنِي: اتْركَانِي يا خَلِيلَي مِن حدِيثَ نَجدٍ، ولاَ تُحدثاني حديثَه. فَإن سِنِينَه، أي: [الأعـوام][٣] التي كُنا بِنَجدٍ لَعِبن بِنَا، أي: علَيهِ وعلَينَا ونَغصن عيشَنَا فِي حال كَونَنا شَيباً، وشَيبننا فِي حال كَونَنا مرداً. يعنِي: صِرنَا شِيباً فِي حال الصبى مِن العِشْقِ. الشيب: جمع أشْيب والمرد: جمـع

---

[١] - انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢١٥/١.

٢٠٥:- البيت من الطويل، وهو للشاعر السلامي الأموي الصمة بن عبدا القشيري، فِي شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٥٩٧، ابن يعيش ١١/٥، ١٢، تخليص الشواهد ٧١، الخزانة ٥٨/٨، وبلا نسبة فِي مجالس ثعلب ١٤٧/١، ٢٦٦، الإقتضاب ١٩٣، أمالي ابن الشجري ٥٣/٢، الأشموني ٨٦/١. والشاهد فِيه كما ذكر الزمخشري والشارح.

[٣] هو سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي اليربوعي الحنظلي. التميمي، شاعر شريف مخضرم، عاش فِي الجاهلية والإسلام مات نحو سنة ٦٠ هـ. انظر ترجمته فِي: طبقات فحول الشعراء ٥٧٦/٢، الخزانة ٢٦٥، الأعلام ٧٩/٣.

٢٠٦:- البيت من الوافر، لسحيم بن وثيل فِي الأصمعيات ١٩، الكامل للمبرد ٦٣٤/٢، شرح أبيات اصلاح المنطق لابن السيرافِي ٣٢٩، التخمير ٣٣٤/٢، ابن يعيش ١١/٥، ١٣. الخزانة ٦٥/٨، الدرر ٢٢/١، شرح أبيات المفصل ٧٦٥/١. والشاهد فِيه كالبيت الذي قبله.

٣- [أعوامه] في ن.ف.

أمرد. والمراد بالاستشهادِ قوله: سِنَينه فإنه أثْبتَ نُون الجمع فِي حال الإضافَة على أنه جعلـه كالمفْرد وهذا سماعِي. "وقال سحيم:

وماذا يدري الشعراء مِني   وقد جاوزتُ حد الأربعين

الأدر: الحِيلُ والخَديعةُ، يعنِي: لا يقْدر الشعراء أن يخْدعوني فإني جاوزتُ الأربعين سنَةً فِـي العمر، وجربتُ الأُمور. والمراد بالاستشهادِ: جَر النون مِن الأربعـين. وعِلتُـه أنـه جعلـه كالمفْردِ.

فصل

وللثلاثي المجرد إذا كُسر عشْرةُ أمثلةٍ: أفْعالٌ، فِعال، فُعول، فِعلان، أفْعـل، فُعـلان، فِعلة، فُعلٌ،، فِعلةٍ، فُعل. فـ"أفعال" أعمها، تقول: أفراخٌ، وأحمال، وأركان، وأجمال، وأعجاز، وأعناق، وأفخاذ، وأعنَاب، وأرطاب، وآبال، ثم "فِعال" تقول: زناد، وقِداح، وخِفَاف، وجِمـال، ورباع، وسباع، ثم "فُعول" "فِعلان" وهما متساويان، تقـول: فُلـوس، وعـروق، وجـروح، وأُسود، ونُمور، ورئْلان، وصِنوان، وعِيدان، وخِربان، وصِردان، ثم "أفْعل" تقـولُ: أفْلُـس، وأرجل، وأزمن، وأضلع. ثم فُعلان و"فِعلة" وهما متساويان، تقول: بطنان، وذُؤبان، وحملان، وغِردة، وقِردة، وقِرطة، ثم "فُعل"، تقول: سقُف، وفُلُك، ثم "فِعلة" و "فُعـل" تقـول: جيـرة، ونُمر، وقد جاء "حِجلى" فِي جمع "حجلٍ" قال:

٢٠٨:- حِجلى تدرج فِي الشربةِ وقع.

وللثلاثِي المجردِ. أراد بالثلاثِي المجردِ: ما ليس فِيهِ حرفٌ زائِد، ويأتِي بحثُ كُل واحِدٍ مِن هذِهِ العشْرةِ. ولا يمكِن جعلُ أوزان المجموع المكسرةُ منْحصِرةً فِي عشْرةٍ إلا بالإسـتِقْراءِ أو [النقل][1] عن العرب. "فَأفْعال" أعمَها. اعلَم أن الأوزان الممكِنَةَ فِي الثلاثِي اثنَا عـشَر، لأن لِلفَاءِ ثَلاثَةُ أحوالٍ، الفَتْح والضم والكسر، ولِلعين أربعةُ أحوالٍ: الفَتْح والضم والكسر والسكُون. فإذا ضربتَ الأحوالَ الثلاثَةَ التي تكُون لِلفَاءِ فِي الأحوال الأربعةِ التي تكون لِلعين [تخَرج][2] اثنَا عشَر، أحدها: فَعل: بفَتْح الفَاءِ وسكُون العين نحو: فَرج، والثاني: بِفَتْح الفَـاءِ والعـين نحـو:

[في العين] في ن.ف.

٢٠٧:- البيت من الكامل، وهو لعبد ا بن الحجاج الثعلبي فِي المحتسب ٢٧١/٢، شرح شواهد الايضاح لابن بري ٣٦٤، التخمير ٣٤٠/٢، ابن يعيش ١٤/٥، ٢١، ١٣٤، شرح أبيات المفضل ٧٦٨/١. والشاهد فِيه: أنه جمع حجلة على "حِجلَى" وهو جمع نادر. وأول البيت:

فارحم أحبيبتي الذي كأنهم   هجلى تدرج فِي السرية وقع

[في العين] في ن.ف.

٢٠٧:- البيت من الكامل، وهو لعبد ا بن الحجاج الثعلبي فِي المحتسب ٢٧١/٢، شرح شواهد الايضاح لابن بري ٣٦٤، التخمير ٣٤٠/٢، ابن يعيش ١٤/٥، ٢١، ١٣٤، شرح أبيات المفَصل ٧٦٨/١. والشاهد فِيه: أنه جمع حجلة على "حِجلَى" وهو جمع نادر. وأول البيت:

فارحم أحبيبتي الذين كأنهم   حجلى تدرج فِي الشربة وقع

[1] - [بالنقل] في ن.ف.و

[2] - [يخرج] في ن.ف.

جملَ. والثالِثُ: بفتح الفَاءِ وضم العين، نَحو: عجز، والرابع: بِفتح الفاء وكسر العـين. فهـذِه الأربعةُ خَرجت مِن فَتْح الفَاءِ. ثُم بِضم الفَاءِ وتَصرفِها فِي الأحوال الأربعة التي تَكون للعـين، فَيخرج فُعل بِضم الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: ركْن وهو الجانِب، وفُعل بِضم الفَاءِ وفَتْح العـين نَحو: رطَب، وفُعل بِضم الفَاءِ والعين نَحو: عنُق، وفُعِل بِضم الفَاءِ وكسر العين، ولَم يأتِ علَى هذا الوزن إلا دُئِل وهِي اسم دويبة، وثُعِلَ وعِل بِمعنَى "وعِلَ" بِفَتْح الواو وكسر العـين ثُـم بِكسر الفَاءِ وتَصرفها فِي الأحوال الأربعةِ التي تَكُون [للعين][1] فَيخْرج فِعل بِكسر الفَاءِ وسكُون العين نَحو: حِمل، وهو ما يحملُ علَى الرأسِ والظهر، وفِعل بِكسر الفَاءِ وفَتْح العـين، نَحـو: عِنَب، وفِعل بِكسر الفَاءِ وضم العين، ولَم يأتِ علَى هذا الوزن شَيء، لاستِثْقَال الخُـروج مِـن كسرةِ الفَاءِ إلى ضمةِ العين. وفِعِل بِكسر الفَاءِ والعين، نَحو إبِل فَهذِه اثنَا عشَر وزنَاً ولاَ تَكُـن بِأَكْثَر مِن هذا. قولُه: فَأَفْعال أَعمها يعنِي: وزن أَفْعالٍ: بِفَتْح الهمزةِ فِي المجموع أعَم مِن سائِر الأوزان، يعنِي: بِالأعم أنه يجوز أَن يجمع كُل ثُلاثِي علَى "أَفْعال" كَما ذَكَرنَا ههنَـا بِخِـلاَفِ الجموع الباقِيةِ، فإنه يخْتَص كُل جمعٍ بِبعضِ الأوزان الثلاثية كَما شَرح المصنّفُ كُـل واحـدٍ مِنْها. ثُم فِعال يعنِي: فِعالٌ بِكسر الفَاءِ أحط درجةً فِي الجمعِ مِن أَفْعال، لأنه لاَ يجمـع علَـى فِعال إلاّ سِتةُ أَوزانٍ: فَعل بِفَتْح الفَاءِ وسكُون العين نَحو: زيد وفُعل: بِضم الفَاءِ وسكُون العـين نَحو: خُفّ. وفِعل بِكسر الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: قِدح. وهو السهم الذي لاَ رِيشَ لَه. وفَعـل بِفَتْح الفَاءِ والعين نَحو: حمل، وفَعل بِضم الفَاءِ وفَتْح العين نَحو: ربع وهو ولَد الناقَةِ التي ينْتَج فِي أَول الربيع. وفَعلُ: بِفَتْح الفَاءِ وضم العين، نَحو: سبع. "ثُم فُعول". يعنِي: الوزن الثالِثُ مِن أَوزان الجموعِ: فُعول: بِضم الفَاءِ. والرابع "فِعلان" بِكسر الفَاءِ وسكُون العين وهما متَـساوِيان فِي أَن ما يجمع علَى فُعول خَمسةُ أَوزانٍ، وما يجمع علَى فِعلان أَيضاً خَمسةُ أَوزانٍ، والأوزان التي يجوز جمعها علَى "فُعول": فَعل: بِفَتْح الفَاءِ وسكُون العين نَحو: فلْس. وفِعِل بِكسر الفَـاءِ والعين نَحو: عِرقٍ. وفُعل بِضم الفَاءِ وسكُون العين نَحو: جرح. وفَعل بِفَتْح الفَاءِ والعين نَحو: أَسد. وفعِل بِفَتْح الفَاءِ وكسر العين نَحو: نَمِر. ورِئْلان جمع رأْل بِفَتْح الراءِ وسكون الهمـزةِ، وهو الذكر مِن ولَدِ النعامةِ. وصِنْوان: جمع صِنْو وهو النخْلَةُ الصغِيرةُ النّابِتَةُ بِجنْـبِ نَخْلَـةٍ أُخْرى. وعِيدان: جمع عودٍ قلبت الواو فِي الجمعِ ياء، لِسكُونِها وإنْكِسار ما قَبلَهـا. وخِربـان بِالخَاءِ المعجمةِ جمع خَرب بِفَتْح الخَاءِ والراءِ، وهو الذكَر مِن الحبارى. وصِرِدان جمع صرد بِضم الضادِ وفَتْح الراءِ والحبارى. والصرد اسما طَائِرين معروفَين. ثم أفعـلٌ يعنِـي الأوزان التي تُجمع علَى أَفْعل بِفَتح الهمزةِ وضمِ العين أَربعةٌ: فَعل: بِفَتْح الفَاءِ وسكُون العـين نَحـو:

---

[1] - [في العين] في ن.ف.

قَلْس. وفِعل: بِكسر الفَاءِ وسكُون العين نحو: رجل. وفَعل: بِفَتْح الفَاءِ والعـين نحـو: زمـن بمعنى: زمان. وفِعل: بِكسر الفَاءِ وفَتْح العين نحو: ضِلَع وهو عظْم الجنْب. "ثم فُعلان" يعنِي: فُعلان بِضم الفَاءِ وسكُون العين و"فِعلة" بِكسر الفَاءِ وفَتْح العين متَساويان فِي أن ما يجمع علَى فُعلان ثَلاثَةُ أوزانٍ، وما يجمع علَى "فِعلة" أيضاً ثَلاثَةُ أوزانٍ، فَبطْنان: جمع بطْن بِفَـتْح البـاءِ وسكون الطاءِ وهي القَبِيلَةُ والموضِع المنْخَفِض. وذُؤْبان: جمع ذئْبٍ بِكسر الـذال. وحمـلان جمع حمل بِفَتْح الحاءِ المهملةِ، وفَتْح المِيمِ، وهو ولَد الضأْن. وغِردة: جمع غَرد بِفَـتْح الغَـين المعجمةِ وسكُون الراءِ، ويجوز كسر الغَين، وهو نَوع مِن الكمأَةِ، والكمأَةُ شَيء أبيض يخْـرج مِن الأرضِ يؤْكلُ. والقِردة: جمع قِرد بِكسر القَافِ وسكون الراءِ، وهـو حيـوان مـسخُوطُ صورته وكُنْيتُه أبو زينَةَ. والقِرطَة: جمع: قُرطٍ بِضم القَافِ وسكون الراءِ، وهو شَـيء مِـن الذهبِ، أو الفِضةِ يجعلُ فِي الأُذْن. "ثم فُعل". يعنِي: الثامِن مِن أوزان الجمعِ "فُعل" بِضم الفَـاءِ وسكُون العين نَحو: سقْف بِضم السين وسكُون القَافِ، فإنه جمع "سقْف" بِفَتحِ الـسين وسـكُون القَافِ. وفُلْك بِضم الفَاءِ وسكُون اللامِ، وهذا اللفْظُ يستَوي فِيهِ الواحِد والجمع. ولَم يأتِ علـى هذا الوزن مِن الثلاثِي. يعنِي: الجمع غَير هذين اللفْظَين. "ثم فِعلة". يعنِي: الجمع التاسِع "فِعلة" بِكسر الفَاءِ وسكُون العين، ولَم يأتِ مفْرد جمعه علَى هذا الوزن غَير نمر "وجار" فإن جمعـه "جِيرة" بِكسر الجِيمِ وسكُون الياءِ. الجمع العاشِر "فُعل" بِضم الفَاءِ والعين، ولَم يأتِ مفْرد ثُلاثي جمعه علَى هذا الوزن غَير نَمِر بِفَتْح النون وكسر المِيمِ فَإن جمعه "نُمر" بِضم النون والمِـيمِ. "وقَد جاء" حِجلى يعنِي: قَد جاءَ "حِجلى" بِكسر الحاءِ المهملَةِ وبعدها جِيم علَـى وزن ذِكْـرى، جمع حجل بِفَتْح الحاءِ وسكُون الجِيمِ، وهو ولَد الناقَةِ والفَتْح أيضاً. وهذا الجمع جمـع ثُلاثـي مجردٍ، ولَيس مِن الأوزان العشرةِ المذْكُورةِ، وإنما قَالَ فِي أول هذا الفَـصل: أوزان الجمـوع عشْرةٌ ولم يقُل: أحد عشَر، لأن هذا الجمع شاذٌ. قال:

حجلَى تدرج فِي الشربةِ وقع.

الأُصيبِيةُ: تَصغِير صِبيةٍ وهو جمع صبي. تَدرج، أي: مشَى. الشربةُ بِفَتْح الـشين المعجمـةِ، والراءِ المهملةِ وتَشْديدِ الباءِ: حوض يكُون حول النخْلَةِ. الوقّع: بِضم الواو وتَشْدِيدِ القَافِ جمع واقِعٍ، يعنِي: ارحم أولادِي الذين كأنهم صِغَار الإبِل تَمشِي إلى شُربِ الماءِ وتَقع مِن الضعفِ.

فصل

وما لحِقْته مِن ذَلِك تاء التأنيث، فأمثِلةُ تكْسِيره فِعالٌ، فُعول، أفْعلٌ، فِعلٌ، فُعلٌ، فُعلٌ، نحـو: قِصاعِ، ولِقَاح، وبِرام، ورقَاب، وبدور، وحجور، وأنْعم، وأينُقَ، وبِدر، ولِقَح، وتِير، ومِعَـد، ونُوب، وبرق، وتُخَم، وبدن.

وما لَحِقَتْه مِن ذَاك: أي: مِن الثلاثي المجرد. فَأمثِلَةُ أوزان جمع المكسر سِتةٌ: فِعالٌ: بِكَـسر الفَاءِ، وفُعول بِضم الفَاءِ، وأَفْعل بِفَتْحِ الهمزةِ وضم العين، وفِعل بِكسر الفَاءِ وفَتْحِ العين. وفُعل بِضم الفَاءِ وفَتْح العين، وفُعل بِضم الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: قِصاع: القِصاع جمع قَصعةٍ بفَتْح القَافِ، وسكون الصادِ. واللِّقاح جمع لِقْحةٍ بِكسر اللامِ وسكُون القَافِ، وهِي الناقَةُ ذَاتُ اللَّـبن. والبِراح: جمع برحة بِضم الباءِ وسكُون الراءِ، وهِي القِدر مِن الحجر. والرقَاب: جمع رقَبـةٍ بِفَتْح الراءِ والقَافِ. وبدور: جمع بدرة بِفَتْح الباءِ وسكُون الدال، وهِي عـشْرةُ الآفِ دِرهـمٍ. والحجور: جمع حجرةٍ بِضم الحاءِ المهملَةِ، وسكُون الجِيمِ، وهِي مِن السراويل ما يجعلُ فِيـه التكَّة. وأنْعم، الأنْعم جمع نِعمةٍ بِكسر النون وسكُون العين. وأَينُق: جمع نَاقَةٍ، وأَصـلُها نَوقَـةٌ فَقُلِبت الواو أَلِفاً لِتَحركِها وانْفِتَاحِ ما قَبلَها، وأينَق أصلُه "نُوق" فَقُدمت الواو علَى النون فَصارت أونُق ثُم قُلِبت الواو ياء لِلتخفِيفِ، لأن الياء أخف مِن الواو، وبدر: جمع بدرةٍ وقَد ذُكِر. ولِقَح: جمع لِقْحةٍ. وتِير: أَصلُه تِور فَقُلِبت الواو ياء لانْكِسار ما قَبلَها وهو جمع تَارةٍ بِمعنَـى مـرةٍ، وأَصلُه تِورةٌ فَقُلِبت الواو أَلِفاً كنَاقَة. ومِعد: جمع مِعدة بِفَتْحِ المِيم وكسر العين. وهـذِهِ الأَمثلـةُ الأَربعةُ فِي الجمعِ وزنُها فِعل بِكسر الفَاءِ وفَتْحِ العين، ونُوب، وبرق وتُخَم. ونُوب: جمع نَوبةٍ بِفَتْح النون وسكُون الواو. وبرق: جمع برقَة بِضم الباءِ وسكُون الراءِ، وهِي الموضِع الذي فِيهِ الحِجارةُ والرملُ، وتُخَم: جمع تُخْمةٍ بِضم التَاءِ وسكُون الخَاءِ وفَتْحِهـا، وهِـي أن لا يهـضم الطعام فِي المعِدةِ، وهذِهِ الألْفَاظُ الثلاثَةُ وزنُها فِي الجمعِ فُعل بِضم الفَاءِ وفَتْحِ العـين. وبـدن: وهو جمع: بدنةٍ بِفَتْحِ الباءِ والدال، وهِي الناقَةُ السمِينَةُ.

فصل

وأمثلة صِفَاتِه كأمثِلَةِ أسمائه، وبعضها أعم من بعـض، وذلـك قولـك: أشْـياخٌ، وأجلافٌ، وأحرار، وأبطَال، وأجنَاب، وأيقَاظٌ، وأَنْكاد، وأعبد، وأجلاف، وصِـعاب، وحِـسان، ووجاع. وقَد جاء: وجاعى، ونَحوه: حباطى، وحـذَارى، وضِـيفَان، وإخْـوان، ووغْـدان، وذُكران، وكُهولٌ، ورطَلَة، شِيخَة، وورد، وسحلٌ، ونُصفٌ، وخُشُن، وقَالُوا: سمحاء، فِي جمع "سمح". والجمع بالواو والنون فِيما كان مِن هذِهِ الصفَاتِ لِلعقلاءِ الذُّكُور غَير ممتَنِع، كقَولِك: صعبون، وصُنْعون، وحسنُون، وجنُبون، وحذِرون، وندِسون. وأما جمع المؤنثِ مِنها بالألِفِ والتاءِ، فلم يجِيء فِيهِ غَيره، وذَلِك نَحو: عبلاتٍ، وحلْوات، وحذِرات، ويقَظـات. إلا مِثـالَ "فَعلة"، فإنهم كسروه علَى "فِعالٍ" كجِعادٍ، وكِماش، وعِبال. وقَالُوا: عِلج، فِي جمع "عِلْجةٍ".

وأمثِلةُ صِفَاتِه: الضمِير فِي صِفَاتِه يعود إِلى الثلاثِي المجردِ، يعنَي: الثلاثِي المجردِ قَد يكون اسماً، وقَد يكون صِفَةً، وكما أَن أوزان الجمعِ فِي الأسماءِ عشْرةٌ، فَكَذلِك أَوزان الجمـع فِي الصفَاتِ عشْرةُ، وكما أَن بعض أَوزان الجموعِ فِي الأسماءِ أَعم مِن بعضٍ، فَكَـذَلِك فِـي الصفَاتِ أعمها: أَفْعال، يعنِي: المفْرداتُ التي تُجمع علَى وزن "أفْعال" أَكْثَر مِن المفْرداتِ التي تُجمع علَى وزنٍ آخَر، وكذلِك تَتَفَاوتُ بعض الجموعِ. "وذلك" قولك أَشياخ: وهو جمع شَـيخٍ. وأَجلاَفٌ: وهو جمع جِلْفٍ بِكَسرِ الجِيم وسُكُون اللامِ وهو الخَالِي مِن الخَير. وأَحـرار: وهـو جمع حر بِضم الحاءِ، أَو جمع حر بِفَتْحِ الحاءِ. وأَبطَال: وهو جمع بطَلٍ بِفَـتْحِ البـاءِ، وهـو الشجاع. وأَجناب: وهو جمع جنُب بِضم الجِيمِ والنون. وأَيقَاظَ: وهو جمع يقِظ بِفَتْحِ الياءِ وكسرِ القَافِ، أَو جمع يقُظ بِضم القَافِ، وهو مبالَغَةٌ ضِد النائِم. وأَنْكاد: وهو جمع نَكِد بِفَـتْحِ النـون وكسر الكافِ، وهو [ضِد][1] الخَير. وأعبد وأَجلَافٍ، يعنِي: الوزن الثاني. أفْعل بِفَتْحِ الهمزةِ وضم العين كأعبد وهو جمع عبدٍ. وأَجلَف، جمع جِلف. وصِعاب وحِسان ووجاع. يعنَـي: الـوزن الثّالِثُ: فَعِال بِكَسرِ الفَاءِ نَحو صِعاب جمع صعب وهو الشدِيد. وحِسان: جمع حسن. ووجاع: جمع وجِع، وهو المرض والألَم. "وقَد جاء" وجاعي: يعنِي: جمع وجِع، قَد جاء علَى وجـاعي بِفَتْحِ الواو والعين، ومِثْله: حباطَي، وهو جمع حبطَ وهو عظِيم البطْن مِن الـريحِ. وحـذارى: وهو جمع حذِر وهو المتَحرر المستَيقِظُ فِي الأمور. وضِيفان وإِخوان: يعنِي: الوزن الرابـع: فِعلاَن بِكَسرِ الفَاءِ وسكُون العين نَحو: ضِيفَان جمع ضيفٍ. وإِخْـوان: جمـع أَخٍ. ووغْـدان وذُكران: يعنِي الوزن الخَامِس فُعلاَن بِضم الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: وغْدان، يعنِي: وغْد بِفَتْحِ الواو وسكُون العين المعجمةِ، وهو اللئيم الذي يخْدِم الناس علَى بطَنِه. وذُكْرانٍ: جمع ذَكَرٍ وهو ضِد الأُنْثَى. وأما الذكر الذي بِمعنَى الفَرج جمعه [مذَاكِر][2]، لِيكون فَرقاً فِي الجمع بين الـذكر بِمعنَى الرجل وبين الذكر بمعنَى الفَرجِ، واعلَم أَن بعض الألفاظِ مما ذَكَره المصنفُ، - رحمه ا - فِي هذا الفَصل لا [ينتَظِم][3] فِيهِ معنَى الصفةُ فَظن الناس أَنه غَير صِفَةٍ وأَورده فِي فَـصل الصفَةِ. فَنقُولُ: لَيس كذلكِ بلْ جمِيع ما أَورده صِفَاتٌ فَإِنه لَيس لَفْظٌ مِن هذه الأَلْفَاظِ إلا ويجوز أَن يوصفَ بِهِ، تقولُ: جاءنِي رجلٌ ضيفٌ. وجاءني زيد أَخُو عمرٍو، علَى الـصفَةِ، وشْـرطُ الصفَةِ أَن تكون مشْتَقةٌ، أو بِمعنَى المشْتَق عِنْد بعضِ النحويين[4]. فتقدير هذا الكلامِ: جاءنِي زيد

١-[قليل] في ن.
٢- [مذاكير] في ن.

[3] - [يظهر] في ن.ف.
[4] - قالوا في حد الصفة:- تابع مقصود بالاشتقاق فصل يخْرج بقية التوابع. وعدل عن مشتق احتراز عما كان في الأصل مشتقاته صفة ثم غلب فصار التعين به أكمل.
انظر:- الارتشاف٧٩/٢.

شقيقُ عمرو، لأن الشقِيقَ مشْتَق وهو بِمعنَى الأخ، وتَقولُ أيضاً: هذا حيوان ذَكر، وكذلك باقِي الأمثِلَةِ. "وكُهول" يعنِي الوزن السادِس "فُعول" بِضم الفَاءِ نَحو: كُهول: جمع كهل وهـو الـذي ظَهر فِي شَعره بياض، وقِيل: من له ثَلاثٌ وثَلاثُون سنَةَ. ورطِلة: يعنِي: الوزن السابِع: فِعلَـه بِكسر الفَاء وفَتْح العين نَحو: رطَلَة جمع: رطْل بِفَتْح الراءِ وسكُون الطاءِ وهو الغُلام الذي لَـم تَتم قُوته. وشِيخَه: يعنَي: الوزن الثامِن: فِعلة بِكسر الفَاءِ وسكُون العين نَحو: شِيخَه جمع: شَيخ بِفَتْح الشين، وسكُون الياء. وورد: يعنِي الوزن التاسِع: فُعل بِضم الفَاءِ وسكُون العين، نَحـو: ورد جمع وردِ: بِفْتح الواو وسكُون الراءِ وهو الذي لونُه أحمر يضرب إلى الصفْرةِ مِن الأسدِ والفَرسِ. وسحل ونُصف وخُشُن: يعنِي: الوزن العاشِر "فُعل" بِضم الفَاءِ والعين نَحـو: سـحل جمع: سحل. بِفَتْح السين وسكُون الحاءِ المهملَتين، وهو الثوب الأبيض مِن الكُرسفِ، ونُصف: جمع نَصفٍ بِفَتْح النون والصاد، وهو المرأَةُ التي بين الشابةِ والمسنةِ. وخُشُن: جمع خَشِن بِفَتْح الخَاءِ وكسر الشين وهو الغَلِيظُ مِن الثيابِ أو الأرضِ وغَيرهما. وقَالُوا سمحاء فِي جمع سمحٍ: يعنِي: استَعملُوا سمحاء فِي جمع سمحٍ بِوزن علَماء فِي جمع سمحٍ بِفَتْح السين وسكُون المِـيم، وهو السهلُ المراد. وهذا زائِد علَى الأبنِيةِ العشْرةِ، كما أن وجاعي، وحباطَي زائـدِان علَـى الأبنيةِ العشْرةِ أيضاً. "والجمع" يعنِي: كُل صِفَةٍ من هذِه الصفَاتِ المتَقَدمةِ وغَيرهـا إذا كانَـتْ كمذَكر مِن لَفْظِ العلَمِ، يجوز جمعها بِالواو والنون فِي الرفْع وبِالياءِ والنون فِي النصبِ والجر، ويجوز أن تُجمع جمع التكْسِير كما ذُكِر. قَولُه: صنعون يجوز بِفَتْح الصادِ. والنـون وبِكـسر الصادِ وسكُون النون، وبِفَتْح الصادِ وكسر النون كُلها بمعنى واحدِا وهو المحتَـرفُ الحـاذقُ. قَولُه: نَدسون: الندس بِفَتْح النون وضم الدال مبالَغَةٌ، بمعنَى حسن الفِطنَةِ و[التفهـيم][1]. "وأمـا جمع المؤنثُ يعنِي: وأما جمع المؤَنثِ مِن الصفَاتِ فَلَم يجيء إلا جمع السلامةِ، وهو الجمـع بِالأَلِفِ والتاءِ، نَحو: عبلات: جمع عبلَة، وهِي الضخْمةُ. وحلْوات جمع حلْـوةٍ بِـضم الحـاءِ المهملةِ وسكُون اللامِ، وهو نَعتُ مؤَنثٍ مذَكرها حلْو. إلا مثال فَعلَة يعنِي: لَـم يجِـيء صِـفَة المؤَنثِ علَى [المكسر][2] إلا وزنان: فَعلة: بِفَتْح الفَاءِ وسكُون العين، وفِعلة: بِكسر الفَاءِ وسكُون العين فَإن هذين الوزنَين جاز أن يجمعا جمع التكْسِير، وجمع السلامةِ نَحو: جِعاد: بِكسر الجِيم

---

[1] - [الفهم] في ف.ن.ف

[2] - [التكسير] في ن.ف.

٢٠٨- البيت من الطويل ، وتمامه :-

أَخُو بيضاتٍ رائِح متَاوب   رفِيقٌ بِمسحِ المِنكبين سبوح

وهو لشاعر هذلي مجهول، ولم يرد في أشعار الهذليين ولا شرحها، وهو له في المحتسب٥٨/١، العيني ٥١٧/٤، التصريح ٢٩٩/٢، الدرر ٦/١، وبلا نسبة في المصنف ٣٤٣/١، أسرار العربية ٣٥٥، الأشموني١١٨/٤، الخزانة ١٠٢/٨.

والشاهد فيه أن هذيلاً تجمع "فعلة" المعتل العين على فَعلات" بفتحها نحو "بيضات".

فَإنه جمع تَكْسيرٍ لجِعدة بِتَسكِين العين، وهِي المرأَةُ القَصِيرةُ. وكِماش: بِكسر الكافِ جمع كِمشَةٍ وهِي الناقَةُ القَصيرةُ الضرعِ. وعِبال: جمع عبلَة وقَد ذُكِر. وعِلْج: بِكسر العين وسكُون الـلامِ وهو الحِمار الوحشي.

فصل

والمؤَنثُ الساكِن الحشْو لا يخْلُو مِن أن يكون اسماً، أو صِفَةً. فَإذا كان اسماً تحركَتْ عينُه فِي الجمعِ إذا صحت بالفَتْحِ فِي المفتُوحِ الفَاءِ، كـ "جمـرات"، وبـهِ وبالكـسر فِـي المكسورِها كـ "سِدرات" وبِه وبالضمِ فِي المضمومِها، كـ "غُرفات" وقد تسكن فِي الضرورةِ فِي الأول، وفي السعةِ فِي الباقِين فِي لُغَةِ تميمٍ، فإذا اعتلت فالإسكان كـ "بيضات" و"جوزات" و "دِيمات" و "دولات"، إلا فِي لُغَةِ هذَيل. قال قائِلُهم

٢٠٩- أخُو بيضاتٍ رائِح متأَوب

وتُسكن في الصفةِ لا غير، وإنما حركُوا فِي جمع "لَجبة" و "ربعة" لأنها كأنهما فِي الأصل اسمان وصِفَ بهما، كما قَالُوا: امرأةٌ كَلبة، وليلة غَم.

والمؤَنثُ ساكِن الحشْو، أي ساكِن الوسطْ. إذا صحت يعنِي: إذا رد كان وسطُها حرفاً صحِيحاً غير مدغَمٍ، وإذا كان فِعلُه اسماً أوسطَه صحِيحاً فَإن كانت فَاؤُه مفْتُوحةً إذا جمِع جمع السلامةِ تُحرك عينُه بِالفَتْحِ، وإذا كانت فَاؤُه مضمومةً تُحرك عينَه بِالفَتْحِ وبالضمِ. قَولُه: فِي المكْسورها وفِي المضمومِها إنما أدخَلَ الألِفَ واللام فِيهِما، لأن الإضافَةَ لَفظِيةٌ. قَولُه: بِهِ يعنِي: بالفَتْحِ. قَولُه: وقَد تَسكن فِي الضرورةِ فِي الأول، وفِي السعةِ فِي البَاقِين، يعنِي: بالأول مفْتُوح الفَاءِ، يعنِي: يجوز فِي المفْتُوحِ الفَاءِ إسكان العين فِي الجمعِ فِي ضرورةِ الشعر، وأما في المكْسور والمضمومِ يجوز إسكان العين في سعة الكلام مِن غَير ضرورةٍ. قَولُه: فِي لُغَةِ بني تَميمٍ، يعنِي: لا يجوز الإسكان فِي لُغَةِ بني تميمٍ، هذا هو الظاهِر مِن لَفْظِهِ، ولكِن قَالَ بعض الشارحِين[1]: إن الإسكان جائِز بِالإجماعِ. وإذَا اعتَلت يعني: إذا كانَتْ عين الفِعل حرفَ عِلةٍ لَزم إسكان العين فِي الجمعِ فِي الاسمِ، ولا يجوز تَحريكُها لأن الحركَةَ على حرفِ العِلةَ ثَقِيلَةٌ، ويستَوي فِي هذا الحكْم مفْتُوح الفَاءِ ومضمومها ومكْسورها. وحكْم المدغَمِ حكْم المعتل نَحو: شَدات وحجاتٍ جمع شِدةٍ وحِجة. قَولُه: ديمات: وهِي جمع دِيمةٍ بِكسر الدال وهِي المطَر الذي يجِيء لَيلاً ونَهاراً. ودولات: جمع "دولَةٍ" بِضم الدال، وهِي المالُ سمي المالُ بِهذا الاسمِ لأنه يزولُ، أي: يتَصرفُ وينتَقِلُ مِن يدٍ إلى يدٍ، والدولَة بِفَتْح الدال المصدر. قَولُه: إلا فِي لُغَةِ هذَيل. يعنِي: فَإنهم يجوزون تَحريكِ العين فِي المعتَل كالصحِيحِ. قَالَ قَائِلُهم: رائِح متَأوب، أي: راجع. متأوب، أي: مسرع، يصِفُ ذَكَراً مِن النعامةِ، يعنِي: صاحِب بيضاتٍ يرتبها، لأن الذكر والأنْثَى يتناوبان على تَربيةِ البيض لِيتَفرخ، يعنِي يسرع فِي الرجوع إلى بيضاتِه. والمراد بِالاستِشْهادِ أنه حرك الياء بِالفَتْحِ ولَم يقْلِبها ألِفاً، لأن حركتَها لَيست بِأَصلِيةٍ. "وتسكن". يعنِي : ما مضى هو بحثُ الاسمِ، أما إذا كان صِفَةً لَزم أن تَكُون عينُها ساكِنَةً فِي الجمعِ، ولا يجوز تَحريكُها؛ لأن الصفَةَ ثَقيلةٌ، لأنها فَرع الاسمِ والسكُون بالثقِيل أولَى، ويستَوي فِي هذا الحكْمِ مفْتُوح الفَاءِ ومضمومها ومكْسورها؛ نَحو: ضخْماتَ ولُجبات بِضم اللامِ وفَتْحِها وكسرها، وسكُون الوسطِ فِي الكُل. واللجبة: الشاةُ القَلِيلَةُ اللبن يجوز بِفَتْحِ اللامِ وضمها وكسرها. وقَد جاء فِي لَجبات فَتْح الجِيمِ. قَالَ ابن الحاجِب[2]: يجوز إسكانُها على القِياس. وكذَلِك كُل اسمٍ أُجري صِفَةً لِمؤنثٍ. ثُم جمِع يجوز [إسكان][3] عينهِ نَظراً إلى أنه وصفٌ،

[1] - انظر:- المفصل في شرح المفصل ١٩٤/٣، ابن يعيش ٣١/٥.
[2] - انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٠/١/
[3] - [تسكين] في ن.ف.

ويجوز تَحريكُها نَظراً إلى أنه كان اسماً نَحو: لَجبة بِفَتْح اللامِ وضمها، لأنها [وضعت][1] لِلشاةِ القَلِيلَةِ اللبن. وإنما حركُوا في الجمع "لَجبةٍ"، يعنِي: لا يجوز أن تُحرك العين فِي الجمـع فِـي الصفَاتِ إلا لفْظَان لَجباتٍ: بِفَتْح الجِيمِ جمع لَجبةٍ، وربعات بِفَتْح الباء جمع ربعةٍ بِفَـتْح الـراءِ وسكُون الباءِ، وهِي المرأَةُ التي لَيست بطَوِيلَةٍ ولاَ قَصِيرةٍ. وإنما حركت العـين فِـي هـذين اللفْظَين، لأنهما اسمان جعِلا وصفَين، فَإذا كانَا اسمين حركتْ عينهما فِي الجمع كالاسمِ. قَولُه: امرأَةٌ كلْبةٌ: اسم جعِلَ وصفاً لِلمرأَةِ الطويلَةِ اللسان المؤذِيةِ. والغَمةُ: أيضاً اسم جعِـلَ وصـفاً ومعناها ثَابِتٌ، أي. ساترةٌ بِظُلمتِها وجه الأرضِ.

فصل

وحكْم المؤنثِ مما لا تاء فيه كالذي فيهِ التاء، وقالوا: أرضاتٌ، وأَهلاتِ فِي جمـع "أرضٍ" و "أهلٍ" قَالَ:

٢١٠- فَهم أهلاتٌ حولَ قَيسِ بنِ عاصِمٍ

وقَالُوا: عرساتٌ، وعِيراتٌ فِي جمعِ "عرس" و"عِيرٍ" قَالَ الكُميت:

٢١١- عِيراتُ الفِعال والسؤددِ العِد   دِ إليهم محطُوطةُ الأعكامِ

وحكْم المؤَنثِ: الأرض مؤَنث سماعِي وكذا الأهلُ، وحكْم المؤَنثِ السماعِي فِـي جمـع السلامَةِ كحكْمِ المؤَنثِ بِالتاءِ، تَقُولُ: أرضاتَ وأهلات بِفَتْح الوسطِ، ويجوز التسكِين لِـضرورةِ الشعر، وتَقولُ فِي قِدر: قِدِرات بِكسر الدال وفَتْحِها، والإسكان جائِز فِي التوسع. وتقـول فِـي ظُهر بِضم الظاء : ظَهرات بفتح الهاء وضمها، والإسكان جائِز في التوسع قَالَ:

فَهم أهلاتٌ حولَ قَيسِ بن عاصِمٍ: وباقِي البيت:

إذا أَدلَجوا بِالليل يدعون كوثَرا.

حولَ: نُصِب علَى الظرفِ. والإدلاَج بتسكين الدال السير فِي أول الليل والكَوثَر: الرجلُ الكَثِير الخَير. يعنِي: هؤلاءِ جماعةٌ مِن أهل قَيسِ بن عاصِمٍ ، وهم مجتَمعون حولَه إذا مـشَوا فِي الليل يدعون كوثَراً، أي: سيدهم الذي هو كَثِير الخَير، يعنِي: ينْتَهون إليهِ، ويلجأوون إليه،

---

[1] - [نَعتٌ] في ن.ف.

٢٠٩- البيت من الطويل، وهو للمنخبل السعدي في ديوانه ١٢٥، الكتاب ٦٠٠/٣، التخمير ٢٤٧/٢، الخزانة٩٦/٨، للمنخبل فـي شـرح أبيـات المفصل ٧٧/١

والشاهد فيه : أنه جمع "أهل" بمعنى الجماعة فهو مؤنث على أهلات "بفتح الهاء".

٢١٠- البيت من الخفيف، وهو للكميت في هاشميات الكميت ٢٦، وروايته "والحسب" مكان "والسؤدد" والتخمير ٣٤٧/٢، ابن يعـيش ٣٣/٣١/٥، أمالي ابن الحاجب ٣٤٦/١والشاهد فيه قوله: عِيراتَ" على أن حكم المؤنث المعتل العين الذي لا تاء فيه هو تحريك عينه في الجمـع علـى لغـة هذيل.

ويستَعِينُون بهِ فِي أُمورهِم. والمراد بِالاستِشْهادِ أنه جمع أهلاً بِأهلات بِفَـتْح الهـاء. وقـالوا: عرسات. العرس طَعام الوليمةِ وهِي مؤنثُ سماعِي تَقُولُ فِي جمعِها، عرَسات بِـضم الـراءِ وفَتْحِها، والإسكان جائِز فِي التوسعِ. والعِير بِكسرِ العين. بِمعنَى الطعام وأَصلُه البعِيـر الـذي عليهِ الطعام، وهِي مؤَنثٌ سماعِي وجمعها عيرات بِسكُون الياءِ لأنه معتلُ العين، ومعتَلُ العين يلْزم تَسكِين عينَه فِي الجمعِ إلا فِي لُغَةِ هذَيل كما مر. "قال" الكُميتُ:

عِيراتُ الفَعال والسؤدِدِ العِد — دِ إليهم مخْطُوطَةَ الأعكامِ

يمدح آل رسول ا - صلى ا عليهِ وسلم- يقولُ: أفْعالُ الخَيـر والـسيادة إلـيهم ومخْطُوطَة، أَي: عِنْدهم موجودةٌ وموضوعةٌ. أعكامها، أَي: أحمالُها. والفَعال بِفَتحِ الفَاءِ الفِعلُ الحسن، والعِدد بكسرِ العين: الخَير الدائِم والماء الذي لا ينْقَطِع، الأعكام جمـع عِكْـم بِكَـسرِ العين، وهو بِمعنَى العِدل بِكسرِ العين وهو أحد شِقي الحِمل. والمراد بالاستشهاد تَحريك اليـاءِ بالفَتْحِ في "عِيرات" وهو في لُغَةِ هذَيلْ

فصل:

"وامتنعوا فِيما اعتلّتْ عينُه مِن "أفْعَل" وقد شَذ نحو: أَقْوسٍ، وأثْـوبٍ، وأعـين، وأَنْيـب. وامتَنَعوا فِي الواو دون الياءِ من "فُعولٍ"، كما امتَنَعوا فِي الياءِ دون الواو من "فَعال" وقَد شَذ نَحو: فُووج، وسووق.

وامتَنعوا، يعنِي: إذا كان الحرفُ الأوسطُ مِن فَعل بِسكون العين حرفَ عِلـةٍ لا يجـوز أن يجمع علَى "أفْعل" بِفَتْحِ الهمزةِ وضم العين؛ لأن الضم ثَقِيلٌ وحرفُ العِلةِ أيضاً ثَقِيلٌ. وقَد جاء أَربعةُ

أَلْفَاظٍ علَى هذا الوزن، وهِي شَاذةٌ وهي. أقْوسٍ: جمع قَوسٍ. وأَثْوب: جمع ثَوب. وأَعين: جمع عين. وأَنْيب: جمع نَاب. وامتَنَعوا في الواو دون الياء، يعنِي: كُل فعلٍ بِفَتْحِ الفَاءِ وسكُون العين عينُه واواً لا يجوز جمعه علَى فُعول بِضم الفَاءِ، لأن اجتِماع الواوين مع ضمةِ فَـاءِ الكَلِمـةِ وعينِها اجتِماع الثقَل، وإن كانَت عينُه ياء جاز، لأنه لَم يجتَمِع الواوان [فلا][1] يجوز فِي جمـعِ ثَوبٍ ثُووبٍ، ويجوز فِي جمعِ شَيخٍ شُيوخ، ويجوز فيما كان عينُه واواً أن يجمع علَـى فِعـال بِكسرِ الفَاءِ، ولا يجوز فِيما كان عينَه ياء أن يجمع علَى هذا الوزن فَتَقولُ فِي سـوط: سِـياطُ وأَصلُه: سِواط فَقُلِبتْ الواو ياء لاِنْكِسارِ ما قَبلَها. ولا تَقُولُ فِي بيتٍ بِيات. قِيل: عِلةُ هذا أنهـم لما خَصصوا فُعولاً بِالياءِ خَصصوا فِعال بِالواو، وهو "نَصاً" يعنِي أعطوا الواوي وزنَا عِوض ما حذَفُوا مِنْه. قَولُه: وقَد شَذ نَحو: فُووج، يعنِي: هذهِ الألْفَاظُ شَاذةٌ، يعنِي الواوي لا يجمع علَى

١-[ولا] في ن. ف

فُعولٍ إلا هذهِ الألفَاظ. فُووجٍ: جمع فَوجٍ وهو الجماعةُ. جمع ساق، وأَصلُه. سوق قُلِبت الـواو أَلِفاً.

فصل

"ويقالُ فِي "أفْعلَ" و"فُعولٍ" مِن المعتَل اللام: أَدلٍ، وأَيدٍ، ودِلي، ودمِـي. وفـالوا: نُحَـو، وقُنُو. والقَلب أَكثر، وقد يكسر الصدر، فيقَالُ: دِلي، ونِحي. وقولُهم: قِسِي كأنه، جمع "قَسو" فِي التقدير.

ويقَالُ فِي "أفْعل"، يعنِي: إذا جمعتَ المعتل اللام على أَفْعل وفُعول أَبدلتْ ضمة العين كَـسرةً لأن حرفَ العِلةِ ثَقِيلٌ والضمةُ قَبلَها ثَقِيلَةٌ [فتقلب][1] الضمةُ كَـسرةً، لأن الكَـسر أَخَـف مِـن [الضمةِ][2] تَقولُ فِي جمعِ "دلْو" أَدلٍ وأَصلُه: أَدلُو بِضم اللام فَكُسِرت اللام وانْقَلَبتْ الـواو يـاء لانكِسار ما قَبلها فصار أَدلِياً مِثْل قَاضِياً، فَفُعِلَ بهِ ما فُعِلَ بِقَاضٍ، وكذلك تَقولُ فِي جمعِ "يد" أَيدٍ وأَصلُه: أَيدِي بِكسر الدال وفُعِلَ بهِ ما فُعِلَ بقَاضٍ. وإذا جمعتَ دلْواً عَلَى فُعول تَقُولُ: دَلَـوو، فَكُسِرتْ اللام وصارتِ الواو الأولى ياء لِسكُونِها وانْكِسار ما قَبلَها، فَصار "دليو" فَقُلِبتْ الـواو ياء، لأن الواو والياءِ إذا اجتَمعتَا والأولى ساكِنَةٌ قُلِبتْ الواو ياء وأَدغَمت اليـاء فِـي اليـاءِ. وقالُوا: نِحِي جمع نَحو وهو القَصد والطرِيقُ. والقُنُو: جمع قِنْو بِكسرالقَافِ وهو النخْلُ والكَرم بِمنْزِلَةِ السنْبلَةِ لِلزرع، يعنِي قَد جاء المعتَل اللامِ مِن الواوِ على وزن فُعولَ ولَم يغَيروهما وهذا جائِز فِي جميع المعتَل اللامِ من الواو، ولكِن القَلْب أَكْثَر استِعمالاً كما ذَكرنَـاه، وقَـد يكـسُر الصدر فيقالُ: دِلي ونِحِي. بِمعنَى: يجوز أَن يكْسر الحرفُ الأولُ مِن المعتَل اللام إذا جمِـع على فُعول، ويجوز أَن لا يكْسر تَقُولُ: دلِي بِضم الدال وهو الأَصلُ. ودِلي بِكسر الدال فَكُسِرت الدالُ تبعاً لِلام، لأن تُوافُقُ الحركتَين أَخَف مِن تَخَالُفهِما وكذلِك جميع الأَمثِلَةِ، وقَـولُهم قِـسِي، يعنِي: قِسي مِثْلُ: "دلي" فِي الوَزن، فَالقِياس أَن يكون مفْرده قِسو مِثَل "دِلُو" وتقْديره هنا، ولكِن هو جمع قَوسٍ فَقُدمتْ السين على الواو فَصار قِسو، ثُم جمع على فُعول فَصار: قُسو فَفُعِلَ بـهِ ما فُعِلَ بدِلو.

فصل

وذُو التاءِ مِن المحذُوفِ العجز يجمع بِالواو والنون مغيراً أولُـه "كَـ" "سِـنُون" و "قِلون" وغير مغيرٍ كَـ "ثُبون" و "قُلون". وبالألِفِ والتاءِ مردوداً إلى الأصل كَـ "سـنَواتٍ" و "عِضوات". وغْير مردودٍ كَـ "ثُبات" و "هنَات"، وعلى "أفْعلَ" كَـ "آمٍ" وهو نَظير "آكُم".

١- [فتبدل] في ن. ف ، ك
٢- [الضم] في ن. ف

وذُو التاءِ، يعنِي: كُل ثُلاثِي آخِره تَاء، والحرفُ الثالِثُ الأَصلِي فيها محذُوفٌ جـاز أَن يجمع بِالواوِ والنون فِي الرفعِ، وبِالياءِ والنون فِي النصبِ والجر، وجاز أَن يتْـرك الحـرفُ الأولُ مِنه علَى حالِه، وجاز أَن يكْسر. فَمن كسر فَلأنه لا يشْبِه العقَلاء فِـي الجمـعِ بِـالواوِ والنون مِن جمِيعِ الأحوال، بلْ يغَير أَوله لِيكُون بِهذَا التغيير فَرقٌ بينَه وبين العقَلاءِ فِـي وزن الجمعِ. السنُون: أَصلُها سنْوة فَحذِفَت الواو وقيل : أَصلُه بالهاء فحذفت الهاء ثُم حـذِفَتْ تَـاء التَأنيث فِي الجمعِ. وكذَلِك ثبون وقُلون يجوز ضم الأول وكسره في "سِنَون" كسر السين أَكْثَر، وفِي ثُبون وقُلُون الضمَ أَشْهر. وقَد ذَكَر عِلةَ جمعِ هذِهِ الكَلماتِ بالواوِ والنون فِي أَول الجمـعِ، وذَكَر أَيضاً معناها. وبالأَلِفِ والتاءِ، يعنِي: النوع المتقدم يجوز أن يجمع بِالأَلِفَ والتاءِ أَيضاً، وقَد جمِع بعد رد المحذُوفِ إِلى أَصلِه، كسنَواتَ جمع سنَةٍ، وقَد ردتِ الـواو المحذُوفَـةُ فِـي الجمعِ، وكذَلِك عِضواتَ جمع عِضاةٍ بِكسر العين، وأَصلُها عِضوة وهي كُل شَجَرةٍ كبيرةٍ، وقَد جاء غَير مردودٍ نَحو ثُبات وهنَات مِن غَير رد المحذُوفِ، والهنَاتُ جمع هنَةٍ وأَصـلُها هنْـوةٌ وهي الفَرج. وعلَى أَفْعل كام وهو نظير آكُم، يعنِي: هذا النوع يجوز أن يجمع علَى أَفْعلُ بِفَتْحِ الهمزةِ وضم العين نَحو: "آم" وهي جمع أَمةٍ، وأَصلُها : أَموة، فَحذِفَت الواو في المفردِ وفِـي الجمع أيضاً قوله: وهو نَظير "آكُم": يعنِي: آم كان أَصلُه آموا علَى وزن آكُم فغيرت آمو كمـا ذَكرنَا. وآكم جمع أَكمةٍ، وهِي الموضِع المرتَفِع مِن الأرضِ.

فصل

"ويجمع الرباعي، اسماً كان أو صِفةً مجرداً مِن تاء التأنيث، أو غير مجردٍ علـى مثـالٍ واحدٍ، وهو "فَعالِل"، كقولك: ثَعالِب، وسلاهِب، ودراهِـم، وهجـارع، وبـراثِن، وجراشِـع، وقماطِر، وسباطر، وضفادِع، وخَضارِم. وأما الخُماسِي، فلا يكـسر إلا علـى اسـتِكْراهٍ، ولا يتَجاوز بِهِ إن كُسر هذا المثالُ بعد حذفِ خامِسِهِ، كقـولهم فـي "فَـرزدق": "فَـرازِد" وفِـي "جحمرش" : "جحامِر"، ويقَالُ "دهثَمـون" و "هِجرعـون"، و "صهـصلِقون" و "حـنْظَلاتٌ" و "بهصلات" و "سفَرجلات"، و "جحمرشات".

ويجمع الرباعِي يعنِي : يجمع الاسم الرباعِي على فَعالِل، أي: وزن فَعالِل: بفَتْحِ وكـسر اللام الأُولَى، وأما اللام الأَخِيرةُ فَهي حرفُ الإعرابِ تَتَغَير بِتَغير العوامِل، تَقُولُ وهي جمـع ثَعلَب: "ثَعالِب". وسلاهِب وهي جمع سلْهب بِفَتْح السين والهاءِ، وهو الفَرس الطويلُ. ودراهِـم وهجارع وهوجمع هِجرع بِكسر الهاءِ وفَتْحِ الراءِ وبا لعين المهملة، وهو الطويـل، وقِيـلَ: الأَحمقُ، وقِيل: الجبان. وبراثِنِ : وهو جمع برثُن بِضم الباءِ والثاءِ، وهـو مِخْلَـب الأَسـدِ. وجراشِع وهو جمع "جرشُع" بِضم الجِيمِ والشين، وهو عظيم البطْن. وقَماطِر، وهو جمع قِمطْر

بِكسر القَافِ وفَتْح المِيمِ وسكُون الطاءِ، وهو ظرفٌ تُحفَظُ فِيه الكُتُب والمحاضِر والسجلات، وقِيل: القِمطْر ظَرفُ السكر. وسباطِر: وهو جمع سِبطْر بِكسر السين وفتْح الباءِ وسكُون الطاءِ، وهو الممتَد الطويلُ. وضفَادع وهو جمع ضِفْدعِ بِكسر الضادِ وسكون الفَاءِ وكسر الدال، ويجوز فَتْحها ومعنَاها: معروفٌ. وخَضارم: وهو جمع خِضرِمٍ بِكسر الخَاءِ والضادِ المعجمتَين وكسر الراءِ، وهو الرجلُ الكَريم والبحر الواسِع. [وأوزان][1] الرباعِي المتفَق عليها خَمسةٌ، وقَد ذَكر المصنفُ عشرةَ أَمثِلَةٍ لِكُل وزنٍ: ذَكر مِثَالاً مِن الأسماءِ ومِثَالاً مِن الصفَاتِ كما ذَكرنَا. وقَد جاء وزن آخَر مخْتَلَفٌ فيهِ، وهو "فُعلَل" بِضم الفَاءِ وسكُون العين وفَتْح اللام نحو سردد فَرواه الكُوفِيون[2] وبعض البصريين بِفَتْح اللامِ الأولَى، ورواه سِيبويه[3] وأكثَر البصريين بِضم الدال. وأَما الخُماسِي، يعنِي: الخُماسِي الذي حروفُه الخَمسةُ أَصلِيةٌ لا يجمع جمع التكْسير إلا علَى استِكْراهٍ، وأَراد بالإستكْراهِ: حذْفُ حرفٍ [مِن بنْيتِه][4] واختِلافَ فِي الحرفِ المحذُوفِ [والأرجح][5] حذْفُ الآخِرِ، لأن المتَطرفَ بِالحذْفِ أَولَى؛ لأن الكَلِمةَ الخُماسِيةَ إِذا جمِعتْ مِن غَير حذْفٍ، وقِيل سفَارجل، يكون ثَقِيلاً بِالحرفِ الخُماسِي وإذا حذِفَ فَقِيل سفَارج لَم يكُن ثَقِيلاً وإذا حصلَ ثِقلُها بِالحرفِ الخَامِس فَالحرفُ الخَامِس أَولَى بِالحذْفِ. وقِيل: يحذَفُ الرابِع، ويقَالُ: سفَارل. قَولُه: هذا المِثَالُ، أَراد بِهِ مِثَالُ الرباعِي، أَعنِي "فَعالل" كما تَقدم. الفَرزدق: اسم رجل واسم القِطْعةِ المستَديرةِ مِن العجين حذِفَت القَافُ فِي الجمعِ. والجمحرش: المرأَةُ العجوز فَحذفَتِ الشّين فِي الجمعِ، يعنِي: لا يزِيدون جمع الخُماسِي المكسر علَى وزن الرباعِي المكسر ويقَالُ: دهشِمون أَراد بِهذَا وما بعده أَنه يجوز أَن يجمع الرباعِي والخُماسِي جمع السلامةِ المذَكر، وجمع السلامةِ المؤَنثِ. الدهشَم: الرجلُ السهلُ السخِي، وهِجرعون: الهجرع الطويلُ. وصهصِلقن: الصهصلِق: الشدِيد الصوتِ. وحنْظَلاتُ الحنْظَل: شَيء مر يسمى شَجرة علْقَماً. وبهصلات: البهصلَة: بضم الباءِ المعجمةِ مِن تَحتِها بِنُقْطةٍ وبِالصادِ المهملَةِ الجسِيم والمرأَةُ القَصِيرةُ.

فصل

وما كانَت زيادتُه ثالِثةً مدة، فلأسمائِه فِي الجمع أحد عشَر مِثَالاً: أَفْعِلَةُ، فُعل، فِعلان، فَعائِلُ، فُعلان، فِعلَة، أَفْعال، فِعال، فُعولٌ، أَفْعِلاء، أَفْعل. وذَلِكَ نَحو: أَزمِنَة، وأَحمِرة، وأَغْرِبة،

---

[1] - [فأزوان] في ن،ف،ك.
٢- انظر :- الممتع في التصريف / ابن عصفور ٢١٩/١.
٣- انظر الكتاب ٤١٠/١.
٤- [منها]في ن.ف.
٥- [فالأصح]ى في ن.ف.

وأرغِفَة، وأعمِدةٍ، وقُذُل، وحُمر، وقُرِدٍ، وكُثُبٍ، وزبر. وغِزلان، وصِيران، وغِربان، وظِلْمان، وقِعدان، وأفائلُ، وذَنائِب، وشَمائِل، وزقانٍ، وقُضبان، وغِلْمة، وصِبية، وأيمان، وأفْلاءٍ، وفِصالٍ، وعنُوقٍ، وأنْصِباء، وألسنٍ ولا يجمع على "أفْعَل" إلاّ المؤنثُ خاصةً، نحو: عناق، وأعنُق، وعقاب، وأعقُب، وذِراع، وأذْرع، وأمكُن، مِن الشواذ. ولم يجيء "فُعلٌ" في المضاعفِ، ولا المعتلِّ اللامِ، وقد شَذ نحو: ذُب، في جمع "ذُبابٍ"، وأصلُه "ذُبب".

ولما لحِقَتْه مِن ذَلِك تاء التأنيثِ مِثالان: "فَعائِلُ" "فُعلٌ"، وذلك نحو: صحائِفَ، ورسائِلَ، وحمائِم، وذَوائِب، وحمائِل، وسفُنٍ.

ولِصفاتِه تِسعةُ أمثلةٍ: فُعلاء، فُعلٌ، فِعالٌ، فُعلان، فِعلان، أفْعال، أفْعِلاء، أفْعِلَة، فُعول.

وذَلِك نحو: كُرماء، وجبنَاء، وشُجعاء، وودداء، ونُذُر، وصبر، وصنُع، وكُنُز، وكِرام، وجِياد، وهِجان، وثُنْيانٍ، وشُجعان، وخِصيان، وشِجعان، وأشْرافٍ، وأعداءٍ، وأنْبِياءٍ، وأشِحةٍ، وظُروف ويجمع جمع التصحِيح نحو: كريمون، وكريماتٌ. وأما "فَعِيلٌ" بِمعنَى "مفْعولٍ" فبابه أن يكسر على "فَعلَى" كجرحى، وقَتْلى. وقَد شَذَّ "قُتَلاء" و "أسراء". ولا يجمع جمع التصحِيح، فلا يقالُ: جريحون، ولا جريحاتٌ. ولمؤنثِها ثلاثةُ أمثِلةٍ: فِعالٌ، فَعائِلُ، فُعلاء. وذَلك نحو: صِباح، وصَبائِح، وعجائِز، وخُلفَاء.

وما كانَتْ زيادتُه ثالِثةً مدةً، يعنِي: كُل كلِمة ثالِثُها حرفُ مد زائدٍ إذا جمِع جمع التكسير لا يخْلُو جمعها مِن أحد عشَر وزناً. ويعنِي بِحرفِ المد: الألِفَ والواو الساكِنَةَ المضمومِ ما قَبلَها، والياء الساكِنَةَ المكْسورة ما قبلَها. وذَلِك نحو: أزمِنَة. هذِهِ الأمثِلَةُ الخَمسةُ وزنُها واحِد في الجمعِ أوزان مفْردِها مخْتَلِفَةٌ. فَأزمِنَة: جمِع زمانٍ. وأحمِرة: جمع حِمارٍ. وأغْربة: جمع غُرابٍ. وأرغِفَة: جمع رغِيفٍ وهو المحروقُ مِن الخُبز. وأعمِدة: جمع عمودٍ. وقُذُل: يعنِي: الوزن الثانِي مِن أوزان الجمعِ فُعل: بِضم الفَاءِ والعين وأوزان مفْردِة خَمسةٌ.

قَذُل: بِفَتْح القَافِ، وهو مؤخر الرأسِ. وحمر: جمع حِمار. وقُرد: جمع قُرادٍ بِضم القَافِ، وهو دويبةٌ تَلتَصقُ على البعير وغَيره. وكُثُب: جمع كثِيبٍ، وهو التلُ مِن الرمل. وزبر: جمع زبور بِفَتْح الزاي، وهو الكِتَاب. وغِزلان: يعني الوزن الثالِثُ: فِعلان: بِكسر الفَاءِ وسكُون العين. وأوزان مفْردِهِ خَمسةٌ. فَغِزلان: جمع غَزالٍ بِفَتْح الغَين، وهو ولَد الظبِي. وصِيران: أصله صِوران فَانْقَلبت الواو ياء لِسكونِها، وانْكِسار ما قَبلَها وهو جمع صِوار بِكسر الصاد المهملةِ، وهو ظَرفُ المِسكِ وقَطِيع مِن الإبِل. وغِربان: جمع غُراب. وظِلْمان: جمع ظَلِيم وهو الذكر مِن النعامةِ. وقِعدان: جمع قُعودٍ وهِي الركُوب. وأفائِل: يعنِي الوزن الرَابِع: "فَعائِل" بِفَتْح الفَاءِ وكسر الهمزةِ وأوزان مفْردِهِ ثَلاثَةٌ. فَأفَائِل جمع: أفِيلَ بِفَتْح الهمزةِ . وهو الصغِير مِن الإبِل.

وذَنائِب: جمع ذَنُوبٍ بِفَتْحِ الذال وهو الدلُو الممتَلِيء وشَمائِل: جمع شِمالَة بِكَسرِ الشين، وهـو الخُلُقُ. وزفان: يعني الوزن الخَامِس: فُعلاَن بِضم الفَاءِ وسكُون العين وله مِثَالاَن قَزقان: جمع زِقَّاق بِكسر الزاي المعجمةِ وهو السكرةُ. وقُضبان: جمع قَضِيبٍ وهو العود الرطب. وغِلْمـة: يعني الوزن السادِس: فِعلَة: بِكسر الفَاءِ وسكُون العين فَغِلمة: جمع غُلاَمٍ. وصِبية: جمع صبي. وأَيمان. يعني: الوزن السابِع: أَفْعال: بِفَتْحِ الهمزةِ فَأيمان: جمع يمِين. وأَفْلاَء: جمع فَلو بِفَـتحِ الفَاءِ وتَشْدِيدِ الواوِ، وهو المهر، وهو ولَد الفَرسِ. وفِصال. يعنِي: الوزن الثامِن: فِعال بِكَـسرِ الفَاءِ، نَحو: فِصال وهو جمع فَصِيلٍ. وعنُوق يعني الوزن التاسع: فُعول: بِضم الفَـاءِ، نَحـو: عنُوق: وهو جمع عناق بِفَتحِ العين وهو الأُنْثَى مِن ولَدِ المِعزةِ. وأَنْصِباء، يعنِي: الوزن العاشِر "أفْعِلاء" بِفَتْحِ الهمزةِ وكسر العين وبالمد، نَحو: أَنْصِباء، وهو جمع نَصِيب. وأَلْـسن: يعنِـي: الوزن الحادِي عشَر "أفْعل" بِفَتْحِ الهمزةِ وضم العين، نَحو: أَلْسن. وهو جمع لِسان. "ولا يجمع" على أَفعل إلاّ المؤنث. يعنِي: لاَ يجمع على "أفْعل" بِفَتْحِ الهمزةَ وضم العين إلا اسـم مؤَنـثٌ، فَعِنَاقُ مؤَنثٌ كَما ذُكِر، وعقَاب بِضم العين، الطائِر المعروف. وذِراع، فَذِراع اليد وهي مؤَنثٌ سماعِي. قَولُه: "وأَمكُن: مِن الشواذ" يعنِي: أَمكُن جمع مكان، ومكان لَيس مؤَنثاً، وقَد جمع علَى "أفْعل" وهذا شَاذ لا يقَاس عليه. قيل: علَى أَنه لاَ يجمع علَى "أفْعل" إلا المؤَنثُ. إن أَفْعلاً فِـي الحقِيقةِ جمع فُعول بِضم الفَاءِ، وفُعول جمع والجمع مؤَنثُ فَوجب أَن لاَ يجمع على أَفْعـلٍ إلا فَعول، أَو ما يكُون مشَارِكاً الفُعول فِي التأْنِيثِ. ولَم يجِيء فُعل في المـضاعف ولا المعتـل: يعنِي: لاَ يجمع المضاعفُ ولاَ المعتَل اللامِ علَى فُعل بِضم الفَاءِ والعين، وأَما المضاعفُ فَلأنه إِن جمِع علَى فُعل فَحينَئِذٍ يتَوالَى ضمان فِي حرفَين متَماثِلَين، فإن أُدغِمتْ لَم تَظْهرأن حركَـةَ الحرفِ الثانِي فَتْح، أَو ضم، وإن لَم تُدغِم يكُون ثَقِيلاً فَلأَجل هذا لَم يجمعوا المضاعفَ علَـى فُعل، بلْ جمعوه علَى وزنٍ آخَر، نَحو، خد جمعوه علَى خُدودٍ، ولَم يجمعوه علَى خُدد، بِـضم الدال، ولاَ خُد بِإدغَامِ الدال فِي الدال. وأَما المعتَلُ اللامِ فَإنهم لَم يجمعوه علَى فُعل، كِيلاَ يجتَمِع الثقَلُ مِن ثَلاثَةِ أَوجهٍ مِن ضمةِ الفَاءِ والعين، ومِن حرفِ العِلةِ، نَحو: دلو لَم يجمعوه علَى دلُو بِضم الدال واللام. قَولُه: وقد شَذ، يعنِي: قَد جاء فِي كَلامِ العربِ "ذُب" بِضم الذّال فِـي جمـعِ "ذُبابٍ" وأَصله "ذُبب" بِضم الذال والباءِ الأُولى، فَأدغِمت الباء الأُولَى فِي الثانِيةِ، وهو شَـاذ لا يقَاس عليهِ. ولما لَحقَتْه مِن ذَاك. "إشارةٌ" إلى ما ثَالِثُه حرفُ مد، يعنِي: كُل اسمٍ ثَالِثُه حرفُ مد وفِي آخِرِهِ تاء التأْنِيثِ يجمع علَى "فَعائِل"، أو "فُعل" بِضم الفَاءِ والعين. الصحائِف والـصحف كِلاهما جمع صحِيفَةٍ. والرسائِلُ جمع رِسالَةٍ. والحمائِم جمع حمامة بِفَتْحِ الحـاءِ. والـذوائِب: جمع ذَوابةٍ بِضم الدال، وهي شَعر الرأْسِ. حمائِل: جمع حِمالَةٍ بِكسرِ الحاءِ، وهو اسم فَـرسٍ

لِطَلْحَةَ الأسدي، والحِمالُ أيضاً غِلافُ السيفِ. والسفُن: جمع سفِينَةٍ. "ولصفَاتِه" تـسعةُ أمثِلـةٍ يعنِي الصفَاتُ التي ثَالِثُها حرفُ مد لا يخْلُو جمعها على أحـدِ أوزانٍ تِـسعةٍ، وذلـك نحـو : كُرماء، يعني : الوزن الأول: فُعلاء، بِضم الفاءِ وباالمد، فَكُرماء جمع كـريم وجبنـاء جمـع جبان. وشُجعاء: جمع شجيع وهو بمعنـى الـشجاع. وودداء: جمـع ودود وهـو المحِـب. ونُذُروصبر وصنع: يعنِي الوزن الثانِي "فُعل" بِضم الفَاءِ والعين فنُذُر: جمع نَذير وهو المبالـغُ خَيراً فِيه تَخْوِيف. وكُنُز: جمع كِنَاز بِكسر الكَافِ وبِالزاء المعجمةِ وهِي الشاةُ الكَثِيرةُ اللحـم، أي: السمِينَةُ. وكِرام وجِياد: يعِني الوزن الثالِثُ: فِعال: بِكسر الفَاءِ، فَكِرام جمع كريم. وجِياد: جمع جواد. وهِجان يستوي فيه الواحد والأكثر وصبر: جمع صبورة ، وصنُع: جمع صـناع بِفَتْحِ الصادِ ، وهي المرأةُ الحاذِقَةُ في عمل يديها ومعنَى الهجان الإبِلُ السمِن والإبِلُ المخْتَـار أيضاً. وثُنْيان وشُجعان: يعنِي الوزن الرابِع :فُعلان: بِضم الفَاءِ. وثُنْيان جمع ثِنْي وهـو مِـن المعز والبقَر ماله سنَتَان، ومِن الإبِل ماله خَمس سنَين. وشُجعان جمـع شَـجِيع. وخِـصيان شجعان: يعِني الوزن الخَامس، فِعلا بِكسر الفَاءِ، فَخِصيان جمع خَصِى، وشِجعان جمع شُـجاع بِضم الشين. وأَشْراف وأعداء، يعنِي الوزن السادِس "أفْعال" بِفَتْحِ الهمزةِ فَشْراف: جمع شَرِيف. وأعداء: جمع عدو، وأصدقاء وأَنِبياء يعنِي الوزن الـسابِع: أَفْعِـلاء بِفَـتْحِ الهمـزةِ وبِالمـد، فَأصدِقَاء: جمع صدِيق. وأَنْبِياء: جمع نَبِي. وأَشِحّةٍ: يعنِي: الوزن الثامِن أَفْعِلَةٌ بِفَـتْحِ الهمـزةِ وكسر العين فَأشِحةٍ أصله أَشْحِحةٌ فَقُدمت كسرةُ الحاءِ الأُولى إلى الشين، وأُدغِمتْ الحاء فِـي الحاءِ وهو، جمع شَحِيحٍ وهو البخِيلُ. وظُروفٍ: يعنِي: التاسِع "فُعول" بِضمِ الفَاءِ فَظُروف جمع ظَرِيفٍ. قالَ الخَلِيلُ[١]: هذا جمع غَرِيب وهو كمذَاكِر فِي جمعِ ذَكر. ويجمع جمـع التـصحيحِ يعنِي كُل لَفظ مِن هذِهِ الأَلْفَاظِ يكون وصفَاً لأولِي العِلْم جاز أن يجمع بالواو والنون وإن لم يكن وصفاً لأولي العِلم جاز أن يجمع بالألف والتّاء. وأما "فَعِيل" يعنِـي: فَعِيـل إذا كـان بِمعنَـى مفْعول، يجمع علَى "فَعلَى" بِفَتْحِ الفَاءِ وسكُون العين وبالقَصر، نَحو: جريح وجرحى، يـستَوي فيه في هذا المذكر والمؤَنثُ فِي عدم إلحاقِ التاءِ فِي المؤَنثِ، ولا يجمع فَعِيل الذي هو بِمعنَى مفْعول جمع السلامةِ لا بِالواوِ والنون. ولا بِالأَلِفِ والتاءِ؛ لأن جمع السلامةِ هو الأَصـلُ، ولا يجمع علَى هذا الوزن إلا ما بقِي علَى أَصلِهِ، يعنِي: بقِي علَى وزنِهِ الذي وضع له الواضِـع، أما فَعِيل الذي هو بِمعنَى "الفَعول" لَفْظُه فَعِيل، ومعناه مفْعول فَلَم يبقَ علَى أَصلِهِ، وقَد شَذ مثلاً، أسراء يعنِي: قَد جاء جمع فَعِيل الّذي بِمعنَى المفعول علَى فُعلاء بِضم الفاءِ وبالمد، نحو أَسراء فِي جمع أَسِير،- وهذا شَاذ-، بلْ الأَصلَ "أسرى". ولا يجمع جمع: يعنِي: فَعِيل الذي بِمعنَـى

---

[١] - انظر الكتاب – ٢٠٨/٢.

المفعول لا يجمع جمع السلامةِ، لا بالواوِ والنون، ولا بالألِفِ والتاءِ لِما ذكرنَا. ولمؤنثها، ثلاثةُ أمثلةٍ، يعني: الصفاتَ التي ثالثها حرفُ مد وفي آخرها تاء التأنيث تُجمع على ثلاثـة أوزانٍ، "فِعال" : بكسر الفَاءِ، و "فَعائِل" بفَتْحِ الفَاءِ، و"فُعلاء" بضم الفَاءِ وبالمد. أما فِعالٍ فَقَد يكون جمعاً لِفَعيل أو فَعِيلَه كِليهما نَحو: كريم وكِرام، صباح وصبائح، وأما فَعائِل، فقد يكون جمعاً لِفَعيلـةٍ ولفُعول ولِفعالة، نحو: صغيرة وصغَائِر، وذُيوب وذبائب وشمال وشمائِل، كما مر وأما فَعـلا، فهو أيضاً جمع لفَعِيل ولفَعِله كليهما نحو كريمة وكرماء وخَلِيفَة وخُلَفَاء. وذَلِكَ نَحـو: صِـباح بكسر الصادِ وصِبائح كِليهما جمع صبيحةٍ وهي جميلةُ الوجهِ، وعجائز جمع عجـوزٍ وهـي المرأَةُ المسِنةُ. وخَلَفَاء: جمع خَلِيفَةٍ[1]، وقيل: بل جمع خَلِيفٍ، وأما جمع خَلِيفَةٍ فَخَلائِفٌ، وخَلِيف وخَلِيفَةٌ بمعنَى واحِدٍ.

فصل

وما كان على "فَاعِلٍ" اسماً، فَله إذا جمع ثلاثةُ أمثلةٍ، فَواعِلُ، فُعـلان، فِعـلان، نحـو: كواهِل، وحجران، وجِنان، ولمؤنثِهِ مِثَالٌ واحِد "فَواعِلُ" نحو: كَواثِب. وقَد نزلُوا أَلِفَ التأنيث منْزِلةَ تائِه، فَقَالُوا في "فاعِلاء" فَواعِلُ، نحو: نَوافِقَ، وقَواصِع، ودوام، وسـوابٍ. وللِـصفَةِ تِسعةٌ: فُعلٌ، وفُعالٌ، فَعلة، فُعلةٌ، فُعل، فُعلاء، فُعلان، فِعالٌ، فُعولٌ. نَحـو: شُـهدٍ، وجهـالٍ، وفَسقةٍ، وقُضاةٍ، وتَخْتَص بالمعتَل اللام، وبزلٍ، وشُعراءٍ، وصحبانٍ، وتِجارٍ، وقُعودٍ، وقَد شَذ نحو فَوارس. لمؤنثه مِثَالان: فَواعِلُ، وفُعلٌ، نحو: ضوارب، ونُومٍ. ويستَوي في ذَلِك ما فيـهِ التاء وما لا تاء فيهِ كحائِضٍ، وحاسِرٍ.

وما كان على فَاعِلٍ، يعني: كُل اسمٍ على فَاعِلٍ فَجمعه يكُون إما "فَواعِل" بفَتْحِ الفَاءِ، نَحو: كواهِل جمع كاهل وهو أعلى كَتِفِ الفَرسِ وغَيره، أو "فُعلان" بضم الفَاءِ، نَحـو: "حجـران" جمع حاجِر بالحاءِ المهملةِ وبالجيمِ والزاي المعجمةِ وهو حفْرةٌ صغِيرةٌ يقفُ فيها المـاء فِـي الصحارى. أو "فِعلان" بكسر الفَاءِ، نَحوه: جِنان جمع "جان" وهو أبو الجِن والجِنةُ البيضاء.

ولمؤَنثِه مِثالٌ واحِد "فَواعِلُ" نحو: كَواثِب، يعني: كُل اسمٍ على وزن فَاعِلَ جمعه فَواعِل، نَحو: كَواثِب جمع كاثِبةٍ، وهي الموضِع الذي يكون عليهِ مقَدم السرجِ مِن كَتِفِ الفَرسِ. وقَد نَزلُـوا أَلِفَ التأنيث منزلةَ تائِهِ. يعني: جعلوا الأَلِفَ الممدودةِ فِي آخِر فَاعِلُ كتَاءِ التأنِيـثِ، فَجمعـوا فَاعِلاءِ بالمد على فَواعِل كما جمعوا فَاعِلَة على هذا الوزن، نَحو: نَوافِق في جمع "نَافِقَاء" وهي حجرةُ اليربوع وهي الحجرةُ التي شَقها لكي يخْرج مِنْها. وقَواصِع: جمـع "قَاصِـعاء" وهـي

[1] - خليفة والجمع خلائف، جاءوا به على الأصل، وهو الخليف والجمع خلفاء وقال سيبويه: خليفة وخلفاء : كسروه تكسير فعيل لأنّه لا يكون إلا للمذكر.
انظر : اللسان ١٨٥/٣(خلف).

حجرةُ اليربوعِ أَيضاً التي يقْصع، أَي: يدخُلُ منها. ودوام أَصلُه دوامِي وهي جمع دامِياءِ وهِي حجرةُ اليربوعِ أَيضاً التي يخْرج مِنْها التراب. وسواب، أَصلُه سوابِي، وهو جمع سابياء وهِي الجِلْدةُ التي يكُون فِيها الولَد، وبحثُ ما فُعِل بدوامِي وسوابِي ذُكِر فِي أول الكِتَابِ فِـي بحـثِ غَير المتْصرفِ في جوار. وللصفَة تِسعةٌ، يعنِي: لَفْظَةَ فَعل بفتح الفَاءِ وتَشْدِيدِ العـين، نحـو: شُهد جمع شَاهِدٍ، وجهل. الثانِي : "فُعال" بِضم الفَاءِ وتَشْدِيدِ العين نَحو: جهال. جمـع جاهِـلٍ. وفَسقَة، يعنِي: الثالِثَ: فَعلَة بِفَتْح الفَاءِ والعين نَحو: فَسقَة جمع فَاسِق. وقُضاةٍ: يعنِـي الرابِـع "فُعلَة" بِضم الفَاءِ وفَتْح العين، نَحو: قُضاةٍ: جمع قَاضٍ، فَأَصلُه قَضيةٍ، فَقُلِبت الياء أَلِفَاً لِتَحركِها وانْفِتَاحِ ما قَبلها، ولاَ يجمع على هذا الوزن إلا معتَل اللام. وبزل. يعنِي الخَامِس: فُعُل، بِـضم الفَاءِ وسكُون العين، نحو: بزل جمع بازِلٍ وهِي الناقةُ التي طَلَع نَابهـا ودخلَـتْ فِـي الـسنَةِ التاسِعةِ. وشُعراء يعنِي : السادِس: فُعلاء بِضم الفَاءِ وفتح العين وبالمد، نَحو شـعراء جمـع شَاعِرٍ. وصحبان: يعنِي: السابِع فُعلان: بِضم الفَاءِ وسكُون العـين، نَحـو: صـحبان: جمـع صاحِب. وتِجار، يعنِي: الثامِن. فِعال: بِفَتْح الفَاءِ وتَخْفِيفِ العين، نَحو: تُجار: جمـع تَـاجِرٍ، ويجوز تِجار بِكسر التاءِ. وقُعودٍ: يعنِي: التاسِع فُعول: بِضم الفَاءِ، نَحو: قُعود جمع قَاعِد، وقَد شَذ، نَحو فَوارس يعنِي: قَد قُلنَا فَاعِل إِذا كَان صِفَةً يجمع علَى أَحـدِ هـذِهِ الأوزان التـسعةِ، وفَارس وزنُه فَاعِل، وهو صِفَةٌ ولَم يجمع على أَحدِ هذِهِ الأَوزان التسعةِ بل علـى "فَواعِـل"، وهذا شَاذ. ولِمؤنثِهِ مِثَالاَن: يعنِي: فَاعِل إِذا كَان مؤَنثاً يجمع على "فَواعِل" وفُعلُ بِـضم الفَـاءِ وفَتْح العين وتَشْدِيدِها، نَحو: ضوارِب جمع ضارِبةٍ، ونُومٍ جمع نَائِمةٍ. ويستَوِي، في ذلك مـا فيهِ...، يعنِي: كُل مؤَنثٍ على وزن فَاعِلٍ إِذا كَان صِفَةً يجمع علَى فَواعِلَ، أو فُعل سواء كَانَتْ التاء فِي ملفوظَةً أو مقدرةً، نَحو: حائِض، فَإن تَقديره: حائِضةٌ فَيجمع علَى حوائِض وحـيض، ونَحو: حاسِر وهِي المرأَةُ المكْشُوفَةُ الرأَس، فإنه يجمع علَى حواسِر وحسر.

فصل

وللاسم مِما فِي آخِرِهِ أَلِفُ تَأْنِيثٍ رابعةٌ مقْصورةٌ، أو ممدودةٌ مثَالان: فَعالَى، فِعال، نَحـو: صحارى، وإِناث.

ولِلصفَةِ أَربعةُ أَمثِلَةٍ: فِعال، فُعل، فُعل، فَعالَى. نَحو: عِطَـاش، وبِطَـاح، وعِـشَار، وحمـر، والصغَر، وحرامى، ويقَالُ: ذِفريات، وحبليات، والصغْرياتِ، وصحراوات، إذا أُريد أدنَى العددِ،

ولا يقال: حمراوات. وأما قوله عليه السلام: "ليس في الخَضراوات صدقةٌ"[١] فلجرية مجـرى الاسم. وإذا كانَتْ الألِفُ خامسةً، جمِع بِالتاءِ كقَولِك: حباريات، وسمانَيات.

وللاسمِ، مِما في آخِرِهِ ألِفُتأنيث رابعةٍ. يعنِي: وكسر كُل اسمٍ حرفُ رابِعةٍ ألِفُ التأْنِيـثِ سواء كانَتْ مقْصورةً، أو ممدودةً يجمع علَى فَعالَى بفَتْحِ الفَاءِ واللامِ، أو "فِعال" بِكسر الفَـاءِ، نَحو صحارى جمع صحراء، ونحو إنَاث جمع أُنْثَى. ولِلصفَةِ، أربعةُ أمثِلة، يعنِـي: إذا كـان الاسم الذي رابِعه ألِفُ تَأْنِيثٍ صِفَةً لا اسماً جامِداً يجمع على أربعـةِ أوزانٍ، نَحـو، عِطَـاش يعني: الوزن الأول "فِعال" بِكسر الفَاءِ، فَعِطَاش جمع عطْشَى بِالقَـصر ومـذَكرها عطْـشَان. وبِطَاح، جمع بطْحاء بالمد، وهو مسِيلُ الماءِ ومذَكرها أبطَح تَقُولُ: موضِع أبطَح، أي: يـسِيلُ فيه الماء، وفيهِ حِجارةٌ صِغَار وأرض بطْحاءِ؛ لأن الموضِع مذَكر والأرض مؤَنثٌ. وعِـشَار، جمع عشراء، بِضم العين وبالمد، وهِي الناقَةُ التي أَتتِ عليها عشْرةُ أشْهرٍ بعد نَزوان الفَحـل عليها. وحمر، يعنِي: الثانِي: "فُعل" بِضم الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: جمع: حمـراء. الـصغَر، يعنِي: الثالِثَ: "فُعل" بِضم الفَاءِ وفَتْح العين، نَحو: صغَر بضم الصاد جمع صغْرى بالقَـصر وهي تأنِيثُ أصغَر، وهو أفْعلُ التفْضِيل. "وحرامى"، يعنِي: الرابِع "فَعالَى" بِفَتْح الفَـاءِ والـلام وبالقَصر، نَحو: حرامى جمع حرمى وهي الشاةُ التي تَشْتَهي الفَحلَ. "ويقَالُ": ذَفْريـات يعنِـي يجمع ما فيهِ ألِفُ التأنِيثِ بالألفِ والتاءِ كما يجمع جمع التكْسِير. الذِفْري بِكسر الدال وبالقَصر خَلفُ أُذن البعير وغَيره. قَولُه: إذا أُريد أدنَى العددِ، يعنِي: يجمع جمع السلامةِ إذا أُريد جمـع القِلةِ؛ لأن جمع السلامةِ جمع قِلةٍ لا جمع كَثْرةٍ. قَولُه: ولا يقَالُ حمراوات الأسم الذي فِي آخِرِهِ ألِفُ التأنِيثِ، يجوز أن يجمع بِالألِفِ والتاءِ إلا "فَعلاء" التي مذَكرها "أفْعل" إذا كانَتْ صِفَةً فَإنها لا تُجمع بِالألِفِ والتاءِ؛ لأن مذَكرها وهو أفْعل صِفَةٌ لا تُجمع بِالواوِ والنون، فإذا لَـم يجمـع مذَكرها جمع السلامةِ، لَم تُجمع هِي أيضاً جمع السلامةِ؛ لأن المؤَنثَ فَرع المذَكر، وإنما قَـال -صلى ا عليه وسلم- : خَضرواتَ في جمع خَضراء، لأنه كاسِمٍ جامِدٍ وليس بِصِفَةٍ ألآ تَرى أنهم يقُولُون: للبقُول: خَضروات مِن غَير أن يتَقدم لَها موصوفٌ، فَـإذا كـان مـذَكراً تَقَـدم موصوف فَقَد جعِلَ اسماً، وكذَلِك إذا جعِلَ لَفْظُ حمراء علَماً جاز أن يجمع بِالألِفِ والتاءِ وكذلِك أحمر إذا جعِلَ علَماً جاز أن يجمع جمع السلامةِ، فَيقَالُ: أحمرون. وإذا كانَتَ الألِفُ خامِـسةً يعنِي، كُل مؤَنثٍ ألِفُهُ خَامِسةٌ لا يجمع بِالألِفَ والتاءِ. لأن جمع التكْسِيرِ فِي الخُماسِي [ثقيـلٌ][٢]، وخَاصةً فِي المؤَنثِ. الحباري والسمانَى. أسماء طَائِرين.

---

[١] - قال الشوكاني : عن عطاء بن السائب قال: أراد عبدا بن المغيرة أن يأخذ أرض موسى بن طلحة من الخضروات صدقة فقال له موسى بن طلحة : ليس لك ذلك ، إن رسول ا – صلى ا عليه وسلم- كان يقول: ليس في ذلك صدقة".
انظر :- نيل الأوطار ١٥٩/٤، سنن الترمذي ٤٧/٣. النهاية في غريب الحديث والأثر٤١/٢.

[٢] - [قليل] في ن.ف.ك.

فصلٌ

ولـ "أفْعلَ" إذا كان اسماً مِثالٌ واحِد: أَفَاعِلٌ، نَحو: أجادِلَ. وللصفَةِ ثَلاثةُ أمثلةٍ: فُعـلٌ، فُعلان، أَفاعِلُ. نَحو: حمرٍ، وحمران، والأصاغِرِ.

وإنما يجمع بـ "أفَاعِلَ": "أفْعلُ" الذي مؤنثَه "فُعلَى" ويجمع أيضاً بِـالواو والنـون. قـالَ ا ُ تَعالى: "بالأخْسرين أَعمالاً"[1] وأَما قَوله:

٢١٢- أَتانِي وعِيد الحوص مِن آل جعفَرٍ فَيا عبد عمروٍ لو نَهيتَ الأحاوصا.

فمنظور فيه إلى جانِبي الوصفِيةِ والإسمِيةِ.

ولأفْعل، إذا كان اسماً يعنِي: أفْعل بِفَتْح الهمزةِ والعين إذا كان اسماً جامِداً لا يجمع مِـن أَوزان التكسير إلاّ علَى "فَاعِل" بِكَسر العين، نحو: أَجادِل جمع "أَجدل" وهو الصَقِير. وللـصفَةَ ثلاثةُ أَمثِلَةٍ يعنِي: أَفْعلَ الذي هو صفَةٌ إذا جمع جمع التكسير، يكون جمعه على ثلاثة أوزان، فُعل وفُعلان بِضم الفَاءِ وسكون العين فيهِما. هذان الوزنَان مخْتَصان بأفعل الذَي هـو صِـفَةٌ نَحو: حمر وحمران كِلاهمُا جمع "أَحمر" والوزن الثالثُ: "أفاعِل" وهو يخْتَص بِأَفْعل التفضِيل نَحو: أَصاغِر جمع أَصغَر. "وإنما يجمع" بأفَاعل يعنِي: يجمع علَى "أفَاعِل" أَفْعلُ الذي مؤَنثـه فُعلَى بِضم الفَاءِ وبالقَصر، وهو أَفْعلُ التفْضِيلُ، إلاّ أَفْعلُ الذي مؤَنثه فَعلاَء بِفَتْح الفَاءِ وبالمـد. قَولُه: "ويجمع أَيضاً بِالواو والنون". يعنِي: يجمع أَفْعلُ التفضيل بِالواو والنون. وأما قَولُه:

أتاني وعيد الحوص من آل جعفرٍ

الضمِير فِي قَولِهِ: للأعشَى، يعنِي: قَائِلُ هذا الشعر الأعشَى. الوعِيد: التخويِفُ. الحوص بِضم الحاءِ وسكُون الواو، جمع الأحوص وكذا الأحاوص[2] هما الأعشَى علْقَمةُ بِن علاثَة بن عـوفِ بن الأحوص[3] فَخَوفَ علْقَمةُ الأعشَى بِالقَتْل، وأَنْشَد الأعشَى قَصيدةً مِنَها هذا البيتُ يقُولُ: لِعبدِ: عمروِ بِن شُريح بن الأحوص[4] لَو دفَعتَ عني شَر الأحاوص لكَان أَولَى. والمراد بِالأحاوص: أَولاَد الأحوص فَلِهذا جمع الأحوص. والمراد بالاستشهادِ : أَنه جمع الأحوص علَى نَـوعِين،

---

[1] - سورة الكهف ١٠٣، وتمام الآية:"قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً".

٢١١- البيت من الطويل، من قصيدة للأعشى في ديوانه ١٤٩، إصلاح المنطق ٤٠١، الخزانة ١٨٣/١، شرح شواهد الشافية ١٤٤/٤. والشاهد فيه كما ذكر الشارح

[2] - الحوص: ضيق العينين، والحوص : هم بنوا الأحوص قوم علقمة، وعبد عمرو: زعيمهم ، وهو عبد عمرو بن شريح بن الأحوص، وعمرو بن الأحوص : من ولده الأحوص منهم: عوف بن الأحوص ، وعمرو بن الأحوص، وشريح بن الأحوص ، وهو الذي قتل لقيط بن زرارة يـوم جبلة، وربيعة بن الأحوص ، وكان علقمة بن علاثة بن عوف بن الأحوص نافر امر بن الطفيل بن مالك بن جعفر، فهجا الأعشى علقمـة ومـدح عامراً .

انظر : شرح أبيات المفضل ٧٧٤/١-٧٧٦.

[3] - الطلابي العامري صحابى، كان سيد قومه، حليماً عاقلاً، أسلم ، ثم ارتد في خلافة أبي بكر ، ثم عاد للإسلام فولاّه عمر بن الخطاب حوران، مات نحو سنة ٢٠ هـ . انظر :- الإصابة ٥٥٣/٤، الخزانة ١٨٣/١، الأعلام ٢٤٧/٤، شرح أبيات ٧٧٦/١

هو ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن صعصعة الكلابي العامري، قاد بني عامر كلها وأحلافها من بجيلة وبارق يوم جبلة .

انظر : جمهرة "الأنساب" ٢٨٤، شرح أبيات المفضل ٧٧٥/١.

أحدهما: على فُعل بِضم الفَاءِ وسكُون العين، ولاَ يجمع علَى هذا الوزن إلا أفْعل صِفَةً، والثاني على أفَاعِل، ولاَ يجمع على هذا الوزن إلاّ أفعل التفضِيل وأفْعل اسماً، فَإن أراد بِالأحوص الصفَةَ صح الجمع الأولُ دون الثانِي، وإن أراد بِالأحوص الاسم صح الثانِي دون الأول. فَأجاب عن هذا الإشْكَال، بأنه نَظَر إلى الصفَةِ والاسمِ، يعنِي أراد بِالحوص جمع الأحوص بمعنَى الصفَةِ؛ وأراد بالأحاوص: جمع الأحوص بِمعنَى الاسمِ، الأحوص ضيِقُ العين.

فصل

وقَد جمِع "فَعلان" اسماً علَى "فَعالِين" نَحو: شيَاطِين. وكَذلِك "فُعلان" و"فِعلان" نحو: سلاطِين، وسراحِين. وقد جاء: سِراح.

وصِفَةٌ علَى "فِعال" و "فَعالَى"، نحو: غِضابٍ، وسَكارى. وتَقُولُ بعض العربِ: كُسالَى وسكارى، وعجالَى وغُيارى، بالضم .

وقَد جمع فَعلان، يعنِي: بِفَتحِ الفَاءِ وضمها وكَسرها: إذا كان اسماً جامِداً لاَ يجمع إلا "فَعالِين" فَشَيطَان، فَعلان مِن شَاطَ يشِيطُ إذا هلكَ، وإن كان مِن شَطَن إذا بعد، فَوزنُه فَيعال. وسراحِين جمع سرحان وهو الذئْب. وقَد جاء فِي جمع سرحان سِراح أيضاً بِكَسر السين. "وصِفَةً" علَى فِعالٍ، يعنِي: فَعلان إذا كان صِفةً يجمع علَى "فِعال" بِكسر الفَاءِ و"فَعالَى" بِفَتح الفَاءِ. فَغِضاب: جمع غَضبان، وسكارى: جمع سكْران. قَولُه: وتقُولُ بعض العربِ: كُسالَى إلى آخِره، يعنِي: فِي هذِهِ الألْفَاظِ: الأصلُ فَتْح الحرفِ الأول، وقَد جاء ضمه عن بعض العربِ، فكُسالى جمع كسلان، وسكارى جمع سكْران، وعجالَى جمع عجلان، وغُيارى جمع غَيران، وهو صاحِب الغِيرةِ. فَكُسالَى وسكارى بِالضم هِي القِراءةُ المعروفَةُ فِي القُرآن[١].

فصل

و"فَيعِل" يكَسر على: أفْعال، وفِعال، وأفْعِلاء، نَحو: أمواتٍ، وجِياد، وأبينَاء، ويقَال: هينون، وبيعات.

وفَيعِلُ، بِكَسر يعنِي: يجمع "فَيعل" بِفَتح الفَاءِ وسكون الفاءِ وسكُون الياءِ وكَسر العين علَى أفْعال بِفَتْح الهمزةِ، وفِعال بِكسر الفَاءِ، وأَفْعِلاء بِفتح الهمزةِ وسكُون الفَاءِ وكَسر العين وبالمد فَأموات جمع ميتٍ، وأصلُه ميوت، فَقُلِبت الواو ياء، وأُدغِمت الياء فِي الياءِ. وجِياد جمع جيد، وأصلُه جيود فَفَعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بميت. وأبينَاء جمع بين والأصلُ ببين بِيائين الأولَى ساكِنَةٌ،

---

[١] - هذا إشارة إلى سورة الحج ٢. والآية : "... وترى النّاس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب ا شديد".
قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو بضم السين فيهما وبالألف.
وقرأ حمزة والكسائي ، بغير ألف فيهما والسين مفتوحة. فمن ضم السين أنه لما كان السكر يضعف حركة الإنسان شبه بكسلان وكسالى ومن فتح السين أنه لما كان السكر آفة داخلة على الإنسان شبه بمرضى وهلكى.
انظر : تفسير القرطبي ٥/١٢، الحجة في القراءات السبع ٢٥٢/١، السبعة في القراءات ٤٣٤.

والثانِيةُ متَحركَةٌ فأُدغِمت الأُولى فِي الثانِيةِ، ويقَالُ، يعنِي: هينُون وبيعاتَ، يجـوز أن يجمـع فَيعل جمع السلامةِ، فَهينون: جمع هين، وأَصلُه هيون، فَفُعِلَ بهِ ما فُعِلَ بميت، والهين السهلُ. وبيعات: جمع بيعةٍ وأَصله بييعةِ وأَدغِمتُ الياء فِي الياءِ والبيع. بمعنَى البائِع.

فصل

و"فَعال"، و "فُعَال" و"فعيل"؛ و "مفْعول" و"مفْعِل" و"مفْعل" يستَغنى فِيها بالتـصحِيح عـن التكْسِير، فيقَالَ: شَرابون، وحسانُون، وفِسقُون، ومضربون، ومكْرمون، ومكَرمون. وقَد قيل: عواوِير، وملاعِين، ومشَائِيم، وميامِين، ومياسِير، ومفَاطِير، ومنَاكِير، ومطَافِل، ومشَادِن.

وفَعال، يعنِي: فَعال بِفَتحِ الفَاءِ وضمها كِلاَهما بِتَشْدِيدِ العين. وفِعيـل بِكَـسر الفَـاءِ وتَشدِيدِ العين. ومفْعول ومفْعِل بِضم المِيمِ وسكُون الفَاءِ؛ وكَسر العين، أَو فَتْحِها، ومفعل بِفَـتْحِ المِيمِ وفَتْحِ الفَاءِ وتَشْدِيدِ العين وكسرها، أَو فَتْحِها فَهذِه الأوزان تُجمع جمع الـسلاَمةِ. قَولـه: يستغنَى فيها بالتصحيح عن التكسير، يعنِي: هذِهِ الأوزان تَكُون لِلعقَلاءِ فِي الغَالِبِ، وإِذا كَانَتْ لِلعقَلاءِ يمكِن جمعها جمع التصحِيح، وإِذا أَمكَن فِيها جمع التصحِيح فَهـو أَولَـى مِـن جمـع التكْسِير، ولَو كُسر فَلا يمنَع، وحِينَها تَقولُ: شَوارب، وحسانِين، ومفَاسِق ومضاريب، ومكارم يستَوي فيهِ مكرم بِتَخفيفِ الراءِ وتَشديدِها، لأنك تَحذِفُ إِحدى الرائَين من مكَرمٍ بِتَشْدِيدِ الراءِ، لأنه لَو كَانتْ الراء الأُولى ساكِنَةً، والثانِيةُ متَحركَةً فَأُدغِمت الأُولَى فِي الثانِيةِ، فَوزنُه كَـوزن سفَرجل فَكَما أَنك تَحذِفُ حرفاً مِن سفَرجل فِي الجمعِ فَكَذلِك هنَا، إلا أن المحـذُوفَ الحـرفُ الأَخِير، وهنا الراء المزِيدةُ، وهِي الراء الأُولى. وقَد قِيل عوارِير. العوارير: جمع عوارٍ بِضم العين، وهو العيب، والجبان. وأَراد بإِيرادِ هذِهِ الأَمثِلَةِ أنه قَد جمع هذه الأوزان المذكُورةَ جمع التكسير كما جمع جمع التصحيح. وملاعِين: جمع ملْعون، ومـشَائِيم: وهـو جمـع مـشْؤُوم بِالهمزةِ، ويجوز المشْوم بِغَير همزةٍ، وهو ضِد الميمون. وميـامِين: وهـو جمـع َميمـون. ومياسِير: وهو جمع ميسور، وهو مفْعولٌ مِن يسِر بِمعنَى أَيسر، ويجوز أَن يكون جمع موسِرٍ فَزِيدت فيهِ الياء التي بعد السين لإِشباعِ كَسرةِ السين - وهذا شَاذ -. ومفاطِير: وهـو جمـع مفْطِر. ومناكِير: وهو جمع منْكر وهو ضِد المعروف. فَالياء التي بعد الطـاءِ فِـي المـسأَلةِ المتَقَدمةِ وبعد الكافِ مزِيدةٌ لإِشْباعِ الكسرةِ وهو شَاذ. ومطافِل جمع مطْفِل، وهِـي الأم التـي معها طَفْلُها مِن الظبي وغَيره. ومشَادِن: جمع مشْدِن، وهِي الظبيةُ التي شَدتْ ولَدها أي: قَوي وظَهر قَوياً.

فصل

وكُل ثُلاثي فيه زيادةٌ للإلحاق بالرباعي كَـ "جـدولٍ" و"كَوكَـبٍ" و"عِثْيـرٍ"، أو لِغْيـر الإلحاق، ولَيست بمدةٍ كَـ "أَجدلٍ"، وتَنْضب، "ومِدعس"، فجمعه على مِثَال جمـع الربـاعي تقَول: جداولُ، وأجادِلُ، وتَنَاضِب، ومداعِس.

وكُل ثلاثي، يعنِي: كُل ثُلاثِي زيد [عليه][1] حرفٌ واحِـد سـواء كـان زيـد للإلحـاق بِالرباعِي، أوِ لغَير الإلحاق يجمع على الوزن الذي يجمع عليه الرباعِي الأصلِي "كالدراهِم" وقَد ذُكِر واحتَرز بِقَوله: وليست بِمدةٍ عن فَاعِلٍ وفُعول وفَعِيل وما أشْبه ذَلِك، فـإن الزائِـد فِـيهن حرفُ مد، وقَد ذَكر جمعهن. الجدولُ: النهر الصغِير. والعِثْير بِكسر العين الغُبـار، الأجـدلُ: الصغير والتَنْضبِ: بِفَتْح التاءِ وسكُون النون، وضم الضادِ المعجمةِ شَجرةٌ يتخَذُ مِنْها الـسهام. والمِدعس: الرمح.

فصل

وتُلحقُ بآخِرِهِ التاء إذا كان أعجمِياً، أو منْسوباً، كـ "جواربةٍ" و"أشَاعِثةٍ" و"سيابِجة". والرباعِي إذا لحِقَه حرفُ لِين رابِع، جمع على "فَعالِيل" كـ "قَنَادِيل" و"سرادِيح"، وكذلك مـا كان مِن الثلاثِي ملْحقاً بِهِ كـ "قَراوِيح" ، و"قَراطِيط"، وكذلك ما كانَتْ فِيه مِن ذَلِك زِيادةٌ غَيرَ مدةٍ كـ مصابِيح، و"أنَاعِيم"، و"يرابِيع" وكلالِيب.

وتُلْحق بِأخِره التّاء يعنِي: إذا كان الاسم أعجمياً وجمع تُلحق فِي آخِره التاء فِي الجمع؛ لِلفَرق بين الاسمِ الأعجمي والعربي، وكذلك المنْسوب تُلحق في آخِره التاء في الجمع لأن التَاء تُشْبِه الهاء فِي أن التاء تَكون فَارِقةً بين المفْردِ والجمعِ، تَقُولُ: تَمر وتَمرةٌ في المفرد، فَكـذلِك الياء، تَقولُ: رومِي لِلُمفَردِ وروم لِلجمعِ، كذلك التاء لِلجمع. فَجواربة: جمع جـورب، وهـو فَارسي معرب. وسيابِجة بِالسين المهملةِ وبِياءين منْقُوطَتين بِنُقْطَةٍ واحِدةٍ وبالجِيم قَوم مِن السنْدِ كانُوا بِالبصرةِ، وهو أعجمي لَم يسمع مفْرده. وأَشَاعِثَة: منْسوب إلـى أشْـعث، كأنـه قَـالَ: أشْعثِيون فَتَرك النسبةَ وجمع لَفْظَ أشْعثَ، فَقَال: أَشَاعِثَ وألْحق بِآخِرِهِ التاء، لِيدل على النسبةِ. والرباعِي: إذا لَحِقَه حرفُ لِين. أراد بِحرفِ اللين: حرفَ المد، يعنِي: إذا زيد بعـد الحـرفِ الثالِثِ مِن الاسمِ الرباعِي حرفُ مد يجمع على وزن فَعالِيل، كقَنَادِيل: جمع قَنْدِيل، وسـرادِيح: جمع سِرادح وهِي الناقةُ السمِينَةُ. وكذلِك، ما كان من الثلاثي وملحقاتِه يعنِي: كُل ثُلاثِي زيـد فيهِ حرفَان لِيلْحقَ بِوزن الرباعِي الذي زيد بعد ثَالِثة حرفُ مد يجمع أيـضاً علـى "فَعالِيـل" "كقَراوِيح ": جمع قِرواحٍ، وهِي الأرض التي تقَع علَيها الشمس، وأَصلُه قِرح فَزيـدت الـواو فَصار "قِروح" علَى وزن دِرهم، ثُم زِيدت أَلِفٌ بعد الواوِ لِيصِير على وزن سِـرداح فَـصار قِرداحاً. وقَراطِيط جمع قِرطَاط، وهو البرذَعةُ وأَصلُه قُرطٌ فَزيدتْ طَاء فَصارتْ قُرطَاطاً علَى وزن برقَع، ثُم زيدت أَلِفٌ فَصار قُرطَاطاً علَى وزن فُعلال بِضم الفَاءِ. وكذلِك ما كانَتْ فيهِ مِن ذَلِك زيادةٌ. يعنِي: كُل ثُلاثِي زيدتَ فيهِ حرفان رابِعها حرفُ مد ولَم تَكُـن زيادتُـه للإلحـاق

١- [فيه] في ن. ف.

بالرباعِي الذي زيد حرفُ مد بعد ثَالِثهِ بِخِلاَفِ القِسمِ المتَقَّدم كَقِرواح، فإن الواو والألِفَ زيـدتَا للإلحاقِ بسرداح وههنا المِيم والألِفُ فِي مِصباح لَيستَا للإلحاق، وكذَلِك باقِي الأمثِلَةِ. وقَولُـه: غَير مدةٍ، يعنِي بِهذَا اللفْظِ: أَن الحرفَ الأولَ مِن الحرفَين اللذين زيدا فِي الثلاثِـي ينبغِـي أن يكُونَا غَير مدةٍ، كَالمِيمِ فِي مِصباح، فإن المِيم لَيست حرفَ مد، وهذا القَيد غَير مستَقِيمٍ، هكَـذا قَالَ ابن الحاجِب[١]، ودلِيلُ كَونِه غَير مستَقِيمٍ ظَاهِر لأنه لاَ تَفَاوتَ بين ما كان حرفَ مد، وبـين ما لَم يكُن حرف مد، بل الجمِيع يجمع علَى وزن "فَعالِيل" إذا كان حرفُه الرابِع فِـي المفْـردِ حرفَ مد لأن الواو فِي نحو : خَمار زائِدةٌ لِغَيرِ الإلحاق، وهي حرفُ مد، ومع ذَلِـك تَقُـولُ خَوامِير، كمصابِيح، وكذَلِك، تَقُولُ: دِمامِيس، وسابَاط وسبابِيط.

فصل

"ويقَع الاسم المفرد علَى الجِنْس، ثُم يميز مِنه واحده بِالتاءِ، وذلك نحو: تَمر وتَمـرةٍ، وحنْظَلٍ وحنْظَلَةٍ، وبِطيخ وبِطّيخَةٍ، وسفَرجلٍ وسفَرجلَةٍ. وإنما يكْثُر هذا فِي الأَشْياءِ المخلُوقَةِ دون المصنُوعةِ. ونحو: سفِينٍ وسفِينَةٍ، ولَبِن ولبنة. وقَلَنْسٍ وقَلَنْسوةٍ، ليس بِقياس. وعكْس "تَمرٍ، وتَمرةٍ": كَمأة" وكَمء، وجبأة وجبء.

ويقع الاسم المفْرد علَى الجنس، يعنِي: قَد يكون بعض الأسماءِ لاَ فَرقَ بين مفْردِهِ وجمعـهِ إلا بالتاءِ، نَحو: تَمرٍ وتَمرةٍ، فإن تَمرةَ مفْرد، وتَمراً جمع. واختُلِفَ فِي أَن تَمراً وأَشْباهِهِ مِن هذا النوعِ، هل هو جمع أَم مفْرد وضِع للجِنْسِ؟ الأَصح أَن لَفْظَةُ مفْرد وضِـع لِلجِـنْسِ، ويجـوز تَذْكِير وصفِ هذا النوعِ وتَأْنِيثُه، وأفراده وجمعه. قَالَ ا ُ تَعالَى: "كَأَنهم أَعجاز نَخْل منْقَعـر"[٢] منْقَعِر صِفَةُ نَخْلٍ وهو مفْرد مذكر. وقَالَ تَعالَى فِي موضِعٍ آخَر: "كَأَنهم أَعجاز نَخْل خَاوِيـة[٣] "فَخَاوية": صِفَةُ نَخْلٍ وهو مفْرد مؤَنثٌ. والخَاويةُ ههنا المجوفُ. وقَـالَ فِـي موضِـع آخَـر: "والنخلُ باسِقَات"[٤] فَباسِقات صِفَةُ النخل، وهو جمع مؤَنثٌ، ومعنَى الباسِـقَةُ: الطويلَـةُ. وإنمـا يكْثُرهذا في الأشّياء المخلوقة، دون المصنوعةِ يعنِي: الاسم الذي يكُون الفَرقُ بين جمعِه وبين واحِدِه بِالتاءِ الأَكْثَر أَن يكُون فِي الأَشْياءِ المخْلُوقَةِ ولَيس فِي الأَشْياءِ المعمولَةِ بِعمـل البـشَر، مِثَالُ المخْلُوقَةِ: "التمر" فإنه مخْلُوق ا ِ تَعالى، ولَيس معمولَ البشَر، وأَما السفِين والسفِينَة فَهذا لَيس بِقياسٍ؛ لأن السفِينةَ معمولَةُ البشَر، فالأَصلُ أَن يكُون جمع السفِينَة سفنَاً لاَ سـفِيناً، قِيـل: والعِلة فِي ذَلِك: أَن المخْلُوقَ سمي على ماهِيةِ ذَلِك الشيءِ من غَير إفْرادٍ وجمعٍ، ثُم زِيدتْ فيهِ التاء لِتُدل علَى فَردٍ مِن ذَلِك الجِنْس، نَحو: التمر فَإن لَفْظَة التمر وضِعت لِماهِيةِ هـذا الـشّيءِ

---

[١] - انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٩/١.
[٢] - سورة القمر ٢٠.
[٣] - سورة الحاقة٧.
[٤] - سورة ق ١٠.

المعلُوم، ثُم زِيدت فيهِ التاء لِتَدل على الفَردِ مِنْه بِخِلاَفِ معمول البشَر فَإن البشَر إذا عمِلَ شَيئاً يعملُ أَولاً فَردا، ثُم يزِيد عليه. فَإذا كان أَولُ وضعِه المفْرد فَالأَصلُ فيهِ المفْرد، والجمع فَـرع علِيه، فَينبغِي أَن يكون جمعه بِتغير صِيغَةِ مفْردِه، كحِمل وأَحمالٌ، ليكون فَرقاً بـين المخلُـوق والمعمول، وعكس تمرٍ وتَمرةٍ: كمأةٌ وكمء : الجبأة بِالجيمِ الكمأَةُ الحمر، والحمر جمع حمـراء وأحمر، يعنِي: الكمأَةُ بِالتاء اسم الجِنْسِ، ومفْردها كمء، وكذلِك جبأة اسم لِلجنْسِ وجبء مفْردها بِعكْس تَمرٍ، وتَمرةٍ، فَإن تَمراً بِغير التاءِ اسم لِلجنْس، وتَمرةٌ بِالتاءِ مفْردها. وقِيل: بـلْ الكـمء اسم لِلجنْسِ، والكمأَةُ مفْردها كذلِك الجبأة، فَعلى هذا يكون مِثْل تَمر وتَمرةٍ لاَ عكْسها.

فَصل

وقَد يجِيء الجمع مبنياً على غَير واحِدِه المستعمل، وذَلـك نَحـو: أراهِـط، وأباطِيـلَ وأحادِيثَ، وأعاريض، وأقاطِيع، وأهالٍ، ولَيالٍ، وحمِيرٍ، وأمكُنٍ.

وقَد يجِيء الجمع مبنياً على غير واحِدِه المستعمل، يعنِي: قَد تَكون بعض الجموع جمعاً لِلفظٍ لَم يستَعمل ذَلِك اللفظُ فِي مفْردٍ، وذلك الجمع نحو: أراهط، فإنه جمع أَرهـط. والأَرهـطُ لَيس بِمستَعملٍ، بل المستَعملُ "رهط"، وكذلِك باقِي الأَمثِلةِ، فإنها جموع لفَاظٍ غَيـر مـستَعملةٍ. فَأباطِيل: وهو فِي القِياسِ جمع أَبطَالٍ، وأَبطَالٌ لَيس مستَعملاً بِهذَا المعنَى، بل المـستَعملُ هـو باطِلٌ. وأَعارض وهو أيضاً جمع أَعراض على القياس، والأعراض لَيس مستَعملاً فـي هـذا المعنى، بل المستعمل العروض، وهو عروض الشعر وهو الجزء الأَخِير مِن النـصفِ الأول مِن البيتِ. وأَحادِيث: وهو جمع أَحداثٍ علَى القِياسِ، وأَحداث لَيس مستَعملاً فِي هذا المعنَـى، بل المستَعملُ الحدِيث. وأَقَاطِيع: وهو جمع أَقْطَاعٍ علَى القِياس، وأَقْطَاع لَيس مستَعملاً فِي هذا المعنَى، بل المستعمل القَطِيع، وهو جماعةٌ مِن الإبِل وغَيرِهِ. وأَهالٍ: وهو جمع أَهلِـي باليـاءِ علَى وزن أَفْعل على القِياسِ، ولكِن أَهلي لَيس مستَعملاً فِي هذا المعنَى بل المـستَعلُ الأَهـلُ، يعنِي: الأَهالِي جمع أَهلٍ فِي المعنَى لاَ فِي اللفظِ وسقَطَتْ الياء مِن "أهالي" كما سـقَطَت مِـن جوارٍ. ولَيالٍ: أَصلُه لَيالِي فَسقَطَتْ ياؤُه، كما سقَطَتْ ياء جوارٍ وهو جمع لَيلَـى علَـى وزن فَعالَ علَى القِياسِ، ولكِن لَيلَى لَيس مستعملاً، بل المستَعملُ الليل مِن غَيرِ ياءٍ بعد اللامِ الثانِية.

فَصل

ويجمع الجمع، فَيقَالُ فِي كُل "أفْعلَ" و"أفْعِلة": أفَاعِلُ. وفِي كُل "أفْعـالٍ": أفاعِيـلُ، نحـو: أكَالِب، وأساوِر، وأنَاعِيم. وقَالوا: جمائِلُ، وجِمالاَتٌ، ورجالات، وكِلابات، وبيوتات، وحمرات، وجرزات، وطُرقات، ومعنْات، وعوذَات، ودورات، ومصارين، وحشاشِين.

ويجمع الجمع، يعنِي: يجوز أن يجمع الجمع لِلكثَرةِ، فَأكالِب: جمع أكْلب، وَأكْلُب جمـع كلْب، وَأساوِر: جمع أسورة، وَأسورة جمع سِوار. وأَنَاعِيم: جمع أَنْعام، وَأنْعـام جمـع نِعـم.

"وقالوا" جمائِل يعنِي: يجوز جمع الجمعِ بِغَير الأَلِفِ والتاءِ، وبالأَلِفَ والتاءِ، فَجمائِل وجمالات كِلاَهما جمع جِمال، وهو جمع جملٍ، والباقِي ظَاهِر، وما لَم يكُن ظَاهِراً نَذكره وجرزات: جمع جرزٍ بِضم الجِيم والزاءِ، وهو جمع جزور. ومعنات: جمع معن بِضم المِيمِ والعين، وهو جمع معان بِفَتْحِ المِيمِ وهو المنْزِلُ والمعاد. وعوذات: جمع عوذ بِضم العين وهو جمع عائِذٍ، وهِـي الناقةُ الحديثَةُ النتَاجِ. ومصارِين جمع مصران بِضم المِيمِ وهو جمع مصير والمصِير المعـاد. وحشاشِين: جمع حشَان بِضم الحاءِ وهو جمع حشْن بِالحاءِ المهملَةِ والشين المعجمـةِ، وهـو البستَان مِن النخْلِ.

فصل

ويقع الاسم على الجميع، لم يكسر عليهِ واحدِه، وذَلِكَ نَحو: ركْب، وسفْر، وأدم، وعمْد، وحَلَق، وخَدم، وجامِل، وباقِر، وسراةٍ، وفُرهةٍ، وضأنٍ، وغَزي، وتُؤامٍ، ورخال.

وَيقَع الاسم على الجمعِ، يعني: قد وضِع اسم مفْرد بإزاءِ جمعٍ. قَولُه: لَم يكسر، أَي: لَـم يجمع عليه، أي : على وزن ذلك اللفظِ، يعنِي: لَم يستعمل واحد مِن ذَلك اللفْظِ. واختُلِفَ فِـي هذا القِسمِ، فقِيل: هذا اللفظُ جمع، وقِيل: بلْ اسم مفْرد وضِع بِإزاءِ جمعٍ، وهو الصحِيح نَحـو: ركْب، فإنه اسم مفْرد ومعنَاه الراكِبين. والدلِيلُ على أنه اسم مفْرد أنه يصغّر بِهذَا اللفظِ ويقَالُ: ركَيب، ولو كان جمعاً لَم يصغر، فَإن الجمع يرد إِلى واحِده ثم يصغّر كما يـأتِي بيانُـه فِـي التصغِير، وكذَلِك بحثُ باقِي الأَمثِلَةِ. وسفْر، بِمعنَى: المسافِرين. وأَدم: بِفَتْحِ الهمزةِ والدال جمع أَدِيم فِي المعنَى. وعمد: بِفَتْحِ العين والمِيمِ جمع عمودٍ فِي المعنَى. وحَلَق: بِفَتْحِ الحاءِ والـلامِ جمع حلْقة فِي المعنى. وخَدم: جمع خَادِمٍ فِي المعنَى. وجامِل: بالجيمِ، وهو القَطِيع مِن الإِبـل مع رعاتِها. وباقِر: وهو القَطِيع مِن البقَر مع رعاتِها. وسراةٍ: بِفَتْحِ السين جمـع سـرى فِـي المعنَى وهو السير، وهو صاحب سخَاءٍ ومروةٍ. وفُرهةٍ: بِضم الفَاءِ وسكُون الراءِ جمع فَـارِهٍ، وهو الحاذِقُ بِالشيءِ. وضأن وهو جمع ضائن، وهو الفَرد مِن الغَنَمِ ذَواتِ الصوفِ. وغَزي: بِالعين والزاي المعجمتَين، والعين المفْتُوحةِ وتَشْدِيدِ الياءِ جمع الغَازِي فِي المعنَى. وتُؤامٍ: بِضمِ التاءِ وتَخْفِيفِ الواوِ وجمع تَوْأم فِي المعنَى. ورخَال: بِضم الراءِ جمع رخْل بِفَتْحِ الراءِ وسكُون الخَاءِ المعجمةِ، وهو الأُنْثَى مِن ولَدِ الضأن.

فصل

ويقع الاسم الذي فيهِ علامةُ التأنِيث على الواحِدِ والجميع بِلفْظٍ واحـدٍ ، نحـو: حنْـوةٍ، وبهمى، وطَرفاء، وحلْفاء.

ويقع الاسم، فيه علامَةُ التأنيثِ يعنِي: قَد جاءتْ كَلِماتٌ فِيها علامَةُ التأنِيث مِن التاءِ والأَلِف يستَوي فِي لَفْظِها الواحِد والجمع، نَحو: حنْوةٍ: بِفَتْح الحاءِ المهملَةِ وبالنون، وهو لِمفَردٍ ولمؤَنثٍ يقَالُ لِواحِدٍ مِن ذَاك الجِنْسِ حنوة وللجمع حنْوةٍ، وكذَلِك باقِي الأمثَلةِ. وبهمى: بِضم الباءِ، وهو نَبتُ. وطَرفَاء: بِالمد وهو شَجر لَه ملُوحةٌ. وحلْفَاء: بالحاءِ المهملَةِ وبالمد نَبتُ فِي الماءِ.

فصل

ويحملُ الشيء على غَيرهِ في المعنَى، فيجمع جمعه، نَحو قولهم: مرضى، وهلْكَى، وموتَى، جربى، وحمقَى. حمِلَتْ على: قَتْلى، وجرحى، وعقْري، ولَدغَى ونَحوها مِما هو "فَعِيلٌ" بِمعنَى "مفْعول"، وكذلك: أَيامى ويتَامى، محمولان على: وجاعى، وحباطى.

ويحملُ الشيء، على غَيره، يعني: الأَصلُ أن لا يجمع علَى فَعلَى إلاّ فعيل الذي هو بمعنـى مفْعول ولكِن يشَبه بِهِ أَلفَاظٌ بينَها وبين "فَعِيل" الذي معنَاه مفْعولُ منَاسبةٌ مِن حيـثُ إن معنَـاه الآَفَةُ والعيوب. المِثَالُ الأولُ: مرضى، وهو جمع مرِيضٍ، ومرِيض فَعيل لَيس بِمعنَى مفْعول، ولكنه يشْبِه جريحاً ولَدِيغاً فِي أَن المرض والجِراحة يقْرُبان. وهلْكَى: جمع هالِكٍ وهو يقْـرب لِلقَتِيل. وموتَى: جمع ميتٍ. وجربى: جمع أَجربٍ. وحمقَى: جمع أَحمقٍ. قَولُـه: حمِلَـت، أي: حمِلَت هذِهِ الكَلِماتُ على قَتْلى وما بعدها، لِما بينهما مِن المشَابهةِ فِي المعنَى. فقَتْلَـى: جمـع قَتِيل، بِمعنَى مقْتُول. وجرحى: جمع جريح بِمعنَى مجروح. وعقْرى: جمـع عقِيـر، بمعنَـى معقَور، وهو المقْتُولُ والمقْطُوع عقيرته، قَدمه. ولَدغَى: جمع لَدِيغ وهـو الملْـدوغ. وكَـذَلِك أَيامى، ويتامى، يعنِي: جمع "وجِعٍ" "وحبط" علَى وزن "فَعالَى" كما ذَكَر لاَ شَبه بينَهما. أَيم ويتِيم فَجمِع علَى فَعالَى لِما بينهما مِن المنَاسبةِ فِي المعنى ؛ لأن الأَيم واليتِيم عجزهما وضـررهما ظَاهِر كالوجِعِ. والحبطُ: تَورم البطْن.

فصل

والمحذُوفُ يرد عِنْد التكسير، وذلك قولهم فِي جمع: "شَفَةٍ"، و"إستٍ"، و"شاةٍ" و"يدٍ": شِفَاه" وأَستَاه، وشِياه، وأَيدٍ، ويدِي.

والمحذوفُ يرد، يعني: كُل اسمٍ مفْردٍ حذِفَ مِنه حرفٌ فَإذا جمِـع جمـع التكِـسير يـرد المحذُوفُ فِي الجمعِ نَحو: "شَفَةٍ" فَإن أَصلَه: شَفَهةٌ فَحذِفَت الهاء فِي المفْردِ وتُرد فِـي الجمـعِ فَيقَالُ: شِفَاه. وإست "وهو الدبر. أَصلُه: ستْةٌ حذِفَت الهاء فِي المفْردِ، واسكِنت السين، وأُدخِلَت أَلِفُ الوصل، [فَفِي][1] الجمعِ يرد المحذُوفُ فَيقَالُ: أَستَاه. وشَاةٍ، أَصلُه: شَاهةٌ حذِفَت الهاء فِـي المفْرد، وردت فِي الجمعِ. ويد: أَصلُه يدِي فَحذِفَت الياء التي بعد الدال فِي المفْردِ، وردتْ فِي الجمعِ، فَيقَالُ الأَيدِي والبِدِي.

فصل

والمذكر الذي لم يكسر، يجمع بالأَلِفَ والتاءِ، نَحو قَولهم: السراداقَاتُ، وجِمالٌ سِبحلاتٌ وسِبطْرات. ولَم يقُولوا: جوالِقاتٍ، حين قَالُوا: جواليقُ. وقَد قَالوا: بوانَاتٌ، مع قَولِهم: بون.

والمذَكر الذي لم يكسر يجمع بالألف والتاءِ، يعنِي: كُلُّ اسمٍ مفْردٍ مذَكرٍ لَم يستَعمل جمـع تكسيرِه يجمع بِالأَلِفِ والتاءِ، نَحو: السرادِقات، فَإن السرادِقَ لَم يجمع جمـع التكـسير فَجمـع بِالأَلِفَ والتاءِ، والسرادِقُ بيتُ مِن كُرسفٍ. وجِمالٌ سِبحلات. والسبحل الـسمِين مِـن الجمـل وغَيره وجملُ سِبطْر، أَي: طَويلٌ مِن كَفِلهِ إلى رأْسِهِ. ولَم يقُولُوا، جوالقات يعنِي: "جوالِق، لَـم يجمع بِالأَلِفَ والتاءِ؛ لأنه قَد جاء في جمعِ تَكْسِيره فقيل: جوالِيقَ وجوالِق، فجوالِـق قياسِـي، وجوالِيق لَيس بِقياسِي، لأنه لَيس بعد اللامِ فِي الواحِدِ حرفُ مد ، وفِي الجمعِ "فَعِيل" بعد الـلامِ ياء فَكان بعد الواوِ فِي الواحِدِ أَلِفاً. وزيد بعد الواوِ أَلِفٌ لِلجمعِ فَحذِفَت إحدى الأَلِفَـين، وهِـي التي أبدلَها بعد اللامِ ياء، ويجوز أَن لاَ تَكُون هذِهِ الياء بدلَ الأَلِفِ المحذُوفَةِ، بل هِـي متَولِـدةٌ عن إشْباعِ كَسرةِ اللامِ. وقَد قَالُوا: البِوان بِكسرِ الباءِ عمود الخَيمةِ. وقَد جاء جمـع تَكْـسِيره علَى: "بون" بِضم الباء، ومع ذَلِك جمِع بالأَلِفَ والتاءِ علَى الشذُوذِ.

فصل

(ومن أَصنَافِ الاسم: المعرِفَةُ والنكِرة)

فَالمعرِفَةُ ما دل علَى شيءٍ بِعينِهِ، وهو خَمسةُ أَضـربٍ: العلَـم الخـاص، والمـضمر، والمبهم. وهو شيئَان: أَسماء الإشَارةِ، والموصولات، والـداخِلُ عليـهِ حـرفُ التعريـف، والمضافُ إلى أحدِ هؤلاءِ إضافَةً حقِيقية. وأَعرفُها المضمر، ثم العلم، ثم المبهم، ثُم الـداخلُ عليهِ حرفُ التعريف. وأَما المضافُ، فيعتَبر أمره بما يضافُ إليه. وأعرفُ أَنْواع المـضمر: ضمير المتكلم، ثُم المخَاطَبِ، ثُم الغَائِب. والنكِرةُ: ما شَاع فِي أُمتِه، كقولك: جـاءنِي رجـلٌ، وركِبتُ فَرساً.

---

[1] [في] في ن. ف ، ك

قَولُه: المعرِفَةُ: ما دل علَى شَيءٍ بِعينِه، يعنِي: اللفْظُ المعرِفَةُ ما تَنَاولَ الذي وضع الواضِع ذَلك اللفْظُ لأجلِه، ولَم يتَنَاول غَيره، نَحو: هو، فإنه متَناوِلُ الفَرد المذَكر الغَائِب، وكَذلِك باقِي الأمثِلَة. وفِي هذا الحد اشْكالٌ فإنه لَو أَراد بِقَولِه: ما دلّ علَى شَيءٍ بِعينِه، فَرداً معيناً يخْرج عنَه علَم الجِنْسِ، كأُسامةَ فَإنه لَيس متَنَاولاً لِفَردٍ، بل لِجميع أَفْرادِ الأسدِ. قَولُه: العلَم الخَاص: قَيد العلَم بِالخَاص، ليخرج منه العلَم الذي لَه شَرِيك مِثْلُ زيدٍ إذا كان جماعةً اسم كُل واحدٍ "زيد" فَإن زيداً ههنَا علَم، ولكِن لاَ يختَص بِواحِدٍ، بل يحتَاج إلى التمييز بِوصفٍ كقَولِك: زيد العالِم، وزيد البصري، وما أَشْبه ذَلِك. قَولُه: إضافَةٌ حقيقيةً: هذا احتِراز عن الإضافَةِ اللفْظِيةِ، فَإن المضافَ إلى المعرِفَةِ لاَ يصير معرفةً إذا كانَتْ الإضافَةُ لَفْظِيةً، كما تَقَدم فِي بحثِ المضافِ. قَولُه: وأعرفُها المضمر[١]، ثُم العلَم: هذا مذْهب سِيبويه، والدلِيلُ علَى، أَن المضمر أَعرفُ مِن العلَمِ، أَن المضمر، لاَ يضمَر إلا بعد معرِفَةٍ متَقدم ذِكْره، أو بقَرينَةَ، أَو بِتَفْسِيرٍ يأتِي بعده. ولِهذا لاَ يوصفُ المضمر، لأن الوصفَ لِلتعريفِ، والمضمر مستَغنٍ عن التعريفِ، والعلَم يوصفُ فَإذا وصِفَ فَقَد علِم بأنه شَابه النكِرةَ حتى يحتَاج إلى وصفٍ معرِفَةٌ. وقِيلَ: بل العلَم أَعرفُ، لأن العلَم إذا تَلَفظَ بِهِ المتَكلم وعرفَه المخَاطَب مِن غَيرِ قَرينَةٍ وتَقديم ذِكْره. وأما المضمر فلا يعرفُ إلا بِتَقَدمِ ذِكرٍ، أَو قَرينَةٍ، أَو تَفْسِيرٍ. ثم اختِلافَ فِي العلَمِ والمبهمِ، فَمذهب سيبويه، أَن العلم أَعرفُ مِن المبهم بِما أَن العلم يعرفُ مِن غَير قَرينَةٍ، والمبهم يحتَاج إلى إشارةٍ أَو قَرينَةٍ. قَالَ الكُوفِيون: المبهم أَعرفُ مِن العلَمِ؛ لأن المبهم لاَ يصِير نَكِرةً أبداً، والعلَم قَد يصير نَكِرةً ، بأن يكون لَه من يشَاركُه فِي ذلكِ الاسمِ. قَولُه: ثُم الداخِلُ علَيهِ حرفُ التعريفِ، ولا شَكَ أَن هذا أَبعد في التعريف مِن المضمرِ والعلَمِ والمبهمِ؛ لأن دخولَ حرف التعريف قَد يكُون لِلجنْسِ، وقَد يكُون لِلعهدِ. وإذا كان لِلعهد يحتَاج إلى معرفَةٍ سابِقَةٍ، أَو قَرينَةٍ، فَما كَان تَعريفُه موقُوفاً علَى هذهِ الأشْياءِ يكون تَعريفُه أَبعد مِما تَقَدم ذِكْره من المضمر وغَيرِه. وأما المضافُ، يعنِي: تَعريفُ المضافِ يتَعلقُ بِتَعريفِ المضافِ إليهِ، فَما أُضِيفَ إلى مضمرٍ أَعرفُ مِما أُضيفَ إلى علَمٍ، وكذلِك ما أُضيفَ إلى علَمٍ أَعرفُ مِما أُضيفَ إلى المبهمِ. وأَعرفُ أنواع المضمرِ، ضمير المتَكلم: يعنِي: ضمير المتَكلم إذا قالَ: أَنا لاَ يحتَملُ غَيره، ثُم المخَاطَب أَعرفُ مِن الغَائِبِ؛ لأنه مشَاهد. والنكِرةُ. ما شَاع، أَي: عم وتَفَرقَ، فِي أُمتِهِ، أَي: فِي جماعتِه،

١- ذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر ؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللآم، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف.
وذهب ابن السراج إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللآم ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف.
ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف" الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللآم، ثم ما أضيف إلى معرفة.
انظر الإنصاف ٧٠٧/٢ وما بعدها (مسألة ١٠١).

يعني: النكِرةُ: ما لَم يختَص بهِ واحِد مِن ذَلِك الجنسِ كَرجلٍ ، فَإنه يجوز أَن يقَالَ لِكُلِ [فـ ـردٍ][1] مِن الإنْسان رجلٌ.

ومِن أَصنَاف الاسمِ المذكر والمؤَنثُ

المذكر، ما خَلاَ مِن العلاماتِ الثلاثِ؛ التاء، والألِفِ، والياءِ فِي نَحو: غُرفَةٍ، وأرضٍ، وحبلى، وحمراء، وهذِي والمؤَنثُ ما وجدت فيهِ إحداهن. والتأْنيثُ على ضـ ـربين: حقيقـ ـي كتأْنيـ ـثِ المرأةِ، والناقَةِ ونَحوهما مِما بإزائِه ذَكَر فِي الحيوان. وغَير حقيقي كتَأْنِيثِ الظُلْمـ ـةِ والنعـ ـل ونَحوهما مِما يتَعلقُ بالوضعِ والاصطِلاح.

والحقيقي أَقْوى، ولِذلك امتَنَع فِي حال السعةِ: جاء هِنْد، وجاز: طلـ ـع الـ ـشمس، وإن كـ ـان المخْتَار "طَلَعتْ"، فإن وقَع فَصلٌ استُجِيز نَحو قولهم: حضر القاضِي امرأةٌ. وقَول جرير:

٢١٣ - لقَد ولَد الأُخيطلَ أُم سوءٍ

وليس بالواسِعِ، وقَد رده المبرد[2]، واستُحسِن نَحو قَوله تَعالى: "فمن جاءه موعظة من ربه"[3] وقوله: "ولوكان بِهِم خَصاصة"[4]. هذا إذا كان الفِعلُ مسنَداً إلى ظاهِر الاسمِ، فَإذا أُسـ ـنِد إلـ ـى ضميره، فَإلحاقُ العلامةِ. وقَولُه

٢١٤:- ولا أَرض أبقَلَ إبقالَها.

متأولٌ.

المذَكر والمؤنثُ: أَراد بِالتاءِ، التاء التي تَصِير فِي الوقْفِ هاء. وأَراد بالألِفِ الألِفَ المقْصورةَ، أو الممدودةَ. وأراد بالياءِ التي فِي هذِي، بِمعنَى هذِهِ وكذلك فِي تَقُومِين يا امـ ـرأة وأَشْـ ـباهِهِ. وزاد بعضهم فِي علاماتِ التأْنِيثِ الهاء التي بعد الذال فِي "هذِهِ". ومعني المذَكر: ما لَيس فيـ ـهِ [علاماتُ][5] التأْنِيثِ لاَ لَفْظاً ولاَ تَقْديراً، والتقدير فِي نَحو: أَرض: فَإن تَقديره: أَرضـ ـةٌ، وهِـ ـي المؤَنثُ السماعِي. والتأْنِيثُ، على ضربين يعنِي: التأْنِيثُ نَوعان: حقِيقي، وهِي التي لَها فَـ ـرج، وغَير حقِيقي، وهِي التي لَيس لَها فَرج، وهِي إما لَها علاَمةٌ فِي اللفْظِ كما ذَكر، وإما لَيس لَهـ ـا

---

[1] - [ذكر] في ن.ف.

٢١٢- البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٢٨٣/١، المقتضب ١٤٨/٢، ٣٤٩/٣، أمالي ابن الشجري ٥٥/٢ الأنصاف ١٧٥/١، الأشموني٥٢/٢.

الشاهد فيه أنه ذكّر الفِعل "ولَد" عندما فصل بينه وبين فاعله المؤنث "أم" بفاصل.

٢- انظر المقتضب ١٤٨/٢.

[كالبغل] في ن.ف [ولا شَك أن] في ن.ف.

[2] - انظر المقتضب ١٤٨/٢.

[3] -سورة البقرة ٢٧٥.

[4] - سورة الحشر ٩.

٢١٣- البيت من المتقارب ، وهو لعامر بن جوين في شرح أبيات المفصل٧٧٩/١، الكتاب ٤٦/٢، الكامل للمبرد ٨٤١/٢، ٩٩٤، العيني ٤٦٤/٢، الخزانة ٤٥/١، الدرر ٢٢٤/٢ وبلا نسبة في ابن السيرافي ٥٥٧/١، المحتسب ١١٢/٢، أمالي ابن الشجري ١٥٨/١، ١٦١.

والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث.

[5] - [علامة] في ن.ف.

علامَةٌ فِي اللفْظِ، بل علامَتُها مقَدرةٌ فِيها. وهِي المؤَنث الـسماعِي [كـالأرضِ][١] وغَيرِهـا. والحقِيقِي أَقْوى. والدلِيلُ على أَن المؤَنثَ الحقِيقي أَقْوى، أَن ما لَيس له فَرج فَهو مـشَبه فِـي التأْنِيثِ بِماله فَرج[٢]، [ولأن] المشَبه بِهِ أَقْوى مِن المشَبهِ. قَولُه: ولذلك امتَنَع فِي حال الـسعةِ: جاء هِنْد، وجاز: طَلَع الشمس. أَراد بِحال السعةِ: حالَ الإختِيار، احترز بـهِ عـن ضـرورةِ الشعرِ، يعنِي: يجوز لِلشاعِرِ أَن يحذِفَ تَاء التأْنِيثِ مِن الفِعل، ولا يجوز لِغَيرِ الشاعِرِ إذا كان الفَاعِلُ مؤَنثاً حقِيقياً، وفِي هذا أَربعةُ أَقْسامٍ، أَحدها: أَن يكون الفَاعِلُ مؤَنثاً حقيقياً، ولَـم يكُـن فَاصِلٌ بين الفِعل والفَاعِل، نَحو: جاءتْ امرأَةٌ، لَم يجز هنا حذْفُ التاءِ مِن الفِعل لِغَيرِ الشاعرِ. والثانِي: أَن يكون الفَاعِلُ مؤنثاً غَير حقِيقي، ولَم يكُن فَاصِلٌ بين الفِعل والفَاعِل، نَحو: طَلَعـتْ الشمس، جاز هنَا حذْفُ التاءِ لِغَيرِ الشاعِرِ كما للشاعِرِ؛ لأن الفَاعِلَ لَـم يكُـن مؤَنثـاً علَـى [الحقِيقةِ][٣]. والأفْصح إثْباتُ التاء. والثالِثُ: أَن يكون الفَاعِلُ مؤَنثاً حقيقياً وبين الفِعل والفَاعِـل فَاصِلٌ، نَحو: حضر القَاضِي اليوم امراةٌ. فَههنا يجوز حذْفُ التاء، لأن الفَاعِلَ تَباعد عن الفِعل فَصار ضعِيفاً، لأن الفَاعِلَ كالجزء من الفِعل فَلَما تباعد عن الفِعل صار كالأجنَبِي فَجاز حذْفُ علامتِهِ عن الفِعل، ولكِن لَيس بِفَصيحٍ، بل الفَصِيح إلحاقُ التاءِ. والرابِع: أَن يكُون الفَاعِلُ مؤنثاً غَير حقيقي وبين الفِعل والفَاعِل فَاصِلٌ، نَحو: طَلَع اليوم الشمس، فَههنا حذْفُ التاءِ أَفْصح مِـن إلحاقِها. وقولُ جرِير: لقد ولَد الأخَيْطل أم سوءٍ

الأُخَيطِل[٤]: اسم رجلٍ مِن نَصارى العربِ. والمراد بالاستشهادِ: حذْفُ التاءِ مِن "ولَد" مـع أَن الفَاعِلَ مؤَنثٌ حقِيقي، وإنما حذَفَ التاء لأجل الفَاصِل. "وليس" بالواسِعِ أي: حذْفُ التاءِ لَـيس بِفَصِيحٍ إذا كان الفَاعِلُ مؤَنثاً حقيقياً، وإن كان هنَاك فَاصِلٌ، وقد رده المبرد، يعنِي رد المبرد، ولَم يجور تَرك إلحاق التاءِ بالفِعل إذا كان الفَاعِلُ مؤَنثاً حقيقياً. وإن كان بين الفِعـل والفَاعـل فَاصِلٌ. "واستُحسِن". على بِنَاءِ المجهول، يعنِي: إذا كان الفَاعِلُ مؤَنثاً غَير حقيقي، ووقَع بـين الفِعل والفَاعِل فَاصِلٌ يكُون تَرك إلحاق التاءِ بالفِعل حسناً، نَحـو: "جـاءه موعِظَـةٌ" ضـمِير المفْعول فِي: جاءه، فَاصِلٌ بين الفِعل والفَاعِل، فَلِهذا أَسقَطَ التاء مِن جـاء، "وحقُّـه "جاءتـه"، وكذَلِك: "ولَو كان بِهِم خَصاصةٌ" وحقُّه: "ولَو كانَتْ بِهِم خَصاصةٌ" [فَحذِفت][٥] التاء. لأن لَفْـظَ "بِهِم" فَاصِلٌ، والخَصاصةُ: الفَقْر. هذا إذا كان الفاعِلُ مسنَداً إلى ظاهِرِ الاسمِ يعني: هذا الذي مضى ذِكْرهِ فِي أَنه يجوز تَرك العلامةِ إنما يكُون هذا إذا كان الفَاعِلُ ظَـاهِراً، أمـا إذا كـان

---

١ -[كالبغل] في ن.ف.
٢ - [ولا شَكَ أن] في ن.ف.
٣ - حقيقياً في ن.ف.
٤ - هو الشاعر المعروف الذي كان بينه وبين جرير مهاجاة، سبق تعريفه.
٥- [وحذفت] في ن.ف.ك.

الفَاعِلُ مضمراً فِي الفِعل لَم يجز تَرك العلامةِ بلَ يلْزم إلحاقُها، نَحو: الشمس طَلَعتْ، الـشمس مبتدأ وطلُعت: فِعلٌ فَاعِلُه فيهِ مضمر، والفِعلُ والفَاعِلُ خَبر المبتَدإ. ولا يجوز: الشمس طَلَـع. بِغَير تَاءٍ؛ لأن الفَاعِلَ إذا كان ظاهِراً يعرفُ مِن لَفْظَ الفَاعِل أنه مذكر، أو مؤنثٌ، وإذا عـرفَ تأنِيثُ الفَاعل فَلا يحتَاج إلى إلحاق التاءِ بالفِعل. وأما إذا كان الفَاعِلُ مضمراً فِـي الفِعـل لَـم يعرف أن الفاعلَ المضمر مؤنثٌ، أو مذكر، وإذا لم يعرفَ تَأنِيثُ الفاعل فَلا بد مِن إلحاقِ التاءِ بالفِعل، ويستَوي فِي هذا الحكْمِ المؤنثُ الحقِيقي وغَير الحقيقي: قَولُه

ولا أَرض أَبقَلَ إبقالها: وقَبلَ هذا:

"فلا مزنةٌ ودقَتْ ودقَها".

المزنَةُ: السحاب. ودقَتْ، أَي: قَطَرتْ. ودقَها، أَي: مطَراً مِثْل مطَرهـا. أَبقلَـت الأرض، أَي: أَخْرجتْ نَباتَها. الأبقَال: جمع بقْلةٍ. قصةُ هذا أن جاريةً هربتْ مِن غَارةٍ وفِي رجلِها خُلْخَـالٌ، يقُولُ الشاعِر: إن هذهِ الجاريةَ تَعدو، ويصوتُ خُلْخَالُها، ويظْهر لَمعان مِن خُلْخَالِها يشْبِه سحاباً عظيماً فِي لَمعان البرقِ، وصوتُ خُلْخَالِها كصوتِ الرعدِ فَلَيس مزنَةٌ تُمطِر مطَراً مِثْلَ السحابِ الذي يشْبه هذهِ الجارية، ولَيس أَرضاً تُخْرج النباتَ مِثْلَ أَرضٍ أَصابها ذلك السحاب. والمـراد بالاستشهادِ أَنه قالَ: أبقَلَ إبقالها. وحقه أَن يقُولَ: أَبقَلَتْ؛ لأن فَاعِلَه ضمير الأرضِ، وقَد قُلْنَـا: إن كان الفَاعِلُ مضمراً مؤنثاً يجِب إلحاقُ [علامةِ التأنيثِ][1]، فَأَجابه: بأنه متَأَوّلٌ. يعنِي: تَأوِيلُ هذا الكلامِ أَن الشاعِر جعل الأَرض بِمنْزلَةِ مذَكرٍ، وهو الموضِع، أَو المكان، أَي: فَـلا مكَـان أَبقَلَ إبقالاً مِثْلَ إبقَال تِلك الأرضِ التي أَصابها ذلك السحاب.

فصل

والتاء تُثْبتُ فِي اللفْظِ، وتُقدر، ولا تخْلُو مِن أن تُقَدر في اسمٍ ثلاثي، كعـينٍ، وأُذُنٍ: أو فِـي رباعِي كَعنَاقٍ، وعقْربٍ. فِفي الثلاثِي يظهر أمرها بشيئين: بالإسنادِ وبالتصغِير، وفِي الرباعِي بالإسنَاد.

والتاء تُثْبتُ، يعنِي: تَاء التأنيثِ قَد تَكون ظَاهِرةً فِي اللفظِ، نَحو: طَلْحة. وقَد تَكـون مقَـدرةً. فالاسم الذي تُقدر فِيهِ تَاء التأنِيثِ يسمى مؤَنثاً سماعِياً، والمؤنثُ السماعِي إن كان ثُلاثياً يظِهر كَونُه مؤنثَاً بِشَيئين، أَحدهما: ظَهور تَاءِ التأنِيثِ فِي الفِعل الذي أُسنِد إليهِ. والثانِي: بِالتـصغِير، فَإن التَاء المقَدرةَ تَظْهر فِي التصغير، تَقولُ فِي الإِسنَادِ: رأَيتُ عيناً، أَو عين رأَيتُ. وتَقولُ فِي التصغير: عيينَةُ. وإن كان المؤَنثُ السماعِي رباعِياً، أَو أَكْثَر لا تَظْهر تَاؤُه فِي التصغير، لأنه يثقلُ الكِلمةَ بِكَثْرةِ حروفِها فَلا تَقولُ: عِقيربةٌ، بل تَقَولُ: عقيرب. وإنما يظْهـر تَأْنِيثُهـا فِـي

---

[1] - [العلامة] في ن.ف.

الإسنَادِ، تَقولُ: رفَعتُ عناق، أو عناقٌ رفَعتُ. والعنَاقُ: الأُنْثَى مِن ولَدِ المعز. ومعرفَةَ المؤَنثِ السماعِي متَعسرةٌ، وطَريقُ معرفَتِها بِتَتَبعِ نقل كلامِ العربِ، وتتبعِ كُل كلامِ العرب متعسر علَى الأَكْثَر، ونَحن نَذْكُر ههنا المؤَنثَ السماعِي. بحيثُ لاَ يبقَى [مِنه][1] إلا نَادِر ونُرتِـب أَوائلهـا علَى حروفِ الهجاءِ. الهمزةُ: أُذْن، إصبع، إبط، أَروى، وهِي المعز الجبلـي، أَتَـان، أَرام، آَل وهو السراب. أَزيب وهو النشَاطُ والريح، أَرض، أَنَس، أَرنَب، إبهام، أجاء وهِي اسم قَبيلَـةٍ، إبل، إست، أَضحى، أَفْعى. الباء: بنْصِر، بِئْر، بقَر، باع، بسر يجوز تَـذكِيره وتأنيثُـه. التـاء تراك، وهي السكين، تَمر يذكر ويؤنث التاء : ثُمام: وهي نبتٌ يصنَع مِنْه الحـصِير، وأمـا: ثَعلَب وثُعبان، وثَمر فَيذكر ويؤَنثُ. الجِيم: جراد، جِن، جحيم، جِعار بِكسرِ الجِيم، وهو الحبـلُ الذي يشُده الرجلُ علَى وسطِه إذا نَزلَ إلى البِئْر. جزور، جهنم، جام. الحـاء: حـلاق وهـي الموت، حضار، وهِي نَجم حرب، حمص، حضاجِر، وهِي الضبع، حرور، وهِي الريح الحارةُ بِالليل. حدود وهِي الطريقَ مِن العلُو إلى السِفْل ، حانُوت. وَأمـا الحـالُ والحمـام فَيـذَكران ويؤَنثان. الخاء: خِنْصِر، خَيل، خَمر، وجميع أَسماءِ الخَمر وصِفَاتِها، وأمـا الخِرنـقُ بِكَـسر الخَاءِ، وهِي ولَد الأرنَبِ فَتُذكر وتُؤنثُ. الدالُ: دبر، دار، دلُو، دِرع، وهِي التي تُلْـبس لِـدفْع السلاحِ، وأما الدِرع الذي هو قميص النساءِ، فَمذَكر. الذالُ: ذِراع، ذَكاء هي اسـم الـشمس، ذَهب، ذَنُوب بمعنى الدلو، ذود، وهي مِن الثلاثَة إلى العشْرة مِن التفرق فَمذَكر. الراء: ريـح وجميع أَسمائِها كالجنُوبِ والشمال وغَيرهما، الرجل التي هي العضو المعروف مِن الحيوان، والرحلُ التي هِي قِطْعةُ مِن الجرادِ، ركى وهِي البِئْر، رحِم، رحى، روح، بِمعنَى النفْسِ، وأما الروح التي بمعنَى المهجة فَمذَكر. الزاء: زنْد زوج. السين: سِه وهِي الإست، ساق، سـعِير، سلْطَان، سماء، سِلْم وهي الصلْح، سبِيل، سقْط، سِلاح، سراويل، سِباط وهـي سـقَر، سـوق، سرى، سموم، وهِي الريح الحارةُ فِي النهار. الشين: شَمال، شَعوب، وهِي الموت، شَمس، وأما شَعِير فَيذكر ويؤنثُ. الصاد: صاع، صدر، صِراط، صبوب، وهِي مِثْلُ الحدود، صعود، ضد المصبوبِ، وَأما صلِيف، وهي صلفة العنُق يذَكر ويؤَنث. الضاد: ضِلْع، ضرب بفتح الـراءِ وهِي العسلُ الأَبيض، ضلع، ضأن، ضحى. الطاء: طَاغُوت، طِباع، طَبق، طَوى، وهِي اسـم البِئْر، طَير، طَست، طَاووس. الظاء: ظُهر بِضم الظاء. العين: عضد، عنجز، عروض وهـي آَخِر المصرع الأول مِن البيتِ، واسم مكةَ، والمدِينَةَ، عقْب، عقْرب، عاتِق، عقَاب، عِير، عين، عرس، هي الوليمةَ، عرا بِفَتْح العين وهِي منْزلٌ مِن منَازل القَمـر، عجـم، عـصا، عنَـاء، عنْكبوت، عين. الغَين: غَول، غَنَم. الفَاء: فَخْذ، فَحث، وهِي الكَرِشُ، فَرس، فَرسن وهِي تَحتُ

[1]- [منها] في ن.ف.ك.

خُف فَهير وهِي الحجر الصغِير واسم قَبِيلَةٍ: فَأس. القَافُ: قَتَب، وهي الأمعاء، قَفَاء، قِدر، قَنَـا وهِي الرمح، قْاين وهِي الحفْرةُ فِي الجبل، قَوس، قَدام، قُدوم، قَدم، قُلِيب، وهِي البِئْر. الكَـافُ: كَفّ، كَراع وهِي الخَيلُ، ولِما دون الركْبةِ مِن الإِنْسان، ولِما دون الكَعبِ مِن الـدّواب، كَبِـد، كَرش، كَتِف، كَؤود وهِي الطريقُ إلى موضِعٍ مرتَفِعٍ صعب، كَأس، كُحل. اللام: لَظَـى، لَيـل لبوس، لِسان. المِيم: مِعاء وهِي الكِرش، مِلْح، مِسكَة، موسى وهِي ما يحلَقُ بِهِ الرأس، منُـون وهِي الموتُ مِنْجنِيقَ وهو الشيء الذي يقَالُ له بالفَارسية "كَردون". النون: نار، نَـاب وهـي الجملُ الكَبِير السن، نِبل، نَوى، وهِي البعد وجمع نِواء، نَعل، نَفْس، نَخِيل، نِعم، نَـسِيم وهِـي الخُلُق. الواو: وحش، ورَك، وعك، وهِي الحمى. الهاء: هبوط مِثلَ: الحـدود. اليـاء: يمِـين بِجميع معانِيها، وكذا يد، واليسار، بمعنى اليد، يثْرب وهِي اسم قَبيلَة، هـذِهِ الألفَـاظُ مؤَنثَـةٌ سماعِية، والجموع كلُها مؤَنثٌ إلا جمع السلاَمةِ. واسم البلْدان يجوز تَذْكِيرها وتَأنيثُها، تَقـولُ: هذا بغْداد، وهذِهِ بغْداد. فَالتذكِير علَى تَقْدِير الموضِعِ، والتأنِيثُ علَى تَقـدير البقْعـةِ، وجميـع حروفِ الهجاءِ والحروفُ المعنوية نَحو: فِي، وعلَى وأَشْباهِها كلها مؤَنثٌ سماعِي.

فصل

ودخولها على وجوهٍ: للفَرق بين المذكر والمؤنث فِي الصفَةِ كضارِبةٍ، ومضروبةٍ وجمِيلـة، وهو الكثير الشائِع.

وللفَرق بينَهما في الاسمِ كامرأَةٍ، وشَيخةٍ، وإِنْسانَةٍ، وغُلامةٍ، ورجلـةٍ، وحِمـارة، وأَسـدةٍ، وبِرذَونَةَ، وهو قليلٌ.

ولِلفَرق بين اسمِ الجِنْس والواحِدِ منه وكتَمرةٍ، وشَعِيرة، وضربةٍ. وقَتْلَـةٍ. ولِلمبالغـةِ فِـي الوصفِ كعلامة، ونَسابةٍ، وراويةٍ، وفَروقَةٍ، ملُولة.

ولتأكِيدِ التأنِيثِ، كنَاقَةٍ، ونَعجةٍ.

ولتأكيد معنَى الجمع، كحِجارةٍ، وذِكَارةٍ، وصقُورةٍ، وخُؤُولةٍ، وصياقِلَةٍ، وقَشَاعِمةٍ.

ولِلدلالةِ على النسبِ كَالمهالِبةِ، والأشَاعِثَةِ.

ولِلدلالةِ على التعريب كموازجةٍ، وجواربةٍ.

وللتعويض كفَرازنةٍ، وجحاجحةٍ.

ويجمع هذه الأوجه أنها تَدخُلُ لِلتأنِيثِ وشَبه التأنِيث.

والكَثير فِيها أَن تَجيء منْفَصِلةً، وقَل أن تُبنَى عليها الكَلِمة، ومِن ذلـك عبايـةٌ. وعظايـة، وعِلاوة، وشَقاوة.

ودخُولها علَى وجوه، يعنِي: دخُولُ تَاءِ التأنِيثِ فِي الكَلاَمِ علَى تِسعةِ أَوجهٍ، أَحدها: لِلفَرقِ بين صِفَة المذكرِ والمؤَنثِ، تَدخُلُ فِي المؤَنثِ دون المذّكرِ، تَقولَ: امرأَةٌ ضاربةٌ، ومضروبةٌ، وكريمةٌ. قَولُه: وهو الكَثِير الشائِع، يعنَي: دخُولُ التاءِ فِي الصفَاتِ المؤَنثةِ قِياسي عام فِي جميعِ الصفَاتِ". ولِلفَرقِ" بينهما في الاسمِ يعنِي: النوع الثاني. دخولها فِي الاسمِ المؤَنثِ لِتَكُون فَرقاً بين المؤَنثِ والمذكرِ، تَقولُ فِي المذكرِ: امرؤٌ، وفِي المؤَنثِ: امرأَةٌ . وكَذَلِك باقِي الأَمثِلَةِ، البِرذَون: مِن الفَرس الذي لَيس بِعربِي، والأُنْثَى بِرذَونَة، قَولُه: وهو قَليلٌ: يعني دخُولُ التاءِ فِي الاسمِ غَيرِ الصفَةِ سماعِي ولَيس بِقَياسِي. "ولِلفَرقِ" بين اسم الجنْسِ يعنِي دخُول التاءِ على اسم الجِنْسِ، فَاْسم الجِنْسِ إِذا لَم يكُن عليه التاء يعم ذَلِك الجنسِ، وإن كانَتْ عليه التاء يخْتَص بِواحِدةٍ نَكِرةٍ مِن ذَلِك الجِنْسِ، نَحو: تَمرٍ لِلجنْسِ، وتَمرةٍ لِواحِدةٍ مِن ذَلك الجِنْسِ. ولِلمبالَغَةِ في الوصفِ يعنِي النوع الرابِع: دخْولها فِي الصفَةِ لِلمبالَغَةِ، ويستَوي فِيها المذَكر والمؤَنثُ. علامة، أي: كثير العلم بالأنساب، وكان قبل دخول التاء "فعال" بتشديد العين: وهِي لِلمبالَغَةِ فَزادت مبالَغَةً بِدخُول التاءِ. وراوِية، أَي: كَثِير الرواية. وفَروقَةٍ، أَي: كَثير الفَرقِ بفَتْحِ الفَاءِ والراءِ وهو الخُوفُ. وملُولةٍ، أَي: كَثِير المِلاَلَةِ. ولتَأكِيد التأنيث كنَاقَة، ونَعجةً: يعنَي النوع الخَامِس: أَن تَدخَلَ التاء علَى اسمٍ مؤَنثٍ قَبلَ التاءِ فَإذا دخَلَت التاء تأكد تَأنِيثُها، نَحو: نَاقَةِ ، فإن نَاقَة تَأنِيثَها لَيس لأجل التاءِ، بل لأَجل أَنها ذَاتُ فَرجٍ، وكذلك: نَعجةٌ. ولتأكيد معنَى الجمعِ، يعنِي النوع السادِس: أَن تَدخلَ التاء علَى الجمعِ لِتَوكِيدِ معنَى "الجمعِيةِ" لأن التاء قَد تَكُون فِي بعضِ المواضِعِ لِلجمعِ، نَحو: كمأَةٍ، فَإن التاء لِلجمعِ، ومفْرده "كَمء". فَإذا قُلْتَ: حِجارةٌ اجتَمع فيهِ جمعان، فَإنه قَبلَ التاءِ حِجاراً وهو جمع، والتاء أَيضاً للجمعِيةِ، فَقَد تأكد معنَى الجمعِيةِ فيهِ وكَذلِك باقِي الأَمثِلَةِ. الذكارة: بِكسر الدال، جمع الذكر زيدت فِيه التاء فَصار "الذكارة". خُؤُوله، وصياقِلَة: جمع صِيقَل زيدت فيهِ التاء فَصار صياقِلَة. وقَشَاعِم : جمع قَشْعم، وهو النسر زيدت فيهِ التاء فَصار قَشَاعِمةٍ. وللدلالَة على النسبِ، يعنِي: النوع السابع: أَن تَدخُلَ التاء لِلنّسبةِ، كالمهالِبة. بِمعنَى المهلبِ أَي: أَولاَد المهلبِ بن أَبي صفْرةَ[1]. والأَشَاعِثَةُ: بِمعنَى الأشْعثين، أي: أَولاَد أَشْعث بن قَيسٍ بن معلى[2]. وياء النسبة إنما تَكون فِي الجمعِ. ولِلدلاَلةِ، على التعريب يعنِي النوع الثامِن: أَن تَدخُلَ التاء فِي جمعِ اسمٍ للأَعجمِي لتَدل على التعريبِ، وهو جعلُ الاسمِ الأَعجمِي عربياً بِتَبدِيل حرفٍ، أَو زيادةِ حرفٍ، نَحو: الموازجة، وهِي: جمع موزج وفَارسية "موزِهِ" فَزيدت عليهِ الجِيم، وجمعه موازج فَزيدت عليهِ التاء

---

[1] - هو المهلب بن أبي صفرة الأزدي أمير خراسان صاحب الحروب والفتوحات، مات سنة ٨٢هـ. انظر ترجمته في الأعلام ٣١٥/٧

[2] - الأشعث بن قيس بن معلى، له صحبة ورواية ، أرتد أيام الردة فحوصر وأخذ بالأمان ثم أسلم ، زوجه أبو بكر بأخته أم فروة . مات سنة ٤٠ هـ.
انظر ترجمته في الأعلام ٣٣٢/١

لِلعجمةِ. قَالَ الجوهري[١]: الهاء للمعجم وإن شِئَتَ حذَفْتَها. وللتعويض: يعنِي النوع التاسِـع: أَن تَدخُلَ التاء عِوضاً عن حرفٍ محذُوفٍ، نَحو: فَرازِنَة، وهو جمع فَرزان، وهـو شـيء مِـن الشطْرنْج فَجمعه فَرازين، فَحذِفَت الياء وادخِلَت التاء بعد النون عِوضاً عن اليـاءِ المحذُوفَـةِ. جحجاح: السيد، وجمعه: جحاجِيح فَحذِفَت الياء، وادخِلَت التاء عِوضاً عن اليـاءِ المحذُوفَـة. "ويجمع" هذه الأوجة. يعنِي: الضابِطُ فِي هذِهِ الأَنْواعِ أَن دخُولَ التاءِ إمـا للتأنِيـثِ، أَو لِـشَبه التأنِيثِ، وأراد بِشَبهِ التأنِيثِ، أن التاء فِي كُل واحِدٍ مِن هذِهِ الأَنْواعِ فَرع علَى أَصـلٍ كمـا أَن التأنِيثَ فَرع لِلتذكير، فَالنوع الأولُ، والثاني التاء فِيهما لِلتأنِيثِ، وفِي الباقِي لشِبه التأنِيـث ألا تَرى أَن دخُولَها فِي تَمرةٍ فَرع أَي: زائِد علَى التمر، كما أَن التاء فِي ضـارِبةٍ زائِـدةٌ علَـى الضارِبِ، وكَذَلك باقِي الأَمثِلَةِ. "والكَثِير" فيها أن تَجِيء منْفَصِلةً: يعنِي الاستعمالُ المعروفُ فِي تَاءِ التأنيثِ أَن تَكون منْفَصِلَةً عما قَبلَها فِي التقدير والاستِعمالُ القَلِيلُ أَن تُجعلَ متصِلَةٌ بِما قَبلَها فِي التقدير، بيان كَونها منْفَصِلةٌ أن الواو والتاء إذا كانَتَا متَطَرفتين وقَبلهما أَلِفٌ زائِـدةٌ قَلبتـا همزةً، نَحو: كِساءه والأَصلُ "كِساو" فَلَما قُلِبت الواو فِيهما همزةً مع وجودِ التاءِ [علِمنَـا][٢] أَن التاء منْفَصِلَة عن الكَلِمةِ؛ لأَنها لَو كانَتْ متصِلَةً لَم تَكُن الواو حِينَها متَطَرفَةً، وإذا لَـم تكُـن متَطرفةً لَما قُلبتْ همزةً، وذَكر المصنف مِن صور كَون التاءِ متصِلَةٌ بِالكَلِمةِ صوراً أَحـدها: عَباية، وهِي كِساء، فَلَما لَم تُقْلَب الياء همزةً عِلِم أَن التاء كَجزءِ الكَلِمةِ. وكَذلك عظاية: وهِـي دويبةٌ تُشْبِه الورع ولكنها أَكْبر مِنَها، وكَذا العِلاوة وهِي اسم الرأسِ ما دام علَى الرقبةِ.

فصل

"وقولُهم" "جمالةٌ" فِي جمع "جمالٍ" بِمعنَى "جماعةٍ" "جمالةٍ" وكَذلك: بغالةٌ، وحمارة، وشَـاربة، وواردة، وسابِلة، ومِن ذَلك البصريةُ، والكُوفِية، والمروانِية، والزبيرية، ومنـه: الحلُوبـةُ، والقَتُوبة، والركُوبة. قال ا تعالي: "فَمِنها ركوبهم"[٣] وقُرِيء "ركُـوبتُهم" وأمـا "حلُوبـةٌ" لِلواحِد، وحلُوب لِلجمعِ، فكَـ تَمرة، وتمرٍ".

وقَولُهم: الجمال بِتَشديدِ المِيم صاحِب الجمل وراعِيها. وجمالَةٌ جمعه، يعنِي: جماعةُ أَصـحابِ أَو رعاةُ الجمل، والمراد مِن هذا الفَصل : أَن التاء لِلجمعِ لَم يكُن مذْكُوراً جمعه فِـي الأَقْـسامِ التسعةِ، فَلَزم أَن تَكُون عشْرةٌ مع هذه التاءِ. والجواب عن هذا: أَن فِي مِثْل هذا لَيست خَارجـةً

---

[١] - انظر الصحاح١/٥٠٥ (مزج).

[٢] - [علم] في ن.ف.

[٣] - سورة يسن٧٢ = ياسين

قرأ الحسن والأعمش وابن السميقع : فمنها ركوبهم بضم الراء ، على المصدر . وروي عن عائشة رضي ا عنها – أنها قرأت:"فمنها ركوبهم". وقراءة العامة بفتح الراء ، أي مركوبهم.

انظر:- تفسير القرطبي ٥٥/١٥، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠١/٢، الكشاف ٣٣٠/٣.

عن الأَقْسامِ التسعةِ بلْ التاء هنا لِصِفَةِ المؤَنثِ، وإذا كانَتْ التاء هنا لِصِفَةِ المؤَنثِ فَقَد يكُون مِن جملَة الأقْسامِ التسعةِ. بيان أن جمالة معنَاه: "جماعةٌ جمالَةٌ" فَجمالةٌ وصـفٌ لِجماعـةٍ، وهِـي مؤنثٌ، فَالتاء فِي جمالة مِثْلُ التاءِ فِي ضاربةٍ وصفٌ لِمؤَنثٍ، والفَرقُ بينَهمـا أَن التـاء فِـي ضاربةٍ وصفٌ لِواحِدٍ مؤَنثٍ. والتاء فِي جمالةٍ وصفُ جماعةٍ مؤَنثٍ، وهما يشْتَركان فِـي أَن كُل واحِدٍ مِنْهما وصفٌ لِمؤَنثٍ، وكَذلِك باقي الأَمثلَةِ. وكَذلِك بغالةِ أَي: جماعةٌ أَصحابِ البغْلِ، والحِمار، أَو رعِيهما، وصاحِبِهما، وشَاربة: الشاربةِ جمع شَـاربٍ. والـواردةُ: جمـع وارِدٍ، والسابلَةُ: جمع سابِلٍ وهو ابن السبيل، أَي: الماشِي. "ومِن ذَلِكَ" البصريةُ يعنِي ومـما كانَـتْ التاء فيه لِصِفَةِ جمعِ المؤنث: بصرية، وتَقديره جماعةٌ بصريةٌ. ومروانية، أَي: جماعةٌ منْسوبةٌ إِلى مروان. وزبيرية، أَي: جماعةٌ منْسوبةٌ إِلى الزبير. ومِنه الحلُوبة: يعنِي هذه الأَلفَاظُ أَيـضاً مِما كانَتَ التاء فِيها لِصفَةِ الجمعِ. الحلُوبةُ، أَي: الجماعةُ الحلُوبةُ مِن الإِبِل وغَيرِها. والحلُوب: الناقَةُ التي تَحلِب، وكَذلِك غَير الناقَةِ. والقَتُوبة: أَي: الجماعة القَتُوبةُ، والقَتُوب: الدابـةُ التـي وضِع عليها القَتُب، وهو الرحل. والركُوبةُ، أَي: الجماعةُ الركُوبةُ، والركُوب ما جعل مركُوباً مِن الدواب، فَمن قَرأَ "فمِنْها ركُوبتُهم" أي: جعلنَا من الأَنْعامِ جماعةً ركُوبـةً، أَي: مركُوبـةً، يعنِي: جعلْنَا بعض الأَنْعامِ لِلحلْبِ، والصوفِ مِثْلُ الغَنَمِ، وجعلْنَا بعضها لِلحلْب والركُوبِ أَيضاً كالإِبِل والبقَر، والبقَر يحرثُ بِها أَيضاً. "وأما حلُوبة" فللواحِد يعنِي: إن قالَ قَائِلٌ: بِأن التاء فِي ركُوبةٍ وحلُوبةٍ لَيست صِفَةٌ لِجمعِ، بل هِي تَاء التأْنِيثِ. كضاربٍ وضاربةٍ. فَجوابـه: أن تَـاء التَأْنِيثِ لاَ تَدخُلَ علَى فَعول، بل يستوي فِي فَعول المذَكر والمؤَنثُ، وإذا لَم تَكُن التاء فِي فَعولَة صِفَةً لِجمعٍ فَلا بد وأَن يكُون لِلفَرقِ بين الواحِدِ والجمعِ، فَحلُوبةُ لِلواحِدِ، وحلُوب لِلجمعِ كتَمرةٍ وتَمرٍ.

فَصل

وللبصريين فِي نَحو[١]: حائِضٍ، وطامِث، وطالِق: مذْهبان، فَعِنْدَ الخَليل أنه علَـى معنَـى النسبِ كـ "لابِن" و "تامِرٍ"، كأنه قِيل: ذاتُ حيضٍ، وذاتُ طمثٍ. وعِنْد سِيبويه أَنـه متـأولٌ بإنْسانٍ، أَو شَيءٍ حائِضٍ، كقولهم: غُلام ربعةٌ ويفْعةٌ. على تَأويل "نَفْسٍ" و "سِـلْعةٍ"، وإنمـا يكون ذَلك فِي الصفَةِ الثابِتَةِ. فأما الحادِثَةُ فَلا بد لَها مِن علامةِ التأنِيـثِ، تَقـولُ: حائِـضةٌ، وطالِقة؛ الآن، وغَداً. ومذْهب الكوفيين يبطِله جري الضامِرِ، على الناقةِ والجمل، والعاشِـق، على المرأَةِ والرجل.

---

[١] - انظر ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو "طالق وطامث" لاختصاص المؤنث به وذهب بعض البصريين إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل. وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا : شيءٍ حائض" الأنصاف ٧٥٨/٢(مسألة ١١١).

وللبصريين: في نحو : حائِض ، وطامِث، وطالِق مذهبان يعنِي: كُل لَفْظٍ مؤَنثٍ ولَيس فِـي لَفْظَةِ تَاء يحتَاج إلى تَأوِيله، فَإن حذِفَتِ التاء مِن المؤَنثِ لا بد أن يكون لِسببٍ، فَتأويلُـه عِنْـد الخَلِيل. أن حائِضاً وأشْباهِه لِلنسبةِ، يعنِي: وزن فَاعِلٍ قَد جاء كَثِيراً لِلنسبةِ، ومعنَى النسبةُ: أن يقَدر فِي أولِها "ذُو" إن كان مذَكراً، وذَات إن كان مؤَنثاً، فَقَولُك: رجلَ لابِن معنَـاه: ذُو لَـبنٍ، وقَولُك: امرأةٌ لابِن، معناه : ذَاتُ لَبنٍ. ويستَوي المذَكر والمؤنثُ فِي [وزنِه][1] إذا كان لِلنـسبةِ، لأن التاء فِي المؤَنثِ إنما تَدخُلَ إذا كان اسماً حادِثاً، وأما إذا كان ثَابتاً فَلا تَدخُلُ فيـهِ التـاء، ويأتِي بعد هذا معنَى الثابِتُ والحادِثُ. فَحائِض معناها، ذَاتُ حيضٍ، ومذهب سيبويه، أنه صِفَةٌ لِلفظٍ مذَكرٍ في التقدير، فقولك: حائِض وتقديره إنْسان حائِض، أو شَخْص حـائِض، فَحـائِض صِفَةُ إنْسانٍ، أو شَخْصٍ. ولَفْظُ إنسانٍ وشَخْصٍ مذَكر فَتَكُون صِفَتُه أيضاً مذَكراً. وقَـالَ ابـن الحاجِب[2]: قَولُ الخَلِيل أقْرب إلى القِياسِ. قَولُه: كقَولِهم: غُلاَم ربعةُ ويفعةً الربعةُ الذي لَـيس بِطَوِيلٍ ولاَ قَصيرٍ. واليفْعةُ: الذي بلَغَ إلى قُوةِ الرجالِ، يعنِي: ربعة لَفْظٌ مؤَنثٌ وهِـي صِـفَةُ مذَكرٍ وهو الغُلاَم فَتَأويلَه: نَفْس ربعةٌ، أو سِلْعةٌ ربعةٌ، فَربعةٌ صِفَةٌ لِمؤنثٍ، وهِـي نَفْـس، أو سِلْعةٌ. والسلْعةُ: المتَاع، والمراد بِها ههنا النفْس، والجثةُ. يعنِي: كما تُقَـدر ربعـةُ وأشْـباهِها موصوفاً لِمؤنثٍ فكذاك [تُقَدر][3] لحائِض موصوفاً مذَكراً. "وإنما يكُون" ذلِك في الصفةِ الثابتة، الصفَةُ الثابِتَةُ: أن تَبقَى مع الشخْصِ زماناً يستَغرقُ الماضِي، والحال، والإسـتقَبال. والـصفَةُ الحادِثَةُ: ما يحدثُ فِي الحال، أو الإستِقَبال، فَقَولِك: حائِض. إن أردتَ امرأةً حدثَ حيضها فِي الحال، أو سيحدث فِي الاستِقَبال فلا بد مِن إدخَال التاءِ عليه، فَتَقولُ: حائِـضةٌ. وإن أردتَ أن حيضها دائِم معها زماناً فَلا تُدخُلُ علَيها التاء كما لاتَدخُل في سائِر الاسـماءِ ؛ لأن حائِـضاً حِينَها لَيس فيهِ معنَى الحدوثِ، وإذا لَم يكُن فيهِ معنَى الحدوثِ لَم يشَابِه الفِعلَ المـضارِع فِـي معنَى الحدوثِ، وإذا لَم يشَابِه الفِعلَ المضارِع لا تَدخُلُ عليهِ التاء كَما لا تَـدخُلُ فِـي سـائِر الأسماءِ، كقَولِك: امرأةٌ صِنَاع، أي: محتَرِفَةٌ، وإنما لَم تَدخُل التاء على صِنَاع مع أنه وصـفٌ لامرأَةٍ؛ لأنه لَيس فِيه معنَى الحدوثِ. ومذْهب الكوفيين يعنَي مذهب الكُوفِيين فِي اسقَاطِ التـاءِ مِن حائِض وأشْباهِهِ: أنه صِفَةٌ مختصةٌ بِالنساءِ، ولَم يشَاركهن فيهِ الرجالَ، وإذا لَم يـشَاركْهن فيهِ الرجالُ لَم يحتَج إلى إدخَال التاءِ، لأن إدخَالَ التاءِ إنما يكون لِلفَرق بين المذَكرِ والمؤَنـثِ، وههنا لاَ يحتَاج هذا بحثُ مذْهبِهم. ثُم يقولُ المصنفُ: هذا باطِلٌ بِقَولِهم: للضامِر، فَإن الضامِر تَقَع علَى الناقَةِ والجمل ومع ذَلك لَم تَدخُل فيهِ التاء، فَلو كان دخُولُ التاءِ لِلفَرق لَوجب أن يقَالَ

[1] - [وزن فاعل] في ن.ف
[2]- انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٥٨/١.
[3] - [قَدر] في ن.ف.

لِلناقةِ: ضامِرةٌ، ولِلجمل ضامِر. وكَذلِك وجب أَن يقَالَ: امرأَةٌ عاشِقَةٌ، ورجلٌ عاشِقٌ، فَلما لَـم تَدخُل التاء فِي الضامِر، والعاشِق وإن كان لِلمؤنثِ علمنَا أَن اسقَاطَ التاءِ مِن حائِض وأَشْـباهِهِ لَيس لِكَونِه مخْتَصاً بِالنساءِ، بلْ لِما ذَكر الخَلِيلُ، وسِيبويه.

فصل

ويستَوِي المذَكر والمؤَنثُ فِي: فَعولٍ، ومِفْعالٍ، ومِفْعِيلٍ، وفَعيل بمعنَى مفْعول، ما جـرى علَى الاسمِ، تَقولُ: هذِهِ المرأَةُ قَتِيلُ بنِي فُلانٍ، ومررتُ بقَتيلَتِهِم وقَد يشبه بِهِ ما هو بمعنـى "فَاعِلٍ" قالَ ا ُ تعالى: "إن رحمةَ ا ِ قريب من المحسنين"[1] وقَالُوا: مِلْحفَةٌ جدِيد.

ويستَوِي المذَكر والمؤنثُ: يعنَي: هذِهِ الأوزان لا تَدخُلُها التاء فِي المؤَنثِ كالمذَكر؛ لأن التاء إنما تَدخُلُ فِي اسمِ الفَاعِل، أَو المفْعول، أَو الصفَةِ المشَبهةِ بِفَعول ومِفْعال ومِفْعِيـل فِـي معنَى اسمِ الفَاعِل، ولِكِن عدِلَ عن لَفْظَةِ فَاعِلٍ إلى هذِهِ الأوزان فَأَشْبهن أسماء الأَجنَاس، فكمـا أنك إذا قُلْتَ: غَنَم، يستَوِي فيهِ المذَكر والمؤنثُ فَكَذلِك هذه الأَوزان. وفَعِيل بمعنَى مفْعول عدِلَ أيضاً عن أَصلِهِ؛ لأن حقه أَن يقَالَ مفْعول، فَلما عدِلَ عن صِيغَةَ مفْعولٍ إلى صِيغَةِ فَعِيل، فَقَـد شَابه اسم الجِنْس كَما ذَكَرنَا. قَولُه: ما جرى على الاسمِ، "ما" لِلدوامِ، يعنِي: إنما يـستَوِي فِـي فَعِيل بِمعنَى مفْعول المذَكر والمؤنثُ ما دام يجري علَـى اسـمٍ متَقَـدمٍ، أَي: مـا دام صِـفَةً لِموصوفٍ، أما لَو لَم يجر صِفَةً لِموصوفٍ، بل استقل بِنَفْسِهِ فَتَدخُلُه التاء فِي المؤَنثِ، تَقولُ إذا اجريتَه علَى اسمٍ هذِهِ المرأَةِ : قَتِيلُ بنِي فُلانٍ، بغير تَاءٍ؛ لأنه صِفَةٌ لِلمرأَةِ، وتَقُولُ إذا لَم تُجرِه على اسمٍ امرأَةٍ: قَتِيلَةُ بنِي فُلانٍ بِالتاءِ؛ لأنه اسم مستَقل فَهو كَسائِر الأَسماءِ المؤَنثـةِ كَرجلَـة، وشَيخَة، لأنه لَيس يراد حدوثُ الفِعل علَيها، بلْ جعلُ لَفْظَةِ "الفَعِيل" اسماً معروفاً. وقَد يشبه بِهِ، يعنِي: قَد قُلنَا: الفَعِيل الذي بِمعنَى المفْعول لا تَدخُله التاء، وقَد جاء فِي الفَعِيل الـذي بمعنَـى الفَاعِل حذْفُ التاءِ مِنه فِي المؤَنثِ مع أَن الأَصلَ فِي فَعِيل بمعنَى فَاعِلٍ دخُولُ التاءِ عليهِ فِـي المؤَنثِ، وإنما يشَبه هذا الفَعِيل بِذَلِك الفَعِيل، لاستِوائِهما فِي اللفظ.

فصل

وتَأنيثُ الجمعِ لَيس بحقِيقي، ولِذلِك اتسع فِيما أُسنِد إليهِ إلحاقُ العلامةِ وتَركُها، تَقولُ: فَعل الرجالُ والمسلِماتُ، والأَيام، وفَعلَتْ، ومضتْ. وأما ضميره، فَتقُولُ فِي الإِسـنَادِ إليـه: الرجالُ فَعلَتْ، وفَعلُوا، والمسلِماتَ فَعلَتْ وفَعلْن، وكَذَلِك "الأَيام" قَال:

---

[1] - سورة الأعراف ٥٦.

وانظر : ابن هشام، جمال الدين (ت ٦١٧ هـ) ، مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى " إن رحمة ا   قريب من المحسنين، د. ط. تحقيق د.عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ١٩٨٥

٢١٥-: وإذا العذارى بالدخان تقنعتْ   واستعجلتْ نَصب القُدور فملتِ.

وعن أبي عثمان[١]: العرب تقول: الأجذَاع انكسرن، لأدنَي العددِ، والجذوع انكسرتْ. ويقـالُ: لخَمسٍ خَلَون، ولِخَمس عشْرة خَلَت، وما ذَاكَ بِضربةِ لازبٍ.

وتَأنِيثُ الجمعِ: يعنَي: الجموع كُلها مؤَنثَةٌ إلا أن تَأنِيثَها غَير حقيقِي، وإن كان فَرد ذَلِكَ الجمع مؤنثاً حقيقياً؛ لأن الفِعلَ إذا أُسنِد إلى جمع إنما أُسنِد إلى لَفْظِ الجمـع أو الجماعـةِ فِـي التقدير، ولَفْظُ الجمع والجماعةِ لَيس شَيئاً ذَاتَ فَرجٍ حتى يكون مؤنثاً حقيقياً، ثُم اسنَاد الفِعل إلى الجمعِ نَوعان: أحدهما: أن يسنَد إلى ظَاهر الجمعِ. والثانِي: أن يسنَد إلى ضمِير الجمعِ. النوع الأولُ: يجوز فيهِ إلحاقُ العلامةِ بِالفِعل وتَركِها يستَوي فيهِ ذَاتُ الفَرجِ وغَيرها، تَقـولُ: فَعـلَ الرجالُ، أي: فَعلَ جمِيع الرجال. وفَعلَتْ الرجالُ، أي: فَعلَتْ جماعةُ الرجال. وكـذلِكَ: فَعـلَ النساء، وفَعلَتْ النساء، وفَعل الأيام، وفَعلَتْ الأيام. وأما ضمِيره، يعنِي: النوع الثانِي مِن نَوعي ما أُسنِد إليهِ الفِعلُ مِن الجمعِ: أن يكُون ضمِير الجمعِ فِي هذا النوعِ إن كان الفَاعِلُ مؤنثاً حقِيقياً أو غَير حقيقي، أو مذكراً لَيس مِن العقَلاءِ جاز إلحاقَ التاءِ، وجاز حـذْفُها، والإتيـان بِنُـون ضمِير جمعِ المؤَنثِ. تَقُولُ: الرجالُ فَعلَتْ على تَقدير: الرجالُ فَعلَت جماعتُهم، وتَقولُ: الرجالُ فَعلُوا على تَقْدير: فَعلَ جمع الرجال. وإذا كان الفَاعِلُ ضمير جمعِ الرجال، ولَفْظُ الجمع لَـيس بِمؤنثٍ حتى يؤْتَى بِالتاءِ، فَلا بد وأن يؤْتَى بِالواو لِتَدل الواو علَى جمعِ مـذَكر العقَـلاء؛ لأن الواو تَخْتَص، بِجمعِ المذكر العقْلاءِ، وتَقولُ: النساء فَعلَتْ، وفَعلْن. فَإذا قُلْتَ: فَعلَـتْ فَتَقـدِيره: جماعةُ النساءِ، وإذا قُلْتَ: فَعلْن فَتَقدِيره: فَعلَ جمع النساءِ. فَإذا قَدرتَ الفَاعِلَ لَفْظُ الجمعِ، فَلَفْظَ الجمعِ لَيس بِمؤنثٍ حتى يؤْتَى بِالتاءِ، فلا بد أن يؤتَى بِعلامةٍ تَدل علَى ضمير جمعِ المؤَنـثِ. وهِي النون. وكَذلِكَ: الأيام مضتْ، ومضين فَالتاء علَى تَقدير: مضتْ جماعةُ الأيام، والنـون على تَقدير: مضى جمع الأيامِ. وإذا قَدرتَ الفَاعِلَ لَفْظَةُ الجمعِ فَلا يمكِن الإتيان بِالتاءِ، لأن لَفْظَ الجمعِ مذكر، وإذا لَم يمكِن الإتيان بِالتاءِ فَلا بد مِن الإتيان بِعلامَةِ الجمعِ، وضمير الجمع فـي غَير المذَكر العقَلاءِ "النون" وتقَولُ: الرجالُ ضربتُها، وضـربتُهم، وضـربتُها علـى تَقـدِير: ضربتُ جماعةَ الرجال، وضربتُهم، علَى تقَدير: ضربتُ جمع الرجالَ. فَإذا لَم يكُن المفْعـولُ مؤَنثاً، لَم يمكِن الإتيان بِعلامةِ المؤَنثِ. وإذا لَم يمكِن الإتيان بِعلامةِ المؤَنثِ، وهِي هاء، فَـلا بد وأن يؤْتَى بِضمير جمع المذَكر العقَلاءِ، وهِي لَفْظَـةُ "هـم". وتَقـولُ: النـساء ضـربتُها، وضربتُهن، والأيام رأَيتُها ورأَيتُهن. وقَالَ: وإذا العذارى... العذَارى: أَصلُه عـذَراي بِتَـشدِيدِ

٢١٤- البيت من الكامل ، وقد اختلف في قائله، فهو لسلْمي بن ربيعة في نوادر أبي زيد ٣٧٥، أمالي القالي ١٨١/١ شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٠/٢، الخزانة ٣٦/٨، ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ١٦٢، وبلا نسبة في التخمير ٣٩٥/٢. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

[١] - انظر الكتاب ٨١/٤.

الياءِ؛ لأنه جمع عذْراء بِالمد، فلما جمعت انكسرتْ الراء لِوقُوعِها بعـد أَلـفِ الجمـعِ، فلمـا انكسرتِ الراء قُلِبتِ الأَلِفُ ياء، وخُففَتِ الهمزةُ، وقُلِبت ياء وأُدغِمتْ الياء فِي الياءِ، ثُم حـذِفَتْ إحدى الياءين وفتحت الراء لِلتخفِيفِ، فلما انفَتَحتِ الراء قُلِبت الياء أَلِفاً فَصار "عذَارى" هكـذا قدّروه. بالدخان تَقَنعتْ أَي: أَصابهن الدخَان الكَثِير حتى اسـودت رؤُسـهن فَـصار الـدخَان كالخِمارِ لَهن مِن كَثْرةِ جلُوسِهن حولَ النار وطَبخِهن المطْبوخ. استَعجلَت نَصب القُدور فَماتِ، أي: طَلَبت عجلَةَ طَعامٍ على نَصبِ القُدور، أي: على الطبخ. فمات، أَي: فَجعلَت اللحم مـشوياً بِالنارِ وقيل: الطبخُ بِالقِدرِ لِقلةِ صبرِهِن، وكَثْرةِ جوعِهِن. يصِفُ زمان قَحطٍ حتى إذا كان زمان القَحطِ ولا صبر عن الطعامِ ساعةً. وجواب هذا البيتِ بعده وهو قَولُه:

دارتْ بارزاقِ العفَاةِ مغَالِقٌ ... بِيدي مِن قَمعِ العِشَارِ الجلَّةِ

العفَاةُ جمع عافٍ، وهو السائِلُ. المغَالِقُ جمع مِغْلَقٍ، وهو قَصعةُ القَمحِ بِفَتْحِ القَافِ جمع قَمعـةٍ وهِي رأَس سنَامِ البعِير. العشَار: جمع عشْراء، وهِي الناقَةُ التي مضى عليها عشْرةُ أَشْهرٍ مِن وقْتِ نَزوان الفَحل علَيها. الجِلةَ بِكسر الجِيمِ جمع جليل وهو العظيم، يعنِي: إملاء القِصاعِ مِن قِطَعِ لُحومِ الإبِل العِظَامِ مع المرقَةِ، وإعطَائِها السائِلَ فِي زمن القَحطِ ، والمراد بالاستشهادِ: أَنه أَسنَد الفِعلَ إلى ضمير جمعِ الإِنَاثِ، وأَتَى بِالتاءِ فِي قَولِه: تَقنعتْ، واستَعجلَت، ومَات، يعنِـي: يجوز الإتيان بِالتاءِ وبِنُون ضمير الجماعةِ الإِنَاثِ لِما ذَكرنَا. وعن أَبي عثْمان، يعنِي: نَقَلَ أَبو عثْمان المازني أَن العرب تَقولُ: الأَجذَاع انكسرن؛ لأن الأَجذَاع جمع قِلة، وجمع القِلةِ مميـزه لا يكون إلاّ جمعاً، فيأْتِي بِالنون التي هِي ضمِير جمعِ الإِنَاثِ نَظَراً إلى أَن مميزهـا مفْـرد لا جمع،وتقول: الجذوع انكسرت، فيأتي بالتاءِ؛ لأن الجذُوع جمع الكثرة، ومميزها جمع ومفـرد كقولك: أحد عشَر جِذعاً انكسرت يأت بالتاءِ التي هي علامة التأنيث، ولم يؤتَ بالنون التي هي ضمير جمعٍ للإناث ، نظراً إلى أن المميز هنا مفرد، وكذَلِك فِي: خَمس خَلَون، أَي: خَمس لَيالٍ مِن الشهرِ خَلَون. وخَمس عشْرةَ لَيلَةَ خَلَت. قَولُه: لأَدنَى العدد، أَي: جَمـع القِلـةِ. ومـا ذَاك بِضربةِ لازبٍ: اللازب واللازم بِمعنَى الثابِتِ. هذا كلام المصنّفِ، يعنِـي: ولَـيس مـا قَـالَ المازني حكُم لازم ثَابِتٌ لا يجوز غَيره، بل يجوز أَن يقَالَ: الأَجـذَاع انكَـسرتْ، وانْكَـسرن. والجذُوع انْكسرت، وانْكسرن وخَمس خَلَتْ وخلَون، ولِخَمس عشْرةُ خَلَتْ، وخلَون كما ذَكرنَـا قَبِيلَ هذا.

فصل

ونَحو "النخْل" و"التمر" مِما بينَه وبين واحِدِه التاء يذكر ويؤنثُ. قالَ ا ُ تَعالى: "كأنهم أَعجاز نَخْل خاوية"[١] وقالَ "منْقَعِر[٢]"، ومؤنثُ هذا البابِ لا يكُون له مذَّكر مِن لفْظِهِ لالتِبْاس الواحِدِ بِالجمع. وقال يونُس: فَإذا أرادوا ذَلِك قالُوا: هذِه شاةٌ ذَكر، وحمامةٌ ذكَر.

ونَحو "النحل"، يعنِي اسم الجِنْس الذي بين جمعِه وواحِدِهِ التاء يجوز جعلُه مذكراً نَظَراً إلى لَفْظِهِ، ويجوز جعلُه مؤَنثاً نَظَراً إلى معناه، فَإن معناه الجمع: تَقولُ نَبتُ نَخْلٍ، نبتةُ نَخْلٍ، ونَخْلٌ نابِتٌ، ونَخْلٌ نَابِتَةٌ. "ومؤنث" هذا الباب، يعنِي: اسم الجنْس تَكُون التاء فِيهِ لِلفَرق بين الواحِدِ والجمع فَإذا كانَت التاء فِيهِ لِلفَرقِ بين الواحِد والجمع، فَكَذلِك تكون التاء فيهِ لِلفَرقِ بين المذَكر والمؤَنثِ. فإنك لَو قُلْتَ: علامةُ التأنِيثِ فيهِ التاء أشتبه واحِد المؤَنثِ بِواحِد المذَكر؛ لأن حمامةٌ وأَشْباهِها تَكون لِمفْرِدٍ مذَكرٍ ومؤنثٍ. وإن قُلْتَ، علامةُ التذكير فيهِ حذْفُ التاءِ اشتَبه واحِد المؤنثِ بِالجمع ، لأن الحمام وأَشْباهِها تَكون لِلجمعِ، فكَيفَ تَكون لِفَرِدِ المؤنثِ؟ فَقَد عِلِم أَن اسم الجِنْسِ لَيس له مؤَنثٌ إلا مذَكر. والمؤَنثُ بعده كقَولِك: هذا حمامةٌ ذَكر، وهذِه حمامةٌ أُنْثَى. كما قَالَ يونُس.

فصل

والأَبنِيةُ التي تَلْحقَها أَلِفُ التأنيثِ المقْصورةُ على ضربين: مخْتَصةٌ بِها، ومشْتَركَةٌ. فمِن المخْتَصةِ "فُعلى" وهِي تَجِيء على ضربين: اسماً وصِفَةً. فالاسم على ضربين: غَير مصدرٍ كالبهمى، والحمى، والرؤْيا، وحزوى. ومصدر، كالبشْرى، والرجعى. والصفَةُ، نَحو: حبلى، وخُنْثى، وربى.

ومِنْها "فَعلى"، وهِي على ضربين: اسم "كأجلى" و "دقَرى"، و"بردى"، وصِفَةٌ "كجمزى"، و "بشكَى"، و "مَرطى". ومِنها "فُعلّى" كشُعبى" و"أُربى". ومِن المشْتَرِكَةِ "فَعلى"، فالتي ألفُها لِلتأنِيثِ أَربعةُ أَضربٍ: اسم عينٍ "كَسلْمى" و "رضوى" و "عوى". واسم معنى "كالدعوى" و "الرعوى" و "النجوى"، واللومى: ووصفٌ مفْرد كـ "الظمأى"، و "العطْشَى"، و "السكْرى". وجمع كـ"الجرحى"، و"الأسرى". والتي ألفها للإلحاق نَحو: "أرطَى" و "علْقى" لِقولِهم: أَرطَأَةٌ وعلْقاةٌ. ومِنْها "فِعلى"، فالتي أَلِفُها للتأنِيث ضربان: اسم عينٍ مفْرد كالشيزى، و "الدفْلى" و"ذِفْرى" فيمن لَم يصرفْ. وجمع كـ"الحِجلَى"، و"الظَربى" فِي جمع: الحجل، والظربان، ومصدر: كالذكْرى. والتي للإلحاق ضربان: اسم، كـ"مِعزى" و"ذِفْرى" فيمن صرفَ، وصِفَةٌ

---

[١] - سورة الحاقة ٧.
[٢] - سورة القمر٢.

كقولهم "رجلٌ كِيصى"، وهو الذي يأكلُ وحده، و"عِزهى" عن ثعلب، وسيبويه لم يثبته صِـفةً إلاّ مع التاءِ نحو: عِزهاةٍ.

والأبنِيَةُ التي تَلْحقُها ألفُ التأنيث المقصورةِ على ضربين، مختَصةُ بها: أراد بالمختَـصةِ: ما لا يكون الألِفُ فيهِ إلاّ للتأنيثِ. وأراد بالمشْتَركِةِ بفَتْحِ الراءِ الأبنِيَةُ التـي يكُـون بعـضها للإلحاق، وبعضها للتأنيثِ، فالأبنِيَةُ المختَصةُ بألفِ التأنيثِ ثلاثةٌ : "فُعلى" بضم الفَاءِ وسـكُون العين. و"فَعلى" بفَتْحِ الفَاءِ والعين. و"فُعلى" بضم الفَاءِ وفَتْحِ العين واللامِ. فَفِـي هـذِه الأوزان الثلاثَةِ لا تَكُون الألِفُ للإلحاق؛ لأن الإلحاقَ إنما يكُون إلحاقاً بالرباعِي الأصلِي، ولـم يـأت الرباعِي الأصلي على "فُعلَل" بضم الفَاءِ، وسكُون العين، وفَتْحِ اللامِ الأولى. ولا "فَعلَل" بفَـتْحِ الفَاءِ والعين واللامِ الأولى. ولا "فُعلَل" بضم الفَاءِ وفَتْحِ العين واللامِ الأولى، فَـإذا لـم يـأتِ الرباعِي على هذهِ الأوزان لن تَكُن الألِفُ فِيها إلا للتأنيثِ. وعِنْد الأخْفَش[1] قَد جاء فَعلَل، نحو: تَرقَع بفَتْحِ القَافِ، فعِنْده ألِفُ "فُعلى" للإلحاق بترقع وأصلُه "فُعلي" قُلِبت الياء ألِفَـاً لِتَحركِهـا وانفِتَاحِ ما قبلَها. البهمى: اسم نَبتٍ. وحزوى بحاءٍ مهملَةٍ، وزاي معجمةٍ اسم باديةٍ لبني تَمِـيمٍ. وربى: الشاةُ التي تُربي وتُرضِع ولَدها هذا كُله مِن فُعلى: بضم الفَاءِ وسكُون العين. وأما فَعلى وفُعلى فتَأتِيان. ومِنْها فَعلى. يعنِي الوزن الثانِي: فَعلى بفَتْحِ الفَاءِ والعين، نحو: أجلـى بِـالجِيمِ اسم موضعٍ مِن مراعِي العربِ للإبل. ودقَرى بالدال المهملةِ وبالقَافِ اسم روضةٍ. وبـردى: اسم نَهرٍ بدِمشْقَ. وجمزى: بالجيمِ والزاءِ المعجمتين وبشَكَى كِلاهما سير سريع،ودابةٌ سـريعةٌ أيضاً. ومرطَى: بالراءِ والطاءِ المهملَتين سير متَوسطٌ. ومِنْها "فُعلَى": يعنِي: الـوزن الثالِـثُ: "فُعلَى" بضم الفَاءِ وفَتْحِ العين، نحو: شُعبى بالجِيمِ والشين المعجمتين والعـين المهملَـةِ اسـم موضِعٍ. و"أربى" بالراءِ المهملةِ اسم الداهِيةِ، وليس على هذا الوزن غير هذين اللفظَين. ومِـن المشْتَركةِ فَعلَى. يعنِي: الألِفُ المقْصورةُ التي هِي مشْتَركةً بين أن تَكُون للتأنِيـثِ، وبـين أن تَكُون للإلحاق: وزنَان فَعلى بفَتْحِ الفَاءِ وسكُون العين، و"فِعلَى" بكسرِ الفَاءِ وسكُون العين. أمـا فَعلى فَقَد تَكون للتأنِيثِ، نحو هذه الأمثِلَةِ، وقَد تَكون للإلحاقِ كما سيأتي: سلْمى: امرأَةٍ أو اسم جبل لِقَبيلَةِ طيء. ورضوى: بالضادِ المعجمةِ اسم جبل بالمدينَةِ. وعوى بتَشْدِيدِ الواوِ اسم نجم. والرجعى: بالراء والعين المهملتين الرجوع. واللومى. بمعنَى اللّوم. والجرحى جمع جـريح. والأسرى: جمع أسِير. والتي ألِفُها للإلحاق: أَرْطَى: نَبتٌ يدبغُ بِه الجلد وعلْقَى: نَبـتَ. قَولُـه: لِقَومهم أرطَاةٌ يعنِي : والدليلُ على أن الألفَ هنا للإلحاق، قَولهم : أرطَـاةٌ،: وعلْقَـاةٌ فـإنهم أدخَلُوا تَاء التأنِيثِ، فلَو كانَتْ الألِفُ للتأنِيثِ لَم يلحقُوها تَاء التأنِيثِ؛ لأن علامتَي تأنِيـثٍ فِـي

[1] - انظرالكتاب٤/٢٥٥، والممتع في التصريف ص٦٧.

كلمةٍ واحدةٍ لا يجوز. ومِنْها "فِعلَى:" يعني: الوزن الثاني: مِن وزنَي المشْتَركةِ "فِعلَى" بكسر الفَاءِ وسكُون العين، وقَد تَكُون أَلِفُها لِلتأنِيثِ واللإلحاق كما ذَكر المصنفُ: "الشيزي" بالشين وبالزاءِ المعجمتْين خَشَب أسود يتخَذُ مِنْه القِصاع. و"الدفْلَى" نَبتٌ مر، وذِفْرى: خَلْفُ أُذْن البعير مِن العنْق. قَولُه: فيمن لَم يصرف، يعنِي: اختِلافَ فِي "ذِفْرى" أنه منْصرفٌ، أَو غَير منْصرفٍ، فَمن جعلَ أَلِفَه للإلحاق جعلَه منْصرفاً منوناً، ومن جعلَ أَلِفَه لِلتأنِيثِ جعلَه غَير منْصرفٍ. و"الحِجلَى" جمع حجلٍ، وهو القَبيح. والظربى: جمع ظَربان، وهو دويبةٌ كالهرةِ منْتِن الريح. "المِعزى" بِمعنَى المعز. قَولُه: والذفْرى فيمن صرفَ. ذَكر ذِفْرى مرتين، أحديهما: فَما كان الأَلِفُ فيهِ لِلتأنِيثِ. والثانِيةُ: فَما أَلِفه للإلحاق وسبب تكْراره أنه اختِلافَ فِي أنه منْصرفٌ، وغَير منْصرفٍ كما ذَكر. و"عِزهى" بِالعين المهملةِ والزاءِ المعجمةِ، هو الذي لا طَرب لَه مِن اللهو، وبعِيد عن اللهو. قَولُه: عن ثَعلَبٍ: يعنِي: عِنْد ثَعلَبٍ هذِه اللغَةُ صحِيحةٌ. وعِنْد سِيبويه غَير صحِيحةٍ، بل اللغَةُ الصحِيحةُ عِنْده "عِزهاتٌ" بالتاءِ.

فصل

والأبنِيةُ التي تَلْحقُها ممدودةٌ ": فَعلاء" وهِي علَى ضربين: اسم وصِفَةٌ.

فالاسم علَى ثَلاثَةِ أضربٍ: اسم عينٍ مفْرد، كالصحراءِ، والبيداءِ، وجمعَ كالقَصباءِ، والطرفاءِ، والحلفَاءِ، والأَشْياءِ، ومصدر، كالسراءِ، والضراءِ، والنعماءِ، والبَأْساءِ.

والصفَةُ على ضربين، ما هو تَأنيثُ "أفْعل"، وما لَيس كذلك، فالأولُ نحو: سوداء، وبيضاء، والثانِي نحو: امرأةٍ حسنَاء، ودِيمةً هطْلاء، وحلةٍ شَوكاء، والعربِ العرباءِ. ونَحو: رحَضاء، ونُفَساء، وسِيراء، وسابِياء، كِبرياء، وعاشُوراء، وبراكاء، وبروكاء، وعقْرباء، وخُنْفُساء، وأصدِقاء، وكُرماء، وزمِكاء. وأما "فِعلاء" و "فُعلاء" كعِلْباء، وحِرباءٍ، وسِيساءٍ، وحواءٍ، ومزاءٍ، وقُوباءٍ، فَأَلِفُها للإلحاق.

والأَبنِيَةُ التي تُلْحقُها ممدودةٍ: يعنِي: والأبنِيةُ التي تَلْحقُها أَلِفُ التأنِيثِ الممدودةِ أَنْواع، أَحدها: فَعلاء بِفَتْحِ الفَاءِ وسكُون العين، وقَد ذَكر المصنفُ أَمثِلَةً، البيداء: البادِيةُ . القَصباء: القَصب، الطرفاء والحلفاء، نبتَ يكون في الماءِ، وهذه الألفاظُ أَعنِى: القَصباء والطرفَاء، والحلْفَاء، كُل واحِدٍ مِنْها جمع. بمعنَى اسم الجِنْسِ، وأما الأشْياء: فَجمع شَيءٍ، قَالَ الكِسائِي[١]: وزنه أَفْعاء جمع شَيءٍ كضرب وأَضراب. وقَالَ الكُوفِيون والأَخْفَشُ: وزنُه أَفْعِلاء، وكان أَصلُه أَشْياء فَحذِفَت الهمزةُ التي هِي لاَم الكَلِمةِ، فَبقِي أَشْياء علَى وزن أفْعاء. وقَالَ أَهلُ البصرةِ غَير الأَخْفَشِ: وزنُه: لَفْعاء، وهو المراد بإيرادِهِ فِي هذا الموضِع، وكان أَصلُه: شَيأء فَقُدمت الهمزةُ

[١] - انظر الانصاف ٨١٢/٢ وما بعدها (مسألة ١١٨).

التي هِي لام الكَلِمةِ علَى الشين فَصار وزن أَشْياء علَى وزن لَفْعاء، وعلَى هذا القَـول لَـيس جمعاً لِشَيءٍ بل اسم معنَاه جمع. والصفَة علَى ضربين: سوداء، وبيضاء مؤَنثـان، مـذَكرهما أَسود وأَبيض، وأَما حسنَاء فَنَعتٌ بمعنَى حسنَةٌ، فَلَيس لَها مذَكر، وكَذلِك: ديمـةٌ هطْـلاء، أَي: كَثيرةُ الهطْل، وهو نُزولُ المطَر. وحلةٌ شَوكَاء: بِالشين المعجمةِ، أَي: ثَوب خَـشِن. والعـرب العرباء أَي: خَالِصةٌ. ولَيس لِهذِهِ الأَربعةِ مذَكر علَى وزن أَفْعلَ بخِلافِ أَسود. إِلى ههنا بحـثُ فَعلاء بِفَتْح الفَاءِ وسكُون العين. "ونَحو: رحصاء نُفَساء، الرحصاء" عرقُ من أَخَذَته الحمـى، يعنَي: النوع الثانِي: ما كان علَى وزن "فُعلاء" بضم الفَاءِ وفَتْح العين. وسِيراء: وهو برد فيهِ خُطُوط، يعنَي النوع الثالِثُ: ما كان على وزن "فِعلاء" بِكسر الفَاءِ وفَتْح العين. وسابِياء: وهِي الجِلْدةُ التي يكون فِيها الولَد فِي الرحِمِ، يعنِي: النوع الرابِع: "فَاعِلاء" بِكسر العين. وكِبرِيـاء: وهِي العظَمةُ، يعنِي النوع الخَامس: "فِعلِياء" بِكَـسر الفَـاءِ وسـكُون العـين وكَـسر الـلامِ. وعاشُوراء، يعنِي: النوع السادِس: "فَاعولاء". وبراكاء وبروكَـاء معنَاهمـا [الثبـوتُ][1] فِـي الحربِ، يعنِي: السابِع "فَعالاء" والثامِن: فَعولاء كِلاهما بِفَتْح الفَاءِ. وعقْرباء: وهـو العقْـرب الأُنْثَى، يعنِي: التاسِع: "فَعِللاء" بِفَتْح الفَاءِ وسكُون العين وكَسر اللامِ الأُولى. وخُنْفُساء، يعنِـي: العاشِر: فُعلُلاء بِضم الفَاءِ واللامِ الأُولى وسكُون العين، ويجوز فَتْح اللامِ الأُولى. وأَصـدِقَاء، يعنِي: الحادِي عشِر "أَفْعِلاء" بِفَتْح الهمزةِ وسكُون الفَاءِ وكَسر العين. وكُرماء، يعنِـي: النـوع الثاني عشر: فُعلاء بِضم الفَاءِ، وفَتْح العين. "وزِمِكاء"، وهو نَبتُ الذِئْبِ، يعنِي: الثالِثُ عـشَر "فِعلاّء" بِكسر الفَاءِ والعين وتَشْدِيدِ اللام. وأَما فِعلاء: وفُعلاء يعنِـي: الهمـزةُ فِـي الأَوزان المتَقدمةِ لِلتأْنِيثِ، وهِي بِأَسرها غَير منْصرِفَةٍ، وأَما الوزن الّذي همزته للإلحاق فَفِعلاء بِكَـسر الفَاءِ وسكُون العين، وفُعلاء بِضم الفَاءِ وسكُون العين، فِعلْباء: وهو عصب العنُق، وحِربـاء، وسِيساءِ: وهو أَعلَى الكَتِفِ. فَوزنُها "فِعلاء" بِكسر الفَاءِ وسكَون العين، وهو ملْحقٌ بِـسِرادِح، وهو الناقَةُ السمِينَةُ. وأَما حواءِ بِالحاءِ المهملة، وهو نَبتٌ يشْبِه لَونَه لَون الذئبِ. ومزاء، وهـو شَراب. وقُوباءِ: وهو داء يقَع علَى البشَرةِ فَيتفرقُ ويقَالُ لَه بِلسان بعض العجم " بيرم" فَهـذِهِ الأَلْفَاظُ الثلاثَةُ وزنُها فُعلاء بِضم الفَاءِ وسكُون العين، وهو ملْحقٌ بقُرطَاس بِضم القَافِ ، وهُو بمعنَى القِرطَاس.

فَهذان الوزنان منْصرفان

[1] -[الثبات] في ن.ف.

ومِن أَصنَافِ الاسمِ: المصغر.

فَصل

الاسم المتكن إذا صغر ضم صدره، وفُتِح ثَانِيه، وأُلحقَ ياء ساكِنةً ثالثةً، ولم يتجاوز ثلاثةَ أمثِلَةٍ: "فُعيل" و"فُعيعِلٌ"، وفُعيعيلٌ، كفُلَيس، ودريهم، ودنَينير. وما خَالَفهن فلِعلةٍ، وذَلِك ثَلاثَةُ أَشْياء: محقر "أفْعالٍ" كأُجيمالٍ، وما فِي آخِره ألِفُ تأنيثٍ، كحبيلى، وحميراء، أو ألِـفُ ونُون مضارعتَان كسكَيران. ولا يصغر إلاّ الثلاثي، والرباعي.

وأما الخُماسي، فتَصغِيره مستكَرةٌ كتَكسِيره؛ لِسقُوطِ خَامِسِه، فـإن صـغر قِيـل فِـي "فَرزدقٍ": فُريزد، وفي "جحمرش" جحيمِر. ومنهم من قالَ: فُريزقٌ وجحيرشٌ، يحذِفُ المِـيم، لأنها مِن الزوائِدِ، والدالَ لِشبهها بما هو مِنَها، وهو التاء. والأولُ الوجه، قالَ سِيبويه[١]: لأنه لاَ يزالُ فِي سهولةٍ حتى يبلُغَ الخَامِس، ثم يرتَدِع، فإنما حذِفَ الـذي ارتَـدع عِنـده. وقـالَ الأَخْفَشُ[٢]: سمِعتُ من يقولُ: سفَيرجلٌ متَحركاً، والتصغِير والتكسير من وادٍ واحِدٍ.

الاسم المصغّر المتَمكن: احتَرز عن الاسمِ المبهمِ مِثْل "ذَا" "وذَاك"، ويأتي بحثُه فِي آخِر التصغِير، قالَ أَبو سعيد: العِلةُ فِي ضم أَول المصغر أَنه فَتَح أَولَ الجمع المكسر، فلَم يبـقَ إلا الضم أو الكَسر، والكَسر ثَقِيلٌ: لأنه لو كسر الأول اجتَمع أَربع كسراتٍ، كسرةُ الحرفِ الأول، والياء بِمنزِلَةِ كسرتَين، والحرفُ الذي بعد ياءِ التصغير مكْسور أَيضاً فِي غَير الثلاثِي فَيجتَمع حينئذٍ أَربع كسراتٍ فِي التقدير، فَإذا لم يحركِ الأولُ بِالفَتْح والكَسر بقِي الـضم، وإنمـا فُـتِح الحرفُ الثانِي؛ لأنه لو ضم لصارتَ ياء التصغِير واواً لِسكُونِها وانضِمامِ ما قَبلَها، ولَو كُـسِر الحرفُ الثانِي لكان الخُروج مِن ضمةِ الحرفِ الأول إلى كسرةِ الثانِي ثَقِيلٌ، فَإذا تَعذَر ضـمها وكسرها تَعين فَتْحها. وإنما ألحقَ الياء بالتصغِير، لأن الألِفَ أُلحِقَت بِالجمع المكسر فَبقِي الواو والياء، والواو أَثْقَلُ مِن الياءِ فاختِيرتِ الياء. وإنما اختَص إلحاقُ ياءِ التصغير بعـد الحـرفِ الثانِي، لأنه لو أَلحقَ بعد الحرفِ الأول لصارت الياء واواً لانْضِمام ما قَبلَها، ولْو ألحِقَتْ بعـد الحرفِ الثالثِ فِي الاسمِ الثلاثِي لاشتَبهت بِياءِ النَسبةِ، وبالاسمِ المنْقُوصِ فتَعين إلحاقُهـا بعـد الحرفِ الثانِي. هذا البحثُ فِي الثلاثِي، وفيما زاد على الثلاثِي أُجري على الثلاثِي، كيلا تَنْكَسِر القَاعِدةُ. وكسروا بعد ياءِ التصغِير فيما زاد على الثلاثِي، لأن الخُروج مِن ياءِ التصغِير إلـى حرفٍ مكْسورٍ أَولى؛ لأن الياء والكسرةِ متَجانِسان، لأن الكَسرة أُخْتُ الياءِ. وإنما لَم تَتَجـاوز أَوزان التصغير هذِهِ الثلاثَة، لأن ما زاد على الرباعِي تُحذَفُ بعض حروفِه حتى يصِير علَـى

---

[١] - انظر الكتاب ١٢١/٢.

[٢] - نفسه ٤١٧/٣، والهمع٣٤٤/٣.

وزن الرباعِي، لِلثقَل كما فُعِلَ بِجمع التكسير. فلَم يبقَ إلا الثلاثِي أو الربـاعِي، أو الخُماسِـي الذي رابِعه حرفُ المد، فتُرد جمِيع أوزان الثلاثِي إلى "فُعيل"، وجمِيع أوزان الرباعِي وما زاد عليهِ إلى "فُعيعِل" وجميع أوزان الخُماسِي الذي رابِعه حرف مد إلى فُعيعِـل ومـا خـالفَهن: الضمِير فِي خالَفَهن ضمير "فُعيل وفُعيعِل وفُعيعِيل". يعنِي: ما لَم يكُن على وزن أحـدِ الأوزان المذْكُورةِ للتصغير [قِيلَ][١] هذا إنما لَم يكُن كذلِك لِتَصحيح ألفِ الجمع والتأنِيثِ. وألِفُ "فَعلان"، نَحو: قَولِك في تَصغير "أجمال" فإن حقه "أُجيمِيل" بِكَسر الجيم، لأن الحرفَ الـذي بعـد يـاءِ التصغير مكْسور، ولكِن لَم يكْسر الحرفُ الذي بعده ألِفُ الجمع، لأنه لَو كُسِر لانقَلَبتِ الألِـفُ ياء لانْكِسار ما قَبلها، وحينَها لا [يفَرقُ][٢] الجمع مِن غَيره، ولِذلِك لا يكْسر بعد ياءِ التصغير إذا كان حرفاً بعده ألِفُ التأنِيثِ المقْصورةِ، أو الممدودةِ، أو الألِفُ التي بعـدها نُـون، شَـرطَ أن يكون الألِفَ والنون زائِدتَين كما ذَكَر المـصنفُ أمثِلَـةَ جمِيعهـا. ولا يـصغر إلا الثلاثـي والرباعِي، وأما الخماسي، فتصغيره مستكرةٌ. الإستِكراه: مِثْل الاكْراهِ،مـستكْره أي: مـدخَلٌ بالعنْفِ، يعنِي: تَصغِير الخُماسي الأصلِي مستَثْقَلٌ غَير مستَحسنٍ فِي الفَصاحةِ، وتَوسع الكَـلامِ كما أن جمع التكسير مستَكْره، وعلّةَ استِكْراهِهِ أنه لَم يحذَف مِنه حرفٌ يثقلُ التلفظَ بـهِ، ولَـو حذِفَ يكون الحذْفُ مِن غير ضرورةٍ على خِلافِ القِياسِ، ومع أنه مستَكْره لو صغر جاز وإذا صغر بِحذْفِ الحرفِ الأخِيرِ لِيصِير على وزن الرباعِي. "ومِنْهم" من قال : جحيرِشٌ يعنِـي: مِن العربِ من يحذفُ المِيم مِن "جحمرش"، لأنها مِن الحروفِ الزوائِد، ويحذِفُ الـدالَ مِـن "فَرزدق" لِشَبهِ الدال بما هو مِنْها وهو التاء، يعنِي لِشَبهِ الدال بِالتاءِ، لأن التاء تُقْلَب دالاً لِقُربِ مخْرجِها، تَقولُ: "ازدوج" وأَصلُه "أزتَوج" قُلِبتْ التاء دالاً، يعنِي إذا كان بين الدال والتاءِ شَـبه والتاء مِن الحروفِ [الزائِدة][٣] فكان الدالَ أيضاً مِن الحروفِ الزوائِدِ والحروفُ الزوائد أولـى بالحذفِ والضمير. فِي قَولِهِ: بما هو، يرجِع إلى ما والضمِير فِي "مِنْها" يرجِع إلـى الزوائِـد، يعنِي: لِشبهِ الدال بِالتاءِ التي هِي مِن حروفِ الزوائِدِ، فكأن الدالَ أيضاً مِن الحروفِ الزوائِـدِ. قَولُه: والأولُ الوجه، يعنِي: قَول من قالَ: بِحذْفِ الحرفِ الأخير أولى مِن قَول من قالَ بِحذْفِ المِيم مِن حجمرش، والدال مِن فَرزدق؛ لأن الحرفَ الأخِير متَطرفٌ، المتَطّرفُ أولى بِالحذْفِ مِن المتَوسطِ، لأن الثقَلَ يحصلُ مِنْه. "قَالَ سِيبويه": لأنه لا يزالُ في سهولةٍ حتى يبلُغَ الخامس، ثُم يرتَدع أُرتَدع، أي: امتَنَع، يعنَي: إنما حذِفَ الخَامِس لأن المتَكلم لا يزالُ فِي سـهولةٍ مِـن التلَفظِ بالكَلِمةِ الخُماسِيةِ ما لَم يبلُغ الحرفَ الخَامِس، فإذا بلَغَ الخَامِس ارتَدع، أي: عسر عليـه

---

١ - [قيل] في ن.ف.

٢- [يعرف] في ن. ف،و ، ك

٣ - [الزوائِد] في ن.ف.

التلفظَ بالحرفِ الخَامِسِ لِتَوالِي الحركات، فَإِذا عسر عليهِ التلفُظُ يجِب أَن يحذَفَ مِنه، حـرفٌ ويحذَفُ الحرفُ الذي ارتَدع، أي: عسر التلَفَظُ بِهِ، وهو الحرفُ الخَـامِس. "وقَـالَ الأَخْفَـشُ" سمِعتُ من يقولُ: سفَيرجِلٌ يعنِي: قَد جاء مِن العربِ فِي تَصغِير "سفَرجل" سفَيرجل متَحركـاً، أي: متَحرك الراءِ والجِيمِ واللامِ مِن غَير حذْفٍ، فَدل علَى أنه يجوز تَصغِير الخُماسِي مِن غَير حذْفِ حرفٍ

وهو بعيد. قوله متحركاً. متحركاً، هذا حالٌ عن الجيمِ، لأنه لا خِلافَ فِي تحريكِ الراءِ. قوله: والتصغِير والتكسير مِن [واد]¹ واحدٍ، يعنِي: ما جاز فِي التصغير جاز فِي جمع التكسير، لأنهما مِن بابٍ واحدٍ، أي: حكمهما واحِد؛ لأن اللفْظ إذا صغر تغير لفْظه ومعناه، فكذلِك إذا جمع اللفْظ تغير لفْظه ومعناه فهما متشابهان.

فصل

وكل اسمٍ على حرفين، فإن التحقِير يرده إلى أصلِهِ حتى يصِير إلى مِثَال "فُعيل" وهو على ثلاثةِ أضربٍ: ما حذِفَ فاؤه أو عينه أو لامه. تقولُ فِي "عِدةً" و "شِيةٍ" و "كُلْ" و "خُذْ" اسمين: وعيدة، وشية، وأُكيل، وأُخيذٌ. وفِي "مذ" و"سلْ" "اسمين" و "سهٍ" : منيذٌ، وسؤيل، وستيهةٌ. وفِي "دمٍ" و "شفةٍ" و "حرٍ" و "فلٍ" و"فمٍ": "دمي"، وشفيهةٌ، وحريح، وفُلين، وفُويه.

وكُل اسمٍ على حرفين: اعلم أن الثلاثِي الذي حذِفَ مِنه حروفِهِ الأصليةِ حرفٌ على ثلاثةِ أنواعٍ أحدها: ما لا يزاد فيهِ حرفٌ، أو زيد فيهِ تاء التأنِيثِ. والنوع الثانِي: ما زيد فيه حرفٌ واحِد، ويبقي بعد الحذْفِ ثلاثةُ أحرفٍ اثنان أصليان، وواحِد زائِد ويمكِن تصغِيره على وزن "فُعيلٍ" مِن غيرِ أن يرد المحذُوفُ. والنوع الثالِثُ: ما حذِفَ منه حرفٌ وزيد حرفٌ، ولكِن لم يمكِن تصغِيره على وزن "فعيلٍ" إلا برد المحذوفِ، ويأتِي بحثُ كُل نوعٍ، النوع الأولُ: ثلاثةَ أقسامٍ، القِسم الأولُ: ما حذِفَ مِنه فاء الكلِمةِ، نحو: "عِدة" وأصله "وعدةٌ" فحذِفتْ فاؤه فبقِي ولم يمكِن تصغِيره على وزن فُعيل إلا برد المحذُوفِ وقِيلَ: "وعيدةٌ" ولا اعتِبار بالتاءِ، لأنها زائِدةٌ فلا تُبطِلُ الوزن بوجودِها وعدمِها، وكذلِك البحثُ فِي "شِية" أصله "وشيةٌ" فرد المحذُوفُ وقِيل: "وشية" بإدغام ياءِ التصغِير فِي ياءِ لامِ الكلِمةِ، والشِيةُ كُل لونٍ يخالِفُ معظم لون الجسدِ، وكذلِك: كُلْ وخُذْ إذا جعِلا اسمين فإذا صغراً رد المحذُوفُ وهو الهمزةُ، فيقالُ: "أُكيلٌ وأُخيذٌ". والقِسم الثانِي: ما حذِفَ عينه. والقِسم الثالِثُ: ما حذِفَ لامه ويأتِيان بعد هذا. وفِي "مذْ" وسلْ، يعنِي: القِسم الثانِي: ما حذِفَ عينه وترد عِنْد التصغير كما ذكر المصنفُ. والتاء الأخِيرةُ فِي شِيةَ تاء التأنِيثِ ولم تكُن هذه التاء قبلَ التصغِير، لأنها مؤنثٌ سماعِي. والمؤنثُ السماعِي لا تكُون التاء فِي لفْظِهِ قبلَ التصغِير، وتدخُلُ عليه التاء بعد التصغِير. وفِي "دمٍ" وشفةٍ، يعنِي: القِسم الثالِثُ: ما حذِفَ لامه وترد عِنْد التصغير "دمي" أُدغِمت ياء التصغِير فِي الياءِ التي هِي لامها المردودةُ. الحِر: الفرح وأصله حِرح وحذِفتْ الحاء الأخِيرةُ وردت عِنْد التصغير، و"فُل" أصله "فُلان" فالألِفُ زائِدةٌ، والنون أصلِيةٌ فحذِفت الألِفُ والنون، وترد النون عِنْد التصغِير

١- [باب] في ن. ف، ك.

لأنها أَصلِيةٌ، ولَم تُردْ الأَلِفُ، لأنها زائِدةٌ ولاَ ضرورةَ فِي ردها، وهذا اللفْظُ مخَالِفٌ لِباقِي الأَلْفَاظِ المذْكُورةِ، لأن الحذْفَ فِي تِلْك الأَلفَاظِ قَبل التصغير لاَزم الاستِعمال. وفُلٌ: لاَ يلزم الحذْفَ فيهِ، بلْ يجوز أَن يقَالَ: فَلٌ وفُلاَن كِلاهما. وفَم أَصلُه: "فُوه" فَحذِفَتَ الهاء كَراهةَ اجتماع الهاءين إذا أَضفْتَه إلى غَائِبٍ، كَقَولِك: فُوهه، فَلما حذِفَت الهاء بقِي فُو فاستُثقِلَت الضمةُ على الواوِ فَأسكنت، أَو قُلِبت أَلِفاً فَالتقَا ساكِنَان الأَلِفُ والتنوين، فَلو حذِفَت الأَلِفُ، أَو الواو بقِيت الكَلِمةُ على حرفٍ واحدٍ، ولَيس فِي الأَسماءِ المتَمكنَةِ اسم على حرفٍ واحدٍ، فلأجل أَن لا تَصِير الكَلمةُ على حرفٍ واحدٍ قُلِبتِ الواو والأَلِفَ المبدلَةُ عنْها مِيماً فَصار "فماً" فَلَما صغر ردتِ الهاء المحذُوفَةُ، وردتْ المِيم إلى الواوِ فَصار "فُويهة".

فصل

وما بقِي بعد الحذْفِ ما يكُون بِه على مِثَال المحقر، لم يرد إلى أصلِه كَقولهم فِي: ميتٍ، وهارٍ: ونَاس: مييتٌ، وهوير، ونُويس، ولو رد، لَقِيلَ: مييت، وهويئر، وأُنيس.

وما بقِي مِنه. يعنِي: النوع الثانِي: ما حذِفَ منه حرفٌ وزيد فيهِ حرفٌ بحيثُ يمكِن تَصغِيره مِن غَير رد، المحذُوفِ، فإذا كان كذلِك [فلم][1] يحتَج إلى رد المحذُوفِ، كَميتٍ أَصلُه: ميوت، قُلِبتِ الواو ياء وأُدغِمتْ الياء فِي الياءِ، فَيجوز "ميتٍ" بِتَشْدِيدِ الياءِ، ويجوز أَن تُحذَف الياء الثانِيةُ التي هِي المنْقَلِبةُ عن الواوِ فَيبقَى "ميت" بِياءٍ واحِدٍ فَيمكِن تَصغِيره مِن غَير رد المحذوفِ فَتَقولُ: مييتٌ. وهارٍ أَصلُه: هاوِر وهو اسم فَاعِلٍ مِن هار يهور إذا تهدرت أَطْرافُ النهر. فَأُخرتِ الواو عن الراءِ، فَصار هارو، فَاستُثقِلَت الحركَةُ على الواوِ فَأُسكِنَت وحذِفَت لِسكُونِها وسكُون التنوين، فَبقِي هارٍ وصغرتَ فَصار "هوير" فَقُلِبت الأَلفُ واواً لانضِمامِ ما قَبلها، ولَم يرد المحذُوفُ.

فَصل

وناس، أَصلُه: أُنَاس فَحذِفت الهمزةُ فَبقِي نَاس، فَصغر نُويس، فَقُلِبت الأَلِفُ واواً لانضِمامِ ما قَبلَها ولم يرد المحذوف. وتقولُ في "اسمٍ" و"ابنٍ": سمي، وبنَي، فترد اللام الذاهِبةَ، وتَستَغنِي بتحريكِ الفَاءِ عن الهمزةِ، وفِي "أُخْتٍ" و"بِنْتٍ" و"هنْتً: أُخَية، وبنَية، وهنَية، ترد اللام وتُؤنث، وتَذْهب بِالتاءِ اللاحِقةِ.

---

[1] [لم] في ن.ف.

وتَقولُ فِي اسمٍ وابنٍ. يعنِي: النوع الثالِثَ: ما حذِفَ مِنه حرفٌ وزِيد فيهِ حرفٌ، ولَم يمكِن تَصغِيره مِن غَير رد المحذُوفِ، فَإذا كان كَذلِك يرد المحذُوفُ نَحو: اسمٍ فَإن أَصلَه عِنْد البصريين[١] "سمو"، فَحذِفَت الواو مِن آخِرِهِ وزيدت همزةُ الوصل بدلاً مِن المحذُوفِ، فَصار "إِسم" فَإذا صغّر رد المحذْوف وهو الواو وحذِفَت الهمزةُ فَصار "سميو" فَقُلِبت الواو ياء، لأن الواو والياء إذا اجتَمعتَا والأولى ساكِنَةٌ قُلِبت الواو ياء وأُدغِمت الياء فِي الياء فَصار "سمي". وابن أَصلُه "بنُو" فَفُعِلَ بهِ ما فُعِلَ باسم. وأُخْت أَصلُه "أَخَوةٌ" بِضم الهمزةِ. وبِنْتٌ أَصلُه بنَوةٌ، وهنَةٌ: أَصلُه هنَوةٌ فَفُعِلَ بهن عِنْد التصغْير ما فُعِلَ باسمٍ، إلا أَنه لا يحذَفُ همزة أُخْت؛ لأنها همزةُ قَطَع. قَولُه: وتُؤنثُ وتَذهب بِالتاءِ اللاحِقَةِ: قَالُوا: التاء فِي أُخْتَ بدلٌ عن الحرفِ المحذُوفِ، وعن تَاءِ التأْنِيثِ؛ لأنها لَو كانَت لِلتأْنِيث المحضِ لانقلبتْ فِي الوقفِ هاء، فلما صغرت ردتِ الواو المحذُوفَة، وحذِفَتِ التاء اللاحِقةُ التي هِي بدلٌ عن الواو، وتَاءِ التأْنِيثِ. ثُم أُلحِقَت تَاء التأْنِيثِ بعد التصغِير، وهذِهِ التاء غَير تِلْك التاءِ؛ لأن تِلْك التاء لا تَصِير فِي الوقْفِ هاء، وتَصِير هذه التاء فِي الوقْفِ هاء، فَتَقُولُ: أُخَيه بِالهاءِ عِنْد الوقْفِ وكَذَلِك البحثُ فِي بِنْتٍ وهنْت.

فصل

والبدلُ غير اللازِمِ يرد إلى أَصلِه، كما يرد فِي التكْسِير. تَقولُ فِي "مِيزانٍ": مويزِين. وفِي "متعِدٍ" و"متسِرٍ": مويعِد، وميبيسِر. وفِي "قِيل" و"باب" "وناَب": قُويلٌ، وبويب، ونُييب. وأما البدلُ اللازم، فلا يرد إلى أصلِه؛ تقولُ فِي "قَائِلٍ": قُويئِلٌ، وفي "تُخَمةٍ" تُخَيمةٌ. وكَذَلِك تَاء "تُراث"، وهمزةُ "أُدرٍ". وتَقُولُ فِي "عِيدٍ": "عييد"، لِقَولِك: أعياد.

والبدلُ غَير اللازِمِ، أَراد بِالبدل الحرفَ التي هي بدلٌ مِن حرفٍ آخَر، كالياءِ في مِيزان، فَإنها بدلٌ مِن الواوِ، لأن أَصلَه "مِوزان"، والمراد بِالبدل غَير اللازِمِ: ما وجِد فيه عِلةٌ ابدال الحرفِ فِي التصغير والتُنّكير جميعاً. وأَراد بِالبدل اللازِمِ: ما وجِدت فيهِ عِلّةُ الإبدال فِي التصغِير والتكسير جميعاً. بيان هذا: أَن مِوزان قُلِبت الواو ياء لِسكُون الواوِ وانكِسار ما قَبلها، وفِي التصغِير لَم يكُن ما قَبلَ الواوِ مكْسوراً. وفِي "متعِدٍ" قُلِبت الواو ياء. وفي "متسِرٍ" قُلِبت الياء تَاء وأُدغِمتِ التاء فِي التاءِ، والعِلةُ فِي القَلْبِ هنَا أَن باب "إِفْتَعلَ" إذا كان معتَلَّ الفَاءِ تُقْلَب واوه، أَو ياؤُه تَاء وتُدغَم التاء فِي التاءِ فِي لُغَةِ بنِي تَميمٍ، وفِي التصغِير تُحذَفُ الحروفُ

---

[١] - وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم وهو العلامة، لأن الاسم وسم على المسمى أي: يعرف به. وذهب البصريون ذكره الشارح وهو عندهم من العلُو، لأن الاسم يعلُو على المسمى
انظر الانصاف ٦/١ وما بعدها (مسألة ١).

الزوائِد كما يأتي بحثُه، فإذا حذفْتِ الياء فِي التصغير ذهبت العِلةُ الموجِبةُ لِقلْبِ الواو والياءِ تاء؛ لأن الكلِمةَ خرجت عن الإفْتِعال، "وتُرد" الواو والياء فِي التصغير إلى أصلِهما. وفِي "قِيل": قُلِبت الواو ياء؛ لأن الخُروج مِن ضمةِ القافِ إلى كسرةِ الواو ثقِيلٌ، فأُسكِنَتِ القافُ، ونُقِلتْ كسرةُ الواو إلى القافِ، وقُلِبت ياء لِسكُونِها وانكِسار ما قبلها، وفِي التصغِير لم يكُن ما قبلَ الواو مكْسوراً وفِي بابٍ: قُلِبت الواو ألفاً لِتحركِها وانفتاح ما قبلها وفي التصغِير ما قبلَ الواو مفْتُوحاً وكذلِك البحثُ فِي باب ونابٍ. وفِي قائِلٍ: كانتِ الهمزةُ واواً فقُلِبتِ الواو ألفاً كما قُلِبت في الماضِي، فاجتمع ألِفُ اسمِ الفاعِل وهذهِ الألِفُ، وابدِلت هذه الألِفُ همزة، وقُلِبتُ الواو هنا إنما كان لِتغيْر عين الفِعل فِي الماضِي فلما غيرت عين الفِعل في الماضي وجب تغيرها فِيما هو فرع الماضِي، وهذِهِ العِلةُ موجودةٌ فِي التكسِير والتصغِير، فيكُون ابدالُ الواو همزةً لازماً، وإذا كان البدلُ لازماً فلا ترد الواو فِي التصغِير. و"تُخَمة" أصلُه "وخْمه" فقُلِبتَ الواو تاء لانضِمامِها ووقوعِها فِي أول الكلِمةِ، وهذِهِ العِلةُ موجودةٌ فِي التصغِير. وكذلِك "تُراثُ"، والتخمةُ عدم انهضامِ الطعامِ فِي المعِدةِ. وأما "أُدد" فأصلُه "ودد" فقُلِبتِ الواو همزةٌ، وتُركتِ الهمزةُ فِي التصغِير؛ لأنها قُلِبت الواو همزةً فِي التكسير لانضِمامِها، وهذِهِ العِلةُ موجودةٌ فِي التصغِير، و"أُدد" بدالين مهملتين: اسم قبِيلةٍ مِن اليمن. وأما "عِيد" فحقه أن ترد الواو فِي التصغِير إلى أصلِها، لأن البدلَ فيهِ غير لازِمٍ؛ لأن الواو فِي عِيدٍ إنما قُلِبت ياء لِسكُونِها وانكِسار ما قبلها، وفِي التصغِير ما قبلها ليس مكْسوراً، ولكِن تُركتِ الياء ههنَا فِي التصغير وجمع التكسير على حالِها كيلا يشْتبه تصغِير "عِيدٍ" وجمعِه بتصغِير "عودٍ" وبجمعِه، لأنك لو رددتَ الياء فِي عِيد إلى أصلِها وقُلْت: عويد لم يعرف أنه تصغِير عِيد، أو عود.

فصل

والواو إذا وقعتْ ثالِثةً وسطاً كواو "أسود" و"جدول" فأجود الوجهين: أُسيد، وجديلٌ. ومِنْهم من يظْهر، فيقولُ: أُسيود، وجديولٌ.

والواو إذا وقعت ثالِثةً وسطاً. ذكر شرطين، أحدهما: أن تكُون الواو ثالِثةٌ، والثانِي: أن لا تكُون متطرفةً، فإذا اجتمع هذان الشرطان فالأجود قلْب الواو فِي التصغِير ياء، نحو جديل في؛ جديول؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والأولى ساكِنةٌ قُلِبتْ الواو ياء، وأُدغِمت الياء فِي الياءِ. ومِن العربِ من يظهر الواو، وعِلتُه أن ياء التصغِير ليست لازمةً لِلكلِمةِ، بلْ تزولُ فلما

كان كذلك فكأن الواو والياء كل واحدةٍ من كلمةٍ أُخْرى نحو يأتي، ويذْهب، فاجتمعتِ الياء من يأتي وواو العطْفِ من ويذْهب، ولم تُقْلبِ الواو ياء لأنهما من كلمتين.

فصل

وكل واوٍ وقعتْ لاماً، صحت أو أُعِلت، فإنها تنْقلِب ياء، كقولك: عريةٌ، ورضيا، وعشَياء، وعصية في: عروةٍ، ورضوى، وعشْواء، وعصاً.

وكل واوٍ وقعتْ لاماً، يعني: كل واوٍ هي لام الكلمةِ، قُلِبت في التصغير ياء البتةُ سواء صحتْ تلْك الواو في التكسير، أو أُعِلت. فالواو في عروة صحت، أي: بقيت على حالِها، فتقُولُ في التصغير: عريةٌ ففُعلَ بهِ ما فُعِلَ بجديولٍ إلاّ أن القلْب في "جديول" مخْتلفٌ فيه، وفي "عريةٍ" لازم، لأن الواو هنا متطْرفةٌ والتغير في المتطرفةِ أليقُ، لأنها حرفُ الإعرابِ، وحرفُ الإعرابِ يكْثُر انتقالِها ودورانِها في الكلامِ فتحتاج إلى التخْفِيفِ، فإن قِيلَ: الواو في عروةٍ "متوسطةٌ أيضاً. قُلْنا: ليست متوسطةٌ، لأن تاء التأنيثِ في حكْمِ الانفِصال. ورضيا تصغير "رضوى" بفتْحِ الراءِ، وهي اسم جبلٍ بالمدينةِ. وعشَياء" تصغير عشْواء، وهي الناقةُ التي لا تُبصِر في الليل. وعصيةٌ: تصغير "عصا" وهي أُعِلتْ واوها في التكْسير، أي انقلبت ألفاً، لتحركِها وانفتاح ما قبلَها، وحذِفت لِسكُونِها وسكون التنوين.

فصل

وإذا اجتمع مع ياءِ التصغير "ياءآن" حذِفت الأخِيرةُ، وصار المصغر على مِثال "فُعيلٍ" كقولِك في "عطاءٍ"، و"إداوةٍ"، و"غاويةٍ"، و"معاوية" و"أحوي": عطي، وأُديةٌ وغُويةٌ، ومعيةً، وأُحي. غير منْصرفٍ، وكان عيسى بن عمر[1] يصرفُه، وكان أبو عمروٍ[2] يقُولُ[3]: أُحي. ومن قالَ: أُسيود، قالَ: أُحيو.

وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان. يعني: إذا اجتمع مع ياءِ التصغْير ياءان تحذَفُ أحديهما لِتصِير الكلِمةُ في التصغير على وزن "فُعيل"، نحو: عطاء، والهمزةُ بدلٌ من الواو، فإذا صغر تصِير الألِفُ التي بعد الطاءِ ياء مكْسورةً لِوقُوعِها بعد ياءِ التصغير، وتُرد الهمزةُ

---

[1] انظر الكتاب ١٣٢/٢.

[2] هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني البصري ويكنّى أبا عمرو، كان علماً مشهوراً في علم القراءة واللغة والشعر، وكـان أحـد القراء السبعة. أخذ القراءة عن جماعة، وأخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي. مات سنة ١٥٤ هـ. انظر ترجمته: إنباه الرواة ١٢٥/٤، مراتب النحويين ٣٣، طبقات القراء ٢٨٨/١، الأعلام ٧٢/٣.

[3] انظر الكتاب ١٣٢/٢.

واواً فِي التصغير، لأنه بدلٌ غَير لازمٍ، لأن الواو إنما قُلِبت همزةً لِوقُوعِها بعد الألِفِ، وفِي التصغِير انقلَبتِ الألِفُ ياء فلَم تكُن الواو بعد الألِفِ فتُقْلَب الواو ياء لِتَطَرفِها وانكِسار ما قبلها، وتُحذَفُ هذه الياء، لأنها خَامِسةٌ، والحرفُ الخَامِس يحذَفُ فِي التصغِير إذا كان فِي كَلِمةٍ لَم يكُن رابِعها حرفُ مد، فتَقُولُ: عطَى بِإدغَام ياءِ التصغير فِيما بعدها. وكذلِك البحثُ فِي "إداوة". وتُقْلَب الألِفُ فِي غَاوِيةٍ واواً فِي التصغِير فتَصِير "غُويوة" فتُقْلَب الواو التي بعدها ياء التصغِير ياء، وتَحذَفُ الياء الأخِيرةُ وتقولُ: غُوِيّةٌ. وتُحذَفُ الألِفُ مِن معاوِيةَ فِي التصغِير، لأنها زائِدةٌ فتَبقَى "معيوية" وتُقْلَب الواو ياء وتُدغَم ياء التصغِير فِيما بعدها، وتُحذَفُ الياء الأخِيرةُ. وإذا صغر "أحوى" يصِير: "أحيوي" فتُحذَفُ الياء المتَطَرفّةُ، وتُقْلَب الواو ياء وتُدغَم الياء فِي الياءِ فَيصير "أحي" بِياءٍ مشَددةٍ بِلا تَنْوينٍ؛ لأنه غَير منْصرفٍ، ولأن ما كان فِي التكْسِير غَير منْصرفٍ يكُون فِي التصغْير أيضاً غَير منْصرفٍ. وقالَ عيسى بن عمر: هو منْصرفٌ؛ لأنه إذا حذَفْتَ الياء المتَطَرفَةَ خَرجتِ الكَلِمةُ عن وزن "أفْعل" ولا تكُون غَير منْصرفَةٍ. وقالَ أبو عمرو بن العلاءِ: "أحيّ" بِكسر الياءِ المشَددةِ وتَنْوِينها. وأصلُه عِنْده بعد التصغِير: أُحيي، فاستُثْقِلَتِ الضمةُ والكسرةُ علَى الياءِ الأخِيرةِ، فأُسكِنَت وحذِفَت لِسكُونِها ولِسكون التنوين فَبقَي ما قبلَ لامِ الكَلِمةِ وهِي مكْسورةٌ منَونةٌ أبداً مِثْل الضادِ [في][1] قاضٍ. قولُه: ومن قالَ: أُسيود، قالَ: أُحيوٍ، يعنِي: من لَم يقْلِبِ الواو ياء فِي أُسيود لَم يقْلِب الواو أيضاً فِي "أحيو" وكان أصلُه "أحيوي"، فَاستُثقِلَتِ الضمةُ علَى الياءِ، وأسكِنَت وحذِفَت فِي الرفْع والجر، وهذا مِثْلُ جوارٍ، وقَد ذُكِر فِي أسباب منْع الصرفِ، لأن أُسيود غَير منْصرفٍ، ومن قال: أُسيود قالَ: أُحيو بالواو أيضاً.

فصل

وتاء التأنِيثِ لا تَخْلُو مِن أن تكُون ظاهِرةً، أو مقَدرةً، فالظاهِرةُ ثَابِتةٌ أبداً، والمقدرةُ تَثْبتُ فِي كُل ثُلاثَي، إلاّ ما شَذ مِن نَحو: عريس، وعريبٍ. ولا تَثْبتُ فِي الرباعِي إلاّ ما شَذ مِن نَحو: قُديدِمة، ووريئةٍ. وأما الألِفُ فَهي إذا كانَتْ مقصورةً رابِعةً ثَبتَتْ نحو: حبيلَى، وسقَطَتْ خامِسةً فصاعِداً كقولِك: جحيجِب، وقُريقِر، وحويلٌ، فِي "جحجبى" و"قرقرى" و"حولايا".

---

[1] - [من] في ن.ف.ك.

وتاء التأنيثِ، يعني: كُل اسم فيه تاء التأنيثِ ملفُوظَةً فإذا صغر تَثْبتُ التاء، تَقَولُ فِي طَلْحةَ: طُلَيحة، وإن كانَتِ التاء فِيه مقَدرةٌ، وهِي المؤَنثُ السماعِي، تَظْهر التاء فِي التصغِير إن كان ثُلاثِياً، تَقَولُ فِي قِدر: قُديرةٌ؛ لأن التصغِير وجمع التكسِير يردان الأَشْياء إلى أَصلِها، كما تَقُولُ فِي بابٍ: بويب، وجمعه: أبوابٍ ردت الأَلِفُ إلى أَصلِها، وهو الواو. إلا ما شَذ، نَحو: عريس: وهو تَصغِير عرسٍ بِضم العين، وهو طَعام الولِيمةِ، وهو مؤنثٌ وحقها أَن يقَالَ فِي التصغِير: عريسةٌ" ولكِن لَم تُثبت التاء علَى الشذُوذِ، وكذَلِك: "عريب": وهو تَصغِير "عرب". وإن كان رباعِياً لَم تَثْبتِ التاء فِي التصغِير [لئلا][١] تُثْقَلُ الكَلِمةُ بِكَثْرةِ الحروفِ، نَحو: عقَيرب فِي تَصغِير: عقْربٍ. إلا ما شذ، نَحو: "قُديدِيمة" فِي تَصغِير "قُدام" وكذلك: "وريئةٍ بتَشديدِ الياءِ وبعدها همزةٌ وهو تَصغِير "وراء" قَلِبت الأَلِفُ التي بعد الراءِ ياء مكْسورةً لِوقُوعها بعد ياءِ التصغِير، ثُم أُدغِمت ياء التصغِير فِيها. قَالَ أَبو البركَاتِ[٢]: إنما أُثْبِتَت التاء فِي هذين اللفظَين، لأن الظرفَ أَكثَرها مذَكر، فَأُثْبِتَتِ التاء فِي قُديدمةٍ ووريئة كيلا يظَن أنهما مذَكران كسائِر الظروفِ. وأَما الأَلِفُ؛ يعنِي: كُل كَلِمةٍ آخِرها أَلِفٌ مقْصورةٌ فَلا تَثْبتُ الأَلِفُ فِي التصغِير إلا إذا كانت الأَلِفُ لِلتأنِيثِ وقَبلَها ثَلاثَةُ أَحرفٍ نحو: حبيلَى في تَصغِير حبلَى، ولا تثبتُ فيما عدا ما ذَكرنَاه، فقولُك: المرمى ألفها لَيست لِلتأنِيثِ فَلا جرم تَقُولُ فِي تَصغِير مريمٍ مِثلُ قَاضٍ. وجحجبى "جحيجِب" بجِيمين بينهما حاء مهملَةٌ ساكِنَةٌ وهِي اسم قَبِيلَةٍ، أَلِفُها لِلتأنِيثِ ولَكِن قَبلَها أَكْثَر مِن ثَلاثَةِ أَحرفٍ، فَلا جرم تَقُولُ فِي تَصغِيرها: "جحيجِب" بِحذفِ الأَلِفِ، وتَقُولُ فِي تَصغِير "قَرقَرى" وهو اسم موضِعٍ: "قُريقِر" بِحذْفِ الأَلِفِ، وفِي تَصغِير حولايا" بِالحاءِ المهملَةِ وسكُون الواوِ، وهِي اسم بقْعةٍ حويل بِلامٍ مكْسورةٍ منَونةٍ بعد ياءِ التصغِير، فَحذِفَت الياء والأَلِفُ بعدها كيلا تَثْقُل الكَلِمةُ بِكثْرةِ الحروفِ، ثُم حذِفَت الأَلِفُ التي بعد اللامِ عِنْد التصغِير كما حذِفَت أَلِف مرمِي، فَصار مِثْلَ قاضٍ.

فصل

وكُل زائدةٍ كانَتْ مدةً فِي موضِعِ "ياء فُعيعِيلٍ" وجب تقريرها وإبدالُها ياء إن لم تَكُنْها، وذَلِك نَحو: مصيبِيح، وكُريدِيس، وقُنَيدِيلٍ. في "مِصباحٍ"، و"كُردوس"، و"قِنْدِيلٍ". وإن كانَتْ فِي اسمٍ ثُلاثي زائِدتَان، لَيستْ إحداهما إياها، أَبقَيتَ أَذْهبهما فِي الفَائِدةِ، وحذَفْتَ أُخْتها، فَتَقُولُ فِي "منْطلِقٍ"، و"مغْتَلِمٍ" و"مضاربٍ"، و"مقَدِمٍ" و"محمر" و"مهومٍ": مطَيلِقٌ، ومغَيلِم، ومضيرب،

---

[١] - [كيلا] في ن.ف.

[٢] انظر – البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ابن الأنباري ٨٥-٨٦.

ومقَيْدِم، ومهيم، ومحيمِر. وإن تَساوتا كُنْتَ مخيراً، فَتَقولُ فِي "قَلَنْسوةٍ"، و"حبنطى": قُلَينسة، أو قُلَيسِية، وحبينطٌ، أو حبيطٌ. وإن كُن ثَلاثاً، والفَضلُ لإحداهن، حذفَتْ أُخْتُاها، فَتَقُولُ فِي "مقْعِنسِس"، مقيْعِس، وأما الرباعِي، فتَحذِفُ مِنه كل زائِدةٍ، ما خَلا المدةَ الموصوفَة. تَقُولُ فِي "عنْكَبوتٍ": عنَيكِب، وفِي "مقْشَعِر": قُشَيعِر، وفِي "احرِنجام": حريجِيم".

وكل زائِدةٍ كانت مدةٌ: يعني: كُل كَلِمةٍ خُماسِيةٌ رابعِها حرفُ مد يقْلب حرفُ المد فِيها فِي التصغِير ياء، لانكِسار ما قَبلَها، نَحو: "كُردوس" بِضم الكافِ والدال، وهِي القِطْعةُ العظِيمةُ مِن الحبل والمِفْصلُ العظِيم مِن مفَاصِل الأعضاءِ، فَتَصغِيره "كُرَيْدِيس" تُقْلب الواو ياء لانكِسار الدال. قَوله: إن تَكُنْها. الضمِير المؤَنثُ يعود إلى الياءِ، يعنِي: إن لَم يكُن حرفُ المد ياء يقْلب ياء، وإن كان ياء يَترك على حالِها. وإن كانَت فِي اسم ثُلاثي: الضمِير فِي "اياها" يعود إلى حرفِ المد الرابِع. والضمِير فِي "أُخْتِها يعود إلى الزيادةِ التي أَبقَيت أذْهبهما فِي الفَائِدةِ، أَي: أَكْثُرها وأَقْواهما فِي الفَائِدة. وإذا كان الاسم ثُلاثياً وزيدت فيهِ زِيادتَان ولَيس رابِع تِلْك الكَلِمةِ حرفَ مد، فاحذِف فِي التصغير ما هو أَقل فَائِدةٌ مِنْهما، واتْرك ما هو أَكْثَر فَائِدةٍ، نَحو: منْطَلِق فَالمِيم والنون زائِدتَان، والنون لا تَدلُ إلا على البِنَاءِ، والمِيم تَدل على بِناءِ الفَاعِل والمفعول والزمان والمكَان والمصدر، فَاحذِف النون فِي التصغِير دون المِيمِ لَما ذَكرنَا، وقِيل: مطَيلِق، وكذَلِك البحثُ فِي "مغَيلِم" تَصغِير "مغْتَلِم"، والإغْتِلام بِالغِين المعجمةِ شِدةُ الشهوةِ فِي الحيوان، وتُحذَفُ الدالُ المدغمِ، وتُتْركِ الدالُ المدغَمِ فِيها مِن "مقَدمِ" بِتَشْدِيدِ الدال فَتَقُولُ: "مقَيدِم" بِتَخفِيفِ الدال. وتَحذَفُ الواو المدغَمةُ وتُتْرك المدغَم فِيها مِن "مهوم" فَتَقُولُ: مهيوم وتُقلب الواو ياء وتُدغَم ياء التصغِير فِيها فَتَقولُ: "مهيم" وهو من التهويمِ وهو النوم. وتُحذَفُ الياء المدغَمةُ، وتُترُك المدغَم فِيها مِن "محمر" بِتَشْدِيدِ الراءِ، فَتَقولُ: محيمِر. وإن تَساوتا، يعنِي: إذا تَساوت الزيادتَان فِي الفَائِدةِ، ولَيست إحديهما أَكْثَر فَائِدةٌ مِن الأُخْرى، كُنْتَ فِي حذْفِ أَيهما شِئتَ مخَيراً. فَإن حذَفْتَ النون مِن "قَلَنْسوة" وقُلْتَ: "قُلَيسِية" انقَلَبتِ الواو ياء لانكِسار السين، وإن حذَفْتَ النون مِن "حنَبطَى" وهو عظِيم البطْن، قُلْت: "حبيط" صارتِ الأَلِفُ ياء لانكسار ما قَبلها فَصار مِثلَ قاضٍ. وإن كُن ثلاثاً. يعنِي: إذا كان فِي الاسمِ الثلاثِي ثَلاثُ زوائِدٍ وأَحِدتُها أَكْثَر فَائِدةً أَبقيتَها وحذْفَت الأُخَريين، كما ذُكِر فِي "مقْعِنسِس" ومعنَاه المتَأخر، فَالمِيم والنون والسين الأُولى زوائِد، ولكِن المِيم أَكْثَر فَائِدةً لِما ذَكرنَا، فلا جرم تَحذِفَ النون والسين الأُولى دون المِيمِ. وأما الرباعِي. يعنِي: تَحذِفُ جميع الزوائِدِ مِن الرباعِي الأَصلِي حتى تَاء التأْنِيثِ إلا المدةَ الواقِعةَ رابِعةً، وأَراد بالمدةِ الموصوفَةِ: ما كانَتَ رابِعةٌ، فَتُحذَفُ الواو والياء مِن "عنْكبوتٍ" تَقَولُ: "عنَيكِب" وتَحذِفُ المِيم والراء المدغَمة مِن "مقْشَعِر" تَقُول: "قُشَيعِر" ومعنَى

"الإقْشِعرار": انقِباض الجِلْدِ، وقِيام الشعر على الأعضاءِ مِن الخَوفِ، أو البردِ. وفِي "احرنْجامٍ" ثَلاثُ زوائِد: الهمزةُ والنون والألِفُ، فَتَحذِفُ الهمزةَ والنون فَإذا حذَفْتَهما بقي حِرجام، فَالألِفُ رابِعةٌ: فَتَقولُ فِي تَصغِيرِهِ: "حريجِيم" ومعنَى الاحرنْجام: الإجتِماع وازدِحام الإبِل.

فصل

ويجوز التعويض وتركُه فِيما يحذَفُ مِن هذِه الزوائِد، والتعويض أن يكُون على مِثَال "فُعيعِلٍ" فيصار بِزيادةِ الياءِ إلى "فُعيعِيل" وذَلِك قَولُك فِي "مغتَلِم" مغَيلِيم. وفِي مقيدِمٍ: "مقَيدِيمٍ"، وفِي "عنكبٍ": عنَيكِيب. وكذلِك البواقِي. فإن كان المِثَالُ فِي نَفْسِه على "فُعيعِيل" لم يكُن التعويض. ويجوز التعويض، يعنِي: كُل كَلِمةٍ حذَفْتَ مِنها شَيئاً لِلتصغِير، فَإن كان وزنُها بعد التصغِير "فُعيعِلاً"، جاز فيه أن تُدخِلَ بعد الحرفِ الرابِع ياء عِوضاً عن المحذوفِ، وجاز أن لا تُدخِلَ كما تَقُولُ فِي تَصغِير: "مغْتَلِم: مغَيلِمٍ إن شِئتَ قُلْتَ: "مغَيلِم" بِلا تَعويضٍ، وإن شِئْتَ قُلْتَ: "مغَيلِيمٍ". وأما إذا كانَتْ الكَلِمةُ بعد التصغِير على وزن "فُعيعِيل" فَلا يجوز التعويض، لأنك إذا عوضت فِي مِثل هذا أَخْرجت الكَلِمةَ عن أوزان التصغِير وذَلِك نَحو: حريجِيم في تصغير احرنْجام، فَإنه لا يمكِن التعويض هنا.

فصل

وجمع القِلةِ يحقر على بِنَائِه، كقولِك فِي "أكْلُبٍ"، و"أجربةٍ"، و"أجمالٍ"، و"ولْدةٍ": أُكَيلِب، وأُجيرِبةٌ، وأُجيمال، ووليدةٌ. وأما جمع الكثْرةِ، فَلَه مذْهبانِ: أحدهما أن يرد إلى واحِدِه، فيصغر عليه، ثُم يجمع على ما يستَوجِبه مِن الواو والنون، أو الألِفِ والتاءِ، أو إلى بِنَاءِ جمعِ قِلّةٍ، إن وجِد له. وذَلك قَولك فِي "فِتْيانٍ": فُتَيون، أو "فُتَيةٌ"، وفِي "أذِلاء": ذُليلُون، أو أُذَيلةٌ. وفِي "غِلْمانٍ": "غُلَيمون أو غُلَيمةٌ وفِي "دورٍ": دويرات، أو أُديرٍ. وتقولُ فِي "شُعراء": شُويعِرون، وفي "شُسوعٍ": شُسيعاتٌ". وحكم أسماءِ الجموعِ حكم الآحادِ، تَقولُ: قُويم، ورهيطٌ، ونُفَير، وأُبيلةٌ، وغُنَيمةٌ.

وجمع القِلةِ يحقر: اعلَم أن لجموع القِلةِ أربعةُ أوزانٍ، فَإذا صغرتَها لا تَزيد فِيها ولا تُنقِص منها شَيئاً، إلا أنَك تَكْسِر بعد ياءِ التصغِير فِي غَير الثلاثِي، ولاَ تَكْسِر بعد ياءِ

التصغِير إذا كان بعدها أَلِفُ الجمع، محافظةً لألِفِ الجمعِ، وقَد ذَكر المصنفُ جمِيع أمثِلتها.
وأما جمع الكثْرةِ، يعنِي: إذا صغرتَ جمع الكثْرةِ رددتَه إلى واحِدِه، ثُم صغرتَه ثُم جمعته جمع السلامةِ المذكر إن كان مذكراً مِن العقلاءِ، أو جمعتَه جمع سلامةِ المؤنثِ إن كان مؤنثاً، أو مذكراً ليس مِن العقَلاءِ، وإن شِئْتَ رددته إلى جمعِ القِلَّةِ إن كان له جمع قِلةٍ، وأَنْتَ مخير فِي ردهِ إلى واحِدِه، وإلى جمع القِلة: والفِتْيان جمع الفَتَى، إن رددتَه إلى واحِدِه قُلْتَ فِي تَصغِيرِه: "فُتي" بياءٍ مشَددةٍ ثم جمعته جمع السلامةِ المذكر، فَتَقُولُ: فُتيون. وإن رددتَه إلى جمعِ القِلة وهو "الفِتْيةُ" فَتَقُولُ فِي التصغِير: "فُتَية" بِتَشْدِيدِ الياءِ. و"أَذِلاء" جمع ذَلِيل تَقَولُ بعد ردهِ إلى واحِدِه "ذُلَيلُون"، وبعد ردهِ إلى القِلَّة: "أذَيلّةٌ" بِتَشْدِيدِ اللامِ، وأَصلُه: أُذَيلِلَةٌ. و"دور" إن رددتَها إلى واحِدِها قُلْتَ بعد التصغِير والجمعِ: "دويراتٍ" قُلِبت أَلِفُ "دارٍ" واواً لانضِمامِ ما قَبلها، وإن رددتَها إلى جمعِ القِلةِ وهو "أدور" قُلْتَ: "أديور" ثُم قَلِبتَ الواو ياء، وأُدغِمت ياء التصغِير فِيها. فَقُلْتَ: "أُدير". وأما "شُعراء" فَليس له جمع القِلةِ فلا طريقَ إلى رده إلى الواحِدِ، ثُم جمعه جمع السلامةِ المذَكر فَتَقُولُ: "شُويعِرون" وواحِده "شَاعِر" قُلِبت الأَلِفُ واواً فِي التصغِير لانضِمامِ الشين. وكذَلِك: "شُسوع" ليس لها جمع القِلةِ فَيلْزم ردها إلى الواحِدِ، ثُم جمِعت جمع سلامةِ المؤنثِ. وحكْم أَسماء الجموعِ حكِم الآحادِ. يعنِي: الاسم الذي لَفْظُه واحِد ومعنَاه الجمع يصغر كما يصغر الاسم الواحِد، فَإن كان ذَلِك الاسم مؤنثاً فِي المعنَى تَظْهر التاء عِنْد التصغِير، كإبلٍ، وغَنَمٍ تَقُولُ فِي التصغِير: أُبيلَةٌ وغُنَيمةٌ.

فصل

ومن المصغراتِ ما جاء على غَير واحِده كأُنَيسيان، ورويجِل، وآتَيك مغَيربان الشمس، وعشَياناً، وعشَيشيةٌ. ومِنه قَولهم: أُغَيلمةٌ، وأُصيبيةٌ، فِي صِبية "وغِلمةٍ".

ومِن المصغراتِ ما جاء على غير واحده. يعنِي: قَد يصغر الاسم الواحِد فَإن كان ذَلِك الاسم على لَفْظٍ غَير اللفْظِ المسَعمل فِي المكبّر، نَحو: إنْسان فَقِياس تَصغِيرِه، أُنيسِين؛ لأن السين انكسرت لِوقُوعِها بعد ياءِ التصغير، وإذا انكسرتْ السين انقَلَبتِ الأَلِفُ ياء إلا أنهم زادوا فِي التصغِير حرفاً، وهو إما الأَلِف التي بعد السين، والألفْ هي كانت في إنسان، أو الأَلِف هي كانت في إنسان، والقِياس فِي "رجيل"، رجيلْ لأنه تَصغِير رجل إلا أنه زيدت فيهِ "واو" وقيل: بلْ "رجيل" تَصغِير راجِل فَإن كان تَصغِير راجلٍ، فَليس فيهِ زيادةٌ. ومغَيربان تَصغِير "مغْربٍ" زيدت فيهِ الأَلِفَ والنون. وعشَيان بتَشْدِيدِ الياءِ تَصغِير عِشي. وعشَيشِية تَصغِير عشَيةٍ زيد

فِيهما ما تَراه. وأُغَيلِمة تَصغِير "غِلْمةٍ"، وأُصيبيةٌ تَصغِير صِبيةٍ زيد فِيهما الهمزةُ، كُل ذَلِك استِعمالٌ على غَير القِياسِ.

فصل

وقد يحقر الشيء لدنوه من الشيء، وليس مثْله، كقولك: هو أُصيغر منْك، إنما أردت أن تُقلِّلَ الذي بينهما، وهو دوين ذلك، وفُويقَ هذا، ومنه، أُسيد، أي: لم يبلغ السواد. وتقولُ العرب: أخذْتُ منْه مثيلَ هاتيا، ومثَيلَ هاذيا.

وقد يحقر الشَيء لدنُوة من الشّيء وليس مثله، يعني: إذا لم يكُن الشيئان متماثلين ولكن بينهما تفَاوتٌ قليلٌ، وإن أردتَ أن تُخبِر المخاطب بأن التفاوتَ بينهما قليلٌ يصغر اللفْظُ الذي فيهِ بيان التفاوتِ كما تقُولُ: زيد أُصيغر من عمروٍ، أي: أصغَر منه بقليلٍ، يعني: فهما غير متماثلين ولكن متفَاوتان، وهي دوين ذلك وفويق هذا هي: إشارةٌ إلى مؤنّثٍ من بقْعةٍ أو غيرها. ودوين تصغير "دون" ودون بمعنَى غير، وبمعنَى أسفَلَ، ولَه معانٍ كثيرةٌ، يعني: هي غير ذلك بشَيءٍ قليلٍ، أو تلْك البقْعةُ أسفَلُ من ذلك بشَيءٍ قليلٍ، وفُويق تصغير فَوق، يعني: هذا فُويقَ ذَاك الشيءِ. ومنه: أُسيد. أسيد تصغير: أسود وكان أصلُه بعد التصغير، أُسيود قُلبت الواو ياء وأُدغِمت الياءِ في الياءِ، يعني: هذا أسود ولكن لم يبلُغ سواداً أنَا قائِلٌ فيه أنه سواد، وتقُولُ العرب: أخَذْتُ منه مثَيلَ. هاتَيا. هاتيا تصغير هاتَا، وهذيا تصغير هذا، يعني: أخَذْتُ منه شَيئاً ليس مثْلَ هذا الشيءِ، ولكن قريباً من هذا الشيء.

فصل

وتصغير الفعل ليس بقياس، وقولهم ما أُميلحه: قالَ الخَليلُ[1]: إنّما يعنُون الذي تصِفُه بالملح، كأنّك قلتَ: زيد مليح شبهوه بالشيء الذي تلْفِظُ به، وأنت تعني شَيئا آخَر نحو قولك: بنو فُلانٍ يطَؤهم الطريقُ، وصيد عليه يومان.

وتصغير الفعل، يعني: تصغير الفعل غَير جائزٍ؛ لأن التصغير وصفٌ، والوصفُ للأسماءِ كما أن التثنية والجمع كذلك، وقد جاء تصغير فعل التعجبِ خَاصةً، وإنما صغروا فِعلَ التعجبِ لأنه يشْبِه الأسماء في عدم تصرفِهِ إلى المستَقبل والأمر، والنهي، والتثنيةِ، والجمع بِخَلافِ سائِر الأفْعال. قولُه: ما أُميلحه، هذا تصغير: ما أملَح فُلاناً. والمراد بهذَا التصغير المبالَغَةُ في ملاحتِهِ، ويحتمِلُ أن يريد التلَطُفَ بالمذكُور. قولُ الخَليل: إنما يعنُون الذي تصِفُه بالملح، يعني: إيراد القَائِل تصغير الذي يصفهُ بالملاحةِ، أو الملُوحةِ على الحقِيقَةِ

[1] انظر الكتاب ١٩٣/٣، ٤٧٧.

لا تَصغِير الفِعل كقَولِهم: بنو فُلانٍ يطَؤهم الطريقُ، أُسنِد الفِعلُ إلى الطريق والمراد مِنه أَهلُ الطريق، فَكذلِك ههنا، تَطَؤ، أي: تَمر، يعني: بنو فُلانٍ قَوم قَد نَزلُوا على جنْبِ الطريق يمر عليهم المارون في الطريق ليضيفوا من مر بهم. وقُوله: وصِيد عليه يومان: أُسنِد الفِعلُ المجهولُ إلى "يومان"، والمراد منه صيد فِي اليومين، أَي: صِيد على الفَرسِ وحوشُ يومين.

فصل

ومِن الأسماءِ ما جرى فِي الكلامِ مصغراً، وترك تكْبيره، لأنه عِنْدهم مستَصغَر، وذلِك نَحو: جميلٍ، وكعيتٍ، وكُميتٍ، وقالُوا: جِملان، وكِعتان، وكُمتٌ. فجاؤوا بالجمع على المكبر، كأنّها جمع، "جملٍ"، و"كُعتٍ"، و"أَكْمتَ".

ومِن الأسماءِ ما جرى في الكلامِ مصغراً، يعنِي: قَد جاءت أسماء مستَعملٌ مصغرها، ولَم يستْعملْ مكبرها، وسببها أن الشيء الذي وضع الواضِع له اسماً مصغراً فِي أَول الوضع كان صغيراً عِنْده فلَم يضع له اسماً مكبراً، نَحو: جميل بِضم الجِيمِ وفَتْح الميمِ، وهو اسم طائِر. وكُعيتْ وهو طائِر يشبِه البُلبُلَ. وكُميتَ وهو المعروفُ مِن الخَيل، فَجمعوا هذه الأسماء كما يجمع الاسم المكبر، فَقَالُوا فِي جمع "جميل": جِملان بِكسر الجِيمِ قَدروا مفْرده جملاً بِضم الجِيمِ وفَتْح المِيمِ، وإن لَم يكُن مفْرده مستَعملاً علَى هذه الصيغَةِ، وجمعوا "كُعيتاً" على كِعتَان بِكسر الكافِ قَدروا مفْرده "كُعتاً" بِضم الكَافِ وفَتْح العين كصردا وصردان، وجمعوا الكُميت علَى كُمتٍ بِضم الكَافِ وسكُون المِيمِ قَدروا مفْرده "أَكْمت" بوزن "أَحمر".

فصل

والأسماء المركّبةُ يحقر الصدر مِنها، فَيقَالُ: بعيلَبك، وحضَيرموتْ وخُميسةُ عشَر، وثُنَيا عشَر. والأسماء المركبةُ: اعلَم أَن الاسم الثانِي مِن الإسمين المركبين بِمنزلَةِ تَاءِ التأنِيثِ، فَكما أَن تَاء التأنيث لا تُحذَفُ فِي التصغِير فَكذلِك الاسم الثانِي مضافاً إِلَذاك، لا موضِع لِلتصغِير إِلاّ الاسم الأولَ فَيضم الحرفُ الأولُ ويفْتَح الثانِي وتُلْحق ياء التصغِير بعد الحرفِ الثانِي، ولَم تَكْسِر الحرفَ الذي بعد ياءِ التصغِير، بل يفْتَح لأنها قَبلَ الاسمِ الثانِي، وما قَبلَ الاسمِ الثانِي يفْتَح كما يفتح ما قبل تَاءِ التأنِيث. قَوله: ثُنيا عشَر: هو تَصغِير اثنَا عشَر، وأَصلُه ثنَيا عشَر فَحذُفَ لام الكَلِمةِ، وزيد همزةَ الوصل قَبلَ التصغِير، ثُم حذَفَ الهمزةَ وردت لام

الكِلمة عِنْد التصغِير؛ لأن التصغِير يرد الأشْياء إلى أصلِها، فَصار "ثنيبا" عشَر وأُدغِمت ياء التصغِير فِي ياءِ لامِ الكِلمةِ، فَصار ثُنَيا عشَر.

فصل

وتَحقير الترخَيم أن تَحذِفَ كُل شَيءٍ زِيد فِي بنَاتِ الثلاثَةِ والأربعةِ، حتى يصِير الاسم علَى حروفه الأصول، ثُم تصغره، كقَولِك فِي "حارِثٍ": حريثٌ، وفِي "أسود" سويد، وفِي "خَفَيددٍ" خُفَيد، وفِي مقْعنْسِس قُعيس، وفِي "قِرطَاس" قُريطِس".

وتَحقِير الترخِيمِ: الترخِيم مبالَغَةُ الخَرم وهو القَطْع، والمراد بِهِ ههنا حذْفُ الحروفِ الزوائِدِ مِن الكِلمةِ حتى تَبقَى حروفُها الأصلِيةُ ثُم تُصغر، وهذا الصنِيع جائِز غَير لازِمٍ. يعنِي: إِن شِئْتَ حذَفْتَ الزوائد، وإن شِئْتَ صغرتَ الكِلمةَ مع الحروفِ الزوائِدِ كما تَقَدم بحثُه، وإن شِئتَ قُلْتَ فِي تَصغِير "حارثٍ" حريث بِحذْفِ الألِفِ، وإن شِئْتَ قُلْتَ "حويرث" بقَلْبِ الألِفِ واواً لانضِمامِ ما قَبلَها. "الخُفَيدِد" بِضم الخَاءِ المعجمةِ وفَتْح الفَاءِ والدال النعامةُ الضخْمةُ الطويلةُ الساقَين، السريعةُ فِي السير، فَالياء وإحدى الدالَين زائِدةٌ فَإذا صغرتَه حذَفْتَ الياء وإحدى الدالَين، وقُلْتَ: خفَيد.

فصل

ومِن الأسماءِ ما لا يصغر كالضمائِر، وأَين، ومتَى، وحيثُ، وعِنْد، ومع، وغَير، وحسب، ومن، وما، وأَمس، وغَدٍ، وأولُ مِن أمس، والبارحةُ، وأَيامِ الأُسبوع، والاسمِ الذي بمنزلَةِ الفِعل، لا تَقولُ: هو ضويرب زيداً.

ومِن الأسماءِ، يعنِي: بعض الأسماءِ لاَ يجوز تَصغِيرها لِعلةٍ، وهِي أنْواع، أحدها: المضمراتُ، قَالَ أبو سعيدٍ: لا تُصغّر المضمراتُ، لأنها تُشبِه الحروفَ كما ذُكر فِي أول المبنِياتِ فَكما لاَ يصغر الحروفُ لاَ يصغر المضمراتُ. وأَين، ومتَى. يعنِي: لاَ يجوز تَصغِير ما فيه معنَى الإستِفْهامِ. قَالَ أبو سعيدٍ: لأن هذه الأسماء يستَفْهم بِها عن مبهماتٍ لا تَعرفُها، ويجوز أن يكُون ذَلك الشيء الذي تَستَفهِم عنْه قَلِيلاً أو كَثِيراً، ويلْزمك أن تُجِيبهم، لِيرد الجواب عنه علَى ما عِنْد المسؤُول فيهِ. وحيثُ إنما لا يجوز تَصغِيره؛ لأن حيثُ مكان مبهم تَفْسِيره ما بعده فَإذا كان معرفَةٌ ما بعده لاَ يتَفاوتُ تَصغِيره وتَكْسِيره. وعِنْد: قَالَ أبو سعِيدٍ: لا

يجوز تَصغِيره لأنه مكان مبهم لا يرتَفِع إبهامه ولا شَيء مِن إبهامِه بِالتصغِير. و"مع" لا يجوز تَصغِير "مع" لأنه علَى حرفَين ولَم يسقُط مِنْه شَيء [يعود فِي التصغِير] [1]، والتصغِير لا بدو أَن يكُون ثَلاثَةَ أَحرفٍ فَصاعِداً لِيقَع حرفُ التصغِير بعد الثانِيةِ. ويكُون بعد حرفِ التصغِير فصاعِداً. وغَير: قَالَ أَبو سعِيدٍ[2]: لا يجوز تَصغِيره؛ لأنه لا يفيد تَصغِيره معنًى. و"حسب" قَالُوا: لا يصغر حسب، لأنه بمعنَى الفِعل كما ذَكرنَا فِي أسماءِ الأَفْعال، فَكما لا يصغر الفِعلُ لا يصغر "حسب". و"من" و"ما" وبحثُهما كَبحثِ "مع"، و"أمس". أَراد بِأيامِ الأسبوعِ، السبتَ، والأحد إِلى الجمعةِ، يعنِي: كُل يومٍ مِن أيامِ الأسبوعِ، وأَمس، وغَدٍ، وأولَ مِن أَمسِ، والبارحة مخْصوص بِوقتٍ لا يتَغير معناه بِالتصغِير فَلا يجوز تَصغِيره. والاسمِ الذي، يعنِي: كُل اسمٍ يعملُ عملَ الفِعل فَحكمه حكْم الفِعل فَلا يجوز تَصغِيره.

فصل

والأسماء المبهمةُ خُولِفَ بتَحقِيرها تَحقير ما سِواها. بأَن تُرِكَتِ أَوائِلُها غير مضمومةٍ. وأُلحِقَتْ بأواخِرها أَلِفَاتٌ، فَقَالُوا فِي "ذَا" و"تَا": ذَيا وتَيا. وفِي "أولا" و"أولاءِ": أُلياء. وفِي "الذي"، و"التي": اللذَيا، واللتَيا، وفِي "الذِين"، و"اللاتِي": اللذَيون، واللتَيات.

والأسماء المبهمةُ، يعنِي: وضعتَ العرب تَصغِير اسماءِ الإِشَارةِ، والموصولاتِ علَى خِلافِ سائِر التصغَيراتِ بِثَلاثةِ أَشيْاء، أَحدها: تَرك الحرفِ الأول علَى فَتْحِهِ ولَم يضموه، لأن أسماء الإِشَارةِ والموصولاتِ ثَقيلَةٌ لِكَونِها مبنِيةٌ فَلو ضمت أَوائِلُها لِلتصغِير لَزاد ثِقَلُها. الثانِي: أَن ياء التصغِير هنَا وقَعتْ ثَانِيةٌ فَما كان علَى حرفَين نَحو: ذَاوتَا وعِلته أَن ياء التصغِير فِي "ذَا" لَو لَم تَقَع ثَانِيةً لَزم أَن تَقَع أَولاً، ولا يمكِن هذا؛ لأن ياء التصغِير ساكِنَةٌ ولا يمكِن الابتِداء بِالساكِن، أَو تَقَع أخِراً، وهذا ممتَنِع أَيضاً، لأنه لا يمكِن حينها إِلحاقُ الأَلِفِ فِي الأواخِر. الثالِثُ: إِلحاقُ أَلفٍ فِي أواخِر هذه الأَسماءِ، قَالَ عبد القَاهِر: أُلحِقَت الأَلِفُ فِي [آواخر][3] الأسماءِ المبهمةِ علَماً لِلتصغِير بِإزاءِ الضمةِ فِي الأول مِن كُل مِثَال: أَما "ذَا" فَأَصلُه "ذَوي" فَحذِفَتْ الواو، وقُلِبتَ الياء أَلِفاً، وقِيل: أَصلُه: "ذيي" فَحذِفَت إِحدى الياءين، وقُلِبتَ الثانِيةُ أَلفاً، ثُم أُدخِلَت ياء التصغِير بعد الذال وردتِ الأَلِفُ إِلى الياءِ، وأُدغِمتَ ياء التصغِير فِيها، ثُم

---

[1] - [حتى يرد بالتصغير] في ن.ف.

[2] - الارتشاف ١٨٦/١- ١٨٨.

[3] - [آخر] في ن.ف.

زيدت أَلِفٌ بعد هذِه الياءِ المشَددةِ لِما ذَكرنَا. وأما "تَا" فَبحثُه كبحثِ "ذَا". وأَما "أولاً" بِالقَصر، فَيلْحقُ بِياءِ التصغِير ثَالِثَةٌ، وتَرد الأَلِفُ إِلى أَصلِها وهو الياء، وتُدغَم ياء التصغِير فِيها، وتُزاد الأَلِفُ بعد الياءِ المشَددةِ، ويفْعلُ هكذا فِي الممدودةِ إِلا أَنه لا تُزاد الأَلِفُ آخراً، بل تُزاد بعد الياءِ المشَددةِ، وقِيل: الهمزةُ؛ لأن الممدودةَ لا بد وأَن تَكُون الهمزةُ فِي آخِرها، والأَلِفُ الزائِدةُ فِي أَولِها بالمقْصورةِ، و"أُولياءِ" الممدودة عِوض عن تَرك تَغْيير أَولِها؛ لأن الحرفَ الأولَ هنَا مضموم فِي التكسير والتصغِير. وأَما "الذي" فَتَدخُلُ ياء التصغِير بعد الدال وتُفْتَح الياء الأَصلية، وتُدغَم ياء التصغِير فِيها وتَلْحقُ الأَلِفُ بعد الياءِ المشَددةِ عِوضاً عن تَركِ تَغْير أَولِها مِن الفَتْح إِلى الضمِ، وكذلك بحثُ الذين فِي التثنِيةِ، وتَدخُل ياء التصغِير بعد الذال وتُحرك الياء الأَصلِيةُ، وتُدغَم ياء التصغِير فِي الياءِ الأَصلِيةِ، ولا تَلْحقُ الأَلِفُ التي هِي علامةُ التصغِير، بلْ تَدخُلُ فِي الرفْع أَلِفُ التثنِيةِ، وفِي النصب والجر ياء التثنِيةِ. فَتَقولُ: اللذيان واللذَيين. وأَما فِي الجمعِ فَتَدخُلُ ياء التصغِير بعد الذال وتُدغَم ياء التصغِير فِي الياءِ الأَصلِيةِ ثُم تَدخُلُ بعد الياءِ المشَددةِ فِي الرفْعِ واو الجمعِ، وفِي النصبِ والجر ياء الجمعِ، فَتَقولُ: اللذَيون، واللذَيين. ولَيس الأَلِفُ الملْحقةُ فِي التصغِير فِي التثنِيةِ والجمعِ فِي هذَين اللفظَين لا فِي اللفْظِ، ولا فِي التقدير عِنْد سيبويه[1]، وأما عِنْد الأَخْفَش[2] فَهي مقَدرةٌ ولا يتَفاوتُ اللفظَين بين أَن تَكُون هذِه الأَلِفُ مقَدرةٌ، أَو غَير مقَدرةً إِلا فِي النصبِ والجمع وجرهِ عِنْد الأَخْفَش، فَإِنه يقُولُ فِي الجمعِ: اللذِيين بِكسر الذّال وفَتْح الياءِ المشَددةِ، ويقُولُ: تَركتُ فَتْحةَ الياءِ لِيدل علَى حذْفِ الأَلِفِ الملْحقَةِ فِي التصغِير. وجموع "التي" كثِيرةٌ وقَد ذُكِر فِي قِسمِ الموصولاتِ. ولا يصغر مِن جميعِها إِلا اللاتِي، وطَرِيقُه أَن تَحذِفَ الأَلِفَ التي بعد اللامِ؛ لأَنها زائِدةٌ لِلجمعِ وتُدخلُ ياء التصغِير بعد الياءِ وتُدغِمها فِي الياءِ الأَصلِيةِ كما فُعِلَ فِي التي، ثُم تُدخِلَ بعد الياءِ المشَددةِ الأَلِفَ والتاء اللتَين هما علامتا جمعِ المؤنثِ فَتَقُولُ: اللتَيات.

ومِن أصنَاف الاسمِ المنْسوب

فصل

هو الاسم الملْحقُ بآخِرهِ ياء مشددةٌ مكسور ما قبلها، علامةٌ للنسبةِ إليه، كما أُلحقت التاء علامةً للتأنِيث، وذَلك نَحو قَولك: هاشِمي، وبصرى. وكما انقَسم التأنِيثُ إلى حقِيقي، وغَير حقيقي فَكذلك النسب، فالحقِيقي ما كان مؤَثِّراً فِي المعنَى، وغَير الحقيقِي ما

---

[1] انظر الكتاب ١٤٠/٢.
[2] نفسه ١٤٠/٢.

تَعلقَ باللفْظِ فحسب نَحو: كُرسِي، وبردِي. كما جاءت التاء فَارِقةً بين الجِنْس وواحِدِه، فَكَذلِكَ الياء نَحو: رومِي، وروم، ومجوسي ومجوس. والنسبةُ مما طَرق على الاسمِ لِتَغْييراتٍ شتى، لانْتِقَالِه بها عن معنَى إِلى معنى، وحالٍ إلى حالٍ. والتغييراتُ على ضربين: جاريةٌ على القِياس المطرِدِ فِي كلامِهِم، ومعدولةٌ عن ذَلِكَ.

ومِن أَصنَافِ الاسمِ: المنْسوب: فِيما ذَكر سبعةَ قُيودٍ، أَحدها: قَولُه: الاسم، يعنِي: النسبةُ مخْصوصةٌ بالاسمِ كالإضافَةِ؛ لأن الإِضافَةَ والنسبة متَقَارِبان؛ لأن المنْسوب ينْسب إِلى المنْسوبِ إِليهِ، كما أَن المضافُ يضافَ إِلى المضافِ إليهِ. الثانِي: قَولُه: المنْسوب إلى الأَبِ، أَو البلَدِ، مِثَالُ الأَبِ: هاشِمي. وهذا الرجلُ مِن أَولادِ هاشِمٍ، وهو هاشِم بن عبدِ منَافٍ[1] وهو الأب الثالِثُ لِنبينَا محمدٍ عليه السلام، سمى هاشِماً، لأنه كان يهشِم الثرِيد للأَضيافِ والهشْم الكثير. مِثَالُ البلَدِ: بصري. وهذا القَيد غَير تَام؛ لأن النسبةَ غَير مخْصوصةٍ بِالأَبِ والبلَدِ، بل ينْسب الرجلُ إِلى صنْعتِهِ كما يقَالُ: الكاغِدي لِمن يبيع الكاغِد، والجوهرِي لِمن يبيع الجواهِر. وعذره أَنه إنما خص الأب والبلَد، لأنهما أَكْثَر وقُوعاً. الثالِثُ: قَولُه: الملْحقُ بِآخِرِهِ، إنما خَص الآخِر بالإلحاق، لأن ياء النسبةِ مشَابِهةٌ لِتَاءِ التأنِيثِ مِن حيثُ إن ياء النسبةِ لا محل لَها مِن الإِعرابِ كتَاءِ التأنِيثِ، بل هِي حرفُ الإِعرابِ، لأنها اتصلَت بالكَلِمةِ ولَيستَ باسمٍ مستَعملٍ حتى يكُون لها إعراب بِنَفْسِها. الرابِع: قَولُه: "ياء" إنما اختَص الياء بِالنسبةِ دون سائِر الحروفِ؛ لأن النسبةَ مشَابِهةٌ للإضافَةِ فَكما أَن المضافَ إليه بِياء إِذا كان مضمراً متَكلماً فَكَذلِك حرفُ النسبةِ. الخَامِس: قَولُه: مشَددةً وإنما شُددتْ ياء النسبةِ كيلا تُشبه بِياء المضافِ إليهِ فإنها مخَففَةٌ. السادِس: قَولُه: مكْسور ما قَبلَها، وإنما خَص ما قَبلَها بالكَسر، لأن الياء الأُولَى مِن هاتَين الياءين ساكِنَةٌ وما قَبلَ الياءِ الساكِنَةِ الكسرةُ أَولَى بهِ. يعنِي بِهذين الياءين: الياء المشَددةُ، لأن المشَدد حرفَان. السابِع: قَولُه: علامةً لِلنسبةِ، وهذا احتِراز عن كَلِمةٍ فِي آخِرِها ياء مشَددةٌ إِذا جعِلَتْ علَماً لِشَخْصٍ، كما إِذا كانَت لَفْظَةٌ زيدي علَماً لِرجلٍ، فَإن هذِهِ الياء لا تُسمى ياء النسبةِ؛ لأن هذا الرجلَ لا ينْسب إِلى شَيءٍ. قَولُه: كما أُلحِقَتِ التاء علامةً لِلتأنِيثِ، يعنِي: ياء النسبةِ تَدل علَى إِفَادةِ النسبةِ، كما أَن تَاء التأنِيثِ تَدل علَى أَن المذَكر مؤَنثٌ. وكما انقَسم التأنيث، يعنَي: كما أَن المؤنثَ قَد يكُون مؤنثاً فِي اللفْظِ والمعنَى كفَاطِمة، وقَد يكُون مؤَنث اللفْظِ دون المعنَى كطَلْحةَ، فَكَذلِك المنْسوب قَد يكُون منْسوباً فِي اللفظِ والمعنَى كمِصري، فإنه منْسوب إلى مِصر. وقَد يكُون منْسوباً فِي اللفْظِ دون المعنَى ككُرسِي، فَإن فيهِ

[1] - هو هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة، من قريش أحد من انتهت إليهم السيادة في الجاهلية. قيل: اسمه عمرو، وسمي هاشماً؛ لأنه أول من هشم الثريد.
انظر ترجمته في : ثمار القلوب ٨٩، الأعلام ٦٦/٨.

ياء النسبةِ ولكِن لَيس فيهِ معنى النسبةِ، لأنه لاَ ينْسب الكُرسِي إِلى شَيءٍ، بل هو اسم موضوع لِذَلِكَ، وكَذَلِكَ: "بردِي" بضم الباءِ وهو تَمر جيد، والبردي بِفَتْحِ الباءِ: بيتٌ معروفٌ يجعلُ مِنه الحصير. كما جاءت التاء يعنِي: فكما أَن ياء النسبةِ تُشْبِه تَاء التأنِيثِ فِي كونِها حقِيقيةٍ وغَير حقِيقيةٍ فَكَذَلِكَ تُشْبِهها فِي كونِها فَارِقَةً بين الجِنْسِ وواحِدِه، يعنِي: كما أَن الفَرقَ بين الجِنْسِ وفردٍ فيهِ بِالتاءِ فِي "تَمرٍ وتَمرةٍ" بأن تَمراً لِلجنْسِ، وتَمرة لِلفَردِ مِن ذَلِكَ الجِنْسِ فكذلك: روم بِغَير ياءٍ لِلجمعِ، ورومي لِشَخْصٍ واحِدٍ مِن أَهل الروم. وكَذَلِكَ المجوس لِلجمعِ، ومجوسِي لِواحِدٍ مِنْهم. والنسبةُ: مِما طَرَق التطرِيقُ: الإِتيان بالشيءِ مِن الطروقِ وهو المجِيء. قَولُه: مِما طُرِقَ علَى الاسمِ: بِضم الطاءِ وكسر الراءِ وتشْدِيدها، أَي: مِما أُدخِلَ وأُتَى بِهِ علَى الاسمِ. لِتَغيِيراتٍ شَتى، أَي: متَفَرقَةٌ مخْتَلِفَةٌ. لانتِقَالِهِ، أَي: لانتِقَال الاسم بِها، أَي: بسببِ النسبةِ مِن معنى إِلى معنَى، مِن الجمعِ إِلى معنَى الواحِدِ، كَرومٍ وروميٍ فَإِن روماً جمع، وروميّاً واحِد. قَولُه: وحالٍ إلى حالٍ، أَي: ومِن حال الإِسميةِ إِلى حال الوصفِيةِ كَقَولِكَ: هاشِمي فإن هاشِماً اسم جامِد فَإِذا أُدخَلتَ علَيه ياء النسبة صار وصفَاً فَتَقولُ: هذا رجلٌ هاشِمي، ورأَيتُ رجلاً هاشِمياً، والتغِيِيراتُ على ضربين، يعنِي: بعض النسبةِ ما هو علَى القِياسِ مِن [كلامِ العرب][١]، وبعضها ما لَيس علَى القِياسِ، ويأتِي بحثُ كُل واحِدٍ.

فصل

فمن الجاريةِ على قِياس كلامِهم: حذْفُهم التاء ونُوني التَثنيةَ والجمع وعلامتهما كقولِهم: بصري، وهِندي، وزيدي، في البصرةِ وهِنْدان وزيدون، اسمين. ومن ذلك قنّسري ونُصبيي ويبري، فيمن جعلَ الإعراب قبلَ النون. ومن جعله معتَقِب الإعراب قال: قنْسريني. وقد جاء مِثْلُ ذلك فِي التثنية، قالوا: خَليلاني، وجاءني خليلان - اسم رجلٍ- وعلى هذا قوله:

٢١٦:- ألا يا دِيار الحي بالسبعان

وتقول في: نَمِر وشَقِرة والدئِل، ونحوها مما كُسِرت عينُه: نَمري، وشَقَري ودؤَلي-بالفتح- قياس مثْلِئِب. ومنهم من يقول: يثْربي وتَغْلِبي فيفتح، والشائع فيه الكسر.

---

[١] - [العربية] في ن.ف.ك.

٢١٥:- البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه ٣٣٥، الكتاب ٢٥٩/٤، ابن السيرافي ٤٢٢/٢، ابن يعيش ١٤٤/٥، العيني ٥٤٢/٤. والشاهد فيه إجراء "السبعان" مجرى سليمان وعثمان بإعرابه بالحركة.

قولُه: فِي النسبةِ إلى بصرةٍ: بصري هذا مستَقِيم علَى القِياسِ؛ لأن ياء النسبة إذا دخلَت علَى اسمٍ فيهِ تَاء تَأنيثٍ وجب حذْفُ تَاءِ التأنِيثِ؛ لأن حق التأنِيثِ أن يكُون فِي آخِرِ الكَلِمةِ، فلو لَم تُحذَفَ مع ياءِ النسبةِ لَصارت متَوسِطةً؛ ولأن تَاء التأنِيثِ مع ما قَبلَها بِمنزلَةِ الكَلِمة، وياء النَسبةِ بِمنزلَةِ كَلِمةٍ فَلَو لَم تُحذَفَ تَاء التأنِيثِ لَزِم تَركِيب ثَلاثُ كَلِماتٍ؛ ولأن تَاء التأنِيثِ مع ما قَبلَها بمنزلَةِ المركبِ مِن كَلِمتَين فكما أن الاسم الثانِي مِن المركبِ يحذَفُ عِنْد النسبةِ، كما يأتِي بحثُه، فَكَذلِك تَاء التَأنِيثِ تُحذَفُ عِنْد ياءِ النسبةِ. وتَقولُ فِي النسبةِ إلى "الهِنْدات" و"زيدون"، وكَذلِك جمِيع المثَنياتِ والمجموعاتِ جمع المذَكرِ السالِم إذا وضِعا اسمين لِشَخْصين، تَحذِفُ علامةَ التثنِيةِ والجمعِ مع النون عِنْد النسبةِ؛ لأن علاَمةً الجمعِ والتثنِيةِ هي حروفُ الإعرابِ. وحروفُ الإعرابِ تَكُون متَطَرِفَةً، والنون كالتنوين، فَلَو لم تَحذِف علامة الجمع والتثنيةِ عِنْد النسبةِ لَصارت علاَمةُ الجمعِ والتثنيةِ عِنْد ياءِ النَسبةِ متوسطة وهذا لاَ يجوز، فَلأجل هذا تَقُولُ: هِنْدِي وزيدِي بِحذْفِ الأَلِفِ والنون، والواوِ والنون. ومِن ذَلِك: يعنِي: ومِن المنْسوبِ إلى لَفْظِ الجمعِ. قَولُه: فيمن جعلَ الإعراب قَبلَ النون، يعنِي: بعض العربِ تَجعلُ إعراب هذه الألفَاظَ كَإعرابِ جمعِ المذَكرِ السالِمِ، تَقولُ فِي الرفع: قِنْسرون، وفِي النصبِ والجر "قِنسرِين" فَعلى هذا القَول تُحذَفِ الياء والنون عِنْد النسبةِ لِما ذَكَرنا. ويقَالُ: قِنسري، ومِنهم من يجعلُ النون حرفَ الإعرابِ ولاَ يغير الياء فَيقولُ: قِنسرِين بِرفعِ النون فِي الرفعِ وينْصبها فِي النصبِ ويجرها فِي الجر، فعلَى هذا القَول: لاَ يحذَفُ شَيء، بلْ يقَالُ: قِنْسرِينِي". الضمِير فِي "جعلَه" ضمِير النون. و"المعتَقِب" بِفَتْحِ القَافِ مكان الإعتِقَاب، أي: ومن جعلَ النون موضِع تَغيرِ الإعرابِ، يعنِي: يجِيء علَيها النصب بعد الرفْعِ والجر، "قَنْسرِين" اسم بلَدٍ بِالشامِ. ونَصيبين اسم بلَدٍ بِديار بكْرٍ، ويبرى بِياءٍ منْقُوطَةٍ مِن تَحتِها بِنُقْطَتين اسم بلَدٍ مِن أرضِ الحِجازِ. وقَد جاء مِثْلُ ذلك: حاصِلُ هذا البحثِ: أن كُل علَمٍ علَى صِيغَةِ التثنيةِ أو الجمعِ المذَكرِ السالِم فيهِ مذهبان أحدهما: أن يجعلَ إعرابه فِي التثنيةِ فِي الرفْعِ بِالأَلِفِ، وفِي النصبِ والجرِ بالياءِ، وفِي الجمعِ تَجعلُه فِي الرفْعِ بِالواوِ، وفي النصبِ بِالياءِ فَعلى هذا تَقَولُ: خَلِيلاَن وزيدان وزيدون عِنْد النسبةِ: خَلِيلي، وزيدي. والمذْهب الثانِي: جعلُ إعرابِهِ علَى النون فَتَقُولُ: خَليلانِي، وزيديني بِجعل التثنِيةَ أبداً بِالأَلِفِ ويجعل الجمع أبداً بِالياءِ، وعلَى هذا:

"أمل" وعلَيها بِالبِلَى الملَوان.

قوله: وهذا، يعني: وعلى [مذهب][1] من يجعلُ النون حرفَ الإعراب، قد جاء هذا البيتُ لأنه قالَ: بالسبعان بجعل النون حرفَ الإعرابِ لأنه لو جعلَ حرفَ الإعرابِ قبلَ النون لقَلَب الألِفَ ياء لوجودِ الجار وهو الباء. وقائِلُ هذا البيتِ ابن مقبل السبعان[2] بفَتْح السين وبضم الباءِ اسم موضِع أمل، أي: جعلها مأولةٌ بالبلى، أي: بالدروسِ الملوان: الليلُ والنهار، يعني: جعل الملوان هذا الموضِع كثيرةَ البلى، وأراد بأمل: ضرب.

فصل

وتقُولُ في "نَمر" و"شَقِرةٌ" و"الدئِل" ونحوِها مما كُسِرت عينُه "نَمري" و"شَقَري" و"دؤَلي" بالفَتْح. قياس مثْلِئب ومِنْهم من يقُولُ: يثْرِبي، وتَغْلِبي فيفْتَح، والشائِع الكَسر.

وتَقولُ في نَمر: مثْلئب بتَشْدِيدِ الباءِ، أي: مستقيم. حاصِلُ هذا الفَصل أن الثلاثِي المكْسور العين تُفْتَح عينه في النسبةِ كيلا تتَوالى كسراتُ، كقَولِك: في نَمِرٍ بكسر الميم اسم قَبيلةٍ "نَمري" فإن النون مفتُوحةٌ والياء مكْسورةٌ وتَوالِي الكسراتِ ثَقِيلٌ؛ لأن الميم والراء مكْسورتَان والياء المشددةُ في تَقْدير الكسرتَين؛ لأن الياء المشَددة ياءان، والياء في تَقْدِير الكسرةِ؛ لأنها تتَولد مِن الكسرةِ فلأجل أن لا تتَوالى الكسراتُ يفْتَح عين الكِلمة، وكذلك البحثُ في "شَقِرةٍ" بالشين المعجمةِ وكسر القافِ، وهو اسم قَبيلةٍ. وفي "الدئِل" بضم الدال وكسر الهمزةِ وهو اسم دويبةٍ. فإن كان الاسم رباعِياً تتْرك كسرةُ الحرفِ التي قبلَ لامِ الكِلمةِ على حالِها؛ لأنه بقي مِن الكِلمةِ حرفَان غير مكْسورين فقَويت الكِلمةُ بكثْرةِ الحروفِ هذا هو المذْهب الشائِع، أي: المشْهور. ومن العربِ من يفْتَح الكسرةُ حذَراً مِن توالِي الكسراتِ وذلك نَحو: يثْرِبي في النسبةِ إلى يثْرب بكسر الراءِ وهي مدينَةُ النبي -صلى ا عليه وسلم- وتغلِب بكسر اللامِ وهو إلى العربِ تقَولُ في النسبةِ تغلِبي.

فصل

وقد تُحذَفُ الياء والواو مِن كل "فَعيلةٍ" و"فَعولةٍ" فيقَالُ فيهما "فَعلي" نَحو قولك: حنَفي، وشنَئي، إلا ما كان مضاعفاً، أو معتَل العين نَحو: "شَديدة" و"طَويلة" فإنك تقُولُ فيهما: "شَدِيدي" و"طَويلي" ومِن كُل "فُعيلةٍ" فيقَالُ فيها "فُعلي" نَحو: جهني، وعُقَلي.

---

[1] - [لغة] في ن.ف.

[2] - هو تميم بن أُبي بن مقبل بن عوف بن عجلان، أبو كعب، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم كان يبكي أهل الجاهلية. مات بعد ٣٧هـ. انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ١٤٣/١، الإصابة ٣٧٧/١ الخزانة ٢٣١/١.

وتُحذَفُ الياء والواو يعني: تُحذَفُ الياء والواو مِن كُل فَعِيلَةٍ، والواو والياء مِن كُل فَعولَةٍ، لأن المؤَنث ثَقِيلٌ فَيحتَاج إلى تَخفِيفِه بِحذْفِ الحروفِ الزوائِدِ فَإن كان فَعِيل، أَو فَعول، أَو فُعيل بِضم الفَاءِ مذَكَّراً لَم تُحذَفُ ياؤُه؛ لأن المذَكر خَفِيفٌ وتَقُولُ: فِي حنِيفَة: حنَفِي بِفَتْح النُون فإنما حذِفَت الياء والتاء أُبدِلَت كسرةً النون فَتْحةً. وتَقولُ: شَنَي بِفَتْح النون فِي النسبةِ إلى شُوءة وهو اسم قَبيلَةٍ. وَأما المضاعفُ فَلا تَحذِفُ منه إلا التاء لأنك لَو حذَفْتَ الياء مِن شَدِيدةٍ لاجتَمع الدالاَن، فَإن تَلَفظْتَ بِهما يكُون التلَفظ بِحرفَين متَماثِلَين متَوالين ثَقِيلاً، وإن أَدغَمتَ أَحديهما فِي الآخَر لَزِمك التغييراتِ الكَثِيرةَ فِي كَلِمةٍ واحِدةٍ، ولأنه إذا أَدغَمتَ اشتَبه المصدر بِغَيره وكَذَلِك المعتَل العين لاَ يحذَفَ منه سِوى التاءِ؛ لأَنه لَو حذِفَتِ الياء مِن طَوِيلة بِكسر الواو، فَيلزم قَلْب الواو أَلِفاً لِتَحرِكِها وانفِتَاح ما قَبلها. ومِن كُل، قَوله: مِن كُل "فُعيلَة" هذا عطْفُ بيانٍ علَى قَولِهِ: وتُحذَفُ الياء والواو مِن كُل "فِعيلَة" و"فَعولة" يعنِي: كما تُحذَفُ الياء مِن فَعِيلَةٍ بِفَتْح وكَسر العين فكذلك تُحذَفُ مِن كُل "فُعيلَة" بِضم الفَاءِ وفَتْح العين. قَولُه: "فُعلي" تُركَت الفَاء على ضمتها، والعين علَى فَتْحِتها فَجهينَة وغُفَيْلَة. قَبِيلَتَان مِن العربِ .

فصل

وتُحذَفُ الياء المتَحركة مِن كُل مِثَال قَبلَ آخِره ياءآن، مدغَمةٌ إحداهما في الأخْرى، نحو قولك: في "أُسيد" و"سيد" و"ميت": أُسيدِي، وحميري، وسيدِي، وميتي. قال سِيبويه[1]: ولاَ أظُنهم قَالُوا: طائِي، إلا فِراراً مِن طيئِي، وكَان القِياس "طيئِي" ولكنهم جعلُوا الألِفَ مكَان الياءِ. وأما "مهيم" تَصغِير "مهومٍ" فَلا يقالُ فيهِ إلا "مهييمِي" على التعويض، والقِياس فِي "مهيم" مِن: هيمه "مهيمِّي" بِالحذْفِ.

وتُحذَفُ الياء المتَحركَة، يعنِي: كُل اسمٍ قَبل الحرفِ الأخيرِ مِنه ياء مشَددةٌ، تُحذَفُ مِنه الياء المدغَم فِيها، وتُتْرك الياء المدغَمة عِنْد سِيبويه، وقَالَ قَوم: بلْ تُحذَفُ الياء المدغَمة وتُتْرك الياء المدغَمة فِيها، وإنما فَعلُوا هذا كَيلا يجتَمِع فِي كَلِمةٍ "ياءان" مشَددتَان، نَحو: أُسيد تَصغِير أُسود، فَتُحذَف الياء المتَحركَةُ وتُتْرك الياء الساكِنَة، وهِي ياء التصغِير، فَتَقُولُ: أُسيدي وكَذَلِك: حمير، وهو تَصغِير حِمارٍ فَتَقُولُ: حميري بِياءٍ ساكِنَةٍ، وسيداً أَصلُها سيود فَقُلِبت الواو ياء، وأدغِمت الياء فِي الياءِ ثُم تُحذَفُ الياء المتَحركَةُ عِنْد النسبة فَتَقُولُ: سيدي، وكَذَلِك: "ميت" ومِن حذَفَ الياء المدغَمةَ قَلَب الياء المدغَمِ فِيها أَلفاً لِتَحرِكِها وانفِتَاح ما قَبلَها فَيقُولُ: أسادِي،

[1] - انظر الكتاب ٥٨/٢.

وكذلك البواقي. قالَ سيبويه: الضمير في "ولا أظنهم" للعربِ، يعني: ولا أظُن العرب قالُوا: طائِي الإقراراً مِن الثقل فإن طيئاً بتشديد الياءِ وبعدها همزةَ اسم قبيلةٍ مِن العربِ فقياس النسبة إليهِ: طيئي بياءين مشددتين بينهما همزةٌ وهذا ثقيلٌ فحذفت الياء المتحركةُ قبل الهمزةِ، فبقي طئي، بياءٍ ساكِنةٍ قبلها همزةٌ ثُم أُبدلت هذه الياء الساكِنة ألفاً للتخفيفِ، فقالُوا: طائِي. وأما "مهيم" تصغير "مهومٍ يعني: "مهيتم" يحتمِلُ أن يكُون تصغير مهومٍ بتشْديدِ الواو مِن هوم إذا نام، ويحتملُ أن يكُون اسم مفْعولٍ مِن هيم بتشْديدِ الياءِ إذا جعلَ الحب أحداً متحيراً، فإن كان تصغير "مهوم" فإذا أردتَ تصغيره تُحذِفُ الواو المدغَمِ فِيها فتقولُ فِي التصغِير مهيوم، ثُم تقْلِب الواو ياءٍ، وتُدغِم ياء التصغير فِيها، فتقُولُ مهييمٍ بياءٍ مشددة، ثُم تُدخِل ياء ساكِنةً بعد الياءِ المشددة عِوضاً عن الواوِ المحذوفةِ، كما قُلنْا في التصغير. فِي فصل التعويضِ فصار بعد التعويضِ والنسبةِ "مهييميّاً" بياءٍ مشددةٍ مكْسورةٍ بعدها ياء ساكِنةٌ وبعدها مِيم وبعد المِيمِ ياء النسبةِ. وإن جعلْته مِن " هيم" قُلْتَ عِنْد النسبة "مهيمي" بياءٍ ساكِنةٍ بعد الهاءِ، وتحذِفُ الياء المدغَمِ فِيها كما فعلتَ فِي "سيدي" مِن غير فرقٍ؛ لأنه لم يحذَفْ مِنه حرفٌ على هذه اللغةِ حتى يحتاج إلى التعويضِ.

فصل

وتقُولُ فِي "فَعِيلٍ" و"فَعِيلة"، وفُعيل، وفُعيلة مِن المعتلّ اللاّمِ: فَعِلى، وفُعِلي، كقوِلك: غَنَوي، وضروي، قصوي، وأُموي. وقالَ بعضهم: "أُميي" وقالُوا في "تَحيةٍ": تحوي. وفِي "فعولٍ" كقولِك فِي "عدو" عدوي. وفرقَ سيبويه[1] بينُه وبين "فعولة" فقَالَ فِي "عدوةٍ": "عدوي"، كما قالوا فِي شنُوءةٍ، شنَئي، ولم يفرق المبرد[2]، وقالَ فِيهما: "فعولي".

وتقُولُ فِي "فعِيل، يعنِي: معتَل اللاّمِ إذا كان علَى وزن "فَعِيل" أو "فَعِيلة" كِلاَهما بِفَتْحِ الفَاءِ وكسر العين، أو "فُعيل" وفُعيلة" كِلاهما بِضم الفَاءِ وفَتْحِ العين. تَحذِفُ مِنْها الياء والتاء وفَتْح العين إذا كانَتْ مكْسورةً، ونبين شرحها فِي إلامِثلة أما غَنَوي، فأصلُه "غَنِي" بِفَتْحِ العين المعجمةِ وكسر النون وتشْدِيدِ الياءِ، وهو قبيلةٌ مِن غطَفَان. فحذِفَت الياء المدغَمةُ؛ لأنها زائِدةٌ فَفَتح النون كما فعلَ بِميم نَمِر ثُم قُلِبت الياء ألِفاً لِتُحركِها وانفِتاحِ ما قبلها، ثُم قُلِبت إلالِفُ عِنْد دخُول ياءِ النسبة واواً، لأنه لا بد أن يكُون ما قبل ياءِ النسبة مكْسوراً، والألِفُ لا تَقْبلُ الحركةَ، فلا بد مِن قلْبِها ياءٍ وقلْبها. واواً أولى كيلا تجتَمعَ الياءاتِ.

---

[1] - انظر الكتاب ٧٣/٢-٧٤.
[2] - انظر المقتضب ١٤٠/٣.

وضروي: منْسوب إلى ضرية وهِي اسم قَريةٍ بين البصرةِ ومكةَ فِي البادِية فَفُعِلَ بِها مِن التغِيير ما ذَكرنَا. وقَصوي "منْسوب إلى قُصي بن كِلابٍ مِن أَجداد النبي، عليه السلام. وأُموي" منْسوب إلى أُمية وهِي اسم قَبيلةٍ مِن قُريشٍ، وإِذا ما تأملْتَ فِيما ذَكرنَا تَعرفُ هذه التغييرات كلها. وقَالَ: بعضهم يعنِي: قَالَ بعض العربِ: أُميي بِحذْفِ تَاءِ التأْنِيثِ وتَرِكِ الياءِ المشَددةِ التي قَبلَها بِحالِها، ثُم أَدخلَ ياء النسبةِ، وإنما تُرِكت الياء المشَددةُ على حالِها؛ لأن الياء المشَددةَ كَحرفٍ صحيحٍ بِدليل جريان إلاعرابِ عليها، وأَجرى هذا القَائِلُ هذا الحكْمِ فِي إلامثِلَةِ المتَقَدمةِ أَعنِي فِي "غَنِي" إلى هنا أَيضاً. وقَالُوا: في تَحيةٍ: تَحوِي وزنه "تَفْعِلَة" فَنُقِلَت كسرةُ الياءِ الأولى إلى الحاءِ الساكِنَة وأُدغِمت الياء فِي الياءِ فَصَار على وزن "ضرية" فَفُعِلَ بِها ما فُعِلَ بضرية. وفِي "فُعول". يعنِي: فَرقَ سِيبويه بين "فَعول" بغَيرِ تَاءٍ وبين فَعول بِالتاءِ، فَلا يحذَفُ مِن فَعول شَيئاً، لأنه مذَكر والمذَكر خَفِيفٌ، ويحذِفُ الواو مِن "فَعولَة" لأنها مؤَنثٌ، والمؤنثُ ثَقِيلٌ وقَد ذَكرنَا هذا البحثَ فِي الفَصل الثانِي مِن المنْسوبِ. فَتَقُولُ فِي المذَكرِ "عدوي" بِضم الدال وتَشْدِيدِ الواوِ وفِي المؤَنْثِ "عدوي" بِفَتْحِ الدال وتَخْفِيفِ الواو؛ لأن أَصلَها "عدوة" فَحذِفتَ الواو المدغَمةُ والتاء، وفُتِحت الدالُ، لأن الدالَ إنما ضمت ليكُون وزنُها "فُعولة" فَلما بطَل وزن "فَعولة" فُتِحت الدالُ، لأن الفَتْح أَخف. وإن حذِفَت الواو الياء مِن شَنُوءةٍ بقِي بعد النسبة شَنَائِي بالهمزةِ. وشَنَوي بِقَلْبِ الهمزةِ واواً. والمبرد: لا يحذِفُ مِن فَعولَة غَير التاءِ كما لا يحذِفُ مِن فَعول، وعِلته عِنْده أَن التاء إِذا حذِفَت صار المؤَنثُ كالمذَكرِ فِي اللفْظِ مِن غَير فَرقٍ، ولَم يكُن المؤَنثُ أَثْقَلُ مِن المذَكرِ حِينئِذٍ.

فُصل

والأَلِفُ فِي الآخر تَخْلُو مِن أن تَقَع ثَالِثَةً، أَو رابِعةَ منْقَلِبة، أَو زائِدةً، أَو خَامِسةً فَصاعِداً. فَالثالِثةُ والرابعةُ المنْقَلِبة تُقْلَبان واواً، كقَولِك: عصوي، ورحوي، وملْهوي، ومرموي وأَعشَوي. وفِي الزائدةِ ثلاثةُ أَوجهٍ: الحذْفُ وهو أحسنُها كقَولِك: حبلي، ودنْيي. والقلب نَحو: حبلوي، ودنْيوي. وأن يفْصِلَ بين الواوِ والياء بأَلِفٍ كقَولِك: حبلأوي ودنْياوي، ولَيس فِيما وراء ذَلِك إلاّ الحذف، َكقَولِك: مرامِي، وحبارِي، وقَبعثري، وحمزى" فِي حكْمِ "حباري".

الالِفُ فِي الآخر قَولُه: منْقَلِبةٌ، أو زائِدةُ، هذا فِي الرابِعةِ، لأن الرابعةَ قَد تَكُون أَلِفُها إلاّ منْقَلِبةً عن حرفٍ أَصلي وقَد تَكُون زائِدةً، ويأتِي بحثُ كل واحِدةٍ مِنّهما، أَما الثلاثِي فَلا تَكُون أَلِفُها منْقَلِبةً، نَحو: العصا فَإن أَلِفَه منْقَلِبةٌ عن الواو فَإذا أَدخَلتَ عليهِ ياء النسبة اجتمع ساكِنان الأَلِفُ والياء الأولى المدغَمةِ فَلا بد مِن قَلْبِ الأَلِفِ حرفاً يقْبَلُ الحركَةَ؛ لأن ما قَبل ياءِ النسبة مكْسور، فَقَلْبها واواً أَولى، لأنّك لَو قَلَبتَها ياء لاجتَمع ثَلاثُ "ياءات" وهو [ثِقَلٌ][١]. وقَلْبها واواً أَيضاً أَولى مِن قَلْبِها همزةً؛ لأن بين الأَلِفَ والواو مناسبةٌ مِن حيثُ كَونِهما مِن حروفِ العِلّةِ. وهذا البحثُ متَوجهةٌ فِي كُل أَلفٍ اجتمع مع ياءِ النسبة إِذا أَردتَ قَلْبها. وأما "الرحى" فَأَلِفُها منْقَلبةٌ عن الياءِ. و"ملْهوي" منْسوب إلى الملْهى. والواو إذا وقَعت فِي آخِرِ الكَلِمةِ وحروفِ الكَلِمةِ أَكْثَر مِن ثَلاثَةٍ تُقْلَب الواو ياءً فَإذا عرفْتَ هذا، فاعلَم أن الأَلِفَ المنْقَلِبةَ فِي الرباعِي وما فَوقَه لاَ تَكُون إلا منْقَلِبةً عن ياء؛ لأن الواو قد انقَلَبت ياء، قَالَ أَبو سعيد: يجوز فِي الأَلِفِ المنْقَلِبةِ إذا كانَتْ رابِعةٍ أَن تَحذِفَها لِلثقَل لِكثْرةِ حروفِها، فَتَقُولُ: ملهي، وأن تَقلبها واواً، وهو الأصلُ فَتَقُولُ: ملْهوي. وفِي الزائِدةِ، يعنِي: إِذا كانَت الأَلِفُ زائِدةً لاَ منْقَلِبةً عن حرفٍ أصلي وكان فِي اسمٍ رباعِي جاز فِيه ثَلاثَةُ أَوجهٍ، أَحدها: حذْفُ الأَلفِ لِرفْعِ الثقَل؛ لأن الحرفَ الزائِد ثَقِيلٌ فلَو قَلَبنَاه واواً لَزاد ثِقْلُه. والوجه الثانِي: قَلبه واواً قِياساً على الأَلِفِ المنْقَلِبةِ عن حرفٍ أَصلي. والوجه الثالِثِ: أَن تَقْلبها واواً زِيد بين الواو وبين ما قَبلها أَلفاً، لأَنهم تَوهموا دنْيا ممدودةَ وإن لَم تَكُن مستَعملةَ حكاه سِيبويه: فَحبلَوي منْسوب إلى حبلَى، وأَلِفُها زائِدةٌ لِلتأْنِيثِ، تَقُولُ عِنْد الحذْفِ حبلِي، وعِنْد القَلْب حبلَوِي، وعِنْد الفَصل: حبلاوي، وكَذَلِك النسبة إلى دنْيا. قَولُه: ولَيس فِيما وراء ذَلِك إلا الحذْفُ، يعنِي: لو كانت الالِفُ فِي اسمٍ أَكْثَر مِن أَربعةِ أَحرفٍ، تُحذُف أَلِفُه البتةَ لِثِقْل الكَلِمةِ بِكثْرةِ حروفِها، نَحو: مرامي والاصلُ مرامِي فَحذِفَت أَلِفُه عِنْد النسبة وكَذَلِك البحثُ فِي "حباري"، وقَبعثَري وهو الجملُ الضخْم. قَولُه: و"جمزي" فِي حكْم "حباري". جمزى منْسوب إلى جمزي بِفَتْحِ الجِيمِ والمِيمِ والزاءِ هذا استِدراك عن الرباعِي، يعنِي: قَالَ فِي الرباعِي إذا كانَت أَلِفُه زائِدةً يجوز قَلْبها واواً، وفِي "جَمزى" لاَ يجوز قَلْب أَلِفهِ واواً وإن كان رباعياً بأَن يلْزم حذْفُها لأنه ثَقِيلٌ بِتَوالِي حركاتِه كما أن حبارى ثَقِيلٌ بِكثْرةِ حروفهِ.

فصل

١- [ثقيل] في ن.ف.ك.

والياء المكْسور ما قبلَها فِي الآخر، لا تَخْلُو مِن أن تَكُون ثَالِثةً، أَو رابعةً، أَو خَامِسةً فَصاعِداً. فَالثالثةُ تُقْلَب واواً كقَولك: عموي، وشَجوي. وفِي الرابِعةِ وجهان: الحذفُ وهو أحسنَهما، والقلب، كقولك: قَاضِي، وحانِي، وقَاضوي، وحانَوي قَالَ:

٢١٧:- وكَيفَ لنَا بالشربِ إن لم يكُن لنَا دراهِم عِنْد الحانَوي ولا نَقْد

وليس فِيما وراء ذلِك إلا الحذْفُ، كقولك: مشْتَري ومستسقي، وقَالُوا فِي "محـي". محـوي، ومحيي، كقَولهم: أُموي، وأُميي.

والياء المكْسور ما قَبلَها، يعِني: كُل اسمٍ فِي آخِرِهِ ياء وقَبلَها كسرةٌ فإن كان ثُلاثِياً يفْتَح ما قَبل الياءِ، وتُقْلَب الياء أَلِفاً لانفِتَاح ما قَبلها، ثُم تُقْلَب الألِفُ واواً كما ذَكرنَا فِي عصا نَحـو: عمي وهو منْسوب إلى عم وأصلُه عمِي بِوزن زمِن، وهو نعت ومِن عمِي إذا صـار عينُـه أَعمي، وشَجوى منْسوب إلى شَبح وأَصلُه شَجي على وزن زمِن أَيضاً، وهو مِـن شَـجى إذا حزن واجِد لِعظْمٍ فِي حلْقِهِ. وإن كان رباعِياً يجوز حذْفُ الياءِ، لَلثقَل لِكثْرةِ الحـروفِ، وهـو أَحسن، ويجوز قَلْبها واواً نَحو: قَاضٍ، تَقُول عِنْد الحذْفِ: قَاضِي بِتَشْدِيدِ الياءِ، وعِنْـد القَلْـبِ: قَاضوي بِنَقْل الضادِ مِن الكسرةِ إلى الفَتْحةِ، وقَلْبِ الياءِ أَلِفاً ثُم تُقلب الألِفُ واواً، وإنمـا نُقِـلَ الضاد مِن الكسرةِ إلى الفَتْحةِ لأنه لَو لَم ينْقَل مِن الكسرةِ إلى الفَتْحةِ لتَوالى كسرةُ الضاد والواو وهذان ثَقِيلان، وياء النسبة ثَقِيلَةٌ فَحينئِذٍ يكْثُر الِثقَلُ. وكذَلِك حانِي عِنْد الحذْفِ، وحـانَوي عِنْـد القَلْبِ. وهو منْسوب إلى "الحانِي" بِالحاءِ المهملَةِ وهو بائِع الخَمر. قَـالَ: قَائِـلُ هـذا الـشعر الأعشَى[1]، والمراد بالاستشهاد: قَلْب الياءِ واواً فِي الحانَوي. ولَيس، يعنِي: ولَيس فِـي الاسـمِ الزائِدِ على الرباعِي إلا حذْفُ الياءِ لِلثقَل لِكثَرةِ الحروفِ، نَحو: مشْتَري، وهو منْـسوب إلـى المشْتَري، فَحذِفَت الياء عِنْد النسبةِ. وقَالُوا: "محي" بِتَشدِيدِ الياءِ أَصلُه "محيي" لأنه اسـم فَاعِـلٍ مِن التَحيةِ، فَحذِفَت لام "فِعِلة" كما حذِفَت ياء يشْتَري ثُم بعد الحذفِ فِيهِ مذْهبان: أَحدهما، محيي بياءين مشَددتَين الأُولى هِي ياء عين الكِلمةَ، والثانِيةُ هِي ياء النسبةِ. والمذْهب الثانِي: حـذِفَتِ الياء الأُولى المدغَمةُ مِن عين الكِلمةَ فتبقّى ياءين: الأُولى مخَفّفَةٌ وهِي عين الكِلمـةِ، والثانِيـةُ

٢١٦- البيت من الطويل، وقد اختلف فيه، فهو لعمارة في المحتسب ١٣٤/١، ٢٣٦/٢، شرح أبيات المفصل ٧٩١/١، ولابن مقبل في ملحق ديوانه ٣٦٣ ولذي الرمة في ملحق ديوانه ١٨٦٢/٣، وبلا نسبة في الكتاب ٣٤١/٣، الأشموني ١٨٠/٤. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

[1] - لم أعثر على من نسبه للأعشى.

[1] - انظر الكتاب ٧٤/٢-٧٥.

مشَددةٌ وهِي ياء النسبة ثم تُقْلَب الياء الأولى واواً فَيقَالُ: "محوي" ويبحثُ هذا البحثُ "أمـوي"، وقَد ذُكِر قُبيلَ هذا الفَصل.

فَصل

وتَقُولُ فِي "غَزو"، و"ظَبي": غَزوي، وظَبيي. واختُلِف فِيما لَحِقَتْه التاء مِن ذَلِك، فعِنْد[1] الخليل وسيبويه لا فَصلَ. وقَالَ يونس فِي "ظَبية"، ودمية، و"قِنْية": ظَبوي، ودموي، وقِنَوي. وكَذَلِك بناتُ الواو كـ "غَزوةٍ" و"عروة"، "رِشْوةٍ". وكَان الخَلِيلُ يعذِره فِي بنَـاتِ اليـاءِ دون بنَاتِ الواو. وعلَى مذْهبِ يونس جاء قَولُهم: قَروي، وزنَوي فِـي: "قَريـةٍ" و"بنِـي زِنْيَـة". وتَقُولُ: فِي "طي"، و"لية" طَووي. ولَووي، وفِي "حيّةٍ": حيـوي، وفِـي "دو" و"كـوة". دوي، وكَوي.

وتَقُولُ فِي "غَزو" يعنِي: كُل واوٍ، أَو ياءٍ قَبلَها ساكِن إذا نُسِبت إلى ما هِي إليه تُركَت الواو والياء بِحالِهما، وكَذَلِك تُرك تَسكِين ما قَبلهما بِحالِه؛ لأنا قَد بينا فِي أَول الكِتَابِ أَن الواو والياء الساكِن ما قَبلهما، إِذا أسكِن ما قَبلهما أُجريا مجرى الحرفِ الصحِيح. فالخَلِيلُ وسـيبويه يتْركان الكَلِمةِ بِحالِها سواء فِيه الواوي واليائِي، ويونس يحرك ما قَبل الواو واليـاءِ بِـالفَتْح، ويقْلب الواو والياء أَلِفاً ثُم يقْلِب الأَلِفَ وَاواً لِياءِ النسبةِ. قَولُه: لا فَصلَ، أَي: لا فَرق. اختَلَـفَ الخَلِيلُ وسيبويه ويونْس فِيما كان فِيه تَاء التأنِيثِ مِن الواو والياءِ الساكِن ما قَبلَهمـا فالخليـل وسيبويه الدمِيةُ بِضمِ الدال الصورةُ المنَقشةُ. والقِنْة بِكسر القَافِ ما يقْتنَـى، أَي: يـدخَر مِـن المال. قال الخَلِيلُ: لأن الساكِن قَبل الياءِ على تَقْدير الكسرةِ، ولأن الساكِن علَى تَقْدير الكَـسرةِ يحرك الساكن بِالفَتْح، فَتُحذَف الواو فَإن الساكِن قَبل الواو لَيس علَى تَقْدير الكسرةِ، بـلْ علـى تَقْدير الضمةِ. وعلى. يعنِي: جاء هذان اللفْظَان عِنْد العربِ على مذْهبِ يونُس، والأَصلُ علـى مذْهبِ الخَلِيل أَن يقَالَ: قَريي بِسكُون الراءِ وكسر الياءِ الأُولَى ويكُـون المـستَعملُ قَـروي، فَحركَت الراء بالفَتْح، وقُلِبتَ الياء ألفاً، ثم قُلبت الأَلِفُ كَما ذَكرنَا. والأَصلُ فِـي النـسبةِ إلـى "زِنْية" بِكسر الزاءِ وسكُون النون، "زنِيي" ولَكِن المستَعملُ "زنَوي" بِتَحريكِ النون بِالفَتْح وقَلْـبِ الياءِ ألفاً ثُم قَلْب الأَلِفَ واواً. والزينَةُ بِمعنَى الزنَا. وتَقُولُ، يعنَي: إذا كان الأسم فِيهِ ياء مشَددةٌ ونَسبتَ إليهِ لا يجوز تَركُه على حالِهِ؛ لأنه يجتَمِع بعد النسبة أَربع ياءآت، لأن كُل ياءٍ مـشَددةٍ "ياءآن" فَالطريقُ أَن تُرد الياء الأُولى المدغَمةِ إِلى أَصلِها مِن الواو والياءِ وتَحريكِهـا بِـالفَتْح،

وتُقْلَب الياء الثانِيةُ ألفاً لِتَحركِها وانفِتَاحِ ما قَبلها، ثُم تُقْلَب الألِفُ واواً. فإن "طَي" أصلُه "طَوي" تُقْلَب الواو ياء لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقَتِ الأولى بِالسكون قُلِبت الواو ياء وأُدغِمـت الأولى فِي الثانِيةِ. فَعِنْدَ سيبويه تُرد الياء الأولى إلى الواوِ وتُحركُها بِـالفَتْحِ فَتَـصِير طَـوي، وتُقْلَب الياء ألِفاً والألِفُ واواً فَتَصِير طَووي. وكَذَلِك البحثُ فِي "لَية" أصلُه لَوية، فَحذِفَت اليـاء وفُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ "بطَي". ومعنَى "اللّي" تَحرِيك اللسان فِي الفَم ومدافَعةِ الـدين. وفِـي "حيـة"، وأصلُ حيةٍ "حيية" بياءين الأولى ساكِنَةٌ والثانِيةُ متَحركَةٌ فَحركت الأولى بالفَتْحِ وقُلِبت الثانِيـةُ ألفاً والألِفُ واواً. وفِي "دو" الدو الصحراء. و"الكَوة" ثُقْبَةٌ فِي البيتِ، يعنِي الواو المشَددةُ تُتْرك على حالِها عِنْد النسبةِ، لأن اجتِماع الواوِ مع ياءِ النسبةِ غَير ثَقِيلٍ.

فصل

وتَقُول فِي "مرمِى": مرمِي. تَشبيهاً بِقَولِهم فِي "تَمِيمِي" و"هجري" وشَـافِعي: تَمِيمِـي، وهجري، وشَافِعِي. ومِنْهم مَنْ قَالَ: مرموِي. وفِي "بخَاتِي" اسم رجل "بخَاتِي".

وتَقُولُ فِي "مرمِى"، يعنِي: إذا كان اسم فِي آخِره ياء مشَددةَ زائِدةَ تَحذِفُها عِنْدِ النـسبةْ كيلا يجتَمع ياءآتٌ كَثِيرةٌ كمرمِى مفْعولٌ مِن "رمى" حذِفَت الياء المشَددةُ فَبقِى "مرم" ثُم ألحِقَت ياء النسبةِ فَتَقُولُ: "مرمِي" لَفْظه مِثْلُ الأول لَكِن الياء فِي "مرمِي" قَبل النسبةِ ياء لامِ الفِعـل أُدغِمت فِيها الياء المقْلُوبةُ عن واوِ مفْعول، وأَما الياء فِي "مرمِي" بعد النسبةِ فَياءِ النسبةِ. قَولُه: تَشْبيهاً بِقَولِهم فِي "تمِيمِي" إلى آخِره، يعنِي: تَمِيمِي إذا كان اسم رجلٍ ونُسِب إليهِ فَحذِفتَ اليـاء المشَددةُ ثُم ألحِقَت با لِكَلِمةَ ياء النسبةِ فَتَقُولُ: تَمِيمِي لَفْظُه قَبلَ النسبةِ وبعدها سواء، يعنِي: كَما تُحذَفُ الياء المشَددةُ مِن تَمِيمي، ثُم تَلحقُها ياء النسبةِ فَكَذَلِك ما فُعِلَ بمرمِي هذَا بحثُ كَلامِـه ولَكِن بين النسبةِ إلى "مرمِي" وبين النسبةِ إلى تَمِيمِي فَرقٌ، وهو أنه لا يجوز فِـي تَمِيمِـي إلا حذْفَ الياءِ المشَددةِ، وفِي "مرمِي" يجوز حذْفُ الياءِ المشَددةِ، ويجوز أن تُحذَفَ الياء الزائِـدةُ وهِيء المدغَمةٌ وتُتْرك الياء الأَصلِيةُ، وهِي الياء الثانِيةُ فَبقِي "مرمِي" بمِيمٍ مكْسورةٍ بعدها يـاء واحِدةٌ مخَففَةٌ ثُم تَفْتَح المِيم كما فَعلت فِي "تَمر" وتقْلِب الياء ألِفاً والألِفَ واواً فَتَقُـولُ: مرمِـي بمِيمٍ: وهذا بِمعنَى قَولِه ومِنْهم من يقُولُ: "مرموِي" فَهذَان الوجهان جائِزان فيما إذا كانَت إحدى الياءين أعنِى المدغَم، أو المدغَمِ فِيها زائِدةٍ، والأُخْرى أَصلِيةٌ. و"هجـري" اسـم بلَـدٍ. وفِـي "بخَاتِي". و"بخَاتِي" بِفَتْحِ الباءِ وإذا كان اسم رجلٍ ونُسِب إليهِ حذِفَت الياء المكْسورةُ ثُم أُلحِقَـت

ياء النسبةِ فتقولُ: "بخُاتِي" بِتَشْديدِ الياءِ مِثْل "الأَولي" فَقَبلَ النسبةِ غَير منْصرفٍ لأنه اسم مكانٍ، الياء مِن أَصل الكَلِمةِ ووزنُها "مفَاعِيل"، وبعدَ النسبةِ منْصرفٌ لأن ياء النـسبةِ بِمنزلَـةِ تَـاءِ التأْنِيثِ، فكأنه على وزن عَاية فَوزنُه "مفَاعة". قَولُه: اسم رجـلٍ احتِـراز عَـن الجمـعِ؛ لأن "بخَاتِي" إذا كان جمعاً ونُسبتَ إليهِ رددتَه إلى واحِدِهِ ثُم نَسبتَ إليهِ، كما سيأتِي بحثُه.

فصل

وما فِي آخِرِهِ أَلِفٌ ممدودةٌ. إن كان مصروفاً كـ "كِساءٍ" و"رداءٍ" و"علْباء" و"حِربـاء" قيل: كِسائِي، وعِلْبائي، والقَلب جائِز، كقولك: كِـساوي، وإن لـم ينْـصرف فَالقلـب كــ "حمراوي"، و"خُنْفُساوي" و"معيوراوي" و"زكرياوي".

وما فِي آخِره أَلِفٌ، يعنِي: إذا كان الأسم فِي آخِره همزةٌ وقبلَها أَلِفٌ، فَإن كانت الهمزةُ لِغَيـر التأنِيثِ يجوز تَركُها على حالِها فِي النسبةِ، ويجوز قَلْبها واواً، وإن كانَت الهمزةُ لِلتأنِيثِ يجِب قَلْبها واواً فَمن قَالَ: "كِسائِي" بِالهمزةِ نَظَر إلى اللفْظِ فَأَبقَى الهمزة على حالِها، ومِن قَلَبها ردها إلى الأَصل. وفِي رداء من رد الهمزةَ إلى أَصلِها يقولُ: "روابي" بالياء ثُـم يقلِـب واواً لِـئَلا تَجتَمِع الياءآت وإنما يجِب فِي همزةِ التأنِيثِ قَلْبها واواً لأن الهمزةَ حرفُ التأنِيثِ فَتَـشْبِه تَـاء التأنِيثِ، وتَاء التأنِيثِ تُحذَفُ فِي النسبةِ، فَينبغِي أَن تُحذَفَ همزةُ التأنِيثِ أَيضاً، ولكِن لو حذِفَت أَشْبهت الممدودةُ بالمقْصورةِ فَتَعين قَلْبها واواً، أَو ياء ولاَ يجوز قَلْبها ياء كيلا يجتَمِع اليـاءات فَلَم يبقَ إلا قَلْبها واواً. قَولُه: وإن لَم ينْصرف ومع ذَلك لَم يجز قَلْبها واواً بلَ يجوز: كِـسائِي بالهمزةِ وبالواو كما ذَكرنا والأولَى أَن يقَال: الهمزةُ إن كانت لِغَيرِ التأنِيثِ جاز وجهـان وإن كانَت لِلتأنِيثِ وجب قَلْبها واواً والعلْباء عصب العنُق، والمعيوراء جمع العِير وهـو الحِمـار الوحشي.

فصل

وتَقُول فِي "سِقَاية" و"عظاية" سِقَائِي، وعظَائِي. وفِي "شَقَاوة" شَقَاوِي. وفِي "رايةٍ" رايِي، ورائِي وراوِي. وكذَلِك فِي "آيةٍ" و"ثايةٍ" ونَحوهما.

وتَقُولُ فِي "سِقَايةٍ". العظاية والوزعة والحِرباء دواب متَشَابِهةٌ، يعنِي: كُل اسمٍ آخِره تَـاء التأنِيثَ وقَبلَ التاءِ ياء، وقبلَ الياءِ أَلِفٌ تُحذَفُ الياء عِنْد النسبةِ، وتُقْلَب الياء همزةً؛ لأن التـاء إذا وقَعتْ متَطَرفَةٌ وقَبلَها، أَلِفٌ زائِدةٌ تُقْلَب الياء همزةً ولا يجوز قَلْب هذه الهمزةِ واواً؛ لأنـك

لو قلبتَها واواً لكانَتِ الواو متَطرفَةً التقْدير واقِعةً بعد أَلِفٍ زائِدةٍ فيَجب حِينئذٍ قلْبها همزةً وهـذا بخِلاَفِ كِساء، فإنما قلَبنَا الهمزةَ واواً عِنْد النسبةِ، فلاَ يمكِن قلْب الواوِ همزةً، وقِيل: يجوز قلْب الهمزةِ واواً فِي "سقاوي" أيضاً وفِي "شَقَاْوة" حذِفَت التَاء وتُرِكَت الواو بِحالِهـا، لأن اجتِمـاع الواوِ وياءِ النسبةِ غَير ثقِيلٍ. وفِي "رايةٍ" "الرايةُ" قَالَ ابن جِني[1]، أصلُه[2] "روية" قُلِبت الواو ألفاً وهو مِن رويتُ الحدِيثَ، أي: أظْهرتُه، والرايةُ: اظهار عِزةُ الأمير واظْهار موضِـع نُزولِـه وسيره يعنِي: الياء ههنا وقَعت بعد ألفٍ منْقَلِبةٍ عن حرفٍ أصلِي بِخلاَفِ "سقاية" فَـإن الألِـفَ فِيها زائِدةٌ، وإذا وقَعتِ الياء بعد ألفٍ أصلِيةٍ لَم يكُن اجتَماعها مع ياءِ النـسبةِ ثقِـيلاً فيَجـوز "رايي" بِالياءِ و"رائِي" بِالهمزةِ؛ لأن الهمزةَ مع ياءِ النسبةِ أخف مِن الياءِ، ويجوز "راوِي" بِالواوِ كما ذُكِر فِي كِساوِي. وكذَلِك البحثُ فِي "آيةٍ" و"ثايةٍ". الآيةَ: العلامةُ. قَالَ سِيبويه: أصلُه: أيـة بياءين الأولى ساكِنَةٌ فقُلِبت الأولى ألفاً لِلتخفِيفِ. وقَالَ الجوهري أصلُها "أوية" بِفَـتْح الـواو فَقُلِبت الواو أَلِفاً والثايةُ مأوى الغنَم، وأصلُه ثوية بِفَتْح الواو فَقُلِبتِ الواو أَلِفاً.

فصل

وما كان على حرفِين فعلى ثلاثةِ أضربٍ: ما يرد ساقِطه، وما لا يرد، وما يـسوغُ فِيـهِ الأمران. فالأولُ نَحو: أبوي، وأخَوي، وضعوي. ومِنه: ستهي فِي "اسـتٍ". والثـانِي نَحـو: عِدي، وزِني. وكذا الباب إلا ما اعتَل لامه نَحو "شِيةٍ" فإنك تَقُولُ فِيهِ: وشوي.

وقَالَ أبو الحسن[3]: وشْيِي علَى الأصل، وعن نَاسٍ مِن العربِ: عِدِي، ومنه سهي في سهٍ. والثالِثُ، نحو غَدي، وغَدوي، ودموي، ويدِي، ويدوي، وحِي، حِرحِي. وأبو الحِسن يسكّن ما أصلُه السّكُون، فيقولُ: غَدوي، ويديي. ومنه ابنِي، وبنَوِي، واسمِي، وسموي بتَحريكِ الميم، وقياس قَول الأخفش إسكانُها وما كان على حرفَين، يعنِي: كُل اسمٍ ثُلاثِي إذا حذِفَ مِنه حرفٌ وبقَي حرفان فَإذا نَسبتَ لَه فَهو ثَلاثَةُ أَنْواعٍ، أحدها: ما يجِب رد محذُوفه وما كـان متَحـرك الأوسطِ والمحذُوفِ لام الكَلِمةِ إذا لَم يكُن ياء ولَم يعوض عن المحذُوفِ همزةَ الوصل، فَقَولُنا: متَحرك الأوسطِ احتِراز عن "غَدَ" بِالعينِ المعجمةِ فَإن أصلَه "غدو" بِسِكُون الدال، فإنه لاَ يجِب

---

[1] - هو عثمان بن جني، الأديب الموصلي، أبو الفتح ، كان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي، أخذ النحو عن الأخفش أحمد بن محمد الموصلي او أبي علي الفارسي. مات ٣٩٢هـ. انظر ترجمته في البداية والنهاية ٣٥٣/١١، الأعلام ٢٠٤/٤.

[2] - قال ابن جني، الخصائص٢٦٢/٢: ومن ذلك قولهم في الإضافة إلى آية وراية: آئي ورائي. وأصلهما : آيي، ورايي، إلاّ أن بعضهم كره ذلك ، فأبدل ألياء همزة لتختلف الحروف ولا تجتمع ثلاث ياءات.

[3] - الأخفش الأوسط انظر المقتضب ١٥٢/٣.

رد محذُوفه عِنْد النسبةِ، بل يجوز رده وعدم ردهِ، وقولُنا: إذا لَم يكُن "ياءاً" احتِراز عـن "دم" فَإن المحذوفَ مِنَه "ياء" والياء لام الكَلِمةِ؛ لأن أَصلَه "دمِي" ولاَ يجِب رد محذُوفه، بلَ يجـوز رده وعدم ردهِ، وقولُنا: ولَم يعوض عن المحذُوفِ همزةَ الوصل، فَلِم يجِب رد محذوفهِ، بـل يجوز رده وعدم رده، فَتَقُولُ: استِي وشهي والمصنفُ ذَكَر "الإستَ" فِي القَسمِ الذي يجِـب رد محذُوفه وليس كَذَلِك بلَ هو مِن القَسمِ الثالِثِ مِثْل "ابن" كَما يأتِي، وأَما القِسم الذي لاَ يجوز رد محذُوفه فهو الذي حذِفَ مِنه "فاء" الكَلِمةِ، أَو عينُها ولَم يكُن معتل الـلامِ، ومـا عـدا هـذين القِسمين هو الذي يجوز رد محذوفه وعدم ردهِ. ونَذْكُر الآن ما فِيه بحثٌ مِن أَمثِلَةِ هذا الفَصل، قَولُه: "ضعوِي بِالضادِ المعجمةَ والعَين المهملَةِ قَبلَ النسبةِ أَصلُه بعد الحـذْفِ "ضـعة" وهـو شَجر، وأَصلُه قَبلَ الحذْفِ "ضعو". والثانِي، هذا هو القِسم الذي لاَ يجوز رد محذُوفه، "عِـدِي" أَصلُه "وعدة" وهو مصدر "وعد" فَحذِفَت الواو ولَم تُرد فِي النسبةِ. "وزِنـي" أَصـلُه "وزنَـة" مصدر وزن وكِلاَهما، أَعنِي، وعدة ووزنَة مكْسور الواوِ. وكَذا "الباب" يعنِي: جميع بابٍ معتَلّ الفَاءِ إذا حذِفَت فَاؤُه لا تُرد عِنْد النسبةِ إلاّ معتَلُ الفَاءِ الذي لاَمه أَيضاً حرفُ عِلَةٍ، فَإنه يـرد محذُوفه؛ لأنه لو لَم يرد محذُوفُه تَكون الكَلِمةُ ثَقِيلَةُ، شِية بِكَسر الشّين ولاَ يكُون حرفُ مكْسورة بعدها ياءين غَير أَن يكُون قَبلَها حرفٌ آخَر الأ المضافَ والجار والمجرور نَحو: "فِي ولـي" وليس ههنَا [مضافٌ، فَلِرفْعِ الثقَل تُرد الواو وتَفْتَح الشين كيلا يتَوالى كَسرةٌ مـع يـاءآت، وإذا فُتِحتَ الشين تُقْلَب الياء أَلفاً والأَلِفُ واواً فَتَقُولُ: "وشَوِي" بِكَسر الـواوِ. وقَـالَ أَبـو الحـسن الأَخْفَشُ: تُرد الواو وتُسكن الشين؛ لأن الشين كَانَت ساكِنَةٌ فِي قَولِك: "وشْية" فَنُقِلَـت حركَـةُ الواو إلى الشين وحذِفَت الواوِ، فَلما ردتِ الواو رجعتِ الشين إلى سكُونِها فَتَقُولُ: "وشْي" بِكَسر الواوِ وسكُون الشين وبالياءِ. وعن نَاسٍ، يعنِي: العرب تَزِيد واواً بعد لاَمِ الكَلِمةِ عِوضاً عـن الواوِ المحذُوفَةِ فِي أَول الكَلِمةِ، ولَم تَرد الواو المحذُوفَة فِي أَول الكَلِمةِ؛ لأنها تُقَدر عن حـرفِ الإعرابِ. وحرفُ الإعرابِ أَولى بِالجبر والتقويةِ لأنه يتَغير بِتَغير العامِل. ومِنه، يعنِي: ومما لاَ يرد محذُوفه "سه" وأَصلُه "سيه" فَحذِفَت الياء ولَم تُرد عِنْد النسبةِ، لأنها تُقَدر عـن حـرفِ الإعرابِ. والثالِثُ، يعنِي: القِسم الثالِثُ: هو الذي يجوز رد محذُوفهِ وعدم ردهِ "غَدِي" بـالعين المعجمةِ أَصلُه "غَدو" بِسكُون الدال، و"دمِ" أَصلُه "دمي" بِسكُون المِيمِ عِنْد المبردِ[١]، وبِفَتْحِها عِنْد سِيبويه[٢] ويد أَصلُه "يدي" بِسكُون الدال. وحر بِالحاءِ المهملَةِ أَصلُه "حِرح" بِسكُون الراءِ فَحذِفَت الحاء الثانِيةُ قَبلَ النسبةِ، ويجوز عدم ردها فِي النسبةِ. وأَبو الحسن، يعنِي كُـل كَلِمـةٍ يكُـون وسطُها ساكِناً وحذِفَت لاَمها وحرك وسطُها مِثْل: "غَدويد" وإذا نَسبت إليهما وردتِ المحذُوفَة،

---

[١] - انظر الكتاب ٨١/٢.
[٢] - انظر المقتضب ١٥٤/٣.

وتُرك وسطُها على حركتهِ عِنْد سيبويه. وأما الأخْفَشُ فإنه يجعـلُ وسـطُها سـاكِناً بعـد رد المحذُوفِ كما كان قَبلَ الحذْفِ. قَولُه: ومِنه: ابنِي وبنَوي، يعنِي: كُل كَلِمـةٍ حـذِفَتْ لامهـا وعوض عن المحذُوفِ همزةَ الوصل جاز رد المحذُوفِ وحذْفُ همزةِ الوصـل كمـا تقَـولُ: بنَوي، وجاز عدم الرد وابقَاء همزةِ الوصل كقَولِك: ابنِي. وأما اسم، فَأصلُه "سِـمو" بِـسكُون المِيمِ فَنُقِلَت حركةُ الواوِ إلى المِيمِ وحذِفَت الواو فَبقِي "سم" فَأسـكِنَت الـسين وعـوض عـن المحذوفِ همزةُ الوصل عِنْد النسبةِ. يجوز اسمِي بِعدم رد المحذُوفِ وابقَاء الهمـزةِ، ويجـوز سِموي برد المحذُوفِ. وعِنْد الأخْفَشِ سِموي بِسكُون المِيمِ كما قُلْنَا فِي "يدي".

فصل

وتَقُولُ فِي "بِنْتٍ" و"أخْتٍ": بنَوي، وأخَوي عِنْد الخَلِيل وسيبويه[1] وعِنْد يونس: بِنْتِـي، وأُخْتِي. وتَقُول فِي "كِلْتا" كِلْتي، وكِلْتَوي، على المذْهبين.

وتَقُولُ فِي "بِنْت" أصله "بنو" قُلِبت الواو فِي المؤَنثِ تَاء واسكِنت النون ليعلَم أن التاء لَيستَ لِلتأْنِيثِ؛ لأن ما قَبلَ تَاءِ التأْنِيثِ مفْتُوحةٌ فَإذا كانَتِ التاء هنا بدَلاً مِن الواوِ فَيرد الخَلِيـلَ وسِيبويه الكَلِمةَ إلى أصلِها، وتَقُولُ: بنَوي بِفَتْحِ التاءِ والنون، ويونس يتْرك الكَلِمةَ على حالِهـا فَيقُولُ: بِنْتِي وكَذَلِك البحثُ فِي "أخْت" فَعِنْدهما "أخَوي بِفَتْحِ الهمزةِ والخَاءِ، وعِنْد يونس: أُخْتِي. وتَقولُ: "كِلا" أَلِفُه منْقَلِبةٌ عن واوٍ فَتَقُولُ فِي النسبةِ "كِلَوي". وأما "كِلْتَا" فَالتاء بدلٌ عـن الـواوِ والأَلِفُ لِلتأْنِيثِ تُحذَفُ الأَلِفُ عِنْد النسبةِ كما تُحذَفُ مِن "حبلَى" وتُرد التاء مِن أصـلِها وهـو الواو وتَقُولُ عِنْد سِيبويه والخَلِيل "كَلَوي" وعِنْد يونُس "كِلْتِي" بِتَرك التاءِ على حالِهـا وتَحـذِفُ الأَلِفَ، وفِي أكْثَر النسخ "كِلْتِي" وكِلْتوي ولَعل هذا سهو مِن النساخ؛ لأن التـاء عِنْـد الخَلِيـل وسيبويه مردودةٌ إلى الواوِ فَيقُولان "كِلَوي" فَكَيفَ تَكُون "كِلْتَوي" بِالتاءِ والواوِ. وقَالَ "محمـد" ولَعل المصنفَ، أراد بِقَولِهِ هذا هنا: على المذْهبين؛ مذْهبِ يونُس والجرمِي، فَـإن الجرمِـي يقُولُ: "كِلْتَا" تُتْرك التاء على حالِها، وتُقْلَب الأَلِفُ واواً فَتَقُولُ "كِلْتَوي" عِنْده، فَعلى هذا التَأْوِيـل تَكُون "كِلْتَوي" وهم.

---

[1] - انظر الكتاب ٢/٨٠-٨٢.

فصل

وينْسب إلى الصدر مِن المركبةِ، فَتَقُولُ: معدِي، وحضري، وخَمسِي، فِي "خَمسةَ عشَرَ" اسماً. وكَذَلِك اثْنِي أَو ثَنَوِي فِي" اثْنَي عشَرَ" اسماً، ولا ينْسب إليهِ وهو عدد، ومِنـه نَحـو: تَأبط شراً، وبرقَ نَحره، تَقُولُ: تَأبطِي، وبرقي.

وينْسب إلى الصدر، أَراد بالصدر: الجزء الأولَ مِن لَفْظَي المركبِ. فِي النـسبةِ إلـى المركبِ ثَلاَثَةُ مذَاهِب، أَحدها: مذْهب الخَلِيل وسيبويه[1] وهو أَن تَحذِفَ الأسـم الثـانِي، لأنـه بمنزلَةِ تَاءِ التأنِيثِ فَتَقُولُ: معدِي، ويجوز معدوي، كما يجوز "قَاضِي" وقَاضـوي". والثـانِي: مذْهب الجرمِي[2] وهو أَن تَكُون مخَيراً بين إلحاق ياءِ النسبةِ بِآخِرِهما لِلثِقَل لِكَثْـرةِ الحـروفِ. والثالِثُ: مذْهب السجستانِي[3] وهو أَن تُلْحِقَ بِآخِر كُل واحِدٍ مِن الأسمين فَتَقُولُ: معدِي كَربِـي، ولا يجوز حذْفُ أَحدِهما عِنْده. ولا إِلحاقُ ياءِ النسبةِ بِأَحدِهما دون الآخَر، بل بِهما، لأنـه لَـو حذِفَ أَحدهما لا نَعرفُ أَنه مفْرد، أَو مركب، ولَو أُلحِقَ ياء النسبةِ بِـآخِرِ الأسِـمين لتَـوالي حركاتٌ كَثِيرةٌ فِي بعضِ المركباتِ كقَولِك عِنْد النسبةِ ثغر ثغري، وهذِه المذَاهِب الثلاثَةُ جائِزةٌ فِي جميعِ المركباتِ. قَولُه: اثْنِيّ، أَو ثَنَوِي: اعلَم أَن أَصلَ اثْنَان، ثنْوان مفْرده "ثنـو" فَحـذِفَت الواو وأسكِنَت الثاء وأدخِلَت علَيها همزةُ الوصل جبراً لِلمحذُوفِ فَصار "إِثْنَي" هو فِي الرفْـعِ اثْنَان، وفِي النصبِ والجر اثنَين، فَإِذا نَسبت إِلى "اثنَي عشَر" حذَفْتَ عشْرةَ وقُلْتَ: اثْنَي إِن لَـم تَرده إِلى أَصلِه، وإن يرد إِلى أَصلِه فَاحذِف همزةَ الوصل واردد الواو المحذُوفَةَ، وقُل: "ثَنَوِي، قَولُه: ولا ينْسب إليهِ، وهو عدد: الواو فِي "وهو" واو الحال، يعنِي: إِن أَردتَ "بـاثْنَي عـشَر عدداً لا يجوز النسبةِ إليهِ، لأن فِي كُل واحِدٍ مِن اللفْظَين المركبين عدداً مقْصوداً، أَو فلَو حذَفْتَ أَحدهما عِنْد النسبةِ لَزالَ بعض العدد، فَيفُوت بعض المعانِي، بِخلاَفِ ما إِذا كَان العدد المركب علَماً لِشَخْصٍ، فَإنه لَيس لِكُل واحِدٍ مِن اللفظَين تَعلق بمعنَى المجموعِ موضـوع بـإزاءِ علَـمٍ شَخْصٍ حكْماً أَنك تَحذِفُ التاء مِن طَلْحةَ عِنْد النسبةِ، ولا يبطُلُ معنَاه فَكَذَلِك الأسم الثانِي مِـن العددِ المركبِ إِن كَان علَماً. قَولُه: ومِنه "تَأبطَ شَراً"، أَي: ومِن المركباتِ وإنما أُفْرد تَأبطَ شَراً وما بعده بِالذكْر، لأن هذا مركب مِن فِعلٍ وفَاعلٍ ومفْعولٍ، فالفَاعِلُ فِي تَأبطَ مـضمر. وبـرقَ نَحره مركب مِن فِعلٍ وفَاعِلٍ فَالمذَاهِب الثلاثَةُ جاريةٌ فِي هذا أَيضاً.

---

[1] -٢ انظر الكتاب ٨٧/٢ المقتضب ١٤٣/٣، شرح الشافية٧١/٢-٧٧، المخصص ٢٤٢/١٣-٢٤٥.

[3] - هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي، أبو حاتم السجستاني، من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة قرأ عليه المبرد، مات سنة ٢٤٨هـ.

انظر ترجمته في : انباه الرواة٨٥/٢، الوفيات٢١٨/١ الأعلام ١٤٣/٣.

فصل

والمضافُ على ضربين: مضافٌ إلى اسمٍ معروفٍ يتَنَأولُ مسمى على حِياله، "كـابن الزبير" و"ابن كُراع"، ومنه الكُنَى "كأبي مسلِمٍ" و"أبِي بكْرٍ"، ومضافٌ إلى ما لا ينْفـصِلُ فِـي المعنَى عن الأول "كامرئ القَيس" "وعبدِ القَيس". فالنـسب إلـى الـضربِ الأول: زبيـري، وكُراعِي، ومسلِمي وبكْري.

وإلى الثانِي: عبدِي، ومرئِي. قَالَ ذُو الرمةِ:

٢١٨ ويذْهب بينها المرئِي لَغْواً

وقَد يصاغُ مِنهما اسم كما ألغَيتَ بالديةِ الحوارا فينـسب إليـهِ "كعبـدري" و"عبقَـسِي" و"عبشَمِي"

والمضافُ على ضربين، قَولُه: يتَنَأولُ مسمى على حِياله، يعنِي: النوع الأولُ، أَن يكُـون المضافُ إليه اسماً بِرأَسِهِ وهو أَعرفُ مِن المضافِ كابن الزبير، فَإن الزبير أَعرفُ مِن الأبن، لأن الزبير علَم. والابن اسم جِنْسٍ فَإذا نَسبت إليهِ فاحذفِ غَير الأعرفِ وألحِقَ يـاء النـسبةِ بالاسمِ الأعرفِ، وقُل: زبيري. الضرب الثانِي: أَن يكُون المضافُ والمضافُ إليهِ كِلاَهما علَماً لِشَخْصٍ، ولَم تَقْصِد بالمضافِ إليهِ ذَاتٌ أُخْرى، بل المراد مِن كِلا اللفْظَين ذَاتٌ واحِـدةٌ، فَفِـي هذا القِسمِ تَحذِفُ المضافَ إليهِ وتَنْسِب إلى المضافِ، فَتَقُولُ: "مرئي" وكان أَصلُه "امريء" فَرد إلى أَصلِه بأَن حذَفْتَ همزةَ الوصل، وأسكَنْتَ الراء، وحركْتَ المِيم بالفَتْحِ كما رد ابـن عِنْـد النسبةِ إلى أصلِهِ وحذِفَ أَحد اللفْظَين مِن المضافِ فِي الضربِ الأول، والمضافِ إليـهِ فِـي الضربِ الثانِي كما فُعِلَ بالمركبِ. قَالَ ذُو الرمةِ وقَبلَه:

يعد الناسِبون إلى تَمِيمٍ	بيوتَ المجدِ أربعةً كِبارا
يعدون الرباب وآلَ سعدٍ	وعباساً ثُم حنْظَلَة الخِيارا

الضمِير المؤَنثُ فِي "بينها" يعود إلى صوتِ المجدِ، أَو أَربعةٍ كِبارا. لَغْواً، أَي: معطلاً لا يبالِى بهِ. كما أُلغَيت، أَي: كما تَركْتَ. الحوار بحاءٍ مهملةٍ مضمومةٍ ولَد الناقةِ قَبلَ أَن يكُون

٢١٧- البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه١٣٧٩/٢، التخمير ٣٢/٣، ابن يعيش ٨/٦، الأشموني ١٩٢/٤ والشاهد فيه كما ذكر الشارح. وتمام البيت:- كما أَلْغَيتَ بالديةِ الحوار.

فَصِيلاً، يعنِي: كما لاَ يوجد الحوار فِي الديةِ لِصِغَرِهِ لا يعد امرؤَ القَيسِ مِـن جماعـةِ الكِبـار وأَصحابِ المنَاصِبِ، والمراد بالاستشَهادِ أَنه حذَفَ قَيساً مِن امريءِ القَيسِ، ونَسب إِلى امرءٍ. فَقَالَ "امرئي". وقَد يصاغُ، أَي: وقَد يركب مِن المضافِ والمضافِ إليهِ اسم، بأَن يوجد مِن كُل اسمٍ بعض حروفِهِ فَيركب ويجعلُ اسماً فَحينَها لاَ يحذفُ مِنه شَيء عِنْد النسبةِ، نَحو: عبدري، وأَصلُه عبد الدار، فَحذِفَت الدالُ مِن "عبد" والأَلِفُ مِن الدار فَبقِي "عبدر وجعِلَ كاسمٍ مفْردٍ، ولاَ يحذَفُ مِنه شَيء عِنْد النسبةِ. و"عبشَمِي"، أَصلُه "عبد الشمس" فَحذِفَت الدالُ مِن "عبدِ" والـسين مِن "الشمسِ" فَصار عبشَمياً" ثُم نُسِب إليهِ.

فصل

وإذا نُسِب إِلى الجمعِ، رد إِلى الواحِدِ كَقَولِك: مِسمعِي، ومهلبي، وفَرضِـي، وصـحفِي. وأما الأنْصاري، والأنْباري، والأعرابِي، فلِجريها مجرى القَبائِل، كأنْماري، وضِبابِي، وكِلابِي، ومِنه: المعافِري، والمدائِني.

وإذا نُسِب إِلى الجمعِ. وإنما ردوا الجمع عِنْد النسبةِ إِلى واحِدِهِ؛ لأنه يحـصلُ المقْـصود بِالنسبةِ إِلى واحِدِهِ كما يحصلُ المقْصود إِلى جمعِهِ، فَإِذا حصلَ المقْصود إِلى الواحِدِ، والرد إِلى الواحِدِ أَولى؛ لأنه أَخَف؛ ولأنه الأَصلُ. "المسامِعةُ" قَوم نَزلُوا بالبصرةِ فَنُسِب إِليهم جماعةٌ مِن أَصحابِ الحديثِ، فَإِذا أَردتَ النسبةِ فَأَردده إِلى واحِدِهِ، وهو "مِسمع" بِكسرِ المِيمِ الأُولَى وفَـتْحِ الثانِيةِ، ثُم انْسِب إليهِ وقُلْ : "مِسمعي"، و"المهالِبةُ": أَولاَد مهلبٍ بن صفْرةَ، فَإِذا أَردتَ النـسبةِ إليهِ، فَاردد إِلى واحِدِهِ وهو "مهلّب" بِضم المِيمِ وتَشْدِيدِ اللامِ، ثُم انْـسِب إليـهِ. و"الفَـرائِض" واحِدها فَرِيضةٌ تُحذفُ مِنَها التاء والياء، ويقَالَ عِنْدِ النسبةِ: "فَرضِي" بِفَتْحِ الفَاءِ والراءِ، وهـو الذي يعرفُ حِسبةَ المواريثِ. و"الصحائِف" جمع صحِيفَةٍ فَنُعِلَ بِها ما فُعِلَ "بفَرِيـضة". وأمـا "الأنْصاري"، يعنِي: الأنْصار جمع وقَد نُسِبت إليهِ ولَم يرد إِلى واحِدِهِ؛ لأنّه بِمنزلَةِ القَبيلَةِ، فَإِذا كان معناه المفْرد فلاَ حاجةَ إِلى ردهِ إِلى الواحِد فَهو كاسمٍ لَفْظُه جمع، ومعناه واحِد، "كَأَنْباري"، وهو اسم رجلٍ. والأَعرابِي، منْسوب إِلى الأعرابِ وهو أَهلُ البادِيةِ، وهو جمع لَـيس مفْـرد. و"ضِباب" بِكسرِ الضادِ المعجمةِ اسم قَبيلَةٍ، وكِلاب اسم رجلٍ، وكُل اسم لَفْظَه جمـع ومعنَـاه مفْرد لا يرد إِلى واحِدِهِ عِنْد النسبةِ. ومِنه "معافِر" اسم رجلٍ، وقيل: اسم قَبيلَةٍ. و"مدائِن" اسـم بلْدةٍ، يعنِي: هذان الاسمان مِما لَفْظُه جمع ومعنَاه مفْرد.

فصل

ومِن المعدولةِ عن القِياس قولُهم: بدوي، وبِـصري، وعلْـوي، وطـائِي، وسـهلي، ودهري، وأُموي، وثقَفي، وبحرانِي، وصنْعانِي، وقُرشِي، وهذَلي. قَالَ:

٢١٩[١] - هذِيلِيّةٌ تَدعوا إذا هِي فَاخَرت أباً هذَلياً مِن عظارِفَةٍ نُجد.

و"قُقَمِي"، و"ملَحِي" و"زباني"، و"عبدِي" و"جذَمِي" فِي: فُقَيم كِنَانةَ، ومليح خُزاعـةَ، وزبينـةَ، وبني عبيدةَ، وجذَيمةَ، و"خُراسِي"، و "خُرسِي،" وينتاج "خَرفِـي،" و"جلُـولي" فِـي جلُـولاء، وحروراء. و"بهرانِي"، و"روحاني" فِي: بهراء، وروحاء. و"خُربِي" فِي: خُريبـةَ. و"سـلِمِي" و"عميري" فِي سلِمةَ، مِن الأزدِ، وفِي عميرةَ كلْبٍ. و"سلِيقِي" لِرجلٍ يكُون مِن أَهل السلِيقَةِ.

ومِن المعدولةِ يعنِي: الضرب الثانِي مِن ضَربي المنْسوبِ "ما غَير عن القِيـاسِ" مِـن أَول المنْسوباتِ إلى هنا بحثُ المنْسوباتِ الجاريةِ على القِياسِ، ويذْكُر فِي هذا الفَصل بعض ما جاء على خِلاَفِ القِياسِ، وهِي "سماعيةٌ" يعنِي تُلْفَظُ سماعاً عن العربِ على الصفَةِ التي جاءت عليها، ولاَ نَقيس عليها، قَد غَير بعض هذه الألْفَاظِ لِلتخفِيفِ، وبعضها لِعلّةٍ أُخْرى نَذْكُر فِي كُل لَفْظَةٍ ما فِيهِ مِن العِلّةِ. أَما "بدوي" فَقِياسه "بدوي" بِسكُون الدال كقَروي، ولَكِن حركَـتِ الـدالُ بِالفَتْحِ ليكُون على وزن "حضري" لأن الحضر خِلاَفُ البدوِ، وتَحركَتِ الواو عِنْد النسبةِ مِـن بدوي لِتَكُون على وزن حضري؛ لأن العرب تَحمِلُ النقِيض على النقِيضِ كما تَحمِـلُ النظِيـر على النظير. و"بصري" القِياس "بصري" بِفَتْحِ الباءِ ولكِن كُسِرت الباء هنَا لِلفَرق، لأن البصرةَ اسم بلَدٍ، واسم حِجارةٍ رخْوةٍ سودٍ تَضرب إلى البياضِ فَإذا نَسبوا إلى البصرةِ التي هِي اسم بلَدٍ قَالُوا: بصِري بِفَتْحِ الباءِ. وإذا نَسبوا إلى الحِجارةِ قَالُوا: بِصري بِكَسر الباءِ. و"علْوي" بِـضم العين وسكُون اللامِ منْسوب إلى العالِيةِ والقِياس "عالِي" ولكِن العالِيةَ اسم امرأَةٍ، واسم نَاحِيـةٍ مِن نَواحِي الحِجازِ ونَجدٍ، وإذا نَسبوا إلى العالِيةِ التي هِي اسم امرأَةٍ قَالُوا: عالِي وإذا نَـسبوا إلى العالِيةِ التي هِي اسم ذَلِك الموضِعِ قَالوا: علْوِي بِضم العين وسكُون اللامِ لِلفَرق. و"طَـائِي" أَصلُ هذا طَائِي بِتَشديدِ الياءِ، فَلَما أَردتَ النسبةِ إليهِ حذَفْتَ الياء المدغَمِ فِيها كما ذَكَرنَـا فِـي "سيد" فَتَقُولُ: "طَيئي" بِياءٍ ساكِنَةٍ بعدها همزةٌ، وبعد الهمزةَ ياء النسبةِ، هذا هو الأَصـلُ ولَـو قُلِبت الياء التي بعد الطّاءِ أَلِفاً لِلتخفِيْفِ وقَالُوا: "طَاءِي". و"سهلي" جاء هذا اللفْظُ "سهلي" بِـضم السين والقِياس فَتْحها لَكِن خَالَفُوا القِياس لِلفَرقِ، فإنهم إذا نَسبوا إلى السهل الذي هـو خِـلاَفُ الجبل ضموا السين، فَإذا نَسبوا إلى السهل الذي هو اسم الرجل فَتَحوا السين. ودهري" بِـضم

٢١٨- البيت من الطويل، وورد بلا نسبة في الإنصاف ٣٥١/١، التخمير ٣٦/٣، ابن يعيش ١١/٦،١٠.
ونسبة الخوارزمي إلى ذي الرمة وليس في ديوانه ولا ملحقاته، وشرح أبيات المفصل ٧٩٤/١. والشاهد فيه : أن النسبة إلى فعيل: فعلي بحذف الزوائد كما قال :هذلياً في النسب إلى هذيل.

الدال، والقِياس الفَتْح لَكِنهم خَالَفُوا القِياس لِلفَرق فإنهم إِذا نَسبوا إلى "الدهر" والمـراد الـسنين قَالُوا: "دهري" بِضم الدال وإن أَرادوا النسبةِ إلى من يقُولُ بِقدمِ الدهر قَالُوا: دهري" بِفَتْح الدال، وهو الملْحِد. و"أموي" بِفتح الهمزةِ والقِياس الضم، لأنه منْسوب إلى أُمية مضمومة الهمزةِ فإن قَالُوا: أُموي" بِضم الهمزةِ فهو الأَصلُ، وإن قالوا: أَموي بِفَتْحِها أَرادوا التخفِيـفَ؛ لأن الفَـتْح أَخف مِن الضم. وثَقَفِي وهو منْسوب إِلى "ثَقِيف" اسم رجلٍ، والقِياس أَن لا تُحذَفَ التـاء؛ لأن فَعِيلاً لا تُحذَفُ تَاؤُه فِي النسبةِ لَكِن خَالَفُوا القِياس فِي هذا اللفْظِ، وحـذَفُوا تـاءَه لِلتخفِيـفِ. و"بحراني" وهو منْسوب إِلى البحر، وهو عمقُ الرحِم، يعنِي: الدم الذي يخْرج مِن قَعرِ الرحِمِ، والقِياس "بحري" إِلا أَنهم زادوا الأَلِفَ والنون لِلفَرقِ بين المنْسوبِ إِلى البحر الذي هو عمـقُ الرحِمِ، وبين البحر المعروفِ فإنهم يقُولُون فِيهِ "بحري". و"صنْعاني": والقِيـاس: "صـنْعاوِي" بالواو، ويجوز بِالهمزةِ وهو منْسوب إِلى صنْعاء بلَد بِاليمن فقَلَبوا الواو نُوناً؛ لأن الواو والنون قَرِيبتا المخْرجِ، لأن النون تَقَع صوتاً فِي الخيشُومِ، والواو مِن الشفَةِ وبين صـوتيهما قُـرب. و"قُرشِي" والقِياس قُريشِي بالياءِ؛ لأن فُعيلاً بِضم الفَاءِ لا تُحذَفُ تَاؤه، ولكِـنهم حـذَفُوها مِـن "قُريش" فَقَالُوا: قُرشِي لِلتخفِيفِ. و"هذَلي" وهو منْسوب إِلى هذَيل، قَوم مِن العربِ وبحثُه كَبحثِ قُريش. قَالَ: "الغَطَارِفَة" جمع غِطْرِيف بِالعين المعجمةِ والطاءِ المهملَةِ، وهو السيد. النُجد بِضم النون والجِيم جمع "نَجِدٍ" بِفَتْح النون وسكُون الجِيم وهو الشجاع، فأسكِنَت الجِيم فِـي الـشعرِ لِلوزن. هِي مِن قَبيلَةِ هذَيلٍ وينْسب إليه لأنه هو أَيضاً مِن قَبيلَةِ هذَيل، ويخْبِرنَا بِأَنها الـساداتُ والشجعان، والمراد بالاستِشْهادِ إثباتُ الياءِ فِي هذَيليةٌ وحذْفُها فِي قَولِه: "أباً هـذَلياً". و"فُقَمِـي" فَقْيم بِتَقْدِيمِ الفَاءِ على القَافِ اسم رجلَين أَحدهما مِن كِنَانَةَ، والثانِي مِن بنِي تَميمٍ فَإذا نُسب إِلـى فُقَيم الذي هو مِن بنِي تَميمٍ فَقَالَ: "فُقَيمِي" بإثبات الياءِ، وإذا نُسِب إِلى الذي مِن بنِي كِنَانَةُ يقَالُ: فَقمِي، بِحذْفِ الياءِ لِيكُون بينهما فَرق. و"ملَحِي" بِضم المِيمِ وفَتْح اللامِ "ملْـح" اسـم رجلَـين أَحدهما مِن بنِي خُزاعةَ، والثانِي: مِن بنِي "أَسدٍ" فَإذا نَسبتَ إِلى الذي مِن بنِي خُزاعة فَحـذَفْتَ ياؤُه، فِيقُالُ: "ملْحِي" وإذا نَسبتَ إِلى الذِي مِن بنِي "أَسدٍ" لَم تَحـذِف يـاؤُه فَيقَـالَ: "ملَيحِـي". و"زبانِي" بِزاءٍ معجمةٍ بعدها باء منْقُوطَةٌ اسم قَبيلَةٍ، والقِياس حذْفُ الياءِ والتـاءِ عِنْـد النـسبةِ فَيقَالُ: "زبِيني" كَحنفِي إِلا أنهم خَالَفَوا القِياس هنا وفَتَحوا الباء وقَلبوا الياء أَلِفاً فَقَالُوا: زبـانِي. و"عبدِي" بنِي عبيدةَ بِفَتْح العين اسم قَبيلَةٍ والقِياس "عبِدِي" كَحنَفِي إِلا أَنهم لما حـذَفُوا اليـاء والتاء لِلنسبةِ ضموا العين لِلفَرق بين النسبةِ إِلى هذِهِ القَبيلَةِ وبين النسبةِ إِلـى قَبيلَـةٍ أُخْـرى. و"جذَمِي" بِضم الجِيم وفَتْح الذال المعجمةِ والقِياس بِفَتْح الجِيمِ والذال، لأن أَصلَه "جذَية" فَحذِفَ

الياء والتاء فيقالُ: جذْمِي كحنفِي إلا أنهم إذا نسبوا إلى "جذَيمة بن مالِك"[١] مِن قُريش قالُوا: "حذَمِي" بضم الجِيمِ وفتْح الذال المعجمةِ، وإذا نسبوا إلى جذَيمة بن زهير أزدٍ، أو غيره قالُوا: "جذَمِي" بفتْحِ الجِيمِ والذال للفَرقِ. و"خُراسِي" وخُرسِي" أصلُه "خُراسان فبعضهم يحذِفُ الألف والنون تشْبيهاً لهما بتاءِ التأنِيثِ فيقُولُ: خُراسِي، وبعضهم يحذِفُ النون مع الألِفين ويسكن الراء فيقُولُ: "خِرسي" يسكُون الراءِ للتخفِيفِ والقِياس: خُراسانِي. ونتاج خَرفِي: النتَاج الولد، أي: ولد في فَصل الخَرِيفِ فحذِفت الياء مِن خَرِيفٍ عِنْد النسبةِ على خِلافِ القِياسِ للتخفِيفِ. و"جلُولِي" وهو منْسوب إلى "جلُولاء" بالجيمِ والمد وهو اسم موضِعٍ فحذِفَ الألِفُ والهمزةُ تشبيهاً لهما بتاءِ التأنِيثِ. و"حروري" منْسوب إلى "حروراء" بالحاءِ المهملةِ وبالمد والقصر وهو اسم مدينةٍ، فعمِلَ بهِ ما عمِلَ "بجلولاء". و"بهرانِي" بهراء بالمد اسم قبيلةٍ من نصارى العربِ، فأبدلت الهمزةُ نُوناً، والكلام فِيهِ ما ذُكِر في "صنْعانِي" ومِثلُه "روحانِي" وهو منْسوب إلى روحاءِ، بالحاءِ المهملةِ وبالمد، وهو اسم موضِعٍ. "وخُريبي" بالخَاءِ المعجمةِ المضمومةِ اسم موضِعٍ بالبادِية، والقِياس فيهن حذْفُ الياءِ والتاءِ عِنْد النسبةِ كما حذِفَ في جهينَةَ إلا أنهم اثبتُوا الياء فِيها على خِلافِ القياس. و"سلِيمِي" سلِمة بفَتْح السين وكسر اللامِ اسم قبيلةٍ من الأزدِ، والأزدِ قبيلةٌ كبيرةٌ. و"عميرةٍ" كلْبٍ بفَتْح العين وكسر المِيمِ بالإضافةِ إلى كلْب، اسم قبيلةٍ. وسليقةٍ بفَتْح السين وكسر اللامِ اسم جماعةٍ مِن أهل البادِيةِ يقْراؤن القُرآن على لُغَتِهم كما نَزلَ، والقِياس في النسبةِ إلى هذهِ الكلِماتِ حذْفُ الياء والتاء كما حذِفت في جهَينَة إلا أنهم خالفُوا القِياس وأثْبتوا الياء للإيضاحِ، أي: ليتبين أن الياء كانت فِيهن. وكذَلك العِلةُ في عدمِ حذْفِ الياءِ مِن "جذِيمة" التي تقدم ذِكْرها.

فصل

وقد يبنَى على "فعالٍ" و"فاعِلٍ" ما فِيه معنَى النسبِ مِن غَير إلحاقِ الياءين، كقَولك: بتاتٌ، وعواج، وثَواب، وجمال، ولابِن، وتَامِر، ودارع، ونَابلٌ. والفَرقُ بينهما أن "فعالاً" لِذي صنْعةٍ يزأولُها ويديمها، وعليهِ أسماء المحترفِين. و"فاعِلٌ" لِمن يلابِس الشيء في الجملة. وقَالَ الخَليلُ[٢]: إنما قَالوا: عِيشةٌ راضِيةٌ[٣]، أي: ذَاتُ رِضى، و"رجلٌ طَاعِم كاس"[٤] على قِياس ذَا.

---

[١] - هو جذيمة بن مالك بن نصر ، من بني أسد خزيمة، جد جاهلي النسبة إليه"جذمي - انظر: الأعلام٢/١١٤.

[٢] - انظر الكتاب٣/٣٨٢

[٣] - يقصد قوله تعالى: "فهو في عيشة راضية "الحاقة٢١+ سورة القارعة ٧.

[٤] - إشارة إلى بيت الحطيئة:

وقد يبنَي، يعنِي: قد يجيء. فَعال بِفَتْح الفَاءِ وتَشْديدِ العين، و"فَاعِل" بمعنَى النسبةِ. مِن غَير أن تكون فِيهما، يعني: بالياءين الياء المشَددةُ التي هِي لِلنسبةِ كقَولِهم: فُلان بيات بِتَـشْدِيدِ التَاءِ وهو الكِساء الغَلِيظُ، يعنِي يعملُه، أو يبيعه ويشْتَريه، وعواج وهو منْسوب إلى العاجِ، وهو نَاب الفِيل أي: يعملُ مِن العاجِ أشْياء، أو يبيعه ويشْتَريه. و"ثواب" وهو منْسوب إلى الثوبِ أي: يبيعه ويشْتريه. و"جمالٌ" وهو منْسوب إلى الجمل، أي: يلازم رعي الجمـل. ولابِـن وهـو منْسوب إلى اللبن، أي: يضرب اللبن. وتَامِر: وهو منْسوب إلى التمـر، أي يبيـع التمـر، أو صاحِب التمر. و"دارع" وهو منْسوب إلى "الدرع" ، أي: يلْبِس الدرع ويـداوم علـى لبـسِها. و"نَابِل" وهو منْسوب إلى النبل، أي: يداوِم على رمي النبل. والفَرق: يعنِـي: فَعـال وفَاعِـل يشْتَركان فِي معنَى النسبةِ إلاّ أن "فِي" فعال مبالَغَةٌ، أي: إنما يقَالُ لَفْظُ "فَعال" لمن يداوِم ويلازم على حِرفَةٍ، ولَفْظُ "فَاعِلٍ" لِمن يعملُ حِرفَةً، أو يلابِس شَيئاً لا على سبيل الدوامِ. قولـه: يـزاولُها، أي: يباشِر ويعملُ بِتلْك الصنعةِ. قَولُه: وعلَيه أسماء المحتَرِفِين، يعنِـي: تَكُـون أسـماء المحتَرِفِين على وزن "فَعال"، نَحو بقَالٍ لِمن يبيع البقْلَ، وكذَلِك خَصافٌ لِمن يخْـصِفُ النعـلَ، أي: يخِيطُها. وقَالَ الخَلِيلُ، يعنِي: إذا كان فاعِلٌ بمعنَى النسبةِ مذَكَّر يقَدر فِيهِ "ذو"، نَحو: تَامِر أي: ذُو تَمرٍ. وإذا كان مؤَنثاً يقَدر فِيه "ذَاتُ" نَحو: راضِية، أي: ذَاتُ رضاً، وقِيـلَ راضِـيةٌ[1] ههنَا بِمعنَى مرضِيةً، ورجلٌ طاعِم كاسي[2]: عنَى ذَا، أي: على تَأوِيل: "ذَا اطعامٍ، وذَا كِسوةٍ".

ومِن أصناف الأسمِ أسماء العدد

فصل

هذه الأسماء أصولُها اثنَتَا عشْرةَ كلِمةً، وهِي: الواحِد والإثْنَان؛ إلى العشَرةِ، والمائةُ والألفُ. وما عداها مِن أسامِي العددِ فَمتَشعب مِنها، وعامتُها تُشفع بأسـماءِ المعـدوداتِ؛ لتَدل على الأجنَاس ومقَادِيرها، كقَولك: ثلاثَةُ أثْوابٍ، وعشَرةُ دراهِم، وأحـد عـشَر دِينَـاراً، وعشْرون رجلاً، ومائَةُ دِرهمٍ، وألْفُ ثَوبٍ، ما خَلا الواحِد والاثنَين، فإنك لا تَقُولُ فِيهما واحِد رجالٍ، ولا: اثنا دراهِم، بل تَلْفِظُ باسم الجِنْس مفْرداً، وبِهِ مثَنى، كقَولك: رجـلٌ، ورجـلان، فتحصلُ لك الدلالتان معاً بِلفْظَةٍ واحِدةٍ وقد عمِلَ على القِياس المرفُوض، مِن قَالَ:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فإنَّك أنت الطاعم الكاسِي.

٢٢٠- ظَرفُ عجوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حنْظَلٍ[1].

ومِن أَصنَافِ الأسمِ أَسماء العددِ: المتَشَعب: المتفرقُ، يعنِي: فَما عداها يتَولد ويحصلُ مِن تَركِيبِ هذه الأعدادِ كَما تَقُولُ: أحد عشَر إِلى تسعةَ عشَر، وواحِد وعِشْرون إِلـى تِـسعةٍ وتسعِين. وواحِد ومائةٍ واحِد وأَلفٍ وكَذَلِك الباقِي. وعامتُها، أَي: جمِيع الأعدادِ تُشْفَع بأسـماءِ المعدوداتِ، أَي: تُضم وتُجمع الأعداد بِالمعدوداتِ، إما بِالإضافَةِ كثَلاثَةِ رِجالٍ، أَو بالتركِيـبِ مع ضم المميز المنْصوبِ إِليهِ كأحد عشَر رجلاً، أو بالعطْفِ مع ضم المميزِ المنْصوب إليـهِ كأحد وعِشْرين رجلاً ويأتِي بحثُ المميزِ بعد هذا، قَولُه: ما خَلا الواحِد والاثْنَين، يعنِي: يـضم المعدود إِلى العددِ إِلا فِي واحِدٍ واثْنَين فَإنه لا يذْكَر العدد بعد ذِكْر الجِنْسِ وحـده، لا تَقُـولُ: واحِد رجلٍ. قالوا:- عدد والرجلُ جِنْس، بلْ تَقُولُ: رجلٌ، ورجلان. الضمِير فِي "وبِهِ" ضمِير اسمِ الجِنْسِ، أَي: يتَلفظُ بِالجِنْسِ مفْرداً ويتلفظُ بالجِنْسِ أَيضاً مثنى. قَولُه: فَتَحصل لَك الـدلالتان معاً. أَراد بالدلالتين الجنس والعدد، يعنِي: إِذا قُلْتَ: "رجلٌ" فَقَد حصلَ لَك أَنـه الجِـنْس مِـن الرجالَ، والعدد واحِد. وإذا قُلْتَ: رجلان، فَقَد عِلِم أَن العدد اثْنَان، والجِنْس مِن الرجال. وقَـد عمِلَ، وهذا أَن القِياس فِي الواحِدِ والتثنِيةِ أَيضاً ضم العدِدِ إِلى الجِنْسِ بأن يقَالَ: اثْنَـا رجلَـين كسائِرِ الأعدادِ؛ لأنه قَالَ: على القِياسِ المرفُوضِ، المتْروكِ فِيهِ بيان أَن إِضافَةَ الواحِدِ والاثنَين إِلى الجِنْسِ الأَصلُ فِيهِ تَركُها، يعنِي: تَرك إِضافَتِها؛ لأَنك إِذا قُلْتَ: رجلٌ ورجلان فَلا تَحتَـاج إِلى العدد، فَإن الجِنْس والعدد مِن لَفْظِ رجلٍ ورجلَين وفِيه يقَالُ جواز إِضافَتِها إِلـى الجِـنْسِ. الشعر، كقَولِه: ثِنْتَا حنْظَل، والأَصلُ أَن يقُولَ: حنْظَلَتان، وقَد ذُكِر هذا البيتُ مع شَرحِهِ فِي أَول المبنِي.

فصل

وقد سلِك سبيلُ قياس التذكير والتأنيثِ فِي الواحِدِ والإثنين، فَقِيلَ: واحدةٌ واثْنَتَـان، أَو ثِنْتَان. وخُولِفَ عنْه فِي الثلاثَةِ إِلى العشَرةِ، فأُلحِقَتِ التاء بالمذكّر وطُرِحتْ عـن المؤَنـثِ، فَقِيلَ: ثُمانِيةُ رِجالٍ، وثَمانِي نِسوةٍ، وعشَرةُ رجالٍ، وعشْر نِسوةٍ .

وقد سلِك، يعنِي: القِياس فِي إلحاق التاءِ أَن يكُون مخْتَصاً بِالمؤَنثِ، فَبقِي هذا القِياس فِي الأعدادِ وغَيرِها الأ فِي ثَلاثَة إِلى عشَرة، فَإنه تَلْحقُ التاء بِالمذَكر، وتُطْرح فِي المؤَنثِ، وعِلته أَن المذكَر هو الأَصلُ، والمؤنثُ فَرعه، فَيجِب تَقْدِيم المذَكر بالذكْر، فَذَكرنَا المذَكر مِن ثَلاثَـة

---
[1] - سبق تخريجه.

إلى عشَرة بِالتاءِ لأن الثلاثَة إلى العشَرةِ جمع، والجمع مؤَنثَ، والمؤَنثُ يستَدعِي لُحوقَ التـاءِ إليها، فلما فَرغْنَا عن المذَكر. وشَرعنَا فِي المؤَنثِ فَيستَدعِي المؤَنثُ التاء أَيـضاً، ولَكِـن لَـو أَلحقْنَا بِها التاء أَيضاً لَم يبقَ فَرقٌ بين المذَكر والمؤَنثِ فَلَم تَلْحق بِالمؤَنثِ التاء، لِيكُـون بـين المذَكر والمؤَنثِ فَرقٌ تَقُولُ: ثَلاثَةُ رجالٍ بِالتاءِ، وثَلاثُ نِسوةٍ بِغَير التاءِ، وكَذَلِك إلـى عـشَرة رجالٍ، وعشَرةِ نِسوةٍ.

فصل

والمميز ضربين، مجرور، ومنْصوب. فَالمجرور على ضربين: مفَرد ومجموع، فَالمفْرد مميز المائَةِ والألْف، والمجموع مميز الثلاثَةِ إلى العشَرةِ. والمنْصوب مميز "أحد عشَر" إلـى "تِسعةٍ وتِسعِين" ولا يكُون إلا مفْرداً.

والمميز على ضربين، مميز الثلاثَةِ إلى العشَرةِ إنما كان مجموعاً، لأن العدد جمع فَليكُن المعدود جمعاً لِيوافِقَ المعدود العدد، وإنما كان مجروراً؛ لأن العدد مبهم، والعدد المبهم يضافُ إلى مميزِهِ كَلَفْظَةِ "كُلٍّ" و"غَير" كما تَقُولُ: كُل رجلٍ. ومميز أَحد عشَر إلى تَسعةٍ وتَسعِين إنمـا كان منْصوباً، لأنه لا يمكِن إضافَتُه؛ لأن أَحد عشَر إلى تِسعةٍ عـشر، مركـب والمركـب لا يضافُ، ومِن عِشْرِين فَما فَوقَه فِيه نُون تُشْبِه نُون الجمعِ، فَإن أَضفْته وحذَفْتَ النون فَقَـد زالَ أَحد الحرفَين الدالَّين على الجمعِ، لأن الواو والنون، أَو الياء والنون فِي عِـشْرِين مجموعهمـا لِلجمعِ لا أَحدهما. وإذا أَضفْتَه مع بقَاءِ النون فَقَد خَالَفْتَ القِياس؛ لأن نُون الجمعِ لا تَبقَى مـع الإضافَةِ. وأما كَون مميز هذه الأعدادِ مفْرداً فلأن جميع هذه الأعدادِ جمع كَثْرةٍ، وجمع الكَثْرةِ ثَقِيلٌ، وهذِهِ الأعداد أَيضاً ثَقِيلَةٌ لِطُول أَلفَاظِها، وكَثْرةِ حروفِها فَرد الجمع إلى المفْردِ لِلتخفِيفِ. ومميز المائَةِ والألْفِ مجرور لإمكان إضافَتِه، ومفْرد لأنه يشَابِه العِشْرين إلى التسعِين.

فصل

ومما شذ عن ذَلِك قولُهم: ثلاثُمائةٍ إلى تسعمائةٍ، اجتَزؤُوا بِلَفْظِ الواحِد عـن الجمـع، كقوله:

٢٢١- كُلُوا فِي بعضِ بطْنِكُم تَعِفوا　　　فإن زمانَكُم زمن خَمِيص

وقَد رجع إلى القِياس مِن قَالَ:

٢٢٢- ثَلاثُ مِئين لِلملُوكِ وفى بِها　　　ردائي وجلتْ عن وجوهِ الأهاتِمِ

وقد قالُوا: ثَلاثةُ أَثْوابًا. وأنْشَد صاحِب الكِتَاب:

٢٢٣- إذا عاشَ الفَتَى مِئتَين عاماً　　　فقَد ذَهب اللذَاذةُ والفَتَاء

وقَوله عز مِن قائلٍ "ثَلاثَ مائةٍ سنين[1]" على البدل. وكذلك قَوله عز وجل " اثنتي عشْرة أسباطًا"[2]. قالَ أَبو إسحاق[3]: ولو انتَصب "سِنِين" على التمييز، لوجب أَن يكُونُوا قَد لبِثُوا تِسعمِائة سنَةٍ.

ومما شذ عن ذَلِك، اجتَزَؤُوا، أَي: استَغْنُوا، يعنِي: الأَصلُ أَن تُضافَ الثلاثَةُ حتى العشْرة إلى الجمعِ. ولكِنهم خَالفُوا هذا الأَصلَ فِي "ثلثُمائة" إلى تِسعمائة، وأَضافُوا الثلاثَة إلى مفْردٍ، وهو المائةُ، وحقه أَن يقُولُوا: ثَلاثَ مِئَات، أَو مائِين، ولكِنهم أَضافُوا إلى المائَةِ: لأَنه فُهم المقْصود بِلَفْظِ المائَةِ، والمائةُ أَخَف مِن المِئَاتِ والمائِين إذا حصلَ المقْصود بِلَفْظٍ خَفِيفٍ فَلا يعدلُ إلى لَفْظٍ ثَقِيلٍ. كقَوله: تَعِفّوا، أَي: حتى تَصِيروا مِن أَهل العِفةِ، وهِي كَف النفْسِ عن المعاصِي. الخَمِيص: الجائِع وهو صِفَةُ زمنٍ فِي اللفْظِ وتَقدِيره: فَإن الإنْسان فِي زمانِكُم خَمِيص، يعنِي: كُلُوا قَليلاً، واقْنَعوا بالقَلِيل مِن الطعامِ، فإن زمَانَكم زمان قَحطٍ والمراد بالاستِشْهادِ: أفْرد لَفْظَ البطْن والمراد الجمع، وإنما أفْرد البطْن لأن البطْن أَخَف مِن البطُون،

٢٢٠- البيت من الوافر ، ولا يعرف قائله ، فقد ورد بلا نسبة في الكتاب ٢١٠/١، المقتضب ١٧٧/٢، ابن السيرافي ٣٧٤/١، المحتسب ٨٧/٢، أمالي ابن الشجري ٢٥/٣١١،٢/١. والشاهد فيه : أنه وضع المفرد في قوله :" بطنكم " موضع الجمع وهو : بطونكم.

٢٢١- البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٨٥٣، المقتضب ١٧٠/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٤/٢- ٦٤ التخمير ٥١/٣، الأشموني ٦٥/٤، الخزانة ٣٧٠/٧ .
والشاهد فيه: أنه قال"مئتين: بلفظ الجمع مع أنها تمييز الثلاث.

٢٢٢- البيت من الوافر، وقد اختلف في قائله، فهو للشاعر المخضرم المعمر الربيع بن ضبيع الغزاري في الكتاب ٢٠٨/١، الاقتضاب ٣٦٩، العيني ٤٨١/٤، التصريح ٧٣/٢، الدرر٢١٠/١ وليزيد بن خبية في الكتاب ١٦٢/٢ ولأحدهما في الخزانة ٣٧٩/٧، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢٧٥/١، المقتضب ١٦٩/٢.
والشاهد : انه جعل "عاماً" متميزاً للعدد والقياس إضافة العدد إليه.

[1] - سورة الكهف ٢٥.
قرأ : حمزة والكسائي بإضافة "مائة" إلى "سنين" وترك التنوين كأنهم جعلوا "سنين" بمنزلة سنة إذ المعنى بهما واحد.
وقرأ الجمهور: ثلثمائة سنين" التنوين" مائة" ونصب سنين على التقديم والتأخير ، أي سنين ثلثمائة فقدم الصفة على الموصوف فتكون "سنين" على هذا بدلاً أو عطف بيان ،وقيل : على التمييز.
وقرأ الضحاك: ثلثمائة سنون بالواو. انظر تفسير القرطبي ٣٨٧/١٠ البيان في غريب إعراب القرآن ١٠٥/٢.

[2] - سورة الاعراف ١٦٠.

[3] - هو إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل، وكنيته أبو اسحاق، والزجاج لقبه لقب به؛ لأنه كان يكسر الزجاج، كان من أهل العلم بالأدب والدين ، كان في علم النحو حجة أخذ عنه ثعلب والمبرد، مات سنة ٣١١ هـ.
انظر ترجمته في انباه الرواة ١٥٩/١، مراتب النحويين ١٣٥، معجم الأدباء ١٣٠/١ ، بغية الوعاة ٤١١/١.

وبإضافةِ البطْن إلى جماعةِ المخاطَين علِم أن البطْن هنَا بمعنى البطُون، يعني: أضافُوا الثلاثةِ إلى مفْردٍ وهو المائةُ فِي إضافةِ الشاعِر البعض إلى مفْردٍ، وهو: "البطْن" معناه البطُون. وقـد رجع، قتَلَ هذا الشاعِر ثَلاثَةَ ملوكٍ وكانت دِياتُهم ثلثمائة إبِلٍ فَرهن هذا الشاعِر رداءه فِـي دياتِ جمعِهم، وذَلِك دلِيلُ شَرفِه فإنه لو لم يكُن شَريفاً لم يأخُذُوا رداءه رهناً فِـي ثَلاثِ دِيـاتٍ. قولُـه: وجلّت عن وجوهِ الأهاتِمِ: أراد بالأهاتم: بني الأهتَمِ. وأخَذَ سِنَان بن خَالِدٍ سـمي فِـي ذَلِك لأنـه كبرت سِنه، يعنِي، أرهن رداءه فِي ديات المُلوكِ الحربِ، أو القتْل أو الأعداء عـن الأهـاتِمِ، وقيل معنَى الرداء، السيفُ، ومعنَى ثَلاثُ مِئين: ثَلاثُ مائة سنَةٍ مِن العمر، أي: وفـي سـيفِي بِخدْمةِ المُلوكِ يدفَع الأعداء عنْهم ثَلاثَ مائةَ سنَةٍ مِن عمرِي، والمراد بالاستشهادِ: أنّه أضافَ الثلاثَ إلى الجمع ومِئين هذا هو القِياس، ولكِن هذا القِياس قَلِيلُ الأستِعمال، والمعروفُ ثَلثمائةَ. وقد قالُوا: الأصلُ: ثَلاثَةُ أثْوابٍ بالإضافةِ، لكِن قد جاء بالتنوين أثْواباً. منْصوب، وهذا استعمالٌ شَاذٌ، وهذا القَائِلُ يقُولُ: الغَرض تَميز الثلاثَةِ بالمعدودِ. ويحصل التمِييز بِنَصبِ الأثْوابِ، فـإذا حصلَ التمِييز جاز النصب كالجر. وأنْشَد: الفَتَاء: الشباب، والمراد بالاستشهادِ أنه قالَ: مِئَتين عاماً بِالنصبِ كما ذُكِر فِي ثَلاثةِ أثواباً، والقِياس: مِئتين عامٍ بالإضافةِ. وقولُه تَعالى، هذا على مِن قَراء "مائةٍ" بِالتنوين: وهِي قِراءةُ أكْثَرين فسنَين بدلٌ مِن مجموعِ ثَلثُمائة والتقْـدِير: لبِثُـوا ثَلثَمائة. وذَلِك الثلثمائةَ هِي السِنين لا شَيء آخَر، وهو نَظِير قولِكِ: رأيتُ زيداً أخاك. والمعنَى: زيد الذي هو أخوك لا زيداً آخَر. وقراء حمزةُ والكِسائِي: ثَلثَمائة سِنين بِإضافةِ مائة إلى سِنين ، وهذا خِلافُ القِياس، لأن المائةَ تُضافُ إلى مفْردٍ لا إلى جمعٍ، ولكِن قِيـست علـى ثَلاثَـةٍ وأربعةٍ إلى عشَرةٍ، يعنِي: كما قِيست مائةُ على ثَلاثَةٍ فِي إضافَتِها إلى ما بعدها فَكَذَلِك قيـست عِلةُ إضافتِها إلى جمعٍ. وكذَلِك الأسباطُ جمع سِبط وهِي قَبيلَةٌ مِن بني يعقُوب "عليه الـسلام"، وأسباط هنا ليس تَميزاً، لأن مميز اثنَي عشَر مفْرد لا جمع، بل منْصوب على أنه عطْفُ بيانٍ، أو بدلٌ مِن مجموعِ اثنَي عشَرة، أو حالٌ مِن قولِه تَعالى "وقطعنَـاهم". قـولُ أبِـي إسـحاقَ الزجاجِي[1]: ولو انتَصب "سِنِين" على التميز لوجب أن يكُونُوا قد لَبِثُوا تِسعمائةَ سنَةٍ. اعلـم أن إيضاح هذا أنك إذا قُلْتَ: أحد عشَر دِرهماً، فَدِرهماً تَميز على كُل فَردٍ مِن أحد عشَر، يعنِـي: أحد دِرهم، وأحد دِرهمٍ، يعنِي: تَعد: أحد عشَر مرةً فَكذَلِك ههنَا، لو كان سِنِين تَميزاً مِن ثَلثمائةَ لكَان مائةً سِنين ومائةٍ سِنين مرات، وسِنين جمع وأقَل الجمع ثَلاثَةً فَيكُـون المجمـوع سِـتةً وثَلاثِين سِبطاً، ومعلُوم أنه لم يقُل بِهذا أحد مِن المفَسرين، فامتَنَع لِهذا أن تَكُون سِنين وأسباطاً تَميزين.

---

[1] - انظر إعراب القرآن، الزجاج ٩٠٩/٣.

فصل

وحق مميز العشَرةِ فما دونَها أن يكُون جمع قِلةٍ، لِيطَابقَ عدد القِلة، تقُـولُ: ثلاثـةُ أفْلُس، وخَمسةُ أثْوابٍ، وثَمانِيةُ أجربةٍ، وعشْرةُ غِلمةٍ، الا عِنْد إعواز جمع القِلـةِ كقَـولهم: ثَلاثةُ شُسوعٍ، لِفقْدِ السماعِ فِي "أشْسعٍ" و"أشْساعٍ"، وقد روي عن الأخْفَش[1] أنه أثْبتَ أشْسعاً. وقد يستَعار جمع الكثرةِ لِموضِع جمع القِلة، كقَوله تعالى "ثَلاثَة قُروءٍ"[2] .

وحق مميز العشَرةِ. ليطَابِقَ: لِيوافِقَ، يعنِي: العشَرةُ وما دُونَها جمـع قِلـةٍ، ويكُـون مميزها أيضاً جمع قِلةٍ، لِيوافِقَ المميز ما قبلَه مِن العددِ، إلا عِنْد إعواز جمع القِلةِ، أي: الا إذا لم يوجد جمع القِلةِ فحينَها لا طَريقَ إلا العدولُ إلى جمعِ الكثْرةِ، نحو: ثَلاثَةُ شَسوعٍ، فإنه لـم يجِيء لِلشسعِ جمع قِلةٍ، فعدلُوا إلى جمعٍ وهو "الشسوع". وقد روي أن الأخْفَـش نقَـلَ عـن العربِ: أسشُعاً فِي جمعِ "شِسعٍ" فإن صح هذا فتقُولُ: ثَلاثَةُ أَشسِع. وقـد يـستَعار، أي: وقـد يستَعملُ، يعنِي: الأصلُ ثَلاثَةُ أقْرء. لأن لِلقُرءِ جمع قِلةٍ وجمع كثْرةٍ، وإذا وجِد جمع القِلةِ فِـي هذِه الأعدادِ لم يستَعمل جمع الكثْرةِ فِي مميزها على القِياسِ المتَقدمِ، ولكن جاء ههنَـا جمـع الكثْرةِ بدلَ جمعِ القِلةِ؛ لأن الجموع كلها مشْتَركةٌ فِي معنَى الجمعِ، فيجوز أن يقَام بعضها مقَام البعض.

فصل

و"أحد عشَر" إلى "تِسعةَ عشَر" مبني، إلا "اثْنَي عشَر". وحكم آخِرِ شَطْريهِ حكْم نون التثنيـةِ، ولِذَلِك لا يضافُ إضافةَ أخَواتِه، فلا يقَالُ: هذه "اثنَا عشَرك، كما قِيل: هذه أحد عشَرك.

وأحد عشَر: وعِلةُ بِنَاءِ هذه الأعدادِ قد ذُكِر فِي أول المركباتِ، واثْنَا عشَر إنْما كان معرباً، لأن لَفْظَةَ عشَر بِمنزِلَةِ نُون التثنيَةِ؛ لأنه حذِفَت النون وأُقيمت لَفْظَةُ عشَر مقَامها، فكمـا أن اثْنَـان معرب قبل حذْفِ النون فكذَلِك هو معرب بعد حذْفِها، وإقامةُ شَيءٍ مقَامها، ولأنك لـو جعلْتَـه مبنياً فإما أن تَجعلَه مبنياً بعد حذْفِ الألِفِ والياءِ مِنْه، أو قبلَ الحذْفِ، فإن جعلْتَه مبنيـا مـع الألِفِ دون الياءِ، أو مع الياءِ دون الألِفِ فقَد خَصصتَ أحد وجوهِ الإعرابِ دون الآخَر، وهذا

---

[1] - انظر الكتاب ١٧٩/٢.
[2] - سورة البقرة ٢٢٨.

تَرجيح بِلا مرجحٍ، وهو لا يجوز. وإن جعلْتَه مبنياً مع الألِف والياءِ كِليهما فَقَد أثبت حرف الإعرابِ فَيكون معرباً؛ لأنه لا يعنِي بِكونِه معرباً إلا إثْباتُ الألِفِ، أو الياءِ. قَولُه: وحكْم آخِرِ شَطْرِيهِ حكْم نُون التثنيَةِ، يعنِي: اثْنَا عشَر جزءان أحدهما: أثنَا، والآخَر عشَر فَالجزء الآخِر وهو العشَر بِمنزِلَةِ نُون التثنيةِ، لأنكَ لا تُضِيفُ هذين اللفظَين، لا تَقُول: اثْنَا عشَرك ويجوز أحد عشَرك، وثَلاثَةَ عشَرك إلى تِسعةِ عشَرك، فَلولا أن عشَر هنا بِمنزِلَةِ نُون التثنِيةِ لَجاز إضافَتُه كَسائِر الأعدادِ المركبةِ.

فَصل

وتَقُولُ فِي تَأْنيثِ هذِهِ المركباتِ: إحدى عشْرةَ، واثْنَتَا عشْرةَ، أو ثِنْتَا عشرة، وثَلاثَ عشْرةَ، وثَمانِي عشَرةَ، تُثبِتُ علامةَ التأْنِيثِ فِي أحدِ الشطرين، لتنزلهما منْزلةَ شَيءٍ واحدٍ، وتُعرِب الثنتَين كما أعربت الأثنين. و"شين[1]" العشْرةِ يسكنُها أهلُ الحِجازِ، ويكْسِرها بنُو تَميمٍ، وأكْثَر العربِ على فَتْحِ الياءِ فِي ثَمانِي عشَرةَ. ومِنْهم مِن يسكنُها.

وتَقُولُ فِي تَأْنِيثِ هذِهِ المركباتِ، معنَى هذا الفَصل ظَاهِر، والذي يحتَاج إلى الشرح قَولُه: تُثْبِتُ علامةَ التأْنِيثِ فِي أحدِ الشطْرين، يعنِي: مِن أحد عشَر إلى تِسعةَ عشَر تُثْبِتُ علامةَ التأْنِيثِ فِي أحدِ اللفْظَين دون الآخَر، تَقُولُ فِي المؤنثِ: ثَلاُث عشْرةَ بِإثباتِ التَاءِ فِي العشَرةِ دون الثلاثِ؛ لأن اثباتَ التاءِ فِي اللفظَين ممتَنِع؛ لأن كِلا اللفظَين بِمنزِلَةِ لَفْظٍ واحدٍ، وكما أن التاء فِي موضِعين مِن لَفْظٍ واحدٍ ممتَنِع فَكذَلِك فِي المركبِ، وكذَلِك البحثُ إلى تَسع عشَرةَ فِي المؤنثِ. هذِهِ القَاعِدةُ منْكَسِرةٌ فِي إحدى عشَر، واثْنَتَا عشَرة فَإنه قَد أُثْبِتَتِ علامةٌ فِي كِلا اللفظين، قَالَ أبو سعيدٍ[2]: جاز إثباتُ علامة التأنِيثِ فِي اللفظَين مِن إحدى عشْرةَ، واثْنَتا عشَرةَ؛ لأن علامةَ التأْنِيثِ فِي اللفْظِ هِي الألِفُ وفِي اللفْظِ الثانِي هِي التاء ولا بَأس بِاجتِماعِ العلامتَين المخْتَلِفَتين. قَالَ عبد القَاهِر[3]: الألِفُ فِي إحدى عشَرةَ ليست لِلتأْنِيثِ بل هِي زائِدةٌ. هذا بحثُ المؤنثِ، وأما المذَكر فَتَقُولُ: أحد عشَر، واثنا عشَر، بِغَير علامةِ التأْنِيثِ فِي كِلا اللفظَين، وتَقُولُ: ثَلاثَةَ عشَر إلى تِسعةَ عشَر بِإثْباتِ التَاءِ فِي اللفْظِ، الأول، وحذْفِها فِي الثانِي. القِياس أن تَكُون التاء ثَابِتَةٌ فِي كِلا اللفظَين فِي المذكر لأن التاء كانَتَ ثَابِتَةً فِي ثَلاثَة إلى عشَرة فِي المذكر قَبلَ التركِيبِ، لِيكُون المذكر مخَالِفاً لِلمؤنثِ. قَولُه: و"شِين" إلى آخِرِه. يعنِي: شِين

---

[1] - انظر شرح عمدة الحافظ ٥٢٦. الكتاب ١٧١/٢ المقتضب ١٦٣/٢

[2] - انظر شرح الكتاب/ السيرافي ١٨٩/١.

[3] - انظر المقتصد في شرح الايضاح ٧٥/٢-٧٣٦

عشْرة مكْسورةٌ: أَو ساكِنَةٌ فِي المؤنثِ لاَ فِي المذَكر، لأن فِي المذَكرِ الشين مفْتُوحةٌ لاَ خِلافِ. قَولُه: وأَكْثَر العربِ على فَتْحِ الياءِ فِي ثَمانَي عشَرة، يعنِي: الياء مفْتُوحةٌ فِي ثَمانِي عشَرةَ فِـي قَول العربِ، لأن اللفظين مبنيان على الفَتْح فِي أَحد عشَر إلى تِسعةَ عشَر، وبعـض العـربِ يسكن الياء لِلتخفِيفِ.

فَصل

وما لحِقَ بآخِره الواو والنون، نَحو: العِشْرين، والثلاثِين، يستَوي فِيهِ المذكر والمؤنثُ، وذَلِك على سبيل التغليب. كقولهِ:

٢٢٤[1] - دعتَني أخَاها بعد ما كان بيننَا مِـن الأمـر مـا لا يفْعـلُ الأخَوان.

وما لَحِق بآخِرهِ الواو. قَولُه: على سبيل التغْلِيبِ، يعنِي: استَوى المذَكر والمؤنثُ فِي عِشْرين إلى تِسعِين .

فَإذا استَوى المذَكر والمؤنثُ فِي هذهِ الأعدادِ، فَلِم جعِلَ إعرابهما بالواوِ والنون فِـي الرفْـع، وبالياءِ والنون فِي النصبِ والجر، ولَم يجعل إِعرابهما بالألفِ والتاءِ كمسلِمات؟ قَالَ جواباً عن هذا السؤال: المقَدر على سبيل التغْلِيب: يعنِي إِذا اجتَمع المذَكر والمؤنثُ غُلب المـذَكر نَحـو قَولِه: رجلٌ وامرأةُ، قَاما، ولاَ تَقُولُ: قَامتَا. اعلَم أن الواو والنون، والياء والنون فِي عِـشْرين وثَلاثِين إِلى تِسعِين لَيس كمسلِمون ومسلِمين؛ لأن الواو علامةُ الجمعِ، وههنا لَفْظُ الجمعِ، لأنه لاَ واحِد لَه مِن لَفْظِهِ. كقَولِه: والبيتُ الذي قَبلَه:

دعتْني أخَاها أم عمروٍ ولم أكن أخاها ولَم أرضع لها بِلبان.

---

[1] ٢١٩: البيت من الطويل ، وهو لعبدالرحمن بن الحكم في معجم شواهد العربية (هارون) ٢٩٧، وهو الوحيد الذي نسبه له، والبيت بلا نسبة في الكامل للمبرد ١٦١/١ التخمير٥٦/٥٥/٣، تخليص الشواهد ٤٤٠.
والشاهد فيه : تغليب المذكر على المؤنث في قوله :"الأخوان" وهو يريد الأخ والأخت.

يعنِي: اتخذَتِنِي هذهِ المرأَةُ أَخاً مِن غَيرِ كَونِي لَها أَخاً مِن نَسبٍ أَو رضاعٍ، وأَثْبتَتْ على مِـن الحقُوق والأنْعامِ ما لا تَفْعلُه الأُخْتُ. والمراد بِالاستِشهَادِ قَولُه: الأَخَوان ولَم يقُل أُختَان؛ لأنّـه أَراد الأخَ والأُخْتَ.

فَصل

والعدد موضوع على الوقْفِ، تَقُولُ: واحِد، اثْنَان، ثَلاثَةْ، لأن المعانِي الموجبةَ للإعرابِ مفْقُودةٌ، وكذَلِكَ أسماء حروفِ التهجي. وما شَاكَلَ ذَلِكَ، إذا عددتْ تَعديداً، فَإذا قُلْـتَ: هـذا واحِد، ورأيتُ ثَلاثةً، فالإعراب كما تَقُولُ: هذهِ كافٌ، وكتَبتُ جِيماً.

والعدد موضوع، يعنِي: إذا ذَكَرتَ عدداً مِن غَيرِ أَن تَذكُر معه فِعلاً وفَـاعِلاً، ومبتَـدأً وخَبراً فَكَذَلِك العدد أَصلُه على الوقْفِ، أَي: لِيكُن آخِره ساكِناً لا متَحركاً، لأنه لَيس هنا عامِـلٌ حتى يكُون العدد معمولَه، مِثالُه: واحد، تُسكن الدالَ، اثنَتَان بِسكُون النـون، وكَـذَلِك جميـع الأعدادِ، فَإذا قُلْتَ: هذه ثَلاثَةٌ، فَثَلاثَةٌ هنَا مرفُوعةٌ؛ لأنه خَبر المبتدأ، وكَـذَلِك: رَأَيـتُ ثَلاثـةً، وكَذَلِك حروفِ الهجاءِ، تَقُولُ بالسكُون الهمزةْ: وجيم بالسكُون الجيمِ، لأنه لَيس هنا عامِلٌ فَـإذا قُلْتَ: كتَبتُ ياء، فَياء هنا منْصوبةٌ لأنها مفْعولَةٌ، وكذَلِك أسماء حروفِ التهجي.

إنما قَالَ: أسماء حروفِ التهجي، ولَم يقُل حروفُ التهجي؛ لأنك إذا قُلْتَ: الباء بِالأَلِفِ واللامِ، أَو بالتنوين فَهذا اسم لِدخُول الأَلِفِ واللام والتنوين عليه، ولكِنه اسم لِحرفٍ، وهو "ب" باء مفْردةٌ مِن غَيرِ أَن يكُون قَبلَها أَلِفٌ ولاَم، أَو بعدها أَلفٌ وكذَلِك جميع الحروفِ.

فَصل

والهمزةُ فِي "أحدٍ"، و"إحدى" منْقَلِبةٌ عن واوٍ، ولا يستَعملُ "أحد" و"إحدى" فِي الأعدادِ الا فِي المنيفِةِ.

والهمزةُ. وإنما عِلِم أن الهمزةَ فِي "أحد" و"إحدى" منْقِلبةٌ عن الواوِ، تَقُولُ: واحِد، وقلـبهم الواو همزةٌ كثِير فِي أبِنيتِهم. قَوله: ولا يستَعملُ "أحد" و"إحدى" فِي الأعدادِ إلا فِـي المنيفـةِ: المركبةِ مِن الآحادِ والعشَراتِ. النُيفُ: زيادةُ عددٍ أقَل مِن عشَرةٍ على العـشَراتِ، يعنِـي: لا تَقُولُ: "أحد وإحدى" بالهمزةِ إلا مع العشَراتِ، نَحو: أحد عشَر وإحدى عشَر، وأحد وعِشْرون، وإحدى وعِشْرين. ولا تَقُولُ، أحد ولا إحدى مِن غَير أن يذْكَر بعدهما العشَراتُ، بـل تَقُـولُ: واحِد فِي المذَكر، وواحِدةٌ فِي المؤنثِ.

فَصل

وتَقُول فِي تَعريفِ الأعدادِ[١]: ثَلاثةُ الأثْوابِ، وعـشْرةُ الغِلْمـةِ، وأربـع الأدؤُر وعـشر الجواري، والأحد عشَر دِرهماً، والتسعةَ عشَر ديناراً، والإحدى عشْرةَ، والأحد والعِـشْرون، ومائةُ الدرهم، ومائتَا الدينار، وثَلاثُمائةِ الدرهِم، وألْفُ الرجـل. وروى الكِـسائِي: الخَمـسةُ الأثْوابِ. وعن أَبي زيدٍ أن قَوماً مِن العربِ يقُولُونَه، غَير فُصحاء.

وتَقُولُ فِي تَعريفِ الأعدادِ، يعنِي: إذا أردتَ تَعريفَ الأعدادِ فَإن كان مـضافاً، فَأدخِـل الألفَ واللام علَى اللفْظِ الأول دون الثانِي، نَحو: الأحد عشَر، وإن كان معطُوفاً تُدخِلُ الألِـفَ واللام علَى المعطُوفِ، والمعطُوفِ عليه، نَحو: الأحدَ والعِشْرين. وروى الكَسِائِي، الكِسائِي مِن الكُوفِيين، يعنِي: مذْهب الكُوفِيين إدخَالُ الألِفِ واللامِ فِي المضافِ والمضافِ إليهِ مِن الأعدادِ، وهذا شَاذ بعِيد عن القِياسِ عِنْد البصريين، لأن إضافَةَ العدد إلى المعدودِ إضافَةٌ معنَويةٌ، وقَـد قُلْنَا فِي بابِ الإضافَةِ: أن المضافَ يجِب تَعريتُه عن الألِفِ واللامِ فِي الإضافَة المعنَويةِ.

فَصل

وتَقُولَ: الأولُ، والثانِي، والثالِثُ، والأولى، والثانِيةُ، والثالِثَـةُ، إلـى العاشِـر، والعاشِـرةِ، والحادِي عشَر، والثانِي عشَر بفتح الياءِ وسكونِها، والحادِيـة عـشْرةَ، والثانِيـةَ عـشْرةَ، والحادِي قَلْب الواحِدِ، و"الثالِث عشَر" إلى "التاسِع عشَر"، تَبنِي الأسمين على الفَـتْح، كمـا بنيتَهما فِي "أحد عشَر".

[١] - انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٢/١ (مسألة ٤٣).

وتقُولُ: الأولُ والثانِي. حاصِلُ هذا البحثِ أنك إذا أردتَ العدد التي هي اسـم الفَاعِـل المشْتَق مِن ذَلِك اللفْظِ، بحيثُ تُذْكُره "وهو مركب مبني على الفَتْح مِن حادِي عشَر إلى تاسِـع عشَر، يدخِلَ التاء فِي المؤنثِ فِي اللفظَين، أعني: مِن الحادِي عشَر إلى التاسِع عشر وتَحـذِفُ تَاء التأنِيثِ مِن المذَكر مِن اللفظَين، أعنِي: مِن الحادِي عشَر إلى التاسِع عـشَر قَولُـه: الأولُ: نَعت هذا المذَكر، اسم الأول، عدد الأولَى مؤنثةٌ، والثاني اسم فَاعِلِ مذَكرٍ للاثنـين، والثانِيـةُ مؤنَثَةٌ، والثالث اسم فَاعِلِ مذَكرٍ، والثالِثَةُ مؤنثةٌ، وكذَلِك إلى العاشِر والعاشِـرةِ، وتَقُـولُ فِـي المذَكر المركبِ: الحادِي عشَر بِفَتْح الياءِ أحد عشَر، ويجوز إسكان الياءِ لِلتخفِيـفِ، وكـذَلِك: الثانِي عشَر بِفَتْح الياءِ وإسكانِها، وفِي المؤنثِ: الحادِيةُ عشَرةَ، والثانِيةَ عشَرة، وكذَلِك الثالِـثَ عشَر فِي المذَكر، والثالِثةَ عشْرةَ بِفَتْح اللفظَين كسائِر المركباتِ مِن الأعدادِ. قَولُـه: والحـادِي قَلْب الواحِد: يعنِي: الحادِي أصلُه واحِد فَأخرتِ الواو بعد الدال فَصار "الحادو" فَقُلِبت الواو ياء لِتَطَرفِها وانكِسارِ ما قَبلها.

فَصل

وإذا أضفْتَ اسم الفاعِل المشتق[1] مِن العددِ لم يخْلُ مِن أن تُضيفَه إلى ما هو مِنه، كقَوله تَعالى: "ثَاني اثْنَين[2]"، "وثَالِثُ ثلاثةٍ"[3]، أو ما هو دونه كقَوله تَعالى "ما يكُون مِن نجوى ثلاثةٍ الأهو رابِعهم"[4] وقَوله: "خَمسةٌ سادِسهم"[5]، فَهو فِي الأول بِمعنَى "واحد" مِن الجماعـةِ المضافِ هو إليها. وفِي الثانِي بِمعنَى جاعِلها على العددِ الذي هو مِنه، وهو مِـن قَـولِهم؛ ربعتُهم، وخَمستُهم. فَإذا جاوزتَ العشَرةَ لَم يكُن إلا الوجه الأولَ، تَقُولُ: هو حادِي أحد عشَر، وثَانِي اثْنَي عشَر، وثالِثُ ثَلاثَةَ عشَر إلى "تاسِع تسعةَ عشَر". ومِنهم مِن يقولُ: حادِي عـشَر أحد عشَر، وثالِثَ عشَر ثَلاثَةَ عشَر.

وإذا أضفْتَ اسم الفَاعِل، يعنِي: إذا أضفْتَ اسم الفَاعِل مشْتَقّاً عن العددِ إلى عددٍ مِثـل المضافِ يكُون معنَاه أن المضافَ واحِد مِن المضافِ إليهِ، ولَم تُرِد بالإضافَةِ عدد المـضافِ

---

[1] - انظر الانصاف في مسائل الخلاف ٣٢٢/١(مسألة ٤٤).
[2] - سورة التوبة ٤.
[3] - سورة المائدة ٧٣.
[4] - سورة المجادلة ٧.
[5] - سورة الكهف٢٣.

إليهِ فَإذا قُلْتَ: زيد ثَانِي اثنَين، يعنِي: زيد رجلٌ آخَر. يكُون مجموع زيدٍ وذَاك الرجل اثنين، ولَيس معناه مع زيدٍ رجلان آخَران بل رجلٌ واحِد، وكَذَاك إلى العشَرةِ، وأما إذَا أضفْتَ اسم فَاعِلٍ مشْتَق مِن عددٍ إلى عددٍ هو أقَل مِن المضافِ يكُون معناه: جعلُ هذا الواحِدِ المضافِ عدد المضافِ إليهِ زائِدٍ تُعد نَفْسه فَإذا قُلْتَ: زيد رابِع ثَلاثَةٍ، معنَاه: ضم زيد نَفْسه إلى ثَلاثَةٍ حتى صار عدد تِلْك الثلاثَةِ مع زيدٍ أربعةً، وكَذَاك إلى العشْرةِ فَالإضافَةُ فِي القِسمِ الأول معنَويةٌ، لأن قَولَك: زيد ثَانِي اثنَين معناه: هو واحِد مِن اثنَين، ولا يجوز: ثَانِي اثنَين على أنه إضافَةٌ لَفظِيةٌ؛ لأنه لو كانَت الإضافَةُ لَفظِيةً كان المضافُ والمضافُ إليه متَماثِلَين فِي العددِ، يكُون معناه. جعلُ الإثنَين الإثنَين وهذا محالٌ، لأنه تَحصِيلُ الحاصِلِ، لأن الإثنين الموجودين، كَيفَ يصِيران اثنَين؟ بِخلافِ القِسمِ الثانِي، وهو قَولُك: رابِع ثَلاثَةٍ؛ لأن الثلاثَة، تَصِير أربعةٍ بِواحِدٍ. قَولُه: إلى ما هو مِنه، أي: إلى ما هو مِثْلُه فِي العددِ، قَولُه: وفِي الثانِي: بِمعنَى جاعِلها على العددِ الذي هو مِنه: الضمِير المستِكن فِي جاعِلها ضمِير اسمِ الفَاعِل المضافِ، وضمِير المؤنثِ الغَائِب فِي جاعِلها ضمِير الجماعةِ، ولَفْظَةُ "هو" ضمِير اسمِ الفَاعِل المضافِ أيضاً، والضمِير فِي "مِنْه" ضمِير العددِ، يعنِي: وفِي القِسمِ الثانِي: بمعنَى جاعِله اسم الفَاعِلِ: الثلاثَةُ أربعةً. قَولُه: سادِسهم، أي: سادِس، خَمسةٍ، أي: جاعِلُ خَمسةً سِتةً، وثَامِنُهم، أي: ثَامِن سبعةٍ أي: جاعِلُ سبعةٍ ثُمانِيةً. قَولُه: فَإذا جاَوزت العشَرة لَم يكُن إلا الوجهِ الأولُ: يعنِي بالوجهِ الأول: أن المضافَ واحِد مِن المضافِ إليهِ كما ذُكِر فِي "ثَانِي اثنَين"، والضابِطُ فِيما إذا كان المضُافُ إليه عشَرةً أن المستَعمل فِيهِ ثَلاثَة أنْواعٍ، أحدها: أن يكُون المضافُ لَفْظاً والمضافُ إليه لَفْظاً لَيس مع واحِدٍ مِن المضافِ والمضافِ إليهِ لَفظٌ آخَر، نَحو: حادِي عشَر، فَإن المضافَ واحِد وهو حادِي، والمضافُ إليهِ أيضاً واحِد وهو عشَر وكَذَاك "ثَانِي عشَر، وثَالِث عشَر إلى تَاسِع عشَر، فَهذا النوع مبنّي؛ لأنه متَضمِن لِلواو؛ لأن معنَاه: "حادِي وعشَر" فَإذا قُلْتَ: زيد حادِي عشَرةَ، معنَاه كانَتِ الجماعةُ عشْرةً فَانضم إليهم زيد فَصاروا أحد عشَر، وإذا كَان كَذَاك فَلا فَرقَ بين حادِي عشَر وإحدى عشَر فِي تَضمِن الواو، وإذا كان العدد متَضمِناً لِلواوِ فَهو مبني. فَإن قِيل: حادي عشَر مِثْلُ رابِع ثَلاثَةٍ وإن العدد المضافَ إليه زاد بِضم المضافِ نفسهِ إليه فَينبغي أن يكُون حادِي عشَر معرباً وإضافَته معنَويةٌ كما ذُكِر فِي رابِع ثَلاثَةٍ؟ قُلْنَا: لَيس كَذَاك، لأنَّك فِي رابع ثَلاثَةٍ إذا نَقَلْتَه إلى الفِعل، وقُلْت: ربعتُ الثلاثَة صح الكَلام، ويكُون معنَاه: جعلْتُ الثلاثَةَ أربعةً بِضم نَفْسِي إليهم، وإذا قُلْتَ فِي حادِي عشَر: وحدتُ عشَر: غُير الكَلام لأن معنَاه جعلْتُ العشْرةَ واحِدةٌ بِضم نَفْسِي إليهم، وهذا غَير معقُولٍ. النوع الثانِي: أن يكُون المضافُ لَفْظَين والمضافُ إليهِ أيضاً لَفْظَين: كحادِي عشَر أحد عشَر" فَإن

المضافَ وهو حادِي عشَر لَفْظَان، والمضافُ إليهِ، وهو أَحد عشَر أَيضاً لَفْظَان، وهذا النـوع مِثْلُ: ثَانِي اثنَين فِي أَن المضافَ واحِد مِن الجماعةِ المضافِ إليهم، ولَم يزد عـدد المـضافِ إليهم كما كانُوا مِن ضم المضافِ نَفْسه إليهم، وكذَلِك المضافُ مِثْلُ المضافِ إليهِ فِي اللفْظِ هذا بحثُ معنَاه، فأما بحثُ إعرابِه، فَاللفْظَان هما المضافُ إليهما، وهما أَحد عشَر مبنيان كـسائِر الأعدادِ المركبةِ، وأَما اللفْظَان اللذان هما المضافَان وهما "حادِي عشَر" فَهمـا بمنزلَـةِ كَلِمـةٍ واحِدةٍ، فَالياء فِي "حادِي" بمنزلَةِ متَوسطٍ فَلا تُغَير بِتَغير العامِل؛ لأن الحادِي مع العشَرة كانَـا مركبين فَبقِيت لَفْظَةُ "حادِي" على تَركِيبِها، وأَما لَفْظَةُ العشَر فَمعرب، فلفظَةُ حادِي عشَر هنـا بمنزِلَةِ بعلَبك عِنْد الإضافَةِ تَقُولُ: هذا حادِي عشِر أَحد عشَر بِسكُون الياءِ مِن حـادِي عـشَر، ورفْعِ الراءِ مِن "عشَر" كما تَقُولُ: هذا بعلَبك بِفَتحِ اللامِ مِن بعل، ورفْعِ الكَـافِ مِـن "بـكٍ"، ورأَيتُ حادِي عشَر أَحد عشَر كما تَقُولُ: رأَيتُ بعلَبك أَحد عشَر، ومررتُ بحادِي عشَر أَحـد عشَرٍ كما تَقُولُ: مررتْ بِبعلَبكِ أَحد عشَر، وكانَت الياء مِن حادِي عشَر مفْتُوحةً مِثْلُ لام "بعلْ" إلا أَنها أُسكِنَت لِلتخفِيفِ. النوع الثالِثُ: أَن يكُون المضافُ لَفْظاً والمضافُ إليه لَفْظَين كحـادِي أَحد عشَر، قَالَ ابن الحاجِب[1]: كان أَصلُ هذا: حادِي عشَر أَحد عشَر إلا أنهم حذَفُوا لَفْظَةَ عشَر مِن المضافِ تَخفِيفاً، فَبقَي حادي أَحد عشَر فَإذا كان كذَلِك فَهذا النوع مِثْلُ النوع الثانِي فِي أَن المضافَ واحِد مِن الجماعةِ المضافِ إليهم: وفِي أَن المضافَ معرب والمضافَ إليـهِ مبنـي كالنوعِ الثانِي إلا أَن الحادِي هنَا يتَغير بتَغير العامِل، لأنه غَير مركبٍ مع لَفْظٍ آخَر فَتَقُولُ: هذا حادِي أَحد عشَر ورأيتُ حادِي أَحد عشَر، ومررتُ بِحادِي أَحد عشَر. مِثْل: هذا قَاضِي أَحـد عشر، ورأيتُ قَاضِي أَحد عشَر، ومررتُ بِقَاضِي أَحد عشَر. فَالياء ساكِنَةٌ فِي الرفْعِ والجـر ومفْتُوحةٌ فِي النصبِ كما ذُكِر فِي بحثِ "القَاضِي" فَإذا عرفْتَ هذهِ الأَنْواعِ الثلاثَـةِ، فـاعلم أَن قَولَ المصنفِ فَإذا جاَوزتَ العشَرةَ لَم يكُن إلا الوجه الأولَ، ويرِيد بِهِ الثـانِي والثالِـثَ، لأن المضافَ فِي هذين النوعين واحِد مِن الجماعةِ المضافِ إليهم.

ومِن أصناف الأسم المقصور والممدود

فصل

المقصور: ما فِي آخِره أَلِفٌ، نحو العصا، والرحى. والممدود: ما فِي آخِـره همـزةٌ قَبلَها أَلِفٌ، كالرداءِ، والكِساءِ، وكِلاهما مِنه ما طَرِيقُ معرِفته القِياس، ومنه ما لا يعـرفُ إلا

---

[1] - انظر الايضاح في شرح المفصل ٦٢٠/١.

بالسماع. فالقياسي طريقُ معرفتِهِ أن ينْظَر إلى نظيرِهِ مِن الصحِيح، فإن انْفَتَح ما قبل أخِرِه، فهو مقْصور، وإن وقعتْ قبل أخِرِهِ أِلفٌ فهو ممدود.

ومِن أصنافِ الاسمِ المقْصور والممدود: قولُه: وكِلاهمـا، أي: وكـل واحـدٍ مِـن المقْصور والممدودِ. قوله: أن ينْظَر إلى نَظيرِه مِن الصحِيحِ إلى آخِرِه، يعنِي: المقْصور: مـا فِي آخِرِه أِلفٌ لَيس بعد أِلفِهِ همزةٌ، ولاَ يعرفُ إلا أن يعرفَ أولاً وزنُه مِن الصحِيحِ، نَحـو أن تقُولُ: غَزا على وزن فَعلَ لأن كِلاهما ماضٍ مِن بابٍ فَعل بِفَتْحِ العين، فإذَن غَزا أصلُه "غَزو" بِفَتْحِ الزاءِ فقُلِبت الواو أِلفاً، لتَحركِها وانفِتَاحِ ما قبلَها، وتأتِي أمثِلَةُ المقْصور والممدودِ. سـمى المقْصور مقْصوراً؛ لأن مد الصوتِ عِنْد التلفُظِ بهِ قَصِير؛ لأنه لاَ يجوز مد الأِلفِ التي لَـيس بعدها همزةٌ إلا قلِيلاً. وسمى الممدود ممدوداً لِكثْرةِ مد الصوتِ عِنْد التلفُظِ بهِ؛ لأنه يمـد كُـل أِلفٍ بعدها همزةٌ بِقَدرِ أربع أِلفَاتٍ.

فصل

فأسماء "المفَاعِيل"، مما اعتلّ آخِره مِن الثلاثِي المزيدِ فِيهِ، والرباعي نَحو: معطِي، ومشْتَري، ومستَلْقِي، مقْصوراتٌ لكون نظائرهن مفتُوحاتُ ما قبل الأواخِـر، كـ"مخْـرج" و"مشْتَرك"، و"مدحرج". ومِن ذَلك نَحو: مغْزى، وملْهى. كقولك: مخْـرج، ومـدخَل، ونَحـو: العشَا، والصدى، والطوى. لأن نظائِرها الحولُ والقرقُ والعطَشُ والغَراء فِي مصدر "غَـري" فهو "غَرٍ" شاذ هكذا أثبتَه سِيبويه[١]، وعن الفراءِ[٢] مثلُه، والأصمعِي[٣] يقْصره. ومِن ذَلك جمع "فُعلَة" و"فِعلَة" نَحو: عري وجِزى فِي "عروةٍ"، و"جِزيةٍ":-

فأسماء المفَاعِيلُ: المفَاعِيلُ جمع مفْعولٍ، يعنِي كُل اسمِ مفْعولٍ لَيس ثُلاثِّياً وفِي آخِـره حرفُ العِلةِ فِي هذِهِ المفعولاتِ لاَم الكِلمة. وقِيلَ: لاَم الكِلمةِ فِي هذه المفْعولاَتِ مفْتُوحةً أبـداً فَينقَلِب حرفُ العِلَةَ ألفاً لانفِتَاحِ ما قبلها، نَحو: معطِي فقُلِبت الياء أِلفاً لِتَحركُها وانفِتَاحِ ما قبلِهِ. والمستَلْقَى" مفْعولٌ، أو مصدر مِيمي، أو زمان أو مكان مِن استَلْقَى إذا نَام على قَفَـاه، وهـذا اللفْظُ لاَزم لاَ يجِيء مِنْه المفْعولُ بِهِ إلا إذا جعِلَ متَعدياً، فإن الراء مفْتُوحةٌ فكما أن ما قبلَ لاَم الفِعل مفْتُوح فِي الصحِيحِ فَكذَلِك فِي المعتَل. والمدحرج مفْعولٌ مِن "دحرج" إذا ردد الحجر مِن العلُو إلى السفُل، ومِن ذَلِك، يعنِي: المصدر المِيمِي والزمان والمكان مِـن الثلاثِـي المفْتُـوح

---

[١] - انظر الكتاب ١٦٢/٢.
[٢] - انظر المنقوص والممدود للفراء ١٩-٢٠
٣- انظر : المخصص / ابن سيده ١٠٣/١٥

العين، والمضمومِ فِي المضارعِ وزنُه مفْعل بِفَتْحِ المِيمِ والعين، فَإن كَان لاَم فِعلِهِ حرفَ عِلـةٍ يقْلَب أَلِفاً لانفِتَاح ما قَبله، نَحو: "المغْزى" وفِي المصدرِ المِيمِي مصدر كَثِير، يأْتِي فِي موضِعه إن شَاء ا ُ تَعالى، ونَحو: يعنِي: المصدر في الاسمِ الثلاثِـي المفْتُـوح الوسـطِ أَيـضاً مِـن المقْصوراتِ إذا كَانَت لامه حرفَ عِلةٍ، نَحو: العشَا وأَصلُها يعشُو بِفَتْحِ العين والشين، فَقُلِبـت الواو أَلِفاً لانفتَاحِ ما قَبلَها، وكَذَلِك بحثُ الصدى والطوى، يقَالَ: يصِيب فَلان عـشَا، أَي عـدم الأبصار بِالليل، والصدى: العطَشُ والطوى: الجوع. الحولُ: مصدر نَعتُه أَحـول. والقَـرقُ: الخَوفُ. والغَراء: غَرِي بالشيءِ بِوزن علم بِالشيءِ إذا صار حريصاً ومصدره "غِراء" بالمـد على قَول سيبويه والفراء وأما الأَصمعِي فَيقولُ: الغِرا بالقَصر. مقْصود كَلامِ المصنفِ بيان الخِلاَفِ فِي مد هذا اللفْظِ وقَصره، ومفهومِ كَلامِه أَن القِياس فِي الغِراء القَصر كالصدى، لأنهما مِن بابٍ واحدٍ، ولكِن جاء الغِرا ممدوداً وهو شَاذ، والشاذ لا ينْقُض القِياس. ومِن ذَلِـك، يعنِي: ومِن المقْصوراتِ، كُل ما كَان جمع "فُعلةَ" بِضم الفَاءِ وسكُون العين، أَو "فِعلَـة" بِكَـسر الفَاءِ وسكُون العين إذا كَان معتَل اللامِ، نَحو: العرى جمع "عروةٍ" والجِـزى جمـع "جِزيـةٍ"، والعري أَصلُه "عرو" فَقُلِبتَ الواو أَلِفاً لِتَحركِها وانفِتَاح ما قَبلها، والجِزى أَصلُه "جِزي" فَقُلِبـت الياء أَلِفاً لتَحركِها وانفِتَاح ما قَبلها.

فصل

والإعطَاء، والرماء، والاشتِراء، والاحبِنْطَاء، وما شَاكَلَهن مِن المصادِرِ ممدوداتٌ، لِوقُوع الأَلِفَ قَبل الأواخِرِ فِي نظائِرهن الصحاح، كَقَولِك: الإكـرام، والطـلاب، والافتِتَـاح، والاحرِنْجام. وكَذَلِك العواء، والثغَاء والدعاء، والرغَاء، وما كَان صـوتاً كَقولـك: النبـاح، والصراخُ، والصياح. وقَالَ الخَلِيل[1]: مدوا البكاء على ذَا، والذين قَصروه جعلُـوه كـالحزن، والعِلاجِ كالصوتِ، نَحو : النزاءِ، ونظيره: القُماص. ومِن ذَلِك ما جمِع على "أَفْعِلَـة" نَحـو: قِباءٍ وأَقْبِية، وكِساءٍ وأَكْسِية، لِقَولك: قَذالٌ وأَقْذِلة، وحِمار وأَحمِرة، وقوله:

٢٢٥-: فِي ليلةٍ مِن جمادى ذاتِ أَنْدِيةٍ.

وفِي الشذُوذِ كـ "أَنْجِدةٍ" فِي جمع "نَجدٍ".

---

[1] - انظر الكتاب ١٦٣/٢.

٢٢٤- وهو لمرة بن محكان في المقتضب٨١/٣، شرح حماسة المرزوقي١٥٦٣/٤، ابن يعيش٤٠،٤١/٦، العيني ٥١٠/٤، التصريح ٢٩٣/٢.
وبلا نسبة في التخمير٦٨/٣، ٦٩، الأشموني/١٠٨. والشاهد فيه: أنّه جمع"ندى" على "أندية" وهو شاذ.

والإعطاء، يعني: كُل مصدرٍ مِن معتَلّ اللامِ مِن بابٍ مصدرٍ صحيحٍ وقْعت فِيهِ أَلِـفٌ قَبلَ لامِ فِعلِه فَذَاك المصدر ممدود، وهو جمِيع المصادِر السداسِيةِ، ومِن الخُماسِية ثَلاثَةُ أَبوابٍ، وهِي "الاِنفِعالُ"، والافْتِعالُ، و"الافْعِلالُ"، ومِن الرباعِي المزيدةَ باب "الإفتِعال" والفِعال الـذي ماضِيهِ فَاعِلٌ، والفِعلال الذي ماضيهِ فَعلَل عدنا إلى ما ذُكر مِن الأَمثِلَةِ، فَالإعطاء علـى وزن الأفْعال، و"الرماء" على وزن الفِعال، والاشتِراء على وزن الإفتِعال، والإحبنْطَـاء علـى وزن الإفْعِنْلاء، والإحبِنْطَاء عِظَم البطْن و"الاحرنْجام" بغْض الجِلْدِ وغَيرِه، فَالهمزةُ فِي هذِهِ المصادِرِ وأَشْباهِها منْقَلِبةٌ عن ياءِ لامِ الفِعل، أَو الواوِ. وكذَلِك، يعنِي: كُلّ معتل اللامِ على وزن فُعـال مِن الأَصواتِ وغَيرِها همزتُه منْقَلِبةٌ عن لامِ الفِعل؛ لأن كُل واوٍ وياءٍ وقَعتْ فِي الطرفِ وقَبلَها أَلِفٌ قُلِبتَ همزةٌ، نَحو: العواء، وهو تَصوِيتَ الذِّئْبِ. والثغاء: تَصوِيتُ الشاةِ. قَولُه: وما كـان صوتاً، يعنِي: هذه الأَلفَاظُ وغَيرِها مِن الأَصواتِ ممدودةٌ. قَولُه: كَقَولِك للنباحِ، يعنِـي: هـذه الأَلفَاظُ وزنُها فُعال، كالنباحِ، فَلما كانَت الأَلِفُ فِي النباحِ واقِعةٌ قَبلَ لامِ الفِعل فَكَذَلِك فِي العواء وأَشْباهِه، وإذا كان قَبلَ لامِ الفِعل أَلِفٌ فَلا بد وأَن تُقْلَب لام الفِعل همزةً. وقَالَ الخَلِيـلُ: علـى قَولِه: علَى "ذَا" بمعنَى هذا، وهو إِشَارةٌ إلى ما تَقَدم مِن الأَصواتِ، يعنِي: البكاء، يجـوز مـده وقَصره، فَمن مده جعلَه بِمعنَى الصوتِ كالعواء وغَيرِهِ. ومِن قَصره جعلَه بمعنَى الحزن، فَلَـم يكُن وزنُه "فُعال" بلَ وزنُه "فُعيل" بِضم الفَاءِ وفَتْح العين. والعِلاج: المعالَجةُ المباشِرةُ وهو مـا يفْعل بِالأَعضاءِ، يعنِي بِهِ ههنا: ما كان غَير الأَصواتِ. يعنِي: كُلّ ما كان على وزن "فُعـال" بِضم الفَاءِ يكُون أَيضاً ممدوداً، وإِن لَم يكُن صوتاً نَحو: النزاء بِضم النون وبالزاء المعجمـةِ، وهو داء يأْخُذُ الغَنَم ينْزو فِيهِ حتى تَموتَ. قَولُه: ونَظِيره: القُماص، وهو والنزاء وزنُهما واحِد، ومعنَاهما يتَفَاوتُ لأن معنَى القُماص: نَزوان الفَرسِ تَرقُّص بدر. ومِن ذَلِك، يعنِي: كُـلّ اسـمٍ معتلَ اللامِ قَبلَ آخِرِه يجمع على "أَفْعِلَةَ" فَهو ممدود وهو ثَلاثَةُ أَوزانٍ: "فُعال" بِضم الفَاءِ وفَتْحِها وكَسرِها وقَولُه: وباقِي البيتِ:

لا يبصِر الكلْب مِن ظَلْمائِها الطنُبا.

وجمادى: اسم شَهرٍ معروفٍ، وكان فِي ذَلك الوقْت غَايةُ برودةِ الشتَاءِ فِي شَهر جمادى، لأنـه كان يجمد الماء فِي هذا الشهر مِن غَايةِ البرودةِ. والأَنْدِيةُ: جمع الندى، وهو المطَر والرطُوبةُ والنازلَةُ فِي الليل كشَبهِ مطَرٍ. والطنب: حبلُ الخَيمةِ، يعنِي: أَقُوم مِن فِراشِي، وأَقْضِي أَسـباب الأَضيافِ فِي لَيلَةٍ ذَاتِ بردٍ ومطَرٍ وظُلْمةٍ. والمراد بالاستِشْهادِ أَنه قَالَ: ما كان جمعـه علـى أفْعل فَواحِده ممدود، والندى مقْصور مع أَنه يجمع على أَفْعِلَة فهذا يقْتَضِي ما قَالَ، وجوابه: أنه

شَاذ، والشاذ لاَ ينْقُض القَاعِدةَ. قَولُه: كأنجدٍ فِي جمِع "نَجدٍ"، يعنِي: حكْماً أَن جمع "نَجدٍ" علـى "أنْجِدة" شَاذ، فكَذَلِك هذا، والقِياس أَن تَكُون "أنْجِدة" جمع نِجادٍ لاَ نَجد.

فصل

وأما السماعِي فنَحو: الرجا، والرحى، والخَفاءِ، والإباءِ، وما أَشْبه ذلك مِما لَـيس فِيهِ إلى القِياس سبيلٌ.

وأما السماعِي، يعنِي: السماعِي مِن المقْصور والممدودِ ما لاَ يعرفُ أَصلُه حتى تَقُولُ: هو فَعل بِفَتْحِ العين فَيكُون مقْصوراً، أَو "فُعال" فَيكون ممدوداً، نَحو: الرجا بالجِيم وهو نَاحِيـةُ البِئْر، والرحى بالحاءِ المهملَةِ وهو ما يطْحن بِهِ الحبوب، فَهذان مقْصوران. الخَفَـاء مـصدر "خَفِي" بِوزن "علِمَ".

وقِياس مصدر هذا البابِ "فَعلَ" بِفَتْحِ الفَاءِ والعين، ولَكِن جـاءت أَلفَـاظٌ علَـى "فَعـال" فَصارت لاَم فِعلِها همزةً، منها "الحفَاء" وهو شاذ. الإباءِ بفتح الهمزةِ وبالمد. وهو القَصب.

ومن أصنَافِ الاسم: الأسماء المتصِلَةُ بالأفْعال

فصل

وهِي ثَمانِيةُ أسماء: المصدر، اسم الفاعِل، اسم المفْعول، الـصفَةُ المـشبهةُ، اسـم التفْضِيل، أسما الزمان والمكان، اسم الآلةِ.

المصدر

فصل

أبنيتهِ في الثلاثي المجردِ كثيرةٌ مخْتَلِفَةٌ، يرتَقِي ما ذكَره سيبويه[١] مِنْها إلـى اثْنَـين وثَلاثين بِناء. وهِي: فَعلٌ، فُعلٌ، فِعلَ، فَعلَة، فِعلَة، فَعلة، فَعلى، فِعلى، فُعلى، فَعلان، فِعـلان، فُعلان، فَعلان، فَعلٌ، فَعِلٌ، فِعِل، فُعِل، فَعلَة، فَعَلَة، فَعال، فِعال، فُعال، فَعالة، فِعالـة، فُعـول، فَعول، فَعِيل، فُعولةٌ، مفْعل، مفْعِلٌ، مفْعلةٌ، مفْعِلة. وذَلِكَ نَحو: قَتْل، وفِسق، وشغْل، ورحمـةٍ، ونِشْدةٍ، وكُدرة، ودعوى، وذِكْرى، وبشْرى، وليانٍ، وحِرمان، وغُفْران، ونَـزوان، وطَلَـبٍ، وخَنِقَ، وصِغَر، وهدى، وغَلَبةٍ، وسرقَةٍ، وذَهاب، وصِراف، وسـؤَال، وزهـادةٍ، ودِرايـةٍ، ودخُولٍ، وقُبول، ووجِيف، وصهوبة، ومدخَل، ومرجِع، ومسعاةٍ، ومحمِدةٍ.

ومِن أصنَافِ الاسمِ، الأسماء المتصِلةُ بالأفعال: معنَى أتصالُ هذه الأسماءِ بالفِعل: أنها لاَ تَنفك عن معنَى الفِعل؛ لأن المصدر اسم الفِعل، واسم الفَاعِلَ من يقُوم بـهِ الفِعـلَ، واسـم المفْعول من وقَع عليهِ الفِعلُ، وكَذلك جميع هذه الثمانِيةِ. قَولُه: أسما الزمان والمكان.

فِي هذا خَبط مِن النساخِ لأنه لَو أراد بأسما الزمان والمكان قِسماً واحِداً تَكُون سـبعةً لا ثَمانيةً، وإن أراد بهِ الجمع يكُون أقَل الجمع ثَلاثَةً فَتَكُون هذه الثلاثةُ مع الأقْسام الباقِيةِ تِسعةٌ لاَ ثَمانيةٌ. فَقَد عِلِم أن التلفُظَ بأسماءِ الزمان والمكان علَى لَفْظِ الجمع غَير مستقيمٍ، بل الـصواب اسما الزمان والمكان علَى لَفْظِ التِثنيةِ.

المصدر: المصدر: اسم الفِعل وهو مفْعل، يعنِي: الصدور، وهو الرجوع عن المـصدر وسمي مصدراً؛ لأنه خَرج منه الفِعلُ، ويستَوي فيهِ الماضِي، والمضارع، والأمـر، والنهـي.

---

(١) ا- انظر الكتاب ٢١٥/٢-٢٤٢

ومصدر الثّلاثي سماعِي يحفَظ ُكما سمِع مِن العربِ، ولا يقاس علَيه، ومصدر غَيـر الثلاثـي قِياسي؛ لأن مصدر "أَفْعل" "إفْعال" أبداً، ومصدر "فَعل" بِتَشْدِيدِ العين "تَفْعِيل"، وكـ ذلِك جميـع أبوابِ غَيرِ الثلاثِيةِ مصدرها قِياسي، فَإِذا عرفَ أَن مصدر الثلاثِي سماعِي فَلاَ فَائِدةَ فِي عدة، وقَد جمع سيبويه ما وصلَ إليه مِن العربِ فَبلَغَ "اثْنَين وثَلاثِين" أحدها: "فَعل" بِفَتْحِ الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: قَتْل، والثانِي: "فِعل" بِكسرِ الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: فِسق. والثالِثُ: "فُعل" بِـضم الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: شُغْل. والرابِع: "فَعلَة" بِفَتْحِ الفَاءِ وسكون العـين، نَحـو: رحمـة. والخَامِس: "فِعلَة" بِكسرِ الفَاء وسكُون العين، نَحو: نِشْدة. ومعنَاها: التحلِيفُ والسادِس: "فُعلَـة" بِضم الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: كُدرة وهِي الأَبيض الذي يضرب إِلى السوادِ. والسابِع: "فَعلَى" بِفَتْحِ الفَاءِ وسكون العين، نَحو: دعوى. والثامِن: "فِعلَى" بِكسرِ الفَاءِ وسـكُون العـين، نَحـو: ذِكْرى. والتاسِع: "فُعلى" بِضم الفَاءِ وسكُون العين، نحو بشْرى. والعاشِر: "فَعلان" بِفَتْحِ الفَـاءِ وسكُون العين نَحو ليان أَصلُه: لَويان فَقُلِبت الواو ياء وُأدغِمتِ الياء فِي الياءِ ومعنَاها المدافَعةُ والمطْل. والحادِي عشَر: "فِعلان" بِكسرِ الفَاءِ وسكُون العين، نَحو: حِرمان، والثـانِي عـشَر: "فُعلان" بِضم الفَاءِ وسكون العين، نحو: غُفْران. والثالِثُ عشَر: "فَعلان" بِفَتْحِ الفَاءِ والعين نَحو: نَزوان. والرابِع عشَر: "فَعل" بِفَتْحِ الفَاءِ والعين، نَحو: طَلَب. والخَامِس عشَر: "فَعِل" بِفَتْحِ الفَاءِ وكسر العين، نَحو: حنِقَ وهو عصر الحلْق. والسادِس عشَر: "فِعل" بِكسِرِ الفَاءِ وفَتْحِ العـين، نَحو: صِغَر. والسابِع عشَر:"فُعل" بِضم الفَاءِ وفَتْحِ العين، نَحو: "هدى" وأَصلُه هدِي فَقُلِبت الياء أَلِفاً لِتَحركِها وانفِتَاحِ ما قَبلِها، وحذِفتِ الأَلِفُ لِسكُونِها وسكُون التنوين. والثامِن عشَر: "فَعلَـة" بِفَتْحِ الفَاءِ والعين، نَحو: غَلَبةَ. والتاسِع عشَر: "فَعِلة" بِفَتْحِ الفَاءِ وكسر العـين نَحـو: سـرِقَة. والعشَرون: "فَعال" بِفَتْحِ الفَاءِ والعين نَحو: ذَهاب. والحادِي والعشْرون: "فِعال" بِكـسرِ الفَـاءِ، نَحو: صِراف بالصادِ المهملَةِ وهو اشتِهاء الكَلْبِ الأُنْثَى الذكر. والثانِي والعِـشْرون: "فُعـال" بِضم الفَاءِ، نَحو: سؤَال. والثالثُ والعِشرون: "فَعالة" بِفَتْحِ الفَـاءِ، نَحـو: زهـادة، والرابِـع والعِشْرون: "فِعالة" بِكسرِ الفَاءِ، نَحو دِراية. والخَامِس والعِشْرون: "فُعول" بِضم الفَـاءِ نَحـو: دخُول. والسادِس والعِشْرون: فَعول بِفَتْحِ الفَاءِ، نَحو: قَبول. والسابِع والعِشْرون: "فَعيل" بِفَـتْحِ الفَاءِ، نَحو: وجِيف، وهو تُحرك القَلْبِ مِن وجعِ والإسراعِ فِي المشْي. والثـامِن والعِـشْرون: "فُعولة" بِضم الفَاءِ، نَحو: صهوبة بالصادِ المهملَةِ وهو إِحمِـرار الـشعر وغَيـرِهِ. والتاسِـع والعِشْرون:"مفْعل" بِفَتْحِ المِيمِ والعين، نَحو: مدخَلِ. والثلاثون: "مفْعِل" بِكَـسرِ العـين، نَحـو: مرجِع. والحادِي والثلاثون: "مفْعلة" بِفَتْحِ المِيمِ، نَحو: مسعاةٍ، وأَصلُه مسعيةٌ فَقُلِبت اليـاء أَلِفـاً لِتَحركِها وانفِتَاحِ ما قَبلها وبِمعنَى: السعي. واثنَان والثلاثون: "مفْعِلـة" بِكَـسر العـين نَحـو:

"محمِودة". تُسمى هذِهِ الأوزان الأخِيرةُ مصادِر مِيمِيةٍ، والمصدر المِيمي مِن كُل فِعلٍ مـضارِعٍ مفْتُوحِ العين، أو مضمومِها يأتِي علَى "مفْعل" بِفَتْحِ المِيمِ والعين، والزمـان والمكـان كـذَلِك، وبحثُ هذا البحثِ مستقصى فِي بحثِ اسما الزمان والمكان.

فصل

ويجري فِي أَكثُر الثلاثِي المزيدِ فيه، والرباعي على سنَنٍ واحدٍ، وذلِـك قولُـك فِـي "أفْعلَ" إفْعال"، وفِي "افْتَعلَ" افْتِعالٌ. وفِي "انْفَعلَ" انْفِعالٌ، وفِي "استَفْعلَ" استِفعال، وفي "افْعـل"، و"افْعال": إفْعلال، وأفْعِيلال وفِي "افْعولَ": افْعِوال". وفِي "افْعوعلَ": افْعِيعال، وفِـي "افْعنْـلَلَ": افْعِنْلال"، وفِي "تَفَاعلَ"، وفِي "إفْعالَ": إفْعِلال، وقَالُوا فِي "فَعلَ": تَفْعِيلٌ، وتَفْعِلَةُ. وعن نَاسٍ مِن العربِ "فِعال". وقَالُوا: كلمتُه كِلاماً. وفِي التنزيل: "وكّذبوا بآياتنا كِذاباً"[1] وفِي "فاعلَ" مفَاعلةُ، وفِعالٌ. ومن قَالَ "كِلاّم" قَالَ "قِيتَال". وقَالَ سِيبويه[2] فِي "فِعال": كأنهُم حذَفُوا الياء التي جـاء بِها أولئك فِي "قِيتال" ونَحوها. وقَد قَالُوا: ما ريتُه مِراء، وقَاتَلته قِتالاً. وفِي "تَفعـل": تَفعـل، وتِفْعال، فيمن قَالَ "كِلام": فالوا تحملتُهِ يحمّالاً. وقَال:-

٢٢٦- ثَلاثةُ أَحبابٍ فحب علاقَةٍ وحب تِملاقٍ وحب هو القَتْلُ.

وفِي "فَعلَلَ": فَعلَلَةُ، وفِعلالٌ، قَال رؤْبةُ:

٢٢٧- أيما سِر هافٍ

وقَالُوا فِي المضاعفِ: فِلْقَال، وزِلْزال، بِالكَسر والفَتْح. وفِي "تَفَعلَلَ" تَفْعلُل.

وتُجرى فِي أَكْثَر الثلاثِي: يجري المصدر فِيما زاد علَى الثلاثِي رباعِياً، كان أو غَيره وفِي الرباعِي الأَصلِي ومزِيدِه علَى سنَن القِياسِ. السنَن: الطريقُ. مصادِر غَير الثلاثِي قِياسِية لا يتَغير مِثْلَ أن تَقُولَ: مصدر افْتَعلَ افْتِعالٌ، يعنِي: لا يوجد افْتَعل إلا مصدره افْتِعالٌ، وكذَلِك جمِيع الأبوابِ كما ذَكر المصنفُ. قَولُه: فِي أَكْثَر الثلاثِي المزيدِ: إنما قَالَ فِي أَكْثَر، لِيحتَـرز عما جاء فِي الإستِعمال الغَريبِ، نَحو: كَلم كِلاّماً، وأنبتَ نَباتاً وأَشْبه ذَلِك. فَما كَان مِـن هـذا

---

(١) – سورة النبأ ٢٨

(٢) – انظر الكتاب ٢/ ٤٤٣-٢٤٤

٢٢٥- البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، فقد ورد بلا نسبة في مجالس ثعلب ٢٣/١، التخمير ٧٧/٣، ابن يعيش ٤٧/٦، ٤٨، ١٥٧/٩.
والشاهد فيه مجيء تِفعال لمصدر تَفَعل، كما جاء "تملاق" لمصدر "تماق.

٢٢٦- البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ١٦٩/١، المقتضب ٩٥/٢، الخصائص ٢٤٢/١، ٨٧/٢، وشرح شواهد المغني ٩٥٧/٢، الخزانة ٤٦/٢، وبلا نسبة في المنصف ٤١/١، ٤٠/٣، أمالي ابن الشجري٢٩٤/٢.
والشاهد فيه مجيء المصدر"سِرهاف" على وزن فِعلال من فَعلَلَ.

النوع فهو اسم أُقِيم مقَام المصدر، أو كان مصدراً فَحذِفَ بعض حروفه. وقَالُوا: يعنِـي: مـا ذَكره مِن أول هذا الفَصل إلى هنَا كان لِكُل بابٍ مصدر، وأما "فَعل" بِتَشْدِيدِ العـين فمـصدره، أي: على "تَفْعِيل" وتَفْعِلة بِكسر العين، نَحو: كرم تَكْرِيماً وتَكْرِمةً. وقَد جاء عن بعضِ العـربِ فِي مصدره "فِعال" بِكسر الفَاءِ وتَشْدِيدِ العين، نَحو: كلمته كِلاماً. ومِثلُه قَولُه تعـالى: "وكـذبوا بآياتِنا كِذاباً". وفِي "فَاعلَ" مصدره "مفَاعلةٍ" و"فِعال" بِكسر الفَاءِ وتَخْفِيفِ العين. قَولُه: ومن قَالَ كِلاّم، قال: "قِيتَال"، يعنِي: من قَالَ فِي مصدر: فَعل مشَددةَ العين "فِعال" بِكسر الفَـاءِ وتَـشْدِيدِ العين، يقُولُ فِي مصدر "فاعلَ" بإثباتِ الياءِ بعد الفَاءِ، لأنه أراد أن يثْبِتَ التشْدِيد فِي المـصدر فِي ذَلكِ الباب كما كان ثَابِتاً فِي الماضِي، وأراد أن يثْبِتَ أَلِفَ فَاعلَ فِي مصدرِه، فلما انكسرت الفَاء فِي المصدر صارتِ الأَلِفُ ياء. قَولُ سيبويه إلى آخِرِه، يعنِي: من قَالَ "فِعال" بِكسرِ الفَاءِ حذَفَ الياء ، لأن حقه فَيعال، وهذِهِ الياء بدلٌ عن الأَلِفِ فمن قَالَ: "فَيعال" لَم يحذَف مِنه شَيئاً، ومن قَال: فِعال، حذَفَ الياء لِدلالَةِ كسرةِ الفَاءِ علَيها، وحذْفُ الياءِ أَكْثَر استعمالاً. وقَد قَـالُوا: ماريتُه مِراء، أي: جادلْتُه، يعنِي: من حذَفَ الياء يقُولُ: ما رايتُه مِراء فِي مِيراء، ومن أَثْبـتَ الياء يقُولُ: مِيراء. وفِي "تَفَعل" يعنِي: تَفعل بِتَشْدِيدِ العين مصدره: تَفعل بِفَتْحِ التاءِ والفَاءِ وضم العين، وتِفْعال: بِكسر التاءِ والفَاءِ وتَشْدِيدِ العين، هذا الأَخِير على قَول من قَـالَ: كِـلاّم فِـي مصدر كلم، يعنِي: أراد أن يثْبِتَ جميع حروفِ الماضِي فِي المصدر ويزِيد الفَاء بعـد العـين كسائِر مصادِر غَير الثلاثِي فَكذَلِك يقُولُ: "تِفْعال" فِي هذا البابِ لِيثْبِتَ جميع حروفِ الماضِـي فِي المصدر مع زيادةِ أَلِفِ المصدر. قَوله: تِحمالاً، يعنِي: بِكسر التاءِ والحاءِ وتَـشْدِيدِ المِـيمِ. وقَالَ: العلاقَة بِفَتْحِ العين العِشْقُ. والتِملاّقُ: التودد والتواضع، يعنِي قَولُه: هذا هـو القَتـلُ أن بعض الحب يكُون سبباً لِلقَتْل، وهو حب الشجاعةِ بحيثُ يلْقِي الشجاع نَفْسه فِي المعركَةِ مِـن حب الشجاعةِ فَيقْتَل، ويحتَمل أن يريد بِهِ شِدةَ العِشْرةِ بِحيثُ يموتُ مِن العِشْق، ويظْهر العِشْقُ مِن نَفْسِه فَيطلِع على حالِه أهلُ المعشُوقَةِ فَيقْتُلونَه. والمراد بالاستِشهادِ قَولُه: تِمِـلاّق: بِكَـسر التاءِ والمِيمِ وتَشْدِيدِ اللامِ، وهو مِثْلُ التملق. وفِي "فَعلَلَ" يعنِي: فَعلَلَ: مصدره فَعلَلَة بِفَتْحِ الفَاءِ، وفِعلال بِكسرِ الفَاءِ. وقَالَ الشاعِر وهو رؤْبة، وقِيل: بل قَولُ العجاجِ:

سر هفْتُه أيما سِرهافِ

أي : ربيتِهِ وأحسنْتِ غَذِاءه وأيما لِلمبالَغَةِ، والمراد بالاستِشهادِ قَولُه: سِرهاف بِكَـسر الـسين، فإنه على وزن فِعلال، وفِعلال فِي مصدر فَعلَلَ إن لَم تَكن مضاعفَاً لا يجـوز فيـهِ إلا كَـسر الفَاءِ، وإن كان مضاعفاً جاز فَتْح الفَاءِ وكسرها. والكسر هو المعروفُ، تَقُولُ: قَلْقَلَ: قَلْقَـا لاً

بِفَتْحِ القَافِ وكسرِها وكَذلِكَ: زلزالاً بِفَتْحِ الزاءِ وكسرها. وقَلْقَـلَ وزلْـزلَ معنَاهمـا حـرك. ومضاعفُ الرباعِي ما كان فَاؤُه ولامه الأُولَى مِن جنسٍ واحِدٍ، وعينُه ولامه الثانِيةُ مِن جِـنسٍ واحِدٍ. وفِي "تَفَعلُل"، يعنِي: تَفْعلُلَ مصدر بِفَتْحِ التاءِ وضم اللامِ الأُولَى، ولَم يجِيء فِي مصدرِهِ غَير هذا، واللائِقُ أَن يذْكر هذا الباب فِي جملَةِ الأَبوابِ التي جـاءت مـصادِرها علَـى وزنٍ واحِدٍ، ولَكِن ذُكِر ههنا إما سبقُ قَلَمٍ مِن المصنفِ أَوالنساخ.

فصل

وقَد يرد المصدر على وزن اسمي الفَاعِل والمفْعول، كقولك: قُمتُ قَائِماً. وقوله:

٢٢٨- ولا خَارِجاً مِن فِي زور كلامِ.

وقَوله:

٢٢٩- كفَى بالنأي مِن أسماء كافٍ.

ومِنه: الفاضِلةُ، والعافِيةُ، والكاذِبةُ، والدالة، والميـسور، والمعـسور، والمرفُـوع، والموضوع، والمعقُول، والمجلُود، والمفْتُون في قوله تعـالى: "بِـأَييكُم المفتـون"[1] ومنـه: المكْروهةُ، والمصدوقة، والمأوية، ولم يثْبِت سِيبويه الوارد على وزن "مفْعولٍ" والمـصبح، والممسي والمجرب، والمقاتَلُ، والمتَحاملُ، والمدحرج.

٢٣٠- الحمد ُ ممسانَا ومصبحنا　　　بالخَير صبحنَا ربي ومسانَا

وقال:

٢٣١- وعِلم بيان المرءِ عِنْد المجربِ

وقَالَ:

٢٣٢- فَإن المندَي رحلةٌ فَركُوب.

---

(١) – القلم٦.

٢٢٧- سبق تخريجه

٢٢٨- سبق تخريجه

٢٢٩- البيتُ من البسيط، وهو لأمية في ديوانه ٥١٦، ابن السيرافي ٣٩٦/٢، شرح أبيات إصلاح المنطق.٣٤، التخمير ٨١/٣، ابن يعيش ٥٠/٦، ٥٣، الخزانة٢٤٨/١. والشاهد فيه مجيء المصدرين في قولنا " ممسانا ومصبحنا" على زنة المفعول، بمعنى الإمساء والاصباح.

٢٣٠- البيت من الطويل، وهو لرجل من بني مازن في شرح الحماسة للأعلم ١٢٠/١، ابن يعيش ٥٠/٦، ٥٣، وبلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي ٦٩٣/٢ ، التخمير ٨١/٣ ، الأشموني ٣١٠/٢. والشاهد فيه . مجيء " المجرب" بصيغة اسم المفعول مصدراً ميمياً بمعنى التجربة.

وقَالَ:

٢٣٣- إِن الموفى مِثْلُ ما وقيتُ.

وقَالَ:

٢٣٤- أُقَاتِلُ حتى لا أَرى لِي مقاتَلاً.

وما فِيه متَحاملٌ، وقَالَ:

٢٣٥- كان صوتَ الصنْج فِي مصلْصلةٍ.

وقَد يرد المصدر، يعنِي: قَد جاءت أَلفَاظُ وزنُها اسم الفَاعِل، أَو المفْعول، ومعنَاها مصدر كما تَقُولُ: قُمتُ قَائِماً، أَي: قُمتُ قِياماً. وقَد ذَكَرنَا بحثَ هذا، شَرح قَولِه: ولاَ خَارجاً مِن فِي زور كَلامِ فِي الفَصل الثانِي مِن الحال. وقَولُه: ومصرعه الثانِي

ولَيس لِحبهما إِن طَالَ شَافي.

كَافِ هنا بِمعنَى الغَاية، وحقه أَن يكُون "الكَافِي" منْصوبةً، لأن تَقدِيره كفى النأي مِن أَسماء كَافِياً، أَي: كَفَى كِفَايةً تَامةً فِي قَتْل العاشِق. إلاّ أَنّه أَسكن الياء كما أُسكِنَت الياء فِي الرفْع والجر، وهذا الإِسكان شَاذٌ. قَولُه: ولَيس لِجبها إِذ طَالَ شَافِي، أَي: وليس حبها شَافِياً إِذ طَال. وفَاعِلُ طَالَ: "الحب"، يعنِي: يحصلُ الشفَاء مِن وصلِها، مِن حبها لا يشْفَى العاشِقُ وإِن طَالَ. وقَائِلُ هذا الشعر بِشْر[1]. ومِنْه تَقدِيره: أَفْضلُ علَيه إِفْضالاً فَأَقام فَاضِلَةً مقَام إِفْضالاً. والعافِيةُ، أَي: عافَاه ا ُ معافَاةً فَأَقام عافِيةً مقَام "معافَاةً". والكَاذِبة أَي: الكَذِب، يقَالُ: كَذَب كَاذِباً، أَي: كِذْباً. والدالّة، يقَالُ: أَدلَت المرأَةُ ادلالاً، فَأَقَام دالة مقَام ادلالاً، والأدلالُ الغُنْج، فَأَتَى ههنا أَمثِلَةُ ما وضِع اسم الفَاعِل مقَام المصدر، وما يأْتِي بعد هذا أَمثِلَةُ ما وضِع اسم المفْعول مقَام المصدر. والميسور: يقَالَ: يسِر ميسوراً، وعِسر معسوراً، أَي عسراً. والمرفُوع: يقَالُ: رفَعه مرفُوعاً، أَي: رفْعاً. ووضعه موضوعاً، أَي: وضعاً، وفِي بعضِ النسخ محفُوظاً، أَي: حفِظه

٢٣١- البيت من الطويل ، لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٤٢، الكتاب ١٩/٣، المقتضب ٢٣٩/٢، ابن السيرافي ٧١/٢، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٢٦/٢. والشاهد فيه كالذي قبله

٢٣٢- البيت من الرجز، لرؤبة في ديوانه ٢٥، الكتاب ٩٧/٤، ابن السيرافي٣٨٨/٢، التخمير ٨٢/٣ . والشاهد فيه كالذي قبله.

٢٣٣- البيت من الطويل، لزيد الخيل في ديوانه ١٣٢، الكتاب ٩٦/٤، نوادر ابي زيد ٣٠٠، ابن السيرافي ٣٨٩/٢، التخمير ٨٢/٣ . والشاهد فيه كالذي قبله.

٢٣٤- البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة في التخمير ٨٢/٣، ٨٥، ابن يعيش ٥٠/٦، ٥٥. والشاهد فيه كالذي قبله.

(١) – يقصد : بشر بن أبي خازم. مرت ترجمته.

محفُوظاً أَي: حِفْظاً. المعقُول: يقَالُ: عقِل معقُولاً، أَي: عقْلاً. والمجلُود، يقَالُ: جلَده مجلُـوداً، أَي: جلْداً، "والمفْتُون": الباء فِي "بأَيكم" بِمعنَى: فِي، والمفْتُون مبتدأٌ ومعنَاه الفِتْنَـةُ، والتقـدير: فَستُبصِر ويبصِرون فِي أَيكم الفِتْنَةُ، أَي الجنُون والضلالُ. ويحتملُ أَن تَكـون البـاء زائِـدةً. والتقدِير: فَمستُبصِر ويبصِرون أَيكم الفِتْنَـةُ. ومنَـه يقَـالُ كَرهـتُ مكْروهـة أَي: كَراهـةً، والمصدوقَة، يقَالُ صدقَت مصدوقَة، أَي: صِدقاً. والمأوِية، يقَالُ: أَويت لَها ويةً المأية بِتَـشْدِيدِ الياءِ، أَي: رحِمتَ لَه رحمةً. ولَم يثْبِت، يعنِي: لَم يجوز سيبويه إِثْبات المفْعول الثلاثِي بِمعنَـى المصدر، بل يجوز فِي المفْعول غَير الثلاثِي أَن يكُون بمعنَى المصدر، وما جاء مِن المفْعـول الثلاثِي بمعنَى المصدر فَهو تَأَوله علَى غَير المصدر، كَما تَقولُ فِـي "الميـسور والمعـسور" الزمان الميسور فيهِ والمعسور فيهِ، وتَقُولُ فِي المرفُوع والموضوع والمحفُـوظِ أَنـه بمعنَـى المفْعول بِهِ، وتُأَولُ كُل ما جاء مِن هذا النوع بِما يلِيقُ مِما كَان معنَاه المفْعـولَ لاَ المـصدر. والمصيح. هذه المصادِر مصادِر مِيميةٌ والمصدر المِيمي مِن جميع الأَبوابِ غَير الثلاثِي تَكُون مِن كُل بابٍ علَى وزن مفْعول ذَلِك البابِ، والزمان والمكان كَذلِك كَما تَقُولُ فِي "أَفْعل" مفْعـل" بِضم المِيمِ وفَتْحِ العين فِي المفْعول. والمصدر المِيمي والزمان والمكان. ومِن "فَعـل" بِتَـشْدِيدِ العين "مفعل"، وكَذَلِك جميع الأَبوابِ، ويأتِي وزن المفْعول فِي بحثِ المفْعول. قَالَ: هذا مِـن شِعر أُمية بن أَبِي الصلْت، ومعنَاه: الحمد ِ علَى إِمسائِنا وإِصباحِنَا. قَولُه:

بِالخَير صبحنا ربي ومسانَا.

التصبِيح، إِدخَالُ أَحدٍ فِي وقْتِ الصباحِ، والتمسِيةُ: إِدخَالَ أَحدٍ فِي وقْتِ المساءِ. وقَولُـه: صبحنَا ربي: لَفْظُه إِخبار ومعنَاه الدعاء، ومعنَاه: يا ربنَا أَدخِلْنَا فِي الصباحِ والمساءِ بِـالخَير. وقَالَ: يعنِي: يحصلُ عِلْم الناسِ بِبيان المرءِ، ومعِرفَتِهِ وحالِهِ بعد تَجربِتِهِ، يعنِـي: لاَ تَعـرفُ الرجلَ إِلا بعد أَن تُجربه، والمجرب فِي البيتِ بمعنَى: التجربة. وقَالَ: وقَبلَه:

وأَوردها ماء كَأن جِمامه	من الأجن حِناء معاً وصبيب
تُرادى إِلى دِمن الحِياضِ فَإن تَعفْ	فإن المندى رِحلَةٌ فَركُوب

وأَواردها، أي: بِورود الراحِلَةَ ماء وكَان اجتِماع ذَلِك الماء مِن الأجن بِسكُون الجِيمِ، أَي: مِـن التُغير هنا، وصبيب الصبيب شَجر يخضب بِهِ، أَي: يشْبِه ماؤُه الحِناء، والصبيب الدم المِهراق أَيضاً. قَوله: تُرادى، أَي: يتْرك ويطْلَب مِنْها أَن تَشْرب مِن ذَلِك الحوضِ، أَي: مِـن الحـوضِ

الذي ماؤُه كَدِمنَةٍ، أي: كموضِعٍ. دمن. رادى، بِمعنَى: راوده ومعنَاه طَلَب مِنْه شَيئاً. وبعـده، يعنِي: قَولُه: فَإن تَعفْ، أَي: فَإن حصلَ بِها عِفَايةٌ مِن شُربِ ذَلِك الماءِ فَإن المَندى، أَي: فَـإن التنْدِيةَ تَكُون رحلَةً وركُوب. المنَدى والتنْدِيةِ، أَي: تَرك الناقِةِ تَرعى حولَ المـاءِ سـاعةً ثُـم تَجِيء وتَشْرب الماء، أي: اجعل مكَان الرعِي للإرتِحال، أَي: ارتَحِل. وقَائِلُ هذا الشعر: علْقَمةُ بن عبدةَ[1] ، وقَالَ: كان رؤْبةَ وقَع فِي أَيدِي الخَوارِج، ثُم خَلصه ا ُ مِن أَيدِيهِم، فَأَنْشَد:

يا رب إن أَخْطَأْتُ أو نَسِيتُ فَأَنْتَ لا تَنْسى ولا تَموتُ

إن الموقى مِثْلُ ما وُقِّيتُ

إن الموقّى، بِمعنَى: التوقِية، يعنِي: إن التوقية الكامِلةَ التي يعجب مِنْها، هِي مِثْلُ ما وقيتُ مِن أَيدِي الخَوارِج، يعنِي: حفَظِني ا ُ مِن شَرهِم.

وقال: المقَاتَل. بِفَتْح التاءِ بِمعنَى، القِتَال، يعنِي: أُقَاتِلَ إذا كان القِتَالُ نَافِعاً، فَإذا لَم يكُـن القِتَالُ نَافِعاً لِكَثْرةِ جيشِ العدو أَفِر كما يفِر الكَيس. **وما فِيه متَحاملٌ** بِفَتْح المِيمِ الثانِيةِ المـصدر والموضِع والزمان والمفعول، والتحاملُ: الميلُ والاعتِماد علَى أَحدٍ، يعنِي: لَيس فيـهِ اعتَمـاد وقَالَ: المصلْصل، بمعني: الصلْصلَة، وهو تَصويتُ الحدِيدِ. والضمِير فِي "مصلْصِلة" لِلفَرسِ، والمراد بالمصلْصِل صوتُ اللجامِ، أَو صهيلُ الفَرس، يعنِي كأن صهيلَ الفَـرسِ، أَو صـوتَ اللجامِ أَصواتُ الصنْجِ.

فصل

و"التفعال" كالتهدار، والتلْعابِ، والتَّردادِ، والتجوال، التقْتَال، التسيار، بمعنى: الهدر، واللعِبِ، والرد، والجولان، والقَتْل، والسير مِما بنِي لِتكثِير الفِعل، والمبالغَةِ فيهِ.

والتفْعال، قَالَ سِيبويه[2]: إذا نُقِلَ مصدر الثلاثِي إلى "تَفْعال" بِفَتْح التاءِ يكُـون بمعنَـى تَكْثِير الفِعل والمبالَغةِ. وقَالَ الكُوفِيون: التفْعال: بِمعنَى التفْعِيل.

فصل

---

(١)- هو علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس التميمي. الشاعر الجاهلي المشهور، وقيل له : الفحل من أجل تميمي آخر يقال له : علقمة الخصي. عاصر امرأ القيس الشاعر. عده ابن سلام في الطبقة الرابعة .
انظر ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٥٠، الشعر والشعراء ١/١٤٥، ٢٢٧.
(١) – انظر الكتاب٣٥٤/٤.

و"الفعيلي" كذلك تقولُ: كان بينَهم رِمياً، وهي الترامِي الكثير. والحِجيزى والحِثيثى، كثْرةُ الحجزِ والحث. والدليلى، كثرة العِلمِ بالدلالةِ والرسوخُ فِيها. القِتيتَي كثْرةُ النمِيمةِ.

والفعيلي: مقْصود هذا الفَصل أن كل مصدرٍ نُقِل إلى وزن "فِعيلّي" بِكسر الفَاءِ وتَشْدِيدِ العين وبعدها ياء ساكِنَةٌ، وبعد اللامِ أَلِفٌ مقْصورةٌ يصِير بِمعنَى كثْرةِ صدورِ الفِعـل. قولُـه: كذلِكَ: إِشَارةٌ إلى الفَصل المتقدمِ، يعنِي: كما أن "تَفْعال" لِلمبالَغَةِ. فكَـذلك: "فِعيلّـي" . قولُـه: والقِتيتَى هو مِن "أقتّ" وهو النمِيمةُ.

فصل

وبِنَاء المرةِ مِن المجردِ على، "فَعلَة"، تقولُ: قُمتُ قَومةً، وشَرِبتُ شَربةً. وقَـد جـاء على المصدرِ المستَعمل فِي قولِهم: أتَيتُه إتْيانَةً، ولقِيتُه لِقاءةً، وهو مِما عداه على المـصدرِ المستَعمل كالإعطاءةِ، والانْطِلاقةِ، والابتِسامةِ، والترويحة والتقلِّبة، والتفاقُلةِ، وأما ما فِـي آخِره تاء، فلا يتَجاوز بِهِ المستَعمل بِعينه، تَقولُ: قاتَلْتُه مقَاتَلَةً واحدةً، وكَـذلك الاسـتِعانَة، والدحرجةُ.

وبِنَاء المرة، يعنِي: إذا أَردتَ أَن يكون المصدر يدل على وقوعِه مرةً واحِده، فَإن كَـان مِن فِعلٍ ثُلاثِي فَانقُلْه مِن أَي وزنٍ كان إلى وزن "فَعلَة" بِفَتْحِ الفَاءِ وسكُون العين، فَإذا قُلْت قُمتَ قَومةً معنَاه: مرةً واحِدةً، وقَد جاء: قَد ههنَا لِلتقلِيل، يعنِي: الفَصِيح والمشْهور فِي الاستِعمال أَن تُنْقَلَ المصادِر مِن وزنِها المستَعمل قَبلَ لُحوق التاءِ إلى "فَعلَـة"، وأَمـا تَركُـه علَـى وزنِـهِ المستَعمل" قَبلَ لُحوق التاءِ وزِيادةً علَيه فَهذَا قَد جاء عن العربِ ولَكِنه قَلِيلُ الاستِعمال، نَحـو: أَتَيتَه إتيانَةً، والفَصِيح: أتَيتُه أَتْيةً بِفَتْحِ الهمزةِ وسكُون التاءِ. وهو يعنِي: المصدر مِـن الزائِـدِ على الثلاثِي يتْرك علَى وزنِه المستَعمل قَبلَ التاءِ وتُزاد علَيه التاء يستَوي فيهِ الرباعِي وغَيره مِما لَيس بِثُلاثِي مجردٍ كما ذَكر أَمثلَته فِي الحمرةِ. وما: يعنِي: كُل مصدرٍ فِي آخِرِهِ تَاء تُركَت علَى حالِها ولاَ يجوز زِيادة تَاءٍ أُخْرى عليهِ، كَيلا يتَوالَى تاءان فَإذا أَردتَ أَن تَذْكُر المرةَ مِنـه فَزد عليه لَفْظَةً واحِدةً نَحو: جحبتُه جِجابةً واحِدةً، وقَاتلتُه مقَاتَلَةً واحِدةً.

فصل

وتَقولُ فِي الضرب مِن الفِعل: هو حسن الطعمةِ، والركْبةِ، والجِلْسةِ، والقِعدةِ. وقتَلتُـه قِتْلَةَ سوءٍ، وبِئْستِ المِيتَةُ، والعِذْرةُ: ضرب مِن الاعتِذَارِ.

وتَقُولُ فِي الضربِ، الضرب: النوع، يعنِي، إذا أردتَ أن نَوعان مِن المصدر فانقُله مِـن أي وزنٍ كان إلى وزن "فِعلَة" بِكسر الفَاءِ وبسكُون العين، فَإذا قُلْتَ: فُلاَن حسن الطعمةِ. بِكسر الطاءِ له حالَةٌ ونَوع مِن الإطعامِ، أو مِن الطعم، والركْبة: بِكسر الراءِ حالَةُ الراكِبِ، أو نَـوع الركُوبِ: والفِعلَة بِكسر الفَاءِ نَوع مِن المصدر كما ذَكَرنَا، إلاّ أنه مجهولٌ يحتَاج إلى بيانٍ بأن تَقُولَ: حسن الجلْسةِ، أو جِلْستُه حسنَةٌ، والفَرقُ بين "الجلْسة" بِفَتْحِ الجِيمِ، والجِلْـسة" بِكَـسرها والجلُوس: أن الجلْسة بِفَتْحِ الجِيمِ لِلمرةِ. وبالكسر لِلحال والنوعِ، والجلُوس اسم الجِـنْسِ يـدل على مطْلَقِ الجلُوسِ من غَيرِ أن يدل على المرةِ، والحال، والنوعِ.

فصل

وقالُوا فِيما اعتُلت عينُه مِن "أفْعل" واعتلتْ لامه مِن "فَعل" إجازةٌ، وإطَاقَةٌ، وتَعزية، وتَسلِية، معوضِين التاءِ مِن العين واللام الساقِطتَين، ويجوز تَرك التعويض فِي "أفْعـلَ" دون "فَعلَ" قَالَ ا ُ تَعالى: "وإقام الصلاة"[1] وتَقولُ: أريتُه إراء ولا تَقولُ: تَسلِياً، ولا: تَعزياً. وقَـد جاء "التفعِيلُ" فيهِ فِي الشعرِ، قَالَ:

٢٣٦- فَهي تُنْزي دلْوها تَنْزياً   كما تُنَزي شَهلَةً صبِيا

وقَالُوا فِيما اعتلت، قَولُه: من "فَعلَ" أراد "فَعل" مشَددةَ العين. قَولُه: معوضِين التـاء، يعنِي: مصدر: أَقَام إِقْوام هذا هو الأَصلُ، فَنُقِلَت ضمةُ الواوِ إلى القَافِ، فَقلِبـت الـواو أَلِفـاً لانفَتاحِ ما قَبلها، فاجتَمع ألِفَان فَحذِفَت الأُولى التي هِي بدلٌ مِن الواوِ عِنْد الأَخْفَشِ[2]، وتُحـذَفُ الأَلِفُ التي زِيدت لِلمصدرِ عِنْد سيبويه والخَليل[3]، فَبقِي: أَقَام ثُم زِيدت الهـاء عِوضـاً عـن المحذَوفِ فَصار إقامةَ، هذا بحثُ معتَل العين. وأما معتَل اللامِ، فَتَقولُ: عزى" بِتَشْدِيدِ الـزاءِ: تَعْزِيياً بِياءين هو على وزن "تَفْعِيلا" هذا هو الأَصلُ، فاستُثْقِلَت الحركَةُ على يـاءِ لاَمِ الفِعـل فَأُسكِنَتِ الياء وحذِفَتْ لِسكُونِها وسكُون الأُولى، ثُم زِيدت الياء عِوضاً عن المحذُوفِ فَـصار: تَعرِيةً "وزنُه تَفْعِلَةً" لا تَفْعِيلً حتى لا يحتَاج إلى تَغْيير حرفٍ ولا إلى حذْفٍ، وحِينَها لا تَكُـون

٢٣٥- البيت من الرجز، لا يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة الخصائص ٨٧/٢، المنصف ١٩٥/٢، التخمير ٨٨/٣، الإيضاح في شرح المفصل ٦٣٤/١، الاشموني،٣٠٧/٢، شرح شواهد الشافية ٦٧/٤. والشاهد فيه مجيء " تَنْزِي" مصدراً للفعل المعتل اللاّم " نزا "ضرورة شعرية ، والقياس: " تّنْزِية".

(١)- سورة الانبياء ٧٣.

(٢) – انظر الكتاب ٢٤٤/٢-٢٤٥،٢٤٦.

(١+٢) – انظر:- الكتاب ٨٣/٤ ومعاني القرآن/ للفراء ١٠٦/١- ١٠٨.

(٤) – سورة البلد ١٤- ١٥ .

(٥)- سورة الروم ٣.

الهاء فيهِ عِوضاً عن المحذُوفِ. قَولُه: ويجوز تَرك التعويضِ فِي أَفْعل دون فَعل، يعنِي: فِـي مصدر "أفْعل" لاَ يلْزم مِنه ثِقَلٌ ولاَ خَلَلٌ فِي المعنَى، وأَما فِي مصدر "فَعل" لَو تُرك التعـويض يلْزم مِنه ثِقَلٌ. لأنك لَو حذَفْتَ التاء فِي "تَعزِية" وأَشْباهِها بقِيت الياء متَطّرفَةً وقَبلَها كسرةٌ، وهذا غَايةُ الثقَلَ، واختُلِفَ فِي تَرك التعويض فِي مصدر "أفْعل"، يخْتَص بالمصدر المضافِ نَحـو: وإقامِ الصلاةِ، أم يجوز فِي المضافِ وغَير المضافِ، فَقَالَ سيبويه[1]: يجـوز فِـي المـضافِ وغَيره. وقَالَ الفَراء[2]: بلْ يختَص بالمضافِ؛ لأن المضافَ إليهِ ينَزلُ منْزِلَةَ التاءِ. وقَد جـاء: الشهلَةُ: المرأَةُ العجوز، يعنِي: تَنْزِع دلْوها مِن البِئْر كما تَلْقَى المرأَةُ حبِيبها فِي العراءِ لِلرقْص، والمراد بالاستشهادِ قَولُه: تَنْزِياً بتَشْدِيدِ الياءِ، وأَصلُه تَنْزِيةً علَى وزن "تَفْعِيل" فَأُدغِمتَ الياء ولَم تَأتِ التاء في آخِره، وهذا شَاذ.

فصل

ويعملُ المصدر إعمال الفِعل مفْرداً، كقولك: عجِبتُ مِن ضربِ زيدٍ عمراً، ومِن ضربِ عمراً زيد، ومضافاً إلى الفَاعِل، أو إلى المفعول، كقَولِك: أعجبني ضرب الأمير اللـص، ودق القَصار الثوب، وضرب اللص الأمير، ودق الثوبِ القَصار، ويجوز تَرك ذِكْر الفاعِل والمفعول في الإفرادِ والإضافَةِ، كقولك: عجِبتُ من ضربِ زيداً، ونحوه قَوله تعالى: "أو إطْعام فِي يومٍ ذِي مسغَبةٍ يتيما ذَا مقْربةٍ "[3] . ومِن ضربِ عمرو، ومِن ضربِ زيدٍ، أي: من أن ضرب زيـد أو ضرب، ونَحوه قوله تعالى: " وهم مِن بعدِ غَلَبِهم سيغْلِبون "[4] ومعرفاً باللامِ كقوله:

٢٣٧- ضعِيفُ النكايةِ أعداءه　　　　يخَالُ الفِرار يراخِي الأجلْ

وقَولِهِ:

٢٣٨- كَررتُ فلم أَنْكُلْ عن الضربِ مِسمعا

ويعملُ المصدر، يعني: المصدر يعملُ عملَ الفِعل فَيرفَع الفَاعِلَ، وينْصِب المفْعـولَ سواء كان المصدر مفْرداً نكِرةً. أو معرِفَةً، أو مضافاً إلا أنّه إذا كان مضافاً، فَإن أُضِيفَ إلـى الفَاعِلَ يبقَى المفعولُ منْصوباً، وإن أُضِيفَ إلى المفْعول ينْجر المفْعولَ، ويبقَى الفَاعِلُ مرفُوعاً، وإنما يعملُ المصدر عمل الفِعل، لِما بين المصدر وبين الفِعل مِن المشَابهةِ فِـي أن حـروفَ الفِعل موجودةٌ فِي حروفِ المصدر. وفِي أن الفِعلَ مشْتَق مِن المـصدر، وفِـي أن المـصدر بمعنَى الحدوثِ كما فِي الفِعل، إلا أن المصدر يدل علَى حدوثِ فِعلٍ فِي زمانٍ مجهولٍ، والفِعلُ يدل علَى حدوثِ فِعلٍ فِي زمانٍ معينٍ. والمصدر فَرع الفِعل فِي العمل؛ لأن المـصدر اسـم، والأسماء لا تَعملُ إلا بِالفِرعيةِ. قَولُه: وضرب اللص الأمير، يعنِي: بِإضـافَةِ المـصدرِ إلـى المفْعول، وتَرفَع الأخِير علَى أنه فَاعِلٌ، ويجوز، يعنِي: يجوز أن تُنون المصدر وتَذْكُر الفَاعِلَ بعده مرفُوعاً وتَحذِفَ المفْعولَ؛ نَحو: عجِبتُ مِن ضربٍ "بِـالتنوين" زيـد بـالرفْع، وحـذَفْتَ المفْعولَ وهو عمراً. ويجوز أن تُنَون المصدر وتَذْكُر المفْعولَ منْصوباً، وتَحذِفَ الفَاعِلَ، نَحو: عجِبتُ مِن ضربٍ عمراً، وحذَفْتَ الفَاعِلَ، وفِي الآيةِ: "يتِيماً" منْصوب بالمصدر المنون، وهـو "إطْعام" والفَاعِلُ محذَوفٌ والتقدِير: أو إطْعامه يتِيماً، واختَلَفُ النحويون[1] فِي أن الفَاعِلَ إذا تُرِك ذِكْره بعد المصدر هلْ يلْزم تَقَدير وجودِهِ فِي المصدر كما فِي الفِعل، أو لا يلزم، بـلْ يجعـلُ نَسياً منْسِياً، فَيكون علَى هذا القَول كالتميز فِي قَولِك: عِشَرون رجلاً، فَإن رجـلاً، منْـصوب العِشْرين ومِن غَير تَقْدير فَاعِلٍ. ومِن ضربٍ عمرو، يعنِي: بِتَنوين ضربٍ ورفْع "عمرو" علَى أنه فَاعِلٌ، والمفْعولُ محذُوفٌ. ومِن ضربٍ زيدٍ: هذا مِثَالُ الإضافَةِ فَزيد مضافٌ إليهِ، يجـوز أن يكُون فَاعِلاً، والتقدِير: مِن أن ضرب زيد والمفْعولُ محذُوفٌ، ويجـوز أن يكُـون "زيـدٍ" مفْعولاً، والتقدِير: مِن أن ضرب زيد علَى بناءِ الفِعل لِلمفْعول فَزيد مفْعولٌ أُقِيم مقَام الفَاعِـل، ونَحوه: غَلِبهم: مصدر مضافٌ إلى المفْعولِين هو المشْهور، والتقدِير: مِن بعد أن غَلَبوا أهـلَ الرومِ بعدِ أن غَلَبهم جيشُ كِسرى سيغلِبون جيشَ كسرى، ويجوز أن يضافَ المـصدر إلـى الفَاعِلِين، وهو علَى قِراءة[2] من قَرأَ "غَلَبت الروم" بِفَتْح الغَين واللامِ، و"سيغْلَبون" بِـضم البـاءِ وفَتْح اللامِ وهو شَاذ، يعنِي: غَلَبتْ الروم أولاً جيشَ كِسرى، وبعد أن غَلَبوا جـيشَ كِـسرى، سيغْلِب جيشُ كِسرى إياهم. ومعرفاً: ومعرفاً: معطُوفٌ علَى قَولِه فِي أول هذا الفَصل: ويعملُ

٢٣٦- البيت من المتقارب، ولا يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١، ابن السيرافي ٣٩٤/١، المنصف ٧١/٣، التخمير ٩١/٣، الأشموني ٢٨٤/٢، الخزانة ١٢٧/٨. والشاهد فيه كما ذكر الشارح .

٢٣٧- البيت من الطويل، وقد اختلف في قائله، فهو للمرار الأسدي في ديوانه ١٦٩، الكتاب١٩٣/١، ولمالك بن زغبة الباهلي في فرحة الأديب ٣٢، العيني ٥٠١/٣، الخزانة ١٢٨/٨، والدرر١٢٥/٢، لأحدهما في ابن السيرافي ٦٠/١، وبلا نسبة في المقتضب ١٤/١، الاشموني ١٨٤/٢،١٠٠. والشاهد فيه كالبيت الذي قبله.

(١) مذهب البصريين أن الفاعل محذوف، ومذهب الكوفيين أنه مضمر في المصدر. ومذهب ابن القاسم الأبرش: أنه منوي ولا يقال هو محذوف ولا مضمر انظر ارتشاف الضرب ١٧٤/٣ وما بعدها.

(١) قرأ أبو سعيد الخدري وعلي بن أبي طالب ومعاوية بن قرة "غَلَبت" بفتح الغين واللام. انظر : تفسير القرطبي ٤٠٥/٣، البحر المحيط ٣٤٧/١.

المصدر عملَ الفِعل مفْرداً، يعنِي: يعملُ المصدر عملَ الفِعل مضافاً كان، أو مفْرداً نكِرةً كان، أو معرفَةً، وعملُه إذا كان معرفَةً بالألِفَ واللامِ ضعِيفٌ قَليلٌ؛ لأن المـصدر العامِـلَ بِتَقْـدِير الفِعل، لأن ضرب زيداً بمنْزلَةِ: أن ضرب زيداً، والألِفُ واللام لا تَدخُلان الفِعلَ. " النكايـةِ": إيصالُ القَتْل والجِراحة إلى الأعداء. يراخِي الأجل: يؤَخر الأجلَ ويطَـولُ العمـر. والمـراد بالاستِشْهادِ": نَصب أعداء بالنكايةِ مع أنها معرفَةٌ بالألِفِ واللامِ، وبعض البصريين لا يجـوز إعمالَ المصدر المعرفِ بالألِفِ واللامِ، فإن جاء منْصوب بعد مصدرٍ معرفٍ بـالألِفِ قَـالَ: هنَاك مصدر نَكِرةٌ مقَدر عمِلَ فِي ذَاك المنْصوبِ، فيقَالُ هنا التقدِير: ضـعِيفُ النكايـةِ نِكايـةِ أعداءه. وقَولُه أول البيت:

لقَد علِمتْ أُولى المغِيرةِ أنني   كَررتُ فلم أنْكُلْ عن الضربِ مسمعا

قَائِلُ هذا الشعرِ المرار، وقِيلَ: بلْ مالِك بن زغْبةَ الباهِلي[١]، يعنِـي رأنـي أولُ جـيشِ المغِيرةِ، أي: ضرب مسمعاً فَلَم أنْكُل، أي: فَلَم أخَفْ، ولَم أعجز عنَه. المغِيرةُ: اسـم رجـلٍ، والأولى: الجماعةُ المتَقدمةُ علَى غَيرهم مِن الجيشِ، والمراد بالاستِشَهادِ: أنه نَـصب مـسمعاً وهو اسم رجلٍ بالضربِ مع أنّه معرفٌ بالألِفِ واللاّمِ.

فصل

وبيتُ الكِتَابِ:

٢٣٩ - قَد كنْتَ داينْتَ بها حسانًا   مخَافَةَ الإفْلاس والليانا.

---

(٢) وهو مالك بن زغبة الباهلي، شاعر جاهلي مقلّ من قبيلة باهل، وهم بنو سعد منارة بن مالك، وباهلة أمهم. انظر ترجمته : الخزانة : ٤٤١/٣.

٢٣٨- البيت من الرجز ، اختلف في قائله ، فهو لـ: رؤبة في ديوانه ١٨٧، الكتاب ١٩١/١، ولزياد العنبري في ابن يعيش ٦٥/٦، التـصريح ٦٥/٢، ولإحدهما في شرح شواهد الايضاح لابن بري ١٣١، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٢٢٨/١، ٣١/٢، الأشـموني ٢٩١/٢، الخزانـة ١٠٢/٥.
والشاهد : نصب اللّيان بالعطف على محل المعطوف عليه، وهو الافلاس " فنصبه ؛ لإن محلّ الإفلاس هو النصب بالمفعولية .
٢٣٩:- البيت من الكامل ، وهو للبيد في ديوانه ١٢٨، وروايته "وهاجه طلب" بالرفع والنصب معاً، أمالي ابن الشجري ٢٢٨/١، ٣٢/٢، الإنصاف ٢٣٢/١، التخمير ٩٤،٩٥/٣، الأشموني ٢٩٠/٢، الخزانة ١٣٤/٢٤٢،٦/٢. والشاهد فيه : أنّه الصفة على محل موصوفها.

إنما نُصِب فيهِ المعطُوفُ محمولاً على محل المعطُوفِ عليه، لأنه مفْعولٌ، كمـا حمـل لَبِيـد الصفةَ على محل الموصوفِ فِي قَوِلهِ:

٢٤٠ - طلَب المعقبِ حقه المظلُوم.

أي: كما يطلُب المعقب المظلوم حقه.

وبيتُ الكِتَاب. داينْت، أي: عاملْتُ بِها، أي: بالإبِل. حسان: اسم رجلٍ. اللّيان: المطْل، يعنِي: أنَا عاملْتُ حساناً بهذِهِ الإبِل، إن أخَافَ الإفْلاس غَيره، ومطلَه حسان وليس ولا مماطلٍ، والمراد بالاستِشهَادِ. أنه نَصب المعطُوفَ وهو اللِيان حملاً على محل الإفْلاسِ؛ لأنه مفْعـولٌ. ومخافَةَ: مصدر مضافٌ إلى المفْعول، ومخَافَةَ منْصوب؛ لأنها مفْعوله، كما حمِـلَ المعقـب: الذي يمشي خَلْفَ من أخَذَ حقه وفَر ولحِقَه. يقُولُ لَبيدِ: وعدتُ خَلْفَ حِمارٍ مِثْل طلَبِ المعقّـبِ حقه. المعقب بِكسرِ القَافِ عن المصنفِ. الدائِن؛ لأنه على عقـب فَرسِـه يستَقـضِي الـدين. والمراد بالاستِشهادِ: أن المظلُوم صِفَةُ المعقّبِ. حمِلَ على محلّ المعقبِ؛لأنه فَاعِـلُ أُضِـيفَ المصدر إليه.

فصل

ويعملُ ماضِياً كان أو مستَقْبلاً. تَقولُ: أعجبنِي ضرب زيداً أمس، وأُريد إكْرام عمـرٍو أخَاه غَداً.

ويعملُ ماضِياً، وإنما يعملُ المصدر سواء كان معنَاه الماضِي، أو المستَقبلُ، لأن المصدر بِتَقْدير إن مع الفِعل الواقِع بعدها، وكما أن الفِعلَ بعد أن يعملَ ماضِياً كان، أو مستَقبلاً. فَكذلِك المصدر، ألا تَرى أن قَولَك: عجِبتُ مِن ضربِ زيدٍ عمراً أمسِ معناه: عجِبتُ مِن أن ضـرب زيد عمراً. غَداً معناه: أُريد أن يضرب زيد عمراً غَداً.

فصل

ولا يتَقدم عليهِ معموله؛ فَلا يقَالُ: زيداً ضربك خَير له، كما لا يقَالُ: زيداً إن تَضرب خَير له. ولاَ يتَقَدم عليه، يعنِي: مفْعولُ المصدر لا يتَقدم عليه؛ لأن المصدر فِي تَقْدير أن مـع الفِعل الواقِع بعدها، ولاَ يجوز تَقْدِيم مفْعول الفِعل الواقع بعد أن على أن؛ لأن "أن "موصـولَةٌ وما بعدها صِلَتُها، ولاَ يجوز تَقْدِيم معمول "صِلَة" الموصول على الموصول، فلاَ تَقولُ: زيـداً ضربك خَير له، بل تَقُولُ: ضربك زيداً خير له.

اسم الفاعل

فصل

هو ما يجري على "يفْعلُ" مِن فِعِلِه كـ "ضارِب"، و"مكْرِم"، و"منْطَلِق"، و"مـستَخْرِج"، و"مدحرج"، ويعملُ عملَ الفِعل فِي التقديمِ والتأخيرِ، والإظهارِ، والإضمارِ؛ كقَوِلِك: زيد ضارِب غُلامه عمراً، وهو عمراً مكْرِم، وهو ضارِب زيدٍ وعمراً، أي: وضارِب عمراً.

قَالَ سيبويه[١]: وأَجروا اسم الفَاعِلِ إذا أرادوا أَن يبالِغُوا فِي الأمرِ مجراه، إذا كان على بِنَاءِ "فَاعِلٍ"، يرِيد، نَحو: شَرَاب، وضروب، ومِنْحار، وأَنْشَد للقُلاخ[٢]:

٢٤١- أخَا الحرب لباسها إليها جِلالها وليس بولاّجِ الخَوالِفِ أَعقَلا

ولأَبِي طَالِبٍ[٣]:

٢٤٢- ضروب بِنَصلِ السيفِ سوقَ سِمانِها.

وحكِي عن بعضِ العربِ: إنه لِمنحار بوائِكَها، وأما العسلَ فأنا شَراب، وأَنشَد:

٢٤٣- كَريم رؤُوس الدارِعِين ضروب.

وجوز: هذا ضروب رؤُوسِ الرجالِ وسوقَ الإبِلِ.

---

[١] - انظر الكتاب ٥٦/١.

[٢] - هو القُلاخ بن حزن بن خَباب، من بني مِنْقَر بن عبيد التميمي، واشتقاق القلاخ من قلخ البعير : إذا هدر هديراً صافياً ، كان شريفاً في قومه، وهو شاعر راجز قال الأموي : له ديوان مفرد.
انظر ترجمته في: الشعر والشعراء ٧٠٧/٢، المؤتلف والمختلف ١٤٢، ٢٥٣.
٢٣٦- البيت من الطويل ، للقلاخ في الكتاب ١١١/١، ابن السيرافي ٣٦٣/١، التخمير ١٠١/٣، ١٠٣، وبلا نسبة في المقتضب ١١٣/٢، أمالي ابن الحاجب ٣١٩/١، الأشموني ٢٩٦/٢.
والشاهد كما ذكر الشارح.

[٣] - هو عبد مناف بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، كنيته "أبو طالب" سيد من سادات مكة ، وهو عم النبي – صلى ا عليه وسلم- خطيباً شاعراً مجيداً، مات قبل الهجرة.
انظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء ٢٩١، الخزانة ٢٦١/١.
٢٤١: البيت من الطويل ، لأبي طالب في ديوانه ٣٧ ، الكتاب ١١١/١، المقتضب ١١٤/٢، ابن السيرافي ٧٠/١، الأشموني ٢٩٧/٢، الخزانة ١٤٢/٢، والشاهد فيه كما ذكر الشارح.
٢٤٢:- البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة في الكتاب ١١١/١، ابن السيرافي ٤١٢/١، التخمير ١٠٢/٣، ١٠٤، والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

اسم الفَاعِل: مقْصود هذا الكَلامِ: أن اسم الفَاعِل الذي يعملُ عملَ الفِعل هو مـا يكـون على وزن الفِعل المضارعِ فِي الحركاتِ والسكنَاتِ، وضارِب على وزن يضرِب؛ لأن يضرب أربعةُ أحرفٍ ثَانِيها ساكِن، وضارِب كذلك، "ومنْطَلِقٌ" على وزن "ينْطَلِـقُ" وإن كانَـت المِـيم مضمومةً، والياء مِن " ينْطَلِق" مفْتُوحةٌ؛ لأن تَوافُقَ الحركاتِ غَير مشْروطٍ فِي هذا، بل يجـوز أن يكُون فِي اسمِ الفَاعِل حرفٌ مضموم، وفِي المضارعِ ذَلِك الحرفُ مفْتُـوح، أو بـالعكْس. قَولُه: مِن فِعلِه، يعنِي: اسم الفَاعِل يعملُ عملَ الفِعل المضارع إذا كانَا متفقين فِـي الاشـتِقَاق فَجالِس لَيس مِن يقعد وإن كانَا متفِقَين فِي الوزن. ويستَوى فِي بحـثِ اسـمِ الفَاعِـل الثلاثِـي والرباعِي. وما زاد: اعلَم أن اسم الفَاعِل فيما زاد على الثلاثِي يكُون مِن كُل بابٍ علَـى وزنِ مضارعِ معلُومِ ذَلِك الباب إلاّ أنك تُبدِلُ حرفَ المضارع مِيماً وتَكْسِر ما قَبلَ الحرفِ الأخِيـر، نَحو قَولِك فِي يدحرج: "مدحرِج" بِكسر الراءِ، وفِي يستَخرج: "مستَخرِج" بِكسر الراءِ، وكـذَلِك جميع الأمثِلَة. قَولُه: يعملُ عملَ الفِعل فِي التقدِيمِ والتأخِير، والإظهار والإضمار، يعنِي: اسـم الفَاعِل شَابه الفِعلَ المضارع فِي الحركاتِ والسكناتِ، وفِي التثنيةِ والجمـعِ تَقُـولُ: ضـاربان كيضربان، وضاربون كيضربون فَلما حصلَ بينَهما المشَابهةُ عمِلَ عمـلُ الفِعـل المـضارع مظْهراً كان فَاعِلُه، أو مضمراً متَقدماً كان مفْعولُه، أو متأخراً كما تَأتِي أمثِلَته، كقَولِـك: زيـد ضارِب غلامه عمراً. فَزيد مبتَدأٌ وضارِب بمنْزِلَةِ يضرب، وغَلامه فَاعِلُه، وعمـراً مفْعولُـه، فَهذا مِثَالُ كَون الفَاعِلُ مظْهراً، وكَون المفْعول مؤَخراً، وهو عمراً مكْرِم، فَالضمِيرَ فِي هـو: لِزيدٍ، أي: زيد عمراً مكرم بِمنْزِلَةِ "يكْرِم"، وفيهِ ضمِير الفَاعِل، وعمراً مفْعولُه متَقَدم، والجملَةُ خَبر زيدٍ، فَهذا مِثَالُ كَون الفَاعِل مضمراً وكَون المفْعول متَقدماً وهو "فَالضمِير لِشَخصٍ غَيـر زيدٍ وعمرٍو والتقدير، خَالِد ضارِب زيدٍ وعمرٍو، فَخَالِد: مبتدأٌ وفِي ضارِب ضـمِيره، وزيـد مفْعولُه أُضِيفَ إليهِ ضارِب، وعمراً منْصوب بِفِعلٍ مضمرٍ وهو: ضارِب لاَ بـالعطْفِ علَـى محل زيدٍ، لأنك لَو عطَفْتَ عمراً على محل زيدٍ لكان العامِلُ فِيهما عملَ عملَين مخْتَلِفَين، لأنه لما أُضِيفَ إلى زيدٍ جر زيداً ونَصب عمراً، فَشَيء واحِد لاَ يعملُ عملَين مخْتَلِفَين، وأيضاً اسم الفَاعِل مِن حيثُ إنه عمِلَ الجر يقْتَضِي أن يكُون غَير منونٍ، ومِن حيثُ نَصب عمراً يقْتَـضِي أن يكُون منَوناً، فَيلْزم كَونه منَوناً وغَير منونٍ معاً، وهذا لاَ يجوز هكذا. فَرد أبو سعِيدٍ[1] هـذه المسألَةَ. قَولُه: إلى وضارِب عمراً، منْصوب بضارِبٍ مضمرٍ لاَ بِالضارِبِ الظاهِر كما ذَكَرنَا. قَالَ سيبويه[2]. أسماء المبالَغَةِ تَعملُ عملَ الفِعل إذا كان معنَاه مبالَغَةُ الفَاعِل. قَولُه: مجـراه إذا كان على بِنَاءِ "فَاعِل" يعنِي: مبالَغَةُ الفَاعِل إن لَم تَكُن على وزن فَاعِلٍ يجري مجرى ما كـان

---

[1] - انظر شرح الكتاب، ابن السيرافي٣/٢٠٤ وما بعدها.
[2] - الكتاب ١/١١٠

على وزن فَاعِلٍ فِي الإعمال، لاتفاق معنَاهما فِي اسمِ الفَاعِل، نَحو: "فَعـالٌ" بِتَـشْدِيدِ العـين، و"فَعول" بِفَتْحِ الفَاءِ، و"مِفْعال" بِكسرِ المِيمِ. المِنْحار: كَثِير النحر، وهو الدق ويجوز أن يكُـون "مِنْجار" بالجِيم وهو كَثِير النجرِ وهو قضاء الحاجةِ، وأَنْشَد: فَاعِلٌ أنشد "سيبويه" القُلاخَ: بِضم القَافِ وبالخَاءِ المعجمةِ اسم شَاعِرٍ يمدح أحداً. وأَخا منْصوب ونَاصِبه ما فِي البيتِ المتَقَدمِ[1] فِي القَصيدةِ. قَولُه: إِليها، أَي: إلى الحربِ. جِلالَها، أَي: لِباس الحـربِ وهـو الـدرع، وسـائِر السلاحِ. الخَوالِفُ: جمع خَالِفَةٍ، وهِي عِماد مِن البيتِ. والمراد ههنَا البيت. الأَعقَلُ: الأعـرج مِن رجلِهِ، يعنِي: إِذا ظَهر حرب يحمِلُ السلاح ويذْهب إِلى الحربِ، ولَيس يدخُلُ البيتَ مِثْـلَ الأَعقَل، يعنِي: لا يفِر مِن الحربِ، ويجلِس فِي البيتِ كالأَعرجِ. والمـراد بالاستـشهادِ : أنـه نَصب جِلالَها: بِقَوله: "لَباساً" بِتَشْدِيدِ الباءِ. ولأَبِي طَالِبٍ، يعنِي: أَنْشَد لِلقُلاخ ولأَبِي طَالبٍ عـم النبي -عليه السلام- هذا البيتَ يرثِي أَبو طَالِبٍ أَبا أُميةَ بِن المغِيرةِ بن عبدِ ا ـ بن عمر بـن محرومٍ[2]، ويقولُ فيهِ:

ضروب بِنَصل السيفِ سوقَ سِمانِها إذا عدِموا زاداً فإنك عاقِر

السوق: جمع ساق. وسِمان: جمع سمِين، والعاقِر: يعنِي كان مِن كَرمِهِ كثير نَحرِ الإِبـل للأضيافِ. هذا هو المراد بِكلا مصرعي البيتِ. "وحكى" يعنِي: حكى سيبويه[3]: أنه سمِع أَحـداً قَالَ لأحدٍ: أَنه لمِنْحار بوائِكَها: مِنْحار، أَي: كَثِير النحر، بوائِك الإِبل، البوائِك: جمـع بائِكَـةٍ، وهِي السمينَةُ مِن باك يبوك إِذا سمِن، والمراد مِن هذا: أَن قَولَه: مِنْحار نَصب بوائِكَها. وأمـا العسلَ، يعنِي: حكى سِيبويه[4] عن البعضِ العربِ أَنه قَالَ: وأَما العسلَ فأَنَـا شَـراب. نَـصب "شَراب" بِتَشْدِيدِ الراءِ العسلَ فَالمعمولُ هنا متَقِدم علَى العامِل. وأَنْشَد: يعنِي: يبكِى علَـى هـذا الرجل الشجاعِ الذي يحمد يومه، أَي: يحمد يومه محمود بالشجاعةِ. وأَراد: بأَخِي اللأْواءِ: أَنه شُجاع يقْتُلُ المبتَعِد عنْه إلى الأعداءِ. قَولُه: كَرِيم، أَي: هو كَرِيم. ضروب رؤُوس الـدارعِين، أَي: كَثِير ضربٍ أَصحابِ الدرعِ. نَصب رؤُوس الدارعين بِضروب. والمعمولُ متَقَدم. وجوز هذا مبتَدأً وفِي ضروب ضمِيره وهو مضافٌ إِلى المفْعول وهو رؤوس الرجال كما ذَكرنَا قَبلَ هذا فِي قَولِه: وهو ضارب زيدٍ وعمراً.

---

[1] - منصوب على الحال من الضمير في "فإنني" في البيت الذي قبله، وهو :

فإن تَكُ فاتتك السماء فإنني بأرفَعِ ما حولي مِن الأرض أطولا

[2] - اسمه حذيفة، وهو زوج عاتكة بنت عبد المطلب. انظر شرح أبيات المفصل ٨٤٣/٢.

[3] - انظر الكتاب ٥٨/١.

[4] - انظر الكتاب ٥٧/١

فصل

ومامُثني من ذلك وجمع مصححاً، أو مكسراً يعملُ عملَ المفْرِدِ، كقولك: هما ضـاربان زيداً، وهم ضاربون عمراً، وهم قطان مكةَ، وهن حواج بيتَ ا ـ، عواقِد حبـك النطـاق[1]. وقال العجاج:

٢٤٤- أو الِفاً مكةَ مِن ورق الحمِي.

وقالَ طرفةُ:

٢٤٥- ثُم زادوا أنهم في قومِهم غُفُر ذَنْبهم غير فُخُر.

وقالَ الكُميتُ:

٢٤٦[2] شُم مهاوين أبدان الجزور مخَا مِيص العشِياتِ لاخُورٍ ولا قُزِمِ.

وما ثُني مِن ذَلك، يعنِي: اسم الفَاعِل يعملُ عملَ الفِعل مفْرداً كان، أو مثنى، أو جمعاً سالِماً، أو مكسراً؛ لأن جمِيعها مشْتَرك فِي إِفَادةِ اسمِ الفَاعِل. قُطان: جمع قَاطِنٍ، وهو المقِـيم. العواقِد: جمع عاقِدة. والحبك: جمع حبِيكٍ وهِي الطرِيقُ. والنطَاق: فيهِ إِزار يتزر بهِ. والمراد بِعواقِد حبكِ النطَاق: أنهن يعقِدن عقَد إزارهن، وهو كِنَايةٌ عن العِفةِ. وقَالَ العجاج: الأوالِـفُ: جمع آلِفَةٍ، من الأُلْفَةِ والمراد مِنْها الحماماتُ التي سكنَت مكةَ. الورق: جمع أورق وهو ما فِي لونِه سواد وبياض. قَولُه: الحمِي: أصلُه حمام فحذِفَت المِيم الثانِيةُ للشعر. وقَالَ وقِيل: هذا "أسد غَاباتٍ ثُم زادوا أنهم إِلى آخِره. الأسود: جمع أسدٍ. والغَاباتُ: جمع غَابةٍ، وهِي مأوى الأسـدِ. إِذا ما فَزعوا، أي: حاربوا. الإنْكاس جمع نِكس وهو الخَلِيفُ. العوج: جمع أعوج. يريد أعوج الخِلْقَةِ. الأثر: جمع دثُورٍ وهو الذي التَف بِكِسائِه ونَام مِن الكَسِل، يعنِي: قَومِي لهـم شَـجاعةٌ وزادوا علَى الشجاعةِ أنهم يغْفِرون ذُنُوب المذْنِبِ، ولا يفْتَخَرون ولا يتَكبرون علَـى قَـومِهم،

---

[1] - العبارة قطعة من بيت شعر لأبي كبير الهذلي والبيت هو مِمن حملن بِهِ وهن عواقد حبك النطاق نَشب غير مثقل
والبيت من الكامل في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣ ابن السيرافي ٣٣٠/١ ، الإنصاف ٤٨٩/٢.

٢٤٣- البيت من الرجز ، وهو للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١، الكتاب ٢٦/١، ١١٠ ، سر صناعة الإعراب ٧١/٢، المحتسب ٧٨/١، الإنصاف ٥١٩/٢.
والشاهد فيه: أنه أعمل "أو الفاً" وهو جمع : آلفه في مكة فنصبها ونون أو الفاً للضرورة.

٢٤٤- البيت من الرمل لطرفة في ديوانه ٦، الكتاب ١١٣/١، نوادر أبي زيد ١٥٧، ابن السيرافي ٦٨/١، أمالي ابن الحاجب ٣٥٧/١ الأشموني ٢٩٩/٢. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

٢٤٥- البيت من البسيط ،وهو للكميت بن زيد في ديوانه ١٠٤/٢، الكتاب ١١٤/١، المفصل٢٢٨، التخمير ١٠٧/٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب٣٩٦/١. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

والمراد بالاستشهادِ أنه نَصب الذنْب بِغفُرٍ وهو جمع غَفُور، كفُخُر: جمع فَخُور. وقَالَ الكُميتَ: وقَبلَ هذا.

يَأوي إلى مجلِسٍ بادٍ مكارمهم   لا مطْمِعي ظَالِمٍ فيهم ولا ظُلُم

ثُم إلى آخِره. يأوي، أي: يقْصدِهم بِحاجةٍ. يقْصد مجلِسهم الذي أهلُه كِرام أقْوِياء. قَولُه: لا مطْمعي ظُلُم، أي: لا يوصفُ ظَالِماً فِي الطمعِ فِي قَصدِهِم وإيذَائهم، لأن الظالِم يعرفُ أنه لا يقْدر علَى مقَاومتِهم. والظُلُم: بِضم الطاءِ واللامِ، أي: لَيسوا بِظَالِمين. شُم: جمع أشَم وهو مرتَفِع الأنْفِ، ومدح فِي العربِ. مهاوِين: جمع مِهوان وهو كسر الإهانة، يعنِي: يهينُون الإبِلَ بِكثْرةِ نِحرها للأضيافِ. قَولُه: مخَامِيض العشياتِ، المخَامِيص: جمع مخِماصٍ وهو كثِير أنهم يبيتُون جِياعاً ويطعِمون الطعام للأضِيافِ. قَولُه: خُورٍ جمع خَوار وهو نَادِر والخَوار: الضعفُ. القُزم: بِضم القَافِ والراءِ المعجمةِ جمع: قِزام بِكسر القَافِ، وهو اللئِيم. والمراد بالاستشهادِ نَصب "أبدان الجزور" بِمهاوِين.

ويشتَرطُ في إعمال اسمِ القَاعِل أن يكُون فِي معنَى الحال، أو الاستِقْبال، فَلا يقَالُ: زيد ضارب عمراً أمس، ولا: وحشِي قَاتِلٌ حمزة يوم أُحدٍ. بل يستَعملُ ذَلك علَى الإضافَةِ، إلا إذا أُريدتْ حِكايةُ الحال الماضِيةِ كقَولِهِ عز اسمه: "وكلْبهم باسِطٌ ذراعيه بالوصيدِ"[1] أو أُدخلَت عليها الألِفُ واللامُ، كقَولِك: الضارب زيداً أمس.

ويشْتَرطُ[2]، وإنما شَرطُوا أن يكُون اسم القَاعِل بِمعنَى الحال، أو الاستِقبال دون الماضِي؛ لأن اسم القَاعِل إذا كان بِمعنَى الحال، أو الاستِقبال تَكون المشَابهةُ حِينَها ثَابِتَةً فِي المِعنَى والوزن، وأما إذا كان بِمعنَى الماضِي لَم يكُن مِثْلُه فِي الوزن، ألا تَرى أن "ضارباً" لَيس علَى وزن "ضرب". قَولُه: بل يستَعملُ ذَلك علَى الإضافَةِ، يعنِي: إذا كان اسم القَاعِل، بمعنَى الماضِي لا ينْصِب ولا يرفَع، لأنه امتَنَع عملُه لِعَدم المشَابهةِ بينهما فِي الوزن، بل يضافُ اسم القَاعِل إلى ما بعده، نَحو: زيد ضارب عمرِو أمسِ بِالإضافَةِ. وزيد خَارج الغُلامِ أمسِ. قَولُه: إلاَّ إذا أُريدتْ حِكايةَ الحال الماضِيةِ، يعنِي: فَإن قَالَ المتَكلم: أردتُ بِقَولي ضارب أمسِ، حِكايةَ الحال الماضِيةِ فِي هذا الوقْتِ، أي: كأنه واقِع فِي هذا الوقْتِ ومستَمِر إلى الآن، فَيجوز إعمالُه، وإن لَم يكُن هذا فِي نِيةِ المتَكلم، لَم يجز إعمالُه فِي جميع هذه المواضِع يجوز

[1] - سورة الكهف ١٨.
[2] - انظر الارتشاف ١٨٤/٣-١٨٥.

هذا القَصد والنية. "باسِطٌ" نَصب ذِراعيه" مع أَن معنَاه الماضِي، لأنـه أُريـد حِكايـة الحـال الماضِيةِ، والوصِيد: فَنَاء البيتِ. أو أُدخِلَت، يعنِي: اسم الفَاعِل إذا كان بمعنَى الماضِي لاَ يعملُ إلاّ إذا أُريد بهِ حِكايةُ الحال الماضِيةِ، أَو أُدخِلَ علَيه الأَلِفُ واللامِ فَإنه يجوز حِينَهـا إعمالـه؛ لأنه إذا دخَلَ علَيهِ الأَلِفُ واللام يكُون بتَقدِير الفِعل؛ لأن الأَلِفَ واللامِ بمعنَـى الـذي، واسـم الفَاعِل بمعنَى الفِعل، فَقَولُك: الضارب عمراً أَمس، بمعنَى: الذي ضرب عمراً أَمس. ومـذْهب الكِسائِي: جواز إعمال اسمِ الفَاعِل بمعنَى الماضِي فِي جمِيع الصور.

فصل

ويشْتَرط اعتِماده على مبتَدأ، أَو موصوفٍ، أَو ذِي حالٍ، أَو حـرفِ اسـتفهامٍ، أَو حرفِ نَفي، كقَولِك: زيد منْطَلقٌ غُلامه، وهذا رجلٌ بارع أدبه، وجاءني زيد راكِبـاً حِمـاراً، وأَقَائِم أَخَواك، وما ذَاهِب غُلاماك. فَإن قُلْتَ: بارع أَدبه، مِن غَير أن تَعمِده بِشَيءٍ، وزعمـتَ أنك رفَعتَ بهِ الظاهِر كَذبتَ بامتناع "قائِم أَخَواك".

ويشْتَرطُ اعتِماده. قَالَ عبد القَاهِر[١]: اسم الفَاعِل: فَرع علَى الفِعل فِي الإِعمال، والفَرع ضعِيفٌ بِالنسبةِ إلى الأَصل فَيحتَاج إلى اتِّصالِهِ واعتِمادِهِ بِشيءٍ يقَوي، والأَشياء التي إذا اعتَمد بِها اسم الفَاعِل فَيقوى خَمسةٌ كما ذُكر. فَقَولُك: زيد منْطَلِقٌ غُلامه. فَزيد: مبتَدأ، ومنْطَلِقُ: خَبر المبتَدأ. وغُلامه: فَاعِلُ منْطَلِق، لأَنّه بِتَقدير: ينْطَلِقُ. وهذا رجلٌ بارع أدبه، بِتَقدِير: يبرع أَدبه، وهو صِفَةُ رجلٍ. وجاءنِي، أَي: يركَب حِماراً، وهو حالٌ مِن زيدٍ. وأَقَائِم، هذا مِثَالُ الاسـتِفْهامِ وتقدِيره: أَيقُوم أَخَواك؟ وما ذَاهِب: هذا مِثَالُ النفي، أَي: ما يذْهب غُلاماك. فَإن قُلْتَ: يعنِـي: والدلِيلُ على أَن اسم الفَاعِل لاَ يعملُ إذا لَم يكُن معتَمِداً بِشيءٍ أَنك لَو قُلْتَ ابتداء: بـارع أَدب زيدٍ علَى أَن أَدب وزيدٍ مرفُوع بِبارع نُسِب إلى الكَذِبِ، لأَنّه لَو جاز هذا لَجاز قَائِم أَخَـواك، ولَم ينْقَل هذا عن العربِ، بل يقُولُون: قَائِمان أَخَواك علَى التثْنيةِ، لِيكُون مبتَدأ، وقَائِمان خَبره، فَإن قُلْتَ: أَقَائِم أَخَواك جاز، لاعتِمادِ قَائِم علَى حرفِ الاستِفهام كما تَقَدم، فَإذَا لَـم يجـز قَـائِم أَخَواك لَم يجز بارع أَدب زيدٍ علَى إِعمال بارع فَإن قُلْتَ: أَدب زيدٍ: مبتَدأ، بارع خَبره مقَـدم علَيه جاز. كذلك البحثُ فِي جميع أَسماءِ الفَاعِلين. وعِنْد الأَخْفَش يجوز إعمالُ أَسماءِ الفَاعِلِين مِن غَير أَن تَكُون معتَمِدةً بِشَيءٍ. وكَذَلِك عِنْد الكُوفيين[٢].

---

[١] - انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٥٠٨/١.
[٢] - انظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٢٧١/٥ وما بعدها.

اسم المفْعول

هو الجاري على "يفْعلُ" مِن "فِعلِه"، نَحو: مضروب، لأن أصلَه: مفْعـلٌ، ومكْـرم، ومنْطَلَقٌ بهِ، ومستَخْرج، ومدحرج. ويعملُ عملَ الفِعل، تَقُولُ: زيد مضروب غُلامه، ومكـرم جاره، ومستَخْرج متَاعه، ومدحرج بيدِهِ الحجر، وأمره على نَحوِ مِن أمر اسمِ الفاعِـل فِـي إعمال مثناه ومجموعِه، واشْتِراطِ الزمانَين، والاعتِمادِ.

اسم المفْعول: البحثُ فِي اسمِ المفْعول كالبحثِ فِي اسمِ الفَاعِل أي: أن اسـم الفَاعِـل يعملُ عملَ فِعلِه على بِنَاءِ المعروفِ، واسم المفْعول يعملُ عملَ يفْعل، على بِنَاءِ المجهول مِـن فِعلِه، ويلْزم تَساوِي اسمِ المفْعول وفِعلِهِ فِي الاشتِقَاقِ كما ذُكِر فِي اسمِ الفَاعِل. قَولُـه: نَحـو: مضروب، لأن أصلَه: مفْعل، هذا جواب دخَلَ مقَدر كأن رجلاً قَالَ: مضروب لَيس على وزن "يضرب" بِضم الياءِ، فَكَيفَ يعملُ عملَه؟ قَالَ فِي جوابِهِ: إن مفْعولاً كان فِي الأصـل "مفْعـلاً" بِضم المِيمِ وفَتْحِ العين، إلا أنه غُير إلى "مفْعول"، لِيعرفَ الفَرقُ بين "مفْعـولٍ فَعِـل"، وبـين "مفْعول" أفْعلُ" فَإذا كان أصلُ "مضروب" مضرباً، فَقَد صح أن وزنَـه وزن يـضرب لِيعمـلَ عمله. قَولُه: ومكْرم: هذا مِثَالُ ما زاد على الثلاثِي، يعنِي: المفْعولُ مِن كُل بابٍ يعملُ عمـلَ مضارِعٍ مجهولٍ ذَلِك الباب يستَوِي فيهِ جميع الأبوابِ. قَولُه: زيد مضروب غُلامـه تَقْـدِيره: يضرب غُلامَه، وكَذَلِك باقِي الأمثِلَةِ: وأمر، يعنِي: اسم المفْعول كاسمِ الفَاعِل فِي جوازِ إعماله فِي التثنِيَةِ والجمعِ، وفِي اشتِراطِهِ أن يكُون، بمعنَي الحال أو الاستِقبال. وفِي اشتِراطِ اعتِمـادِهِ على أحدِ الخَمسةِ المذْكُورةِ فِي اسمِ الفَاعِل، تَقولُ فِي التثنِيةِ: الزيدان مـضروبان غُلاماهمـا، فَغُلاماهما، فَاعِل مضروبان، والجملةُ خَبر الزيدان، والتقدير: مضروب غُلاماهما، فَإن قِيـل: هنَا الفَاعِلُ مظهر فَلِم ثنى مضروبان؟ قُلنا: تَثنِيةُ اسمِ الفَاعِل والمفْعـول والـصفَةِ المـشَبهةِ، وجمعها جائِزةٌ مع إظهار الفَاعِل، ولَكِن غَير مستَحسنٍ، بل الأحسن تَرك تَثْنِيتِها، وجمعِهما مع إظهار الفَاعِل، وإنَما كان تَثنِيةُ الضمِير وجمعه فِي الفِعل مع إظهار الفَاعِل قبيحاً وفِـي هـذِهِ الأشْياءِ غَير قَبيحٍ؛ لأن الضمِير فِي الفِعل هو محض الفَاعِل، وذِكْر ضمِيره معاً تَكْرار، وفِـي هذِهِ الأشْياءِ لَيس أَلِفُ التثنِيَةِ، وواو الجمعِ محض ضمِيرِ الفَاعِل، بـل يـشْبِه هـذا الـضمِير الضمِير الذي فِي "الزيدان"، فَكَأن "الضاربان" و"الضاربون، وما أشْبه ذَلِك اسم جامِـد فكَـان ضمِير "مضروبان" لَيس تَكْراراً لِضمِير غَلاماهما. وفِي الجمعِ "الزيدون" مضروبون غِلْمانَهم، وفِي زمان الحال، زيد مضروب غُلامه الآن. وفِي الاستِقبال: زيد مضروب غُلامه غَـداً. ولا تَقُولُ: زيد مضروب غُلامه أمس. إلاّ إذا أُريد بهِ حِكايةَ الحال الماضِيةِ، أو أُدخِلَ عليه الألِـفُ

واللام فتقولُ: زيد المضروب غُلامه أمسِ؛ لأن تقديره: زيد الذي ضرب غُلامه أمسِ، وتقولُ فِي الاعتِمادِ. زيد مضروب، فهذا خَبر المبتَدأ، ولا يجوز زيداً مضروب وغُلامـه زيـدٍ لأن مضروباً لَيس معتَمِداً بِشيءٍ. وتقُولُ: جاءَنِي رجلٌ مضروب غُلامه، فهذا مِثَالُ الصفَةِ. وتَقَولُ فِي الحال: جاءنِي زيد مشقُوقاً ثَوبه. وفِي الاستِفهام: أمضروب غُلامك. وفِـي النفِـي: ومـا مضروب غُلامك.

الصفَةُ المشَبهةُ

هِي التي ليست مِن الصفَاتِ الجارية، وإنما هِي مشبهةٌ بِها فِي أنها تُـذكر وتُؤَنـثُ، وتُثنى وتُجمع، نحو: كَريم، وحسن، وصعب. وهِي لِذلك تَعملُ عملَ فِعلِها، فيقَالُ: زيد كـريم حسبه، وحسن وجهه، وصعب جانِبه.

الصفَةُ المشَبهةُ: يعنِي: الصفةَ المشَبهةُ ما لا يكُون علَى وزن المضارع المشْتَق مِن مصدرها نَحو: حسن فَإنه لَيس علَى وزن يحسن، وكَريم: لَيس علَى وزن يكْرم، فقَد ثَبـتَ أَن هذِهِ الصفَاتِ لَيستَ مشَابهةٌ لِلفِعل. وإنما كانَت مشَابِهةً لاسمِ الفَاعِـل فِـي التثنيـةِ والجمـعِ، والتذكِير والتأنِيثِ، فَإنك تَقولُ: كَريم، كَريمان، كَريمون، كَريمةٌ، كَريمتان، كَريمات، تَقَـولُ: ضارب، ضاربان، ضاربون، ضاربة، ضاربتَان، ضاربات، فَإذا حصلتْ المشَابهةُ بـين هـذِهِ الصفَاتِ، وبين اسمِ الفَاعِل فتَعملُ هذِهِ الصفَاتُ عملَ الفِعل كما يعملُ اسم الفَاعِل. قَولُه: وهِـي لِذلك تَعملُ عمل فِعلِها، يعنِي: كُل صِفَةٍ تَعملُ عملَ فَعلِها، فَحسن تَعملُ عملَ يحـسن، تَقَـولُ: جاءنِي رجلٌ حسن وجهه، فَوجهه مرفُوع بِأنه فَاعِلُ حسن، وكَذَلِك جمِيع الأَمثِلَةِ.

فصل

وهِي تَدل علَى معنى ثابتٍ، فإن قُصِد الحدوثُ، قيل: هـو حاسـن الآن أَو غَـداً، و"كَارم" و"طَائِلٌ". ومنه قَولُه عز وجلّ: " وضائِقٌ بِهِ صدرك"[1] وتُضافُ إلى فَاعِلها، كقَولِـك: كَريم الحسبِ، وحسن الوجهِ، وأَسماء الفَاعِل والمفعول يجريان مجراها فِـي ذَلِـك، فَيقَـالُ: ضامِر البطْن، وجائِلَةُ الوشَاح، ومعمور الدار، ومؤَدب الخُدامِ.

وهِي تَدل، يعنِي: إذا قُلْتَ: زيد حسن معنَاه إثباتُ الحسن لَه مِن غَير أَن تُخصص الحسن لَه بِومان، بل هنا ثُبوتُ الحسن بِه مطْلَقاً، أَما لَو أَردتَ أَن تَقولُ: حصلَ الحركَـةُ فِـي هذِه الساعةِ، أَو سيحصل بعد هذا، فلا بد وأَن تَنْقُلَ كُل لَفْظَةٍ مِن أَلفَاظِ الصفَاتِ المشَبهةِ إلـى

---

[1] - سورة هود١٢ .

وزن فَاعِل، فَتقولُ: زيد حاسِن الآن، أو حاسِن غَداً. وكذِلك جميع الأمثِلَةِ. ومِنه، معنَى هذا أن صدرك حدثَ ضِيقُه عِنْد قَولِهم: لولا أُنْزل عليه كنْز، فَإن كان ضِيقُ صدره –عليه السلام- لَم يكُن إلا عِنْد قَولِهم: لولاَ أُنزلَ علَيه كنْز، جاء بِلَفْظِ "ضائِق" دون ضِيق؛ لأن "ضيقاً" يدل علَى ثبوته فِي الزمان الماضِي والحال، فَإن قِيلَ اسم الفَاعِل إذا كان بمعنَى الماضِي لا يعمل، والصفَةُ المشَبهةُ مع أنها فَرع علَى اسمِ الفَاعِل تَعملُ بِمعنَى الماضِي فَكَيفَ يكون الفَرع أقْوى مِن الأصل؟ فَنَقُولُ: الصفَةُ المشَبهةُ إنما تَعملُ بمعنَى الماضِي إذا كانَت تِلك الصفَةُ ثَابِتةً فِي موضِعِها، ومستَمِرةً فِي زمانِها مِن الماضِي إلى الحال، فَإذا كانَت ثَابِتةً فِي زمان الحال نُعمِلها لأجل ثُبوتِها فِي زمان الحال، لا لأجل ثُبوتِها فِي زمان الماضِي فَقَط. وإنما المانِع مِن العمل هو ما كان واقِعاً فِي زمان الماضِي فَقَط، ولَم يكُن مستَمِراً إلى زمان الحال. وتُضافُ؛ لما كانَت هذه الصفَاتُ مشَبهةٌ باسمِ الفَاعِل، واسم الفَاعِل يضافُ إلى معمولِه، فَكذِلك هذه الصفَاتُ تُضافُ إلى معمولِها إلا أن معمولَ هذه الصفَاتِ فَاعِلٌ، ومعمولَ اسمِ الفَاعِل مفْعولٌ، تَقُولُ: زيد حسن الوجهِ، فَالوجه مجرور بِإضافَةِ حسنٍ إليهِ، والوجه فَاعِلٌ معمولٌ لِحسن، وتقَولُ فِي اسمِ الفَاعِل: زيد ضارب عمرٍو، بإضافَةِ ضاربٍ إلى عمرٍو فعمرو معمولٌ لِضارب. قَولُه: وأسماء أَصلُه، "اسمان" تَثْنِيةُ اسمٍ فَحذِفَت النون للإضافَةِ. مجراها، أي: مجرى الصفَةِ المشَبهةِ. فِي ذَلِك، أي: فِي إضافَتِهِ إلى الفَاعِل، يعنِي: كما أن الصفَةَ المشَبهةَ تُضافُ إلى فَاعِلِها فَكذِلك اسم الفَاعِل والمفْعول يضافُ إلى فَاعِله، وإنما يضافُ اسم الفَاعِل إلى فَاعِلهِ إذا كان اسم الفَاعِل مِن فِعلٍ غَير متَعد، فَإن الفِعلَ الغَير المتَعدي لَيس له مفْعولٌ، وإذا لَم يكُن له مفْعولٌ يضافُ إلى الفَاعِل، وقَد ذُكِر بحثُ هذهِ الأمثِلَةِ فِي الفَصل الأول مِن قِسمِ المجرورات.

فصل

وفِي مسألةِ "حسن وجهه" سبعةُ أوجهٍ: حسن وجهه، وحسن الوجهِ، وحسن وجهاً.

قَالَ أبو زبيدٍ[١]: ٢٤٧ - هيفَاء مقْبِلَةً عجزاء مدبِرةً محطُوطَةٌ جدِلاتُ شَنْباء أَنْيابا.

---

[١] - هو حرملة بن المنذر بن معدي كرب بن حنظلة الطائي ، أبو زبيد، شاعر مخضرم معمر،كان أعوراً زواراً للملوك اختُلف في إسلامه ، مات نحو ٦٢هـ. انظر ترجمته في : الشعر والشعراء ٣٠١/١، الإصابة ١٦٢/٧، الخزانة ١٩٢/٤.

٢٤٦ :- البيت من البسيط ، لأبي زبيد في ديوانه ٣٦، الكتاب ١٩٨/١، ابن السيرافي ٤/١، الاشموني ١٤/٣ والشاهد فيه : أن قوله "أنياباً" نصب بقوله :"شنباء".

٢٤٧:- البيت من الوافر، للنابغة في ديوانه ٢٣٢، الكتاب ١٩٦/١، المقتضب ١٧٩/٢، ابن السيرافي ٢٨/١، الإنصاف ١٣٤/١، الأشموني ١١/٣، ١٤، الخزانة ٥١٧/٧. والشاهد فيه كالبيت الذي قبله.

٢٤٨:- البيت من الرجز، وهو لُحميد الأرقط في الكتاب ١٩٧/١ المقتضب ١٥٩/٤، ابن السيرافي ١٧٤/١، التخمير ١١٧/٣، ١٢٠، الأشموني ١٤/٣. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

٢٤٩:- البيت من الطويل ، وهوللشماخ في ديوانه ٣٠٨، الكتاب ١٩٩/١، ابن السيرافي ٧/١، الأشموني ١١/٣، الخزانة ٢٩٣/٤، ٢٢٠/٨، ٢٢٢. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

٢٥٠- البيت من الرجز ، وهو لعمر بن لجأ التيمي في الدرر١٣٥/٢، الخزانة ٢٢١/٨، وبلا نسبة في التخمير ١١٧/٣، الأشموني ١١/٣. والشاهد فيه كما ذكر الشارح.

وحسن الوجه، قالَ النابِغَةُ:

-٢٤٨ ونَأخُذُ بعده بِذِنَابِ عيش أجب الظهر ليس له سنَام

وحسن وجهٍ، قالَ حميد: ٢٤٩- لاحِق بطْنٍ بِقَراً سمين

وحسن وجهِهِ. قال الشماخُ:

٢٥٠- أقامتْ على ربعيهما جارَتا صفاً كُميتاً الأعالِي جونَتَا مصطَلاهما

وحسن وجهه، قالَ :

٢٥١ كُوم الذرى وادِقَةً سرلِتِها

وفِي مسألةِ "حسن وجهه"، يعنِي: أحد الوجوهِ السبعةِ: "حسن وجهه" بتَنـوين حـسن ورفْعِ وجههِ، وهذا هو الأصلُ مِن هذهِ السبعةِ، فَحسن عمِلَ ورفَع وجهه على الفَاعِليـةِ، ومـا يعود إليهِ ضمِير وجهه معروفٌ، التقدِير: زيد حسن وجهه، فَزيد مبتَدأٌ وما بعده خَبره. وحسن الوجهِ، يعنِي: الوجه الثانِي: حسن الوجهِ. بِإضافةِ الحسن إلى الوجهِ، واعلم أنك إذا رفَعتَ مـا بعد حسنٍ فَهو فَاعِلُ حسنٍ، ويكون الحسن للوجهِ خَاصةً لا لِعضوٍ مِن أعـضاءِ الموصـوفِ، فَقولُك: جاء رجلٌ حسن وجهه، فَالحسن لِلوجهِ لا لِجمِيعِ أعضاءِ الرجل، وحِينَها لا ضمِير فِي حسن، لأن فَاعِلَه مظْهر وهو حسن وجهه، فَإذا لم يكُن فِيه ضمِير لا يثني ولا يجمـع بِـألِفِ التثنيةِ وواوِ الجمع، بل نَقُولُ: جاء رجلٌ حسن وجهه، ورجلان حسن وجههما، ورجالٌ حـسنَةٌ وجوههم، لا تُثَنى بِلفِظِ حسنٍ كما يكُون لَفْظَ الفِعل بتَثنِيةِ الفَاعِل وجمعِهِ، كلفْظَةٍ واحِدةٍ إذا كان الفَاعِلُ مظْهراً، نَحو: ضرب زيد. وضرب الزيدان، وضرب الزيدون. ولَو قُلْتَ: جاءنِي رِجالٌ حِسان وجوههم، جاز مع أن حِسان جمع حسنٍ، لأن حِساناً جمع تَكْسِيرٍ، وجمع التكسير يقُـوم مقام التاءِ الدالَةِ على التأنِيثِ فِي قَولِك: رجالٌ حسنَةٌ وجوههم، وإنما المـانِع أن يـأتِي بِـألِفِ التثنيةِ فِي حسنَان، أو الواوِ فِي حسنَون، أو الياءِ فِي حسنَين إذا ذُكِرت بعد فَاعِلِهِ لأن الألِـفَ والواو والياء تُشْبِهِ الألِفَ فِي "ضربا"، والواو فِي ضربوا، فَكما أن الألِفَ فِي "ضربا" والـواو فِي "ضربوا" لا تُذْكَر أن إذا كان مظْهراً فَكذلِك ههنا، وقَد ذُكِر جوازه فِي اسمِ المفْعـول فِـي "مضروبان غُلامهما" فَإذا كان منْصوباً، أو مجروراً، فَفِي "حسن" ضمِير يحجب الموصـوفَ، وحِينئذٍ ذَكُر الوجهِ لِلتمييز، لأن الوجه إذا لم يكُن مرفُوعاً لم يكُن فَاعِلَ حسنٍ، وإذا لَـم يكُـن

الوجه فَاعِلَ حسنٍ يكُون الفَاعِلُ مضمراً فِي حسنٍ يتَوهم أن يكُون الحـسن لِجميـع الرجـل، فَيحتَاج إلى أن يقُولَ: جاء رجلٌ حسن الوجهِ، ورجلان حسنا الوجهِ، ورجالٌ حـسنُوا الوجـهِ، ومررتُ بِرجلٍ حسن الوجهِ، وبِرجلَين حسنَى الوجهِ، وبِرجالٍ حسنَى الوجهِ، وكَذلِك إذا كَـان الوجه منْصوباً إلا أنك تُثْبِتُ نُون التثنيةِ والجمعِ فِي حسنَان وحسنِين، وحـسنَون، واعلَـم أن حسناً لا يصِير معرِفَةً بِإضافَتِه الألِفِ واللامِ، لأن إضافَتَه لَفْظِيةٌ. واعلَم بأنك لا تُـدخِلُ تَـاء التأْنِيثِ على حسن إذا قُلْتَ: جاءتنِي امرأَةٌ حسن وجهها، لأن فَاعِل حسن هو الوجه، والوجـه مذَكر. وحسن وجها، يعنِي: الوجه الثالِثُ: حسن بِالتنوين، وجها بِالنـصبِ، وهـو منْـصوب بِالتنوين لِمشَابهةِ المفْعول، يعنِي: حسن وجهاً، شَابه: ضارب عمراً، ووجه مـشَابهتها أنهمـا مضافَان إلى معمولِهما فَإذا شَابه كُل واحدٍ مِنْهما الآخَر فِي إضافَتِه إلى معمولِه فَيجوز أن تُشَبه حسن بِضارِبٍ فِي نَصبِ معمولِه. قَالَ أبو زبيد: مقبلَةً: منْصوبةٌ على الحال، وعامِلُها مضمر، أي: هِي هيفاء إذا كانتَ مقْبِلَةً، وكَان تَامةٌ هنا كما ذَكرنَا فِي خَبرِ المبتَدأ فِي "ضـربِي زيـداً قَائِماً". قَولُه: عجزاء مدبرةً، أي: هِي عجزاء إذا كانَت مدبِرةً، يعنِي: إذا رأَيتَها مِن قُبلِها كانَتَ هيفاء، وإذا رأيتها مِن خَلْفِها كانَتْ عجزاء، أي: كَثِيرة الكَفَل. محطُوطَة، أي: ممدودة الظهـر مستَوِيةٌ: جدِلَت، أي: قطبٍ، أي تَمكن الخَلْقُ. شَنْباء، أي: هِي جدِيدةٌ وطَيبةٌ ولَطِيفٌ أسـنَانُها. والمراد بالاستشَهادِ: أنه نَصب "أنْياباً" بِشَنْباء مشَبهاً بِضارب عمراً. وحـسن الوجـه يعنِـي: الرابِع: بالتنوين "حسن الوجه" بِالنصبِ وهو مشَبهً بِضارِبٍ عمراً كما تَقَدم. قَالَ النابِغَةُ، والبيتُ الذي قَبلَه:

فَإن يهلَك أبو قَابوس يهلَك ربيع الناسِ فِي الشهرِ الحرامِ

أبو قَابوس: كُنْيةُ النعمان بن المنْذِر، يقَولُ فِي حال "أن يمتَ النعمان يمتَ على الناسِ طيب عيشِهم، وعِصمةُ دِمائِهِم. لأنه طَيب عيشَهم وعصمةَ دِمائهم وأموالَهم مِن الأعداءِ، أراد بِالربيعِ: طِيب العيشِ، وبالشهرِ الحرامِ مِن الحربِ. قَولُه: ونَأْخُذ بعده بِذنَابِ عـيشٍ: الـذنَاب، الذنَب، والمراد بِالذنَابِ: هنَا: الآخْر، يعنِي: نَبقَى بعد موتِهِ فِي عيشٍ منَغصٍ كالجمل المقْطُوعِ السنَامِ، والمراد بالاستِشَهادِ: نَصب الظهر بالأجب، تَشْبِيهاً بِضاربٍ عمراً، إلا أنه سقَطَ التنوين مِن "أجب" لِكَونِه غَير منْصرِفٍ، ويجوز الجر بإضافَةِ "أجب" إليـه. و"حـسن وجـهٍ" يعنِـي الخَامِس: حسن وجهٍ بِتَنْكِير وجهٍ وإضافَةِ حسنٍ إليهِ. قَالَ حميد: القِرى: بِفَتْحِ القَافِ: الظهـر، يعنِي: لَصقَ بطْنه بِظَهره مِن غَايةِ دِقةِ الوسطِ. يصِفُ حِماراً وحشِياً، والمـراد بالاستـشَهادِ: تَنْكِير بطْنٍ وإضافَةُ لاحقٍ إليهِ. وحسن وجهِهِ، يعنِي: السادِس: إضافَةُ الحـسن إلـى الوجـهِ وإضافَةُ الوجهِ إلى الهاءِ قَالَ الشماخُ، والبيتُ الذي قَبلَه:

أَمِن دِمنَتِين عرج الركْب فيهما بحقْل الرخَامي قَد عفَا طَلَلاهما.

الدمنَة: الموضِع الذي ينْزلُ فيهِ القَوم. عرج، أَي: إما يحتَمل الرخَامى، أَي: بِالموضِع الذي يبيتُ فيهِ الرخَامي، وهو شَجر. ضمِير المثَنى فِي طَِلاَهما وربعهما يعود إِلى الـ دمنتين. قَولُه: جارتَا صفَاً: جارةٌ اسم حجرٍ يوضع تَحتَ القِْدر، وجارتَا فَاعِلُ أَقَامـ تَ، حـ ذِفَت النـ ون لإِضافَتِهما إِلى صفَاً وهو الجَبلُ، يعنِي: الحجران اللذَان وضِعا تَحتَ القِدر قَرِيباً مِـ ن الجبـ ل، يعنِي: اتكأَ القِدر مِن جانِبٍ إِلى الجبل، ومِن جانِبين إِلى جارتَين. كُميتا الأَعالِي، أَي: محمـ راً علَى الجارتَين مِن أَثَر النار. جونَتَا مصطَلاهما، الجون: الأَسود، أَي: أسود أَسفَلُ الجـ ارتَين، يعنِي: مِن ذِكْر أَهل جارتَين الدمنَتين كُميتُ. والمراد بالاستِشهَادِ: أَنـ ه أَضـ افَ جونَتـ ا إِلـ ى مصطَلى، والمصطَلى إِلى ضمِير التثنَيةِ الذي يعود إِلى الجارتَين. وحـ سن وجهـ ه، يعنـ ي: السابِع: حسن بِالتنوين، وجهه بِالنصبِ، وهو مشَبه بِضاربٍ عمراً كما تَقَدم، قَالَ: الكُوم، جمع كَوماء وهِي الناقَةُ العظِيمةُ السنَام. الذرى: بِضم الذال جمع ذُروةٍ بِضمها وكسرها وهِي أَعلَى السنَامِ. قَولُه: وادِقَةً سراتها، أَي: دقِيقٌ أَوساطَها، وقِيل، معنَى الدق: النتَؤ والخُروج إِلى سراتِها مِن كَثْرةِ اللحم والمراد بِالاستِشهَادِ: أَنه نَون وادِقَةً ونَصب سراتَها مع إِضافَتِها إِلـ ى ضـ مِير المؤَنثِ هذا ما ذَكره المصنفُ، وما جاز فِي الأَشْعار ويمكِن فِي هذِهِ سبعةٌ وعِشْرون وجهـ اً، وذِلك أَن معمولَ حسنٍ وأَشْباهِهِ، إما أَن يكُون معرفاً بِاللامِ، أَو مضافاً إِلى مضمرٍ، أَو لَم يكُن مضافاً ولا معرفاً بِاللامِ، وكُل واحدٍ مِن هذِهِ الثلاثَةِ ينْصرِفُ إِلى معمولِه علَى ثَلاثَةِ أَوجهٍ؛ لأَن العامِلَ إِذا كان مضافاً قَد يكُون معمولُه مضافاً مرفُوعاً، أَو منْصوباً، أَو مجروراً، وقَد يكـ ون المعمولُ معرفاً مرفُوعاً، أَو منْصوباً، أَو مجروراً، وقَد يكُون المعمـ ولُ نَكِـ رةً مرفُوعـ اً، أَو منْصوباً أَو مجروراً، فَهذِهِ سبعةٌ وعِشْرون وجهاً، مِنَها ثَمانِيةُ أَوجهٍ ممتَنِعةٌ، وهـ و أَن يكُـ ون العامِلُ مضافاً، والمعمولُ معرفاً مرفُوعاً، أَو منْصوباً، أَو مضافاً مرفُوعـ اً، أَو منْـ صوباً، أَو نَكِرةً مرفُوعةً، أَو منْصوبةً. فَهذِهِ الستَةُ لا تَقَع؛ لأَن العامِلَ إِذا كان مضافاً لا يكُون معمولُه إلا مجروراً. والسابِع: الحسن وجههِ بِإِضافَةِ الحسن إِلى وجههِ. ووجه امتِنَاعِه أَن الإِضـ افَةَ لَـ م تُنوى تَخْفِيفَاً لأَن التخفِيفَ إِما أَن يكُون بِحذِف التنوين، أَو بِحذْفِ الضمِير الذي أُضِيفَ إِليهِ الوجه، وههنا لَم يكُن منَوناً لِلأَلِفِ واللامِ ولَم يحذَفُ ما أُضِيفَ إليهِ الوجـ ه، والتـ اء مِـ ن الحسن وجهه، ووجه امتِنَاعِهِ إضافَةُ المعرِفَةِ إلى النكرةِ، وهو خِلاَفُ الأَصـ ل، ومِـ ن هـ ذِهِ الوجوهِ، وجه اختُلِفَ فيهِ، وهو حسن وجهه كما ذُكِر: وجونتاً مصطَلاهما، فَجـ وزه سِـ يبويه[1]

[1] - انظر الكتاب ١٠٢/١-١٠٣

ومنَعه الكُوفِيون. قال ابن الحاجِبِ[١]: من منَعه علله بِأن الوجه فإذا أُضِيفَ الحسن إلى الوجـهِ، وأُضِيفَ الوجه إلى الضمِير فكأنه أُضِيفَ الوجه إلى نَفْسِه. قالَ: وهذا التعلِيلُ ليس بِـصحيحٍ، لأنه إنما يلْزم إضافَةُ الشيءِ إلى نَفْسِه أن لو كان مدلُولها واحِداً كالحبسِ والمنْع. وأما إذا كانَا متَفَاوِتَين لفْظاً ومعناً فلا يلْزم، فالحسن ليس هو الوجه وإنما هو معنى عام بالوجهِ، فلا يلْزم ما ذَكره.

[١] - انظر الإيضاح في شرح المفصل ٦٥٢/١.

أَفْعل التفضِيل

قياسه أَن يصاغَ مِن ثُلاثي، غير مزيدٍ فيهِ، مما ليس بِلونٍ، ولا عيبٍ؛ لا يقالُ فِي "أجاب" و"انطلَقَ"، ولا فِي سمر، و"عور" هو أجوب مِنه، وأطلَقُ، ولا : أسمر مِنه، وأعـور. ولكِن يتوصلُ إلى التفْضِيل فِي نحو هذهِ الأفْعال بِأن يصاغَ "أفْعلُ" مِما يصاغُ منه، ثُـم يميـز بمصادِرِها، كقولِك: هو أجود مِنْه جواباً، وأسرع انْطِلاقاً، وأشَد سمرةً، وأقْبح عوراً.

أَفعلُ التفْضِيل، لاَ يصاغُ، أَي: لاَ يوضع ولاَ يبنى أَفْعلُ التفْضِيل مِما زاد علَى الثلاثِي بل يجِب أَن يكُون ثَلاثَةَ أَحرفٍ، ويزاد فِي أَولِها همزةٌ، احتَرز بِوزن "أَفْعل" فَإِن كانَتَ الكَلِمـةُ أَربعةَ أَحرفٍ أَو أَكْثَر فَإِذا زِيد فِي أَولِها همزةُ خَرج وزنُها عن وزن "أَفْعل"، وقَد ثَبتَ بأنـه لاَ يمكِن بِناء أَفْعلَ إلا مِن الثلاثِي، وشَرطُ الثلاثِي الذي يبنَى مِنه أَفْعلُ التفْضِيل أَن لاَ يكُون لَوناً[1]، ولاَ عيباً نَحو: سمِر، وعوِر، فَإنه لا يجوز بِناء أَفْعل التفضِيل مِن العيوبِ والأَلوان، لأن مـا كان عيباً، أَو لَوناً مِن الثلاثِي فَهو فِي تَقْدِير الخُماسِي والسداسِي، لأَن أَصـلَ بِنَـاءِ العيـوبِ والأَلْوان "أفْعل" و"افْعالّ" بِتَشْدِيدِ اللامِ، نَحو: اسود واسواد فَإِذا رأَيـتَ ثُلاثيـاً مِـن العيـوبِ، والأَلْوان فَهو فِي التقدير علَى وزن "افعلّ وافعالّ" والدلِيلُ علَـى أَن الثلاثِـي مِـن العيـوبِ، والأَلْوان علَى هذَين الوزنَين فِي التقدير: قَولُك: عور: بِصحِيحِ الواوِ، وإنما صحتِ الـواو لأَن تَقْدِيره: اعور اعوار. وكما أَن الواو صحت فِي اعور واعوار لِسكُون ما قَبلِها فَكَذلِك صحـت فِي عور ولَولاَ هذا التقدِير لانقَلَبتِ الواو أَلِفاً فِي عور، لِتَحركِها وانفِتَاحِ ما قَبلها. قَولُـه: بِـأن يصاغَ أَفْعل مِما يصاغُ مِنه، يعنِي: إِذا أَردتَ أَن تَتَكَلم بأَفْعل التفضِيل مِما زاد علَـى الثلاثِـي فَالطرِيقُ أَن يبنَي أَفْعل مِن لَفْظٍ يمكِن بِنَاؤه مِنْه، يعنِي: مِن ثُلاثِي، ثُم تَنْصِب مـصدر الفِعـل الزائِدِ علَى الثلاثِي كقَولِك: أَجود مِنه جواباً، لا يمكِنُك أَن تَبنِي "أَفْعل التفضِيل" مِن أَجـاب، إذا زدتَ همزةَ التفضيل علَى أَجاب يخْرج الوزن عن وزن أَفْعلَ، فَالطرِيقُ أَن تَبنِي "أَفْعـل" مِـن جاد ثُم تَنْصِب مصدر أَجاب، أَو أَتمم إِلى التمِييز، فَتَقولُ: أَجود مِنه إِجابةً، أَو جواباً وكَـذَلِك جمِيع الأَمثِلَةِ.

[1] - أجاز الكوفيون أن يستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد من بين سائر الألوان ومنعه البصريون في سائر الألوان انظر الإنصاف ١٤٨/١ وما بعدها (مسألة ١٦).

فصل

ومما شذ من ذلك: هو أعطاهم للدينار، والدرهم، وأولاهم للمعروف، وأنْتَ أكْرم لي من زيدٍ، أي أشدَ إكراماً، وهذا المكان أقفر من غيره، أي: أشد إقفاراً. وهذا الكلام أخْصر، وفي أمثالهم: أفْلس من ابن المذلق[١]، وأحمقُ من هبنَقة[٢].

ومما شذ من ذلك، يعني: قد جاء ألفاظٌ للتفضيل من الزائد على الثلاثي، والأصلُ أن لا يجوز كما تقدم، منها قولُهم: هو أعطاهم للدينار والدرهم، أصلُ هذا "أعطى" فزيدت عليه همزةُ التفضيل، فاجتمع همزتان فحذفت إحداهما وهذا العملُ على خلافِ القياس، ولكنه جائز عِنْد سيبويه[٣] في جميع الأفْعال التي ماضيها على وزن "أفْعل"، لأنه ليس فيه إلا حذْفُ إحدى الهمزتين، وهو جائز كما تقولُ في مضارعِ "أفْعل" نحو أكْرم، وأصلُه "أأكْرم" فالهمزةُ الأولى للمتكلم، والثانيةُ هي المزيدةُ فحذفت الثانيةُ المزيدةُ. وقالَ الأخْفَشُ[٤]: هذا سماعي لا يجوز إلا ما جاء من العربِ. وأولاهم هذان مثالان مزيدان أيضاً على الثلاثي والبحثُ فيهما كالبحثِ في "أعطى"، ومعنى أولى "أعطي". وهذا، الاقفار: خُلو المكان من الشجر والنباتِ. أخْصر، أي: أشَد إخْصاراً، أي: إيجاءاً، وهذا وأشْباهه مما كان خُماسياً، أو أكثره سماعي بالاتفاق، لأن عمله بالنقل من وزنه إلى وزن "أفْعل" كثيرةٌ والحملُ الكثير خلافُ الأصل. وفي أمثالِهم: أفْلس، أي: أشَد إفلاساً من ابن المذلق بالذال المعجمةِ وبتَشْديدِ اللامِ، وقيلَ: بالدال المهملةِ، وهو اسم رجلٍ لم يجد مدةَ عمره مؤنَةَ ليلةٍ، وأبوه واجداده معروفُون بالإفْلاس. وأحمقُ، أي: أشَد حماقةً من هبنقةِ بالباءِ المنْقُوطةِ ونُونٍ مشَددةٍ، وبالقافِ كُلها مفْتُوحةٌ، وهو رجلٌ أحمقٌ اسمه يزيد بن ثروان[٥] ومن جملة حمقه انه علق بعنُقِهِ قِلادةً من حجراتٍ مخْتَلِفةِ الألوان، فقيلَ له: لِم علقتَ هذه بعنقِك؟ فقَالَ: لأعرفَ نَفْسِي من بين الناسِ فسرقها منه [أخوه][٦] ليلةً. وعلقَها بعنُقِه، فلما أصبح ورأى أخَاه قد علق تِلْك القِلادةُ بعنقِهِ فضحك، وقالَ: سرقتِني مني فأنْتَ أنا، فأين أنا؟ وأحمقَ من حمِقَ وهو ثُلاثي، وإنما كان أحمقَ من فُلانٍ شاذاً، لأنه من العيوبِ.

---

[١] - هذا مثل عربي قديم ، المثل في جمهرة الأمثال ٨٩/٢، ١٠٧، مجمع الأمثال ٨٣/٢، المستقصى ٢٧٥/١.
[٢] - المثل في جمهرة الأمثال ٣٤٢/١، ٣٨٥، مجمع الأمثال ٢١٧/١، المستقصى ٨٥/١.
[٣] - انظر الكتاب ٣٧/١.
[٤] - انظر منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ٤١٢.
[٥] - وهو أحد بني قيس بن ثعلبة ، وقصته مع الحمق كما ذكر الشارح.
انظر : شرح أبيات المفصل ٨٧٤/٢.
[٦] - [أخوه] زيادة من المحقق حتى تستقيم الجملة.

فصل

وقد جاء "أفْعلُ" ولا فِعلَ له، قالُوا: أحنَكُ الشاتَين، وأحنَكُ البعِيرين. وفِي أمثَالِهم: آبلُ مِن حنَيفِ الحناتِم[1].

وقَد جاء: "أفْعلُ". أحنَك الشاتَين، أي: أكْثَرهما أكْلاً، لَم يستَعمل بهذَا اللفْظِ فِعـلَ بهـذَا المعنَى. لأن حنَك الشاةِ، يعنِي: كثُر أكْلُها. وفِي أمثَالِهم: آبل: أفْعلَ التفضِيل. وحنَيفِ الحنـاتِمِ[2] على صِيغَةِ التصغِير، اسم رجلٍ حسن الدرايةِ يرعى الإبلَ ويربيها، فيقَالُ أن تكُون على غَايةِ الحسن فِي رعي الإبل، بل مِن حنيف الحنَاتِمِ، وأورد المصنفُ هذا اللفْظَ فِي جملَةِ ما جاء مِنْه أفْعل التفضِيل ولَيس له فِعلٌ، فإن قِيلَ: لا يستَقيم هذا؛ لأنه قَد جاء "آبل" يأبلَ إبلاً علَـى وزن علِم يعلَم على معنَى: أن الرجلَ صار حاذِقاً فِي رعي الإبِل؟ قُلْنَا: هذا فِعلٌ مشتَق مِن الاسـمِ، يعنِي: وضِع اسم الإبل أولاً ثُم أُخِذَ له فِعلٌ مِن هذا اللفْظِ كما أن حجر وبحر فِعلان مأخُوذَان مِن الحجر، فَعلى هذا الجوابِ، كان تأوِيلُ كلامِه أن آبلَ لَيس له فِعلٌ أصلِي حقِيقي، بلْ فِعلُـه مجازي.

فصل

والقِياس أن يفضل على الفَاعِل دون المفعول، وقد شذ نحو قولهم: أشْغَلُ مِـن ذَاتِ النحيين[3]**، وأزهي مِن دِيكٍ**[4]**، وهو أعذَر مِنه، وألوم، وأشْهر، وأعـرفُ، وأنْكَـر، وأرجـي، وأخْوفُ، وأهيب، وأحمد، وأنا أسر بهذا مِنْك. وقَالَ سِيبويه**[5]**: وهم ببيانِه أعنَى.**

فصل

والقِياس أن يفضل، يعني أفْعلُ التفضِيل أصلُه لِتَفضِيل الفَاعِل على فَاعِـلٍ آخَـر، لا لِتَفْضِيل مفْعولٍ على غَيره؛ لأن التفضِيلَ يكُون لِمن له تَأثِير فِي الفَعل بالزيـادةِ والنقْـصان، والمؤَثر فِي الفِعل هو الفَاعِلُ لا المفْعولُ، أعنِي: الفَاعِلُ هو الذي يصدر عنْه الفِعل، لا المفْعولُ فَإذا لم يكُن لِلمِفْعول تَأثِير في الفِعل لا يوصفُ بالزيادةِ والنقْصان، فَلا يقَالُ: زيد أضرب مِـن عمرٍو على معنَى أن زيداً وقَع علَيه الضرب أكْثَر مِما وقَع على عمرٍو، بل معنَاه: زيد صدر مِنه الضرب أكْثَر مِما صدر مِن عمرٍو. فَإن جاء تَفْضِيلٌ بِمعنَى المفْعول فَهو شَاذ، نَحو قَولِهم:

---

[1] - المثل في جمهرة الأمثال ٢٠٠/١، مجمع الأمثال ٨٦/١، المستقصي ١/١.
[2] - أحد بني حنْتَم بن عدي بن الحارث بن تيم انظر شرح أبيات المفصل ٨٧٦/٢، المستقصي ١/١.
[3] - المثل في جمهرة الأمثال ٨٠/١، ٢٥٨، ٣٧٦، المستقصى ١٩٦/١،٩٩.
[4] - المثل في المستقصي ١٥١/١، مجمع الأمثال ٣٢٧/١.
[5] - انظر الكتاب ٤٦/٢.

أشغَلُ مِن ذَاتِ النحِيين، النحي: زِق السمن، وقِصةُ هذا أن امراةً مِن تَيم بن ثَعلبة حضرت سوقَ عكاظٍ قَرِيبٍ مِن مكةَ معها زقّان مِن سمنٍ أرادت بيعهما فَوجدها خَوات بن حمير في موضِعِ حالٍ، فَقَالَ لَها: أَريني السمن لأذُوقَه وأَشْتَريه، فَفَتَحتَ رأس أحدِ الزقّين، فَذَاقَ خَوات سمنَه ودفَعه إِليها، وقَالَ: احفَظِيهِ بِإِحدى يديكِ، لأذُوقَ سمن الزقِ الآخَر، فَذَاقَ سمن الآخَر ودفَعه إِليها فأمسكِتْه بِيدها الأُخْرى، فَجامعها ولَم تَقْدِر علَى دفْعِهِ عن نَفْسِها، لاشتِغَال يديها بِرأس الزقّين، وكَان خَوات فِي ذَلِك الوقْتِ كافِراً ثُم أَسلَم فَكان رسولُ ا - صلى ا عليه وسلم- يبتَسم ويمزح مع خَوات ويقُولُ لَه: يا خَوات، كَيفَ فَعلَتْ ذَاتُ النحيين؟ فَقَال خوات: تِلْك فِعلَةٌ جاهِليةٌ يا رسولَ ا . والمراد أَن "أَشْغَلَ: ههنَا بمعنَى "المشْغُول"، لأنه كانَت تِلْك المرأَةُ مشْغُولَةً. وأَزهى"، يقَالُ: زهِي الرجلُ بِضم الزاءِ وكَسر الهاءِ فَهو مزهو علَى بِنَاءِ المفْعول، وحقِيقَته أَن قَولَهم: زهِي الرجلُ معنَاه زين ذَاتَه فِي عينيهِ فَهو من هو، أَي مزين ذَاتَه فِي عينيه، ومن زين ذَاتَه فِي عينيه لا شَك أَنه متَكبر فأزهى "أَفْعلُ" التفضِيل مِن اللفْظِ، فَهو مِن لَفْظِ المفْعول، ولَكِن هو فَاعِلٌ فِي الحقِيقَةِ لأنه لَم يقَع علَيه فِعلُ فَاعلٍ، فَقُولُهم: أزهى مِن دِيكٍ، أَي: أَكْثَر تَكبراً ورعونَةً مِن دِيكٍ، وخَص الديك بالتكبرِ والرعونَةِ، لأَنه ينْظُر إِلى حسن أَلوانِه، ويعجب بِنَفْسِه.

وهو أعذر ُمِنه، أَي: فُلَان معذُور فَلاَن أَعذَر مِنه. وأَلوم، أَي: فُلَان ملُوم وفُلان أَلْوم منه، وأَشهر، أَي: فُلَان مشْهور وفُلاَن أَشهر مِنه، وأَعرفُ، أَي: فُلان معروفٌ وفُلان أَعرفُ مِنه. وأَنْكَر، أَي: فُلَان منْكُور وفُلاَن أَنْكَر مِنه، والمنْكُور ضِد المعروفِ. أرجى، أَي: فُلاَن مرجو وفُلان أَرجى مِنه. وأَخْوفُ، أَي: فُلَان مخُوفٌ وفُلاَن أَخْوفُ منه. وأَهيب، أَي: فُلاَن مهيب وفُلان أَهيب مِنه. والمهيب المعظم والمخُوف. وأَحمد، أَي: فُلَان محمود وفُلاَن أَحمد منه. وأَنَا أسر أَي: أَنْتَ مسرور بِهذا وأَنا أَسر مِنْك، ويجوز أَن تَكُون هذه الأَلْفَاظُ بمعنَى الفَاعِل. وقَالَ سِيبويه: الضمِير فِي بِبيانِه يرجِع إِلى الفَاعِل، وأَعنَى بالعين المهملَةِ "أَفْعلُ" التفضِيل مِن قَولِهم: عنِيتُ بهذَا الأَمرِ علَى بِنَاءِ المجهول، أَي: اشْتَد اهتِمامِي وعِنَايتَي لَه فَهو معنِي، أَي: الناس بِبيان الفَاعِل أَشَد إعتِنَاء واهتِماماً مِن بيان المفْعول، والمراد بِهذَا قَولَه: أَعنَى أَنه أَفْعلُ التفضِيل بِمعنَى المفْعول.

فصل

وتعتَورة حالتَان متُضادتان: لزوم التنكِير عِند مصاحبةِ "مِن"، ولُـزوم التعريـفِ عنـد مفَارقتهما، فَلا يقالُ: زيد الأفْضلُ مِن عمرو، ولا زيد أفَـضلُ. وكَـذلكَ مؤنثـه وتَثْنِيتهُمـا، وجمعهما، لا يقَالُ: فُضلى ولا: أفْضلان، ولا فُضليان ولا أفَاضِل، ولا فُضليات، ولا فُضلُ، بل الواجِب تَعريفُ ذَلِك باللاّمِ، أو بالإضِافَةِ؛ كَقَولِك: الأفْضلُ، والفُضلى، وأفْضلُ الرجال، وفُضلى النساء.

وتَعتَوره، ويعتوره، أي: ينْزِلُ علَيه علَى التعاقُبِ والضمِير فِي يعتَوره لأفْعل التفضِيل حالَتان، أي: التعرِيفُ، والتنكير متَضادتَان، والمراد بِالمتَضادةِ هنا المنَاقَضةُ لا المـضادةُ، لأن الضدين هما اللذَان لا يجتَمِعان. وقَد يرتَفِقَان كالسوادِ والبياض، فَإنهما لا يجتَمِعان فِـي فِعـلٍ واحِدٍ ولَكِن قَد يخْلُو المحل عنْهما بأن يكُون فِي المحل لُون غَير السوادِ والبياضِ، والقَصد مِن لا يجتَمِعان ولا يرتَفِقَان يلْزم وجودِ أحدِهما كالليل والنهار، وههنا يلْزم إما التعريفَ، أو التنْكِير فَهما لا يجتَمِعان ولا يرتَفِقان، إذا عرفْتَ هذا فاعلْم أن أفْعلَ التفضِيل استِعماله لا يخْلُـو عـن ثَلاثَةِ أوجهٍ: التعريفُ بِاللامِ، نَحو: زيد الأفْضلُ. والإضافَةُ، نَحو: زيد أفْضلُ القَومِ، واستِعمالُ لَفْظِ "مِن" بعده، نَحو: زيد أفْضلُ مِن عمرٍو. فَلا يجتَمِع اثْنَان مِن هذه الثلاثَةِ. قَولُه: فَلا يقَـالُ: زيد الأفْضلُ مِن عمرٍو. يعنِي: لا تَدخُلُ الألِفُ واللام علَى "أفْضل" إذا كَان بعده "مِن". قَولُـه: ولا زيد أفضل، يعني: لا يقال: زيد أفضل بغير الألف واللام إذا لم يكن بعده "من" قولـه: ولا يقَالُ: فُضلَى إلى آخِره، يعنِي: لا يقَالُ: فُضلَى بِغير الألِفِ واللامِ إذا لَم يكُن بعده لَفْظَةُ مِن.

فصل

وما دام مصحوباً بـ"مِن" استَوى فيهِ الذكر والأنْثَى، والاثْنَان والجمـع، فـإذا عـرفَ باللام أُنثَ، وثُني وجمِع، وإذا أُضِيفَ ساغَ فيهِ الأمران. قَال ا ُ تعالى: " أكَابِر مجرمِيهـا"[1] وقَالَ: " ولتَجِدنهم أحرص الناس علَى حياةٍ "[2]. وقال ذو الرمة:

٢٥٢- : وميةُ أحسن الثقَلين جِيداً ... وسالِفةً وأحسنُه قَذَالا.

---

[1] - سورة الأنعام ١٢٣

[2] - سورة البقرة ٩٦.

٢٥١- البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٥٢١/٣، التخمير ١٠٣/٣، ١٢٨، ابن يعيش ٦٥٧/١ أمالي ابن الحاجب ٣٤٩/١، الخزانة ٣٩٣/٩، والدرر ٣٤/١.

والشاهد فيه كما ذكر الزمخشري والشارح.

وما دام مصحوباً بمِن، يعنِي: وما دام، يكُون بعد أَفْعل التفْضِيل لَفْظَةُ مِن لا يثنى لَفْظُ "أفْعل"، ولا يجمع، ولا يؤنثُ، تَقَولُ: زيد أَفْضلُ مِن عمرٍو، والزيدان أَفْـضلُ مِـن عمـرٍو، والزيدون أَفْضلُ مِن عمرٍو. وهِنْد أَفْضلُ مِن دعدٍ، والهِنْدان أَفْضلُ مِن دعدٍ، والهندات أَفْـضلُ مِن دعدٍ، كُل ذَلِك فِي أَفْضل سواء. وإِن كَان معرفاً بِاللام يثنى ويجمع، ويذكر ويؤَنثُ تَقـولُ: زيد الأَفْضلُ، والزيدان الأَفْضلان، والزيدون الأَفْضلُون والأَفَاضِلُ، والهِنْد الفُضلَى، والهِنْـدانِ الفُضلَيان، والهِنْداتُ الفُضلَياتُ والفُضلى. وإِن كَان مضافاً جـاز أَن يؤَنـثَ ويـذكر ويثنـى ويجمع، وجاز أَن يكُون لَفْظُه علَى صِيغَةٍ واحِدةٍ فِي الكُل. وإنما كَان لَفْظَةُ "أَفْعل" إِذا كَان بعده "مِن" على صِيغَةٍ واحِدةٍ، لأن "أفْعل التفْضِيل"، و"أفْعل التعجبِ" متَساويان فِي الوزن وفِي أَن ما لا يجوز فيهِ أَفْعلُ التعجبِ كما لا يجوز فيهِ أَفْعلُ التفضِيل، فَإِن كَانَا متَساويين فِي هذا الحكْـمِ فَقَد تَساوتَا فِي أَنهما لا يغَيران عن لَفْظَةِ "أَفْعل" وإنما إِذا كَان معرفاً بِاللامِ فَقَد بعد عن مشَابهةِ أَفْعل التعجبِ"، لأن أَفْعلُ التعجبِ "فِعلٌ" ولا يدخُلُه الأَلِفُ واللام، وأَفْعلُ التفضِيل دخَـلَ علَيـه الأَلِفُ واللام فَقَد تَباعد عن مشَابهةِ أَفْعل التعجبِ، وصار صِفَةً كَسائِرِ الصفَاتِ، فَـإِذا صـار صِفَةٌ لَزم أَن يكون موافِقاً لِموصوفِهِ فِي التأْنِيثِ، والتذْكِير، والتثْنِيةِ والجمعِ والإِفْرادِ، وإِذا كَان مضافاً فَقَد شَابه ما فِيهِ الأَلِفُ واللام فِي كَونِه معرِفَةً. وشَابه أَيضاً ما كَان بعـده "مِـن"، لأن قَولَك: زيد أَفْضلُ قَومِه معنَاه: أَفْضلُ مِن قَومِه. فَإِذا شَابه المضافُ ما فِيه الأَلِفُ واللام ومـا استُعمِلَ بعده "مِن" جاز فيهِ أَن يعطَى حكْم كُل واحِدةٍ مِنْهما كما تَقَدم فِي القَرآن، فَإِنه تَعـالَى قَالَ فِي موضِعٍ "أَكَابِر مجرِمِيها"فَجمع أَكَابِر وهو جمع "أَكْبر" وقَال: لِتَجِدنهم أَحـرص النـاسِ علَى حياة "ولَم يجمِع" "أحرص". وقَالَ: السالِفَة: نَاحِيةُ مقَدمِ العنَقِ. القَذَال: جمع مؤَخرِ الرأْسِ، والمراد بِالاستِشهادِ: أن أَحسن هنا صِفَةً مية وهِي اسم امرأَةٍ ولَم يأتِ فيهِ بِعلامـةِ التأْنِيـثِ، يعنِي: إِذا أُضِيفَ أَفْعلُ التفضِيل جاز تَأْنِيثُه وتَذْكِيره كَما ذُكِر.

فصل

ومِما حذِفَتْ مِنه "مِن"، وهِي مقَدرةٌ، قوله عز وجلّ: " يعلَم الـسر وأَخْفَـى"[١]، أَي: أخفَى مِن السر. وقَولُ الشاعِرِ:

٢٥٣-: يا ليتَها كَانَتْ لأَهلِي إِبلا　　　أَو هزلَتْ فِي جدبِ عامٍ أَولا

أَي: أولَ مِن هذا العامِ. و"أَولُ" مِن "أَفْعلَ" الذي لا فِعلَ له "كَأَبلَ".

---

[١] - سورة طه٧.

٢٥٢- البيت من الرجز ، ولا يعرف قائله، فقد ورد بلا نسبة في الكتاب ٢٨٩/٣، شرح شواهد الايضاح لابن بري ٣٥١، الخزانة ٢٠٣، معجم شواهد العربية ٥١٩ "من شواهد سيبويه الخمسين". والشاهد فيه كما ذكر الزمخشري والشارح.

ومما يدل على أنه "أفْعلُ": والأولى، والأولُ.

ومما حذِفَتْ مِنه مِن قَولُك: ا ُ أَكبر، وقَولُ الفَرزدق:

٢٥٤- إن الذي سمك السماء بنَى لنَا   بيتاً دعائِمه أَعز وأطْولُ.

ومما حذِفَت مِنه "مِن". يعنِي: قَد يكُون فِي بعضِ المواضِعِ "أفْعلَ التفضِيل" بعده "مِـ ن" مقَدرةً، نَحو: ههنَا، ومعنَى: الآية: وإن يجهر بالقَول فِي دعائِه تَعالَى وأعلى مِن الجهر، فَإنـه يعلَم السر وما أَخْفَى مِن السر:والسر ما ستْرته فِي قَلْبِك وأَنْتَ تَعلَم بِهِ، وأَخْفَى مِـ ن الـسر، وهو مستُور فِي قَلْبِك لا تَعلَمه، ولِهذا قَالَ –عليهِ السلام- فِي دعائِه: وما أَنْتَ أَعلَم بهِ منـ ى. وقَولُ الشاعِرِ: إبِلا بدلُ الضمِيرِ فِي لَيتَها، يعنَي: يا لَيتَ الإبِلَ التي تَقَدم ذِكْرها كانَت لأَهلِـي، أو هزِلَت وأُهلِكَت فِي حربِ السنَةِ المتَقَدمةِ، والمراد بالاستِـشْهادِ أن "أَولَ" أَفْعـلُ التفـضِيل وحذِفَ مِنه لَفْظَةُ "مِن" أي: أَولُ مِن هذا العام. قَولُه: وأَولُ مِن أَفْعل الذي لا فِعلَ لَه "كآبـ ل". يعنِي: كما أَن آبلَ أَفعل التفْضِيلَ ولَيس لَه فِعلٌ فَكَذلِك "أَولُ". قَولُه: ومِما يدل علَى أَنه "أَفْعل"، يعنِي: والدلِيلُ علَى أن أَولَ أَفْعلُ التفْضِيل يجِيء مؤَنثه علَى وزن الفَعلَى، ويجِيء جمع مؤَنثِهِ علَى وزن "فُعل" بِضم الفَاءِ وفَتْحِ العين. تَقُولُ: اليوم الأولُ، والليلَةُ الأُولَى، والليالِي الأُول. كما تَقُولُ: الرجلُ الأفْضلُ، والمرأةُ الفُضلَى، والنسوةُ الفُضلَى، ولو لَم يكُن أَولُ أَفْعلَ التفْضِيل. لَـم يجِيء مؤنثه على هذه الصيغَةِ. قَولُه: ومِما حذِفَ مِنْه قَولُك: ا ُ أَكْبر، يعنِي: ومِن المواضِـعِ التي حذِفَت مِنَها لَفْظَةُ "مِن" قَولُك: ا ُ أَكْبر أي: أَكْبر مِن كُل شَيءٍ. وقَولُ الفَـرزدق: سـمك، أي: رفَع. الدعائِم: جمع دعامةٍ، وهِي عِماد البيتِ. وقَولُه: أَعز وأَطْولُ، أي: أَعز مِن سـائِرِ الدعائِم، وأَطْولُ أَيضاً مِن سائِرِ الدعائِمِ، فَحذَفَ ما بعدها لِدلالَةِ القَرينَةِ.

فصل

ولـ"آخَر" شأْن" لَيس لأخَواتِه، وهو أَنه التُزِم فيهِ حذْفُ "مِن" فِي حـال التنكِيـر، تَقُولُ: جاءنِي زيد ورجلٌ آخَر، ومررتُ بِهِ وبـ "آخَر". ولم يستَو فيه ما استَوى فِي أخَواتِـه حيثُ قَالُوا: مررتُ بآخرين، وآخَرين، وأُخْرى، وأُخْريين، وأُخَر، وأُخْرياتٍ.

٢٥٣- البيت من الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٧١٤ التخمير ١٢٩/٣، العيني ٤٢/٤، الأشموني ، ٣٠/ ٥١، الخزانة ٥٣٩/٦. والشاهد فيه كالذي قبله

ولآخَر شأن، الشأن: الأمر، يعنِي: لَفْظَةُ "آخَر" بِفَتْحِ الخَاءِ تُخَالِفُ أَفْعلَ التفضيل فِي أَشْياء، وإن كان "آخَر" أَفْعل التفضِيل، أَحدها: أَن لا تُضافَ فَلا يقَالُ: رجلٌ آخَر الناسِ، بِفَـتْحِ الخَاءِ، بل آخِر الناسِ بِكسر الخَاءِ. والثانِي: أَن يكُون قَبلَه موصوفٌ آخَـر لَفْـظٌ مِـن جِـنَسِ موصوفِه، تَقُولُ: جاءنِي رجلٌ ورجلٌ آخَر، ولا يجوز جاءتنِي امرأةٌ ورجلٌ آخَر؛ لأن المـرأَةَ لَيست مِن جِنْسِ الرجل. والثالِثُ: لُزوم حذْفِ لَفْظَةِ "مِن" بعد آخَر، تَقُول: جاءنِي رجلٌ آخَـر، ولا يقالُ: آخَرون مِن فُلان. والرابِع: أَن بين لَفْظَةَ "آخَر" وبين غَيرِه أَن معنَى التفـضِيل، أَي: وتُجمع وتُؤنثُ فِي حال كونِها نَكِرةً بِخَلافِ غيرِهِ مِن أَلفَاظِ أَفْعل التفضِيل، فإن غَيـر لَفْظَـةِ "آخَر" مِن أَلفَاظِ أَفْعل التفضِيل إذا كان نَكِرةً لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤَنثُ، والفَرقُ بـين لَفْـظِ "آخَر"، وبين غَيرِهِ أَن معنَى التفْضِيل فِي هذا اللفْظِ لَيس بِقَالب ظَاهِراً بل معنَى الوصفِيةِ فيـهِ أَغْلَب، أَلا تَرى أَن قَولَك: رجلٌ آخَر معنَاه: رجلٌ أَبعد مجِيئه، أَو خَلْف بينَه مِن رجـلٍ آخَـر، ولَكِن لا يفْهم هذا المعنَى مِنه كُل أَحدٍ، بلْ السائِر إِلى فَهمِ الأَكْثَرين مِن قَولك: جـاءني زيـد ورجلٌ آخَر، أَن معنَاه جاءنِي زيد، ورجلٌ غَير زيدٍ، وقَالَ فِي الصحاح[١]: الآخِر بِكسرِ الخَـاءِ، بمعنَى الآخَر، والآخَر بِفَتْحِ الخَاءِ أَحد الشيئَين فَإذا كان معنَاه أَحد الشيئَين فَقَد ثَبتَ أَنـه غَيـر ظَاهِرٍ فيهِ معنَى التفْضِيلُ، وإن كان فِي الحقِيقَةِ معنَاه التفْضِيلُ فَإذا لَم يكُن فيهِ معنَى التفْـضِيل ظَاهِر فَهو كسائِر الأوصافِ، فَقَولُك: رجلٌ آخَر، مِثْلُ قَولك: رجلٌ بعِيد، أَو متأخر، فكمـا أَن بعِيداً وغَيره يثنى ويجمع ويؤنثُ فَكَذلِك لَفْظُ آخَر.

---

[١] - انظر الصحاح (أخر).

فصل

وقَدِ استُعمِلَت "دنْيا" بغيرِ ألفٍ ولامٍ، قالَ العجاج:

٢٥٥- فِي سعيِ دنْيا طالما قَد مدتِ.

لأنها قد غَلبَتْ، فاختَلَطَتْ بالأسماءِ. ونَحوها "جلى" فِي قَولِه:

٢٥٦- وإن دعوتِ إلى جلى ومكْرمةٍ.

وأما "حسنَى" فيمن قَرأَ "وقولُوا لِلناسِ حسناً"[1]

و"سوءى" فيمن أَنْشَد:

٢٥٧- ولا يجزون مِن حسنٍ بِسوءى.

فليستَا بتأنيثَي "أحسن" و"أسوأ" بلْ هما مصدران كالرجعى والبشْرى. وقَد خُطيء ابن هانِيءٍ[2] فِي قَولِه:

٢٥٨- كأن صغْرى وكُبرى مِن فَواقِعِها

وقَد استُعمِلَت "دنْيا" مدت، أَي: أُمنيةَ الناس وأمالهم، يعني: يتَمنون طَول أعمـارهِم، ويحصلُون المالَ وأسباب المعاش، والمراد بالاستِشهادِ أن دنْيا استُعمِلَت ههنا بِغَيرِ أَلِـف ولامٍ وبِغير إِضافَةٍ مع أَنها معرفَةٌ، وقَد قالَ: أَفْعلُ التفضِيل إِذا كان معرِفَةً فلا بد مِن الأَلِفِ واللامِ، أَو الإِضافَةِ. والدنيا أَصلُه "دنْوي" فَقُلِبت الواو ياء، وهو تَأْنِيثُ الأَدنَي، سميت بِهذَا الاسم، لأنها

٢٥٤- البيت من الرجز وهو للعجاج في ديوانه ٤١٠/١، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٣٥٠، التخمير ١٣١/٣، الخزانة ٢٩٦/٨، ٣١٦. والشاهد كما ذكر الزمخشري والشارح.

٢٥٥- البيت من البسيط ، وهو لبعض بني قيس بن ثعلبة في الحماسة ٤٧/١، ابن يعيش ١٠١/٦، وللمرقش الأكبر أو لبشامة بن حزن النهشلي في الخزانة ٣٠١/٨-٣٠٢

وبلا نسبة في المحتسب ٣٦٣/٢، التخمير ١٣١/٣ والشاهد فيه : أن "جلّي " مثل دنيا في استعماله بغير ألف ولام.

[1] - سورة البقرة ٨٣

قرأ حمزة والكسائي : بفتح الحاء والسين، جعلاه صفة لمصدر محذوف تقديره : وقولوا للناس قولاً حسناً فمن

وقرأ الباقون : بضم الحاء وإسكان السين على أنها لغة في "الحسن" يقال : الحسن والحسن وهو كالأول، وتقديره : قولوا للناس وانظر:- الكشف عن وجوه القراءات ٢٥٠/١، حجة القراءات ١٠٢، ابن خالوية الحجة ٨٣.

٢٥٦- البيت من الوافر، وهو لأبي الغُول الطهوي في أمالي القالي ٢٦٠/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٠/١، وهو لأبي الغُول النهشلي في الشعر والشعراء ٤٢٩/١، ولأحدهما في الخزانة ٤٣٦/٦- ٤٣٩.

والشاهد فيه أن"سؤى" ليس بأفعل تفضيل، بل هو مصدر كالرجعي.

[2] - وهو أبو نواس الحسن بن هانئ، مولى الحكم بن سعد العشيرة أحد فحول شعراء العصر العباسي، ورحل إلى بغداد وأصبح أثيراً لدى الرشيد والأمين من بعده، اقترن اسمه باللهو والمجون ونسك في آخر أيام، مات سنة ١٩٠هـ

انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٩٢/٢، الخزانة ٣٤٧/١، الأعلام ٢٢٥/٢.

٢٥٧- البيت من البسيط ، وهو لأبي نواس في ديوانه ٧٧/١ المغني ٤٩٨، الأشموني ٤٨/٣، الخزانة ٧٧/٨. والشاهد فيه أنه أنث (صغرى وكبرى) المجردين عن آل والإضافة.

أَقْرب إِلينَا مِن الآخِرةِ. قَولُه: لأنها غَلَبت، أَي: لأن الدنيا غَلَبت عليهـا الأَسـمِيةُ، فاختَلَطَـت بِالأسماءِ. يعنِي: بعد عنَها معنَى التفضِيل فَصارت اسماً كسائِر الأسماءِ، فَيجـوز اسـتِعمالها بِدون الألفِ واللامِ وإِن كان الأَصلُ أَن تُستَعمل مع الأَلِفِ واللامِ. وهذا مِن الصفَاتِ الغَالِبـةِ، ويعنِي بِالصفَاتِ الغَالِبةِ: التي غَلَبتْ على شَيءٍ معينٍ مِن بين أَجنَاسِه كالنجم، فَإنه غَلَبتْ مِـن بين النجومِ على الثريا، فَكذا الدنيا غُلبتْ على الزمان المتَقَدمِ على الآخِرةِ، والقِياس أَن يقَـالَ: الدنيا لِكُل مؤَنثٍ أَقْرب مِن غَيرِه، ولَكِن تُرِك هذا القِياس، ولَم تُستَعمل الـدنيا مطلقـاً إلا فِـي الزمان المتَقدمِ على الآخِرةِ، فَإِذا أُرِيد استِعمالُ الدنيا فِي مؤَنثٍ غَير الزمـان المتَقـدمِ علَـى الآخِرةِ، يجِب ذِكْر موصوفِه، أَي: ذِكْر شَيءٍ يحصلُ بِهِ التعيين، مِثْلُ أَن يقَالَ: هذه البقْعةُ الدنيا ملْكِي، واشتَريتُ هذه الدار الدنيا، أَي: هذه البقْعةُ التي أَقْرب مِن غَيرها، وهذه الدار التي هِي أَقْرب مِن غَيرِها. ونَحوها: يقُولُ الشاعِر لِهذه: نَحن مِن الكِرامِ فَادعِينا إِذا دعوتِ الكِرام، يبين كونَه وكون قَومِه مِن الكِرامِ، والمراد بالاستِشهادِ: تَرك الأَلِفِ واللامِ مِن "جلى" بِضم الجِـيمِ، وبحثُه كبحث دنْيا فِي البيتِ المتَقدمِ. وجلى تَأْنِيثُ الأَجل، وهو أَفْعلُ التفْضِيل مِن الجلال، وهو العظَمةُ. وأَما "حسنَى". لا يبحثُ فِي هذه المسأَلةِ إِلا فِي شَيئَين، أَحدهما: حسنَى بِغَيـر تَنْـوين بِوزن "حبلَى"، وهِي قِراءةُ الأعمش، وهِي شَاذةٌ، والمعروفُ "حسناً بِـالتنوين بِـوزن "شُـكْراً وحسناً أَيضاً بِالتنوين بِوزن عجباً. والثانِي: أَيضاً بِوزن "حبلَى" وهذِهِ الروايةُ فِي هـذا البيـتَ أَيضاً شَاذةٌ، بل المعروفُ: ولاَ يجزون مِن حسنٍ بِشَينٍ، ولا يجزون مِن غَلّظٍ بِلينٍ، بشَين بِفَتح السين وسكُون الياءِ وأَصلُه أَشْين بتشدِيدِ الياءِ، فَحذِفَت الياء المدغَم فِيها كما يقَالَ: هـين فِـي هين.

وقَد خُطّيء، وبا قِي البيت:

حصباء در علَى أَرضٍ مِن الذهبِ.

خُطّيء بِتَشْدِيدِ الطاءِ علَى بِنَاءِ المجهول، أَي: نُسِب إِلى الخَطَأ، وكُنْيةُ ابن هانِيءٍ أَبو نُواسٍ، والضمِير فِي فَواقِعها: يعود إِلى الحجر، والفَواقِع جمع فَاقِع، والفَاقِع والفَقَاع القَطَـراتُ التي تَعلُو الماء، واللؤْلُؤ، يعنِي: كأَن القَطْرةَ الصغْرى والكُبرى التي يولَد الحجر فِي طَرفِهـا حصباء در علَى أَرضٍ مِن ذَهبٍ، ووجه تخطِئته أَنه استَعملَ صغْرى وكُبـرى بِغْيـر "مِـن"، وبِغَير الألفِ واللامِ، وبِغَير الإضافَةِ مع أَنه نُقِل [مِن] العربِ أَفْعلُ التفضِيل ومؤَنثه يلْـزم أَن

١- [عن] في ن.ف.ك.

٢٥٨- البيت من السريع ، وهو للأعشى في ديوانه ١٤٣، نوادر أبي زيد ١٩٦، التخمير ١٣٢/٣، ١٣٣، العيني ٨٣/٤، الأشموني ٤٧/٣، الخزانة ٢/١، ١٨٥، ٤٠٠/١١، ٣ والشاهد فيه أن "من" في قوله : منهم لا تتعلق بأفعل التفضيل . بل تعلقت بـ "لست" أي لست من بينهم لئلا يلزم استعمال أفعل التفضيل مع الألف واللام.

يستَعمل بإحدى هذه الأشْياءِ الثلاثَةِ، إلا ما جاء عن العربِ، نَحو: دنْيا وجلى كما ذُكِر وهمـا شَاذان، لاَ يجوز أَن يقَاس عليهما.

فصل

وقولُ الأعشَى :

٢٥٩:- ولستَ بالأكْثَر مِنْهم حصى

لَيست "مِن" فيه بالتي نحن بصددِها، هِي نَحو "مِن" فِي قَولِك: أنْتَ مِـنْهم الفَـارِس الشجاع، أَي: مِن بينَهم.

وقَولُ الأعشَى، تَمام البيتِ:

ولَستُ بِالأكْثَر مِنْهم حصى   وإنما العِزة لِلكاثِر.

وإنما أَراد بِالحصى ههنا العدد، يعنِي: أَعوانَك لَيس بِأَكْثَر مِنْهم، فَإذا كان عددهم أَكْثَر تَكُون العِزةُ لَهم ؛ لأن العِزةَ لِلكاثِر، أَي: لِمن هو أَكْثَر عدداً. قَولُه: لَيست "مِن" فيـهِ، يعنِـي: لَيست لَفْظَةُ "مِن" فِي هذا البيتِ، بِمِن التي نَحن بِصددِها هِي التي تَكُون بعد أَفْعـل التفْـضِيل، ومِن ههنا لِلتبيين، ومقصود هذا الفَصل أَن الأعشَى استَعمل الألِفَ واللام فِي قَوله: بِـالأكْثَر، مع وجودِ لَفْظَةِ "مِن" بعده وهذا لاَ يجوز، لأن الألِفَ واللام لاَ يكُونَان فِي أَفْعـل التفْـضِيل إذا كان بعده "مِن"، وأَجاب المصنَفُ عنْه: بِأَن "مِن" هنا لَستُ التي تَكُون بعد أَفعل التفْضِيل، بـل مِن هذا لتُبين أَنه قَالَ: ولَيستُ بِالأكْثَر مِن بينَهم، قَالَ: وهو مِثْلُ قَولِك: أَنْـتَ مِـنْهم الفَـارِس الشجاع، يعنِي: أَنْتَ الفَارِس الشجاع مِن بينِهم.

فصل

ولا يعملُ عملَ الفِعل، لم يجيزوا: مررتُ برجلٍ أفْضلَ منه أبوه، ولا: خَير منه أبوه، بل رفعوا "أفضل" و"خيراً بالابتداء وقوله:

٢٦٠- وأضرب مِنا بالسيوفِ القَوانِسا.

العامِلُ فيهِ مضمر، وهو "يضرب" المدلُولُ عليه بـ "أضرب".

ولاَ يعملُ عملَ الفِعل، يعنِي: أَفْعلُ التفضِيل لاَ يعملُ؛ لأنه بعد عن مـشَابهةِ اسـمِ الفَاعِل. بِدرجتَين بِخلاَفِ حسن وَأَشْباهِهِ مِن الصفَات المشَبهةِ، فَإِن حسناً وَأَشْباهِهِ لَيس علـى وزن الفَاعِل، ولَكِنه مستَقِلٌ بِنَفْسِهِ فَلا يحتَاج إِلى ضميرٍ وَأَفْعلُ التفضيل لَيس علَى وزن اسـمِ الفَاعِل ويحتَاج إِلى ضمِيرٍ وهو أَن بين الفَاضِلَ والمفْضول، فَتَقولُ: زيد أَفْضلُ مِن عمرٍو، ولَو اقتَصرتَ علَى أَفْضل، وقُلْتَ: زيد أَفْضلُ بغَير أَلفٍ ولامٍ لم يجز، بلَ يحتَاج إِلى الأَلِفِ واللامِ، أَو الإِضافَةِ، أَو مِن مع مجرورِها، فَإِذا احتَاج إلى ضميرٍ فَقَد صار ضعِيفاً، فَلو أعملته لَكُنْـتَ مشْبهتُه باسمِ الفَاعِل مع تَباعدِه عن اسمِ الفَاعِل بِدرجتَين، ولاَ يجوز تَشْبِيه شَيءٍ بِشَيءٍ بينَهمـا تَباعد بِدرجتَين، فَإِذا عرفْتَ هذا فَلا يجوز:

مررتُ بِرجلٍ أَفْضلَ مِنه أَبوه، بِنَصبِ أَفْضلَ علَى أَنه صِفَةُ رجلٍ "محلا"، ولَفْظُـه منْـصوب على أَنه غَير منْصرِفٍ؛ لأَنه لَو كَان أَفْضل صِفَةً لِرجلٍ لكَان "أَبوه": مرفُوعاً بِأَفْضل وقَد بينا امتِنَاع عملِهِ، بل الطرِيقُ أَن تَرفَع أَفْضلَ بأَنه مبتَدأ، وَأَبوه خَبره، والمبتَدأُ وخَبره صِفَةُ رجـلٍ، وكَذلِك: مررتُ بِرجلٍ خَيرٍ مِنَه أَبوه، بِجر خَيرٍ علَى أنه صِفَةُ رجلٍ لا يجوز بل الطرِيقُ رفْع خَيرٍ على أَنه مبتَدأ، وَأَبوه خَبره، والمبتَدأ وخَبره صِفَةَ رجلٍ، وامتِنَاع عمل أَفْعل التفْضِيل إنما كَان فِي المظْهر كما ذُكِر، فَإِنه لاَ يجوز أن يجعلَ "أَفْضلَ" صِفَةً لِيرتَفِع بِهِ أَبوه. وفِيه وجه أَنه يجوز، وَأَما عملُه فِي المضمر فَجائِز بِلا خِلاف، نَحو: قَولك: مررتُ بِزيدٍ أَفْضلُ مِنه أَبـوه، قُلنْا: أَفْضل: مبتَدأ، وَأَبوه خَبره، وَأَبوه مبتَدأ، وَأَفْضلُ خَبره، والجملَةُ كُلها نَصب على الحـال، ولا يجوز أَن تَكون صِفَةَ زيدٍ، لأن الجملةَ يلْزم أَن لاَ تَكون صِفَةَ معرفَةٍ.

٢٥٩- البيت من الطويل وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ٩٣ نوادر أبي زيد ٢٦٠، الأصمعيات ٢٠٥، أمالي ابن الحاجب / ٤٦٠ المغني ٨٠٤، الأشموني ٥٦/٣، والشاهد فيه: أن : أضرب "هو أفعل التفضيل وهو لا يعمل في المظهر الذي هو القوانس، بل القوانس منصوب بفعل مقدر.

وقوله: القَوانِس: جمع قونَسٍ وهو أعلى البيضة، والبيضةُ قلنسوةٌ من الحديدِ تُلبس لدفْع السهمِ، والمراد بالاستشهاد: أن القوانِس منْصوبةٌ بأضرب الذي هو أفْعلُ التفْضِيل؛ لأن أفْعـل التفضِيل لا يعملُ في المظْهر تقْدِيره: وأضرب مِنا بالسيوفِ تضرب القَوانِس، فحذفَ "تَضرب" لدلالةِ أضرب عليهِ.

اسما الزمان والمكان.

فصل

ما بني منْها من الثلاثي المجردِ على ضربين: مفْتُوح العين، ومكْسورها. فالأولُ بنـاؤه من كُل فعلٍ كانَتْ عين مضارعِهِ مفْتُوحةً، كالمشْرب، والملْـبس، والمـذْهب. أو مـضمومةً كالمصدر، والمقْتَل، والمقامِ إلا أحد عشَر اسماً، وهي: المنْسِك والمجزر، والمنْبِتُ والمطلِع، والمشْرِقُ، والمغْرِب، والمفْرِقُ، والمسقِط، والمسكِن، والمرفِقُ، والمسجِد. والثانِي بناؤه من كُل فَعلٍ كانَت عين مضارعِه مكسورةً كالمحبِس، والمجلِس، والمبِيت، والمصيف، ومـضرب الناقةِ، ومنْتِجها. إلا ما كان منْه معتل الفاءِ، أو اللامِ، فإن معتل الفاءِ مكسور أبداً كالموعِد، والمورد، والموضِع، والموجِل، والموحِل، والمعتل اللامِ مفْتُوح أبداً، كالمـأتَى ، والمرمـى، والمأوى، والمثْوى، وذكر الفَراء[1] أنه قد جاء: مأوي الإبِل، بالكسر.

اسما الزمان والمكان، هذا الفَصلَ معنَاه ظَاهِر، ونَذْكُر فِيهِ مزيد بحثٍ، واعلَم أن "مفْعل" بفَـتْح المِيمِ والعين، فإن كان من فِعلٍ عين مضارعِه مفْتُوحةٌ، أو مضمومةٌ يدل على ثَلاثَـةِ معـانٍ، أحدها: المصدر المِيمي كقَولِك: عجِبتُ من مقْتَل فُلانٍ، أي: من قتْلِه. والثانِي: الزمان، كقَولِك: الناس باليومِ العاشِر من المحرمِ هذا مقْتَلُ الحسين بن علي[2]، أي: زمان قتْلِهِ في مِثْل هذا اليوم قُتِلَ. والثالِثُ: المكان، كقَولِك: مدخَلُ النصل مِن السهمِ، فإن كان من "فِعلٍ" عـين مـضارعِه مَكْسورةٌ لا يدل "مفْعل" بفَتْح المِيمِ والعين إلا على المصدر، والحاصِلُ أن فَعل بِفَتْح العين، أو يفعل بِضم العين فالمصدر المِيمي والزمان والمكان مِنه يكُون "مفْعل" بِفَتْح العين إلاّ أحد عشَر لَفْظاً، وهِي ما ذَكرها المصنفُ، وقد زاد بعضهم المحشِر، والمجمِع فإنه قد جاءت هذه الألفَاظُ الثلاثَةَ عشَر على "مفْعِل" بكسر العين وإن كان القِياس الفَتْح. وقد نُقِلَ فِي المـسجِد والمطْلِـع، والمنْسِك الفَتح أيضاً، وقِيلَ الفَتْح فِي كُلها على القِياس، وإن لَم نَسمعه. وإن كان من فَعِل عين

---

[1] - انظر الارتشاف ٥٤/٢.
[2] - لو أنه استشهد بمثالٍ آخر من هذا القبيل لحكمت بتشيعه.

مضارعِهِ مكْسورةٌ فَالزمان والمكان مِنه "مفْعِل" بِفَتْح المِيمِ وكسر العين مِـن غَيـر اسـتِثْناءٍ، والمصدر المِيمي مِنه "مفْعل" بِفَتْح المِيمِ والعين، إلا لَفْظَين وهما: المرجِع والمـصِير فَإنهمـا مصدران، وقَد جاء بِكسر العين. هذا البحثُ الذي مضى مِن أَول هذا الفَصل إلى ههنَا بحـثُ الفِعل الصحِيح والأجوف، والمضاعفُ والمهموز، فأما المعتَلُّ الفَاءِ، فَهو مفْعِل بِفَتْح المِيمِ وكسر العين سواء كانَت عين المضارع مفْتُوحةً، أَو مكْسورةً، أَو مـضمومةً. واللفِيـفُ المفْـروق كالمعتَل الفَاءِ، واللفِيفُ المقْرون كالمعتَل اللام، والعلةُ فِي مجيءِ المعتَل الفَـاءِ علـى مفْعِـل بِالكسر، قَالُوا: عِلتُه أَن الخُروج مِن حرفِ العِلةِ إلى الكسرةِ أَخف مِن الخُـروج مِنْهـا إلـى الفَتْحةِ. والموعِد بِكسر العين أخَف على اللسان مِن "الموعد" بِفَتْح العين، والعِلةُ فِـي مجـيءِ معتَل اللامِ على "مفْعل" بِفَتْح العين، قَالُوا" العِلّةُ فيهِ أَن الفَتْحةَ ما قَبلَ حرفُ العِلةِ أَخَـفّ مِـن الكسرةِ، لأنه إذا كان ما قَبلَ حرفِ العِلةِ مفْتُوحاً يصِير حرفُ العِلةِ أَلِفاً، وإذا صـار حـرفُ العِلةِ أَلِفاً صار خَفِيفَاً، قَولُه: كالمصدر: اعلم أَن المصدر مِن صدر يصدر إذا رجع، مضرب: الموضِع الذي يضرب الفَحلُ الناقَةَ، أَي: ينْزو عليها، والمنْتَج، موضِع النِتَاج، أَي: الولادة.

فصل

وقَد تَدخُلُ على بعضِها تَاء التأنيثِ، كالمزلة، والمظِنة، والمقْبرةِ، والمشْرقة، وموقَعـةِ الطائِر. وأما ما جاء على "مفْعلَة" بالضم كالمقْبرة، والمشْرقة، والمـشْربة، فأسـماء غَيـر مذْهوبٍ بِها مذْهب الفِعل.

وقَد تَدخُلُ على بعضِها تَاء التأنِيثِ. اعلَم أَن دخُولَ التاءِ فِي هذا النـوع سـماعِي، ولَيس بِقَياسِي. المزلّة: الموضِع الذي لا تَثْبتُ فِيهِ القَدم بل تَزل مِن لِينه، فَروي فِيها فَتْح الزاءِ وكسرها، أَما فَلأنه مصدر وزمان، أَو مكان مِن زل يزِلُّ على وزن عِلم يعلَم، وأَمـا المزلَـة بِكسر الزاءِ فَلأنه مكان مِن زل يزل على وزن ضرب يضرب. وأما المظِنـةُ بِكـسر الظـاءِ الموضِع – وهـو شَاذٌّ-؛ لأن هذا اللفْظَ مضارعه مضموم العين، والمفْعِل بِكسر العين شَـاذ فَما كان عين مضارعِهِ مضمومةً، أَو مفْتُوحةً، وموقَعة الطائِر: موضِع وقُوعِهِ روي فِيها كسر القَافِ وفَتْحها، والكسر قِياس؛ لأنها معتَل الفَاءِ؛ والفَتْح شَاذ. وأما ما جاء، يعنِي: كُل كَلِمةٍ على وزن "مفْعلَة" بِضم العين فَهي اسم صريح، ولَيس مراد بِهِ صدور الفِعل فِي موضِع، بـل هـو اسم وضِع هكَذَا؛ لأن اسم الزمان والمكان لَم يجِيء على مفْعل بِضم العين. المشْرقة، مجمـع الناسِ فِي موضِع تَقَع عليه الشمس. والمسربة بِالسين المهملَةِ الشعر الممتد مِن الـصدر إلـى

السرةِ. قولُه: غَير مذْهوبٍ بِها مذْهب الفِعل، يعنِي: اسماء وضِعت هكذا، ولَيست يـراد بِهـا صدور الفِعل فِي زمانٍ، أو مكانٍ.

فصل

وما بني مِن الثلاثِي المزيدِ فِيهِ، والرباعِي فَعلَـى لفْـظِ اسـمِ المفْعـول كالمـدخَل والمخْرجِ، والمغَارِ فِي قولِه: ٢٦١:- مغَار ابن همامٍ على حي خَثْعما.

وقولهم: فلان كريم المركَّـبِ، والمقاتَـل، والمـضطَربِ، والمتَقلَـبِ، والمتَحامـل والمتَدحرج والمجرنْجم. قَالَ العجاج:

٢٦٢- محرنَجم الجامِل والنُؤي

وما بنِي مِن الثلاثِي: يعنِي: كُل فِعلٍ لَيس بثُلاثـي مجـردٍ فالمـصدر والزمـان، والمكان، والمفْعولُ بهِ على وزن مضارع مجهولِ ذَلِك الباب، إلا أَنك تُبدِلُ حرفَ المضارعةِ مِيماً، تَقُولُ: مِن "يدخَلُ" مضارع مجهولُ الإدخَال: "مدخَل" بضم المِيمِ، وفَـتْح الخـاءِ، ومِـن يخْرج مضارع مجهولُ الإخْراجِ: "مخْرج"، وكَذَلِك جميع الأَمثلَـةِ. وإنمـا يجعـلُ الزمـان، والمكان، والمصدر المِيمي على وزن المفْعول فِيما زاد على الثلاثِي، لأنهـا مفْعولَـةٌ علـى الحقِيقةِ فَنَاسب إلحاقُها بِالمفعول بهِ فِي الوزن. قَولُه: مغَار ابن همامٍ على حي خَثْعمـا. هـذا مصرع مِن بيتٌ وأوله. "وما هِي إلاّ فِي إزارٍ وعِلْقَةٍ"   مغَار ابن همامٍ على حي خَثْعما.

الضمِير فِي "وما هِي" ضمِير "جارِيةٍ" أَي: ولَم تَكن تِلْك الجارِيةُ فِي وقْتِ إغَـارةِ هـذا الرجل إلا صغِيرةً لابِسةً لِعاب الأَطْفَال. العِلقَة بِكسر العين: ثَوب خَفِيفٌ إلى الـسرةِ. ومغَـار هنا: منْصوب على الظرفِ، أَي: وقْتَ إغَارةِ عمروِ بن همامٍ على قَبيلَةِ خَثْعم. وقَولُـه: علـى حي خَثْعما، متَعلقٌ بِما دل عليه مغَار لا بمغار، لأن اسم الزمان والمكان لا يعمل، كأنه قَـالَ: هو على حي خَثْعما. واختُلِفَ فِي قَائِلُ هذا الشعر، والمشْهور أَنه حمِيد بن ثَورٍ. وقَـولُهم، أَي: كَرِيم المركب، أَي. كريم الأَصل والمركب مكان التركِيبِ، والمراد مِنه أَبا مرةَ وقَومه، لأنهم

٢٦٠- البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور في الكتاب ٢٣٥/١، ابن السيرافي ٣٤٧١، والطماح العقيلي في فرحة الأديب ٨٤-٨٥، وبلا نسبة في الكامل للمبرد ٢٦١/١، المقتضب ٢١٢١/٢، ٣٤٣/٤، المحتسب ٢٦٦/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٥١/١. والشاهد فيه : أن "مغار" اسم زمان جاء على وزن "مفعل"؛ لأنه يصاغ من الثلاثي المزيد.

٢٦١- البيت من الرجز ، وقيل من مشهور السريع، وهو للعجاج في ديوانه ٤٨٤/١، التخمير١٣٩،١٤٠/٣، الخزانة ٢٧٤/١١، شرح أبيات المغني٥٤/١. والشاهد فيه : أن "محرنجم" اسم مكان من الرباعي المزيد جاء على وزن اسم المفعول.

موضِع حصولِه مِنْهم، والمقَاتَلُ: وهو مصدر مِيمي، أو زمان، أو مكان، أو مفْعولٌ مِن قاتَـل. والمضطَرب: وهو الزمان، أو المكان،

أو المصدر مِن الاضطِراب وهو التردد وعدم الاستِقْرار، أَصلُه: اضتَرب فَقُلِبتَ التاء طَاء، والمتَقَلب، وهو المصدر، أو الزمان، أو المكان مِن الانقِلابِ. والمتَحامل: وهو المصدر أو الزمان، أو المكان، تَحامل، يقَالَ تَحامل على الشّيءِ إِذا مالَ إليهِ، وتَحامل إذا تَكَلّفَ مشقةً. والمدحرج: وهو المصدر، أو الزمان، أو المكان مِن دحرج إِذا ردد الحجر مِـن العلـو إِلـى السفْل.

والمحرنْجم: وهو المصدر، أو الزمان، أو المكان مِن حرنْجم إِذا انقَبـضت أَعـضاؤه واجتَمع. قَالَ: وأَولُ هذهِ القَصِيدةِ:

أَطَرباً وأَنْتَ قِنسري والدهر بالإِنْسان دواري.

يعنِي: أَتَطْرب طَرباً وأَنْتَ قَنّسري، وهو الشيخُ الفَانِي، والدواري: مبالَغَةٌ مِـن جِهـةِ تَشْدِيدِ الواوِ وياء النسبةِ إِلى الأَفْعل له إِلا الدَواب، وهذا يشْبِه فَعلَة. قَولُه: محـرنْجِم الجامِـلُ والنئي. المحرنْجِم: المجتَمِع. الجامِل: القَطِيع مِن الإِبِل مع رعاتِها. النؤي: جمع، النوي، وهو خَنْدقُ الخَيمة، لِيجري فيهِ المطَر، قَد تَأْتِي القِصةُ فِي أَثْنَاءِ القَصِيدةِ إِلى أَن بلَغَ إِلى هذا البيتِ، يعنِي: معنَى: أَيظَهر الفَرح فِي حال كَونِك شَيخَاً، وفي حال رؤَيتِكِ دوران الزمان، وأَنْتَ تَرى ديار الأَحِبةِ خُرِبةً خَالِيةً بِحيثُ خَلا مجتَمع الإِبل، وموضِع خِيامِ الأَحباءِ ومجالِسهم عن أَهلِها.

فصل

وإذا كثُر الشيء بالمكان، قِيلَ فِيه "مفْعلةٌ" بِالفَتْح، يقَالُ: أَرض مـسبعةٌ، ومأسـدةٌ، ومذْأبةٌ، ومحيأةٌ، ومعفَأةَ، ومقْثَأةٌ، ومبطَبخِةً. قَالَ سِيبويه[١]: ولَم يجِيؤوا بنظير هذا فِيما جاوز ثلاثةَ أَحرفٍ مِن نَحو: الضفدع، والثعلب، كَراهةَ أن يثْقُلَ عليهم لأنهم قـد يـستَغْنُون بـأن يقُولُوا: كثيرةُ الثعالِب.

وإذا كثُر الشيء بالمكان. اعلَم أَنهم إِذا أَرادوا أَن يذْكُروا كَثْرةَ محصول شَيءٍ لِمكان، وضعوا له "مفْعلَة" بِفَتْحِ المِيمِ والعين، ولُزومِ التاءِ إياه، وهذا قِياسِي مطرد فِي كُل اسمٍ ثُلاثِي، كقَولِك: أَرض مسبعة، أي: يكثُر فِيها السباع، ومأسدة، أَي: تَكْثُر فِيها الأسد. ومذْأبة، أَي: تَكْثُر

---

١ - انظر الكتاب ٩٤/٤.

فِيها الذئب. ومحيأة، أي: تَكْثُر فِيها الحيةُ. ومفْعأة، أي: تَكْثُر فِيها الأفْعى، وهو نَوع معـروفٌ مِن الحيةِ. ومقْثأة، بِالقَافِ والثاءِ المنْقُوطَةِ مِن فَوقِها بِثَلاثِ نُقَطٍ وبعد التاءِ همزةٌ موضِع فِيها القُثاء والحِناء. ومبطَخةِ، أي: موضِع يكْثُر فِيه البطيخُ. قَالَ سيبويه، يعنِي: هذا يخْتَص بالاسمِ الثلاثِي، أما فَما جاوز الثلاثِي لَم يبنَوا مِنه هذا البنَاء، لِثقَلِهِ بِكَثْرةِ الحرُوفِ، لا يقُولُـون: مِـن الضفْدع، مضفْدعة، بل يقُولُون: كَثِيرةُ الضفَادِع، كَذَلِك جميع الأسماءِ غَير الثُّلاثِيةِ.

فَصل

ولا يعملُ شَيء مِنها. و"المجر" فِي قَول النابِغَةِ:

٢٦٣ - كأن مجر الرامِساتِ ذُيولَها عليهِ قَضِيم نَمقته الصوانِعُ

مصدر بِمعنَى الجر، وقبلَه مضافٌ محذُوفٌ تَقْدِيره، كان أثَر جر الرامِساتِ.

ولا يعملُ شَيء مِنها: الضّمِير فِي مِنْها يعود إِلى اسما الزمان والمكان، يعنِـي: لا يعملُ اسما الزمان والمكان فِي شَيءٍ البتةَ لا فِي المظْهر ولا فِي المضمر؛ لأن اسما الزمـان والمكان لَيست بِصفَاتٍ، فَإِذا لَم تَكُن صِفَاتٌ فَلا مشَابهةَ بيْنَها وبين اسمِ الفَاعِـل، والمفْعـول، والصفَات المشَبهةِ، بل هما سواء الأسماء الجامِدة، نَحو: اليوم، واللّيلَة، والـسحر، وغَيرهـا، والمجر الرامِسات: الرياح التي تُثير التراب وتَدفْن الآثار، والـضمِير فِـي ذُيولِهـا ضـمِير الرامِساتِ، والضمِير فِي "عليهِ" ضمِير أثَر مجر الرامِسات. القَضِيم: الجِلْد الأبيض الذي يكْتَب عليه. نَمقْته بِتَشْديِدِ المِيمِ، أي: بعثَر. الصوانِع: جمع صانِعةٍ، وهِي المرأَةُ المخْرقة. والمـراد ههنا المشَبه، يعنِي: جرت الرياح على منَازِل الأحياء ولم يبقَ مِنها الأثَر: فَآثَارهـا كـالنقُوشِ على القَضِيم. والمراد بالاستِشْهادِ قَولُه: مجر الرامِساتِ فَإن المجر يشْبِه أنـه اسـم المكـان ونَصب ذُيولَها. فَهذا نَقِيض قَولِه: اسم الزمان والمكان لا يعملُ. فَأجاب عن هذا الإِشـكال: أن المجر هنا لَيس بِمكَانٍ، بل هو مصدر ، والمصدر يعملُ عملَ الفِعل.

اسم الآلة

٢٦٢- البيت من الطويل ، وهو للنابغة في ديوانه ٤٣، شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٧٤- التخمير ١٤١/٣، الخزانة ٤٥٣/٢. والشاهد فيه : أن "مجر" مصدر بمعنى "الجر" وقبله مضاف محذوف تقديره : كأن أثر جر الرامسات ولا يجوز أن يكون اسم مكان؛ لأنه لا يعمل.

اسم الآلَةِ: هو اسم ما يعالج بهِ، وينْقَلُ.ويجِيء على "مِفْعل"، و"مِفْعلة"، و"مِفْعـال" كالمِقَص والمِحلب، والمِكْسحةِ والمِصفَاةِ، والمِقْراض والمِفْتاح.

اسم الآلة. يعنِي: اسم الآلَةَ هو ما يعملُ بهِ، أو ينْقَل بهِ شَيء مِن مكَانٍ إلى مكَـانٍ، يعنِي: يعالَج ويعملُ: يجِيء، يعنِي: أَوزان الآلَةِ، "مِفْعل"، ومِفْعلةَ، ومِفْعال" كُلها بِكَـسر المِـيمِ وفَتْح العين، وكَذَا قِياس مطّرد فِي جميع الأفْعال الثلاثِيةِ، كالمِقَص وهو ما يقَص بِـهِ الـشعر والقَلَم، أَي: يقْطَع. والمِحلب، والمِفْتَاح، وهو ما يفْتَح بهِ الباب، والمِحلب، المِخْلَـب: بِالخَـاءِ المعجمةِ، متحد لا مسن سمَي بِذَلِك؛ لأنه يخْلِب النبات وغَيره، أَي: يقْطَعه، والمِكْسحة: وهو ما يكْسح بِه الثلْج، أَي: يكْسر وينْقَلُ، المِصفَاة وهي ما يصفى بهِ التراب، أَي تَمِيز خَالِـصةُ مِـن رديئة. المِقْراض: وهو ما يقْرض بهِ الثوب، أَي يقْطَع.

فَصل

وما جاء مضموم المِيمِ والعين مِن نَحو: المسعط، والمنْخُل، والمـدق، والمـدهن والمكْحلة، والمحرضة، فَقَد قَالَ سِيبويه[1]: لم يذْهبوا بِها مذْهب الفِعل، ولكنها جعِلَتْ أسـماء لهِذهِ الأوعِية.

و َما جاء مضموم المِيمِ والعين. المسعط: ظَرفٌ يجعلُ فِيهِ السعوط ويـصب فِـي الأنْفِ، والسعوط داء يصِيب فِي الأنْفِ. المنْخُل: هو ما ينْخَلُ بهِ الدقِيقُ. والمدق: ما يدق بِـهِ الشيء. المدهن: ظَرفُ الدهن. والمكْحلة: ظَرفُ الكُحل. والمحرضة: بِالحاءِ المهملَةْ والـضادِ المعجمةِ ظَرفُ الحرضِ وهو الأشْنَان. قَولُه: لَم يذْهبوا بِها مذْهب الفِعل، يعنِي: لَم يجعلُوا هذه الأسماء متصِلَةً بِالفِعل ومشتَقةٌ مِنه كأسماءِ الزمان والمكان والآلَةِ، لأن الاسم المشْتَق مِن الفِعل لَم يجِيء على وزن "مفْعل" بِضم المِيمِ والعين، بل هذه أَسماء موضوعةٌ لِهذِهِ الأسماءِ كَـسائِر الأسماءِ الجامِدةِ، وهذا مِثْلُ الكَلِماتِ التي جاءت على وزن المفْعول، ولَيس المراد بهِ المفْعـولَ وهِي أَربع كَلِماتٍ المغْثُور، والمغْبور كِلاهما بالِعين المعجمةِ، وهما مِثْلُ صمغٍ نَبع فِي الشجرِ فِيه حلاَوةُ. والكَلِمةُ الثالِثَة: المغرود أَيضاً بالغَين، وهو نَوع مِن الكَماءة، والرابِعةَ: "المعلـوق، وهو ما يعلقُ بِه شَيء. قَالَ أَبو سعيدٍ لاَ نَظِير لِهذِه الأَربعةِ.

ومن أصناف الاسم:

[1] - انظر الكتاب ٩٤/٤.

الثلاثي

للمجردِ مِنه عشرةُ أبنيةٍ أمثِلتُها: "صقْر"، و"عِلْـم"، و"بـرد"، و"جمـل"، و"إبِـل"، و"طُنُب"، و"كَتِف"، و"رجل"، و"ضِلَع"، و"صرد". وللمزيدِ فِيهِ أبنيَةٌ كَثِيرةٌ، ولعل الأمثِلَة التي أنَا ذَاكِرها تُحِيط بِها، أو بِأكْثِرها.

ومِن أصْنَافِ الاسمِ الثلاثِي: الأوزان الممكِنَةُ لِلثلاثِي اثْنَي عشَر وزنَاً، وذَلِـك لأن لِلفَاءِ ثَلاثُ حركَاتٍ، وللعِين أيضاً ثَلاثُ حركَاتٍ، وسكنها فَإذا ضربتَ أحوالَ الفَاءِ فَهي ثَلاثَـةٌ فِي أحوال العين، وهِي أربعةٌ يحصل اثْنَي عشَر وزنَاً. الأول: فَعل بِفَتْح الفَاءِ وسكُون العـين "كصقْر". والثَانِي: فِعل بِكسر الفَاءِ وسكُون العين "كعِلْم". والثالِثُ: فُعل بِضم الفَـاءِ وسـكُون العين "كبرد". والرابِع: فَعل بِفَتْح الفَاءِ والعين كجمل. والخَامِس: فِعِل بِكَـسر الفَـاءِ والعـين "كإبِل". والسادِس: فُعل بِضم الفَاءِ والعين كطُنُب. وهو حبلُ الخَيمةِ. والسابِع: فَعِل: بِفَتِح الفَـاءِ وكسر العين ككَتِف. والثامِن: فَعل بِفتح الفَاءِ، وضم العين "كرجل". والتاسِع: فِعل بِكسر الفَـاءِ وفَتْح العين كضِلَع. والعاشِر: فُعل بِضم الفَاءِ وفَتْح العين كصرد، وهو طَائِر. فَهـذِه عـشْرةُ أوزانٍ كُلها مستَعملَةٌ. والحادِي عشَر: فُعِل: بِضم الفَاءِ وكسر العين، ولَم يستَعمل فيهِ إلا دئِل، وهو دويبةٌ. وقَد جاء وعِل بِضم الفَاءِ وكسر العين فِي روايةٍ، والمشْهور "وعِل" بِفَـتْح الفَـاءِ وكسر العين. والثانِي عشَر: فِعل بِكسر الفَاءِ وضم العين، ولَم يستَعمل على هذا الوزن شَيء، لِثِقَلَ الخُروجِ مِن الكسرةِ إلى الضمةِ. وللمزيدِ فِيهِ، يعنِي: لَم ينْقَل عن العربِ جميـع الأوزان المزِيدةِ على الثلاثي، ولَم يمكِن حصرها؛ لأنه لَيس لِلزيادةِ ضابِطٌ، وقِياس حتـى يحـصرها الضبطُ والقِياس، ولكِن تَتَبع المصنفُ ما يمكِنُه تَتَبعه مِن كلامِ العربِ فَجمع مِن كلامِهِم هـذه الأوزان المذْكُورةَ، وغَلَب على ظَنه مِن كَثْرةِ تَتَبعهِ كلامِهم أنه لَم يفُتْه إلا قَلِيلٌ.

فَصل

والزيادةُ إما تَكُون مِن جِنْس حروفِ الكَلِمةِ كالدال الثانِيةِ فِي "قُعددٍ"، ومهدد". أو مِن غَير جِنْسِها كهمزةِ "أفْكَل"، و"أحمر". وللإلحاق كواو "جوهر" و"جدول"، أو لِغَير الإلحاق كألِفِ "كاهِل" و"غُلام".

والزيادةُ: الحصر. الذي ذَكَره مستَقِيم؛ لأن الزيادةَ إما أن تَكون مِن حروفِ الكَلِمةِ، أو مِن حروفٍ لَيست مِن حروفِ الكلمةِ، ثُم الزيادةُ إما أن تَكُون للإلحاقِ بِرباعي أصلي، أو مزيدِ

رباعِي. وإما أن تَكُون لِغَير الإلحاق. فَالزيادةُ مِن نَفْسِ الكَلِمةِ قَد يكون مدغَماً بأن يكُون الأولُ ساكِناً نَحو: مقَطع والأصلُ مقطْع. وقَد لا يكُون مدغَماً بأن يكون الحرفَان المتَجانِسان متَحركَين، نَحو: "قُعدد" بِضم القَافِ والدال الأولَى، وسكُون العين وهو الذي بينَه وبين جدهِ الأكْبر أكْثَر مِن أقْربائِه ونَحو: مهدد: بِفَتْح المِيمِ والدال الأولَى وسكُون الهاءِ، وهو مِن أسماءِ النساءِ، كما تَقُولُ: رأَيت مهدد التي هي امرأَةٌ. والزيادةُ التي لَيست مِن حروفِ الكَلِمةِ، نَحو: أفْكَل" على وزن "أجدل" فَالهمزةُ زائِدةٌ، والأفْكَلُ الرعدةُ مِن الحمى. فإن قِيلَ: لم لا يجوز أن تَكُون جميع حروفِ "قُعدد"، وأَفْكَل" وأشباهِهِ أصلِيةٌ؟ قِيل: لا تُعلَم الزيادةُ إلا بالاشْتِقَاقِ، فَإن معرِفةُ الحروفِ الأصلِيةِ والزائِدةِ بِطَلَبِ الأصل الذي اشْتُقتْ مِنه الكَلِمةُ، وكُل حرفٍ لَم نَجِده فِي المشْتَق مِنه عرفْنَا كَونَه زائِداً. والقُعدد" مشْتَق مِن "قَعد" والدالُ الثانِيةُ زائِدةٌ والأفْكَل مشْتَق مِن "الفَكْل" غَير مستَعملٍ، وإنما عِلمنَا أن الأفْكَل مشْتَق مِن الفَكل لأن وزنَه "أفْكَل" فَكما أن الهمزةَ فِي أفْعل زائِدةٌ فَكَذَلِك فِي "الأفْكَل" فَإن قِيلَ: ما الفَرقُ بين الإلحاقِ وغَيره؟ الفَرقُ بينَهما أن الملْحقَ الذي يزاد فِيهِ حرفٌ لِيلْحقَ بِالرباعِي، أو حرفَان، أو أكْثَر ليلْحقَ بِمزيدِ الرباعِي مِن غَير أن يكُون المطْلُوب مِن زيادةِ الحروفِ معنَى مقْصوداً، كَجوهر فَإنه زيدت فِيهِ الواو، لِيلْحقَ بِمفْعل. وغَير الملْحقِ: هو الذي زيد فيهِ حرفٌ قَصاعِداً طَلَباً لِمعنَى مقْصودٍ، نَحو: أحمر" فَإن المطْلُوب مِن الزيادةِ وزن "أفْعل"، فَإنه وزن مِن أوزان الصفَاتِ، وكَضارب: فَإن المطْلُوب مِن زيادةِ الألِف وزن فَاعِل، فَإنه أيضاً مِن أوزان الصفَات.

فَصل

والزيادةُ المجانِسةُ لا تَخْلُو مِن أن تَكُون تَكْريراً للعين، كـ "خَفَيفَد" وقِنب". أو اللامِ كـ و"خِدب". أو لِلفَاء والعين، كمرمريس" و"مرمريت". أو لِلعين واللام كـ "صمحمح" و"برهرةٍ". وما عداها مِن الزوائِد حروفُ "سأَلتُمونِيها".

والزيادةُ المجانِسةُ، يعنِي: هذا الفَصلُ ظَاهِر منْشَرح لِغَايةِ "الخفَيفَد" بِفَتْح الخَاءِ المعجمةِ والفَاءين هو الخَسفُ المسرع، وولَد النعامةِ أيضاً. والقِنب" بِكسر القَافِ وفَتْح النون المشددةِ وهو نَوع مِن الكِتان وأَصلُه نُونَان أُدغِمتَ إحديهما فِي الأخْرى. والخَفَيدد" مِثْلُ "الخَفَيفَد" وزناً ومعنَى. و"الخِدب" وزناً ومعنَى. و"الخِدب" بِكسر الخَاءِ المعجمةِ وفَتْح الدال وتَشْدِيدِ الباءِ هو الضخْم، وقيل: الطوِيلُ. "المرمريس": والشدِيد والداهِيةُ، والمرمريت "لا نَظِير لِهاتَين الكَلِمتَين. الصمحمح بِالصادِ والحاءِ المهملَتَين الشدِيد وقِيلَ: الغَلِيظُ من البقَر، وقِيل:

الأَصلَع. البُرهرهه، بالباءِ المنْقُوطَةِ مِن تَحتِها بمنَقطةٍ والرائين المهملتَين: الجاريةُ البيـضاء.

قَولُه: وما عداها حروفٌ مِن الزّوائِد سأَلتمونيها، يعنِي: إذا كانَتَ الزيادةُ مِن نَفْسِ الكَلِمةِ جـاز أَن تَكُون مِن سائِر الحروفِ، وإن لم تَكن مِن نَفْسِ الكَلِمةِ لم يجز إلاّ أَن تَكُون أَحـد حـروفِ "سأَلتُمونِيها"

فَصل

والزيادِةُ تكُون: واحِدةً، وثِنتَين، وثَلاثاً، وأَربعاً. ومواقِعها أَربعةٌ: ما قَبلَ الفَاءِ، ومـا بين الفَاء والعين، وما بين العين واللاّمِ، وما بعد اللامِ. ولا تَخْلُو مِن أن تَقَـع مفْتَرقَـةً، أَو مجتَمِعةً.

والزيادةُ تَكُون واحِدةٌ، يعنِي: الاسم المزِيد لا يتَجاوز عدد حروفِهِ مِن سبعةِ أَحرفٍ كما يأتِي شَرحه، فَإن رأَيتَ اسماً زائِداً على سبعةِ أَحرفٍ فَاعلْم أَنه أَعجمِي، نَحو: شَقْمونيا، ونَحو: مرعبلانه، وهِي دويبةٌ فَإن الباء بِمنزلَةِ كَلِمةٍ أُخْرى. والزيادةُ إن كانَت أَكْثر مِن حرفِ واحِـدٍ فَإما أَن تَقع حروفُ الزيادةِ متَفَرقَةً، أَو مجتَمِعةً كما يأتِي أَمثِلَتُها.

فَصل

والزيادةُ الواحِدةُ قَبلَ الفَاءِ فِي نَحو: أَجدل، وإثْمِد، وإصبِع، وأَصبع، وأُبلُم، وأَكْلُب، وتَنْضب، وتَدراء، وتَنْفُل، وتَحلِيء، ويرمع، ومقْتَل، ومِنْبر، ومجلِس، ومنْخُـل، ومـصحف، ومِنْخِر، و"هبلَع" عِنُد الأَخْفَش[1].

والزيادةُ الواحِدةُ: الهمزةُ فِي هذِهِ الكَلِماتِ زائِدةٌ، الأَجدل: الصقْر، الأَثْمِـد: الكُحـل. قَال: تَاج العروس[2]. الإِصبع: كيفَ ما تَلَفَّظْتَ بِها ممالَةُ نَظِيره فِي الوزن حِماراً، الأُبلُم: بِضم الهمزةِ واللامِ ورقُ شَجر المقْل.

الأَكْلُب: جمع كلْب. وتَنْضب: بِفَتْح التاءِ وسكُون النون وضم الضادِ المعجمـةِ، وهـو شَجر تتخَذُ مِنه السهام، فَالتاء زائِدةٌ. وتُدرأ بِضم التاءِ وسكُون الدال المهملَةِ وبِهمزةٍ بعد الراءِ المهملَةِ: وهو القُوة، وما يدرأُ بِهِ الرجلُ عدوه مِن سِلاحٍ وغَيرِهِ والتاء زائِدةٌ. و"تَنْفُل" بِتَـاءين الثانِيةُ ساكِنَةٌ والأُولَى يجوز فَتْحها وضمها وبالفَاءِ، وهو ولَد الثعلَبِ، فَالتـاء الأولَـى زائِـدةٌ.

[1] - انظر الكتاب ٣٣٥/٢.
[2] - انظر تاج العروس (صبع).

و"تَخْلِئ" بِتَاءٍ مكْسورةٍ بعدها هاء مهملَةٌ ساكِنَةٌ، وبالهمزةِ بعد اللامِ، وهو ما أَفْسده السكِين مِـن الجِلْدِ إذا أُصلِح بِالسكِّين يقَالُ: حلِئَ الجِلْد إذا ظَهر فِيه يخْلِئ، أي: بقْعه، أو خَدشه، والتاء زائِدةٌ أيضاً. و"يرمع" بِياءٍ مفْتوحةٍ منْقُوطَةٍ مِن تَحتِها بنُقْطَتَين بعدها راء مهملَة، وبعد المِـيمِ عـين مهملةٌ، وهو الحجر الأبيض، وقِيل: الحجر الرخْو، والياء زائِدةَ. ومثْـل: قَـالمِيم فِـي هـذِهِ الكَلِماتِ زائِدةٌ، وإذا تأَملْتَ الإشتِقَاقَ تَعرفُ الزيادةَ مِن الأَصلِي. فَالمِنْبر مِن النبر وهو الرفْعةُ، سمي بِذَاك، لأنه مرتَفِع، أو لأنه يرفَع الخَطِيب. و"هبلَع"، يعنِي: قَالَ الأخْفَشُ: الهاء زائِدةٌ، لأن الهبلَع بِكسرِ الهاءِ الأَكُول، مأخُوذٌ مِن بلْعِ الطعامِ فِي الحلْقِ، وقَالَ سِيبويه: الحروفُ الأربعـةُ أَصلِيةٌ وزنُه وزن دِرهم.

فَصل

وما بين الفَاءِ والعين فِي نَحو: كاهِل، وخَاتِم، وشامِل، وضيغَم، وقُنْبـر، وجنْـدب، وعنْسل، وعوسج.

وما بين الفَاءِ والعين: الكاهِل: الكَتِفُ فَالأَلِفُ زائِدةٌ، لأنه مِن اكتَهل إذا ارتَفَع. وخَاتِم، يجوز فَتْح التاءِ وكسرها، وفَتْحها أُولَى هنَا ليخَالِفَ وزنُه وزن كاهِل. وشَأْمِل بهمزةٍ ساكِنَةٍ بعد الشين وهو الريح التي تَجِيء مِن جانِبِ اليمِين، ومِثْلُه الشمأل فَالهمزةُ زائِدةٌ؛ لأنه مِنْ شَمل إذا تَمم. وضيغَم: بِالضادِ والغَين المعجمتين وهو الأسد والياء زائِدةٌ؛ لأنه مِن ضـغَمِ إذا عـض. وقُنبر بِقَافٍ مضمومةٍ بعدها نَون ساكِنَةٌ نُونُها زائِدةٌ، لأنه بِمعنِى القُبر بِضم القَافِ وتَشْدِيدِ الباءِ وهو طَائِر، فَإذا لَم تَكُن فِي "قُبر" نُون علِمنا أن النون فِي "قُنْبر" زائِدةٌ. وجنْدب: بِجيمٍ مضمومةٍ وبِفَتْحِ الدال المهملةِ وضمها نَوع مِن الجرادِ، نُونُها زائِدةٌ؛ لأنه مِن الجدبِ، وهو اليبوسةُ كانه يجعلُ الأرض يابِسةً مِن النباتِ. وعنْسل "بِعينٍ مهملةٍ بعدها نُون ساكِنَةٌ، وهو الناقةُ المـسرِعةُ نُونَها زائِدةٌ، لأنه مِن عسِلَ إذا أسرع. وعوسج: وهو نَوع مِن الشجرِ لَه شَوك، واوه زائِـدةٌ لأنه مِن عسج إذا طَالَ ومد.

فَصل

وما بين العين واللامِ فِي نَحو: شَمأَل، وغَزال، وحِمار، وغُلام، وبعِيـر، وعِثْيـر، وعلِيب، وعرنْد، وقُعود، وجدول، وخِروع، وسدوس، وسلم، وقِنب.

وما بين العين واللامِ: معنَى "شَمأَل" مثل شَامِل، وقَد ذُكِر فَالهمزةُ زائِـدةٌ. وغَـزال فَالأَلِفُ فِي هذِهِ الكَلِماتِ زائدةٌ، لأنها تَسقُطُ فِي الجمعِ فَلَو كانَتْ أَصلِيةً لما سقَطَتْ. وبعِير: الياء

زائِدةٌ لأنها تَسقُطُ فِي الجمعِ. عِثْير: بِكسرِ العين المهملَةِ وهو الغُبار، والياء زائِدةٌ. لأنـه مِـن عِثْر إذا ارتَفَع لِينْظر إلى شَيءٍ، والغُبار يرتَفِع. وعْلَيب: بِضم العين المهملَةِ وسـكُون الـلامِ وفَتْح الياءِ المنْقُوطَةِ مِن تَحتِها بِنُقْطَتَين، وهو اسم وادٍ، فَالياء زائِدةٌ لأنه مِن علْب إذا أَثر شَيء فِي شَيءٍ بِحيثُ ينْتَهي مِنه علامةَ، وعرنْد "بِضم العين والراءِ المهملَتين وسكون النون، وهـو الموضِع المرتَفِع الصلْب الغَلِيظُ فَالنون زائِدةٌ، لأنه مِن عرد إذا ارتَفَع. وقُعود وجدول: "فَالواو فِيهما زائِدةٌ، لأن الأولَ مِن قَعد، والثانِي: مِن "جِدالَة" وهِي الأرض وجـدل إذا أَلقَـاه علـى الأرض. و"خِروع: بِكسرِ الخَاءِ المعجمةِ وسكُون الراءِ المهملَةِ، وفَـتْح الـواو، وهـو نَبـتٌ معروفٌ، وكُل نَبتٍ ضعِيفٍ فَالواو زائِدةٌ، لأنه مِن الخِرع وهو الرخَـاوة. وسـدوس: بِـضم السين، وهو الطيلَسان الأخْضر، وبِفَتْح السين اسم قَبيلَةٍ. وقِيل على عكْسِ هذا فَالواو زائِـدةٌ، لأنك إذا جمعتَه قلْت: "سدس" بِضم السين والدال مِن غَير واوٍ. وسلم وإحدى اللامـين زائِـدةٌ وفيهِ خِلاف. و"قِنب" وهو نَوع مِن الكِتان، فَالنون الثانِيةُ زائِدةٌ فِي وجهٍ، والأولَى فِـي وجـهٍ والضابِطُ أنك إذا رأَيتَ حرفَاً مشَدداً فاعلَم أَنهما حرفَان متَجانِسان أُدغِمتْ أَحديهما فِي الثانِيـة، وأَحديهما زائِدةٌ لا محالَةَ.

فصل

وما بعد اللامِ فِي نحو: علْقي، ومِعزى، وبهمى، وسلْمى، وذِكْرى، وحبلَى، ودقَّـرى، وشُعبى، ورعشَن، وفِرسِن، وبِلْغْن، وقَردد، وشُربُب، وعنْدد، ورمدد، ومعد، وخِدَب، وجبن، وفِلِز.

وما بعد اللامِ: "علْقَى". وهو نْبتُ فَاخْتُلِافَ فِي أن أَلِفَه للتأْنِيثِ، أَو للإلحـاق، فَـالأَلِفُ زِيدتْ هنَا بعد لامِ الكَلْمةْ، وهو مِن "علْقَ". و"مِعزى" فَأَلِفه زائِدةٌ، واختُلِافَ فِي أَن أَلِفَه للتأْنِيثِ، أَو للإلحِاق، وهو جمع "ماعِز". و"سلْمى" وهو اسم امرأَةٍ فَأَلِفُه زائِـدةٌ لأنهـا مِـن الـسلامةِ. و"ذِكْرى" وهِي مِن ذَكر، وقِيل يعنَي: صات المرأَةُ. و"دقَرى" بِالدال المهملَـة وبالقَـافِ اسـم روضةٍ بِاليمامةِ، وقِيل: اسم ماءٍ بِقُربِ المدينَةِ، والأَلِفُ زائِدةٌ لأن وزنَه "فَعلَ" وأَلِـفَ "فَعـلَ" زائِدةُ أَبداً. و"شُعبي" بِضم الشين المنْقُوطَةِ وفَتْح العين المهملَةِ، وهو اسم موضِعٍ فَالأَلِفُ زائِدةٌ. و"رعشَن" وهو المرتَعِشُ فالنون زائِدةٌ، لأنه مِن رعشَ إذا اهتَزت الأعضاء مِن عِلةٍ. و"فِرسِن" وهو مقْدم خُف البعير فَالنون زائِدةٌ لأنه مِن فَرس إذا كسر والخُـف بِكَـسِر وجـه الأرضِ. و"بلْغْن" بِكسر الباءِ المنْقُوطَةِ بِنْقطَةٍ وفَتْح اللامِ وسكُون العين المعجمةِ، وهو البلاغَةَ، وقِيل هو بِمعنَى المبلِغ وهو الأحمقُ فَالنون زائِدةٌ. قَردد بِفَتْح القَافِ وسكُون الدال المهملَةِ، وفَتْح الـدال

الأولى، وهو الموضع المرتفع فالدالُ الثانيةُ زائِدةٌ لأن الحرفَين المتجانِسين المتَـوالِيين إنمـا يكُون الثانِي للإلحاق. و"شُرُبُب" بِضم الشين المنْقُوطَةِ وسكُون الـراءِ المهملَـةِ وضـمِّ اليـاءِ الأولى، وهو اسم موضِع، والتَاء الثانِيةُ زائِدةٌ، و"عنْدد" بِضم العين المهملَـةِ وسـكُون النـون وكسر الدال الأولى وهو التلالُ فالدالُ الثانِيةُ زائِدةٌ. و"رمدِد" بِكسر الراءِ وسكُون المِيمِ وفَـتْح الدال الأولى وهو الرمد فالدالَ الثانِيةُ زائِدةٌ. و"خِدب" بِكسر الخَاءِ المعجمةِ وفَتْح الدال وتَشْدِيدِ الباءِ، وهو الرجلُ الضخْم فالباء الثانِيةُ زائِدةٌ. و"حبن" وهو بِمعنَى "الجبن" والنون الثانِيةُ زائِدةٌ. و"فِلِز" بِكسر الفَاءِ واللامِ وتَشْدِيدِ الزاءِ المعجمةِ، وهو ما ينْفُتُه الكِير مِما يذَاب مِـن جـواهِر الأرض فالراء الثانِيةُ زائِدةٌ، ويجوز فِي هذه الكَلِماتَ أن يكُون الزائِد هو المدغَم لا المدغَم فِيه.

فَصل

والزيادتَان المفترِقتان بينُهما الفاء فِي نَحو: أُدابِر، وأَجادِل، وأَلَنْجج، وأَلَنْدد، وزِنُها "أفَنْعلُ"، ومقَاتِل، ومساجِد، وتَنَاضِب، ويرامِع.

والزيادتَان. "أُدابِر" بِضم الهمزةِ وهو منْصرفٌ، قَالَ أبو عبيدة[١]: هو الـذي لا يقْبـلُ قَولَ أَحدٍ، بل يفْعلُ ما يشَاء، وقِيل: هو الذي يقْطَع الرحِم. وأَجادِل "بِفَتْح الهمزةِ"، وهو جمـع أَجدل فالهمزةُ والأَلِف فِي هذين المِثَالَين زائِدتان. و"أَلَنْجج" بِفَتْح الهمزةِ واللامين فِيهما فالألَنج: العود الذي يتَبخرُ به. والألَنْدد. بِمعنَى الألَدّ وهو شَدِيد الخُـصومةِ فَـالهمزةُ والنـون فِيهمـا زائِدتَان. فالمِيم والأَلِفُ زائِدتان وتَنَاضِب. وهما جمع تَنْضِب، ويرامِع وقَد ذُكِر.

فَصل

وبينَهما العين فِي نَحو: عاقُول، وساباط، وطُومار، وخَيتَـام، ودِيمـاس، وتُـوراب، وقَيصوم.

وبينهما العين: عاقول وهو النهر والوادِي الذي فِيـه اعوِجـاج، فَـالأَلِفُ والـواو زائِدتَان. و"ساباط"[٢] وهو معروفٌ فَالأَلِفَان زائِدتَان. و"طُومار": وهو الكِتَـاب الـواو والأَلِـفَ زائِدتان. و"خُيتَام": وهو الخَاتَم فَالياء والأَلِفُ زائِدتَان. ودِيماس". وهو الحمام وقِيـل. الـدجال فَالياء والأَلِفُ زائِدتان. و"تُوراب" بِفُتْح التاءِ وهو التراب فَالواو والأَلِفُ زائِدتَان. و"قيـصوم": وهو الذي يقَالُ له بِالفَارِسِيةِ[٣] "بوى ما ذران" فَالياء والواو زائِدتَان.

---

[١] - انظر : تاج العروس (وبر).
[٢] - الساباط:- سقيفة بين دارين تحتمها طريق نافذ انظر : أساس البلاغة (سبط).
[٣] - انظر : فرهتك وانشكاهي (عربي بفارسي) ترجمة: أحمد سيلح ص٦٨٨ وهي: "كياهيست براي تداوي.

فصل

وبينَهما اللام فِي نَحو: قُصيري، وقَرنْبى، والجلنْدي، وبلَنْصى، وحبـارى، وخَفَيـدد، وجرنْبةٍ.

وبينَهما اللاّم، وهو أسفَلُ الضلُوعِ فَالياء والأَلِفُ زائِدتان. و"قَرنْبى" بِفَـتْحِ القَـافِ والراءِ المهملَةِ وسكُون النون، وهو دويبة تُشْبِه الخُنْفُساء إلا أن رِجلَها أطْولُ فَالنون والأَلِـفُ زائِدتَان. و"الجلَنْدى" بِضم الجِيمِ وفَتْحِ اللامِ وسكُون النون، وهو الإِبِل الضخْم، والنون والأَلِفُ زائِدتان. و"بلَنْصى" بِفَتْحِ الباءِ جمع بلصوص، وهو طَائِر وهو جمع نَادِر، والأَلِـفُ والنـون زائِدتان. و"حبارى" وهو طَائِر فَالأَلِفَان زائِدتَان. و"خَفَيدد" وهو ولَد النعامةِ، فَالياء والدالُ الثانِيةُ زائِدتَان، وقِيل: الدالُ الأُولَى، فَعلى هذا القَول لَيس هذا مِن أَمثِلَةِ هذا الفَصل. و"جرنْبة" بِفَـتْحِ الجِيمِ والراءِ المهملَة وسكُون النون والياءِ زائِدتَان، ومعنَاه الكَثِير، يقَالُ: اجتَمع علـى فُـلانٍ جرنْبة، أي جمع كَثِير.

فصل

وبينَهما الفَاء والعين فِي نَحو: إعـصارٍ، وإخْـرِيط، وأُسـلُوب، وإدرون، ومِفْتَـاح، ومضروب، ومِنْدِيل، ومغْرود، وتِمثَال، وتِرداد، ويربوع، ويعضِيد، وتَنْبِيت، وتَذْنُوب، وتُنَوط، وتُبشر، وتِهبط.

وبينهما: إعصار: بِكَسر الهمزةِ وهو ريح يثِير التراب ويرفَعه إِلى الهـواءِ، فـالهمزةُ والأَلِفُ زائِدتَان، وإِخْرِيط: بِكَسر الهمزةِ وسكُون الخَاءِ المعجمةِ، وكَسر الراءِ المهملَةِ وسكُون الياءِ المنْقُوطَةِ مِن تَحتِها بِنُقْطَتَين، وهو نَبت حامِض فالهمزةُ والياء زائِدتَان، وأُسلُوب، وهـو النوع فَالهمزةُ والواو زائِدتان. و"مِفْتَاح" فَالمِيم والأَلِفُ زائِدتَان. ومضروب. فَـالمِيم والـواو زائِدتَان. ومِنْدِيل: فَالمِيم والياء زائِدتان، لأنه مِن الندل. وهو إِخراج الدلو مِن البِئر. ومغْرود: وقَد ذُكِر فِي بحثِ الآلَةِ فَالأَلِفُ والواو زائِدتَان. وتِمثَال: فَالياء والأَلِفُ زائِدتَان. وتَرداد: وهـو مصدر مِثلُ "تَركَان" فَالياء والأَلِفُ زائِدتان. ويربوع: فَالياء والواو زائِدتَان. ويعضِيد: بِيـاءٍ منْقُوطَةٍ مِن تَحتِها بِنُقْطَتَين، وسكُون العين المهملَةِ وكَسر الضادِ المعجمةِ، وهو شَجر فَاليـاءان زائِدتَان. وتَنْبِيت: على وزن تَفْعِيل مِن النباتِ، وهو ما نَبتَ على وجهِ الأَرضِ فَاليـاء والتـاء زائِدتان. وتَذْنُوب: على وزن تَفْعول وهو البسر الذي أَرطَب مِن نَاحِيةِ ذَنَبـهِ فَاليـاء والـواو

زائِدتَان. وتَنوط: على وزن تَفَعل مشْددة العين، وهو طائِر يدلي خُيوطاً مِن الشجرةِ ويفَرج فِيها فَالياء والواو المدغَم فِيها زائِدتَان. وتُبشر: بِضم الياءِ وتَشْدِيدِ الشين المعجمةِ وفَتْحِها فَالتاء والشين المدغَم فِيها زائِدتان. وتِهبط: بِكسر التَاءِ والباءِ المشَددةِ، وهو اسم طَائِرٍ، وقِيل: اسم أَرضٍ فَالتاء والباء المدغَم فِيها زائِدتَان.

فَصل

وبينَهما والعين واللام فِي نحو: خَيزلي، وخَيزرى، وحِنْطَأْو.

وبينَهما: خَيزلى، وخَيزرى بِالخاءِ المعجمةِ بعدها ياء ساكِنَةٌ، وبعدها زاء معجمةٌ فِي الكَلِمتَين ومعنَاهما مِشْيةٌ كَمِشْيةِ الأعرجِ، والياء والأَلِفُ زائِدتَان. وحِنْطَأْو: بِكسر الحاءِ المهملَةِ وسكُون النون وفَتْحِ الطاءِ المهملَةِ بعد همزةٍ ساكِنَةٍ، وهو الرجلُ القَصِير، والنون والواو زائِدتَان.

فَصل

وبينُهما الفاء والعين واللام نَحو: أجفَلى، وأُتْرَج، وإرزب.

وبينَهما: أجفَلى بِفَتْحِ الهمزةِ وبالجِيمِ الساكِنَةِ، وهِي الضيافَةُ العامةُ فَالهمزةُ والأَلِفُ زائِدتَان. وأُتْرج فَالهمزةُ والجِيم المدغَم فِيها زائِدتَان، وقِيل: التاء الأُولى زائِدتَان.

فَصل

والمتَجِعتَان قَبلَ الفاءِ فِي نَحو: منْطَلِق، ومسطِيع، ومهراق، وإنْقَحل، وإنْقَحر.

والمجتَمِعتَان: فَالمِيم والنون زائِدتَان. ومسطِيع، وهو اسم فَاعِلٍ مِن استَطَاع فَحذِفَت التاء فَصار اسطَاع يسطِيع، مسطِيع بِكسر الهمزةِ فَالمِيم والسين زائِدتَان. ومهراق: وهو أَراقَ إِذا صب الماء فَزيدت الهاء بعد الهمزةِ يقَالُ: أهراق يهريقُ، فَالمِيم والهاء زائِدتَان. وإِنْقَحل: بِكسر الهمزةِ وسكُون النون وفَتْحِ القَافِ وسكُون الحاءِ المهملَةِ، ومعنَاه الرجلُ اليابِس الجِلْدِ مِن الهرم فَالهمزةُ والنون زائِدتَان.

فَصل

وبين الفَاءِ والعين فِي نَحو: حواجِر، وغَيالِم، وجنَادِب، ودواسِر، وصِيهم.

وبين الفَاءِ والعين: حواجر وهو جمع "حاجِر" وهو المانِع، فَالواو والألِفُ زائِدتَان. وغَيالِم: وهِي جمع "غَيلَم" وهِي الجاريةُ الشدِيدةُ الشهوةِ، والمرأةُ الحسنَاء فَالتاء والألِفُ زائِدتَان. وجنَادِب: وهو جمع جنْدب، وهو الذكر مِن الجرادِ فَالنون والألِفُ زائِدتَان. ودواسِر: وهو جمع داسِر وهو القَوي، وهو مِن "الدسر" وهو الدفْع فَالواو والألِفُ زائِدتَان. وصِيهم بِكسر الصادِ المهملَةِ وفَتْح الياءِ وتَشْدِيدِها وسكُون الهاءِ وهو الرجلُ القَصِير، والذي يرفَع رأسه فَالياء المشددةُ حرفَان زائِدتَان.

فَصل

وبين العين واللاّم فِي نَحو: كلاء، وخُطاف، وحِناء، وجِلْواخ، وجِريال، وعضْواد، وهبيخ، وكِديون، وبِطيخ، وقُبيط، وقيام، وصوام، وعقَنْقَل، وعثَونَل، وعِجول، وسبوح، ومريق، وحطائِط، ودلامِص.

وبين العين واللامِ: كلاّء بِفَتْح الكافِ وتَشْدِيدِ اللاّمِ وبالمد، وهو الموضِع الذي تُحبس فِيهِ السفُن فَاللام المدغَم فِيها والألِفُ زائِدتَان. وخُطّاف: بِضم الخَاءِ المعجمةِ وتَشْدِيدِ الطاءِ وهو طائِر، فَالطاء المدغَم فِيها والألِفُ زائِدتَان. وجِلْواخ: بِكسر الجِيمِ وسكُون اللامِ والخَاءِ المعجمةِ، وهو الوادِي الواسِع، فَالواو والألِفُ زائِدتَان. وجِريال: بِكسر الجِيمِ وسكُون الراءِ المهملَةِ، وهو لَون الحمرة فَالياء والألِفُ زائِدتَان. وعضواد: بِضم العين المهملَةِ وكَسرها وبالصادِ المهملَةِ الساكِنَةِ وبالدال المهملَةِ، وهو الأمر العظِيم، فَالواو والألِفُ زائِدتَان. وهبيخ: بِفَتْح الهاءِ والباءِ والياءِ وتَشْدِيدِها وبِالجِيمِ، وهو الغُلام الورِم. وبِطيخ: وهو الغُلام الورِم فَالباءين المشَددتين حرفَان زائِدتَان وكديون: بِكسر الكافِ وسكُون الدال المهملَةِ، وهو عكَر الزيت فَالياء والواو زائِدتَان وقُبيط: بِضم القَافِ وفَتْح الباءِ المشددةِ وسكُون الياءِ وهو الناطِفُ فَالباء المدغَم فِيها والياء زائِدتَان. وعقَنْقَل: وهو العالِي العظِيم مِن الرمل فَالنون والقَافُ الثانِيةُ زائِدتَان، وقِيل: القَافَ الأُولَى والنون زائِدتَان. وعِثَونَل: بِكسر العين ويجوز فَتْحها وبِالثاءِ المثَلَّثة بِثَلاثِ نُقَطٍ قَبلَ الواو وبعدها وهو كَثِير شَعر اللحيةِ فَالواو والثاء الثانِيةُ زائِدتَان. وعِجول: بِكسر العين وتَشْدِيد الجِيم، وهو ولَد البقَرةِ فالجِيم المدغَم فِيها والواو زائِدتَان. وسبوح: بِضم السين ويجوز فَتْحها وتَشْدِيد الباءِ اسم مِن أسماءِ الله تَعالى فَالباء المدغَم فِيها وَالواو زائِدتَان. ومريق: بِضم المِيمِ وتَشْدِيدِ الراءِ وهو شَجر العصْفُر والراء المدغَم فِيها والياء

زائِدتَان. وحطائِط: بِضم الحاءِ المهملَةِ وبِالطاءين المهملَتين، وهو الرجـلُ الـصغِير فَـالأَلِفُ والهمزةُ زائِدتَان.

فصل

وبعد اللامِ فِي نَحو: صهباء، وطَرفَاء، وقُوباء، وعِلْباء، ورخْضاء وسِيراء، وجنَفَاء، وسعدانٍ، وكَروان، وعثْمان، وسِرحان، وظَربان، والسبعان، والسلطّان، وعِرضنَى، ودِفَقَـى، وهِبرِيةٍ، وسنْبتةَ، وقَرنُوة، وعنْصوة، وجبروت، وفُسطاط، وجِلْباب، وحِلْتِيـت، وصـمحمح، ودربحرج.

ونَحو اللامِ فِي نَحو: صهباء وهو الحمرةُ وفِي نُسخَةٍ ضهياء بالضادِ المعجمةِ وبِالياءِ تَحتَها بِنُقْطَتين وهو شَجر. وطَرفَاء: وهو شَجر، وقُوباء: وهو داء معروفٌ فَيقالُ له بِالفَارِسِيةِ بيدم، ويجوز فِيهِ سكُون الواوِ وفَتْحها والقَافُ مضمومةٌ البتةَ. وعِلْباء: بِكسر العين وهو عصب العنق. ورخَضاء، وهو العرقُ مِن الحمى. وسِيراء: بِكسر السين وفَتْح الياءِ وهـو بـرد فِيـهِ خُطُوط. وجنَفَاء: بِضم الجِيمِ وفَتْح النون وهو اسم موضِعٍ، فَـالهمزةُ والأَلِـف فِـي الأَلْفَـاظِ زائِدتَان. وسعدان: بِفَتْحِ السين وسكُون العين وهو اسم رجل. وكَروان، عثْمان: وهمـا اسـما طَائِرين. وسِرحان: وهو الذِئْب. وظَربان: بِفَتْحِ الظاءِ وكسر الراءِ المهملَةِ وبالباءِ المنْقُوطَـةِ مِن تَحتِها بِنُقْطَةٍ وهو دويبةٌ منْتِنَةَ الريحِ، والسبعان: بِفَتْحِ السين المهملَـةِ وضـم البـاءِ اسـم موضِعٍ. والسلطّان: وهو الحجةُ والوالِي فَالأَلِفُ والنون فِي هذِهِ الأَلْفَاظِ زائِـدتَان. عِرضـنَى: بِكسر العين وفَتْحِ الراءِ المهملَةِ وسكُون الضادِ المعجمةِ وهِي الناقَةُ التي تَمِيلُ فِي المشْي يمِيناً وشِمالاً مِن النشَاطِ فَالأَلفُ والنون زائِدتَان. ودِفِقِي: بِكسر الدال المهملَةِ والفَاءِ وتشْدِيدِ القَـافِ وهِي الناقَةُ السريعةُ المشِي، فَالقَافُ المدغَم فِيها والأَلِفُ زائِدتَان. وهِبرِية: بِكسر الهاءِ وسكُون الباءِ وكسر الراءِ المهملَةِ وفَتْح الياءِ، وهِي تِبن فِي الرأَسِ مِن اليبوسةِ فَالياء والتاء زائِدتَان.

وَسنبتَه: بِفَتْحِ السين المهملَةِ وسكُون النون وبعدها باء منْقُوطَةٌ مِن تَحتِها بِنُقْطَةٍ، وبعدها تَـاء منْقُوطَةٌ مِن فَوقِها بِنُقْطَتَين، وهِي "المدةُ" فَالتاء وهاء التأْنِيثِ زائِدتَان. وقَرنُوة: بِفَـتْحِ القَـافِ وسكُون الراءِ المهملَةِ وضم النون وفَتْح الواوِ وهِي نَبتٌ يدبغُ بِهِ الجِلْد. وعنْصوة: بِضم العين المهملَةِ وفَتْحِها وسكُون النون وضم الصادِ المهملَةِ، وفَتْح الواوِ، وهو الـشعر النـامِي حـولَ الرأَسِ. وجبروت: بالجيمِ وهِي العظَمةُ فَالواو والفَاء فِي هـذِه الكَلِمـاتِ الـثلاثِ زائِـدتَان. وفُسطَاط: بِالفَاءِ المضمومةِ وسكُون السين المهملَةِ وبالطاءِين المهملَتَين، وهو بيتٌ مِن الشعر.

فَالأَلِفُ والطاء الثانِيةُ زائِدتَان. وجِلْباب: بِكسر الجِيمِ وسكُون اللامِ وبالباءين، وهِي الطَيلَسان فَالأَلِفُ والباء الثانِيةُ زائِدتَان. وحِلْتِيتِ: بِكسرِ الحاءِ المهملَةِ وسكُون اللامِ وبعدها تاء منْقُوطَةٌ مِن فَوقِها بِنُقْطَتَين، وبعدها ياء منْقُوطَةٌ مِن تَحتِها بِنُقْطَتَين صمغُ والياء والتاء زائِدتَان. وصمحمح: بِالصادِ والحاءين المهملاتِ، وهو شَدِيد الصوتِ فَالمِيم والحاء الأَخِيرتَان زائِدتَان. ودرحرح: بِالدال المعجمةِ المضمومةِ وبِالراءين المهملَتَين المفْتُوحتين وبعدهما حاء مهملَةٌ ساكِنَةٌ. والحاء الأَخِيرةُ أَيضاً مهملَةٌ، وهو دويبةٌ حمراء فِيها نُقَطٌ سود تَطِير ولَها سم فَالراء والحاء الأَخِيرتان زائِدتَان.

فصل

والثلاثُ المتَفَرقَةُ فِي نحو: إِهجِيري، ومخَارِيق، وتَماثِيل، ويرابيع.

والثلاثُ المتَفَرقَةُ: إهجيري بِكسر الهمزةِ وسكُون الهاءِ وكَسر الجِيمِ، وبالراءِ المهملَةِ. وهِي العادةُ فَالهمزةُ والياء والأَلِفُ زوائِد متَفَرقَاتٌ. ومخَارِيق: وهو جمع مِخْراق بِالخَاءِ المعجمةِ، وهو السيفُ والمِنْدِيلُ اللف الذي يضرب بِهِ، فَالمِيم والأَلِفُ والياء زوائِد. وتَماثِيل: وهو جمع تِمثَال، فالتَاء والأَلِفُ والياء زوائِد. ويرابِيع: وهو جمع يربوع، فَالياءان والأَلِفُ زوائِد.

فصل

والمجتَمِعةُ قَبل الفَاءِ فِي "مستَفْعل".

والمجتَمِعةُ: فَالمِيم والسين والتاء زوائِد مجتَمِعاتٌ، ولَم يرد ثَلاثَةُ أَحرفٍ زوائد مجتَمِعةٍ قَبلَ الفَاءِ إلا فِيما كَان مِن بابِ استَفْعل.

فصل

وبين العين واللامِ فِي نَحو: سلالِيم، وقَراوِيح.

وبين العين: سلاليم وهو جمع سلّم بِتَشْدِيدِ اللاّم فَالأَلِفُ واللام الثانِيةُ والياء زوائِد. وقَراوِيح: وهو جمع "قِرواح" على وزن سِربال، وهو الفَضاء الخَالِي مِن النباتِ والشجر، فَالأَلِفُ والواو والياء زوائِد.

فصل

وبعد اللامِ فِي صِلِيان، وعنْفُوان، وعِرفان، وتَئِفّان، وكِبرياء، وسِيمِياء، ومرحيا.

وبعد اللام: "صِلِيان" بِكسر الصادِ المهملَةِ وكسر اللامِ وتَشْدِيدِ الياءِ، وهو نَبتٌ فَالياء المدغَم فِيها والألِفُ والنون زوائِد. وعِرفّان: بِكسر العين والراءِ المهملَتَين وتَشْدِيدِ الفَاءِ وهو اسم علَمٍ لِلرجال، فَالفَاء المدعم فِيها والألِفُ والنون زوائِد. وتَئِفان: بِفَتْح التاءِ المنْقُوطَةِ مِن فَوقِها بِنُقْطَتَين وكسر الهمزةِ وتَشْدِيدِ الفَاءِ وهو الزمان والفَاء المدغَم فِيها والألِفُ والنون زوائِد. وكِبرياء: وهو العظَمةُ. وسِيمِياء: بِكسر السين المهملَةِ وسكُون الياءِ وكسر المِيمِ على وزن كِبرياء، فَالياء والألِفُ والهمزة فِي هذين اللفْظَين زوائِد، ومرحيا: بِفَتْح المِيمِ والراءِ والحاءِ المهملَتَين، وتَشْدِيدِ الياءِ وبالقَصر، وهو اسم موضِعٍ فَالياء المدغَمةُ والمدغَم فِيها والألِفُ زوائِد.

فصل

وقَد اجتَمعت ثنتان، وانفَردت واحِدةٌ فِي نَحو: أُفْعوان، وإِضحِيان، وأرونَان، وأربعاء، وأُربعاء، وقَاصِعاء، وفَساطِيط، وسراحِين، وثَلاثَاء، وسلامان، وقُراسِية، وقَلَنْسوة، وخُنْفَساء، وتَيحان، وعمدان، وملكعان.

وقَد اجتَمعت: أُفعوان وهو الذكر مِن الأفْعى. وإِضحِيان: بِكسر الهمزةِ وسكُون الضادِ المعجمةِ وكسر الحاءِ المهملَةِ وهو اليوم الذي لا غَيم فيهِ. وأرونان: بِفَتْح الهمزةِ وسكُون الراءِ المهملَةِ وفَتْح الواوِ وبعدها نون، وهو اليوم الشدِيدِ. فَالهمزةُ والألِفُ والنون زوائِد فِي هذه الألْفَاظِ الثلاثَةِ. وأَربعاء: يجوز فَتْح الهمزةِ الأولَى وكسر الباءِ وكسر الهمزةِ وفَتْح الباءِ، وهو اليوم المعروفُ فَالهمزتَان والألِفُ زوائِد. وقَاصِعاء: وهو جحر اليربوعِ فَالألِفَان والهمزةُ زوائِد. وفَساطِيط: جمع فِسطَاط وهو بيتٌ مِن شَعرٍ، فَالألِفُ والطاء الأخِيرةُ زوائِد. وسراحِين: جمع سرحان وهو الذئب فَالألِفُ والياء والنون زوائِد. وثُلاثَاء: وهو اليوم المعروفَ فَالألِفَان والهمزةُ زوائِد. وسلامان: وهو شَجر، وقِيل: اسم قَبِيلَةٍ، فَالألِفَان والنون زوائِد. وقُراسِيةِ: بِضم القَافِ وكسر السين وهو الضخْم الشدِيد مِن الإبِلَ والفَرس، فَالألِفُ والياء والتاء زوائِد. وقَلَنْسوة: فَالنون والواو والتاء زوائِد. وخُنْفَساء: فَالنون والألِفُ والهمزةُ زوائِد. وتيحان: بِالتاءِ المنْقُوطَةِ مِن فَوقِها بِنُقْطَتَين وبِفَتْحِها وبعدها ياء مشَددةٌ وبِالحاءِ المهملَةِ، وهو الرجلُ الفُضولي. والياء والألِفُ والنون زوائِد. وعمدان: بِضم العين والمِيمِ وتشْدِيدِ الدال، وهو الشارب والجراد الطويلَ، فَالدالُ المدغَمةُ والألِفُ والنون زوائِد. وفِي هذا مخَالَفَةُ لِكلامِهِ

السابِق فإنه اخْتَار فِي مواضِع مِما تَقَدم أن الزوائِد مِن المتَجانِسِ هو الثانِي لا الأولُ، واختـار هنَا أن الزائِد هِي الأولى لو لم يعدْ الأولى زائِد لم تكُن الزوائِد متفرقَةُ. ومِلْكعان: بِفَتْح المِـيمِ وسكُون اللامِ وفَتْحِ الكافِ، فَالمِيم والألِفُ والنون زوائِد.

فَصل

والأربعةُ فِي نَحو: اشْهيبابٍ، واصمِيرار

والأربعة: فَالهمزةُ والياء والألِفُ والحرفُ الأخِير زوائِد فِيهما والاشْهيباب، الإبيضاض.

ومِن أصنَافِ الاسمِ:

الرباعِي:

لِلمجردِ مِنه خَمسةُ أبنِيةٍ، أمثِلتُها: جعفَر، ودِرهم، وبرثُن، وزبرِج، وقِطَحل. وتُحِـيطُ بأبنِيَةِ المزِيدِ فِيهِ الأمثِلَةُ التي أذكُرها، والزيادةُ فِيهِ تَرتَقِي إلى الثلاثِ.

ومِن أصنَافِ الاسمِ الرباعِي، يعنِي: أحد أوزانِه "فَعلَل" بفَتْح الفَاءِ وسكُون العين وفَـتْحِ اللامِ الأولَى. ودِرهم، يعنِي: الثاني: "فِعلَل" بِكسر الفَاءِ وسكُون العين وفَـتْحِ الـلامِ الأولَـى. وبرثن، يعنِي: الثالِثُ: فُعلُل" بضمِ الفَاءِ واللامِ الأولَى. والبرثُن: مِخْلَب الأسدِ. وزبرِج، يعنِي: الرابِع. فِعلِل: بِكسر الفَاءِ واللامِ الأولَى وسكُون العين، والزبرِج: الزينَـةُ. وقِطَحـل، يعنِـي: الخَامِس: فِعلَل: بِكسر الفَاءِ وفَتْحِ العين وسكُون اللامِ الأولَى، والقِطَحل: الزمن الذي لم يخْلَـق بعد. فَهذه الأوزان الخَمسةُ مقِيس عليها. وقَد جاء وزن سادِس مخْتَلَفٌ فِيهِ، وهو فُعلَل، بِـضم الفَاءِ وسكُون العين وفَتْح اللامِ الأولَى، نَحو: برقَع وجنْدل، رواهما الأخْفَـش[1] بفَـتْحِ القَـافِ والدال، ورواهما الباقُون مِن البصريين بِالضم مِثْل "برثُن". وتُحِيطِ فِيهِ، أي: الرباعِي، يرتَقِي، أي: يصعد، يعنِي: لا يزِيد على الرباعِي أكْثَر مِن ثَلاثَةِ أحرفٍ حتى يصِير سباعِياً، فَإن الاسم لا يزِيد على السباعِي.

فَصل

---

[1] - انظر الكتاب٤/٢٨٩.

فالزيادةُ الواحِدةُ قبلَ الفاءِ لا تكُون إلا فِي نَحو: مدحرج. فالزيادةُ، يعنِي: الحرفُ الواحِد إذا كان زائِداً قبلَ الفَاءِ لا يكُون إلا مِيماً فِي اسمِ فَاعِلٍ، أو مفْعول مِن كل رباعِي، مدحرج بضمها.

فصل

وهِي بعد الفَاءِ فِي نَحو: قِنْفَخْرٍ، وكُنْتَأل، وكنَهبل.

وهِي بعد الفَاءِ: قنفخر بِكسرِ الفَاءِ وسكُون النون وفَتْحِ الفَاءِ وسكُون الخَاءِ المعجمةِ، وهو ضخْم الجثةِ. وكُنْتَأل: بِضم الكافِ وسكُون النون وفَتْحِ التاءِ المنْقُوطَةِ مِن فَوقِها بِنُقْطَتَين وبعدها همزةٌ ساكِنَةٌ، وهو القَصِير. وكنَهبل: بِفَتْحِ الكافِ والنون وسكُون الهاءِ وفَتْحِ الباءِ وضمها، وهو نَوع مِن الشجر، فالنون فِي هذِهِ الأمثِلَةِ الثلاثَةِ زائِدةٌ.

فَصل

وبعد العين فِي نَحو: عذَافِر، وسميدع، وفَدوكَس، وحبارج، وحزنبل، وقَرنْفُل، وعِلكْد، وهمقِع، وشُمخْر.

وبعد العين: عذَافِر بِضم العين المهملَةِ وبِالذال المعجمةِ وكسرِ الفَاءِ وهو الجملُ العظِيم الشدِيد. وسميدع: بِفَتْحِ السين والمِيمِ والدال وسكُون الياءِ، وهو السيد. وفَدوكَس: بِفَتْحِ الفَاءِ والدال والكافِ، وسكُون الواوِ، وهو الأسد والرجلُ الشدِيد، فالواو زائِدةٌ. وحبارج: بِفَتْحِ الحاءِ المهملَةِ وبالباءِ المنْقُوطَةِ مِن تَحتِها وكسر الراءِ المهملَةِ، وبعدها جِيم، وهو طَائِر طَويلُ العنُقِ فالألِفُ زائِدةٌ. وحزنْبل: بِفَتْحِ الحاءِ المهملَةِ والزاءِ المعجمةِ وسكُون النون وفَتْحِ الباءِ المنْقُوطَةِ مِن تَحتِها بِنقْطَةٍ، وهو القَصِير. وقَرنْفُل: والنون فِيهِما زائِدةٌ. وعِلكْد: بِكسرِ العين المهملَةِ وفَتْحِ اللامِ وتَشْدِيدِها وسكُون الكافِ وبِالدال المهملَةِ، وهو الغَلِيظُ، وقِيلَ: العجوز، وقِيل: القَصِير واللاّم المدغَم فِيها زائِدةٌ. وهمقِع: بِضم الهاءِ وفَتْحِ المِيمِ المشَددةِ وكسر القَافِ وبالعين المهملَةِ، وهو الأحمقُ. وشُمخْر: بِضم الشين المعجمةِ وفَتْحِ المِيمِ المشَددةِ وسكُون الخاءِ المعجمةِ، وهو الجسِيم مِن الفُحول، فالمِيم المدغَم فِيها فِي هذين اللفظَين زائِدةٌ.

فَصل

وبعد اللاّمِ الأولى فِي نَحو: قِنْدِيل، وزنْبور، وعُرنَيق، وفِردوس، وقَربوس، وكَنْهور، وصلْصال، وسِرداح، وشَفَلّح، وصفُرّق.

وبعد اللامِ الأُولى. قنديل فَالياء زائِدةٌ. وزنْبور: بِضم الزاءِ وهو معروفٌ فَالواو زائِدةٌ. وعرنَيق: بِضم العين المعجمةِ وسكُون الراءِ المهملَةِ وفَتْح النون وسكُون الباءِ، وهو طَائِر مائِي طَويلُ العنُق، فَالياء زائِدةٌ. وفِردوس: وهو البستَان المجموع فِيهِ أَنْواع الأَشْجار فَالواو زائِدةٌ. وقَربوس: بِفَتْح القَافِ والراءِ المهملَةِ، وهو السرج. وكَنَهور: بِفَتْح الكَافِ والنون وسكُون الهاءِ وفَتْح الواوِ السحاب الذي هو مِثْلُ الجِبال، فَالواو فِيهما زائِدةٌ. وصلْصال: هو الطين اليابِس. وسِرداح: بِكسر السين وسكُون الراءِ المهملَتَين وبِالدال والحاءِ المهملَتَين وهو الناقَةُ الكَريمةُ، وقِيل: الطويلَةُ، فَالأَلِفُ فِيهما زائِدةٌ. وشَفَلّح: بِالشين المعجمةِ وفَتْح الفَاءِ واللامِ وتَشْدِيدِها وبِالحاءِ المهملَة، وهو ما ينْشَق مِن الثمر الأَخْضر فَاللام المدغَم فِيها زائِدةٌ. وصفُرّق: بِضم الصادِ المهملَةِ والفَاءِ والراءِ المهملَةِ وتَشْدِيدِها، وهو السكباج، وقِيلَ. نَبتٌ فَالواو المدغَم فِيها زائِدةٌ.

فَصل

وبعد اللامِ الأَخِيرةِ فِي نَحو: حبركَى، وجحجبى، وهِربذَى، وهِنْدِبى، وسِبطْرى، وسبهلَل، وقِرشَب، وطُرطُب.

وبعد اللامِ الأَخِيرةِ، حبركى بِفَتْح الحاءِ المهملَةِ والباءِ المنْقُوطَةِ مِن تَحتِها بِنُقْطَةٍ وسكُون الراءِ المهملَةِ، قِيل: هو القُراد، وقِيل: هو الصغِير الغَلِيظُ الرقَبة. وجحجبى: بِالجيمين المنْقُوطَتَين بينَهما حاء مهملَةٌ ساكِنَةٌ وبعد الجِيمِ الثانِيةِ باء منْقُوطَةٌ مِن تَحتِها بِنُقْطَةٍ، وهو اسم قَبِيلَةٍ. وهِربذَى: بِكسر الهاءِ وسكُون الراءِ المهملَةِ وكسر الباءِ المنْقُوطَةِ مِن تَحتِها، هو اسم قَبِيلَةٍ. وبالذال المعجمةِ. وهو سير متَوسطٌ. وهِنْدبى: بِكسر الهاءِ وسكُون النون وكسر الدال المهملَةِ، وهو بقْلٌ يقَالُ لَه بِالفَارسِية[1] (كاسِن). وسِبطْرى: بِكسر السين المهملَةِ وفَتْح الباءِ المنْقُوطَةِ مِن تَحتِها بِنُقطَةٍ وسكُون الطاءِ المهملَةِ وبِالراءِ المهملَةِ، وهو مِشْيةٌ مع تَبخْتُر. فَهذِه الأَلفَاظُ الخَمسةُ أَلِفُها مقْصورةٌ زائِدةٌ، ويجوز فِي هِنْدباء بِالمدِ. وسبهلَل: بِفَتْح السين المهملَةِ والباءِ المنْقُوطَةِ مِن تَحتِها بِنُقطَةٍ وسكُون الهاءِ وفَتْح اللامِ الأُولى، وهو الباطِلُ، وقِيل: هو الذي لاَ يبالِي بالأمور واللام الثانِيةُ زائِدةٌ. وقَرشَب: بِكسر القَافِ وسكُون الراءِ المهملَةِ وفَتْح الشين

---

[1] - انظر: عربي بفارسي ص٩٠٦(وهي ميه(كاسني).

المعجمةِ وتَشديدِ الباءِ المنْقُوطةِ مِن تَحتِها بِنُقطَةٍ، وهو الغَلِيظُ الحامِي. وطُرطُب: بِضم الطاءين المهملَتَين بينَهما راء المهملةُ ساكِنَةٌ وبِتَشْدِيدِ الباءِ المنْقُوطةِ بِنُقْطَةٍ، وهو الثدي المستَرخِى فَالباء المدغَم فِيها زائِدةٌ فِي هذين اللفْظَين.

فصل

والزيادتَان المفْتَرقتان فِي نَحو: حبوكَرى، وخَيعور، ومنْجنون، وكُنَابِيل، وجِحِنْبار.

والزيادتَان المفْتَرقتان: بِفَتْح الحاءِ المهملَةِ والباءِ المنْقُوطةِ بِنُقْطَةٍ وسكُون الـواو وفَـتْح الكَافِ وبِالراءِ المهملَةِ، وهو الداهِيةُ فَالواو والألِفُ زائِدتَان. وخَيعور: بِفَتْح الخـاءِ المعجمـةِ وسكُون التاءِ المنْقُوطةِ مِن تَحتِها بِنُقْطتَين وفَتْح التاءِ المنْقُوطةِ مِن فَوقِها بِنُقطتَين، وضم العين المهملَةِ وبِالراءِ المهملَةِ، وهو كُل وقِيل: هو الداهِيةُ. وقِيل هو الدنيَا، فَالياء والواو زائِـدتَان. ومنْجنُون: بِضم المِيمِ وسكُون النون بعدها جِيم مفْتُوحةٌ بعدها نون مضمومةٌ، وهو الـدولاب والنون الأُولَى والواو زائِدتَان، وقِيل: الواو والنون التي بعدها زائِدتَان، فَعلَى هذا لَم يكُن مِـن صور هذا الفَصل؛ لأن الزيادتَين مجتَمِعتان، وقِيل: المِيم والنون والمِيم الأُولَى والواو زائِدتَان. وهِي مِن "جن" فَعلَى هذا يكُون مزِيد الثلاثي. وكُنَابِيل: بِضم الكَافِ وبعدها نون وبعد الألِـفِ باء منْقُوطَةٌ بِنُقطَةٍ وبكسرها وهو القَصِير، وقِيـل: اسـم أَرضٍ، فَـالألِفُ واليـاء زائِـدتَان. وجِحنْبار: بِكسر الجِيمِ والحاءِ المهملَةِ بعدها نون ساكِنَةٌ وبعدها باء منْقُوطَةٌ بِنُقْطَـةٍ وبِـالراءِ المهملَةِ، وهو القَصِير، وقِيل: هو الضخْم. فالنون والألِفُ زائِدتَان.

فصل

والمجتَمِعتَان فِي نَحو: قَنْدوِيل، وقَمحدوة، وسلَحفِية، وعنْكَبوت، وعرطلِيـل وطِرمـاح، وعقْرباء، وهِنْدباء، وشَعشَعان، وعقْربان، وجِنْدِمان.

والمجتَمِعتَان: بفَتْح القَافِ وسكُون النون وفَتْح الدال المهملَةِ والكسر الواو، وهو الـضخْم الرأَسِ فَالواو والياء زائِدتَان. وقَمحدوة: بِفَتْح القَافِ والمِيمِ وسكُون الحاءِ المهملَةِ وضم الـدال المهملَةِ، وهو مؤَخر الرأَسِ فَالواو والحاء زائِدتَان. وسلَحفِية: بِضم السين وفَتْح اللامِ وسـكُون الحاءِ المهملَةِ وكَسر الفَاءِ. وهِي السلْحفَاةُ فَالياء والهاء زائِدتَان. وعنْكَبـوت: فَـالواو والتـاء زائِدتَان. وعرطَلِيل: بِفَتْح العين وسكُون الراءِ وفَتْح الطاءِ يلِيها ياء مهملَةٌ وكَسر اللامِ الأُولَى، وهو الطوِيل الفَاحِشُ فَالياء واللام الثانِيةُ أَو الأُولى على اخْتِلاَفِ القَولَين زائِدتَان. وطِرمـاح:

بِكسر الطاءِ والراءِ المهملَتين وتَشْدِيدِ المِيمِ وبِالحاءِ المهملةِ، وهو البِنَاء الطوِيلُ فَالمِيم المـدغَم فِيها والأَلِفُ زائِدتَان. وعقْرباء: بِفَتْح العين وسكُون القَافِ وفَتْح الـراءِ. وهـو الأُنْثَـى مِـن العقْربِ، وقِيل: اسم أَرضٍ. وهِنْدِباء: وقَد تَقدم ذِكْره إِلا أَن المراد على لُغَةِ الممـدودِ فَـالأَلِفُ والهمزةُ فِي هذَين اللفْظَين زائِدتَان. وشَعشَعان: بِالشينْين المعجمتْـين المفْتُـوحتَين وبِـالعينَين المهملَتَين الأُولَى ساكِنَةٌ وهو الرجلُ الخَفِيفُ فِي السير، وقِيل: طَوِيل العنُق. وعقْربان: بِـضم العين والراءِ المهملَتَين وسكُون القَافِ، وهو الذكر مِن العقَارِبِ، وقِيل: هو دودةٌ تَدخُلُ الأُذُن. وحِنْدِمان: بِكسرِ الحاءِ المهملَةِ بعدها نون ساكِنَةٌ بعدها دالٌ مهملَةٌ مكْسورةٌ، وهو اسـم قَبِيلـةٍ فَالأَلِفُ والنون فِي هذه الأَمثْلَةِ الثلاثَة زائِدتَان.

فصل

والثلاثُ فِي نَحو: عبوثُران، وعرِيقِصان، وجخادِباء، وبرناساء، وعقْربَان.

والثلاثُ: عبوثران بالعين المهملَةِ المفْتُوحةِ والباءِ المنْقُوطَةِ بِنُقْطَةٍ وفَتْحِهـا، وسـكُون الواوِ وبالثاءِ المنْقُوطَةِ بِثَلاثِ نُقَطٍ، ويجوز ضمها وفَتْحها وبعد الثاءِ راء مهملَةٌ. وهو الـشدةُ. ونَبتَ يشْبِه القَيصوم، فَالواو والأَلِفُ والنون زوائِد. وعرِيقِصان: بِفَتْح العين والراءِ المهملَتَـين وسكُون النون وضم القَافِ وبِالصادِ المهملَةِ هو دابةٌ فَالنونَان والأَلِفُ زوائِد. وجخادِباء: بـضمِ الحاءِ وبعدها خَاء معجمةٌ وبِكسرِ الدال وبعدها باء منْقُوطَةٌ بِنُقْطَةٍ، وهو نَـوع مِـن الجـراد فَالأَلِفَان والهمزةُ زوائِد.

وبرناساء: بِباءٍ منْقُوطَةٍ بِنُقْطَةٍ وسكُون الراءِ المهملَةِ، وبعدها نُون وبِالسين المهملَـةِ. وهو اليأس فَالأَلِفَان والهمزةُ زوائِد. وعقْربان: وهذا مِثْلُ عقْربان المتَقَدمِ فِي المعنَى والحركَاتِ والسكناتِ إِلا أَن الباء ههنا مشَددةٌ، يعنِي: تَخْفِيفُ الباءِ وتَشْدِيدها أَيضاً والباء الثانِيةُ والأَلِـفُ والنون زوائِد، وقِيل: الباء الأُولى والأَلِفُ والنون زوائِد.

ومِن أَصنَافِ الاسم:

الخُماسِي

للمجردِ مِنه أربعةُ أبنِيةٍ أمثِلتُها: سفَرجل، وجحمرِشٌ، وقَذَعمِل، وجردحل،

ومِن أَصنَافِ الاسمِ الخُماسِي، يعنِي: أَحدها: "فعلّل" بِفَتْح الفَاءِ والعين وتَـشْدِيدِ الـلامِ الأُولى، وأَصلُه "فَعلْلَل" بِسكُون اللامِ الأُولى وفَتْح الثانِيةِ. وجحمرش، يعنِي: ثَانِيها "فَعلِلّل" بِفَتْح الفَاءِ وسكُون العين وفَتْح اللامِ الأَولَى وكَسر الثانِيةِ، نَحو: جحمرش، وهو المـرأَةُ العجـوز، وقِيل: الضخْمةُ. وقُذَعمِل: يعنِي: ثَالِثُها: "فُعلِلْل" بِضم الفَاءِ وفَتْح العين وسكُون الـلامِ الأُولَـى وكَسر الثانِيةِ، ثُم أُدغِمتَ اللام الأُولى فِي الثالِثَةِ، نَحو: قُذَعمِلٌ والقَافُ والذالُ المعجمةُ والعين المهملَةُ وهو القَصِير الضخْم مِن الإبِل.

وجِردحل: يعنِي: رابِعها "فِعلّل" بِكسر الفَاءِ وسكُون العين وفَتْح اللامِ الأُولَى وسـكُون الثانِيةِ، ثُم أُدغِمت الثانِيةُ فِي الثالِثَةِ، نَحو: جِردحل بِالجِيمِ والراءِ والدال المهملَتَين، وبعد الدال حاء مهملَةٌ وهو الحمل الغَلِيظُ.

فَصل

ولِلمزِيدِ فِيهِ خَمسةٌ، ولا تَتَجاوز الزيادةُ فَيهِ واحِدةً، وأَمثِلتُها: خَنْدرِيس، وخُزعبِيـل، وعضرَفُوط، ومِنه: يستَعور، وقِرطَبوس، وقَبعثَرى.

ولِلمزِيدِ فِيهِ، يعنِي: أَوزان الخُماسِي المزِيدِ فِيهِ خَمسةٌ، ولا يزاد علـى الخُماسِـي إلا حرفٌ واحِد حتى يبلُغَ سِتةُ أَحرفٍ ولا يبلُغُ بِه سبعةُ أَحرفٍ بِخِلاَفِ المزِيدِ الثلاثِي والرباعِي، وإنما لَم يبلُغ بِهِ سبعةَ أَحرفِ، لأن الخُماسِي الأَصلِي يثْقُلُ بِكَثْرةِ حروفِه فَلو زِيد فِيهِ حرفَـان اجتَمع فِيهِ ثقل فِي الأَصل، وثِقَلٌ فِي الزيادةِ، فَزِيد فِيهِ حرفٌ واحِد حتى يقِل ثِقِلُه هكَذَا علَّـوا عدمِ إبلاغِ زِيادَتِهِ إلى سبعةِ أَحرفٍ. قَولُه: خَنْدرِيس: يعنِي: أَحد أَوزانِه "فَعلِيـل" بِفَـتْح الفَـاءِ وسكُون العين وفَتْحِ اللامِ الأُولَى وكَسر الثانِيةِ، والخَنْدرِيس: الخَمر القَدِيم. وخُزعبيل، يعنِـي: ثَانِيها "فُعليل" بِضم الفَاءِ وسكُون الياء، وفَتْح العين وسكُون الـلامِ الأُولَـى وكَـسر الثانِيـةِ، والخُزعبيل: بِالخَاءِ والزاءِ المعجمتَين والعين المهملَة، وهو الباطِلُ واللهو فَالياء فِـي هـذين المِثَالَين زائِدةٌ، والأَغْلَب أَن يكُون الحرفُ الزائِدةُ فِي الخُماسِي قَبلَ الطـرفِ. وعـضرفُوط: يعنِي: ثَالِثُها: "فَعلَلُول" بِفَتْحِ الفَاءِ وسكُون العين وفَتْحِ اللامِ الأُولَى وضم الثانِيةِ والعـضرفُوط: بِالعين المهملَةِ وسكُون الضادِ المعجمةِ والراءِ المهملَةِ وبِالفَاءِ والطاءِ المهملَةِ، وهو الذكر مِـن حمامٍ أَبرص، فَالواو زائِدةٌ. ومِنه: يستَعور: يعنِي: يستَعور مِثْـلُ عـضرفُوط فِـي الـوزن، ويستَعور: بِفَتْحِ الياءِ المنْقُوطَة مِن تَحتِها بِنُقِطَتَين وسكُون السين وفَتْح التاءِ المنْقُوطَةِ مِن فَوقِها بِنُقْطَتين وضم العين المهملَةِ وبِالراءِ المهملَةِ شَجر، وقِيل: اسم بلَدٍ، وقِيل: هو الباطِلُ، فَـالواو

زائِدةً. وقِرطَبوس، يعنِي: رابعها: "فِعلَلُول" بكسر الفَاءِ وسكُون العين وفَتْح اللامِ الأُولَى وضم الثانِية: الداهِيةُ. وقَبعثَرى، يعنِي: خَامِسها: "فَعلَلَّلى" بِفَتْحِ الفَاءِ والعين وسكُون الـلامِ الأُولَـى وفَتْح الثانِيةِ والثالِثَةِ وبعد الثالِثَةِ أَلِفٌ مقْصورةٌ، والقَبعثَرى: الجملُ الضخْم. فِي الخُماسِي بعـد طَرفِه قَلِيلٌ، قِيلَ لَم يوجد غَير هذا اللفْظِ.

تم قِسم الأسماءِ

مِن كِتَابِ شَرح المفَصل بِعون ا ،

وحسن توفيقهِ، والصلاةُ على محمدٍ وآلهِ أجمعين

فهرس الآيات القرأنية

سورة الفاتحة

سورة البقرة

وَلَـا تَنْكِحُـوا المُـشْرِكَاتِ حَتَّـى يُـؤْمِنَّ وَلَأَمَـةٌ مُؤْمِنَـةٌ خَيْـرٌ مِـنْ مُـشْرِكَةٍ وَلَـوْ أَعْجَبَـتْكُمْ وَلَـا تُنْكِحُـوا المُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّـهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ { ٢٢١................٩١}

نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّـهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ المُؤْمِنِينَ {٢٢٣.....

وَالمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّـهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ {٢٢٨...............................٥٠٩}

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ { ٢٥٤...٢٠٤}

إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ{ ٢١٧

الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ {٢٧٤...........٩٤

الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ {٢٧٥...................١٤٩+٤٥٠}

سورة آل عمران

قُل اللهم مالِك الْملْكِ تؤتي الْملْك من تشاءُ وتنزِع الْملْك مِمن تشاءُ وتعِز من تشاءُ وتذِل من تشاءُ بِيدِك الْخيـر إِنك علَى كُلِ شيءٍ قَدِير {٢٦..١٣٢

تولِج الليلَ فِي النهارِ وتولِج النهار فِي الليل وتخرِج الْحي مِن الْميتِ وتخرِج الْميت مِن الْحي وترزق من تشاءُ بِغيرِ حِسابٍ {٢٧...٣٢}

ولَا يحسبن الذِين يبخلُونَ بِما آتاهم الله مِن فَضلِهِ هو خيرا لَهم بلْ هو شر لَهم سيطَوقُونَ ما بخِلُوا بِهِ يوم الْقِيامـةِ ولِلا ـ ـهِ مِـ ـ ـ اثُ الـ ـ ـسماواتِ والْـ ـ ـأرضِ واللا ـ ـه بِمـ ـ ـا تعملُـ ـ ـونَ خـ ـ ـبِير

{١٨٠.. ٢٩٨}

سورة النساء

يا أيها الناس اتقُوا ربكُم الذِي خلَقَكُم مِن نفْسٍ واحِدةٍ وخلَق مِنها زوجها وبث مِنهما رِجالًا كَثِ ا ونساءً واتقُـوا الله الذِي تساءَلُونَ بِهِ والْأَرحام إِن الله كَانَ علَيكُم رقِيبا {١..............................٢٨٠}

والْمحصنات مِن النساءِ إِلا ما ملَكَت أيمانكُم كِتاب اللهِ علَيكُم وأُحِل لَكُم ما وراءَ ذَلِكُم أَنْ تبتغـوا بِـأَموالِكُم محصِنِ غَير مسافِحِ فَما استمتعتم بِهِ مِنهن فَآتوهن أُجورهن فَرِيضةً ولَا جناح علَيكُم فِيما تراضيتم بِهِ مِن بعـدِ الْفَرِيضةِ إِن الله كَانَ علِيما حكِيما {٢٤.. ١١١ }

ولَو أَنا كَتبنا علَيهِم أَنِ اقْتلُوا أَنفُسكُم أَوِ اخرجوا مِن دِيارِكُم ما فَعلُوه إِلا قَلِيلٌ مِنهم ولَو أَنهم فَعلُوا ما يوعظُونَ بِهِ لَكَانَ خيرا لَهم وأَشد تثْبِيتا {٦٦.. ١٨٣}

لَا يستوِي الْقَاعِدونَ مِن الْمؤمِنِ غَير أُولِي الضررِ والْمجاهِدونَ فِي سبِيلِ اللهِ بِـأَموالِهِم وأَنفُـسِهِم فَـضلَ اللـه الْمجاهِدِين بِأَموالِهِم وأَنفُسِهِم علَى الْقَاعِدِين درجةً وكُلًا وعد الله الْحسنى وفَضلَ الله الْمجاهِدِين علَى الْقَاعِـدِين أَجرا عظِيما {٩٥ .... ١٨٧}

يا أَهلَ الْكِتابِ لَا تغلُوا فِي دِينِكُم ولَا تقُولُوا علَى اللهِ إِلا الْحق إِنما الْمسِيح عِيسى ابن مريم رسولُ اللـهِ وكَلِمتـه أَلْقَاها إِلَى مريم وروح مِنه فَآمِنوا بِاللهِ ورسلِهِ ولَا تقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتهوا خيرا لَكُم إِنما الله إِلَه واحِد سبحانه أَنْ يكُونَ لَه ولَد لَه ما فِي السماواتِ وما فِي الْأَرضِ وكَفَى بِاللهِ وكِيلًا { ١٧١

سورة ا ائدة

قَالُوا يا موسى إِنا لَن ندخلَها أَبدا ما داموا فِيها فَاذْهب أَنت وربك فَقَاتِلَا إِنا هاهنا قَاعِدونَ **{٢٤.........٢٧٨}**

والسارِق والسارِقَةُ فَاقْطَعوا أَيدِيهما جزاءً بِما كَسبا نكَالًا مِن اللهِ والله عزِيز حكِيم { ٣٨ .... ٤١٤}

لَقَد كَفَر الذِين قَالُوا إِن الله ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وما مِن إِلَهٍ إِلا إِلَه واحِد وإِنْ لَم ينتهوا عما يقُولُونَ لَيمسن الذِين كَفَروا مِنهم عذَاب أَلِيم { ٧٣ ....٥١٤}

ما قُلْت لَهم إِلا ما أَمرتنِي بِهِ أَنِ اعبدوا الله ربي وربكُم وكُنت علَيهِم شهِيدا ما دمت فِيهِم فَلَما توفَّيتنِي كُنت أَنت الرقِيب علَيهِم وأَنت علَى كُلِّ شيءٍ شهِيد {١١٧...................................... ٢٩٨}

قَالَ الله هذَا يوم ينفَع الصادِقِ صِدقُهم لَهم جنات تجرِي مِن تحتِها الْأَنهار خالِدِين فِيها أَبدا رضِي الله عنهم ورضوا عنه ذَلِك الْفَوز الْعظِيم { ١١٩ ....٤٨+٢٣٥

سورة الأنعام

وحاجه قَومه قَالَ أَتحاجوني فِي اللهِ وقَد هدانِ ولَا أَخاف ما تشرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يشاءَ ربي شيئًا وسِع ربي كُلَّ شيءٍ عِلْما أَفَلَا تتذَكَّرونَ {٨٠..١٩٧

ذَلِكُم الله ربكُم لَا إِلَه إِلَّا هو خالِق كُلِّ شيءٍ فَاعبدوه وهو علَى كُلِّ شيءٍ وكِيلٌ {١٠٢..........٣١٣}

وكَذَلِك جعلْنا فِي كُلِّ قَريةٍ أَكَابِر مجرِمِيها لِيمكُروا فِيها وما يمكُرونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِم وما يشعرونَ **{١٢٣ ....٥٥١**

قُلْ هلُم شهداءَكُم الَّذِين يشهدونَ أَنَّ الله حرم هذَا فَإِنْ شهِدوا فَلَا تشهد معهم ولَا تتبِع أَهواءَ الَّذِين كَذَّبوا بِآياتِنا والَّذِين لَا يؤمِنونَ بِالْآخِرةِ وهم بِربهِم يعدِلُونَ {١٥٠...٣٤٧}

ثُم آتينا موسى الْكِتاب تماما علَى الَّذِي أَحسن وتفْصِيلًا لِكُلِّ شيءٍ وهدى ورحمةً لَعلَّهم بِلِقَاءِ ربهِم يؤمِنونَ {١٥٤

قُلْ إِنَّ صلَاتِي ونسكِي ومحياي ومماتِي لِلَّهِ رب الْعالَمِ {١٦٢... ٢٤٧

سورة الأعراف

وكَم مِن قَريةٍ أَهلَكْناها فَجاءَها بأسنا بياتا أَو هم قَائِلُونَ {٤..........................٢٤١

فَرِيقًا هدى وفَرِيقًا حق علَيهِم الضلَالَةُ إِنهم اتخذُوا الشياطِ أَولِياءَ مِن دونِ اللهِ ويحسبونَ أَنهم مهتدونَ {٣٠...١٤٣

ولَا تفْسِدوا فِي الْأَرضِ بعد إِصلَاحِها وادعوه خوفًا وطَمعا إِنَّ رحمةَ اللهِ قَرِيب مِن الْمحسِنِ { ٥٦}

أُرسِلَ بِهِ مؤمِنونَ {٧٥...٢٧٣}

وقَالُوا مهما تأْتِنا بِهِ مِن آيةٍ لِتسحرنا بِها فَما نحن لَك بِمؤمِنِ {١٣٢...........................٣٢٩

ولَما جاءَ موسى لِمِيقَاتِنا وكَلَّمه ربه قَالَ رب أَرِنِي أَنظُر إِلَيك قَالَ لَن ترانِي ولَكِنِ انظُر إِلَى الْجبلِ فَإِنِ استقَر مكَانه فَسوف ترانِي فَلَما تجلَّى ربه لِلْجبلِ جعلَه دكا وخر موسى صعِقًا فَلَما أَفَاق قَالَ سبحانك تبت إِلَيك وأَنا أَولُ الْمؤمِنِ { ١٤٣...١٣٠

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة الرعد

الله يبسطُ الرزق لِمن يشاءُ ويقْدِر وفَرِحوا بِالْحياةِ الدنيا وما الْحياةُ الدنيا فِي الْآخِرةِ إلا متاع { **٢٦.....١٤٩**

سورة النحل

وعلَاماتٍ وبِالنجمِ هم يهتدونَ {١٦ ....٣٤

أَفَمن يخلُق كَمن لَا يخلُق أَفَلَا تذَكَّرونَ {١٧...........................٦٨

وما بِكُم مِن نِعمةٍ فَمِن اللهِ ثُم إِذَا مسكُم الضر فَإِلَيهِ تجأَرونَ {٥٣.......................٩٩

إِنما جعِلَ السبت علَى الَّذِين اختلَفُوا فِيهِ وإِن ربك لَيحكُم بينهم يوم الْقِيامةِ فِيما كَانوا فِيهِ يختلِفُونَ {١٢٤..**٦٨**

سورة الإسراء

قُلِ ادعوا الله أَوِ ادعوا الرحمن أَيا ما تدعوا فَلَه الْأَسماءُ الْحسنى ولَا تجهر بِصلَاتِك ولَا تخافِت بِها وابتغِ بين ذَلِك

سبِيلًا {١١٠..٢٢١

سورة الكهف

وتحسبهم أَيقَاظًا وهم رقُود ونقَلِّبهم ذَات الْيمِينِ وذَات الشمالِ وكَلْبهم باسِطٌ ذِراعيهِ بِالْوصِيدِ لَوِ اطَّلَعت علَيهِم

لَولَّيت مِنهم فِرارا ولَملِئْت مِنهم رعبا {١٨...٥٣٩

ولَا تقُولَن لِشيءٍ إِني فَاعِلٌ ذَلِك غَدا {٢٣.......................................٥١٤

ولَبِثُوا فِي كَهفِهِم ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِين وازدادوا تِسعا {٢٥ ....٥٠٧

ولَولَا إِذْ دخلْت جنتك قُلْت ما شاءَ الله لَا قُوةَ إِلَّا بِاللهِ إِنْ ترنِ أَنا أَقَلَّ مِنك مالًا وولَدا {٣٩......٢٩٨+٢٩٩

آتونِي زبر الْحدِيدِ حتى إِذَا ساوى بين الصدفَينِ قَالَ انفُخوا حتى إِذَا جعلَه نارا قَالَ آتونِي أُفْرِغْ علَيهِ قِطْرا

{٩٦...٨٥

قُلْ هلْ ننبئُكُم بِالْأَخسرِين أَعمالًا {١٠٣**.............**٤٣٩

سورة مريم

قَالَ رب إِني وهن الْعظْم مِني واشتعلَ الرأْس شيبا ولَم أَكُن بِدعائِك رب شقِيا { ٤................١٧٥

قَالَ كَذَلِك قَالَ ربك هو علَي هين وقَد خلَقْتك مِن قَبلُ ولَم تك شيئًا {٩.......................٣١٣

ثُم لَننزِعن مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيهم أَشد علَى الرحمنِ عِتِيا { ٦٩..............٣٣٦+ ٣٣٧

سورة الشورى

ولَمن صبر وغَفَر إِن ذَلِك لَمِن عزمِ الْأُمور{٤٣.................٩٤

وكَذَلِك أَوحينا إِلَيك روحا مِن أَمرِنا ما كُنت تدرِي ما الْكِتاب ولَا الْإِ انُ ولَكِن جعلْناه نورا نهدِي بِهِ من نشاءُ مِن عِبادِنا وإِنك لَتهدِي إِلَى صِراطٍ مستقِيمٍ {٥٢} صِراطِ اللَّهِ الَّذِي لَه ما فِي السماواتِ وما فِي الْأَرضِ أَلَا إِلَى اللَّـهِ تصِ الْأُمور {٥٣}

سورة الزخرف

أَهم يقْسِمونَ رحمةَ ربك نحن قَسمنا بينهم معِيشتهم فِي الْحياةِ الدنيا ورفَعنا بعضهم فَوق بعضٍ درجاتٍ لِيتخِـذَ بعضهم بعضا سخرِيا ورحمةُ ربك خير مِما يجمعونَ {٣٢............٢٤٣

ولَولَا أَنْ يكُونَ الناس أُمةً واحِدةً لَجعلْنا لِمن يكْفُر بِالرحمنِ لِبيوتِهم سقُفًا مِن فَضةٍ ومعـارِج علَيهـا يظْهـرونَ {٣٣... ٢٧٣

وما ظَلَمناهم ولَكِن كَانوا هم الظَّالِمِ { ٧٦.......................٢٩٩

سورة الجاثية

وفِي خلْقِكُم وما يبث مِن دابةٍ آيات لِقَومٍ يوقِنونَ {٤...............................٢٤٢

أَم حسِب الَّذِين اجترحوا السيئَاتِ أَنْ نجعلَهم كَالَّذِين آمنوا وعمِلُوا الصالِحاتِ سواءً محياهم ومماتهم سـاءَ مـا يحكُمونَ {٢١................................٩٤

سورة الأحقاف

ووصينا الْإِنسانَ بِوالِديهِ إِحسانا حملَته أُمه كُرها ووضعته كُرها وحملُه وفِصالُه ثَلَاثُونَ شهرا حتى إِذَا بلَـغَ أَشـده وبلَغَ أَربعِ سنةً قَالَ رب أَوزِعنِي أَنْ أَشكُر نِعمتك الَّتِي أَنعمت علَي وعلَى والِدي وأَنْ أَعمـلَ صـالِحا ترضـاه وأَصلِح لِي فِي ذُريتِي إِني تبت إِلَيك وإِني مِن الْمسلِمِ {١٥...................................١٥٠

سورة محمد

فَإِذا لَقِيتم الذِين كَفَروا فَضرب الرقَابِ حتى إِذَا أَثْخنتموهم فَشدوا الْوثَاق فَإِما منا بعد وإِما فِداءً حتى تضع الْحرب أَوزارها ذَلِك ولَو يشاءُ الله لَانتصر مِنهم ولَكِن لِيبلُو بعضكُم بِبعضٍ والذِين قُتِلُوا فِي سبِيلِ اللهِ فَلَن يضِلَّ أَعمالَهم {٤.. ١٠٩+٣٤٦

فَهلْ عسيتم إِنْ توليتم أَنْ تفْسِدوا فِي الْأَرضِ وتقَطِّعوا أَرحامكُم {٢٢............................٣٠٤

سورة الحجرات

ولَو أَنهم صبروا حتى تخرج إِلَيهِم لَكَانَ خيرا لَهم والله غَفُور رحِيم {٥................٨٩

سورة ق

والنخلَ باسِقَاتٍ لَها طَلْع نضِيد {١٠................٤٤٤

سورة الطور

ومِن الليلِ فَسبحه وإِدبار النجومِ { ٤٩..١٥٣

سورة النجم

وكَم مِن ملَكٍ فِي السماواتِ لَا تغنِي شفَاعتهم شيئًا إِلَّا مِن بعدِ أَنْ يأْذَنَ الله لِمن يشاءُ ويرضى {٢٦.......٤٠٢+٤٠٥

سورة القمر

وإِنْ يروا آيةً يعرِضوا ويقُولُوا سِحر مستمِر {٢...................................٤٦٢

وفَجرنا الْأَرض عيونا فَالْتقَى الْماءُ علَى أَمرٍ قَد قُدِر { ١٢.............١٧٥

تنزِع الناس كَأَنهم أَعجاز نخلٍ منقَعِرٍ { ٢٠..٤٤٠

سورة المجادلة

أَلَم تر أَن الله يعلَم ما فِي السماواتِ وما فِي الْأَرضِ ما يكُونُ مِن نجوى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هو رابِعهم ولَا خمسةٍ إِلَّا هو سادِسهم ولَا أَدنى مِن ذَلِك ولَا أَكْثَر إِلَّا هو معهم أَين ما كَانوا ثُم ينبئُهم بِما عمِلُوا يوم الْقِيامةِ إِن الله بِكُلِّ شيءٍ علِيم { ٧.......................................٥١٤

سورة الحشر

والذِين تبوءُوا الدار والْإِ انَ مِن قَبِلهم يحِبونَ من هاجر إِلَيهم ولَا يجِدونَ فِي صدورِهِم حاجةً مِما أُوتوا ويــؤثِرونَ علَى أنفُسِهِم ولَو كَانَ بِهِم خصاصةٌ ومن يوق شح نفْسِهِ فَأُولَئِك هم الْمفْلِحونَ

{٩...٤٥٠

سورة التحريم

تبارك الذِي بِيدِهِ الْملْك وهو علَى كُلِّ شيءٍ قَدِير {١}

إِنْ تتوبا إِلَى اللهِ فَقَد صغت قُلُوبكُما وإِنْ تظَاهرا علَيهِ فَإِن الله هو مولَاه وجِبرِيلُ وصالِح الْمؤمِنِ والْملَائِكَةُ بعــد ذَلِك ظَهِ { ٤...٤١٤

سورة الملك

إِنْ تتوبا إِلَى اللهِ فَقَد صغت قُلُوبكُما وإِنْ تظَاهرا علَيهِ فَإِن الله هو مولَاه وجِبرِيلُ وصالِح الْمؤمِنِ والْملَائِكَةُ بعــد ذَلِك ظَهِ { ٤

سورة القلم

بِأَييكُم الْمفْتونُ {٦}

سورة الحاقة

سخرها علَيهِم سبع لَيالٍ وثَمانِيةَ أَيامٍ حسوما فَتــرى الْقَــوم فِيهــا صــرعى كَــأَنهم أَعجــاز نخــلٍ خاوِيــةٍ

{٧...٤٤٤+٤٦٢

فَإِذَا نفِخ فِي الصورِ نفْخةٌ واحِدةٌ { ١٣..........................٢٥٩

فَأَما من أُوتِي كِتابه بِيمِينِهِ فَيقُولُ هاؤم اقْرءُوا كِتابِيه { ١٩..............٨٥

فَهو فِي عِيشةٍ راضِيةٍ {٢١................٥٠٤

سورة المعارج

يبصرونهم يود الْمجرِم لَو يفْتدِي مِن عذَابِ يومِئِذٍ بِبنِيهِ {١١.............................٢٨٢

سورة نوح

والله أَنبتكُم مِن الْأَرضِ نباتا {١٧..............١٠٦

سورة الجن

وأَنه لَما قَام عبد اللهِ يدعوه كَادوا يكُونونَ علَيهِ لِبدا {١٩............................٣٠٠

سورة البلد

سورة الشمس

سورة الليل

سورة العلق

سورة البينة

سورة المسد

سورة الإخلاص

فهرس الأحاديث والأقوال المأثورة

فهرس الأمثال

فهرس الشعر

١٤١- أومت بكفيها من الهودج	لولاك هذا العام لم أحجج
١٨- لبيك يزيد ضارع بخصومة	ومختبط مما تطيح الطوائح
٢٠٩- أخو بيضات رائح متأوب	رفيق بمسح المنكبين سبوح
٢٥- وقد رد جاز رحم حرفاً مصرمة	في الرأس منها وفي الاصلاب تمليح
إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها	ولا كريم من الولدان مصبوح
٢٦- من صد عن نيرانها	فأنا ابن قيس لابراح
٣١ - يا لعطا فناء ويا لرياح	وأبي الحشرج الفتى النفاح
٢٠٦- دعاني من نجدٍ فإن سنينه	لعبن بنا شيباً وشيبنا مردا
١٠٦- فزججتها بمزجة	زج القلوص أبي مزاده
٢٠٠- يديان بيضاوان عند محلمٍ	قد قمنعانك أن تضام وتضهدا
١- نبئت أخوالي بني يزيد	ظلماً علينا لهم فديد
٥٤- إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا	فحسبك والضحاك سيف مهند
٢١٧- وكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا	دراهم عند الحانوي ولا نقد
٢- أشلي سلوقية باتت وبات بها	يوحش إصمت في أصلابها أود
٤٦- فلا حسبا فخرت به ليتم	ولا جدا إذا ازدحم إذا ازدحم الجدود
٩٢- زمت على إقامة ذي صباح	لأمر ما يسود من يسود
٦٨- أبني لبينى لستم بيد	إلاّ يداً ليست لها عضد
٥- إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم	إلى الغدر أدنى من شبابهم المرد
١٤٩ -وإن الذي حانت بفلج دماؤهم	هم القوم كل القوم يا أم خالد
٢١٩- هذيلية تدعوا إذا هي فاخرت	أبا هذلياً من غطارفة نجد
٩١- والمؤمن العائذات الطير يمسحها	ركبان مكة بين الفيل والسند
١٧١- مهلاً فداء لك الأقوام كلّهم	وما أثمر من مالي ومن ولدي
٧٥- أرى الحاجات ند أبي خبيب	نكدن ولا أمية في البلاد
١٠٤- يا من رى عارضاً أسر به	بين ذراعي وجبهة الأسد
٩٤- إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر
٢٤٥- ثم زادوا إنهم في قومهم	غفر ذنبهم غير فخر
٦- إذا قال غاوٍ من تنوخ قصيدة	بها جرب عدت على بزوبرا
٧٧- فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

٢١٠- فهم أهلات حول قيس بن عاصم	إذا أدلجوا يدعون بالليل كوثرا
٥٩ متى ما تلقني فردين ترجف	روانف اليتيك وتستطارا
يعد الناسبون إلى تميم	بيوت المجد أربعة كبارا
يعدون الرباب وآل بكر	عمراً ثم حنظلة الخيارا
٢١٨- ويذهب بينها المرئي لغوا	كما ألغيت في الدية الحوارا
١٠٥ إلا علالة أوبدا	هة سابح نهد الجزارة
١٧٥- سفرت فقلت لها : هج فتبرقعت	فذكرت حين تبرقعت ضبارا
١١٧- مر إنني قد امتدحتك مرا	واثقاً أن تثيبني وتسرا
مر يا مر مره بن تليد	ما وجدناك في الحوادث عرا
١١٠- أكل امريء تحسبين امرأ	ونار توقد بالليل نارا
٣٤- ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه	لشئٍ نحته عن يديه المقادر
٤٥- إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته	فقام بفأس بين وصليك جازر
١٠٧- عشية فر الحارثيون بعدما	قضى نخبه في ملتقى القوم هوبر
١٣٦- لئن كان إياه لقد حال بعدنا	عن العهد والإنسان قد يتغير
١٨٨- فأصبحت أنّى تأتها تلتبس بها	كلا مركبيها تحت رجليك شاجر
٢٤٢- ضروب بنصل السيف سوقَ سمانها	إذا عدموا زاداً فإنك عاقِر
٣٨- يا تيم تيم عدي لا أبالكم	لا يعقينكم في سوءة عمر
٧١- إما أقمت، وأما أنت مرتحلاً	فا يكلأ ما تأتي وما تذر
١٣٤- وما نبالي إذا ما كنت جارتنا	أن لا يجاورنا إلاك ديار
١٦٥- ومر دهر على وبار	فهلكت جهرة وبار
٥٦- وكنت هناك كريم قيس	فما القيسي بعدك والفخار
٥٥- يا زبرقان خا بني خلف	ما أنت ويب أبيك والفخر
١٠٩- إما أقمت وأما أنت مرتحلاً	فا ا يكلأ ما تأتي وما تذر
تؤم سنانا وكم دونه	من الأرض محدودباً غارها
٤٤- يا لعنة ا والأقوام كلهم	والصالحون على سمعان من جار
٨١- ما زال مذ عقدت يداه إزاره	فسما وأدرك خمسة الأشبار
يدني خوافق من خوافق تلتقي	في كل معتبط الغبار مثار
١١٥- قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى	وأبي مالك ذو المجافر بدار

١٦٢- مكتنفي جنبي عكاظ كليهما   يدعو وليدهم بها عرعار
١٩٧ - كم عمة يا جرير وخالةٍ   فدعاء قد حلبت علي عشاري
وقد أسلي الهم حين اغتدي   بجسرة دوسرة عاقر
١٦٨- شتان ما يومي على كورها   ويوم حيان أخي جابر
٢٥٩- ولست بالأكثر منهم حص   وإنما العِزة للكاثر
فلم أر مثل الحي حيا مصبحا   ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
٢٦٠- أكر وأحمي للحقيقة منهم   وأضرب منا بالسيوف القوانسا
٢٣٤- أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً   وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس
يا أيها الرجل الذي تهوي به   وجناء مجمرة المناسم عرمس
١٨١- إذا ما دخلت على الرسول فقل له   حقاً عليك إذا اطمأن المجلس
يا خير من ركب المطي ومن مشى   فوق التراب إذا تعد الأنفس
٣٥- يا صاح يذا الضامر العنس   والرحل والاقتاب والحلس
٢١٢- أتاني وعيد الحوص من آل جعفر   فيا عبد عمرو لونهيت الأحاوصا
٢٢١- كلوا في بعض بطنكم تعفّوا   فإن زمانكم زمن خميص
١٨٤- لدن غدوة حتى ألاذ بخفها   بقية منقوص من الظل قالص
حمدت إلهي بعد عروة إذ نجا   خراش وبعض الشّ أهون من بعض
فوا لا أنسى قتيلاً رزئته   بجانب قوسي ما مشيت على الأرضِ
١٣٩- على أنها تعفو الكلوم وإنما   فوكل بالأدنى وإن جلّ ما يمضي
١٦٣- أطلت فراطهم حتى إذا ما   قتلت سراتهم كانت قطاط
٥٧- فما أنا والسير في متلفٍ   يبرح بالذكر الضابطِ
٩٠- إذا قال : قدني ، قال : با حلفة   لتغني عنّي ذا إمانك أجمعا
١١٢- فأدرك إبقاء العرادة ظلعها   وقد جعلتني من جزيمة إصبعا
٢٣٨- لقد علمت أولى المغيرة أنني   كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا
١٢٧- أنا ابن التارك البكري بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا
٧٩- وأنت أمرؤ منا خلقت لغيرن   حياتك لا نفع وموتك فاجع
وأنت على ما كان منك ابن حرة   أبي لما يرضي به الخصم مانع
٨٠- قضت وطراً واسترجعت ثم آذنت   ركائبها أن لا إلينا رجوعها
١٦٢- تذكرت أياماً مضين من الصبى   فهيهات هيهات إليك رجوعها

٨٢- وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى	ثلاث الأثافي والديار البلاقع
١٣٠- على حين عاتبت المشيب على الصبا	فقلت : ألما تصح والشيب وازع
١٦٦- تذكرت أياماً مضين من الصبا	فهيهات هيهات إليك رجوعها
٢٦٣- كأن مجر الرامسات ذيولها	عليه قضيم نمقته الصوانع
٧٠- أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع
١٩٦- كم في بني سعد بن بكر سيد	ضخم الدسيعة ماجدٍ نفاع
١١٣- سبقوا هوي واعنقوا لهواهم	فتخرموا، ولكل جنب مصرع
١٢٠ – وعليهما مسرورتان قضاهما	داوود أو صنع السوابغ تُبع
٢٠٨- فارحم أحيبيتي الذين كأنهم	حجلى تدرج في الشربة وقع
١٦٤ - وكنت إذا منيت بخصم سوءٍ	دلفت له فأكويه وقاع
١٨٣- فبينا نحن نرقبه أتانا	معلق وفضة وزناد راعٍ
٤٨- لا تجزعي إن منفساً أهلكته	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
١٩٢- كم في بني سعد بن بكر سيد	ضخم الدسيعة ماجدٍ نفاع
٧٢- لا نسب اليوم ولا خلّة	اتّسع الخرق على الراقع
١٣- فما كان حصن ولا حابس	يفوقان مرداس في مجمع
١٥٧- بحيهلا يزجون كل مطية	أمام المطايا سيرها المتقاذف
٢٢٩- كفى بالنأي من أسماء كافٍ	وليس لمحبها إذا طال شافٍ
حلفت بهدي مشعر بكراته	غَب بصحراء الغبيط درادقه
١٤- لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم	لأنتحين للعظم ذو أنا عارقه
١٥٤- عدس ما لعباد عليك إمارة	أمنت وهذا تحملين طليقُ
لعمري لقد لاحت عيون كثيرة	إلى ضوء نار في يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها	وبات على النار الندى والمحلق
١٨٦- رضيعي لبان ثدي أم تقاسما	بأسحم داجٍ عوض لا نتفرق
١١١- ألا من رأى لي رأي برق شريق	أسال البحار فانتحى للعقيق
فإنك إذا ترجو تميماً لنصرها	كراجي الندى والعرق عند المذاق
٨٥- يا رب مثلك في النساء غريرة	بيضاء قد متعتها بطلاق
٩٧- يا قر إن أباك حي خويلد	قد كنت خائفة على الإحماق
١٦٠- تذر الجماجم ضاحياً هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق

١٠- لقد كان منهم حاجب وابن أمه	أبو جندل والزيد زيد المعارك
٤٧- أميران كانا آخياني كلاهما	فكلاً جزاه ا عني بما فعلْ
٨٨- إن للخير وللشر مدى	وكلا ذلك وجه وقِبلْ
٢٣٧- ضعيف النّكاية أعداءه	يخال الفرار يراخي الأجلْ
١٥٩- ألا أبلغا ليلى وقولا لها: هلا	وقد ركبت أمراً أعز محجلا
٢٤١- أما الحرب لباسا إليها جلالها	ولستُ بولاج الخوالف أعقلا
- شرد برحلك عني حيث شئت ولا	تكثر علي ودع عنك الأباطيلا
٦٩- قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً	فما اعتذارك عن شيء إذا قيلا
٢٥٢- ومية أحسن الثقلين جيداً	وسالفة وأحسنه قذالا
١٤٨- أبني كليب إن عمى اللذا	قتلا الملوك وفككا الأغلالا
٢٣ - إن محلاً وإن مرتحلاً	وإن في السفر إذ مضوا مهلا
وا يذهب مشيخي باطلاً	حتى أبيد مالكاً وكاهلاً
١٢٨- قلت إذا أقبلت وزهر تهادى	كنعاج الملا تعسفن رملا
- قد تعتمن بالحرير وابدين	عيوناً هدر المدامع نجلا
٢١٤- فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها
٩- رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً	شديداً بأحناء الخلافة كاهله
٥٠- ويوماً شهدناه سليماً وعامراً	قليل سوى الطعن الدراك نوافله
١٥٥- ألا تسألان المرء ماذا يحاول	أغب فيقضى أم ضلال وباطل؟
٦٤- ألا كل شيء ما خلا ا باطل	وكل نعيم لا محالة زائل
٢٢٦- ثلاثة أحباب : فحب علاقة	وحب تملاق ، وحب هو القتل
١٢١- ربأء سماء لا يأوي لقلتها	إلا السحاب وإلا الأوب والسبل
١٥٨- وهيج الحي من دارٍ فظلّ لهم	يوم كثير تناديه حيهله
١٩٤- كم نالني منهم فضلاً على عدم	إذا لا أكاد من الاقتار أحتمل
- يا بيت عاتكة الذي اتعزلُ	حذر العدى وبه الفؤاد موكل
٢٧- أني لا منحك الصدود وإنني	قسماً إليك مع الصدود لأميل
٢٥٤- إن الذيب سمك السماء بني لنا	بيتاً دعائمه أعز وأطول
١٥٣- إذا ما أتيت بني مالك	فسلّم على أيهم أفضلُ
١١- وقبلي مات الخالدان كلاهما	عميد بني جحواف وابن المضال

١٦- إذا هي لم تستك بعود أراكه … تنخّل فاستاكت به عود إسحل

١٧- ولو أنما أسعى لأدنى معيشة … كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثل … وقد يدرك المجد الموثل أمثالي

٤٩- وإن تعتذر بالمحل عن ذي ضروعها … إلى الضيف يجرح في عراقيها نصلي

٦٢- وقد أغتدي والطير في وكناتها … بمنجرد قيد الأوابد هيكل

٦٦- ألا رب يوم لك منهن صالح … ولا سيما يوم بدارة جلجل

- ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا … فيها فصرت إلى ةجناء شملال

١٢٩- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت … حمامة في غصون ذات أوقال

٥٢- كونوا أنتم وبني أبيكم … مكان الكليتين من الطحال

٥٣ فما لك والتلدد نحو نجدٍ … وقد غصت تهامة بالرجال

تمنى مزيد زيداً فلاقى … أخاً ثقة إذا اختلف العوالي

١٤٤- كمنية جابر إذ قال: ليتي … أصادفه وأفقد بعض مالي

١٠٩- يسقون من ورد البريص عليهم … بردى يصفّق بالرحيق السلسل

- ممن حملن به وهن عواقد … حبك النّطاق فشب غير مهبل

١٥٠- ربما تكره النفوس من الأم … ـر له فرجة كحل العقال

- فأوردها مرصداً حافظاً … به ابن الدجى لاطئاً كالطحال

٤٣- ويأوي إلى نسوة عطّل … وشعثاً مراضيع مثل السعالي

٢٠- لا يبعد ا التلبب والـ … ـمغامرات إذ قال الخميس نَعم

٨٤- هم الآمرون الخير والفاعلونه … إذا ما خشوا من حادث الدهر معظماً

١٠٣ هما أخوا في الحرب من لا أخا له … إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما

١٠٨- فهل لكم فيما إلي فإنني … طيب بها أعيا النطاسي حذيما

أمن دمنتين عرج الركب فيهما … بحقل الرخامي قد عفا طلالهما

٢٥٠- أقامت على ربيعهما جرتا صفاً … كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

٢٦١- وما هي إلاّ في إزار وعلقة … مغارابن همام على حي خثعما

١٠١- ألا من مبلغ عني تميماً … بآية ما يحبون الطعاما

١٠٠- بآية يقدمون الخيل شعثاً … كأن على سنابكها مداما

١٥٢- أتو ناري فقلت : منون أنتم … فقالوا : الجن قلت : عموا ظلاما

- يديان بيضاوان عند محلّم … قد تمنعانك أن تضام يهضبها

١٠٢- لما مرأت ساتيذما استعبرت در اليوم من لامها
٩٥- لا ينعش الطّرف إلا ما تخونه داعٍ يناديه باسم الماء مبغوم
٢٤٦- شم مهاوين أبدان الجزور مخا ميص العشيان لاخور ولا قزم
٦١- لعزة موحشاً ال قديم عفاه كلّ اسحم مستديم
٢١٣- لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها حلب وشام
٢٤٨- ونأخذ بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام
٢٤٠- حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقّه المظلوم
٨٣- أيها الشاتمي لتحسب مثلي إنما أنت في الضلال تهيم
٢١- أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقاة آأنت أم أم سالم
٣٢- أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً فقد عرضت أفناء وسعد فخاصم
- ألم ترن عاهدت ربي وإنني لبين رتاج واقفاً ومقام
٦٠- على حلفةٍ لا أشتم الدهر مسلماً ولا خرجاً من في زور كلام
٩٦- تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام
١٧٠- لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والأغر بن حاتم
١٧٩- ونحن سقينا الموت بالشام معقلاً وقد كان منكم حيث لي العمائم
١٨٢- وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً إذا إنّه عبد القفا واللهازم
٢٢٢- ثلاث مئين للملوك وفي بها ردائي وجلّت عن وجوه الأهاتم
٧٦- أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم
٣٦- ياذا لمخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنّى صاحب الأحلام
١٤٦- ذَم المنازل بعد منزلة اللّوى والعيش بعد أولئك الأيام
٢١١- عيرات الفعال والسؤدد العو د إليهم محطوطة الأعكام
١٢- فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
١٩٢- تفقّأ فوقه القلع السواري وجن الخازبز به جنونا
١٩- إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا
٢٣٠- الحمد ممسانا ومصحبنا بالخير صبحنا ربي ومسانا
٢٥٦- وإن دعوت إلى جلى ومكرمة يوماً مسراة كمرام الناس فادعينا
٨٧- فإن ا يعلمني ووهباً ويعلم أن سنلقاه كلانا
١٨٩- نحمي حقيقتنا وبعـ ـض القوم يسقط بين بينا

لقينا منهم جمعاً فأوفى الجمع ما كانا

١٣٢ – كأنا يومقرى إنـ ـما نقتل أيانا

١٣٣- قد علمت مسلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلاّ أنا

شكتت بالرمح هياز يمة والخيل تجري زيماً بيننا

١١٦- فلما تبين أصواتنا بكين وفديننا بالأبينا

٧- علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان

- فقلت له لما تكشر ضاحكاً وقائم سيفي من يدي بمكان

١٥١- تعشّ فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطجبان

٢١٦- ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان

- دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ولم أرضع لها لها بلبان

٢٠٣- لأصبح الحي أوباداً ولم يجدوا عند التّفرق في الهيجا جمالين

٣٧- من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بنخيله بالوصل عني

٦٦- وكلُ أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلاّ الفرقدان

٢٢٤- دعتني أفاها بعدما كان بيننا من الأمر ما لا يفعل الأخوان

٩٨- ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين

وماء قد وردت لوصل أروى عليه الطير كالورق اللجين

- أتخذل ناصري وتعين عبساً أيربوع بن غيظ للمعن

١٢٢- كأنك من جمال بني أقيش يقعقع بين رجليه بشن

٤- عرفت الدان كرقم الوشن يذبرها الكاتب الحميري

٣- على أطرقا بآليات الخيا م إلا الثمام وإلا العصي

١٤٣- ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني: لعلّي أوعساني

٢٠١- فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

٢٠٧- وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين

٢٥٧- ولا يجزون من حسن بسؤى ولا يجزون من غلظ بلين

٨٦- فأي ما وأيك كان شراً فقيد إلي المقامة لا يراها

٨- باعدام أم العمر من أسيرها حراس أبواب على قصورها

١٩٥- تؤم سناناً وكم دونه من الأرض محدودباً غارها

١١٤- صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوي أورقتها ذووها

١٤٠- وكم موطن لولاي طحت كما هوى	بأجرامه من قُلة النيق منهوي
٣٠- فيا راكباً إما عرضت فبلغن	نداماي من نجران أن لا تلاقيا
١٧٠- وعاهب رد في فارعوين لصوته	كما رعت بالجوت الظماء الصواديا
٣- عرفت الديار كرقم الدوي	يزبره الكاتب الحميري
على أطرقا باليات الخيا	م إلا الثمام وإلا العصي
١٢٤- أبا ابن جلا وطلاّع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني

فهرس الأرجاز

ليس الإمام بالشحيح الملحد

مالك عندي غير سهم وحجر

وغير كبداء شديدة الوتر

١٢٥- جادت بكفّي كان من أرمى البشر

١٢٦- أقسم با أبو حفص عمر

ما إن بها من نقب ولا وبر

أغفر له اللهم إن كان فجر

ورقرقت فيه السواقي وزفر

١٩٠- بغرة نجم هاج ليلاً فانكدر

٥١- يا سارق الليلة أهل الدار

*باعد أم العمر من أسيرها

حراس أبواب على قصورها

٢٢- أنا أبو النجم وشعري شعري

دري ما أحسن صدري

تنام عيني وفؤادي سيري

مع العفاريت بأرض قفر

٤١- جاري لا تسنكري عذيري

سيري وإشفاقي على بعيري

٥٨- يركب كل عاقر جمهور

مخافة وزعل المحبور

والهدل من تهول الهبور

١٦١- قالت له ريح الصبا قرقار

واختلاط المعروف بالإنكار

إذا حملت بزتي على عدس

فل أبالي من عدا ومن جلس

١٨٥- لقد رأيت عجباً مذ أمسا

* عجائزاً مثل السعالى حمسا

يأكلن في أرحالهن همسا

لا تترك ا لهن خرسا

عهدي بقوم كعديد الطّيس

١٣٧- إذ ذهب القوم الكرام ليسي

١٧٢- سألتها فقالت : مض

وحركت لي رأسها بالنقض

ما زلت أسعى معهم وأختبط

حتى إذا جن الظلام واختلط

١١٩- جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

٢٤- يا ليت أيام الضبا رواجعا

أو كنت في وادي العقيق راتعا

نحن بنو أم البنين الأربعة

ونحن خير عامرٍ بن صعصعه

إليك جاوزنا بلاداً مسبعة

نخبر عن هذا خبيراً فاسمعه

مهلاً أبيت اللعن لا تأكل معه

إن أسته من برحل ملمعه

وإنه يدخل فيها إصبعه

يدخله حتى يواري أشجعه

كأنما يطلب شيئاً ضيعه

١١٨- قد صرت البكرة يوماً أجمعا

حتى إذا خطافنا تقعقعا

١٧٨- أما ترى حيث سهيل طالعاً

نجماً يضيء كالشهاب ساطعا

قد أصبحت أم الخيار تدعي

علي ذنباً كله لم أصنع

٤٠- يا بنت عما لا تلوحي واهجعي

ألم يكن يبيض إن لم يصلّع

* ينكي العد ويكرم الأضيافا

٢٢٧- سرهفته أيما سرهاف

أتتك عيسى قطعت أراكا

١٣٠- إليك حتى بلغت إياكا

تقول بنتي: قد أني إتاكا

١٤٢- يا أبتا علّك أو عساكا

نحن ضبة أصحاب الجمل

ننبغي ابن عفان بأطراف الأسل

١٧٧- ردوا علينا شيخنا ثم بجل

كيف فرد شيخكم وقد قحل

٢٥٣- يا ليتها كانت لأهلي إبلا

أو هزلت في جدب عام أولا

٣٩- يا زيد زيد اليعملات الذبل

تطاول الليل عليك فانزل

١٩٨ - كأن خصيبة من التدلدل

ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

تبقلت في أول التّبقل

٢٠٤- بين رماحي مالك وتهشل

٢٣٥- كأن صوت الضنج في مصلصله

١٦٩- شتان هذا والعناق والنّوم

والمشرب البارد في ظل الدوم

١٩٣- يا خاز باز أرسل اللهازما

إني أخاف أن تكون لازما

٤٢- إني إذ ما حدث ألما

أقول يا اللهم يا اللهم

١٢٣- لو قلت ما في بطنها لم تيثم

يفضلها في حسب وميسم

٢٤٤- أو الفاً مكة من ورق الحمى

أنا ابن سعد أكرم السعدينا

٢٣٩- قد كنت داينت بها حسانا

- مخافة الإفلاس والليانا

- ومهمهين قذفين مرتين

٢٠٥- ظهراهما مثل ظهور الترسين

جبتهما بالنعت لا بالنعتين

لا خطل الرجع ولا قرون

٢٤٩- لا حق بطن بقراً سمين

لتقربن قرباً جلذيا

ما دام فيهن فضيل حيا

١٥٦- فقد دجا الليل فهيا هيا

٢٣٦- فهي تنزي دلوها تنزيا

كما تنزي شهلة صبيا

- أطرباً وأنمت قنسري

والدهر بالإنسان دواري

١٣٨- عددت قومي كعديد الطيس

إذ ذهب القوم الكرام ليسي

٢٦٢- محرنجم الجامل والنؤي

٧٤- لا هيثم الليلة للمطي

ولا فتى مثل ابن خيبري

فهرس الأعلام

الفهرس التفصيلي لكتاب المكمل(قسم الأسماء)

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت٣٧٠هـ)، **المؤتلف والمختلف**، دط، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦١.

- ابن الأثير، عز الدين علي بن محمد ، (ت٦٣٠هـ)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ت.

- ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ) **النهاية في غريب الحديث والأثر**، دط، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية ، دم، دت.

- الأحوص، أحيحة بن الجلاح (ت ١٣٠ ق هـ)، **شعر الأحوص الأنصاري**، د.ط، جمعة وحققه ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة، ١٩٧٠.

- الأخطل، غياث بن غوث (ت ٩٠هـ)، **شعر الأخطل**، صنعه أبي سعيد السكري(ت٢٧٥هـ)، ط٢، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، ١٩٧٩.

- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) ، **معاني القرآن** ، ط١، تحقيق الدكتور فائز فارس الحمد ، المطبعة العصرية ، الكويت ، ١٩٧٩.

- الأزهري، خالد بن عبدا (ت٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح** ، دار الفكر ، بيروت ، دت.

- الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ) **تهذيب اللغة** ، د.ط، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، القاهرة ، ١٩٦٧.

- الاستراباذي، رضي الدين محمد(ت٦٨٦هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، د.ط، تحقيق محمد نور الحسن محمد الرفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٩٧٥.

- الأسود الفندجاني، أبو محمد الأعرابي (ت٤٣٠هـ)، **فرائد القلائد مختصر المقاصد** النحوية للعيني على هامش الصبان،دط، تحقيق محمد علي سلطاني، دار قتيبة ، دار النبراس، دمشق١٩٨١.

- الأسدي، بشر بن أبي خازم، (ت ٢٢ق.هـ)، **ديوان بشر بن أبي خازم**، د.ط تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٦٠.

- الأسدي، عبدا بن الزبير (ت ٧٥ هـ)، **شعر عبدا ابن الزبير الأسـدي**، ط١، جمعـه وحققه يحيى الجبوري، مديرية الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام، بغداد ١٩٧٤.

- ابن الأشعث، أبو داود سليمان(ت٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، د.ط، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت، د.ت.

- الأصبهاني، أبو بكر محمد بن داود (ت٢٩٦هـ)، **الزهرة**، ط٢، تحقيق الـدكتور إبـراهيم السامرائي – مكتبة المنار ، الأردن ، ١٩٨٥.

- الأصبهاني، حمزة بن الحسن(ت٣٥١هـ)، **الدرة الفاخرة فـي الأمثـال الـسائرة** ، د.ط، تحقيق،- عبد المجيد قطامش، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت.

- الأصفهاني، أبو القاسم الحسين(٥٠٢هـ) ، **مفردات ألفاظ القرآن**، د ط ، تحقيق صـفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ١٩٩٢.

- الأصفهاني، أبو نعيم(ت٤٣٠هـ) **حلية الأولياء وطبقات الأصـفياء**، د.ط، المكتبة السلفية، دار الفكر ، ١٣٥٧هـ.

- الأصفهاني، أبو الفرج، (ت٣٥٦هـ)، **الأغاني**، د.ط، إشراف وتحقيق إبـراهيم الأبيـاري، عن طبعة دار الكتب، مصر طبعة أخرى : تحقيق عبد الستار أحمد فـراج ، دار الثقافـة – بيروت د.ت.

- الأصمعي، عبدالملك بن قريب، (ت٢١٦هـ) ، **الأصمعيات**، ط٢، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤.

- الأعشى، ميمون بن قيس(ت ٧ هـ)، **ديوان الأعشى الكبير**، د.ط، شرح وتعليـق محمـد حسين، مكتبة الآداب ، الإسكندرية ١٩٥٠: طبعة أخرى:- قدم لها وشرحها وضبطها ووضع فهارسها: الدكتور محمد أحمد قاسم ط١:المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٩٤.

- امرؤ القيس (ت ٨٠ ق هـ)، **ديوان أمريء القيس**، ط٣، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف : القاهرة ، ١٩٦٩.

- أمية بن أبي الصلت (ت ٥هـ)، **ديوان أمية بن أبي الصلت**، ط٣، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية ، دمشق ، د.ت.

- الأنباري، أبو البركات، (ت ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، د.ط، تحقيق محمـد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٩٨٧.

- الأنباري، أبو بكر محمد (ت ٣٢٨هـ)، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ط ١ ، تحقيـق حاتم صالح الضامن، اعتنى به عز الدين البدوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، (ت٥٧٧هـ) ، **أسرار العربية**، د.ط، تحقيق : محمـد البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٥٧.

- الأنباري ، أبو البركات (ت٥٧٧هـ)، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، د.ط، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، القاهرة ، ١٩٧٠.

- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن(ت٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدبـاء**، د.ط، تحقيق محمد أبو الفضل أبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، دت.

- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم ، (ت٣٢٨هـ)، **الأضداد**، د.ط، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت ، ١٩٦٠.

- الأندلسي، أبو حيان(ت٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، د ط، تحقيق وتعليـق الدكتور مصطفى أحمد التماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ٢٠٠٥.

- الأندلسي، أبوحيان(ت٧٥٤هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، ط.ج. عناية الـشيخ عرفانـه حسونة، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ، ١٩٨٢.

- الأندلسي، أبو حيان(ت٧٤٥هـ)، **شرح غاية الإحسان في علم اللسان**،دط.

- الأنصاري، أبو زيد (ت٢١٥هـ)، **النوادر في اللغة**، ط١، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، جامعة الفاتح، طرابلس، د ت.

- الأنصاري، كعب بن مالك(ت ٥٠ هـ)، **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، د.ط، دراسـة وتحقيق سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٦.

- الأنصاري، ابن هشام(ت٧٦١هـ)، **تخليص الـشواهد وتلخـيص الفوائـد**، ط١، تحقيـق الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٦.

- الباهلي، عمرو بن أحمر(ت ٦٥هـ)، **شعر عمرو بن أحمر البـاهلي**، د ط، جمعه وحققـه الدكتور حسين عطوان، مجمع اللغة العربية ، دمشق، د ت.

- البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيدا (ت٢٨٤هـ)، **الحماسة**، ط٢، تحقيـق الأب لـويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ١٩٦٧م.

- البخاري، أبو عبدا محمد بن اسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، **صحيح بخاري**، دط، حققه وشرح ألفاظه الدكتور مصطفى البغا، مطبعة الهندي، دم، ١٩٨١.

- بروكلمان، كارل (١٩٧٤- ١٩٧٥)، **تاريخ الأدب العربي**، ط٣، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ج١، ٢، ٣، ٦، والدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور رمضان عبد التـواب (ج٤، ٥)، القاهرة : دار المعارف.

- ابن بري، عبدا (ت٥٨٢هـ)، **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسـي**،د.ط، تحقيـق الدكتور عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مجمع اللغة العربيـة ، القاهرة ١٩٨٥.

- البصري، صدر الدين علي بن الحسن (ت٦٥٩هـ)، **الحماسة البصرية**، ط٣، تحقيق مختار الدين أحمد ، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت١٠٩٣هـ)، **خزانـة الأدب ولـب لبـاب لـسان العـرب وبهامشة كتاب المقاصد النحوية للعيني**، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت.و ط٢، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي د.ت.

- البغدادي، عبد القادر (ت١٠٩٣هـ)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، ط٢، تحقيق عبد العزيـز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث ، دمشق، ١٩٨٨.

- البغدادي، عبد القادر (١٠٩٣٥هـ) ، **شرح شواهد الشافية**، د ط، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥.

- البكري، أبو عبيد(ت٤٨٧هـ)، **سمط اللآلي في شرح أمالي القـالي**، ط٢، تحقيـق عبـد العزيز الميمي، در الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤.

- البكري، أبو عبيد (ت٤٨٧هـ)، **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، د ط، تحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧١.

- البكري، أبو عبيد (ت٤٨٧هـ)، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، د ط، حققه وشرحه مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت،د ت.

-البطليوسي، ابن السيد، (ت٥٢١هـ)، **الاقتضاب في شرح أدب الكاتـب**، د.ط، دار الجيـل، بيروت ، ١٩٨٧.

-البطليوسي، ابن السيد، (ت٥٢١هـ)، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، ط١، دراسـة وتحقيـق الدكتور مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة ، ١٩٧٩.

- تأبط شراً، (ت نحو ٨٠ ق هـ)، **ديوان تأبط شراً وأخباره**، ط١، جمع وتحقيق وشـرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤.

- التبريزي، الخطيب(ت٥٠٢هـ)، **شرح اختيارات المفضل**، ط٢، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.

- التبريزي، الخطيب (ت٥٠٢هـ)، **تهذيب إصلاح المنطق**، د،ط تحقيق الدكتور فوزي عبـد العزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة ، مركز تحقيق التراث ١٩٨٦.

- التبريزي، الخطيب (ت٥٠٢هـ)، **وابن السيد البطليوسي**، (ت ٥٢١هـ) ، صدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، **شروح سقط الزند**، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٤٥.

- التبريزي، يحيى بن علي(ت٥٠٢هـ)، **شرح ديوان الحماسة**، د.ط، تحقيق محمد محيي عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة د ت.

- أبو تمام ، حبيب بن أوس الطائي(ت٢٣١هـ)، **ديوان الحماسة**، برواية الجواليقي(ت٥٤٠هـ)، د.ط، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد صالح، وزارة الأعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد . د ت.

- أبو تمام حبيب بن أوس (ت٢٣١هـ)، **الوحشيات**، (**الحماسة الصغرى**)، دط، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، زاد في حواشية محمود محمد شاكر، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٣.

- ابن تولب، النمر.(ت نحو ١٤هـ)، **شعر النمر بن تولب**، دط، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد د ت.

- ابن تيمية، تقي الدين (ت٧٢٨هـ)، **مجموعة الفتاوى**، ط١، اعتنى بها وخرج أحاديثها عامر الجزاز وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٧.

- ابن ثابت، عبد الرحمن بن حسان(ت ١٠٤هـ)، **شعر عبد الرحمن بن حسان**، ط١، جمعه وحققه سامي مكي العاني،دن، بغداد ، ١٩٧١.

- الثعالبي، أبو منصور (ت٤٢٩هـ)، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، ط١، تحقيق وشرح إبراهيم صالح، دار البشائر ، دمشق، ١٩٩٤.

- الثعالبي، أبو منصور (ت ٤٢٩هـ)، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر مع التتمة**، ط، حققه وشرحه الدكتور محمد مفيد تميمة، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٣.

- ثعلب، ابو العباس أحمد بن يحيى(ت٢٩١هـ)، **مجالس ثعلب** ، د ط ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، د ت.

- الثقفي ، أبو محجن (ت ٣٠هـ) ، **ديوان أبي محجن الثقفي صنفه أبي هلال الحسن بن عبدا العسكري** (ت ٣٦٥هـ) ط١، نشره وقدم له الدكتةر صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد، بيروت ، ١٩٧٠.

- الجبوري، عبدا (١٩٧٤)، **فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد**، بغداد : مطبعة العاني.

- الجرجاني، أبو العباس ـ أحمد بن محمد (ت ٤٨٢هـ) ، **المنتخب مـن كنايـات الأدبـاء وإرشادات البلغاء** ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٨٤.

- الجرجاني، عبد القادر (ت٤٧١هـ) **المقتصد في شرح الايضاح**، ط١، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزراة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨٢.

- الجزري، أبو الخير محمد بن محمد(ت ٨٣٣هـ)، **النشر في القـراءات العـشر**، د ط. تصحيح محمد بن أحمد دهمان ، مطبعة التوفيق ، دمشق ١٣٤٥هـ.

- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ) ، **غاية النهاية في طبقات القراء** ، دط، عني بنشره ج . براجسترابسر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٣٢.

- جرير ، (ت ١١٠هـ) ، **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب** (ت٢٤٥هـ)، د.ط، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩.

- الجعدي النابغة(ت ٥٠هـ) ، **شعر النابغة الجعدي**، ط١ المكتـب الإسـلامي ، دمـشق ، ١٩٦٤.

- الجمحي ، محمد بن سلام(ت ٢٣١هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، د ط، حققه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، القاهرة د.ت.

- ابن جني ، ابو الفتح ، (ت ٣٩٢هـ) **الخصائص**، ط٢، تحقيق محمـد علـي النجـار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت د.ت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، **سر صناعة الإعراب** ، ط١، تحقيـق الـدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٥.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت ٣٩٢هـ)، **اللمع في العربيـة**، ط٢، تحقيق حامد المـؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ) ، **المنهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** ، ط١ تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة ، بيروت، ١٩٨٧.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت ٣٩٢هـ) ، **المحتسب في تبـين وجـوه شـواذ القـراءات والايضاح عنها**، د.ط تحقيق علي النجداوي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح اسـماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٦.

- ابن جني ، أبوفتح عثمان(ت٣٩٢هـ)، **المنصف (شرح كتاب التصريف للمـازني)** ، ط١، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدا أمين ، شركة مـصطفى البـابي الحلبـي وأولاده ، وزارة المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٤.

- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ) ، **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيـة)،** ط٤، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧.

- ابن الحاجب، أبو عمر وعثمان، (ت ٥٦٤٦هـ) ، **الأمالي**، د.ط، تحقيـق الـدكتور فخـر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت دار عمار ، عمان، ١٩٨٩.

- ابن الحاجب ، أبو عمرو بن عثمان(ت٦٤٦هـ) ، **الايضاح فـي شـرح المفـصل**، د.ط، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد، ١٩٨٢.

- ابن الحاجب ، (ت ٦٤٦ هـ) ، **الكافية لابن الحاجب شـرح الرضـي** ، لرضـي الـدين الإستربادي (ت ٦٨٦هـ) ، د ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥.

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبدا (ت١٠٦٧هـ) ، **كشف الظنـون عـن أسـامي الكتـب والفنون**، مكتبة المثنى ، بيروت، د.ت.

- ابن حبيب ، أبو جعفـر محمـد(ت٢٤٥هـ ـ) ، **كتـاب المحبـر**، روايـة أبـي سـعيد السكري(ت٢٧٥هـ)، واعتنى بتصحيحه الدكتورة إيلزة ليخـتن شـتيتر، المكتـب التجـاري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٦١هـ.

- ابن حجر أوس، (ت نحو ٢ ق هـ) ، **ديوان أوس بن حجر**، د.ط تحقيق وشرح الـدكتور محمد بن يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦.

- حسان بن ثابت (ت ٥٤ هـ)، **ديوان حسان بن ثابت** ، د.ط، حققه وعلـق عليـه وليـد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٤.

- الحمصي، اسماء،(١٩٧٣)، **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية**، دط، دمـشق: مجمـع اللغة العربية، ، علوم اللغة العرية.

- حسنين ، عبد المنعم محمد (١٩٨٢) ، **قاموس الفارسية فارسي عربي**، ط١، بيروت : دار الكتاب اللبناني.

- الحصري القيرواني ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (ت ٤٥٣هـ) **زهر الآداب وثمر الألباب،** ط٣، حققه وشرحه الدكتور زكي مبارك ، زاد في تحقيقه وشرحه محمد محـي الـدين عبـد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٥٣.

- الحموي ، ياقوت (ت ٦٢٦هـ) ، **معجم الأدباء** ، طبعة منقحة ، مكتبـة عيـسى البـاني الحلبي، دار المأمون ، القاهرة ، ١٩٣٨.

- ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ) ، **المسند** ، د ط، حققه وشرحه أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ، دت.

- ابن خالويه ، أبو عبدا الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ)، **الحجة في القراءات السبع** ، ط٢، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧٧.

- ابن الخطيم ، قيس (ت نحو ٢ ق هـ) ، **ديوان قيس بن الخطيم** ، ط١، تحقيق وتعليق ناصر الدين الأسد ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ١٩٦٢.

- ابن خلّكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأبناء الزمان** ، د ط، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت د ت.

- الخوارزمي ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت ٦١٧هـ) **التخميرفي شرح المفصل** ، ط١، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٠.

- الخوارزمي، فخر الدين (القرن الثامن الهجري)، **شرح أبيات المفصل** ، ط١، دراسة وتحقيق محمد نور رمضان يوسف، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ، ١٩٩٩.

- الدارمي، مسكين، (ت ٨٩ هـ) ، **ديوان مسكين الدارمي** ،ط١، جمعه وحققه عبد ا الجبوري وخليل إبراهيم العطية ، مطبعة در البصري ، بغداد ، ١٩٧٠.

- الدؤلي ، أبو الأسود(ت ٦٩هـ)، **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صيغه أبي سعيد السكري(ت ٢٧٥هـ)، ط١، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة أيف للطباعة والتصوير ، بيروت ، ١٩٨٢.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٢٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، ط١، حيدر آباد الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٥هـ.

- الذبياني ، الشماخ بن ضرار(ت ٢٢ هـ)، **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، د.ط، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.

- الذبياني، النابغة (ت ١٨ ق هـ)، **ديوان النابغة الذبياني**، صنعه ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، دط، تحقيق الدكتور شكري فيصل ، دار الفكر،دم،دت.

- الذهبي، شمس الدين محمد (ت ٧٤٨هـ) ، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** ، ط١، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٨٧، ١٩٩٥.

- الذهبي، شمس الدين (ت٧٤٨هـ)، **تذكرة الحفّاظ**، ط٤، محمد أمين دمـج، بيـروت ، دار إحياء التراث ، بيروت ، د.ت.

- الذهبي، شمس الدين (ت٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، ط١، تحقيـق شـعيب الارنـاؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١- ١٩٨٨.

- ذو الرمة، غيلان، (ت ١٧٧ هـ)، **ديوان ذي الرمة**،شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي(ت٢٣١،ورواية أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، ط١ تحقيق الدكتور عبد القدوس أبـو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت ، ١٩٨٢.

- رؤوف، عماد عبد السلام(د.ت)، **الآثار الخطية في المكتبة القادرية**، د ط، بغداد: مطبعـة الإرشاد.

- ابن رباح، نصيب (ت ١٠٨هـ)، **شعر نصيب بن رباح**، د ط، جمع الدكتور داود سـلّوم، مكتبة الأندلس ، بغداد، ١٩٦٨.

- الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن(ت٣٧٩هـ) ، **طبقات النحويين واللغويين** ، دط، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، القاهرة ، دت.

- الزجاج ، أبو أسحاق (ت٣١١هـ)، **ما ينصرف وما لا ينصرف**، د ط، تحقيق هدى محمـد قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٧١.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق(ت٣٣٧هـ) ، **اللامـات**،دط، تحقيـق مـازن مبارك، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٦٩.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت٣٤٠هـ) ، **أمالي الزجاجي**، ط١، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

- الزجاجي، أبو القاسم ، عبد الرحمن بن اسحاق(ت ٣٤٠هـ)، **الإيضاح في عِلل النحـو**، د ط، تحقيق مازن المبارك ، دار العروبة، مطبعة المدني، القاهرة ، ١٩٥٩.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٣٤٠هـ) ، **الجمل في النحو**، ط٢، تحقيق الـدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ، بيروت، دار الأمل ، الأردن ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٣٤٠هـ)، **اشـتقاق أسـماء ا الحـسنى**، د ط، تحقيق عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٤.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٣٤٠هـ)، **مجالس العلماء**، د ط، تحقيق عبد السلام هارون، دار التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢.

- ابن الزبعري، عبدا (ت ١٥هـ) ، **شعر عبد ا بن الزبعري،** ط٢ تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١.

- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد (ت أول القرن الخامس)، **حجة القراءات** ، ط٢، تحقيـق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة، دم، ١٩٧٩.

- الزركلي، خير الدين ، (١٩٨٤) **الأعلام** ، ط٦، بيروت : درا العلم للملايين.

- الزمخشري ، جار ا محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ)، **أساس البلاغة،** د.ط، تحقيق: عبـد الرحيم محمود، دار المعرفة ، بيروت ١٩٨٢.

- الزمخشري ، جارا محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ)، **ربيـع الأبـرار** ، د ط تحقيـق سـليم النّعيمي، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، بغداد ١٩٧٦.

- الزمخشري، جارا محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيـل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** ط٣، تحقيق مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربـي ، بيروت ١٩٨٧.

- الزمخشري ، جارا محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ) ، **المفصل في علم العربية،** دار الجيل ، بيروت ، دت، طبعة ثانية : تحقيق سعيد محمود عقيل، ط١، دار الجيل، بيروت٢٠٠٣.

- الزمخشري ، جار ا محمود بن عمر (ت٣٥٨هـ) ، **المستقصى في أمثال العرب** ، ط٢، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٧.

- ابن زهير، كعب (ت ٢٦هـ)، **شرح ديوان كعب بن زهير صيغه أبـي سـعيد الـسكري** (ت٢٧٥هـ) ، د.ط، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٥٠.

- السخاوي، علم الدين أبي الحسن علي بن محمد(ت٦٤٣هـ)، **سفِر السعادة وسفير الإفادة** ، د.ط، تحقيق محمد أحمد الدالي ، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٣.

- السدوسي، مؤرج بن عمرو(ت١٩٥هـ)، **الأمثـال،** د.ط، تحقيق الـدكتور رمـضن عبـد التواب، الهيئة العامة للتأليف، القاهرة ١٩٧١.

- ابن السراج، محمد بن سهيل ، (ت٣١٦هـ) ، **الأصول في النحو** ، ط١، تحقيق الدكتورعبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بير وت ، ١٩٨٥.

- ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي(ت٢٣٠هـ ـ)، **الطبقـات الكبـرى،** د ط، دار صادر، بيروت د.ت.

- السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسين(ت٢٧٥هـ) ، **شرح أشعار الهذليين** ، د.ط، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ، مطبعـة المـدني، القاهرة ١٩٥٦.

- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب ، (ت٢٤٤هـ) ، **كتاب الإبدال**، د.ط، مج، تحقيق الدكتور : حسني محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ، ١٣٩٨، ١٩٧٨.

- ابن السكيت(ت٢٤٤هـ)، **إصلاح المنطق**، ط٢ تحقيق أحمد محمد شاكر عبد السلام محمـد هارون، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٦.

- أبو سلمى، زهير بن أبي سلمى(ت ١٣ ق هـ) ، **شرح ديوان زهير** ، صنعه أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، د ط، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٤.

- ابن ابي سلمى، زهير (ت ١٣ ق هـ)، **شعر زهير بـن أبـي سـلمى**، شـرح الأعلـم الشنتمري(ت ٤٧٦هـ) ، د ط، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨١.

- السمعاني، عبدالكريم بن محمد، (ت ٥٦٢هـ) ، **الأنساب**، ط٢ تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، محمد أمين ومج، بيروت ، ١٩٨٠.

- السواس، ياسين محمد(١٩٨٦)، **فهرس مخطوطات دار الكتـب الظاهريـة** ، المجـاميع ، دمشق: مجمع اللغة العربية .

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت١٨٩هـ)، **الكتاب**، المطبعة، المطبعة الكبرى الأميـر ببولاق، القاهرة ١١٦هـ.

ط٢، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٩٨٨، ط٣: تحقيـق أميل بديع يعقوب.

- ابن سيد، أبو الحسن علي بن اسماعيل (ت٤٥٨هـ) ، **المخصص**، د ط، دار الفكر، بيروت ، د.ت

- السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد ا (ت٣٦٨هـ)، **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض** ، د.ط، مج، تحقيق : د. محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٥.

- السيرافي، **شرح أبيات الكتاب**، د.ط، تحقيق الدكتور محمد علي سـلطاني ، دار المـأمون للتراث، دمشق.

- السيرافي ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد (ت٣٨٥هـ) ، **شرح أبيات إصلاح المنطق**، ط١، تحقيق ياسين السواس طبوعات مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، الدارالمتحدة للطباعة والنشر ، دمشق ١٤١٢هـ، ١٩٩٢.

- السيوطي ، جلال الدين (ت٩١١هـ) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، د.ط ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، د.ت.

- السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ) ، **شرح شواهد المغني**، دط، تحقيق أحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي ، دمشق ١٩٦٦.

- السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ) ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، دط، حققه وشرحه الدكتورعبد القادر سالم مكرم، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٩.

- ابن شداد، عنترة، (ت نحو ٢٢ ق هـ)، **ديوان عنترة** ، د.ط، دراسة وتحقيق محمود سعيد مولوي، المكتب الإسلامي ، د.م، د.ت

- الشريف المرتضى، (ت٤٣٦هـ)، **أمالي المرتضى**،ط١، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٤.

- ابن الشجري، هبة ا بن علي، (ت٥٤٢هـ)، **الأمالي الشجرية**، د.ط، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

- ابن الشجري، **الحماسة الشجرية**، د.ط، تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠.

- الشنقيطي، أحمد ابن الأمين (ت ١٣١٣هـ)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح الجوامع في العلوم العربية**، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٣.

- الصاغاني، رضي الدين الحسن بن محمد (ت٦٥٠هـ)، **التكملة والذيل والصلة**، د.ط، تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠.

- الصبان، محمد بن علي(ت ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

- الصفدي، صلاح الدين(ت٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، ط٢، اعتناء هلموت وآخرين شتاينر، فيسبادن، ١٩٦٢- ١٩٨٢.

- ابن الصمة، دريد (ت ٨هـ)، **ديوان دريد ابن الصمة**، د.ط، جمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق ، ١٩٨١.

- الضبي ، المفضل (ت ١٧٨هـ) ، **المفضليات**، ط٣، حققه وشرحه أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٤.

- الطائي، حاتم بن عبد ا (ت ٤٦ ق هـ)، **ديوان شعر حاتم بن عبدا الطائي وأخباره** ، صنعه يحيى بن مدرك الطائي، رواية حسام بن محمد الكلبي (ت٢٠٤هـ) ، ط٢، دراسة وتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠.

- الطائي، زيد الخيل(ت ٩هـ) ، **شعر زيد الخيل** الطائي، ط١، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور أحمد مختار عمر البزرة ، دار المأمون للتراث ، بيروت ١٩٨٨.

- طرفة بن العبد، (ت ٦٠ ق هـ)، **ديوان طرفة بن العبد** ، شرح الأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، د.ط، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٧٥.

- ابن الطفيل ، عامر، (ت ١١ هـ) ، **ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر الأنباري** (ت٣٢٨هـ) عن أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)د.ط، تحقيثق وشرح محمد نبيل طريفي، دار كنان، دمشق، ١٩٩٤.

- العامري ، لبيد بن أبي ربيعة(ت ٤١هـ)، **شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة** ، د.ط ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ، ١٩٦٢.

- العباسي، عبد الرحيم بن أحمد (ت ٩٦٣هـ)،**معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، دط، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد الأندلسي(ت٣٢٧هـ)، **العقد الفريد**، د.ط ، حققه وشرحه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب ، العربي، بيروت ، ١٩٨٣.

- العبدي، المثقب، (ت نحو ٣٥ ق هـ)، **ديوان شعر المثقب العبدي**، دط، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي ، جامعة الدول العربية معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٩٧٠.

- عبيد بن الأبرص (ت نحو ٢٥ ق هـ) ، **ديوان عبيد بن الأبرص**، ط١، تحقيق وشرح الدكتور حسين نصار، طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ١٩٥٧.

- أبو عبيدة ، معمر بن المثنى(ت٢١٠هـ)، **مجاز القرآن**، د ط، تحقيق محمد فؤاد سركين، مكتبة الخنجي، القاهرة ، دت.

- العجاج، عبد ا ، (ت نحو ٩٠ هـ)، **ديوان العجاج**، رواية الأصمعي (ت٢١٦هـ) ، شرحه، د.ط تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ، توزيع مكتبة أطلس ، دمشق، ١٩٧١.

- العجلي، أبو النجم (ت ١٣٠ هـ)، **ديون أبي النم العجلي**، د.ط، صيغه وشـرحه عـلاء الدين آغا، النادي الأدبي ، الرياض ١٩٨١.

- العدواني، ذو الأصبع، (ت)، **ديوان ذي الأصبع العدواني**، د.ط، تحقيق عبد الوهاب العدواني ومحمد نايف الدليمي ، مطبعة الجمهورية، الموصل ، د.ت.

- العسقلاني، ابن حجر ، (ت٨٥٢) ، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط١، تحقيق: علي محمـد البجاوي، دار الجيل، بيروت ، ١٩٩٢.

- العسقلاني، ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، ط٢، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦.

- العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبيدا (ت بعد ٤٠٠هـ)، **الأوائل**، دط، تحقيـق محمـد المصري ووليد قصاب، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق، ١٩٧٥.

- العسكري، أبو هلال (ت٣٦٥هـ) ، **جمهرة الأمثال**، ط١، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٦٤.

- ابن عصفور ، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، **الممتع في التـصريف** ، ط٤، تحقيق الدكتور فخر الدين قباورة ، دار الأوقاف الجديدة، بيروت ١٩٧٩.

- ابن عقيل، عبدا بن عقيل الهمداني(ت٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالـك** ، ط١٤، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت١٩٦٤.

- العكبري ، أبو البقاء عبدا بن الحسين(ت ٦١٦هـ)، **إملاء ما من به الرحمن من وجـوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، ط٢، تصحيح وتحقيق ابراهيم عكة عـوض، مطبعـة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٩٦٩.

- العكبري ، أبو البقاء عبدا بن الحسين(ت٦١٦ هـ)، **التبـين عـن مـذاهب النحـويين والكوفيين** ، ط١، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالرحمن بـن سـليمان العثيمـين، دار الغـرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦.

- العيني محمود (ت ٨٥٥هـ) ، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى**، ط١، بهامش الخزانة ، مصورة عن طبعة بولاق، القاهرة١٢٩٩هـ.

- الغزي، مفتي الدين بن عبد القادر (ت١٠٠٥هـ)، **الطبقات السنية في تـراجم الحنفيـة** ، ط١، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي ، الرياض ، ١٩٨٣.

- الغنوي، الطفيل(ت نحو ١٣ ق هـ)، **ديوان الطفيل الغنوي**، ط١ تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديدة ، بيروت ١٩٦٨.

- ابن فارس، أبو الحسن أحمد (ت ٣٩٥هـ) ، **مجمل اللغة،** ط١، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٤.

- ابن فارس ، ابو الحسين أحمد (ت ٣٩٥هـ) ، **معجم مقاييس اللغـة،** ط١، تحقيـق عبـد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت، ١٩١١.

- الفارسي، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، **الإيضاح العضدي،** ط١ تحقيق الـدكتور حـسن شـاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، ١٩٦٩.

- الفحل، علقمة (ت نحو ٢٠ ق هـ)، **ديوان علقمـة الفحـل،** شـرح الأعلـم الـشنتمري (ت٤٧٦هـ) ط١، تحقيق لطفي الصقال وردية الخطيب، دار الكتاب العربي ، حلب ١٩٦٩.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ، **معاني القرآن،** ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) ، **العين،** ط١ تحقيق الدكتور مهـدي المخزومـي والدكتور إبراهيم السامرائي منشورات دار الهجرة ، إيران ، ١٤٠٥هـ.

- الفرزدق، همام بن غالب(ت ١١٠ هـ) ، **شرح ديوان الفرزدق،** ط١، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد ا إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة ، ١٩٣٦.

- القالي، أبو علي (ت٣٥٦هـ) ، **ذيل الأمالي والنوادر،** المكتب التجاري للطباعـة والنـشر والتوزيع، بيروت، د.ت .

- القالي ، ابو علي (٣٥٦هـ) ، **الأمالي** ، د.ط، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع . د.ت.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبدا بن مسلم ، (ت ٢٧٦هـ)، **أدب الكاتب** ، ط٢، تحقيـق: محمـد الدالي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٥.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبدا بن مسلم ، (ت ٢٧٦هـ)، **الـشعر والـشعراء** ، د ط، حققـه وشرحه أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٦.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبدا بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، **عيون الأخبار،** ط١، تحقيق الـدكتور محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت ، ١٩٩٤.

- ابن قتيبة ، أبو محمد عبدا بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، **المعاني الكبير في أبيـات المعـاني** ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٤.

- القرطبي، محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ) ، **تفسير القرطبي المسمى الجامع لأحكام القـرآن،** دار الكتاب العربي ، بيروت ، د ت.

- (ت ٦٥٠هـ) ، التكملة والذيل والصلة.

- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٧٣٩هـ) ، **الايضاح في علوم البلاغة** ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥.

- القطامي، (ت نحو ١٣٠ هـ)، **ديوان القطامي** ، ط١، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٠.

- القفطي، جمال الدين علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ) ، **إنباء الرواة على أنباه النحاة**، ط١، تحقيق محمد أبو لفضل إبراهيم ، دارلا الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٩٨٦.

- ابن قميئة، عمرو ، (ت نحو ١٨٠ ق هـ)، **ديوان عمرو بن قميئة**، د.ط، حققه وشرحه خليل إبراهيم العطية، مطبعة الجمهورية، دار الحرية بغداد، ١٩٧٢.

- القيرواني، أبو الحسن بن رشيق(ت٤٥٦هـ)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه** ، ط١، تحقيق الدكتور محمد قزقزان، دار المعرفة ، بيروت ١٩٨٨.

- ابن قيس الرقيات، عبيد ا (ت نحو ٨٥ هـ)، **ديوان عبيدا بن قيس الرقيات** ، د.ط تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٦.

- القيسي، الحسن بن عبدا (القرن السادس الهجري)، **إيضاح شواهد الايضاح**، دط١، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧.

- القيسي ، أبو رياش أحمد بن إبراهيم (ت ٣٣٩هـ) ، **شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي** ، ط١، تحقيق الدكتور داود سلوم والدكتور نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤.

- القيسي ، مكي ابن ابي طالب (٤٣٧هـ)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع** ، د.ط، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤.

- كثير عزة (ت ١٠٥ هـ)، **ديوان كُثير عزة**، د.ط، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧١.

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل(ت٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية** ، ط١، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٨.

- ابن لجأ، عمر(ت ١٠٥هـ)، **شعر عمر بن لجأ التيمي**، د.ط، صنعه الدكتور يحيى الجبوري، جامعة بغداد ، ١٩٧٦.

- اللغوي، أبو الطيب، (ت٣٥١هـ) ، **الأضداد في كلام العرب**، د.ط، تحقيق الدكتور عزة حسن ، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦٣.

- اللغوي ، أبو الطيب (ت ٣٥١هـ)، **كتاب الإبدال** ، د.ط، مج، تحقيق وشرح : عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

- المالقي، أحمد بن عبدالنور (ت٧٠٢هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**،ط٢، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم ، دمشق، ١٩٨٥.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدا (ت ٦٧٢هـ) ، **شرح التسهيل**، ط١، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة ، ١٩٩٠.

- ابن مالك ، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، ط١، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريري،ىمطبعة الأمانة ، دم، ١٩٧٥.

-المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، دط، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دت.

- ابن مجاهد، أبو بكر (ت ٣٢٤ هـ)، **السبعة في القراءات** ،دط، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، مكتبة دار المعارف بغداد ، ١٩٧٢.

- مجموع أشعار العرب: **ديوان رؤبة** ، ط٢، تحقيق وليم أبن الورد البروسي ، مراجعة لجنة احياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ١٩٨٠.

- المخزومي، عمر بن أبي ربيعة(ت ٩٣هـ)، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، دط، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الأندلس ، بيروت، د.ت.

- المخزومي، مهدي (١٩٦٠) ، الخليل بن أحمد الفراهيدي: **أعماله ومناهجه**، دط ، بغداد : مطبعة الزهراء.

- المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، **الجني الداني في حروف المعاني**، ط١، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية ، حلب، ١٩٧٣.

- ابن مرداس السلمي، العباس (ت نحو ١٨ هـ)، **ديوان العباس بن مرداس السلمي** ، ط١، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٩٠.

- المزرباني، محمد بن عمران (ت٣٨٤هـ) ، **معجم شعراء الحماسة**، دط، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٠.

- المرزباني، أبو عبدا ، محمد بن عمران (ت ٣٨٤ هـ)، **معجم الشعراء**، دط، تحقيق عبدالستار فراج، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٩٦٠.

- المرزوقي ، أبو علي (ت٤٢١هـ)، **الأزمنة والأمكنة**، ط١، حيدر آباد الدكن، د.م، د.ن، ١٩٨٤.

- المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)، **شرح ديوان الحماسة**، ط١، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام محمد هارون، لجنة التاليف والترجمة، القاهرة ١٩٥١.

- مسلم ، أبو الحسين ابن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، **صحيح مسلم**، د.ط، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، د.ت.

- المفضل بن سلمة(ت٢٩١هـ)، **الفاخر**، ط١، تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة.

- ابن المعتز، عبدا (ت٢٩٦هـ) ، **طبقات الشعراء**، ط٣، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف ، القاهرة د.ت.

- ابن معدي كرب، عمرو(ت ٢١ هـ) ، **شعر عمر بن معدي كرب الزبيدي**، ط٢، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق، ١٩٨٥.

- ابن معطي، يحيى (ت٦٢٨هـ)، **شرح ألفية ابن معطي** ، ط١، تحقيق ودراسة الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، د.م، ١٩٨٥.

- ابن مفرغ الحميري ، يزيد(ت ٦٩ هـ)، **ديوان يزيد بن مفرغ الحميري**، د.ط، جمعه وحققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٥.

- ابن منظور، محمد بن مكرم(ت٧١١هـ)، **لسان العرب** ، ط٢، حققه ورتبه ونسقه علي شيري، دراسة إحياء التراث العربي، بيروت مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ، ١٩٩٢، مطبعة دار صادر ، بيروت .د.ت.

- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت٥١٨هـ)، **مجمع الأمثال**، د ط، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ،دم ، ١٩٥٥.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، ط١، تحقيق أحمد خطّاب، مطابع المكتبة العربية، حلب ، ١٩٧٤.

- النعساني الحلبي، بدر الدين محمد بن مصطفى(ت ١٣٦٢هـ) **المفصل في شرح أبيات المفصل**، طبع مع المفصل، دار الجيل ، بيروت.

- النميري، الراعي (ت ٩٠هـ)، **ديوان الراعي النميري**، د.ط، دار فرانتشس شتافير، فيسبأ د.ن ١٩٨٠.

- النميري ، الراعي (ت ٩٠هـ) ، **شعر الراعي النميري**، د.ط، دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، المجمع العلمي العراقي، بغداد ، ١٩٨٠.

- أبو نواس، الحسن بن هاني(ت ١٩٨هـ) ، **شرح ديوان أبي نواس**، ط١، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا ظاوي، دار الكتاب اللبناني- مكتبة المدرسة ، بيروت ، ١٩٨٣.

- النهشلي ، الأسود بن يعفر(ت ٢٢ق هـ)، **ديوان الأسود صنعه نوري حمودي القيسي**، د.ط، وزارة الثقافة والإعلام، مطبعة الجمهورية ، بغداد ١٩٧٠.

- هارون ، عبد السلام محمد(١٩٧٢)، **معجم شواهد العربية** ، ط١، القاهرة : مكتبة الخانجي.

- الهذليين ، **ديوان الهذليين** ، دار الكتب المصرية، القاهرة ، ١٩٥٠.

- الهروي، علي بن محمد ، (ت٤١٥هـ)، **الأزهية في علم الحروف**، د.ط، تحقيق : عبد المعين الملّوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨١.

- ابن هشام، جمال الدين (ت٧٦١هـ)، **مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى:"إن رحمة ا قريب من المحسنين"**، د ط، تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ١٩٨٥.

- ابن هشام، جمال الدين عبدا (ت ٧٦١هـ)، **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ط٥، تحقيق الدكتور مازن درا الفكر، بيروت ١٩٧٩.

- الهلالي ، حميد بن ثور (ت نحو ٣٠هـ)، **ديوان حميد بن ثور**، د.ط، صنعه عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ، ١٩٥١.

- ابن الهمام الحنفي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد (ت٨٦١هـ)، **شرح فتح القدير** ، د.ط، دار إحياء التراث العربي ، بيروت د.ت.

- الورد، عبد العزيز الأمير محمد أمين (١٩٧٥) ، **منهج الأخفش الأوسط في الدراسة** النحوية ط١، بغداد : دار التربية ، بيروت: مؤسسة الأعلمي.

- ابن ولاّد، أحمد بن محمد (ت٣٣٢هـ)، **المقصور والممدود** ، ط١، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٠٨.

- اليشكري، الحارث بن حلّزة (ت نحو ٥٠ ق هـ) ، **ديوان الحارث بن حلّزة**، ط١ صنعه مروان العطية، دار الإمام النووي ، دمشق دار الهجرة ، بيروت ، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤.

- ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣هـ) ، **شرح المفـصل**، ط١، تحقيق: إميل بديع يعقـوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠١.

AL-MUKAMMAL FI SHARH AL-MUFASSAL , EDITING AND STUDING NOUN'S PART

PREPARED BY

ALI AHMAD S. AL -SHROSH

SUPERVISOR

DR. MOHAMMAD HASAN AWWAD. PROF

ABSTRACT

This thesis studies and verifies the book entitled " Al-Mukammal Fe Sharh Al-Mufassal", for Muzhir Eddin Al-Zaydani, one of the seventh and eighth Hijri centuries scholars.

The thesis came in two sections, the first studies the book with regard to its author, ascription of the book to him, his testimonials and references, his methodology of writing, his attitude towards the preceding grammarians such as Al-Zamakhshary the author of Al-Mufassal. It also includes his grammatical method, his attitude of the contradiction issues, and the verification's introduction which includes two pivots : a description of the manuscripts utilized in the verification, and practical in verification.

The study has shown that Al-Mukammal's Author, Muzhir Eddin Al-Zaydani, laid out in writing his book a sheer educational method which kept him away from the philosophic phrase that is built on logic and excessiveness in explanation. So his words came fluent and simple so to guarantee fair margin of grammatical knowledge to grammatical science student.

The second section concerns the verified text, according to what the verification nature requires. The work in this section was confined to the section of nouns, and it almost composes half of the book; starting by the

introduction of the commentator and ending up with the types of the five letters root noun.

Following the verified text, the thesis contains a set of bibliographies that facilitates referring to any testimonial or indication within the book.